

کتابخانه آصفیہ کمار عالی حیدر آباد دکن

۲۵۲۰۲

جلد ۱۹

۲۵۲۰۲

تاریخ داخلہ

نام کتاب

فہرست کتاب

نمبر کتاب فہرست مذکور

المجلد

جلد تاسع

فہرست

۲۴۱

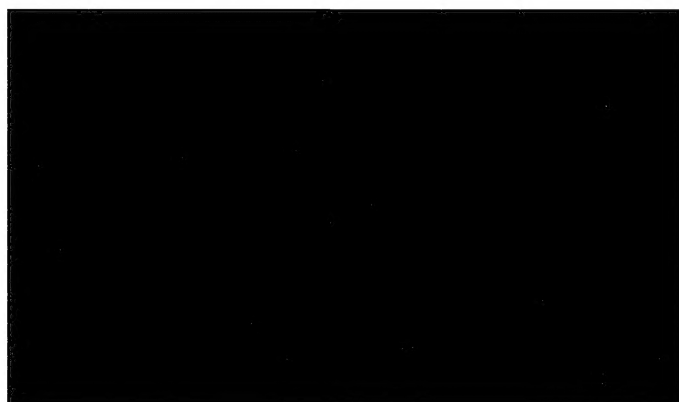
دیس ۱۱/۱۲

٢٠٢٠٢

١٩

٦٠٢/٣  
٥/١٨





تصنيف الامام الجليل ، المحدث الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة ،  
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحججة ، صاحب التصانيف  
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول  
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نجر الأندلس  
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الاولى سنة ١٣٥١ هـ

لَصَاحِبِهَا وَمِنْهَا هِيَ مَجْلَدٌ مِنْ عِبَادَةِ إِيَّاهُ الدَّامِثُ قَوْلُ

بتحقيق محمد مني الدمشقي صاحب ومدير ادارة الطباعة المنيرية

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الازهر درب الاتراك رقم ١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥٠٨ مَسْأَلَةٌ والشركة . والاقالة . والتولية كلها يوع مبتدأة لا يجوز في شيء منها الا ما يجوز في سائر الیوع لا تحاش شيا وهو قول الشافعي . وأصحابنا في الشركة . والتولية وقالوا : الاقالة فسخ بيع وليست ببيع ، وقال ربيعة . ومالك : كل ما لا يجوز فيه البيع قبل القبض أو قبل الاكتيال فانه لا بأس فيه بالشركة . والتولية . والاقالة قبل القبض وقبل الاكتيال ، وروى هذا عن الحسن في التولية فقط \* واحتجوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق قال ابن جريج : أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال حديثا مستفاضا في المدينة : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه الا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله ، وقال مالك . ان أهل العلم اجتمع رأيهم على أنه لا بأس بالشركة . والاقالة . والتولية في الطعام وغيره - يعني قبل القبض - قال أبو محمد : وما نعلم روى هذا الا عن ربيعة . وعن طاوس فقط ، وقوله عن الحسن في التولية قد جاء عنه خلافا \* .

قال علي : أما خبر ربيعة فمرسل ولا حجة في مرسل ولو استند (١) لسار عننا الى الأخذ به ولو كانت استفاضته عن أصل صحيح لكان الزهري أولى بأن يعرف ذلك من ربيعة فينبهنا في هذا الباب بن أبيه الزهري مخالف له في ذلك ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال : التولية بيع في الطعام وغيره ، وبه لي معمر عن أيوب السخيتاني قال : قال ابن سيرين : لا تولية حتى يقبض ويكال ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا الرازي عن أبيه عن أيوب السخيتاني قال : قال : ليس له أن يوليه حتى يقبضه فقال له عبد الملك بن الشعشاع : يا أبا سعيد أبراك تقول ؟ قال : لا أقوله برأيي ولكننا أخذناه عن سلفنا . وأصحابنا .

قال علي : سلف الحسن هم الصحابة رضي الله عنهم أدرك منهم خمسمائة صاحب وأكثر وغرامع مئتين منهم ، وأصحابه هم أكابر التابعين فلو أقدم أمرؤ على دعوى الاجماع

## احكام البيوع

ههنا كان أصح من الاجماع الذي ذكره مالك بلا شك ومن طريق عبد الرزاق بأسفيان الثوري عن زكريا بن أبي زائدة . وفطر بن خليفة فالزكريا : عن الشعبي وقال فطر : عن الحكم ثم اتفق الشعبي . والحكم على أن التولية يبيع قال سفيان : ونحن هول : والشركة يبيع ولا يشرك حتى يقبض : فهو لأ الصحابة . والتابعون كما ترى .

**قال أبو محمد :** الشركة والتولية إنما هو نقل ملك المرء عينا ما صح ملكه لها أو بعض عين ما صح ملكه لها إلى ملك غيره بثمن مسمى وهذا هو البيع نفسه ليست هذه الصفة البه الالبيع ولا يكون بيع أصلا إلا بهذه الصفة فصحا هما (١) يبيع صحيح وهم لا يجالون في أنه لا يجوز فيهما إلا ما يجوز في البيع إلا فيما ذكرنا ههما فقط وهذا نخصه بـ بلا برهان . وأما الخفيفون فانهم يقولون : بالمرسل ونقضوا ههما أصلهم فتر كرا مرسل ربيعة الذي ذكرناه وما نعلم المالكيين احتجاجوا بغير ما ذكرنا إلا أن بعضهم قال . الشركة والتولية . والاقالة معروف قلنا : فكان ماذا ؟ والبيع أيضا معروف وما عهدنا المعروف تباح فيه محرمات ولو كان ذلك لكان منكرا لا معروفا ، وستكلم ان شاء الله تعالى في الاقالة اثر هذه المسألة في مسألة مفردة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

**١٥٠٩ مسألة** وأما الاقالة فقد صح عن رسول الله ﷺ الحضر عليها . رويان طريق أبي داود ناجي بن معين ناخص - هو ابن غياث - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من أقال نادما (٢) أقاله الله عزته » وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : ليست يباعا إنما هي فسخ بيع ، وقال أبو يوسف : هي بعد القبض يبيع وقبل القبض فسخ يبيع ، وروى عن مالك أنها يبيع ، وروى عنه ما يدل على أنها فسخ يبيع ، فاما تقسيم أبي يوسف فدعوى بلا برهان وتقسيم بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل ، وأما من قال : ليست يباعا فانهم احتجاجوا أن رسول الله ﷺ سماها باسم الاقالة وابعه المسلمون على ذلك ولم يسمها عليه السلام يباعا والتسمية في الدين لا تؤخذ إلا عنه عليه السلام ، فلا يجوز أن تسمى يباعا لأنه عليه السلام لم يسمها هذا الاسم ، وقالوا : قد صح الاجماع على جواز الاقالة في السلم : والبيع قبل القبض لا يجوز فصحا أنها ليست يباعا ما نعلم لهم حجة غير هاتين .

**قال أبو محمد :** احتجاجهم بالتسمية من أبي عبيدة ففوق لهم حتى إلا أبا لانسلم لهم أنه عليه السلام سمي اقاله فعل من باع من آخر يباعا تم اسمعاله فبه فرداه ما باع منه وأخذ ثمنه منه وأنه عليه السلام لم يسم ذلك يباعا ولا يباعون هذا الابدان رواه .

(١) في النسخة رقم ١٦ أنها (٢) في سنن أبي داود من أقال مسماها وروى الحديث يضاف من أجله وسننه بالخط « أقاله الله عزته يوم القيامة » وعثرته خطه

ولاسقيمة : وهذا الخبر المرسل من طريق ربيعة لو شئنا أن نستدل منه بان الاقالة بيع  
لفعلنا لانه فيه النهى عن البيع قبل القبض الا ان اشرك . أوولى . أوأقال فهذا ظاهر أنها  
بيوع مستتناة من جملة البيوع ، وأما الخبر الصحيح الذى ذكرنا فانما فيه الحض  
على الاقالة فقط ، والاقالة تكون فى غير البيع لكن فى الهبة ونحو ذلك ، ولا فيه أيضا  
أن الاقالة لا تسمى بيعا ولا لها حكم البيع فبطل ما صدروا به من هذا الاحتجاج الصحيح  
أصله الموضوع فى غير موضعه ، وأما دعواهم الاجماع على جواز الاقالة فى السلم قبل  
القبض فباطل وإقدام على الدعوى على الأمة وما وقع (١) الاجماع فقط (٢) على جواز  
السلم فكيف على الاقالة فيه ، وقدروا بناعن عبد الله بن عمرو . وعبد الله بن عمرو . والحسن .  
وجابر بن زيد . وشريح . والشعبى . والنخعى . وابن المسيب . وعبد الله بن معقل .  
وطاوس . ومحمد بن علي بن الحسن . وأبى سلبه بن عبد الرحمن . وبجهاذ . وسعيد بن جبير .  
وسالم بن عبد الله . والقاسم بن محمد . وعمر بن الحرث أخى أم المؤمنين جويرة أنهم  
منعوا من أخذ بعض السلم والاقالة فى بعضه فابن الاجماع ؟ فليت شعرى هل تقرؤا جميع  
الصحابة أو لهم عن آخرهم حتى أيقنوا بأنهم أجمعوا على ذلك ؟ أم تقرؤا جميع علماء التابعين  
من أقصى خراسان إلى الأندلس فما بين ذلك كذلك : ثم لو صح لهم هذا وهو لا يصح أبدا  
فما يختلف مسلمان أن من الجن قوم ما صحبوا رسول الله ﷺ وآمنوا به ومن أنكر هذا  
فهو كافر لتكذيبه القرآن فلائلك الجن من الحق ووجوب التعظيم منا ومن منزلة العلم .  
والدين ما لساثر الصحابة رضى الله عنهم هذا ما لا شك فيه عند مسلم فنله باجماعهم على ذلك ؟  
ورحم الله أحمد بن حنبل فلقد صدق إذ يقول : من يدعى الاجماع فقد كذب ما يريه لعل  
الناس اختلفوا لكن ليقول : لا أعلم خلافا هذه أخبار المربى : والاصم \*

**قال أبو محمد :** لا تحل دعوى الاجماع الا فى موضعين ، أحدهما ما يتقن أن جميع  
الصحابة رضى الله عنهم عرفوه بنقل صحيح عنهم وأقربا به ، والثانى ما يكون من خالفه  
كافرا خارجا عن الاسلام كشهادة أن لا إله الا الله . وأن محمدا رسول الله . وصيام  
رمضان . وحج البيت . والايمان بالقرآن . والصلوات الخمس . وجملة الزكاة .  
والطهارة للصلاة : ومن الجنابة . وتحريم الميتة . والخنزير . والدم ، وما كان من  
هذا الصنف فقط ، ثم لو صح لهم ما دعوه من الاجماع على جواز الاقالة فى السلم لكان  
يعا مستثنى بالاجماع من جملة البيوع فكيف وقد صح عن ابن عباس ما يدل على المنع من  
الاقالة فى السلم . رويانا من طريق سعيد بن منصور ناسفیان - هوابن عينة - عن عمرو

ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : اذا أسلفت في شيء الى أجل مسمى فجاء ذلك الأجل ولم تجد الذي أسلفت فيه فخذ عرضا بانقص ولا تبيع مرتين ولم يفت بالاقالة .  
قال علي : ولا تجوز الاقالة في السلم لانه يبيع ما ليس عندك ويبيع غرر ويبيع ما لم يقبض .  
ويبيع مجهول لا يدري أيما في العالم هو ، وهذا هو أكل المال بالباطل . اذ لم يأت بجوازه نص فيستثنيه من جملة هذه المحرمات فانما الحكم فيمن لم يجد ما أسلف فيه أن يصبر حتى يوجد أو يأخذ منه قصاصا ومعاقبة ما اتفقا عليه وتراضيا به قيمة ما وجب له عنده لقول الله تعالى : ( والحرمت قصاص ) وحرمة المال حرمة محرمة يجب أن يقتصر منها فان أراد الاحسان اليه فله ان يبرئه من كل ماله عنده أو يأخذ ببعض ماله عنده أو يبرئه بما شاء منه ويتصدق به عليه كما أمر رسول الله ﷺ في المفلس اذ قال : « تصدقوا عليه » ثم قال عليه السلام : « خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » وقد ذكرناه باسناده في التفليس ، وفي الجوائح من كتابنا هذا ❖

**قال ابو محمد** : فاذا بطل كل ما احتجوا به فلنقل على صحيح قولنا بعون الله تعالى ، فنقول وبه تعالى تأيد : ان الاقالة لو كانت فسخ يبيع لما جازت الا برء عين الثمن نفسه لا بغيره ولا بدله (١) كما قال ابن سيرين كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن حبيب كنا نختلف الى السواد في الطعام وهو كداس قد حصد فنشتره منهم الكر بكذا وكذا ونقد أموالنا فاذا أذن لهم العمال في الدراس فنهزم من يفي لنا بما سمي لنا ، ومنهم من يزعم أنه نقص طعامه فيطلب اليها أن نرتجع بقدر ما نقص ربوس أموالنا فسألت الحسن عن ذلك ؟ فكرهه الا أن يستوفي ماسمي لنا أو نرتجع أموالنا كلها ، وسألت ابن سيرين ؟ فقال : ان كانت دراهمك باعياها فلا بأس ، وسألت عطاء ؟ فقال : ما أراك الا قد رفقت (٢) وأحسننت اليه ❖

**قال ابو محمد** : هذه صفة الفسخ ثم نرجع فنقول : ان البيع عقد صحيح بالقرآن . والسنن . والاجماع المتيقن المقطوع به من كل مسلم (٣) على أديم الأرض كان أو هو كائن فاذا هو كذلك باليقين لا بالدعوى الكاذبة فلا يحل فسخ عقد صححه الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ إلا ببص آخر ولا نص في جواز فسخه مطابقة بتراضيهما إلا فيما جاء نص بفسخه كالشفعة وما فيه الخيار بالنص فاذا ذلك كذلك ولم يكن بين من أجاز الفسخ نص أصلا فقد صح أن الاقالة يبيع من البيوع بتراضيهما يجوز فيها ما يجوز في البيوع ويحرم فيها ما يحرم في البيوع ، ومن رأى أن الاقالة فسخ يبيع لزمه أن

لا يجوزها بأكثر مما وقع به البيع لان الزيادة اذ لم تكن بيعا فهو كل مال بالباطل ، وأما من رآها بيعا فانه يجوزها بأكثر مما وقع به البيع أولا وبأقل وبغير ما وقع به البيع وحالا . وفي الدمة . والى أجل فيما يجوز فيه الأجل ، وهذا يأخذ وبالله تعالى التوفيق \*

١٥١٠ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل بيع دين يكون لانسان على غيره لا بنقد . ولا بدين . لا بدين ولا بعرض كان ببينة أو مقراه أولم يكن كل ذلك باطل ؛ ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال أن يتناع في ذمته من شاء ما شاء مما يجوز بيعه ثم ادا تم البيع بالفرق أو النخير ثم يحيله بالثمن على الذي له عنده الدين فهذا حسن ،

برهان ذلك أنه بيع مجهول وما لا يدري عينه . وهذا هو كل مال بالباطل ، وهو قول الشافعي \* وروى ابن من طريق وكيع نازكري بن أبي زائدة قال : سئل الشعبي عن اشترى صكافيه ثلاثة دنانير بتوب ؟ قال : لا يصلح . قال وكيع : وحدثنا سفيان عن عبد الله ابن أبي السفر عن الشعبي قال : هو غرر ، وقال مالك : ان كان مقرا بما عليه جاز بيعه بعرض نقدا فان لم يكن مقرا لم يحز بيعه كانت عليه بينه أولم تكن لانه شراء خصومة \*

قال علي : وهذا الاشئ لانه وان أقر اليوم فيمكن (١) أن ينكر غدا فيرجع الأمر الى البينة باقراره فيحصل على شراء خصومة ولا فرق ، واحتج المجيزون له بما رويناه من طريق عبد الرزاق نا الأسلي أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عمر بن عبد العزيز \* أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة في الدين وهو الرجل يكون له الدين على رجل فيبيعه فيكون صاحب الدين أحق به \* قال عبد الرزاق : وحدثنا معمر عن رجل من قريش أن عمر ابن عبد العزيز قضى في مكاتب اشترى ما عليه بعرض فجعل المكاتب أولى بنفسه ثم قال : ان رسول الله ﷺ قال : من اباع ديننا على رجل فصاحب الدين أولى إذا أدى مثل الذي أدى صاحبه \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن له دين فابتاع به غلاما ؟ قال : لا بأس به \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** : حديثا عن ابن عبد العزيز مرسلان ، أحدهما عن الأسلي - وهو ابراهيم بن أبي يحيى - وهو تروك متهم ، والآخر أيضا عن لم يسم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا مما ترك فيه السافعيون صاحبنا لا يعرف له مخالف منهم ، ولا حجة للساكنين في هذين الخبرين . ولا في خبر جابر لانه ليس في شيء منها أنه كان باقرار دون بينة فهم مخالفون لعموم الخبر وبالله تعالى التوفيق \*

١٥١١ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل بيع الماء بوجه من الوجوه لاني ساقية ولا من نهر

أومن عين (١) ولا من بئر . ولا في بئر . ولا في صهر يج . ولا مجموعا في قرية . ولا في  
اناء لكن من باع حصنه من عنصر الماء ، ومن جزء مسمى (٢) منها أو باع البئر كلها  
أو جزءا مسمى منها أو باع الساقية كلها أو الجزء المسمى منها جاز ذلك وكان الماء يباعه ،  
ولا يملك أحد الماء الجاري إلا مادام في ساقيته ونهره فإذا فارقهما بطل ملكه عنه وصار  
لمن صار في أرضه وهكذا أبدا فمن اضطر إلى ماء لسقيه أو لحاجته فالواجب أن يعامل على  
سوقه إليه أو على صه عنده في انائه على سبيل الاجارة فقط ، وكذلك من كان معاته  
من الماء فالواجب عليه أن يعامل أيضا على صه أو جلده كذلك فقط ، ومن ملك بئرًا بحفر فهو  
أحق بمائها مادام محتاجا إليه فإن فضل عنه ما لا يحتاج إليه لم يحل له منعه عن يحتاج إليه ،  
وكذلك فضل النهر والساقية ولا فرق .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن عثمان الوفي نا أبو عاصم الضحاك  
ابن مخلد نا ابن جريج نا خبرني زياد بن سعد نا خبرني هلال بن أسامة نا أبو أسامة نا عبد الرحمن  
أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يباع فضل الماء ليعا به  
الكل (٣) . حدثنا حماد نا عباس نا أصبغ نا محمد نا عبد الملك نا أيمن نا أحمد نا زهير نا حرب  
نا أبي عن سفيان نا عيينة نا عمرو نا دينار نا أخبره نا أبو الميهال نا اياس نا عبد المزن نا  
لرجل : لا تبع الماء فان رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء ، ومن طريق ابن أبي شيبة نا سفيان  
ابن عيينة نا عمرو نا دينار نا أبي الميهال نا سمعت اياس نا عبد المزن - ورأى أناسا  
بيعون الماء - فقال : لا تبعوا الماء فاني سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يباع الماء .  
ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد نا هارون نا ابن اسحاق نا محمد نا عبد الرحمن نا  
أمه عمرة نا بنت عبد الرحمن نا عائشة أم المؤمنين نا قالت : سمى رسول الله ﷺ أن يمنع نفع (٤)  
البر - يعني فضل الماء - هكذا في الحديث تفسيره . ورويناه أيضا مسندا من طريق  
جابر ، فهو لاء أربعة من الصحابة رضوا الله عنهم فهو نفع أو نفع لا تحل مخالفته ، وأما من  
قال بذلك فقد ذكرناه أنافا عن اياس نا عبد من قتيبه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا  
المسعودي - هو أبو عميس - عن عمران نا عمير نا قال : منعى جارى فضل مائه فسلت عبيد  
الله نا عبد الله نا عتبة نا مسعود نا فقال : سمعت أبا هريرة يقول : لا يحل بيع فضل الماء .  
ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى نا آدم نا هريرة نا أيمن نا زهير نا عمرو نا شعيب نا  
أبيه نا جده نا غلام نا لهم باع فضل ماء لهم من عن بعس نا ألقا نا قال له عبد الله نا عمرو  
ابن العاص : لا تبعه فانه لا يحل بيعه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى نا زكريا نا أبي زائدة

(١) في النسخة رقم ١٤ نا ساقية من نه أومن عيب (٢) في النسخة رقم ١٤ نا ساقية من نه أومن عيب (٣) هو في

صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٠ (٢) هو بالون بعده هاء ولا يباع به العطش أي يروى



عن يحيى بن سعيد الانصارى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر انه قال : يكره بيع فضل الماء ، فهذا اياس بن عبد . وأبو هريرة . وعبد الله بن عمرو يحرمون بيع الماء جملة ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم ، واثنان من التابعين القاسم . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وروينا اباحة بيع الماء في الآنية وبيعه في الشرب عن عطاء . وأبي حنيفة . والشافعي ، واباحة بيعه كذلك ، وفي الشرب عن مالك ، وعن مسروق اباحة ثمن الماء جملة ولا حاجة في أحد مع رسول الله ﷺ . وبرهان زائد على تحريم بيع ماء الشرب وهو أن الله تعالى يقول : ( أنزل من السماء ماء فافسكه بنابيع في الأرض ) وقد صح النهي عن بيع المجبول لأنه غرر فلا يحل بيع الشرب لأنه لا يدرى أفي السماء هو أم لا فهو أكل مال بالباطل ، وأيضا فإنه إنما يأتي الى العين . والنهر . والبئر من خروق . ومنافس في الأرض بعيدة هي ( ١ ) في غير ملك صاحب المفجر فأنما يبيع ما لم يملك بعد ، وهذا باطل محرم وبالله تعالى التوفيق .

**١٥١٢ مسألة** ولا يحل بيع الخمر . لالمؤمن . ولا للكافر . ولا يبيع الخنازير كذلك . ولا شعورها . ولا شيء منها ولا يبيع صليب ولا صنم ولا ميتة ولا دم الا المسك ( ٢ ) وحده فهو حلال يبيعه وملكه ، فمن باع من المحرم الذي ذكرنا شيئا ففسخ أبدا . وروينا من طريق مسلم نا أبو كريب نا أبو معاوية [ عن الأعمش ] ( ٣ ) عن مسلم - هو أبو الضحى - عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين وخرج رسول الله ﷺ [ الى المسجد ] ( ٤ ) فحرم التجارة في الخمر ، وبه الى مسلم : ناقتيبة بن سعيد نا ليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ، أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح وهو بمكة يقول : ان الله عز وجل ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قليل : يا رسول الله أرأيت شحم الميتة ( ٥ ) فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود [ ويستصبح بها الناس ] قال : لا هو حرام قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم شحومها أجملوه ثم باعوه فكلوا ثمنه .

**قال أبو محمد** : موه قوم بهذا الخبر في تصحيح القياس وليس فيه للقياس أثر لكن فيه أن الأوامر على العموم لانه عليه السلام أخبر أن الله تعالى حرم الشحوم على اليهود فاستحلوا بيعها فانكر ذلك عليهم أشد الانكار أذ خصوا التحريم ولم يحملوه على عمومهم فصح هذا أنه متى حرم شيء فحرام ملكه وبيعه والتصرف فيه وأكله على عموم تحريمه الا أن يأتي نص بتخصيص شيء من ذلك فيوقف عنده ، وقد حرم الله تعالى الخنزير والخمر . والميتة : والدم فحرم ملك كل ذلك وشربه والاتفايع به وبيعه ، وقد أوجب

( ١ ) انظر زيادة من النسخة رقم ١٦ ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ الا السمع وهو تصحيف ( ٣ ) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٤ ( ٤ ) الزيادة من صحيح مسلم وفيه زيادة ( ٥ ) في صحيح مسلم شحوم الميتة

الله تعالى دين الاسلام على كل انس و جن ، وقال تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) وقال تعالى : ( ومن يتبع غير الاسلام دينافان يقبل منه ) وقال تعالى : ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) فوجب الحكم على اليهود . والنصارى . والمجوس بحكم الاسلام أحبوا أم كرهوا ، ومن أجاز لهم بيع الخمر ظاهر او شراءها كذلك وتملكها علانية . وتملك الخنازير كذلك لانهم من دينهم بزعمه وصدقهم في ذلك لزمه أن يتركهم أن يقيموا شرائعهم في بيع من زنى من النصارى الأحرار . وخصاء القسيس اذا زنى . وقتل من يرون قتله - وهم لا يفعلون ذلك - فظهر تناقضهم \* وقال أبو حنيفة : اذا أمر المسلم نصرانيا بان يشتري له خمرأ جاز ذلك ، وهذه من شئعه التى نعوذ بالله من مثلها ؛ وأما المسك فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التطيب بالمسك وتفضيله على الطيب ، وأيضا فقد سقط عنه اسم الدم وصفاته وحده فليس دما والاحكام انما هى على الاسماء والاشياء انما هى على الصفات . والحدود \*

روينا من طريق أبي عبيدنا مروان بن معاوية نا عمر المسكت نا حزام عن ربيعة بن زكا أوزكار قال : نظر على بن أبى طالب الى زارة فقال : ماهذه القرية ؟ قالوا : قرية تدعى زارة يلحم فيها ويباع فيها الخمر قال : أين الطريق اليها ؟ قالوا : باب الجسر قالوا : يا أمير المؤمنين نأخذلك سقينة قال : لانتك شجرة ولا حاجة لنا فى الشجرة انطلقوا بنا الى باب الجسر فقام يمشى حتى أتاه فقال : على بالنيران أضرموها فيها فاحترقت \* ومن طريق أبي عبيدنا هشام . ومروان بن معاوية الفزارى عن اسماعيل بن أبى خالد عن الحرث بن شميل عن أبى عمرو والشيبانى قال : بلغ عمر بن الخطاب أن رجلا من أهل السواد أترى فى تجارة الخمر فكاتب أن اكسروا كل شئ قدرتم له عليه وسيروا كل ماشية له ولا يؤوين أحده شيئا ، فهذا حكم على . وعمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم فيمن باع الخمر من المشركين ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة مخالفوهما \*

**١٥١٣ مسألة** ولا يحل بيع كلب أصلا لا كلب صيد ولا كلب ماشية ولا غيرهما فان اضطر اليه ولم يجد من يعطيه اياه فله ابتياعه وهو حلال للشترى حرام على البائع يتزعم منه الثمن . متى قدر عليه كالرشوة فى دفع الظلم . وفداء الأسير . ومصانعة الظالم ولا فرق ، ولا يحل اتخاذ كلب أصلا الا لماشية أو لصيد أو لزراع أو لحائط ، وأسم الحائط يقع على البستان وجدار الدار فقط ، ولا يحل أيضا قتل الكلاب من قتلها ضمنها بمثلها أو بما يتراضيان عليه عوضا منه الا الأسود البهيم أو الأسود

ذا النقطتين أينما كانت النقطان منه فان عظمتا حتى لاتسميا (١) في اللغة العربية نقطتين لكن تسمى لمعتين لم يجز قتله فلا يحل ملكه أصلا لشيء (٢) مما ذكرنا و قتله واجب حيث وجد (٣) : برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناسحا بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني ابراهيم بن قارظ عن السائب بن يزيد حدثني رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال : « ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث (٤) » فهذا صاحبنا في نسق \* ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري « أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (٥) » ، وصح أيضا من طريق أبي هريرة . وجابر . وأبي جحيفة ، فهذا نقل تواتر لا يسع تركه ولا يحل خلافه \* وروينا من طريق أحمد ابن شعيب نا الحسن بن أحمد بن شبيب (٦) نا محمد بن عبد الرحمن بن نمير نا اسباط نا الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال : قال أبو هريرة : أربع من السحت . ضراب الفحل . و ثمن الكلب . ومهر البغي . وكسب الحجام \* وروينا عن جابر أيضا \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسرا ئيل عن عبد الكريم عن قيس بن حنبل عن ابن عباس رفعه \* ثمن الكلب ومهر البغي و ثمن الخمر حرام \* وأقل ما فيه أن يكون قول ابن عباس \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن ادريس عن أشعث عن ابن سيرين قال : أخبث الكسب كسب الزمارة . و ثمن الكلب ، الزمارة الزانية سمعت أبا عبيدة يقول ذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا يونس ابن محمد نا ثمر بن علي نا فروة سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول : ما أبالي ثمن كلب أكلت أكلت أو ثمن خنزير \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن ادريس عن شعبة سمعت الحكم . وحماد بن أبي سليمان يكرهان ثمن الكلب ، ولا يصح خلافهما عن أحمد من الصحابة ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وأبي ثور وغيرهم ، وخالف الحنفيون السنن في ذلك وأباحوا بيع الكلاب وأكل أثمانها ، واحتجوا في ذلك بما روينا من طريق أحمد ابن شعيب قال : أخبرني ابراهيم بن الحسن بن أحمد المصيصي نا حجاج بن محمد عن حماد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر [بن عبد الله] (٧) « أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد (٨) » \* وبما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا محمد بن اسماعيل نا ابن أبي مريم نا يحيى بن أيوب حدثني المثنى بن الصباح عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة

(١) في النسخة رقم ١٦ لا يسمي (٢) في النسخة رقم ١٦ بشيء (٣) في النسخة رقم ١٦ وجده (٤) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦١ (٥) هو في الموطأ ج ٢ ص ١٥١ (٦) كذا في جميع النسخ ، وفي تهذيب التهذيب ابن حبيب وأبيه مصحف هناعنه والله أعلم (٧) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٣٠٩ (٨) قال النسائي بعد ما سرده هذا الحديث : هذا منكسر

عن رسول الله ﷺ قال : ثمن الكلب سحت الا كلب صيد \* ومار وناه من طريق ابن وهب عن ابن شهاب عن أبي بكر عن النبي ﷺ قال : « ثلاث هن سحت . حلوان الكاهن ، ومهر الزانية . و ثمن الكلب العقور » \* ومن طريق ابن وهب عن الشمر ابن نمير عن حسين بن عبدالله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ، أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب العقور \* .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** أما حديث ابن وهب هذان فأسقط من أن يشتغل بهما الا جاهل بالحديث أو مكابر يعلم الحق فيؤليه (١) ظهره لأن حسين بن عبدالله في غاية السقوط والاطراح باتفاق أهل النقل ، والآخر منقطع في موضعين ، ثم لو صح لما كان لهم فيهما حجة لأنه ليس فيهما الا النهى عن ثمن الكلب العقور فقط ، وهذا حق وليس فيه إباحة ثمن ما سواه من الكلاب ، وجاءت الآثار المتواترة التي قدمنا بزيادة على هذين لا يحل تركها . وأما حديث أبي هريرة ففي غاية السقوط لأن فيه يحيى بن أيوب . والمثنى بن الصباح وهما ضعيفان جدا قد شهد مالك على يحيى بن أيوب بالكذب وجرحه أحمد ، وأما المثنى فجرحه بضعف الحديث أحمد وتر كده يحيى . وعبد الرحمن ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأنه ليس فيه الا استثناء كلب الصيد فقط وهم يبيحون ما حرم فيه من ثمن كلب الزرع و كلب الماشية وسائر الكلاب فهم مخالفون لما فيه ، وأما حديث جابر فانه من رواية أبي الزبير عنه ولم يسمعه منه باقرار أبي الزبير على نفسه حدثني يوسف بن عبدالله النخعي نا عبد الله بن عمر . ومحمد بن يوسف الأزدي نا اسحاق بن أحمد العقيلي نا زكريا بن يحيى الحلواني نا محمد بن سعيد ابن أبي مريم نا أبي نا الليث بن سعد قال : ان أبا الزبير دفع الى كتابين فقلت في نفسي : لو سألته أسمع هذا كله من جابر ؟ فرجعت اليه فقلت : هذا كله سمعته من جابر فقال : منه ما سمعته ومنه ما حدثت عنه فقلت له : أعلم لي على ما سمعت فاعلم لي على هذا الذي عندي \* .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير : لأنه سمعه من جابر أو حدثه به جابر أو لم يروه الليث عنه عن جابر فلم يسمعه من جابر باقراره ، وهذا الحديث لم يذكر فيه أبو الزبير سمعاً من جابر ولا هو مما عند الليث فصح أنه لم يسمعه من جابر فحصل منقطعاً ، ثم لو صح لكانوا مخالفين له لأنه ليس فيه إباحة ثمن شيء من الكلاب غير كلب الصيد والنهي عن ثمن سائرهما وهم يبيحون أثمان سائر الكلاب المتخذة لغير الصيد فبطل كل ما تعلقوا به من الآثار ، وأما النظر فانهم قالوا : كان النهى عن ثمنها حين الأمر بقتلها فلما حرم قتلها وأبيح اتخاذ بعضها انتسخ النهى عن ثمن ما أبيح اتخاذها منها \* .

**قال أبو محمد** : هذا كذب بحت على الله تعالى . وعلى رسوله عليه السلام لأنه اخبار بالباطل . وبالم يأت به قط نص ودعوى بلا برهان . وليس نسخ شيء بموجب نسخ شيء آخر وليس اباحة اتخاذ شيء بمبيح لبيعه ، فهو لا . هم القوم المييحون اتخاذ دود القز . ونحل العسل ولا يحلون ثمنهما إصلا ولا خلافا (١) للحق واتخاذ أمهات الأولاد حلال ولا يحل بيعهن فظفر فساد هذا الاحتجاج \* وقالوا : حرم ثمن الكلب وكسب الحجام فلما نسخ تحريم كسب الحجام نسخ تحريم ثمن الكلب \*

**قال أبو محمد** : وهذا كذب كالذي قبله . وكلام فاسد . ودعوى بلا برهان ؛ ويلزمهم أيضا أن ينسخ أيضا تحريم مهر الزانية لأنه ذكر معهما ثم من لهم بنسخ تحريم كسب الحجام إذا وقع على الوجه المنهى عنه فوضح فساد قولهم جملة ، وهذا ما خالفوا فيه الآثار المتواترة وصاحبين لا يصح خلافهما عن أحد من الصحابة ، فان ذكروا قضاء عثمان . وعبد الله بن عمرو بقيمة الكلب العقور قلنا : ليس هذا خلافا لأنه ليس بيعا ولا ممانا هو قصاص مال عن افساد مال فقط ولا ثمن لميت أصلا \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر . وأبي المهزم عن أبي هريرة أنهما كرهائمن الكلب الا كلب صيد و كرهائمن الهر ، وأبو المهزم ضعيف جدا ، وقد خالفوهما في ثمن الهر كما ترى ، وقد روينا إباحة ثمن الكلب عن عطاء . ويحيى بن سعيد . وربيعة . وعن ابراهيم إباحة ثمن كلب الصيد ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ \* وأما من احتاج اليه فقد قال الله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) فلا يحل بيعه وتحل هبته فامساك من عنده منه فضل عن حاجته ذلك الفضل عن هو مضطر اليه ظلم له وقد قال رسول الله ﷺ : «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه» والظلم واجب أن يمنع منه وبالله تعالى التوفيق \*

وأما اتخاذها فاننا روينا من طريق مسلم حدثني اسحاق بن منصور أنا روح بن عبادة نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم نهى رسول الله عن قتلها وقال : عليكم بالأسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان» (٢) \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمران بن موسى أنا يزيد بن زريع نا يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لامرت بقتلها فاقتلوا منها الأسود البهيم وأيا ما قوم اتخذوا كلبا ليس بكل حرث أو صيد أو ماشية فانه ينقص من أجره كل يوم قيراط» ومن طريق مسلم

(١) في النسخة رقم ١٦ أصلا وخلافا وهو تحريف (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٦١ وفيه زيادة

حدثنا حرملة حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أنس عن رسول الله ﷺ قال : « من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم » (١) وتدخل الدار في جملة (٢) الأرض لأنها أرض ، فهذه الأحاديث فيها نص ما قلنا \* وقد روينا عن ابراهيم النخعي أمرنا بقتل الكلب الأسود ، وقد ذكرناه باسناده في كتاب الصيد من ديواننا هذا والله تعالى التوفيق \*

**١٥١٤ مسألة** ولا يحل بيع الهر فمن اضطر اليه لأذى الفأر فواجب على من عنده منها فضل عن حاجته أن يعطيه منها ما يدفع به الله تعالى عنه الضرر كما قلنا فيمن اضطر إلى الكلب ولا فرق \*

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني سلمة بن شبيب قال : نا الحسن بن أعين نا معقل (٣) عن أنس الزبيري قال : سألت جابر بن عبد الله عن ثمن الكلب ، والسنور ؟ فقال زجر عن ذلك رسول الله ﷺ \*

**قال أبو محمد** : الزجر أشد النهي \* وروينا من طريق قاسم ابن أصبغ نا محمد بن وضاح نا محمد بن آدم نا عبد الله بن المبارك نا حامد بن سلمة عن أنس الزبيري عن جابر بن عبد الله أنه كره ثمن الكلب والسنور ، فهذه فتاها جابر لما روى ولا نعرف له مخالفا (٤) من الصحابة ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن ليث عن طاوس . ومجاهد أنها كرها أن يستمتع بمسوك السنانير وأثمانها \* ومن طريق ابن أبي شبة نا حفص - هو ابن غياث - عن ليث عن طاوس . ومجاهد أنها كرها بيع الهر وثمنه وأكله وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وزعم بعض من لا علم له ولا ورع يزجره عن الكذب أن ابن عباس وأبا هريرة رويانا عن النبي ﷺ إباحة ثمن الهر \*

**قال أبو محمد** : وهذا لا نعلمه أصلا من طريق واهية تعرف عند أهل النقل ، وأما صحيحه فنقطع بكذب من ادعى ذلك جملة ، وأما الوضع في الحديث فباق مادام ابليس واتباعه في الأرض ، ثم لو صح لهم لما كان لهم فيه حجة لأنه كان يكون موافقا لمعهود الأهل بلا شك ولا مريية في أن حين زجره عليه السلام عن ثمنه بطلت الإباحة السالفة ونسخت يقين لا مجال للشك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ قد عاقد فقد كذب وافتري وافك وقفا ما لا علم له به ، وحاش لله أن يعود ما نسخ ثم لا يأتي بيان بذلك تقوم به حجة الله تعالى فيما نسخ وفيما بقي على المأمورين بذلك من عبادته هيأت دين الله عز وجل أعز من ذلك وأحرز وأمنع ، وقال المبيحون له : لما صح الإجماع على وجوب دخول الهر . والكلب المباح اتخذه في

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وتدخل الدار بيع جملة » (٣) في النسخة

رقم ١٤ نا معقل وهو تصحيف ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم (٤) في النسخة رقم ١٤ ولا يعرف له مخالف

الميراث . والوصية . والملك جاز بيعهما \*

**قال أبو محمد** : وهذا مما جاهر وافي به بالباطل وبخلاف أصولهم أول ذلك انه دعوى بلا برهان ثم انهم يجيزون دخول النحل . ودودا الحرير في الميراث . والوصية وكذلك الكلب (١) عندهم ولا يجيزون (٢) بيع شيء من ذلك ويجيزون الوصية بما لم يخلق بعد من ثمر النخل وغيرها ويدخلونه في الميراث ولا يجيزون بيع شيء من ذلك فظهر تخاذلهم وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥١٥ مسألة** ولا يحل (٣) البيع على أن تربحنى للدينار درهما ولا على أن أربح معك فيه كذا وكذا درهما فان وقع فهو مفسوخ أبدا فلو تعاقدنا البيع دون هذا الشرط ولكن أخبره البائع بانه اشترى السلعة بكذا وكذا وأنه لا يربح معه فيها الا كذا وكذا فقد وقع البيع صحيحا فان وجده قد كذب فيما قال لم يضر ذلك البيع شيئا ولا رجوع له بشيء أصلا الا من عيب فيه أو غبن ظاهر كسائر البيوع ، والكاذب آثم في كذبه فقط \*

برهان ذلك أن البيع على أن تربحنى (٤) كذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والعقد به باطل ، وأيضا فإنه بيع شمن مجهول لانهما انما تعاقدنا البيع على أنه يربح معه للدينار درهما فان كان شراؤه دينارا غير ربع كان الشراء بذلك والربح درهما غير ربع درهم فهذا بيع الغرر الذي نهى عنه رسول الله ﷺ والبيع شمن لا يدرى مقداره ، فاذا سلم البيع من هذا الشرط فقد وقع صحيحا كما أمر الله تعالى ، وكذبة البائع معصية لله تعالى ليست معقودا عليها البيع لكن كرهناه لو زنى أو شربه لو شرب الخمر ولا فرق بين روينان طريق وكيع ناسفیان الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كره بيع دوا زده معناه أربحك للعشرة اثني عشر وهو بيع المراجعة \* وروينا عن ابن عباس أنه قال : هو ربا \* ومن طريق وكيع . وعبد الرزاق قال جميعا : ناسفیان الثوري عن عمار الدهني عن ابن أبي نعم عن ابن عمر أنه قال : بيع دوا زده ربا ، وقال عكرمة : هو حرام ، وكرهه الحسن . وكرهه مسروق وقال : بل اشتره بكذا أو أبعه بكذا \* وروينا عن ابن مسعود أنه أجازه اذ لم يأخذ للنفقة ربحا ، وأجازه ابن المسيب . وشريح ، وقال ابن سيرين : لا بأس بده دوا زده وتحسب النفقة على الثياب ، ولما أجازه تطويل كثير فيمن ابتاع نسيئة . وباع نقدا . وفيمن اشترى في نفاق وباع في كساد وما يحسب (٥) كراه الشد والطى . والصباغ . والقصار . وما أطعم الحرفا . وأجرة السمسمار . واذا ادعى غلطا ، واذا انكشف أنه كذب ، وكله رأى فاسد لكن نقول : من امتحن بالتجارة في بلد لا ابتداء

(١) في النسخة رقم ١٤ «وكذلك المكاتب» (٢) في النسخة رقم ١٦ «ولا يبيحون» (٣) في النسخة رقم ١٤

«ولا يجوز» (٤) في النسخة رقم ١٦ «أن يربح» وما هنا أنسب بما سبق (٥) في النسخة رقم ١٤ «وهل يحسب

فيه الا هكذا فليقل قام: على بكذا ويحسب نفقته (١) عليه أو يقول: ابتعته بكذا ولا يحسب في ذلك نفقة ثم يقول: لكنى لا أبيعته على شرائى تريد أخذه منى يباع بكذا وكذا والا فدع فهذا بيع صحيح لا داخله فيه ، وقدر وينا من طريق ابن أبي شيبه ناجرير - هو ابن عبد الحميد - عن أبي سنان عن عبد الله بن الحارث قال: «مر رجل يقوم فيهم رسول الله ﷺ ومعه ثوب فقال له بعضهم: بكم ابتعته؟ فاجابه ثم قال: كذبت وفيهم رسول الله ﷺ فرجع فقال: يا رسول الله ابتعته بكذا وكذا بدون ما كان فقال له رسول الله ﷺ: تصدق بالفضل» وهم يقولون: المرسل كالمسند وهذا مرسل قد خالفوه لانه لم ير ديعة ولا حط عنه شيئا من الربح \*

١٥١٦ مسألة ولا يجوز البيع على الرقم ولا ان يغر أحدا بما يرقم على سلعته لكن يسوم ويبين الزيادة التي يطلب على قيمة ما يبيع ويقول: ان طابت نفسك بهذا والافدع \*  
١٥١٧ مسألة ولا يحل بيعتان في بيعه مثل أبيعك سلعتى بدينارين على أن تعطينى بالدينارين كذا وكذا درهما ، أو كن ابتاع سلعة بمائة درهم على أن يعطيه دنانير كل دينار بعدد من الدراهم ، ومثل أبيعك سلعتى هذه بدينارين قددا أو بثلاثة نسيئة ، ومثل أبيعك سلعتى هذه بكذا وكذا على أن تبيعنى سلعتك هذه بكذا وكذا فهذا كله حرام مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب \*

برهان ذلك ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا يحيى بن معين نا هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعه» وروينا عن الشعبي . ومحمد بن علي أنهما كرها ذلك ، وما نعلم للساكنين حجة الا أنهم قالوا : البيعة الاولى لغو ، فهذا الاحتجاج أفسد من القول الذى احتجوا به وافقر الى حجة لانه دعوى مجردة على أهم أتوا بَعْظَاءَ طرد منهم لهذا الأصل الفاسد فأجازوا بيع هذه السلعة بخنزير أو بقسط خمر على أن يأخذوا بالخنزير أو الخمر دينارين وهذه عظيمة تملا الفم ، ويكفى ذكرها عن تكلف الرد عليها وما الديانة كلها الا بأسمائها وأعمالها لا بأحد الأمرين دون الآخر ، ونحن نجد المستقرض يقول: أقرضنى دينارين على أن اردك دينارين الى شهر لكان قولنا حسنا وعملا صحيحا فلو قال له (٢) : بعنى دينارين بدينارين الى شهر لكان قولنا خبيثا وعملا فاسدا حراما والعمل واحد والصفة واحدة وما فرق بينهما الا اللفظ ، ولو قال امرؤ لآخر: أبخنى وطء ابنتك بدينار ماشئت فقال له نعم : لكان قولنا حراما ونا مجردا فلو قال له : زوجنيها بدينار لكان قولنا صحيحا وعملا صحيحا والصفة واحدة . والعمل



واحد وانما فرق بينهما الاسم ، وقرطهم هذا جمع وجوه من البلاء وانواعا من الحرام ؛ منها تعدى حدود الله تعالى وشرط ليس في كتاب الله تعالى ويعتين في بيعه . وبيع ما لا يحل وابتياعه معا . وبيع غائب بناجز فيما يقع فيه الربا وبيع الغير ونعوذ بالله من مثل هذا ، فان قيل : تقولون فيما رويتم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايحي بن أبي زائدة عن محمد بن عمرو ابن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من باع بيعتين في بيعه (١) فله أو كسهما أو الربا » وقد أخذ بهذا شريح كما حدثنا حمام ناعياش بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا عبد الأعلى نا حامدا عن قتادة . وأيوب السختياني . ويونس بن عبيد . وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين قال : شرطين في بيع ابيعك الى شهر بعشرة فان حبسته شهرا فتأخذ عشرة قال شريح : أقل الثمنين وأبعد الأجلين أو الربا ، قال عبد الله : فسألت أبي ؟ فقال : هذا بيع فاسد \*

**قال أبو محمد** : يريد فان حبسته شهرا آخر فتأخذ عشرة أخرى \* قال أبو محمد : فنقول : هذا خبر صحيح إلا أنه موافق لمعهود الأصل وقد كان الربا وبيعان في بيعه والشروط في البيع كل ذلك مطلقا غير حرام الى أن حرم كل ذلك فاذا حرم كل ما ذكرنا فقد نسخت الإباحة بلا شك ، فهذا خبر منسوخ بلا شك بالنهي عن بيعتين في بيعه بلا شك فوجب إبطالهما معا لانهما عمل منهي عنه وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥١٨ مسألة** وكل صفقة جمعت حراما وحلالا فهي باطل كلها لا يصح منها شيء . مثل أن يكون بعض المبيع مغصوبا أو لا يحل ملكه أو عقد فاسدا ، وسواء كان أقل الصفقة أو أكثرها أو أدناها أو أعلاها أو أوسطها ، وقال مالك : ان كان ذلك وجه الصفقة بطلت كلها وان كان شيئا يسيرا بطل الحرام وصح الحلال \*

قال علي : وهذا قول فاسد لادليل على صحته لامن قرآن . ولامن سنة . ولارواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس \* ومن العجائب احتجاجهم لذلك بان قالوا : ان وجه الصفقة هو المراد والمقصود فقلنا لهم : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب بذلك ما ذكرتم ؟ وما هو الاقولكم احتجاجكم له بقولكم فسقط هذا القول ، وقال آخرون : يصح الحلال قل أو أكثر ويطل الحرام قل أو أكثر \*

**قال أبو محمد** : فوجدنا هذا القول يطله قول الله عز وجل : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فهذا لم يتراضا ببعض الصفقة دون بعض وانما تراضيا بجميعها فمن أزمهما بعضهما دون بعض فقد أزمهما

ما لم يتراضيا به حين العقد خالف أمر الله تعالى وحكم بأكل المال بالباطل وهو حرام بالقرآن ، فان تراضيا الآن بذلك لم تمنعهما ولكن بعقد مجرد برضاهما معالآن العقد الاول لم يقع هكذا ، وأيضا فان الصحيح من تلك الصفقة لم يتعاقدا صحته الا بصحة الباطل الذي لاصحة له وكل ما لاصحة له الا بصحة ما لا يصح أبدا فلا صحة له أبدا ، وهو (١) قول أصحابنا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥١٩ مسألة** ولا يحل (٢) بيع الحر \* برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى ناشر بن مرحوم نا يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال : قال الله عز وجل : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر . ورجل باع حرا فأكل ثمنه . ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » \*

قال على : وفي هذا خلاف قديم وحديث نوردان شاء الله تعالى منه ما يسر لا يراده ليعلم مدعى الاجماع فيما هو أخفى من هذا أنه كاذب \* روينا من طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدى . ومعاذ بن هشام الدستوائى قال عبد الرحمن : نا همام بن يحيى وقال معاذ : نا أبى ثم اتفق هشام . وهمام كلاهما عن قتادة عن عبد الله بن بريدة أن رجلا باع نفسه فقضى عمر بن الخطاب بأنه عبد كما أقر على نفسه وجعل ثمنه فى سبيل الله عز وجل ، هذا لفظ همام وأما لفظ هشام فإنه أقر لرجل حتى باعه واتفقا فيما عدا ذلك والمعنى واحد فى كلا اللفظين ولا بد \* ومن طريق ابن أبى شيبَةَ نا شريك عن جابر عن عامر الشعبي عن على بن أبى طالب قال : اذا أقر على نفسه بالعبودية فهو عبد \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعى فيمن ساق الى امرأته رجلا حرا فقال ابراهيم : هو رهن بما جعل فيه حتى يفكك نفسه \* وعن زرارة بن أوفى قاضى البصرة من التابعين انه باع حرا فى دين ، وقد روينا هذا القول عن الشافعى وهى قوله غريبة لا يعرفها من أصحابه (٣) الامن تبحر فى الحديث والآثار \*

قال على : هذا قضاء عمر . وعلى بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ولا يعترضهم فى ذلك منهم معترض ، فان شنعوا هذا قلنا : ياهؤلاء لا عليكم والله لقد قلتم بأشنع من هذا وأشد فى هذه المسألة نفسها أليس الخنفيون يقولون : ان ارتدا الحسنى أو الحسينى . أو العباسى . أو المنافى . أو القرشى فلحق بأرض الحرب فان ولد ولد له يسترقون وان أسلبوا كانوا عبيدا ؛ وان القرشية ان ارتدت ولحقت بدار الحرب سبيت وأرقت فان أسلمت كانت مملوكا كباح

(١) فى النسخة رقم ١٦ وهذا (٢) فى النسخة رقم ١٤ ولا يصح (٣) فى النسخة رقم ١٤ من الصحابة

ويستحل فرجها بملك اليمين وان لم تسلم تركت على كفرها وجاز أن يسترقها اليهودى .  
والنصراني ؟ أوليس ابن القاسم صاحب مالك يقول . ان تدمم أهل الحرب وفي أيديهم  
أسرى مسلمون . ومسلات أحرار . وحرار فأنهم يقرون عبيداهم واما يتملكونهم  
ويتبايعونهم ؟ فأف لهذين القولين وتف ، فايهما أشنع عالم يقلدوا فيه (١) عمر . وعليها  
رضى الله عنهما ؟

**قال أبو محمد** : كل من صار حرا بعق . أو بأن كان ابن حرم من أمته . أو بأن  
حملت به حرة . أو بأن أعتقت أمة وهي حامل به ولم يستثنه المعتق فان الحرية قد حصلت له فلا  
تبطل عليه ولا عن تناسل منه مذكر أو أنثى على هذه السبيل من الولادة التي ذكرنا  
أبدا لا بأن يرتد ولا بأن ترتد ولا بأن يسي ولا بأن يرتد أبوه أو جده وان بعد أو جدته وان  
بعدت . ولا بلحاق بأرض الحرب من أحد أجداده أو جداته أو منه أو منها ولا باقراره  
بالرق ولا بدن ولا بيعه نفسه ولا بوجه من الوجوه أبدا (٢) لأنهم يوجب ذلك قرآن .  
ولاسنة . وقد جاء أثر بأن الحر كان يباع في الدين في صدر الاسلام الى أن أنزل الله تعالى  
(وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٢٠ مسألة** ولا يحل بيع أمة حملت من سيدها لما حدثنا يوسف بن عبد الله  
ناعبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا مصعب بن سعيد نا عبد الله بن عمرو الرقي عن  
عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما ولدت مارية ابراهيم قال رسول الله  
ﷺ : أعتقها ولدها ، وهذا خبر صحيح السند والحجة به قائمة ، فان قيل : الثابت عن ابن  
عباس القول بجواز بيع أمهات الأولاد وهذا الخبر من روايته فما كان ليترك ما روى الا  
لضعفه عنده ولما هو أقوى عنده قلنا : لسنا نعارض معشر الظاهرين بهذا الغشاء من القول ولا  
يعترض بهذا علينا الاضعاف العقل لان الحجة عندنا في الرواية لا في الرأي انما يعارض بهذا  
من يتعلق به اذا عورض بالسنن الثابتة وهو مخالف لها من الخيفيين والمالكين الذين  
لا يبالون بالتناقض في ذلك مرة هكذا ومرة هكذا ، والذين لا يبالون بأن يدعوا ههنا  
الاجماع ثم لا يبالون بأن يجعلوا ابن مسعود . وزيد بن ثابت . وعلى بن أبي طالب .  
وابن عباس مخالفين للاجماع ، فهذه صفة عليهم بالسنن . وهذا مقدار علمهم بالاجماع وحسبنا  
الله ونعم الوكيل \*

**قال أبو محمد** : اذا وقع من السيد في فرج أمته فأمرها مترقب فان بقى حتى يصير خلقا  
يتبين أنه ولد فهي حرام بيعها من حين سقوط المنى في فرجها (٣) ويفسخ بيعها ان بيعت

وان خرج عنها قبل ان يصير خلقا يتبين انه ولد فلم يحرم بيعها قط \* برهان صحة هذا القول انه لو لم يستحق المنع من البيع في الحال التي ذكرنا السكان بيعها حلالا ولو كان بيعها حلالا لحل فرجها لمشتريها قبل ان يصير المني ولدا وهذا خلاف النص المذكور ، وهكذا القول في الميت اثر (١) كون منيه في فرج امرأته انه مترقب أيضا فان ولد حيا علمنا انه قد وجب ميراثه بموت أبيه وان ولد ميتا علمنا انه لم يجب له قط ميراث اذ لو كان غير هذا لما حدث له حق في ميراث قد استحقته غيره وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٢١ مسألة** ولا يحل بيع الهواء أصلا كمن باع ما على سقفه وجدراته للبناء على ذلك فهذا باطل مردود أبدا لان الهواء لا يستقر فيضبط بملك أبدا انما هو متموج متقل يمضي منه شيء ويأتي آخر ابداف كان يكون بيعه أكل مال بالباطل لانه باع ما لا يملك ولا يقدر على امساكه فهو بيع غرر . وبيع ما لا يملك . وبيع مجهول ، فان قيل : انما يبيع المالك (٢) لا الهواء قلنا : ليس هنالك مكان أصلا غير الهواء فلو كان ما قلتم لكان لم يبع شيئا أصلا لانه عدم فهو أكل مال بالباطل حقا ، فان قيل : انما باع (٣) سطح سقفه وجدراته قلنا : هذا باطل هو أيضا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل لانه شرط له أن لا يهدم شيئا من سقفه ولا من رءوس جدراته وهذا شرط لم يأت النص باباحته فهو باطل حرام مفسوخ أبدا ، وقد رويناه هذا القول عن الشافعي ، وقد ذكرناه في كتاب القسمة وأنه لا يحل البتة أن يملك أحد شيئا (٤) ويملك غيره العلو الذي عليه ، ومن باع سقفه فقط خلال ويؤخذ المشتري بازالة ما اشترى عن مكان ملكه لغيره وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٢٢ مسألة** - ولا يجوز بيع من لا يعقل لسكر . أو جنون ولا يلزمهما القول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فشهد عز وجل بان السكران لا يدري ما يقول والبيع قول أو ما يقوم مقام القول بمن لا يقدر على القول بمن به آفة من الخرس أو بفسمه آفة فمن لا يدري ما يقول فلم يبع شيئا ولا ابتاع شيئا وأجازه قوم ولا نعلم لهم حجة أصلا أكثر من أن قالوا : هو عصى الله تعالى عز وجل وأدخل ذلك على نفسه قلنا : نعم وحقه على ذلك الحد في الدنيا والنار في الآخرة الا أن يغفر الله تعالى له وليس ذلك بموجب الزامه حكما زائدا لم يلزمه الله تعالى إياه وهم لا يختلفون في سكران عربد فوق فانكسرت ساقه فان له من الرخصة في الصلاة قاعدا كالذي لمن أصابه ذلك في سنبل الله تعالى ولا فرق ، وكذلك في التيمم اذا جرح (٥) جراحات

(١) في النسخة رقم ١٦ وهكذا القول في المني اثر (٢) في النسخة رقم ١٤ (انما باع المالك)

(٣) والنسخة رقم ١٦ (ابتاع) (٤) في النسخة رقم ١٤ (بيتا) (٥) في النسخة رقم ١٤ (ان انجرح)

منعه من الوضوء والغسل وهذا تناقض سمح وبالله تعالى التوفيق \* ويقولون فيمن تناول  
البلاذر عمدا فذهب عقله : ان حكمه حكم المجنون الذى لم يدخل ذلك على نفسه فى البيع  
والطلاق وغير ذلك فإى فرق بين الامرين ، وأما المجنون فلا يختلفون معنأى ذلك ، فان  
قالوا : ومن يدري أنه سكران ؟ قلنا : ومن يدري أنه مجنون ؟ ولعله قد تحامق وانما القول (١)  
فيمن علم كلا الامرين منه بالمشاهدة ، وقد صرح عن النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاث فذكر  
المبتلى حتى يفيق والصي (٢) حتى يبلغ » \*

١٥٢٣ مسألة ولا يحل بيع من لم يبلغ الاقيا لابطله منه ضرورة كقطع  
لا كله وثوب يطرد به عن نفسه البرد والحر وما جرى هذا المجرى اذا أغفله أهل  
محله وضيعوه \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذى ذكرنا ، فاذا ضيعه أهل محله فاشتري  
ما ذكرنا بحقه فقد وافق الواجب وعلى أهل محله امضاؤه فلا يحل لاحد رد الحق وتكون  
مبايعته حيثئذ ان كان جائز الامر هو الذى عقد ذلك العقد عليه فهو عقد صحيح ، فان  
كان أيضا غير جائز الامر فهو كاذكرنا عمل وافق الحق الواجب فلا يجوز رده وبالله  
تعالى التوفيق \* وأما بيع من لم يبلغ لغيره بامر ذلك الآخر واتباعه بامرهم فهو نافذ جائز  
لان يده وعقده انما هما يد الأمر وعقده فهو جائز وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٢٤ مسألة ولا يجوز بيع نصف هذه الدار ولا هذا الثوب (٣) أو هذه  
الارض. أو هذه الخشبة من هذه الجهة ، وكذلك ثلثها أو ربعها أو نحو ذلك ، فلو علم منتهى  
كل ذلك جاز لانه ما لم يعلم بيع مجهول وبيع المجهول لا يجوز لان التراضى لا يقع على  
مجهول ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٢٥ مسألة ولا يجوز بيع دار أو بيت أو أرض لا طريق اليها لانه اضاعة  
للمال ولا يجوز أن يلزم طريقا لم يبعه فلو كان كل ذلك متصلا بمال المشتري جاز ذلك  
البيع لانه يصل الى ما اشتري فلا تضيع ، فلو استحق مال المشتري بطل هذا الشراء لانه  
وقع فاسدا اذا كان لا طريق له اليه البتة \*

١٥٢٦ - مسألة - ولا يحل بيع جملة مجهولة القدر على أن كل صاع منها بدرهم  
أو كل رطل منها بدرهم أو كل ذراع منها بدرهم أو كل أصل منها أو كل واحد منها بكذا  
وكذا وهكذا فى جميع المقادير والأعداد ، فان علما جميعا مقدار ما فيها من العدد أو  
الكيل أو الوزن أو الزرع وعلما قدر الثمن الواجب فى ذلك جاز ذلك ، فان بيعت الجملة

(١) فى النسخة رقم ١٤ وانبا قول (٢) فى النسخة رقم ١ والصغير (٣) فى النسخة رقم ١٤ أو هذا الثوب

كأهـى ولا مزيد فهو جائز ، وكذلك لو بيعت جملة على أن فيها كذا وكذا من السكيل أو من الوزن أو من الزرع أو من العدد فهو (١) جائز فان وجدت كذلك صح البيع والافو مردود به برهان ذلك ان بيعها على أن كل كيل مذكور منها بكذا أو كل وزن بكذا أو كل زرع بكذا أو كل واحد بكذا يبيع بضمن مجهول لا يدري البائع ما يجب له ولا المشتري ما يجب عليه حال العقد (٢) وقد قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والتراضى لا يمكن الا فى معلوم فهو أكل مال بالباطل وبيع غرر ، وقد صح النهى عن بيع الغرر فاذا اخرج كل ذلك الى حد العلم منهما معا وكان ذلك بعد العقد فن الباطل أن يبطل العقد حين عقده ويصح بعد ذلك حين لم يتعاقداه ولا التزامه فاذا علمنا جميعا قدر ذلك عند العقد فهو تراض صحيح لا غرر فيه ، فان بيعت الجملة هكذا فهو بيع شىء مرئى محاط بضمن معروف فهو تراض صحيح لا غرر فيه فان بيعت الجملة بضمن معلوم على أن فيها كذا وكذا فهذا بيع بصفة وهو صحيح ان وجد ما عقد عليه والافاتما وجد غير ما عقد عليه فلم يعقد قط على الذى وجد فهو أكل مال بالباطل \* رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى قال : اذا قلت : أبتاع منك ما فى هذا البيت ما بلغ كل جزء كذا بكذا فهو بيع (٣) مكروه ، وقال أبو حنيفة : اذا باع هذه الصبرة قفيزا بدرهم لم يلزمه منها الا قفيز واحد بدرهم فقط ، وقال محمد بن الحسن : يلزمه كلها كل قفيز بدرهم ، وهذان رأيان فاسدان لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٢٧ - مسألة - ولا يحل بيع الولاء ولا هبته لما زوينا من طريق شعبة . وعيىد الله بن عمر . ومالك . وسفيان بن عيينة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته ، وقد اختلفت الأمة فى هذا وسند كره ان شاء الله تعالى فى العتق من ديوانها هذا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، ولا حجة فى أحد مع رسول الله ﷺ \*

١٥٢٨ - مسألة - ولا يحل بيع من أكره على البيع وهو مردود لقول رسول الله ﷺ : «ان الله عفى لآمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، ولقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فصح أن كل بيع لم يكن عن تراض فهو باطل الا يباعا أو جبه النص كالبيع على من وجب عليه حق وهو غائب أو ممتنع من الانصاف لانه مأمور بانصاف ذى الحق قبله ونحن مأمورون بذلك بمنعه من المظل الذى هو الظلم واذا سبيل الى منعه من الظلم الا ببيع بعض ماله فتحن مأمورون

بيعه ، ولو أن القاضى قضى للغريم بما يمكن اتصاف ذى الحق منه من عين مال الممتنع أو الغائب ثم باعها المقضى له بامر الحاكم لتوصيله الى مقدار حقه فان فضل فضل رد الى المقضى عليه لكان أولى وأصح وأبعد من كل اعتراض ، وقد وافقنا الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون . على ابطال بيع المسكره على البيع وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٢٩ مسألة** وأما المضطر الى البيع كمن جاع وخشى الموت فباع فيما يجي به نفسه وأهله وكنز له فداغ نفسه أو حميمه من دار الحرب أو كنز أكرهه ظالم على غرم ماله بالضغط ولم يكرهه على البيع لكن أكرهه المال فقط فباع في أداء ما أكرهه عليه بغير حق فقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أن أبا صالح بن رستم ناشيخ من بني تميم قال : خطبنا على أوقال : قال على : « سيأتى على الناس زمان عضوض بعض الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك قال : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) وينهد (١) الاشرار ويستذل الاخيار ويبيع المضطرون وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر : وعن بيع الغرر . وعن بيع الثمر قبل أن يطعم » \* وبه الى هشيم عن كثر بن حكيم عن مكحول قال : بلغني عن حذيفة أنه حدث عن رسول الله ﷺ انه قال : ان بعدز مانكم هذا زمانا عضوضا بعض الموسر (١) على ما في يديه ولم يؤمر بذلك قال الله تعالى : ( وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين ) وينهد شرار خلق الله تعالى يبيعون كل مضطر إلا ان يبيع المضطرين (٢) حرام المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخونه وان كان عندك خير فعد به على أخيك ولا تزده هلاكاً الى هلاكه \*

**قال أبو محمد** : لو استند (٣) هذان الخبران لقلنا بهما مسارعين لكنهما مرسلان ولا يجوز القول في الدين بالمرسل ، ولقد كان يلزم من رد السنن الثابتة برواية شيخ من بنى كنانة ويقول : المرسل كالمسند من الحنفيين . والمالكيين أن يقول : بهذين الخبرين شيخ من بنى تميم وشيخ من بنى كنانة ، وهذه الرواية أمكن (٤) وأوضح ، ثم هي عن على . وعن رسول الله ﷺ ثم عن حذيفة ولكنهم قوم مضطربون \*

**قال أبو محمد** : فالزم يصح هذان الخبران فلنطلب هذا الحكم من غيرهما فوجدنا كل من يبتاع قوت نفسه وأهله للأكل واللباس فانه مضطر الى ابتياعه بلا شك فلو بطل ابتياع هذا المضطر لبطل بيع كل من لا يصيب القوت من ضيعته وهذا باطل بلا خلاف وبضرورة النقل من الكواف ، وقد اتبع النبي ﷺ أصوا عن شعير لقوت أهله ومات عليه السلام ودرعه مرهونة في ثمنها فصيح أن يبيع (٥) المضطر الى قوته وقوت أهله ويبيعه ما يبتاع به القوت

(١) أى ينهض (٢) فى النسخة رقم ١٦ المؤمن (٣) فى النسخة رقم ١٦ المضطر (٤) فى النسخة رقم ١٤ لو استند (٥) فى النسخة رقم ١٤ ابن (٦) فى النسخة رقم ١٤ ابتياع

بيع صحيح لازم فهو أيضا بيع تراض لم يجبره أحد عليه فهو صحيح بنص القرآن ، ثم نظرنا فيمن باع في إغناذ نفسه أو حميمه من يدكافر أو ظلم ظالم فوجدنا الكافر والظالم لم يكرها فادى الاسير ولا الاسير ولا المضغوط على بيع ما باعوا في استنقاذ أنفسهم أو من يسعون لاستنقاذهم وإنما كرههم على اعطاء المال فقط ولو أنهما أتوهما بمال من قرض أو من غير البيع ما ألزموهما البيع ، فصح أنه بيع تراض والواجب على من طلب بباطل أن يدفع عن نفسه وأن يغير المنكر الذي نزل به لأن يعطى ماله بالباطل فصح أن يبعه صحيح لازم له وإن الذي أكره عليه من دفع المال في ذلك هو الباطل الذي لا يلزمه فهو باق في ملكه كما كان يقضى له به متى قدر على ذلك وبأخذه من الظالم ومن الحربى الكافر متى أمكنه أو متى وجدته في مغنم قبل القسمة وبعد القسمة من يد من وجدته في يده من مسلم أو ذى أو من يد ذلك الكافر لو تدمم أو أسلم أبدأ هذا إذا وجد ذلك المال بعيته لأنه ماله كما كان ولا يطلب الكافر بغيره بدلا منه لأن الحربى إذا أسلم أو تدمم غير مؤاخذ بما سلف من ظلم أو قتل ، وأما المسلم الظالم فيتبعه به أبدأ أو بمثله أو قيمته سواء كان خارجيا أو محاربا أو باغيا أو سلطانا أو متغلبا لأنه (١) أخذ منه بغير حق والله تعالى يقول : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) \*

١٥٣٠ مسألة ولا يحل بيع الحيوان (٢) إلا لمنفعة أم لا كل وأما لركوب وأما الصيد . وأما الدواب ، فإن كان لا منفعة فيه لشيء من ذلك لم يحل بيعه ولا ملكه لأنه اضاعة مال من المتباع وأكل مال بالباطل من البائع فإن كان فيه منفعة لشيء مما ذكرنا أو لغيره جاز بيعه لأنه يبيع عن تراض وأحل الله البيع ، وليس اضاعة مال ولا أكل مال بالباطل والله تعالى التوفيق \*

١٥٣١ - مسألة - ولا يصح البيع (٣) بغير ثمن مسمى كمن باع بما يبلغ في السوق أو بما اشترى فلان أو بالقيمة فهذا كله باطل لأنه يبيع غرر وأكل مال بالباطل لأنه لم يصح فيه التراضى ولا يكون التراضى إلا بمعلوم المقدار وقدير ضى لأنه يظن أنه يبلغ ثمن ما فان بلغ أكثر لم يرض المشتري وإن بلغ أقل لم يرض البائع \* ومن عجائب الدنيا قول أبى حنيفة : من باع بالريح أو بالكعبة أو بلا ثمن فانه لا يملكه بالقبض فان باع بالميتة أو بالدم فكذلك أيضا ، ولا يجوز عتقه له وإن قبضه باذن بئعه فان باعه بضمن لم يسمياه أو باعه بخمر أو خنزير فقبضه باذن بئعه فاعتقه جاز عتقه له \*

قال على : ما فى الجنون أكثر من هذا الكلام ونعوذ بالله من الضلال ، فان قال : ان



في الناس من يملك الخمر . والخنزير - وهم الكفار من النصارى - قلنا : انهم يتملكون أيضا الميتة والدم كذلك والمجوس أيضا كذلك ولا فرق والله تعالى التوفيق \*

**١٥٣٢ مسألة** ولا يحل بيع النرد للماروين من طريق مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري : أن رسول الله ﷺ قال : من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ، فهي محرمة فلا يحل بيعها حرام ، وقد روينا عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا أخذ أحد من أهله يلعب بالنرد ضرب به وكسرها \* ومن طريق مالك عن علقمة عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكاكنا فيها ان عندهم نرد فأرسلت اليهم لئن لم تخرجوها لا أخرجكم من داري وأنكرت عليهم \*

**١٥٣٣ مسألة** - ولا يحل أن يبيع اثنان سلعتين متميزتين لهما ليسا فيهما شريكين من انسان واحد بشئ واحد لأن هذا بيع بالقيمة ولا يدري كل واحد منهما ما يقع لسلعته حين العقد فهو بيع غرر أو كل مال بالباطل ، وأما بيع الشريكين أو الشر كاهن واحد أو من أكثر أو ابتاع اثنين فصاعدا من واحد أو من شريكين فلال لأن حصة كل واحد منهما معلومة الثمن محدودته والله تعالى التوفيق \*

**١٥٣٤ مسألة** - ومن كان في بلد تجرى فيه سكك كثيرة شتى فلا يحل البيع الا ببيان من أى سكة يكون الثمن وان لم يبين ذلك فهو بيع مفسوخ مردود لأنه وقع عن غير تراض بالثمن وهو أيضا بيع غرر والله تعالى التوفيق \*

**١٥٣٥ مسألة** - ولا يحل بيع كتابة المكاتب ولا بيع خدمة المدبر وهو قول الشافعي . وابن سليمان . وابن حنيفة . وأجاز مالك كالأمرين أما المدبر فمن نفسه فقط وأما المكاتب فمن نفسه ومن غيره ، وأجاز بيع ما جملة الزهري . وابن المسيب ، وروينا مثل قول مالك عن عطاء . وابن سيرين لأن كتابة المكاتب إنما تجب بالنجوم ولا تجب قبل ذلك فمن باعها فقد باع ما لا يملك بعد ولا يدري أيجب له أم لا ؟ وأيضا فلا يستعينا معينة فلا يدري البائع أى شئ باع من نوع ما باع ولا يدري المشتري ما اشترى فهو بيع غرر ومجهول العين . وأكل مال بالباطل ، فان قيل : فقد روى عن جابر أنه أجاز بيعها قلنا : وكم قصة رويت عن جابر خالفتموها ، منها قوله الذى قد أوردنا أن لا يباع شئ اشترى كائنا ما كان الا حتى يقبض وقوله : العمرة فريضة ، وقوله : لا يحرم أحد قبل أشهر الحج بالحج ، وقوله : لا يجوز ثمن الهرو غير ذلك كثير مما لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم في ذلك فالآن صار حجة وهناك لا ؟ ان هذا العجب اولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ : وقولنا هو قول الشافعي

وأما خدمة المدبر فيبيعها ظاهر الفساد. والبطلان لأنها لا يدري كم يخدم ولعله سيخدم خمسين سنة أو لعله يموت غداً أو بعد ساعة أو يخرج حراً كذلك فهذا هو الحرام البحت وأكل المال بالباطل . وبيع الغرر وبيع ما ليس عيناً وبيع ما لم يخلق بعد فقد جمع كل بلاء ، فإن قيل : فقد رويتم من طريق محمد بن علي بن الحسين « أن رسول الله ﷺ باع خدمة المدبر » روي بذلك من طريق شعبة عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قلنا : هذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة ، وكذلك لا يجوز بيع خدمة المخدم أصلاً لما ذكرنا في خدمة المدبر ولا فرق وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٣٦ - مسألة - ولا يجوز بيع السمن المائع يقع فيه الفأرحيا أو ميتاً لا مرسل رسول الله ﷺ بهرقه وقد ذكرناه في كتاب الطهارة من ديواننا هذا . وفي كتاب ما يحل أكله وما يحرم فأغنى عن إعادته ، فإن كان جامداً أو وقع فيه ميتة غير الفأر أو نجاسة فلم يغير لونه ولا طعمه ولا ريحه أو وقع الفأر الميت أو الحى أو أى نجاسة أو أى ميتة كانت في مائع غير السمن فلم يغير طعماً ولا لونا ولا ريحاً فيبيعه حلالاً وأكله حلال لأنه لم يمنع من ذلك نص وقد قال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وقال تعالى : ( وما كان ربك نسياً ) وهذا قول أصحابنا وقد ذكرناه عن بعض السلف في السكتب المذكورة فإن تغير طعمه أولونه أو ريحه جاز يبيعه أيضاً كما يباع الثوب النجس وقد قلنا : أن الطاهر لا ينجس بملاقاته النجس ( ١ ) ولو أمكننا أن نفصله من الحرام لحل أكله ولم يمنع من الانتفاع به في غير الأكل نص فهو مباح وبالله تعالى التوفيق \* وهذا قول أبي حنيفة يعنى بيع ما تغير لونه أو طعمه أو ريحه من المائعات التي حلتها النجاسات لأنه انما يباع الشيء الذي حلتها النجاسة لا النجاسة ( ٢ ) وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٣٧ - مسألة - ولا يحل بيع الصور أو اللعب الصبايا فقط فإن اتخذها لمن حلال حسن وما جاز ملكه جاز يبيعه إلا أن يخص شيئاً من ذلك نص فيوقف عنده قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وكذلك لا يحل اتخاذ الصور إلا ما كان رقفاً في ثوب لما روينا من طريق مسلم ناسحاً بن إبراهيم - هو ابن راهويه - عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي طلحة عن رسول الله ﷺ قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة » \* ومن طريق مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعودده قال : فوجد ( ٣ ) عنده سهل بن حنيف فأمر أبو طلحة ينزع نمط كان تحته فقال له سهل : لم نزعه ؟ قال : لأن فيه

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ « بملاقاة النجس » ( ٢ ) في النسخة رقم ١٤ « لا النجس » ( ٣ ) في النسخة رقم ١٤ فوجد ما

نصاوير وقد قال رسول الله ﷺ : ما قد علمت قال سهل : ألم يقل الا ما كان رقما ؟ قال : بلى ولكنه أطيب لنفسى \*

**قال أبو محمد** : حرام علينا تفجير الملائكة عن بيوتنا وهم رسل الله عز وجل والمتقرب اليه عز وجل بقرهم \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى قال : انا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ وكان يأتيني صواحي فكن يتقمعن من رسول الله ﷺ فيسرن بهن إلى » فوجب استئذان البنات للصبايا من جملة ما نهى عنه من الصور (١) ، وأما الصلب فيخلاف ذلك ولا يحل تركها في ثوب ولا في غيره لما روينا من طريق قاسم بن اصبح نا بكر بن حماد نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام الدستوائي عن يحيى ابن أبي كثير عن عمران بن حطان عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصليب الاقضية » وقد صرح عن رسول الله ﷺ (٢) انه كره الست المرتعلق فيه التصاوير فجعلت له منه وسادة فلم ينكرها فصح ان الصور في الستور مكروهة غير محرمة ، وفي الوسائد وغير الستور ليست مكروهة الاستخدام بها \*

**١٥٣٨ - مسألة -** ولا يحل البيع مذتول الشمس من يوم الجمعة الى مقدار تمام الخطبتين والصلاة للمؤمن ولا لكافر . ولا لامرأة . ولا لمريض ، وأما من شهد الجمعة قال ان تتم صلاتهم للجمعة وكل بيع وقع في الوقت المذكور فهو مفسوخ وهذا (٣) قول مالك ، وأجاز البيع في الوقت المذكور الشافعي . وأبو حنيفة ، وأما النكاح . والسلم والاجارة . وسائر العقود فجائزة كلها في ذلك الوقت لكل احد وهو قول الشافعي . وأبي حنيفة ولم يجزها مالك \*

برهان صحه قولنا قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ) فهما أمران مفترضان . السعي الى ذكر الله تعالى . وترك البيع فاذا سقط أحدهما بنص ورد فيه كالمريض . والخائف . والمرأة . والمعدور لم يسقط الآخر اذ لم يوجب سقوطه قرآن ولا سنة ووجب الزام الكفار كذلك لقول الله تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) ولقوله تعالى : ( قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وأما ادخال مالك النكاح . والاجارة في ذلك فخطأ ظاهر لان الله تعالى انما نهى عن البيع ولو أراد النهي عن السكاح والاجارة لما عجز عن ذلك ولا كتمنا

(١) قال مصحح النسخة رقم ١٤ فيه نظر لاحتمال ان يكون كان هذا على معهود الاصل ثم نسخ بالنهي عن الصورة والله اعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ وقد صرح عنه (٣) في النسخة رقم ١٤ وهو

ما ألزمتنا وما كان ربك نسيا . وتعدي حدود الله تعالى لا يحل ، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لان القياس عند القائلين به انما هو ان يقاس الشيء على نظيره وليس البيع نظير الكاح لانه يجوز بلاذكر مهر ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن والمتنا كان لا يملك أحدهما الآخر ولا في الكاح نقل ملك والبيع نقل ملك ، وأما الاجارة فاما هي معاوضة في منافع لم يخلقها الله تعالى بعد ولا يجوز بيع ما لم يخلق بعد ويجوز أن يؤاجر الحر نفسه ولا يحل له أن يبيع نفسه فلا شبه (١) بين الاجارة والكاح وبين البيع فان علل النهي عن البيع بما يشاغل (٢) عن السعي صار الى قول أبي حنيفة . والشافعي ولزمه أن يحيز من البيع ما لا تشاغل منه عن السعي ، ولا قياس عند القائلين به الا على علة فان لم يعمل بطل القياس ، وما نعلمه سلفا في هذا القول ، وأما اجارة أبي حنيفة . والشافعي البيع في الوقت المذكور بخلاف لامر الله تعالى ، ولا نعلم (٣) لهم حجة أصلا أكثر من أن قالوا : انما نهى عن التشاغل عن السعي الى الصلاة فقط ولو أن امرأ باع في الصلاة لصح البيع \*

**قال أبو محمد :** وهذا فاسدان من القول جدا أما قولهم : انما أراد الله بذلك التشاغل عن السعي فقط فعظم من القول جد اليت شعري من أخبرهم بذلك وهم يسمعون الله تعالى يقول : (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) ولو أن الله تعالى أراد ما قالوا لما نها عن البيع مطلقا ولا عجز عن بيان مراده من ذلك وما ههنا ضرورة توجب فهم هذا ولا نص فهو باطل محض ودعوى كاذبة بلا برهان ؛ وأما قولهم : لو باع في الصلاة لجاز البيع فتمويه بارد لأن المصلى بأول أخذه في الكلام في المساومة بطلت صلاته فصار غير مصل فظهر فساد احتجاجهم جملة ، فان قالوا : هذا ندب قلنا : ما دليلكم على ذلك وكيف يقول الله تعالى : افعل فيقولون : معناه لا تفعل ان شئت ؟ أم كيف يقول الله تعالى : لا تفعل فيقولون : معناه افعل ان شئت ؟ وهذا ابطال الحقائق ونفس المعصية وتحريف للكلم (٤) عن مواضعه ، فان قالوا : قد وجدنا أوامر ونواهي معناها الندب قلنا : نعم بنص آخر بين ذلك (٥) ، وكذلك وجدنا آيات منسوخات بنص آخر ولم يجب بذلك حمل كل آية على أنها منسوخة ولا على أنها ندب ومن فعل ذلك فقد أبطل ما شاء بلا دليل . وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمي - ناسليان بن داود نا سليمان بن معاذ نا سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة فاذا قضيت الصلاة فاشترى بيع (٦) ولا نعلم له مخالفا من الصحابة . وعن

(١) في النسخة رقم ١٦ « فلان شبه » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بالتشاغل » (٣) في النسخة رقم ١٤ وما نعلم (٤) في النسخة رقم ١٤ وتحريف الكلم (٥) في النسخة رقم ١٦ بين ذلك (٦) في النسخة رقم ١٦ فاشترى وا

حماد بن زيد عن الوليد بن أبي هشام عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه أنه فسخ بيعا وقع بين نساء وبين عطار بعد النداء للجمعة \*

١٥٣٩ - مسألة - ومن لم يبق عليه من وقت الصلاة المقدار الدخول في الصلاة بالكبير وهو لم يصل بعد وهو ذا كر للصلاة، عارف بما بقي عليه من الوقت فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره باطل مفسوخ أبداً القول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »، وهو في ذلك الوقت محرم عليه البيع وغيره ما مور بالدخول في الصلاة فلو لم يكن عارفاً بذلك جاز كل ما عمل فيه لأن وقت الصلاة للناسى تمتد أبداً وأما من سها فسلم قبل تمام صلاته فأنفذ من بيع أو غيره فردود كله لأنه قد عرف النهي عن ذلك مادام في صلاة وهو في صلاة لكن عفى له عن النسيان فهو انما ظن أنه باع ولم يبيع لأنه غير البيع الذي أحله الله تعالى له فاذا هو غيره فهو غير جائز ؛ وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٤٠ - مسألة - ولا يحل أن يجبر أحد على أن يبيع مع شريكه لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم ولا على أن يقاومه فيبيع أحدهما من الآخر لكن من شاء من الشريكين أو الشركاء أن يبيع حصته فله ذلك ومن أبي لم يجبر فإن أجبره على ذلك حاكم أو غيره فسخ حكمه أبدأ وحكم فيه بحكم الغصب \*

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ومن أجبر على بيع حقه فلم يرض فلا يجوز عليه لأنه خلاف أمر الله تعالى فهو أكل مال بالباطل إلا حيث أمر الله تعالى بالبيع وإن لم يرض كالشفعة وعلى الغائب : وعلى الصغير . وعلى الظالم ، واحتج القائلون باجبار الشريك على البيع مع شريكه بخبر روى فيه « لا ضرر ولا ضرار » وهذا خبر لم يصح قط وإنما جاء مرسل . أو من طريق فيها اسحق بن يحيى وهو مجهول ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن أعظم الضرر والضرر هو الذي فعلوه من اجبارهم أنسا على بيع ماله بغير رضاه وبغير أن يوجب الله تعالى عليه ذلك ، وما أباح الله تعالى قط أن يراعى رضا أحد الشريكين باستخاط شريكه في ماله نفسه وهذا هو (١) الجور والظلم الصراح ، ولا فرق بين أن يجاب أحد الشريكين إلى قوله لا بد أن يبيع شريكى معنى لاستجزال الثمن في حصتى وبين أن يجاب الآخر إلى قوله لا بد أن يمنع شريكى من بيع حصته لأن في ذلك ضرراً على في حصتى وكلا الأمرين عدوان وظلم لكن الحق أن كليهما ممكن من حصته من شاء باع حصته ومن شاء أمسك حصته ، وقدموهوا في ذلك بما رويناه من طريق وكيع نا أبو بشر عن ابن

أبي نجيح عن مجاهد أن نخلة كانت لانساني حائط آخر فسأله أن يشتريها منه فأبى فقال رسول الله ﷺ : « لا ضرر في الاسلام » وهذا مرسل ثم لوصح لكان حجة عليهم لانتا نقول لهم : نعم هذا منع من أن يجبر الآخر على الشراء من شريكه وهو لا يريد ذلك . أو على البيع منه أو من غيره وهو لا يريد ذلك ، فهذا ضرر ظاهر \* وذكروا أيضا ما روينا عن طريق أبي داود وناسليمان بن داود العسكي ناهما : ناواصل مولى أبي عينة قال : سمعت محمد ابن علي يحدث عن سمرة بن جندب « أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الانصار قال : ومع الرجل أهله فكان سمرة يدخل الى نخله فيتأذى به فطلب اليه أن يبيعه أو يناقله فأبى فذكر ذلك للنبي ﷺ فطلب اليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى فطلب اليه أن يناقله فأبى قال : فيه له ولك كذا وكذا أمر ارغبه فيه فأبى فقال : أنت مضار فقال رسول الله ﷺ للانصارى : اذهب فاقلع نخله \* »

**قال أبو محمد :** هذا منقطع لان محمد بن علي لاسماع له من سمرة ثم لوصح لكانوا مخالفين له في موضعين ، أحدهما أنهم لا يجبرون غير الشريك على البيع من جاره ولا على البيع معه ، وفي هذا الحديث خلاف ذلك ، والثاني قلع نخله وهم لا يقولون بهذا وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٤١ - مسألة - ولا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لاهل الذمة (١) لان من رقيق ولا من غيره وهو قول عمر بن الخطاب على ما ذكرنا في كتاب الجهاد \* ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن أم موسى قالت : أتى علي بن أبي طالب بآنية مخصوصة بالذهب من آنية العجم فاراد (٢) أن يكسرها ويقسمها بين المسلمين فقال ناس من الدهاقين : ان كسرت هذه كسرت ثمنها ونحن نغلي لك بها فقال علي : لم أكن لارد لكم ملكا نزعه الله منكم فكسرها وقسمها بين الناس \*

**قال أبو محمد :** هذا من الصغار وكل صغار فواجب حملهم عليهم ، وأما الرقيق ففيه وجه آخر وهو أن الداء إلى الاسلام واجب بكل حال ، ومن الاسباب المعينة على الاسلام كون الكافر . والكافة في ملك المسلم ، ومن الاسباب المبعدة عن الاسلام كونهما عند كافر يقوى بصائرهما في الكفر وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٤٢ - مسألة - ولا يحل بيع شيء ممن يوقن أنه يعصى الله به أو فيه وهو مفسوخ أبدا كبيع كل شيء ينبذ أو يعصر ممن يوقن أنه يعمل خيرا ، أو كبيع الدراهم الرديئة ممن يوقن أنه يدلس بها . وكبيع الغلمان ممن يوقن أنه يفسق بهم أو يخصيمهم . وكبيع المملوك

ممن يوقن انه يسمى ملكته . أو كبيع السلاح أو الخيل ممن يوقن أنه يعدوبها (١) على المسلمين أو كبيع الحرير ممن يوقن أنه يلبسه وهكذا في كل شيء لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والبيع التي ذكرنا تعاون ظاهر على الاثم والعدوان بلا تطويل وفسخها تعاون على البر والتقوى؛ فان لم يوقن بشيء من ذلك فالبيع صحيح لانه لم يعن على اثم فان عصى المشتري الله تعالى بعد ذلك فعليه \* رويناهم طريق وكيع ناسفيان الثوري عن ابن جرير عن عطاء قال: لاتبعة ممن يجعله خمره \* ١٥٤٣ - مسألة - من باع شيئاً جزافاً يعلم كيله أو وزنه أو زرعه أو عدده ولم يعرف المشتري بذلك فهو جائز لا كراهية فيه لانه لم يأت عن هذا البيع نهى في نص أصلاً ولا فيه غش ولا خديعة ، ومنع منه طاوس . ومالك وأجازة أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان \* قال علي : ولا فرق بين أن يعلم كيله . أو وزنه . أو زرعه . أو عدده ولا يعلمه المشتري وبين أن يعلم من نسج الثوب ولمن كان ومتى نسج وأين أصيب هذا البر وهذا التمر ولا يعلم المشتري شيئاً (٢) من ذلك والمفرق بينهما مخطيء وقائل بلا دليل \* واحتجوا في ذلك بما رويناه من طريق عبد الرزاق قال قال: ابن المبارك عن الأوزاعي أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل لرجل أن يبيع طعاماً جزافاً قد علم كيله حتى يعلم صاحبه وهذا منقطع فاحش الانقطاع ، ثم لو صح لكان حجة على المالكين لأنهم لا يخصون بهذا الحكم الطعام دون غيره وليس في هذا المرسل إلا الطعام فقط ، فان قالوا : قسنا على الطعام غير الطعام قلنا : فهلا قسمت على الطعام غير الطعام في المنع من بيعه حتى يقبض ؟ فان قالوا : لم يأت النص إلا في الطعام قلنا : وليس في هذا الخبر إلا الطعام فاما اتبعوا النصين معادون القياس وإما قيسوا عليهما جميعاً وما عدا هذا فباطل متيقن فكيف والنص قد جاء بالنهي عن البيع في كل ما يتبع قبل أن يقبض نخالفوه والله تعالى التوفيق \*

١٥٤٤ - مسألة - وبيع الحيتان الكبار أو الصغار أو الاترج الكبار أو الصغار أو الدلاع أو الثياب أو الخشب أو الحيوان أو غير ذلك جزافاً حلال لا كراهية فيه ، ومنع مالك من ذلك في الكبار من الحيتان والخشب ، وأجازة في الصغار وهذا باطل لوجوه ، أولها أنه خلاف (٣) القرآن في قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا بيع حلال (٤) ولم يأت تفصيل بتحريمه . والثاني أنه فاسد إذ لم يحل الكبر (٥) الذي منع به من بيع الجذاف من الصغير الذي أباحه به وهذا رد . جداً لانه حرم وحلل ثم لم يبين ما الحرام فيجتنبه من يبيعه وما الحلال فيأتيه ، والثالث انه

(١) في النسخة رقم ١٤ بها (٢) في النسخة رقم ١٤ بشيء (٣) في النسخة رقم ١٤ أنه خالف (٤) في النسخة رقم ١٤ فهذا بيع فهو حلال (٥) في النسخة رقم ١٤ الكبر

لا كبير الا باضافته الى ما هو أصغر منه ولا صغير الا باضافته الى ما هو أكبر منه فالشابل صغير جدا بالاضافة الى الشولى وكبير جدا بالاضافة الى السردين ، والمدارى كبار جدا بالاضافة الى السهام وصغار جدا بالاضافة الى الصواري وهكذا فى كل شيء ، والرابع انه لم يزل عمل المسلمين فى عهد رسول الله ﷺ وبعده فى شرق الأرض وغربها بيع الضياع وفيها النخل الكثير والشجر وغير ذلك بغير عدد لكن جدا فاو هو أحد من يجيز ذلك هنالك ويمنعه ههنا وما نعلم له متعلقا أصلا ولا أحدا قاله قبله \*

١٥٤٥ - مسألة - وبيع ألبان النساء جائز . وكذلك الشعور ، وبيع العذرة والزبل للتزويل . وبيع البول للصباغ جائز ، وقد منع قوم من بيع كل هذا \*

**قال أبو محمد** : لا خلاف فى أن للمرأة أن تحلب لبنها فى اناء وتعطيه لمن يسقيه صبا وهذا تملك منه له ، وكل ما صح ما ذكره وانتقال الأملاك فيه حل بعه لقول الله تعالى : (وأحل الله البيع) الا ما جاء فيه نص بخلاف هذا ، وأما الشعور . والعذرة : والبول فكل ذلك يطرح ولا يمنع منه أحد هذا عمل جميع أهل الأرض ، فاذا تملك لأحد (١) جاز بيعه كما ذكرنا \* وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمى عن عطاء بن أبى رباح لا بأس بأن يستمتع بشعور الناس كان الناس يفعلونه \*

١٥٤٦ - مسألة - وبيع النحل . ودود الحرير . والضب . والضبع جائز حسن أما الضب . والضبع فلال أكلهما كما ذكرنا قبل وصيد من الصيد ، وما جاز تملكه جاز بيعه كما قدمنا ، وأما النحل . ودود الحرير فلهما منفعة ظاهرة وهما مملوكا كان في بيعهما جائز ، ومنع أبو حنيفة من كل ذلك وما نعلم له حجة أصلا ولا أحد سبقه الى المنع من بيع النحل . ودود القز ، وأما ما عسلت النحل فى غير خلايا ما لكها فهو لمن سبق اليه لأنه ليس بعضها ولا متولدا منها كالبيض . والولد . واللبن . والصوف لكنه كسب لها كصيد الجوارح وهما غير النحل والجوارح فهو لمن سبق اليه ، وأما ما وضعت فى خلايا صاحبها فله لأنه لذلك وضع الخلايا فاصار فيها فهو له (٢) وكذلك من وضع حباله للصيد أو قلة للبناء أو حظيرا للسمك فكل ما وقع فى ذلك فهو له لأنه قد تملكه بوضع ما ذكرناه وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٤٧ - مسألة - وابتياح الحرير جائز وقال بالمنع منه بعض السلف كما روينا من طريق محمد بن المثني نا حفص بن غياث عن ليث عن طاوس أنه كره التجارة فى الشابرى الرقيق . والحرير ولبسه ، وجاء فى ذلك ما روينا من طريق ابن وهب نا معاوية ابن صالح عن عبد الوهاب بن بخت عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة : « أن



رسول الله ﷺ قال : ان الله تبارك وتعالى حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم  
الحرير وثمنه » وهذا فيه معاوية بن صالح (١) - وهو ضعيف - ولو صح لقلنا به ،  
وقد صح عن النبي ﷺ انه قال في حلة الحرير التي كساها عمر : « لم أكسها لتلبسها الكن  
لتبعتها » أو كلاً ما هذا معناه \*

١٥٤٨ - مسألة - وابتاع ولد الزنا . والزانية حلال \* رويانا من طريق محمد  
ابن المثنى نا معتمر بن سليمان عن ليث عن مجاهد قال : ولد الزنا لا تبعه (٢) ولا تشتريه ولا  
تأكل ثمنه \* قال علي : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وأحل الله البيع ، وقد  
أمر عليه الصلاة والسلام ببيع الأمة المكدودة في الزنا ثلاث مرات اذا زنت الرابعة \*

١٥٤٩ - مسألة - ويبيع جلود الميتات كلها حلال اذا دبغت ، وكذلك جلد  
الخنزير وأما شعره وعظمه فلا ، ولا يحل بيع عظام الميتة أصلاً ، ومنع مالك من بيع  
جلودها وان دبغت وأباحه الشافعي . وأبو حنيفة ، وأباح مالك بيع صوف الميتة ومنع  
منه الشافعي \*

برهان صحة قولنا قول رسول الله ﷺ : « هلا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به  
قالوا : يا رسول الله انها ميتة قال : انما حرم أكلها ، وقد ذكرناه باسناده في كتاب  
الطهارة من ديواننا هذا فأتى عن اعادته فأمر عليه السلام بان ينتفع بجلود الميتة بعد الدباغ  
وأخبر ان أكلها حرام والبيع منفعة بلا شك فهو داخل في التحليل وخارج عن التحريم اذ لم  
يفصل تحريمه قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وأما الخنزير فحرام كله حاشا  
طهارة جلده بالدباغ فقط \* ومن عجائب احتجاج المالكيين ههنا قولهم : ان الجلد يموت  
وكذلك الريش تسقيه الميتة ، وأما الصوف والشعر فلا يموت فلو عكس قولهم فقل  
لهم : بل الجلود لا تموت وكذلك الريش وأما الصوف والشعر فتسقيه الميتة بأى شيء  
كانوا ينفصلون ، وهل هي الادعى كدعى ؟ رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر  
عن حماد بن أبي سليمان لا بأس بريش الميتة وأباح الانتفاع بعظم الفيل ويبيعه طاوس .  
وابن سيرين . وعروة بن الزبير ومنع منه الشافعي وغيره بالله تعالى التوفيق \*

١٥٥٠ - مسألة - ويبيع المكاتب قبل أن يؤدي شيئاً من كتابته جائز وتبطل  
الكتابة بذلك فان أدى منها شيئاً حرم بيع ما قبل منه ما أدى وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤد  
وبطلت الكتابة فيما يبيع منه وبقي ما قبل منه ما أدى حرام مثل أن يكون أدى عشر كتابته  
فان عشره حرو ويجوز بيع تسعة أعشاره ، وهكذا في كل جزء كثر أو قل ، وهذا مكان يختلف

(١) قال الحافظ الذهبي في ميزانه : وثقه أحمد وأبو زرعة وغيرهما ، وكان يحيى القطان يثمنه ولا يرضاه  
وقال أبو حاتم : لا يثبت به وكذا لم يخرج له البخاري ولينه ابن معين اه (٢) في النسخة رقم ١٦ لا تفتحه

الناس فيه فقالت طائفة: المكاتب عبداً باقى عليه ولو درهم من كتابته أو أقل ويبيعه جائز مادام عبداً وتستقض الكتابة بذلك ، والمكاتب عندهم معتق بصفة ، وهذا قول (١) أبى سليمان وأصحابنا ، وقالت طائفة : المكاتب عبداً باقى عليه من كتابته درهم أو أقل إلا أنه لا يحل بيعه إلا أن يعجز وهو قول أبى حنيفة ، ومالك ، والشافعى ، وهذا قول ظاهر التناقض لانه ان كان عبداً فبيعه جائز ما لم يأت نص بالمنع من بيعه ولا نص فى ذلك ، وذهب قوم الى أنه ان أدى ربع كتابته فهو حر وهو غريم يتبع بما (٢) بقى عليه منها \* روينامن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة قال : سمعت ابراهيم . والشعمي يقولان : كان ابن مسعود يقول فى المكاتب اذا أدى ربع قيمته (٣) فهو غريم لا يسترق وكان زيد بن ثابت يقول : هو عبداً باقى عليه درهم ، وقال على بن أبى طالب : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويرق منه بقدر ما بقى ويرث بقدر ذلك ، ويحجب بقدر ذلك \* ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جابر بن سمرة قال : قال عمر بن الخطاب : تكاتبون مكاتبين فأيهم ما أدى الشطر فلا رق عليه ، وروى عن ابن مسعود أيضاً اذا أدى الثلث فهو غريم \* ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور ابن المعتمر عن ابراهيم نا يقال : اذا أدى المكاتب الربع فهو غريم \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء اذا بقى على المكاتب ربع كتابته وأدى سائرها فهو غريم ولا يعود عبداً \* ومن طريق عبد الرزاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير قال : قال ابن عباس : اذا بقى على المكاتب خمس أواق : أو خمس زود . أو خمسة أوسق فهو غريم ، وروى عنه أيضاً اذا أخذ الصك فهو غريم وبكل هذه الأقوال قالت طائفة من العلماء \* قال على : الحجة عند التنازع هو ما أمر الله تعالى بالرجوع اليه ان كنا مؤمنين من كتابه وسنة رسوله ﷺ \* روينامن طريق البخارى نا قتيبة نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين « أخبرته أن بريرة جاءت تستعينها فى كتابتها ولم تكن قضت منها شيئاً فقالت لها عائشة : ارجعى الى أهلك فان أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى فعلت فذكرت ذلك لبريرة لاهلها فابوا وقالوا : ان شاءت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : ابتاعى واعتنى فانما الولاء لمن أعتق » (٤) ، ومن طريق البخارى

(١) فى النسخة رقم ١٤ وهو قول (٢) فى النسخة رقم ١٦ وهو غريم لم يبيع بما (٣) فى النسخة رقم ١٤ اذا

أدى قيمته (٤) الحديث فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٠٢ باطول من هذا

ناخلاد بن يحيى ناعبد الواحد بن أيمن المكي عن أبيه قال: «دخلت على عائشة فقالت: دخلت على بريرة [وهي مكاتبه] (١) فقالت: يا أم المؤمنين اشتريني فإن أهلى يبيعونى فاعتقيني فقالت: نعم فقالت: إن أهلى لا يبيعونى حتى يشتروا ولائى فقالت: لا حاجة لى فيك فسمع ذلك النبى ﷺ أو بلغه فقال: ما شأن بريرة اشتريها فاعتقها وليشتروا ما شاءوا [قلت] فاشتريتها فاعتقتها، وذكرت باقى الخبر، فامر بيع بريرة وهى مكاتبه على تسع أواقى فى تسع سنين كل سنة أوقية أشهر من الشمس وانهم لم تكن أدت بعد من كتابتها شيئا. وانها بيعت كذلك وإن أهلها عرضوها للبيع وهى مكاتبه بعلم النبى ﷺ لا تنكر ذلك عليهم بل أمر بشرائها وعقها والولاء لمن أعتقها، وهذا ما لا مخلص منه فبلحوا (٢) عندها فقالت طائفة: انها كانت عجزت وهذا كذب بحت مجرد ماروى قط أحد أنها كانت (٣) عجزت ولا جاء ذلك عنها (٤) فى الخبر، وأين العجز منها وهى فى استقبال تسعة أعوام وعائشة بعد عند رسول الله ﷺ جائزة الامرتبتاع ونعتق ولم تقم عند رسول الله ﷺ الا تسعة (٥) أعوام فقط، واحتج بعضهم بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) فقلنا: نعم وهو ما مور بالوفاء بالعقد وليس له نقضه لكن اذا خرج عن ملكه بطل عقده عن غيره لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) والعجب ان المحتجين بهذا يرون الرجوع فى العتق فى الوصية ولا يحتجون على أنفسهم بأفوا بالعقود وليس إجماعا فان سفیان الثورى لا يرى (٦) الرجوع فى العتق والوصية. وكلهم يحجز بيع العبد يقول له سيده: ان جاء أبى فأنت حر، ويبطلون بيعه بهذا العقد ولا يحجزون له الرجوع فى العقد بغير اخر ارجاه عن ملكه فظهر عظيم تناقضهم وفساد قولهم \* فان ذكر ذاكر الآثار التى جاءت «المكاتب عبد ما بقى عليه درهم» (٧) فانها كلها ساقطة، أحدها من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهى صحيفة وكم خالفوا هذه الطريق اذا خالفت مذاهبهم، والآخر من طريق عطاء بن السائب عن ابن عمرو بن العاصى ولا سماع له منه والحديث منقطع، ثم لو صح لما كان فيهما الاتحيد انه عبد ما بقى عليه عشر مكاتبه أو عشر عشرها، وخبر موضوع من طريق ابن عمر مكذوب فسقطت كلها، وأما اذا أدى شيئا من كتابته فلما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى الدمشقى نازيد بن هارون أنا حماد بن سلمة عن قتادة. وأيوب السخيتانى قال قتادة: عن خلاص عن على بن أبى طالب، وقال

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٢٣ (٢) يقال لمح الرجل بلوحا وتليجهاى أعيان (٣) لفظ كانت زيادة من النسبة رقم ١٦ (٤) لفظ عنها زيادة من النسبة رقم ١٤ (٥) فى النسبة رقم ١٦ الاسبعة وهو علط لأن النبى صلى الله عليه وسلم خطها وهى ابنة ست سنين ودخل عليها وهى ابنة تسع ومات عنها صلى الله عليه وسلم وهى ابنة ثمانية عشر عاما (٦) فى النسبة رقم ١٤ سفیان الثورى يرى (٧) فى النسبة رقم ١٦ شيء

أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم اتفق على . وابن عباس كلاهما عن النبي ﷺ أنه قال : « المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما اعتق منه ويورث بقدر ما اعتق منه » \*

قال علي : وهذا السناد في غاية الصحة وما نعلم أحدا يعابه إلا بأنه قد أرسله بعض الناس فكان هذا عجبا ! لأن المعترضين بهذا يقولون : إن المرسل أقوى من المسند أو مثله فالآن صار إرسال من أرسل يبطل ويبطل به السناد من أسنده وما يسلك في دينه هذه الطريق إلا من لا دين له ولا حياة ونعوذ بالله من الخذلان \*

١٥٥١ مسألة ويبع المدبر والمدبرة حلالا لغير ضرورة ولغير دين لا كراهة في شيء من ذلك ويبطل التدبير بالبيع كما تبطل الوصية ببيع الموصى بعتقه ولا فرق ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقال أحمد : يباع المدبر كإفلا ولا تباع المدبرة وهذا تفريق لا برهان على صحته ، وقال مالك : لا يباع المدبر ولا المدبرة إلا في الدين فقط فإن كان الدين قبل التدبير يباع فيه في حياة سيدهما وإن كان الدين بعد التدبير لم يباع فيه في حياة المدبر ويباع فيه بعد موته ، فإن لم يحمل الثلث المدبر ولادين هنالك اعتق منه ما يحمل الثلث ورق سائرته قال : فإن بيع في الحياة بغير دين فاعتقه الذي اشتراه نفذ البيع وجاز ، وهذه (١) أقوال في غاية التناقض ، ولأن كان يبعه حراما فما يحمل بيعه (٢) لا في دين ولا في غيره اعتق أولم يعتق كما لا تباع أم الولد ولا ينفذ بيعها وإن أعتقت ولأن كان يبعه حلالا فما يحرم (٣) متى شاء سيده يبعه ، وما نعلم لهم في هذا التقسيم حجة لا من نص . ولا من رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وقال أبو حنيفة : لا يباع المدبر لا في دين ولا في غير دين لا في الحياة ولا بعد الموت وهو من الثلث فإن لم يحمله الثلث استسعى في ثلثي قيمته (٤) ، وقال زفر : هو من رأس المال كأثم الولد وما نعلم لهم حجة أصلا ولا متعلق لهم في قول الله تعالى : (أو فوا بالعقود) أما المالكيون فلجازوا يبعه في مواضع قد ذكرناها فلم يفوا بالعقود ، وأما الحنفيون فاستسحوه في ثلثي قيمته فلم يفوا بالعقود \*

قال أبو محمد : واحتجوا بأشياء نذكرها إن شاء الله تعالى \* منها خبر رواه عبد الباقي بن قانع عن موسى بن زكريا عن علي بن حرب عن عمرو بن عبد الجبار ثقة (٥) عن عمه عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « المدبر لا يباع ولا يشتري وهو حر من الثلث ، وهذا خبر موضوع لأن عبد الباقي أوى

(١) في النسخة رقم ١٦ فهذا (٢) لنظيره زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا يجرم

(٤) في النسخة رقم ١٤ في باقي قيمته والماني واحد (٥) لنظيره زيادة من النسخة رقم ١٦

كل بلية وقد ترك حديثه اذ ظهر فيه البلاء ، ثم سائر من رواه الى ايوب ظلمات بعضها فوق بعض كلهم مجهولون ، وعمر بن عبد الجبار ان كان هو السنجارى فهو ضعيف وان كان غيره فهو مجهول ، ثم لو صح لكان المالكىون قد خالفوه وقد اجاز الخفيفون بيع المدبر فى بعض الاحوال وهو انهم قالوا فى عبد بن ائنين دبره أحدهما ثم أعتق الآخر نصيبه : فان على الذى دبر نصيبه أن يضم قيمة نصيب صاحبه الذى أعتق حصته وهذا بيع للمدبر فقد خالفوا هذا الخبر الموضوع مع احتجاجهم به ، وان العجب لى كثير من يرد حديث بيع المكاتب . وحديث المصرة . وحديث النهى عن بيع الكلب مع صحة أسانيدھا وانتشارھا ثم يحتج بهذه الكذبة ، وذكر واما روينا من طريق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين : « ان رسول الله ﷺ باع خدمة المدبر ، وهذا مرسل ولا حجة فى مرسل ، ثم لو صح لكان حجة على الخفيفين والمالكين لانهم لا يرون بيع خدمة المدبر ما لهم أثر غير ما ذكرنا \*

واحتجوا برواية عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن ابن جريج عن ابى الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فى أولاد المدبرة : اذا مات سيدها ما نراهم الا احراراً ولدها كذلك منها فكانت عضو منها \* ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب . وريبعة قال جميعا : ان عائشة أم المؤمنين باعت مدبرة لها فى الأعراب فأخبر بذلك عمر فبعث فى طلب الجارية فلم يجدها فأرسل الى عائشة فأخذ الثمن فاشتري به جارية فجعلها مكانها على تديرها \* ومن طريق وكيع نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كره بيع المدبر \* هذا كل ما هو به عن الصحابة رضى الله عنهم و كله لا حجة لهم فيه \*

أما خبر عمر فساقط لأن الزهرى . وريبعة لم يولدا الا بعد موت عمر بخمس وثلاثين سنة وزيادة فهو منقطع وأيضا فقيه عبد الجبار بن عمر وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان هذا عليهم لا لهم (١) لو جوه ، أو لها ان أم المؤمنين قد خالفته فى ذلك فليس قوله حجة عليها ولا أولى من قولها وهذا تنازع فالواجب عند التنازع الرد الى القرآن . والسنة وهما يبيحان بيع المدبر ، والثانى أنهم قد خالفوه لأن فيه أنه قد أخذ الثمن فابتاع به جارية فجعلها مدبرة مكانها ويعين الله أمير المؤمنين من هذا الحكم الفاسد الظاهر العوار اذ يحرم بيع مملوكة من أجل مملوكة أخرى بيعت لا يحل بيعها ، ويلزم على هذا من باع حراً أن يبتاع بالثمن عبدا فيعتقه مكانه وهذا خلاف قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وكيف ان ذهب الثمن أو لم توجد به رقبة أو وجدت به رقاب أو وجدت المسيعة بعد ان جعلت هذه الأخرى مدبرة مكانها ولعل هذه تموت مملوكة فكيف (٢)

(١) لفظ لا لهم زيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ وكيف

العمل أو لعلها تعيش وتموت المبيعة لم لو كة فكيف العمل في هذا التخليط حاشا لله من هذا فبطل تعلقهم بقول عمر \* وأما خبر جابر فلا متعلق لهم فيه أصلا وإنما هو تمويه منهم مجرد لأنه ليس فيه المنع من بيع المدبرة أصلا وإنما فيه حكم ولدها ان عتقت هي فقط ولو كان لهم حياء ما موهوا في الدين بمثل هذا فكيف وقد جاء عن جابر خلاف قولهم كما روينا من طريق ابن وهب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : ولد المدبرة بمنزلتها يرقون برقها ويعتقون بعثتها ، وذكر ابن وهب عن رجال (١) من أهل العلم عن عثمان ابن عفان . وعلى بن أبي طالب . وزيد بن ثابت . وجابر بن عبد الله . وغيرهم مثل قول ابن عمر فهذا جابر يرى ارقاق المدبرة ، فان قيل : هذا مرسل قلنا : بالمرسل احتججت علينا بنحوه أو فلا تحتجوا به \* وأما حديث ابن عمر فأنما فيه الكراهة فقط ، وقد صح عن ابن عمر بيان جواز بيع المدبرة كما روينا بأصح سند من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا يطاء الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها . وان شاء وهبها . وان شاء صنع بها ما شاء \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه دبر جاريتين له فكان يطوهما حتى ولدت احدهما فهذا نص جلي من ابن عمر على جواز (٢) بيع المدبرة ، فان ادعوا اجماعا على جواز وطئها كذبوا المساروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه كان يكره أن يطاء الرجل مدبرته قال معمر : فقلت له : لم تكرهه ؟ فقال : لقول عمر : لا تقربها وفيها شرط لأحد ، فظهر فساد ما تعلقوا به عن الصحابة رضي الله عنهم وأنه (٣) ليس لهم حجة في شيء جاء عنهم ، وموهوا من طريق النظر بان قالوا : لما فرق بين اسم المدبر واسم الموصى بعته وجب أن يفرق بين حكميهما \*

**قال أبو محمد :** وهذا باطل لأنه دعوى بلا برهان . وليس كل اسمين اختلفا وجب أن يختلف معناهما وحكمهما اذا وجد في اللغة متفقى المعنى فان المحرر . والمعقق اسمان مختلفان ومعناهما واحد ، والزكاة . والصدقة كذلك . والزواج . والنكاح كذلك ، وهذا كثير جدا ، وحتى لو صح لهم هذا الحكم الفاسد لكان الواجب اذا جاء فيها نص ان يوقف عنده ، وأيضا فليس في اختلاف الاسمين ما يوجب ان يباع أحدهما ولا يباع الآخر وقد اختلف اسم الفرس . والعبد وكلاهما يباع \*

قال على : فلم يبق لهم متعلق أصلا ، ومن البرهان على جواز بيع المدبر . والمدبرة قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فصح أن يبيع كل ممتلك جائز الا ما فصل لنا تحريم بيعه ولم يفصل لنا تحريم بيع المدبر . والمدبرة

(١) في النسخة رقم ١٦ عن رجل (٢) في النسخة رقم ١٦ عمر يحل جواز (٣) في النسخة رقم ١٦ وانهم

فبيعهما حلال \* ومن السنة ما روينا من طريق وكيع أناسفیان الثوري . واسماعيل بن أبي خالد كلاهما عن سلمة بن كهيل عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله « أن رسول الله ﷺ باع المدبر » \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : دبر رجل من الأنصار غلاما له لم يكن له مال غيره فقال رسول الله ﷺ : « من يبتاعه منى فاشتره رجل من بني عدى بن كعب » قال جابر : غلاما قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير \* وروينا أيضا من طريق الليث . وأيوب عن أبي الزبير أنه سمعه من جابر ، فهذا أثر مشهور مقطوع بصحته بنقل التواتر وأمر كان بحضرة الصحابة رضي الله عنهم كلهم مسلم راض فلو ادعى المسلم ههنا الاجماع لما أبعد لا كدعائهم الكاذبة ، فقال بمض أهل الكذب : بيع في دين والا فلا شيء وجهه بيع فقلنا : كذبتم وأفكتم وانما بيع لانه لم يكن للمدبره مال غيره فلماذا باعه النبي ﷺ ، وأمالو كان له مال غيره فبيعه مباح لا واجب كسائر من تملك ، ومن طريق النظر (١) أنه صح الاجماع على جواز بيع المدبر قبل أن يدبر فمن منع منه بعد أن يدبر فقد أبطل وادعى مالا برهان له به \* ومن طريق القياس الذي لو صح القياس لم يكن شيء أصح من هذا وهو ان المعتق بصفة لا يدرى أيدر كالمعتقها أم لا والموصى بعتقه لا يختلفون في جواز بيعه قبل مجيء تلك الصفة والمدبر موصى بعتقه كلاهما من الثلث فواجب ان صح القياس ان يباع المدبر كايبيع الآخران ولكن لا بالصوص يتبعون ولا القياس يحسنون \* ومن صح عنه بيع المدبر ماروينا (٢) من طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن جدته عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين . باعت مدبرة لها \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عمر بن عبد العزيز . ومحمد بن سيرين قال جميعا : المدبر وصية \* وبه الى معمر عن عبد الله بن طاوس قال : سألتني محمد بن المنكدر عن المدبر كيف كان قول أبي فيه أيبيعه صاحبه ؟ فقلت : كان أبي يقول : يبيعه ان احتاج اليه فقال ابن المنكدر : وان لم يحتج ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال : كان طاوس لا يرى بأسا ان يعود الرجل في عتاقه قال عمرو . يعنى التدبير \* ومن طريق سفیان بن عيينة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : المدبر وصية يرجع فيه اذا شاء \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء يقول : يعاد في المدبر وفي كل وصية \* وقدرونا عن ابن سيرين . وعطاء كراهية بيع المدبر \* وعن الشعبي يبيعه الجرى . ويرع عنه الورع \*

(١) في النسخة رقم ١٦ وأما من طريق النظر (٢) في النسخة رقم ١٦ كما روينا

**قال أبو محمد** : بل يبيعه الورع اقتداء برسول الله ﷺ ويقف عنه الجاهل وتالله ما تخاف تبعه من الله تعالى في أمر لم يفصل لنا تحريمه في كتابه ولا في سنة رسوله ﷺ بل نخاف التبعة منه عز وجل في تحريم ما لم يفصل لما تحريمه أو في توقفنا فيه خوف أن يكون حراما ونعوذ بالله تعالى من هذا قال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) وبيع المدبر بما قضى به رسول الله ﷺ فمن كان مؤمنا فلا يجد في نفسه حرجا مما قضى فيه وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٥٢ مسألة** وبيع ولد المدبرة من غير سيدها حملت به قبل التدبير أو بعده حلال ، وبيع ما ولدت المكاتبه قبل أن تكاتب وبعد أن كوتبت مالم تؤد شيئا من كتابتها حلال ، وبيع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أم ولد حلال هذا كله لا خلاف في شيء منه إلا ما حملت به المدبرة بعد التدبير ، وأما ما ولدت أم الولد من غير سيدها بعد أن صارت أم ولد فحرام يبيعه وحكمه كحكم أمه وسند كران شاء الله تعالى حكم ما حملت به المكاتبه بعد أن تؤدى شيئا من كتابتها في كتاب المكاتب من ديواننا هذا ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله عز وجل \*

برهان صحة قولنا في ولد المدبرة التي تحمل به بعد التدبير هو أنه ولد أمة جائز بيعها فهو عبد لان ولد الأمة عبد ، وروينا مثل قولنا هذا عن عبد الرزاق عن معمر أخبرني من سمع عكرمة يقول : أولاد المدبرة لا عتق لهم \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : وابن عيينة قال ابن جريج : عن عمرو بن دينار . وعطاء كلاهما عن أبي الشعثاء ، وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال : أولاد المدبرة عبيد ، وأما ما حملت به ثم أدركها العتق قبل أن تضعه فهو حر معها مالم يستثنه السيد لما ذكرنا قبل من أنه وان كان غيرها فهو تبع لها \* واحتج المخالفون على القول بأن ولد المدبرة بمنزلة أمهم بأنه قد صح عن عثمان . وجابر . وابن عمر ، وروى عن علي . وابن عباس . وزيد ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف \*

**قال أبو محمد** : لأحجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد ذكرنا خلافهم لطوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف كالذي صح عن عثمان . وصهيب . وتميم الداري من ان البيع لدار واشترط سكنها مدة عمر البائع وذلك بحضرة الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف ، وغير ذلك كثير جدا ، وأما ولد أم الولد قبل أن تكون أم ولد فلا خلاف فيه ، وأما ما حملت به بعد أن تكون أم ولد فلا يحل بيعهم لانها حرام بيعها وهو اذا حملت به بعضها فحرام يبيعه وما حرّم يبيعه يتيقن فلا يحل بعد ذلك الا بنص ولا نص في



جواز بيعه بعدمفارقة لها \* فان ذكروا كل ذات رحم فولدها بمنزلتها فهو ليس عن رسول الله ﷺ فلا حجة فيه ، ثم هم أول مخالف لهذا في ولد المعلقة بصفة . وولد المعلقة الى أجل وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٥٣ مسألة** وبيع المعتق الى أجل أو بصفة حلال مالم يجب له العتق بحلول تلك الصفة كمن قال لبعده : أنت حر غدا فله بيعه مالم يصبح الغد أو كمن قال له : أنت حر اذا أفاق مريض فله بيعه مالم يفرق مريضه لانه عبد مالم يستحق العتق وهو قول الشافعي . وأنى حنيفة . وأنى سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك . كذلك في المعتق بصفة يمكن أن تكون ويمكن أن لا تكون ولم يقله في المعتق الى أجل ، واحتج بانه لا بد أن يكون قفلنا : نعم فكان ماذا ؟ الا أنه حتى الآن لم يكن بعد ولا دليل لهم على هذا الفرق أصلا وانما هو دعوى واحتجاج لقولهم بقولهم \*

**١٥٥٤ مسألة** وجائز لمن أتى السوق من أهله أو من غير أهله أن يبيع سلعته بأقل من سعرها في السوق بأكثر ولا اعتراض لاهل السوق عليه في ذلك وللإسقاطان ، وقال المالكيون : ليس له أن يبيع بأقل من سعرها ومنع من ذلك وله أن يبيع بأكثر \* قال علي : وهذا عجب جدا أن يمنعوه من الترخيص على المسلمين ويبيحون له التخلية ان هذا لعجب (١) وما نعلم قولهم هذا عن أحد قبل مالك ، ثم زادوا في العجب واحتجوا بالذي روينا من طريق مالك عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له بالسوق فقال له عمر : اما أن تزيد في السعر واما أن ترفع عن سوقنا \*

قال علي : هذا لا حجة لهم فيه لوجوه ، أحدها انه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، والثاني انهم كم قصة خالفوا فيها عمر (٢) كاجباره بنى عم على النفقة على ابن عمهم . وكعتقه كل ذي رحم محرمة اذا ملك وغير ذلك ، والثالث انه لا يصح عن عمر لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر الا نعيه النعمان بن مقرن فقط ، والرابع انه لو صح لكانوا قد أخطئوا فيه على عمر فتأولوهم بما لا يجوز وانما أراد عمر بذلك لو صح عنه بقوله اما أن تزيد في السعر يريد أن تباع من المكاييل أكثر مما تباع بهذا الثمن وهذا خلاف قولهم هذا الذي لا يجوز أن يظن بعمر غيره فكيف وقد جاء عن عمر مينا كما (٣) روينا هذا الخبر عنه من طريق (٤) عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : وجد عمر حاطب بن أبي بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة فقال : كيف تباع يا حاطب ؟ فقال مدين فقال عمر : تباعون بأبوابنا وافئتنا

(١) في النسخة رقم ١٦ لعجب (٢) في النسخة رقم ١٤ خالفوها لعمر (٣) لنظ كما سقط من النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ هذا الخبر عن عبد الرزاق

وأسواقنا تقطعون في رقابنا ثم تديعون كيف شئتم بيع صاعا والافلاتع في أسواقنا ولا فسيبوا في الأرض ثم اجلبوا ثم بيعوا كيف شئتم ، فهذا خبر عمر مع حاطب في الزبيب كما يجب أن يظن بعمر ، فان قالوا : في هذا ضرر على أهل السوق قلنا : هذا باطل بل في قولكم أتم الضرر على أهل البلد كلهم . وعلى المساكين . وعلى هذا المحسن الى الناس ولا ضرر في ذلك على أهل السوق لأنهم ان شاءوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا والافهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بماله ، والحجة القاطعة في هذا قول الله تعالى : ( الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقوله تعالى : ( وأحل الله البيع ) \*

**١٥٥٥ مسألة** ومن ابتاع سلعة في السوق فلا يحل أن يحكم عليه بأن يشر كدها أهل تلك السوق وهي لمشتريها خاصة وهو قول الناس ، وقال المالكيون : يجبر على أن يشر كدها فيها وما نعلم احدا قاله غيرهم وهو ظلم ظاهر ويطلبه قول الله تعالى : ( الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فلم يتراض البائع الا مع هذا المبتاع لا مع غيره فالحكم به لغيره أكل مال بالباطل بلا دليل أصلا وبالله تعالى التوفيق ، بل قد جاء عن عمر الحكم على أهل السوق بهذا في غيرهم لاهم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن مسلم بن جندب قال : قدم المدينة طعام فخرج أهل السوق اليه فابتاعوه فقال لهم عمر : أفى سوقنا (١) هذا تتجرون ؟ أشركوا الناس أو اخرجوا فاشترؤا ثم اتوا فبيعوا \* قال علي : وهذا الذي حكم به المالكيون أعظم الضرر على المسلمين لأن أهل الصناعة من السوق يتواطون على إماتة السلعة التي يبيعها الجالب أو المضطر ويتفقون على أن لا يزيدوا فيها ويتركوا واحد منهم يسومه حتى يترك المضطر على حكمه ثم يقتسمونها بينهم وهذا واجب منعهم منه لأنه غش وقد قال رسول الله ﷺ : « ليس منّا من غشنا » \*

**١٥٥٦ مسألة** ولا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب ولا على أن لا يقوم على عيب البيع هكذا فاسد مفسوخ أبدا ؛ وذهب أبو حنيفة الى جواز البيع بالبراءة ولم ير للمشتري القيام بعيب أصلا عليه البائع أو لم يعلمه ، وذهب سفیان . والحسن بن حي . وأبو سليمان الى أنه لا يبرأ بشيء من ذلك (٢) من العيوب عليه البائع أو لم يعلمه ، وذهب الشافعي الى أنه لا يبرأ بذلك من شيء من العيوب الا في الحيوان خاصة فانه يبرأ به مما لم يعلم من عيوب الحيوان المبيع ولا يبرأ مما علمه من عيوبه فكتمه ، ولما لك ثلاثة أقوال . أحدها وهو الذي ذكرنا انه المجتمع عليه عندهم وهو مثل قول الشافعي حرفا حرفا وهو قوله في الموطأ ، والثاني انه لا يبرأ بذلك الا في الرقيق خاصة فيبرأ مما لم يعلم ولا يبرأ مما علم

(١) في النسخة رقم ١٦ في زماننا (٢) في النسخة رقم ١٤ لا يبرأ بذلك من شيء

فكتم ، وانما فى سائر الحيوان وغير الحيوان فلا يبرأ به من عيب أصلا ، والثالث وهو الذى رجح اليه وهوانه لا ينتفع بالبراءة الا فى ثلاثة أشياء فقط وهو بيع السلطان للبغيم أو على مفلس ، والثانى العيب الخفيف خاصة فى الرقيق خاصة لكل أحد ، والثالث فيما يصيب الرقيق فى عهدة الثلاث خاصة \* وذهب بعض المتقدمين منهم عطاء . وشريح الى أنه لا يبرأ أحد وان باع بالبراءة الأمن عيب يده ووضع يده عليه فأما القول بوضع اليد فرويناه عن شريح وصح عن عطاء . وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن أبي عثمان النهدي قال : ما رأيتهم يحيزون من الداء إلا ما بينت ووضع يده عليه \* قال أبو محمد : ولو وجدنا الخفيفون . والمالكيون مثل هذا لطاروا به كل مطار لان أبا عثمان ادرك جميع الصحابة أولهم عن آخرهم وأدرك رسول الله ﷺ الا انه لم يلقه فلو وجدوا مثل هذا فما يعتقدونه لقالوا : انما ذكر ذلك عن الصحابة وهذا اجماع \* قال على : وأما نحن فلا نقطع بالظنون ولا ندرى لوضع اليد معنى ومثل هذا لا يؤخذ الا عن رسول الله ﷺ لا عن غيره وبالله تعالى التوفيق \* وأما قول الشافعى فما نعلم له حجة إلا انه قلد ماروينا عن عثمان (١) من طريق مالك عن ابن سعيد الانصارى عن سالم ابن عبد الله قال : ان أباه باع غلامه بالبراءة فخاصمه المشتري الى عثمان وقال : باعنى عبدا وبه داء لم يسمه لى فقال ابن عمر : بعته بالبراءة فقضى عثمان على ابن عمر بأن يحلف لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه فأبى ابن عمر من أن يحلف وارتمى العبد \*

قال أبو محمد : وهذا عجب جدا إذ قلد عثمان ولم يقلد (٢) ابن عمر جواز البيع بالبراءة فى الرقيق ، والشافعى أشد الناس انكارا للتقليد ، ثم عجب آخر كيف قلد عثمان فيما لم يقله عثمان قط ولاصح عنه ولم يقلده فى هذا الخبر نفسه فى قضائه على ابن عمر بالنكول وهو صحيح عنه ان هذا هو عين العجب \* واحتج لترجيحه رأى عثمان بان الحيوان لا يكاد يخلو من عيب باطن وأنه يعتدى بالصحة والسقم فقلنا : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب بهذا أن ينتفع بالبراءة فيه مما لم يعلمه من العيوب ولا ينفعه بما علم فكتم ؟ ان هذا لعجب فوجب رفض هذا القول لتعريه من الدلائل ، وأيضا فان عثمان رضى الله عنه لم يقل : إن الحكم بماحكم به انما هو فى الحيوان دون ما سواه فمن أين خرج له تخصيص الحيوان بذلك ؟ فان قالوا : انما حكم بذلك فى عبد قلنا : فلا تعدوا بذلك العبيد أو الرقيق . فان قالوا : قسنا الحيوان على العبد قلنا : ولم لم تقيسوا جميع المبيعات على العبد ؟ فخلصوا على خيال القياس . وعلى مخالفة عثمان . وابن عمر فكيف وقد روينا هذا الخبر من طريق سعيد

(١) سقط جملة عن عثمان من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٤ اذ قلدوا عثمان ولم يقلدوا الخ وبوالجمع

ابن منصور ناهشيم أنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه باع سلعة كانت له بالبراءة، ثم ذكر الخبر بتمامه وقضى عثمان عليه باليمين أنه ما باعه وبداه يعلمه (١) فذكره ابن عمر اليين وارتجع السلعة، فهذا عموم لكل مبيع واسناده متصل سالم عن يده وما نعلم لهم سلفا في تفرقة بهم هذا من الصحابة أصلا وما أفعال مالك فشيذة الاضطراب أول ذلك (٢) انه حكى عن أحدها - وهو الموافق لقول الشافعى - انه الأمر المجتمع عليه عندهم وهذا اللفظ عند مقلديه من الحنابلة التي لا يجوز خلافها وفي هذا عجبان عجبان، أحدهما أنه روى عن عثمان. وابن عمر، والثاني أنه رجع مالك نفسه عن هذا القول الذي ذكره أنه المجتمع عليه عندهم فلئن كان الأمر المجتمع عليه عندهم بالمدينة حجة لا يجوز خلافها فكيف استجاز مالك أن يخالف المجتمع عليه بالمدينة وهو الحق؟ فلقد خالف الحق وتركه بعد أن علمه؛ وإن كان الأمر المجتمع عليه بالمدينة ليس حجة ولا يلزم اتباعه فما بالهم يغرون الضعفاء به ويحتجون به في رد السنن اما هذا عجب! فان قالوا: لم يرجع مالك عنه الا لخلاف وجده هنالك فقلنا (٤): فقد جاز الوهم عليه في دعوى الاجماع ووجد الخلاف بعد ذلك فلا تنكروا مثل هذا في سائر ما ذكر فيه انه الأمر المجتمع عليه ولا تنكروا وجود الخلاف (٥) فيه وهذا ما لا يخص لهم منه الا أن هذا القول قد ينافي بإبطال قول الشافعى بطلانه وبالله تعالى تنأيد. وأما قوله الثاني في تخصيصه الرقيق خاصة فما ندرى له متعلقا أصلا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة. ولا قول صاحب. ولا قياس. ولا رأى. ولعل قائلا يقول: انه قد لعثمان فقلنا: وما بال تقليد عثمان دون تقليد ابن عمر وكلاهما صاحب. وأيضا فما قلده عثمان لان عثمان لم يقل: ان هذا الحكم انما هو في الرقيق خاصة وقد خالفه في قضائه بالنكول فما حصل الا على خلاف عثمان. وابن عمر فبطل هذا القول أيضا لتعريبه عن الأدلة جملة. وأما قوله الثالث الذي رجم اليه فاشدها فسادا لانه لا متعلق له بقول أحد نعلمه لا صاحب. ولا تابع. ولا قياس. ولا سنة. ولا رواية سقيمة. ولا رأى له وجه. ثم تخصيصه البيع على المفسل عجب وعهدة اثلاث كذلك ثم تخصيصه بالغيث الخفيف وهو لم يبين ما الخفيف من اثثليل فصل مقلدوه في أضاليل لا يحكمون بها في دين الله تعالى الا بالظن فسقطت هذه الأقوال كلها والله تعالى التوفيق. وأما قول أبي حنيفة فاهم قالوا: قد صح الاجماع المتيقن على أنه اذا باع وبريء من عيب سماه فانه يبرأ منه ولا فرق بين تفصيله عيبا عيبا

(١) في النسخة رقم ١٤ علمه (٢) في النسخة رقم ١٤ أولها (٣) في النسخة رقم ١٦ وما نعلم (٤) في النسخة رقم ١٤

٤١ فلنا (٥) في النسخة رقم ١٦ الاختلاف

وبين اجماله العيوب وقالوا : قد روى قولنا عن بعض الصحابة كما ذكرنا عن ابن عمر .  
وزيد بن ثابت ولعلمهم يحتجون بالمسلمين عند شروطهم \*

**قال أبو محمد :** ما نعلم لهم شغباً غير هذا فاما المسلمون عند شروطهم فقد قدمنا أنه باطل لا يصح وأنه لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن شروط المسلمين ليست إلا الشروط التي نص الله تعالى على إباحتها ورسوله ﷺ لا شروط طالم يباحها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » وأما الرواية عن بعض الصحابة فقد اختلفوا ولا حجة في قول بعضهم دون بعض ، وأما قولهم : لا فرق بين تفصيل العيوب وبين اجمالها فكذبوا بل بينهما أعظم الفرق لأنه إذا سمي العيب ووقف عليه فقد صدق وبرى منه وإذا أجمال العيوب فقد كذب بيقين لأن العيوب تتضاد فصارت صفقة انعقدت على الكذب فهي مفسوخة وكيف لا يكون فرق بين صفقة صدق وصفقة كذب ، وأما الصحابة فقد اختلفوا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فبطل هذا القول أيضاً التعريه من الأدلة \*

**قال أبو محمد :** فلنذكر الآن البرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته وهو أن من باع بشرط أن لا يقيم عليه بيعين أو وجد فهو يبيع فاسد باطل لأنه انعقد على شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولا نهش والغش محرم قال عليه السلام : « من غشنا فليس منا » وقال عليه السلام : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » ومن باع بالبراءة من العيوب فلا يخلو من أن يكون أراد بذلك أن لا يقيم عليه بيعين أن وجد وأنه يرى منه فقد ذكرنا أن البيع هكذا باطل أو يكون أراد فيه كل عيب فهذا باطل بيقين لأن الحى عيب وهى من حر والفالج عيب وهو من برد وهما متضادان وكل بيع انعقد على الكذب والباطل فهو باطل لأنه انعقد على أنه لا حجة له إلا بصحة ما لا حجة له فلا حجة له ، ولا فرق في هذا الوجه بين أن يسمى العيوب كلها أو بعضها أو لا يسميها لأنه إنما سمي عيباً واحداً فكثر كذب فيه فالصفقة باطل لانعقادها على الباطل وعلى أن به ما ليس فيه وأنه على ذلك يشتريه فاذا ليس به ذلك العيب فلا شراره فيه . وهذا غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق : فإن باع وسكت ولم يبرأ من عيب أصلاً ولا شرط سلامة فهو يبيع صحيح أن وجد العيب (١) فالحيار لو اجده في رد أو امسك والا فالبيع لازم وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٥٧ مسأله وبيع المصاحف جائز وكذلك جميع كتب العلوم عربيها وعجميها

لان الذى يباع انما هو الرق أو الكاغد أو القرطاس والمداد والأديم ان كانت مجلدة وحلية (١) ان كانت عليها فقط ، وأما العلم فلا يباع لانه ليس جسما وهو قول أبى حنيفة. ومالك ، والشافعى. وأبى سليمان . وروينا من طريق سعيد بن منصور ناخالد بن عبد الله - هو الطحان - عن سعيد بن إياس الجريرى عن عبد الله بن شقيق قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف . وتعليم الصبيان بالآرش يعظمون ذلك \* ومن طريق وكيع نا سفيان الثورى عن سالم بن عجلان - هو الأفطس - عن سعيد بن جبير قال : قال ابن عمر : وددت انى قدر أيت أن (٢) الأيدى تقطع فى بيع المصاحف \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى نا قتادة عن زارة بن أوفى الحرشى عن مطرف ابن مالك قال : شهدت فتح تستر مع أبى موسى الأشعرى فأصبنا دانيال بالسوس ومعه ربعة فيها كتاب ومعنا أجير نصرانى فقال : تبيعونى (٣) هذه الربعة وما فيها ؟ قالوا : ان كان فيها ذهب أو فضة أو كتاب الله لم نبعك قال فان الذى فيها كتاب الله تعالى فـكرهوا بيعه قال : فبعناه الربعة بدرهمين ووهبنا له الكتاب قال قتادة : فمن ثم كره بيع المصاحف لان الأشعرى . والصحابة (٤) كرهوا بيع ذلك الكتاب \*

قال أبو محمد : انما كرهوا البيع نفسه ليس من أجل أن المشتري كان نصرانيا ألا ترى أنهم قد وهبوه له بلائى \* ومن طريق وكيع نا سفيان الثورى عن أبى حصين عن أبى الصخى سألت عبد الله بن يزيد ، ومسروقا . وشريحا عن بيع المصاحف ؟ فقالوا : لا نأخذ لكتاب الله ثمنا \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان أن ابن جريج ذكر عن عطاء عن ابن عباس قال فى المصاحف : اشتراها ولا تبعها \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا عبد الله بن إدريس الأودى عن ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر بن عبد الله قال فى المصاحف : اشتراها ولا تبعها \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن عليه - عن ليث عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أنه كره شراء المصاحف وبيعها \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا ابن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم النخعى قلت لعلقمة : ابيع مصحفا ؟ قال : لا \* \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا ابن عليه عن سعيد ابن أبى عروبة عن أبى معشر عن إبراهيم قال : لحس الدبر أحب الى من بيع المصاحف \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعى أنه كان يقول : لا يورث المصحف هو لأهل البيت القراء منهم \* ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا يزيد بن زريع نا خالد - هو الخذاء - عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال :

(١) فى النسخة رقم ١٦ والحلى (٢) لفظان زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) فى النسخة رقم ١٤ ييمونى

(٤) فى النسخة رقم ١٤ وأصحابه

كان يكره بيع المصاحف وابتاعها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن خالد الحذاء عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني أنه كره بيع المصاحف وابتاعها \* ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا هدى بن ميمون سألت محمد بن سيرين عن كتاب المصاحف بالأجر ؟ فقال : كره كتابها واستكتابها وبيعها وشرائها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن عكرمة بن عمار عن سالم - هو ابن عبد الله بن عمر - قال : بئس التجارة بيع المصاحف \* ومن طريق وكيع عن سعيد بن أبي عروبة . وشعبة قال سعيد : عن قتادة عن سعيد ابن المسيب وقال شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير ، ثم اتفق (١) ابن المسيب . وابن جبير قالا جميعا : اشتر المصاحف ولا تبعها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا المعتمر بن سليمان عن معمر عن قتادة قال : اشتر ولا تبع يعني المصاحف \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عفان نا همام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن بيع المصاحف ؟ قال : اشترها ولا تبعها وهو قول الحكم بن عتيبة . ومحمد بن علي بن الحسين \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن بيع المصاحف ؟ فكرهه \* ومن طريق وكيع نا إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي قال : اشتر المصاحف ولا تبعها \* ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أنه كره بيع المصاحف فلم يزل به مطر الوراق حتى ارخص له \* فهو لاء ابو موسى الأشعري . وكل من معه من صاحب او تابع ايام عمر بن الخطاب . وابن مسعود . وعبد الله بن عباس . وعبد الله بن زيد . وجابر بن عبد الله . وابن عمر ستة من الصحابة بأسمائهم ، ثم جميع الصحابة باطلاق لا تخالف لهم منهم ، ومن التابعين المسمين : مسروق . وشريح . ومطرف ابن مالك . وعلقمة . وابراهيم . وعبيدة السلماني . وابن سيرين . وسالم بن عبد الله . وسعيد ابن المسيب . وسعيد بن جبير . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وقاتدة . والزهري . والشعبي . والحسن كلهم ينهى عن بيع المصاحف ولا يراه سوى من ذكر ذلك عنه من الجمهور ممن لم يسم وما نعله روى اباحة بيعها الا عن الحسن . والشعبي باختلاف عنهما . وعن أبي العالية وأثرين موضوعين أحدهما من طريق عبد الملك بن حبيب عن طلق بن السمح عن عبد الجبار بن عمرو الايلي قال : كان ابن مصبح يكتب المصاحف في زمان عثمان وبييعها ولا ينكر ذلك عليه ، والآخر أيضا من طريق ابن حبيب عن الحارث بن أبي الزبير المدني عن أنس بن عياض عن بكير بن مسمار عن ابن عباس أنه كان يكره للرجل أن يبيعها يتخذها متجرا ولا يرى بأسا بما عملت يده

منها أن يبيعه ، ابن حبيب ساقط ، وابن مصبح . والحارث بن أبي الزبير . وطلق بن السمح لا يدرى أحد من هم من خلق الله تعالى ، وعبد الجبار بن عمر وساقط ولم يدرك عمان ، وبكير بن مسمار ضعيف ، ثم هما مخالفان لقولهم لأنه ليس في حديث ابن مصبح أن عثمان عرف بذلك ولا أن أحدا من الصحابة عرف بذلك ، وفي حديث ابن عباس أنه كره أن يتخذ يبيعا متجرا . فأين المالكيون . والحنيفيون . والشافعيون المشنعون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف ، والمشنعون بخلاف جمهور العلماء . وقد وافقوا ههنا كلا الأمرين . ثم العجب كل العجب . قولهم في قول عائشة الذي لم يصح عنها أبلغ زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب في ابتياعه عبدا إلى العطاء بثمانمائة درهم وبيعه إياه من التي باعته منه بستائة درهم نقداً وقد خالفها زيد بن أرقم فقالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى فلم يبق إلا أنه توقيف ولم يقولوا ههنا فيما صح عن ابن عمر مما لم يصح عن أحد من الصحابة خلافة من إباحة قطع الأيدي في بيع المصاحف . وعن الصحابة جملة فهلا قالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ولكن ههنا يلوح تناقضهم في كل ما تحكموا (١) به في دين الله تعالى ونحمد الله (٢) على السلامة . وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ كثر القائلون به أم قلوا كائنا من كان القائل ولا نتكهن فنقول : مثل هذا لا يقال بالرأى فننسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله وهذا هو الكذب عليه جبارا ، والحجة كلها قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فبيع المصاحف كلها حلال . إذ لم يفصل لنا تحريمه . وما كان ربك نسيا ، ولو فصل تحريمه لحفظه الله تعالى حتى تقوم به الحجة على عبادِهِ والله تعالى التوفيق .

**١٥٥٨ مسألة** ومن باع سلعة بثمن مسمى حالة أو إلى أجل مسمى قريبا أو بعيدا (٣) فله أن يبتاع تلك السلعة من الذي باعها منه بثمن مثل الذي باعها به منه وبأكثر منه وبأقل حالا وإلى أجل مسمى أقرب من الذي باعها منه إليه أو أبعد ومثله كل ذلك حلال لا كراهية في شيء منه ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد فإن كان عن شرط فهو حرام مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما \* برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فهذان يبعان فيها حلالا (٤) بنص القرآن ولم يأت تفصيل تحريمها في كتاب ولا سنة عن رسول الله ﷺ وما كان ربك نسيا فليسا بجرام ، وأما اشتراط ذلك فلقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » ،

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ما يحكمون (٢) في النسخة رقم ١٤ والحمد لله (٣) في النسخة رقم ١٤ قريب أو بعد

(٤) في النسخة رقم ١٦٦ فهما حلال



وذهب أبو حنيفة الى أن من اشترى سلعة بثمن ما وقبض السلعة ثم باعها من البائع لها منه بأقل من الثمن الذى اشتراها به قبل أن ينقدهو الثمن الذى كان اشتراها هو به فالبيع الثانى باطل فان باعها من الذى كان ابتاعها منه بدنائير وكان هو قد اشتراها بدراهم أو ابتاعها بدنائير ثم باعها من بائعها (١) بدراهم فان كان قيمة الثمن الثانى أقل من قيمة الثمن الاول فانه لا يجوز ، فان كان اشتراها بدنائير أو بدراهم ثم باعها من الذى ابتاعها هو منه بسلعة جاز ذلك كان ثمنها أقل من الثمن الذى اشتراها به أو أكثر فان ابتاعها فى كل ما ذكرنا بثمن ثم باعها من بائعها منه بثمن أكثر من الثمن الذى ابتاعها به منه فهو جائز ، قال : وكل ما يحرم فى هذه المسألة على البائع الاول فهو يحرم على شريكه فى التجارة التى تلك السلعة منها وعلى وكيله . وعلى مدبره . وعلى مكاتبه . وعلى عبده المأذون له فى التجارة ، وقال مالك : من اشترى سلعة بثمن مسمى الى أجل مسمى ثم ابتاعها هو من الذى ابتاعها منه بأكثر من ذلك الثمن الى مثل ذلك الأجل لم يجر فان ابتاع سلعة ليست طعاما ولا شرابا بثمن مسمى ثم اشتراها منه الذى كان باعها منه قبل أن يقبضها منه بأقل من ذلك الثمن أو بأكثر فلا بأس به إلا أن يكون من أهل العينة وقد نقده الثمن فلا خير فيه فان ابتاع سلعة بثمن مسمى الى أجل مسمى فانه لا يجوز له أن يبيعها من الذى باعها منه بثمن أقل من ذلك الثمن أو بسلعة تساوى أقل من ذلك الثمن نقدا أو الى أجل أقل من ذلك الاجل أو مثله لم يحز شىء من ذلك وله أن يبيعها من الذى باعها منه بثمن أكثر من ذلك الثمن نقدا أو الى أجل أقل من ذلك الاجل أو مثله وليس له أن يبيعها من بائعها منه بثمن أكثر من ذلك الثمن الى أبعد من ذلك الاجل ولا بسلعة تساوى أكثر من ذلك الثمن الى أبعد من ذلك الاجل \*

**قال أبو محمد** : احتج اهل هذين القولين بما روينا من طريق شعبة عن أبي اسحاق عن امرأته ، ومن طريق يونس بن أبى اسحاق عن أمه العالية بنت أيفع بن شراحيل ثم اتفقا عنها قالت : دخلنا على عائشة أم المؤمنين . وأم ولد لزيد بن أرقم فقالت أم ولد لزيد بن أرقم : انى بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة الى العطاء واشتريته بستائة فقالت عائشة : أبلغنى زيد أنك قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ الا أن يتوب بثس ما اشتريت وبثس ما شريت قالت : أرأيت ان لم آخذ الرأس مالى؟ قالت فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف فقلوا : مثل هذا الوعيد لا يقال بالرأى ولا فيما سبيله الاجتهاد فصح أنه توقيف \* وبما روينا من طريق وكيع ناسفیان

الثورى عن سليمان التيمى عن حيان بن عمير القيسى عن ابن عباس فى الرجل يبيع الجريرة الى رجل فكرة أن يشتريها يعنى (١) بدون ما باعها وقالوا : هى دراهم بأكثر منها وقالوا : هذان أرادا الربا فتحيلاله بهذا البيع ما لهم شىء شغبوا به غير ما ذكرناه \*

فأما خبر امرأة أبى اسحاق ففاسد جدا لوجوه ، أولها أن امرأة أبى اسحاق مجهولة الحال لم يرو عنها أحد غير زوجها . ولدها يونس على أن يونس قد ضعفه شعبة بأقبح التضعيف . وضعفه يحيى القطان . وأحمد بن حنبل جدا وقال فيه شعبة : أما قال لكم : حدثنا ابن مسعود ، والثانى أنه قد صح أنه مدلس وإن امرأة أبى اسحاق لم تسمعه من أم المؤمنين وذلك أنه لم يذكر عنها زوجها ولا ولدها أنها سمعت سؤال المرأة لأم المؤمنين ولا جواب أم المؤمنين لها إنما فى حديثها دخلت على أم المؤمنين أنا وأم ولد لزيد بن أرقم فسألتهما ولد زيد بن أرقم وهذا يمكن أن يكون ذلك السؤال فى ذلك المجلس ويمكن أن يكون فى غيره فوجدنا ما حدثناه على بن محمد بن عباد الأنصارى نا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي نا ابن مفرج القاضي نا الحسن بن مروان القيسرى نا إبراهيم بن معاوية نا محمد بن يوسف الفرياني نا سفيان الثورى عن أبى اسحاق السبيعي عن امرأة أبى السفر أم ابى باعت من زيد بن أرقم خادما لها بثمانمائة درهم الى العطاء فاحتاج فابتاعها منه بستائة درهم فسألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقالت : بئس ما شريت وبئس ما اشتريت مرارا أبلغى زيد بن أرقم أنه قد بطل جهاده إن لم يتب قالت : فإن لم آخذ الرأس مالى قالت عائشة : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف \* ومارويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن أبى اسحاق السبيعي عن امرأته قالت : سمعت امرأة أبى السفر تقول : سألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقلت بعت زيد بن أرقم خادما الى العطاء بثمانمائة درهم وابتعتها منه بستائة درهم فقالت لها عائشة : بئس ما شريت أو بئس ما اشتريت أبلغى زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب قالت : أفرأيت أن آخذت رأس مالى ؟ قالت : لا بأس فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ، فبين سفيان الدفينة التى فى هذا الحديث وإنها لم تسمعه امرأة أبى اسحاق من أم المؤمنين وإنما روتها عن امرأة أبى السفر وهى التى باعت من زيد بن أرقم أم ولد لزيد وهى فى الجملة أشد وأقوى من امرأة أبى اسحاق فصارت مجهولة عن أشد منها جهالة زكرة فبطل (٢) جملة والله تعالى الحمد ، وليس بين يونس : وبين سفيان نسبة فى الثقة . والحفظ . فالرواية ماروى سفيان \* والثالث أن البرهان الواضح على كذب هذا الخبر ووضعه وأنه لا يمكن أن يكون حقا أصلا ما فيه مما نسب الى أم المؤمنين من أنها قالت : أبلغى زيد بن أرقم أنه قد

(١) سقط لفظ يعنى من النسخة رقم ١٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦ وبطأت

أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ان لم يتب وزيد لم يفته مع رسول الله ﷺ الا غزواتان فقط بدر. وأحد فقط وشهد معه عليه السلام سائر غزواته . وأنفق قبل الفتح، قاتل وشهد بيعة الرضوان تحت الشجرة بالحديبية ونزل فيه القرآن وشهد الله تعالى له بالصدق وبالجنة على لسان رسوله عليه السلام انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، ونص القرآن بأن الله تعالى قدرضى عنه وعن أصحابه الذين بايعوا تحت الشجرة فوالله ما يبطل هذا كله ذنب من الذنوب غير الردة (١) عن الاسلام فقط وقد أعاده الله تعالى منها برضاه عنه وأعاده أم المؤمنين من أن تقول هذا الباطل \* والرابع أنه يوضح كذب هذا الخبر أيضا أنه لو صح أن زيدا أنى أعظم الذنوب من الربا المصرح وهو لا يدرى انه حرام لكان مأجورا في ذلك أجر واحد غير آثم ولكان له من ذلك ما لابن عباس رضى الله عنه في باحة الدرهم بالدرهمين جهازا يدايدو ما طلحة رضى الله عنه اذ أخذ دنائير مالك بن أوس ثم أخره بالدرهم في صرفها الى مجي. خازنه من الغابة بحضرة عمر رضى الله عنه فإزاد عمر على منعه من تعليمه ولازاد أبو سعيد على لقاء ابن عباس وتعليمه ، وما أبطل عمر . ولا أبو سعيد بذلك تكبيرة واحدة من عمل طلحة . وابن عباس وكلا الوجهين بالنص الثابت ربا صراح ، ولا شيء في الربا (٢) فوكه فكيف يظن بأم المؤمنين ابطال جهاد زيد بن أرقم في شيء عمله مجتهد الانص في العالم يوجب بخلافه لا صحيح ولا من طريق واهية هذا والله الكذب المحض المقطوع به فليتب الى الله تعالى من ينسبه الى أم المؤمنين ومن يحرم به في دين الله تعالى ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ \* فهذه براهين اربعة في بطلان هذا الخبر وانه خرافة مكذوبة ، ثم نقول : إنه لو صح صحة الشمس لما كان لهم فيه حجة لوجوه ، وأولها أنه قول من أم المؤمنين وما قولها بأولى من قول زيد وان كانت أفضل منه اذ تنازع علان الله تعالى يقول : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يأمرنا (٣) بالرد الى أحد دون القرآن والسنة ، والثاني ان تقول لهم كم قوله تردتموها لام المؤمنين بالدعوى العاسدة كبيعها المدبرة وابطاحتها الاشتراط في الحج فاطر حتم حكمها وتعلقتم بمخالفة عمر لها في المدبرة ، وصح عن عمر من قدم ثقله من منى قبل ان ينفر فلاحج له والاشتراط في الحج فاطر حتم قول عمر ولم تقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى فلم يبق الا انه توقيف وخالفتموه لقول ابنه : لا أعرف الاشتراط في الحج فرة يكون قول أم المؤمنين حجة ومرة لا يشغل به ومرة تكون عائشة حجة على زيد بن أرقم ، وعمر حجة على عائشة . وابن عمر حجة على عمر . وغير ابن عمر حجة على ابن عمر ، وهذا هو التلاعب بالدين وبالحقائق ،

(١) في النسخة رقم ١٤ الالردة (٢) في النسخة رقم ٤ لا شيء في الربا (٣) في النسخة رقم ١٤ يأمر

والثالث أن ابن عمر قد صرح عنه ما أوردهناه في الباب الذي قبل هذا من قوله : وددت أني رأيت  
الأيدي تقطع في بيع المصاحف فهل قلتم مثل هذا لا يقال بالرأى كما قلتم ههنا ، والرابع أن من  
الضلال العظيم أن يظن أن عندها رضى الله عنها في هذا عن رسول الله ﷺ أثرا ثم تسكتهم  
فلا ترويه لاحد من خاق الله تعالى حاشا لها من ذلك من أن تسكت ما عندها من البيئات والهدى  
فاحصلوا الاعلى الكذب على رسول الله ﷺ في تقويله ما لم يقله قط اذ لو قاله لكان  
محفوظا بحفظ الله تعالى حتى يبلغ الى أمته والكذب على أم المؤمنين ، والخامس انها  
أنكرت البيع الى العطاء بقولها بش ما شريت ، والمالكون يبيعونه بمثل هذا ، وهذا  
عجب جدا نصف كلامها حجة ونصفه ليس بحجة ، والسادس انارو ينامن طريق سعيد  
ابن منصور عن خديج بن معاوية عن أبي اسحاق السبيعي عن أم حبة ختنة أبي السفر انها  
نذرت مشيا الى مكة فعجزت فقال لها ابن عباس : هل لك ابنة تمش عنك ؟ قالت : نعم  
ولكنها أعظم في نفسها من ذلك \* فان كانت هذه الطريق لا حجة فيها ففى تلك نفسها أو  
مثلا بل قد جاء في حديث زيد بن أرقم عن أم حبة أيضا ، وان كان ذلك الخبر حجة فهذا  
حجة والافقد حصل التناقض فظهر فساد هذا الاحتجاج جملة والله تعالى الحمد \*

وأما خبر ابن عباس فهو رأى منه وقد خالفه ابن عمر كما رويناه من طريق عبد الرزاق  
عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال : ذكر لابن عمر رجل باع سرجا بنقد ثم أراد أن  
يبتاعه بدون ما باعه قبل أن يتنقد فقال ابن عمر : لعلة لو باعه من غيره باعه بدون ذلك ولم  
يربه بأسا ، وكم قصة لابن عباس خالفوه فيها كما ذكرنا قبل هذا آنفا فاسقط تعلقهم بابن  
عباس \* وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين  
قال : لا بأس بان يشتري الشيء الى أجل ثم يبيعه من الذى اشتراه منه باقل من الثمن  
اذا قاصده \*

**قال أبو محمد :** وأما قولهم : انها دراهم بأكثر منها فعجب لانظير له جدا وقد قلت  
لبعضهم : ما تقولون فيمن باع سلعة الى أجل دينار (١) ثم اشتراها بنقد دينارين ؟ فقال :  
حلال فقلت له : ومن أين وجب أن يكون اذا باعه دينارين واشتراه دينارين ؟ فقال :  
دينارين ولم يجب اذا باعه دينار الى أجل واشتراه دينارين أن يكون ربا ودينارا  
دينارين وهل فى الهوس أعظم من أن يبيع زيد من عمرو دينارا بدينارين فيكون ربا ويبيع  
منه دينارين بدينارين فلا يكون ربا ليت شعري فى أى دين وجدتم هذا ؟ أم فى أى عقل ؟  
فما أتى بفرق ولا يأتون به أبدا \* وأما قولهم : انها أراد الربي كما ذكرنا فتحिला بهذا

العمل بجوابهم (١) انهما ان كانا أرادا الربا كما ذكرتم فتحيلاهما هذا العمل فبارك الله فيهما فقد احسنا ماشاء الازهر با من الربا الحرام الى البيع الحلال وفرامن معصية الله تعالى الى ما أحل ولقد أساء ماشاء من أنكر هذا عليهما وأثم مرتين لانكاره احسانهما ثم لظنه بهما ما لعلهما لم يخطربا لهما ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الظن أكذب الحديث » \* وأما أقوال أنى حنيفة . ومالك فى هذه المسألة فقد ذكرنا طر فائسيرا من تقسيمهما وكل من تأمله يرى أنها تقاسيم فى غاية الفساد . والتناقض . كتفريق أبى حنيفة بين ابتياعه بسلة وبين ابتياعه بدنانير وفى كلا الوجهين انما باع بدراهم ، وكتحريمه ذلك على وكيله وشريكه ، وكتفريق مالك بين ابتياعه باكثر مما كان باعها به فبراه حلالا وبين ابتياعه بأقل فبراه حراما ، وهذه عجائب بلا دليل كما ترى ، ثم أن أباحنيفة أوهم أنه أخذ بخبر عائشة رضى الله عنها ولم يأخذ به لانه يرى ذلك فيمن باع بثمان حال مالم ينتقد جميع الثمن وليس هذا فى خبر عائشة أصلا وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٥٩ مسألة وبيع دور مكة أعزها الله تعالى وابتياعها حلال وقد ذكرناه فى كتاب الحج فاغنى عن اعادته \*

١٥٦٠ مسألة وبيع الاعمى . وابتياعه بالصفة جائز كالصحيح ولا فرق لانه لم يأت قرآن . ولا سنة بالفرق بين شىء فى شىء من ذلك وأحل الله البيع فدخل فى ذلك الاعمى . والبصير وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٦١ مسألة وبيع العبد وابتياعه بغير اذن سيده جائز مالم ينتزع سيده ماله فان انتزعه فهو حينئذ مال السيد لا يحل للعبد التصرف فيه . برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) فلم يخص حرام من عبد ، وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فلو كان بيع العبد ماله بغير اذن سيده حراما لفصله عز وجل لنا ولما الجأنا فيه الى الظنون الكاذبة . والآراء المدبرة ، فاذلم يفصل لالتحريمه فصيح أنه حلال غير حرام وقد ذكرنا فى كتاب الزكاة من ديواننا هذا وغيره صحة ملك العبد ماله ؛ وأما انتزاع السيد مال العبد فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أعطى الحجام أجره وسأل عن ضربيته ؟ فامر مواليه أن يخففوا عنه منها \* وروينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد أن ابا عبد الرزاق أن ابا معمر عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس [ قال ] (٢) « حجم النبي ﷺ عبد لى بياضة فاعطاه النبي ﷺ أجره وكلم سيده تخفف عنه من ضربيته » ، فصيح أن العبد يملك لانه عليه السلام أعطاه أجره فلم يكن له ما أعطاه مالم ليس له وصح أن للسيد أخذه بأمره عليه السلام بان يخفف

(١) فى النسخة رقم ٤٦ الجوابنا (٢) الزيادة من صحيح مسلم وهو فيه مطول

عنه من خراجه فصح أن مال العبد له ما لم ينتزعه سيده وصح أن للسيد أخذ كسب عبده لنفسه \* واختاف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : إذا اذن العبد ببيع أو ابتاع بغير إذن سيده فهي جناية في رقبته ويلزم السيد فكها بها أو أسلامه إلى صاحب دينه \*

**قال أبو محمد :** أول ما يقال لهم : من أين قلتم هذا ؟ وليس هذا الحكم موجودا في قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى يعقل له وجه بل هو ضد ذلك كله قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فبطل أن يكسب الحر أو العبد على سيده أو على غيره نفسه الا حيث أوجبه النص كالعاقلة ، ثم وجه آخر وهو قوله : ان البيع والابتاع جناية وهذا تخليط آخر ، وقال مالك : اذا تداين العبد بغير إذن سيده فلسيده فسوخ الدين عنه وهذا باطل شنيع لانه اباحة لا كل أموال الناس بالباطل وقد حرمه الله تعالى . ورسوله عليه السلام قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ومن عجائب الدنيا أنهم يوجبون على من لم يبلغ جزء ما جنى وكذلك المجنون ثم يسقطون البيع الواجب عن العبد العاقل ثم أتوا من ذلك بقول لم يأت قط في قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبل مالك نعله : ولا في قياس . ولا رأى له وجه \* وعجب آخر وهو أنهم يقولون : ان وجدت السلعة التي اشترى العبد بيده وجب ردها إلى صاحبها فليت شعري من اين وجب ازالة السلعة عن يد العبد ولم يجب اغرامه الثمن عنها ان لم توجد ولئن كانت السلعة مال البائع فان الثمن ماله ولئن كان الثمن ليس هو مال البائع فان السلعة ليست ماله بل قد عكس الأمر ههنا أقبح العكس (١) وأوضحه فسادا لانه رد الى البائع سلعة قد بطل ملكه عنها وصح ملك العبد المشتري عليها فاعطاه ما ليس له ولم يعطه الثمن الذي هو له بلا شك وهذه طوام لانظير لها ، وقال الشافعي : بل الثمن دين عليه في ذمته اذا أعتق يوما ما وهذا قول في غاية الفساد لانه ان كان الثمن لازما للعبد فلا معنى يؤخره الى أن يعتق ، ولئن كان الثمن ليس لازما الآن فلا يجوز اغرامه اياه اذا أعتق ، ولئن كان ابتياعه صحيحا فان الثمن عليه الآن واجب ، ولئن كان ابتياعه فاسدا فما يلزمه ثمن انما يلزمه قيمة ما ألتف فقط ، فهذه آراء فاسدة متخاذلة متناقضة لا دليل على صحة شيء منها واختلافهم فيها دليل (٢) على أنها ليست من عند الله عز وجل فتبين (٣) كل موقف سقوطها كلها ، وقولنا هو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وقد ذكرناه أيضا عن الحسن بن علي رضي الله عنهما

(١) في النسخة رقم ٦ ، أنجح عكس (٢) في النسخة رقم ١٤ برهان (٣) في النسخة رقم ١٦ ليتبين

وعن غيره وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٢ مسألة** ويبيع المرأة مذتبغ البكر ذات الأب وغير ذات الأب والثيب ذات الزوج والتي لازوج لها جائز وابتاعها كذلك لما ذكرناه قبل في كتاب الحجر من ديواننا هذا فاغنى عن اعادته وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٣ مسألة** ومن ملك معدنا له جاز يبيعه لانه مال من ماله فان كان معدن ذهب لم يحل بيعه بذهب لانه ذهب بأكثر منه إذ الذهب مخلوق في معدنه كما هو وهو جائز بالقضه يدايد [وبغير القضة] (١) نقدا والى أجل وحالا في الذمة فان كان معدن فضة جاز بيعه بفضة او بذهب نقدا أو في الذمة والى أجل لانه لا فضة هنالك وانما يستحيل ترابه بالطبخ فضة، ومن خالفنا في هذا فقد أجاز بيع النخل لثمرتها بالتمر نقدا وحالا (٢) في الذمة ونسيئة، والتمر يخرج منها، وكذلك اباح بيع الأرض بالبر، وكل هذا سواء وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٤ - مسألة** - ويبيع الكلاء جائز في أرض وبعد قلعه لانه مال من مال صاحب الأرض وكل ما تولد من مال المرء فهو من ماله كالولد من الحيوان، والشمس. والنبات (٣) واللبن. والصوف. وغير ذلك وأحل الله البيع ولم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك كله وما كان ربك نسياً، وقد فصل لكم ما حرم عليكم، وقال أبو حنيفة: لا يحل بيع الكلاء الا بعد قلعه \* قال علي: وما نعلم لهذا القول حجة أصلا وانما هو تقسيم فاسد، ودعوى ساقطة \* فان ذكر ذا كر ماروينا من طريق حريز بن عثمان نا أبو خدش «أنه سمع رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يقول: انه غزا مع رسول الله ﷺ ثلاث غزوات فسمعه يقول: المسلمون شر كاء في ثلاث الماء. والكلاء. والنار» ورواه أيضا حريز بن عثمان عن جبان بن زيد الشرعي - وهو أبو خدش نفسه - عن رجل من قرن \* ومن طريق الحذافي أخبرني يزيد بن مسلم الجريري قال لي وهب بن منبه: قال النبي ﷺ: «اتقوا السحت. بيع الشجر. واجارة الامة المساخفة. وثمان الخمر» \* ومن طريق أبي داود ناعبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي نا كهس عن سيار بن منظور الفزاري عن أبيه عن بهيسة عن أبيها سأل النبي ﷺ ما الذي لا يحل بيعه؟ فاجابه الماء. والملح \*

**قال أبو محمد:** هذا كله لاشيء أبو خدش هو جبان بن زيد الشرعي نفسه وهو مجهول، وأيضا فانه مخالف لقول الحنفيين لانهم لا يختلفون في أن صاحب الماء أولى به لا يشار كه فيه غيره، وكذلك صاحب النار فبطل تعلقتهم بهذا الخبر، وأيضا فانهم

(١) الزيادة من السبعة رقم ١٦ (٢) في نسخة رقم ١٦ أو حالا (٢) في نسخة رقم ١٤ والثياب

لا يختلفون في أن من آخذ ماء في اناء أو كلاً فجمعه فانه يبيعهما ولا يشاركه فيهما أحد ، وهذا خلاف عمرم الخير فعاد حجة عليهم ، فان قالوا : انما عني به الكلاً قبل أن يجمع قلنا : بل الكلاً الثابت في الأرض غير ملوكة ، وهذا التأويل متفق عليه وتأويلكم دعوى مختلف فيها لا برهان على صحته \* وأما حديث وهب بن منبه فنقطع ثم القول فيه وفي خلافهم له كالقول في حديث حريز بن عثمان ولا فرق ، وحديث بهيسة مجهول عن مجهول عن مجهولة ، ثم ليس فيه ذكر الكلاً أصلاً ، وكان يلزم المالكيين القائلين : بالمرسل الاخذ بهذه المراسيل لكنهم تناقضوا فتركوها ، وروينا عن عبدالرزاق عن معمر عن عبدالله ابن طاوس عن أبيه أنه لم يجز لصاحب الأرض بيع الكلاً أرضه وأباح له أن يحميه لدوابه \* ومن طريق عبد الرزاق عن وهب بن نافع أنه سمع عكرمة يقول : لا تأكلوا ثمن الشجر فانه سحت \* وعن الحسن أنه كره بيع الكلاً كله \* حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري ناعيسى بن خبيب نا عبدالرحمن بن عبدالله بن محمدنا جدى محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ قال : قال لنا سفيان بن عيينة : ثلاث لا يمنعن الماء والكلاً . والبارفؤلاً . أخذوا بعموم هذه المراسيل فمن ادعى من أصحاب أبي حنيفة الخصوص (١) فقد كذب ولهذا أوردناها .

١٥٦٥ — مسألة — بيع الشطرنج . والمزامير . والعيسدان . والمعازف . والطناير حلال كله ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه الا أن يكون صورة مصورة فلا ضمان على كاسرها لما ذكرنا قبل لأنها مال من مال مالكها وكذلك بيع المغنيات وابتاعهن قال تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) وقال تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) ولم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك ، ورأى أبو حنيفة الضمان على من كسر شيئاً من ذلك ، واحتج المانعون بآثار لا تصح أو يصح بعضها ولا حجة لهم فيها وهي ما روينا من طريق أبي داود الطيالسي ناهشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبدالله بن زيد بن الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني قال « قال رسول الله ﷺ : كل شيء يلبو به الرجل فباطل الا رمي الرجل بقوسه . أو تأديه فرسه . أو ملاعبته امرأته فانهم من الحق » ، عبدالله بن زيد بن الأزرق مجهول \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن عبدالرحمن بن يزيد عن جابر نا أبو سلام الدمشقي عن خالد بن زيد الجهني قال لي عقبة بن عامر : قال رسول الله ﷺ : « ليس هو المؤمن الا ثلاث » ثم ذكره ، خالد



ابن زيد مجهول \* ومن طريق أحمد بن شعيب أناس عينا بن حفص ناموسى بن أعين عن خالد بن أبي زيد حدثني عبد الرحيم عن الزهرى عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله . وجابر بن عبيد الأنصاريين يريان فقال أحدهما للآخر : « أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل شيء ليس من ذكر الله فهو لعب لا يكون أربعة . ملاعبة الرجل امرأته . وتأديب الرجل فرسه . ومشى الرجل بين الغرضين . وتعليم الرجل السباحة » هذا حديث مغشوش مدلس دلالة سوء . لأن الزهرى المذكور فيه ليس هو ابن شهاب لكنه رجل زهرى مجهول اسمه عبد الرحيم وروناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن وهب الحراني عن محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحيم - هو خالد بن أبي زيد - وهو خال محمد بن سلمة عن عبد الرحيم الزهرى عن عطاء رأيت جابر بن عبد الله . وجابر بن عبيد الأنصاريين يريان فقال أحدهما للآخر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كل شيء ليس فيه ذكر الله تعالى فهو سهو ولعب الأربعة . ملاعبة الرجل امرأته . وتأديب الرجل فرسه . ومشية بين الغرضين . وتعليم الرجل السباحة » فسقط هذا الخبر \* وروناه أيضا من طريق أحمد ابن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم أنا محمد بن سلمة أنا أبو عبد الرحيم عن عبد الوهاب بن بخت عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله . وجابر بن عبيد فذكره وفيه « كل شيء ليس من ذكر الله فهو لغو وسهو » عبد الوهاب بن بخت غير مشهور بالعدالة ثم ليس فيه الا أنه سهو ولغو وليس فيه تحريم ، وروى من طريق العباس بن محمد الدوري عن محمد ابن كثير العبدى نا جعفر بن سليمان الضبعى عن سعيد بن أبي رزین عن أخيه عن ليث ابن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن النبي ﷺ قال : « ان الله حرم المغنية ويبيعها وثمرتها وتعليمها والاستماع اليها » فيه ليث وهو ضعيف ، وسعيد بن أبي رزین وهو مجهول لا يدري من هو عن أخيه وما ادراك ما عن أخيه هو ما يعرف وقد سمي فكيف أخوه الذى لم يسم \* وحدثنا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو أحمد سهل بن محمد بن أحمد بن سهل المروزي نا لاحق بن الحسين المقدسى - قدم مرو - نا أبو المرحى ضرار بن على بن عمير القاضى الجيلانى نا أحمد بن سعيد بن عبد الله بن كثير الحمصى نا فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن على بن الحنفية عن أبيه على ابن أبي طالب قال رسول الله ﷺ : « اذا عملت أمتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء فذكر منهم (١) « واتخذوا القينات . والمعازف فليتوقعوا عند ذلك ريحا حراما ومسحا وخسفا » لاحق بن الحسين . وضرار بن على . والحمصى مجهولون . وفرج

ابن فضالة حمصى متروك تركه يحيى . وعبد الرحمن \* ومن طريق قاسم بن أصبغ نا ابراهيم ابن اسحاق النيسابورى نا أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض نا أبو سعيد مولى بنى هاشم - هو عبد الرحمن بن عبد الله - نا عبد الرحمن بن العلاء عن محمد بن المهاجر عن كيسان مولى معاوية نا معاوية قال : « نهى رسول الله ﷺ عن تسع وانا انها كم عنهن الآن فذكر فيهن الغناء والنوح » محمد بن المهاجر ضعيف . وكيسان مجهول \* ومن طريق أنى داود نا مسلم بن ابراهيم نا سلام بن مسكين عن شيخ انه سمع أبا وائل يقول : سمعت ابن مسعود يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ان الغناء يثبت النفاق فى القلب » عن شيخ عجب جدا \* ومن طريق محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن عبدوس نا ابن أبى شبة نا زيد ابن الحباب عن معاوية بن صالح نا حاتم بن حريث عن مالك بن أبى مريم حدثنى عبد الرحمن ابن غنم حدثنى أبو مالك الأشعرى أنه سمع النبى ﷺ يقول : « يشرب ناس من أمى الخمر يسمونها بغير اسمها يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات (١) يخسف الله بهم الأرض » معاوية بن صالح ضعيف وليس فيه ان الوعيد المذكور انما هو على المعازف كما أنه ليس على اتخاذ القينات ، والظاهر انه على استحلالهم الخمر بغير اسمها والديانة لا تؤخذ بالظن \* حدثنا أحمد بن اسماعيل الحضرمى القاضى نا محمد بن أحمد بن الخلاض نا محمد بن القاسم ابن شعبان المصرى حدثنى ابراهيم بن عثمان بن سعيد نا أحمد بن الغمر بن أبى حماد بمحمص . ويزيد بن عبد الصمد نا عبيد بن هشام الحلبي - هو ابن نعيم - نا عبد الله بن المبارك عن مالك ابن أنس عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من جلس الى قينه فسمع (٢) منها صب الله فى أذنيه الآنك (٣) يوم القيامة » هذا حديث موضوع مركب فضيحة ما عرف قط من طريق أنس ولا من رواية ابن المنكدر . ولا من حديث مالك . ولا من جهة ابن المبارك ، وكل من دون ابن المبارك الى ابن شعبان مجهولون ، وابن شعبان فى المالكيين نظير عبد الباقي نا قانع فى الحنفيين قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البين . والكذب البحت . والوضع اللائح . وعظيم الفصائح فاما تغير ذكرهما أو اختلطت كتبهما واما تعددا الرواية عن كل من لاخير فيه من كذاب . ومغفل يقبل التلقين . وأما الثالثة وهى ثالثة الاثافي أن يكون البلاء من قبلهما ونسأل الله العافية . والصدق . وصواب الاختيار \* ومن طريق ابن شعبان قال : روى هاشم بن ناصح عن عمر بن موسى عن مكحول عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه » هاشم . وعمر مجهولان ومكحول لم يلق عائشة . وحديث لاندري له طريقا انما

(١) فى النسخة رقم ١٦ يضرب على رؤوسهن بالمعازف والمغنيات (٢) والنسخة رقم ١٦ يسمم (٣) هو الرصاص الأبيض وقيل الأسود

ذكروه هكذا مطلقا أن الله تعالى « نهى عن صوتين ملعونين صوت نائحة وصوت مغنية ، وهذا الشيء » ومن طرق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش عن مطرح بن يزيد نا عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن وثمانين حرام وقد نزل تصديق ذلك في كتاب الله : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم) الآية ، والذي نفسى بيده ما رفع رجل قط عقيرة صوته بغناء إلا ارتدفه شيطانان يضربانه على صدره وظهره حتى يسكت ، اسماعيل ضعيف . ومطرح مجهول . وعبيد الله بن زحر ضعيف . والقاسم ضعيف . وعلى بن يزيد دمشقي مطرح متروك الحديث » ومن طريق عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن عبد العزيز الأويسى عن اسماعيل بن عياش عن علي بن يزيد عن القاسم ابن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل تعلم المغنيات ولا شراؤهن ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمانين حرام وقد أنزل الله ذلك في كتابه » ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم والذي نفسى بيده ما رفع رجل عقيرة بالغناء إلا ارتدفه شيطانان يضربان بأرجلهما صدره وظهره حتى يسكت ، » ومن طريق ابن حبيب أيضا نا ابن معبد عن موسى بن أعين عن القاسم عن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال : « أن الله حرم تعلم المغنيات وشراهن وبيعهن وأكل أثمانهن » أما الأول فعبد الملك هالك . واسماعيل بن عياش ضعيف . وعلى بن يزيد ضعيف متروك الحديث . والقاسم بن عبد الرحمن ضعيف » والثاني عن عبد الملك . والقاسم أيضا . وموسى بن أعين ضعيف » ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن عبد العزيز الأويسى عن عبد الله بن عمر قال قال رجل : « يا رسول الله لي ابل أفأحدو فيها قال : نعم قال أفأغنى فيها ؟ قال : أعلم أن المغنى أذناه بيد شيطان يرغمه حتى يسكت ، هذا عبد الملك والعمرى الصغير وهو ضعيف » ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو داود - هو سليم بن سالم بصرى - نا حسان بن أبي سنان عن رجل عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يمسخ قوم من أمتي في آخر الزمان قردة . وخنازير قالوا : يا رسول الله يشهدون أن لا إله الا الله وانك رسول الله ؟ قال : نعم ويصلون ويصومون ويحجون قالوا : فما بهم يا رسول الله ؟ قال : اتخذوا المعازف . والقينات . والدفوف ويشربون هذه الاشربة فباتوا (١) على لهوهم وشراهم فأصبحوا قردة وخنازير » هذا عن رجل لم يسم ولم يدر (٢) من هو » ومن طريق سعيد بن منصور أيضا نا الحارث بن نبهان

نافرقد السبخي عن عاصم بن عمرو عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « تبيت طائفة من أمتي على لهو ولعب . وأكل وشرب فيصبحوا قردة وخنازير يكون فيها خسف وقذف ويبعث على حي من أحيائهم ريح فتدسفهم كما نسفت من كان قبلهم باستحلالهم الحرام ولبسهم الحرير . وضربهم الدفوف . واتخاذهم القيان » الحارث ابن نهان لا يكتب حديثه . وفرقد السبخي ضعيف نعم . وسليم بن سالم . وحسان ابن أبي سنان . وعاصم بن عمرو ولا أعرفهم فسقط هذان الخبران يقيين \* ومن طريق سعيد ابن منصور نافرقد بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الله بعثني رحمة للعالمين وأمرني بمحو المعازف . والمزامير . والاولثان . والصلب لا يحل بيعهن ولا شراؤهن ولا تعليمهن ولا التجارة بهن وثمنهن حرام » نغني الضواري ، القاسم ضعيف \* ومن طريق البخاري قال هشام بن عمار : ناصدة ابن خالد ناعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ناعطية بن قيس الكلبي حدثني عبدالرحمن بن غنم الاشعري [ قال ] (١) حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ووالله ما كذبتني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول . « ليكون من أمتي قوم (٢) يستحلون الخنزير (٣) والحرير والخمر . والمعازف ، وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري . وصدة بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا وكل ما فيه فوضوح ، والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات الى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به ، ولو كان ما في هذه الاخبار حقا من أنه لا يحل بيعهن لوجب أن يخدمن وطئن بالشراء وأن لا يلحق به ولده منها ، ثم ليس فيها تحريم ملكهن وقد تكون أشياء يحرم بيعها ويحل ملكها وتمليكها (٤) كالإماء . والحر . والكلب ، هذا كل ما حضر نا ذكره مما أضيف الى رسول الله ﷺ وأما عن دونه عليه السلام فروينا من طريق ابن أبي شيبه نا حاتم بن اسماعيل عن حميد بن صخر عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن أبي الصهباء عن ابن مسعود في قول الله تعالى : ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله ) الآية فقال : الغناء والذي لا اله غيره \* ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في هذه الآية قال : الغناء وشراء المغنية \* ومن طريق ابن أبي شيبه نا ابن فضيل عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية قال : الغناء ونحوه \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن عبدالكريم الجزري عن أبي هاشم الكوفي عن ابن عباس

(١) الزيادة من صحيح البخاري (٢) في صحيح البخاري اقوام وهو مطول فيه اختصره المصنف واقتصر على

حل الشاهد منه (٣) في النسخة رقم ١٤ بخاء معجمة وماهنا وافق اصحح البخاري (٤) في النسخة رقم ١٦ تملكها

قال : الدف حرام والمعازف حرام : والمزمار حرام . والكوبة (١) حرام \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن حماد بن أنى سليمان عن ابراهيم قال : الغناء ينبت النفاق فى القلب \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو وكيع (٢) عن منصور عن ابراهيم قال : كان أحبابنا يأخذون بأفواه السكك يخرقون الدفوف \* ومن طريق ابن أنى شبة نا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أنى ثابت عن مجاهد فى قول الله تعالى : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) قال : الغناء ، وهو أيضا قول حبيب بن أنى ثابت \* ومن طريق ابن أنى شبة نا عبدة بن سليمان عن اسماعيل بن أنى خالد عن شعيب عن عكرمة فى هذه الآية قال : هو الغناء \*

**قال أبو محمد** : لاحتجة فى هذا كله لوجه ، أحدها أنه لاحتجة لاحد دون رسول الله ﷺ ، والثانى أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين ، والثالث أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها لان فيها (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا وأولئك لهم عذاب مهين) وهذه صفة من فعلها كان كافرا بلا خلاف اذا اتخذ سبيل الله تعالى هزا ، ولو أن امرأ اشترى مصحفا ليضل به عن سبيل الله ويتخذها هزا لكان كافرا ، فهذا هو الذى ذم الله تعالى وما ذم قط عز وجل من اشترى لهو الحديث ليلتهى به ويروح نفسه لايضل عن سبيل الله تعالى فبطل تعليقهم بقول كل من ذكرنا ، وكذلك من اشتغل عامدا عن الصلاة بقراءة القرآن . أو بقراءة السنن : أو بحديث يتحدث به أو بنظر فى ماله أو بغير ذلك فهو فاسق عاص لله تعالى . ومن لم يصيب شيئا من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسن واحتجوا فقالوا : من الحق الغناء أم من غير الحق ولا سبيل الى قسم ثالث ؟ فقالوا : وقد قال الله عز وجل : (فماذا بعد الحق الا الضلال) فجوابنا والله تعالى التوفيق ان رسول الله ﷺ قال : ما بالاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، فمن نوى باستماع الغناء عوننا على معصية الله تعالى فهو فاسق وكذلك كل شيء غير الغناء ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه كخروج الانسان الى بستانه متزها وقعوده على باب داره متفرجا وصباغه ثوبا لازورا ديا أو أخضر أو غير ذلك ومد ساقه وقبضها (١) وسائر أفعاله فبطل كل ما شغبوا به بطلانا متيقنا والله تعالى الحمد ، وما نعلم لهم شبهة غير ما ذكرنا \*

(١) قال ابن الأثير فى النهاية ، هى التردد وقيل الطبل وقيل البربط (٢) والنسخة رقم ١٦ نا وكيع (٣) فى النسخة رقم ١٤ ومداقيها وقبضها

وأما الشطرنج فروينا من طريق عبد الملك بن حبيب حدثني عبد الملك بن الماجشون عن المغيرة عن محمد بن كعب القرظي «أن رسول الله ﷺ قال : من لعب بالميسر - يعني النرد والشطرنج - ثم قام يصلي مثل الذي يتوضأ بالقبح ودم الخنزير ثم يصلي أفنقوله : يقبل الله صلاته ؟ هذا مرسل ، وعبد الملك ساقط ، وعبد الملك بن الماجشون ضعيف . وهذا الخبر حجة على المالكيين . والخفيفين القائلين بالمرسل لأنهم يلزمهم الأخذ به فينقضون الوضوء بلعب الشطرنج فان تركوه تناقضوا وتلاعبوا ومن طريق عبد الملك ابن حبيب نأسد بن موسى . وعلى بن معبد عن ابن جريج عن حبة بن سلم أن رسول الله ﷺ قال : الشطرنج ملعونة ملعون من لعب بها والنظر إليها كآكل لحم الخنزير ، ابن حبيب لا شيء ، وأسد ضعيف ، وحبة بن سلم مجهول وهو منقطع . ومن طريق ابن حبيب حدثنا الحذامي عن ابن أبي رواد عن أبيه : «أن رسول الله ﷺ قال : ان أشد الناس عذابا يوم القيامة صاحب الشاة الذي يقول قتلته والله أهلكته والله استأصلته والله افكك وزورا وكذبا على الله ، عبد الملك لا شيء . وهو منقطع . ورووا في ذلك عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق ابن حبيب عن اصبح بن الفرج عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن أبي قبيل عن عقبة بن عامر الجهني أنه قال : لأن عبد وثنا من دون الله تعالى أحب إلى من ألعب بالشطرنج ، هذا كذب بحت ومعاذ الله أن يقول صاحب إن عبادة الأوثان من دون الله تعالى يعدلها شيء . من الذنوب فكيف أن يكون الكفر أخف منها ؟ ويحيى ابن أيوب لا شيء . وأبو قبيل غير مذكور بالعدالة . ومن طريق ابن حبيب عن علي ابن معبد . وأسد بن موسى عن رجالهما أن علي بن أبي طالب مر برجال يلعبون بشطرنج فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟ لأن يمسك أحدكم حجرة حتى تطفئ خير له من أن يمسها لولا أن تكون سنة لضربت بها وجوهكم ثم أمر بهم فحبسوا ؛ هذا منقطع وفيه ابن حبيب ما نعلم لهم شيئا غير ما ذكرنا . والجواب عن قولهم أهو من الحق أم من الباطل ؟ بكوا بنافي الغناء ولا فرق والله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد :** فلما لم يأت عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ تفصيل بتحريم شيء مما ذكرنا صح أنه كله حلال مطلق ، فكيف وقدر وينا من طريق مسلم حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أنا عمرو - هو ابن الحارث - أنا ابن شهاب حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : «أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان وتضربان ورسول الله ﷺ مسجى بثوبه فاتهرهما أبو بكر فكشف رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم وجهه وقال : دعهما يا أبا بكر فانها أيام عيد ، وبه

أيضا (١) الى عمرو بن الحارث أن محمد بن عبد الرحمن - هو أبو الأسود - حدثه عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : قالت : دخل على رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعث فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فأنهزني وقال لي : أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فقال له رسول الله ﷺ : دعهما ، فان قيل : قد رويتم هذا الخبر من طريق أبي أسامة (٢) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال فيه : وليستا بمغنيات قلنا : نعم ولكنها قد قالت : انهما كانتا تغنيان فالغناء منها قد صح ؛ وقولها ليستا بمغنيات أى ليستا بمحستين ، وهذا كله لا حجة فيه انما الحجة في انكاره ﷺ على أى بكر قوله : أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فصح أنه مباح مطلق لا كراهية فيه وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك \* ومن طريق أبي داودنا أحمد بن عبيد الغداني نا الوليد بن مسلم ناسعدين عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع مولى ابن عمر قال : سمع ابن عمر مزارا فوضع أصبعيه في أذنيه ونأى عن الطريق وقال لي : يا نافع هل تسمع شيئا ؟ قلت : لا فرفع أصبعيه من أذنيه وقال : كنت مع النبي ﷺ وسمع مثل هذا وصنع مثل هذا \*

**قال أبو محمد :** هذه هي الحجة القاطعة بصحة هذه الأسانيد ولو كان المزمرا حراما سماعه لما أباح عليه السلام لابن عمر سماعه ولو كان عند ابن عمر حراما سماعه لما أباح لنافع سماعه ولا مر عليه السلام بكسره وبالسكوت عنه فافعل عليه السلام شيئا من ذلك وانما تجنب عليه السلام سماعه كتجنبه أكثر المباح من أكثر أمور الدنيا كتجنبه الأكل متكثرا وأن بيت عنده دينار أو درهم وان يعلق الستر على سهوة في البيت والستر الموشى في بيت فاطمة فقط وبالله تعالى التوفيق \* ومن طريق مسلم بن الحجاج نازهير بن حرب نا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاء حبش يزفون في يوم عيد في المسجد فدعا نبي الله ﷺ حتى وضعت رأسي على منكبه فجعلت أنظر الى لعبهم حتى كنت أنا التي انصرفت عن النظر \* وروينا من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عامر بن سعد البجلي انه رأى أبا مسعود البدرى وقرظة بن كعب وثابت بن يزيد وهم في عرس وعندهم غناء فقلت لهم : هذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ فقالوا : انه رخص لنا في الغناء في العرس والبكاء على الميت من غير نوح ، ليس فيه النهي عن الغناء في غير العرس \* ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني . وهشام بن حسان . وسلمة - هو ابن كهيل - دخل حديث بعضهم في حديث بعض كلهم عن محمد بن سيرين

(١) في النسخة رقم ١٦ به نصا (٢) في النسخة رقم ٩٤ فان قيل روى هذا الخبر أبو أسامة الخ

أن رجلا قدم المدينة بجوار فأتى الى عبدالله بن جعفر فعرضهن عليه فأمر جارية منهن فأحدث قال أيوب : بالد ، وقال هشام : بالعود حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر الى ذلك فقال ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزور الشيطان فساومه ثم جاء الرجل الى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن اني غبت بسبع مائة درهم فأتى ابن عمر الى عبدالله بن جعفر فقال له : انه غبن بسبع مائة درهم فاما أن تعطيها اياه واما أن ترد عليه بيعه فقال : بل نعطيها اياه ، فهذا ابن عمر قد سمع الغناء وسعى في بيع المغنية ، وهذه أسانيد صحيحة لانتك الملفقات الموضوعة \* ومن طريق وكيع نافع بن مرزوق عن ميسرة الهندي قال : مر علي بن أبي طالب يقوم يلعبون بالشطرنج فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ، فلم ينكروا التماثيل فقط ، وهذا هو الصحيح عنه لانتك الزيادة المكذوبة التي رواها من لا خير فيه ، فان قيل : قدروى أعلنوا النكاح وأضربوا عليه بالغربال قلنا : هذا ساقط لأنه من طريق عبد الملك بن حبيب عن اصبح عن السبيعي عن ربيعة أن رسول الله ﷺ قاله ، وعبد الملك ساقط ، والسبيعي مجهول ، ثم هو منقطع \* فان قيل : الدف جمع عليه قلنا : هذا الباطل \* روينا من أصح طريق عن يحيى بن سعيد القطان ناسفان الثوري حدثني منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي أن أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجوارى في المدينة (١) معهن الدفوف فيشققونها \* وقد جاء عن سعيد بن جبيرة . ومحمد بن سيرين انهما كانا يحستان اللعب بالشطرنج \* وعن سعيد بن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف أنه كان يغني بالعود وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٦ مسألة** والبيع في المسجد مكروه وهو جائز لا يرد ، والبيع قبل طلوع الشمس جائز . وابتداع المراء ما ليس عنده ثمته جائز لقول الله تعالى : (وأحل الله البيع ) وقدرويت في ذلك آثار لا تصح روى الربيع بن حبيب عن نوفل بن عبدالله عن أبيه وكلهم مجهولون عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله ﷺ عن السوم قبل طلوع الشمس \* ومن طريق ابن وهب أخبرني أسامة - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نهى رسول الله ﷺ عن البيع والشراء (٢) في المسجد \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نهى رسول الله ﷺ عن التحلق في المسجد قبل الصلاة ، وعن البيع . والشراء في المسجد ؛ هذه صحيفة \* ومن طريق أنى داود عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس «أن النبي ﷺ ابتاع من غيره يباع وليس عنده ثمته فابح فيه فباعه وتصدق بالثمن



على ارامل بنى عبدالمطلب ثم قال : لا اشتري بعدها شيئا الا وعندي ثمنه « سماك وشريك ضعيفان » وروى (١) من طريق الدراوردى عن يزيد بن خصيف عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبى هريرة قال رسول الله ﷺ : « اذا رأيتم الرجل ينشد فى المسجد فقولوا له لا رد الله عليك واذا رأيتموه يبيع فقولوا له : لا أربح الله تجارتك » ليس فيه منع (٢) من البيع ولكنها كراهية »

١٥٦٧ مَسْأَلَةٌ والحكمة المضرة بالناس حرام سواء فى الاتباع أو فى امساك ما ابتاع ويمنع من ذلك والمحتكر فى وقت رخاء ليس آثما بل هو محسن لان الجلاب اذا أسرعوا البيع أكثروا الجلب واذا بارت سلعتهم ولم يجدوا لها مبيعا تركوا الجلب فافترض ذلك بالمسلمين قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فان قيل : فانكم تصححون الحديث من طريق محمد بن عجلان عن محمد ابن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوى أن رسول الله ﷺ قال : لا يحتكر الا خاطيء قلنا : نعم ولكننا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : « كان رسول الله ﷺ يحبس نفقة أهله سنة ثم يجعل ما بقى من ثمره (٣) يجعل مال الله » فهذا النبى عليه السلام قد احتبس قوت أهله سنة ولم يمنع من أكثر فصيح أن امساك ما لا بد منه مباح والشراء مباح والمذكور بالذم هو غير المباح بلا شك فهذا الاحتكار الذى ذكرناه (٤) وكل احتكار فانه امساك والاحتكار مذموم وليس كل امساك مذموم بل هو مباح حتى يقوم دليل (٥) بالمنع من شيء منه فهو المذموم حيثئذ وبالله تعالى التوفيق » وقد روينا حديثا من طريق يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد الجهنى عن أبى بشر عن أبى الزاهرية عن كثير بن مرة الحضرمى عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه ، وهذا لا يصح لان اصبغ بن زيد . وكثير بن مرة مجهولان (٦) » وقدر روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمى عن

(١) سقط لفظ روى من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ٤ ١ منعه (٣) فى النسخة رقم ٤ ١ من تمر (٤) فى النسخة رقم ٤ الذى ذكرناه (٥) فى النسخة رقم ٤ ١ برهان (٦) قال ابن القاش فيما كتبه على المحلى اعترض به على المصنف ونقله عنه مصحح النسخة رقم ٤ ١ ، لما فهم أبو محمد من الاحتكار فى هذا الحديث مطلقه ضعف الحديث فلو جمعه على الشراء فى وقت الغلاء كما قال أولا كان أليق وهو معنى الحديث ، وأيضاً فعجب عظيم من هذا الامام كيف جعل هذين الرجلين مجهولين وهما معروفان فاما كثير بن مرة فروى له أصحاب السنن الاربعة وروى عن الصحابة وقيل انه أدرك سبعين بدرياً ووثقه أهل الحديث وله ترجمة حسنة فى التهذيب والتهديب وغيرهما وأما أصبغ بن زيد فهو جهنى ومولاهم واسطى ناسخ المصاحف من اقران هشيم وثقه ابن معين والنسائى والدارقطنى ، روى عنه عشرة أنفس وان كان بعضهم واه بالاحاجة فالحديث صحيح ان شاء الله تعالى

ليث بن أبي سليم أخبرني أبو الحكم أن علي بن أبي طالب أحرق طعاما احتكر بمائة ألف \* ومن طريق ابن أبي تيبة نا حميد بن عبد الرحمن الرواسي عن الحسن بن حي عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن قيس قال : قال : حبيش أحرق لي علي بن أبي طالب يادر بالسواد كنت احتكرتها لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفة ، البيادر أنادر الطعام \*

**قال أبو محمد :** وهذا بحضرة الصحابة ويلزم من شنع بمثل هذا أن يأخذ به \*  
**١٥٦٨ مسألة** وان كان التجار المسلمون اذا دخلوا أرض الحرب أذلوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار فالتجارة الى أرض الحرب حرام ويمنعون من ذلك والا ففكرها فقط والبيع منهم جائز الا ما يتقون به على المسلمين من دواب او سلاح أو حديد أو غير ذلك فلا يحل بيع شيء من ذلك منهم أصلا قال تعالى : ( فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الأعلون ) فالدخول اليهم بحيث تجرى على الداخل أحكامهم وهن وانسفال ودعاء الى السلم وهذا كله محرم وقال تعالى : ( ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) فتقويتهم بالبيع وغيره (١) بما يقوون به على المسلمين حرام ويشكل من فعل ذلك ويبالغ في طول حبسه \*  
**١٥٦٩ مسألة** ومن اشترى سلعة على السلامة من العيوب فوجدها معيبة فهي صفقة مفسوخة كلها لا خيار له في امساكها الا بأن يجدد (٢) فيها يباع آخر يراض منها لأن المعيب بلا شك غير السالم وهو انما اشترى سالما فأعطى معيبا فالذى أعطى غير الذى اشترى فلا يحل له مالم يشتتر لأنه أكل مال بالباطل قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقد ذكرنا كلاما كثيرا في هذه المسألة فيما سلف من كتابنا هذا ، وفي هذا كفاية (٣) وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٧٠ مسألة** فان لم يشترط السلامة ولا بين له معيب فوجد عيبا فهو مخير بين امساك أو رد فان أمسك فلا شيء له لأنه قد رضى بعينه (٤) ما اشترى فله أن يستصحب رضاه وله أن يرد جميع (٥) الصفقة لأنه وجد خديعة وغشا وغبنا والغش . والخديعة حرامان (٦) وليس له أن يمسك ما اشترى ويرجع بقيمة العيب لأنه انما له ترك الرضا بما غبن فيه فقط ولأنه لم يوجب له حقا في مال البائع قرآن . ولا سنة بل ماله عليه حرام كما ذكرنا وليس له رد البعض لأن نفس المعامل لم لم تطب له ببعض ما باع منه دون بعض ولا يحل مال أحد الا بتراض أو بنص يوجب احلاله لغيره ، وسواء كان المعيب وجه

(١) في النسخة رقم ١٤ وأغيره (٢) في النسخة رقم ١٦ الا ان يجدد (٣) في النسخة رقم ١٤ وفيه كفاية

(٤) في النسخة رقم ١٤ رضى بعينه (٥) في النسخة رقم ١٤ وان رد رد جميع (٦) في النسخة رقم ١٤ لا يحل ان

الصفقة أو أكثرها أو أقلها لأنه لم يأت بالفرق بين شيء من ذلك قرآن . ولا سنة ، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٧١ مسألة** هذا حكم كل معيب حاشا المصرة فقط فان حكمها ان من اشترى مصرة وهى ما كان يجلب من أناث الحيوان وهو يظنها لبونا فوجدها قد ربطت ضرعها حتى اجتمع اللبن فلما حلبها افتضح له الأمر فله الخيار ثلاثة أيام فان شاء أمسك ولا شيء له وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ولا بد ، وسواء كانت المصرة واحدة أو اثنتين أو ألفا أو أكثر لا يرد في كل ذلك الا صاعا واحدا من تمر ، وسواء كان اشتراها بكثير أو بقليل ولو بعشر صاع تمر فان كان اللبن الذى فى ضرعها يوم اشتراها حاضرا رده كما هو حلييا أو حامضا ، فان كان قد استهلكه رد معها البنامله وان كان قد مخضه أو عقده رده فان نقص عن قيمته لبنا رد ما بين النقص والتمام لأنه لبن البائع وليس عليه رد ما حدث من اللبن في كونها عنده لأنه حدث في ماله فهو له ، فان ردها بعيب آخر غير التصرية لم يلزم مرد التمر ولا شيء غير اللبن الذى كان فى ضرعها اذا اشتراها فان انقضت الثلاثة الايام ولم يرد لها بعد لزومه وبطل خياره الا من عيب آخر غير التصرية وانما سميت مصرة لأن التصرية هى الجمع (١) وهذه جمع لبنها وهى أيضا المحفلة لأنه قد حفل لبنها فى ضرعها \*

برهان ذلك مارويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسفیان بن عينة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال أبو القاسم عليه السلام : من ابتاع محفلة أو مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أن يمسكها امسكها وان شاء أن يردّها ردها وصاعا من تمر لا سمراء « السمراء البر فهذا خبر صحيح يقتضى كل ما قلناه وهو الزائد على سائر الاخبار ، وقد روينا من طريق البخارى نا محمد بن عمرو بن جبلة نا مكي بن ابراهيم نا ابن جريج نا خبرني زياد قال : ان ثابتا مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره انه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فان رضيها امسكها وان سخطها ففي حلبتها صاع من تمر (٢) » \*

**قال أبو محمد** : روينا خبر المصرة من طريق ابن سيرين . وثابت مولى عبد الرحمن ابن زيد كما وردنا ، ومن طريق محمد بن زياد : وموسى بن يسار . وأبي صالح السمان . وهما بن منبه . والأعرج . ومجاهد . وأبي اسحاق . ويزيد بن عبد الرحمن بن أذينة وغيرهم ، ورواه عن هؤلاء حماد بن سلمة . وداد بن قيس . وسهيل بن أبي صالح . ومعمر . وأيوب . وحبيب بن الشهيد . وهشام بن حسان . ومالك . وابن عينة .

وعبيد الله بن عمر كلهم عن أبي الزناد عن الأعرج . وابن جريج عن زياد عن ثابت .  
والليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج وهو لاء الأئمة الإثبات الثقات، ورواه  
عن هؤلاء من لا يحصيهم إلا الله عز وجل فصار نقل كافة وتواتر لا يردده إلا محروم غير  
موفق، وبهذا يأخذ السلف قديما وحديثا \* رويان من طريق البخاري نامسددنا المعتمر  
ابن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: نا أبو عثمان - هو النهدي - عن عبد الله بن مسعود قال:  
« من أشتري محفلة فلا يرد معها صاعا من تمر » وهذا اسناد كاللؤلؤ، وصح أيضا عن  
أبي هريرة من قتيابه ولا يخالف لهما من الصحابة في ذلك وهو قول الليث بن سعد . ومالك  
في أحد قوله . وأصحابه الأشهب وهو قول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهما .  
وأبي ثور . وأبي عبيد . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا . وأحد قولي  
ابن أبي ليلى ، وقال زفر بن الهذيل : يرد هاوصاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف  
صاع من بر \*

**قال أبو محمد :** وهذه زيادة على أمر رسول الله ﷺ وتعد لحدوده والزائد في  
الشيء . كالناقص منه ، وقال ابن أبي ليلى في أحد قوله . وأبو يوسف في أحد قوله (١)  
يردها وقيمة صاع من تمر ، وهو (٢) أيضا خلاف أمره عليه الصلاة والسلام ، وقال  
مالك في أحد قوله : يؤدي أهل كل بلد صاعا من أغلب عيشهم وهذا خلاف لأمر رسول  
الله ﷺ ، وقال أبو حنيفة . ومحمد بن الحسن : ان كان اللبن حاضرا لم يتغير ردها ورد  
اللبن ولا يرد معها صاع تمر ولا شيئا وان كان قد أكل اللبن لم يكن له ردها لكن يرجع  
بقيمة العيب فقط وهذا خلاف ظاهر لأمر رسول الله ﷺ نعوذ بالله من ذلك \*  
وقال أبو يوسف : ان كان قد أكل اللبن ردها وقيمة ما أكل من اللبن ، ويكفي من  
فساد هذين القولين انهما خلاف لأمر رسول الله ﷺ وأنه لا سلف لهم فيه وما نعلم أحدا  
قاله قبلهم . وأنه خلاف قول ابن مسعود : وأبي هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وهم  
يعظمون مثل هذا اذا خالف تقليدهم \*

**قال أبو محمد :** واعتراضوا في ذلك بان تعللوا في الخبر بعلم فرة قالوا : هو مخالف  
للأصول فقلنا : كذبتم بل هو أصل من كبار الأصول وانما المخالف للأصول قولكم في  
الوضوء من التهتة في الصلاة خاصة . وقولكم بأن القلس لا ينقض الوضوء أصلا الا اذا  
كان ملء الفم (٣) . وقولكم في جعل الآبق أربعين درهما اذا كان على مسيرة ثلاث .  
وقولكم في عين الدابة أربع ثمنها . والوضوء بالخمر . وسائر تلك الطوام التي هي بالمضاحك

(١) في النسخة رقم ١٦ في آخر قوله (٢) في النسخة رقم ١٦ وهذا (٣) في النسخة رقم ١٤ بتمامه

وبما أتى به المبرسم أشبه منها بشرائع الاسلام، ومرة قالوا : لما لم يقس عليه القائلون به علينا أنه متروك فقلنا : القياس باطل وهلا عارضتم أنفسكم بهذا الاعتراض اذ لم تقيسوا على المنع من بيع المدبر المنع من بيع الموصى بعقده والمعتق بصفه . واذ لم تقيسوا على الخبز في الأكل ناسيا وهو صائم واذ لم تقيسوا على الجنين يلقي فيكون فيه غرة ، ومرة قالوا : هو منسوخ بالتحريم في الربالا نه طعام من التمر بطعام من اللبن فقلنا : كذبتم ما هو لبن بطعام ولا بتمر وانما هو تمر أوجه الله تعالى للبايع على المبتاع ان رد عليه المصرة كما أوجب الصداق على الزوج لا على المرأة وهى مستحقة بذلك النكاح فرجه الذى كان حراما عليها كما هو مستحل به فرجها الذى كان عليه حراما ولا فرق ، وكما أوجب الدية على العاقلة ولا ذنب لها ، ومرة قالوا : أرأيتم ان كان انما باعها منه بمد تمر أليس ترجع اليه وصاع تمر ؟ أو أرأيتم ان كان لبها كثيرا جدا أو قليلا جدا أليس صاع التمر عوضا مرة عن نصف صاع اللبن ومرة عن صيعان كثيرة من اللبن ؟ قلنا : لا ما هو عوضا عن اللبن وأما في ابتياعه اياها بمد تمر فنقول : نعم فكان ماذا ؟ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله أو رسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ، وهلا عارضتم أنفسكم بهذه المعارضة اذ قلتم : يغرم سيد الأبق لمن رده عليه أربعين درهما وان كان الأبق لا يساوى الادرها واحدا ولا يؤدى قاتل الامة خطأ إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولو أنها كانت تساوى مائة ألف دينار ؟ فههنا فى هذه الحماقات هو الاعتراض لا على المتيقين عن رسول الله ﷺ ، ومرة قالوا : كان هذا الحكم اذ كانت العقوبات فى الأموال كحرق رجل الغال ونحو ذلك فقلنا ، كذبتم كما كذب الشيطان وقتلتم ما لم يأت قط فى شيء من الروايات وتلك الاخبار التى ذكرتم منقسمة الى ثلاث أقسام ، اما خبر باطل كحديث أخذ نصف مال مانع الزكاة . وحديث حرق رجل الغال : وحديث واطى . أمة مرأته \* وإما خبر ثابت فحكمه باق كال كفارة على الواطى عامدا فى نهار رمضان . والدية على قاتل العمدة اذا رضىها أولياء القتل . وجزاء الصيد ، وإما قسم ثبت بنص آخر نسخه فوجب القول بانه منسوخ وما نذكره (١) فى وقتنا هذا الا أنه لو وجد لصدق ، وأما كل من ادعى فى خبر ثابت نسحا فهو كاذب أفك آثم قاتل على الله تعالى ما لم يقله . ومخبر عن رسول الله ﷺ بمالم (٢) يخبر به عن نفسه قاف ما لا علم له به ، وهكذا كل من حمل الحديث على غير ظاهره بأى وجه أحاله فجوابه كذبت كذبت وقلت على رسول الله ﷺ : الباطل وقولته ما لم يقله (٣) وحكمت بالظن الذى هو كذب الحديث ورددت اليقين بالظنون \* وقال

(١) فى النسخة رقم ١٤ « وما نذكر » (٢) فى النسخة رقم ١٤ مالم (٣) فى النسخة رقم ١٦ مالم يقل

بعضهم : هذا حديث مضطرب فيه رواه سعيد بن منصور عن فليح بن سليمان عن أيوب ابن عبد الرحمن عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من اشترى شاة مصراة فلمشتري بالخيار ان شاء ردها وصاعا من لبن » \* ورواه أبو داود وأبو كامل ناعبد الواحد ناصدقة بن سعيد عن جميع بن عمير التيمي [ قال ] (١) « سمعت عبد الله بن عمر يقول فذكره وفيه فان ردها [ ردمعها ] (٢) مثل أو مثلي لبنها قمحا » \* ورواه حماد بن أبي الجعد عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ صاعا من تمر (٣) لاسمراء » وهكذا رواه أشعث بن عبد الملك الحمراني عن ابن سيرين عن أبي هريرة مسندا ، وهكذا رواه عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مسندا ، ورواه قرة بن خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاعا من طعام لاسمراء » \* ورويناه (٤) من طريق البزار ناعمر بن علي نأبو عاصم عن الاشعث - هو ابن عبد الملك الحمراني - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من اشترى شاة محققة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان ردها ردها ورد معها صاعا من تمر (٥) لاسمراء » \* ومن طريق مسلم نا محمد بن عمرو بن جبلة نأبو عامر - هو العقدي - ناقرة - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ردمعها صاعا من طعام لاسمراء » وهكذا رواه الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب . وحبيب بن الشهيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاعا من طعام لاسمراء » \* \* ومن طريق شعبة أخبرني الحكم بن عتيبة أنه سمع عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ردها ومعها صاع من طعام \* ومن طريق روح بن عباد عن عوف بن أبي جميلة عن خلاص بن عمرو . وابن سيرين كلاهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ردها واناء من طعام قالوا : فهذا اضطراب شديد قلنا : كلا ، أما حديث سعيد بن منصور ففيه فليح وهو متكلم فيه . وأيوب بن عبد الرحمن - هو العدوي - ضعيف مجهول ، ويعقوب بن أبي يعقوب مجهول فسقط \* وأما حديث ابن عمر ففيه صدقة بن سعيد . وجميع بن عمير وهما ضعيفان فسقط \* وأما رواية عوف اناء من طعام فمجملة فسرته سائر الأحاديث بان ذلك الاناء صاع ، وأما رواية الحجاج عن حماد بن سلمة فاننا رويناها من طريق محمد بن المثني عن الحجاج باسناده فشكل فيه الحجاج أهو برأ أم لا ؟ \* ورويناها عن حماد بن سلمة عن أيوب . وهشام بن حسان . وحبيب بن الشهيد من طريق موسى بن إسماعيل فقال : صاع تمر ولا يشك ، وحماد بن الجعد عن

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٤ من (٤) في النسخة

رقم ١٦ وروينا (٥) في النسخة رقم ١٤ من بر

قتادة ضعيف فلم يبق الاحديث اشعث (١) وقرة عن ابن سيرين عن ابى هريرة وهما صحيحان لاعلة فهما أحدهما صاع تمر لاسمراء . والآخر صاع طعام لاسمراء ، والطعام قدينا قبل أنه البر نفسه فقط اذا أطلق هكذا فقال قوم: ان ابن سيرين هو الذى اضطرب عليه فالواجب ترك ما اضطرب عليه فيه والرجوع الى رواية من رواه عن أبى هريرة سواء فلم يضطرب عليه فيه وهم جماعة \*

**قال أبو محمد** : ولنا نقول بهذا لانه لم يوجب هذا الحكم قرآن . ولا سنة . ولا معقول لكننا نقول وبالله تعالى التوفيق : ان كلا اللفظين صحيح من طريق الاسناد ولا سبيل الى القطع بالوهم والخطأ على رواية ثقة لا ييقن لا يحتمل غيره ، ولا تخلو السمراء من أن تكون لفظة واقعة على بعض أصناف البر أو تكون اسما واقعا على جميع البر فان كانت واقعة على جميع البر فحديث هؤلاء وهم بلا شك وخطأ بلا محالة لانه لا يجوز أن يقول رسول الله ﷺ : صاعا من بر لامن بر وان كانت لفظة السمراء واقعة على بعض أصناف البر فالواجب أن لا يحزى فى المصراة من جميع أنواع الحيوان (٢) كلها الاصاع تمر فقط الا الشاة وحدها فانه يرد معها صاعا من تمر كما ذكرنا أو صاعا من أى أصناف البر أعطى حاشا السمراء لا يحزى (٣) غير التمر وغير البر فى الشاة ان كان كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، فان لم يوجد التمر فقيمته لو وجد فى ذلك المسكان أو تكليف المجيء بالتمر ولا بد ، فان قيل : فمن أين قلتم برد اللبن أو تضمينه وليس هو فى الخبر قلنا : ولا فى الخبر ان لا يرد له الا أن اللبن يشتري مع الشاة صفقة واحدة والواجب امساك الصفقة أو ردها كما قدمنا بالنصوص التى ذكرنا لا يترك بعضها البعض ، فان قيل قد جاء فى الخبر فى حلبتها صاع من تمر قلنا : نعم والحلبة هى الفعل وقد تكون أيضا اللبن المحتلب الا أنه انما سمى بذلك مجازا ولا يجوز نقل اللفظة عن موضوعها الى المجاز الانبص والاموال محرمة الانبص وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٧٢ - مسألة - فان فات المعيب بموت . أو بيع . أو عتق . أو ابلا د . أو تلف فلم يشتري أو البائع الرجوع بقيمة العيب لانه اذا لم يرهن وأخذ العيب بما عليه من الغبن فماله حرام على أخذه بغير رضاه ولا سبيل الى رد الصفقة فالواجب الرجوع بما لم يرض يبدله من ماله ، وكذلك من غبن فى بيعه فانه يرجع بقيمة الغبن ولا بد ، وكذلك من اشترى زريعة فزرعها فلم تنبت فانه يرجع بما بين قيمتها كماهى رديئة وبين قيمتها نابتة لانها قد تلفت عنها فان مالها الرجوع بقيمة الغبن فان كان اشتراها على أنها نابتة فالصفقة

(١) فى النسخة رقم ١٦ الاشعث (٢) فى النسخة رقم ١٦ المحبوب وهو تصحيف بديع الا انه غلط (٣) فى

النسخة رقم ١٦ ولا يحزى

فاسدة ويرد مثلها أو قيمتها ان لم توجد ويرجع بالثمن كله وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٥٧٣ مسألة** فان باعه فرد عليه لم يكن له أن يرد هو لكن يرجع بقيمة العيب فقط لأنه قد بطل ما كان له من الرد بخروج المعيب عن ملكه لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) ولم يجب له الا قيمة الغبن فقط وماسقط حكمه ببرهان فلا يرجع الا بنص (١) يوجب رجوعه وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٧٤ مسألة** فان مات الذي له الرد قبل أن يلفظ بالرد وبأنه لا يرضى فقد لزمت الصفقة ورثته لأن الخيار لا يورث إذ ليس مالا ولأنه قدرضى بالعقد فهو على الرضا مالم يتبين انه غير راض فان لم يتبين ذلك فقد قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) \*  
**١٥٧٥ مسألة** فان مات الذي يجب عليه الرد كان لو اجد العيب أن يرد المعيب على الورثة لأن له الرضا أو الرد فلا يبطله موت الغائب وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٧٦ مسألة** — والعيب الذي يجب به الرد هو ما حط من الثمن الذي اشترى به أو باع به مالا يتغابن الناس بمثله لأن هذا هو الغبن لا غبن غيره فان كان اشترى الشيء بثمان هو قيمته معيبا أو باعه بثمان هو قيمته معيبا وهو لا يدري العيب ثم وجد العيب فلا رد له لأنه لم يجد عيبا (٢) وقد قال قوم: له الرد وهذا خطأ فاحش لأنه ظلم للبائع وعناية ومحاباة للبشترى بلا برهان لامن قرآن . ولا سنة \*

**١٥٧٧ مسألة** — فلو كان قد اشترى بثمان ثم اطلع على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراؤه الا أنه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذي اشتراؤه شيئا أو زال العيب قبل أن يعلم به أو بعد أن علم به فله الرد في كل ذلك لأنه حين العقد وقع عليه غبن فله ان لا يرضى بالغبن اذا علمه ولا يوجب سقوط ماله من الخيار لما ذكرنا قرآن . ولا سنة وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٥٧٨ مسألة** — ومن باع بدراهم أو بدنانير في الذمة أو الى أجل أو سلم فيما يجوز فيه السلم فلما قبض الثمن أو ما سلم فيه وجد عيبا أو استحق ما أخذ أو بعضه فليس له إلا الاستبدال فقط لأنه ليس له عين معينة انما له صفة فالذي أعطى هو غير حقه فعليه أن يرد ماله وان يطلب ماله وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٧٩ مسألة** — ومن وكل وكلا ليتناع له شيئا سماه فابتاعه له بغبن بما لا يتغابن الناس بمثله أو وجدته معيبا عيبا يحط به من الثمن الذي اشتراه به فله من الرد أو الماساك أو الاستبدال أو من فسخ الصفقة كالذي ذكرنا قبل سواء سواء لان يد وكيله هي يده وبالله تعالى التوفيق \*



١٥٨٠ - مسألة - فان لم يعرف هل العيب حادث أم كان قبل البيع؟ فليس على المردود عليه الا اليمين بالله ما بعته اياه وانا أدري فيه هذا العيب ويبرأ الا أن تقوم بينة عدل بأن هذا العيب أقدم من أمد التبايع فيرد لان الصفقة بيع وقد أحل الله البيع فلا يجوز نقضه بالدعوى ولا بالظنون وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٨١ - مسألة - ومن اشترى من اثنين فأكثر سلعة واحدة صفقة واحدة فوجد عيبا فله أن يرد حصته من شاء ويتمسك بحصة من شاء وله أن يرد الجميع ان شاء أو يمسك الكل كذلك، وكذلك لو استحققت حصه أحدهم لم ينفسخ العقد في حصه الآخر لأن بيع كل واحد منهما أو منهم حصته هو عقد غير عقد الآخر قال الله تعالى: (ولا تسكب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) \*

١٥٨٢ - مسألة - وكذلك لو اشترى اثنان فصاعدا سلعة من واحد فوجدوا عيبا فأيهما شاء أن يرد رد وأيهما شاء أن يمسك أمسك لما ذكرنا من أن صفقة كل واحد منهما غير صفقة الآخر، فكذلك لو استحق الثمن الذي دفعه أحدهما وكان بعينه فانه ينفسخ ولا ينفسخ بذلك عقد الآخر في حصته وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٨٣ - مسألة - ومن اشترى سلعة فوجد بها عيبا وقد كان حدث عنده فيها عيب من قبل الله تعالى أو من فمله أو من فعل غيره فله الرد كما قلنا أو الامساك ولا يرد من أجل ما حدث عنده شيئا ولا من أجل ما أحدث هو فيه شيئا لأنه في ملكه وحقه لم يتعد ولا ظلم فيه أحدا والغبن قد تقدم فله ما قد وجب له من رد الغبن الذي ظلم فيه ولا نعلم أن يوجب عليه في ذلك غرامة قرآن . ولا سنة وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٨٤ - مسألة - ومن اشترى جارية . أو دابة . أو ثوبا . أو دارا أو غير ذلك فوطى الجارية أو افترضها ان كانت بكرا أو زوجها فحملت أو لم تحمل أو لبس الثوب وأنضى الدابة وسكن الدار واستعمل ما اشترى واستغله وطال استعماله المذكور أو قل ثم وجد عيبا فله الرد كما ذكرنا أو الامساك ولا يرد مع ذلك شيئا من أجل استعماله لذلك لأنه تصرف في مال نفسه وفي متاعه بما أباح الله تعالى له قال الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فمن لم يله الله تعالى وأباح له فعله ذلك فهو بضرورة العقل محسن، وقال تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) واغرام المال سبيل مسبلة على من كلفها وقد أسقط الله تعالى عنه ذلك ثم هو كسائر واجدى الغبن في أن له الرضا أو الرد وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٨٥ مسألة** ومن اطلع فيما اشترى على عيب يجب به الرد فله أن يرد ساعة يجد العيب وله أن يمسك ثم يرده متى شاء طال ذلك الامدأم قرب ولايسقط ماوجب له من الرد تصرفه بعد علمه بالعيب بالوطء . والاستخدام . والركوب . واللباس . والسكنى ولا معاناته لإزالة العيب ولا عرضه اياه على أهل العلم بذلك العيب ولا تعريضه ذلك الشيء للبيع ولايسقط ماوجب له من الرد الاأحد خمسة أوجه لا سادس لها، وهى نطقه بالرضا بما سأكه أوخروجه كله أو بعضه عن ملكه أو ايلادالامة أو موته أو ذهاب عين الشيء أو بعضها بموت أو غيره وهو قول أبي ثور . وغيره ، ومن ادعى سقوط ماوجب له من الرد بشئ مما ذكرنا قبل فقد ادعى مالا برهان له به وهذا باطل \*

وبرهان صحة قولنا هو أن الرد قدوجب له باتفاق منا ومن مخالفينا وبما أوردنا من براهين القرآن . والسنة في تحريم الغش وإيجاب النصيحة فهو على ماوجب له لايجوز أن يسقطه عنه الانص أو اجماع متيقن ولا سبيل الى وجودهما ههنا وليس شئ مما ذكرنا قبل رضا ، وأما سقوط الرد بالرضى أو بخروج الشئ أو بعضه عن الملك أو بذهاب بعض (١) عينه أو كله أو بموته فقد ذكرنا البرهان على ذلك وهو في ذهاب عينه أو بعضها متمتع منه الرد لما اشترى والله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وأما الإيلاد فقد ذكرنا البرهان على المنع من جواز تملك المرء أم ولده غيره وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٨٦ مسألة** ومن اشترى شيئاً فوجد في عمقه عيباً كييـض أو قنأ أو قرع أو خشب أو غير ذلك فله الرد أو الامسك سواء كان مما يمكن التوصل الى معرفته أو مما لا يمكن الا بكسره أو شقه لان الغبن لايجوز ولا يحل الا برضا المغبون ومعرفته بقدر الغبن وطيب نفسه به والافهواكل مال بالباطل والبايع وان كان لم يقصد الغش فقد حصل يده مال أخيه بغير رضائه والله تعالى قد حرم ذلك بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن وجود الرضا الا بعد المعرفة بما يرضى به وهو قول أبي حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان \*

**١٥٨٧ - مسألة -** ومن اشترى عبداً أو أمة فبين له بعيب الا باق أو الصرع فرضيه فقد لزمه ولا رجوع له بشئ عرف مدة الا باق وصفه الصرع أو لم يبين له ذلك لان جميع أنواع الا باق باق . وجميع أنواع الصرع صرع وقد رضى بجملته اطلاق ذلك فلو قل له الأمر (٢) فوجد خلاف ما بين له بطلت الصفقة لانه غير ما اشترى ولو وجد زيادة على ما بين له فله الخيار في رد أو امسك لانه عيب لم يبين له وبالله تعالى التوفيق \*

(١) لفظ بعض سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ الأمد

١٥٨٨ - مسألة - ومن اشترى عدلا على أن فيه عددا مسمى من الثياب أو كذا وكذا رطلا من سمن أو عسل أو غير ذلك مما يوزن أو كذا وكذا تنافحة أو غير ذلك مما يعد أو كذا وكذا مدا مما يكال أو اشترى صبرة على أن فيها كذا وكذا قفيزا أو نحو ذلك أو شيئا على أن فيه كذا وكذا ذراعا فوجد أقل أو أكثر فالصفقة كلها مفسوخة أبدا لانه أخذ غير ما اشترى فهو أكل مال بالباطل لا بتجارة عن تراض ، وبالضرورة يدرى كل سليم الحس أن العدل الذى فيه خمسون ثوباً ليس هو العدل الذى فيه تسعة وأربعون ثوباً ، ولا هو أيضا العدل الذى فيه واحد وخمسون ثوباً وهكذا أيضا فى سائر الأعداد ، والأوزان ، والآكيل ، والذرع ؛ فلو لم يقع عقد البيع على ذلك لكن المعهود والمعروف أن فى تلك الأعدال عددا معروفا وكذلك تلك الصبرة وكذلك سائر المكيالات ، والموزونات ، والمذروعات : والمعدودات ، أو وصفه البائع بتلك الصفة إلا أن البيع لم ينعقد على ذلك قالت كان ما وجد من النقص يحط من الثمن الذى اشتراه به ما لا يتغابن به الناس بمثله فهو بخير بين زد أو ماسك ولا شيء له غير ذلك وإن كان ما وجد من الزيادة يزيد على الثمن الذى باع به البائع زيادة لا يتغابن الناس بها فالبايع بخير بين رد أو رضا لأن كلا الأمرين غبن لأحد المتبايعين والغبن لا يحل إلا برضا المغبون ومعرفة بقدره والافهوا أكل مال بالباطل لا بتجارة عن تراض ، وليس أحدهما أولى بالحياطة والنظر له من الآخر ، ومن قال غير هذا فهو مبطل متحكم بلا برهان وبالله تعالى تأييد \*

١٥٨٩ - مسألة - ومن قال لمعامله : هذه دراهمك أو دنانيرك وجدت فيها هذا الردى أو قال المشتري : هذه سلعتك وجدت فيها عيبا فقال الآخر : ما أميزها ولا أدرى أنها دراهمي أو دنانيري أو سلعتي أم لا (١) فإن كانت للذى يذكر وجود العيب والردى بينة بأنها تلك قضى له وإلا فعلى الذى يقول : لا أدرى اليمين بالله تعالى ما أدرى ما تقول ويبرأ لأن رسول الله ﷺ قضى بالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه والمدعى هنا هو الذى يريد أخذ شيء من الآخر والمدعى عليه هو الذى ينكر وجوب (٢) ذلك عليه فإن كانت السلعة والثمن بيد المشتري فالقول قوله مع يمينه لانه مدعى عليه خروج ما بيده عن يده \*

١٥٩٠ - مسألة - ومن رد بعيب وقد اغتال الولد ، واللبن ، والثمرة ، والخراج وغير ذلك فله الرد ولا يرد شيئا من كل ذلك لانه حدث فى ماله وفى ملكه وليس مما وقع عليه الشراء فلا حق للمردود عليه فيه وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول أبى حنيفة ، ومالك

في بعض ذلك وهو قول الشافعي . وأنى سليمان . وأحمد ، وفي هذا خلاف قديمهم . روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا المغيرة عن الحارث العكلي أن رجلا اشترى امة لها لبن فاكثرها فظن أنها أصاب من غلتها ثم وجد بها داء كان عند البائع فخاصمه الى شريح فقال له شريح : ردها بدائها ورد معها ما أصبت من غلتها قال : فاني ( ١ ) لا أردّها إذ كلفتني أن أرد ما أصبت من غلتها فأقبلها بدائها فقال له شريح : ليس ذلك الى قدمضى قضائي ذلك الى خصمك ، وقد روى عن شريح . والحسن . والشعبي مثل قولنا \*

**قال أبو محمد :** وفيما ذكرنا خلاف نذكر منه ما يسر الله تعالى لنا ذكره ، فمن ذلك \* فوت المعيب بموت . أو عتق . أو ايلاد . أو تلف . أو فوت بعضه فان أصحابنا قالوا : ليس له إلا الامساك ولا يرجع بشيء وهو قول قتادة \* روينا ( ٢ ) من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قنادة قال : لا عدة بعد الموت اذا ماتت جاز عليه وهو قول شريح . والحسن البصري \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زكريا ابن أبي زائدة عن الشعبي فيمن ابتاع عبدا فأعتقه ثم وجد به عيبا قال : يرد على صاحبه فضل ما بينهما ويجعل ( ٣ ) ما رده عليه في رقاب لأنه قد وجهه \*

قال علي : انما وجهه لله تعالى العبد لا ما وجب له من رد بعض ماله اليه بما غبن فيه فهو غير العبد فلا يلزمه أن يوجهه إلا أن يشاء إذ لم يوجب عليه ذلك قرآن . ولا سنة ، وقد روى عن الشعبي . والزهري أيضا أنه يرجع بقيمة العيب كقولنا ، وقال أبو حنيفة : اذا باعه أو باع بعضه أو وهبه أو وهب بعضه أو أعتقه على مال ثم وجد عيبا فلا رجوع له بشيء فلو أعتقه على غير مال أو دبره . أو أولد الامة ثم وجد عيبا رجع بقيمة العيب قال : فلو باعه ثم رد عليه بعيب فان كان هذا الرد بعد القبض فان كان بقضاء قاض رده هو أيضا على الذي باعه عنه وان كان بغير قضاء قاض لم يكن له أن يرده على الاول ، وان كان هذا الرد قبل القبض فله أن يرده أيضا هو على البائع له منه سواء رده عليه بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض ، وقال مالك : ان مات العبد أو دبره السيد أو كاتبه . أو أعتقه . أو وهبه لغير ثواب . أو تصدق به أو بالعرض ثم اطلع على عيب فله الرجوع بقيمة العيب فقط ، فلو باعه أو رهنه ( ٤ ) أو أجره ثم اطلع على عيب فلا رجوع له ولا رد فاذا خرج عن الرهن أو تمت الاجارة أو رجع اليه بعد البيع فله الرد والهبة للثواب كالبيع ، فان باع نصف السلعة قبل للبائع رد نصف قيمة العيب أو خذ النصف الباقي ( ٥ ) في نصف ثمن ، وقال الشافعي : ان أعتقه أو مات العبد رجع بقيمة العيب فلو باعه أو باع بعضه لم يرجع بشيء ، وقال عثمان البتي : ان باعه أو أعتقه

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ فانا ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ روينا ( ٣ ) في النسخة رقم ١٦ وحصل ( ٤ ) في النسخة رقم ١٦ أو وهبه ( ٥ ) في النسخة رقم ١٤ نصف الباقي

رجع بقيمة العيب وهو قولنا ، قال عثمان : فلو باعه بما كان اشتراه لم يرجع بشيء ، قال أبو محمد :  
انما نراعى الغبن حين عقد البيع لا بعده ، ولا قبله فلو أبق العبد ثم أطلع على عيب قال مالك : له  
الرد و يأخذ جميع الثمن \*

قال على : وبهذا نأخذ لأنه في ملكه بعد وتمليكه غيره جائز وليس عليه تسليمه انما عليه  
اطلاق يدمن ملكه اياه عليه فقط ، وقال سفيان الثوري : لاشيء له حتى يحضر الآبق فيرده أو  
يموت فيرجع بقيمة العيب ، قال على : قول أبي حنيفة ، ومالك لا برهان عليهما ولا نعلم لهما قائلا .  
قبلهما نغنى تقسيمهما المذكور ، وأما السلعة التي تبعض فيوجد ببعضها عيب فقول شريح  
والشعبي . والشافعي . وأبي ثور كقولنا إما أن يرد الجميع وإما أن يمسك الجميع وقال  
مالك : ان كان المعيب هو وجه الصفقة أو الذى فيه الربح رد الجميع أو أمسك الجميع ،  
وان كان المعيب ليس هو كذلك كان له رده بحصته من الثمن فقط وهذا قول لا نعلمه عن أحد  
قبله ولا برهان على صحته ، وقال أبو حنيفة : ان كانت السلعة خفين . أو مصراعين  
فوجد بأحدهما عيبا لم يكن له الاردهما معا أو امساكهما معا فان كانا عبيدين أو ثوبين  
كان له رد المعيب بحصته من الثمن وامساك الآخر \* قال أبو محمد : وهذا باطل لأنهم  
مجمعون معنا على جواز بيع أحد الخفين واحد المصراعين دون الآخر كجواز بيع أحد  
الثوبين وأحد العبيدين ولا فرق ، فالتفريق بين ذلك فى الرد باطل ، وهو أيضا قول  
لا نعلمه عن أحد قبله ، وما ييطل رد بعض السلعة ان باقيا الذى يحتس به يرجع الى  
القيمة لأنه انما يمسكه بحصته من الثمن فصار يباع بقيمة البيع بالقيمة لا يجوز ، وأما من  
وطئ أو استغل أو استعمل ثم وجد العيب فأننا روينا من طريق ابن أبى شيبة  
عن شريك عن جابر عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قال فيمن اشترى جارية فوطئها  
ثم وجد بها عيبا : ان كانت ثيبا ردها ونصف عشر قيمتها وان كانت بكراردها ورد  
معها عشر قيمتها \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نامطرف هو ابن طريف . والمغيرة  
هو ابن مقسم قال مطرف : عن الشعبي عن شريح وقال المغيرة : عن ابراهيم ثم اتفق  
شريح . و ابراهيم قال جميعا : اذا وطئها ثم رأى بها عيبا ردها بالعيب ورد معها عقرها  
ان كانت بكر فالعشر وان كانت ثيبا فنصف العشر ، وصح أيضا عن قتادة من طريق عبد  
الرزاق عن معمر عنه ، وقد روينا أيضا من طريق وكيع عن شريك عن أبى هند المرهبي  
عن الضحاك عن عمر بن الخطاب قال : اذا وطئها فهى من ماله ويرد عليه البائع قيمة  
العيب \* ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن عليّة - أنا أيوب  
السختياني عن محمد بن سيرين أن رجلا اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيبا فخاصم الى  
شريح فقال شريح : أيسرك أن أقول لك : انك زنت ؟ قال ابن سيرين : ثم أخبرت

انه قضى بالكوفة ان يردھا ويرد معها عقرها مائة قال ابن سيرين : وأحب الى أن يتجاوزها ويوضع عنه قدر الداء وهو قول سفيان الثوري . والزهرى ، وقدر ويناعن على قولين ، أحدهما من طريق ابن أنس شعبة عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب قال : لا يردھا لكن يرد عليه قيمة العيب يعنى فى الذى يطلأ الجارية ثم يجدها عيبا \* والآخر من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا جوير عن الضحاك أن علي بن أبي طالب قال : اذا وطئها وجبت عليه وان رأى العيب قبل أن يطلأها فان شاء أخذ وان شاء رد ، وصح هذا القول عن الحسن . وعن عمر بن عبد العزيز أنه لا يردھا ولا يرجع بشئ . \* وقدر ويناعن طريق ابن أنس شعبة ناعبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : يرد معها عشرة دنانير يعنى اذا وطئها ثم اطلع على عيب \* ومن طريق سعيد بن منصور ناجرير عن المغيرة عن الحارث العسكى فى رجل اشترى جارية فوقع عليها ثم استحققت قال : يأخذ المستحق جاريته ولا يرد هذا المشتري عليه عقرا (١) ، والدور . والارضون . واشباه ذلك على مثل هذا يكون رده اذا وجد بها عيبا كالذى استحق فاستنقذ (٢) من يديه \*

**قال أبو محمد :** هذا هو قولنا وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : اذا وطئها ثم اطلع على عيب فليس له الا قدر قيمة العيب فقط الا أن يشاء البائع قبولها فله رد ذلك ويرد الثمن ، وقال ابن أبى ليلى : يردھا ويرد معها ثلاثة أرباع عشر قيمتها وهذا هو عقرها ، ووجهه عنده ان يأخذ عشر قيمتها ونصف عشر قيمتها فيجمعها ثم يأخذ نصف ما اجتمع فهو الذى يقضى عليه برده ، وقال ابن شبرمة . والحسن بن حى . وعبيد الله بن الحسن : يردھا ويرد معها مهر مثلها بالغام بالغ ، وقال عثمان البتى : ان لم ينقصها الوطء فانه يردھا ولا يرد معها شيئا فان نقصها ردها ورد معها ما نقصها ، وقال مالك . والليث بن سعد . والشافعى فى أحد قوله : ان كانت بكرا ردها ورد معها ما نقصها وطؤه وان كانت ثيبا ردها ولم يرد معها شيئا ، وقال الشافعى فى أشهر قوله : ان كان اقتضها فليس له ردها لكن يرجع بقيمة العيب فقط وان كانت ثيبا ردها ولم يرد معها شيئا \*

قال على : قول مالك لانعله عن أحد قبله ولا معنى لا يجاب عقر ولا غرامة على المشتري لانه وطئ أمته التى لو حملت لحقه ولدها والتى لا يلام على وطئها ولو أن البائع وطئها وهى فى ملك المشتري لكان زانيا يرجم ان كان محصنا ويجلد الحدان كان غير محصن فإى حق له فى بعضها حتى يعطى له عقرا أو قيمة ، وقدير جد فى الاماء من لا يحط

(١) العقر بالضم مانعطاء المرأة على وطء الشبهة ، واصله أن واطئ البكر يعقرها اذا اقتضها فسمى مانعطاءه للعقر عقر اثم صار عامالها وللثيباه من النهاية (٢) فى النسخة رقم ١٦ فاستنقذ

الاقتضا من قيمتها شيئا كخدم الخدمة ويوجد من يحطها الوطء وان كانت ثيبا كالرقيق العالى يطوها النذل الذى يعير به سيدها وولدها وهى أيضا، فهذه كلها أقوال لابرهان على صحتها، ولقد كان يلزم المالكين المعظمين لخلاف صاحب القائلين: ان المرسل كالمسند. القائلين فيما وافقهم: مثل هذا لا يقال بالرأى ان يقولوا ههنا بقول عمر بن الخطاب كما قالوا فى تقويم الغرة بخمسين دينارا وتقويم الدية وغير ذلك ولكن لا يبالون بالتناقض \* وأما من أحدث فيها حدثا فانتا روينامن طريق ابن أبى شيبه ناعبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن عثمان بن عفان انه قضى فى الثوب يشتره الرجل وبه العوار انه يرده اذا كان قد لبسه \* ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد أن ابن عمر اشترى عمامة فقبلها ورضيها وكورها على رأسه فرأى خيطا أحمر فردها ومن طريق ابن أبى شيبه نا محمد بن جعفر غندر ناشبة عن جبلة بن سحيم قال: رأيت ابن عمر اشترى قميصا فلبسه فاصابته صفرة من لحيته فاراد أن يرده فلم يرده من أجل الصفرة \* ومن طريق ابن أبى شيبه نا حفص بن غياث عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن شريح أنه اختصم اليه رجل اشترى من آخره روية فقطعها ثم وجد بها عيبا فقال له شريح: الذى أحدث بها أشد من الذى كان بها قال غندر: وناشبة قال: سألت الحكم عن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عورا؟ قال: يرده قال شعبة: وسألت حماد بن أبى سليمان عن هذا؟ فقال: يرده ويرد معه أرش التقطيع قال شعبة: وأخبرنى الهيثم عن حماد أنه قال: يوضع عنه أرش العوار \* ومن طريق ابن أبى شيبه نا اسماعيل بن علية عن أيوب السختياني عن ابن سيرين قال: اشترى رجل دابة فسافر عليها فلما رجع وجد بها عيبا فخاصمه الى شريح فقال له: أنت أدنت له فى ظهرها \*

**قال أبو محمد:** وقول الحكم هذا هو قول عثمان البتي. وهو أحد أقوال الشافعى. وهو قول قد روى عن شريح أيضا وهو قولنا \* وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال: من قطع ثوبا اشتراه أو حدث بما اشترى عيب عنده ثم اطلم على عيب فلارد له ولكن يرجع بقيمة العيب وهو أحد قولى حماد، وذهب بعض أصحابه منهم الطحاوى. ومحمد بن شجاع الى أنه لا يرده ولا يرجع بشئ. وللشافعى قولان أحدهما كقول أبى حنيفة وهو قول سفيان الثورى. وابن شبرمة، والثانى أنه يرده ويرد معه قيمة ما حدث عنده من العيب وهو قول أبى ثور. وأحد قولى حماد، وقال أحمد. واسحاق: هو بالخيار بين أن يرده ويرد معه قدر ما حدث عنده وبين أن يمسكه ويرجع بقيمة العيب، وقال مالك: ان كان العيب

الذى حدث عنده مفسدا فانه يردده ويرد قيمة ما حدث عنده وان كان العيب خفيفا رده ولم يرد معه شيئا وهذا قول لانعلم أحدا قاله قبله - يعنى هذا التقسيم - وقول أبى حنيفة . وما لك ههنا خلاف ماروى عن عثمان . وابن عمر رضى الله عنهما ولا نعلم فى هذا عن الصحابة قولاً غيرهم ، وقد أباح عثمان رضى الله عنه الرد بالعيب بعد اللباس واللباس يخلق الثوب وليس امتناع ابن عمر من الرد من أجل الصفرة دليلا على أنه لم يجوز الرد وقد يترك ذلك اختيارا مع أن الصفرة ليست عيبا لانهاتزول سريعا بالمسح والغسل للقميص ، وأما ما عيبه في جوفه فان مال الكافال : لا رجوع له فيه (١) وهو من المشتري كاليض والخشب وغير ذلك وأوجب أبو حنيفة . والشافعى الرجوع بحكم ما فى ذلك \*

**قال أبو محمد :** ما نعلم لمالك سلفا ولا حجة فى هذه القولة وما فى العجب والعكس أعجب من قوله فيمن باع يضا فوجده فاسدا أو خشبا فوجده مسوس الداخلى : ان الثمن كله للبائع ولا شيء للمشتري عليه وهو قد باعه شيئا فاسدا وأكل (٢) مال أخيه بالباطل ثم يقول : من باع عبد افات أو قتل فى اليوم الثالث أو هرب فيه أو عورت عينه فيه فهو من مصيبة البائع ، وان جن أو تجذم أو برص الى قبل تمام سنة من بعد بيعه له فانه من مصيبة البائع ، ومن ابتاع تمرا فى رءوس الشجر فاصابته ريح أو أكلته جراد فمن مصيبة البائع فهو يهنيه الثمن الذى أخذه بالباطل ويغرمه الثمن الذى أخذه بالحق ويجعل من مصيبة المشتري ما حدث عند البائع من العيوب ويجعل من مصيبة البائع ما حدث عند المشتري من العيوب حاشا لله من هذا حدثنا حماد بن أحمد نا عبد الله بن محمد بن على الباجى نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا الحسين بن زكريا نا أبو ثور نا معلى ناهشيم عن المغيرة عن الحارث هو العكلى عن شريح أن مولى لعمر بن حريث اشتري لعمر بن حريث يضا من يضا النعام أربعة أو خمسة بدرهم فلما وضعه بين يدي عمرو بن حريث كسر واحدة فاذا هى فاسدة ثم ثانية ثم ثالثة حتى تتابع منهن فاسدات فطلب الاعرابى فخاصمه الى شريح فقال شريح : أما ما كسرفه وضامن له بالثمن الذى أخذه به وأما ما بقى فأنت يا أعرابى بالخيار ان شئت كسروا فواجدوا فاسدا رده و ما وجدوا طيبا فهو لهم بالسعر الذى بعتم به \*

قال على : أما حكم شريح فالما الكيون والحنيفيون لا يأخذون به ولا نحن فلا متعلق للمالكين به ، وأما عمرو بن حريث فقد رأى الرد فى ذلك وهو قولنا وهو صاحب لا يعرف له فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم وهم يعظمون مثل هذا اذا



وافق آراءهم وأما الاستعمال، والوطء بعد الاطلاع على العيب فانه صح عن شريح أنه قال: اذا وطئ بعد ما رأى المغيب أو عرضها على البيع فقد وجب عليه وهذا قوله في جميع السلع، وهو أيضا قول الحسن البصرى. وأبى حنيفة. ومالك. والشافعى. وأحمد. وإسحاق إلا أن أبى حنيفة قال: سكنى الدار بعد المعرفة بالعيب وتقبل الامة لشهوة ووطئها رضا بالعيب، قال وأما استخدام الامة أو ركوب الدابة أو لباس القميص ليختبر كل ذلك بعد اطلاعه على العيب فليس شيء من ذلك رضا، وقال عبيد الله بن الحسن: ليس الاستخدام رضا.

**قال أبو محمد:** حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي قال: نا أحمد بن خالد قال: نا الحسن بن أحمد الصنعاني نا محمد بن عبيد بن حساب نا حماد بن زيد عن أيوب - هو السختياني - وهشام بن حسان كلاهما عن محمد بن سيرين قال: ابتاع عبد الرحمن بن عوف جارية فقيل له: ان لها زوجا فأرسل الى زوجها فقال له: طلقها فأبى فجعل له مائة فأبى فجعل له مائتين فأبى فجعل له خمسمائة فأبى فأرسل الى مولاه أنه قد أبى أن يطلق فاقبلوا إجارتكم، فهذا عبد الرحمن بن عوف قد أطلع على عيب أن لها زوجا فلم يرد حتى أرسل الى الزوج وراوضه على طلاقها وجعل له مالا على ذلك ثم زاده ثم زاده فلما يسر رد حينئذ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون مثل هذا ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: كنت ابتاع إن رضيت حتى سمعت عبد الله بن مطيع يقول: ان الرجل ليرضى ثم يدع قال ابن عمر: فكأنما أيقظني فكان ابن عمر يبتاع ويقول: ان أخذت، فهذا ابن عمر لا يرى الرضا بالقلب شيئا حتى يظهره بالقول ولا يعرف له مخالف من الصحابة وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم، وأما رد الغلة فيما رد بالعيب فقد ذكرنا الخلاف في ذلك، وقال زفر بن الهذيل. وعثمان البتي. وعبيد الله بن الحسن في ذلك ما نذكره، فأما زفر بن الهذيل فانه قال: من اشترى جارية فوطئها ثم أطلع على عيب بها فان ردها بقضاء قاض ردها ورد معها مهر مثلها فان وطئها غيره بشبهة فأخذ لها مهورا أو زوجها فأخذ مهرها أو جنى عليها فأخذ للجنابة أرشا ثم أطلع على عيب فانه يردها ويرد معها المهر في الزوجية الصحيحة وفي الوطء بالشبهة ويرد معها الارش الذي أخذها وكذلك يرد ثمر النخل والشجر اذا رد الأصول بالعيب فان أكل للثمرة ردها ورد معها قيمة ما أكل من الثمرة، وقال عثمان البتي. وعبيد الله بن الحسن: من اشترى عبدا فاستغله ثم أطلع على عيب فله رده فان رده لزمه ان يرد الغلة كلها معه قال

عبيد الله : وكذلك لو وهب للعبد هبة فانه يرد الهبة معه أيضا ، وقال مالك : الغلة كلها للمشتري من اللين . والثرثرة وغير ذلك حاشا الأولاد فانه يردهم مع الامهات في الحيوان كله والاماء ، وقال أبو حنيفة : اما من ابتاع شاة فخلبها أو ولدت عنده أو أصولا فأنمرت عنده فاكل ثمرتها أو لم يأكل ثم اطلع على عيب فلا رد له لكن يرجع بأرش العيب فقط فلو كانت دارا فسكنها أو أجرها أو دابة فركبها أو أجرها أو عبد فاستخدمه أو أجره ثم اطلع على عيب فله رد العبد والدابة ولا يلزمه رد شيء من الغلة ولا رد شيء عما سكن وأجر . واستخدم وركب ، ومن قال بان كل ما حدث في ملك المشتري فانه له ولا يردده ويرد الامهات . والأصول . والشيء المعيب شريح . والنخعي . وسعيد بن جبير . والحسن . وابن سيرين . والشافعي . وسفيان . وأحمد . واسحاق . وأبو ثور . وأبو عبيد (١) . وأبو سليمان . وغيرهم \*

قال علي : أما قول أبي حنيفة . ومالك فظاهر المناقضة وعديم : من الدليل ولا (٢) نعلم لهما أحدا قال به قبلهما ، وأما قول عثمان . وعبيد الله . وزفر في شبه أن تكون الحجة لهم أن يقولوا : ان الرد بالعيب انما هو فسخ للبيع فاذهو فسخ للبيع فكأنه لم يزل المبيع المعيب في ملك البائع \*

**قال أبو محمد** : وهذا باطل ما هو فسخ للعقد في البيع بل هو ابطال لبقائه في ملك المشتري ورده الى البائع بالبراهين الموجهة لذلك ولو كان ما قالوه لكان زانيا بوطئه وهذا باطل بل العقد الأول صحيح ثم حدث ما جعل للمشتري في الخيار في ابقائه به كذلك أو رده من الآن لا باطل الملك المتقدم للرد أصلا وبالله تعالى التوفيق \* وعهدنا بهم يصححون الخبر الفاسد « الخراج بالضمان » ويحتجون به في الغصب وفي غير ذلك ثم قد خالفوه (٣) ههنا كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٩١ مسألة** ومن كان لآخر عنده حق من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه بكيل أو وزن أو ذرع فالوزن والكيل والذرع على الذي عليه الحق ومن كان عليه دنائير أو دراهم أو شيء بصفة من سلم أو صداق أو اجارة أو كتابة أو غير ذلك فالتقلب على الذي عليه الحق أيضا لان الله تعالى أوجب على كل من عليه حق أن يوفى ما عليه من ذلك من هوله عليه وحكم رسول الله ﷺ بان يعطى كل ذي حق حقه فمن كان حقه كيلا أو وزنا أو ذرعا أو عددا موصوفا بطيب أو بصفة ما فعليه احضار ما عليه كما هو عليه ولا شيء على الذي له الحق انما الحق له ولا حق عليه ، وقال تعالى : (أو فوالمكيال والميزان بالقسط)

(١) في النسخة رقم ١٦ أبو عبيدة (٢) في النسخة رقم ١٤ وما (٣) في النسخة رقم ١٤ خالفوا

وقال تعالى : ( وزنوا بالقسطاس المستقيم ) وقال تعالى : ( وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ) فان ذكروا قول الله تعالى : ( ويل للمطففين الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ) قلنا : نعم هذا هو قولنا لان الله تعالى جعل في هذه الآية الكيل والوزن على الذين عليهم الحق وتوعدهم على اخسار ذى الحق وعلى التطفيف وليس في اخباره تعالى بانهم اذا اکتالوا على الناس يستوفون دليل على أنهم يكتالون لانفسهم وان الذى لهم عليه الحق لا يكيل لهم لانه تعالى انما ذكر استيفاءهم ما لهم من الكيل فقط والاستيفاء يكون بكيل كائل ما فلا متعلق لهم في هذه اللفظة وصح بقوله تعالى : ( واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ) ان الذى عليه الحق هو يكيل ويوزن وانه منهى عن الاخسار \*

**١٥٩٢ مسألة** ومن اشترى أرضا فهى له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر ثابت، وكذلك كل من اشترى دارا فبناؤها كله له وكل ما كان مركبا فيها من باب أو درج أو غير ذلك وهذا اجماع متيقن، وما زال الناس يتبايعون الدور والارضين من عهد رسول الله ﷺ هكذا لا يخلو يوم من أن يقع فيه بيع دار أو ارض هكذا ولا يكون له ما كان موضوعا فيها غير مبنى كابواب وسلم ودرج وأجر ورخام وخشب وغير ذلك ولا يكون له الذرع الذى يقلع ولا ينبت بل هو لبائعه وبالله تعالى التوفيق، ومن ابتاع انقاضا أو شجرادون الارض فكل ذلك يقلع ولا بدوبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٩٣ - مسألة -** وفرض على التجار أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشراءهم بما طابت به نفوسهم لما روياه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصى عن جرير عن منصور عن أنى وائل عن قيس بن أبى غرزة قال : « قال رسول الله ﷺ : يا معشر التجار انه يشهد ببيعكم الحلف واللغو شوبوه بالصدقة » وأمره ﷺ على الفرض قال الله تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ) وقوله عليه السلام : « شوبوه بالصدقة » يقتضى المداومة والتكرار في موضوع اللغة وبالله تعالى التوفيق \*

( تم كتاب البيوع والحمد لله رب العالمين )

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة

**١٥٩٤ - مسألة -** الشفعة واجبة في كل جزء بيع مشاعا غير مقسوم بين اثنين فصاعدا من أى شىء كان مما ينقسم وما لا ينقسم من أرض. أو شجرة واحدة فأكثر. أو عبد. أو ثوب. أو أمة. أو من سيف. أو من طعام، أو من حيوان. أو من أى شىء بيع لا يحل لمن له ذلك الجزء

أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه فإن أراد من يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به وإن لم يرد أن يأخذ فقد سقط حقه ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه ممن باعه فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه من غير من يشركه فيه فن يشركه مخير بين أن يمضى ذلك البيع وبين أن يبطله ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما يبيع به \*

وهنا خلاف في أربعة مواضع، أحدها هل يجوز بيع المشاع أم لا، والثاني هل يكون في بيعه شفعة أم لا؟ والثالث الأشياء التي تكون فيها الشفعة، والرابع أن عرض البائع على من يشركه قبل أن يبيع فأبى شريكه من الأخذ هل يسقط حقه بذلك أم لا؟ فقال عبد الملك بن يعلى - وهو تابعي قاضي البصرة - : لا يجوز بيع المشاع وروينا ذلك من طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني قال: رفع إلى عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة رجل باع نصيبا له غير مقسوم فلم يحزه فذكر لمحمد بن سيرين فرآه غير جائز، وقال محمد بن سيرين: لا بأس بالشريكين يكون بينهما المتاع أو الشيء الذي لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقاسمه، وقال الحسن: لا يبيع منه ولا من غيره حتى يقاسمه إلا أن يكون لؤلؤة أو مالا بقدر على قسمته، وأجاز عثمان البتي بيع المشاع ولم ير الشفعة للشريك، وقال أبو حنيفة: والشافعي: لا شفعة إلا في الأرض فقط أو في أرض بما فيها من بناء أو شجر نابت فقط، وقال مالك: الشفعة واجبة في الأرض وحدها وفي الأرض بما فيها من بناء أو شجر نابت أو في الثمار التي في رءوس الشجر وأن يبعث دون الأصول \* وروينا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه لا شفعة في بئر ولا خلل رويناه من طريق ابن أبي شبة ناعبد الله بن ادريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبان ابن عثمان بن عفان عن أبيه قال: لا شفعة في بئر ولا خلل والأرف يقطع كل شفعة \* الأرف الحدود والمعال (١) \*

**قال أبو محمد** : وبرهان صحة قولنا ما رويناه من طريق البخاري ناسد ناعبد الواحد هو ابن زياد ناعمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» (٢) : ومن طريق البخاري أيضا أنا محمود - هو ابن غيلان - ناعبد الرزاق ناعمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله قال: جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم (٣) فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة \* ووجدت في كتاب يحيى بن مالك بن عاتذ بخطه أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن سلمة المعروف بابن أبي حنيفة قال: نا أبو جعفر الطحاوي قال نا محمد بن خزيمة نا يوسف بن عدى - هو

(١) سقط لفظ والمال من النسخة رقم ١٤ (٢) هو صحيح البخاري ج ٣ ص ١٧٩ (٣) في النسخة

رقم ١٤ في كل مال لم يقسم، واهنا موافق لما في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٦٤

القرطبي - نا ابن ادريس - هو عبد الله الاودى - عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء قال الطحاوى: وحدثنا ابراهيم بن ابي داود نا نعيم نا الفضل ابن موسى عن ابي حمزة السكري عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الشريك شفيع والشفعة في كل شيء» ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر أنا ابن وهب عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشفعة في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فيأخذ أو يدع فإن أبا فشريكة أحق به حتى يؤذنه» \*

**قال أبو محمد:** فهذه آثار متواترة متظاهرة بكل ما قلنا جابر وابن عباس عن النبي ﷺ بأن الشفعة في كل مال وفي كل شيء وفي كل مالم يقسم، ورواها كما ذاعن جابر أبو الزبير سما عاتمه وعطاء. وأبو سبله ورواه عن ابن عباس ابن أبي مليكة فارتفع الاشكال جملة والله تعالى الحمد ومن قال بقولنا في هذا كما روينا عن ابن أبي شيبه نا يزيد بن هارون نا يحيى بن سعيد عن عون ابن عبيد الله بن أبي رافع عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال: اذا وقعت الحدود وعرف الناس حقوقهم فلا شفعة بينهم ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا محمد بن اسحق عن منظور بن أبي ثعلبة عن أبان بن عثمان بن عفان أن أبا به عثمان قال: لا مكابلة اذا وقعت الحدود فلا شفعة، فهذا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما يحلمان قطع الشفعة بعد وجوبها بوقوع الحدود ومعرفة الناس حقوقهم ولم ينحصر أرضادون سائر الاموال بل أجملا ذلك والحدود تقع في كل جسم مبيع وكذلك معرفة كل أحد حقه \* ومن طريق ابن أبي شيبه نا أبو الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء الأرض والدار والجارية والخادم فقال عطاء: إنما الشفعة في الأرض والدار فقال له ابن أبي مليكة: تسمعنى لأأم لك أقول: قال رسول الله ﷺ ثم تقول مثل هذا، والى هذا رجع عطاء كما روينا من طريق وكيع نا ابن عبيد الله البجلي قال: سألت عطاء عن الشفعة في الثوب فقال له شفعة وسألته عن الحيوان فقال له شفعة وسألته عن العبد فقال له شفعة فهذا عطاء. وابن أبي مليكة بأصح اسناد عنها \*

**قال أبو محمد:** فلا تخلو الشفعة من أن تكون من طريق النص كما تقول نحن أو من طريق النظر كما يقول المخالفون، فإن كانت من طريق النص فهذه النصوص التي أوردنا لا يحل الخروج عنها وإن كانت من طريق النظر كما يزعمون إنما جعلت لدفع ضرر (١) عن الشريك فالعلة بذلك موجودة في غير العقار كما هي موجودة (٢) في العقار بل أكثر وفيما لا ينقسم كوجودها

فيما ينقسم بل هي فيما لا ينقسم أشد ضررًا فاما من منع بيع (١) المشاع فنانعلم لهم حجة أصلا بل هو خلاف القرآن. والسنة قال الله تعالى (واحل الله البيع) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا بيع لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال ولقد كان يلزم الحنفيين المحرمين رهن الجزء من المشاع وهبة الجزء من المشاع. والصدقة بالجزء من المشاع. والاجارة للجزء المشاع ان يمنعوا من بيع الجزء من المشاع لان العلة في كل ذلك واحدة والقبض واجب في البيع كما هو في الهبة. والرهن. والصدقة. والاجارة (١) ولكن التخاذل في أقوالهم في الدين أخف شيء عليهم، فان قالوا: اتبعنا في اجازة بيع المشاع الآثار المذكورة قلنا: ما فعلتم بل خالفتموها كما نبين بعدهذا ان شاء الله عز وجل، وأقرب ذلك مخالفتكم اياها في سقوط حق الشريك اذا عرض عليه الاخذ قبل البيع فلم يأخذ فقلتم: بل حقه باق ولا يسقط، وايضا فقد جاء نص بهبة المشاع اذ هب رسول الله ﷺ الاشعرين ثلاث زود من الأبل بينهم فلم تجزوه، وأما من لم يقل بالشفعة فان حجته أن يقول: خبر الشفعة مخالف للاصول ومن ملك شيئا بالشراء فلا يجوز لغيره أخذه وهذا خلاف لما ثبت عن رسول الله ﷺ، ولقد كان يلزم الحنفيين المخالفين للثابت من رسول الله ﷺ من حكم المصراة. ومن حكم من وجد سلعته عند مفلس فهو أولى بها. والقرعة بين الأعبدة الستة في العتق، وقالوا: هذه الاخبار مخالفة للاصول أن يقولوا مثل هذا في خبر الشفعة ولكن التناقض أسهل شيء عليهم، ولا حجة في نظر مع حكم ثابت عن رسول الله ﷺ، وأما الخلاف فيما تكون فيه الشفعة فانهم قالوا: انما ذكر في حديث جابر من رواية أبي الزبير في كل شرك في أرض أوربع أو حائط، وفي رواية أبي سلبه عنه « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وما نعلم لهم شيئا شغبوا به الا هذا فجوابنا وبالله تعالى التوفيق انه لا حجة لهم في هذين اللفظين، أما قوله عليه الصلاة والسلام: في كل شرك في أرض أوربع أو حائط فليس فيه انه لا شفعة الا في هذا فقط وانما فيه ايجاب الشفعة في الأرض والربع والحائط وليس فيه ذكر هل الشفعة فيما عداها أم لا؟ فوجب طلب حكم ما عدا هذه في غير هذا اللفظ وقد وجدنا خبر جابر بهذا نفسه من طريق عطاء بان الشفعة في كل شيء وما يجهل ان عطاء فوق أبي الزبير الاجاهل، وقد جاء هذا الخبر من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ « من كان له شريك في ربة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضى أخذ وان كره ترك » افترقوا هذا حجة في أن لا شفعة الا في ربع أو نخل فقط دون سائر الثمار؟ فان قالوا: قد جاء خبر آخر بزيادة قلنا: وقد جاء خبر آخر

لنا أيضا بزيادة كل مال لم يقسم ولا فرق، فكيف والحنيفيون . والمالكيون . والشافعيون  
 المخالفون لثاني هذا أصحاب قياس بزعمهم فهلا قاسوا على حكم الأرض . والحائط .  
 والبناء سائر الأملاك بعلّة الضرر ودفعه كما قاسوا على الذهب . والفضة . والبر .  
 والشعير . والملح . والتمر سائر الانواع ؟ فليت شعري ما الموجب للقياس هنالك وفي  
 سائر ما قاسوا فيه ومنع منه ههنا لاسيا والمالكيون : والشافعيون يجعلون الشفعة في  
 الضدّاق قياسا على البيع فهلا قاسوا البيع على البيع فهو أولى من قياس الضدّاق على البيع ؟  
 والمالكيون يرون الشفعة في الثمرة دون الاصول فهلا قاسوا غير الثمرة على العقار كما  
 قاسوا الثمرة على العقار لاسيا مع اقراره بأنه لا يعرف أحدا قال بذلك قبله ثم كلهم مخالفون  
 لهذا الخبر نفسه في أنهم لا يسقطون حق الشريك في الشفعة اذا عرض عليه شريكه أخذ  
 الشقص بما يعطى فيه فلم يأخذه، فكيف يحل لمسلم أن يجعل بعض خبر حجة  
 لاسيا فيما ليس فيه منه شيء ولا يجعله حجة فيما هو فيه منصوص ونعوذ بالله من مثل هذا  
 وأما اللفظ الذي في رواية أبي سلمة عن جابر « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق  
 فلا شفعة » فلا حجة لهم فيه لأنه ليس في هذا اللفظ نص ولا دليل على أن ذلك لا يكون  
 الا في الأرض . والعقار . والبناء بل الحدود واقعة في كل ما ينقسم من طعام . وحيوان .  
 ونبات . وعروض والى كل ذلك طريق ضرورة كما هو الى البناء والى الحائط ولا فرق،  
 وكان ذكره عليه السلام للحدود والطرق اعلاما بحكم ما يمكن قسمته وبقي الحكم فيما  
 لا يقسم على حسبه فكيف وأول الحديث بيان كاف في أن الشفعة واجبة في كل مال  
 يقسم وفي كل مالم يقسم وهذا عموم لجميع الاموال ما احتمل منها القسمة ومالم يحتملها،  
 ومن الباطل الممتنع أن يكون رسول الله ﷺ يريد بهذا الحكم الأرض فقط ثم يجعل  
 هذا الاجمال حاش لله من هذا، وهو مأمور بالبيان لا بالابهام والتلبس هذا أمر لا يتشكل  
 في عقل ذي عقل سواه وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد** : فبطل أن يكون لهم متعلق وقد جسر بعضهم على جاري عادته في الكذب  
 فادعى الاجماع على وجوب الشفعة في الارض . والبناء . والاشجار فقط وادعى الاجماع على  
 سقوط الشفعة فيما سواها \*

قال أبو محمد : أما الاجماع على وجوب الشفعة في الارض وما فيها من بناء وشجر فقد أوردنا  
 عن الحسن . وابن سيرين . وعبد الملك بن يعلى وعثمان البتي خلاف ذلك وهو لاء فقهاء تابعون  
 وأما الاجماع على أن لا شفعة فيما عدا ذلك فقد ذكرنا عموم الرواية عن عمرو وعثمان والرواية  
 عن ابن أبي مليكة وعطاء وهو قول فقهاء أهل مكة وهذا مالك يرى الشفعة في الثمرة المبيعة دون

الأصل وما نعلم روى إسقاط الشفعة فيما عدا الأرض إلا عن ابن عباس وشريح وابن المسيب ولا يصح عنهم وعن عطاء وقد رجح عن ذلك. وعن إبراهيم. والشعبي. والحسن وقتادة وحامد ابن أبي سليمان وربيعة وهو عن هؤلاء صحيح، أما ابن عباس فإن الرواية عنه في ذلك من طريق محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس لا شفعة في الحيوان محمد بن عبد الرحمن مجهول وليس فيه أيضاً أنه لا شفعة في غير الحيوان كما ليس في حديث عثمان إسقاط الشفعة عن غير البر والفحل فبطل تعلقهم بها جملة، وأما ابن المسيب فهو من طريق ابن سميان وهو مذکور بالكذب وهو عن شريح من طريق جابر الجعفي ويكنى بـ «ور» ورواه من طريق سعيد بن منصور نا هـ شيم عن عبيدة. وجريرو. ويونس قال عبيدة عن إبراهيم وقال جرير عن الشعبي قال جميعاً: لا شفعة إلا في دار، أو عقار، وقال يونس عن الحسن: لا شفعة إلا في تربة.

قال أبو محمد: ومثل عدد هؤلاء لا يعدهم إجماعاً إلا كذاب قليل الحياء وقد أوردنا الخلاف في ذلك عن ذكرنا والله تعالى التوفيق. وقد خالف هؤلاء كلهم مالك فرأى الشفعة في الثين. والعنب. والزيتون. والقواكه في رءوس الشجر وليست داراً ولا عقاراً ولا تربة ورأى ابن شيرمة الشفعة في الماء، والعجب من المالكين في إجبارهم الشريك على أن يبيع مع شريكه ولم يوجب قط ذلك نص ولا أثر ولا قياس ولا نظر ثم لا يوجب له الشفعة وقد جاء بها النص وعجب آخر منهم ومن الخفيفين في قولهم المستدك المرسل سواء حتى أن بعضهم قال: بل المرسل أقوى وقد ذكرنا أنفاً أحسن المراسيل بإيجاب الشفعة في الجارية وفي الخادم وروينا من طريق محمد بن جعفر ناشئة عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة قال النبي ﷺ في العبد شفعة وفي كل شيء. وما نعلم في المرسلات أقوى من هذا نخالفوه وما عايناه إلا بارسال فأى دين أو أى حياة يبقى مع هذا؟ ونعوذ بالله من الخذلان، وأما سقوط حق الشريك إذا عرض عليه شريكه الأخذ فلم يأخذه فإن الخفيفين حاشا الطحاوي. والمالكين. والشافعيين قالوا: لا يسقط حقه بذلك بل له أن يأخذ بعد البيع واحتجوا بأن قالوا: بان الشفعة لم تجب له بعد وإنما تجب له بعد البيع فتركه ما لم يجب له بعد لا معنى له ولا يسقط حقه إذا وجب، ما لهم حجة غير هذا أصلاً وهذا ليس بشيء أول ذلك قولهم أن الشفعة لم تجب له بعد فهذا باطل لأن الشفعة وغير الشفعة من أحكام الديانة كلها لا تجب إلا إذا أوجها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ والافهامي هذا المحي. فليس هو من الدين ورسول الله ﷺ هو الذى أوجب حق الشفيع بعرض الشفعة عليه قبل البيع وأسقط حقه بتركه الأخذ حينئذ ولم يحمل له بعد البيع حقاً أصلاً إلا بان لا يعرض عليه قبل البيع فيخذي بقي له الحق بعد البيع والافلا هذا هو حكم الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فليأتونا عنه عليه السلام بان الأخذ لا يجب للشفيع إلا بعد البيع



فقط وهذا ما لا يجدونه أبداً فظهر فساد قولهم من كذب وليت شعري أين كان الخفيفون عن هذا النظر حيث أجازوا الزكاة قبل الحول نعم وقبل دخوله. والمالكيون كذلك قبل تمام الحول بشهرين. والشافعيون كذلك قبل تمام الحول؟ وأين كان المالكيون عن هذا النظر حيث أجازوا اذن الوارث للموصى في أكثر من الثلث والمال لم يجب لهم بعد ولا لهم فيه حق ولعله هو يرثهم أو لعله سيحدث له ولي يحجبهم وأين كانوا عن هذا النظر في اجازتهم الطلاق قبل النكاح والعق قبل الملك فاعجبوا لهذه التخليط وبه يقول جماعة من أهل العلم كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفيان الثوري عن أشعث عن الحكم بن عتيبة عن الرجلين بينهما دار أو أرض فقال أحدهما للآخر: أريد أن أبيع ولك الشفعة فاشترمني فقال له الآخر: لا حاجة لي به قد أذنت لك أن تبيع فباع ثم يأتي طالب الشفعة فيقول قد قام الثمن وأنا أحق قال الحكم لأشعث: له إذا اذن قال سفيان: وبه نأخذ وهو قول أبي عبيد. واسحاق. والحسن بن حي. وأحد قولي أحمد. وطائفة من أصحاب الحديث فإن قال قائل قد جاء هذا الخبر من طريق أبي الزبير عن جابر وفيه لا يحل له أن يبيع قلنا: لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابرو وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعاً فإنه حدثه به من لم يسمه عن جابر ثم لو صح لكان آخر الخبر حاكماً على أوله ولا يحل ترك شيء صح من حكم رسول الله ﷺ، وهذا خبر روينا من طريق اسحاق بن راهويه ناعبد الله بن ادريس نا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قضي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذوا ن شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به \*

قال أبو محمد: فأنما جعله عليه السلام بعد البيع الذي لا يحل أحق فقط فلا ح أن الحق في الأخذ أو الترك بعد البيع إلى الشفيع إذا لم يؤذن قبل البيع فإن أبطله بطل وإن أجازة حينئذ جاز وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٩٥ مسألة ولا شفعة إلا في البيع وحده ولا شفعة في صداق ولا في اجارة ولا في هبة ولا غير ذلك وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن منصور بن المعتمر عن الحسن أنه كان لا يرى الشفعة في الصداق \* ومن طريق محمد بن المثني ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر قال: بلغني عن الشعبي أنه قال: لا شفعة في صداق وهو قول أبي حنيفة. وأصحابه. وأبي سليمان. وأصحابنا. والليث بن سعد. وقال الحارث العكلي. وابن أبي ليلى. وابن شبرمة. والحسن بن حي. ومالك. والشافعي في الصداق والشفعة، ثم اختلفوا فقال العكلي. والشافعي: يأخذ الشفيع بصداق مثلها وقال ابن أبي ليلى. وابن شبرمة. والحسن بن حي. ومالك

بأخذه بقيمة الشقص وأوجب مالك . والشافعي الشفعة في الاجارة \*  
**قال أبو محمد** : ان قيل : فهلا أخذتم بايجاب الشفعة في كل ذلك بعموم قول رسول الله ﷺ وقضائه بالشفعة في كل مال لم يقسم قلنا : لم يجوز ما تقولون لان الشفعة ليست لفظه قديمة انما هي لفظه شريعية لم تعرف العرب معناها قبل رسول الله ﷺ كما لم تعرف لفظه الصلاة ولفظة الزكاة . ولفظة الصيام . ولفظة الكفارة . ولفظة النسك ولفظة الحد الوارد كل ذلك في الدين حتى بينها للنار رسول الله ﷺ . لم تعرفه العرب قط من صفة الركوع والسجود والقراءة وما يعطى من الاموال وما يتمتع منه في رمضان وغير ذلك وكذلك الشفعة من هذا الباب لا يدري أحد ما المراد بها حتى بينه رسول الله ﷺ ، وقد بين أن ذلك في البيع ولم يذكرها في غير ذلك فلم يجوز أن يتعدى بها بيان رسول الله ﷺ الى الظنون الكاذبة ، فان قالوا : قسنا الصداق . والاجارة على البيع قلنا : هذا باطل لان القياس كله باطل (١) ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الفساد لان الصداق والاجارة لا يشبهان البيع في شيء من الاشياء وانما القياس عند القائلين به أن يحكم للشيء بحكم نظيره والبيع تمليك للمبيع وليست الاجارة تمليكاً للموآجر انما هي اباحة للمنافع الحادثة الظاهرة ولا الصداق تمليكاً للرقبة ولا يحل بيع ما لم يخلق والاجارة انما هي فيما لم يخلق من المافع والنكاح يجوز بلا ذكر صداق ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن ، ثم اختلافهم في ذلك أبصداق مثلها أم بقيمة الشقص ؟ بيان أنه رأى فاسد معارض ليس أحد القولين أولى من الآخر ، ولت شعري أين كانوا عن هذا القياس في أن يقيسوا على الأرضين في الشفعة سائر الاموال ؟ وهذا (٢) اصح في القياس لو صح القياس يوماً ، فان ذكر والخبر الذي فيه عن النبي ﷺ « من ابتاع ديناً على رجل فصاحب الدين أولى ، فهذا باطل لانه ممن لم يسم عن عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ ، ثم لو صح لم ينتفعوا به لانه في البيع أضافوه حجة عليهم في منعهم من الشفعة فيما عدا العقار \*

**١٥٩٦ مسألة** ومن لم يعرض على شريكه الأخذ قبل البيع حتى باع فوجبت الشفعة بذلك للشريك فالشريك على شفيعته علم بالبيع أو لم يعلم . حضره أو لم يحضره . أشهد عليه أو لم يشهد حتى يأخذ متى شاء ولو بعد ثمانين سنة أو أكثر أو يلفظ بالترك فيسقط حيثئذ ولا يسقط حقه بعرض غير شريكه أو رسوله عليه \* واختلف الحاضرون في هذا فقال أبو حنيفة : متى علم بالبيع وعلم أنه الشفعة فان طلب في الوقت أو أشهد على أنه أخذ بشفيعته فله الشفعة أبداً وان سكت بعد ذلك سنين فان لم يشهد ولا طلب

(١) في النسخة رقم ١٤ كله فاسد (٢) في النسخة رقم ١٤ فهذا

فقد بطل حقه ، وروى عن أبى حنيفة فى الحاضر أن له أجل ثلاثة أيام فإن طلب الشفعة فيها قضى له ، وإن مرت الثلاث ولم يطلب الشفعة بطل حقه ولا شفعته له ، وقال صاحبه محمد بن الحسن كذلك إلا أنه قال : لا ينتفع بالاشهاد على أنه طالب بالشفعة إلا بان يكون اشهاد بذلك بحضرة المطلوب بالشفعة أو بحضرة الشقص المطلوب ، وقال أيضا : فإن سكت بعد الاشهاد المذكور شهراً واحداً لا يطلب بطلت شفعته ، وقال بعض كبار نظار مقلدى أبى حنيفة : للشفيع من أمد الخيار أن سكت ولم يشهد ولا طلب مال المرأة المخيرة ، ويقول أبى حنيفة يقول البتة . وابن شبرمة . وعبيد الله بن الحسن . والأوزاعى إلا أن عبيد الله قال : لا يملأ الساعة واحدة وقال مالك : ثلاثة أقوال ، مرة قال : أن بلغه البيع وعلم أن له القيام بالشفعة فسكت ولم يطلب ولا أشهد فهو على حقه وله أن يطلب ما لم يطلب إلا مد جدادون تحديد فى ذلك ، ومرة قال : أن قام ما بينه وبين خمسة أعوام فله ذلك وإن لم يقم حتى مضت خمسة أعوام فقد بطل حقه ، ومرة قال : له القيام ما بينه وبين سنة فإن لم يطلب حتى مضت سنة فقد بطل حقه ، وقال الشافعى : أن ترك الطلب ثلاثة أيام فأقل كان له أن يطلب فإن لم يطلب حتى مضت له ثلاثة أيام فقد بطل حقه وهو قول سفيان الثورى ، ثم رجع الشافعى فقال : أن ترك الطلب دون عذر مانع ما قل أو أكثر فقد بطل حقه وإن تركه لعذر فهو على حقه طال الأمد أو قصر وهو قول معمر ، وروى عن شريح وصح عن الشعبي . وروى عن الثعبي أن له أجل يوم واحد ، ومن قال مثل قولنا (١) ماروينا من طريق محمد بن المنثى ناعبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن أنى اسحاق الشيبانى عن حميد الازرق أن عمر بن عبد العزيز قضى بالشفعة بعد بضع عشرة سنة .

**قال أبو محمد :** أما أقوال مالك كما هى فى غاية الفساد (٢) لأنها إما تحديد بلا برهان وإما أجمال بلا تحديد فلا يدرى أحد متى يسقط حقه ولا متى لا يسقط حقه وليس فى الزمان طويل إلا بإضافة إلى ما هو أقصر منه فالיום طويل لمن عذب فيه وبالإضافة إلى ساعة ومائة عام قليل بالإضافة إلى عمر الدنيا مع أنها أقوال لم تعهد عن أحد قبله ولا يعصدها قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول سلف . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وكذلك قول سفيان . والأول من قولى الشافعى . وقول الشعبي فى تحديد يوم فهما قولان فى غاية الفساد لانهما تحديد بلا برهان وليس رد ذلك إلى ما جاء من الاخبار بخيار ثلاثة أيام أولى من أن يرد إلى خيار العدة ان شاء ارتجع وإن شاء أمضى

الطلاق وهو ثلاثة أشهر ، وهذه كلها تخاليط ، وكذلك قول محمد بن الحسن وتحديد به شهر وبأن لا يكون الا شهادا لاجبضرة المطلوب بالشفعة أو الشقص المبيع فهذا تخاليط ناهيك به وتحكم في الدين بالبطل \* وأما قول من قال : له من الأمد ما له خيرة فأسدخف قول سمع به لانه احتجاج للبطل بالبطل وللموس بالهوس وما سمع باحق من أقوالهم في حكم الخيرة \* وأما قول أبي حنيفة . والأوزاعي . والبتي ومن وافقهم فان تحديدهم في ذلك بالاشهاد ثم السكوت ان شاء قول بلا برهانه وما كان هكذا فهو باطل ، وقد علمنا أن حق الشريك واجب بعد البيع اذالم يؤذنه البائع قبل البيع فاي حاجة به الى الاشهاد أو من أين ألزموه اياه وأسقطوا حقه بتركه هذا خطأ فاحش واسقاط لحق قد وجب بايجاب الله تعالى له فما يقويه الاشهاد ولا يضعفه تركه فبطل قول أبي حنيفة ولم يبق (١) إلا أحد قولي الشافعي . والشعبي فنظرنا فيه فلم نجد لهم حجة أصلا إلا أن بعض الموهين نزع بقول مكذوب موضوع مضاف الى رسول الله ﷺ « الشفعة كنشطة عقال والشفعة لمن واثبها ، وهذا خبر روينا من طريق البزار قال : نا محمد بن المثني نا محمد بن الحارث نا محمد بن عبد الرحمن بن اليلمان عن أبيه عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال من مثل بمملوك فهو حر وهو مولى الله ورسوله والناس على شروطهم ما وافقوا الحق » \*

**قال أبو محمد :** أف يكون أعجب من مخالفتهم كل ما في هذا الخبر واحتجاجهم ببعضه فبعضه حق وبعضه باطل ؟ أف لهذه الأديان ، وأما الشفعة لمن واثبها فما يحضرنا الان ذكر اسنادها إلا أنه جملة لا خير فيه ، وابن اليلمان ضعيف مطرح ومتفق على تركه \* وأما لفظ لمن واثبها فهو لفظ فاسد لا يحل أن يضاف مثله الى رسول الله ﷺ لأن قول القائل : الشفعة لمن واثبها موجب أن يلزمه الطلب مع البيع لابعده لأن الموائبة فعل من فاعلين فوجب أن يكون طلبه مع البيع لابعده لأن التاني في الوثب لا يسمى موائبة \* وأما قوله : الشفعة كنشطة عقال فعناه ظاهر ولا حجة لهم فيه لأن نشاط العقال هو حل العقال وكذلك الشفعة لأنها حل ملك عن المبيع وإيجابه لغيره فقط \*

قال علي : وقد جعل الله تعالى حق الشفيع واجبا وجعله على لسان رسوله عليه السلام المصدق أحق اذالم يؤذن قبل البيع فكل حق ثبت بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ فلا يسقط أبدا الانبص وار دبسقوطه فان وقفه المشتري على أن يأخذ أو يترك لزمه أحد الأمرين ووجب على الحاكم اجباره على أحد الأمرين لأنه قد أعطى حقه فلا ينبغي له (٢)

تضييعه فهو اضرار للبال ولا بد له من أخذه أو أن يبيحه لغيره والافهو غاش غير ناصح لآخيه المنصف له وبالله تعالى التوفيق \* وأما من منع حقه ولم يعطه فليس سقوطه عن طلبه قطعاً لحقه ولو سكت عمره كله ، ولا يختلقون فيمن غصب ما لا أو كان له دين أو ميراث أو حق ما فإن سقوطه عن طلبه لا يبطله وإنه على حقه أبداً فمن أين خصوصاً حق الشفعة من سائر الحقوق بهذه التخليط ؟ \*

١٥٩٧ مسألة فان أخذ الشفيع حقه لم المشتري رد ما استغل وكان كل ما أنفذ فيه من هبة أو صدقة (١) أو عتق . أو حبس . أو بنيان . أو مكتبة . أو مقاسمة فهو كله باطل مردود مفسوخ أبداً وتقلع انقاضه (٢) ليس له غير ذلك لاسيما المخاصم المانع فان هذا غاصب ظالم متعدي مانع حق غيره بالامرية فان ترك الشريك الأخذ بالشفعة نفذ كل ذلك وصح ولم يرد شيئاً منه وكانت الغلة له هذا اذا كان ايدانه الشريك يمكننا له أو للبائع حين اشترى فان لم يكن ايدان الشريك يمكننا للبائع لعذر ما أو لتعذر طريق فان الشفعة للشريك متى طلبها وليس على المشتري (٣) رد الغلة حينئذ لكن كل ما أحدث فيه مما ذكرنا فمفسوخ (٤) ويقلع بنيانه ولا بد \*

برهان ذلك قوله عليه السلام الذي أوردنا قبل : لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فلا يخلو بيع الشريك قبل أن يؤذن شريكه من أحد أو وجه ثلاثة لأربع لها ، إما أن يكون باطلاً وان صحه الشفيع بتركه الشفعة وهذا باطل لأنه لو كان ذلك لوجب عليه رد الغلة على كل حال أخذ الشفيع أو ترك والخبر يوجب غير هذا بل يوجب أن الشريك أحق وانه ان ترك فله ذلك فلو كان البيع باطلاً لاحتاج الى تجديد عقد آخر وهذا خطأ أو يكون صحيحاً حتى يبطله الشفيع بالأخذ وهذا باطل بقوله عليه الصلاة والسلام : لا يصلح ، فمن الباطل أن يكون صحيحاً ما أخبر عليه الصلاة والسلام انه لا يصلح أو يكون موقوفاً فان أخذ الشفيع بالشفعة علم أن البيع وقع باطلاً وان ترك حقه علم أن البيع وقع صحيحاً وهذا هو الصحيح لبطلان الوجهين الأولين لقوله (٥) عليه السلام : « الشريك أحق » فصح أن للمشتري (٦) حقاً بعد حق الشفيع فصح ما قلناه وبالله تعالى التوفيق \*

ونسأل من خالف في هذا متى كان الشفيع أحق حين أخذ أم حين رد البيع ؟ فان قالوا : من حين أخذ قلنا : هذا باطل لأنه خلاف حكم رسول الله ﷺ اذ جعله أحق حين البيع فاذ هو أحق حين البيع فاذا أخذ فقد أخذ حقه من حين البيع ، وأما اذا لم يمكن للبائع اعلام الشريك فان الله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ :

(١) في بعض النسخ او صدق (٢) في النسخة رقم ١٤ ويقلع انقاضه (٣) في النسخة رقم ١٦ للشريك (٤) في النسخة رقم ١٤ فهو مفسوخ (٥) في النسخة رقم ١٦ ولقوله (٦) في النسخة رقم ١٦ للشريك

« اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، فصح بلا شك ان من لم يقدر على ايدان الشريك ولم يستطعه فقد سقط حقه (١) وحل له البيع لأن قوله عليه السلام : « لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه » يقتضى ضرورة من يقدر على ايدانه فخرج عن هذا النص حكم من لم يقدر على ايدانه فهو قادر على البيع وعاجز عن الايدان فمباح له ما قدر عليه وساقط عنه ما ليس في وسعه فهذا اذا طلب الشفيع وأخذ شفيعته فحينئذ بطل العقد وكان قبل ذلك صحيحا فاذ هو كذلك فالغلة له لأنها غلة ماله ، وأما البناء وسائر ما أحدث فقد أبطله حكم رسول الله ﷺ بأن الشفيع أحق منه فانما أنفذ حكمه فيما غيره أحق به منه فبطل أن ينفذ حكمه فيما جعله تعالى حقا لغيره لقوله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس الا عليها ) واختلف الناس في هذا فروينا من طريق عبد الرزاق اناسفیان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي . وابن أبي ليلى قالاجيعا : اذا بنى ثم جاء الشفيع بعده فالقيمة ، وقال حماد بن أبي سليمان : يقلع بناءه وبه يأخذ سفيان الثوري . وأبو حنيفة . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وبقول الشعبي يأخذ مالك . والبتى . والأوزاعي . والشافعى . وأحمد \*

**قال أبو محمد :** الزامه قلع بناءه واجب بما ذكرنا وبأنه لا يجوز له ابقاء انقاضه في ساحة غيره لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا يجوز الزامه غرامة في ابتياع مالا يريد ابتياعه من انقاض بناء المخرج من الابتیاع لانهم لا يوجب ذلك نص فهو ظلم مجرد ، ولا فرق بين الزامه غرامة للمخرج عن الملك وبين اباحة انقاض المخرج للشفيع وكل ذلك أكل مال محرم بالباطل بل كل ذى حق أولى بحقه وبالله تعالى التوفيق \*

قال على : أوجب الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام الخيار في البيع في خمسة مواضع ، المصرة ، ومن باع وقال : لا خلافة فهذا خيارهما ثلاثة أيام ليليا فقط ، ومن تلقى سلعة فهذا له الخيار اذا دخل السوق لا قبل ذلك ، ومن وجد عيبا لم يبين له به ولا شرط السلامة منه ، والشريك مبيع مع غير شريكه ولا يؤذنه فهو لاء لهم الخيار بلا تحديد مدة الاحق يقولوا بترك حقهم فوجدنا مشترى المصرة ومن باع على أن لا خلافة ينقضى خيارهما بتمام الثلاثة الايام ولا يكون لهما خيار بعد ما يلزمهما (٢) الشراء فصح يقينا أن العقد وقع صحيحا اذ لو وقع فاسدا لم يلزم أصلا لا بتجديد عقد فاذ قد صح هذا بما ذكرنا وأنه لو وقع فاسدا لم يخير في امضاءه أو في رده بل كان يكون باطلا لا خيار لأحد في تصحيحه فقد صح أنه وقع صحيحا ثم جعل تعالى للمشتري رده ان شاء فصح ان الغلة له رد أو أخذ

(١) في السخنة رقم ١٤ « ٤٠ » (٢) في النسخة رقم ١٦ ولا يلزمهما

لأنها حدثت في ماله ووجدنا من تلقى السلع فابتاع وان كان منبها عن ذلك فان الله تعالى لم يجعل للبائع خيارا الا بعد دخوله الى السوق ولم يجعل له قبل ذلك خيارا فصح أن البيع صحيح وان كان منبها عن التلقى ولم ينه عن الابتاع لان التلقى غير الابتاع فهما فعلان ، أحدهما غير الآخر نهي عن أحدهما ولم ينه عن الآخر لكن جعل للبائع خيارا في رده أو امضائه ولو وقع فاسدا لبطل جملة فوجب بذلك أن الغلة للمشتري في رد البائع البيع أو اجازته ووجدنا [أيضا] (١) من وجد عيالا لم يبين له به ولا شرط السلامة منه له الخيار أيضا في امضاء البيع أو رده فعلنا أن البيع وقع صحيحا اذ لو وقع فاسدا لم يحجز امضاؤه فوجب أيضا أن الغلة لرد أو اخذ وبقي أمر الشفيع فوجدناه بخلاف كل ما ذكرنا من البيوع لانه لم يأت نص بالمنع من البيوع المذكورة بل جاء النص باجازتها كما قدمنا وبارك الدليل بانها وقعت صحيحة ووجدنا من يمكنه ايدان شريكه فقد جاء النص بأنه لا يصلح له أن يبيع حتى يؤذنه فلو لم يكن الا هذا اللفظ وحده لوجب بطلان العقد بكل حال لكن لما جعل النبي ﷺ الشريك أحق وأباح له الأخذ أو الترك وجب أنه مراعى كما ذكرنا فان أخذ فقد علمنا أنه لم يضر ذلك العقد بل أبطله فصح أنه انعقد فاسدا فلزمه رد الغلة وان ترك الأخذ فقد أجاز له فصيح أنه انعقد جائزا ، وأما من لم يمكنه الا ايدان فلم يأت النص فيه بأنه لا يصلح وقد أحل الله البيع الا أن الشريك الأخذ أو الترك فان أخذ فحينئذ بطل العقد لا قبل ذلك فالغلة للمشتري ههنا على كل حال وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٩٨ مسألة والشفعة واجبة للبدوى . وللساكن في غير المصر وللغائب . وللصغير اذا كبر . والمجنون اذا أفاق . وللذمي بعموم قوله عليه السلام : فشريكه أحق به ، وقد قال قوم من السلف : لا شفعة . قال الشعبي : لا شفعة لمن لا يسكن المصر ولا لذمي ، وقال أحمد بن حنبل : لا شفعة لذمي ، وقال النخعي : لا شفعة لغائب وقاله أيضا الحارث العكلي . وعثمان البتي قال : لا القريب الغيبة ، وقال ابن أبي ليلى : لا شفعة لصغير ، وما نعلم لمن منع من ذلك حجة أصلا وبالله تعالى التوفيق \* فان ترك ولى الصغير أو المجنون الأخذ بالشفعة فان كان ذلك نظرا لهما لزمهما لأنه فعل ما أمر به من النصيحة لهما وان كان الترك ليس نظرا لهما لم يلزمهما ولهما الأخذ أبدا لأنه فعل ما نهى عنه من غشهما \*

١٥٩٩ مسألة فان باع الشقص بعرض . أو بعقار لم يحجز للشفيع (٢) أخذه الا بمثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض فان لم يقدر على ذلك أصلا فالمطلوب مخير

(١) لفظ أيضا زيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٤ للشريك

بين أن يارزمه قيمة العرض أو العقار . وبين أن يسلم اليه الشقص ( ١ ) ويلزمه مثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض متى قدر عليه لان البيع لم يقع الا بذلك العرض أو ذلك العقار ، وليس للشريك أخذ الشقص الا بما رضى به البائع سواء عرضه عليه قبل البيع أو أخذه بعد البيع هذا مالا خلافاً فيه من أحد ؛ فلا يجوز ( ٢ ) اجبار البائع على أخذ غير ما طابت به نفسه وبالله تعالى التوفيق \* فان لم يقدر عليه فقد تعين له قبله عرض أو عقار عجز عنه ، وقال تعالى : ( والحرمان قصاص ) فله الاقتصاص بالقيمة التي هي مثل حرمة المال الذي له عنده وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٠ مسألة ومن باع شقصه بثمن الى اجل فالشفيع أحق به بذلك الثمن الى ذلك الاجل ، وقال مالك : ان كان ملياً أخذ الشقص بذلك الثمن الى ذلك الاجل وكذلك ان كان معسراً فضمنه ملياً والا فلا ، وقال الشافعي . وأبو حنيفة : لا يأخذه الا بالنقد فان أتى قيل له : أصبر فاذا جاء الاجل ( ٣ ) فخذها حينئذ .

قال علي : احتجوا بأن قالوا : إن البائع لم يرض ذمة الشريك وقد يعسر قبل الاجل \* قال أبو محمد : هذا لا شيء . وتقول لهم : ان كان لم يرض ذمة الشريك فكان ماذا؟ ومن أين وجب مراعاة رضاه وسخطه؟ ( ٤ ) وكذلك أيضاً لم يرض معاملته وقد يعسر الذي باع منه أيضاً فالارزاق مقسومة ، وقول رسول الله ﷺ : « فالشريك أحق » موجب له الأخذ بما يبيع به جملة وتفضيله على المشتري فيما اشترى فقط وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠١ - مسألة - ولو أن الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضاً حصته من ذلك الشريك البائع أو من المشتري منه أو من أجنبي علم بان له الشفعة أو لم يعلم علم بالبيع أو لم يعلم فالشفعة له كما كانت لأنه حق قد أوجبه الله تعالى له فلا يسقطه عنه بيع ماله ولا غير ذلك أصلاً وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٢ - مسألة - ومن وجبت له الشفعة ولا مال له لم يجب أن يهمل لكن يباع ذلك الشقص عليه فان وفى بالثمن فذلك وان فضلت فضلة دفعت اليه وان لم يف اتبع بالباقي وأنظر فيه الى أن يوسر وذلك لانه ذو مال بذلك الشقص الواجب له ومن كان له مال فليس ذا عسرة لكن يباع ماله في الدين الذي عليه فان لم يف فهو حينئذ ذو عسرة بالباقي فظرة الى ميسرة حينئذ كما أمر الله تعالى ، وقال قوم : يبطل حقه في الشفعة وهذا باطل لأنه اخراج حقه الذي جعله الله تعالى أحق

(١) في النسخة رقم ١٦ أن يارزمه الشقص (٢) في النسخة رقم ١٤ فلا يحل (٣) في النسخة

رقم ١٤ فاذا حل الأجل (٤) في النسخة رقم ١٦ رضاه أو سخطه



به عن يده بلا برهان وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق \*  
 ١٦٠٣ - مسألة - وان مات الشفيع قبل أن يقول : أنا آخذ شفعتى فقد بطل  
 حقه ولا حق لورثته فى الآخذ بالشفعة أصلاً لأن الله تعالى إنما جعل الحق له لا لغيره  
 والخيار لا يورث وهذا قول محمد بن سيرين \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن  
 فضيل عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : سمعنا أن الشفعة لا تباع ولا توهب ولا  
 تورث ولا تعار هى لصاحبها الذى وقعت له قال عبد الرزاق : وهو قول سفيان الثوري  
 وهو قول أبى حنيفة . وسفيان بن عيينة . والحسن بن حى . وأحمد . وإسحاق .  
 وأبى سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك . والشافعى : الشفعة لورثته واحتجوا بأن قالوا :  
 تورث الشفعة كما يورث العفو فى الدم أو القصاص ما نعلم لهم شيئاً أو هموا به غير  
 هذا (١) وهذا باطل لأنها دعوى بلا برهان ، ثم هو احتجاج للخطأ بالخطأ . وقولهم ان  
 العفو والقصاص يورثان خطأ بل هما من جعلهما الله تعالى له مذكور الاولياء فقط  
 وإنما أوجب (٢) الله تعالى الميراث فى الاموال لا (٣) فيما ليس مالا ولو ورث الخيار  
 لوجب أن يورث عندهم فيمن جعل أمر امرأته بيد انسان بعينه وخيره فى طلاقها  
 أو ابقائها فمات ذلك الانسان فكان يجب على قولهم ان يرث ورثته ما جعل له من الخيار  
 وهم لا يقولون هذا ، ونسألهم أيضاً من يأخذ الورثة بالشفعة المميتة ام لانفسهم ؟ فان  
 قالوا : المميت قلنا : هذا باطل لأن المميت لا يملك شيئاً وان قالوا : لانفسهم قلنا : هذا باطل  
 لأن شركتهم إنما حدثت بعد البيع فلا توجد شفعة ولم يكنوا حين البيع شركاء فلم يجب لهم  
 شفعة وهذا ما تناقض فيه المالكىون وخالفوا جمهور العلماء لأنهم يقولون : ان أحد الاولياء  
 الذين لهم العفو أو القصاص ان مات وترك زوجة وبنات لم يرثن الخيار الذى له وهذا مما  
 تناقض فيه الحنفيون لأنهم يورثون العفو والقصاص ولا يورثون الخيار ههنا فأما اذا بلغ  
 الشريك أمر البيع فقال : أنا آخذ بالشفعة ثم مات فقد صحت له وهى مورثة  
 عنه حيثئذ ولورثته الطلب لأنها حيثئذ مال قد تم له ولا معنى للطلب عند القاضى ولا  
 لحكم القاضى لأن الله تعالى لم يوجب ذلك (٤) قط ولا رسوله ﷺ وإنما  
 جعل القاضى ليحبر الممتنع من الحق فقط ولا مزيد ، ولو تعاطى الناس الحقوق بينهم  
 ما احتج الى قاض وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٤ - مسألة - ومن باع شقة أو سلعة معه صفقة واحدة فجاء الشفيع  
 يطلب (٥) فليس له الا أن يأخذ الكل أو يترك الكل ، وهذا قول عثمان البتى . وسوار

(١) فى النسخة رقم ١٤ الا هذا (٢) فى النسخة رقم ١٦ جعل (٣) سقط لفظ «لا» من النسخة

رقم ١٤ (٤) فى النسخة رقم ١٦ يوجب (٥) فى النسخة رقم ١٦ فطلب

ابن عبد الله . وعبيد الله بن الحسن القاضيين ، وروى أيضا عن أبى حنيفة من طريق خاملة ، وقال أبو حنيفة فى المشهور عنه . وسفيان . ومالك . وابن شبرمة . والشافعى : يأخذ الشقص بحصته من الثمن واحتجوا بأنه لا يدخل فى الشفعة ما لا شفعة فيه ولا يقطع الشفعة فيما فيه شفعة بالنص \*

قال على : ليس للشفيع بعد البيع الا ما كان له اذا أذنه البائع قبل البيع ، والنص والاجماع المتيقن قد بينا ( ١ ) بأنه لا يخرج عن ملك البائع الا ما رضى باخراجه عن ملكه قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والبائع لم يرض ببيع الشقص وحده دون تلك الساعة فلا يجوز إجباره على بيع ما لا يرضى بيعه بغير نص ولو عرض عليه قبل البيع لم يكن للشريك الا أخذ السكل أو الترك باجماعهم معنا ، وكذلك لو حضر عند البيع ولم يجعل له رسول الله ﷺ بعد البيع من غيره الا ما كان حقه لو أخذه اذا عرض عليه قبل البيع فقط وليس له فى العرض قبل البيع تبعض ما لا يريد البائع تبعضه فانما له الآن ما كان له حينئذ ولا مزيد والله تعالى التوفيق ؟ وأيضا فلا يجوز أن يلزم المشتري بعض صفقة لم يرض قط تبعضها ولا أن يفسخ على البائع يباعا وقع صحيحا الا بنص وأرد ولا نص فى شيء من ذلك فهو كله باطل ، فان رضى المشتري بتسليم الشقص وحده فقد قيل ليس للشفيع غيره لأنه كرضى البائع بذلك حين الايدان والأولى عندنا أن الشريك أحق بجميع الصفقة ان أراد ذلك لأنها صفقة واحدة وعقد واحد اما تصح فتصح كلها واما تفسد فتفسد كلها ولا يمكن تبعض عقد واحد بتصحيح بعضه وافساد بعضه الا بنص وارد فى ذلك \*

١٦٠٥ مسألة ومن كان له شركاء فباع من أحدهم كان للشركاء مشاركتة فيه وهو باق على حصته مما اشترى كاحدهم لأنه شريك وهم شركاء فهو داخل معهم فى قول رسول الله ﷺ : « فشريكة أحق » وقد قال قائل : لاحصة للمشتري وهذا خلاف النص كما ذكرنا وروينا من طريق ليث بن أبى سليم عن الشعبي أنه قال : اذا باع من أحد شركائه فلا شفعة للآخرين منهم وكذلك أيضا عن الحسن . وعثمان البنى ، قال على : وهذا خلاف النص أيضا \*

١٦٠٦ - مسألة - فلو كان بعض الشركاء غيبا ( ٢ ) فاشترى أحدهم فكذلك أيضا وليس للحاضر أن يقول : لا آخذ الا حصتى ( ٣ ) لأن البائع لا يرضى ببيع بعض ذلك دون بعض كما ذكرنا آنفا فيمن باع شقصا وسلعة فلو باع من أجنبي فحضر أحد الشركاء فليس له أن يأخذ الا حصته فقط فى قول قوم والذى نقول به : إنه ليس له الا أخذ السكل أو ترك

( ١ ) فى النسخة رقم ١٤ قد ثبتنا ( ٢ ) فى النسخة رقم ١٦ « غائبا » ( ٣ ) فى النسخة رقم ١٤ الا أخذ حصتى

الكل لأنه لم يكن له حين الايذان الا ذلك فاتما هو أحق بما كان حقه حين الايذان فقط (١) وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٧ - مسألة - فإن باع اثنان فأكثر من واحد أو من أكثر من واحد أو باع واحد من اثنين فصاعدا فللشريك ان يأخذ أى حصة شاء ويدعأيا شاء وله أن يأخذ الجميع لأنها عقود مختلفة وان كانت معا لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فمقتضى ذلك عقد عمره، ولو استحق الثمن الذى أعطى أحدهما فأنسخ عقده لم يكسب ذلك فى حصة غيره لما ذكرنا، وهو قول أبى حنيفة، والشافعى وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٨ - مسألة - وان كان شر كاه فى شيء لبعضهم بميراث وبعضهم ببيع وبعضهم بهبة وفيهم أخوة ورثوا أباهم ما كان أبوهم ورثه مع أعمامهم فباع أحدهم فالجميع شفعاء على عددهم ليس الا لأخ أو لى بحصة أخيه من عمه ولا من امرأة أبيه ولا من امرأة جده ولا من الأجنبية لأن رسول الله ﷺ قال: «فشرى كاه» وكلهم شريكة وهو قول أبى حنيفة، والشافعى، وقال مالك: ان كان أخوة لأم وأخوات وبنات وزوجات وبنات وأخوات وعصبة فباع أحد الاخوة للام فسائر الاخوة للام أحق بالشفعة من سائر الورثة، وكذلك لو باع احدى الزوجات فسائرهن أحق بالشفعة (٢) من سائر الورثة وكذلك لو باع أحد البنات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة، وكذلك لو باع احدى الاخوات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة، ثم ناقض فقال: لو باع أحد العصبة لم يكن سائر العصبة أحق بالشفعة بل يأخذها معهم البنات والزوجات. والاخوات. والاخوة لأم (٣) قال: فلو اشترى بنات انسان شقصا واشترى اخواته شقصا آخر من ذلك الشيء واشترى أجنبيون شقصا ثالثا منه فباع احدى البنات أو احدى الاخوات لم يكن اخواتها أحق بالشفعة من عمتها ولا من الأجنيين قال: ولو كان ورثة ومشترى فى شيء فباع أحد الورثة فلا جنيين الشفعة فى ذلك مع سائر الورثة وهذا كلام يغنى ايراده عن تكلف افساده لفحش تناقضه وظهور فساده وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٩ - مسألة - ومن باع شقصا وله شر كاه لاحد مائة سهم ولا آخر عشرون ولا آخر عشر أو أقل أو أكثر فكلمهم سواء فى الاخذ بالشفعة ويقسمون ما أخذوا بالسواء ولا معنى لتفاضل حصصهم وهو قول ابراهيم الخمى. والشعبى. والحسن البصرى. وابن أبى ليلى. وابن شبرمة. وسفيان الثورى. وأبى حنيفة. وأصحابه. وشريك. والحسن بن حى. وعثمان البى. وعبيد الله بن الحسن. وأبى سليمان. وأشهر

(١) من قوله «لأنه لم يكن له» إلى هنا سقط من النسخة رقم ١٦ (٢) لفظ بالشفعة زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) فى النسخة رقم ١٤ للام

قول الشافعي وروينا (١) من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن عبيدة : وأشعث قال عبيدة عن ابراهيم وأشعث عن الشعبي قال جميعا : الشفعة على رءوس الرجال قال هشيم : وبه كان يقضى ابن أبي ليلى . وابن شبرمة وقال آخرون : هي على قدر الانصباء وهو قول عطاء : وابن سيرين ، وروى عن الحسن أيضا وبه يقول مالك . وسوار بن عبد الله . واسحاق . وأبو عبيد (٢) \* قال علي : قول رسول الله ﷺ : « فشريكه ، تسوية بين جميع الشركاء ولو كان هناك مفاضلة لبيها رسول الله ﷺ ولم يحمل الأمر فطلت المفاضلة ولا يختلفون في أن من أوصى لورثة فلان فانهم في الوصية سواء ولا يتقسمونها على حصص الميراث وإنما استحقوها بكونهم من الورثة \*

١٦١٠ - مسألة - ولاشفعة الا بتمام البيع بالنفريق أو التخيير لأنها ليس يعاقل ذلك وهو قول كل من يقول بفرق الابدان \*

١٦١١ - مسألة - والشفعة واجبة وان كانت الاجزاء مقسومة اذا كان الطريق اليها واحدا متملكا نافذا أو غير نافذ لهم فإن قسم الطريق أو كان نافذا غير متملك لهم فلاشفعة حينئذ كان ملاصقا أو لم يكن \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة ، فلم يقطعها عليه السلام الا باجتماع الأمرين معا وقوع الحدود وصرف الطرق لا بأحدهما دون الآخر ، ولا يقطع الشفعة قسمة فاسدة قبل البيع لأنها ليست قسمة ، ولا يقطعها قسمة صحيحة بعد البيع لأن الحق قد وجب قبلها ، وقال أبو حنيفة . وسفيان : الشفعة للشريك فان ترك أولم يكن له شريك فلشريكه في الطريق وان كانت الأرض أو الدار قد قسمت فان ترك أولم يكن فالشفعة للجار الملاصق وان كانت القسمة قد وقعت والطريق غير الطريق ولاشفعة لجار غير ملاصق ، وقال مالك . والشافعي . وأحمد . واسحاق . وأبو ثور . والأوزاعي . والليث بن سعد : لاشفعة الا للشريك لم يقاسم فقط ، وقال آخرون : الشفعة لكل جار ثم اختلفوا وروى في كل ذلك آثاره فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب قال : اذا قسمت الأرض وحددت فلاشفعة \* ومن طريق ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبان بن عثمان عن أبيه اذا وقعت الحدود فلاشفعة . وعن معمر عن ابراهيم بن ميسرة ان عمر بن عبد العزيز قال : اذا ضربت الحدود فلاشفعة \* وروى عن ابن المسيب . وسليمان بن يسار انما الشفعة في الأرضين والدور ولا تكون

الابن الشراكه \*

**قال أبو محمد:** يخرج كل هذا على وجوب الشفعة مع القسمة إذا بقي الطريق متملكا غير مقسوم لأن الحدود لم تضرب بعد والقسمة لم تتم ، وصح عن يحيى بن سعيد الأنصارى وأبى الزناد. وريعة مثل قول مالك. والشافعى ينأى وروينا (١) من طريق سفيان بن عيينة نا إبراهيم بن ميسرة نا عمرو بن الشريد أنه حضر مع المسور بن مخرمة . وسعد بن أبى وقاص . وأبى رافع فقال أبو رافع للمسور: ألا تأمر هذا - يعنى سعدا - فيشتري منى بيتي للذين فى داره فقال له سعد: والله لا أزيدك على أربعائة دينار مقطعة أو قال منجمة فقال أبو رافع: ان كنت لا منعهما من خمسائة (٢) دينار نقدا ولولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: « الجار أحق بسقبة » ما بعثت \* ومن طريق ابن أبى شيبه نا عبد الوهاب الثقفى عن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية أنه كان يقضى بالجوار حتى أتاه كتاب عمر بن عبد العزيز أن لا يقضى به إلا ما كان بين جارين مختلطين أو دار يغلق عليها باب واحد \* ومن طريق ابن أبى شيبه نا ابن علية عن ابن جريج نا خبرنى الزبير بن موسى عن عمر بن عبد العزيز قال: إذا قسمت الأرض وحدثت وصرفت طرقها فلا شفعة فهذا كله قول موافق لقولنا لانهم كلهم لم يخالفوا أبا رافع فى رؤيته الشفعة فى المقسوم اذا كان الطريق واحدا متملكا \* ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى بكر بن حفص قال شريح: كتب الى عمر بن الخطاب اقض بالشفعة للجار زاد بعضهم الملازق \* ومن طريق ابن أبى شيبه نا معاوية بن هشام نا سفيان عن أبى حيان عن أبيه أن عمرو بن حريث كان يقضى بالجوار \* ومن طريق وكيع عن سفيان عن الحسن عن عمرو بن فضيل بن عمرو عن إبراهيم النخعى قال: الخليلط أحق من الجار والجار أحق من غيره ، فهذا موافق لقول أبى حنيفة ، وروينا مثله عن قتادة . والحسن . وحماد ، وقالوا كلهم: لاشفعة لجار غير ملاصق بينهما طريق غير متملكة \* وروينا عن طاوس أنه ذكر له قول عمر بن عبد العزيز اذا قسمت الأرض فلا شفعة فقال: لا الجار أحق به (٣) \* ومن طريق ابن الجهم نا يحيى بن محمد نا ابن عسكر عن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن جابر عن الشعبي عن شريح قال فى الجار الاول فالاول يعنى فى الشفعة ، وقال الحسن ابن حى: الشفعة للجار مطلقا بعد الشريك ، وقال آخرون: الجار الذى تجب له الشفعة أربعون دارا حول الدار ، وقال آخرون: من كل جانب من جوانب الدار أربعون دارا ، وقال آخرون: هو كل من صلى معه صلاة الصبح فى المسجد ، وقال بعضهم: أهل

(١) فى النسخة رقم ١٦٦ والشافعى كما روينا (٢) فى النسخة رقم ١٤١ لانهم من خمسائة (٣) فى النسخة رقم ١٤ لا الجار أحق بسقبة والسقبة - بالنسبة المهمة وبأبصار المهمة أيضا - فى الأصل القريب والمراد هنا الشفعة

المدينة كلهم جيران \* وروينا من طريق ابن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا سليمان بن حرب نا أبو العيزار سمعت أبا قلابة يقول : الجوار أربعون دارا \* ومن طريق ابن الجهم نا أحمد بن فرج نا نصر بن علي الجهضمي انا أبي قال : نا الوليد سمعت الحسن يقول : أربعون داراهنا وأربعون داراهي من جوانبها الأربع أربعون أربعون أربعون \* ومن طريق ابن الجهم نا أحمد بن محمد بن المؤمل خالي نا علي بن المديني نا ابن أبي زائدة عن اسحق بن فائد سئل محمد بن علي بن الحسين بن علي من جار الرجل ؟ قال : من يصلي معه الغداة \*

**قال أبو محمد** : ولا يحضرنا الآن ذكر اسم من قال : هم جميع أهل المدينة الا أنه قول قد قيل \* قال علي : أمان حد باربعين دارا. أو بصلاة الغداة. أو بأهل المدينة فانهم تعلقوا بالخبر الجار أحق بسبقه الا أن تحديد الأربعين وصلاة الغداة لا وجه له فظننا في الخبر الذي احتج به هؤلاء فوجدنا ما ذكرناه آنفا من طريق عمرو بن الشريد عن أبي رافع . ومارويناه من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن عبد العزيز المروزي نا الفضل بن موسى عن حسين عن أبي الزبير عن جابر « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار » \* ومن طريق ابن أبي شيبه نا عتبة بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي عن عطاء عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « الجار أحق بشفعة داره اذا كان طريقهما واحدا ينتظرهما وان كان غائبا » وهكذا رويناه من طريق أبي داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن جابر \* ومن طريق ابن أيمن نا محمد بن سليمان نا سليمان بن داود نا هشيم أنا عبد الملك بن أبي سليمان العزمي عن عطاء عن جابر قال : اشتريت أرضا الى جنب أرض رجل فقال : أنا أحق بها فاخصمتنا الى رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ليس له في أرضي طريق ولا حق فقال عليه السلام : وهو أحق بها فقضى له بالجوار \* \* ومن طريق ابن أيمن أيضا نا أحمد بن محمد البرقي القاضي نا محمد بن كثير نا سفيان الثوري عن منصور - هو ابن المعتمر عن الحكم عن سمع عليا . وابن مسعود قالا جميعا : قضى رسول الله ﷺ بالجوار \* ومن طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال رسول الله ﷺ : « جار الدار أحق بالدار وبالأرض » يعني في الشفعة \* ومن طريق ابن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب نا أحمد بن حباب نا عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال رسول الله ﷺ : « جار الدار أحق بالدار » قال أحمد بن حباب . اخطأ فيه عيسى انما هو موقوف على الحسن \* ومن طريق قاسم ابن أصبغ نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن سوار نا أبو المعلى نا أيوب بن عتبة الياامي عن الفضل عن قتادة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم قال :

«الجار أحق بصقب أرضه» \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد بن سويد عن أبيه قلت: «يا رسول الله أرض ليس فيها لأحد قسم ولا شرك إلا الجوار قال: الجار أحق بصقبه ما كان» \* ومن طريق ابن الجهم ناو يسف بن يعقوب نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمى - (١) عن دلال بنت أبي المدل عن الصففاق عن عائشة أم المؤمنين قلت: «يا رسول الله ما حق الجوار؟ قال: أربعون دارا» \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان عن هشام بن المغيرة الثقفى قال: سمعت الشعبي يقول: قال النبي ﷺ: «والشفيع أولى من الجار والجار أولى من الجنب» \* \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس عن الحسن نا رسول الله ﷺ قضى بالجوار \* \* \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الاحوص عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة قال: قال رسول الله ﷺ: «والشريك أولى بشفعته» (٢) هذا كل ما جاء لهم مما يتعلقون به قد تقصيناه لهم ما نعلم لهم غير هذا أصلا، وقبل كل شيء فهو كله أوله عن آخره مخالف لقول أبى حنيفة لأنه ليس فى شيء من الأخبار التى أوردنا إلا اما الجار أحق على العموم فهى حجة لمن رأى الشفعة لكل جار وهم لا يرونها لكل جار لكن للماصق وحده أو للذى طريقهما واحد متملك فقط، وإما الجار الذى طريقهما واحد فقط وهذا لا نكره ولكن من غير هذه الأخبار فبطل تمويه الحنفيين بها جملة وحصل قولهم عارى ما من موافقة شيء من الأخبار، ثم نظرنا هل فيها حجة لمن يرى الشفعة لكل جار فبدأنا بالخبر عن أبى الزبير عن جابر فوجدناه لأحجة لهم فيه لوجهين، أحدهما أن كل ما لم يذكر فيه أبو الزبير سماعا من جابر ولا رواه الليث عنه فلم يسمعه من جابر لكن لا يدرى من هو أقرب بذلك على نفسه فسقط هذا الخبر، والوجه الثانى اننا لو شهدنا جابر ارضى الله تعالى عنه يحدث به لما كان لهم فيه حجة لان نصه أن النبي ﷺ قضى بالشفعة والجوار فأما الشفعة فقد عرفنا ما هى من أخبار آخر وأما الجوار فما ندرى ما هو من هذا الخبر أصلا، ومن فسر كلام رسول الله ﷺ من عقله بما لا يقتضيه لفظه فهو كاذب على رسول الله ﷺ مقول له ما لم يقل، وقول القائل: قضى بالجوار لا دليل فيه على شيء من أحكام الشفعة ولعله البر للجار من أجل الجوار فهذا أبين بصحة وجوبه بالقرآن والسنة الصحيح فسقط تعلقيهم به، ثم نظرنا فى حديث عطاء عن جابر فوجدناه (٣) من طريق عبد الملك بن أبى سليمان وهو متكلم فيه ضعه شعبة وغيره ثم لو صح لكان حجة لنا لأنه موافق لما لو كسنا لا نحتاج بما لا نصحه وان وافقنا لا كما يصنع من لا يتقى الله عز وجل فلا يزال يحتج بما وافقه وان كان ضعيفا أو صحيحا ويرد الضعيف.

(١) فى النسخة رقم ١٤ الثقفى (٢) فى النسخة رقم ١٤ بشفعة (٣) فى النسخة رقم ١٦ «فوجدنا»

و الصحيح اذا لم يوافق تقليده ثم نظرنا في الحديث (١) الثالث فوجدناه ايضا من رواية عبد الملك بن أبي سليمان وهو ضعيف، ثم رواية عبدة وأحمد عن هشيم عن العرزمي جاءت بزيادة لم يذكرها سليمان بن داود وهي كون الطريق واحدا فلو صححت رواية العرزمي لكان لاخذ بزيادة العدلين أولى، وقوله ليس له في أرضي طريق لا يخالف القول اذا كان طريقهما واحدا لان الطريق المرعاة انما هي الى الارض لا كونها في الارض، ثم نظرنا في خبر علي وابن مسعود فوجدناه منقطعا لان الحكم لم يدر كما ولا سمى من سمعه منه عنهما فبطل، ثم لو صح لم يكن لهم فيه متعلق أصلا لأنه انما فيه أنه عليه السلام قضى بالجوار وليس في هذا دليل على الشفعة أصلا ثم نظرنا في خبر سمرة فوجدناه لاحجة لهم فيه لأن الحسن لم يسمع من سمرة الاحديث العقيقة وحده فبطل تعلقهم به ثم نظرنا في حديث أنس فوجدناه نصه « جار الدار أحق بالدار » فكان (٢) هذار بما أمكن أن يكون حجة لمن جعل الشفعة لتكل جار لولا ما نذكره اذا أتمنا الكلام في هذه الاخبار ان شاء الله تعالى هذا وما نرى سماع عيسى ابن يونس كان من ابن أبي عروبة إلا بعد اختلاطه وحسبك ان الذي رواه عنه ذكر أنه أخطأ فيه، وأيضا فليس فيه ذكر لشفعة أصلا ولا يمكن لا يحل ولعل المراد أنه أحق ببر أهل الدار ورفعهم فهذا أحسن وأولى لصحة ورود القرآن بذلك قال الله تعالى: (والجار ذى القربى والجار الجنب) وقد أوصى رسول الله ﷺ بالجار فبطل تعلقهم بأنه انما أراد الشفعة وكان قولهم هذا كهانة وظنا والظن أكذب الحديث، ثم نظرنا في حديث عبد الله ابن عمرو بن العاصي فوجدناه في نهاية السقوط لأنه عن أيوب بن عتبة اليمامي وهو ضعيف ثم عن الفضل فان كان ابن دهم فهو ساقط وان كان غيره فهو مجهول ثم لم يسمع قتادة من عبد الله ابن عمرو بن العاص قط كلمة ولا اجتمع معه فبطل من كل وجه (٣) ثم لو صح لما كان فيه الا لجار أحق بصقب أرضه فالقول فيه كالقول في حديث أنس سواء سواء، ثم نظرنا في حديث عائشة فوجدناه أسقطها كلها لأنه عن دلال بنت أبي المدلل ولا يدرى من هي عن لا يدرى من هو ثم ليس فيه أيضا بيان أنه في الشفعة، ولقد كان يلزم الحننيين المتكئين في الاخبار التي ذكرنا أن يأخذوه لأنه مثلها ولا فرق كهانة بكهانة، ثم نظرنا في حديث الشعبي فوجدناه لا شيء، لأنه منقطع ثم هو عن هشام بن المغيرة الثقفي وهو ضعيف، ثم نظرنا في خبر الحسن فوجدناه مرسلًا ثم ليس فيه الا أنه عليه السلام قضى بالجوار وليس في هذا من الشفعة أثر ولا غير ولا إشارة وما ذكرنا قبل، ثم نظرنا في حديث ابن أبي مليكة فوجدناه أيضا مرسلًا ثم ليس فيه الا الشريك أولى بصقبه وهذا لا نكره بل نقول به،



ثم نظرنا في حديث عمرو بن الشريد عن أبي رافع عن أبيه فوجدناه لا متعلق لهم به لأنه ليس فيه إلا الجار أحق بصقبه وليس فيه للشفعة ذكر ولا أثر ، وقد حدثنا حمام ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن زهير نا أبو نعيم الفضل بن دكين نا عبد الله بن عبد الرحمن ابن يعلى بن كعب الثقفي قال : سمعت عمرو بن الشريد يحدث عن الشريد عن النبي ﷺ قال : « المرء أحق وأولى بصقبه » قلت لعمرو : ما صقبه ؟ قال : الشفعة قلت : زعم الناس أنها الجوار قال الناس : يقولون ذلك فهذا راوى الحديث عمرو بن الشريد لا يرى الشفعة بالجوار ولا يرى لفظ ماروى يقتضى ذلك فبطل كل ما هو باه ، ثم لو صحت هذه الأحاديث ببيان واضح أن الشفعة للجار لكان حكمه عليه الصلاة والسلام . وقوله وقضاؤه فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، يقضى على ذلك كله ويرفع الاشكال فكيف ولا بيان في شيء منها كما ذكرنا وأكثرها لا يصح ولا ينبغي ان يشتغل بها لسقوط طرقها وبالله تعالى التوفيق \* ومن عظيم اقدام المتأخرين في زمانهم واديانهم وعند الله تعالى قول بعضهم في الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله : « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » ان هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ فليت شعري أين وجدوا هذا ؟ ومن أخبرهم به ؟ والقوم قدر زعمهم الله تعالى من استسهال الكذب في الدين حظا وافرأ نعوذ بالله من مثله وقالوا فيما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس نا الحسن بن الربيع نا ابن ادريس - هو عبد الله - عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو عن سعيد بن المسيب أو عنهم جميعا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا قسمت الارض وحدثت فلا شفعة فيها » قالوا : نعم ليست القسمة ولا التحديد موجبين فيها شفعة انما تجب الشفعة بالبيع فكان هذا برهانا قويا على عدم الحياء من وجه قائله فقط وقد أعاد الله رسوله عليه السلام من أن يتكلم بالسخر وبمالا معنى له ، وقد علم كل ذى حس سليم أن الشفعة لا مدخل لها في القسمة فكيف (١) تكون الشفعة في أرض قسمت أترى أحدهما يأخذ مال صاحبه مصادمة ؟ هذا محال فكيف وهو خير مسند مرة ذكر الثقات هذا اللفظ وحده عن رسول الله ﷺ ، ومرة أضافوه الى لفظ آخر له عليه السلام كما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا عبيد الله بن محمد العمرى نا أبو ابراهيم يحيى بن أبي قتيلة المدني نا مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وأنى سلمه بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة » فظهر فساد الاقوال المذكورة فأشدها فسادا أقوال أبي حنيفة

لانه خالف جميع الاخبار ولم يتعلق بالخبير صحيح ولا برواية سقيمة ولا بقول صاحب بل خالف كل رواية جاءت في ذلك عن صاحب لان الرواية عنهم رضى الله عنهم كما قد مناعن عمر وعثمان أن الحدود تقطع الشفعة، ورواية عن عمر بالشفعة للجار وزاد بعضهم الملازق ولا تعرف هذه اللفظة وحتى لو صحت فقد جاء عنه للجار جملة فهي زيادة على الملازق وعن سعيد. وأنى رافع ولم يذكر أن لا شفعة للجار بينهما طريق غير متملك لا عن عمرو بن حريث ولا عن أحد من الصحابة، وأما قول مالك. والشافعي فانهم تعلقوا بهذا الخبر وبمثله بما فيه «فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» قلنا: إن حديث معمر عن الزهري عن أنى سلمة عن جابر فيه «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فكان هذا ينافي نازا إذا لا يحل تركه، وزيادة عدل أخذها واجب وايضا فان قوله عليه السلام، اذا قسمت الارض فلا شفعة، يوجب قولنا لا قولهم حتى لو لم يأت زيادة معمر لانه وان قسمت الارض والدار وكان الطريق اليها متملكا لاهلها فلم يقسموه فلم تقسم تلك الارض بعد لكن قسم بعضها وحد بعضها ولم يبطل النبي ﷺ قط الشفعة بقسمة البعض لكن بقسمة الكل وبالله تعالى التوفيق \* وتم كتاب الشفعة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما

## كتاب السلم

١٦١٢ مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضى الله عنه : السلم ليس بيعا لأن التسمية في الديانات (١) ليست الا لله عز وجل على لسان رسوله ﷺ وإنما سماه رسول الله ﷺ السلف أو التسليف أو السلم، والبيع يجوز بالدنانير وبالدرهم حالا وفي الذمة الى غير أجل مسمى الى الميسرة، والسلم لا يجوز الا الى أجل مسمى ولا بدو البيع يجوز في كل متملك لم يأت النص بالنهي عن بيعه، ولا يجوز السلم الا في مكمل أو موزون فقط ولا يجوز في حيوان ولا مذروع ولا معدود (٢) ولا في شيء غير ما ذكرناه، والبيع لا يجوز فيما ليس عندك، والسلم يجوز فيما ليس عندك، والبيع لا يجوز البتة الا في شيء بعينه ولا يجوز السلم في شيء بعينه أصلا \*

برهان ذلك ما روينا (٣) من طريق مسلم ناشيدان بن فروخ ويحيى بن يحيى وأبو بكر ابن أبي شيبة قال يحيى. وأبو بكر عن ابن علية قال أبو محمد: هذا في كتابي عن ابن نامي وفي كتاب غيري عن ابن عينة، وقال شيكان بن عبد الوارث بن سعيد التنوري ثم اتفق عبد الوارث

(١) في النسخة رقم ١٤ «في الديانة» (٢) في النسخة رقم ١٤ «أو معدود» (٣) في النسخة رقم ١٦ «برهان ما ذكرنا ما روينا»

والآخر كلاهما عن ابن أبي نجيح حدثني عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم ووزن معلوم» فهذا منع السلف وتحريمه البتة إلا في مكيل أو موزون \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا قتبية بن سعيد ناسفیان بن عينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «من أسلف سلفاً فلا يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» \*

ومن طريق وكيع ناسفیان الثوري عن عبد الله بن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» ففى هذا إيجاب الأجل المعلوم، وقد صح نهى النبي (١) ﷺ عن بيع الغرر وعن بيع ما ليس عندك فصح ما قلنا نصاباً والله تعالى الحمد، وقد فرق الأوزاعي. وجمهور الحنفيين، والمالكين وأصحابنا الظاهريين بين البيع والسلم، قال ابن القصار: ما كان بلفظ البيع جازحاً لا وما كان بلفظ السلم يحز الأجل، وقال الأوزاعي: ما كان أجله ثلاثة أيام فأقل فهو بيع وما كان أجله أكثر فهو سلم، قال القمي - وهو من كبار الحنفيين -: السلم ليس يباع وفيما ذكرنا خلاف ذلك منه ما يصر الله تعالى لذكره، فطائفة كرهت السلم جملة كما روينا عن محمد بن المثني ناعمر بن عاصم السكلابي ناهما بن يحيى ناقتادة عن أبي كثير عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه كان يكره السلم كله \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن ليث عن عطاء عن ابن عمر قال: نهى عن العينة \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا معاذ بن معاذ عن عبد الله بن عون قال: ذكروا عند محمد بن سيرين العينة فقال نبشت أن ابن عباس كان يقول: دراهم بدرهم وبينهما جريرة \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص عن أشعث عن الحكم عن مسروق قال: بالعينة حرام \* ومن طريق ابن أبي شيبة (٢) عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن سيرين أنهما كرهما العينة وما دخل الناس فيه منها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن أبي جناب. وزيد بن مرزانيه قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد أنه من قبلك عن العينة فإنها اخت الربا \*

**قال أبو محمد:** العينة هي السلم نفسه أو بيع سلعة إلى أجل مسمى ولا خلاف في هذا فبقى السلم قال علي: لا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ، وأباح مالك. وأبو حنيفة السلم (٣) في المعدود. والمذروع من الثياب بغير ذكروا منه ومنعنا من السلف حالاً فكان هذا عجباً من قولهما لأنه إن كان قول رسول الله ﷺ إلى أجل معلوم مانعاً من أن يكون السلم حالاً أو نقداً فإن نهيه عليه السلام عن أن يسلف إلا في كيل معلوم أو وزن معلوم أشد في التحريم

(١) في النسخة رقم ١٤ وقد صح النهى عن النبي (٢) في النسخة رقم ١٦ «ومن طريق وكيع» (٣) في النسخة رقم ١٤ «السلف»

وأوكد في المنع من السلم في غير كيل أو وزن ولئن كان القياس على المكيل والموزون. والمذروع. والمعدود جائزا فان قياس جواز الحلول والتقدم على جواز الأجل أولى فظهر فساد قولهما بيقين لاشك (١) فيه بل المنع من السلف في غير المكيل والموزون أوضح لانه جاء بلفظ النهي ولا يجوز القياس عند القائلين به اذا خالف النص ، وأما الشافعي فاجاز السلم حالا قياسا على جوازه الى أجل واجاز السلم في كل شيء قياسا على المكيل والموزون فاتنظم خلاف الخبر في كل ما جاء فيه وكان أطردهم للقياس واخشهم خطأ فان قيل : ان السلم بيع استثنى من جملة بيع ما ليس عندك قلنا : هذا باطل لانه دعوى بلا دليل وليس كل ما عوض (٢) فيه باخر يباع فهذا القرض مال بمال وليس يباع بلا خلاف ولم يجوز أبو حنيفة السلم في الحيوان وأجازه مالك . والشافعي وما نعلم لتخصيصهم الحيوان بالمنع من السلم فيه دون سائر ما أباحوا السلم فيه من غير المكيل والموزون حجة أصلا إلا أن بعضهم موهبانه قدروى عن عمر أنه قال : من الربا لا يكاد يخفى كالسلم في سن قالوا : وعمر حجة في اللغة ولا يقول مثل هذا الابتويق فقلنا له : هذا لا يسند عن عمر ، ثم لو صح لسكان حجة (٣) عليكم لان في هذا الخبر نفسه انه نهى عن بيع الثمرة وهي مغضفة (٤) لما تطب بعد وأتم تمييزونه على القطع ثمرة عمر حجة ومرة ليس هو بحجة \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا بن أبي زائدة عن وكيع عن معمر عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عمر : من الربا أن تباع الثمرة وهي مغضفة لما تطب \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوامة عن ابن بشر عن سعيد بن جبير قال : سألت ابن عمر عن الرهن في السلف ؟ فقال ذلك الربا المضمون ، وهم يجوزون الرهن في السلف ولم يكن قول ابن عمر في ذلك انه الربا باصح طريق حجة في أنه ربا ما شاء الله كان هو أم المالكين . والشافعيون فانهم احتجوا بما روى من طريق عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه كان يتتبع البعير بالقلوصين والثلاثة الى ابل الصدقة بعلم رسول الله ﷺ وبامره (٤) ، وهذا حديث في غاية فساد الاسناد رويناه من طريق محمد بن اسحاق فرة رواه عن أبي سفيان ولا يدرى من هو عن مسلم بن كثير ولا يدرى من هو وعن عمرو بن دينار الدينوري ولا يدرى من هو عن عمرو بن حريش الزبيدي ولا يدرى من هو ، ومرة قلب الاسناد فجعل أوله آخره وآخره أوله فرواه عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم عن جبير ولا يدرى من هو عن أبي سفيان ولا يدرى من هو عن عمرو بن حريش ، ومثل هذا لا يلتفت اليه الا مجاهر بالبطل أو جاهل أعمر ، ثم لو صح لسكان حجة على المالكين . والشافعيين لان الاجل عندهم الى الصدقة لا يجوز فقد خالفوه وبجى

(١) في النسخة رقم ١٤ (لاشكال) (٢) في النسخة رقم ١٦ «وايس كل مال عوض» (٣) سقط لفظ حجة من النسخة رقم ٤ (٤) أي قاربت الادراك وقد فسرت بقوله لما تطب (٥) في النسخة رقم ١٦ وأمره

ابل الصدقة كان على عهده عليه السلام يختلف اختلافا عظيما منه على اقل من يوم كبله وجهته ومنه على عشرين يوما كتيم وطيه (١) وأيضا فان المالكين لا يجيزون سلم الابل في الابل الا بشرط اختلافها في الرحلة والنجاة وليس هذا مذكورا في هذا الحديث ، فان قالوا : نحمله على هذا قلنا ان فعلتم كتم قد كذبتم وزدتم في الخبر ما ليس فيه وما لم يرو قط في شيء من الاخبار ؛ ولقد كان يلزم الخفيفين المحتجين بكل بلية كالوضوء من القهوة في الصلاة والوضوء بالخمر ان يأخذوا بهذا الخبر لانه مثلها ، وقد قال بعضهم : لم يكن ذلك بعلم النبي ﷺ فقلنا : هذا عجب يكون قول عمر « من الربا السلم في سن » مضافا الى النبي ﷺ بالظن الكاذب ويكون هذا الخبر بغير علم النبي ﷺ وفي نصه فأمروا رسول الله ﷺ أن أخذ في ابل الصدقة فكنت اتباع البعير بالقلوصين والثلاثة الى ابل الصدقة فلما قدمت الصدقة قضاه رسول الله ﷺ ، فاف أف لعدم الحياء ولا تمهوا بما روى من أنه كان على رسول الله ﷺ بكر ققضاه فانه صح انه كان قرضا كما ذكرناه في كتاب القرض من ديواننا هذا ، وكذلك اتباع النبي ﷺ العبد الذي هاجر اليه بعدين وصفية أم المؤمنين بسبعة ارؤس فكل ذلك كان نقدا ، ولقد كان يلزم المالكين المحتجين بخبر الحجاج بن ارطاة في أن العمرة تطوع وبذلك المراسيل والبلايا أن يقولوا : بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي أنا يحيى بن سعيد القطان . يزيد بن زريع . وخالد بن الحارث كلهم قال : ناسعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن الحجاج بن ارطاة عن الزبير عن جابر قال رسول الله ﷺ : « الحيوان اثنان بواحد لأبأس بهيدا بيد ولا خير فيه نساء » . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مولى ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهذا من أحسن المراسيل يخالفه المالكين جملة ، وأجازوا الحيوان كله بالحيوان من غير جنسه نسيئة وأجازوه من جنس واحد اذا اختلفت أوصافه بتخاليط لا تعقل ونسى الخفيفون قولهم : ان قول النبي ﷺ : « الزكاة (٢) في السائمة » دليل على أن غير السائمة لازكاة فيها فلا قالوا : ههنا : نهى عليه الصلاة والسلام عن الحيوان بالحيوان نسيئة دليل على جواز العروض بالحيوان نسيئة ولكنهم قوم لا يفقهون . وأجاز الخفيفون المسكينة على الوصفاء واصداق الوصفاء في الذمة ومنعوا من السلم في الوصفاء فقالوا : النكاح يجوز فيه ما لا يجوز في البيوع (٣) قلنا : والسرقه حكمها غير حكم النكاح وقد قسم ما يكون صداقا على ما تقطع فيه اليد وما من حكم

(١) في السخنة رقم ١٤ كني تيم وطيه (٢) في السخنة رقم ١٤ بالزكاة (٣) في السخنة رقم ١٦ في البيوع

الا وهو يخالف سائر الاحكام ثم لم يمنعكم ذلك من قياس بعضها على بعض حيث اشتهيتهم \*  
**قال ابو محمد :** وعن روى عنه مثل قولنا كما رويناه من طريق شعبة عن الاسود بن  
 قيس أنه سمع نبيحا العنزي عن أبي سعيد الخدري قال : السلم بالسعر ولكن استكثر  
 بدراهمك أو بدنانيرك إلى أجل مسمى وكيل معلوم \* ومن طريق سفیان عن الاسود بن  
 قيس عن نبيح عن أبي سعيد مثله \* ومن طريق محمد بن المثني نا محمد بن مجب ناسفیان الثوري  
 عن أبي حيان التميمي عن رجل عن ابن عباس نزلت هذه الآية ( اذا تدانيتهم بدين الى أجل  
 مسمى ) في السلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم \* ومن طريق وكيع نا عيسى الخنات عن  
 أبيه سمعت ابن عمر يقول : كيل معلوم الى أجل معلوم \* وعن ابن عمر اباحة السلم (١)  
 في الكرايس - وهي ثياب - (٢) وفي التحرير \* وعن ابن عباس في السبائب - وهو الكتان -  
 وكل ذلك يمكن وزنه وما نعلم عن أحد من الصحابة اجازة سلم حال ولا في غير مكيل .  
 ولا موزون الا ما اختلفوا فيه من السلم في الحيوان فاختلف فيه عن علي . وابن مسعود .  
 وابن عمر ، وروينا أيضا اباحته عن ابن عباس باستدلاله بالنص ، وروينا النبي  
 عن ذلك عن عمر . وحذيفة . وعبد الرحمن بن سمرة صحيحا . وغيره من الصحابة  
 رضی الله عنهم وبالله تعالى التوفيق \*

١٦١٣ - مسألة - والجل في السلم ما وقع عليه اسم أجل كما أمر رسول الله ﷺ ولم  
 يحد أجلا من أجل وما كان ربك نسيا وما ينطق عن الهوى أن هو الا وحى يوحى لتبين للناس  
 ما نزل اليهم فالأجل ساعة فما فوقها وقال بعض الحنفيين : لا يكون الأجل في ذلك أقل من  
 نصف يوم ، وقال بعضهم : لا يكون أقل من ثلاثة أيام \*

قال أبو محمد : هذا تحديد فاسد لانه بلا برهان ، وقال المالكيون : يكره أن  
 يكون يومين فأقل ، وقال سعيد بن المسيب : ما تتغير اليه الاسواق وهذا في غاية الفساد  
 لانه تحديد بلا برهان ثم ان الاسواق قد تتغير من يومها وقد لا تتغير شهورا وكلاهما  
 لا نعلم أحدا سبقهم الى التحديد في دين الله تعالى به ؛ وقال الليث : خمسة عشر يوما \*

١٦١٤ مسألة - ولا يجوز أن يكون الثمن في السلم الا مقبوضا فان تفرقا قبل تمام  
 قبض جميعه بطلت الصفقة كلها لأن رسول الله ﷺ أمر بأن يسلف في كيل معلوم أو وزن  
 معلوم الى أجل معلوم والتسليف في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام هو أن يعطى شيئا في شيء .  
 فمن لم يدفع ما أسلف فلم يسلف شيئا لكن وعد بأن يسلف فلو دفع البعض دون البعض  
 سواء أكثره أو أقله فهي صفقة واحدة وعقد واحد وكل عقد واحد جمع فاسد او جائز (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ اباحة السلف (٢) أي من قطن (٣) في النسخة رقم ١٤ فساد او جائز

فهو كله فاسد لأن العقد لا يتبعض والتراضى منهما لم يقع حين العقد الأعلى الجميع لأعلى البعض دون البعض فلا يحل الزامهما ما لم يتراضيا جميعا عليه فهو أكل مال بالباطل لأن تراض ، والسلم وإن لم يكن بيعا فهو دين تدايناه إلى أجل مسمى وتجارة فلا يجوز أن يكون إلا عن تراض ، وقولنا هذا هو قول سفيان الثوري . وابن شبرمة . وأحمد . والشافعي . وأنس سليمان . وأصحابهم ، وقال أبو حنيفة : يصح السلم فيما قبض ويبطل فيما لم يقبض ، وقال مالك : إن تأخر قبض الثمن يوم ما أو يومين جاز وإن تأخر أكثر أو بأجل بطل الكل ، وهذا قولان فاسدان كما ذكرنا لاسيما قول مالك فإنه متناقض مع فساد ما وبالله تعالى التوفيق .

**١٦١٥ مسألة** فإن وجد بالثمن المقبوض عيبا فإن كان اشترط السلامة بطلت الصفقة كلها لأن الذي أعطى غير الذي عقد عليه فصار عقد سلم لم يقبض ثمنه فإن كان لم يشترط السلامة فهو بخير بين أن يحبس ما أخذ ولا شيء له غيره أو يرد وتنتقض الصفقة كلها لأنه إن رد المعيب صار سلما لم يستوف ثمنه فهو باطل ، وهو قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يستبدل الزائف ويبطل من الصفقة بقدر ما وجد من الستوق ويصح في الباقي ، وقال مالك : يستبدل كل ذلك والحجة في هذه كالتى قبلها ولا فرق .

**١٦١٦ مسألة** ولا يجوز أن يشترط في السلم دفعه في مكان بعينه فإن فعلا فالصفقة كلها فاسدة وكلما قلنا أو قلنا أنه فاسد فهو مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب . برهان ذلك أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى وقد قال رسول الله ﷺ : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، لكن حق المسلم قبل المسلم إليه حيث ما لقيه عند محل الأجل فله أخذه يدفع حقه إليه فإن غاب أنصفه الحاكم من ماله أن وجد له (١) بقول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) فهو مأمور بأداء أمانته حيث وجبت عليه ويستلها ، والمشهور عن ابن القاسم أن السلم يبطل إن لم يذكر مكان الإيفاء . وقال أبو حنيفة . والشافعي : ماله مؤنة وحمل فالسلم فاسد إن لم يشترط موضع الدفع وما ليس له حمل ولا مؤنة فالسلم جائز وإن لم يشترط موضع الدفع ، وهذه أقوال لا برهان على صحتها فهي فاسدة .

**١٦١٧ مسألة** واشترط الكفيل في السلم يفسد به السلم لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وأما اشتراط الرهن فيه جائز لما ذكرنا في كتاب الرهن فأغنى عن إعادته ، وعن أبطل به العقد ابن عمر . وسعيد بن جبير . وغيرهما .

**١٦١٨ مسألة** والسلم جائز في الدنانير . والدرهم إذا سلم فيها عرضا لأنهما وزن

معلوم فهو حلال بنص كلامه عليه السلام ومنع من ذلك مالك وما نعلم له حجة أصلا ، ومن السلم الجائز أن يسلم الحيوان الذي يجوز تملكه وتمليكه وإن لم يجزيه أو جاز بيعه في لحم من صنفه أن كان يحل أكل لحمه أو في لحم من غير صنفه كتسليم عبد . أو أمة . أو كلب . أو سنور . أو كبش . أو تيس . أو بعير . أو بقرة . أو أيل . أو دجاج . أو غير ذلك كله في لحم كبش . أو لحم ثور . أو لحم تيس . أو غير ذلك لأنه كله سلف في وزن معلوم إلى أجل معلوم ، ولا يجوز السلف في الحيوان أصلا لأنه ليس بكال ولا يوزن وجائز أن يسلم البر في دقيق البرودقيق البر في البر متفاضلا وكيف احبا ، وكذلك الزيت في الزيتون والزيتون في الزيت واللبن في اللبن وكل شيء حاشا ما ينبت في كتاب الربا وهو الذهب في الفضة أو الفضة في الذهب فلا يحل أصلا أو التمر . والشعير . والبر . والملح فلا يحل أن يسلف صنف منها لا في صنفه ولا في غير صنفه منها خاصة وكلها يسلف فيما ليس منها من المكيلات والموزونات وحاش الزرع أي زرع كان فلا يجوز تسليفه في القمح أصلا وحاشا العنب والزبيب فلا يجوز تسليف أحدهما والآخر كيلا ويجوز تسليف كل واحد منهما في الآخر وزنا لما قد بيناه في كتاب الربا فغنى عن اعادته ، وبما يجمعه (١) قول رسول الله ﷺ : « فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم » فلم يستثن (٢) عليه السلام من ذلك شيئا حاشا الأصناف المذكورة فقط : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) \* ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) \* ( وما كان ربك نسيا ) \* ( ولتين للناس ما نزل إليهم ) (و) اليوم أكملت لكم دينكم ) فمن حرم ما لم يفصل لنا تحريمه رسول الله ﷺ فقد شرع في الدين ما لم يأذن به الله ، ومن قول رسول الله ﷺ : ما لم يقله أو أضاف إليه ما لم بينه فقد كذب عليه وقال عليه السلام : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ، وقد اختلف المخالفون لما أبو حنيفة يجهز أن يسلم كل ما يكال في كل ما يوزن فيجهز هو وسفيان تسليم القمح في اللحم واللحم في القمح ويجهز مالك (٣) تسليم الحديد في النحاس وأبو حنيفة يحرم ذلك ويجعله ربا ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، والشافعي يجهز تسليم الفلوس في الفلوس ، وسفيان يجهز الخبز في دقيق من جنسه \* ( فصل ) استدر كنا شيئا محتج به الشافعيون في اجازتهم السلم حالا في الذمة إلى غير أجل وهما خبران ، أحدهما رويناه من طريق البزار قال : نا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني عن محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « ابتاع رسول الله ﷺ جزورا من أعرابي بوسق من تمر الذخيرة - وهي

(١) في النسخة رقم ١٤ « ما يجمعه » (٢) في النسخة رقم ١٤ ولم يستثن (٣) في النسخة رقم ١٤ وما لا يجهز



العجوة - فجاءه رسول الله ﷺ الى منزله فالتمس التمر فلم يجده فقال للاعرابي : يا عبد الله انا ابتعنا منك جزورا بوسق من تمر الذخيرة ونحن نرى أنه عندنا فالتمسناه فلم نجده فقال الاعرابي : واغدراه فزجره الناس وقالوا : أتقول هذا لرسول الله ﷺ ؟ فقال رسول الله ﷺ : دعوه فان لصاحب الحق مقالا ، ثم أعاد رسول الله ﷺ الكلام ثانية كما أوردنا فقال الاعرابي : واغدراه قال : فلما لم يفهم عنه الاعرابي أرسل رسول الله ﷺ الى أم حكيم اقرضينا وسق من تمر الذخيرة حتى يكون عندنا فنقتضيك فقالت : أرسل وسولا يأتي بأخذه فقال للاعرابي : انطلق معه حتى يوفيك ، وذكر باقي الخبر فهذا الاحجة لهم فيه على مذهبه ومذهبنا لأن البيع لم يكن تم بعد بين النبي ﷺ وبين الاعرابي لأنهم لم يتفرقا هكذا (١) نص الحديث ويبين ذلك قول النبي ﷺ له «انا كنا ابتعنا منك بعير ابوسق من تمر الذخيرة ونحن نرى أنه عندنا فالتمسناه فلم نجده» وقول أم المؤمنين في الخبر نفسه فلما لم يفهم عنه الاعرابي استقرض من أم حكيم فصيح أنه عليه السلام حيثئذ أمضى معه العقد المحدود وتم البيع بحضور الثمن وقبض الاعرابي ، وهذا الخبر حجة على الحنفيين ، والمالكيين لأنهم يرون البيع يتم قبل التفريق وليس لهم أن يقولوا : إن هذا منسوخ بذكر الأجل في السلم لأن ذكر الأجل في السلم كان في أول الهجرة كما روينا من طريق البخاري ناصدقة - هو ابن خالد - ناسفيا بن عينة أخبرني ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث فقال : «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم» وكان خبر عائشة بعد ذلك ؟ فان قيل إن قول النبي ﷺ : «دعوه فان لصاحب الحق مقالا» دليل على أن البيع قد كان تم بينهما قلنا : لانه عليه السلام لم يقل : ان هذا الاعرابي صاحب حق انما أخبر أن لصاحب الحق مقالا فقط وهو كذلك وحاشا لله أن يكون الاعرابي صاحب حق وهو يصف النبي ﷺ بالغدر \* والخبر الثاني روينا من طريق ابن أبي شيبه ناعبد الله ابن نمير نا يزيد بن زياد بن أبي الجعد نا أبو صخرة جامع بن شداد عن طارق ابن عبد الله المحاربي : «قال رأيت رسول الله ﷺ مرتين مرة بسوق ذي الحجاز وهو ينادى بأعلى صوته يا أيها الناس قولوا : لا إله الا الله تفلحوا أو أبوهب يتبعه بالحجارة قد أدى كعبه وعروقيه فلما ظهر الاسلام قدم المدينة أقبيلنا من الربة حتى نزلنا قريانا المدينة ومعنا ظعينة لنا فأتانا رجل فسلم علينا فرددنا عليه السلام ومعنا جمل لنا فقال : أتبيعون الجمل ؟ فقلنا (٢) : نعم قال : بكم ؟ قلنا : بكذا وكذا اصاعا من تمر قال : قد أخذته ثم أخذ

(١) في النسخة رقم ١٦ لم يفترقا (٢) في النسخة رقم ١٤ قلنا :

برأس الجبل حتى دخل المدينة فتلاومنا وقتلنا: أعطيتكم جملكم رجلا لا تعرفونه فقالت الطعنية: لا تلاوموا فلقد رأت وجهها ما كان ليخفر كم ما رأيت وجهها (١) أشبه بالقمر ليلة البدر من وجهه فلما كان العشي أتانا رجل فقال: السلام عليكم اني رسول رسول الله ﷺ اليكم وأنه يأمركم أن تأكلوا حتى تشبعوا وتكثروا حتى تستوفوا ففعلنا فلما كان من الغد دخلنا المدينة فاذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخاطب الناس ، وذكر باقي الخبره قال على : هذا الاحجة لهم فيه لوجهين ، احدهما انه ليس فيه دليل على أن الذي اشترى الجبل كان رسول الله ﷺ ولا انه علم بصفة ابتياعه ولا ظهر ان غيره كان المتابع بدليل قول طارق بانه رأى رسول الله ﷺ مرتين مرة بدى المجاز ومرة على المنبر يخاطب فلو كان عليه السلام هو الذي اتباع الجبل لكان قد رآه ثلاث مرات وهذا خلاف الخبر فصح انه كان غيره ولا حجة في عمل غيره ، وقد ثاب في أصحاب (٢) النبي ﷺ الجمل البارع . والوسامة . والعاملة الجميلة ، وقد اشترى بلال وما يقطع بفضل أحد من الصحابة عليه غير أبي بكر . وعمر صاعا من تمر بصاعى تمر وقد يكون مشترى الجبل سأل رسول الله ﷺ أن يه دى عنه الى القوم ثمن الجبل ففعل ؟ \* والوجه الثانى أنه لو صح انه عليه السلام كان المشتري أو انه علم الأمر فلم ينكره لكان حديث ابن عباس بايجاب الأجل زائدا عليه زيادة يلزم اضافتها اليه ولا يحل تركها فبطل تعلقهم بهذين الخبرين ، ولعلم من قرأ كتابنا هذا انهما صحيحان لادخاله فيهما الآن القول فيهما كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

١٦١٩ مسألة ومن أسلم في صنفين ولم يبين مقدار كل صنف منهما فهو باطل مفسوخ مثل أن يسلم في قفيزين من قمح وشعير لانه لا يدري كم يكون منهما قمحاو كم يكون شعيرا ولا يجوز القطع بأنهما نصفان لانه لا دليل على ذلك وبالله تعالى التوفيق ، فلو أسلم اثنان الى واحد فهو جائز والسلم بينهما على قدر حصصهما في الثمن الذى يدفعان لأن الذى أسلما فيه انما هو بازاء الثمن بلا خلاف فلو أسلم واحد الى اثنين صفقة واحدة فهم فيما قبضا سواء لأنهما شريكان فيه وأخذاه معا فلا يجوز أن يتفاضلا فيه الا بأن يتبين عند العقد أن لهذا ثلثه ولهذا ثلثيه أو كما يتفقون عليه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٢٠ - مسألة - ولا بد من وصف ما يسلم فيه بصفاته الضابطة له لأنه ان لم يفعل ذلك كان تجارة عن غير تراض اذ لا يدري المسلم ما يعطيه المسلم اليه ولا يدري المسلم اليه ما يأخذ منه المسلم فهو كل مال بالباطل ، والتراضى لا يجوز ولا يمكن ألا في معلوم وبالله تعالى تنأيد \*

(١) في النسخة رقم ١٤ مارأيت رجلا (٢) في النسخة رقم ١٤ «في الصحابة قرضى الله عنهم»

١٦٢١ - مسأله - والسلم جائز فيما لا يوجد حين عقد السلم وفيما يوجد والى من ليس عنده منه شيء والى من عنده ، ولا يجوز السلم فيما لا يوجد حين حلول أجله \* برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أمر (١) بالسلم كاذكرنا وبين في الكيل وفي الوزن والى أجل فلو كان كون السلم في الشيء لا يجوز الا في حال وجوده أو الى من عنده ماسلم اليه فيه لما أغفل عليه السلام بيان ذلك حتى يكلنا الى غيره حاشا لله من ذلك : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) \* ( وما كان ربك نسيا ) وأما السلم فيما لا يوجد حين (٢) حلول أجله فهو تكليف ما لا يطاق وهذا باطل قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فهو عقد على باطل فهو باطل ، وقولنا في هذا كله هو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبى ثور . وأبى سليمان ولم يجز السلم في شيء لا يوجد حين السلم فيه سفيان . والأوزاعي . وأبو حنيفة ، وزاد أبو حنيفة فقال : لا يجوز السلم الا فيما هو موجود من حين السلم الى حين أجله لا ينقطع في شيء من تلك المدة وما نعلم هذا القول عن أحد قبله ، وقال الحسن بن حي : لا يجوز السلم في شيء ينقطع ولو في شيء من السنة ولا يعلم أيضا هذا عن أحد قبله ، واحتج المانعون من هذا بنبي رسول الله ﷺ : « عن بيع السنبل حتى يشتد وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه » \*

**قال أبو محمد :** وهذا الاحجة لهم فيه أول ذلك انهم مخالفون له لأنهم يميزون السلم في البر والشمع وهما بعد سنبل لم يشتدوا ما يبيع الثمر قبل بدو صلاحه فلا حجة لهم فيه لأن السلم عند الخفيفين : وعندنا ليس يباع فطل تعلقهم به جملة ، ولو كان يباع لما حل لنهي النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك الا لمن هو عنده حين السلم ، فان خصوا السلم من ذلك قلنا : فخصوه من جملة بيع الثمر قبل بدو الصلاح فيه والافقدت حكمتم في الباطل ، وموهوا بما رويانا من طريق أبى داود نا محمد بن كثير ناسفيا الثوري عن أبى اسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه (٣) » \* وحدثنا حماد بن عيسى بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن محمد البرقي القاضي نا أبو حنيفة نا سفيان الثوري عن أبى اسحاق عن النجراني عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « انه نهى أن يسلف في ثمرة نخل حتى يبدو صلاحه » النجراني عجب ما كان ليعدهم حديث النجراني ثم ليس فيه الا ثمر النخل خاصة ، فان قالوا : فسناعلى ثمرة النخل قلنا : وهلا قسم على السائمة غير السائمة ثم ليس فيه ما قالوه (٤) من تبادى وجوده الى حين أجله هو وأما السلم الى من ليس عنده منه شيء فروينا من طريق ابن أبى شيبه نا ابن أبى زائدة عن يحيى

(١) في النسخة رقم ١٦ «أمرنا» (٢) في النسخة رقم ١٤ عند (٣) الحديث في سنن أبى داود مطولا اختصره المؤلف واقتصر على عمل الشاهد منه (٤) في النسخة رقم ١٤ «ما قالوا»

ابن سعيد الأنصاري عن نافع قال : كان ابن عمر اذا سئل عن الرجل يبتاع شيئا الى أجل وليس عنده أصله لا يرى به بأسا ، وكرهه ابن المسيب . وعكرمة . وطاوس . وابن سيرين فبطل كل ما تعلقوا به من الآثار ، وذكروا في ذلك عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق البخاري نا أبو الوليد - هو الطيالسي - ناشعة عن عمرو - هو ابن مرة - عن أبي البختري قال : سألت ابن عمر عن السلم في النخل ؟ فقال : « نهى عن بيع النخل حتى يصلح وسألت ابن عباس عن السلم في النخل ؟ فقال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه » . وعن البخاري نا محمد بن بشار نا غندر ناشعة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري سألت ابن عمر عن السلم في النخل ؟ فقال : نهى عمر عن بيع التمر حتى يصلح » \* ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر لا بأس أن يسلم الرجل في الطعام الموصوف الى أجل مسمى ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه أو ثمر لم يبد صلاحه \* ومن طريق أبي ثور نا معلى نا أبو الأحوص نا طارق عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر : لا تسلبوا في فراخ حتى تبلغ ، وذكروا كراهية ذلك عن الأسود . وابراهيم \*

قال علي : لاحجة في أحدود رسول الله ﷺ فكيف والظاهر من قول عمر . وابنه . وابن عباس انهم انما نهوا عن ذلك من أسلم في زرع بعينه أو في ثمر نخل بعينه ، ونص هذه الاخبار عن ابن عباس . وابن عمر انهما رأيا السلم يباع والخيفيون لا يرونه يباع ، ومن الباطل أن يكون قولهما حجة في شيء غير حجة في شيء آخر وباللغة تعالى التوفيق \*

١٦٢٢ - مسألة - ومن سلم في شيء فضيع قبضه أو اشتغل حتى فات وقته وعدم فصاحب الحق مخير بين أن يصبر حتى يوجد وبين أن يأخذ قيمته لو وجد في ذلك الوقت من أي شيء تراضيا عليه لقول الله تعالى : ( والحرثات قصاص ) فخرمة حق صاحب السلم اذا لم يقدر على عين حقه كخرمة مثلها وقد ذكرناه في كتاب البيوع \*

١٦٢٣ - مسألة - ولا تجوز الاقالة في السلم لأن الاقالة بيع صحيح على ما بينا قبل ، وقد صح نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض وعن بيع المجهول لأنه غرر لكن يبرئ مما شاء منه فهو فعل خير وباللغة تعالى التوفيق \*

١٦٢٤ مسألة مستدركة من البيوع ، من اشترى أرضا فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر ثابت ، وكذلك من اشترى دارا فبناؤها كله له وكل ما يكون مر كبا فيها من باب أو درج أو غير ذلك ، وهذا اجماع متيقن ، وما زال الناس يتبايعون الدور والأرضين من عهد رسول الله ﷺ هكذا لا يتخلو يوم من أن يقع فيه بيع دار أو أرض هكذا ولا يكون له ما كان موضوعا فيها غير مبنى كأبواب . وسلم . ودرج . وآجر .

ورخام: وخشب. وغير ذلك ، ولا يكون له الزرع الذى يقطع ولا ينبت بل هو لبائعه  
وبالله تعالى التوفيق \* ومن ابتاع أبقاضا أو شجرادون الأرض فشكل ذلك يقطع ولا بد  
وبالله تعالى التوفيق تم كتاب السلم \*

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

## كتاب الهبات

١٦٢٥ - مسألة - لا تجوز هبة الا فى موجود . معلوم معروف القدر . والصفات .  
والقيمة والا فبى باطل مردودة ، وكذلك ما لم يخلق بعد كمن وهب ما تلد أمته . أو شاته  
أو سائر حيوانه أو ما يحمل شجره العام وهكذا كل شيء لان المعلوم ليس شيئا ولو كان  
شيئا لكان الله عز وجل لم يزل والاشياء معه وهذا كفر بمن قاله ، والهبة والصدقة والعطية  
يقتضى كل ذلك موهوبا ومتصفا فن أعطى معدوما أو تصدق بمعدوم فلم يعط شيئا  
ولا وهب شيئا ولا تصدق بشيء واذ لم يفعل كل ما ذكرنا فلا يلزمه حكم وقد حرم الله  
تعالى على لسان رسوله ﷺ أموال الناس الا بطيب أنفسهم ولا يجوز أن تطيب النفس  
على ما لا تعرف صفاته ولا ما هو . ولا ما قدره . ولا ما يساوى ، وقد تطيب نفس المرأة  
غاية الطيب على بذل الشيء وبيعه ولو علم صفاته وقدره وما يساوى لم تطب نفسه به ،  
فهذا أكل مال بالباطل فهو حرام لا يحل ، وكذلك من أعطى أو تصدق بدرهم من هذه  
الدرهم أو برطل من هذا الدقيق أو بصاع من هذا البر فهو كله باطل لما ذكرنا لانه لم  
يوقع صدقته ولا هبته على مكيل بعينه ولا موزون بعينه ولا معدود بعينه فلم يهب ولا  
تصدق أصلا ، وكذلك لا يجوز شيء من ذلك لمن لا يدري ولان لم يخلق لما ذكرنا ،  
وأما الحبس فبخلاف هذا كله للنص الوارد فى ذلك وبالله تعالى التوفيق \* والقياس باطل  
ولكل شيء حكمه الوارد فيه بالنص ، فان ذكروا الحديث الذى رويناه من طريق مسلم نا  
زهير بن حرب نا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك « أن رسول الله  
ﷺ قال له دحية يوم خير : يا رسول الله أعطى جارية من السبي قال : اذهب فخذ جارية  
فاخذ صفية بنت حيى فجاء رجل فقال : يا رسول الله اعطيت دحية بنت حيى سيد قريظة  
والنضير وما تصلح الا لك قال ادعه بها قال فجاء بها فلما نظر اليها ﷺ قال له : خذ جارية  
من السبي غيرها وأعتقها وتزوجها ، قلنا : هذا أعظم حجة لنا لان العطية لو تمت لم يرتجعها  
رسول الله ﷺ وحاشا له من ذلك ليس له المثل السوء وهو عليه الصلاة والسلام يقول :  
ليس لنا مثل السوء العائد فى هبته كالعائد فى قيمته كالكلب يعود فى قيمته لكن أخذها وتما

ملكها وكمال عطيته عليه السلام له اذ عرف عليه الصلاة والسلام عينا أو صفتها أو قدرها ومنه ، فان قيل : فقد رويتم من طريق حماد بن سبلة عن ثابت عن أنس أنه عليه السلام اشترى صفيحة من دحية وقد وقعت في سهمه بسبعة أرؤس قلنا : كلا الخبرين عن أنس صحيح وتأليفهما ظاهر ، وقوله : انها وقعت في سهمه انما معناه بأخذه اياها اذ سأل النبي ﷺ جارية من السبي فقال له : اذهب فخذ جارية وبلاشك أن من أخذ شيئا لنفسه بوجه صحيح فقد وقع في سهمه ، وقوله اشترى اياها عليه السلام بسبعة أرؤس يخرج على احد وجهين أحدهما ، أنه عليه السلام عوضه منها فسمى أنس ذلك الفعل شراء ، والثاني أن دحية اذ أتى بها النبي ﷺ فقال له : خذ غيرها قد سأله اياها وكان عليه السلام لا يسأل شيئا الا أعطاه فاعطاه اياها فصححت له وصح وقوعها في سهمه ثم اشترى منها بسبعة أرؤس ولا شك في صحة الخبرين ، ولا يمكن الجمع بينهما لصحتهما الا كما ذكرنا ، وما لا شك فيه فلا شك فيما لا يصح إلا به وبالله تعالى تنأييد \* فان ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للجابر : لو قد جاءه البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا قلنا : هذه عدة لاعطية وقد أنفذ أبو بكر رضي الله عنه هذه العدد بعد موته عليه السلام وهم لا يختلفون في أن من قال ذلك ثم مات لم ينفذ قوله بعد موته وهذا قول سليمان وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٢٦ - مسألة - ومن كان له عند آخر حق في الذمة دراهم أو دنانير أو غير ذلك أو أى شيء كان فقال له : قد وهبت لك مالى عندك أو قال قد أعطيتك مالى عندك أو قال لا آخر قد وهبت لك مالى عند فلان أو قال : أعطيتك مالى عند فلان فلا يلزم شيء من ذلك لما ذكرنا لانه لا يدرى ذلك الحق الذى له عند فلان (١) في أى جوانب الدنيا هو ولعله في ملك غيره الآن وانما يجوز هذا بلفظ الابرأ أو العفو أو الاسقاط أو الوضع ، ويجوز أيضا بلفظ الصدقة للحديث الذى رويناه من طريق مسلم ناقتية ناليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الاشج - عن عياض بن عبد الله عن أنس سعيد الخدرى قال : «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار اتباعها فكثرت دينه فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه فهذا عموم للغرماء وغيرهم ، فان ذكرنا قول الله عز وجل : ( لا هب لك غلاما زكيا ) قلنا : أفعال الله (٢) تعالى وهباته لا يقاس عليها أفعال خلقه ولا هباتهم لانه تعالى لا أمر فقه ولا شرع يلزمه بل يفعل ما يشاء لا معقب لحكمه فكيف وذلك الغلام الموهوب مخلوق (٣) مركب من نفس موجودة قد تقدم خلقها ومن تراب وما تغذى به أمه قد تقدم خلق كل ذلك ، وكذلك الهواء وقد أحاط الله تعالى علما بأعيان كل ذلك بخلاف خلقه والكل

ملك بخلاف خلقه وبالله تعالى التوفيق \* وقد فرق مخالفونا بين الهبة والصدقة فبعضهم أجاز الصدقة غير مقبوضة ولم يحز الهبة الا مقبوضة وبعضهم أجاز الرجوع في الهبة ولم يحزه في الصدقة ويكفي من هذا كله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الهبة والعطية ويأكل الهدية ولا يأكل الصدقة وحرمت عليه الصدقة وعلى آله ولم يحرم عليهما العطايا ولا الهبات وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٢٧ - مسألة - ولا تجوز الهبة بشرط أصلا كمن وهب على أن لا يبيعها الموهوب أو على أن يولدها أو غير ذلك من الشروط فالهبة بكل ذلك باطل مردودة لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل ما لا يعقد الا بصفة ما لا يصح فلم يقع فيه عقده » \*

١٦٢٨ - مسألة - ولا تجوز هبة يشترط فيها الثواب أصلا وهي فاسدة مردودة لان هذا الشرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل بل في القرآن المنع منه بعينه قال الله عز وجل : ( ولا تمنن تستكثر ) وهو قول جمهور من السلف \* روينا من طريق محمد بن الجهم نا يحيى الجبائي نا محمد بن عبيدنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة عن ابن عباس في قول الله تعالى : ( وما آتيتم من ربا ) قال : هو هدية الرجل أو هبة الرجل يريد أن يثاب أفضل منه فذلك الذي لا يربو عند الله ولا يؤجر عليه صاحبه ولا اثم عليه \* قال على : هذا اذا اراده بقلبه وأما اذا اشترطه فعين الباطل والاثم \* ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن سعيد العوفي نا أبي سعيد بن محمد بن الحسن حدثني عمي الحسين بن الحسن بن عطية حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس نحوه \* ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا محمد بن عبيدنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( ولا تمنن تستكثر ) قال : لاتعط شيئا لشاب أفضل منه قال معمر : وقاله طاوس أيضا ، وقال الحسن : لاتمنن عطيتك ولا عملك ولا تستكثر \* وبه الى اسماعيل نا نصر بن علي الجهضمي أخبرني أبي عن هرون عن أبي رجاء عن عكرمة ( ولا تمنن تستكثر ) قال : لاتعط مالا مصانعة رجاء أفضل منه من الثواب من الدنيا \* ومن طريق عبد بن حميد نا محمد بن الفضل - هو عارم - عن يزيد بن زريع عن أبي رجاء سمعت عكرمة في قول الله تعالى : ( ولا تمنن تستكثر ) قال : لاتعط شيئا لتعطى أكثر منه \* ومن طريق عبد بن حميد نا هاشم بن القاسم عن أبي معاوية عن منصور بن المعتمر عن مجاهد . وابراهيم النخعي قالا جميعا : لاتعط شيئا لتصيب أفضل منه \* ومن طريق ابن الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي عن علي بن هاشم نا الزبرقان عن أبي رزين ( وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله )

قال : ما أعطيت من شيء تريد به عرض الدنيا أو تثاب عليه لم يصعد الى الله عز وجل (وما آتيتهم من زكاة تريدون وجه الله) قال : ما أعطيت من هدية لوجه الله تعالى فهو الذى يصعد \* ومن طريق ابن الجهم نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبى نا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور ابن صفية عن سعيد بن جبيرة (وما آتيتهم من ربا ليربوا) قال : يعطى العطية ليثيبه عليها، وبه الى ابن الجهم نا أبو بكر النرسي نا عبيد الله ابن موسى نا اسرائيل عن السدي عن أبي مالك قال : لا تعط الا غنياء لتصيب أفضل منه \* وبه الى ابن الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي نا العلاء بن عبد الجبار نا نافع عن القاسم ابن أبي بزة قال : لا تعط شيئاً تطلب (١) أكثر منه \* وبإبطال هبة الثواب يقول الشافعي . وأبو ثور . وأوسليمان . وأصحابهم ؛ وأجازها أبو حنيفة . ومالك وما نعلم لها حاجة الا أنهم رواها عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب . وأبي الدرداء . وفضالة بن عبيد رضى الله عنهم إجازتها ، وعن عمر بن عبد العزيز . وعطاء . وربيعة . وشريح . والقاسم بن محمد . وأبي الزناد . ويحيى بن سعيد الانصاري . وجماعة من التابعين ، واحتجوا بما روى المسلمون عند شروطهم \* .

**قال أبو محمد** . أما مالك فانه مخالف (٢) لما ذكرنا لانهم لا يميزون الرجوع في الهبة وهؤلاء يميزون ذلك . وأما أبو حنيفة فخالف لهم على ما نذكر في الرجوع في الهبة ان شاء الله تعالى ، وأما نحن فلا حاجة عندنا الا في قول رسول الله ﷺ فقط وقد خالف هؤلاء ابن عباس كما ذكرنا ، وأما « المسلمون عند شروطهم » فقد تقدم إبطالنا لهذا الاحتجاج الفاسد بوجوه ثلاثة كل واحد منها كاف أولها انه كلام لم يصح قط عن رسول الله ﷺ ولا رواه من فيه خير لاهلها انما هي من رواية كثير بن زيد وهو ساقط مطروح وأمرسل ، والثاني أنهم لا يخالفوننا في أن من شرط آخر أن يغني له أو أن ينف له أو أن يخرج معه الى البستان أو أن يصبغ قميص نفسه احمر ان كل ذلك لا يلزمه ، وقد أبطلوا كثيرا من العقود بكثير من الشروط فأبطلوا احتجاجهم : « المسلمون عند شروطهم ، فصح أن المسلمين ليسوا عند شروطهم على الجملة فاذا لاشك في ذلك ولا خلاف فقد أفصح رسول الله ﷺ بان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فصح ان المسلمين ليس لهم ان يشترطوا شرطا ليس في كتاب الله عز وجل ، والثالث أن هذا اللفظ لو صح لكان لا يجوز أن يضاف الى المسلمين من الشروط فيقال شروط المسلمين والمسلمون عند شروطهم الا في الشروط المجازة لافي الشروط المنهي عنها ، وقد صح نهي رسول

(١) في النسخة رقم ١٦ تصب (٢) في النسخة رقم ١٤ فهو مخالف



الله ﷺ عز كل شرط ليس في كتاب الله وباطاله اياه اذا وقع، فصح أن شروط المسلمين انما هي الشروط المنصوصة في كتاب الله تعالى. وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم المفترض اتباعها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أن يعلم أحد جواز شرط الا برود النص بجوازه والا فالنص قد ورد بابطال كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فوضح الامر في بطلان هبة الثواب وبالله تعالى التوفيق وقال من أجازها : هي بيع من البيوعه **قال أبو محمد** . وهذا باطل لأن البيع لا يجوز بغير ثمن مذكور ولا بتمن مجهول

وهبة الثواب لم يذكر ثوابها ولا عرف فهي ان كانت يباع فهي بيع فاسد حرام خيث وان لم تكن يباع فقد بطل حكمهم لها بحكم البيع وبالله تعالى تأييد \* ولهم ههنا تخالط شنيعة ، منها ان أباحيفة قال : كل هبة وقعت على اشتراط عوض معلوم فهي وعوضها في حكم الهبة مالم يتقابض الهبة وعوضها ولا تجوز في مشاع فاذا تقابضا ذلك حلال للمتبايعين ولكل واحد منهما الرد بالعيب ولا رجوع لهما بعد التقابض فهلا سمع بأفسد من هذا القول أن تكون هبة تنقلب يباعا هكذا مطارقة بشرع أبي حنيفة الذي لم يأذن به الله تعالى ؟ ، وأجازوا هذه الهبة وهذا الشرط ثم قالوا : من وهب لآخر هبة على أن يرد عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها أو على أن يعوضه ثلثها أو ربعها أو بعضها أو وهب له جارية على أن يرد لها عليه أو على أن يتخذها أم ولد أو على أن يعتقها فقبضها فالهبة في كل ذلك جائزة والشرط باطل ، فمرة جاز الشرط والهبة ومرة جازت الهبة وبطل الشرط فهل في التحكم أكثر من هذا ؟ وقال مالك : الهبة على ثلاثة أوجه ، أحدها هبة لذى رحم على الصلة . وهبة الوالدين للولد . وهبة للثواب (١) فهبة الثواب يرجع فيها على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وهذا تقسيم لا دليل بصحته (٢) وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٢٩ - مسألة - ومن وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره أو أعطى عطية كذلك أو تصدق بصدقة كذلك فقد تمت باللفظ ولا معنى لحيازتها ولا لقبضها ولا يطلبا تملك الواهب لها أو المتصدق بها ، وسواء باذن الموهوب له أو المتصدق عليه كان ذلك أم بغير اذنه سواء تملكها الى أن مات أو مدة يسيرة أو كثيرة على ولد صغير كانت أو على كبير أو على أجنبي الا أنه يلزمه رد كل ما استغل منها كالغصب سواء سواء في حياته ومن رأس ماله بعد وفاته وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وقال أبو حنيفة : من وهب أو تصدق على أجنبي أو قريب صغير أو كبير ولد أو غيره فليس ذلك بشئ . ولا يلزمه حكم هبة ولا صدقة ولا يحكم عليه بأن يدفعها الى الذي تصدق بها عليه ولا الى الذي وهبها له فان دفع ذلك

(١) في النسخة رقم ١٦ وهبة للثواب (٢) كذا في النسخ كلها

مختار الخينة تمت الهبة والصدقة وصح ملك الموهوب والمتصدق عليه فلو قبضها الموهوب له أو المتصدق عليه بغير إذن الواهب والمتصدق لم يصح له بذلك ملك وقضى عليه بردها الى الواهب أو المتصدق الا الصغير فان أباه أو وصيه يقبضان له ، قال : فان مات الواهب أو المتصدق أو الموهوب له أو المتصدق عليه بطلت الصدقة والهبة ، وقال مالك : من وهب أو تصدق على ابن له صغير فذلك جائز وهو الحائز للصغير الذكر حتى يبلغ وللانثى حتى تنكح وترشد ، فان وهب أو تصدق على ولد كبير أو على أجنبي أجبر على دفع ذلك اليهما فان قبضاه بغير إذنه فهو قبض صحيح فان غفل عن ذلك حتى مات والهبة أو الصدقة في يده واعتاره بطلت الصدقة والهبة وعادت ميراثا فان دفع البعض واعتمر البعض فان كان الذي اعتمر لنفسه أكثر من الثلث بطل الجميع وان كان الثلث فأقل صحت الهبة والصدقة في الجميع فيما اعتمروا فيما لم يعتمر ، وقال الشافعي في الهبات والعطايا والصدقات المطلقة بقول أبي حنيفة . وفي الاحباس فقط بالقول الذي ذكرنا عن أصحابنا \*

**قال أبو محمد :** احتج من لم يحز الهبة . والصدقة الا بالقبض بما روينا من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشيخير (١) عن أبيه قال : لما نزلت الهاكم التكاثر قال رسول الله ﷺ : « يقول ابن آدم . مالي مالي وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفنت أو لبست فأبليت أو أعطيت فمضيت » ومن طريق أبي داود الطيالسي ناهشام - هو الدستوائي - عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشيخير عن أبيه ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ (٢) الهاكم التكاثر ويقول : يقول ابن آدم . مالي مالي وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفنت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت » قالوا : فشرط عليه الصلاة والسلام في العطية والصدقة الامضاء وهو الاقباض وقالوا : قسنا ذلك على القرض . والعارية فلا يصحان الا مقبوضين بعلّة ان كل ذلك برو معروف وعلى الوصية فلا تصح باللفظ وحده لكن بمعنى آخر مقترن اليه وهو الموت ، وذكروا أيضا ما روينا من طريق مالك أن ابن شهاب أخبره عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين ، أن أبا بكر لما حضرته الوفاة قال لها : أن كنت نخلت لك جاد عشرين وسقا فلو كنت جددت به واحتزتيه لكان لك [ فاذلم تفعل ] (٣) فانما هو مال الوارث ، وذكر الخبر وفيه انها قالت : والله يا أبا بكر لو كان كذا وكذا رد دته . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما حضرت أبا بكر الوفاة قال لها : ان كنت نخلت لك جداد عشرين وسقا من أرضي التي بالغابة وانك لو كنت احتزتيه لكان لك فاذلم تفعل فانما هو مال الوارث \* ومن طريق

(١) في النسخة رقم ١٦ «مطرف بن عبد الرحمن بن الشيخير» وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ «يقول»

وهو تصحيف (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة أخبرنى المسور بن مخرمة . وعبد الرحمن ابن عبد القارى انهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : ما بال أقوام ينحلون أولادهم فاذا مات الابن قال الأب : مالى وفى يدي واذا مات الأب قال : قد كنت نحلْتُ ابنى كذا وكذا لا نحل الا لمن حازه وقبضه عن أبيه ، قال الزهرى : فأخبرنى سعيد بن المسيب قال : فلما كان عثمان شكى ذلك اليه فقال عثمان : نظرنا فى هذه النحول فرأينا أحق من يحوز على الصبي أبوه ، فلهذا أصح رواية فى هذا ، وصح أنهما مختلفان كما أوردنا \* ومن طريق مالك عن الزهرى عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر بن الخطاب انه قال : ما بال رجال ينحلون ابناءهم نحلانهم يسكونها فان مات ابن أحدهم قال : مالى بيدي لم أعطه أحدا وان مات قال : لابنى قد كنت أعطيتة اياه ، من نحل نخلة لم يحزها الذى نحلها حتى تكون لوارثه ان مات فهي باطل \* ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان انه قال : من نحل ولدا صغيرا لم يبلغ أن يحوز نخلة فأعلن بها واشهد عليها فى جائزة وان وليها أبوه ، قال ابن وهب : وأخبرنى رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب . وعمر بن عبدالعزيز . وشريح . والزهرى . وربيعة . وبكير ابن الاشج مثل هذا \* ومن طريق ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله - هو العرزمى - عن عمرو بن شعيب . وابن أبي مليكة . وعطاء بن أنى رباح قال عمرو عن سعيد ابن المسيب ثم اتفق سعيد . وعطاء . وابن أبي مليكة ان أبا بكر . وعمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر قالوا : لا تجوز صدقة حتى تقبض \* ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثورى عن جابر الجعفى عن القاسم بن عبد الرحمن كان معاذ بن جبل لا يجيز الصدقة حتى تقبض \* وروينا من طريق وكيع عن سفيان باسناده وزاد فيه الا الصبي بين أبويه \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم اباجالد عن الشعبي أن شريحا . ومسروقا كانا لا يجيزان صدقة الا مقبوضة وكان الشعبي يقضى بذلك ، قال هشيم : وأخبرنى مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي قال : الواهب أحق بهبته ما كانت فى يده فاذا أمضاها فقبضت فهي للو هو ب له \*

قال على : هذا كل ما احتجوا به ما نعلم لهم شيئا غير هذا وكله لاحجة لهم فى شيء منه ، فأما (١) قول رسول الله ﷺ : « الا ما تصدقت أو أعطيت فأمضيت » فلم يقل عليه السلام ان الامضاء هو شيء آخر غير التصديق : والاعطاء ولا جاء ذلك قط فى لغة بل كل تصديق واعطاء اعطاء (٢) فاللفظ بهما امضاء لهما واخراج لهما عن ملكه كما أن

الأكل نفسه هو الافناء. واللباس هو الالباء لأن لكل لبسة حظها من الالباء ، فاذا تردد اللباس ظهر الالباء فبطل تعلقهم بهذا الخبر ، وأيضا فان من قال : مالى هذا صدقة على فلان أو قال : قد تصدقت عليك بهذا الشيء أو قال : مالى هذا هبة لفلان أو قال : قد وهبته لفلان فلا يختلف اثنان ممن يحسن اللغة العربية في أنه يقال : قد تصدق فلان بكذا على فلان وقد وهب له كذا (١) فلولم تكن الصدقة كاملة تامة باللفظ لكان الخبر عنه بأنه تصدق أو وهب كاذبا فوجب حمل الحكم على ما ترجمه اللغة ما لم يأت نص بحكم زائد لا تقتضيه اللغة فيوقف عنده ويعمل به ، ويسأل المالكين خاصة عن من قال : قد وهبت هذا الشيء لك أو قال : هذا الشيء هبة لك أو قال : قد تصدقت عليك بهذا . أو قال : هذا صدقة عليك أتصدق ووهب بذلك الشيء أم لم تصدق به ولا وهبه ؟ ولا ثالث لهذا التقسيم ، فان قالوا : نعم قد تصدق به ووهبه قلنا فاذا قد تصدق به ووهبه فقد تمت الصدقة والهبة وصحت فما يضرهما ترك الحيازة والقبض اذ لم يوجب ذلك نص ، فان قالوا : لم يهب ولا تصدق قلنا : فمن أين استحلتم اجباره والحكم عليه بدفع مال من ماله لم يتصدق به عليه ولا وهبه الى من لم يهبه له ولا تصدق به عليه ؟ هذا عين الظلم والباطل ، ولا يخلص لهم من أحدهما . وأما من دون الصحابة فلا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ لاسيما والخلاف قد ورد في ذلك من الصحابة رضى الله عنهم ، وأيضا فأكثر تلك الاخبار إما لا تصح وإما قد جاءت بخلاف ما تعلقوا به من الفاظها وإما قد خالفوا أولئك الصحابة فمما جاء عنهم كجاء هذه الروايات أو أصبح على ما نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وأما قياسهم الهبة والصدقة على القرض . والوصية . والعارية فالقياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل ، أما القرض فقد أبطلوا وهو لازم باللفظ ومحكوم به ولا بد ان لم يأت نص بخلاف هذا وانما يبطل من القرض بعدم الاقباض مثل ما يبطل من الهبة . والصدقة سواء سواء ، وليس ذلك الا ما كان في غير معين مثل أن يقول : قد أقرضتك عشرة دنانير من مالى . أو تصدقت عليك بعشرة دنانير من مالى . أو وهبتك عشرة دنانير من مالى فهذا كله لا يلزم لما ذكرنا قبل من أن كل ذلك لا يجوز الا في معين والا فليس وأهبالشيء ولا متصدقا بشيء ولا مقرضا لشيء ، والقول في العارية كالقول فيما ذكرنا سواء سواء ، ولو صح هذا القياس لكان حجة عليهم ، وأيضا فان القرض يرجع فيه متى أحب والعارية كذلك ولا يرجع عندنا في الهبة ولا في الصدقة ، وأيضا فان الصدقة والهبة تمليك للرقبة بغير عوض والقرض تمليك للرقبة بعوض . والعارية

ليست تمليكا للرقبة أصلا ، فبطل قياس بعض ذلك على بعض لاختلاف أحكامها ، وليس قول من قال : اتفاق جميعها في أنها بر ومعروف فأننا أقيس بعضها على بعض باولى من قال (١) افتراقها في أحكامها يوجب أن لا يقياس بعضها على بعض وإذا كان الاتفاق يوجب القياس فالافتراق يبطل القياس والافتراق تحكموا بالدعوى بلا برهان ، ويقال لهم : هلا قسم كل ذلك على النذر الواجب عندكم باللفظ وإن لم يقبض فهو أشبه بالصدقة والهبة من العارية والقرض ؟ وأما الوصية فقد كفونا مؤنة قياسهم عليها لأنهم لا يوجبون فيها الصحة بالقبض أصلا بل هي واجبة بالموت فقط ، وقولهم : لا تجب باللفظ دون معنى آخر وهو الموت فمؤويه بارد فاسد لأن الموصى لم يوجب الوصية فقط بلفظه بل إنما أوجبه بعد الموت فحينئذ وجبت بما أوجبه به فقط دون معنى آخر فظهر فساد قياسهم وبرده وغثائته ومخالفته للحق والحمد لله رب العالمين \* وأما الرواية عن الصحابة رضى الله عنهم فنفيد أن خبر أبى بكر : وعائشة رضى الله عنهما فنقول وبالله تعالى التوفيق : لما نص الحديث (٢) أنه نخلها جادعشرين وسقما من ماله بالغابة فلا يخلو ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما إما أن يكون أراد نخلاتجد منها عشرين وسقا وإما أن يكون أراد تمرا يكون عشرين وسقا مجدودة لا بد من أحدهما وأى الأمرين كان فأنما هي عدة ؟ ولا يلزم هذه القضية عندهم ولا عندنا لأنها ليست في معين من النخل ولا معين من التمر وقد تجدد عشرين وسقا من أربعين نخلة وقد تجدد من مائتي نخلة وقد لا تجدد من نخلة بالغابة عشرين وسقا لعاهة تصيب الثمرة فهذا لا يتم الاحتمالين النخل أو الاوساق في نخله فيتم حينئذ بالجداد والحيازة فليست هذه القصة من الهبة المعروفة المحدودة ولا من الصدقة المعلوملة المتميزة في ورود ولا صدر ولكنهم قوم يوهمون في الأخبار ما ليس فيها ، وأيضا فقد روى هذا الخبر من هو أجل من عروة وآخر هو مثل عروة بخلاف مارواه عروة كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبى مليكة أن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أخبره أن أبا بكر الصديق قال لعائشة أم المؤمنين : يا بنية انى نخلتك نخلنا من خيبر وانى أخاف أن أكون أثرتك على ولدى وإنك لم تكونى احتزتيه فريده على ولدى فقالت : (٣) يا أبتاه لو كانت لى خيبر بجدادها لرددتها ، فالقاسم ليس دون عروة وابن أبى مليكة ليس دون ابن شهاب لأنه أدرك من الصحابة من لم يأخذ الزهرى عنهم كاسماء . وابن عمر وغيرهما . وابن جريج ليس دون مالك ، وهذه السياقة موافقة لقولنا لا لقولهم ، فمن الباطل أن يكون مارووه (٤) مالا يوافق قولهم بل يخالفه حجة مالا يوافقه ولا يكون

(١) في النسخة رقم ١٤ «من قول من قال» (٢) في النسخة رقم ١٤ «أنه أنما نص الحديث» (٣) في النسخة

رقم ١٦ قالت (٤) في النسخة رقم ١٤ «مارواه»

مارويناه موافقا لقولنا حجة لما يوافق هذه سواء سواء عن اطلاقها \* ومن طريق ابن الجهم نا ابراهيم الحربى نا ابن نمير - هو محمد بن عبد الله بن نمير - نا أبى عن الأعمش عن شقيق أبى وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال لى أبو بكر حين أحضر : انى قد كنت ابنتك بنحل فان شئت ان تأخذى منه قطاعا أو قطاعين ثم تردينه الى الميراث قالت : قد فعلت ، ولا خلاف من أن مسروقا أجل من عروة لانه أفتى فى خلافة عمر وكان أخص الناس بام المؤمنين . وشقيق أجل من الزهرى لانه أدرك رسول الله ﷺ وان كان لم يره وصحب الصحابة من بعده موته عليه الصلاة والسلام الا كابر الا كابر ، والأعمش انما يعارض به شيوخ مالك لانه (١) قد أدرك أنسا وراه فهو من التابعين من القرن الثانى وانما فيه كما ترى بانه انما استرده باذن الابانه لم يتم باللفظ \* ورويناه أيضا مر سلا كذلك من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي فبطل تعلقهم بخبر أبى بكر جملة وعاد حجة عليهم والله تعالى الحمد ، وضح أنهما رأيا الهبة جائزة بغير قبض وأما الرواية عن أبى بكر . وعمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر لا تجوز صدقة حتى تقبض فباطل لان راويها محمد بن عبيد الله العرزمى وهو هالك مطرح ، وأما الرواية عن عمر الموافقة للرواية عن عثمان فلا شيء لان ابن وهب لم يسم من أخبره بها ، والرواية عن معاذ فيها جابر الجعفى وبقيت الرواية عن عمر . وعثمان فهى حجة (٢) الا أنهما اختلفا فعمر عم كل موهوب وعثمان خص من ذلك صغار الولد وانما هى رأى من رأها اختلفا فيه لا تقوم به حجة على أحد ، وقد صرح عن أبى بكر . وعائشة خلاف ذلك كما أوردنا ، وأيضاً فانما هو عن عمر . وعثمان فى النحل خاصة لافى الصدقة ، وقد روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا المعتمر بن سليمان التيمى قال : سمعت عيسى بن المسيب يحدث أنه سمع القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه عن جده عبد الله بن مسعود قال : الصدقة جائزة قبضت أو لم تقبض \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن جابر الجعفى عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان على بن أبى طالب . وابن مسعود يجيزان الصدقة وان لم تقبض فهذا اسناد كاسناد حديث معاذ وتلك المقطعات \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا وكيع عن همام عن قتادة [عن الحسن البصرى] (٣) عن النضر بن أنس بن مالك قال : نحلنى أبى نصف داره فقال أبو بردة : ان سرك أن تحوز ذلك فاقبضه فان عمر قضى فى الانحال ما قبض منه فهو جائز وما لم يقبض منه فهو ميراث ، فهذا أنس بأصح سند لا يرى الحرز شيئاً \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا

(١) لفظه قد زيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٤ «صححة» (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ .

يونس عن الحسن عن رجل وهب لامرأته قال : هي جائزة لها وان لم تقبضها ، وكم قصة خالفوا فيها عمر . وعثمان كقبضتهما بولد المستحقة رقيقا لسيد أمهم وقضائهما في ولد العربي من الأمة بخمس من الابل . وكاباحتهما الاشتراط في الحج وما روى عن أبي بكر . وعمر من أبطال هبة المجبول وككلام عمر . وعثمان يوم الجمعة في الخطبة بحضرة المهاجرين والانصار اذ ذكر له عمر غسل الجمعة ، وكاباحتهما القصاص من الوكزة (١) واللطمة وسجودهما في الخطبة اذ قرأ السجدة بحضرة الصحابة دون مخالف ، وقولهما : من اشعر لزمت الحدود ولا مخالف لهما من الصحابة وكتخيرهما المفقود اذا قدم امرأته بينهما وبين الصداق ، وغير ذلك كثير جدا فمرة هما حجة ومرة ليسا حجة ، وأما تقسيم مالك فيمن اعتمر بما تصدق به أو وهب الثلث فما فوقه أو ما دون الثلث فقول لا يعرف عن أحد قبله مع تناقضه هنا فجعل الثلث في حيز الكثير وجعله فيما تحكم فيه المرأة من مالها في حيز القليل وهذا عجب جدا مع أنه خلاف مجرد للرواية عن عمر . وعثمان وكل من روى عنه في ذلك من الصحابة لفظة لان جميعهم اما مبطل للهبة فيما لم يحز جملة أو في الصدقة كذلك أو يحز له جملة ، وأما قول أبي حنيفة : ان قبضها الموهوب له أو المتصدق عليه بغير اذن الواهب أو المتصدق فليس قبضا فلا يعرف عن أحد قبله وهو مخالف للرواية عن عمر . وعثمان في ذلك لانهم ارضى الله عنهما لم يقولوا حتى يقبض باذنه لكن قالوا : حتى يقبض فان كان قولهما حجة واجما فقد خالف الحنفيون . والمالك كون الحجة والاجماع باقرارهم على أنفسهم وان لم يكن قولهما حجة ولا اجما فلا معنى لاحتجاجهم به فبطل تعلقهم بكل ما تعلقوا به من ذلك ، وأما قول الشافعي فانتا رويناه عن ابراهيم النخعي أن الصدقة جملة تتم بلا حيازة واحتجوا بأن الصدقة لا تكون الا لله تعالى \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** وهذا ليس بشيء لان الهبة اذا لم تكن لله تعالى فهي باطل فلو علمنا ذلك لما أجزأناها اذ كل عمل عمل لغير الله تعالى فهو باطل وبطل قوله في الهبة بما أبطلنا به قول أبي حنيفة . ومالك والله تعالى التوفيق ، واحتج أصحاب الشافعي بان الهبات والصدقات المطلقة يملكها أربابها فاحتاجوا الى القبض ، وأما الحبس فلا مالك لها (٢) الا الله تعالى وكل شيء في قبضته عز وجل فلا قابض لها دونه \*

قال علي : الأرض كلها وكل شيء لله تعالى لم يخرج شيء عن ملكه فيرد اليه ، وقد بطل قوله في الهبة والصدقة بما بطل به قول مالك . وأبي حنيفة وبالله تعالى التوفيق ، فاذا

(١) في النسخة رقم ٤٤ من الوكظة ، وهي الدفعة (٢) في النسخة رقم ١٦ له ، والحبس بلفظ الجمع

بطل كل ما احتجوا به فالحجة لقولنا قول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) وهذا مكان الاحتجاج بهذه الآية لاحتجوا بها بما بينت السنن انه لا مدخل له فيها . وكذلك قوله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) ومن لفظ بالهبة أو الصدقة فقد عمل عملا وعقد عقدا الزمه الوفاء به ولا يحل لاحد ابطاله الا بنص ولا نص في ابطاله وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٢٩ مسألة** ومن وهب هبة صحيحة لم يحزله الرجوع فيها أصلا مذي لفظ بها الا الوالد . والام فيما أعطا أو أحدهما لولد هما فلهما الرجوع فيه أبدا الصغير والكبير سواء ، وسواء تزوج الولد أو الابنة على تلك العطية أو لم يتزوجا دينا عليها أو لم يدانها فان فأت عينها فلا رجوع لهما بشيء ولا رجوع لهما بالغلة ولا بالولد الحادث بعد الهبة فان فأت البعض وبقي البعض كان لهما الرجوع فيما بقي فقط وهو قول الشافعي . وأنى سليمان وأصحابهما ؛ وقال أبو حنيفة : من وهب لذى رحم محرمة أو لولد هبة وأقبضه أياها أو وهب أحد الزوجين لصاحبه هبة وأقبضه أياها فلا رجوع لاحد ممن ذكرنا ( ١ ) فيما وهب ، ومن وهب لاجنبي أو لمولى أو لذى رحم غير محرمة هبة وأقبضه أياها فللواهب أن يرجع فيما وهب من ذلك متى شاء وان طال المدة . ما لم تزد الهبة في بدنها أو ما لم يخرجها الموهوب له عن ملكه أو ما لم يمت الواهب أو الموهوب له أو ما لم يعوض الموهوب له أو غيره عنه الواهب عوضا يقبله الواهب فأى هذه الأسباب كان فلا رجوع للواهب فيما وهب ولا يجوز الرجوع في الهبة اذا لم يكن شيء مما ذكرنا إلا بتسليم الموهوب له ذلك أو بحضرة الحاكم أحب الموهوب له أم كرهه قال : فلو وهب آخر جارية فعلمها الموهوب له القرآن والكتابة والخير فليس ذلك بمانع من رجوع الواهب فيها فان كان عليها دين فاداه الموهوب له عنها وكانت كافرة فأسلمت فلا رجوع للواهب فيها ، وأما الصدقة فلا رجوع للمتصدق فيها لاجنبي كانت أو لغير اجنبي بخلاف الهبة ، وقال مالك : لا رجوع لواهب ولا للمتصدق في هبته ( ٢ ) أصلا لا لاجنبي ولا لذى رحم محرمة الا في هبة الثواب فقط وفيما وهب الرجل لولده أو ابنته الكبيرين أو الصغيرين ما لم يقل انه وهبها لولده لوجه الله تعالى ، فان قال هذا فلا رجوع له فيما وهب فان لم يقبله فله الرجوع فيما وهب ما لم يدين الولد على تلك الهبة أو ما لم يتزوج الابن أو الابنة عليها أو ما لم يشب الولد أو الابنة أياهما على ذلك ، فأى هذه الوجوه كان فقد بطل رجوع الأب في الهبة وترجع الأم كذلك فيما وهبت الأم لولدها الصغار خاصة مادام أبوهم حيا فلها الرجوع فيه فان مات أبوهم فلا رجوع لها وكذلك لا رجوع لها فيما



وهبت لولدها الكبار كان أبوه حيا أو لم يكن قال: وهبة الثواب صاحبها الواهب لخاله الرجوع فيها ما لم يشب منها فإن أئيب منها أقل من قيمتها فله الرجوع فإن أئيب قيمتها فلم قولان، أحدهما أنه لا رجوع له والآخر أن له الرجوع ما لم يرض بذلك الثواب ولا ثواب عندهم فيما وهب أحد الزوجين لصاحبه ولا للفقير فيما الهدى إلى الغنى يقدم من سفر كالموز ونحو ذلك قال: ولا رجوع في صدقة أصلا لالوالد فيما تصدق به على ولده ولا لغيره \*

**قال أبو محمد:** هذه أقاويل (١) لاتعقل وفيها من التضاد والدعاوى بلا دليل ما يكتفى سماعه عن تكلف الرد عليه فن ذلك منع الفقير يهدى إلى الغنى يقدم الموز ونحوه من طلب الثواب وما أحد أحوج إليه منه وإطلاقهم الغنى على طلب الثواب ومنعهم الأم من الرجوع إذا مات أبو ولدها وإباحتهم لهما الرجوع إذا كان أبوه حيا وإباحتهم الرجوع فيما وهب ليتيم قريب أو بعيد وتفريقهم بينها وبين حكم الوالد في ذلك ثم تخصيصهم إذا تزوج الولد أو الابنة على تلك الهبة بالمنع من الرجوع وكذلك أقوال أبي حنيفة أيضا أذكر أرى الإسلام بعد الكفر خيرا يمنع الرجوع ولم يرتفع القرآن خيرا يمنع الرجوع، وأذكر أرى إدا دين العبد يمنع الرجوع ولم يرتفع عليه تمنع الرجوع، وإذا لم يرتفع الرجوع إلا بحضرة الحاكم فهذا يعجب جدا ولئن كان الرجوع حقا فبالله لا يجوز بغير حضرة الحاكم ولئن كان غير حق فن أين جاز بحضرة الحاكم؟ ومن عجائب الدنيا احتجاجهم في إبطال السنة الثابتة من رجوع بائع السلعة فيها إذا وجدها بعينها عند مفلس فأنه لا يخلو أن يكون المشتري لها ملكها أو لم يملكها فإن كان لم يملكها فبأى شيء عارت عنده وفي جملة ماله وإن كان ملكها فلا سبيل للبائع على ماله فهنا كان هذا الاعتراض صحيحا لانهالك وهنا لا يخلو الموهوب له من أن يكون ملك ما وهب له أم لم يملكه، فإن كان لم يملكه فبأى شيء حل له اللوطء والأكل والبيع. والتصرف وبأى شيء ورثت عنه إن مات وإن كان قد ملكه فلا سبيل للواهب على ماله \*

**قال أبو محمد:** احتج من رأى الرجوع في هبة الثواب ما لم يشب منها أو لم يرض منها بما رويناه (٢) من طريق سعيد بن منصور بن أسفيان بن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر قال: من وهب هبة فلم يشب منها فهو أحق بها إلا الذى رحمه \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال عمر ابن الخطاب: من وهب هبة لذى رحم فهو جائز ومن وهب هبة لغير ذى رحم فهو أحق بها ما لم يشب عليها ومن طريق وكيع نا حنظلة - هو ابن أبي سفيان الجمحي - عن سالم بن عبد الله بن عمر

عن أبيه قال : قال عمر : الرجل أحق بهبته مالم يرض منها \* ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال : أول من رد الهبة عثمان بن عفان وأول من سأل البينة على أن غريمه مات ودينه عليه عثمان \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن سفيان عن جابر الجعفي عن القاسم عن ابن ابري (١) عن علي بن أبي طالب قال الرجل أحق بهبته مالم يشب منها \* ومن طريق ابن وهب عن ابن لطيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن علي أنه قال : المواهب ثلاثة . موهبة يراد بها وجه الله تعالى . وموهبة يراد بها وجه الناس . وموهبة يراد بها الثواب ، فموهبة الثواب يرجع فيها صاحبها اذالم يشب (٢) \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : هو أحق بها مالم يرض منها - يعني الهبة - \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ربيعة ابن يزيد عن عبد الله بن عامر قال : كنت جالسا عند فضالة بن عبيد فأتاه رجلان يختصمان اليه في باز فقال أحدهما : وهبت له بازي رجاء أن يثبني فأخذ بازي ولم يثبني فقال الآخر : وهب لي بازيه مأسألته ولا تعرضت له فقال فضالة رد عليه بازيه أو أثبه منه فانما يرجع في المواهب النساء شرار الأقوام \* وروى عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي الدرداء قال : المواهب ثلاثة رجل وهب من غير أن يستوهب فهي كسبيل الصدقة فليس له أن يرجع في صدقته ورجل استوهب فوهب فله الثواب فان قبل على موهبته ثوابا فليس له الا ذلك وله أن يرجع في هبته مالم يشب ، ورجل وهب واشترط الثواب فهو دين على صاحبها في حياته وبعد مماته ، فهو لاء عمر . وعثمان . وعلي . وابن عمر . وفضالة بن عبيد . وأبو الدرداء من الصحابة رضى الله عنهم لا يخالف لهم منهم \* ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن قيس عن عدى بن عدى الكندى كتب الى عمر بن عبد العزيز من وهب هبة فهو بالخيار حتى يثاب منها ما يرضى فان تمت عندهم وهبت له فليس لمن وهبها الا هي بعينها ليس له من النماء شيء \* ومن طريق ابن وهب سمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم يحدث عن عمر ابن عبد العزيز أنه كتب أيما رجل وهب هبة لم يشب عليها (٣) فاراد أن يرجع في هبته فان أدر كها بعينها عندهم وهبها له لم يتلفها أرتلفت عنده (٤) فليرجع فيها علانية غير سر ثم ترد عليه الا أن يكون وهب شيئا متثبنا (٥) فحسن عند الموهوب له فليقتض له بشرواه يوم وهبها له الا من وهب لذى رحم فانه لا يرجع فيها أو الزوجين أيهما أعطى صاحبه شيئا طيبة به نفسه فلا رجعة له في شيء منها \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور . ويونس . وابن عون كلهم عن ابن سيرين عن شريح قال : من اعطى في صلة

(١) في النسخة رقم ١٤ عن القاسم بن أبي ابري وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٤ «مالم يشب» (٣) في النسخة رقم ١٦ لم يشب منها (٤) في النسخة رقم ١٦ «أوتلف عندهم» (٥) في النسخة رقم ١٤ «متثبنا»

أوقرابة أو معروف أجزنا عطيته والجانب المستغفر ثاب على هبته أو ترد عليه \*  
ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يمان عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب  
قال : من وهب هبة لغير ذى رحم فله أن يرجع ما لم يشبه \* ومن طريق سعيد بن منصور  
أنا هشيم نا مغيرة عن إبراهيم قال : من وهب هبة لذى رحم فليس له أن يرجع ومن وهب  
لغير ذى رحم فهو أحق بهبته فان أثيب منها قليل أو كثير فليس له أن يرجع فى هبته ، وقد  
روينا عنه بزيادة فرضى به فليس له أن يرجع فيه ، وهو قول عطاء . وربعة . وغيرهم \*  
ومن طريق سعيد بن منصور أنا هشيم نا المغيرة عن الحارث العكلى أن رجلا تصدق  
على أمه بخادم له وتزوج فساق الخادم الى امرأته فقبضتها امرأته فخاصمتها الام الى  
شريح فقال لها شريح : ان ابنك لم يهلك صدقته وأجازها للمرأة لان الأم لم تكن  
قبضتها قالوا : فهو لا طائفة من الصحابة لا يعرف لهم مخالف وجمهور التابعين \* وذكروا  
مارويناه من طريق أبي داود نا سليمان بن داود المهرى أنا أسامة بن زيد أن عمرو بن  
شعيب حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ قال : « مثل الذى  
استرد ما وهب كمثل الكلب يقىء فى كل قيئه ، فاذا استرد الوهاب فليوقف فليعرف  
ما استرد ثم ليدفع اليه ما وهب \* وما روينا من طريق وكيع نا إبراهيم بن اسماعيل  
ابن مجمع عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الرجل احق  
بهبته ما لم يشب منها \* » ومن طريق العقيلي نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد نا أبو بكر بن عياش  
عن يحيى بن هانئ نا أخبرنى أبو حذيفة عن عبد الملك بن محمد بن بشير عن عبد الرحمن  
ابن علقمة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الصدقة يتبغى بها وجه الله عز وجل وان  
الهدية يتبغى بها وجه الرسول وقضاء الحاجة \* » قالوا فعلى هذا له ما تبغى اذ لسل امرئ  
مانوى \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة  
قال : « وهب رجل للنبي ﷺ هبة فاثابه فلم يرض فزاده فلم يرض فقال عليه السلام :  
لقد هممت ان لا أقبل هبة » وبقا قال معمر : « أن لا اتبها الا من قرشى أو أنصارى  
أو ثقفى أو دوسى » وما نعلم لهم شيئا غير ما ذكرنا \*

فأما حديث أبي هريرة هذا الأدنى وهو أحسنها اسنادا فلا حاجة لهم فيه لاننا لم ننكر  
اثابة الموهوب بل هو فعل حسن وانما أنكرنا وجوبه اذ لم يوجب نص قرآن ولا سنة  
ولا أنكرنا أن يوجب فى الناس الطمع الذى لا يقنع تطوع من لاشئ له عنده وليس فى  
هذا الخبر ما أنكرنا معنى ولا اشارة وانما فيه ما لا ننكره بما ذكرنا وانه عليه السلام  
هم أن لا يقبل هبة الا من ذكر ، ولو أنفذ ذلك لكان مباحا له فعله وتركه وليس من

المحذور عليه خلافه فيلزم القول بما هم به من ذلك فيبطل تعلقهم بهذا الخبر اذ ليس فيه اجازة هبة الثواب ولان تلك الهبة اشترط فيها الثواب ولا فيه اجازة الرجوع في الهبة أصلا وبالله تعالى التوفيق \*

ثم نظرنا في خبر عبد الرحمن بن علقمة فوجدناه لاخير فيه فيه أبو بكر بن عياش .  
وعبد الملك بن محمد بن بشير وكلاهما ضعيف ، ولا يعرف لعبد الملك سماع من عبد الرحمن ابن علقمة ، وفيه أيضا أبو حذيفة فان كان اسحق بن بشير النجاري فهو هالك وان لم يكنه فهو مجهول فسقط جملة ولم يحل الاحتجاج به ، ثم لو دسح لم يكن لهم فيه حجة أصلا لانه ليس فيه ذكر هبة الثواب أصلا ولا للرجوع في الهبة بوجه من الوجوه وانما فيه ان الهدية يبتغي بها وجه الرسول وقضاء الحاجة \* وأما قولهم له ما ابتغى فجئون ناهيك به لان في هذا الخبر أنه ابتغى قضاء حاجته ومن له بذلك وقد تقضى ولا تقضى ليس للمرء مانوى في الدنيا انما هذا من أحكام الآخرة في الجزاء فقط ثم نقول :  
ان الله تعالى قد صان نبيه عليه السلام عن أن يصوب أن يميز أكل هديقل يبتغ بها مهديها وجه الله تعالى وانما قصد قضاء حاجته فقط ووجه الرسول وهذه هي الرشوة الملعون قابلهام ومعطيها في الباطل فلاح مع تعري هذا الخبر عن أن يكون لهم فيه متعلق مع أنه خبر سوء موضوع بلاشك ، ثم نظرنا في خبر أبي هريرة الذي بدأنا به فوجدناه لاحجة لهم فيه لوجبين ، أحدهما انه من طريق ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع وهو ضعيف ، والثاني أن عمرو بن دينار ليس له سماع أصلا من أبي هريرة ولا أدركه بعقله أصلا وأعلام من عنده من كان بعد السبعين كان عباس . وابن عمر . وابن الزبير . وجابر ، ومات أبو هريرة قبل الستين فسقط جملة ، ثم انه حجة عليهم ومخالف لقولهم لأن نصه الرجل أحق بهيته مالم يثب منها فلم يخص ذارحم من غيره ولا هبة اشترط فيها الثواب من غير هاولا ثوابا قليلا من كثير وهذا كله خلاف قول أبي حنيفة . ومالك ، فان كان هذا الحديث حقا فقد خالفوا الحق باقرارهم وهذا عظيم جدا وان كان باطلا فلا حجة في الباطل وهم يردون السنن الثابتة بدعواهم الكاذبة انها خلاف القرآن والأصول ، وكل ما احتجوا به ههنا بخلاف القرآن . والأصول \* وأما خبر عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو فصحيفة منقطعة ولا حجة فيها ثم هو عن أسامة بن زيد وهو ضعيف ثم لو صح لكان حجة عليهم ومخالفا لقولهم لأنه ليس فيه تخصيص ذي رحم من غيره ولا زوج لزوج ولا ادين عليها ولم يدين ولا شيء مما خصه أبو حنيفة . ومالك ولا هبة ثواب من غير هابل اطاع ذلك على كل هبة فمن خصها فقد كذب باقراره على رسول الله ﷺ وقوله مالم

يقوله (١) ولا فرق بين من خالف حديثاً بأسره ومن خالف بعضه وأقر ببعضه لا سيما مثلهم ومثلنا فانهم يخالفون ما يقرون بأنه حق وأنه حجة لا يجوز خلافها فاعتزوا على أنفسهم بالدمار والبوار وأمانحن فلا نخالف إلا ما لا يصح كالذي يجب على كل مسلم ذى عقل ومعاذ الله من أن نخالف خبر انصححه إلا بنسخ بنص آخر أو بتخصيص بنص آخر ، والعجب كل العجب من قولهم بلا حياء ان المنصوص في خبر الشفعة من أن اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ليس من قول النبي ﷺ اذ قد يمكن أن يكون من قول الراوى فهلا قالوا ههنا في هذه المناقضة الفاسدة التي في هذا الحديث المكذوب بلا شك من أنه يوقف ثم يرد عليه ما استرد ليس من كلام النبي ﷺ اذ يمكن أن يكون من كلام الراوى بل لاشك في هذا الوصح اسناد هذا الحديث اذ من الباطل أن يخبر عليه السلام أن مسترد الهبة كالكلب في أفج أحواله من أكل قتيه والذي ضرب الله تعالى به المثل للكافر قتال تعالى : ( مثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ) ثم ينفذ عليه السلام الحكم بما هذه صفته حاشا لله من ذلك ، بل لو احتج عليهم محتج بهذا الخبر لكان أقوى تشغيلاً لأن ظاهره أن الواهب اذا استرد ما وهب وقف وعرف ما استرد ثم ليدفع اليه ما وهب فهذا يوجب أن يوقف على ما استرد ثم يدفع الى الموهوب له ولا يترك عند المسترد ، واحتمال باحتمال ودعوى بدعوى ، والعجب من قلة الحياء في احتجاجهم بهذا الخبر وهو عليهم لاهم كما بينا وصارت رواية عمرو بن شعيب ههنا عن أبيه عن جده حجة وهم يردون الرواية التي ليست عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحسن منها كروايتنا عن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند وحبيب المعلم كلاهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله ﷺ : « لا يجوز لامرأة أمر في مالها اذا ملك زوجها عصمتها » ورواية أبي داود نا محمد بن خالد نا مروان - هو ابن محمد - نا الهيثم بن حميد نا العلاء بن الحارث نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله ﷺ في العين السادة لمكانها بثلث الدية وغير هذا كثير جدالم يردوه إلا بانه صحيفة فأي دين يبقى مع هذا أو أي عمل يرتفع معه وهذا هو التلبس في دين الله تعالى جهارا نعوذ بالله من الخذلان فبطل أن يكون لهم متعلق في شيء من الأخبار .

وأما ما تعلقوا به عن الصحابة رضي الله عنهم فكله لا حجة لهم فيه (٢) اذ لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ثم لو كان حجة فهو كله عليهم لاهم ، أول ذلك حديث عمر رضي الله عنه هو صحيح عنه من وهب هبة لغير ذى رحم فهو أحق بها الم يشب منها أولم يرض منها فلم يخص رحماً محرمة من غير محرمة ، وهذا خلاف قول الحنفيين ولا خص ما وهبه أحد

(١) في النسخة رقم ١٤ مالم يقل (٢) في النسخة رقم ١٤ فكله لا حجة فيه

الزوجين للآخر كما خصوا بل قد صح عنه أن لها الرجوع فيما وهبت لزوجها كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل فقد خالفوا عمرو وهم يحتجون به في أنه لا يحل خلافه ألا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجا ، يا للمسلمين إن كان قول عمر رضي الله عنه حجة لا يحل خلافه فكيف استحلوا خلافه وإن كان ليس بحجة (١) فلم يوهون به في دين الله تعالى ويصدون به عن سبيل الحق ، وروينا من طريق وكيع نا أبو جناب - هو يحيى بن أبي حية - عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن شريح القاضي أن عمر ابن الخطاب قال في المرأة وزوجها : ترجع فيما أعطته ولا يرجع فيما أعطها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال : كتب عمر بن الخطاب أن النساء يعطين أزواجهن رغبة ورهبة فأما امرأة أعطت زوجها شيئا فأرادت أن تعتصره فهي أحق به ، وصح القضاء بها عن شريح ، والشعبي ، ومنصور ابن المعتمر حتى أن شريحاً قضى لها بالرجوع فيما وهبت له بعد موته \* وروينا ذلك من طريق شيبة عن غيلان عن أبي إسحاق السبيعي عن شريح \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ما أدركت القضاة لا يقبلون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقبلون الزوج فيما وهب لامرأته فبطل تعلقهم بعمر وصار حجة عليهم ولا ح أن قولهم خلاف قوله ، وأما خبر عثمان فبين فيه أنه رأى يحدث لأن في نصه أن أول من رد الهبة عثمان وما كان هذا سبيله فلا حجة فيه ، ثم هو أيضا مخالف لقولهم لأن فيه رد الهبة جملة بلا تخصيص ذي رحم ولا أحد الزوجين للآخر فصاروا مخالفين له وبطل (٢) تعلقهم به .

وأما خبر علي فباطل لأن أحد طريقيه فيها جابر الجعفي وفي الآخر (٣) ابن لهيعة ثم لو صح لكانوا مخالفين له لأن في أحدهما الرجل أحق به به ما لم يشب منها دون تخصيص ذي رحم من غيره ولا أحد الزوجين للآخر وهم مخالفون لهذا وفي الأخرى أيضا كذلك في هبة الثواب جملة فبطل تعلقهم بكل ذلك \* وأما حديث ابن عمر فصحيح عنه والقول فيه كالقول في الرواية عن عثمان من أنهم قد خالفوه لأن فيه أنه أحق بها ما لم يشب وليس فيه تخصيص ذي رحم محرمة من غيرها ولا تخصيص ما وهبه أحد الزوجين للآخر فعاد حجة عليهم . وأما خبر فضالة فكذلك أيضا وهو ضعيف لأنه عن معاوية بن صالح وليس بالقوى وهو حجة عليهم لأنه لم يشترط ذارحم من غيره ولا تخصيص ما وهبه أحد الزوجين للآخر وظاهره إبطال هبة الثواب فعلى كل حال هو حجة عليهم لا لهم لأنهم قد خالفوه . وأما خبر أبي الدرداء فكله مخالف لقولهم فعادت الأخبار كلها خلافا لهم ، فإن

(١) في النسخة رقم ١٤ ليس حجة (٢) في النسخة رقم ١٤ فبطل (٣) في النسخة رقم ١٤ « وفي الأخرى »

**قال أبو محمد** : فاذا قد بطل كل ما هو ا به فالحجة لقولنا هو قول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) وبقوله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) فهذا موضع الاحتجاج بهاتين الآيتين لا حيث احتجوا بها حيث بينت السنة انه لا مدخل له فيها ونسوا الاحتجاج بهم بالمسلمين عند شروطهم ، وإيضاحا رويناه من طريق البخارى ناسلم بن ابراهيم ناهشام - هو والدستوائى - وشعبة قال جميعا ناقتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ : « العائد فى هبته كالعائد فى قيئه » \* ومن طريق البخارى ناعبد الرحمن بن المبارك ناعبد الوارث - هو ابن سعيد التنورى - ناأيوب السخيتانى عن عكرمة عن ابن عباس قال : « قال رسول الله ﷺ ليس لنا مثل السوء الذى يعود فى هبته كالكلب يرجع فى قيئه » ، ومن طريق أحمد بن شعيب ناأعبد الرحمن بن محمد بن سلام ناسحاق الأزرق ناالحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن ابن عباس وابن عمر قالوا قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لأحد يعطى العطية فى رجوع فيها »

الاوالد يعطى ولده ومثل الذى يعطى العطية فيرجع فيها كالكلب أكل حتى اذا شبع قاء ثم عاد فرجع في قيئه ، فهذه الآثار الثابتة التى لا يحل خلافها ولا الخروج عنها ومن طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال رسول الله ﷺ : « مثل الذى يعود في صدقته مثله كمثل الكلب يعود في قيئه » \*

**قال أبو محمد :** الحكم فى العائد فى هبته . وفى العائد فى صدقته سواء على لسان رسول الله ﷺ والمفرق بينهما مخفى . والعجب كله قولهم انما شبهه بالكلب يعود فى قيئه والكلب ليس ذلك عليه حراما فهذا مثله ، فهنيئاً لهم هذا المثل الذى أباحوا لانفسهم الدخول فيه والنبي ﷺ يخبر أنه مثل السوء فكيف وقد جاء الخبر الصحيح أنه (١) كالعائد فى قيئه والفقهاء عندهم حرام لا ندرى بماذا (٢) ؟ وأما عند غيرهم فهذا النص ، وأطمئنى قول بعضهم : لا يمنع كونه حراماً من جوازه وهذا منك الاسلام جهارا \* ومن العجائب أيضاً قولهم أن قول النبي ﷺ : لا يحل لاحد يعطى العطية فيرجع فيها الاوالد يعطى ولده ، انه عليه السلام أراد بذلك اذا احتاج الوالد فيأخذ نفقته \*

**قال أبو محمد :** الكذب على رسول الله ﷺ عندهم سهل خفيف وهل فهم أحد قط من هذا الكلام هذا المعنى وقد علم الجميع أن الأب اذا احتاج لم يكن حقه فيما أعطى ولده دون سائر ماله الذى لم يعطه اياه ونعوذ بالله من الخذلان \* وأما جعلنا للجد وللأم الرجوع فيما أعطيا لابن الابن والابن عموما لقول الله تعالى : (يا بنى آدم) وقال تعالى : (كما أخرج أبويكم من الجنة) فجعل تعالى الجد والجددة أبوين والأم والدة تقع على الجنس وهى فيه اسم الوالد وبالله تعالى التوفيق \* وأما المالكيون فانهم احتجوا بما رويانا من طريق ابن الجهم نا ابراهيم الحرثى نا محمد بن عبد الملك - هو ابن أبى الشوارب - نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب عن أنى قلابة قال : كتب عمر بن الخطاب يعتمر الرجل من ولده ما أعطاه ما لم يمت او يستهلك أو يقع فيه دين \* ومن طريق ابن الجهم نا اسماعيل ابن اسحاق القاضى نا أبو ثابت المدينى نا ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب أن موسى بن سعد حدثه ان سعدا مولى الزبير نحل ابنته جارية فلما تزوجت أرادت تجاعها فقضى عمر بن الخطاب أن الوالد يعتمر مادام يرى ماله ما لم يمت صاحبها فوقع في ميراث أو تكون امرأة تنسكح ثم تلاه عثمان على ذلك (٣) \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى أن رجلا وهب لابنته ناقة فرجع فيها فرقم ذلك الى عمر بن الخطاب فردها عليه بعينها وجعل ناهيا لابنته قالوا : فهذا عمل عمر . وعثمان بحضرة الصحابة

(١) فى النسخة رقم ١٤ بأنه (٢) فى النسخة رقم ١٦ لماذا (٣) فى النسخة رقم ١٤ بمثل ذلك



رضى الله عنهم \*

**قَالَ يَوْمُجِدَّة** : وقد ذكرنا عن عمر . وابنه باصح من هذا السند رجوع المرء فيما وهب ما لم يشب الا لذي رحم \* وعن عثمان مثله فما الذي جعل هذه الرواية أولى من تلك ؟ فكيف وقد خالفوا هذه أيضا لانهم يقولون : انما للاب الارتجاع في ذلك في صحته فقط وليس هذا فيما روى عن عمر . وعثمان ، ويقولون : ليس للاب الارتجاع فيما وهب ابنته لله تعالى ، وليس هذا فيما روى عن عمر . وعثمان وحاشلهما أن يجزأ هبة لغير الله تعالى واذا لم تكن لله فهى للشيطان فحصل قول أبى حنيفة . ومالك لاحجة لهما أصلا ومخالفا لكل ما أظهروا انهم تعلقوا به عن الصحابة رضى الله عنهم \*

**١٦٣٠ مَسْأَلَةٌ** فان تغيرت الهبة عند الولد حتى يسقط (١) عنها الاسم وأخرجت عن ملكه أو مات أو صارت لا يحل تملكها (٢) فلا رجوع للاب فيه لانها اذا تغيرت فهى غير ما جعل (٣) له النبي ﷺ الرجوع فيه واذا خرجت عن ملكه أو مات فلا رجوع له على من لم يجعل له النبي ﷺ الرجوع عليه واذا بطل تملكها فلا تملك للاب فيها أصلا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٣١ مَسْأَلَةٌ** ولا تنفذ هبة ولا صدقة لاحد الا فيما أبقي له ولعياله غنى فان أعطى مالا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى فسخ كله \*

برهان ذلك ما رويناه من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا أبو عوانة عن أبى مالك الاشجعي عن حذيفة قال : قال نبيكم ﷺ : « كل معروف صدقة » \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن سواد عن ابن وهب أنا يونس عن ابن شهاب نا سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول » وروينا معناه أيضا من طريق أبى صالح عن أبى هريرة عن النبي ﷺ \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان نا عمرو بن عثمان سمعت موسى بن طلحة بن عبيد الله أن حكيم بن حزام حدثه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى » فاذ كل معروف صدقة وأفضل الصدقة وخيرها ما كان عن ظهر غنى فبلا شك وبالضرورة أن ما زاد في الصدقة ونقص من الخير والأفضل فلا أجر فيه ولا خير فيه ولا فضل فيه وانه باطل واذا كان باطلا فهو أكل مال بالباطل فهذا محرم (٤) بنص القرآن \* ومن طريق يحيى ابن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثني سعيد المقبري عن أبى هريرة أنه قال رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ حتى يسقط (٢) في النسخة رقم ١٦ تملكها (٣) في النسخة رقم ١٦ غير التي

جمل (٤) في النسخة رقم ١٦ فهو حرام

ﷺ قال : تصدقي فقال رجل : يا رسول الله عندي دينار قال : تصدق به على نفسك قال : عندي آخر قال : تصدق به على زوجتك قال : عندي آخر قال : تصدق به على ولدك قال : عندي آخر قال : تصدق به على خادمك قال : عندي آخر قال : أنت أبصر به ، \* ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر قال : أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر فقال له رسول الله ﷺ « ألك مال غيره ؟ قال : لا قال : من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بن النحام بثمانمائة درهم فدفعها اليه ثم قال له رسول الله ﷺ : ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا » \*

ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر - هو أحمد بن عمرو بن السرح - أخبرني ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن كعب بن مالك سمعت أبي يقول : فذكر الحديث في تخلفه عن تبوك « قال : قلت : يا رسول الله ان من توبتي ان أخلع من مالي صدقة الى الله والى رسوله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك فقلت : اني أمسك سهمي الذي بخير » \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبيد الله ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي وعمي سعد . ويعقوب ابنا إبراهيم ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قالا جميعا : نا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله « أن رجلا أعتق عبد الله لم يكن له مال غيره فرده عليه رسول الله ﷺ وابتاعه نعيم بن النحام » \* حدثنا حماد نا عباس نا أحمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر ابن حماد نا مسدد نا حماد - هو ابن زيد - عن محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله « أن رجلا أتى النبي ﷺ بمثل البيضة من الذهب فقال : يا رسول الله هذه صدقة ماتركت لي ما لا غيرها فحذفه بها النبي ﷺ فلو أصابه لا وجمعه ثم قال : ينطلق أحدكم فيخلع من ماله (١) ثم يصير عيالا على الناس » \* وحدثنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الأعرابي نا اسحق بن اسماعيل نا سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « دخل رجل المسجد فأمر النبي ﷺ الناس أن يطرحوا ثيابا فطرحوا فأمره بشويين ثم حث عليه السلام على الصدقة فجاء فطرح أحد الثوبين فصاح به رسول الله ﷺ خذ ثوبك ، فهذا رسول الله ﷺ قد رد العتق والتدبير . والصدقة بمثل البيضة من الذهب . وصدقة كعب بن مالك بماله كله ولم يجز من ذلك شيئا ، وبين ذلك أيضا قوله عليه الصلاة

(١) في النسخة رقم ١٤ « فيخلع ماله »

والسلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » \*

ومن طريق النظر ان كل عقد جمع حراما وحلالا فهو عقد مفسوخ كله لأنه لم يعقد كما أمر الله تعالى ولا يميز حلاله من حرامه فهو عقد لم يكن قط صحيحا عمله ، وهذه آثار متواترة متظاهرة في غاية الصحة (١) والبيان لا يحل لأحد خلافها من طريق أبي هريرة . وجابر . وحكيم بن حزام . وكعب بن مالك . وأبي سعيد ، وروينا أيضا معناها عن طارق المحاربي عن رسول الله ﷺ صحيحا \* ومن البرهان على صحة ذلك من القرآن قول الله تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تنبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) وقوله تعالى : ( وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ) وقوله تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذروا تبريرا ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين ) ، وعن قال بهذا من السلف كما روينا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن الهادنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال لا ييه عمر بن الخطاب إنى أريت أن أتصدق بمالى كله فقال له عمر : لا تخرج من مالك كله ولكن تصدق وأمسك \* ومن طريق ابن الجهم نا ابراهيم الحربى نا محمد بن سهل نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير قال : يرد من حيف الناحل ما يرد من حيف الميت في وصيته \* ومن طريق ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب قال : لا أرى أن يتصدق المرء بماله كله لكن يتصدق بثلث ماله (٢) يرد من حيف الناحل في حياته ما يرد من حيف الميت في وصيته عند موته \* ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه حضر عمر بن عبد العزيز وقد تصدق رجل من آل الزبير على بعض ولده بجميع ماله الا شيئا يسيرا فأمضى للصدقة عليه الثلث وأنحوه \*

**قال أبو محمد :** لا لحد الثلث ولا أكثر ولا أقل انما هو ما أبقي غنى \* ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد قال . كل صدقة تصدق بها رجل أو امرأة قد بلغ لأبأس بعقله وليس عليه دين لا وفاء له به جائزة الا أن يكون رجل أو امرأة له غنى فيتصدق على بعض ورثته بماله كله دون بعض فان ذلك يعدسرافا فترد الولاية من ذلك الشيء بقدر رأيهم فيه ويجوزون السداد على هذا جرى أمر القضاة ، فهو لا عمر بن الخطاب . وعروة . وابن شهاب . وعمر بن عبد العزيز . وأبو الزناد . والقضاة جملة لا يجيزون الصدقة بجميع المال \*

قال على : والغنى هو ما يقوم بقوت المرء وأهله على الشبع من قوت مثله وبكسوتهم كذلك وسكنائهم وبمثل حاله من مركب وزى فقط وبالله تعالى التوفيق \* فهذا يقع عليه (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ في نهاية الصفحة (٢) في النسخة رقم ١٦ بثله (٣) في النسخة رقم ١٦ فهذه يقع عليه

في اللغة اسم غنى لاستغنائه عن الناس فما زاد فهو وفرو دثرو يسار. وفضل الى الاكثار وما  
نقص فليس غنى لكنه حاجة (١) وعسرة وضيقة الى أن ينزل الى المسكنة والفاقة والفقر  
والادقاع. والضرورة، نعوذ بالله من ذلك ومن فتنة الغنى والمال \* فان ذكر المخالف  
قول الله تعالى: (الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله) وقوله تعالى: (ويؤثرون على  
أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) وقوله تعالى: (والذين  
لا يجدون الا جهدهم) وما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن زائدة عن الأعمش  
عن أبي وائل عن ابن مسعود كان رسول الله ﷺ يأمر بالصدقة فيطلق أحدا في حامل  
فيجيء بالمد \* ومن طريق أحمد بن شعيب ناقتية بن سعيدنا الليث - هو ابن سعد - عن  
ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: سبق درهم مائة  
ألف كان لرجل درهمان فتصدق أجودهما وانطلق رجل الى عرض ماله فأخذ منها مائة  
ألف فتصدق بها \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الوهاب بن الحكم الرقي عن حجاج  
قال ابن جريج: أخبرني عثمان بن أبي سليمان عن علي - هو ابن عبد الله البارق - عن عبيد  
ابن عمير عن عبد الله بن حبشي الصنعاني الخثعمي «أن رسول الله ﷺ سئل أى الصدقة  
أفضل؟ قال: جهد المقل» \* ومن طريق شعبة أخبرني ابن أبي بردة - هو سعيد - قال:  
سمعت أبي يحدث عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة قال: رأيت أن لم  
يجدها؟ قال: يعتمل بيده فينفع نفسه ويتصدق» وذكر الحديث \* ومن طريق مسلم عن  
أبي كريب ناو كيع عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة أن رجلا من الأنصار  
بات به ضيف فلم يكن عنده الا قوته وقوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبية واطفئي  
السراج وقرني للضيف ما عندك فنزلت هذه الآية ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم  
خصاصة \* \* ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلغنا أن رجلا تصدق  
على أبيه صدقة وهو ماله كله ثم ورثهما فقال له رسول الله ﷺ: «هو كله لك حلال» \*  
ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن يونس الكديمي نا العلاء بن عمرو الحنفى نا أبو اسحق  
الفرارى عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر قال: «كنت عند النبي ﷺ وعنده  
أبو بكر وعليه عباءة قد خلها في صدره بخلال اذ هبط عليه جبريل عليه السلام فقال:  
يا رسول الله مالي أرى أبا بكر وعليه عباءة قد خلها بخلال؟ قال: يا جبريل انفق على ماله قبل  
الفتح فقال: يا محمد ان الله تعالى يقول لك: اقرأ على أبي بكر الصديق السلام وقل له: أراض  
أنت عني يا أبا بكر في فقرك هذا أم ساخط؟ فقال له النبي ﷺ: ذلك فبكى أبو بكر وقال:

يارسول الله آسخط على ربي أنا عن ربي راض ، وكررها ثلاثا \* ومن طريق أبي داود  
 نا عثمان بن أبي شيبة نا الفضل بن دكين نا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر  
 ابن الخطاب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة فأبى أبو بكر (١) بماله كله فقال له  
 رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ فقال : أبقيت لهم الله ورسوله ، ومن طريق البزار نا  
 محمد بن عيسى نا اسحق بن محمد الفروي نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « أمرنا  
 رسول الله ﷺ بالصدقة فحسب نصف ما لي فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك فقلت :  
 مثله قال : وجاء أبو بكر بكل ما عنده (٢) فقال : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : الله ورسوله ،  
 هذا كل ما يمكن أن يذكره قد تقصيناه و كله لاحجة لهم في شيء منه ، أما قول  
 الله تعالى : ( الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ) فلم يقل تعالى أموالهم كلها ، ومن أنفق ثلاث  
 مرات في سبيل الله أو أنفق ثلاثة بالعدد كذلك فقد أنفق أمواله في سبيل الله تعالى كما أن من أنفق  
 درهم في سبيل الله تعالى أو أقل فقد أنفق ماله في سبيل الله عز وجل لأن بعض ماله وإن قل يسمى  
 ماله ، ثم بيان ما يجوز أنفاقه وما لا يجوز في الآيات والأحاديث التي قدمنا ولا يجوز أن يقال  
 ان هذه الآية ناسخة لتلك ومبيحة لبسط يده كل البسط والتبذير والسرف فيكون من قال  
 ذلك كاذبا على الله تعالى ، وأما قوله تعالى : ( والذين لا يجدون إلا جدهم ) مع قوله عليه  
 الصلاة والسلام اذ سئل عن أفضل الصدقة : جهد المقل فإن هذين الصين بينهما ما روينا  
 من طريق أبي داود نا قتبية نا الليث بن سعد عن أبي الزبير عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة  
 أنه قال : « يارسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : جهد المقل وأبدأ بمن تعول » فصح أن  
 هذه الآية . وخبر عبد الله بن حبشي إنما هما في جهده وإن كان مقلا من المال غير مكثرا إذا أبقى  
 لمن يعول غنى ولا بد ، وأما قول الله تعالى : ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة )  
 فحق ولا حجة لهم فيه لأن من به خصاصة وأثر على نفسه فلا يكون ذلك إلا في مجهود  
 وهكذا نقول وليس فيها أنه مباح له تضییع نفسه وأهله والصدقة على من هو أغنى منه \*  
 وأما حديث ابن مسعود أن أحدهم كان يحامل فيأتي بالمد فيصدق به فهذا حسن وهو أن يكون  
 له غنى ولاهله ولا فضل عنده فيحمل على ظهره فيصيب مدا هو عنه في غنى فيصدق به وهذا  
 كله مبنى على ابدأ بمن تعول . وأفضل الصدقة ما أبقى غنى . ورده عليه الصلاة والسلام ما زاد  
 على ذلك \* وأما حديث أبي هريرة « سبق درهم مائة ألف » فصحيح وهو مبنى على أنه  
 كان له غنى وفضل له درهمان فقط فتصدق بأجودهما وكانت نسبة الدرهم من ماله أكثر  
 من نسبة المائة الألف من مال الآخر فقط وليس فيه أنه لم يكن له غنى سواهما \* وأما حديث

(١) في النسخة رقم ١٤ « فجاء أبو بكر » (٢) في النسخة رقم ١٦ بكل مال عنده

أبي موسى يعتمل يده فينفع نفسه ويتصدق فين كقولنا لانه عليه السلام لم يفرّد الصدقة دون منفعة نفسه بل بدأ بنفسه لنفسه وهكذا نقول \* وأما حديث الأنصاري الذي بات به الضيف فقد رويناه ببيان لائح كما رويناه من طريق مسلم نا أبو كريب نا ابن فضيل عن أبيه - هو فضيل بن غزوان - عن أبي حازم الاشجعي عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ ليضيفه فلم يكن عنده مالضيفه فقال : ألا رجل يضيف هذا رحمه الله فقام رجل من الأنصار يقال له : أبو طلحة فانطلق به الى رحله ، ثم ساق الحديث كما رواه جرير . وو كيع عن فضيل بن غزوان فصّح أن ذلك الرجل كان أبو طلحة وهو موسر من مياسير الأنصار ، وروينا عن أنس أنه قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار (١) بالمدينة ما لا من نخل ، وقد لا يحضر الموسر أكل حاضر فبطل تعلقهم بهذا الخبر \* وأما حديث ابن شهاب فنقطع وقد رويناه بأحسن من هذا السند يانا كما رويناه من طريق محمد ابن الجهم نا أبو الوليد الانطاكي نا الهيثم بن جميل نا سفيان بن عمرو بن دينار وحميد الأعرج كلاهما عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال : « جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ان حائطي صدقة الى الله عز وجل ورسوله فأتي أبوه النبي ﷺ فقال : ما كان لنا عيش غير هافردها عليه يعني على الأب هافات فورثها - يعني الابن عن أبيه - ، فهذا أحسن من ذلك السند وفيه رده عليه السلام لتلك الصدقة التي كان لا عيش لايه الا منها فردها عليه وليس فيه أن الابن لم يكن له غنى غيره وبالله تعالى التوفيق \*

وأما حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه فغير صحيح أصلا لان احدى طريقيه من رواية هشام بن سعد - وهو ضعيف - والثانية من رواية اسحاق الفروي وهو ضعيف عن عبد الله بن عمر العمرى الصغير وهو ضعيف ، ثم لو صح لهم لم يكن لهم فيه حجة لان الأصل اباحة الصدقة ما لم يأت نهى عن تحريمها فكان يكون موافقا لمعهود الأصل وكان النص الذي قدمنا من القرآن والسنة واردا بالمنع من بعض الصدقة فهو ييقن لأشك فيه ناسخ لما يقدمه ومن ادعى فيما يقن انه ناسخ انه قد نسخ فقد كذب وقفا ما لا علم له به ورام ابطال اليقين بالظن الأفك \* وأما الحديث الآخر الذي فيه انفق على ماله قبل الفتح فلا يحل الاحتجاج به لانه من طريق العلاء بن عمرو الخنفي وهو هالك مطرح ثم التوليد فيه لائح لان فيه نصا ان ذلك كان بعد الفتح وكان فتح خير قبل الفتح بعامين ، وكان لابي بكر فيها من سهمه مال واسع مشهور ، ومن أخذ بهذه الأحاديث كان قد خالف تلك وهذا لا يحل وكان من أخذ بتلك قد أخذ بهذه ولا بد من تأليف ما صح من

تلك الاخبار وضم بعضها الى بعض ولا يحل ترك بعضها لبعض الا بزيادة أو نسخ أو تخصيص بنص آخر \* ومن العجب (١) احتجاجهم بالحديث الذى ذكرنا عن ابن عمر اريت أن أتصدق بمالى كله فمن العجب الاحتجاج فى الدين بأحلام نائم هذا عجب جدا، وقد سمع عمر أبوه رضى الله عنه تلك الرؤيا فلم يعبأ بها، فبطل كل ما شغبوا به ونهى كل ما أوردنا بحسبه وبالله تعالى التوفيق \*

ومن عجائب الدنيا التى لا نظير لها منع المالكين والتسافعين من يتخذ فى السبوع من أن يتصدق بدرهم لله تعالى أو يعتق عبده لله تعالى وهو صاحب ألف دينار ومائة عبد وقد حضه الله تعالى على فعل الخير ثم يحيزون له اذا شهد عند القاضى أن لا يغيب فى البيع فاطلقه القاضى على ماله وما أدراك ما القاضى أن يعطى جميع ماله لشاعر سفيه أو لبدية فى غير وجه الله عز وجل ويقضى هو وأطفاله وعياله يسألون على الأبواب ويموتون جوعا ويردا والله ما كان قط هذا من حكم الله تعالى وما هو الا من حكم الشيطان ونعوذ بالله من الخذلان \*

**١٦٣٢ مسألة** ولا يحل لاحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده الا حتى يعطى أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ولا يحل أن يفضل ذكر اعلى أنثى ولا أنثى على ذكر فان فعل فهو مفسوخ مردود أبدأ ولابد وانما هذا فى التطوع، وأما فى العقات الواجبات فلا، وكذلك الكسوة الواجبة لكن يهق على كل امرئ منهم بحسب حاجته وينفق على الفقير منهم دون الغنى ولا يلزمه ماد كرنافى ولد الولد ولا فى أمهاتهم ولا فى نسائهم. ولا فى رقيقهم. ولا فى غير ولد بل له أن يفضل ماله كل من أحب فان كان له ولد فاعطاهم ثم ولد له ولد فعليه أن يعطيه كما اعطاهم أو يشركهم (٢) فيما أعطاهم وان تغيرت عين العطية ما لم يمت احدهم فيصير ماله لغيره فعلى الأب حينئذ أن يعطى هذا الولد كما أعطى غيره فان لم يفعل اعطى بما ترك أبوه من رأس ماله مثل ذلك، وروى ذلك عن جمهور السلف كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتانى عن ابن سيرين أن سعد بن عبادة قسم ماله بين بنيه فى حياته فولد له بعد مامات فلقى عمر أبا بكر فقال له: ما تمت الليلة من أجل ابن سعد هذا المولود لم يترك له شيء فقال ابو بكر (٣): وانا والله فانطلق بالالى قيس بن سعد نكلمه فى أخيه فأتيته فكلما (٤) فقال قيس: أما شيء أمضاه سعد فلا أردته ابدأ ولكن أشهد كما أن نصيبى له \*

**قال أبو محمد** : قد زاد قيس على حقه وقرأ أنى نكر لتلك القسمة دليل على صحة

(١) فى السبعة رقم ١٤ « ومن العجائب » (٢) فى السبعة رقم ١٤ أو شار كهم « (٣) فى السبعة

رقم ١٦ « قال أبو بكر » (٤) فى السبعة رقم ١٤ فأتيته فكلما

اعتدالها ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن القاسم بن محمد أخبره أن أبا بكر الصديق قال لعائشة أم المؤمنين: يابنية اني نخلتك نخلا من خير واني اخاف ان اكون آثرتك على ولدى وانك لم تكوني احتزتيه فريده على ولدى فقالت: يا أبتاه لو كانت لي خيبر بجداها ذهبا لرددتها \* ومن طريق محمد بن أحمد بن الجهم أنا ابراهيم الحربي ما مؤمل برهشام نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن بهز بن حكيم عن أبيه حكيم بن معاوية عن أبيه معاوية بن حيدة أن أباه حيدة كان له بنون لعلات أصاغر ولده وكان له مال كثير فجعله لبني علة واحدة فرج ابنه معاوية حتى قدم على عثمان بن عفان فأخبره بذلك فخير عثمان الشيخ بين أن يرد إليه ماله وبين أن يوزع بينهم فارتد ماله فلما مات تركه الأكابر لأخوتهم \* وبه إلى ابراهيم الحربي ناموسى بن اسماعيل ناهما - هو ابن سلمة - عن حميد عن الحسن بن مسلم عن مجاهد قال: من نخل ولدا له (١) نخلادون بنيه فمات فهو ميراث \* ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: يرد من حيف اللاحل الحى ما يرد من حيف الميت من وصيته \* ومن طريق عبدالرزاق نا ابن جريج نا ابن طاوس عن أبيه قال في الولد: لا يفضل أحد على أحد بشجرة الحل باطل هو من عمل الشيطان اعدل بينهم كبارا وأبنهم به ، قال ابن جريج: قلت له: هلك بعض نخلهم ثم مات أبوهم قال: للذي نخله مثله من مال أبيه \* ومن طريق عبد الرزاق عن زهير بن نافع قال: سألت عطاء بن أبي رباح؟ فقلت: أردت أن أفضّل بعض ولدى في نخل أنخله فقال: لا وأبى أباء شديدا وقال: سو بينهم \* وبه إلى عبدالرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: ينحل ولده أيسوى بينهم وبين أب وزوجة؟ قال: لم يذكرا إلا الولد لم أسمع عن النبي ﷺ غير ذلك \*

**قال أبو محمد:** فهو لأب أو بكر . وعمر . وعثمان . وقيس بن سعد . وعائشة أم المؤمنين بحصرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ثم مجاهد . وطاوس . وعطاء . وعروة . وابن جريج وهو قول النخعي . والشعبي . وشريح . وعبد الله ابن شداد بن الهاد . وابن شبرمة . وسفيان الثوري . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وأنى سليمان . وجميع أصحابنا ثم اختلفوا فقال شريح . وأحمد . وإسحاق العدل أن يعطى الذكر حظين . والأشئ حظا . وقال غيرهم : بالسوية في ذلك ، وروينا خلاف ذلك وإجازة تفضيل بعض الولد على بعض عن القاسم بن محمد . وربيعة . وغيرهما وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وكرهه أبو حنيفة وأجازة إن وقع ، وكره مالك أن ينحل بعض



ولده ماله كله ، وذكروا عن الصحابة رضى الله عنهم قصة أبى بكر . وعائشة . وقول عمر بن نحل ولداله \* ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن نافع أن ابن عمر قطع ثلاثة أرؤس أو أربعة لبعض ولده دون بعض قال بكير : وحدثنى القاسم بن عبد الرحمن الأنصارى أنه كان مع ابن عمر إذ اشترى أرضاً من رجل من الأنصار ثم قال له ابن عمر : هذه الأرض لابنى وأقد فانه مسكين نحلها إياها دون ولده ، قال ابن وهب : وبلغنى عن عمرو بن دينار أن عبد الرحمن بن عوف نحل ابنته من أم كلثوم بنت عقبة ابن أبى معيط أربعة آلاف درهم وله ولد من غيرها \* وذكروا ما روينا من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبى أيوب عن بشير بن أبى سعيد عن محمد بن المنكسر أن رسول الله ﷺ قال : « كل ذى مال أحق بماله ، وما نعلم لهم حجة غير هذا \* ووجدنا من قال بقولنا يحتاج بما روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى . وأبو بكر بن أبى شيبه . واسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وابن أبى عمر . وقتيبة . ومحمد بن ربح . وحرمة بن يحيى . وعبد بن حميد قال يحيى . نا إبراهيم بن سعد وقال ابن أبى شيبه . واسحق . وابن أبى عمر كلهم عن سفيان بن عيينة وقال قتيبة . وابن ربح كلاهما عن الليث بن سعد ، وقال حرمة : انا ابن وهب أخبرنى يونس وقال عبد أنا عبد الرزاق أنا معمر ثم اتفق إبراهيم . وسفيان . والليث : ويونس . ومعمر كلهم عن الزهرى عن محمد بن النعمان بن بشير . وحيد بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن النعمان بن بشير قال : أتى بى أبى إلى رسول الله ﷺ فقال : انى نحللت ابنى هذا غلاماً فقال : أكل بريك نحلته ؟ قال لا : فاردده ، هذا لفظ إبراهيم . ويونس . ومعمر ، وقال سفيان . والليث : أكل ولدك نحلته ؟ واتفقوا فيما سوى ذلك \* ومن طريق مالك عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف . ومحمد بن النعمان بن بشير أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبى ﷺ فقال : يا رسول الله انى نحللت ابنى هذا غلاماً فقال : أكل ولدك نحلته مثله ؟ قال : لا قال : فارجه ، وهكذا روينا أيضاً نصاً من طريق الأوزاعى عن الزهرى ، وروينا أيضاً من طريق جرير . وعبد الله بن المبارك كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن النعمان بن بشير \* ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم عن عروة بن الزبير عن النعمان بن بشير كلهم يقول فيه : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : رده أو اردده » \* ومن طريق البخارى نا حامد بن عمر نا أبو عوانة عن حصين - هو ابن عبد الرحمن - عن الشعبى سمعت النعمان بن بشير وهو على المنبر يقول : اعطانى أبى عطية فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله انى أعطيت ابنى من عمرة بنت رواحة عطية فأمرتنى أن أشهدك يا رسول الله فقال عليه السلام :

اعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ قال : لا قال : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم فرجع فرد عطيته ، \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى نا أبو الاحوص عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : تصدق على أبي يعصب ماله فانطلق أبي الى رسول الله ﷺ ليشهده على صدقتي فقال رسول الله ﷺ : أفعلت هذا بولدك كلهم ؟ قال : لا قال : اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبي فرد تلك الصدقة (١) \* ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا محمد بن بشر نا أبو حيان - هو يحيى بن سعيد التيمي - عن الشعبي حدثني النعمان بن بشير فذكر هذا الخبر وفيه « أن رسول الله ﷺ (٢) قال : فلا أشهد على جور » فكانت هذه الآثار متواترة متظاهرة ، الشعبي وعروة بن الزبير ومحمد بن النعمان ، وحيد بن عبد الرحمن كلهم سمعوه من النعمان ، ورواه عن هؤلاء الحفلاء من الأئمة كلهم متفق على أمر رسول الله ﷺ بفسخ تلك الصدقة والعطية وردها وبين بعضهم انها ردت وأنه عليه الصلاة والسلام أخبر أنها جور والجور لا يحل امضاؤه في دين الله تعالى ولو جاز ذلك لجاز امضاء كل جور وكل ظلم ، وهذا هدم الاسلام جهارا فوجدنا المخالفين قد تعلموا بهذا في هذا (٣) بان قال بعضهم : انه وهبه جميع ماله فقلنا : سبحان الله في نص الحديث بعض ماله وفي بعض الروايات الثابتة بعض الموهبة من ماله ، وقال آخرون : روى هذا الخبر داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان « أن رسول الله ﷺ قال لبشير : فاشهد على هذا غيري أيسرك أن يكونوا أولئك في البر سواء ؟ قال : بلى قال : فلاذا » \* ورواه المغيرة عن الشعبي عن النعمان وقال فيه : فاشهد على هذا غيري \* فقلنا : هذا حجة عليكم لان قوله عليه السلام : « فلا اذا » نهى صحيح كاف لمن عقل ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « اشهد على هذا غيري » لو لم يأت الا هذا اللفظ لما كان لكم فيه متعلق ، واما وقد روى من هو أجل من المغيرة وداود ابن أبي هند الزيادة الثابتة التي لا يحل لاحد الخروج عنهما من أمره عليه الصلاة والسلام برد تلك الصدقة والعطية وارتجاعها فصح بهذه الزيادة وبإخباره عليه الصلاة والسلام أنه جور ان معنى قوله : أشهد على هذا غيري انما هو الوعيد كقول الله تعالى : (٤) ( فان شهدوا فلا تشهد معهم ) ليس على اباحة الشهادة على الجور والباطل لكن كما قال تعالى : ( فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) وكقوله تعالى : ( اعملوا ما شئتم ) ( وكلوا وتمتعوا قليلا انكم مجرمون ) وحاش له عليه السلام أن يبيح لاحد الشهادة على ما أخبر به هو (٥) أنه جور وان يعضيه ولا يرده هذا ما لا يجوز به مسلم ، ويكفي من هذا ان نقول :

(١) الحديث في صحيح مسلم مطولا (٢) في النسخة رقم ١٤ « انه عليه السلام » (٣) في النسخة رقم ١٦ « قد تعلقوا في هذا » (٤) في النسخة رقم ١٦ كقوله تعالى (٥) في النسخة رقم ١٤ ما يجوز به

تلك العطية والصدقة أحق جائز هي أم باطل غير جائز؟ ولا سبيل الى قسم ثالث فإن قالوا:  
حق جائز أعظموا الفرية اذ أخبروا أنه عليه الصلاة والسلام أبى أن يشهد على الحق  
وهو الذى اتانا عن ربنا تعالى بقوله تعالى: (ولا يأتى الشهادة اذا مادعوا) (وبقوله تعالى:  
(ولا يضار كاتب ولا شهيد) وان قالوا: انها باطل غير جائز أعظموا الفرية اذ أخبروا  
أن النبي ﷺ (١) حكم بالبطل وانفذ الجور وأمر بالاشهاد على عقده وكلا القولين  
مخرج الى الكفر بلا مرية ولا بد من أحدهما، وزاد بعضهم ضلالا وفرية فقال:  
معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «أشهد على هذا غيرى» أى انى امام والامام لا يشهد  
بجمعوا فريتين، احدهما الكذب على رسول الله ﷺ فى تقويله ما لم يقل فليتبوأ من  
أطلق هذا مقعده من النار، والثانية (٢) قولهم: ان الامام لا يشهد فقد كذبوا (٣)  
وأفكروا فى ذلك بل الامام يشهد لانه أحد المسلمين المخاطبين بان لا يأبوا اذا دعوا وبقوله  
عز وجل: (كونوا اوفاء بالعقود شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين)  
فهذا أمر للامة بلا شك ولا مرية، والعجب من قلة حياء هذا القائل ومن قوله ومذهبه  
ان الامام اذا شهد عند حاكم من حكامه جازت شهادته فلو لم يكن من شأنه ان يشهد  
لما جازت شهادته ثم أى بعضهم بما كان الخرس أولى به فقال: لعل النعمان كان كبير او لم يكن  
قبض النحل وقائل هذا ما فى نصاب التيوس جهلا وأما منزوع الحياء والدين لان  
صغر النعمان أشهر من الشمس وأنه ولد بعد الهجرة بلا خلاف من أحد من أهل العلم  
وقديين ذلك فى حديث أبى حيان عن الشعبى عن النعمان وانا يومئذ غلام ولا تطلق هذه  
اللفظة (٤) على رجل بالغ أصلا، وقال بعضهم لم يكن النحل تم انما كان استشارة وموهوا  
برواية شعيب بن أبى حمزة بهذا الخبر عن الزهرى فقال فيه عن النعمان نحلى أى غلاما  
ثم جاء به الى النبي ﷺ فقال: انى نحلت ابني هذا غلاما فان أذنت لى ان أجيزه أجزته  
**قال أبو محمد:** لولا عمى هؤلاء القوم وضلالهم ما تمكن الهوى منهم هذا التمكن  
هم يسمعون فى أول الخبر نحلى أبى غلاما وفى وسطه يارسول الله نحلت ابني هذا غلاما  
ويقولون: لم يتم النحل، وقول بشير فان أذنت لى أن أجيزه أجزته قول صحيح وقول  
مؤمن لا يعمل الا ما أباحه له رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهره بلا تأويل نعم  
ان أجازه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجازته بشير وان لم يجزه عليه الصلاة والسلام  
رده بشير ولم يجزه كما فعل \* وذكروا أيضا رواية عبد الله بن عون لهذا الخبر  
عن الشعبى عن النعمان بن بشير قال: نحلى أبى نحلا ثم أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) فى النسخة رقم ١٦ «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) فى النسخة رقم ١٦ «والثانى» (٣) فى

النسخة رقم ١٦ «وقد كذبوا» (٤) فى النسخة رقم ١٤ «لا يطلق هذا اللفظ»

ليشهد فقال : « أكل ولدك أعطيته هذا ؟ قال : لا قال : أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا ؟ قال : بلى قال : فإني لأشهد » قال ابن عوز : لحدث به ابن سيرين فقال : انما حدثنا أنه قال : قاربوا بين أنبائكم \*

قال علي : والقول في هذا أنه أعظم حجة عليهم لما ذكرنا من أن النبي ﷺ لا يشهد على باطل وهذا باطل اذ لم يستجز عليه السلام أن يشهد عليه ، وهكذا رواية عبد الصمد ابن عبد الوارث عن شعبة عن سعيد لهذا الخبر وفيه لأشهد وأما قول ابن سيرين : قاربوا بنى أنبائكم فنقطع ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأنه أمر بالمقاربة ونهى عن خلافها وهم يجيزون خلاف المقاربة ولا يوجبون المقاربة فمن أضل من هؤلاء المحرمين ، والمقاربة هو الاجتهاد (١) في التعديل كما قال تعالى : (ول تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ) فصح أن المجتهد في التعديل بين أولاده ان لم يصادف حقيقة التعديل كان مقاربا اذ لم يقدر على أكثر من ذلك \* ومن عجائب الدنيا احتجاجهم برواية زهير بن معاوية عن أبي الزبير عن جابر لهذا الخبر قال جابر : قالت امرأة بشير : انحل ابني غلامك هذا وأشهد لي رسول الله ﷺ فأني رسول الله ﷺ وذكر (٢) ذلك له فقال له رسول الله ﷺ : أله اخوة ؟ قال : نعم قال : فكلهم أعطيته مثل ما أعطيته ؟ قال : لا قال : فليس يصلح هذا الاواني لأشهد الا على حق \*

**قال أبو محمد :** أفيكون أعجب من احتجاجهم بهذا الخبر وهو أعظم حجة عليهم لأن في أوله ليس يصلح وفي آخره اني لأشهد الا على حق فصح أنه ليس حقا واذ ليس حقا فهو باطل وضلال قال تعالى : ( فماذا بعد الحق الا الضلال ) فان قالوا : فقد قال عليه الصلاة والسلام : لا يصلح أن يبيع ، في حديث الشفعة ثم أجزتموه اذا أجازته الشفيع ونهى عليه الصلاة والسلام عن النذر ثم أوجبتموه اذا وقع قلنا : نعم لان رسول الله ﷺ جعل الخيار للشفيع ان شاء أخذ وان شاء ترك وفي تركه اقرار ذلك البيع فوققنا عند أمره عليه الصلاة والسلام في ذلك ونهى عليه السلام عن النذر ثم أمر بالوفاء به وأخبر أنه يستخرج به من البخيل فوققنا عند أمره فهانون في هذا الباب انه عليه الصلاة والسلام امضاه بعد أن أمره برده ونحن أول سامع ومطيع وذلك ما لا يجدونه أبدا ، رأيت بعضهم آبدوه وهي انه ذكر ما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن فطر بن خليفة عن مسلم بن صبيح - هو أبو الضحى - سمعت النعمان بن بشير يقول : ذهب بي إلى رسول الله ﷺ في شيء أعطانيه : « فقال : ألك ولد غيره ؟ قال : نعم وصف بيده أجمع كله كذا الا سويت بينهم » \*

**قال أبو محمد** : ان من عارض رواية كل من ذكرنا برواية فطر لمخدول وفطر ضعيف ولولا أن سفيان رواه عن أبي الضحى عن الثعمان ما كان لهم فيه حجة لأن سائر الروايات زائدة حكما ولفظا على هذه الرواية فكيف وقدرونا في حديث فطر هذا من طريق من ان لم يكن فوق يحيى بن سعيد القطان لم يكن دونه - وهو عبد الله بن المبارك - عن فطر عن مسلم بن صبيح سمعت الثعمان بن بشير يخطب يقول : جاءني أبي الى رسول الله ﷺ ليشهده على عطية أعطانها فقال : هل لك بنون سواء ؟ قال : نعم قال : سويينهم \* فهذا ايجاب للتسوية بينهم ، وقد حمل المالكيون أمره عليه الصلاة والسلام بالتكبير على الفرض بمجرد الأمر وحمل الحنفزيون أمره عليه الصلاة والسلام بالاعادة من ضحى قبل الامام على الفرض بمجرد الأمر وما زالوا يهجمون على وجوه السخف معارضة للحق حتى قال بعضهم : هذا كما روى أنه عليه الصلاة والسلام أتى بخرز فقسمه للحرقة والأمة \*  
**قال أبو محمد** : أى شبه بين هذا وبين أمره عليه الصلاة والسلام بأن يرد تلك الصدقة والعطية واخباره بأنها جور لو عقلوا فبطل كل ما هو هوا به والحمد لله رب العالمين ، وأما الخبر « كل ذى مال أحق بماله ، فصحيح فقد قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان تكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال تعالى : ( النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم ) فالذى حكم بايجاب الزكاة وفسخ اجر البغى . وحلوان الكاهن . وبيع الخمر . وبيع أم الولد . وبيع الربا هو الذى فسخ الصدقة والعطية المفضل فيها بعض الولد على بعض ، ولو انهم اعترضوا انفسهم بهذا الاعتراض في ابطالهم النحل والصدقة التى لم تقبض لكان أصح وأثبت ولكنهم كالسكران يخططون ، واحتج بعضهم بأنه عمل الناس فقلنا : عمل الناس الغالب عليه الباطل ، وقال أنس : ما عرف بما أدركت الناس عليه الا الصلاة ، وقال بعضهم : لما جازت مفاضلة الاخوة جازت مفاضلة الأولاد قلنا : هذا حكم ابليس وهلا قلتم لما جاز القودين المرء وأخيه جاز بين المرء وولده ؟ فكان أصح \*  
**قال أبو محمد** : وأما ما هو هوا به عن الصحابة رضى الله عنهم فكله لاحجة لهم فيه لأنه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم حديث أبي بكر قد أوردناه بخلاف ما أوردوه (١) وأما قول عمر . وعثمان . من نحل ولده نحلا فنحن لم نمنع نحل الولد وانما منعنا المفاضلة وليس في كلامهما اباحة المفاضلة كما ليس فيه اباحة بيع الخمر والخنازير ولا فرق ، وقد صح عنهما المنع منها كما أوردنا ، وأما الرواية عن ابن عمر فليس فيها انه لم ينحل الآخرين قبل ولا بعد بمثل ذلك بل فيها انه قال : واقدابنى مسكين فصيح أنه لم يكن نحله بعد كما نحل اخوته

فالحق بهم وأخرجه عن المسكنة على أنها من طريق ابن لهيعة وهو ساقط ، وكذلك القول في الرواية عن عبدالرحمن هي أيضا منقطعة ثم لوححت فليس فيها أنه لم يسو قبل ولا بعد بينهم فبطل كل ما تعلقوا به وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد** : وأما النفقات الواجبات فقول عليه الصلاة والسلام : اعدلوا بين أولادكم إيجاب لأن ينفق على كل واحد ما لا أقوام له إلا به ومن تعدى هذا فلم يعدل بينهم ، وكذلك هذا القول منه عليه الصلاة والسلام إيجاب للتسوية بين الذكر والأنثى وليس هذا من المواريث في شيء . ولكل نص حكمه وليس هذا الحكم في غير الأولاد إذ لم يأت النص إلا فيهم ، وأما ولد الولد فلا خلاف فيهم وقد كان لأصحاب النبي ﷺ بنو بنين وبنو بنات فلم يوجب عليه الصلاة والسلام إعطاءهم ولا العدل فيهم ، وإذا مات الولد بعد أن وهبته لأحبابة فيها فقد صارت لورثته وبطل أمر الأب فيها وأما أن مات الوالد فالتعديل بينهم دين عليه فهو من رأس ماله وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٣٣ مسألة** وهبة جزء مسمى منسوب من الجميع كثلث أو ربع أو نحو ذلك من المشاع والصدقة به جائزة حسنة للشريك ولغير الشريك وللغنى والفقير فيما ينقسم وفيما لا ينقسم كالحيوان وغيره ولا فرق ، وهو قول عثمان البتي . ومعمرو . ومالك . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبي ثور . وأبي سليمان . وجميع أصحابهم ، وهو قول إبراهيم النخعي ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز هبة المشاع فيما ينقسم ولا الصدقة به لا للشريك ولا لغيره لا على فقير ولا على غنى وتجوز الهبة والصدقة بمشاع لا ينقسم على الفقير والغنى وللشريك ولغيره ، والذي ينقسم عنده الدرر . والأرضون . والمكيلات . والموزونات . والمعدودات . والمذروعات . والذي لا ينقسم عنده الرأس الواحد من الحيوان . والحمام . والسيف . واللؤلؤة ، والثوب . والطريق . ونحو ذلك قال : والإجارة بمشاع مما ينقسم ومما لا ينقسم لا تجوز البتة إلا من الشريك وحده ، قال : ورهن المشاع الذي ينقسم والذي لا ينقسم لا يجوز البتة إلا من الشريك ولا من غيره ، قال : ويبيع المشاع وأصدقه والوصية به مما ينقسم ومما لا ينقسم جائز من الشريك وغير الشريك وكذلك عتق المشاع فأعجبوا هذه التقاسيم التي لا تعقل ولا لها في الديانة أصل المنع خاصة في شيء من ذلك ولم يختلف عنه في أن الهبة والصدقة بشيء واحد ما ينقسم كائة دينار . أو كدار واحدة . أو ضيعة واحدة . أو كرم طعام أو قطار حديد أو غير ذلك لغنيين لا يجوز ، واختلف عنه في الصدقة بذلك على فقيرين أو هبة ذلك لفقيرين فروى عنه في الهبة في الجامع الصغير أنها تجوز للفقيرين وفي الأصل أنها لا تجوز ، والأشهر عنه في الصدقة على الفقيرين كذلك

انها تجوز الا في رواية مبهمة غير مبينة أجل فيها المنع فقط ، وقال محمد بن الحسن : ان وهب دارا لاثنتين بينهما نصفين جاز ذلك فان وهب لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين فدفعها اليهما معاجاز ذلك فان دفع الى الواحد ثم الى الآخر لم يحز ذلك ، ومنع سفيان من هبة المشاع الا أنه أجاز هبة واحد دارا لاثنتين وهبة الاثنتين دارا لواحد ، ومنع ابن شيرمة من هبة المشاع ومن هبة واحد دارا لاثنتين فصاعدا وأجاز هبة اثنتين دارا لواحد.

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** وما نعلم لهم شغباً وهو انه الا ان قالوا : قبض المشاع لا يمكن فقلنا لهم : كذبتم بل هو ممكن وهبك انه غير ممكن فلم أجزتم بيعه والبيع عندكم يحتاج فيه الى القبض ولم أجزتم صداقة والصدائق واجب فيه الا قباض قال الله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وقال تعالى : ( ولا يحل لکم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ) ولم أجزتم الوصية به . ولم أجزتم اجارة المشاع من الشريك ومنعتم الرهن فيه من الشريك . ومنعتم الهبة من الشريك ، وأقرب ذلك لم أجزتم هبة المشاع فيما لا ينقسم والعلة واحدة فهل في التلاعب والسخافة أكثر من هذا ؟ وهو ايضا بالرواية التي ذكرنا قبل من قول أبي بكر لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما : اني كنت نخلتك جادعشرين وسقاً من مال الغابة فلو كنت جددتيه واحتزتيه لكان لك ، هذا دليل على المنع من هبة المشاع \* .

قال أبو محمد : هذا عظيم جداد فاحش القبح لوجوه ، أولها انه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وثانيها انه كم قوله لآبي بكر . وعائشة رضي الله عنهما قد خالفتموها (١) فيها كقول أبي بكر . وغيره من الصحابة رضي الله عنهم في الزكاة ان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكتر كة التضحية وهو غنى . وكصيام عائشة أيام التشريق . وقولها : لا صيام لمن لم يبيت من الليل وغير ذلك كثير جدا \* وثالثها ان هذا الخبر نفسه قد أوردناه بخلاف هذه القصة \* ورابعها ان اللفظ الذي احتجوا به بخلاف لقولهم جهار ابل فيه اجازة هبة جزء من المشاع لغنية لانه نخلها جداد عشرين وسقاً من ماله بالغابة ولا يخلو ذلك ضرورة من أحد وجهين اما أن يكون نخلها من تلك النخل ما تجدها عشرين وسقاً أو نخلها عشرين وسقاً محدودة فهي اما عدة بأن ينخلها ذلك وهذا هو الاظهر واما انه نخلها وأمضى لها ذلك المقدار وهو مجهول (٢) القدر والعدد والعين في مشاع فإياه معا بحضرة الصحابة جائزا ولا يخالف لهما منهم ولم يبطله أبو بكر لذلك فكذبوا في قولهم صراحا وانما أبطله أبو بكر بنص قوله لا هالم تحزه فقط ولوجدته وحازته لكان نافذا فعدا حجة عليهم وصدق رسول الله ﷺ « الحياء من الايمان » فسقط كل ما هو به والله تعالى الحمد \* .

**قال أبو محمد :** فعدنا إلى قولنا فوجدنا الله تعالى قد حض على الصدقة. وفعل الخير. والفضل وكانت الهبة فعل خير وقد علم عز وجل أن في أموال المحضوين على الهبة والصدقة مشاعا وغير مشاع فلو كان تعالى لم يبح لهم الصدقة والهبة في المشاع لئنه لهم ولما كتمه عنهم ومن حرم عن الله تعالى أو أوجب ما لم ينص الله عز وجل على تحريمه وإيجابه على لسان رسوله ﷺ المأمور بالتبليغ . والبيان فقد كذب على الله تعالى واقترب عليه وهذا عظيم جدا فصح يقينا أن هبة المشاع والصدقة به واجازته ورهنه جائز كل ذلك فيما ينقسم ومالا ينقسم للشريك ولغيره للغنى وللفقير وما كان ربك نسيا \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع ناشريك عن إبراهيم بن المهاجر عن قيس بن أبي حازم « قال : أتى رجل رسول الله ﷺ بكبة شعر من الغنمة فقال : يا رسول الله هبالي فانا أهل بيت نعالج الشعر فقال عليه الصلاة والسلام : نصيبي منها لك » وهم يحتجون بالمرسل وبرواية شريك . وإبراهيم بن المهاجر فما صرفهم عن هذا الخبر ؟ وقد صح عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت للقاسم بن محمد بن أبي بكر . ولعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر : أتى ورثت عن أختي عائشة مالا بالغاية وقد أعطاني معاوية بهامائة ألف فهو لكما لانهم لم يرثا من أم المؤمنين شيئا انما ورثا أسماء . وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فهذه هبة لغنيين مكثرين مشاعة فعل أسماء رضي الله تعالى عنها بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف لهم من مخالفة ، وصدقات الصحابة على بنينهم وبنى بنينهم بغلة أو قافهم أشهر من الشمس صدقة أو هبة لأغنياء بمشاع \* وروينا من طريق محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر قصة حنين وطلب هو ازن عيالهم وابناءهم فقال رسول الله ﷺ : « ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون والأنصار : وما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ » وذكر الحديث ، فهذه هبة مشاع وهم يحتجون بهذه الطريق اذا وافقت تقليدهم \* والخبر الذي روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى قال : أنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر قال : « بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا بأعبدة تلقى غيرا القریش وزودنا جرابا من تمر لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمر تمر » فهذه عطية تمر مشاعة والحجة تقوم بما روينا من طريق مسلم نا خلف بن هشام نا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أئيت النبي ﷺ في نفر من الأشعريين نستحمه فأمر لنا بثلاث ذود غر الذرى ، وذكر الخبر فهذه هبة مشاع لم ينقسم \* وأما من النظر فليس الاملك صحيح ثم تصرف فيما صح الملك فيه ولا مزيد فتملك الموهوب له والمتصدق عليه بالجزء المشاع فلما ملكه الواهب والمتصدق ولا فرق البتة يتصرف



الموهوب له . والمتصدق . والمكترى كما يتصرف فيه الواهب . والمتصدق . والمكترى  
ووكلائهم ولا فرق وتكون يد المرتهن عليه كما هي عليه يد الراهن ووكيله ولا فرق، وهذا  
لا مخلص لهم منه أصلاً وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٣٤ **مَسْأَلَةٌ** وأما إذا أعطى شيئاً غير معين من جملة أو عدد كذلك  
أو ذرعا كذلك أو وزناً كذلك أو كيلاً كذلك فهو باطل لا يجوز مثل أن يعطى درهما  
من هذه الدراهم أو دابة من هذه الدواب أو خمسة دنانير من هذه الدنانير أو رطلا من  
هذا الدقيق أو صاعاً من هذا التمر أو ذراعاً من هذا الثوب وهكذا في كل شيء . والصدقة  
بكل هذا والهبة والاصداق والبيع . والرهن والاجارة باطل كل ذلك سواء فيما  
اختلفت أبعاضه أو لم تختلف لا لشريك ولا لغيره لا لغنى ولا لفقر لأنه لم يقع الهبة  
ولا الصدقة ولا الاصداق ولا الرهن ولا الاجارة على شيء أبانه عن ملكه أو وقع  
فيه حكم الرهن أو الاجارة فاذ ذلك كذلك فلم يخرج شيء من تلك الجملة عن ملكه ولا  
أوقع فيه حكماً فلا شيء في ذلك وهذا هو أكل المال بالباطل وهذا خلاف ما تقدم لأن  
الجزء المسمى متيقن أنه لا جزء إلا وفيه حظ للمشتري أو المصدق أو الموهوب له أو المتصدق  
عليه أو المرتهن أو المستأجر . رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن  
الرجل يكون شريكاً ليه فيقول له أبوه: لك مائة دينار من المال الذي بيني وبينك؟ فقال  
الزهري: قضى أبو بكر . وعمر أنه لا يجوز حتى يحوزه من المال ويعزله به إلى معمر عن سماك  
ابن الفضل كتب عمر بن عبد العزيز أنه لا يجوز من النحل إلا ما أفرد . وعزل . وأعلم \*

١٦٣٥ **مَسْأَلَةٌ** ومن أعطى شيئاً من غير مسألة ففرض عليه قبوله وله أن يهبه  
بعد ذلك إن شاء للذي وهبه له وهكذا القول في الصدقة والهبة وسائر وجوه النفع \*  
برهان ذلك ما روينا من طريق البزار نا إبراهيم بن سعيد الجوهري نا سفيان بن عيينة  
عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حويط بن عبد العزى عن ابن الساعدى عن عمر  
ابن الخطاب قال: « قال رسول الله ﷺ: ما أتاك من هذا المال من غير مسألة ولا إشراف  
نفس فأقبله، لا نعلم حديثاً رواه أربعة من الصحابة في نسق بعضهم عن بعض إلا هذا »  
ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب نا أخيراً نا عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطى عمر العطاء فيقول له  
عمر: يا رسول الله اعطه أفقر إليه منى فقال رسول الله ﷺ: خذه فتموله أو تصدق به  
وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك، قال سالم:  
فإن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه » نا أحمد بن محمد بن

الجسور نا أحمد بن الفضل بن بهرام الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا الفضل بن الصباح نا عبد الله بن يزيد نا سعيد بن أبي أيوب عن أبي الأسود عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن خالد بن عدي الجهني « أن رسول الله ﷺ قال : من جاءه من أخيه معروف فليقبله ولا يرده فاما هو رزق ساقه الله اليه » فهذه آثار متواترة لا يسع أحدا الخروج عنها وأخذ بذلك من الصحابة ابن عمر كما ذكرنا (١) آنفا وأبو عمر بن الخطاب كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور، وإسحاق بن منصور كلاهما عن الحكم بن نافع - هو أبو اليان - نا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد أن حويط بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن الساعدى أخبره أن عمر بن الخطاب قال لى فى خلافته : ألم أحدث انك تلى من أعمال الناس أعمالا فاذا أعطيت العمالة كرهتها قلت : إن لى افراسا واعدوا أنا بخير فأريد أن تكون عمالتى صدقة على المسلمين قال له عمر : فلا تفعل ثم ذكر له خبره مع النبي ﷺ نحو ما ذكرناه ، فهذا عمر ينهى عن رد ما أعطى المرء \* ومن طريق حماد بن سلمة ، نا ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة قال : ما أحديهدى الى هدية الا قبلتها فاما ان أسأل فلم أكن لأسأل \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا مهدي بن ميمون نا واصل مولى أبي عيينة عن صاحب له نا بالدرداء قال : من آتاه الله عز وجل من هذا المال شيئا من غير مسألة ولا اشراف فليأكله وليتموله \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا عبد الله بن داود - هو الخريبي - عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال : رأيت هدايا المختار تأتى ابن عباس. وابن عمر فيقبلانها \* ومن طريق محمد بن المثني نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : خذ من السلطان ما أعطاك \*

قال أبو محمد : هذا من طريق الآثار وأما من طريق النظر فانه لا يخلو من أعطاه سلطان أو غير سلطان كائنا من كان من بر أو ظالم من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها ما أن يوقن المعطى ان الذى أعطى (٢) حرام واما أن يوقن انه حلال واما ان يشك فلا يدرى أحلال هو أم حرام ؟ ثم ينقسم هذا القسم ثلاثة أقسام اما أن يكون أغلب ظنه (٣) انه حرام أو يكون أغلب ظنه انه حلال واما أن يكون كلا الأمرين ممكنا على السواء فان كان موقنا انه حرام وظلم وغضب فان رده فهو فاسق عاص لله تعالى ظالم لأنه يعين به ظالما على الاثم والعدوان بابقائه عنده ولا يعين على البر والتقوى فى انتزاعه منه وقد نهى الله تعالى عن ذلك وأمره بخلاف ما فعل بقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان )

(١) فى النسخة رقم ١٤ كما وردنا (٢) فى النسخة رقم ١٦ بطى (٣) فى النسخة رقم ١٦ على ظنه

ثم لا يتخلو من أن يكون (١) يعرف صاحبه الذي أخذ منه بغير حق أو لا يعرفه فان كان يعرفه فهنا زاد فسقه وتضاعف ظلمه وأتى كبيرة من الكبائر وصار أظلم من ذلك الظالم لأنه قدر على رد المظلمة الى صاحبها وعلى ازالته عن الظالم فلم يفعل بل أعان الظالم وأيده وقواه وأعان على المظلوم وان كان لا يعرف صاحبه فكل مال لا يعرف (٢) صاحبه فهو في مصالح المسلمين فالقول في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء سواء اذ منع المساكين والفقراء والضعفاء حقهم وأعان على هلاكهم وقوى الظالم بما لا يحل له وهذا عظيم جده انعوذ بالله منه ، فان كان يوقن انه حلال فان الذي أعطاه مكتسب بذلك حسنات جمّة بلا شك فهو في رده عليه ما أعطاه غير ناصح له اذ منعه الحسنات الكثيرة وقد قال رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم » فمن لم ينصح لأخيه المسلم في دينه فقد عصى الله عز وجل في ذلك ولعله ان رده لا يحضر المردود عليه بذية أخرى في بذله فيكون قد حرمه الأجر وصد عن سبيل من سبل الخير وان كان لا يدرى أحلال هو أم حرام ؟ فهذه صفة كل ما يتعامل به الناس الا في اليسير الذي يوقن فيه انه حلال أو انه حرام فلو حرم أخذ هذا لحرمت المعاملات كلها الا في النادر القليل جدا وقد كان على عهد رسول الله ﷺ سرقات ومعاملات فاسدة غير مشهورة فاحرم عليه الصلاة والسلام قط من أجل ذلك أخذ مال يتعامل به الناس الا أن قوما من أهل الورع اتقوا ما الاغلب عندهم انه حرام لها كان من هذا القسم فهو داخل في باب وجوب النصيحة بأخذه فان طابت نفسه عليه فحسن وان اتقاه فليصدق به فيؤجر على كل حال فهذا برهان ظاهر لا تخفى وبرهان آخر وهو ان من الجهل المفرط والعمل في الدين بغير علم أن يكون المرء يستسهل بلا مؤنة أخذ مال زيد في بيع يبيعه منه أو في اجارة يؤجر نفسه في عمل يعمل له ثم يتجنب أخذ مال ذلك الزيد نفسه اذا أعطاه اياه طيب النفس به فهذا عجب عجيب لا مدخل له في الورع أصلا لانه ان كان يتقئ كون ذلك المال خبيثا فقد أخذه في البيع والاجارة فهذا يكاد يكون رياء مشوبا بجهل ، فان قيل : يكره المرء أخذه قيل : هذا خلاف فعل رسول الله ﷺ والرغبة عن سنته نعوذ بالله من هذا كما روينا عن طريق البخاري نا محمد بن بشار نا محمد ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان - هو الأعمش - عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لو دعيتم الى ذراع أو كراع لأجبت ولو اهدى الى ذراع أو كراع لقبلي » ومن رغب عن سنته فافرق لخير صح انه عليه الصلاة والسلام قال : « من رغب عن سنتي فليس مني » \*

(١) في النسخة رقم ١٦ لا يتخلو ان يكون (٢) في النسخة رقم ١٦ « فكل مالا يعرف »

**قال أبو محمد :** وكان مالك . والشافعي لا يردان ما أعطيا ولا يسألان أحدا شيئا ، فإن احتج المخالف بحديث الصعب بن جثامة ، إذ أهدى إلى النبي ﷺ حمار وحش فرده عليه وقال : أنالم نرده عليك إلا أنا حرم ، \* وبمارويناه من طريق عبد الرزاق أنا معمر بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : لقد هممت أن لأقبل هبة الامن قرشي أو أنصاري أو ثقفى أو دوسى ، \* ومن طريق أبى داود نا محمد بن عمرو الرازى ناسلة بن الفضل بال محمد بن اسحق عن سعيد بن أبى سعيد المقبري عن أبيه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « وأيم الله لأقبل بعد يومى هذا من أحد هدية إلا أن يكون من مهاجرى قرشى أو أنصاري أو ثقفى أو دوسى ، \* وبما روينا من طريق البخارى نا محمد بن يوسف نا الأوزاعى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام قال : « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ثم سأله فأعطاني ثم قال : يا حكيم أن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بأشراف نفس لم يبارك له فيه و كان كالذى يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى ، قال حكيم : « فقلت : يا رسول الله والذى بعثك بالحق لأرزا بعدك أحدا شيئا حتى أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر يدعو حكيماً ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا ثم أن عمر دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئا فقال عمر : يا معشر المسلمين انى أعرض عليه حقه الذى قسمه الله له من هذا الفى فيأبى أن يأخذه فلم يرزأ حكيم أحد من الناس شيئا بعد رسول الله ﷺ حتى توفى ، \* وبمارويناه من طريق أبى ذر انه قال للاخنف بن قيس وقد سأله الاخنف عن العطاء ؟ فقال له أبوذر : خذه فإن فيه اليوم معونة فإذا كان ثمننا لدينك فلا تأخذه ، فكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما حديث لقد هممت أن لأقبل هبة فإن سعيد بن أبى سعيد لا يخلوا ما أن يكون (١) سمعه من أبى هريرة أولم يسمعه فإن كان لم يسمعه فهو منقطع وان كان سمعه فانما فيه انه عليه السلام هم بذلك لا انه أفذه (٢) وهو موافق لمعهود الأصل لان الأصل كان أن المعطى مخير (٣) ان شاء قبل وان شاء رد \* وحديث عمر رضى الله عنه واردا بابطال الحال الأول ولا شك في ذلك حين أمره عليه الصلاة والسلام بقبول ما جاء من المال من غير مسألة ولا اشراف نفس فصيح أن هذا لهم قد صرح نسخته ييقين لامرية فيه فمن ادعى أن الموقن نسخته قد عا د ونسخ الناسخ فقد ادعى الباطل وما لا علم له به وحاش لله من جواز ذلك في الدين اذ لو كان ذلك لما علينا صحيح الدين من سقيمه فيه (٤) ولا ما يلزمنا مما لا يلزمنا ومعاذ الله من هذا قبطل

(١) في النسخة رقم ١٤ « لا يخلوا أن يكون » (٢) خالف المصنف هنا ما ذهب اليه في كتاب الصلاة من أن السبي لا لهم الا بحق (٤) في النسخة رقم ١٦ « كان المعطى مخيرا » (٣) في النسخة رقم ١٤ « من السكذب فيه »

التعلق بهذا الخبر جملة \* وأما الآخر لا أقبل بعد يومى هذان أحد هدية فرواية سلمة بن الفضل الأبرش وهو ساقط مطروح فبطل التعلق به جملة (١) \* وأما حديث الصعب ابن جثامة فقد بين عليه الصلاة والسلام السبب الذى من أجله رده وهو كونهم محرمين وهذا بعض الأحوال التى عمها حديث عمر فهو مستثنى منه وكذلك نقول: إن المحرم إذا أهدى له صيد فهو غير فى قبوله (٢) ورده ، وهكذا رويناه عن عائشة أم المؤمنين . وابن عمر أنهما كانا يقبلان الهدايا (٣) ويردان الصيد أن أهدى لهما وهما محرمان \*

وأما حديث حكيم فبين جدا لانه لما سمع رسول الله ﷺ يقول فيمن أخذ المال بأشراف نفس ما قال من أنه « لا يبارك له فيه » وعلم من نفسه الاشراف الى المال لم يستجز أخذه وهكذا نقول : انه انما يلزم أخذه من كان غير مشرف النفس اليه ، وبرهان ذلك اخباره عن نفسه أنه سأل النبي ﷺ فأعطاه ثم سأله فأعطاه ثم سأله فأعطاه كذا جاء في بعض الروايات حتى خاطبه بما خاطبه به \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب أعطى النبي ﷺ حكيم بن حزام يوم حنين عطاء فاستقاه فزاده ثم ذكر الحديث المذكور وهذا غاية اشراف النفس \* وروينا من طريق ابى داود الطيالسى نا ابن أبى ذئب عن مسلم بن جندب عن حكيم بن حزام قال : « سألت رسول الله ﷺ فالحفت فى المسألة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما أنكر مسألتك يا حكيم ان هذا المال حلو خضر » وذكر الحديث فهذا بيان لا تح ولا يجوز أن يظن بحكيم رضى الله عنه غير هذا ، وأما قول أبى ذر فصحيح لان ما أعطى المرء وطلب عوضا منه فحرام عليه أخذه وانما يلزم أخذه ما أعطى دون شرط فاسد \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ذر بن عبد الله المرهبي عن عبد الله بن مسعود أن رجلا سأله فقال : لى جارياً كل الربا وأنه لا يزال يدعوني فقال له ابن مسعود : مهناه لك واسمه عليك قال سفیان : ان عرفته بعينه (٤) فلا تأكله

**قال أبو محمد :** صدق سفیان الاكل غير الأخذ لما عرف أن عينه حرام لانه يقدر فى أخذه على أن يؤدى فيه ما افترضه الله تعالى عليه من ايصاله الى أهله وازالته عن المظالم ولا يقدر على ذلك فى الاكل ففرض عليه اجتناب أكله \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبى اسحاق السبيعي عن الزبير - هو ابن الخريت - عن سلمان الفارسي قال : اذا كان لك صديق عامل أو جار عامل أو ذو قرابة عامل فدعاك الى طعام فاقبله فانه مهناه لك واتمه عليه \* وبه الى عبد الرزاق عن معمر قال : كان عدى بن اوطاة هو عامل البصرة يبعث الى الحسن كل يوم بحفان ثريد فأتى كل الحسن منها ويطعم أصحابه قال : وبعث عدى

(١) سقط لفظ « جملة » من النسخة رقم ١٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦ بين قوله (٣) فى النسخة رقم ١٦ الهدية

(٤) فى النسخة رقم ١٦ بنفسه ويؤيدها ما سأتى قريباً بعده بسطوط

الى الحسن . والشعبى . وابن سيرين فقبل الحسن . والشعبى . ورد ابن سيرين قال : وسئل الحسن عن طعام الصيارفة ؟ فقال : قد أخبركم الله تعالى عن اليهود . والنصارى أنهم يأكلون الربا وأحل لكم طعامهم \* وبه الى معمر بن منصور بن المعتمر قلت لابراهيم النخعي عريف لنا يهبط (١) ويصيب من الظلم فيدعوني فلا أجيبه فقال ابراهيم : الشيطان عرض بهذا ليوقع عداوة وقد كان العمال يهبطون ويصيبون ثم يدعون فيجانون قلت له : نزلت بعامل فنزلني وأجازني قال : اقبل قلت : فصاحبها فقال : اقبل ما لم تره بعينه \* قال علي : وهكذا أدر كنا من يوثق بعلبه وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٣٦ مسألة ولا تحل الرشوة وهي ما أعطاه المرء ليجعله يبطل أو يولي ولاية أو يظلم له إنسان فهذا يأثم المعطى والآخذ فاما من منع من حقه فأعطى ليدفع عن نفسه الظلم فذلك مباح للمعطى واما الآخذ فآثم وفي كلا الوجهين فالمال المعطى باق على ملك صاحبه الذي أعطاه كما كان كالغصب ولا فرق ، ومن جملة هذا ما أعطيه أهل دار الكفر في فداء الأسرى وفي كل ضرورة وكل هذا متفق عليه الا ملك أهل دار الكفر ما أخذوه في فداء الأسير (٢) وغير ذلك فان قومًا قالوا : قد ملأكوه وهذا باطل لانه قول لم يأتي به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا نظر وقولنا في هذا هو قول الشافعي . وأنى سليمان وغيرهما برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فنسأل من خالفنا بحق اخذ الكفار ما أخذوا منافع الفداء وغيره أم يبطل ؟ فمن قولهم بالباطل ولو قالوا غير ذلك كفروا وفي هذا كفاية لانه خطاب للجميع الجن والانس للزوم الدين لهم ، وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فان قيل : لم أجمع إعطاء المال في دفع الظلم وقدر ويتم من طريق أخرى قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال : فلا تعطه مالك قال : أرأيت ان قاتلني قال قاتله قال : أرأيت ان قتلتني قال فأنت شهيد قال أرأيت ان قتلته قال : فهو في النار » وبالحديث المأثور « لعن الله الراشئ والمرتشئ » قال أبو محمد : خبر لعنة الراشئ انما رواه الحارث بن عبد الرحمن وليس بالقوى ، وأيضا فان المعطى في ضرورة دفع الظلم ليس راشيا ، وأما الخبر في المقاتلة فمكذوب كذا نقول : من قدر على دفع الظلم عن نفسه لم يحل له إعطاء فلس فافوقه في ذلك ، وأما من عجز فإله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقال عليه السلام : « اذا أمرتكم بأمر (٣) فأتوا منه ما استطعتم » فسقط عنه فرض المقاتلة والدفاع وصار في حلال الكراه على ما أعطى في ذلك وقد قال

(١) يقال هبط ماله وطامه وعرضه واهتمطه اذا أخذه مرة بعد مرة في غير وجه (٢) في النسخة رقم ١٦ « بشئ » بدل بامر ، « في فداء الاسرى » (٣) في النسخة رقم ١٦ « بشئ » بدل بامر ،

رسول الله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، وقد ذكرناه باسناده في سلف من ديواننا هذا والحمد لله رب العالمين، وقد صرح عن رسول الله ﷺ من طريق أبي موسى الأشعري «أطعموا الجائع وفكوا العاني»، وهذا عموم (١) لكل عان عند كل كافر أو مؤمن بغير حق \* روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري. ومعمّر قال: معمّر عن الحسن البصري وقال سفيان: عن إبراهيم النخعي ثم اتفق الحسن وإبراهيم قالا جميعاً: ما أعطيت مصانعة على مالك ودمك فانك فيه مأجور وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٣٧ مسألة وأما من نصر آخر في حق أو دفع عنه ظالم ولم يشترط عليه في ذلك عطاء فاهدى إليه مكافأة فهذا حسن لا نكرهه لانه من جملة شكر المنعم وهدية بطيب نفس وما نعلم قرأنا ولا سنة في المنع من ذلك، وقد روينا عن علي. وابن مسعود المنع من هذا ولانه لم يبرهانا يمنع منه وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٣٨ - مسألة - ولا يحل السؤال تكثراً الا لضرورة فاقة أو لمن تحمل حمالة فالضطر فرض عليه أن يسأل ما يقوته هو (٢) وأهله بما لا بد لهم منه من أكل وسكنى وكسوة ومعونة فان لم يفعل فهو ظالم فان مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه، وأما من طلب غير متكثر فليس مكروهاً، وكذلك من سأل سلطاناً فلا حرج في ذلك \* روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أخبرني عبد الله بن وهب أخبرني الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن أبي جعفر عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم» \*

ومن طريق مسلم نا أبو كرييب نا ابن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الناس أموالهم تكثراً فانما يسأل جحراً فليستقل أو ليستكثر» \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى نا أحمد بن زيد عن هارون بن رباب حدثني كنانة بن نعيم العدوي عن قبيصة بن المخارق الهلالي «أن رسول الله ﷺ قال له: يا قبيصة ان المسالة لا تحل الا لثلاثة. رجل تحمل حمالة فحلت له المسالة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسالة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش. ورجل أصابته فاقة حتى يقوت ثلاثة من ذوى الحجامن قومه فيقولون: لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسالة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال: سداداً من عيش فما سواهن من المسالة يا قبيصة سحت يا كلها

صاحبها سحتا \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان قال : ناو كيم ناسفيان عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : والمسألة كد يكدر الرجل بها وجهه الا أن يسأل الرجل ذا سلطان أو في أمر لا بد له منه ، فهذا نص ما قلنا حرفا بحرف والله الحمد \*

ومن طريق النظر اننا قد ذكرنا في كتاب الزكاة من ديواننا هذا وجوب قيام ذوى الفضل من المال بمن لا مال معه يقوم منه بنفسه وعياله فاذ ذلك كذلك فالاحتياج انما يسأل حقه الواجب ودينه اللازم الذى على الحاكم أن يحكم له به وله أخذه كيف قدر ان منعه فلا غصاضة عليه في ذلك ، وأما السلطان فليس يسأل من ماله شيء انما يئده أموال المسلمين فلا حرج على المسلم أن يسأله من أموال المسلمين الذين هو أحدهم ، وأما سؤال غير المتكسر فقد ذكرنا في كتاب الحج قول رسول الله ﷺ : لا يفتاد وأصحابه في الحمار الذى عقروه معكم منه شيء فقلت نعم فنأولته العضد فكلها حتى نفذها وهو محرم ، وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أنس بن سعيد الخدرى الذى رقى على قطع من الغنم اقتسموا واضربوا الى بسهم معكم \*

١٦٣٩ مسألة واعطاء الكافر مباح وقبول ما أعطى هو كقبول ما أعطى المسلم \* رويانا من طريق البخارى ناسه بن بكرنا وهيب - هو ابن خالد - عن عمرو ابن يحيى عن عباس الساعدى عن أبي حميد الساعدى قال : غزونا مع رسول الله ﷺ تبوك وأهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء وكساء برداً \* ومن طريق البخارى ناعيد بن اسماعيل نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن اسماء بنت أبي بكر قالت : قدمت احمى على - وهى مشركة - فاستفتيت رسول الله ﷺ فقال صلى : أمك \* \* ومن طريق مسلم ناقتية عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « في كل كبد رطبة أجر » فان قيل : فأين أتم عمار و يتم من طريق ابن الشخير عن عياض بن حمار أنه أهدى الى رسول الله ﷺ هدية فقال أسلمت : ؟ قلت : لا قال : انى نهيت عن زبد المشركين \* \* ومن طريق الحسن بن عياض بن حمار مثله وقال : فاني أن يقبلها قال الحسن : زبد المشركين رفدهم قلنا : هذا منسوخ بخبر أبي حميد الذى ذكرنا لانه كان في تبوك وكان اسلام عياض قبل تبوك وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٤٠ مسألة لا تقبل صدقة من مال حرام بل يكتسب بذلك أثماً زائد القول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فكل ما تصرف في الحرام فقد زاد معصية وإذا زاد معصية زاد أثماً قال الله تعالى : ( من يعمل سوءا يجز به ) \*

١٦٤١ مسألة ولا يحل لأحد أن يمين بما فعل من خير إلا من كثر احسانه



وعومل بالمساواة فله أن يعدد احسانه قال الله عز وجل: (لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى) \*  
 رويناه من طريق شعبة سمعت سليمان - هو الأعمش - عن سليمان بن مسهر عن خرشة  
 ابن الحر عن أبي ذر قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر  
 إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم المنان. بما أعطى. والمسبل ازاره. والمنفق سلعته بالخلف  
 الكاذبة» \* ومن طريق مسلم ناشر يريح بن يونس نا اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن يحيى  
 ابن عمار عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد لما فتح رسول الله ﷺ حينا قسم الغنائم  
 فاعطى المؤلفة قلوبهم فبلغه أن الأنصار يحبون أن يصيبوا ما أصاب الناس فقام رسول الله  
 ﷺ فخطبهم فقال: يا معشر الأنصار ألم أجدكم ضلالا فهداكم الله بي وعالة فأغناكم الله  
 بي وتمفرقين فجمعكم الله بي ويقولون الله ورسوله آمن فقال: ألا تحببوننى أما انكم لو شئتم ان  
 تقولوا كذا وكان من الأمر كذا أشياء ذكر عمرو أنه لا يحفظها ، فهذا موضع اباحة  
 تعديد الاحسان وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٤٢ مسألة وهبة المرأة ذات الزوج. والبكر ذات الأب، واليتيمة. والعبد  
 والمخدوع في البيوع. والمرضى مرض موته. أو مرض غير موته. وصدقاتهم كهبات  
 الأحرار والولواتى لأزواجهن ولا آباء كهبات الصحيح (١) ولا فرق، وقد ذكرنا  
 برهان ذلك فيما سنلف من كتابنا، وجملة ذلك ان الله تعالى ندب جميع البالغين المميزين  
 الى الصدقة وفعل الخير وانقاد نفسه من البار، وكل من ذكرنا متوعد بلا خلاف من أحد  
 فلا يحل منعهم من القرب الابنص ولا نص في ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٤٣ مسألة والصدقة التطوع على الغنى جائزة وعلى الفقير ولا تحل لأحد  
 من بنى هاشم والمطلب ابني عبد مناف ولا لمواليهم حاش الحبس فهو حلال لهم، وتحل  
 صدقة التطوع على من أمه منهم اذا لم يكن أبوه منهم، وأما الهبة. والهدية. والعطية.  
 والاباحة. والمنحة. والعمرى. والرقبي فكل ذلك حلال لبنى هاشم والمطلب  
 ومواليهم هذا كله لا خلاف فيه حاش دخول بنى المطلب فيهم وحاش دخول الموالى  
 فيهم وحاش جواز صدقة التطوع لهم فان قوما أجازوها لهم \* رويناه من طريق  
 يحيى بن سعيد القطان ناشئة نا الحكم - هو ابن عتيبة - عن ابن أبي رافع - هو عبيد الله -  
 عن أبيه \* أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بنى مخزوم على الصدقة فاراد أبو رافع  
 أن يتبعه فقال له رسول الله ﷺ: ان الصدقة لا تحل لنا وان مولى القوم منهم، فهذا عموم  
 لكل صدقة \* ومن طريق أبي داود نامسدد ناهشيم عن محمد بن اسحاق عن الزهرى

عن سعيد بن المسيب أخبرني جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: له أنا وبنو المطلب لا نفترق في جاهلية ولا إسلام وانما نحن وهم شيء واحد وشبك بين أصابعه ، فان قيل: قد صح قول رسول الله ﷺ: « كل معروف صدقة » فان أخذتم بظاهر هذا الخبر فامنعوهم من كل بر، وهذا ما لا يقوله أحد ولا أنتم والا فلا تمنعوهم الا ما تنفق عليه انه لا يحل لهم وهو صدقة الفرض فقط قلنا قوله عليه الصلاة والسلام: « كل معروف صدقة » قد خصه عطاؤه لبنى هاشم كالبغير الذي أعطى عليا من النفل من الخمس ومن المغنم وسائر هباته عليه الصلاة والسلام لهم ، فوجب خروج ذلك بدليله ووجدنا كل معروف وان كان يقع عليه اسم صدقة فله اسم آخر يخصه كالقرض . والهبة . والهدية . والاباحة . والحالة . والضيافة . والمنحة وسائر أسماء وجوه البر ، ووجدنا الصدقة التطوع ليس لها اسم غير الصدقة وقد صح أن الصدقة محرمة على آل محمد ﷺ ومواليهم فوجب ضرورة أن تكون الصدقة التطوع حراما عليهم لأنها هي الصدقة التي لا اسم لها غير الصدقة ولا خلاف في تحريم الصدقة المفروضة عليهم وهي الزكاة \* فان قيل : فقد رويتم من طريق أبي داود نا محمد بن عبيد المحاربي نا محمد بن فضيل عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : « بعثني رسول الله ﷺ في ابل أعطاه اياها من الصدقة » قلنا : هذا صحيح ولا يخلو من أحد وجبين ، أحدهما وهو ظاهر الخبر ان ابن عباس هو المعطى لتلك الابل من صدقة لازمة له فبعثه عليه الصلاة والسلام فيها الى حيث يجمع ابل الصدقة ، والثاني انه حتى لو صح انه عليه الصلاة والسلام هو أعطى تلك الابل لابن عباس وليس ذلك في الخبر لكان ذلك منسوخا بتحريم الصدقة عليهم لأن تحريم الصدقة عليهم هو الرفع لمعهود الأصل وللحال الأول بلا شك من اباحة الصدقة لهم كسائر الناس ، ومن ادعى عود المنسوخ ناسخا فقد كذب الا أن يشهد له نص بين بذلك ، وأما الغنى فقد روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عدي بن الحيار أن رجلين حدثاه أنهما سألا النبي ﷺ من الصدقة ؟ فقال : ان شئتما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » قلنا : هذا الخبر وكل ما جاء بهذا اللفظ فأنما هو على الصدقة المفروضة التي حرمت على الأغنياء الامن خصه النص منهم من العاملين عليها . والمؤلفة قلوبهم . والغارمين . وفي سبيل الله . وابن السبيل فقط \*

برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني عمران بن بكار حدثني علي ابن عياش نا شعيب - هو ابن أبي حمزة - حدثني أبو الزناد حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أباه ريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه قال رجل : لا تصدقن

بصدقة فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون تصدق على سارق (١) فقال : اللهم لك الحمد لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتحدثون تصدق الليلة على زانية فقال : اللهم لك الحمد على زانية لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد غنى فأصبحوا يتحدثون تصدق الليلة على غنى فقال : اللهم لك الحمد على سارق . وعلى زانية . وعلى غنى فأق قليل له : أما صدقتك فقد تقبلت وذكّر الخبر، فهذا بيان في جواز (٢) الصدقة على الغنى . والصالح . والطالح \*

١٦٤٤ مسألة وللعبدان يتصدق من مال سيده بما لا يفسدوا استدركنا في تصدق العبد الخبر الذي قد ذكرناه « أن رسول الله ﷺ كان يحيب دعوة المملوك » \* وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة نا حاتم - هو ابن اسماعيل - عن يزيد بن أبي عبيد قال : سمعت عمير مولى أبي اللحم قال : « أمرني مولاى أن أقدم لهما لخباء في مسكين فاطعمته ففعل بذلك مولاى فضربنى فأنت رسول الله ﷺ فدعاه فقال : لم ضربته ؟ فقال : يطعم طعماى بغير أن أمره فقال رسول الله ﷺ : الأجر بينكما » \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة . وابن نمير . وزهير بن حرب كلهم عن حفص بن غياث عن محمد ابن زيد عن عمير مولى أبي اللحم قال : « كنت مملوكا فأسألت رسول الله ﷺ أتصدق من مال مولاى شيئا ؟ قال : نعم والأجر بينكما [نصفان] (٣) » \*

قال أبو محمد : لا يخلو مال العبد من أن يكون له كما نقول نحن أو يكون لسيده كما يقولون فإن كان ماله فصدقة المرد من ماله فعل حسن مندوب إليه وإن كان لسيده فهذا نص جلى باباحة الصدقة له منه فليعضدوا بالجدل ، وقد بينا أن قوله تعالى : ( عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ) ليس بضرورة العقل والحس في كل مملوك لاننا نراهم لا يعجزون عن شيء مما يعجز عنه الحر فصح أنه تعالى انما عني بعض العبيد ممن هذه صفته كما قال تعالى : ( ضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء ) وليس كل أبكم كذلك فصح أنه تعالى أراد من البكم من هذه صفته ، ويلزمهم على هذا أن يسقطوا عنه الصلاة . والوضوء . والغسل . والصيام اذا كان عندهم لا يقدر على شيء ، فان قالوا : هذه أعمال أبدان قلنا : قد تركتم احتجاجكم بظاهر الآية بعد واتيتم بدعوى في الفرق بين أعمال الأبدان وأعمال الأموال بلا برهان والحج عمل بدن فالزموه اياه ، فان قالوا : قد يجبر بالمال قلنا فاسقطوا عنه الصوم بهذا الدليل السخيف لانه يجبر بالمال من عتق المكفر واطعامه وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في النسخة رقم ١٤ على السارق (٢) في النسخة رقم ١٤ « بيان جواز » (٣) الزيادة من صحيح مسلم

## الإباحة

١٦٤٥ **مَسْأَلَةٌ** والإباحة جائزة في المجهول بخلاف العطية . والهدية (١) والصدقة . والعمرى . والرقي . والحبس . وغير ذلك وذلك كطعام يدعى اليه قوم (٢) يباح لهم أكله ولا يدري كم يأكل كل واحد ، وهذا منصوص من عهد رسول الله ﷺ وأمره بإجابة الدعوة والأكل فيها ، وكامر رسول الله ﷺ من شاء أن يقتطع اذنخر الهدى ، وكأمره عليه الصلاة والسلام المرسل بالهدى اذا عطب أن ينجره ويحلى بينه وبين الناس ونحو هذا والله تعالى التوفيق \*

١٦٤٦ **مَسْأَلَةٌ** وجائز للمرء أن يأكل من بيت والده ووالدته وابنه وابنته وأخيه وأخته شقيقتين أو لأب أو لأم وولد ولده . وجدته كيف كانا . وعمه وعمته كيف كانا . وخاله وخالته كيف كانا . وصديقه ومالك مفتاحه سواء رضى من ذكرنا أو سخط . أذنوا أولم بأذنوا وليس له أن يأكل الكل \* برهان ذلك قول الله تعالى في نص القرآن ، وقوله تعالى : (من يبيوتكم أو يبيوت آبائكم) نص ما قلنا لان من التبعض وقوله عليه الصلاة والسلام : « ان ولد أحدكم من كسبه وان أطيب ما أكل أحدكم من كسبه ، \*  
المنحة

١٦٤٧ **مَسْأَلَةٌ** والمنحة جائزة وهي في المختلبات (٣) فقط يمنح المرء ما يشاء من اناث حيوانه من شاء للحلب ، وكدار يبيع سكنها وادابة يمنح كوبرها وأرض يمنح از دراعها . وعبد يخدمه ، فحازه الممنوح من كل ذلك فهو له لا طلب للنانح فيها ولها نأ أن يسترد عين ما منح متى شاء سواء عين مدة أو لم يعين أشهد أولم يشهد لانه لا يحمل مال أحد بغير طيب نفسه الابنص ولا نص في هذا وتعيينه المدة عدة ، وقد ذكرنا أن الوعد لا يلزم الوفاء به في باب النذور والايمن من كتابنا هذا فأغنى عن اعادته ، والازراع . والاسكان . والافقار . والامتناع والاطراق . والاعدام والاعراء والتصيير حكم ما وقع بهذه الالفاظ حكم المنحة في كل ما ذكرنا سواء سواء ولا فرق ، وهذا كله قول أبي حنيفة . والشافعي : ودادود . وجميع أصحابهم . فالازراع يكون في الأرض يجعل المرء لآخران يزرع هذه الأرض مدة يسميها أو طول حياته . والاسكان يكون في البيوت وفي الدور . والدكاكين كما ذكرنا . والافقار يكون في الدواب التي تركب . والاطراق يكون في الفحول (٤) تحمل على الاناث .

(١) في النسخة رقم ١٦ «والهبة» (٢) في النسخة رقم ١٤ «الناس» (٣) في النسخة رقم ١٦ «وهي في اناث المختلبات» (٤) في النسخة رقم ١٤ «في الفحل»

والإخدام يكون في الرقيق الذكور والإناث . والامتع يكون في الأشجار ذوات الحمل وفي الثياب وفي جميع الأثاث وكذلك التصيير . وكذلك الجعل والاعراء يكون في حمل النخل ، فكل هذا ما قبضه المجمعول له ذلك فلا رجوع لصاحب الرقبة فيه ومالم يقبضه المجمعول له كل ذلك فلصاحب الرقبة استرجاع رقبة ماله . ومنع المجمعول له مما جعل له \* روينام طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة « أرسل رسول الله ﷺ قال : نعم المنحة للفقحة الصفي ومنحة الشاة الصفي تروح باناء وتغدو باناء » وقد ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام : « من كانت له أرض فليرعها أوليئنها أخاه » \* ومن طريق البخاري ناعبد الله بن يوسف نا ابن وهب نا يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأديهم شيء وكان الأنصار أهل الأرض والعقار فقامسهم الأنصار رضى الله عنهم على أن يعطوهم ثمار أموالهم كل عام ويكفوهم العمل والمؤنة وكانت أم سلم أم أنس بن مالك أعطت رسول الله ﷺ عذاقا فاعطاها رسول الله ﷺ أم أيمن مولاته أم أسامة بن زيد فلما فرغ رسول الله ﷺ من خيبر رد المهاجرون إلى الأنصار مما منحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم فرد عليه السلام إلى أم سلم عذاقها وأعطى عليه الصلاة والسلام أم أيمن مكانهن من حائطه ، وأما الارتجاع متى شاء فانه لم يهب الأصل ولا الرقبة فلا يجوز من ماله إلا ما طابت به نفسه فإدام طيب النفس فيما يحدث الله تعالى في ماله فهو جائز عليه فاذا أحدث الله تعالى شيئا في ماله لم تطب به نفسه فهو ماله حرام على غيره بقوله عليه الصلاة والسلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وانما طيب النفس حين وجود الشيء لا قبل خلقه والله تعالى التوفيق \*

## العمري والرقى (١)

١٦٤٨ سَمَّيْتُهِ الْعَمْرَى. وَالرَّقْبَى هَبَّةٌ صَحِيحَةٌ تَامَةٌ يَمْلِكُهَا الْمَعْمَرُ وَالْمَرْقَبُ كَسَاثِرُ مَالِهِ يَبِيعُهَا إِنْ شَاءَ وَتَوَرَّثَ عَنْهُ وَلَا تَرْجِعُ إِلَى الْمَعْمَرِ وَلَا إِلَى وَرَثَتِهِ سِوَا مَا اشْتَرَطَ (٢) إِنْ تَرْجِعُ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَشَرْطُهُ لِذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَالْعَمْرَى هِيَ أَنْ يَقُولَ : هَذِهِ الدَّارُ وَهَذِهِ الْأَرْضُ أَوْ هَذَا الشَّيْءُ عَمْرَى لَكَ أَوْ قَدْ أَحْمَرْتُكَ أَيَاها أَوْ هِيَ لَكَ عَمْرُكَ أَوْ قَالَ : حَيَاتُكَ أَوْ قَالَ : رَقْبَى لَكَ أَوْ قَدْ أَرَقَبْتُكَ كُلَّ ذَلِكَ سِوَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالشَّافِعِيُّ . وَأَحْمَدُ . وَأَصْحَابُهُمْ . وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ نَاشِرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : الْعَمْرَى بَنَاتُ مَنْ خَيْرُ

(١) في النسخة رقم ١٤ الاقتصار على لفظ العمري فقط (٢) في النسخة رقم ١٤ شرط

فقد طلق \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت قال : العمرى للوارث \* ومن طريق معمر عن أيوب السختياني عن نافع سأل رجل ابن عمر عن أعطى ابنائه بغير حياتهم ؟ فقال ابن عمر : هو له حياته وموته \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : من أعمر شيئا فهو له \* ومن طريق ابن أبي شيبة نايجي بن سعيد عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : العمرى والرقي سواء \* ومن طريق وكيع ناشعة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : قال علي بن أبي طالب : العمرى والرقي سواء ، وصح أيضا عن جابر بن عبد الله في أحد قوله من أعمر شيئا فهو له أبدا \* وعن شريح . وقتادة . وعطاء بن أبي رباح . ومجاهد . وطاوس . وإبراهيم النخعي \* روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهشيم أنا المغيرة بن مقسم قال : سألت إبراهيم النخعي عن أسكن آخر دارا حياته فمات المسكن والمسكن ؟ قال : ترجع إلى ورثة المسكن فقلت أليس يقال : من ملك شيئا حياته فهو لورثته من بعده ؟ فقال إبراهيم : إنما ذلك في العمرى وأما السكنى (١) والغلة والخدمة فإنها ترجع إلى صاحبها وهو قول سفيان الثوري . والحسن بن حي . والأوزاعي . وو كيع . وأحد قول الزهري إلا أن عطاء . والزهري قالوا : إن جعل العمرى بعد المعمر في وجه من وجوه البر أو لانسان آخر غير نفسه نفذ ذلك كما جعله ، وقالت طائفة : العمرى هبة صحيحة إذا أعمرها له ولعقبه فلما إن لم يقل له ولعقبه فهي راجعة إلى المعمر أو إلى ورثته إذا مات المعمر وهو قول صح عن جابر ابن عبد الله . وعروة بن الزبير . وأحد قول الزهري وبه يقول أبو ثور وبعض أصحابنا ، وقالت طائفة : العمرى راجعة إلى المعمر أو إلى ورثته على كل (٢) حال فإن قال : أعمرتك هذا بشيء لك ولعقبك كانت كذلك فإذا انقرض المعمر وعقبه رجعت إلى المعمر أو إلى ورثته وهو قول روى عن القاسم بن محمد . ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو قول مالك . والليث \*

**قال أبو محمد :** فنظرنا فيما احتج به من ذهب مذهب مالك فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى : ( هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) وقال تعالى : ( إنا نحن نرث الأرض ومن عليها ) قالوا : فكان كذلك كل من أعمر عمرى ، وذكروا الخبر « المسلمون عند شروطهم » وأدعوا ما رويناه من طريق ابن وهب بلغنى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق « أن عائشة أم المؤمنين كانت تعمر بنى أخيها حياتهم فإذا

انقرض أحدهم قبضت مسكنه فورئنا نحن ذلك كله اليوم عنها ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا  
وكله لاحجة لهم فيه ، أما خبر عائشة رضى الله عنها فباطل وهذه آفة المرسل والذى لاشك  
فيه أن عبد الرحمن بن القاسم وأباه القاسم وجده محمد لم يرثوا عائشة ولا صار اليهم بالميراث  
عنها قيمة خردلة لأن محمد اُقتل في حياتها قبل موتها بنحو عشرين سنة وانما ورثها عبد الله  
ابن عبد الرحمن بن أبي بكر فقط لأنه كان ابن شقيقها فحبب القاسم بن محمد وقد ذكرنا  
ذلك في باب هبة المشاع قبل هذا الباب بأوراق ، ولو صح ذلك عنها لكان قد خالفها ابن  
عباس . وابن عمر . وجابر . وزيد بن ثابت . وعلى بن أبي طالب على ما أوردنا آنفا ،  
وأما « المسلمون عند شروطهم » فخير فاسد لأنه إما عن كثير بن زيد وهو هالك . وأما  
مرسل ثم لو صح لكانوا أول مخالفين له لأنهم يطلون من شروط الناس أكثر من ألف  
شرط كمن باع بشرط ان يقيه الى يومين . وكمن باع أمة بشرط أن لا يبيعها . وكمن باع  
بخيار الى عشرين سنة . وكمن نكح على أن تنفق هي عليه وغير ذلك فكيف وهذا الشرط  
يعنى رجوع العمرى الى المعمر أو الى ورثته شرط قد جاءت السنة نصا بابطاله كما نذكر  
بعدها ان شاء الله تعالى ، واحتجاجهم بالآية ههنا أبعد شئ من التوفيق لوجوه \*

أولها أنهم قاسوا حكم الناس على حكم الله تعالى فيهم وهذا باطل لأن الله تعالى يقتل  
الناس ولا ملامة عليه ويحببهم ويعذبهم بالمرض ولا ملامة عليه ولا يجوز عند أحد  
قياس المخلوق على الخالق \* وثانيها أنهم موهوا وقلبوا الآية لأنالم ننازعهم (١) فيمن  
أعمر آخر ما لاله ولم يقل الله تعالى قد أعمرتكم الأرض انما قال : انه استعمرنا فيها بمعنى  
أنه عمرنا بالبقاء فيها مدة وليس هذان العمرى في ورد ولا صدر \* وثالثها أن هذه الآية  
لوجعلها حجة عليهم لكان ذلك أوضح مما هو به وهو أن الله تعالى بلا شك اباح لنا  
بيع ما ملكنا من الأرض وجعلها الورثتنا بعدنا وهذا هو قولنا في العمرى لا قولهم فظهر  
فساد ما يتون به علانية وبطل هذا القول يقينا ، وهذا ما خالفوا فيه كل ما صح عن  
الصحابه رضى الله عنهم وجهور العلماء . ومرسلات كثيرة ، ثم نظرنا في القول الثانى  
الذى هو قول عروة . وأبى ثور فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق عبد الرزاق عن  
معمر عن الزهرى عن أنس بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر قال : انما العمرى التى  
أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هى لك ولعقبك فاما إذا قال : هى لك ما عشت فانها  
ترجع الى صاحبها \*

**قال أبو محمد :** لم نجد لهم حجة غير هذا ولا حجة لهم فيه لأن المسند منه الى رسول الله

ﷺ إنما هو ان العمرى التى أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هى لك ولعقبك وأما باقى لفظ الخبر فمن كلام جابر ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالف جابر اهنا بن عباس . وابن عمرو وغيرهما كما ذكرنا قبل فإنا فى هذا الخبر حكم العمرى اذا قال الم عمرى : هى لك ولعقبك فقط وبقي حكمه اذا لم يقل هذا الكلام لاذكر له فى هذا الخبر فوجب طلبه من غيره وبالله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول أيضا فلم يبق الا قولنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أنس بن مالك بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله \* أن رسول الله ﷺ قال : من أ عمر عمرى له ولعقبه فهى له بئله ولا يجوز للمعطى فيها شرط ولا نثاء ، قال أبو سلمة : لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث فقطعت الموارث شرطه \* ومن طريق أبي داود نا أحمد بن أبي الحواري نا الوليد - هو ابن مسلم - عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة بن الزبير عن جابر بن عبد الله \* أن النبي ﷺ قال : من أ عمر عمرى فهى له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه \* \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسماعيل - هو ابن علي - عن محمد - هو ابن عمرو بن علقمة - عن أنس بن مالك بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة \* أن رسول الله ﷺ قال : لا عمرى فمن أ عمر شيئا فهو له \* \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أنس بن مالك بن عبد الرحمن بن عوف مثله مر سلا \* \* ومن طريق أبي داود نا النخعي - هو عبد الله بن محمد - قال : قرأت على معقل عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : «من أ عمر شيئا فهو لم عمره حياته ومماته (١) ولا ترقبوا فمن أ رقب شيئا فهو سبيله ، »

قال علي : هكذا روينا به بضم الميم الأولى من معمره وفتح الميم الثانية \* \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله \* أن رسول الله ﷺ قال : لا ترقبوا ولا تعمروا فمن أ رقب شيئا أو أ عمر شيئا فهو لورثته \* \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن حجاج - هو ابن محمد - عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : العمرى لمن أ عمرها والرقب لمن أ رقبها والعائد فى هبته كالعائد فى قبته \* فهذه آثار متواترة زائدة على ما فى رواية معمر فلم يسع أحد الخروج عنها وليس هذا الحكم الا فى الاعمار والارقاب كما جاء النص وأما الاسكان فيخرجه متى شاء لأنها عدة فيما لم يحجزه من السكنى بعد وبالله تعالى التوفيق \*



## العارية

١٦٤٩ مسألة والعارية جائزة وفعل حسن وهي فرض في بعض المواضع ،  
وهي اباحة منافع بعض الشيء كالداية للركوب . والثوب للباس . والفأس للقطع . والقدر  
للطبخ . والمقلى للقلو والدلو . والحبل . والرحى للطحن . والابرة للخياطة وسائر ما ينتفع به ،  
ولا يحل شيء من ذلك الى أجل مسمى لكن يأخذ ما أعار متى شاء ومن سألها إياه محتاجا ففرض  
عليه إعارته إياه اذا وثق بوفائه فان لم يأمنه على اضاة ما يستعير أو على جمده فلا يعره شيئا \*  
أما كونها فرضا كما ذكرنا فقول الله تعالى : ( فويل للبصليين الذين هم عن صلاتهم ساهون  
الذين هم يراءون ويمنعون الماعون ) فتوعد عز وجل من منع الماعون بالويل \* روينا  
من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناهجا بن المنهال ناهدا بن سلمة عن عاصم بن  
بهدة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود في قوله تعالى : ( ويمنعون الماعون ) قال هو  
العوارى . القدر . والدلو . والميزان \* ومن طريق ابن أبي شيبه نا أبو معاوية عن الأعمش عن  
ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود قال : الماعون ما تعاوره الناس  
بينهم الفأس . والقدر . واشباهه \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن جابر  
ابن صبيح حدثني أم شراحيل قالت : قالت لى أم عطية : أذهب الى فلانة فاقرئها السلام  
وقولى لها : أن أم عطية توصيك بتقوى الله عز وجل ولا تمنعنى الماعون قالت : فقلت :  
ما الماعون ؟ فقالت لى : هبلى هي المهنة يتعاطاها الناس بينهم \* ومن طريق يحيى بن سعيد  
أيضا . وعبد الرحمن بن مهدي قال ابن مهدي : عن سفیان الثوري وقال يحيى : عن شعبة  
سم اتفاقا عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن عياض عن أصحاب رسول الله ﷺ  
قالوا : الماعون منع القدر . والفأس . والدلو \* ومن طريق ابن عليه . وسفيان الثوري  
كلاهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في تفسير الماعون المذكور في الآية  
قال ابن عليه في روايته : متاع البيت ، وقال سفیان في روايته : هي العارية والمعنى  
واحد \* ورويناه أيضا عن علي بن أبي طالب من طريق ابن أبي شيبه عن ابن عليه عن  
ليث عن أبي اسحاق ، وهؤلاء كلهم حجة في اللغة \* وروينا عن ابن عمر هو المال يمنع  
حقه وهو موافق لما ذكرنا وهو قول عكرمة . وابراهيم . وغيرهما ، وما نعلم عن أحد  
من الصحابة رضى الله عنهم خلافا لهذا \* فان قيل : قدروى عن علي رضى الله عنه أنها  
الزكاة قلنا : نعم ولم يقل ليست العارية ثم قد جاء عنه أنها العارية فوجب جمع قوله ، فان  
قيل : قدروى عن ابن عباس لم يأت أهلها بعد من طريق ليث عن مجاهد قلنا : نعم وهذا

غير مخالف لما صح عنه من طريق مجاهد لان معنى قوله لم يأت أهلها بعد أى ان الناس اليوم يتبادلون ولا يمنعون وسيأتى زمان يمنعونه ، ولا يحتمل البتة قول ابن عباس الا هذا الوجه وبالله تعالى التوفيق \*

وأما منع ذلك لمدة مسماة فلانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل ، وكذلك من أعار أرضا للبناء فيها أو حائطا للبناء عليه فله أخذه بهدم بنائه متى أحب بلا تكليف عوض لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وأن من أضاع ما يستعير أو جحده ولم يؤمن ذلك منه فقد صح عن النبي ﷺ النهى عن اضاعة المال ونهى الله تعالى عن التعاون على الاسم والعدوان فلا يجوز عونه على ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٥٠ مسألة والعارية غير مضمونة ان تلفت من غير تعدى المستعير وسواء ما غيب عليه من العوارى وما لم يغيب عليه منها فان ادعى عليه أنه تعدى أو أضاعها حتى تلفت أو عرض فيها عارض فان قامت بذلك بينة أو أقر ضمن بلا خلاف وان لم تقم بينة ولا أقر لزمته العين وبرى ، لانه مدعى عليه وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باليمين على المدعى عليه \*

وأما تضمينها فان الناس اختلفوا فقال طائفة : كما قلنا ، وقالت طائفة : هي مضمونة على كل حال باى وجه تلفت ، وقالت طائفة : لا يضمن إلا أن يشترط المعير ضمناها فيضمن حيثئذ ، وقالت طائفة : لا ضمان على المستعير غير المغل - يعنى المتهم - وقال قائل : اما ما غيب عليه كالحلى والثياب ونحو ذلك فيضمن جملة ، وقد روى عنه أنه قال : ان قامت له بينة بانها تلفت من غير فعله فلا ضمان عليه وان لم تقم بينة فهو ضامن وأما ما ظهر كالحيوان ونحوه فلا ضمان فيه مالم يتعد \*

قال أبو محمد : وهذا قول مالك وما نعلم له فيه سلفا الا عثمان البتى وحده وما نعلم لهم حجة أصلا الا أنهم قالوا : تهم المستعير فيما غاب فقلنا : ليس بالتهمة تستحل أموال الناس لأنها ظن والله تعالى قد أنكر اتباع الظن فقال تعالى : (إن يتبعون الا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ويلزمكم اذا علمتم الظن أن تضمّنوا المتهم ولا تضمّنوا من لا يتهم كما يقول شريح ويلزمكم أن تضمّنوا الوديعه أيضا بهذه التهمة ، وفساد هذا القول أظهر من أن يتكلف الرد عليه بأكثر مما أوردنا وبالله تعالى التوفيق \* وقال بعضهم : فسناه على الرهن فقلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ وحجة لقولكم بقولكم وكلاهما خطأ ، وقال بعضهم :

لما اختلف السلف في تضمين العارية توسطنا قولهم قلنا لهم : وعن هذا سألناكم من أين فعلتم هذا ؟ وملتزم الى هذا التقسيم الفاسد ولا سبيل الى دليل أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول صاحب . ولا رأى له وجه فسقط هذا القول \* وأما من قال : لا ضمان على المستعير غير المغل ولا على المستودع غير المغل فهو قول شريح رويناه من طريق عبد الرزاق سمعت هشام بن حسان يذكر عن محمد بن سيرين عن شريح هذا القول ، وقال : المغل المتهم وهو يطل بما بطل به قول مالك لأنه بناء على التهمة وهو ظن فاسد ، وأما من قال : لا ضمان على المستعير إلا أن يشترط عليه الضمان فهو قول قتادة . وعثمان البتي رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة \*

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ولقد كان يلزم الخفيفين . والمالكين المحيزين للشروط الفاسدة بالخبر المكذوب «المسلمون عند شروطهم» أن يقولوا بقول قتادة ههنا ولكن لا مؤنة عليهم من التناقض فبطل هذا القول أيضا ولم يبق الا قول من ضمنها جملة أو قولنا فنظرنا في قول من ضمنها جملة فوجدنا ما رويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن عيينة - هوسفيان - عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة . وعبد الرحمن بن السائب قال ابن أبي مليكة : عن ابن عباس وقال ابن السائب : عن أبي هريرة قال جميعا : العارية تغرم \* ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن عمر أنه كان يضمن العارية \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال في قضية معاذ بن جبل : العارية مؤداة ، وكان شريح يضمن العارية وضمنها الحسن ثم رجع عن ذلك ، وصح عن مسروق أيضا . وعن عطاء بن أبي رباح وذكره ابن وهب عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وربيعة وذكر أنه قول علمائهم الذين أدرکوا وبه كانوا يقضون ، وذكره أيضا عن سليمان ابن سيار . وعمر بن عبد العزيز . ومكحول . وقال الزهري : أجمع رأى القضاة على ذلك اذروا شروا الناس ، وبهذا يقول الشافعى . وأحمد بن حنبل . وأصحابهما واحتجوا بقول الله تعالى : ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ) فقلنا لهم : فضمنوا بهذه الآية الوديعه فقد ضمنها عمر . وغيره ونعم هو ما موربأ دائها مادام قادر على أدائها فان عجز عن ذلك فالله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فاذ ليس في وسعه أدائها فهو غير مكلف ذلك ، وليس في هذه الآية تضمين لأن أداء الغرامة هو غير أداء الأمانة فلا متعلق لكم بهذه الآية أصلا لأنه ليس فيها أداء غيرها ولا ضمانها ، واحتجوا بما جاء في ادراع صفوان بن أمية . وبما روى العارية مؤداة والزعيم غارم وكلاهما

لا يصح ، اما خبر دروع صفوان فانتار و يناه من طريق أحمد بن شعيب أن عبد الرحمن بن محمد ابن سلام نايز يد بن هارون أن اشريك - هو ابن عبد الله القاضي - عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه « أن رسول الله ﷺ استعار منه يوم حنين ادراعا فقال : غضب يا محمد ؟ فقال : بل عارية مضمونة » شريك مدلس للنكرات الى الثقات وقد روى البلايا والكذب الذي لاشك فيه عن الثقات \* ومن طريق الحارث بن أنى أسامة نايجي ابن أبي بكير نافع عن صفوان بن أمية أنه استعار منه النبي ﷺ سلاحا فقال : مضمونة قال : مضمونة ، الحارث متروك . ويحيى بن أبي بكير لم يدرك نافعا وأعلى من عنده شعبة ولا نعلم لنا فم سماع من صفوان أصلا والذي لاشك فيه فان صفوان مات أيام عثمان قبل الفتنة \* ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه أن صفوان ابن أمية « أعار رسول الله ﷺ سلاحا فقال : أعارية مضمونة أم غضب ؟ فقال : بل عارية مضمونة ، هذا منقطع لأن محمد بن علي لم يدرك صفوان ولا ولدا لا بعده موته بدهر \*

ومن طريق مسدد نا أبو الاحوص نا عبد العزيز بن رفيع عن عطاء بن أبي رباح عن ناس من آل صفوان بن أمية « استعار رسول الله ﷺ من صفوان سلاحا فقال صفوان : أعارية أم غضب ؟ قال : بل عارية ففقدوا منها درعا فقال رسول الله ﷺ : ان شئت غرناها لك فقال : يا رسول الله انه في قلبي من الايمان ما لم يكن يومئذ « هذا عن ناس لم يسموا \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان نا عبيد الله بن موسى أنا اسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية « أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية دروعا فهاك بعضها فقال رسول الله ﷺ : ان شئت غرناها لك قال : لا يا رسول الله « اسرائيل ضعيف ثم ليس في قوله عليه الصلاة والسلام : ان شئت غرناها لك لو صح بيان بوجوب غرمها اذ لم يكن ههنا غير هذا اللفظ ، والاموال المحرمة لا يجوز القضاء باباحتها بغير بيان جلي \* ومن طريق ابن وهب عن ابن جريج . ويونس . وعبيد الله بن عمر قال ابن جريج عن عطاء . وقال يونس عن ربيعة . وقال ابن عمر عن الزهري فذكر دروع صفوان وان النبي ﷺ قال : بل طوعا وهي علينا ضامنة هذا مرسل \*

ومن طريق ابن وهب عن مسلمة بن علي عن بعض أهل العلم انه بلغه ان في شرط أهل البين من النبي ﷺ ان كان بأرض البين كوز أو حدث ان يعطوا رسل البين ثلاثين بعيرا وثلاثين فرسا . وثلاثين درعا وهم ضامنون لها حتى يردوها ، هذا مردد في الضعف منقطع وعن لم يسم . ومسلمة بن علي ساقط \* ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار شرط رسول الله ﷺ علي أهل نجران عارية ثلاثين فرسا وثلاثين درعا وثلاثين رحا فان ضاع

منها شيء، فهو ضامن على رسله، شهد المغيرة بن شعبة، وأبو سفيان بن حرب، والاقرع ابن حابس، وهذا منقطع لم يدرك عمرو من هؤلاء أحداً \* ورويناه أيضاً من طريق هشيم عن حصين مرسل، وقدر وينا من طريق ابن أبي شيبه ناظر بن عبد الحميد عن عبد العزيز بن رفيع عن إياس بن عبد الله بن صفوان « أن رسول الله ﷺ إذا أراد حينئذ أن يقول: هل عندك من سلاح؟ قال: عارية أم غصبا قال: لا بل عارية فأعاره ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً فلما هزم المشركون جمعت دروع صفوان ففقد منها فقال له رسول الله ﷺ: أنا قد فقدنا من ادراعك أدراعاً فهل نغرم لك؟ فقال: لا يا رسول الله إن في قلبي اليوم ما لم يكن » فهذا مرسل كذلك وهو بين إيهام غير مضمونة في الحكم \* واحتجوا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبه ناظر بن عياش عن شرحبيل بن مسلم سمعت أبا امامة الباهلي قال: « سمعت النبي ﷺ، في حجة الوداع يقول: العارية مؤداة والدين مقضى والزعيم غارم » إسماعيل بن عياش ضعيف \* وروينا أيضاً العارية مؤداة من طريق أحمد ابن شعيب عن عبد الله بن الصباح ناظر بن سليمان سمعت الحجاج بن الفرافصة حدثني محمد بن الوليد عن أبي عامر الهوزني عن أبي امامة عن النبي ﷺ، الحجاج بن الفرافصة مجهول \* ومن طريق أحمد بن شعيب أن عمرو بن منصور ناظر بن عياش بن خارجة ناظر الجراح بن مليح حدثني حاتم بن حريث الطائي سمعت أبا امامة عن النبي ﷺ، حاتم بن حريث مجهول \* ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن حبان الليثي عن رجل منهم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « العارية مؤداة والمنحة مردودة » ابن أبي عمير لا شيء \* ومن طريق البزار ناظر بن شبيب ناظر بن إسحاق بن محمد الفروي ناظر بن عبد الله بن عمر عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ: « العارية مؤداة » الفروي ضعيف. وعبد الله بن عمر هو العمري الصغير ضعيف ثم لو صححت هذه الالفاظ لما كان فيها إلا أنها مؤداة وهكذا نقول إن أدامها فرض والتضمنين غير الاداء وليس فيها إيهام مضمونة أصلاً فبطل تعليقهم بشيء منها \* وذكرنا ما روينا من طريق شعبة عن قتادة عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ على اليد ما أخذت حتى تؤديه، وهذا منقطع لأن قتادة لم يدرك سمرة \* ورويناه من طريق يحيى ابن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » الحسن لم يسمع من سمرة ثم لو صح فليس فيه إلا الاداء، وهكذا نقول والاداء غير الضمان في اللغة والحكم، ويلزمهم إذا حملوا هذا اللفظ على الضمان أن يضمنوا بذلك المرهون والودائع لأنها بما قبضت اليد، وكل

هذا قد قال بتضمينه طوائف من الصحابة فمن بعدهم (١) فظهر تناقضهم \* وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن المستمير ناجبان بن هلال نا همام بن يحيى نا قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أتيك رسل فاعطهم ثلاثين درعا وثلاثين بعيرا فقلت : يا رسول الله عارية مضمونة أم عارية مؤداة ؟ قال : بل عارية مؤداة » فهذا حديث حسن ليس في شيء مما روي في العارية خبر يصح غيره ، وأما ما سواه فلا يساوى الاشتغال به ؛ وقد فرق فيه بين الضمان . والاداء . وأوجب في العارية الاداء فقط دون الضمان فبطل كل ما تعلقوا به من النصوص \* وقالوا : وجدنا كل ما يقبضه بعض الناس من بعض من الأموال ينقسم ثلاثة أقسام . أحدها قسم منفعة للدافع دون المدفوع اليه كالوديعة والوكالة فهذا غير مضمون فوجب أن يكون كل ما في هذا الباب كذلك . وثانيها قسم منفعة للدافع والمدفوع اليه معا كالقراض وقد اتفقنا على أنه غير مضمون فوجب أن يكون الرهن وكل ما في هذا الباب كذلك ، وثالثها ما منفعته للمدفع اليه دون الدافع كالقرض وقد صح الاجماع على أنه مضمون فوجب أن تكون العارية وكل ما في هذا الباب كذلك \*

**قال أبو محمد** : وهذا قياس والقياس كله باطل الا انه من المליح المموه من مقاييسهم وانهم ليسفكون الدماء ويبيحون الفروج والأموال والابشار بأقل من هذا كقياسهم في الصداق وفي جلد الشارب قياسا على القاذف . والقول للكافر من المؤمن . وفاعل فعل (٢) قوم لوط وسائر قياساتهم الا اننا نعارض هذا القياس بمثله وهو أن العارية دفع مال بغير عوض كالوديعة ، وأيضا فان ما يلي منها في اللباس وفيما استعيرت له تنقص منها بلا تعد فلا ضمان فيه فكذلك سائر النقص ، وهذا كله وسأوس نعوذ بالله من الحكم بها في دينه \*

قال علي : فبقى قولنا فوجدناه قد روي عن عمر : وعلى كماروينا من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن علي بن صالح بن حي عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال : العارية ليست يبيعا ولا مضمونة انما هو معروف الا أن يخالف فيضمن ، وهذا صحيح عن علي \* ومن طريق عبد الرزاق ناقيس بن الربيع عن الحجاج بن أرطاة عن هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم قال عمر بن الخطاب : العارية بمنزلة الوديعة ولا ضمان فيها الا أن يتعدى وهو قول إبراهيم النخعي . وعمر بن عبد العزيز . والزهرى . وغيرهم وهو قول أبي سليمان \*

**قال أبو محمد** : قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون

(١) في النسخة رقم ١٤ « فن دونهم » (٢) سقط من النسخة رقم ١٤ لفظ « فعل »

تجارة عن تراض منكم ) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام »  
فصح أن مال المستعير محرم الآن يوجب نص قرآن أوستة ولم يوجب قط نص منهما  
وقال الله تعالى : ( ماعلى المحسنين من سبيل ) وقال تعالى : ( انما السبيل على الذين يظلمون  
الناس ويبيغون فى الأرض بغير الحق ) والمستعير مالم يتعد ولا ضيع محسن فلا سبيل  
عليه بنص القرآن ، والغرم سبيل ييقين (١) فلا غرم عليه وبالله تعالى التوفيق \*

### الضيافة

١٦٥١ مَسْأَلَةٌ الضيافة فرض على البدوى . والحضرى . والفقير . والجاهل  
يوم وليلة مبرة واتحاف ، ثم ثلاثة أيام ضيافة ولا مزيد فان زاد فليس قراه لازما  
وان تمالى على قراه فحسن ، فان منع الضيافة الواجبة فله أخذها مغالبة وكيف أمكنه  
ويقضى له بذلك \* رويان من طريق أبى داود نا القعنبي عن مالك عن سعيد بن أبى سعيد  
المقبرى عن أبى شريح الكعبى « أن رسول الله ﷺ قال : من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه وليلته والضيافة ثلاثة أيام وما بعد ذلك فهو صدقة  
ولا يحمل له أن شوى (٢) عنده حتى يخرجه » قال أبو داود عن الحارث بن مسكين عن أشهب  
عن مالك فى قوله عليه الصلاة والسلام : « جائزته يوم وليلة » قال مالك : يتحفه ويكرمه  
ويخصه يوم وليلة وثلاثة أيام ضيافة \* ومن طريق محمد بن جعفر غندر ناشعبة نا منصور  
ابن المعتمر عن الشعبي عن المقدم أبى كريمة « أنه سمع النبى ﷺ يقول : ليلة الضيف حق  
واجب على من كان مسلما فان أصبح بفنائه فهو دين عليه ان شاء اقتضى وان شاء ترك \*  
ومن طريق شعبه عن أبى اسحق السبيعي عن أبى الأحوص - هو عوف بن مالك بن  
عوف الجشمى - عن أبيه « قال قلت : يا رسول الله رجل نزلت به فلم يكرمنى ولم يضيفنى  
ولم يقرن ثم نزل بى أجزيه ؟ قال بل اقره \* ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح أنا الليث - هو  
ابن سعد - عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر قلنا : يا رسول الله انك  
تبغشنا فنزل بقوم فلا يقرئوننا فأتى ؟ قال رسول الله ﷺ : « ان نزلتم بقوم فأمرؤا  
لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم ، \*  
ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتانى عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله  
ﷺ : « طعام الواحد يكفى الاثنين وطعام الاثنين يكفى الاربعة وطعام الاربعة  
يكفى الثمانية » \* ومن طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا المعتمر - هو ابن سليمان

التمى - عن أبيه نا أبو عثمان - هو النهدي - عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء وأن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس ومن كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس أو كما قال (١) وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق رسول الله ﷺ بعشرة ، فهذا نص إيجاب الضيافة على أهل العلم والحاضرة ، وهذه أخبار متواترة عن جماعة من الصحابة لا يحل لأحد مخالفتها . رويناهم طريق يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أنى عوف عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبد الرحمن بن أنى ليلي « أن ناسا من الأنصار سافروا فأرملوا فمروا بجى من العرب فسألوهم القرى فأبوا عليهم فسألوهم الشراء فأبوا فاضبطوهم فأصابوا منهم فانت الإعراب عمر بن الخطاب فأشفقت الأنصار فقال عمر : تمنعون ابن السبيل؟ ما يخلف الله تعالى فى ضروع الأبل بالليل والنهار ابن السبيل أحق بالماء من الثاوى عليه ، فهذا فعل الصحابة وحكم عمر بحضرتهم لا يخالف له منهم وبالله تعالى التوفيق ، وروينا عن مالك لا ضيافة على أهل الحاضرة ولا على الفقهاء ، وهذا قول فى غاية الفساد وبالله تعالى التوفيق \*

## الاحباس

١٦٥٢ - مسألة - والتحيس - هو الوقف - جائز فى الأصول من الدور والأرضين بمافيهما من الغراس والبناء ان كانت فيها وفى الأرحاء . وفى المصاحف . والدفاتر ، ويجوز أيضا فى العبيد . والسلاح . والخيل فى سبيل الله عز وجل فى الجهاد فقط لافى غير ذلك ، ولا يجوز فى شىء غير ما ذكرنا أصلا ولا فى بناء دون القاعة . وجائز للبرء أن يحبس على من أحب أو على نفسه ثم على من شاء ، وخالفنا فى هذا قوم فطائفة أبطلت الحبس مطلقا (٢) وهو قول شريح ، وروى عن أبى حنيفة ، وطائفة قالت : لا حبس الا فى سلاح أو كراع روى ذلك عن ابن مسعود . وعلى . وابن عباس رضى الله عنهم \* وطائفة أجازت الحبس فى كل شىء . وفى الثياب . والعبيد ، والحيوان . والدراهم . والدنانير وهو قول مالك ، وأنى أبو حنيفة بقول خالف فيه كل من تقدم ، السنة والمعقول فقال : الحبس جائز فى الصحة وفى المرض الآن للمحبس إبطاله متى شاء وبيعته وارتجاعه بنقص الحبس الذى عقد فيه ولا يجوز بعد الموت أيضا ، وهذا أشهر أقواله ، وروى عنه أنه لا يجوز إلا بعد الموت ، ثم اختلفوا عنه أيجوز للورثة إبطاله وهذا هو الأشهر عنه أم لا يجوز؟

(١) فى النسخة رقم ١٤ « فليذهب بخامس أو سادس أو كما قال » (٢) فى النسخة رقم ١٤ جملة



وهذا قول يكفى إirاده من فسادہ لانہ لم تأت به سنة ولا أيده قياس ولا يعرف عن أحد قبله ، وتفريق فاسد فسقط جملة ، وأما القول المروى عن علي ، وابن مسعود . وابن عباس فإنه لم يصح عن أحد منهم ، أما ابن مسعود فرويناہ من طريق سفیان بن عیینة عن مطرف ابن طریف عن رجل عن القاسم - هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود - عن ابن مسعود أنه قال : لا حبس الا في سلاح أو كراع ، وهذه رواية ساقطة لانها عن رجل لم يسم ولان والد القاسم لا يحفظ عن أبيه كلمة وكان له اذ مات أبوه ست سنين فكيف ولده ولا نعرفها عن ابن عباس أصلا ولا عن علي بل نقطع على أنها (١) كذب على علي لان ايقافه ينبع وغيرها أشهر من الشمس والكذب كثير ، ولعل من ذهب الى هذا يتعلق بأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه كان يجعل ما فضل عن قوته في السلاح والكراع \*

**قال أبو محمد** : فيقال : نعم وان صح عن النبي ﷺ ايقاف غير الكراع والسلاح وجب القول به ايضا وقد صح ذلك فبطل أيضا هذا القول \* وأما من أبطل الحبس جملة فان عبد الملك بن حبيب روى عن الواقدي قال : ما من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ الا وقد أوقف وحبس أرضا الا عبد الرحمن بن عوف فإنه كان يكره الحبس ، وهذه رواية أخباث فانها زادت ما جاءت فيه ضعفا ولعله قبلها كان أقوى \* وأما مالك ومن قلده فانهم احتجوا بانهم قاسوا على ما جاء فيه النص ما لانص فيه \*

**قال أبو محمد** : والقياس كله باطل فكيف والنص يبطله لان ايقاف الشئ لغير مالك من الناس واشترط المنع من أن يورث أو يباع أو يوهب شروط ليست في كتاب الله عز وجل ، وقد قال رسول الله ﷺ : من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان شرط مائة مرة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، فصح أنه لا يجوز من هذه الشروط الا ما نص رسول الله ﷺ على جوازه فقط فكان ذلك في كتاب الله تعالى لقوله عز وجل : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ) ولقوله تعالى : ( لتحكم بين الناس بما أراك الله ) لاسيما الدنانير. والدراهم وكل ما لا منفعة فيه الا باتلاف عينه أو اخراجها عن ملك الى ملك فهذا ونقض الوقف وإبطاله ، ويمكن أن يحتجوا بما صح عن رسول الله ﷺ « اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث أشياء من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه » فهذا الحاجة لهم فيه لان الصدقة الجارية لاشك في أنه عليه الصلوة والسلام لم يعن بها الا ما أجازته الصدقات لا كل ما يظنه المرء صدقة كمن تصدق بمحرم أو شرط في صدقته شرطا ليس في كتاب الله عز وجل ، فصح

أن الصدقة الجارية الباقي أجرها بعد الموت إما صدقة مطلقة فيما تجوز الصدقة به مما صح ملك المتصدق به عليه ولم يشترط فيها شرطا مفسدا ، وإما صدقة موقوفة فيما يجوز الوقف فيه فصح أنه ليس في هذا الخبر حجة فيما يختلف فيه من الصدقات أيجوز أم لا كن تصدق بصدقة لم يجزها المتصدق عليه وكن تصدق في وصيته على وارث أو بأكثر من الثلث . ولا يحرم كن تصدق بخمر . أو خنزير وإنما فيه أن الصدقة الجائزة (١) المتقبلة يبقى أجرها بعد الموت فقط فبطل هذا القول جملة لتعريبه من الأدلة وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد :** احتج من لم ير الحبس جملة بماروينان طريق سفيان بن عينة عن مسعر بن كدام عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - قال : قال لي شريح : جاء محمد باطلاق الحبس . وبنار وبنار من طريق سفيان بن عينة عن عطاء بن السائب أنه سمع شريحا وسئل فيمن مات وجعل داره حبسا ؟ فقال : لا حبس عن فرائض الله . قال علي : هذا منقطع بل الصحيح خلافه ، وهو أن محمدا عليه السلام جاء باثبات الحبس نصا على ما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى فكيف وهذا اللفظ يقتضي أنه قد كان الحبس وقد جاء محمد عليه السلام باطلاله وهذا باطل يعلم ييقن لان العرب لم تعرف في جاهليتها الحبس الذي اختلفنا فيه إنما هو اسم شرعي وشرع اسلامي جاء به محمد عليه السلام كما جاء بالصلاة . والزكاة . والصيام ولولاه عليه الصلاة والسلام ما عرفنا شيئا من هذه الشرائع ولا غيرها فبطل هذا الكلام جملة ، وأما قوله : لا حبس عن فرائض الله فقول فاسد لانهم لا يختلفون في جواز الهبة والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت وكل هذه مسقطه لفرائض الورثة عمالوم تكن فيه لورثوه على فرائض الله عز وجل فيجب بهذا القول ابطال كل هبة وكل صدقة وكل وصية لأها مانعة من فرائض الله تعالى بالمواريث ، فان قالوا : هذه شرائع جاء بها النص قلنا : والحبس شريعة جاء بها النص ولولا ذلك لم يجز ، واحتجوا بمارويناه (٢) من طريق العقيلي ناروح بن الفرج نا يحيى بن بكير نا ابن لهيعة عن أخيه عيسى عن عكرمة عن ابن عباس لما نزلت سورة النساء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا حبس بعد سورة النساء » .

قال أبو محمد : هذا حديث موضوع وابن لهيعة لا خير فيه واخوه مثله وبيان وضعه أن سورة النساء أو بعضها نزلت بعد احد - يعني آية المواريث - وحبس الصحابة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد خبير وبعد نزول المواريث في سورة النساء وهذا أمر متواتر جليا بعد جيل

(١) في النسخة رقم ١٤ الجارية (٢) في النسخة رقم ١٦ رويتا

ولو صح هذا الخبر لكان منسوخا باتصال الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام الى أن مات ،  
 وذكروا أيضا ما روينا من طريق ابن وهب ناسفیان بن عينة عن عمرو بن دينار . ومحمد .  
 وعبد الله ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كلهم عن أبي بكر بن محمد قال : وان عبد الله  
 ابن زيد بن عبدربه قال لرسول الله ﷺ : يا رسول الله : ان حائطي هذا صدقة وهو الى الله  
 ورسوله فجاء أبو اه فقالا : يا رسول الله كان قوام عيشنا فرد رسول الله ﷺ ثم ماتا فورثهما  
 ابنيهما ، زاد بعضهم « موقوفة » وهي زيادة غير صحيحة وهذا لا حجة لهم فيه لو جوه ، أولها  
 أنه منقطع لأن أبابكر لم يلق عبد الله بن زيد قط ، والثاني أن فيه أنه قوام عيشهم وليس  
 لاحد ان يتصدق بقوام عيشه بل هو مفسوخ ان فعله فهذا الخبر لو صح لكان حجة لنا عليهم  
 وموافقا لقولنا ومخالفا لقولهم (١) في اجازتهم الصدقة بما لا يبقى للرء بعده غنى ، والثالث أن  
 لفظة « موقوفة » انما انفرد بها من لا خير فيه ، وهو باخبار نحو هذا ليس في شيء منها ذكر  
 الوقف وانما فيها صدقة وهذا لا ننكره ، وقال بعضهم : قد كان شريح لا يعرف الحبس  
 ولو كان صحيحا لم يجوز ان يستقضى من لا يعرف (٢) مثل هذا \*

قال أبو محمد : لو استجيا قائل هذا كان خيرا له . وهلا قالوا هذا في كل ما خالفوا فيه  
 شريحا ، وأي نكرة في جهل شريح سنة وألف سنة والله لقد غاب عن ابن مسعود نسخ  
 التطبيق ، ولقد غاب عن أبي بكر ميراث الجدة ولقد غاب عن عمر أخذ الجزية من المجوس  
 سنين : واجلاء الكفار من جزيرة العرب الى آخر عام من خلافته ، وبمثل هذا لو تتبع  
 لبلغ أز يد من ألف سنة غابت عن هو أجل من شريح ولو لم يستقضى الامن لا تخفى عليه  
 سنة ولا تغيب عن ذكره ساعة من دهره حكم من أحكام القرآن ما استقضى أحد ولا قضى  
 ولا أفتى أحد بعد رسول الله ﷺ لكن من جهل عذر ومن علم غبط ، وقالوا : الصدقة  
 بالثمة التي هي الغرض من الحبس يجوز فيها البيع فذلك في الأصل أولى \*

قال علي : هذا قياس والقياس كله باطل ثم هو قياس فاسد لأن النص ورد بالفرق  
 بينهما كما نذكر ان شاء الله تعالى من ايقاف الأصل وحبسه وتسجيل الثرة فهذا اعتراض  
 منهم على رسول الله ﷺ لا على غيره والقوم مخاذيل ، وقالوا : لما كانت الاحباس  
 تخرج الى غير مالك بطل ذلك كمن قال : أخرجت دارى عن ملكي \*

قال أبو محمد : وهذه وساوس لان الحبس ليس اخراجا الى غير مالك بل الى أجل  
 المالكين وهو الله تعالى كعتق العبد ولا فرق ثم قد تناقضوا فاجازوا تحبيس المسجد والمقبرة  
 واخراجهما الى غير مالك واجازوا الحبس بعد الموت في أشهر أقوالهم فبلحوا عند هذه

فقالوا: المسجد اخراج الى المصلين فيه قلنا: كذبتم لانهم لا يملكونه بذلك وصلاتهم فيه كصلاتهم في طريقهم في قضاء متملك ولا فرق، وقالوا: انما خرجت عن ملكه بموته قلنا: فاجيزوا بهذا من أوصى فقال: تخرج دارى بموتى عن ملكى الى غير مالك ولا فرق لان هذا القول نظير الحبس عندكم في الحياة فوجب أن يكون نظيره في الموت ولا فرق، وقالوا: لما كانت الصدقات لا تجوز الا حتى تحاز وكان الحبس لا مالك له وجب أن يبطل قلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ وقد ابطأ قولكم: ان الصدقة لا تصح حتى تقبض وبيننا أنه رأى من عمر. وعثمان رضى الله عنهما قد خالهما غيرهما فيه كابن مسعود. وعلى رضى الله عنهما فكيف والحبس خارج الى قبض الله عز وجل له الذى هو وارث الارض ومن عليها وكل شيء بيده وفى قبضته؟ وقد أجاز رسول الله ﷺ صدقة أنى طلحة لله تعالى دون أن يذكر متصدقا عليه ثم أمره عليه الصلاة والسلام أن يجعلها في أقاربه وبني عمه وبالله تعالى التوفيق \* ومن عجائب الدنيا المخزية لهم احتجاجهم في هذا بأن رسول الله ﷺ ساق الهدى في الحديدية وقلدها وهذا يقتضى ايجابه له ثم صرفها عما أوجبها له وجعلها للاحصار ولذلك أبدلها عما ثانيا \*

**قال أبو محمد:** أول ذلك كذبهم في قولهم وهذا يقتضى ذلك ايجابه له وما اقتضى ذلك قط ايجابه لانه عليه الصلاة والسلام لم ينص (١) على انه صار التطوع بذلك واجبا بل أباح ركوب البدنة المقلدة. ومن المحال أن تكون واجبة لوجه ما (٢) خارجة بذلك عن ماله باقية في ماله، ثم كذبوا في قولهم: انه عليه الصلاة والسلام أبدله من قابل فما صح هذا قط، ومن المحال أن يبدل عليه الصلاة والسلام هديا وضعه في حق في واجب ثم أى شبه بين هدى تطوع ينحر عن واجب في الاحصار عن أصحابه وعن نفسه المقدسة في حبس، اما يستحى من هذا مقدار علمه وعقله أن يتكلم في دين الله عز وجل ثم نقول لهم: أنتم تقولون: ان له أن يحبس ثم يفسخه. وقستموه على الهدى المذكور فاخبرونا هل له الرجوع في الهدى بعد أن يوجه في بيعه هكذا بلا سبب أم لا؟ فنقولهم: لا فنقول لهم: فهذا خلاف قولكم في الحبس اذ أجزتم الرجوع فيه بلا سبب وظهر هوس قياسكم العاسد البارد؛ ويقال لهم: هلا قسموه على التدبير الذى لا يجوز فيه الرجوع عندكم أو هلا قسمتم قولكم في التدبير على قولكم في الحبس لكن. أبى الله تعالى لكم الاخلاف الحق في كلا الوجهين \*

**قال أبو محمد** : وكل هذا فأنما هو من احتجاج من لا يرى الحبس جملة وأما قول أبي حنيفة فكل هذا خلاف له لأنه يجيز الحبس ثم يجيز تقضه للحبس ولورثته بعده ويجيز امضاءه وهذا لا يعقل ، ونسوا احتجاجهم بالمسلم عند شرطه : وأوفوا بالعقود \*

**قال أبو محمد** : فاذ قد بطلت هذه الأقوال كلها فلنذكر البرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وفوته \* وروينا من طريق البخارى ناسدا دنا يزيد بن زريع نا ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال : « أصاب عمر أرواحا بخير فأتى النبي ﷺ فقال له : أصبت أرواحا لم أصب قط ما لا أنفس منه فكيف تأمر به ؟ فقال : ان شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر انه لا يبيع أصلها ولا تورث في الفقراء . والقرى . والرقاب . وفي سبيل الله . والضيف . وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه \* ومن طريق أحمد بن شعيب أناسعيد بن عبد الرحمن المكي ناسفان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « قال عمر للنبي ﷺ : ان المائة سهم التي بخير لم أصب ما لا تقط هو أعجب الى منها وقد أردت أن أتصدق بها فقال له النبي ﷺ : احبس أصلها وسبل ثمرتها » \* وروينا أيضا من طريق حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « وفيه » احبس الأصل وسبل الثمرة » وحبس عثمان بثر رومة على المسلمين بعلم رسول الله ﷺ بنقل ذلك الخلف عن السلف جيلا بعد جيل وهي مشهورة بالمدينة ، وكذلك صدقاته عليه السلام بالمدينة مشهورة كذلك وقد تصدق عمر في خلافته بتمغ وهي على نحو ميل من المدينة وتصدق بماله وكان يغل مائة وسق بوادي القرى كل ذلك حبسا وقالا يبيع ولا يشتري أسنده إلى حفصة ثم إلى ذوى الرأي من أهله ، وحبس عثمان . وطلحة . والزبير . وعلى بن أبي طالب . وعمر بن العاص دورهم على بنهم وضياعا موقوفة ، وكذلك ابن عمر . وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وسائر الصحابة جملة صدقاتهم بالمدينة أشهر من الشمس لا يجهلها أحد ، وأوقف عبد الله ابن عمرو بن العاص الوهط على بنيه ، اختصرنا الأسانيد لاشتهار الأمر \* ومن طريق مسلم نازهير بن حرب نا علي بن حفص نا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : وأما خالد فقد احتبس ادراعه وأعتاده في سبيل الله » في حديث \* ومن طريق محمد بن بكر البصرى نا أبو داود نا الحسن بن الصباح نا شابة - هو ابن سوار - عن ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : « النبي ﷺ وأما خالد فأنكم تظلمون خالد اقد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله » في حديث (١) \*

(١) ومن هذا الباب أيضا تحبىس عمر رضي الله عنه فرساق في سبيل الله ، وحديثه مشهور

قال أبو محمد : الاعتاد جمع عند وهو الفرس قال القائل :

راحوا بصائرهم على اكتافهم \* وبصيرتي تعد وبها عندواي

والأعبد جمع عبد، وكلا اللفظين صحيح فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناسفیان بن عينة عن عمرو بن دينار عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب قال: «إن رسول الله ﷺ كان ينفق على أهله قوت سنة وما بقي يجعله في الكراع والسلاح في سبيل الله عز وجل» الكراع الخيل فقط ، والسلاح في لغة العرب السيوف . والرماح . والقسي . والنبل . والدروع . والجواشن . وما يدافع به كالطبرزين . والدبوس . والخنجر . والسيوف بحد واحد . والدرق . والتراس ، ولا يقع اسم السلاح على سرج ولا لجام ولا هماز ، وكان عليه السلام يكتب إلى الولاة والاشراف إذا أسلموا يكتب فيها السنن والقرآن بلا شك فذلك الصحف لا يجوز تملكها لأحد لكنها للمسلمين كافة يتدارسونها موقوفة لذلك، فهذا هو الذي يجوز فيه الحبس فقط وأما ما لم يأت فيه نص فلا يجوز تحييسه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

ومن عجائب الدنيا قول من لا يتقى الله تعالى : أن صدقة رسول الله ﷺ إنما جازت لأنه كان لا يورث وأن صدقات الصحابة رضي الله عنهم إنما جازت لأن الورثة لم يردوها ، وأن يونس بن عبد الأعلى روى عن ابن وهب عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهري أن عمر بن الخطاب قال: لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لردتها \*

قال أبو محمد : أما قولهم : أن صدقة رسول الله ﷺ إنما جازت لأنه لا يورث فقد كذبوا بل لأنه عليه الصلاة والسلام جعلها صدقة فلذلك صارت صدقة هكذا وروينا من طريق قاسم بن أصبغ نا بن وضاح نا يوسف بن عدي نا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن الحارث - هو أخو جويرية أم المؤمنين - قال : « ما ترك رسول الله ﷺ دينار ولا درهما ولا عبدا ولا أمة إلا بخلته البيضاء » وأرضا جعلها صدقة ، وإنما قوله : أنه عليه الصلاة والسلام لم يورث فنعم وهذا لا يوجب الصدقة بأرضه بل تباع فيصدق بالثمن فظهر فساد قولهم (١) ، وأما قولهم : إنما جازت صدقات الصحابة رضي الله عنهم لأن الورثة أجازوها فقد كذبوا ولقد ترك عمر ابنه زيادا وأخته صغيرين جدا ، وكذلك عثمان . وعلى وغيرهم فلو كان الحبس غير جائز لما حل ترك انصاء الصغار تمضي حبسا ، وأما الخبر الذي ذكره عن مالك فنكر وبلية من البلايا . وكذب بلا شك ، ولا ندرى (٢) من رواه عن يونس ولا هو معروف من حديث مالك وهبك

لوسمعه من الزهرى لما وجب أن يتشاغل به ولقطعنا بأنه سمعه عن لاخير فيه كساجان ابن أرقم . وضربائه ونحن نبت وقطع بأن عمر رضى الله عنه لم يندم على قبوله أمر رسول الله ﷺ وما اختاره له في تحييس أرضه وتسجيل ثمرتها والله تعالى يقول : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وليت شعري الى أى شيء كان يصرف عمر تلك الصدقة لو ترك ما أمره به عليه الصلاة والسلام فيها حاش لعمر من هذا ، وزادوا طامة وهي ان شبهوا هذا بتندم عبد الله بن عمرو بن العاص اذ لم يقبل أمر رسول الله ﷺ في صوم ثلاثة ايام من كل شهر \*

قال أبو محمد : ليت شعري اين ذهبت عقولهم ؟ وهل يندم عبد الله الاعلى ما يحق التندم عليه من ترك الامر الذى أشار به عليه رسول الله ﷺ أول مرة ووقف عند المشورة الأخيرة وهذا ضد ما نسبوا (١) الى عمر مما وضعه عليه من لا يسعد الله جده من رغبته عن أمر رسول الله ﷺ جملة لا ندرى الى ماذا ؟ فوضح فساد قول هؤلاء المحرومين جملة والله الحمد \* وأما قولنا جائز ان يسبل المرء على نفسه وعلى من شاء فلقول النبي ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها » وقال لعمر : تصدق بالثمرة ، فصح بهذا جواز صدقته على نفسه وعلى من شاء ، وهو قول أبي يوسف وغيره وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٥٣ - مسألة - ولا يبطل الحبس ترك الحيازة فان استغله المحبس ولم يكن سببه على نفسه فهو مضمون عليه كالغصب ولا يحل الا فيما أبقي غنى وهو جائز في المشاع وغير المشاع فيما ينقسم وفيما لا ينقسم والحجة في ذلك قد ذكرناها في كلامنا في الهبات والصدقات والله الحمد كثيرا \*

١٦٥٤ مسألة والتسوية بين الولد فرض في الحبس لقول رسول الله ﷺ : « اعدلوا بين أبنائكم » فان خص به بعض بنيه فالحبس صحيح ويدخل سائر الولد في الغلة والسكنى مع الذى خصه \* برهان ذلك أنهما فعلا نمتغايران بنص كلام رسول الله ﷺ ، أحدهما تحييس الأصل باللفظ تحييسه يصح لله تعالى باثنا عن مال المحبس ، والثاني التسجيل والصدقة فان وقع فيها حيف رد ولم يبطل خروج الأصل محبسا لله عز وجل مادام الولد أحياء ، فاذا مات النصوص بالحبس رجع الى من عقب عليه بعده وخرج سائر الولد عنه لان المحابة قد بطلت وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٥٥ مسألة ومن حبس داره أو أرضه ولم يسبل على أحد فله أن يسبل الغلة مادام حيا على من شاء لقول رسول الله ﷺ : « وسبل الثمرة » فله ذلك ما بقى

فان مات ولم يفعل كانت الغلة لا قاربه وأولى الناس به حين موته ، وكذلك من سبل وحبس على منقطع فاذا مات المسبل عليه عادا الحبس على أقرب الناس بالمحبس يوم المرجع \*  
برهان ذلك ما روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة سمع أنس ابن مالك يقول : « كان أبو طلحة أكثر انصارى المدينة مالا من نخل فقال : يا رسول الله ان الله عز وجل يقول : ( ل تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وان أحب أموالى الى يرحاء وانها صدقة لله عز وجل أرجو برها وزهوها عند الله فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله فقال رسول الله ﷺ فى كلام : « ثم انى أرى أن تجعلها فى الأقربين قسمها أبو طلحة فى أقاربه وبنى عمه » \*

١٦٥٦ مَسْأَلَةٌ ومن حبس على عقبه وعلى عقب عقبه أو على زيد وعقبه فانه يدخل فى ذلك البنات والبنون ولا يدخل فى ذلك بنو البنات اذا كانوا امن لا يخرج بنسب آبائه الى المحبس لقول رسول الله ﷺ : « انما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيء واحد » وأعطاهم من سهم ذى القربى ولم يعط عثمان ولا غيره وجدة عثمان بنت عبد المطلب فلم يدخل فى بنى هاشم اذ لم يخرج بنسب أبيه اليه وان كان خارجا بنسب أمه اليه وهى أروى بنت البيضاء بن عبد المطلب ، وأعطى العباس وأمه نمرية وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٥٧ مَسْأَلَةٌ ومن حبس وشرط أن يباع ان احتيج صح الحبس لما ذكرنا من خروجه بهذا اللفظ الى الله تعالى وبطل الشرط لانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى ومما فعلان متغايران الا أن يقول : لأحبس هذا الحبس الا بشرط أن يباع ، فهذا لم يحبس شيئا لان كل حبس لم ينقذ الا على باطل فلم ينقذ أصلا وبالله تعالى التوفيق \*  
تم كتاب المنح والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وسلم تسليما

## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب العتق

١٦٥٨ مَسْأَلَةٌ العتق فعل حسن لا خلاف فى ذلك \*  
١٦٥٩ - مسألة - ولا يحل للبرء أن يعتق عبده أو أمته الا الله عز وجل لا غيره ولا يجوز أخذ مال على العتق الا فى الكتابة خاصة لحجى النص بها ، وقال بعض القائلين : ان قال لعبده : أنت حر للشيطان نفذ ذلك \*

قال أبو محمد : وهذا خلاف قول الله عز وجل : ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) \* وقال عز وجل : ( وما أمروا الا ليعبدوا



الله مخلصين له الدين) والعق عبادة فاذا كانت لله تعالى خالصة جازت واذا كانت لشريك معه تعالى أولغيره محضا بطلت لانها وقعت بخلاف ما أمر الله تعالى ، ثم لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فوجب رد هذا العتق وابطاله \* وروينا من طريق شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ عن الله تعالى أنه يقول : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء وليتمس ثوابه منه » \*

١٦٦٠ **مسألة** ومن قال : ان ملكك عبد فلان فهو حر أو قال : ان اشتريته فهو حر أو قال : ان بعت عبدى فهو حر أو قال : شيئا من ذلك في أمة لسواه أو أمة له ثم ملك العبد والأمة أو اشتراهما أو باعهما لم يعتقا بشيء من ذلك \* أما بطلان ذلك في عبد غيره وأمة غيره فلما روينا من طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي بن نا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن الحصين قال : قال رسول الله ﷺ : لا وفاء لنذر في معصية ولا في مالك العبد \* وأما بطلان ذلك في عبده وأمة فلانه اذا باعهما فقد بطل ملكه عنهما ولا وفاء لعقده فيما لا يملكه \* وروينا من طريق حماد بن سلمة أنا زياد الأعلم عن الحسن البصرى فيمن قال لآخر : ان بعت غلامى هذا منك فهو حر فباعه منه قال الحسن : ليس بحر ثم قال : ولو قال لآخر ان اشتريته منك فهو حر ثم اشتراه (١) منه فليس بحر ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، واختلف الحاضرون في ذلك فقال الشافعى : ان قال : ان بعت غلامى فهو حر فباعه فهو حر ، فان قال : ان اشتريت غلام فلان فهو حر فاشتراه فليس بحر ، واحتج بعض أصحابه لقوله هذا بانه اذا باعه فهو فى ملكه بعد ما لم يتفرقا فلذلك عتق \*

قال أبو محمد : وهذا باطل لان رسول الله ﷺ قال : « لا يبيع بينهما حتى يتفرقا فصح أنه لم يبعه بعد فاذا تفرقا حينئذ باعه ولا عتق له فى ملك غيره ، وقال أبو حنيفة . وسفيان : بعكس قول الشافعى وهو أنهما قالوا : ان قال : ان بعت (٢) عبدى فهو حر فباعه لم يكن حرا بذلك ، فان قال : ان اشتريت عبد فلان فهو حر فاشتراه فهو حر ، وقال مالك : من قال : ان بعت عبدى فهو حر فباعه فهو حر وان قال : ان اشتريت عبد فلان فهو حر فاشتراه فهو حر فلو قال : ان بعت عبدى فهو حر ، وقال آخر : ان اشتريت عبد فلان فهو حر ثم باعه منه فانه يعتق على البائع لاعلى المشتري ، وقد روينا هذا القول عن

ابراهيم النخعي. والحسن أيضا ، وهذا تناقض منه وكلاهما يلزمه عتقه (١) عنده بقولهما فقال بعض مقلديه: هو مرتن يمين البائع \*

قال أبو محمد : وهذا تمويه لانه يعارضه الحنفى فيقول : بل هو مرتن يمين المشتري ويعارضه آخر فيقول : بل هو مرتن يمينهما جميعا فيعتق عليهما جميعا ، وقال حماد ابن أبى سليمان : يعتق على المشتري ويشتري البائع بالثمن عبدا فيعتقه وهذا عجب عجيب ليت شعري كيف يجوز عنده بيعه لمن نذر عتقه ثم يلزمه عتقا فإما لم ينذر عتقه وهذه صفة الرأى فى الدين ، ونحمد الله على عظيم نعمته \*

١٦٦١ مسألة ولا يجوز عتق بشرط أصلا ولا باعطاء مال الا فى الكتابة فقط ولا بشرط خدمة ولا بغير ذلك لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل ، فان ذكر ذاكر ماروينا من طريق حماد بن سلمة ناسعيد بن جهمان نا سفينة أبو عبد الرحمن مولى رسول الله ﷺ قال : « قالت لى أم سلمة : أريد أن أعتقك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت (٢) قلت : ان لم تشتطى على لم أفارق رسول الله ﷺ حتى أموت قال : فاعتقتنى واشترطت على أن أخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عاش » \*

ورويانه أيضا من طريق عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن جهمان عن سفينة ، فسعيد بن جهمان غير مشهور بالعدالة بل مذكور انه لا يقوم حديثه ، ثم لو صح فليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرف ذلك فأقره والحنيفيون والمالكيون والشافعيون لا يجيزون العتق بشرط أن يخدم فلا ما عاش فقد خالفوا هذا الخبر \*

ورويانا من طريق ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن أبى بكر عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : أعتق عمر بن الخطاب كل من صلى سجدتين من رقيق الامارة واشترط على بعضهم خدمة من بعده أن أحب سستين أو ثلاثا \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى أيوب بن موسى أخبرنى نافع عن عبد الله بن عمر قال : ان عمر بن الخطاب أعتق كل من صلى من سبى العرب فبت عتقهم وشرط عليهم انكم تخدمون الخليفة بعدى ثلاث سنوات وشرط لهم انه يصحبكم بمثل ما كنت أصحبكم به فابتاع الخيار خدمته تلك الثلاث سنوات دن عثمان باب فروة وخلى عثمان سبيل الخيار وقبض أبافروة \* وبه الى ابن جريج عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه أعتق غلاما له وشرط عليه أن له عمله سستين فعمل له بعض سنة ثم قال له : قد تركت لك الذى اشتريت عليك فأنت حر وليس عليك عمل \*

(١) فى النسخة رقم ١٤ يلزم عتقه (٢) فى نسخة ما عاش

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : كان على بن أبي طالب تصدق بعد موته بأرض له وأعتق بعض رقيقه وشرط عليهم أن يعملوا فيها خمس سنين \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناعباد عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن عن المغيرة بن سعد بن الآخرم عن أبيه أن رجلا أتى ابن مسعود فقال : انى أعتقت امتى هذه واشترطت عليها أن تلى منى ما تلى الامة من سيدها الا الفرج فلما غلظت رقبته قالت : انى حرة فقال ابن مسعود : ليس ذلك لها خذ برقبته فانطلق بها فلك ما اشترطت عليها \*

قال أبو محمد : الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون مخالفون لجميع هذه الآثار لأن في جميعها العتق بشرط الخدمة بعد العتق والى غير أجل وهم لا يجيزون هذا ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق رأيهم ، وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ \* وروينا عن سعيد بن المسيب من أعتق عبده واشترط خدمته عتق وبطل شرطه ، وروناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد التيمي عن أبيه عن شريح مثله ، وأجازوا العتق على إعطاء مال ولا يحفظ هذا فيما نعلمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم في غير الكتابة ، فان قالوا : قسنا ذلك على الكتابة قلنا : ناقضتم لأنكم لا تجيزون في الكتابة الضمان ولا الأداء بعد العتق وتجزون كل ذلك في العتق على مال ، ولا تجيزون في الكتابة أن يكون أمد أداء المال مجهولا وتجزون ذلك في العتق على مال فقد أبطلتم قياسكم فكيف والقياس كله باطل ، ثم لهم في هذا غرائب فأما أبو حنيفة فانه قال . من قال لعبده : أنت حر على أن تخدمنى أربع سنين فقبل العبد ذلك فعتق ثم مات من ساعته فرة قال في ماله قيمة خدمته أربع سنين وهو قول الشافعى ثم رجع فقال في ماله قيمة رقبته قال : ومن قال لعبده : أنت حر على ألف درهم أو على أن عليك ألف درهم فالخيار للعبد في قبول ذلك أو رده ، فان قبل ذلك في المجلس فهو حر والمال دين عليه وان لم يقبل فلا عتق له ولا مال عليه قال : فان قال له : اذا أدبت الى ألف درهم فأت حر فله يبيعه مالم يؤدها فاذا أداها فهو حر ، وقال مالك : من قال لعبده : أنت حر على أن عليك ألف درهم لم يلزم العبد أداؤها ولا حرية له الا بآدابها فاذا أداها فهو حر ، قال : فلو قال : إن جئتني بألف درهم فأنت حرا ومتى ما جئتني بألف درهم فأنت حر فليس له ان يبيعه حتى يتلوم له السلطان ولا ينجم عليه فان عجز عجزه السلطان وكان لسيدة يبيعه قال : فلو قال لعبده : أنت حر الساعة و عليك ألف درهم فهو حر والمال عليه ، قال ابن القاسم صاحبه : هو حر ولا شىء عليه \*

قال أبو محمد : وهذا هو الصحيح لانه لم يعلق الحرية بالغرم بل امضاها ابتلة بغير شرط

ثم الزمه ما لا يلزمه فهو باطل ، ولكن ليت شعري كم يتلوم له السلطان أساعة أم ساعتين أم يوم أم يومين أم جمعة أم جمعتين أم حولا أم حولين ؟ وكل حد في هذا فهو باطل يقيّن لأنه دعوى بلا برهان ، والقول في هذا انه ان أخرج كلامه مخرج العتق بالصفة فهو لازم لأنه ملكه فمتى ما جاءه بما قال له فهو حر له ذلك ما بقى عنده وللسيد بيعه قبل أن يستحق العتق لأنه عبده وهذه أقوال لا تحفظ عن قبلهم ، وجعل خيار اللعبد حيت لا دليل على ان له الخيار والله تعالى التوفيق \*

١٦٦٢ مسألة ومن قال : لله تعالى على عتق رقبة لزمته ومن قال : ان كان امر كذا مالا معصية فيه فعبدي هذا حرف كان ذلك الشيء فهو حر ، وقد ذكرناه في كتاب النذور ، وأما من نذر رقبة فهو نذر لا عتق فيما لا يملك فهو لازم لما ذكرناه في كتاب النذور ؛ وقد جاء في هذا نص وهو قول معاوية بن الحكم لرسول الله ﷺ ان على الله رقبة افاعتقها ؟ فسألها عليه السلام أين الله فأشارت الى السماء فقال : هي مؤمنة فأعتقها فهذا نص جلي على لزوم الرقبة لمن التزمها الله تعالى وبه عز وجل تأيد \*

١٦٦٣ مسألة ولا يجوز عتق الجنين دون امه اذ انفخ فيه الروح قبل ان تضعه أمه ولا بهته دونها ويجوز عتقه قبل أن ينفخ فيه الروح وتكون أمه بذلك العتق حرة وان لم يرد عتقها ، ولا تجوز هبته أصلا دونها فان أعتقها وهي حامل فان كان جنينها لم ينفخ فيه الروح فهو حر الا ان يستثنيه فان استثناه فهي حرة وهو غير حر وان كان قد نفخ فيه الروح فان اتبعها اياه اذ اعتقها فهو حر وان لم يتبعها اياه أو استثناه فهي حرة وهو غير حر ، وكذلك القول في الهبة اذا وهبها سواء سواء ولا فرق ، وحد نفخ الروح فيه تمام أربعة أشهر من حملها \*

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : ( ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ) \* ومن طريق مسلم نا الحسن بن علي الحلواني نا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - نا معاوية بنى ابن سلام أنه سمع أبا سلام نا أبو أسماء الرحي أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه « أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اجتمعا فعلا منى الرجل منى المرأة اذ كرا باذن الله واذا علامنى المرأة منى الرجل آتتا باذن الله » وذكر الحديث \* ومن طريق شعبة . وسفيان كلاهما عن الأعمش نا زيد بن وهب نا عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ « ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون

علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله اليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات فيكتب رزقه وعمله وأجله ثم يكتب شقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح » وذكر الحديث فهذه النصوص توجب كل ما قلنا ، فصح أنه الى تمام المائة والعشرين ليسة ماء من ماء أمه ولحمة ومضغة من حشوتها كسائر ما في جوفها فهو تع لها لأنه بعضها وله استثناؤه في كل حال لأنه يزايها كما يزايها اللبن واذ هو كذلك فاذا أعتق فقد أعتق بعضها فوجب بذلك عتق جميعها لما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى \* ولا تجوز هبته دونها لأنه مجهول ولا تجوز هبة المجهول على ما ذكرنا في كتاب الهبات ، وأما اذا نفخ فيه الروح فهو غيرها لان الله تعالى سماه خلقا آخر وهو حينئذ قد يكون ذكر أو هي أنثى ويكون اثنين وهى واحدة ويكون أسود أو أبيض وهى بخلافه في خلقه وخلقته وفي السعادة والشقاء فاذهو كذلك فلا تجوز هبته ولا عتقه دونها لأنه مجهول ولا يجوز التقرب الى الله تعالى الا بما تطيب النفس عليه ولا يمكن البتة طيب النفس الا في معلوم الصفة والقدر فان أعتقها فلا عتق له لانه غير ما (١) فان وهبها فكذلك فان اتبعها حملها في العتق والهبة والصدقة جاز ذلك لانهم يزل الناس في عهد رسول الله ﷺ وبعلمه وبعده يعتقون الخوامل وينفذون عتق حملها ويهبون كذلك ويسعونها كذلك ويتملكونها بالقسمة كذلك ويتصدقون ويهدون ويضحون باناث الحيوان فيتبعون أحماها لها (٢) فتكون في حكمها والله تعالى التوفيق \* رويناه من طريق ابن أبي شيبة ماقرة بن سليمان عن محمد بن فضالة عن أبيه عن ابن عمر فيمن أعتق أمته واستثنى ما في بطنها قال : له ثياه \* ومن طريق محمد بن عبد الملك ابن أيمن ناعبد الله بن أحمد بن حنبل ناأى ناعبد الرحمن بن مهدى نا عباد بن عباد المهلبى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أعتق أمة له واستثنى ما في بطنها ، وبه يقول عبيد الله ابن عمر هذا اسناد كالشمس من أوله الى آخره \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان ناهشام بن حسان عن محمد بن سيرين أنه قال فى الذى يعتق أمته ويستثنى ما فى بطنها قال : ذلك له \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح فيمن أعتق أمته واستثنى ما فى بطنها قال ذلك له \* ومن طريق ابى ثور نا اسباط عن سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعى قال : من كاتب أمته واستثنى ما فى بطنها فلا بأس بذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يمان عن سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعى قال : اذا أعتقها واستثنى ما فى بطنها فله ثياه \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن جابر عن الشعبي قال : من أعتق أمته واستثنى ما فى

بطنها فذلك له . ومن طريق ابن أبي شيبة نأحرى بن عمار بن أبي حفصة ناشبة قال : سألت الحكم بن عتيبة . وحاد بن أبي سليمان عن ذلك ؛ يعنى - عمن أعتق أمته واستثنى مافى بطنها - فقال جميعا : ذلك له ، وقد روى أيضا عن أبي هريرة وهو قول أبي ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . والأوزاعي . والحسن بن حى . وابن المنذر : وأبى سليمان . وأصحابنا ، وقال الحسن البصرى . والزهرى . وقتادة . وربيعة اذا أعتقها فولدها حر وليس له ان يستثنيه \* وروى عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه وهو قول أبى حنيفة وسفيان . ومالك . والشافعى ، وقال ربيعة : ان أعتق مافى بطن أمته دونها فهو له فان ولدته فعسى ان يعتق وله بيعها قبل ان تضع وترق هى وما ولدت ويبطل عتقه وكذلك ان مات ففى مافى بطنها رقيق لا عتق له ، وقال مالك : ان أعتق مافى بطن أمته فان مات وقام غرماءه يبعث وكان مافى بطنها رقيقا ولا عتق له فان لم تبع حتى وضعت فهو حر ، وقال أبو حنيفة . والشافعى : ان أعتق مافى بطن أمته فهو حر ولا يرق أبدا .

**قال أبو محمد :** هذا بما خالفوا فيه ابن عمر ولا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون هذا ، وأما قول ربيعة . ومالك فى غاية التناقض ، ولا يخلو عتقه لجنين أمته من أن يكون عتقا أولا يكون عتقا فان كان عتقا فلا يحل استرقاقه يبعث أمه أو لم تبع وان كان ليس عتقا فلا يجوز أن يصح له عتق وان وضعته بقول ليس عتقا ونسوا ههنا احتجاجهم « بالمسلمين عند شروطهم » ، وبأوفوا بالعقود ، وهذا قول لا يؤيده قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قول أحد قبل ربيعة . ومالك ولا غيرهما ولا قياس ولا رأى سديد بل هو مخالف لكل ذلك وبالله تعالى التوفيق \* وعندها هم يحتجون فى بعض المواضع بشئ . لا يعرف مخرجه « كل ذات رحم فولدها بمنزلتها » وهم أول مخالف لهذا فيقولون فى ولد الغارة والمستحقة هى أمة وولدها حر وقال بعضهم : لم نجد قط امرأة حرة يكون جنينها مملوكا فقلنا : ولا وجدتم قط امرأة مملوكة وولدها حر وقد قضيت بذلك فى أم الولد ولا وجد الحنيفيون قط حكم الآبق وجعله فى غير الآبق ولا وجد المالكيون قط امرأة متزوجة بزید تراث عمرا بالزوجة وهى فى عصمة زيد ولا وجد الشافعيون قط حكم المصراة فى غير المصراة وهذا تحليط لا نظير له وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٦٤ - مسألة - ومن أعتق عضوا أى عضو كان من أمته أو من عبده أو أعتق عشرهما أو جزءا مسمى كذلك عتق العبد كله والأمة كلها وكذلك لو أعتق ظمرا أو شعرا أو غير ذلك الماروينا من طريق أحمد بن شعيب ناعبة بن سليمان الصفار البصرى

ناسو يدناز هيرين معاوية ناعبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شيئا من مملوك فعمله عتقه كله ان كان له مال يبلغ ثمنه فان لم يكن له مال عتق منه نصيبه » \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثني نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا همام - هو ابن يحيى - ع قتادة عن أبي المليح الهذلي عن أبيه أن رجلا من هذيل أعتق شتصا من مملوك فاجاز رسول الله ﷺ عتقه وقال : ليس لله شريك وهذا ان اسنادا صحيحا ووجب هذا القول ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه ان من (١) أعتق جنين أمته قبل أن ينفخ فيه الروح عتقت هي بذلك لانه بعضها شيء منها \* وروينا من طريق محمد بن المثني نا حفص بن غياث نا ليث بن أبي سليم عن عاصم عن ابن عباس أنه قال في رجل قال لخادمه : فركك حر قال : هي حرة أعتق منها قليلا أو كثيرا فهي حرة \* ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال : اذا أعتق من غلامه شعرة أو أصبعا فقد عتق \* \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : من قال لعبده : أصبعك حر أو ظفرك أو عضو منك حر عتق كله \* \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال : من أعتق من عبده عضوا عتق كله ميراثه ميراث حر وشهادته شهادة حر وهو قول مالك . والليث . وابن أبي ليلى . والحسن بن حي . والشافعي . وزفر الا أن مالكا ناقض فقال : ان أوصى بان يعتق من عبده تسعة أعشاره عتق ماسي ولا يعتق بذلك سائر ، وقال أبو حنيفة وأصحابه حاش زفر : لا يجب العتق بذكر شيء من الاعضاء الا في ذكره عتق الرقبة أو الوجه أو الروح أو النفس أو الجسد أو البدن فاي هذه اعتق اعتق جميعه واختلف عنه في عتقه الرأس أو الفرج أيعتق بذلك أم لا ؟ واحتجوا في ذلك بان هذه الفاظ يعبر بها عن الجميع ، قال لانه يعبر بالوجه عن الجميع في اللغة ، وهذا ما خالف فيه أبو حنيفة السنة الثابتة وصاحبا لا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون هذا اذا وافقهم وما نعلم لأبي حنيفة في هذا التقسيم متقدما قبله ، وقال أحمد . واسحاق ان قال : ظفرك حر لم يجب العتق بذلك لانه يباين حامله ، وكل هذا لا شيء والله تعالى التوفيق \* .

١٦٦٥ مسألة ومن ملك عبدا أو أمة بينه وبين غيره فأعتق نصيبه كله أو بعضه أو عتقه كله عتق جميعه حين يلفظ بذلك فان كان له مال يفي بقيمة حصته من يشره حين لفظ بعق ما أعتق منه أداها الى من يشره فان لم يكن له مال يفي بذلك كلف العبد أو الأمة أن يسعى في قيمة حصته من لم يعتق على حسب طاقته لا شيء للشريك غير ذلك ولاله

أن يعتق والولاء للذي أعتق أولا وإنما يقوم كله ثم يعرف مقدار حصه من لم يعتق (١) ولا يرجع العبد المعتق على من أعتقه بشيء مما سعى فيه حدث له مال أو لم يحدث \* وللناس في هذا أربعة عشر قولاً قال ربيعة : من أعتق حصه له من عبيته وبين آخر لم ينفذ عتقه حدثنا بذلك أحمد بن محمد بن الجصور قال نا محمد بن عبد الله بن أبي دليم نا محمد بن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال يونس : سألت عن عبيدين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه من العبد فقال ربيعة : عتقه مرد ولم يخص بذلك من أعتق باذن شريكه أو بغير اذنه ، وروى ذلك عنه الطحاوى عن أحمد بن أنى عمران عن محمد بن سماعة (٢) عن أنى يوسف أن ربيعة قال له ذلك ، وقال بكير بن الأشج في اثنين بينهما عبد فأراد أحدهما أن يعتق أو يكاتب فاهما يتقاولانه ، روينا ذلك عن ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه ، وقالت طائفة : ينفذ عتق من أعتق ويبقى من لم يعتق على نصيبه يفعل فيه ما شاء كإروينا من طريق ابن أبي شيبة . وسعيد بن منصور قال جميعا : نا أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال : كان بينى وبين الأسود واما غلام شهد القادسية وأبلى فيها فأرادوا عتقه وكنت صغيرا فذكر ذلك الأسود لعمر فقال : اعتقوا أتم ويكون عبد الرحمن على نصيبه حتى يرغب في مثل ما رغبت فيه أو يأخذ نصيبه قال سعيد بن منصور . مكان اعتقوا أتم : اعتقوا ان شئتم يختلفا في غير ذلك ، وهذا اسناد كالذهب المحض \* ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن النخعي عن الأسود قال : كانلى ولاخو قى غلام ابلى يوم القادسية فأردت عتقه لما صنع فذكرت ذلك لعمر فقال : اتفسد عليهم نصيبهم حتى يبلغوا فان رغبوا فيما رغبت فيه والالم تفسد عليهم نصيبهم \*

**قال أبو محمد :** لو رأى التضمن لم يكن ذلك افسادا لنصيبهم \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء في عبيدين شريكين أعتق أحدهما نصيبه فأراد الآخر أن يجلس على حقه من العبد وقال العبد : أنا أقضى قيمتى فقال عطاء . وعمر بن دينار : سيده أحق بما بقى مجلس عليه ان شاء \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أنه قال في عبيدين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر بعد فولاؤه وميراثه بينهما وهو قول الزهري أيضا قاله معمر \* ومن طريق ابن وهب عن عقبة بن نافع عن ربيعة في عبيدين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه وكاتب الآخر نصيبه وتمسك الآخر بالرق ثم مات العبد فان الذى كاتبه يردهما أخذ منه ويكون جميع ما ترك بينه وبين الذى تمسك بالرق يقسمها به وقالت طائفة : ينفذ عتق الذى

(١) فى النسخة رقم ١٦ من لم يعتق بحسب طائفته (٢) فى النسخة رقم ١٦ عن محمد بن أبى سماعة وهو غلط



أعتق في نصيبه ولا يلزمه شيء لشريكه إلا أن تكون جارية رائعة انما تلتبس للوطء فانه يضمن للضرر الذي أدخل على شريكه وهو قول عثمان البتي ، وقالت طائفة : شريكه بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضمن المعتق كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي حمزة عن النخعي ان رجلا أعتق\* شر كاله في عبده وله شر كاه يتامى فقال عمر بن الخطاب : ينتظر بهم حتى يبلغوا فان أحبوا أن يعتقوا وأحبوا أن يضمن لهم ضمن ، وهذا لا يصح عن عمر انما الصحيح عنه ما ذكرنا آنفا لأن هذه الرواية عن أبي حمزة ميمون وليس بشيء ثم منقطعة لأن ابراهيم لم يولد الا بعد موت عمر بسنين كثيرة إلا أن القول بهذا قد روى عن سفيان الثوري . والليث ، وقالت طائفة : من أعتق نصيبا له في عبدا أو أمة فشريكه بين خيارين ان شاء أعتق نصيبه ويكون الولاء بينهما وان شاء استسعى العبد في قيمة حصته فاذا أداها عتق والولاء بينهما سواء كان في كلا الأمرين المعتق معسرا أو موسرا وله ان كان موسرا خيار في وجه ثالث ، وهو ان شاء ضمن للعبد قيمة حصته ويرجع المعتق المضمن على العبد بما ضمنه شريكه الذي لم يعتق فاذا أداها العبد عتق والولاء في هذا الوجه خاصة للذي أعتق حصته فقط قال : فان أعتق أم ولد بينه وبين آخر فلا ضمان عليه لشريكه ولا عليه أيضا موسرا كان المعتق أو معسرا قال : فان دبر عبدا بينه وبين آخر فشريكه بالخيار ان شاء احتبس نصيبه رقيقا كما هو ويكون نصيب شريكه مدبرا وان شاء دبر نصيبه أيضا وان شاء ضمن العبد قيمة حصته منه مدبرا واذا أداها عتق وضمن الشريك الذي دبر العبد أيضا قيمة حصته مدبرا ولا سبيل له الى شريكه في تضمين وان شاء أعتق نصيبه فان فعل كان لشريكه الذي دبر أن يضمن الشريك المعتق قيمة نصيبه مدبرا وهو قول أبي حنيفة وما نعلم أحدا من أهل الاسلام سبقه الى هذا التقسيم بين الموسر والمعسر ولا الى هذه الوسوس وأعجبها أم ولد بين اثنين ولا نعلم أحدا من أصحابه اتبعه عليه الا المتأخرين في أزمانهم وأديانهم فقط \* وقالت طائفة : من أعتق شر كاله في مملوك ضمن قيمة حصته شريكه موسرا كان أو معسرا كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن حماد - هو ابن أرطاة - عن عبد الرحمن بن الأسود . و ابراهيم النخعي كلاهما عن الأسود قال : كان بيني وبين اخوتي غلام فأردت أن أعتقه قال عبد الرحمن في روايته : فأتيت ابن مسعود فذكرت ذلك له فقال : لا تفسد على شر كائك فتضمن ولكن تربص حتى يشبوا ، وقال ابراهيم في روايته مكان ابن مسعود عمر و اتفاقا فيما عدا ذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ازهر السمان عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن عبدا بين رجلين أعتقه أحدهما فكتب عمر بن الخطاب أن يقوم عليه أعلى القيمة وهذا لا شيء لأن الحجاج بن أرطاة هالك والآخر مرسل إلا أن هذا قد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن مبشر عن هشام

ابن عروة عن أبيه في عبيدين اثنين أعتق أحدهما نصيبه قال : هو ضامن لنصيب صاحبه وهو أيضا قول زفر بن الهذيل ، وقالت طائفة : ان أعتق أحد الشريكين نصيبه استسعى العبد سواء كان المعتق موسرا أو معسرا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان كان عبيدين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه بغير أمر مهيئك أقيم ما بقي منه ثم عتق في مال الذي أعتقه ثم استسعى هذا العبد بما غرم في أعتق عليه من العبد فقلت له يستسعى العبد كان مفلسا أو غنيا؟ قال : نعم زعموا ، قال ابن جريج : هذا أول قول عطاء ثم رجع الى ما ذكرت عنه قبل ، وقالت طائفة : ان أعتق شركا له في عبد وهو مفلس فأراد العبد أخذ نفسه بقيمته فهو أولى بذلك ان نفذ . روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد قوله ، وقالت طائفة في عبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه : ان باقيه يعتق من بيت مال المسلمين روى ذلك عن ابن سيرين ، وقالت طائفة : من أعتق شركا له في عبد أو أمة فان كان موسرا قوم عليه حصص شركائه وأغرمها لهم وأعتق كله بعد التقويم لاقبله وان شاء الشريك أن يعتق حصته فله ذلك وليس له ان يمسكه رقيقا . ولا أن يكتبه . ولا أن يبيعه . ولا أن يدبره فان غفل عن التقويم حتى مات المعتق أو العبد بطل التقويم وماله كله لمن تمسك بالرق ، فان كان الذي أعتق نصيبه معسرا فقد عتق منه ما أعتق والباقي رقيق يبيعه الذي هو له ان شاء أو يمسكه رقيقا أو يكتبه أو يهبه أو يدبره وسواء أيسر المعتق بعد عتقه أو لم يوسر ، فان كان عبد أو أمة بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وهو معسر ثم أعتق الآخر وهو موسر لم يقوم عليه ولا على المعتق وبقي بحسبه فان كان كلاهما موسرا قوم على الذي أعتق أولا فقط فلو أعتق الاثنان معا وكانا غنيين قومت حصص الباقيين عليهما مرة قال بنصفين ومرة قال على قدر حصصهما فان كان أحدهما غائبا لم ينتظر لكن يقوم على الحاضر وهذا قول مالك ومناويع هذا القول لأحد قبله ، وقالت طائفة : ان كان الذي أعتق موسرا قوم عليه حصص من شركه وهو حر كله حين عتق الذي أعتق نصيبه وليس لمن يشركه أن يعتق أو لا أن يمسك أو ان كان المعتق معسرا فقد عتق ما عتق وبقي سائر مملوكا يتصرف فيه مالكة كما يشاء وهو أحد قول الشافعي (١) وقال أحمد . واسحاق : ان كان المعتق موسرا ضمن باقي قيمته لا يباع له في ذلك داره قال اسحاق : ولا خادمه وسكتا عن المعسر فاسمعنا عنهما فيه لفظة ، وقالت طائفة : ان كان المعتق لنصيبه موسرا قوم عليه حصص من شركه وعتق كله ، فان كان المعتق لنصيبه معسرا استسعى العبد في قيمة حصصه من لم يعتق وعتق كله ، ثم

(١) في النسخة رقم ١٦ «وهذا هو قول الشافعي»

اختلف هؤلاء أيكون حرا مذيقت الأول نصيبه ولا يكون إلا خر تصرف بعقولا  
 بغيره أم لا يعتق إلا بالأداء ولم يكون ولاؤه أن أعتق باستسعائه؟ وهل يرجع على الذي أعتق  
 بعضه أولا بما سعى فيه أم لا؟ وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا أشعث بن سوار  
 عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : إذا أعتق نصيبا له في عبد فعلى الذي أعتق انصبا  
 شركائه أن كان موسرا وإن كان معسرا استسعى العبد \* ومن طريق سعيد بن منصور  
 نا أبو معاوية نا حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال : كان ثلاثون من  
 أصحاب رسول الله ﷺ يضمنون الرجل إذا أعتق العبد بينه وبين صاحبه إذا كان موسرا  
 ويستعونه إذا كان معسرا \* ومن طريق الطحاوي عن روح بن الفرغ عن  
 يحيى بن بكير عن الليث بن سعد سئل أبو الزناد . وابن أبي ليلى عن أعتق نصيبه من  
 عبد بينه وبين آخر؟ فذكرنا تضمين المعتقد أن كان موسرا أو استسعاء العبد أن كان  
 المعتق معسرا فقالا : سمعنا أن عمر بن الخطاب تكلم ببعض ذلك \* ومن طريق عبد  
 الرزاق نا سفيان الثوري أنا أسامة بن زيد أنه سمع سليمان بن يسار يقول : إذا أعتق  
 شقصا في عبد فإنه يضمنه بقيمته أن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى العبد في بقيته فقلت  
 لسليمان : رأيت أن كان العبد صغيرا؟ قال : كذلك جاءت السنة \* ومن طريق محمد  
 ابن المنثني نا مؤمل بن اسماعيل نا سفيان الثوري عن أسامة بن زيد عن سليمان بن يسار  
 قال : من أعتق شقصا من عبد فإنه يعتق عليه من ماله فإن لم يكن له مال استسعى العبد  
 في بقيته قال أسامة : فقلت لسليمان عن؟ قال : جرت به السنة \* ومن طريق ابن  
 أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي  
 في العبد يكون بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه قال : يضمن أن كان له مال فإن لم يكن  
 له مال استسعى العبد \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان  
 أنه كان يقول : أن كان له من المال تمام نصيب صاحبه ضمن له وليس على العبد سعاية  
 فإن نقص منه درهم فما فوقه سعى العبد وليس على المعتق ضمان \* ومن طريق سعيد بن  
 منصور نا هشيم نا يونس واسماعيل بن سالم قال يونس عن الحسن وقال اسماعيل :  
 عن الشعبي قال جميعا : أن كان المعتق موسرا ضمن انصبا أصحابه وإن كان معسرا استسعى  
 العبد \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة من أعتق شركا له في عبد فإنه يقوم  
 عليه يوم أعتقه ولا يتبعه السيد بما غرم عنه والعبد غير معتق حتى يتم أداء ما استسعى فيه \*  
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : يستسعى العبد ولا بد أن كان المعتق  
 لنصيبه معسرا ولا يستسعى أن كان موسرا ويعتق كله يعني على الذي أعتق نصيبه منه \*

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري فيمن أعتق نصيبه من عبد بينه وبين غيره فقال الزهري : يقوم العبد بماله على المعتق في مال المعتق ان كان له مال فان لم يكن للعبد مال استسعى ، وروى عن أبي الزناد . وابن أبي ليلى أهماقالا في عبد بين ثلاثة أعتق اثنان نصيبهما منه فقالا : نرى أن يضمنا عتاقه جميعا فان لم يكن لهما مال قوم العبد قيمة عدل فسعى العبد فيها فأداها وهو قول سفیان الثوري . وابن شبرمة . والأوزاعي . والحسن بن حي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن وقد ذكرناه عن ثلاثين من الصحابة رضي الله عنهم \* وعن ابن عمر وبعضه عن عمر ، وقال سليمان بن يسار : وهو السنة ، وقاله سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . والزهري . وأبو الزناد . والنخعي . والشعبي . والحسن . وحماد . وقنادة . وابن جريج ، وأما هل يكون حرا حين يعتق الأول بعضه أم لا فان أبا يوسف . ومحمد بن الحسن . والأوزاعي . والحسن بن حي قالوا : هو حر ساعة يلفظ بعته ، وقال قنادة : هو عبد حتى يؤدي الى من لم يعتق حقه وأما من يكون ولاؤه فان حماد بن أبي سليمان . والحسن البصري كلاهما قال : ان كان للمعتق مال فضمنه فالولا . وان عتق بالاستسعاء فالولا بينهما وهو قول سفیان ، وقال ابراهيم . والشعبي . وابن شبرمة . والثوري . وابن أبي ليلى . وكل من قال : هو حر حين عتق بعضه : ان ولاء كله للذي أعتق بعضه عتق عليه أو بالاستسعاء ، وأما رجوعه أو الرجوع عليه فان ابن أبي ليلى . وابن شبرمة قالا جميعا : لا يرجع المعتق بما أدى على العبد ويرجع العبد اذا استسعى بما أدى على الذي ابتداء عتقه ، وقال أبو يوسف . وغيره : لا رجوع لاحدهما على الآخر \*

**قال أبو محمد :** نلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر فيما احتجت به كل طائفة فوجدنا قول ربيعة يشبه قول أبي حنيفة في منعه من هبة المشاع . ومن الصدقة بالمشاع . ومن اجارة المشاع . ورهن المشاع ، وقول الحسن . وعبد الملك بن يعلى القاضي في المنع من بيع المشاع ورهن المشاع ويحتج له بما احتج به من ذكرنا وليس كل ذلك بشيء لأن النص والظن يخالف كل ذلك ، أما النص فقد ذكرناه ونذكره ان شاء الله تعالى ، وأما النظر فكل أحد أحق بماله ما لم يمنعه منه نص وقد حض الله تعالى على العتق والهبة . والصدقة وأمرنا بالرهن وباح البيع والاجارة فكل ذلك جائز على كل حال ما لم يمنع النص من شيء من ذلك وقد يمكن أن يحتج بذلك بأنه لا يمكن ان يكون انسان بعضه حر وبعضه عبد قلنا : وما المانع من ذلك فقالوا : كما لا تكون امرأة بعضها مطلقة وبعضها زوجة قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم يلزم على هذا أن يقولوا :

إذا وقع هذا أعتق كله كما يقولون : في المرأة إذا طلق بعضها وقالوا : هذا ضرر على الشريك وقد جاء ، لا ضرر ولا ضرار ، قلنا : افتراق الملك أيضا ضرر فامنعوا منه وأعظم الضرر منع المؤمن ( ١ ) من عتق حصته ، وأما من قال بالتقاوم فخطأ لأنه لم يأت به نص ولا يجوز أن يجبر أحد على اخراج ملكه عن يده إلا أن يوجب ذلك عليه نص فسقط هذا القول أيضا ، وأما القول المأثور عن عمر بن الخطاب . وعطاء . والزهرى . وعمر بن دينار . وربيعة فوجدنا من حججهم ( ٢ ) ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفیان - هو ابن عينة - عن عمرو بن دينار عن محمد بن عمرو بن سعيد بن العاصي أن بنى سعيد بن العاصي كان لهم غلام فأعتقوه كلهم الأرجل واحد فذهب إلى رسول الله ﷺ يستشفع به على الرجل فذهب الرجل نصيبه لرسول الله ﷺ فاعتقه فكان يقول : أنا مولى رسول الله ﷺ واسمه رافع أبو البهاء \*

**قال أبو محمد :** هذا منقطع لأن محمد بن عمرو بن سعيد لم يذكر من حديثه ثم لو صح لكان ذلك على معهود الأصل والأصل أن كل أحد أملك بما له ثم نسخ ذلك بأمر النبي ﷺ بأن يعتق على الموسر ويستسعى أن كان المعتق معسرا فبطل بهذا الحكم ما كان قبل ذلك بلا شك ، وقالوا : هو قول صح عن عمر ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافا فقلنا : عارضوا بهذا الخفيفين : والمالكين الذين يتركون السنن لأقل من هذا كما فعلوا في البيعين بالخيار ما لم يفرقوا في عتق صفيه وجعله عليه الصلاة والسلام عتقا صادقا . وتورث المطلقة ثلاثا في مرض الموت ، وأما نحن فلا حاجة عدنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وذكرنا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الله بن عبد الحكم نا محمد بن جعفر غندر ناشعة عن خالد الحذاء عن أبي بشر - هو الوليد بن مسلم العنبري - عن ابن الثلب عن أبيه ، أن رجلا أعتق نصيبا له من مملوك فلم يضمه رسول الله ﷺ ، فهذا عن ابن الثلب وهو مجهول ، وقال قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) ولا فرق بين عتق نصيبه وبين بيع نصيبه قلنا : نعم ولكن السنة أولى أن تتبع وهو عليه الصلاة والسلام يفسر القرآن قال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) وقد حكمت بالعاقلة ولم تبطلوها بهذه الآية ، وحكمت بالشفعة ولم تقولوا : كل أحد أملك بحقه ، وقالوا : لو ابتدأ عتق نصيب شريكه لم ينفذ فكذلك بل أخرى أن لا ينفذ إذا لم يعتقه لكن أعتق نصيب نفسه وقد جاء لاعتق قبل ملك قلنا : هذا كله كما ذكرتم وكله لا يعارض به النص عن رسول الله ﷺ ولا تضرب السنن بعضها ببعض ، وقالوا : لو اعتق ما لجاز

فصح أن كل احد املك بحقه قلنا : نعم وليس هذا بمشبه لعتقه بعد عتق شريكه لأن له أن يبيع مع عتق شريكه معا وأن يهب وليس له عند بعض من قال بهذا القول أن يبيع بعد عتق شريكه ولا أن يهب وله ذلك عند بعضهم وكل هذا فيمكن أن يشغب به لولم تأت السنة بخلاف ذلك ، وأما وقد جاء ما يخص هذا كله فلا يحل خلاف أمر النبي ﷺ .

**قال أبو محمد :** هذا مما تناقض فيه الحنفيون . والمالكيون مخالفوا أصحابا لا يصح عن أحد من الصحابة خلافة وخالفوا أثرين مرسلين . وهم يقولون بالمرسل ، وخالفوا القياس ، فأما أبو حنيفة فلم يتعلق بشيء أصلا ، وأما مالك فتعلق بحديث ناقص عن غيره وقد جاء غيره بالزيادة عليه ، وأما قول عثمان البتي في تخصيصه الجارية الرائعة فقول لا دليل عليه أصلا واستدل له فاسد لان الضرر الداخل عليهم بالشركة المانعة من الوطء هو بعينه ولا زيادة داخل عليهم في عتق بعضها ولا فرق وكلتاها يمكن أن تزوج ولا فرق فبطل هذا القول ، وأما قول زفر فإن الحجة له مارويناه من طريق أحمد بن شعيب أناعمر بن عثمان نا الوليد بن مسلم عن حفص بن غيلان عن سلمان بن موسى عن نافع . وعطاء قال نافع : عن ابن عمر . وقال عطاء : عن جابر ثم اتفق جابر . وابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله ولاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمة لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » وبما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما رجل كان له نصيب في عبد فاعتق نصيبه فعليه أن يكمل عتقه بقيمة عدل »

**قال أبو محمد :** الاول انما فيه حكم من له ولاء ولم يذكر فيه من لا ولاء عنده ، وأيضا فهو من طريق حفص بن غيلان ولا نعرفه واخلفه بأن يكون مجهولا لا يعتد به . ومن طريق شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس (١) عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن رسول الله (٢) ﷺ أنه قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال : « يضمن وعليه خلاصه » وأما الثاني . والثالث فصحيحان الا أنه قد جاء خبر آخر بزيادة عليهما فاخذ الزيادة أولى ولولم يأت الا هذان الخبران لما تعديناها ، وقالوا : جنى على شركائه فوجب تضمينه .

**قال أبو محمد :** ما جنى شيئا بل أحسن وتقرّب الى الله عز وجل ولكن عهدنا بالحنفيين والمالكيين يجعلون خبر المعتق نصيبه حجة لقولهم العاسد في أن المتعدى لا يضمن الا قيمة ما أفسد لا مثل ما أفسد فاذهو عندهم افسادوهم أصحاب تعليل . وقياس فالواجب عليهم أن يقولوا بقول زفر هذا والافقد أبطلوا تعليلهم ونقضوا قياسهم وأفسدوا احتجاجهم

(١) في النسخة رقم ١٤ «عن أبي النضر عن أنس» وهو غلط وسياق يذكره المصنف صحيحا من رواية

مسلم بن الحجاج قريبا (٢) في النسخة رقم ١٤ «أن رسول الله ﷺ الخ

وتركوا ماصلا ، وهذه صفات شائعة في أكثر أقوالهم وبالله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول أيضا ، وأما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد لأنه قول لم يتعلق بقرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد نعله قبله . ولا بقياس ولا برأى سديد . ولا احتياط بل هو مخالف لكل ذلك ، وما وجدناهم موهوا إلا بالكذب فاضح من دعواهم أن قولهم موافق لقول عمر وكذبوا كما يرى كل ذى فهم بما أوردنا وحكموا بالاستسعاء وخلفوا حديث الاستسعاء في إجازتهم الذي لم يعتق أن يعتق وأن يضمن في حال أعصار الشريك وأجازوا له أن يعتق ومنعوه أن يحتبس ثم أنوا بمقاييس سخيفة على المكاتب والمكاتب عندهم قديعجز فيرق ولا يرق عندهم المستسعى وغير ذلك مما لم يفارقوا فيه الكذب البارد ، فإن قالوا : أن كل فصل من قولنا موجود في حديث من الأحاديث قلنا : وموجود أيضا خلافاً بعينه في هذه القضية فمن أين أخذتم ما أخذتم وتركتم ما تركتم هكذا مطابقة ؟ ، وأيضا فلا يوجد في شيء من الآثار خيار في تضمين الموسر أو ترك تضمينه ولا رجوع الموسر على العبد ولا تضمين العبد في حال يسار الذي أعتقه أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وسائر الأقوال لا متعلق لها أصلا ، وأما قول مالك . والشافعي فوجدناهم يحتجون بما رويانا من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نعيم عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من أعتق شركا له من ملوك فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق \*

**قال أبو محمد** : ما نلهم حجة غير هذا أصلا وهو خبر صحيح إلا أنه قد جاء خبر آخر بزيادة عليه لا يحل تركها ، وقد أقدم بعضهم فزاد في هذا الخبر « ورق منه مارق » وهى موضوعة مكذوبة لانعلم أحدا رواها لا ثقة ولا ضعيف ، ولا يجوز الاشتغال بما هذه صفته وليس في قوله عليه الصلاة والسلام والافقد عتق منه ما عتق دليل على حكم المعسر أصلا وإنما هو مسكوت عنه في هذا الخبر ، ولا شك في أنه قد عتق منه ما عتق وبقي حكم المعسر فوجب طلبه من غير هذا الخبر على أنه قد قيل : إن لفظه « وإلا فقد عتق منه ما عتق » ، وإنما هو من كلام نافع ولست نلتفت إلى هذا لأنه دعوى بلا دليل لكن ينبغي طلب الزيادة فإذا وجدت صحيحة وجب الأخذ بها ، وبالله تعالى تأييده فلم يبق إلا قولنا فوجدنا الحجة له ما رويانا من طريق مسلم بن الحجاج نا عمرو الناقد . وإسماعيل - هوابن عليه - كلاهما عن سعيد بن أنس عن عروة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أنس عن هرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شقفا (١) له في عبد فغلاصه في ماله إن كان له مال

(١) الشقص بكسر الشين المعجمة النصب بفتح النون أو كثيرا ، ويقال له : الشقص أيضا بزيادة ياء آخر الحروف ويقال له أيضا : الشك بكسر الشين

فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق (١) عليه ، ومن طريق أنى داود نامسلم - هو ابن ابراهيم الكشي - نا بان - هو ابن يزيد العطار - ناقتادة ناالنضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شقصا في مملوك فعليه أن يعتقه كله ان كان له مال والا استسعى العبد غير مشقوق عليه » \* ومن طريق البخارى ناأحمد بن أبى رجاء . وأبو العمان - هو محمد بن الفضل عارم - قال أحمد : نايجي بن آدم ناجير بن حازم سمعت قتادة ، وقال أبو العمان : ناجير بن حازم عن قتادة ثم اتفقا عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من أعتق شقيصا في عبد عتق كله ان كان له مال والا استسعى غير مشقوق عليه » وقد سمع قتادة هذا الخبر من النضر بن أنس كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ناأبو هشام ناأبان بن يزيد العطار ناقتادة ناالنضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق شقيصا له من عبد فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال والا استسعى العبد غير مشقوق عليه » وهذا خبر في غاية الصحة فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه فقال قوم : قد روى هذا الخبر شعبه . وهمام . وهشام الدستوائى فلم يذكروا ما ذكر ابن أبى عروبة \*

**قال أبو محمد :** فكان ماذا ؟ وابن أبى عروبة ثقة فكيف وقد وافقه عليه جرير . وأبان وهما ثقتان ، فان قيل : فان هما قال في هذا الحديث فكان قتادة يقول : ان لم يكن له مال استسعى العبد فلنا صدق همام قاله قتادة مفتيا بما روى وصدق ابن أبى عروبة . وجرير وابان . وموسى بن خلف : وغيرهم فأسندوه عن قتادة ولولم يصح حديث قتادة هذا لكان حديث ابن عمر . وأبي هريرة بالتضمنين جملة زائدة على ما تعلق به مالك من رواية نافع فكان يكون القول ما ذهب اليه زفر بن الهذيل وهذا لا يخلص له عنه والله تعالى التوفيق \* وأما قولنا : أنه حرساعة يعتق بعضه فان بعض الرواة قال ثم يعتق وكان في رواية جرير بن حازم التي ذكرنا عتق كله فكانت هذه زيادة لا يجوز تركها فاذا قد عتق كله فولأوه للذى عتق عليه ، وأما رجوع أحدهما على الآخر فباطل لأن رسول الله ﷺ ألزم الغرامة للمعتق في ساره وألزمها العبد المعتق في أعسار المعتق ولم يذكروا رجوعا فلا يجوز لأحد القضاء برجوع في ذلك \*

قال على : فان كان له مال لا يفى بجميع قيمة العبد فلا غرامة على المعتق لكن (٢) يستسعى العبد وهذا مقتضى لفظ الخبر وبه يقول حماد والله تعالى التوفيق \*

(١) معناه لا يكف ما يشق عليه ، وهو من جهة الاعراب حال أى حال كون العبد لا يشق عليه (٢) في النسخة رقم ١٦ «ولكن» بزيادة واو



**١٦٦٦ مسألة** ومن أعتق بعض عبده فقد عتق كله بلا استسعاء ولو أوصى بعتق بعض عبده أعتق ما أوصى به وأعتق باقيه واستسعى في قيمة ما زاد على ما أوصى بعتقه لما ذكرنا قبل ، فلو أوصى بعتق عبده فلم يحمله ثلثه أعتق منه ما حمل الثلث وأعتق باقيه واستسعى لورثته فيما زاد على الثلث ولا يعتق في ثلثه لأن ما لم يوص به الميت فهو للورثة فالورثة شركاؤه فيما أعتق ولا مال لليت فوجب أن يستسعى لهم \* رونا (١) عن محمد بن المنثي ناعبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان الثوري عن خالد بن سلمة عن عمر بن الخطاب من أعتق ثلث مملوك فهو حر كله ليس لله شريك \* وروناه من طريق يحيى ابن سعيد الأنصاري . وعطاء بن أبي رباح . ونافع مولى ابن عمر من طريق ابن وهب « من أعتق بعض عبده في صحة أو مرض عتق عليه في ماله » \* وروى من طريق ابن عمر . والحكم . والشعبي . وابراهيم النخعي من أعتق عبده في مرضه فمن ثلثه فإن زاد على الثلث استسعى للورثة وعتق كله ، وقال أبو حنيفة : ان أعتق بعض عبده في صحته عتق منه ما أعتق واستسعى له في باقيه فاذا أدى عتق وقال أبو حنيفة : فان أوصى بعتق بعضه عتق منه ما أوصى بعتقه وسعى للورثة في الباقي فاذا أدى عتق ، وروى نحوه هذا عن علي بن حمزة قال مالك : ان أعتق بعض عبدي صحته أعتق عليه كله فان أعتقه في مرضه أعتق عليه باقيه ما حمل منه الثلث ويبقى الباقي رقبا ، فان أوصى بعتق بعض عبده لم يعتق منه الا ما أوصى به فقط ، وروى نحوه عن ابن مسعود \* ومن طريق ابن أبي شيبه ناخص عن أشعث عن الحسن قال : قال علي بن أبي طالب : يعتق الرجل ماشاء من غلامه ، ولا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد اختلفوا كما ذكرنا \*

**١٦٦٧ مسألة** ومن ملك ذارحم محرمة فهو حر ساعة يملكه فان ملك بعضه لم يعتق عليه الا الوالدين خاصة والاجداد والجدايت فقط فانهم يعتقون عليه كلهم ان كان له مال يحمل قيمتهم فان لم يكن له مال يحمل قيمتهم استسعوا وهم كل من ولده من جهة أم أو جدة أو جد أو أب ، وكل من ولده هو من جهة ولد أو ابنة . والأعمام . والعلمات وان علوا كيف كانوا لام اولاب والاخوات والاخوة كذلك ، ومن نالته ولادة أخ أو اخت باى جهة كانت ، ومن كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدة اجبر على ابتياعهم باعلى قيمتهم وعتقهم اذا أراد سيدهم بيعهم فان أن لم يجبر السيد على البيع وان ملك ذارحم غير محرمة أو ملك ذارحم بغير رحم لكن بصهر أو ووطه اب او ابن لم يلزمه عتقهم وله بيعهم ان شاء وقالت طائفة : لا يعتق الا من ولده من جهة اب او ام أو من ولده هو

كذلك أو أخ أو اخت فقط ولا يعتق العم ولا العمة ولا الخال ولا الخالة ولا من ولد الأخ أو الأخت وهو قول مالك ، وصح عن يحيى بن سعيد الأنصاري وروى عن ربيعة . ومكحول . ومجاهد ولم يصح عنهم ولا روى عنهم أن من عدا هؤلاء لا يعتق وقالت طائفة لا يعتق الأم من ولده من جهة أب أو أم ومن ولده هو كذلك ولا يعتق غير هؤلاء الأخ ولا غيره وهو قول الشافعي ، وقال أبو سليمان : لا يعتق أحد على أحد ، وقال الأوزاعي : يعتق كل ذي رحم محرمة كانت أو غير محرمة حتى ابن العم . وابن الخال فانهما يعتقان عليه ويستسعيهما \*

قال أبو محمد : ما نعلم قول الشافعي عن أحديهما ، فان ذكرنا أنه روى عن إبراهيم أنه إذا ملك والد الولد اعتق قلنا : نعم وقد صح عنه هذا أيضا في كل ذي رحم وليس في قوله إذا ملك والد الولد اعتق أن غيرهما لا يعتق ولا نعلم له حجة الادعوى الاجماع على عتق من ذكرنا وهذه دعوى كاذبة فما يحفظ في هذه المسألة قول عن عشرين من أصحاب وتابع وهم الوف فأين الاجماع ؟ فان قالوا : قال الله تعالى : ( وبالوالدين احسانا ) قلنا أتموا الآية ( وبذي القربى ) فسقط هذا القول ، واحتج المالكيون بقول الله تعالى في الوالدين : ( واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ) قالوا : ولا يمكن خفض الجناح والذل لهما مع استرقاقهما قالوا : وأما الولد فان الله تعالى يقول : ( وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والأرض الا أتى الرحمن عبدا ) قالوا : فوجب أن الرق والولادة لا يجتمعان قالوا : وأما الأخ فقد قال تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام : ( اني لأملك الا نفسي وأخي ) قالوا : فكلا يملك نفسه كذلك لا يملك أخاه \* وبما روينا من طريق زكريا بن يحيى الساجي نا أحمد بن محمد ناسليمان بن داود نا حفص بن سليمان - هو القاري - عن محمد بن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس « كان لرسول الله ﷺ مولى يقال : له صالح اشترى (١) أخاه مملوكا فقال رسول الله ﷺ : قد عتق حين ملكته » \*

قال أبو محمد : وهذا أثر ناسد لأن حفص بن سليمان ساقط وابن أبي ليلى - ما الحفظ ولو صح لم يكن فيه ارقاق من عدا الأخ ، وأما احتجنا بهم بقول الله تعالى : ( اني لأملك الا نفسي وأخي ) فتحريف للكلم عن مواضعه وتخليط سمج ولو كان هذا محتج به من يرى أن الأخ يملك لكان ادخل في الشبهة لأن فيه اثبات الملك على الأخ والنفس ومن المحال أن يقع لأحد ملك رق على نفسه وليس محالا ملك أخيه وأبيه ولا يجوز قياس الأخ على النفس لأن

(١) في النسخة رقم ١٦ «فاشترى»

الانسان يصرف نفسه في الطاعة أو المعصية بقدر الله تعالى ويملك نفسه في ذلك كما قال موسى عليه الصلاة والسلام انه يملك نفسه في الجهاد ولا يصرف أخاه كذلك ولا يطيعه ففسد هذا القياس البارد الذي لم يسمع قط بأسخف منه ، وأما قول الله تعالى : ( وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا ) فلا يجوز البتة ان يستدل من هذا على عتق الابن ولا على أنه لا يملك لأن الله تعالى لم يدل على ذلك بهذه الآية وليس فيها الا الخبر عنهم بما هم عليه من أنهم عبيد لا أولاد ولو كان ما قالوه لوجب عتق الزوجة والشريك اذا ملكا لأن الله تعالى انتفى عنهما كما انتفى عن الولد سواء سواء وأخبر أن الكل عبيده ولا فرق فسقط احتجاجهم بحجة وبالله تعالى التوفيق ، وأما من قال : لا يعتق أحد على أحد فانهم ذكر واما صح عن رسول الله ﷺ « لا يجزى ولد والدا الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » \*

قال أبو محمد : هذا حجة عليهم لأن الله تعالى يقول : ( ان اشكرلى ولوالديك ) فافترض عز وجل شكر الابوين وجزاؤهما هو من شكرهما جزاؤهما فرض فاذهو فرض وجزاؤهما لا يكون الا بالعتق فعتقهما فرض وما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا ، ثم نظرنا فيما احتج به الأوزاعى فوجدنا من حجته قول الله تعالى : ( وبالوالدين احسانا وبذى القربى ) \*

قال على : هذا لا يوجب العتق لأن الاحسان فرض الى العبيد ولا يقتضى ذلك عتقهم فرضا ولو وجب ذلك فى ابن العم . وابن الخال لوجب فى كل مملوك لأن الناس يجتمعون فى أب بعد أب الى آدم عليه السلام ولا يجوز أن يخص بهذا ابن العم . وابن الخال دون ابن ابن العم وابن ابن الخال وهكذا صعدا فبطل هذا القول بيقين ، ثم نظرنا فى قولنا فوجدنا ماروينا من طريق أحمد بن شعيب انا عيسى بن محمد - هو أبو عمير الرملى - وعيسى ابن يونس الفاخورى عن ضمرة بن سعيد عن سفيان الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من ملك ذارحم محرم عتق » فهذا خبر صحيح كل رواته ثقات تقوم به الحجة ، وقد تعلل فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه فقلنا : فكان ماذا اذا انفرد به ؟ ومتى لحقتم بالمعتزلة فى أن لا تقبلوا ما رواه الواحد عن الواحدوكم خبر انفرد به راويه فقبلتموه وليتكم لا تقبلون ما انفرد به من لا خير فيه كابن لهيعة . وجابر الجعفى وغيره فامادعوى أنه أخطأ فيه فباطل لأنها دعوى بلا برهان وهذا موضع قبله الحنفيون وقالوا به ولم يروا انفردا بضمرة به علة ثم أتوا الى ماروينا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « من أعتق عبدا وله مال فماله له الا أن يستثنيه

السيد ، فقالوا : انفرد به عبيد الله بن أبي جعفر وأخطأ فيه فيا للمسلمين . اذا رأى المالكيون . والشافعيون هذا الخبر صحيحاً وعملوا به ولم يروا انفرد عبيد الله بن أبي جعفر به وقول من قال : انه خطأ فيه حجة في رده وتركه ورأى الحيفيون انفرد عبيد الله ابن أبي جعفر بهذا الخبر وقول من قال أنه أخطأ فيه حجة في تركه ورده ولم يروا انفرد ضمرة بذلك الخبر وقول من قال انه أخطأ فيه حجة في تركه ورده فهل من الدليل على التلاعب بالدين وقلة المراقبة لله تعالى أكثر من هذا؟ ونعوذ بالله من الضلال باتباع الهوى ، وقدر وينا هذا الخبر أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول . وقناعة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب ، أن رسول الله ﷺ قال : من ملك ذارحم محرمة فهو حر » فصحح الحيفيون هذا الخبر ورأوه حجة وقالوا : لا يضره ما قيل : ان الحسن لم يسمع من سمرة والمقطع تقوم به الحجة ثم أتوا إلى مرسل رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ، أن رسول الله ﷺ قال : عهدة الرقيق ثلاث ، فقالوا : لم يصح سماع الحسن من سمرة وهو منقطع لا تقوم به حجة وقلب المالكيون هذا العمل فأروا رواية الحسن عن سمرة في عهدة الرقيق حجة لا يضره ما قيل من أن الحسن لم يسمع من سمرة والمقطع تقوم به الحجة ولم يروا خبر عتق ذي الرحم المحرمة حجة لأن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً والمقطع لا تقوم به الحجة وفي هذا كفاية لمن عقل ونصح نفسه \*

**قال أبو محمد** : فبطلت الأقوال الا قولنا والله الحد ، وبه يقول جمهور السلف رويناه من طريق الخشنى نا محمد بن بشار نا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - نا أبو عوانة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن زيد عن عمر بن الخطاب قال : من ملك ذارحم محرمة فهو حر وبه الى بن دارنا غندر ناشعبة . وسفيان الثوري قال شعبه عن غيلان وقال سفيان عن سلمة بن كهيل كلاهما عن المستورد - هو ابن الأحنف - ان رجلاً أتى عبد الله بن مسعود فقال له : ان عمي زوجني جارية له وانه يريد أن يسترق ولدى فقال له ابن مسعود : ليس له ذلك \* ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن ابن شبرمة عن الحارث العسكلي عن ابراهيم النخعي قال : من ملك ذارحم فهو حر وهو قول ابن شبرمة \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن . وجابر بن زيد قال جميعاً : من ملك ذارحم عتق \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عطاء قال : اذا ملك الاخ . والاخت . والعمة . والحالة عتقوا \* ومن طريق وكيع عن شعبه عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان قال جميعاً : كل من ملك دارحم محرمة عتق ،

وصح أيضا عن قتادة وهو قول الزهرى . وأبى سلة بن عبد الرحمن بن عوف . والليث ابن سعد . وسفيان الثورى . والحسن بن حى . وأبى حنيفة . وجميع أصحابه . وعبد الله ابن وهب . وغيرهم ، وهذا ما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وصاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف وهم يشنعون بأقل من هذا اذا وافق تقليدهم ، وقد روينا من طريق الحسن ما رواه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن من ملك أخاه من الرضاة عتق \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن علقمة أن ابن مسعود مقت رجلا أراد أن يبيع جارية له أرضعت ولده \*

**قال أبو محمد :** وما نعلم لهذا حجة الا أن الخفيفين . والمالكيين . والشافعيين . أصحاب قياس يزعمهم فكان يلزمهم أن يقيسوا الامن من الرضاع . والاب من الرضاع . والولد من الرضاع . والاخ من الرضاع على كل ذلك من النسب لاسيما مع قول رسول الله ﷺ . « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فهذا أصح من كل قياس قالوا به \*

قال أبو محمد : ثم استدركنا فرأينا من حججهم ان قالوا . ان السنة توجب ان يعتق ذوو المحارم من الرضاع ايضا ولا بد لما روينا من طريق مسلم نا محمد بن ربح انا الليث عن يزيد بن ابى حبيب عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة ام المؤمنين « ان رسول الله ﷺ قال : يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب » \* ومن طريق مسلم نا هدا بن خالد نا همام نا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس « ان النبي ﷺ قال : يحرم من الرضاة ما يحرم من الرحم » ووجدنا يحرم من الرحم ومن النسب تسمى ملك كل ذى رحم محرمة وذى نسب محرم فوجب ولا بد ان يحرم تسمى الملك فيمن يمت بالرضاة كذلك ولا بد فظرننا في هذا الاحتجاج فوجدناه شعيبا ، أول ذلك ان ملك ذى الرحم المحرمة ليس حراما بل هو صحيح لقول رسول الله ﷺ : « من ملك ذا رحم محرمة فهو حر » فأوقع الملك عليه ثم ألزم العتق ولو لاصحة ملكه لم يصح عتقه ثم وجدنا قولهم : ان تسمى ملك ذى الرحم المحرمة يحرم خطأ لانه لو لم يكن ههنا الاتحريم تسمى الملك لكان العتق لا يجب ولا بد بل كان له أن يهبه فيسقط ملكه عنه أو ان يتصدق به فيبطل بهذا ما قالوا من أن تسمى الملك يحرم وكان الحق أن يقولوا : ان العتق يجب عقيب الملك بلا فصل ولا مهلة ولم يقل عليه الصلاة والسلام : انه يجب فى الرضاع ما يجب فى النسب وما يجب فى الرحم ، ولو قال : هذا لوجب العتق كما قالوا وانما قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن الرحم فصح انه انما يحرم النكاح والتلذذ فقط فهو حرام فيهما معا ، وأما

من ملك بعض ذى الرحم المحرمة فلم يملك ذا رحم محرمة فليس عليه عتقه اذ لم يوجب النص ذلك ، وأما قولنا فى الوالدين بخلاف ذلك فلما رويناه من طريق مسلمنا أبو بكر بن أبي شيبة . وزهير بن حرب قال جميعا : ناجرير - هو ابن حازم - عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يجزى والد الولد الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » قال أبو بكر فى روايته والدة وافق فى غير ذلك \* ومن طريق محمد بن المنثري ناؤمل بن اسماعيل الحميرى ناسفیان الثورى عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يجزى ولد الولد الا أن يجدهما أو أحدهما مملوكا فيشتريه فيعتقه » واسم الوالد يقع على الجد والجدة مالم يخصهما نص ، ويلزمه أن يشتريه بما يشتري به الرقة الواجبة للعتق . والحر والعبد سواء فى كل ما ذكرنا للعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « من ملك ذا رحم محرمة فهو حر » فولد العبد من أمته حر على أبيه \* رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : أليتم أمه محتاجة أن ينفق عليها من ماله ؟ قال : نعم قلت فإن كانت أمه أمة أتعتق فيه ؟ قال : نعم يكره على اعتاقها ان لم يتمتعوا بها ويحتاجوه \*

**١٦٦٨ مسألة** ولا يصح عتق من هو محتاج الى ثمن مملوكه أو غلته أو خدمته فإن أعتقه فهو مردود الا فى وجه واحد وهو من ملك ذا رحم محرمة كما ذكرنا فاه يعتق عليه بالحكم المذكور صغيرا كان أو كبيرا مجنونا أو عاقلا غائبا أو حاضرا وهو حر ساعة ذلك من حيث شاء بحكم السلطان وبغير حكم السلطان لما رويناه من طريق البخارى نا عاصم بن على نا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله \* أن رجلا أعتق عبدا له ليس له مال غيره فرده رسول الله ﷺ فابتاعه منه نعيم بن النحام ، فان قيل : هذا حديث المدبر نفسه رواه عطاء وعمر بن دينار . وأبو الزبير كلهم عن جابر فذكروا أنه كان دبره قلنا : لو لم يمكن أن يكونا خبرين فى عبيدين لكان ما قلتم حقا وأما اذ فى الممكن أن يكونا خبرين فى عبيدين يتابعهما معانعين بن النحام فلا يحل القطع بانهما خبر واحد فيكون من قال ذلك كاذبا قافيا ما لا علم له به \* وأما من ملك ذا رحم محرمة فما يبالي أعتقه أو لم يعتقه وليس هو الذى أعتقه بل هو حر ولا بد ، ومن أعتق شقصا له فى عبد وهو محتاج اليه ولاغنى به عنه فهو باطل واذا هو باطل فلم يعتقه فليس له الحكم الذى ذكرنا قبل وقد قال مالك : من أعتق والدين يحيط بماله رد عتقه ولا نص له فى ذلك \*

**١٦٦٩ مسألة** ولا يجوز عتق من لا يبلغ ولا عتق من لا يعقل من سكران أو مجنون ولا عتق مكره ولا من لم ينو العتق لكن اخطأ لسانه الا أن هذا وحده ان قامت

عليه بينة ولم يكن له الا الدعوى قضى عليه بالعتق وأما بينه وبين الله تعالى فلا يلزمه لقول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فصح أن السكران لا يعلم ما يقول ومن لا يعلم ما يقول لم يلزمه ما يقول حتى لو كفر بكلام لا يدري ما هو لم يلزمه وقوله تعالى : ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ) ولقول رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » والمجنون والسكران والمسكره لانية لهم وكذلك من أخطأ لسانه وليس من هؤلاء احد أخلص الله الدين بما نطق به من العتق فهو باطل ، وصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفك والناثم حتى يستيقظ » وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « عني لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وقال أبو حنيفة . ومالك : عتق السكران جائز ولا حجة لهم أصلا الا أنهم قالوا : هو أدخل على نفسه ذلك بالمعصية فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ ومن أين وجب اذا أدخل على نفسه ذلك بالمعصية أن يلزمه ما لم يلزمه الله تعالى قط ؟ وما تقولون فيمن حارب قاطعا للطريق فأصابته ضربة في رأسه خبلت عقله أتجزون عتاقه ؟ وهم لا يفعلون هذا وهو أدخله على نفسه وعمن تزك عاصيا لله تعالى فقطع لحم ساقيه وكوى ذراعيه عبثا أتجزون له الصلاة جالسا أم لا ؟ لأنه أدخل على نفسه ذلك بالمعصية . وعمن سافر في قطع الطريق فلم يجد ماء ، وخاف ذهاب الوقت أتيهم أم لا ؟ وكل هذا ينقضون فيه هذا الأصل الفاسد ، وقال أبو حنيفة : عتق المسكره جائز ، وقال مالك . والشافعي : لا يلزمه وما نعلم للحنيفيين حجة أصلا إلا آثارا فاسدة في الطلاق خاصة وليس العتاق من الطلاق (١) والقياس باطل ، واحتج بعضهم « بثلاث جدهن جدوهن لهن جد » فذكر بعضهم في ذلك العتاق وهو خبر مكذوب ، ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة أصلا لأننا لسمعناهم فيمن هزل فأعتق انما نحن معهم فيمن أكره فأعتق ، وليس في هذا الخبر على نحسه ووضع ذكره لا كراه ثم لا يجوز بيع المسكره ولا اقراره ولا هبته وهذا ناقض ظاهر وتماها في التي بعدها (٢) والله تعالى التوفيق \*  
**١٦٧٠ مسألة** ومن أعتق الى أجل مسمى قريب أو بعيد مثل أن يقول أنت حر غدا أو الى سنة أو الى بعد موتى أو اذا جاء أبى أو اذا أفاق فلان أو اذا نزل المطر أو نحو هذا فهو كما قال وله بيعه ما لم يأت ذلك الأجل فان باعه ثم رجع الى ملكه فقد بطل ذلك العقد ولا عتق له بمجيء ذلك الأجل ولا رجوع له في عقده ذلك أصلا الا باخراجه عن ملكه لأن هذا العتق اما وصية واما نذرو كلاهما عقد صحيح قد جاء النص بالوفاء بهما فلو علق

(١) في النسخة رقم ١٤ « وليس الطلاق من العتاق (٢) في النسخة رقم ١٤ « تأخير هذه الجملة »

العتق بمعصية أو بغير طاعة ولا معصية لم يجز العتق لأنه عقد فاسد محرم منهي عنه قال رسول الله ﷺ : « لا وفاء لنذر في معصية الله ، وقد روينا عن عطاء من قال لعبده أنت حر لم يكن حرا حتى يقول : لله وهذا حق لأن العتق عبادة لله تعالى وبر وقربة إليه تعالى فكل عبادة (١) وقربة لم تكن له تعالى لمخالصه بها فهي باطل مردودة لقول النبي ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد رويت آثار فاسدة ، منها : من أعتق لاعتبا فقد جاز ، وهو باطل لأنه مرسل عن الحسن أن رسول الله ﷺ : « ومن طريق فيها إبراهيم ابن أبي يحيى وهو مذکور بالكذب ، وروى عن ابن عمر أربع مقفلات لا يجوز فيهن الهزل ، والطلاق ، والنكاح ، والعتاق ، والنذر ، وهذا لا يصح لأنه عن سعيد بن المسيب عن عمر ولم يسمع سعيد من عمر شيئا إلا نعيه النعمان بن مقرن ثم لو صح لم يكن لهم فيه متعلق لأن ظاهره خلاف قولهم بل موافق لقولنا لأن الهزل لا يجوز في النكاح ، والطلاق ، والعتق ، والنذر فاذا لا يجوز فيها فهي غير واقعة به ، هذا مقتضى لفظ الخبر ثم لو صح كما يريدون فلا حجة في أحدود رسول الله ﷺ : « ومن طريق فيها إبراهيم بن عمرو وهو ضعيف عن عبد الكريم ابن أبي المخارق وهو غير ثقة عن جعدة بن هبيرة عن عمر ثلاث اللعاب فيهن والجد سواء الطلاق والصدقة والعتق ، ثم هم مخالفون لهذا لأنهم لا يجوزون صدقة المكره عليها فبعض كلام روى عن عمر حجة وبعضه ليس حجة هذا اللعب بالدين \* « ومن طريق الحسن عن أبي الدرداء ثلاث اللعاب فيهن كالجداد ، النكاح ، والطلاق ، والعتاق ، هذا مرسل ولم يدرك الحسن أبأ الدرداء \* « ومن طريق جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي ثلاث لا لعب فيهن النكاح ، والطلاق ، والعتاق ، جابر كذاب ثم لو صح لكان ظاهره موافقا لقولنا لا لقلوهم وهو إبطال اللعب فيهن (٢) فاذا بطل ما وقع منها باللعب \* « ومن طريق سفيان بن عيينة بلغني أن مروان أخذ من علي أربع لا رجوع فيهن إلا بالوفاء ، النكاح ، والطلاق ، والعتاق ، والنذر ، ونعم كل هذه اذا وقعت كما أمر الله تعالى في دين الاسلام فالوفاء بها فرض وأما اذا وقعت كما أمر ابليس فلا ولا كرامة للآمر بالمطيع ثم ليس في شيء منها ذكر للأكراه (٣) على العتق وجوازه فوضح بطلان قولهم بلا شك ، وأما قولنا : له يبعه مالم يأت الأجل فلانه عبد مالم يستحق الحرية وأحل الله البيع ، والتفريق بين الآجال المذكورة باطل لأنه قديمي . ذلك الآجل والعبدية أو السيدية ، وأما قولنا انه ان أخرجه عن ملكه ثم عاد الى ملكه لم يلزمه العتق بمجيء ذلك الآجل فلانه قد بطل العقد بخروجه عن ملكه قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وكل شيء بطل بحق فلا يجوز أن يعود

(١) في النسخة رقم ١٦ و كل عبادة (٢) في النسخة رقم ١٦ منهن (٣) في النسخة رقم ١٤ ذكر الأكراه



الآن يأتي نصر بعدوته (١) ولا نص في عودة هذا العقد بعد بطلانه ، وأما قولنا . لا رجوع له في شيء من ذلك بالقول إلا باخراجه من ملكه فقط فلا نها كلها عقود صحاح أمر الله تعالى بالوفاء بها وما كان هكذا فلا يحل لأحد إبطاله اذ لم يأت نص بكيفية إبطاله في ذلك أصلا فليس له (٢) نقض عقد صحيح أصلا إلا حيث جاء نص بذلك وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٧١ **مسألة** وجائز للمسلم عتق عبده الكتابي في أرض الاسلام وأرض الحرب ملكه هنالك أو في دار الاسلام لقول رسول الله ﷺ : «في كل ذى كبد رطبة أجر» ولخصه عليه الصلاة والسلام على العتق جملة إلا أن عتق المؤمن أعظم أجرا وكذلك عتق الكافر لبعده الكافر جائز وقد ذكرنا قول حكيم لرسول الله ﷺ : يا رسول الله رأيت أشياء كنت أتحنث بها في الجاهلية من عتاقه وصدقة فقال له رسول الله ﷺ : وأسلمت على ما أسلفت من خير» فجعل عتق العبد الكافر خيرا فإن أسلم المعتق ورثه سيده المسلم وكذلك لو أسلم المعتق والمعتق لأن الولاء للمعتق عموما قال عليه الصلاة والسلام : «الولاء لمن أعتق» فان كان أحدهما مسلما والآخر كافرا لم يتوارثا لاختلاف الدين \*

١٦٧٢ **مسألة** فان كان للذمي أو الحربى عبد كافر فأسلمها معافوه عبده كما كان فلو أسلم العبد قبل سيده بطريقة عين فهو حر ساعة يسلم ولا ولاء عليه لاحد لقول الله تعالى : ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) والرق أعظم السبيل وقد وافقنا المخالفون لنا على انه ان خرج من دار الحرب فهو حر وما ندرى للخروج في ذلك حكما لا بنص ولا بنظر ، فان قيل : اعتق رسول الله ﷺ من خرج اليه من عبيد الكفار قلنا : هذه حجتنا ، ومن أين لكم أنه بالخروج اعتقه وما قال عليه الصلاة والسلام قط ذلك ثم يقولون : ان أسلم عبد الكافر يبيع عليه فقلا لماذا تبيعونه ألا أنه لا يجوز ملكه له أم لنص ورد في بيعه وان كان ملكه له جائزا ؟ ولا سبيل . الى نص في ذلك ، فان قالوا : لان ملكه له لا يجوز قلنا فاذا يحل ملكه له فقد بطل ملكه عنه بلا شك والاف كلاكم محتاط متناقض واذ قد بطل ملكه عنه ولم يقع عليه بعد ملك لغيره فهو بلا شك حر اذ هذه صفة الحر وان كان ملكه له جائزا فبيعكم اياه ظلم وباطل وجور ، وما الفرق بين ما قضيتم به من ابقائه في ملك الكافر حتى يباع ؟ - ولعله لا يستبيح الا بعد سنة وبين منعكم من ملكه له متمادا وهذا ما لا سبيل (٣) له الى وجود فرق في ذلك وبالله تعالى تنأيد ، وأما سقوط الولاء عنه فلا نه لم يعتق ولا ولاء الا للمعتق أو لمن أوجه له النص وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٧٣ **مسألة** وعتق ولد الزنا جائز لانه رقة مملوكه وقد جاءت أخبار بخلاف

(١) في النسخة رقم ١٤ يأتي بعدوته نص (٢) في النسخة رقم ١٦ وليس له (٣) في النسخة رقم ١٤ وهذا لا سبيل

ذلك لاحجة فيها لانها لاتصح ، منها عن رسول الله ﷺ من طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن محمد الدوري أنا الفضل بن دكين نا اسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ « أن النبي ﷺ سئل عن ولد الزنا ؟ فقال : لا خير فيه نعلان أجاهد بهما أو قال أجهز بهما أحب الى من أن أعتق ولد الزنا » اسرائيل ضعيف . وأبو يزيد الضبي لا أعرفه . وعن الصحابة مرسله وقد اختلفوا فيه ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد وافقنا المخالفون ههنا \*

١٦٧٤ مسألة ومن قال : احد عبدى هذين حرفليس منهما حرو كلاهما عبد كما كان ولا يكلف عتق أحدهما فانه لم يعتق هذا بعينه فليس حرا اذ لم يعتقه سيده ولا أعتق هذا الآخر أيضا بعينه فليس أيضا حرا اذ لم يعتقه سيده فكلاهما لم يعتقه سيده فكلاهما عبده وهذا في غاية البيان ولا يجوز اخراج ملكه عن يده بالظن الكاذب .

١٦٧٥ - مسألة - ومن لطم خد عبده أو خد أمته بياطن كفه فهما حران ساعتئذ اذا كان اللاطم بالغاميزا وكذلك ان ضربهما أو حدهما حدالم يأتياه فهما حران بذلك ولا يعتق عليه بمملك لا بمثلة ولا بغير ما ذكرنا فان كان اللاطم محتاجا الى خدمة المملوك الملطوم أو الامة كذلك ولا غنى له عنه أو عنها استخدمه أو استخدمها فاذا استغنى عنه أو عنها فهي أو هو حران حينئذ لما روينا من طريق محمد بن المثني نا محمد بن جعفر غندر . وعبد الرحمن بن مهدي قال غندر : ناشعة ، وقال عبد الرحمن : عن سفيان الثوري ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن فراس بن يحيى قال : سمعت ذكوان - هو أبو صالح السمان - يحدث عن زاذان أبي عمر قال : دعا ابن عمر غلاما له فرأى بظهره أثرا فقال له : أوجعتك ؟ قال : لا قال فانت عتيق ثم قال : واني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ضرب غلاما له حدالم يأتيه أو لطمه فان كفارته أن يعتقه ، اللطم لا يقع في اللغة الا بياطن الكف على الخد فقط وهو في القفا الصفع ، وحديث شعبة . وسفيان زائد على ما رواه أبو عوانة عن فراس عن ذكوان عن ابن عمر وهو حديث واحد وزيادة العدل لا يجوز ردها . ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي ناسفان الثوري عن سلبه بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن عن أبيه قال : « كنا بنى مقرن على عهد رسول الله ﷺ ليس لنا الا خادم واحد فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : اعتقوها فقال : ليس لهم خادم غير هاقال : فليستخدموها فاذا استغنوا فليخلوا سبيلها » فهذا أمر من رسول الله ﷺ لا يحل لاحد مخالفته ، فان قيل : قدر و يتم من طريق أبي مسعود البدرى « أن رسول الله ﷺ رآه يضرب غلاما له فقال له : اعلم أبا مسعود لله أقدر عليك منك علمه

فقال: يا رسول الله هو حر لوجه الله تعالى ثم قال (١): أما لو لم تفعل للفحك النار أو لمستك النار ، قلنا : ليس في هذا أمر بعته وانما فيه أنه أتى ذنبا بضربه استحق عليه النار فلما أعتقه كانت حسنة أذهبت تلك السيئة كما لو فعل حسنة أخرى توازيها أو تربي عليها قال الله عز وجل : ( ان الحسنات يذهبن السيئات ) وأما أمره عليه الصلاة والسلام بعته فقد قال تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) فمن لزمه أمر فلم ينفذه وجب اتقاذه عليه لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) وقال مالك : يعتق بالمثلثة وقاله الليث : والأوزاعي إلا أن مالكا رأى ولاده لسيده الممثل به ، وقال الليث : لا ولاء له لكن لجماعة المسلمين ، وروى هذا أيضا عن ربيعة . والزهرى . ويحيى بن سعيد الانصارى وصح عن قتادة وعن الصحابة رضى الله عنهم عن عمر بن الخطاب أنه أعتق أمة أقعدت على مقلى فأحرقت عجزها وهو غير صحيح عن عمر لانه من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة أن عمر \* ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الملك العزمي عن رجل منهم أن عمر \* ومن طريق مالك أن عمر \* ومن طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار أن عمر ، فالأول مرسل لأن أبا قلابة لم يدرك عمر ، والثاني منقطع . وعن ضعيف . وعن مجهول ، والثالث منقطع أين مالك من عمر ، والرابع منقطع في موضعين لأن مخزومة لم يسمع من أبيه شيئا وسليمان لم يدرك عمر وقد صح خلاف هذا عن غير عمر كما روينا من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال : سألت حيان العبدى عطاء بن أبي رباح عن شج عبده أو كسره ؟ فقال عطاء : ليس كسه ثوبا أو ليعطه شيئا فقال حيان : هكذا أخبرني جابر بن زيد - وهو أبو الشعثاء - عن ابن عباس فيه نفا عينا عبده قال ابن عباس : أحب الى أن يعتقه فهذا ثابت عن ابن عباس ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان ، واحتج من رأى العتق بالمثلثة بما روينا من طريق ابن وهب عن يحيى ابن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبدالله بن عمرو ابن العاص أن زبعا خصى عبده ووجد عأذنيه وأنه فقال رسول الله ﷺ : من مثله أو حرق بالبار فهو حر وهو مولى الله ورسوله ثم أعتقه عليه الصلاة والسلام وقال ابن طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب : كان زبعا يومئذ كافرا ، وهذا ملوم مما لا خيرة فيه ، يحيى بن أيوب . والمثني بن الصباح . وابن طبيعة . ثم هو صحيفة ، والعجب أن مالكا يخالفه لأنه يرى الولاء للمعتق \* ومن طريق جيدة الى معمر . وابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

وأن رجلا جب عبده فقال له رسول الله ﷺ: اذهب فأنت حر، وهذه صحيفة \* ومن طريق البزار بن محمد بن المثنى ناعمد بن الحارث بن محمد بن عبد الرحمن بن اليلبان عن أبيه عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال من مثل بمملوكه فهو حر وهو مولى الله ورسوله والناس على شروطهم ما وافقوا الحق» وابن اليلبان ضعيف مطروح لا يحتج بروايته \* ومن عجائب الدنيا احتجاج المالكين لصحيفة عمرو ابن شعيب هذه في عتق الممثل به وهو قد خالف هذا الخبر نفسه اذ جعل الولاء لسيده وليس هو الذي أعتقه بل أعتق عليه على رغمه ، ونص الخبر أنه مولى الله تعالى ورسوله ، وجعلوا الشفعة للغائب فصار حجة فيما اشتهوا ولم يكن حجة فيما لم يشتهوا ، واحتجوا من خبر ابن اليلبان بعتق من مثل بمملوكه كوخالفوه في الشفعة ولم يراخيفيون : ولا الشافعيون خبر عمرو بن شعيب ههنا حجة اذ خالفه رأى أئى حنيفة . والشافعى فاذا وافقهم صار حينئذ صحيحا وحجة كروايته في أم الصغير أنت أحق به ما لم تنكحى والمكاتب عبد مابقى عليه درهم ، ورد شهادة ذى الغمر لأخيه . وشهادة القانع لأهل البيت واجازتها لغيرهم ، وقدرد المالكين رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كثيرا اذا خالفت رأى مالك ونعوذ بالله من مثل هذا اللعب بالدين \* ومن عجائب الدنيا قول الحنفيين انما قال النبی ﷺ هذا على الذب \*

**قال أبو محمد :** هذا كذب بحت لأن في الخبر أنت حر من مثل به فهو حر وهلا قلم: مثل هذا في قوله ﷺ : من ملك ذارحم محرمة عليه فهو حر واللفظ واحد ، وقالوا : بلغنا أن رسول الله ﷺ اعطاه قيمته قلنا : هبكم قد صح لكم ذلك وهو الكذب بلا شك فأعتقوه ثم أعطوه قيمته بل هذا خلاف آخر جديد منكم لما صحتم وأنتم تنكرون على الشافعى ما ذكر أنه بلغه من عدد تكبير النبي ﷺ على حمزة وبعثته لقتل أئى سفیان وهما حكایتان مشهورتان قد ذكرهما أصحاب المغازى ولم تعيبوا على محمد بن الحسن هذه الكذبة التي لم يشار كم فيها أحد ثم عملها أيضا باردة عليه لاله ، وقالوا : لعل عمر أعتقه لغير المثلة فجاهرة قبيحة لأن نص الخبر عن عمر أنها شكت اليه أنه أحرقها فأعتقها وجلده وقال له : ويحك أما وجدت عقوبة إلا أن تعذبها بعذاب الله ، وذكروا أيضا ما روينا من طريق معمر بن رجل عن الحسن أشعل رجل وجه عبده نارافأتى عمر بن الخطاب فأعتقه ثم أتى عمر بسبي فأعطاه عبد اقال الحسن : كانوا يبتقون ويعاقبون - يعنى يعطيه لما أعتقه عقبة مكانه فقلنا : هذا مكسور في موضعين رجل لم يسم عن الحسن ثم الحسن عن عمرو ولم يولد الا قبل موت عمر بستين ثم هبك أنه صح فافعلوا كذلك وياسبحان الله يكون

ما احتجوا فيه بعمر مالم يصح عنه من أنه جلد في الخمر ثمانين حداً ، وأنه أخذ الزكاة من الخيل . وورث المطلقة ثلاثاً في المرض حجة . ولا يكون ما جاء عن عمر من عتق الممثل به حجة هذا التحكم بالبطل في دين الله تعالى ، ويجعل المالكيون ما روى عن عمر في هذا حجة ولا يجعلون حكمه في حليح الضحاك . وعبد الرحمن بن عوف وسائر ما خالفوه فيه حجة . وذكرنا أيضاً ما رويناه من طريق البزار عن إبراهيم بن عبد الله عن سعيد بن أبي مرثمة عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن أربعة بن لقيط حدثهم أن عبد الله بن سندر حدثه عن أبيه أنه كان عبداً لزبناح بن سلامة وأنه خصاه وجده فأتى رسول الله ﷺ فأخبره فأغظ القول لزبناح واعتقه ، فابن لهيعة لاشيء . والآل صار عند الحنفيين ضعيفاً وكان ثقة في رواية الوضوء بالنيذ الاتبان لا يستحى ومن طريق العقيلي نا محمد بن خزيمة . نا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عمرو بن عيسى القرشي الأسدي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس جاءت جارية الى عمر وقد أحرق سيدها فزجها فقالت : أن سيدى اتهمنى فأقعدنى على البار حتى أحرق فرجى فقال لها عمر : هل رأى ذلك عليك ؟ قالت : لا قال : فاعترفت له قالت : لا قال عمر : على به فأتى به فقال له : أتعذب بعدذاب الله ؟ والذي نفسى بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والد » لأقدها منك ثم برزه فضر به مائة سوط ثم قال : اذهبي فأنت حرة لوجه الله تعالى وأنت مولاة الله ورسوله أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : من حرق بالنار أو مثل به فهو حر وهو مولى الله ورسوله ، عبد الله بن صالح ضعيف . وعمر بن عيسى مجهول . والعجب كل العجب أن المالكيين احتجوا بهذا الخبر في عتق الممثل به وفي أن لا يقاد مملوك من مالك ورواه حقا في ذلك وخالفوه في القود من الحرق بالنار ، وقد رآه عمر حقا لا في السيد لبعده والوالد لولده وفي أن الولاء لغير الممثل . والحنفيون والشافعيون رأوه حجة في أن الولد لا يقاد له من والده والعبد لا يقاد له من سيده ولم يجوزوا خلافه ثم لم يروه حجة في جلدته في التعذير مائة ولا في عتق الممثل به فإسبحان الله أى دين يبقى مع هذا العمل ، ثم عجب آخر انهم كلهم رأوا ما روى في خبر أبي قتادة أذعقر الحمار وهو محل وأصحابه محرمون من قول رسول الله ﷺ : « أفیکم من أشار اليه أو أعانه ؟ قالوا : لا قال : فكلوا » حجة في منع أكل من صيد من أجله وهو محرم ولم يروا قول عمر ههنا . هل رأى ذلك عليك أو اعترفت له حجة في أن لا يعتق الممثل به اذا عرف زناه بأقرار أو معانة ولو صح عن عمر لكان قد خالفه ابن عباس ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ .

**قال أبو محمد** : واحتجوا كما ترى بهذه العفونات الفاسدة وتركوا ما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن المنثي نا معاذ بن هشام الدستوائي نا أبي عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ « من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه ومن خصى عبده حصيناه » فالآن صار الحسن عن سمرة صحيفة ولم يصرح حديث عمرو بن شعيب كونه صحيفة إذا اشتروا (١) ما فيها ، وقد رأى المالكيون حديث الحسن عن سمرة حجة في العهدة وحسبنا الله ونعم الوكيل فلما لم يصح عن النبي ﷺ في هذا شيء كان من مثل بعبد لا يجب عليه عتقه اذ لم يوجب عليه ذلك الله تعالى ولا رسوله ﷺ وانما يجب في ذلك ما أوجبه الله تعالى اذ يقول : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) واذا يقول تعالى : ( والحرمان قصاص ) واذا يقول تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٧٧ مسألة** ومن أعتق عبدا وله مال فماله له الا أن يتزرعه السيد قبل عتقه اياه فيكون حينئذ للسيد كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا غندر عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة أم المؤمنين قالت لا امرأة سألتها وقد اعتقت عبدا : إذا اعتقته ولم تشتري ماله فماله له ، ومثله عن ابن عمر ، وصح عن الحسن . وعطاء في عبد كاتبه مولاه وله مال وولد من سرية له ان ماله وسريته له وولده أحرار والعبد إذا أعتق كذلك . روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن زياد الأعلم . وقيس بن سعد قال زياد : عن الحسن وقال قيس : عن عطاء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري إذا أعتق العبد فماله له .

ومن طريق مالك عن الزهري مضت السنة إذا أعتق العبد يتبعه ماله (٢) وروى أيضا عن القاسم . وسالم . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة . وأبي الزناد . ومحمد بن عبد القاري . ومكحول مثل قول الزهري ، قال يحيى : على هذا أدركت الناس وقال ربيعة . وأبو الزناد سواء علم سيده ماله أو جهله وهو قول أبي سليمان ، وقال مالك : مال العبد المعتق له رأيا أو لولده فلسيده ، وكذلك حمل أم وولده ولو أنه بعد عتقه أراد عتق أم وولده لم يقدر لأن حملها رقيق وقال : هي السنة التي لا اختلاف فيها ان العبد إذا أعتق يتبعه ماله (٣) ولم يتبعه ولده واحتج بان العبد والمكاتب اذا قلسا أو جرحا أخذ ماله وأمهات أولادهما ولم يؤخذ أولادهما وان العبد اذا بيع واشترط المبتاع ماله كان له ولم يدخل ولده في الشرط .

(١) في النسخة رقم ١٦ « اذ قد اشتروا » (٢) في النسخة رقم ١٤ « تبعه ماله » (٣) في النسخة رقم ١٤

**قال أبو محمد :** ما رأينا حجة أفقر الى حجة من هذه وان العجب من هذه السنة التي لا يعرف لها راو من الناس لا من طريق صحيحة ولا سقيمة ، والخلاف فيها أشهر من ذلك كما ذكرنا عن عطاء . والحسن بل انما روى مثل قول مالك عن سليمان بن موسى : وعمرو بن دينار . والنخعي ، وقد اجمعت الامة . ومالك معهم في جملتهم وهؤلاء على أن ولد الامة مملوك لسيد أمه الا أن يكون ولد الرجل من أمته الصحيحة الملك فانه حر والماسدة الملك فانه عند بعضهم حر وعلى أيه قيمته أو فداؤه ولا تخلو أم ولد العبد من أن تكون له فولدها له اما حر واما مملوك فتعتق عليه بالملك أولا تعتق وإما أن تكون لسيدة فلا يحل لأحد وطء أمة غيره الا بالزواج والا فهو زنا ، والولد غير لاحق اذا علم انها أمة غيره ولا سبيل الى ثالث وليس في الباطل والكلام المتناقض الذي يفسد بعضه بعضاً أكثر من أن تكون أمة للعبد لا يحل للسيد وطؤها إلا أن ينتز عنها ويكون ولدها للسيد أيه مملوكا هذا عجب لا نظيره ولا أصل له فبطل هذا القول لظهور فساده ، وأعجب منه منعه عتق أم ولده وهو حر وهي أمته من أجل جنينها وهم يجزؤون عتق الجنين دون أمه وهما لواحد فما المانع من عتق أمه دونهما لاثنين ، وقال الأوزاعي : كل ما أعطى المراء أم ولده في حياته فهو لها . اذا مات لا يعد من الثلث ومن أعتق عبده وله مال فما كان بيد العبد ما اطلع عليه سيده فهو للعبد وما كان بيد العبد ولم يطلع عليه السيد فهو للسيد ، وهذا تقسيم لا برهان على صحته فهو باطل ، وقالت طائفة : مال المعتق لسيدة وهو قول أبي حنيفة وسفيان . والشافعي قالوا كلهم : المكاتب : والموصى بعتقه . والمعتق . والموهوب : والمتصدق به . وأم الولد يموت سيدها فمالهم كلهم للمعتق أو لورثته ، وقال الحسن ابن حنبل : مال المعتق . والمكاتب لسيدهما ، وقال ابن شبرمة : مال المعتق . وأم الولد للسيد ولورثته وقال أحمد . واسحاق . مال المعتق لسيدة وروى هذا القول عن الحكم ابن عتيبة وصح عن قتادة ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي خالد الأحمر عن عمران بن عمير عن أبيه أنه كان عبدا لابن مسعود فاعتقه وقال : اما أن مالك لي ثم قال : هولاك ، وصح نحوه عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك . فنظرنا فيما احتج به من قال : مال المعتق لسيدة فوجدناهم يذكرون ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا جعفر بن محمد نا محمد بن سابق نا سفيان الثوري عن عبد الأعلى بن أبي المساور حدثني عمران بن عمير عن أبيه قال لي ابن مسعود : أريد أن أعتقك وادع مالك فاخبرني بمالك فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أعتق عبدا فماله للذي أعتقه » \*

ومن طريق العقيلي نا عبد الرحمن بن الفضل نا محمد بن اسماعيل نا اسحاق بن إبراهيم

ابن عمران المسعودي مولا هم سمع عنه يونس بن عمران عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال ابن مسعود: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أعتق مملوكا فليس للملوك من ماله شيء» هذان لاشيء لأن عبد الأعلى بن أبي المساور ضعيف جدا والآخر منقطع لأن القاسم لا يحفظ أبوه عن ابن مسعود شيئا فكيف هو، وقالوا: قد صح أن العبد إذا بيع فماله للسيد إلا أن يشترطه المبتاع فعتقه كذلك، وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه باطلا لأن البيع نقل ملك إلى ملك فلا يشبه العتق الذي هو إسقاط الملك جملة والقياس عند من قال به إنما هو على ما يشبهه، لا على ما لا يشبهه، وقالوا: مال العبد للسيد قبل العتق فكذلك بعد العتق فقلنا: هذا باطل ما هو له قبل العتق إلا أن ينتزعه وقد أَوْضَحْنَا الحجة في أن العبد يملك ويكفي من ذلك قوله تعالى في الإماء: (فأنكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن) فدخل في هذا الخطاب الحر. والعبد، وقوله تعالى: (وأنكحوه إلا بماي منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) فصح أن صدق الأمانة لها بأمر الله تعالى يدفعه إليها. وصح أن العبد مأثور بآتياء الصداق فلولا أنه يملك ما كلف ذلك ولأنكاح الأبله صدق أن لم يذكر في العقد فبعد العقد ووعدهم الله بالغنى فهم كسائر الناس وبالله تعالى التوفيق \* فاذماله له فهو له بعد العتق كما كان قبل العتق ثم وجدنا مارو ينامن طريق أبي داودنا أحمد بن صالح نا ابن وهب نا الليث ابن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له إلا أن يشترطه السيد» فهذا اسناد في غاية الصحة لا يجوز الخروج عنه، فإن قيل: قد قيل: أن عبيد الله أخطأ فيه قلنا: إنما أخطأ من ادعى الخطأ على عبيد الله بلا برهان ولا دليل \* والعجب من الحنيفيين الذين لم يروا قول أصحاب الحديث أخطأ ضمرة في حديثه عن سفيان من ملك ذارحم مجرمة فهو حر، وقالوا: لا يجوز أن يدعى الخطأ على الثقة بلا برهان (١) ثم تعلقوا بقول أولئك أنفسهم ههنا أخطأ عبيد الله، وتعلق المالكيون بقولهم: أخطأ ضمرة ولم يلتفتوا إلى قولهم: أخطأ عبيد الله فهل في التلاعب بالدين أكثر من هذا العمل؟ ونسأل الله العافية \* وأما الشافعيون فردوا الخبرين معا وأخذوا في عدة مواضع بالخطأ الذي لاشك فيه وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٧٨ مسألة ولا يجوز للآب عتق عبده الصغير ولا للوصي عتق عبد يتيمة أصلا وهو مردود إن فعلا لقول الله تعالى: (ولا تسكب كل نفس إلا عليها)



وقول رسول الله ﷺ : « ان ذمماكم وأموالكم عليكم حرام ، وما أباح الله تعالى قط للأنث من مال ولده الصغير دون الكبير قد رذرة وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يعتق عبد الصغير ولا يعتق عبد الكبير وهذا في غاية الفساد اذ لا دليل عليه من قرآن ولا سنة وبالله تعالى التوفيق »

١٦٧٩ - مسألة - وعق العبد وأم الولد لعبد هما جائز والولاء لهما يدور معهما حيث دارا وميراث المعتق لأولى الناس بالعبد من أحرار عصبته أو لبيت مال المسلمين ، فإذا أعتق فإن مات فال ميراث له أو لمن أعتقه أو لعصبتهما لأننا قد بينا صحة الملك للعبد (١) واذ هو مالك فهو مندوب الى فعل الخير من الصدقة . والعق موسائر أعمال البر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » ، ونص عليه الصلاة والسلام على أن العبد لا يرث على ما ذكره في كتاب الموارث ان شاء الله تعالى وفي المكاتب بعد هذا بحول الله تعالى وقوته فهو للحر من عصبته وليس لسيد العبد لأنه لا ولاء له على العبد ولا على أحد بسببه فإذا عتق صح الميراث له أو لمن يجب له من أجله وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٨٠ - مسألة - ومن وطئ أمة له حاملا من غيره فجنيها حرام فيهما أولم يمن لما روينا من طريق أبي داود الطيالسي ناشئة عن يزيد بن حمير سمعت عبد الرحمن بن جبير بن نفير يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأة مجح (٢) فقال رسول الله ﷺ : لعل صاحب هذه أن يكون يلم بها لقد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يسترقه وهو لا يحل له ، وهذا خبر صحيح لا يحل لأحد خلافة ، فإذا لم يحل له أن يسترقه فهو حربلا شك وهو غير لاحق به وبه قال طائفة من السلف كما روينا من طريق ابن وهب أخبرني أبو الأسود المعافري عن يحيى بن جبير المعافري عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق مائه ولد غيره فإن هو فعل ذلك وغلب الشقاء عليه فليعتقه وليوص له من ماله ، وبه الى ابن وهب عن غوث بن سليمان الحضرمي عن محمد بن سعيد الدمشقي أخبرني سليمان بن حبيب المحارمي عن الأمة الحامل يطؤها سيدها قال : رأيت الولاة أن يعتق ذلك الحمل قال ابن وهب قال : الليث بن سعد وأنا أرى ذلك وهو قول مكحول : والأوزاعي . وأبي عبيد . وأبي سليمان . وأصحابنا . وبعض الشافعيين \*

قال أبو محمد : سليمان بن حبيب قاضي عمر بن عبد العزيز بالشام ، وغوث بن سليمان

(١) في النسخة رقم ١٦ صحته ملك العبد (٢) جحت المرأة حملت واصل الأجحاح للسمع والسبعة اذا حملت فاضربت وعظم بطنها قد اجحت فهي مجح اه الصحاح

قاضي مصر ، وهذا مما ترك فيه الماسكيون والخنفزيون وجمهور الشافعيين صاحباً لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم \*

**١٦٨١ مسألة** ومن أحاط الدين بما له كله فإن كان له (١) غنى عن مملوكه جاز عتقه فيه والافلا وقال مالك : لا يجوز عتق من أحاط الدين بماله، وقال أبو حنيفة. والشافعي بقولنا الا أنهما أجازا عتقه بكل حال \*

برهان صحة قولنا ان من لاشئ له فاستقرض مالا فان له أن يأكل منه بلا خلاف وان يتزوج منه وان يتتاع جارية يطؤها فقد صح انه قدم لك ما استقرض وانه مال من ماله فله أن يتصدق منه بما يبقى له بعده غنى والعتق نوع من أنواع البر وقد يرزق الله عباده ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله وهذا بخلاف الوصية بالعتق عن أحاط الدين بماله لأن الميت لا سبيل الى أن يرزقه الله تعالى مالا في الدنيا لم يرزقه (٢) اياه في حياته وقد كان رسول الله ﷺ يستقرض ويتصدق بما يستقرض وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٨٢ مسألة** والمدير عبد موصى بعتقه والمديرة كذلك ويعمهما حلال والهبة لهما كذلك وقد ذكرناه في كتاب البيوع فاغنى عن اعادته ولا حاجة لمن منع من ذلك الا حديث موضوع قد بينا علته هنالك وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٨٣ مسألة** وكل مملوك حملت من سيدها فاسقطت شيئا يدري انه ولد أو ولدته فقد حرم بيعها وهبتها ورهنها والصدقة بها وقرضها ولسيدها وطؤها واستخدامها مدة حياته فاذا مات ففوى حرة من رأس ماله وكل مالها فلها اذا عتقت ولسيدها انتزاعه في حياته فان ولدت من غير سيدها بزنا أو اكره أو نكاح بهمل فولدها بمنزلها اذا عتقت عتقوا \*

**قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ** : اختلف الناس في هذا فروينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : خطب على الناس فقال : شاورني عمر بن الخطاب (٣) في أمهات الأولاد فرأيت أنا وعمر أن اعتقن فقتضى به عمر حياته وعثمان حياته فلما وليت رأيت ان ارقن قال عبيدة : فرأى عمر . وعلى في الجماعة أحب الى من رأى على وحده \*

**قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ** : ان كان أحب الى عبيدة فلم يكن أحب الى علي بن أبي طالب وان بين الرجلين لبونا باثنا فأين المحتجرون بقول صاحب المشتهر المنتشر (٤) وانه اجماع أفيكون اشتهارا أعظم أو انتشارا أكثر من حكم عمر باقي خلافته وعثمان جميع خلافته

(١) في النسخة رقم ١٦ «ب» (٢) في النسخة رقم ١٦ «مالم يرزقه» (٣) في النسخة رقم ١٤ شاورني ابن الخطاب (٤) في النسخة رقم ١٤ المنتشر المشتهر

في أمر فاش عام ظاهر مطبق وعلى موافق لها على ذلك \* وقدرونا عن وكيع ناسفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب قال : باع عمر أمهات الأولاد ثم ردهن حتى ردهن حبالى من تستر فلا سبيل الى أن يفشو حكم أكثر من هذا الفشو بمثل هذا الحكم المعلن والأسانيد المنيعة ثم لم ير على بن أبى طالب ذلك كله اجماعا بل خالفه فان كان ذلك (١) اجماعا فعلى أصول هؤلاء الجهال قد خالف على الاجماع وحاشا له من ذلك فخالف الاجماع عالما بأنه اجماع كافر ثم لا يستحيون دعوى الاجماع على ما لم يصح قط عن عمر من أنه فرض في الخمر ثمانين حدا والخلاف فيه من عمر وعن بعد عمر أشهر من الشمس \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كنا نبيع أمهات الأولاد ورسول الله ﷺ حتى فيما لا نرى بذلك بأسا ، قال ابن جريج : وأخبرني عبد الرحمن بن الوليد أن أبا اسحاق السبيعي أخبره أن أبا بكر الصديق كان يبيع أمهات الأولاد في أمارته وعمر في نصف أمارته ، وذكر الحديث قال ابن جريج : وأخبرني عطاء أنه بلغه أن على بن أبى طالب كتب في عهده أنى تركت تسع عشرة سرية فأيتهن ما كانت ذات ولد قومتم في حصاة ولدها بميراثه منى وأيتهن لم تكن ذات ولد فهي حرة فسألت محمد بن على بن الحسين بن على أذلك في عهد على ؟ قال : نعم \*

ومن طريق الخثعمي محمد بن عبد السلام نا محمد بن بشار بن دارنا محمد بن جعفر غندرا نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب قال : انطلقت الى عمر بن الخطاب أسأله عن أم الولد ؟ قال مالك ان شئت بعث وان شئت وهبت ثم انطلقت الى ابن مسعود فاذا معه رجلان فسألاه ؟ فقال لأحدهما : من أقرأك ؟ قال : أقرأنيها أبو عمرة . وأبو حكيم المزني وقال الآخر : أقرأنيها عمر بن الخطاب فبكى ابن مسعود وقال : أقرأك أقرأك عمر فانه كان حصنا حصينا يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه فلما أصيب عمر اشلم الحصن فخرج الناس من الاسلام ، قال زيد : ومأثته عن أم الولد ؟ فقال : تعق من نصيب ولدها \*

**قال أبو محمد :** هذا اسناد في غاية الصحة وبعد موت عمر كما ترى فاين مدعوا الاجماع في أقل من هذا ؟ نعم وفيما لاخير فيه مما لا يصح \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أما عطاء بن أبى رباح أن ابن الزبير أقام أم حبي أم ولد محمد بن صهيب يقال لابنها خالد فاقامها ابن الزبير في مال ولدها وجعلها في نصيبه ، قال عطاء :

وقال ابن عباس : لا تعتق أم الولد حتى يلفظ سيدها بعتقها وهو قول زيد بن ثابت  
 وبه يقول أبو سليمان . وأبو بكر . وجماعة من أصحابنا \* وعمر قول آخر رويناه  
 من طريق ابن سيرين عن أبي العجفاء مرم بن نسيب . ومالك بن عامر الهمداني  
 كلاهما عن عمر بن الخطاب في أم الولد قال : اذا عفت (١) وأسلمت عتقت وان  
 كفرت وفجرت أرقعت ، وروى هذا أيضا عن عمر بن عبد العزيز أنه باع أم ولد ارتدت  
 وتوقف فيها أبو الحسن بن المغلس وبعض أصحابنا ، وروى ابطال بيعها عن الشعبي .  
 والنخعي . وعطاء . ومجاهد . والحسن . وسالم بن عبد الله . ويحيى بن سعيد الأنصاري .  
 والزهري . وأبي الزناد . وربيعة وهو قول أبي حنيفة . ومالك . وسفيان . والأوزاعي .  
 والحسن بن حي . وابن شبرمة . والشافعي . وأبي عبيد . وأحمد . واسحاق . وأبي  
 عبد الله بن سalar . وطائفة من أصحابنا \*

**قال أبو محمد :** أما حديث جابر فلا حجة فيه وان كان غاية في صحة السند لانه  
 ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم بذلك ولقد كان يلزم من يرى مسندا قول أبي سعيد  
 الخدري كما نخرج - ورسول الله ﷺ حتى - صدقة الفطر صاعا من طعام . صاعا من  
 شعير . صاعا من تمر . صاعا من أقط . صاعا من زبيب ، وقول ابن عمر : كنا  
 ورسول الله ﷺ حتى نقول : أبو بكر . ثم عمر . ثم عثمان . ثم نترك فلا تفاضل  
 ويرى هذا حجة أن يرى قول جابر هذا حجة والا فهو متلاعب \*

**قال أبو محمد :** وأما من دون رسول الله ﷺ فلا حجة في أحد دونه عليه  
 الصلاة والسلام فنظرنا هل صح عنه عليه الصلاة والسلام في ذلك منع فتوقف عنده  
 وإلا فلا ؟ فوجدنا ما رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نا مصعب بن محمد نا عبيد الله  
 ابن عمر - هو الرقي - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما  
 ولدت مارية ابراهيم قال رسول الله ﷺ : « أعتقها ولدها » فهذا خبر جيد السند  
 كل رواه ثقة ، وسمعنا الله تعالى يقول : ( انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه )  
 وأخبر رسول الله ﷺ نا رويناه في المسألة السادسة في صدر كتاب العتق من ديواننا  
 هذا أن الانسان يخلقه الله تعالى من منى أبيه ومنى أمه فصح أنه بعضها وبعض  
 أبيه \* وروينا من طريق ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا أبو سعيد  
 مولى بني هاشم - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد - نا همام بن يحيى عن قتادة عن  
 أبي المليح عن أبيه - هو أبو أسامة بن عمير - قال : أعتق رجل من هذيل شقصاله من

مملوك فقال النبي ﷺ: «هو حر كله ليس لله شريك»، ولما كان الولد بعض أبيه وبعض أمه، وصح عن النبي ﷺ: «من ملك ذا رحم محرمة فهو حر»، فوجب أن يعتق على أبيه وأن لا يملكه أحد فلما وجب ذلك وجب أن بعضها حر وأذ بعضها حر فكلها حر، ولما لم ين عليه الصلاة والسلام أم إبراهيم رضى الله عنها عن نفسه ولم يزل يستيحها بعد الولادة صح أنها باقية على إباحة الوطء والتصرف قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وصح أن العتق المذكور في أم الولد لا يمنع الا من اخراجها عن الملك فقط، وهذا برهان ضرورى قاطع والله تعالى الحمد الا أنه لا يسوغ للحنيفيين الاحتجاج به لأن من أصولهم الفاسدة ان من روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على سقوط ذلك الخبر وابن عباس هورأوى خبر أم إبراهيم عليها السلام وهو يرى بيع أمهات الأولاد فقد ترك ماروى، وما ثبت على أصولهم الفاسدة دليل على المنع من بيعهن لان عليا. وابن الزبير. وابن عباس. وابن مسعود بعد عمر أباحوا بيعهن وكل ما موهوا بهها فكذب ابتدعه. وأما قولنا: انها يحرم اخراجها عن ملكه الى ملك غيره بما يدرى أنه ولد فان النص من القرآن والسنة وردبانه أول ما يكون نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم عظاما مكسوة لحما ثم ينفخ فيه الروح، والنطفة اسم يقع على الما فالنطفة ليست ولدا ولا فرق بين وقوع النطفة في الرحم وخروجها اثر ذلك وبين خروجها كذلك الى أربعين يوما مادامت نطفة فاذا خرجت عن أن تكون نطفة الى أن تكون علقه فهي حينئذ ولد مخلوق، وقال تعالى: (من نطفة مخلقة وغير مخلقة) فغير المخلقة هي التي لم تنقل عن أن تكون نطفة ولا خلق منها ولد بعده، والمخلقة هي المنتقلة عن اسم النطفة وحدها وصفتها الى أن خلقها عز وجل علقه كما في القرآن فهي حينئذ ولد مخلوق فهي بسقوطه أو ببقائه أم ولد وهذا نص بين وبالله تعالى التوفيق \*

وأما انتزاعه مالها صحيحا كان أو مريضا فلقول الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) وأم الولد ليست زوجة بلا خلاف فهي ضرورة بما ملكت أيماننا فلنا أخذ ما ملكت (١) أيماننا، فان قيل كيف تكون معتقة حرة بما ملكت أيماننا قلنا: كما نص الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام على ذلك لا كما اشتبهت العقول الفاسدة بالشارعة بأرائها الزائغة ولا علم لنا الا ما علمنا ربنا عز وجل، وقد قلتم: ان المكاتب لا عبد فيبتاع (٢) ويستخدم ولا توطأ المكاتبه وعبد

في جميع أحكامه ولا حرة فتطلق وحررة في المنع من بيعها ووطئها. فأى فرق بين ما قلتموه بأرائكم فجوز تموه فلما وجدتموه لله تعالى ولرسوله عليه الصلاة والسلام أنكرتموه ألا هذا هو الهوس المملك في العاجلة والآجلة؟ وأما ولدها من غير سيدها فهو كما قلنا في أول أمره بعضها فحكمه حكمكم ، وصح بما ذكرنا أنها لا يحرم بيعها إلا بأن تكون في حين أول حملها في ملك من لا يحل له تملك ولده وكذلك لو حملت منه وهي زوجة له ملك لغيره ثم ملكها قبل أن يصير الولد حيا فإما أم ولد لما ذكرناه ، فإما لو لم يملكها إلا من نفخ الروح فيه فصار غيرها فلم يكن بعضها حرا قط فلا حرية لها وله بيعها فلو باعها والذي في رحمها نطفة بعد فاته أن خرجت عن رحمها وهي نطفة بعد فهو بيع صحيح لأنها نطفة غير مخلقة فإن صارت مضغة فالبيع فاسد مردود لأنه باعها وبعضها مضغة مخلقة في علم الله تعالى منه فهي من أول وقوعها إلى خروجها ولد فهي أم ولد والله تعالى التوفيق

١٦٨٤ مَسْأَلَةٌ فلوان حر تزوج أمة لغيره ثم مات وهي حامل ثم اعتقت (١) فعتق الجنين قبل نفخ الروح فيه لم يرث أباه لأنه لم يستحق العتق إلا بعد موت أبيه وكان حين موت أبيه مملوكا لا يرث فلو مات له بعد أن عتق من يرثه برحم أو ولاء ورثه أن خرج حيا لأنه كان حين موت الموروث حرا ، فلو مات نصراني وترك امرأته حاملا فأسلمت بعده قبل نفخ الروح فيه أو بعد نفخ الروح فيه فهو مسلم بإسلام أمه ولا يرث أباه لأنه لم يصير له حكم الإسلام الذي يرث به يرث له أو لا يرث به ولا يورث به لاختلاف الدينين إلا بعد موت أبيه فخرج إلى الدنيا مسلما على غير دين أبيه وعلى غير حكم الدين الذي لو تبادى عليه لورث أباه وكذلك لو أن نصرانيا مات وترك امرأته حاملا قد نفخ فيه الروح [أو لم ينفخ فيه الروح] (٢) فتملكها نصراني آخر فأسلمت فلو ولدت في ملكه لم يرث أباه لأنه لم يخرج إلى الدنيا إلا مملوكا لا يرث وإنما يستحق الجنين الميراث ببقائه حرا على دين موروثه من حين يموت الموروث إلى أن يولد حيا وكذلك لو أن امرأة ترك أم ولده حاملا فاستحقت بعده ثم اعتق الجنين بعته فإن نسبها لاحق ولا يرث أباه لأن أباه مات حرا وهو مملوك ولم ينتقل إلى الحال التي يورث بها ويرث من الحرية إلا بعد موت أبيه فلو مات له موروث بعد أن عتق ورثه أن ولد حيا لما ذكرنا والله تعالى التوفيق

تم كتاب العتق وأمهاات الاولاد والحمد لله رب العالمين

(١) في النسخة رقم ١٦ زيادة وهي ثم اعتقت فعتق بعد موت أبيه (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم • وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما

## كتاب الكتابة

١٦٨٥ مسألة من كان له مملوك مسلم أو مسلمة فدعا أو دعت الى الكتابة ففرض على السيد الاجابة المذلل ويحجره السلطان (١) على ذلك بما يدرى أن المملوك العبد أو الأمة يطيقه مما لا حيف فيه على السيد لكن بما يكتب عليه مثلهما ولا يجوز كتابة عبد كافر أصلا •

برهان ذلك قول الله تعالى : ( والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ) واختلف الناس فى الخير فقالت طائفة : المال وقالت طائفة : الدين فنظرنا فى ذلك فوجدنا موضوع كلام العرب الذى به نزل القرآن قال تعالى : ( بلسان عربى مبين ) انه تعالى لو أراد المال لقال : ان علمتم لهم خيرا أو عندهم خيرا أو معهم خيرا لان بهذه الحروف يضاف المال الى من هو له فى لغة العرب ولا يقال أصلا فى فلان مال فلما قال تعالى : ( ان علمتم فيهم خيرا ) علمنا أنه تعالى لم يرد المال فصح أنه الدين ولا خير فى دين الكافرو كل مسلم على أديم الأرض فقد علمنا أن فيه الخير (٢) بقوله : لا إله إلا الله محمد رسول الله وأن لا دين الا الاسلام وهذا أعظم ما يكون من الخير وكل خير بعد هذا فتابع لهذا ، وهذا قول (٣) روى عن على رضى الله عنه أنه سأل عبد مسلم أأكتب وليس لى مال ؟ فقال له على : نعم ، فصح أن الخير عنده لم يكن المال • ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني فى قول الله تعالى : ( فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ) قال : ان أقاموا الصلاة • ومن طريق سفيان - هو الثورى - عن يونس عن الحسن [ فى هذه الآية ] (٤) قال ان علمتم فيهم خير اقال دين وأمانة • ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن فى هذه الآية قال : الاسلام والوفاء ، وجاء عن ابن عباس أنه المال وهو قول عطاء . وطارس . ومجاهد . وأبى رزين ، وقالت طائفة كلا الأمرين وهو قول سعيد ابن أبى الحسن أنخى الحسن البصرى وهو قول الشافعى الا أنه ناقض فى مسائله ، وأما الحنيفيون والمالكيون . فكان شرط الله [ تعالى عندهم ] (٥) عهنا ملخى لا معنى له فسيحان من جعل شرطه عندهم ضائعا وشروطهم الفاسدة عندهم لازمة وذلك أنهم يبيحون كتابة

(١) فى النسخة رقم ١٤ « ويجزى له الحاكم » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « علمه فيه الخير » (٣) فى النسخة رقم ١٤ وهو قول (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٥) الزيادة من النسخة رقم ١٦

الكافر الذى لا مال له وهو بلا شك خارج عن الآية لانه لاخير فيه أصلا وخارج عن قول كل من سلف ، وهذا ما فارقوا فيه كل من حفظ عنه قول من الصحابة رضى الله عنهم \* ومن طرائف الدنيا احتجاج بعضهم بان قال: قسنا من لاخير فيه على من فيه خير ، قال على فهل سمع بأسخف من هذا القياس؟ وإنما قالوا بالقياس فيما يشبه المقدس عليه لا فيما لا يشبهه ، وهلا قاسوا من يستطيع الطول فى نكاح الأمة على من لا يستطيعه ، وهلا قاسوا به غير السائمة فى الزكاة على السائمة ، وهلا قاسوا غير السارق على السارق وغير القاتل على القاتل؟ وهذه حماقة لا نظير لها \* وقال بعضهم: لم يذكر فى الآية الا من فيه خير وبقي حكم من لاخير فيه فأجزنا كتابته بالأخبار التى فيها ذكر الكتابة جملة فقلنا لهم: فأيحوا بمثل هذا الدليل أكل كل مختلف فيه لقوله تعالى ( كلوا واشربوا ) وهذا باطل بقوله عليه الصلاة والسلام: « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، ويلزمكم أن تميزوا كتابة المجنون والصغير بعموم تلك الأحاديث وأيضاً فلم يأت عن النبي ﷺ أثر مكتبا الا من أباح الله تعالى مكاتبته أو أمر بها ، وأيضاً فلم يأت عن النبي ﷺ أثر قط فى المكاتب الا وفيه بيان انه مسلم ، وأمر الله تعالى بالمكاتبه وبكل ما أمر به فرض لا يحل لأحد أن يقول له الله تعالى افعل أمرا كذا فيقول هو: لا أفعل الا أن يقول له تعالى: ان شئت فافعل والافلا \* وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا على بن عبد الله نا غندر نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك ان سيرين سأله المكاتبه فأبى عليه فقال له عمر بن الخطاب: والله لتكاتبته وتناولوه بالدره فكاتبته \* وبه الى على بن عبد الله نا روح بن عباد نا ابن جريج قلت لعطاء: « أوجب على اذا علمت له مالا أن أكاتبه؟ قال ما أراه الا واجبا قال ابن جريج: وقال (١) لى أيضا عمرو بن دينار قال ابن جريج: « وأخبرني عطاء ان موسى بن أنس بن مالك أخبره ان سيرين أبا محمد بن سيرين سأل أنس بن مالك الكتابة؟ وكان كثير المال فأبى فأنطلق الى عمر بن الخطاب فاستأذنه فقال عمر لأنس: كاتبه فأبى فضربه عمر بالدره وقال: كاتبه ويتلو (وكاتبهم ان علمتم فيهم خيرا) فكاتبته أنس \* وبه الى ابن المدينى نا سعيد بن عامر نا جويرية بن أسماء عن مسلم بن أبي مريم عن عبد كان لعثمان ابن عفان فذكر حديثا وفيه أنه استعان بالزبير فدخل معه على عثمان فقام بين يديه قائما وقال: يا أمير المؤمنين فلان كاتبه فقطب ثم قال: نعم ولولا لانه فى كتاب الله تعالى ما فعلت ذلك (٢) وذكر الخبر \* وروى عن مسروق والضحاك ، وقال اسحاق بن



راهويه : مكاتبته واجبة اذا طلبها واخشى أن يأتهم أن لم يفعل ذلك ولا يجبره الحاكم على ذلك وباجباب ذلك وجبر الحاكم عليه يقول أبو سليمان. وأصحابنا ، فهذا عمر. وعثمان يريها واجبة ويجبر عمر عليها ويضرب في الامتناع من ذلك ، والزبير يسمع حل عثمان الآية على الوجوب فلا ينكر على ذلك ، وأنس بن مالك لما ذكر بالآية سارع الى الرجوع الى المكاتبه وترك امتناعه فصيح أنه لا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وخالف ذلك الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون فقالوا : ليست واجبة وهو فى ذلك بتشغيبات منها أنهم ذكروا آيات من القرآن على النذب مثل (واذا حملتم فأصلطوا) (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض) وهذا الاحجة لهم فيه لأنه لو لانصوص اخر جاءت لكان هذان الامران فرضا لكن لما حل رسول الله ﷺ من حجه وعمرته ولم يصطد صار الأمر بذلك ندبا ولما حض رسول الله ﷺ على القعود فى موضع الصلاة ورغب فى ذلك كان الانتشار ندبا ، فان كان عندهم نصيبين أن الأمر بالكتابة ندب صرنا اليهم والا فقد كذب محرف القرآن عن موضع كتابته وليس اذا وجد أمر مخصوص أو منسوخ وجب أن يكون كل أمر فى القرآن منسوخا أو مخصوصا ، وقالوا : لما لم يختلفوا فى أن له بيعه اذا طلب منه الكتابة علمنا أن الأمر بها ندب \*

**قال أبو محمد :** وهذا تمويه بارد نعم وله بيعه وان كاتبه مالم يؤد وله بيع اقابل منه مالم يؤد حتى يتم عققه بالأداء وهم يقولون فيمن نذر عتق عبده ان قدم أبوه أن له بيعه مالم يقدم أبوه وفى ذلك بطلان نذره المفترض عليه الوفاء به لو لم بيعه ، وقالوا : لم نجد فى الأصول أن يجبر أحد على عقد فيما يملك فقلنا : فكان ماذا ؟ ولا وجدتم قط فى الأصول أن يجبر أحد على الامتناع من بيع أمته وتخرج حرة من رأس ماله ان مات وقد قلتم بذلك فى أم الولد ولا وجدتم قط صوم شهر مفرد الا رمضان فابطلوا صومه بذلك ، ولا فرق بين من قال : لا آخذ بشريعة حتى أجد لها نظيرا وبين من قال : لا آخذ بها حتى أجد لها نظيرين ، وقد وجدنا المفلس يجبر على بيع ماله فى أداء ما عليه ووجدنا الشفييع يجبر المشتري على تصيير ملكه اليه ، وقالوا : لو كان ذلك واجبا على السيد اذا طلبه العبد لوجب أيضا أن يكون واجبا على العبد اذا طلبه السيد وهذا أسخف ما أتوا به لأن النص جاء بذلك اذا طلبها العبد ولم يأت بها اذا طلبها السيد ، فان كان هذا عندهم قياسا صحيحا فليقولوا : إنه لما (١) كان الزوج اذا أراد أن يطلق امرأته كان له أن يطلقها فكذلك أيضا للمرأة (٢) اذا أرادت طلاقه أن

يكون لها أن تطلقه ولما كان للشفيع أخذ الشقة (١) وإن كره المشتري كان للبشترى أيضا الزامه إياه وإن كره الشفيع ، وهذه وسواس سخر الشيطان بهم فيها وشواذ سبب لهم مثل هذه المضاحك في الدين فاتبعوه عليها ولا تدرى بأى نص أم بأى عقل وجب هذا الذى يهذرون به ؟ وقالوا : كان الأصل أن لا يجوز الكتابة لأنها عقد غرر وما كان هكذا فسيبيله اذ جاء به نص أن يكون ندبا لانه اطلاق من حظر قتلنا : كذبتهم بل الأصل أنه لا يلزم شئ من الشريعة ولا يجوز القول به حتى يأمر الله تعالى به فإذا أمر به عز وجل فسيبيله أن يكون فرضا يعصى من أى قبوله هذا هو الحق الذى لا يختلف القول فيه وما جاء قط نص ولا معقول بان الأمر بعد التحريم لا يكون الا ندبا بل قد كانت الصلاة الى بيت المقدس فرضا الى الكعبة محظورة محرمة ثم جاء الأمر بالصلاة الى الكعبة بعد الحظر فكان فرضا ، وقالوا : لو كانت الكتابة اذا طلبها العبد فرضا لوجب أن يجبر السيد عليها وإن أرادها العبد بدرهم وهذا قول فاسد لان الله تعالى لم يأمر قط باجابه العبد الى ما أراد أن يكاتب عليه وإنما أمر باجابه الى الكتابة ثم ترك المكتابة مجملة بين السيد والعبد لان قوله تعالى : ( فكا تبوهم ) فعل من فاعلين ، وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فوجب أن لا يكلف العبد ما ليس فى وسعه ، ونهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال فوجب أن لا يكلف السيد اضاعة ماله ، وصح بهذين النصين ان اللازم لهما ما أطاقه العبد بلا حرج وما لا غبن فيه على السيد ولا اضاعة لماله ، وقد وافقونا على أن للسيد تكليف عبده الخراج واجباره عليه ولم يكن ذلك عندهم مجيزا أن يكلفه من ذلك ما لا يطيق ولا اجابه العبد الى اداء ما لا يرضى السيد به مما هو قادر لاداء مشقة على أكثر منه وهذا هو الحكم فى الكتابة بعينه وكذلك من تزوج ولم يذ كر صداقا فانه يجبر على اداء صداق مثلها ويجبر على قبوله ولا تعطى برأيا ولا يعطى هو برأيه ، وقد رأى الحنفيون الاستسعاء والقضاء به واجبا فلهذا عارضوا أنفسهم بمثل هذه المعارضة فقالوا : ان قال العبد : لا أؤدى الا درهما فى ستين سنة وقال المستسعى له : لا تؤدى الا مائة ألف دينار من يومه ، وقد أوجب المالكيون الخراج على الأرض المفتوحة فرضا لا يجوز غيره ثم لم يبينوا ما هو ولا مقداره ، وكم قصة قال فيها الشافعيون بايجاب فرض حيث لا يحدون مقداره كقولهم : الصلاة تطيل بالعمل الكثير ولا تبطل بالعمل اليسير ، فهذا فرض غير محدود ، وأوجبوا المتعة فرضا ثم لم يحدوا فيها حدا ومثل هذا لهم كثير جدا فطل كل ما هو اياه وبالله تعالى التوفيق .

(١) فى النسخة رقم ١٤ أن يأخذ الشقة

١٦٨٦ - مسألة - والكتابة جائزة على مال جائز تملكه وعلى عمل فيه الى اجل مسمى والى غير اجل مسمى لكن حالاً أو فى الذمة وعلى (١) نجم ونجمين وأكثر، وكنا قبل (٢) قول : لا تجوز إلا على نجمين فصاعداً حتى وجدنا ما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكى قال : نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابورى نا اسحاق بن راهويه نا يحيى بن آدم نا ابن ادريس - هو عبد الله - نا محمد بن اسحاق عن عامر بن عمر بن قتادة - هو ابن النعمان الظفرى - عن محمد بن لبيد عن ابن عباس حدثني سلمان الفارسى فذكر حديثاً طويلاً وفيه فقدم رجل من بنى قريظة فابتاعنى ثم ذكر خبراً وفيه فأسلمت وشغلنى الرق حتى فاتتني بدر ثم قال لى رسول الله ﷺ : كاتب فسألت صاحبى ذلك فلم أزل به حتى كاتبني على أن أحيى له ثلاثمائة نخلة وباربعين أوقية من ذهب فأخبرت رسول الله ﷺ بذلك فقال لى : اذهب فققر لها فاذا اردت أن تضعها فلا تضعها حتى تأتيني فتؤذنى فاكون أنا الذى أضعها يدي قال : فقممت بتفقىرى واعاتنى أصحابى حتى فقرت لها سربها ثلاثمائة سربة وجاء كل رجل بما أعانتى به من النخل ثم جاء رسول الله ﷺ فجعل يضعه يده ويسوى عليها تراها ويبرك حتى فرغ منها فوالذى نفس سلمان بيده مامات منها ودية وبقيت الذهب فيينا رسول الله ﷺ اذ أتاه (٣) رجل من أصحابه بمثل البيضة من ذهب أصابها من بعض المعادن فقال عليه الصلاة والسلام : ما فعل الفارسى المسكين المكاتب ادعوه لى فدعيت فبحث فقال : اذهب بهذه فادها بما عليك من المال فقلت : وأين تقع هذه يا رسول الله بما على ؟ فقال : ان الله سيؤدى عنك ما عليك من المال قال : فوالذى نفسى بيده لقد وزنت له منها أربعين أوقية حتى أوفيته الذى على قال : فاعتق سلمان وشهد الخندق وبقية مشاهد رسول الله ﷺ ، وقال الشافعى : لا تجوز الكتابة الا على نجمين للاتفاق على جوازها كذلك \*

**قال ابو محمد** : لاحظ للنظر مع صحة الخبر ، فان قيل : لم قلتم ان العبد اذا أسلم وسيده كافراً فهو حرو هذا سلمان أسلم وسيده كافراً ولم يعتق بذلك قلنا : لم نقل بهذا الا لعنق رسول الله ﷺ من خرج اليه مسلماً من عبيد اهل الطائف ، ولقول الله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ) والطائف بعد الخندق بدهر وقصة سلمان موافقة لمعهود الأصل فصح بزول الآية نسخ جواز تملك الكافر للمؤمن وبقى سائر الخبر على ما فيه وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٨٧ مسألة** ولا تجوز كتابة مملوك لم يبلغ لار النبي ﷺ أخبر بأن القلم مرفوع عن الصبي حتى يبلغ ، وقال أبو حنيفة : كتابته جائزة وهذا خلاف السنة ولا يجوز ان يكتب عبد غيره لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فلا يجوز عمل أحد على غيره الا حيث أجازته القرآن والسنة ، ولا تجوز كتابة (١) الوصي غلام يتيمه ولا مكاتبه الاب غلام ابنه الصغير لانه غير المخاطب في الآية ولانه ليس نظرا للصغير اذ هو قادر على أخذ كسبه بغير اخراجه عن ملكه .

**١٦٨٨ - مسألة -** والمكاتب عبد مالم يؤد شيئا فاذا أدى شيئا من كتابته فقد شرع (٢) فيه العتق والحرية بقدر ما أدى وبقي سائر مملوكا وكان لما عتق منه حكم الحرية في الحدود والموارث والديات وغير ذلك وكان لما بقي منه حكم العبيد في الديات والموارث والحدود وغير ذلك وهكذا أبدا حتى يتم عتقه بتمام ادائه لما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أبو محمد بن عيسى الدمشقي نا يزيد بن هارون نا أحمد بن سلمة عن قتادة . وأيوب السختياني قال قتادة : عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس كلاهما عن رسول الله ﷺ « أنه قال : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما أعتق منه ويرث بقدر ما أعتق منه » . ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا يعلى بن عبيد الطنافسي نا حجاج الصواف - هو ابن أبي عثمان - عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال : قضى رسول الله ﷺ في المكاتب يقتل يؤدى ما أدى من مكاتبته دية الحر وما بقي دية المملوك \* ومن طريق أحمد بن شعيب النسائي نا سليمان بن سلم البلخي . وعبيد الله بن سعيد قال سليمان : انا النضر بن شميل وقال عبيد الله نا معاذ بن هشام الدستوائي ثم انفق معاذ . والنضر كلاهما يقول : نا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : يؤدى المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر وبقدر مارق منه دية العبد \* . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الله بن المبارك نا أبو هشام - هو المغيرة بن سلمة الخزومي - نا وهيب بن خالد عن أيوب عن عكرمة عن علي بن أبي طالب عن النبي عليه السلام قال : « يؤدى المكاتب بقدر ما أدى » ، وهذا أثر صحيح لا يضره قول من قال : انه اخطأ فيه بل هو الذى اخطأ لانه من رواية الثقات الأثبات \* ومن عجائب الدنيا عيب الخفيفين . والمساكين . والشافعين له بان حماد ابن زيد أرسله عن أيوب عن عكرمة . وان ابن عليه رواه عن أيوب عن عكرمة عن

على انه قال : يؤدى المكاتب بقدر ما أدى فأوقفه على على ۞

**قال أبو محمد :** أليس هذا من عجائب الدنيا يكون الخفيفون . والمالكيون عند كل كلمة يقولون : المرسل كالمسند ولا فرق فاذا وجدوا مسندا يخالف هوى أبي حنيفة : ورأى مالك جعلوا ارسال من أرسله عيبا يسقط به اسناد من أسنده ويكون الشافعيون لا يختلفون في ان المسند لا يضره ارسال من أرسله فاذا وجدوا ما يخالف رأى صاحبهم كان ذلك يضر اشد الضرر أيرى الله غافلا عن هذا العمل في الدين ؟ وقد أسنده حماد بن سلمة . ووهيب بن خالد . ويحيى بن أبي كثير . وقادة عن خلاص عن علي وما منهم أحد ان لم يكن فوق حماد لم يكن دونه فكيف وقد أسنده حماد بن زيد كما رويانا من طريق أحمد بن شعيب انا القاسم بن زكريا انا سعيد بن عمرونا حماد بن زيد عن أيوب . ويحيى ان أبي كثير كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس أن مكاتبا قتل على عهد رسول الله ﷺ فأمر عليه الصلاة والسلام أن يؤدى ما أدى دية الحر وما لادية المملوك . وأما ما ذكره من ايقاف ابن علية له على على فهو قوة للخبر لانه فتيا من على بما روى ، وليت شعري من أين وقع لمن وقع ان العدل اذا أسند الخبر عن مثله وأوقفه آخر أو أرسله آخر ان ذلك علة في الحديث وهذا لا يوجب نص ولا نظرا ولا معقول والبرهان قد صح بوجوب الطاعة للمسند دون شرط فبطل ما عدا هذا والله تعالى الحمد ۞ وقالوا : قد رويتم من طريق أحمد بن شعيب انا حماد بن مسعدة نا سفيان عن خالد - هو الخذاء - عن عكرمة عن علي بن أبي طالب في المكاتب اذا أدى النصف فهو غريم ۞ ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس حد المكاتب حد المملوك ، وهذا ترك منهما لما روي ۞

قال أبو محمد : فقلنا : هبك أنهما تركا ما روي فكان ماذا ؟ انما الحجة فيما روي عن النبي ﷺ لاني قولهما ، وقد أفردنا جزءا ضحما لما تناقضا فيه من هذا الباب ، وأيضا فان كان هذا الاختلاف يوجب عندهم الوهن فيما روي فانفصلوا بمن عكس ذلك فقال : بل ذلك يوجب الوهن فيما روي عنهما مما هو خلاف لما روي وحاشا لهما من ذلك ۞

قال علي : فكيف وقد يتأول الراوى فيما روى وقد ينسأه فكيف وليس فيما ذكرنا عن علي . وابن عباس خلاف لما روياه ( ١ ) اما قول علي : إذا أدى النصف فهو غريم فليس مخالفا للشهو ر عنه من توريث من بعضه حر بما فيه من الحرية دون ما فيه من الرق

ولما روى من حكم المكاتب لان لم يقل فيه: ليس باقيه عبد ولا قال فيه: ليس ما أدى حراً لكن أخبر أنه لا يعجز لكن يتبع بياق الكتابة فقط فلا خلاف في هذا لما روى \* وأما قول ابن عباس: حد المكاتب حد مملوك فائماً يحمل على أنه أراد ما لم يؤد شيئاً من كتابته وما قابل منه إذا أدى البعض ما لم يؤد فهذا صحيح وبه نقول، فبطل هذرهم ودعواهم الكاذبة أنهما رضى الله عنهما خالفاً ما روى وبطل أن يكون لهم كدح في الخبر \* وهذا مكان اختلف الناس فيه فروى عن عمر بن الخطاب وعثمان . وجابر : وأمها تين المؤمنين المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، ولا يصح عن أحد منهم لانه عن عمر من طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك عن ابن أبي مليكة مرسل \* ومن طريق محمد بن عبيد الله العرزمي وهو مثله أو دونه ثم عن سعيد بن المسيب أن عمر مرسل \* ومن طريق سليمان التيمي أن عمر \* ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر (١) وعثمان : وجابر بن عبد الله، والتي عن أمها تين المؤمنين هو من طريق عمر بن قيس سندله وهو ضعيف، وهو عن أم سلمة أم المؤمنين من طريق أبي معشر المدني وهو ضعيف لكنه صح عن زيد بن ثابت . وعائشة أم المؤمنين . وابن عمر وهو مأثور عن طائفة من التابعين منهم عروة بن الزبير . وسليمان بن يسار، وصح عن سعيد بن المسيب . والزهرى . وقتادة وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى . والأوزاعى . وسفيان الثورى . وابن شبرمة . وابن أبي ليلى . واحمد . واسحاق . وأبي ثور . وأبي سليمان ، وقالت طائفة: المكاتبون على شروطهم صح ذلك عن جابر بن عبد الله، وقالت طائفة: هو حر ساعة العقد له بالكتابة وهو قول روى عن ابن عباس ولم نجد له اسناداً إليه، وقالت طائفة: إذا أدى نصف مكاتبته فهو غريم روي أن ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جابر بن سمرة أن عمر بن الخطاب قال: إذا أدى المكاتب الا الشطر فهو غريم \* ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بهذا الاسناد نفسه قال عمر: إذا أدى الشطر فلا رق عليه، وقد ذكرنا قبل في هذه المسألة نفسها قول على بن عثمان وهو اسنادان جيدان، وصح عن شريح إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه وهو غريم رويناه من طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح . وقالت طائفة: إذا أدى المكاتب الثلث فهو غريم روي أن ذلك من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود إذا أدى المكاتب ثلث كتابته

فهو غريم ، وقالت طائفة : اذا أدى الربع فهو غريم رويننا من طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم كان يقال : اذا أدى المكاتب الربع فهو غريم ، وقالت طائفة اذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة فهو غريم رويننا ذلك من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن ربيعة قال : ولم يبلغني عن أحد ، وقالت طائفة : اذا أدى قيمته (١) فهو غريم رويننا ذلك من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن أن ابن مسعود قال \* ومن طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قال لي الشعبي : قول شريح مثل قول ابن مسعود اذا أدى المكاتب قيمته فهو غريم من الغرماء \*

**قال أبو محمد :** هذا اسناد جيد لان الشعبي صحب شريحا وشرح صحب ابن مسعود وليس هذا مخالفا لما روى من هذه الطريق نفسها اذا أدى نصف الكتابة فهو غريم لانه قد يمكن أن يقول القولين معا ولا يتانعا وهو ان يكون يرى ان أدى الاقل من قيمته او من نصف الكتابة فهو غريم أيهما أدى فهو غريم \* ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن النخعي اذا أدى المكاتب ثمن رقبته فليس لهم أن يسترقوه \* وقالت طائفة كما رويننا من طريق عبد الرزاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير قال : قال ابن عباس اذا بقي على المكاتب خمس أواق او خمس ذود او خمسة أوسق فهو غريم ، وهذا لا يصح لانه منقطع وعكرمة بن عمار ضعيف \* وقالت طائفة بمثل قولنا رويننا من طريق أحمد ابن شعيب ان زكريا بن اسحاق انا اسماعيل بن علية عن أيوب السختياني عن عكرمة عن علي يؤدي المكاتب بقدر ما أدى \* ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن ميمون عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي قال : قال علي بن أبي طالب في المكاتب : يعتق بالحساب \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن عكرمة عن علي قال : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى \* ومن طريق وكيع نا المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال : تجزى العتاقة في المكاتب من أول نجم \*

**قال أبو محمد :** وجميع هذه الاقوال لا نعلم لشيء منها حجة الا أنها كلها على كل حال ان لم تكن أقوى من تحديد مالك ما أباح لذات الزوج الصدقة به وما أسقط من الجائحة وما لم يسقط ، ومن تحديد أي حيفة ما تبطل به الصلاة بما ينكشف من رأس الحرة أو من بطنها أو من نغذها من ربع كل ذلك \* ومن الشروط الفاسدة التي يحتجون لها المسلمون عند شروطهم ، فليست أضعف بل لهذه مزية لأن أكثرها من أقوال الصحابة رضی الله عنهم إلا أن من قال : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم فاحتجوا بما رويننا من طريق عمرو بن

شعيب عن أبيه عز جده عن النبي ﷺ المكاتب عبد ما بقي عليه درهم \* ومن طريق عبد الباقي ابن قانع راوى الكذب عن موسى بن زكريا عن عباس بن محمد عن أحمد بن يونس عن هشيم عن جعفر بن اياس عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » وهذا خبر موضوع بلا شك لم يعرف قط من حديث عباس بن محمد ولا من حديث أحمد بن يونس ولا من حديث هشيم . ولا من حديث جعفر . ولا من حديث نافع . ولا من حديث ابن عمر انما هو معروف من قول ابن عمر ، وأما حديث هؤلاء كلهم اشهر من الشمس ولا ندري من موسى بن زكريا أيضا ؟ ، وأما حديث عمرو بن شعيب فصحيفة على أنه مضطرب فيه قد روينا من طريق أبي داودنا محمد ابن المثنى حدثني عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - ناهما - هو ابن يحيى - نا عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عز جده « أن النبي ﷺ قال : أيما عبد كاتب على مائة أوقية فأداها الا عشر أواق فهو عبد وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأداها الا عشرة دنائير فهو عبد \* ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن عمرو بن العاصي من كاتب مكاتب على مائة درهم فقضاها الا عشرة دراهم فهو عبد أو على مائة أوقية فقضاها الا أوقية فهو عبد ، عطاء هذا الخراساني لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاصي شيئا ولا من أحد من الصحابة الا من أنس وحده ، والعجب كله بمن يعطل خبر على . وابن عباس وهو في غاية الصحة بانه اضطرب فيه وقد كذب ثم يحتاج بهذه العورة وقد اضطرب فيها كما ترى \*

(فان قالوا) هو قول أم المؤمنين عائشة وما كان الله تعالى ليتهك ستر رسول الله ﷺ بدخول من لا يحل دخوله على أزواجه قلنا : صدقتم وانما حرم الله تعالى عليهن دخول الأحرار عليهن فقط والمكاتب مالم يؤد شيئا فهو عبد وما دام يبقى عليه فلس فليس حرا لكن بعضه حر وبعضه عبد ولم ينهين قط عن هذه صفتته \*

(فان قيل) هو قول الجمهور قلنا : فكان ماذا؟ وكفصة خالفتم فيها الجمهور نعم وأنتيم بقول لا يعرف أحد قاله قبل من قلدتموه دينكم ، وهذا الشافعي خالف جمهور العلماء في بطلان الصلاة بترك الصلاة على رسول الله ﷺ في التشهد الأخير وفي تحديد القلتين . وفي تنجيس الماء بما يموت فيه من الذباب . وفي نجاسة الشعر . وفي أزيد من مائة قضية ، وهذا أبو حنيفة خالف في زكاة البقر جمهور العلماء . وخالف في قوله : ان الخلطة لا تغير الزكاة جمهور العلماء . وخالف في وضعه في الذهب أو قاصا جمهور العلماء . وفي أزيد من ألف قضية ، وهذا مالك خالف في إيجاب الزكاة في السائمة جمهور العلماء : وفي الحامل والمرضع



قطران . وفي أن العمرة تطوع وفي مئين من القضايا ، فالآن صار أكثر من روى عنه ولا يبلغون عشرة حجة لا يجوز خلافها وقد خالفهم غيرهم من نظرائهم ، وكم قصة خالفوا فيها رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ كحديثه لا يجوز لامرأة امر في ماهاولا عطية اذا ملك زوجها عصمتها . وان الدية على أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفا شاة . وفي احراق رحل الغال وغير ذلك ، وهذا لعب وعبث في الدين ( فان قالوا ) : قد صح أن المكاتب كان عبدا فهو كذلك فقلنا : نعم ما لم يأت نص بخلاف هذا فيوقف عنده وقد صح النص بخلاف هذا وبشروع الحرية فيه ، واحتج أصحابنا ببيع بريرة وهى مكاتبه فقلنا : نعم ولم تكن أدت من كتابتها شيئا هكذا في الحديث وبهذا نقول فبطل قولهم وضح قولنا والحمد لله رب العالمين كثيرا \*

١٦٨٩ مسألة ولا تجوز كتابة مملوكين معا كتابة واحدة سواء كانا أجنبيين أو ذوى رحم محرمة \* برهان ذلك أنها مجهولة لا يدري ما يلزم منها كل واحد منهما أو منهما وهذا باطل ، وأيضا فان شرطه أن لا يعتق منهما واحد الا بأداء الآخر وعتقه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل قال الله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فصح أنه عقد مخالف للقرآن فلا يجوز ولا يقع به عتق أصلا اديا أولم يؤديا وهو قول أصحابنا \*

١٦٩٠ مسألة وبيع المكاتب . والمكاتبه مالم يؤديا شيئا من كتابتهما جائز متى شاء السيد ، وكذلك وطء المكاتبه جائز مالم تؤد شيئا من كتابتها فان حملت أولم تحمل فهي على مكاتبتهما فاذا بيع بطلت الكتابة فان عاد الى ملكه فلا كتابة لهما الا بعقد محدد ان طلبه العبد أو الأمة فان اديا شيئا من الكتابة قل أو أكثر حرم وطؤها جملة وجاز بيع ما قابل منهما مالم يؤديا فان باع ذلك الجزء بطلت الكتابة فيه خاصة وصح العتق فيما قابل منهما ما أديا فان عاد الجزء المبيع الى ملك البائع يوما ما لم تعد فيه الكتابة ولا الرجوع في الكتابة أصلا بغير الخروج من الملك ، وكذلك ان مات السيد فان ما قابل مما اديا حر وما بقى رقيق للورثة قد بطلت فيه الكتابة فان كانا لم يكونا اديا شيئا بعد فقد بطلت الكتابة كلها وهما رقيق للورثة ، وكذلك ان مات المكاتب او المكاتبه ولم يكونا اديا شيئا فقد ماتا مملوكين وما لهما كله للسيد فان كانا قد اديا من الكتابة فاقابل منهما ما أديا فهو حر ويكون ما قابل ذلك الجزء مما تركا ميراثا للأحرار من ورثتهما ويكون ما قابل مالم يؤديا مائتة للسيد وقد بطل باقي الكتابة وما حملت به المكاتبه قبل الكتابة أو بعدها الى أن يتم له مائة وعشرون

ليلة (١) مذحلت به فحكمه حكمها حتى يتم له العدد المذكور فاعتق منها بالاداء عتق منه  
 فاذا نفخ فيه الروح فقد استقر أمره ولا يزيد قيمة (٢) العتق فيه بعد بادائها \*  
 برهان ذلك ما ذكرناه في المسئلة التي قبل هذه من حكم رسول الله ﷺ بان المكاتب  
 يعتق منه بقدر ما أدى ويرق بقدر ما لم يؤد فهذا يوجب كل ما ذكرنا واذ هو عبد مالم  
 يؤد فبيع المرء عبده ووطؤه أمته حلال له وما علمنا في دين الله تعالى ملو كما نعوأ من بيعه،  
 ومنع الخفيفون . والمالكين من البيع والوطء وما نعلم لهم في ذلك حجة أصلا لان  
 قرآن . ولاسته . ولا قياس . ولا معقول بل قولهم خلاف ذلك كله لاسيما مع  
 احتجاجهم لقولهم الفاسد بالم يصح من أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم فاذا هو عبد  
 فالمانع من بيعه واذ هي أمة فما المانع من وطئها والله تعالى يقول : ( والذين هم لفروجهم  
 حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ) فلا تخلو من أن  
 تكون مما ملكت يمينه فوطؤه هاله حلال أو مما لا تملك يمينه فهي اما حرة واما أمة لغيره  
 لا يعقل في دين الله تعالى وفي طبيعة العقول الا هذا، ولو أنهم اعترضوا بهذا على أنفسهم  
 مكان اعتراضهم على رسول الله ﷺ في تزوجه أم المؤمنين صفية وجعل عتقها صداقا  
 فقالوا : لا يخلو من أن يكون تزوجها وهي مملوكة له فلا يجوز ذلك أو يكون تزوجها  
 وهي حرة فهذا نكاح بلا صداق لكان أسلم لهم من الاثم في الأخرى ومن السخرية  
 بهذا القول السخيف في الأولى ، وجوابهم أنه عليه الصلاة والسلام ما تزوجها الا وهي  
 حرة بصداق صحيح قد حصلت عليه وأتاها اياه كما أمره ربه عز وجل وهو عتقها  
 التام لها قبل الزواج ان تزوجته ولا يخلو المكاتب (٣) ضرورة من أحد أقسام  
 أربعة لا خامس لها اما أن يكون حرا من حين العقد كما ذكر عن بعض الصحابة  
 رضى الله عنهم وهم لا يقولون بهذا أو يكون عبدا كما يقولون أو يكون عبدا مالم يؤد  
 فاذا أدى (٤) شرع فيه العتق فكان بعضه حرا وبعضه مملوكا كما نقول نحن أو يكون (٥)  
 لاحرا ولا عبدا ولا بعضه حر ولا بعضه عبدا وهذا محال لا يعقل ، فاذا هو عندهم عبد  
 فبيع العبد ووطء الأمة حلال مالم يمنع من ذلك نص ولا نص ههنا مانعا من ذلك  
 أصلا بل قد جاء النص الصحيح والاجماع المتيقن على جواز بيع المكاتب الذي لم يؤد  
 شيئا كما روينا من طريق البخارى ناقتية نا الليث - هوا بن سعد - عن ابن شهاب عن  
 عروة بن الزبير « أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم  
 تكن قصت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة : ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي

(١) في بعض النسخ «يوما» بدل ليلة (٢) سقط لفظ «قيمة» من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة  
 رقم ١٢ «المكاتب» وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٦ فاذا أدى (٥) في النسخة رقم ١٤ أولا يكون

عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك بريرة لاهلها فأبوا وقالوا : ان شاء ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ : ابتاعى فاعتقني فأنما الولاء (١) لمن أعتق قالت : ثم قام رسول الله ﷺ فقال : « ما بال الناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله تعالى فليس له وان اشترط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق » ومن طريق مسلم نا أبو كريب محمد بن العلاء نا أبو أسامة ناهشام بن عروة - يعنى عن أبيه - أخبرني عائشة أم المؤمنين قالت : « دخلت على بريرة فقالت : ان أهلى كاتبونى على تسع أواق فى تسع سنين فى كل سنة أوقية فاعيننى فقلت لها : ان شاء أهلك ان أعدها لهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاؤك (٢) لي فعلت فذكرت ذلك لاهلها فقالوا : لا الا أن يكون الولاء لهم قالت : فأتتنى فذكرت ذلك فاتهرتها فقلت : لاها الله اذا فسمع رسول الله ﷺ ذلك فسألنى فاخبرته فقال : اشتريها فاعتقها واشترطى لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت ثم خطب رسول الله ﷺ عشية فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وذكر باقى الحديث \* ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة نحوه \* ومن طريق البخارى نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - نا عبد الواحد بن أيمن حدثنى أبى أيمن قال : دخلت على عائشة أم المؤمنين فقلت لها : كنت لعبة بن أبى لهب ومات وورثه بنوه وانهم باعونى من ابن أبى عمرو الخزومى فاعتقنى واشترط بنو عتبة الولاء فقالت عائشة : دخلت على بريرة وهى مكاتبة فقالت : اشتربنى فاعتقبنى فقلت : نعم فقالت : لا يبيعونى حتى يشترطوا ولائى فقلت : لا حاجة لى بذلك فسمع بذلك النبى ﷺ أو بلغه فقال لعائشة : « اشتريها واعتقها » فذكرت الخبر \* ومن طريق أبى داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد - هو ابن سلمة - عن خالد - هو الحذاء - عن عكرمة عن ابن عباس « ان مغيثا كان عبدا فقال : يا رسول الله اشفع اليها فقال لها رسول الله ﷺ يا بريرة اتقى الله فانه زوجك وأبو ولدك قالت : يا رسول الله تأمرنى بذلك قال : لا انما أنا شافع فكأنت دموعه تسيل على خده فقال رسول الله ﷺ للعباس : ألا تعجب من حب مغيث بريرة وبغضها اياه » \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : « لما خيرت بريرة رأيت زوجها يتبعها فى سلك المدينة

(١) فى النسخة رقم ١٤ « فان الولاء » وما هنا موافق لما فى صحيح البخارى (٢) فى النسخة رقم ١٤ الولاء

ودموه تسيل على لحيته فكلّم له العباس النبي ﷺ أن يطلب اليها فقال لها رسول الله ﷺ : زوجك وأبو ولدك فقالت : أنا أمرني به يا رسول الله ؟ قال : إنما أنا شافع فقالت : فإن كنت شافعا فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها وكانت يقال له المغيث وكان عبدا لآل المغيرة من بني مخزوم فقال رسول الله ﷺ للعباس : ألا تعجب من شدة بغض بريرة لزوجها ومن شدة حب زوجها لها ، فهذا خبر ظاهر فاش رواه عن النبي ﷺ عائشة أم المؤمنين . وبريرة . وابن عباس ، ورواه عن ابن عباس عكرمة . وعن بريرة عروة . وعن أم المؤمنين القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وعمره . وأمين ، ورواه عن أمين ابنه عبد الواحد . وعن عمرة يحيى بن سعيد الأنصاري . وعن القاسم ابنه عبد الرحمن . وعن عروة الزهري . وهشام ابنه . ويزيد بن رومان ، ورواه عن هؤلاء الناس والآئمة الذين يكثر عددهم فصار نقل كافة وتواتر لاتسع مخالفته ، وهذا بيع للمكاتب قبل أن يؤدي شيئا ، ولا شك عند كل ذي حس سليم انه لم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك لانها صفقة جرت بين أم المؤمنين وطائفة من الصحابة وهم موالى بريرة ، ثم خطب الناس رسول الله ﷺ في أمر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شيء أشهر من هذا ، ثم كان من مشى زوجها يبيكي خلفها في أزقة المدينة ما زاد الأمر شهرة عند الصبيان والنساء والضعفاء فلاح يقينا انه اجماع من جميع الصحابة اذ لا يجوز البتة أن يظن بصاحب خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي أكد فيه هذا التأكيد ، وهذا هو الأجماع المتيقن لا إعطاء صاع من حنطة صدقة في بني الحارث ابن الخزرج على نحو ميل من المدينة . ولا جلد عمر أربعين جلدة زائدة على سبيل التعزير في الخمر قد صح عنه خلافها ، وعن غيره من الصحابة قبله وبعده ، ولا سبيل لهم الى أن يوجدوا ناعن أحدهم من الصحابة المنع من بيع المكاتب قبل أن يؤدي الاتك القولة الخاملة التي لا نعلم لها سندا عن ابن عباس \*

قال أبو محمد : فبلحوا عنده هذه فقالت منهم عصة : إنما بيعت كتابتها قلنا : كذبتكم كذبا مفتعلا للوقت وفي الخبر تكذيبكم بأن أم المؤمنين اشترتها وأعتقتها وكان الولاء لها ، وقال بعضهم : انها عجزت قلنا : كذبتكم كذبا مفتعلا من وقته ، وفي الخبر ان هذه القصة كانت بالمدينة والعباس . وابنه عبد الله بها وان الكتابة كانت لتسع سنين في كل سنة أوقية وانها لم تكن بعد أدت شيئا ، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم والرواية في أن العباس وعبد الله لم يدخلوا المدينة ولا سكنها الا بعد فتح مكة ولم يعيش النبي ﷺ منذ دخل المدينة بعد الفتح الا عامين وأربعة أشهر فأين عجزها وأين حلول

نجومها تبارك الله ما أسهل الكذب على هؤلاء القوم في الدين نعوذ بالله من البلاء؟  
وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : غلام كاتبته فبعته رقة  
أو كاتبته فعجز قال عطاء : هو عبد للذى ابتاعه وقاله أيضا عمرو بن دينار قلت لعطاء :  
فقضى كتابته فعتق قال عطاء : هو مولى للذى ابتاعه قلت لعطاء : كيف والكتابة عتق  
قال عطاء : كلا ليست عتقا إنما يقال في المكاتب يورث فلا يبيعه الذى ورثه الا  
بأذن عصبته الذى كاتبه وقاله أيضا عمرو بن دينار قال ابن جريج : قلت لعطاء :  
اذن لى في بيعه أخوتى بنو أبى ولم يأذن بنو جدى قال عطاء : حسبك أن يأذن لك وارثه  
من عصبته يومئذ قال عطاء : وأما مكاتب أنت كاتبته فبعته رقة والذى عليه فلا تستأذن  
فيه أحدا فان عجز فهو للذى ابتاعه وان عتق فهو مولى الذى ابتاعه فهذا عطاء . وعمرو  
ابن دينار يجيزان بيع رقة المكاتب بلا عجز ولم يخالفهما ابن جريج ، والعجب كله من  
اجازة بعضهم بيع كتابة المكاتب وهو حرام لانه يبيع غرر ومنعوا من بيع رقبته قبل  
أن يؤدى وهو حلال طلق ، ثم قالوا : ان أدى فعتق فولأوه لبائع كتابته وان عجز فهو  
رقيق للشترى كتابته وهذا تخليط لانظيره لانه يبيع لايبيع وتمليك للرقة لمن لم يشتريها  
وكل ذلك باطل \* واحتج بعضهم فى منع بيعه بقول الله تعالى : ( أفوا بالعقود ) \*  
**قال أبو محمد** : وهذا عليهم لاهم لانهم يرون تعجزه ان عجز وابطال كتابته  
ونسوا قول الله تعالى : ( أفوا بالعقود ) فقالوا : المسلمون عند شروطهم فقلنا :  
فأجيزوا شرطه على المكاتبه وطئها كما فعل سعيد بن المسيب وغيره فقالوا : هذا شرط  
ليس فى كتاب الله تعالى فقلنا : والتعجز شرط ليس فى كتاب الله تعالى ولا فرق ، ثم لم  
يختلفوا فيمن عقد على نفسه لله عز وجل عتق غلامه هذا إن أفاق أبوه أو قدم غائبه فان  
له بيعه ما لم يقدم الغائب وما لم يفق الأب فهلا منعوا من هذا بأفوا بالعقود ، فان  
قالوا : قد لا يستحق العتق بموت الأب المريض والغائب قلنا وقد لا يستحق المكاتب  
العتق عندكم بالعجز ولا فرق فكيف وليس قوله تعالى : ( أفوا بالعقود ) مانع من  
البيع وانما هو مانع من أن يبطل عقده قاصدا اليه بالابطال ، فقط \* وأما وطء المكاتبه  
فانتاروينامن طريق أحمد بن حنبل ناعبد الصمد بن عبد الوارث التوروى نايجي بن  
سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : اذا كاتب الرجل أمة واشترط أن يغشاهما  
حتى تؤدى مكاتبته فلا بأس بذلك ، وبه يقول أبو ثور ، والعجب أن المانعين من  
وطئها اختلفوا فقال الحكم بن عتيبة : ان حملت بطلت الكتابة وهى أم ولد ، وقال  
الزهرى : يجلد مائة فان حملت فهى أم ولد \*

قال علي : ليت شعري كيف يجلد مائة في وطئه من تكون أم ولده ان حملت ان هذا لعجب وانما هو فراش أو عهر ولا ثالث ، وقال قتادة : يجلد مائة سوط غير سوط وهي كذلك ان طأوعته ، وقال سفيان الثوري : لا شيء عليه أن وطئها ولا عليها فان حملت فهي بالخيار بين التماذي على الكتابة وبين أن تكون أم ولد وتبطل الكتابة ، وقال أبو حنيفة . ومالك : كقول سفيان الا انه زاد ان تبادت على الكتابة أخذت منه مهر مثلها فاستعانت به في كتابتها الا أن مالكا زاد أنه يؤدب \*

**قال أبو محمد** : ليت شعري لاي معنى تأخذ منه ميرا أي زوجة له فيكون لها مهر هذا الباطل أم هي بنى فقد حرم رسول الله ﷺ مهر البغي . أم هي ملك يمينه فهي حلال ولا مهر لها أم هي محرمة بصفة كالحائض . أو الصائمة وما عدا ذلك فتخليط لا يعقل ؟ وقال الشافعي : يعززان ولها مهر مثلها وهي أم ولده ، وهذا تناقض كما ذكرنا ، والعجب من احتجاجهم في المنع من وطئها بان قالوا : قد خرجت من يده وصارت في يد نفسها كالمروهنة \*

قال علي : هذا كذب ما خرجت عن يده ولا عن ملكه الا بالآداء فقط والدعوى لا تقوم بها حجة والمروهنة حلال لسيدها والمانع من وطئها مخطئ ، وهذا احتجاج للباطل بالباطل . وللدعوى بالدعوى . ولقولهم بقولهم ، وقالوا : قد سقط ملكه عن منافعها ووطؤها من منافعها \*

**قال أبو محمد** : هذا كذب بل سقط ملكه عن رقبته وملك رقبته من منافعها وانما الحق ههنا ان منافعها بلا خلاف فلا يخرج عن ملكه منها الا ما أخرجه النص ولا نص في منعه من وطئها مالم تؤد ، وقال بعضهم : وطؤها كاتلاف بعضها وهذا غاية السخف ولئن كان كاتلاف بعضها انه لحرام عليه قل الكتابة كما يحرم عليه اتلاف بعضها ولا فرق \* وأما قولنا : ان عاد الى ملكه لم تعد الكتابة فلا نكل عقد بطل بحق فلا يرجع الا ابتداء عقده أو بأن يوجب عودته بعد بطلانه نص ولا نص ههنا ، وأما اذا أديا شيئا فقد شرع العتق فيهما بمقدار ما أديا ولا يحل بيع حر ولا بيع جزء حر ولا وطء من بعضها حر لانها ليست ملك يمينه حيثئذ بل بعضها ملك يمينه وبعضها غير ملك يمينه والوطء لا ينقسم ولا يحل وطء حرام أصلا فان فعل فهو زان فعليه الحد والولد غير لاحق وهو قول الحسري ، وله بيع ما في ملكه منهما لما ذكرنا من جواز بيع المرء حصته التي في ملكه \* وأما قولنا مات السيد بطلت الكتابة أو ما قبل مالم يؤد منه فلقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها )

وقد صح عن رسول الله ﷺ شروع العتق في المكاتب بالأداء وبقاء سائر رقيقا  
 فإذا مات السيد فما عتق بالأداء حر لا يجوز أن يعود رقيقا وما بقي رقيقا فقد ملكه  
 الورثة والموصى لهم أو الغرماء (١) ولا يجوز عقد الميث في مال غيره وقد ذكرنا قبل  
 قول (٢) الشعبي ليس لميت شرط ، وقال هؤلاء : إنما يثون الكتابة وهذا باطل على  
 أصولهم لأن الكتابة عندهم ليست ديناً ولا مالا مستقرا واجبا فبطل قولهم : إنها تورث  
 وأما موت المكاتب ففيه خلاف قديم . وحديث فقالت طائفة : ماله كله لسيد  
 رويناه ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن معبد الجهني قال : قضى عمر  
 ابن الخطاب في المكاتب يموت وله ولد أحرار وله مال أكثر مما بقي عليه ان ماله كله  
 لسيد \* وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن طارق عن الشعبي عن زيد بن  
 ثابت قال في المكاتب يموت وله ورثة : ان ماله كله لسيد \* ومن طريق عبد الرزاق  
 عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر قال فيما ترك المكاتب : هو كله لسيد وهو قول عمر  
 ابن عبد العزيز . وقاتدة . والنخعي . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان .  
 وأصحابهم ، وقالت طائفة : غير هذا كما رويناه من طريق حماد بن سلمة . وعبد الرزاق قال  
 حماد : اناسمك بن حرب عن قابوس بن محارق بن سليم عن أبيه ، وقال عبد الرزاق :  
 عن ابن جريج عن عطاء ثم اتفقنا عن علي في مكاتب مات وله ولد أحرار قال : يؤدي  
 مما ترك ما بقي من كتابته ويصير ما بقي ميراثا لولده \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان  
 ابن عيينة . والمعتز بن سليمان كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : كان  
 ابن مسعود يقول في المكاتب اذا مات وترك مالا : ادى عنه بقية كتابته وما فضل رد  
 على ولده ان كان له ولد أحرار وبه كان يقضى شريح \* ومن طريق عبد الرزاق عن  
 معمر بن قتادة عن معبد الجهني أن معاوية قال في مكاتب مات وله ولد أحرار ومال أن  
 يعطى سيده بقية كتابته ويكون ما بقي لولده الأحرار وبه يقول معبد وهو قول الحسن  
 البصري . وابن سيرين . والنخعي . والشعبي ان ذلك لورثته بعد اداء كتابته وهو  
 قول عمرو بن دينار \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال : اذا كان  
 للمكاتب أولاد معه في كتابته وأولاد ليسوا معه في كتابته فانه يؤدي ما بقي من  
 كتابته ثم يقسم ولده جميعا ما بقي من ماله على فرائضهم وهو قول سفيان الثوري .  
 والحسن بن حي . وأبي حنيفة . واسحق بن راهويه ، وقالت طائفة : غير هذا كما رويناه  
 عن مالك ومن قلده ان المكاتب ان كان معه في كتابته أمه وأبوه والجد والجدة وبنيه

وبناته وبنو بنيه وبنو بناته وأخوته وأخواته وزوجاته أو بعض من ذكرنا ، وقد كان كاتب على نفسه وعلى من ذكرنا كتابة واحدة وكان له أولاد أحرار وأخوة أحرار وأبوان (١) حران فأت وترك مالا فأنه يؤدي ما بقى من كتابته ويرث من ذكرنا من كان معه في الكتابة ما بقى على قسمة الموارث ولا يرثه أب حر ولا أم حرة ولا أولاد أحرار ولا أخوة أحرار أصلا كان معه في الكتابة أحد من هؤلاء أو لم يكن ، قال : فإن كان معه في الكتابة من لا يعتق على المرء إذا ملكه كالعجم وابن العم وابن الأخ فلا شيء لهم والمال كله لسيده ، واختلف قوله في الزوج والزوجة فمرة قال : يرثان إذا كانا معه في كتابة واحدة ومرة قال : لا يرثانه ولم يختلف قوله : انهما لا يرثان إذا لم يكونا معه في الكتابة ، ولا نعلم هذا القول عن أحد من خلق الله تعالى قبله ، وهذه فريضة ماسمع بأطم منها وهي خلاف القرآن . والسنن . والمعقول وقول كل أحد يعرف قوله ، وقالت طائفة : كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي . والشعبي كلاهما عن علي بن أبي طالب قال : المكاتب يرث بقدر ما أدى ويحجب بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن علي بن أبي طالب قال في المكاتب انه يرث بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى ويجلد الحد بقدر ما أدى ويكون دينه بقدر ما أدى . ومن طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال علي بن أبي طالب : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن الأعمش عن ابراهيم النخعي أنه سئل عن المكاتب ؟ فقال : إذا أدى قيمة رقبته فهو غريم وإن مات أدى عنه ببقية مكاتبته وورث ولده بقدر ما اعتق منه وورث مواله بقدر ما رق منه .

قال أبو محمد : أما قول مالك فتخاذه أشهر من أن يشتغل به ويكفي منه أنه لا يعرف عن أحد قبله وأنه لم يأت قط به نص . ولا رواية فاسدة . ولا قياس . ولا يعقل ، وقال بعضهم : لما كان المكاتب ليس له حكم العبيد ولا حكم الأحرار وجب أن يكون لميراثه حكم آخر غير حكم العبيد في ميراثهم وغير حكم الأحرار .

قال علي : قلنا . فقولوا : هكذا في حدوده وأخرجوا له حدودا طريفة وقولوا كذلك في دينه ، وقولوا بمثل هذا في أم الولد فكيف وأصلكم هذا باطل ودعوى كاذبة ولا فرق عندكم بينه وبين العبد إلا أن سيده لا ينتزع ماله ولا يستخدمه ولا يمنعه من



من التصرف والتكسب فقط كما أنه لا فرق بين أم الولد والأمة إلا أنها لا تباع أبدا ولا توهب أبدا ولا تعود إلى حكم الرق أبدا ، وقالوا أيضا : هذا المال كان موقوفا لعق جميعهم فكان كأنه لهم قتلنا : فاجعلوه بينهم على السواء بهذا الدليل ولا تقسموه قسمة المواريث وادخلوا فيه كل من معه في الكتابة بهذا الدليل ، وبالجملة فما ندرى كيف انشרכת نفس أحد لقبول هذا القول على شدة فساد مع أن أصله فاسد ، ولا يجوز أن يكتب أحد على نفسه وغيره كتابة واحدة لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل والله تعالى التوفيق \* وأما قول أبي حنيفة غطا ظاهر أيضا لانهم مقرون بأن المكاتب عبد مابقى عليه ذرهم فاذهو كذلك فأنما مات عبدا وإذا مات عبدا فلا يمكن أن تقع الحرية على ميت بعد موته فظهر فساد قولهم جملة ، ولا يختلفون فيمن قال لعبده : أنت حر إذا زالت الشمس من يومنا هذا فمات العبد قبل زوال الشمس بدقيقة فإنه مات عبدا ولا ترثه ورثته وماله كله لسيده \* وأما من قال : ماله كله لسيده فأنما بنوا على أنه عبد مابقى عليه درهم وهذا قول قد بينا بطلانه بحكم رسول الله ﷺ أن المكاتب يشرع فيه العتق بقدر ما أدى ويرث بقدر ما عتق منه فصح أن لذلك البعض حكم الحر ولباقية حكم العبد في الميراث وفي كل شيء والله تعالى التوفيق \* وأما حمل المكاتب فانه ما لم ينفخ فيه الروح فهو بعضها كما قدمنا فله حكمها وأما إذا نفخ فيه الروح فهو غيرها قال تعالى : ( ثم أنشأناه خلقا آخر ) وهو عند ذلك ذكر وهى أثى أو أثى غيرها فليس له ولا لها حكم الأم قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فان قيل : فما لأجزتم عتق جميع المكاتب إذ بعضه حر بقول رسول الله ﷺ : « من اعتق شقصا لى مملوك عتق كله » وأوجبتم الاستسعاء بذلك الخبر قلنا : لا يحل ضرب أحاديث رسول الله ﷺ بعضها ببعض ولا أن يترك حكمه بحكم له آخر بل كل احكامه فرض اتباعها . وكل كلامه حق مسموع له ومطاع وهو عليه السلام أمر بعتق من أعتق بعضه ما على معتق بعضه ان كان له مال وأما بالاستسعاء وهو عليه السلام خص المكاتب بحكم آخر وهو عتق بعضه وبقاء بعضه رقيقا فقبلنا (١) كل ما أمرنا به ولم نعارض بعضه ببعض والله تعالى الحمد ، ومن تعاطى تعليم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين فهو أحق وكلا هذين الحكمين قد صح فيهما اختلاف من سلف وخلف وكلاهما نقل الأحاد الثقات فليس بعضها أولى بالقبول من بعض والله تعالى التوفيق \*

١٦٩١ مسألة ولا تحل الكتابة على شرط خدمة فقط ، ولا على عمل بعد العتق . ولا على شرط لم يأت به نص أصلا ، والكتابة بكل ذلك باطل لقول رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » \*

١٦٩٢ - مسألة - ومن كوتب الى غير أجل مسمى فهو على كتابته ما عاش السيد [ وهو ] (١) ومالم يخرج عن ملك السيد (٢) فمضى أدى ما كاتب عليه عتق لان هذه صفة كتابته وعقده فلا يجوز تعديده ومن كوتب الى أجل مسمى نجم واحد أو نجمين فصاعدا خل وقت النجم ولم يؤد فقد اختلف الناس في ذلك فروينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في المكاتب يؤدى صدرا من كتابته ثم يعجز قال : يرد عبدا سيده احق بشرطه الذي شرط ، قال ابن جريج : وأخبرني اسماعيل بن أمية ان نافعا أخبره أن ابن عمر فعل ذلك يعني أنه ردم مكاتبا له في الرق اذ عجز بعد أن أدى نصف كتابته \* ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي أن عليا قال : اذا عجز المكاتب فادخل نجما في نجم رد في الرق \* وروينا عن أبي أيوب الأنصاري أنه كاتب أفلح ثم بداله فسأله ابطال الكتابة دون أن يعجز فاجابه الى ذلك فردده عبدا ثم اعتقه بتلا ، وقد ذكر ذلك مخزومة بن بكير عن أبيه انه لا بأس به وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان ، وقال هؤلاء : تعجز المكاتب جائز بينه وبين سيده دون السلطان الا ان مالكا قولا انه لا يجوز التعجز الا بحكم السلطان ثم اختلف القائلون بتعجيزه فروينا من طريق حماد ابن سلمة . وابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال : اذا عجز المكاتب استسعى حولين زاد ابن أبي عروبة (٣) فان أدى والا رد في الرق وبهذا يقول الحسن البصري . وعطاء بن أبي رباح ولم يقل جابرو ولا ابن عمر بالتلوم بل أرقه ابن عمر ساعة ذكرانه عجز ، وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي أن علي ابن أبي طالب قال في المكاتب يعجز : أنه يعتق بالحساب - يعني بحساب ما أدى - وقال ابن أبي ليلى . والحكم بن عتيبة . والحسن بن حي . وأبو يوسف . وأحمد بن حنبل : لا يرق حتى يتوالى عليه نجمان لا يؤديهما ، وقال الأوزاعي : اذا عجز استوفى به شهران ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : اذا عجز استوفى به ثلاثة أيام فقط ثم يرق ، وقال مالك : يتلوم له السلطان بقدر ما يرق \* وروينا من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار قال :

(١) زيادة « وهو » من النسخة رقم ١٤ (٢) والنسخة رقم ١٤ « سيده » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ابن أبي ليلى » واهم ابن أبي عروبة سعيد

قال جابر بن زيد . اذا عجز المكاتب استسعى ، وقد ذكرنا قبل قول عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب . وشریح اذا أدى النصف فلاروق عليه وهو غريم وهو صحيح عنهم ، وقول ابن مسعود . اذا أدى ثلث كتابته فهو غريم ، وقول ابراهيم : اذا أدى ربع كتابته فهو غريم وقول عطاء : اذا أدى ثلاثة أرباع كتابته فهو غريم . وقول ابن مسعود وشریح اذا أدى قيمته فهو غريم وهو قول صحيح عنهما (١) \*

**قال أبو محمد :** مانع لمشيء من هذه الأقوال حجة وأعجبها قول من حد التلوم ثلاثة أيام أو شهرين ومن جعل ذلك الى السلطان أفرايت ان لم يتلوم له السلطان إلا ساعة أذرى أن يتلوم له خمسين عام ثم نقول لجميعهم : لا تخلو الكتابة من أن تكون ديناً لازماً أو تكون عتقاً بصفة لادينا ولا سبيل إلى ثالث أصلاً لا في الديانة ولا في المعقول ، فان كانت عتقاً بصفة فالواجب انه ساعة يحل الأجل فلا يؤديه فلم يأت بالصفة التي لا عتق له إلا بها فقد بطل عتقه ولا عتق له ، ولا يجوز التلوم عليه طرفة عين كن قال لعلامة : ان قدم أبي يومى هذا فانت حر فقدم أبوه بعد غروب الشمس فلا عتق له وهذا قول أصحابنا وهو قول جابر . وابن عمر ، وقد تناقضوا أقبح تناقض ومنعوا من بيعه وان لم يؤد شيئاً فصح أنها ليست عندهم عتقاً بصفة أو يكون ديناً واجبا فلا سبيل إلى ابطاله كما روينا عن جابر بن زيد فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد حكم بشروع العتق فيه بقدر ما أدى فصح يقينا أنها دين واجب يسقط منه بقدر ما أدى منه كسائر الديون وانه ليس عتقاً بصفة أصلاً لان اداء بعض الكتابة ليس هو الصفة التي تعاقدا العتق عليها فاذهى كذلك فقد قال الله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) وقال تعالى : (أو فوا بالعقود) فوجب الوفاء بعقد الكتابة وانه لا يجوز الرجوع فيها بالقول أصلاً ووجبت النظرة الى الميسرة ولا بد ، فان قيل : فاذهى دين كما تقول : فها حكمتم به وان مات العبد أو السيد أو خرج عن ملكه كما حكمتم في سائر الديون قلنا : لم نفعل لان ذلك ليس ديناً مطلقاً وانما هو دين يصح بثبات الملك ويَبطل ببطان الملك لانه انما وجب للسيد بشرط ان يعتقه بأدائه على العبد بشرط أن يكون بأدائه حراً فقط بهذا جاء القرآن وفسرته السنة عن رسول الله ﷺ فاذا مات السيد فقيد بطل وجود المعتق فبطل الشرط الذى كان عليه وبطل الشرط عن العبد اذ لا سبيل الى تمامه أبداً واذا مات العبد فقد بطل وجوده وبطل (٢) الشرط الذى كان له من العتق فبطل دين السيد اذ لا سبيل الى ما كان يستحق ذلك الدين إلا به وان خرج عن ملكه فكذلك

أيضا قد بطل عتقه في عبد غيره فبطل ما كان له من الدين مما لا يجب له إلا بما قد بطل ولا سبيل اليه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٩٣ **مسألة** ولا تصح الكتابة إلا بان يقول له: إذا أدبت إلى هذا العدد على هذه الصفة فانت حر فإن كان إلى أجل مسمى أو أكثر ذكر ذلك \* برهان ذلك أن العبد ملك للسيد فلا يستحق عتقا إلا حتى يلفظ سيده له بالعتق والا فلا لأنه لم يوجب ذلك نص ولا إجماع \*

١٦٩٤ **مسألة** ولا تجوز الكتابة على مجهول العدد. ولا على مجهول الصفة. ولا بما لا يحل ملكه كالخمر والخنزير وغير ذلك. ولا يصح بشيء من ذلك عتق أصلا ولا بكتابة فاسدة وهو قول أبي سليمان وأصحابنا لأن كل ذلك غرر محرم وقال الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) وقال رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وبالله ضرورة يدرى كل ذي تميز صحيح أن ما عقد الأصح له إلا بصحة ما لا صحة له فلا صحة له، وقال الشافعي: الكتابة الفاسدة تفسخ ما لم يؤدها فإذا أداها عتقه \*

**قال أبو محمد** : هذا عين الفساد ولا يجوز أن يصح الباطل بتمامه ، وقد قال تعالى : ( إحق الحق ويبطل الباطل ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس لعرق ظالم حق » وقال مالك : إذا عقدت الكتابة بشرط فاسد بطل الشرط وصحت الكتابة . قال علي : هذا غاية الخطأ لأنه يلزمهما عقد الم يلزمهما قط ولا أمر الله تعالى بالزامهما إياه وانما تراضيا الكتابة بهذا الشرط والا فلا كتابة بينهما فاما ان يصح شرطهما فتصح كتابتهما واما أن يبطل الشرط فلا كتابة ههنا أصلا ، وقال أبو حنيفة : من كاتب على ثوب غير موصوف أو على حكمه أو على ميتة أو على ما لا يعرف له مقدار فهي كتابة باطل ولا عتق له وإن أدى ، وإن كاتب على خمر محدودة أو على خنزير موصوف فإن أدى ذلك عتق وعليه قيمته لمولاه \*

قال علي : ما سمع بأثن من هذا التقسيم ولا بافسد منه وهم يقولون : من باع سلعة بشئ إلا أنهما لم يسميا ذلك الثمن ولا عرفاه فهو بيع فاسد وإن قبض المشتري السلعة وهي معه وأعتقه جاز عتقه وكانت حجته ههنا أقبح من قولهم لأنهم قالوا: العقود على الخمر والخنزير جائزة بين أهل الذمة فلقد أنزلوا أنفسهم حيث لم ينزلهم من الاتساع بأهل الذمة الكفار وما جعل الله تعالى قط أهل الكفر أسوة ولا قدوة وإن في هذه لدلائل سوء نعوذ بالله من الخذلان فكيف وما أحل ذلك بين أهل الذمة مذ بعث محمد ﷺ وما نعلم لهم في هذه الأقوال سلفا ولا لهم فيها متعلق بشيء \*

١٦٩٥ **مَسْأَلَةٌ** والكتابة جائزة بما لا يحل بيعه إذا حل ملكه كالكلب والسنور . والماء . والثرة التي لم يبدصلاحها والسبل الذي لم يشتد لان كل ما ذكرنا مال حلال تملكه وهبته واصداقها والكتابة ليست يباع والله تعالى التوفيق \*

١٦٩٦ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل للسيد أن ينتزع شيئا من مال مكاتبه مذكاتبه فان باعه قبل أن يؤدي أوباع منه ما قبل ما لم يؤد فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع إذا باعه كله وأما في بيع بعضه فماله له ومعه \* روينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم . وقيس قال زياد عن الحسن وقال قيس عن عطاء ثم اتفقا جميعا ان العبد إذا كاتبه مولاه وله مال وسرية وولدان ماله له وسريته له وولده احرار ، وكذلك العبد إذا عتق ، وعن قال : بقولنا مالك . وأبو سليمان . وقال أبو حنيفة : ماله لسيدته وقال سفيان الثوري : المال للسيد إلا أن يشترطه المكاتب ، وقال الأوزاعي : ما عرفه السيد من مال العبد فهو للعبد ومالم يعرفه فهو للسيد \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** : مال العبد له وجائز للسيد انتزاعه بالنص فاذا كوتب فلا خلاف أن كسبه له لا للسيد ولو كان للسيد انتزاعه لم يتم عتقه ابدا فصح ان حال الكتابة غير حاله قبلها وكان ماله كله حكما واحدا في أنه ليس للسيد أخذه اذ لم يأت بذلك في المكاتب نص \*  
١٦٩٧ - مسألة - وولد المكاتب من أمته حر وكذلك لو ملك ذا رحم محرمة منه وله أن يكاتب أو يعتق للنصوص الواردة في كل ما ذكرنا ولم يخص الله تعالى مكاتبنا من غيره وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٩٨ **مَسْأَلَةٌ** وإذا حل النجم أو الكتابة ووجبت فضما منها من اجنبي جائز ، وهو قول الزهري لأنه مال قد صح وجوبه للسيد وهو دين لازم فضماها جائز ، ولو بيع من العبد مالم يؤد كان ما وجب عليه بعد دينه يتبع به وأما قبل حلول النجم فلا لأنه لم يجب بعد ولعله يموت قبل وجوبه أو يموت السيد فلا يجب على العبد \*

١٦٩٩ **مَسْأَلَةٌ** ولا تجوز مقاطعة المكاتب ولا أن يوضع عنه بشرط أن يعجل لانهما شرط ليس في كتاب الله عز وجل وبيع مالم يقبض وما لا يدري أهو في العالم ام لا ؟ وقال مالك . وأبو حنيفة : مقاطعة المكاتب جائزة ببعض ما عليه وبالعروض ، وصح عن ابن عمر أنه لا تجوز مقاطعته إلا بالعروض بخلاف ابن عمر ولا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة ، وقال الشافعي : بقول ابن عمر ولا حاجة إلا في نص وبالله تعالى التوفيق وبه تأيد \*

١٧٠٠ - مسألة - ولا تجوز كتابة بعض عبد ولا كتابة شقص له في عبد مع

غيره لان الله تعالى يقول : ( والذين يبتغون الكتاب عما ملكت أيمانكم فكتبوه إن علمتم فيهم خيرا ) وليس بعض العبد مما ملكت يمين مالك بعضه ولا يقال فيه : انه ملك يمينه أصلا ولا انه مما ملكت يمينه ومن قال ذلك فقد كذب ييقين ، فلو اتفق الشريكان معا على كتابة عبدهما أو أمتهما معا بلا فصل جاز ذلك لانهما حيثئذ مخاطبون بالآية بخلاف الواحد لانه يقال لسادات المشترك وان كانوا جماعة : هذا العبد ملك يمينكم وما ملكت أيمانكم فكان فعلهما هذا داخلا في أمر الله تعالى مع صحة خبر بريرة وانها مكتوبة لجماعة هكذا في نص الخبر \*

**١٧٠١ مسألة** واذا كانت الكتابة نجمين فصاعداً أو الى أجل فاراد العبد تعجيلها كلها أو تعجيل بعضها قبل أجله لم يلزم السيد قبول ذلك ولا عتق العبد وهي الى أجلها وكل نجم منها أى أجله لقول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) ولست شعري أين من خالفنا عن احتجاجهم بالمسلون عند شروطهم ؟ وقال مالك : يجبر على قبض ذلك وتعجيل العتق للمكاتب ، وقال الشافعي : ان كانت الكتابة دراهم أو دنانير أجبر السيد على قبولها وان كانت عروضاً لم يجبر \*

**قال أبو محمد** : أما قول الشافعي فتقسيم فاسد لا دليل عليه لا من قرآن ، ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعله قبله ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ، وقد يكون للسيد غرض في تأجيل الدراهم والدنانير ومنفعة ظاهرة من خوف لحقه أو رجاء ارتفاع سعر لدينه منهما كما في العروض ولا فرق ، وأما المالكيون فاهم أو هموا أنهم يحتجون بما روينا من طريق ابن الجهم نالوزان ناعلى نامعاذ العنبري نا على بن سويد ابن منجوف نا أنس بن سيرين ع ابيه قال : كاتبني أنس بن مالك على عشرين ألفا فكنت في مفتاح تسترفا شريت رثة فريحت فيها فأتيت أنسا بجميع مكاتبي فأنى أن يقبلها إلا نجوما فأتيت عمر فذكرت ذلك له فقال : أراد أنس الميراث وكتب الى أنس أن قبلها فقبلها وهذا أحسن ما روى فيه عن عمرو سائر ما منقطع ومن طريق ابن وهب عن ابن طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أباه كاتب عبدا له فلما فرغ من كتابته أتاه العبد بماله كله فاني الحارث ان ياخذه وقال : لى شرطى فرفع ذلك الى عثمان فقال له عثمان : هلم المال فاجعله في بيت المال فتعطيته منه في كل حل ما يحل فاعتق العبد \*

**قال أبو محمد** : هذا عجب جدا اذ رأى عمرو عثمان لإجابة السيد الى كتابة عبده اذا طلبها العبد وخالفه أنس واحتج عمرو وعثمان بالقران كان قول أنس حجة وكان قول عمر

وعثمان ليس بحجة، وإذا وافق قول عمر، وعثمان رأى مالك وخالهما أنس. والحارث ابن هشام وهما صاحبان ومعهما القرآن صار قول عمر. وعثمان حجة ولم يكن قول أنس حجة أن هذا لعجب وحسبنا الله ونعم الوكيل. فان موهوا بتعظيم أمر العتق قلنا: أين كنتم عن هذا التعظيم؟ اذ لم توجبوا الكتابة فرضا لعتق العبد إذا طلبها والقرآن يوجب ذلك. وعمر وعثمان وغيرهما، وإن كنتم عن هذا التعظيم اذ ردتم المكاتب رقيقا من أجل دينار أو درهم بقي عليه لم يقدر عليه فبادرتم وأبطلتم كل ما أعطى ولم تؤجلوه الا ثلاثة أيام وبعضكم أيضا أمرا يسيرا وأتم بزعكم أصحاب نظر فإى فرق بين طلب العبد تعجيل جميع ما عليه ليتعجل العتق والسيد يأبى الا شرطه الجائز بالقرآن والسنة والاجماع فتجبرون السيد على ما لا يريد وبين أن يريد السيد تعجيل الكتابة كلها ليتعجل عتق العبد والعبد قادر على ذلك إلا أنه يأبى الا الجرى على نحوه فلا تجبرونه على ذلك فهل فى اتخاذ ذلك والتحكم بالباطل والمناقضة أكثر من هذا؟

**١٧٠٢ مسألة** وفرض على السيد أن يعطى المكاتب ما لا من عند نفسه ما طابت به نفسه مما يسمى مالا فى أول عقد الكتابة ويجبر السيد على ذلك فلو مات قبل أن يعطيه كلف الورثة ذلك من رأس المال مع الغرماء. بهر هاز ذلك قول الله تعالى: (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) فهذا أمر لا يجوز تعديه وهو قول الشافعى: وأبى سلمان الا أن الشافعى تناقض فرأى قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا على الندب ورأى قوله تعالى: (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) على الوجوب وهذا تحكم وكلا الأمرين لم يحد فيه عددا ما أحدهما وكول الى السيد والآخرو كول اليه والى العبد بالمعروف بما لا حيف فيه ولا مشقة ولا حرج عليهما، وقال أبو حنيفة: ومالك. كلا الأمرين ندب وقوله تعالى: (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) أمر للسيد ولغيره \*

**قال أبو محمد:** هذا خطأ أما قولهم: كلا الأمرين ندب فلا يحل أن يحمل قول الله تعالى: افعلوا على لا تفعلوا ان شئتم ولا يفهم هذا المعنى أحد من هذا اللفظ وهذا احالة الكلام الله تعالى عن مواضعه الابنص آخر ورد بذلك، وأما قولهم: انه أمر للسيد وغيره فباطل لانه معطوف على قوله (فكاتبوهم) فصح ضرورة ان المأمورين بالكتابة لهم هم المأمورون باتيانهم من مال الله لا يفهم أحد من هذا الأمر غير هذا فظهر فساد قولهم وتحكمهم بالدعوى بلا دليل. وروينا هذا القول أنه حدث عليه السيد وغيره عن بريدة الأسلمى من طريق فيها الحسين بن واقد - وهو ضعيف - ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ، وقالت

طائفة أمر بذلك السيد وغيره، فهو لاء رأوه واجبا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن يونس . والمغيرة قال يونس عن الحسن وقال المغيرة عن ابراهيم ثم اتفقا في قول الله تعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال أمر الله تعالى مولاه والباس ان يعينوا المسكاتب \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى نا ابو عبد الرحمن السلمي وشهدته كاتب عبدا له على أربعة آلاف فخط عنه ألفا في آخر نجومه ثم قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) الربع مما تكتبوهم عليه \* ومن طريق اسماعيل بن اسحاق الفاضل نا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - نا المعتز بن سلمان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قوله تعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال : ربع الكتابة \* وروينا أيضا في أنه عشر الكتابة \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال : هو العشر يترك له من كتابته ، وعن قال : انه واجب كما روينا من طريق وكيع نا أبو شبيب عن عكرمة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كاتب مولى له يقال له : أبوامية فجاءه بنجمه حين هل فقال له عمر : يا ابا امية اذهب فاستمع به فقال . يا أمير المؤمنين لو كان هذا في آخر نجم فقال عمر : لعلي لا ادر كمال عكرمة : ثم قرأ ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا المبارك ابن فضالة حدثني امي عن أبي عن جدي عبيد الله الجحدري قال المبارك : وحدثني ميمون بن جابان عن عمي عن جدي قال : سألت عمر بن الخطاب المسكاتب قال لي : كم تعرض ؟ قلت : مائة أوقية قال : فاستزادني قال : فكاتبتني وارسل الى حفصة أم المؤمنين اني كاتبت غلامى وأردت أن اعجل له طائفة من مالى فارسل الى بمائتي درهم الى أن يأتيني شيء فارسلت بها اليه فأخذها عمر يمينه وقرأ ( والذين يتبعون الكتاب مما ملكتم أيما نكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) خذها ببارك الله فيها \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** لقد كان أشبه بأموال الدين وأدخل في السلامة أن يقول الخفيفون بقول علي في هذه المسألة وان يقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى منهم حيث يقولون : ما يضحك الشكالي ويبعد من الله تعالى ومن المعقول انه ان انكشف من نخذا الحرة في الصلاة أو من الساق أو من البطن أو من الذراع أو من الرأس الربع بطلت الصلاة فان انكشف أقل لم تبطل الصلاة لاسيما وقد روينا من طريق اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء بن السائب عن حبيب ابن أبي ثابت عن عاصم



ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : (وأتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال : ربع الكتابة \* ومن طريق الدبري عن عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عطاء ابن السائب أن عبد الله بن حبيب - هو أبو عبد الرحمن السلمي - أخبره عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : (وأتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال : ربع الكتابة \* قال علي : فإن قيل : فلم لم تأخذوا بهذا الحديث ؟ قلنا : لأن ابن جريج لم يسمع من عطاء بن السائب الا بعد اختلاط عطاء \* رويانا من طريق العقيلي نا ابراهيم بن محمد ناسليمان بن حرب نا أبو النعمان عن يحيى بن سعيد القطان قال : تغير حفظ عطاء ابن السائب بعد وحماد بن زيد سمع منه قبل أن يتغير \* ومن طريق العقيلي نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن علي الحلواني نا علي - هو ابن المديني - قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يروى حديث عطاء بن السائب الا عن شعبة . وسفيان \*

**قال أبو محمد** : فصح اختلاطه فلا يحل أن يحتج من حديثه الا بما صح أنه كان قبل اختلاطه وهؤلاء الذين ذكرنا لم يرو أحد منهم عنه الا موقوفا على علي رضي الله عنه ، وأما هم فاذا وافق الخبر رأيهم لم يعللوه وان كان موضوعا فاذ قد سقط هذا الخبر فلا حجة لاهل هذه المقالة ، واحتج القائلون بانه على النذب بحديث كتابة سلمان رضي الله عنه وبحديث عائشة أم المؤمنين «أن جويرة أم المؤمنين وقعت في سهم ثابت ابن قيس أو ابن عم له فكانتها فأنت رسول الله ﷺ تستعينه فقال لها عليه الصلاة والسلام : أو خير من ذلك اقض عنك كتابتك واتزوجك» قالوا : فلم يذكروا في هذين الخبرين إيتاء مال المسكاتب \*

قال علي : لا حجة لهم في شيء من هذا أما خبر سلمان فان مالكة كان يهوديا غير ذمي بل منابذ لا تجرى عليه أحكام الاسلام فلا متعلق لهم (١) بهذا ، وأعجب شيء احتجاجهم به فيما ليس فيه له ذكر من إيتاء المال ومخالفتهم له فيما أجازاه فيه نصا رسول الله ﷺ من احياء ثلاثمائة نخلة وأربعين أوقية من ذهب (٢) الى غير أجل مسمى ولا مقبوضة وهم لا يميزون شيئا من هذا ، فسبحان من أطلق ألسنتهم بهذه العظائم التي يجب ان يردع عنها الحياء وان يردع عنها الدين \* وأما خبر جويرة فليس فيه على ماذا كاتبها ولا هل كاتب الى أجل أم الى غير أجل فيلزم على هذا أن يكون حجة في اجازة الكتابة الى غير أجل وكل كتابة أفسدوها اذ لم يذكروا فيها إيتاء المال فليس فيها أنها لم تؤت المال فلا متعلق لهم به فكيف وهي كتابة لم تتم بلا شك لانه لم يقل أحد من أهل

(١) سقط لفظ «لهم» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ «أوقية ذهب»

العلم ان جویریة أم المؤمنین كانت مولاة لثابت ولا لابن عمه بل قد صح أن رسول الله ﷺ أعدها وتزوجها وجعل عتقها صداقها فبطل كل ما هوها به والحمد لله رب العالمین، وقالوا : لو كان فرضا لكان محدودا القدر،

**قال أبو محمد** : فقلنا : من أين قلتم هذا ؟ وما لمانع من أن يفرض الله تعالى عليا عطاء بأكمله الى اختياره ؟ رأى شيء أعطياه كما قد أدبنا ما علينا وهلا قلتم هذا في المنة انی رأها الخيفيون . والشافعيون فرضا وهي غير محدودة القدر : وهلا قال هذا المالكيون في الخراج المصروب على الأرض المفتحة عنوة وهو عندهم فرض غير محدود القدر وكما قالوا فيما أوجروا فيه الحكومة فرضا من الخراج وهو غير محدود القدر ، فسبحان من جعل لهم عند أنفسهم وفي ظنهم أن يتعقبوا على الله تعالى حكمه بما لا يتعقبونه على أنفسهم فيما يشرعونه في الدين بأرائهم وحسبنا الله ونعم الوكيل \* تم كتاب الكتابة والحمد لله رب العالمین \*

بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

### كتاب صحبة (١) ملك اليمين

١٧٠٣ - مسألة - لا يجوز للسيد أن يقول لعلامة : هذا عبدى ولا مملوكته هذه أمى لكن يقول : غلامى وفتاى وعلوكى وعلوكى وخادمى وفتاى ، ولا يجوز للعبد أن يقول هذا ربى أو مولاى أو ربى ولا يقل أحد مملوك : هذا ربك ولا ربك لكن يقول سيدى ، وجائز أن يقول المرء لآخر : هذا عبدك وهذا عبد فلان . وأمة فلان . ومولى فلان لان النهى لم يرد الا فيما ذكرنا فقط ، وجائز أن يقول : هؤلاء عبيدك . وعبادك واماؤك \* رويانا من طريق ابى داود ناموسى بن اسماعيل ناحاد بن سلة عن أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يقل أحدكم عبدى وأمى ولا يقولن المملوك : ربى وربى وليقل المالك : فتاى وفتاى وليقل المملوك سيدى وسيدتى فانكم المملوكون والرب الله عز وجل » \* ومن طريق عبد الرزاق انا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبى هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ قال : « لا يقل أحدكم أطعم ربك أسق ربك وضى ربك ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدى ولا يقل مولاى ولا يقل أحدكم عبدى وأمى وليقل فتاى . فتاى . غلامى » \* ومن طريق مسلم نا أبو كريب نا أبو معاوية عن الأعمش

(١) سقط من النسخة رقم ١٦ لفظ « كتاب صحبة »

عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ولا يقل العبد لسيدته مولاي فان مولاه الله »

**قال أبو محمد :** في هذه الرواية زيادة الهى عن قول مولاي والنهى هو الزائد والوارد برفع الاباحة \* ومن طريق أبي داود نا ابن السرح نا ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة بهذا الخبر فأسنده عن أبي هريرة همام بن منبه . وأبو صالح . وابن سيرين . وعبد الرحمن والد العلاء ، وروى عن أبي هريرة مرفيا ه أبو يونس غلامه ، ولا يعلم له ( ١ ) مخالف من الصحابة ، وقال الله عز وجل : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقرا يغنهم الله من فضله ) فان احتج محتج بقول يوسف عليه الصلاة والسلام : ( انه وب أحسن مثواى ) وقوله : ( اذكرنى عند ربك ) فذلك شريعة وهذه أخرى وتلك لغة وهذه أخرى ، وقد كان هذا مباحا عندنا وفي شريعتنا حتى نهي رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقد قال يوسف عليه الصلاة والسلام : ( توفى مسلما وألحقنى بالصالحين ) وقد نهينا عن تمنى الموت \*

١٧٠٤ - مسألة - وفرض على السيد أن يكسو مملوكه . ومملوكه مما يلبس ولو شيئا وأن يطعمه مما يأكل ولولو قمعة وأن يشبعه ويكسوه بالمعروف مثل ما يكسى ويطعم مثله أو مثلها وأن لا يكلمه مالا يطيق \* روينا من طريق البخارى نا آدم بن أبى اياس ناشبة نا واصل الأحاذب سمعت المعرور بن سويد قال : رأيت أبا ذر الغفارى وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسألاه عن ذلك ؟ فقال : اذ رسول الله ﷺ قال له : « اخوانكم خولكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » \* ومن طريق مسلم ناهرون بن مروف . ومحمد بن عباد قال جميعا : ناحاتم بن اسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبى حذرة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت أنه سمع أبا اليسر وقد لقيه وعليه بردة ومعافى وعلى غلامه بردة ومعافى فقال له في ذلك ، فقال له أبو اليسر : بصر عيناى هاتان وسمع اذناى هاتان ووعاه قلبى رسول الله ﷺ وهو يقول : « اطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكسون » قال أبو اليسر : فكان اذا أعطيته من متاع الدنيا أهون على من أن يأخذ من حسناتى يوم القيامة \* وروينا مثل هذا عن أبى بكر الصديق ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم أصلا \*

١٧٠٥ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يسمى غلامه أفلق ولا يسار ولا نافع ولا نجيح ولا رباح، وله أن يسمى أولاده بهذه الأسماء، وله أن يسمى ماله بغير هذه الأسماء، مثل نجاح ومنجج ونفع وريح ويسير : وفليح وغير ذلك لا تحاش شيئا \* رويانم طريق مسلم نايجي بن يحيى أنه سمع المعتمر بن سليمان يحدث أنه سمع الركين بن الربيع ابن عميلة يحدث عن أبيه عن سمرة بن جندب قال : « نهى أن رسول الله ﷺ أن نسمي رقيقنا بأربعة أسماء أفلق . ورباح . ويسار . وافع » \* ومن طريق مسلم نا أحمد بن عبد الله بن يونس نازهير بن معاوية . نا منصور بن المعتمر عن هلال بن ساف عن الربيع ابن عميلة عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : لا تسمين غلامك يسارا . ولا رباحا ولا نجيجا ولا أفلق فانك تقول : أثم هو ؟ فيقول : لا انما هو أربع فلا تزيدن على \* قال علي : ورويناه من طرق [ قال أبو محمد ] (١) تخالف قوم هذا ودفعوه بان قالوا : قد صح يقينا من طريق جابر أنه قال : اراد النبي عليه الصلاة والسلام أن ينهى أن يسمى بعل وبرة وكه وأفلق ونافع ويسار وبنحو ذلك ثم رأيت سكوت بعد عنها ثم قبض ﷺ ولم ينه عن ذلك ثم أراد عمر بن الخطاب أن ينهى عن ذلك ثم تركه \*

قال أبو محمد : ليس من لم يعلم حجة على من علم ، جابر يقول ما عنده لانه لم يسمع النهي وسمرة يقول ما عنده لانه سمع النهي والمثبت أولى من النافي لان عنده علما زائدا لم يكن عند جابر ولا يمكن الأخذ بحديث جابر لا بتكذيب سمرة ومعاد الله من هذا فكيف وكثير من الأسماء التي ذكرها جابر لم ينه عنها أصلا فصح أن حديث سمرة ليس مخالفا لاكثر ما في حديث جابر لان جابرا ذكر أنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن تلك الأسماء التي ذكر وصدق وذكر سمرة أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بعضها وصدق \*

وقالوا : قد روي أن رسول الله ﷺ كان له غلام (٢) أسود اسمه رباح ياذن عليه وقد غاب عن عمر أمر جزية المجوس وهو أشهر من النهي عن هذه الأسماء ، فالمانع من أن يغيب عن جابر وطائفة معه الهى عن هذه الأسماء ، وقد غاب عن ابن عمر النهي عن كرى الأرض ثم بلغه في آخر عمره فرجع اليه وهو أشهر من هذه الأسماء . واما تسمية غلام رسول الله ﷺ رباحا فاما انفرد به عكرمة بن عمار وهو ضعيف فلا حجة فيه ولو صح لكان موافقا لمعهود الأصل وكان الهى شرعا زائدا لا يحل الخروج عنه \* وقالوا : قول النبي ﷺ فانك تقول : أثم هو ؟ فيقول : لا بيان بالعلقة في ذلك

وهي علة موجودة في خيرة وخير. وسعد وسعيد ومحمود وأسماء كثيرة فيجب المنع منها عدد كم أيضا قلنا : هذا أصل أصحاب القياس لأصلنا وانما نجعل نحن ما جعله الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام سببا للحكم في المسكار الذي ورد فيه (١) النص فقط لا تتعداه إلى ما لم ينص عليه \*

برهاننا على صحة ذلك أنه عليه الصلاة والسلام لو أراد أن يجعل ذلك علة في سائر الأسماء لما عجز عن ذلك بأخصر من هذا اللفظ الذي أتى به فهذا حكم البيان والذي ينسونه إليه عليه الصلاة والسلام من أنه أراد أشياء كثيرة فتكلف ذكر بعضها وعلق الحكم عليه وأخبر بالسبب في ذلك وسكت عن غير ذلك هو حكم التليس وعدم التبليغ ومعاذ الله من هذا ، ولادليل لكم على صحة دعواكم إلا الدعوى فقط والنظر الكاذب ، وقالوا : قد سمي ابن عمر غلامه نافعا وسمى أبو أيوب غلامه أفلح بحضرة الصحابة قلنا : قد غاب باقراركم عن أبي أيوب وجوب الغسل من الإيلاج وغاب عن ابن عمر حكم كرى الأرض وغير ذلك فأبما أشنع مغيب مثل هذا أو مغيب النهى عن اسم من الأسماء فبطل كل ما شغبوا به ولا حاجة في أحد على رسول الله ﷺ \* ثم كتاب صحبة ملك اليمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليما كثيرا  
بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على محمد وآله وسلم

### كتاب الموارث

١٧٠٦ - مسألة - أول ما يخرج من رأس المال دين الغرماء فإن فضل منه شيء كفن منه الميت وإن لم يفضل منه شيء كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم لما قد ذكرنا في كتاب الجنائز من ديواننا هذا ، وعمدة ذلك قوله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) وإن مصعب بن عمير رضي الله عنه لم يوجد له الاثوب واحد فكفن فيه ، ولأن تكليف الغرماء خاصة أن يكون الكفن ناقصا من حقوقهم ظلم لهم وهذا واجب على كل (٢) من حضر من المسلمين والغرماء من جملتهم \*

١٧٠٧ - مسألة - فإن فضلت فضلة من المال كانت الوصية في الثلث فمادونه لا يتجاوز بها الثلث على ما نذكر في كتاب الوصايا من ديواننا هذا إن شاء الله عز وجل وكان للورثة ما بقى لقول الله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) \*

١٧٠٨ - مسألة - ولا يرث من الرجال إلا الأب والجد أبو الأب . وأبو الجد

المذكور وهكذا ما وجد، ولا يرث مع الأب جد ولا مع الجد أب وجد ولا مع أبى الجد جد جد ولا يرث جد من قبل الأم ولا جد من قبل جدة ولا الأخ الشقيق أو للاب فقط أو للام فقط وابن الأخ الشقيق . وابن الأخ للاب . ولا يرث ابن أخ لام وابن الابن وابن الابن وابن الابن وهكذا ما وجد ، والعم شقيق الأب واخو الأب لايه ولا يرث أخو الأب لاه . وابن العم الشقيق . وابن العم أخو الأب لايه . وعم الأب الشقيق أو الأب (١) وهكذا ما علا وأبناءؤهم الذكور والزوج والمعتق ومعتق المعتق ، وهكذا ما علا لا يرث من الرجال غير من ذكرنا ولا خلاف في أن هؤلاء يرثون ، ولا يرث من النساء الا الأم والجدة والابنة وابنة الابن وابنة ابن الابن وهكذا ما وجدت ، ولا ترث ابنة ابنة ولا ابن ابنة والاخت الشقيقة أو للأب أو للام . والزوجة . والمعتقة ومعتقة المعتقة وهكذا ما علا ، ولا يرث ابن أخت ولا بنت أخت ولا ابنة أخ ولا ابنة عم ولاعمة . ولا خالة ولا خال ولا جد لام ولا ابنة ابنة ولا ابن ابنة ولا بنت أخ لام ولا ابن أخ لام ، ولا خلاف في أن من ذكرنا لا يرث ولا يرث مع الأب جد ولا ترث مع الأم جدة ولا يرث أخ ولا أخت مع ابن ذكر ولا مع اب ولا يرث ابن أخ مع أخ شقيق أو لاب ولا يرث أخ لام مع أب ولا مع ابن ولا مع ابنة ولا مع جد ، ولا يرث عم مع أب ولا مع جد ولا مع أخ شقيق أو لاب ولا مع ابن أخ شقيق أو لاب وان سفل \*

برهان هذا كله نصوص القرآن وقول النبي ﷺ الذي رويناها من طريق وهيب عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقّت الفرائض فلا » ولى رجل ذكر ، وكل من ذكرنا أيضا فلا اختلاف فيه أصلا واخرنا الذى فيه اختلاف (٢) لتسكلم عليه ان شاء الله تعالى في أبوابه \*

١٧٠٩ مسألة أول ما يخرج بماتر كما الميت ان ترك شيئا من المال قل أو كثر دىون الله تعالى ان كان عليه منها شيء كالحج . والزكاة . والكفارات ونحو ذلك ثم ان بقى شيء أخرج منه ديون (٣) الغرماء ان كان عليه دين فان فضل شيء كفن منه الميت وان لم يفضّل منه شيء كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم ، فان فضل بعد الكفن شيء نفذت وصية الميت في ثلث ما بقى ويكون للورثة ما بقى بعد الوصية \*

برهان ذلك قول الله تعالى في آيات الموارث : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) وقال رسول الله ﷺ : « فدين الله أحق أن يقضى أقضوا الله فهو أحق بالفاء » وقد ذكرنا

(١) في النسخة رقم ١٤ « أو للاب » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيه خلاف » (٣) في النسخة رقم ١٦ ودين

ذلك بإسانيده في كتاب الصيام والزكاة والحج من ديواننا هذا فإغنى عن إعادته فالآية تعم ديون الله تعالى وديون الخلق ، والسنة الثابتة بينت أن دين الله تعالى مقدم على ديون الخلق ، وأما الكفن فقد ذكرناه في كتاب الجنائز ، وصح أن حمزة . والمصعب بن عمير رضى الله عنهما لم يوجد لهما شيء إلا شملة شملة فكفنا فيهما ، وقال قوم : الكفن مقدم على الديون \*

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن النص جاء بتقديم الدين كما تلونا فإذا قد صار المال كله للرماء بنص القرآن فمن الظلم أن يخص الغرماء باخراج الكفن من مالهم دون مال سائر من حضر اذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة . ولا اجماع . ولا قياس . ولا نظر ولا احتياط لكن حكمه انه لم يترك شيئا أصلا ومن لم يترك شيئا فكفنه على كل من حضر من المسلمين لا مرسوم رسول الله ﷺ من ولى كفن أحبه أن يحسنه فصار احسان الكفن فرضا على كل من حضر الميت ، فهذا عموم للغرماء وغيرهم ممن حضر (١) ولا خلاف في أن الوصية لا تنفذ الا بعد اتصاف الغرماء لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، قال الميت (٢) قد صار في حقوق الله تعالى أو للغرماء بموته كله أو بعضه فحرام عليه الحكم في مال غيره وإنما ينفذ حكمه في ماله الذي يتخلف فصح بهذا أن الوصية فيما يبقى بعد الدين \*

١٧١٠ - مسألة - ومن مات وترك أختين شقيقتين أو لاب أو أكثر من أختين كذلك أيضا ولم يترك ولدا ولا أخا شقيقا ولا لاب ولا من يحطن مماند كر فلهما ثلثا ماترك أو لهن على السواء ، وكذلك من ترك ابنتين فصاعدا ولم يترك ولدا ذكرا أو لامن يحطن فلهما أو لهن ثلثا ماترك أيضا \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثا ماترك ) \* ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود الجحدري ناخالد بن الحارث - هو الهجيمي - ناهشام - هو الدستوائى - ناؤالزبير عن جابر بن عبد الله قال : « اشتكيت وعندي سبع اخوات لى قدخل على رسول الله ﷺ فنفخ فى وجهى فأفقت فقلت : يا رسول الله ألا أوصى لى اخواتى بالثلثين ثم خرج وتركى ثم رجعت الى فقال : انى لأراك ميتامن وجعك هذا وان الله قد أنزل فىبن الذى لى اخواتك فجعل لهن التلین فكان جابر یقول : أنزلت هذه الآية فى ( يستفتونك قل الله يفتیکم فى الکلالة ) وهذا لاخلاف فيه ، وأما البنتان فلا خلاف

في الثلاث فصاعدا ولا ولد لليت ذكر في أن لمن الثلثين إذا لم يكن هنالك من يحطن وهو قول الله تعالى : ( وان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) وأما البنات فقد روى عن ابن عباس أنه ليس لهما الا الصنف كما للواحدة ، والمرجوع اليه عند التنازع (١) هو بيان رسول الله ﷺ كما رويناه من طريق مسدد بابشر بن المفضل ناعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جثا امرأة من الأنصار في الأسواق وهي جدة خارجة بن زيد بن ثابت فذكر حديثا وفيه فجأت المرأة بابتنتين لها فقالت : يا رسول الله هاتان بنتا سعد بن الربيع قتل معك يوم أحد وقد استفي عمنهما ما لهما فلم يدع لهما مالا الا أخذهما فأتى يا رسول الله؟ فوالله لا يكحجان ابدا الا ولهما مال فقال رسول الله ﷺ : يقضى الله في ذلك قال : ونزلت سورة النساء ( يوصيكم الله في أولادكم ) الآية فقال رسول الله ﷺ : ادعوا لي المرأة وصاحبها فقال لعمنهما : اعطهما الثلثين واعط أمهما الثلث وما بقي فلك » وقد ثبت أنه ﷺ أعطى الابنة الصنف وابنة الابن السدس تكملة الثلثين (٢) وقد ادعى أصحاب القياس أن الثلثين انما وجب للبتنين قياسا على الأخنتين قالوا : والبنات أولى بذلك من الأخنتين »

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لانه ان كان ذلك لان البتتين أحق من الأخنتين فواجب أن يزيدوهما من أجل انهما أولى وأقرب فيخالفوا القرآن أو يطلوا (٢) قياسهم وأيضا فانهم - نعتي هؤلاء المحتجين بهذا القياس - لا يختلفون في عشر بنات وأخت لاب ان للاخت الثلث كاملا ولكل واحدة من البنات خمس الثلث فقد أعطوا الأخت الواحدة أكثر مما أعطوا أربع بنات فإين قولهم : ان البنات أحق من الأخوات؟ ، وهذا منهم تخليط في الدين وليست المواريث على قدر التفاضل في القرابة انما هي كما جاءت الصوص فقط ، ولا خلاف فيمن ترك جده ابا أمه وابن بته وبنت أخيه وابن أخته وخاله وخالته وعمته وابن عم له لا يلتقي معه الا إلى عشرين جدا ان هذا المال كله لهذا الابن العم البعيد ولا شيء لكل من ذكرنا . واين قرابته من قرابتهم؟ والله تعالى التوفيق »

١٧١١ مسألة فان ترك أختا شقيقة وأختا واحدة للاب (٤) أو اثنتين للآب أو أكثر من ذلك فللشقيقة الصنف وللمنى للآب أو اللواتي للآب السدس فقط لأن الله عز وجل أعطى الأخت الصنف واعطى الأخنتين فصاعدا ثم بين فصح أنه ليس للأخوات اللواتي للآب أو اللواتي للآب والآم وان كثرت الا الثلثان فقط ، واذا وجب للشقيقة الصنف بالاجماع المتيقن في ن لا يشركها فيه نبي است

(١) في النسخة رقم ١٤ وهذا بدل قوله عدالتنا ع (٢) في النسخة رقم ١٦ تنمة (٣) في النسخة رقم ١٤ ويطلون (٤) في النسخة رقم ١٤ للآب



شقيقة فلم يبق الا السدس فهو للتي للآب أو اللواتي للآب \*

**١٧١٢ مسألة** ولا ترث أخت شقيقة ولا غير شقيقة مع ابن ذكر ولا مع ابنة أنثى ولا مع ابن ابن وان سفل ولا مع بنت ابن وان سفلت والباقي بعد نصيب البنت وبنت الابن للعصبة كالأخ. وابن الأخ. والعم. وابن العم. والمتعق وعصبته الا ان لا يكون للميت عاصب فيكون حينئذ ما بقى للأخت الشقيقة أو للتي للآب ان لم يكن هنالك شقيقة، وللأخوات كذلك، وهو قول اسحاق بن راهوية وبه نأخذ، وهنا قولان غير هذا، أحدهما ان الأخوات عصبة البنات وان الأخت المذكورة أو الأخوات المذكورات يأخذن ما فضل عن الابنة أو بنت الابن أو ما فضل عن البنتين أو بنتي الابن فصاعدا وهو قول مالك. وأبي حنيفة. والشافعي. واحمد، وصح عن ابن مسعود. وزيد. وابن الزبير في ذلك روايات لا متعلق لهم بها، وصح في الأخت والبنت عن معاذ. وأبي موسى. وسلمان، وقدروى عن عمر كذلك أيضا، والثاني انه لا ترث أخت أصلا مع ابنة، ولا مع ابنة ابن وصح عن ابن عباس وهو أول قول ابن الزبير وهو قول أبي سليمان \* واحتج من رأى الأخوات عصبة البنات بما روينا من طريق شعبة. وسفيان عن أبي قيس الأودي - هو عبد الرحمن بن ثروان - عن الهذيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت؟ فقال للابنة النصف وللأخت النصف فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ للابنة النصف ولا ابنة الابن السدس تكلمة التلثين وما بقى فللاخت \*

**قال أبو محمد:** واحتج من لم يورث اختا مع ابنة ولا مع ابنة ابن بقول الله عز وجل: (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) واسم الولد يقع على الابنة وبنت الابن كما يقع على الابن وابن الابن في اللغة وفي القرآن، والعجب من مجاهرة بعض القائلين ههنا انما عني ولد اذكرا، وهذا اقدام على الله تعالى بالباطل وقول عليه بما لا يعلم بل بما يعلم انه باطل، وليت شعري أى فرق بين قوله تعالى: (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت) وبين قوله تعالى: (ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن الثمن مما تركتم) وقوله تعالى: (ولكن نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) وقوله تعالى: (ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له اخوة فلأمه

السدس) فلم يختلفوا في جميع هذه الآيات ان الولد سواء كان ذكرا أو أنثى أو ولد الولد كذلك فالحكم واحد ثم بداهم في ميراث الاخت ان الولد انما أريد به الذكر وستكتب شهادتهم ويستلون فان شهدوا فلا تشهد معهم ، واحتج أيضا من لم يورث اختا مع ابنة ولا مع ابنة ابن بالثابت عن رسول الله ﷺ من طريق وهيب عن عبد الله بن طاوس عن ابيه عن ابن عباس ألحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر \*

**قال أبو محمد :** وهم مجمعون على أن تورثهم الاخت مع البنت وبنت الابن انما هو بالتعصيب لا بفرض مسمى لأنهم يقولون في بنت . وزوج . وأم : وأخت شقيقة أولاب . أو اخوات كذلك ان للبنت النصف وللزوج الربع وللأم السدس وليس للأخت أو الاخوات وان كثرن الا نصف السدس ، فان كانت المسألة بحالها وكانت ابنتان لم ترث الأخت ولا الاخوات شيئا \* روينان طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قيل لابن عباس من ترك ابنته وأخته لآبيه وأمه ؟ فقال ابن عباس لابنته النصف وليس لأختها شيء . مما بقى وهو لعصيته فقال له السائل : ان عمر قضى بغير ذلك جعل للابنة النصف وللأخت النصف فقال ابن عباس : أأنتم أعلم أم الله ؟ قال معمر : فذكرت ذلك لابن طاوس قال لي ابن طاوس أخبرني اني أنه سمع ابن عباس يقول : قال الله تعالى : ( ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) قال ابن عباس : فقلتم أنتم : لها النصف وان كان له ولد \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا على ابن عبد الله - هو ابن المديني - حدثني سفيان - هو ابن عيينة - حدثني مصعب بن عبد الله ابن الزبير قال عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس قال : أمر ليس في كتاب الله تعالى ولا في قضاء رسول الله ﷺ وستجدونه في الناس كلهم ميراث الاخت مع البنت \*

**قال أبو محمد :** هذا يريك ان ابن عباس لم يرمافشا في الناس واشتر فيهم حجة وانه لم ير القول به (١) اذ لم يكن في القرآن ولا في سنة رسول الله ﷺ (٢) ، وتسكلم أصحابنا في أبي قيس \* قال على : أبو قيس ثقة مانع لم أحدا جرحه بجرحة يجب بها انقطاع روايته فالواجب الأخذ بما روى ، وبحديث ابن عباس المسند الذي ذكرنا فوجب بذلك اذا كان للبيت عاصب أن يكون مافضل عن فريضة الابنة أو البنتين أو بنت الابن أو بنتي الابن للعصبة لانه أولى رجل ذكر ، وليست الاخت ههنا من أصحاب الفرائض الذين أمرنا بالحاق فرائضهم بهم وهذا واضح لا اشكال فيه ، فان لم يكن للبيت رجل عاصب أصلا أخذنا بحديث أبي قيس وجعلنا الاخت عصبة كما في نصه

(١) في النسخة رقم ١٤ «بدل» (٢) في النسخة رقم ١٦ «أولا في السنة»

ولم يخالف شيئا من النصوص والمعنى ومن تناسل منه من الذكور أو عصبته من  
الذكور هم بلا شك من الرجال الذكور فهم أولى من الاخوات اذا كان للبيت ابة أو ابنة ابن \*  
قال علي : ليس في شيء من الروايات عن الصحابة المذكورين انهم ورثوا الاخت  
مع البنت مع وجود عاصب ذكر فبطل ان يكون لهم متعلق في شيء منها والله تعالى التوفيق \*  
١٧١٣ مسألة والام مع الولد الذكر أو الانثى أو ابن الابن أو بنت الام  
وان سفل السدس فقط لانه نص القرآن كما ذكرنا آقا والله تعالى التوفيق \*

١٧١٤ مسألة وان كان للبيت أخ أو اخوان أو أختان أو أخت أو أخ  
وأخت ولاولده ولاولده ولد ذكر فلائمه الثلث فان كان له ثلاثة من الاخوة ذكور  
أو أناث أو بعضهم ذكر وبعضهم أنثى فلائمه السدس لقول الله تعالى : (فان كان له اخوة  
فلائمه السدس) وهو قول ابن عباس وهو قال غيره : باثنين من الاخوة ترد الام الى السدس ،  
ولاخلاف في أنها لا ترد عن الثلث الى السدس بأخ واحد ولا بأخت واحدة ولا في أنها  
ترد الى السدس بثلاثة من الاخوة كما ذكرنا انما الخلاف في ردها الى السدس باثنين من  
الاخوة \* حدثنا يوسف بن عبد الله الغمرى قال : نا يوسف بن محمد بن عمر بن عمرو بن  
الاستحي عن أبي الطاهر محمد بن جعفر بن ابراهيم السعيدى أن يحيى بن أيوب بن بادي  
العلاف نا أحمد بن صالح المصرى نا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك نا الفقيه محمد بن عبد الرحمن  
ابن أبي ذئب - هو أبو الحارث - عن شعبة مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس أنه دخل  
على عثمان بن عفان فقال له : ان الاخوين لا يردان الام الى السدس انما قال الله تعالى :  
(فان كان له اخوة) والاخوان في لسان قومك ليسوا بأخوة فقال عثمان : لا يستطيع أن  
أنقض أمرا كان قبلى توارثه الناس ومضى في الامصار \*

قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد وقف عثمان على القرآن واللغة فلم ينكر عثمان  
ذلك أصلا ولا شك في أنه لو كان عند عثمان في ذلك سنة عن النبي ﷺ أو حجة من اللغة  
لعارض ابن عباس بها ما فعل بل تعلق بأمر كان قبله توارثه الناس ومضى في الامصار ،  
فهثمان رأى هذا حجة وابن عباس لم يره حجة والمرجوع اليه عند التنازع هو القرآن  
والسنة ونصهما يشهد بصحة قول ابن عباس ، وكم قضية خالفوا فيها عثمان . وعمر  
كنعوا بهما الدية بالقرن والغنم والحلال واضعافها في الحرم ، القضاء بولد الغارة رقيقا  
لسيد أمهم في كثير جدا ، ومن ادعى مثل هذا اجماعا ومخالف الاجماع عندهم كافر  
فابن عباس على قولهم كافر اذا خالف الاجماع ومعاذ الله من هذا بل مكفره أحق بالكفر

وأولى ، وأما الخطأ مع قصد الحق فلا يرفع (١) عن أحد بعد رسول الله ﷺ ، وقال بعضهم : الاخوان يقع عليهما اسم اخوة \*

قال على : وهذا خطأ لان عثمان : وابن عباس حجة في اللغة وقد اجتمعا على خلاف هذا وبنية اللغة مكذبة لهذا القول لان بنية الشبهة في اللغة العربية التي بها خاطبنا الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام غير بنية الجمع بالثلاثة فصاعداً ، فلا (٢) يجوز لاحد أن يقول الرجلان قاموا ولا المرأتان قمن ، واحتجوا في هذا بقوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وهذا لا حجة لهم فيه لان لكل واحد منهما يدين والواجب قطعها مرة بعد مرة ، وذكروا قول الله تعالى : ( فقد صفت قلوبكما ) وهذا لا حجة لهم فيه لان في لغة العرب ان كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنهما بلفظ الجمع قال الرازي : ومههين قذفين مرتين \* ظهراهما مثل ظهور الترسين

فهذا باب مضبوط لا يتعدى ، واحتجوا بقول الله تعالى : ( نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب اذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا : لا تخف خصمان بنى بعضنا على بعض ) الى قوله تعالى : ( ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ) وهذا لا حجة لهم فيه لانه لا نكرة في دخولهما ومعهما غيرهما ، وذكروا قول الله تعالى : ( عسى الله أن يأتي نبيهم جميعا ) وهذا عليهم لاهم لانهم كانوا ثلاثة . يوسف . وأخوه الأصغر المحتبس عن الصواع : وكبيرهم الذى قال : ( فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبى ) وقد اتفقوا على أن من أقر لآخر بدراهم انه يرضى عليه بثلاثة لا بد من اثنين وبالله تعالى التوفيق \*

وقال بعضهم قال الله تعالى : ( وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ) قال : والحكم في الاخت . والآخر هكذا فصيح أن الاخ والاخت في قول الله تعالى : ( فان كان له أخوة فلامه السدس ) كذلك أيضا \*

**قال أبو محمد** : أما الآيتان (٣) خق وأما هذا الاستدلال ففي غاية الفساد لان الله تعالى قال : ( فللذكر مثل حظ الانثيين ) وهذا جلي من النص في حكم الاخ . والاخت فقط فان أوجدنا مثل ذلك في حجب الام فهو قوله والافهم بطل مدعى بلا برهان ، وقال بعضهم : وجدنا كل ما يتغير فيه حكم العرض فيما بعد الواحد يستوى فيه الاثنان وما زاد عليهما كالبنين ميراثهما كيراث الثلاث و كالأختين ميراثهما كيراث الثلاث و كالاخوة للام انما هو الثلث للانثيين كما هو للثلاث فوجب أن يكون حجب الام بالانثيين كحجبها بالثلاث \*

قال على : فقلنا : ماوجب هذاقط كما تقول لانه حكم منك لامن الله تعالى ، وكل ما قال الله تعالى فحق وكل ما قلت أنت عالم يقوله عز وجل فكذب وباطل فها على صحة تشبيهك هذا والافو باطل وبالله تعالى التوفيق ، وقد وجب للام بنص القرآن الثلث ولم يحطها الله تعالى الى السدس الا بولد لليت أو بأن يكون له أخوة فلا يجوز منعها مما أوجبه الله تعالى لها الا ييقين من سنة واردة ولا سنة في ذلك ولا اجماع ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٧١٥ مسألة فان كان الميت ترك زوجة وأبوين ، أو ماتت امرأة وترك زوجا وأبوين فللزوج النصف وللزوجة الربع وللأم الثلث من رأس المال كاملا وللأب من ابنته السدس ومن ابنة الثلث وربع الثلث ، وقالت طائفة : ليس للام في كليهما الا الثلث ما بقى بعد ميراث الزوج والزوجة وهذا قول روينا صحيفا عن عمر بن الخطاب . وعثمان . وابن مسعود في الزوجة والاوين والزوج والاوين ، وصح عن زيد وروينا عن علي ولم يصح عنه وهو قول الحارث الأعور : والحسن . وسفيان الثوري . ومالك . وأبي حنيفة . والشافعي . وأصحابهم وهو قول ابراهيم النخعي ، وهنا قول آخر روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا أيوب السختياني أن محمد بن سيرين قال في رجل ترك امرأته وأبويه للبرأة الربع وللأم ثلث جميع المال وما بقى فللاب ، وقال في امرأة تركت زوجها وأبويها للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وللأب ما بقى قال : اذا فضل الأب الأم بشئ فان للام الثلث ، وأما القول الذي قلناه فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله الاصبغاني عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في زوج وأبوين : للزوج النصف وللأم الثلث من جميع المال \*

ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال قال علي ابن أبي طالب : للام ثلث جميع المال في امرأة وأبوين وزوج وأبوين ، وروى أيضا عن معاذ بن جبل وهو قول شريح و به يقول أبو سليمان \*

قال أبو محمد : احتج أهل القول بان للام ثلث ما بقى بما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبيه عن المسيب بن رافع قال قال ابن مسعود : ما كان الله ليراني أفضل اما على أب ، وبما روينا من طريق وكيع عن سفيان عن فضيل بن عمرو العقيمي عن ابراهيم النخعي قال : خالف ابن عباس أهل الصلاة في زوج . وأبوين وقالوا : معنى قول الله عز وجل : ( وورثه أبواه فلامه الثلث ) أى بما يرثه أبواه ما نعلم لهم حجة غير هذا وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما قول ابن مسعود . فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولا

نكرة في تفضيل الام على الاب فقد صح عن رسول الله ﷺ أن رجلا سأله فقال : « يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي ؟ فقال له رسول الله ﷺ : أمك قال : ثم من يا رسول الله ؟ قال : أمك قال : ثم من يا رسول الله ؟ قال : ثم أبوك » ففضل عليه الصلاة والسلام الام على الاب في حسن الصحبة وقد سوى الله تعالى بين الاب والام باجماعنا واجماعهم في الميراث اذا كان لليت ولد فلا يويه لكل واحد منهما السدس ، فمن أين تمنعون من تفضيلها عليه اذا أوجب ذلك نص ؟ ، ثم ان هؤلاء المحتجين بقول ابن مسعود هذا أول مخالفين له في ذلك كما روي عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال : كان عمر بن الخطاب . وعبد الله . ابن مسعود لا يفضلان أبا علي جد \*

**قال أبو محمد :** والموهون بقول ابن مسعود هذا يخالفونه ويخالفون عمر فيفضلون الأم على الجد وهم يفضلون الاثني على الذكر في بعض المواريث فيقولون في امرأة ماتت وترك زوجها وأمها وأخوين شقيقين واختها لام ان للاخت للام السدس كاملا وللدكرين الأخوين الشقيقين السدس بينهما لكل واحد منهما نصف السدس ، ويقولون بأرائهم في امرأة ماتت وترك زوجها واختها شقيقتها وأخا لالاب ان الاخ لا يرث شيئا فلو كان مكانه أخت فلها السدس يعال لها به فهم لا ينكرون تفضيل الاثني على الذكر ثم يموهون بتشنيع تفضيل الام على الاب حيث أوجه الله تعالى ، وأما قول ابراهيم : خالف ابن عباس أهل الصلاة في زوج وأبوين فان كان خلاف أهل الصلاة كفرا أو فسقا فلينظروا فيما يدخلون والمعرض بابن عباس في هذا أحق بهاتين الصفتين من ابن عباس ، والعجب من هذه الرواية كيف يجوز أن يقول هذا ابراهيم وهو يروي عن علي بن أبي طالب موافقة ابن عباس في ذلك كما أوردنا ، وما وجدنا قول المخالفين يصح عن أحد الا عن زيد وحمدة ، وروى عن علي . وابن مسعود ولم يصح عنهما ، وقد يمكن أن يخرج قول عمر . وعثمان . وابن مسعود على قول ابن سيرين ، وليس يقال في اضعاف هذه الروايات خالف أهل الصلاة فبطل ما موهوا به من هذا والله تعالى الحمد \* وأما قولهم في قول الله تعالى : ( وورثه أبواه فلائمه الثلث ) أي مما يرثه أبواه باطل وزيادة في القرآن لا يجوز القول بها \*

برهان ذلك ما رويناه من طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عكرمة قال : أرسلني ابن عباس الى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين ؟ فقال : للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي فقال ابن عباس :

**قال أبو محمد :** ليس الرأى حجة ، ونص القرآن يوجب صحة قول ابن عباس بقوله تعالى : ( فلامه الثلث ) فهذا عموم لا يجوز تخصيصه ، والعجب انهم مجمعون معن على ان قوله تعالى : ( فان كان له اخوة فلامه السدس ) ان ذلك من رأس المال لا ميراثه الا بان ثم يقولون ههنا في قوله تعالى ( فلامه الثلث ) ان المراد به ما يرث الا بان وهذا تحكم في القرآن واقدام على تقويل الله تعالى مالم يقل ونعوذ بالله من هذا \* واما قول ابن سيرين فاصاب في الواحدة وأخطأ في الأخرى لانه فرق بين حكم النص في المسألتين وانما جاء النص مجيئا واحدا على كل حال والله تعالى التوفيق \*

برهان ذلك نص القرآن المحفوظ ، ولا خلاف في هذا أصلاً ولا حكماً لولد البنات في شيء من ذلك وبيقين يدرى كل أحد أنه قد كان في عهد رسول الله ﷺ أموات تركوا بنى نساء فالتسق نقل الجميع عصر بعده عصر انهم لم يرثوا ولا حجبوا بل كأنهم لم يكونوا بخلاف التحريم في عقد النكاح والوطء المنقول عصرًا بعد عصر بلا خلاف أنه على العموم في بنى البنات وبنى البنين ، وبخلاف وجوب الحق والعق. والفقه التي أوجبته النصوص (١) \*

(١) في النسخة رقم ١٤ «النص»

فإن هذه فرائض ظاهرها أنه يجب النصف والنصف والثلث أو نصف ونصف وثلثان أو نصف ونصف وسدس ونحو هذا، فاختلف الناس فقال بعضهم: يحط كل واحد من فرضه شيئاً حتى ينقسم المال عليهم ورتبوا ذلك على أن يجمعوا أسهامهم كاملة ثم يقسم المال بينهم على ما اجتمع مثل زوج وأم واختين شقيقتين وأختين لام، فهذه ثلثان وثلث ونصف وسدس ولا يصح هذا في بنية العالم قالوا: فيجعل للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة وللأم السدس وهو واحد من ستة فهذه أربعة سهام، وللشقيقتين الثلثان وهما أربعة من ستة فهذه ثمانية، وللأختين للام الثلث ودوائنان من ستة، فهذه عشرة يقسم المال بينهم على عشرة أسهم فللزوج الذي له النصف ثلاثة من عشرة فهو أقل من الثلث وللأم التي لها السدس واحد من عشرة وهو العشر، وللشقيقتين اللتين لهما الثلثان أربعة من عشرة فذلك خمسان وللأختين للام اللتين لهما الثلث اثنتان من عشرة فهو الخمس وهكذا في سائر هذه المسائل وهو قول أول من قال به زيد بن ثابت ووافقه عليه عمر بن الخطاب، وصح عنه هذا، وروى عن علي. وابن مسعود غير مسند، وذ كر عن العباس ولم يصح وصح عن شريح. ونفر من التابعين يسير، وبه يقول أبو حنيفة. ومالك. والشافعي. وأحمد، وأصحاب هؤلاء القوم إذا اجتمع رأيهم على شيء كان أسهل شيء عليهم دعوى الإجماع فإن لم يمكنهم ذلك لم تكن عليهم مؤنة من دعوى أنه قول الجمهور وإن خلافه شذوذ. وإن خصومهم ليرثون لهم من تورطهم في هذه الدعاوى الكاذبة نعوذ بالله من مثلها \* وأيم الله لا أقدم على أن ينسب إلى أحد قول لم يثبت عنده أن ذلك المرء قاله إلا مستسهل الكذب مقدم عليه ساقط العدالة، وأما نحن فإن صح عندنا عن إنسان أنه قال قولاً نسبناه إليه وإن رويناه ولم يصح عندنا قلنا: روى عن فلان فإن لم يرو لنا عنه قول لم ننسب إليه قولاً لم يبلغنا عنه ولا تنكث بالكذب ولم نذكره لأعلينا ولألنا \* رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه أول من عال في الفرائض وأكثر ما بلغ بالعدل مثل ثلثي رأس الفريضة \*

**قال أبو محمد:** هذا يكفي من إبطال هذا القول أنه محدث لم تمض به سنة من رسول الله ﷺ وإنما هو احتياط بمن رآه من السلف رضي الله عنهم قصدوا به الخير وقال بالقول الأول عبد الله بن عباس كما روي من طريق وكيع نا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: الفرائض لا تعول \* ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار قال: قال ابن عباس: لا تعول فريضة \* ومن طريق سعيد ابن منصور نا سفيان بن عيينة نا محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة



ابن مسعود عن ابن عباس قال : أتروى الذى أحصى رمل عالج عددا جعل فى مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً اثنا عشر نصفان وثلاثة اثنان وأربعة أربعاً ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق القاصى ناعلى بن عبد الله - هو ابن المدينى - نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا ابى عن محمد بن اسحاق حدثنى ابن شهاب الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : خرجت أنا . وزفر بن أوس الى ابن عباس فتحدثنا عنده حتى عرض ذكر فرائض المواريث (١) فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم ! أتروى الذى أحصى رمل عالج عددا جعل فى مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً النصفان قد ذهباً بالمال أين موضع الثلث ؟ فقال له زفر : يا ابن العباس من أول من أعال الفرائض ؟ فقال : عمر بن الخطاب لما التقت عنده الفرائض ودافع بعضها لبعضاً وكان امراً ورعاً فقال : والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل ولا أيكم آخر فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص فأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه من العول ، قال ابن عباس : وإيم الله لو قدم من قدم الله عز وجل ما عالت فريضة فقال له زفر : وأيها يا ابن عباس قدم الله عز وجل ؟ قال : كل فريضة لم يهبطها الله عز وجل عن فريضة الا الى فريضة فهذا ما قدم وأما ما أخر فكل فريضة اذا زالت عن فرضها لم يكن لها الا ما بقى فذلك الذى أخر فأما الذى قدم فالزوج له النصف فان دخل عليه ما يزيد له رجع الى الربع لا يزيد له عنه شيء ، والزوجة لها الربع فان زالت عنه صارت الى الثمن لا يزيد لها عنه شيء ، والام لها الثلث فان زالت عنه شيء من الفرائض ودخل عليها صارت الى السدس لا يزيد لها عنه شيء ، فهذه الفرائض التي قدم الله عز وجل والتي أخر فريضة الاخوات والبنات لمن النصف فما فوق ذلك والثلثان فاذا ازالتهن الفرائض عن ذلك لم يكن لهن الا ما بقى فاذا اجتمع ما قدم الله عز وجل وما أخر بدي . بمن قدم وأعطى حقه كمالاً فان بقى شيء كان لمن أخر وان لم يبق شيء فلا شيء له فقال له زفر : فما منعك يا ابن عباس ان تشير عليه بهذا رأى قال ابن عباس : هبته قال ابن شهاب : والله لو لانه تقدمه امام عادل لكان أمره على الورع فأما مضى أمراً مضى ما اختلف على ابن عباس من أهل العلم اثنان (٢) فيما قال وبقول ابن عباس هذا يقول عطاء . ومحمد بن علي بن أبي طالب . ومحمد بن علي بن الحسين . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا : وغيرهم .

**قال أبو محمد** : فنظرنا فيما احتج به من ذهب الى العول فوجدنا ما ذكره عمر رضى الله عنه من أنه لم يعرف من قدم الله تعالى ولا من أخر وزاد المتأخرون منهم ان قالوا : ليس بعضهم أولى بالحليطة من بعض قالوا يجب أن يكونوا كالغرماء والموصى لهم يضيق

المال عن حقوقهم فالواجب أن يعموا بالخطيطة وادعوا على من أبطل العول تناقضا في مسألة واحدة فقط ، وقال بعضهم في مسألة أخرى فقط ما لهم حجة أصلا غير ما ذكرنا ولا حجة لهم في شيء منه \* أما قول عمر رضي الله عنه : ما أدري أيهم قدم الله عز وجل ولا أيهم آخر فصدق رضي الله عنه ومثله لم يدع ما لم يتبين له إلا أنا على يقين وثلج من أن الله تعالى لم يكلفنا ما لم يتبين لنا فإن كان خفي على عمر فلم يخف على ابن عباس وليس مغيب الحكم عن غاب عنه حجة على من عليه وقد غاب عن عمر رضي الله عنه علم جواز كثرة الصداق . وموت رسول الله ﷺ وما بالكلالة وأشياء كثيرة فما كدح ذلك في علم من علمها وأما تشبيه ذلك بالغمراء والموصى لهم فباطل وتشبيهه فاسد لأن المال لو اتسع على ما هو لو اتسع الغرماء والموصى لهم ولو وجد بعد التحاص مال الغريم يقسم على الغرماء والموصى لهم أبدا حتى يسعهم وليس كذلك أمر العول فإن كل ما خلق الله تعالى في الدنيا والجنة والنار والعرش لا يتسع لأكثر من نصفين أو ثلاثة أثلاث أو أربعة أرباع أو ستة أسداس أو ثمانية أثمان فمن الباطل أن يكلفنا الله عز وجل المحال وما ليس في الوسع ومن الباطل أن يكلفنا من المخرج من ذلك والمخلص منه ما لم يبين عنا كيف نعمل فيه \* وأما قولهم : ليس بعضهم أولى بالخطيطة من بعض فكلهم صحيح أن زيد فيه ما ينقص منه وهو أن لا يوجب حط بعضهم دون بعض نص أو ضرورة ويقال لهم ههنا أيضا ولا لكم أن تحطوا أحدا من الورثة مما جعل الله تعالى باحتياطك وذلك لكن بنص أو ضرورة ، وأما دعواهم التناقض من المانعين بالعول في المسألة التي ذكروا فسنذكرها إن شاء الله تعالى ونرى أنهم لم يتناقضوا فيها أصلا فاذا قد بطل كل ما شغبوا به فالواجب أن ننظر فيما احتج به المبطلون للعول فوجدنا ابن عباس في الخبر الذي قد أوردنا من طريق عبيد الله بن عبد الله عنه قد انتظم بالحجة في ذلك بما لا يقدر أحد على الاعتراض فيه ، وأول ذلك إخباره بأن عمر أول من عال الفرائض باعترافه أنه لم يعرف مراد الله تعالى في ذلك فصح أنه رأى لم يتقدمه سنة وهذا يكفي في رد هذا القول \* وأما ابن عباس فإنه وصف أن قوله في ذلك هو نص القرآن فهو الحق وبين أن الكلام في العول لا يقع إلا في فريضة فيها أبوان وزوج وزوجة واخوات وبات فقط أو بعضهم \*

**قال أبو محمد :** ولا يشك ذو مسكة عقل في أن الله تعالى لم يرد قط إعطاء فرائض لا يسعها المال ووجدنا ثلاث حجج قاطعة موجبة صحة قول ابن عباس أحداها التي ذكر من تقديم من لم يحطه الله تعالى قط عن فرض مسمى على من حطه عن الفرض المسمى إلى أن لا يكون له إلا ما بقي ، والثانية أنه بضرورة العقل عرفنا أن تقديم من أوجب

الله تعالى ميراثه على كل حال ومن لا يمنعه من الميراث مانع أصلاً إذا كان هو والميت حرين على دين واحد على من قد يرث وقد لا يرث لأن من لم يمنعه الله تعالى قط من الميراث لا يحل منعه بما جعل الله تعالى له وكل من قد يرث وقد لا يرث فبالضرورة ندري أنه لا يرث إلا بعد من يرث ولا بد ، ووجدنا الزوجين والابوين يرثون أبداً على كل حال ووجدنا الاخوات قد يرثن وقد لا يرثن ووجدنا البنات لا يرثن إلا بعد ميراث من يرث معهن والثالثة أن ننظر فيمن ذكرنا فإن وجدنا المال يتسع لفرائضهن أيقنا أن الله عز وجل أرادهم في تلك الفرصة نفسها بما سمي لهم فيها في القرآن وان وجدنا المال لا يتسع لفرائضهم نظرنا فيهم واحداً واحداً فمن وجدنا بمن ذكرنا قد اتفق جميع أهل الاسلام اتفاقاً مقطوعاً به معلوماً بالضرورة على أنه ليس له في تلك الفرصة ما ذكر الله عز وجل في القرآن أيقنا قطعاً أن الله تعالى لم يرد قط فيما نص عليه في القرآن فلم نعطه إلا ما اتفق له عليه فإن لم يتفق له على شيء لم نعطه شيئاً لأنه قد صح أن لا ميراث له في النصوص في القرآن ، ومن وجدنا بمن ذكرنا قد اختلف المسلمون فيه فقالت طائفة : له ما سمي الله تعالى له في القرون ، وقالت طائفة : ليس له إلا بعض المسمى في القرآن وجب ولا بد يقينا أن يقضى له بالنصوص في القرآن وان لا يلتفت قول من قال بخلاف النص إذ لم يأت في تصحيح دعواه بنص آخر وهذا غاية البيان ولا سبيل الى شذوذ شيء عن هذه القضية لأن الابوين والزوجين في مسائل العول كلها يقول المبطلون للعول : ان الواجب لهم ما سماه الله تعالى لهم في القرآن وقال القائلون بالعول : ليس لهم إلا بعضه فوجب الأخذ بنص القرآن لا بقول من خالفه ، وأما الاخوات والبنات فقد أجمع القائلون بالعول والمبطلون للعول وليس في أهل الاسلام لهاتين الطائفتين ثالث لهما ولا يمكن أن يوجد لهما ثالث إذ ليس في الممكن الا اثبات أو نفي على أنه لا يجب في جميع مسائل العول لهن ما جاء في نص القرآن لكن إما بعض ذلك وإما لا شيء فكان إجماعهم حقاً بلا شك وكان ما اختلفوا فيه لا تقوم به حجة إذ لم يأت به نص فوجب إذ لا حق لهم بالنص ان لا يعطوا إلا ما صح الإجماع لهن به فإن لم يجمع لهن على شيء وقد خرجن بالإجماع وبالضرورة عن النص فلا يجوز أن يعطين شيئاً بغير نص ولا إجماع وهذا بيان لا إشكال فيه وبالله تعالى التوفيق . وأما المسألة التي ادعوا علينا فيها الناقض فهي زوج . وأم . واختان لآب . واختان لأم ، ومسألة أخرى ادعوا فيها الناقض على بعضنا دون بعض وهي زوج . وأم . واختان لأم ، فقالوا في هذه المسألة كل هؤلاء أولو فرض مسمى لا يرث منهم أحد بغير الفرض المسمى في شيء من الفرائض وليس ههنا من يرث مرة بفرض مسمى فتقدموه مرة ما بقي فتسقطوه

قال أبو محمد : أما مسألة الزوج والام والاختين للاب والاختين للام فلا تنافض فيها أصلاً لان الاختين للاب قد يرثان بفرض مسمى مرة وقد لا يرثان الا ما بقى ان بقى شيء فلا يعطيان مالم يأت به نص لهما ولا اتفاق وليس للام ههنا الا السدس لان للبيت أخوة فوجب للزوج النصف بالنص والام السدس بالنص فذلك الثلثان والاختين للام الثلث بالنص ، وأيضاً فهؤلاء كلهم يجمع على توريتهم في هذه الفريضة بخلاف من أحدو مختلف في حطهم فوجب توريتهم بالنص والاجماع وبطل حطهم بالدعوى المخالفة للنص وصح بالاجماع المتيقن ان الله تعالى لم يعط الاختين للاب في هذه الفريضة الثلثين ولا نص لهما بغيره ولم يجمع لهما على شيء يعطيهما فاذلا ميراث لهما بالنص ولا بالاجماع فلا يجوز توريتهما أصلاً . وأما مسألة الزوج . والام . والاختين للام فاهلالتنزم باسليمان ومن وافقه ممن يحط الام الى السدس بالاثنين من الاخوة ، وأما نحن ومن أخذ بقول ابن عباس في أن لا يحط الى السدس الا بثلاثة من الاخوة فصاعداً فجوابنا فيها والله تعالى التوفيق ان الزوج والام يرثان بكل وجه وفي كل حال ، وأما الاختان للام فقد يرثان وقد لا يرثان فلا يجوز منع من نحن على يقين من أن الله تعالى أوجب له الميراث في كل حال وأبداً ولا يجوز توريت من قد لا يرث وقد لا يرث الا بعد توريت من نحن على يقين من وجوب توريتهم وبعد استيفائه ما نص الله تعالى له عليه فان فضل عنه شيء أخذه الذي قد لا يرث وان لم يفضل شيء لم يكن له شيء اذ ليس في وسع المكلف الا هذا أو مخالفة القرآن بالدعوى بلا برهان فللزوج النصف بالقرآن وللأم الثلث بالقرآن فلم يبق الا السدس فليس للاخوة الام غيره اذ لم يبق لهم سواه والله تعالى التوفيق \*

برهان ذلك قول الله تعالى: (وان كان رجلي يورث كلاله أو امرأة وله أخت أو أخت

فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) وهذا قولنا .  
وقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم الا روايتين رويتا  
عن ابن عباس ، أحدهما ان الاخوة للام يقسمون الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
والثانية ان الاخ للام والأخت للام يرثان مع الأب ، فأما المسألة الأولى فلا نقول بها  
لأنها خلاف قول الله تعالى : ( فهم شركاء في الثلث ) ولقد كان يلزم القائلين بالقياس  
أن يقولوا بهذه القولة قياسا على ميراث الاخوة للأب أو الأشقاء والله لو صح شيء من  
القياس لكانت هذه المسألة أولى بالصحة من كل ما حكموا فيه بالقياس . وأين هذا  
القياس من قياسهم ميراث البنين على ميراث الأختين وسائر تلك المقاييس الفاسدة ؟

وأما المسألة الثانية فلم تصح عن ابن عباس الا في السدس الذي حظه الاخوة من ميراث  
الام فردوا ما الى السدس عن الثلث فقط ، والمشهور عنه خلافه ولم يقل به الا الله تعالى .  
سمى هذا التوريث كلاله فوجب أن تعرف ما الكلالة وما أراد الله تعالى بهذه اللفظة ولا  
يجوز أن يخبر عن مراد الله عز وجل الا بنص ثابت أو إجماع متيقن والافهوا افتراء على  
الله تعالى فوجدنا من يرثه اخوة أو اخوان أو أخ اما شقيق واما الأب واما الأم ولا ولده  
ولا ابنة ولا ولد ابن ذكر وان سفل ولا أب ولا جد لأب وان غلافه كلاله ميراثه كلاله  
بإجماع مقطوع عليه من كل مسلم ، ووجدنا أن من نقص من هذه الصفات شيء فقد  
اختلف فيه أهو كلاله أم لا ؟ فلم يجوز أن يقطع على مراد الله تعالى الا بالإجماع المتيقن الثابت  
اذ لم نجد نصا مفسرا فوجب بهذا ان لا يرث الاخوة كيف كانوا الا حيث يعدم كل من  
ذكرنا الآن يوجب ميراث بعضهم نص صحيح فيوقف عنده وليس ذلك الا في موضعين  
فقط وهو الاخ الشقيق ولأب مع الابنة فصاعدا وأخت مثله معه فصاعدا ما لم يستوف  
البنات الثلاثين ، والموضع الثاني الأخت كذلك مع البنت أو البنات حيث لا عاصب  
للبنت فقط وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧١٩ مسألة** ومن ترك ابنا وابنة أو ابنا وابنتين فصاعدا أو ابنة وابنا  
فأكثر أو اثنين وبنتين فأكثر فللذكر سهمان وللأنثى سهم هذا نص القرآن وإجماع متيقن \*  
**١٧٢٠ - مسألة -** والاخ . والأخت الأشقاء أوللاب فقط فصاعدا كذلك  
أيضا للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا نص القرآن وإجماع متيقن \*

**١٧٢١ - مسألة -** فان كان أخ شقيق واحد فأكثر ومعه أخت شقيقة فأكثر  
أو لأخت معه لم يرث ههنا الاخ للاب ولا الأخت للاب شيئا ، وهذا نص قول  
رسول الله ﷺ : « فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » وإجماع متيقن أيضا ،

والأقرب بالأم وقد استويا في الأب أولى عن لم يقرب بالأم بضرورة الحس \*  
 ١٧٢٢ - مسألة - ومن ترك أختا شقيقة وأخا لأب أو أختا ذكورا لأب  
 فللشقيقة النصف وللأخ للأب أو الأخوة من الأب ما بقي وإن كثروا وهذا إجماع متيقن  
 ونص القرآن والسنة فإن ترك أختين شقيقتين فصاعدا أو أخا أو أختا لأب فللشقيقتين  
 فصاعدا الثلثان وما بقي للأخ أو الأخوة للأب كما قلنا (١) \*

١٧٢٣ - مسألة - فإن ترك أختا شقيقة واختا لأب أو أخوات للأب فللشقيقة  
 النصف وللتأب للأب أو اللواتي للأب السدس فقط وإن كثرن لقول الله تعالى : ( وإن  
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) فلم يجعل تعالى للأخوات وإن كثرن إلا الثلثين فإن ترك  
 أيضا اختا لأم كان لها سدس خامس وكذلك لو كان اختا لأم فإن كان أخوان لأم  
 أو اختان لأم أو أخا وأختا أو أختا كثيرا لأم فالثلث الباقي لهما أولهم أولهن وهذا  
 نص كما أوردنا وإجماع متيقن فإن ترك شقيقتين وأخوات لأب وابن عم أو عمات للشقيقتين  
 الثلثان وللعلم أو لابن العم ما بقي ولا شيء للواتي للأب وهذا دليل النص وإجماع متيقن  
 الا شيئا ذكر عن الحسن البصري أن الثلث الباقي للواتي للأب ولم يقل ذلك حيث  
 يوجد عاصب ذكر وكذلك لو ترك أختين شقيقتين وأختين لأم وأخوات أو اختا  
 لأب أو أختا لأب فللشقيقتين فصاعدا الثلثان وللبنتين للام فصاعدا الثلث ولا شيء  
 للآخات للأب وللآخوات للأب وللآخوة للأب ، وهذا دليل النص كما ذكرنا  
 وإجماع متيقن مقطوع به \*

١٧٢٤ - مسألة - ولو ترك أختا شقيقة وأختا لأب أو أخوات للأب فللشقيقة  
 النصف وما بقي بين الأخوة والأخوات للأب ما لم يتجاوز ما يجب للأخوات السدس  
 ولا يزدن على السدس أصلا ويكون الباقي للذكر وحده فإن كانتا شقيقتين وأختا  
 أو أخوات لأب وأختا لأب فللثلاث الشقيقتين والباقي للأخ الذكور ولا شيء للآخات للأب  
 وللآخوات للأب \* روينا من طريق سعيد بن منصورنا أبو شهاب عن الأعمش عن  
 أبي الضحى - هو مسلم بن صبيح - عن مسروق بن الأجدع قال . كان ابن مسعود يقول في  
 أخوات لأب وأم وأختا وأخوات لأب وللأخوات من الأب والأم الثلثان وسائر المال  
 للذكر دون الإناث \* وبه إلى سعيدنا أبو معاوية والأعمش عن إبراهيم عن مسروق  
 أنه كان يأخذ بقول عبد الله في أخوات لأب وأم فجعل ما بقي من الثلثين للذكر دون الإناث  
 فخرج إلى المدينة فجاء وهو يرى أن يشرك بينهم فقال له علقمة : ما ردك عن قول عبد الله ألقيت

أحدا هو أثبت في نفسك منه ؟ قال : لا ولكن لقيت زيدا بن ثابت فوجدته من الراسخين في العلم \* ومن طريق وكيع ناسفیان عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه قال في أختين لأب وأم وأخوة وأخوات لأب أن للتين للاب والأم الثلثين فمابقي فللذ كوردون الأنث وان عائشة شركت بينهم فجعلت مابقي بعد الثلثين للذك كر مثل حظ الأنثين \* ومن طريق وكيع عن سفیان عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال : قال مسروق رأيت زيدا بن ثابت وأهل المدينة يشركون بينهم قال الأعمش : و كان ابن مسعود يقول في أخت لأب وأم وأخوة لأب : لهذه النصف ثم ينظر فان كان اذا قاسم بها الذكور أصابها أكثر من السدس لم يزدها على السدس واذا أصابها أقل من السدس قاسم بها و كان غيره من اصحاب محمد ﷺ يقولون لهذه النصف وما بقي للذك كر مثل حظ الأنثين \* ومن طريق وكيع ناسماعیل بن أبی خالد عن حکیم بن جابر عن زید بن ثابت أنه قال فيها : هذا من قضاء أهل الجاهلية أن يرث الرجال دون النساء قال علي : يقول ابن مسعود يقول علقمة وأبو ثور واختلف فيه علي ابی سلمان \*

قال أبو محمد : احتج من خالف ابن مسعود بظاهر قول الله تعالى : (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فللذك كر مثل حظ الأنثين) وبما ذكرنا من أنه قول سائر اصحاب محمد ﷺ وانه من قضاء أهل الجاهلية \* قال علي : ليس قضاء أهل الجاهلية ما أوجه القرآن وقد صرح الاجماع على توريت العم . وابن العم . وابن الأخ دون العمة وبنت العم . وبنت الأخ فهل هذا من قضاء أهل الجاهلية ؟ \*

وأما قول الأعمش : ان سائر اصحاب محمد ﷺ على خلاف هذا (١) فنقول للبحتج بهذا بك صرح لك ذلك وهو لا يصح عن ستة منهم أهذا حجة عندك لانه اجماع أم لماذا ؟ فان قال . ليس اجماعا قلنا له : فماليس اجماعا ولا نصافلا حجة فيه وان كان هو اجماع قلنا : فمخالف الاجماع كافر او فاسق فانظر فيماذا تدخل وبماذا تصف ابن مسعود والله ان المعرض به في ذلك هو المستحق لها تين الصفتين لابن مسعود المقطوع له بالجنة . والعلم . والدين والايان ، وأما الآية فهي حجة عليهم لان الله تعالى انما قال ذلك فيما يرثه الأخوة والأخوات بالتعصيب لا فيما ورثه الأخوات بالفرض المسمى والنص قد صرح بان لا يرث الأخوات بالفرض المسمى اكثر من الثلثين . وقد أجمع المخالفون لنا على أن من ترك أختا شقيقة وعشر أخوات لأب وعماء وابن عم أو ابن أخ فانه ليس للأخوات للاب الا السدس فقط والباقي لمن ذكرنا . وأجمعوا على أنه لو ترك أختين شقيقتين وعشر أخوات لأب وعماء وابن عم أو ابن أخ ان الما واتي للاب لا يرثن شيئا أصلا فمن

أين وجب ان يرث مع الأخ ولا يرث مع العم ولا مع ابن العم ولا مع ابن الأخ؟ ، وقال رسول الله ﷺ : « الحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقيت الفرائض فلاولى رجل ذكر » والفرائض في هذه المسألة انا ما هو النصف للشقيقة أو الثلثان للشقيقتين أو النصف للشقيقة والسدس للتي للاب أو اللواتى للاب فقط فصح أن الباقي لاولى رجل ذكر ، وهذا ما خالفوا فيه النص والقياس وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٢٥ مسألة ولا يرث مع الابن الذكرا احدا لا البنات والاب والام والجد والجددة والزوج والزوجة فقط . وولد الحرة والامة سواء في الميراث اذا كانت أمه أم ولد أبيه وكان الولد حرا وان كانت أمه لغير أبيه وهذا كله عموم القرآن واجماع متيقن \*

١٧٢٦ مسألة ولا يرث بنو الابن مع الابن الذكرا شيئا أباهم كان أو عنهم ولا يرث بنو الاخ الشقيق أوللاب مع أخ شقيق أولاب وهذا نص كلام النبي ﷺ في قوله « فلاولى رجل ذكر » واجماع متيقن \*

١٧٢٧ مسألة - ومن ترك ابنة وبني ابن ذكورا فلا بنته النصف ولبنى الابن الذكور ما بقى ، فان ترك ابنتين فصاعدا وبني ابن ذكورا فلبنتين الثلثان وما بقى فلبنى الابن فان لم يترك ابنة ولا ولدا وترك بنت ابن فلها النصف وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان فان ترك بنات ابن وبني ابن فالما لا بينهم للذكور مثل حظ الاثنتين فان ترك ابنة وابنة ابن أو بنتى ابن أو بنات ابن فلا ابنة النصف ولبنت الابن أولبنتى الابن أو لبنات الابن السدس فقط وان كثرن والباقي للعاصب فان ترك ابنتين وبنات ابن وعمما وابن عم أو أخا أو ابن أخ فلبنتين الثلثان ويكون ما بقى للعم أولابن العم أولابن الاخ ولا شىء للبنات الابن وهذا كله نص واجماع متيقن الا في مسألة واحدة نذكرها ان شاء الله تعالى الآن \*

١٧٢٨ مسألة ومن ترك ابنة وبني ابن ذكورا وانا ما فللبنت النصف ثم ينظر فان وقع لبنات الابن بالمقاسمة السدس فاقف قاصم وان وقع لمن أكثر لم يزدن على السدس فان ترك ابنتين وبني ابن ذكورا وانا ما فلبنتين الثلثان والباقي لذكور ولد الولد دون الاناث فان ترك ابنة وبنت ابن وبني ابن ابن فللثلاث النصف ولبنت الابن السدس ، وكذلك لو كن أكثر والباقي لذكور ولد الولد دون الاناث وهو قول ابن مسعود وعقمة وأبي ثور . وأبى سفيان ، وقال آخرون : بل يقاسم الذكر من ولد الولد من في درجته من الاناث ويقاسم ايضا ولد الولد عماته لذكور من حظ الاثنتين وهذا خطأ والحجة فيه كالحجة في الاخوة والاخوات للاب مع الاخت والاخوات



الشقائق سواء سواء حرفا حرفا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٢٩ مسألة** والجدة ترث الثلث اذا لم يكن للبيت أم حيث ترث الام الثلث وترث السدس حيث ترث الام السدس اذا لم يكن للبيت أم وترث الجدة وابنها ابواميت حتى كما ترث لو لم يكن حيا وكل جدة ترث اذا لم يكن هنالك أم أو جدة أقرب منها فان استوين في الدرجة اشتركن في الميراث المذكور وسواء فيما ذكرنا أم الام وام الأب وأم أم الام وأم أم الأب . وأم أبي الأب . وأم أبي الام وهكذا ابداء وهذا مكان يختلف الناس فيه فروى عن أبي بكر أنه لم يورث الاجدة واحدة وهي أم الام فقط ، وروى عنه وعن غيره تورث جدتين فقط وهما أم الام وأمها وأبها وأمها وأبها وقالت طائفة : تورث ثلاث جدات وهما اللتان ذكرنا ، وأم أب الأب وأمها ، وروى عن طائفة تورث كل جدة الاجدة من قبل أبي أم أو من قبل أبي جدة ، وقال بعضهم لا ترث الجدة والجدتان والاكثر الا السدس فقط ، وقال بعضهم : ان كانت التي من قبل الام أقرب انفردت بالسدس ولم ترث معها التي من قبل الأب فان كانت التي من قبل الأب مساوية للتي من قبل الام أو كانت التي من قبل الام ابعدا شتركتا في السدس ، وقالت طائفة : لا ترث الجدة مادام ابنها الذي صارته به جدة حيا \*

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وورثه ابواؤه فلامه الثلث ) وقال تعالى : ( كما أخرج أبويكم من الجنة ) فجعل آدم وامرأته عليهما السلام أبوين فهذا نص القرآن \* وقد جسر قوم على الكذب ههنا فادعوا الاجماع على أن ليس للجدة الا السدس وهذا من تلك الجسرات ، كتب الى علي بن ابراهيم التبريزي الازدي قال : نا أبو الحسين محمد بن عبدالله المعروف بابن اللبان نادلج بن أحمدنا الجارودي نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا أبو نعيم الفضل بن دكين عن شريك عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : الجدة بمنزلة الام اذا لم تكن أم ، وقال طاوس : الجدة بمنزلة الام ترث ما ترث الام وما وجدنا ايجاب السدس للجدة الامر سلا عن أبي بكر . وعمر . وابن مسعود . وعلى . وزيد خمسة فقط فاين الاجماع ؟ \*

**قال أبو محمد** : لا سيما من ورث الجد ميراث الأب فانه ناقض اذا لم يورث الجدة ميراث الام فان قيل : إن خبر منصور عن ابراهيم النخعي «أطعم رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس» رويناه من طريق سفيان الثوري . وحماد بن زيد . وجريز بن عبد الحميد كلهم عن منصور عن ابراهيم كذلك \* وخبر مالك عن الزهري عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قيس بن ذئب ان المغيرة بن شعبة . ومحمد بن سلمة شهدا عند أبي بكر الصديق

« أن رسول الله ﷺ أعطى الجدة السدس » \* وخبر ابن وهب عن سمع عبد الوهاب ابن مجاهد بن جبر يحدث عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ أطعم جدتين السدس إذا لم تكن أم أو شيء دونهما فإن لم توجد الا واحدة فلها السدس \* وخبر أبي داود السجستاني نا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أخبرني أبي ناعيد الله العتكي عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم \* وروى نحو هذا عن ابن عباس ، قالوا : ومن المحال أن يكون هذا عن ابن عباس ويخالفه قلنا : هذا كله لا يصح منه شيء ، حديث قبيصة منقطع لأنه لم يدرك أبا بكر ولا سمعه من المغيرة ولا محمد ، وخبر ابراهيم مرسل ثم لو صح لما كان فيه خلاف لقولنا لا نناقول بتورثها السدس من حيث تراث الام السدس مع الولد والاخوة ، وأما خبر بريدة فعبد الله العتكي مجهول ، وخبر علي أفسدها كلها لار ابن وهب لم يسم من أخبره به عن عبد الوهاب وأيضا فعبد الوهاب هالك ساقط ، وأيضا فلا سماع يصح لمجاهد من علي والرواية عن ابن عباس لا يعرف مخرجها ولو صحت لكان كما ذكرنا من أن لها السدس حيث للام السدس وهلا قالوا هنبقو لهم المعبود اذا وافق تقليدهم : ان ابن عباس لم يترك ما روى الا لامر هو أقوى في نفسه وأما نحن فلو صح ههنا عن رسول الله ﷺ حكم بخلاف قولنا لقلنا به ولكنه لم يصح أصلا ، فان قالوا : قد رويتم في حديث قبيصة المذكور جاءت الجدة الى أبي بكر فقالت : ان ابن ابني أو ابن ابنتي مات وقد أخبرت ان لي في كتاب الله حقا فقال أبو بكر : ما أجد لك في الكتاب حقا وما سمعت رسول الله ﷺ يقضى لك بشيء . وسأسل الناس قلنا : انما أخبر الصديق رضي الله عنه عن وجوده وسماعه وصدق ، وقد رويتم في هذا الخبر ان المغيرة . ومحمد بن سلبة سمعا في ذلك ما لم يسمع فرجع هو رضي الله عنه الى ما سمعنا لم يسمع هو فأى غريبة في أن لا يجد أيضا في الكتاب في ذكره حيث لا ما يجد غيره ، وقد منع عمر من التزيد على مقدار ما في الصداق فلماذا كره بالقرآن رجع ، ومثل هذا لهم كثير ، وقد وجدنا نصا أن الجدة احدا لا يورث في القرآن وميراث الا يورث في القرآن فميراثها في القرآن وليس في كل وقت يذكر الانسان ما في حفظه ونسي آدم فنتى بنوه فهذا ميراث الجدة بنص القرآن وليس لمخالفتنا متعلق أصلا بالقرآن ولا بسنة ولا اجماع متيقن ولا قياس ولا نظر وما كان هكذا فهو مقطوع بانه باطل قال الله تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ولا معنى لكثرة القائلين بالقول وقتلهم وقد أفردنا اجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي جمهور العلماء وفيما قاله كل واحد منهم بما لا يعرف أحد قال به قبله وقطعة فيما خالف فيه كل

واحد منهم الاجماع المتيقن المقطوع به ولم يأت قط نص ولا اجماع ولا نظر صحيح بترجيح ماكثر القائلون به على ماقل القائلون به فهذا ميراث الجدة ، وأما كم جدة ترث فان طائفة قالت : لا ترث الاجدة واحدة وهى أم الأم ، وروينا من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى نا القاسم بن محمد بن أبى بكر أن رجلا مات وترك جدتيه أم أمه وأم أبيه فأتوا أبابكر الصديق فأعطى أم أمه السدس دون أم الأب فقال له عبد الرحمن بن سہل - وكان بدريا - لقد ورثت التى لو كانت هى الميتة ما ورث منها شيئا وتركت امرأة لو كانت هى الميتة ورث ما لها كله فأشرك بينهما فى السدس ، وروناه من طريق هشيم . وابن عيينة كلاهما عن يحيى بن سعيد ، ودخل حديث أحدهما فى الآخر ، ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبى الزناد أن أبابكر ورث الجدة أم الأم السدس فلما كان عمر ابن الخطاب جاءته الجدة أم الأب فقال لها : مالك فى كتاب الله شئ . وسوف أسأل لك الناس قال فلم يجد أحدا يخبره شيئا فقال غلام من بنى حارثة : لم لا تورثها يا أمير المؤمنين وهى لو تركت الدنيا وما فيها ورثها وهذه لو تركت الدنيا وما فيها لم يرثها ابن ابنتها فورثها عمر ابن الخطاب وقال : ان الله لي جعل فى الجدات خيرا كثيرا ، فهذا أبوبكر . وعمر جعل الميراث للجدة التى للام دون أم الأب ، فان قيل : قدر جمعنا ذلك قلنا : قد قال به ولا حجة الا فى اجماع متيقن فلا اجماع متيقن معكم أصلا ، وقد قال بذلك عمر بعد أبى بكر كما ترون وهذا على يخبر بان عمر قضى مدة حياته بمنع بيع أم الولد وعلى معه يوافقه . وعثمان أيضا مدة حياته فلما ولى على خالف ذلك ولم ير ما سلف مما ذكرنا اجماعا فهذا أبعد من ان يكون اجماعا والكذب على جميع الأمة أشد عارا وأثما من الكذب على واحد وكل ذلك لا خيره فيه ، والقول بالظن كذب نعوذ بالله منه \* وقالت طائفة : لا يرث الاجدتان فقط أم الأم وأما أم أمها وأم أم أمها وهكذا أبدا أما فأم فقط وأم الأب وأما أمها وأم أمها وأم أم أمها وهكذا أما فأم فقط ، ولا يرثون أم جد أصلا وهو قول أبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . والزهرى . وربيعة : وابن أبى ذئب . ومالك . والشافعى . وأبى ثور . وأبى سليمان ، وقالت طائفة : يرث ثلاث جدات فقط كما روينا من طريق عبد الرزاق حدثني يحيى عن سفيان الثورى عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم النخعى أن سعد بن أبى وقاص قال لابن مسعود : أتغضب على أن أوتر بواحدة وانت تورث ثلاث جدات ؟ أفلا تورث حواء امرأة آدم \* وروينا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر . ومسلمة بن على . وابن أبى الزناد قال مسلمة : عن زيد بن واقد عن مكحول وقال عبد الجبار . وابن أبى الزناد كلاهما عن أبى الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت . ثم اتفق خارجة ومكحول

أن زيد بن ثابت ورث ثلاث جدات اثنتين من قبل الأم وواحدة من قبل الأب \*  
ومن طريق حماد بن سبله عن داود بن أبي هند . وحيد قال جميعا : أن زيد بن ثابت  
قال : يرث ثلاث جدات جدتا الأب وجدة الأم لأمها وقد روى أيضا عن علي بن أبي طالب \*  
ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم قال : كانوا  
يورثون من الجدات ثلاثا جدتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم \* ومن طريق  
عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث - هو ابن سوار - عن الشعبي قال : جثن أربع  
جدات إلى مسروق فورث ثلاثا وألغى أم أبي الأم \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر  
عن قتادة إذا كن الجدات أربعاً طرحت أم أبي الأم وورث الثلاث السدس أثلاثاً بينهن  
وبه يقول الأوزاعي . وأحمد بن حنبل ، وقالت طائفة : ترث أربع جدات كما روينا  
من طريق حماد بن سبله عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس أنه كان يورث  
الجدات الأربع \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي نا عن  
الحسن البصري . وابن سيرين أنهما كانا يورثان أربع جدات ، وقالت طائفة : ترث كل  
جدة الاجدة بينها وبين الميت أبو أم وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابهما \*  
وروينا من طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن الشعبي  
قال : إنما طرحت أم أبي الأم لان أبا الأم لا يرث ، وقالت طائفة : ترث كل جدة كما  
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث . وأبي سهل - هو محمد  
ابن سالم - كلاهما عن الشعبي قال : كان عبد الله بن مسعود يورث ما قرب من الجدات  
وما بعد ، وقد روى هذا أيضا عن علي بن أبي طالب . وابن عباس . وزيد بن ثابت \*

ومن طريق سعيد بن منصور نا أشعث بن سوار نا الشعبي قال : جثن إلى مسروق  
أربع جدات يتساملن فألغى أم أبي الأم قال أشعث : فأخبرت بذلك ابن سيرين فقال  
أوهم أبو عائشة يورثن جميعا \*

**قال أبو محمد** : أبو عائشة كنية مسروق وهو قول جابر بن زيد . وعطاء بن أبي رباح .  
والحسن كل هؤلاء . روى عنهم توريث أم أبي الأم وغيرها \* قال علي : فنظرنا في هذه  
الاقوال فوجدنا حاجة من لم يورث الاجدة واحدة وهي أم الأم وأما أمها فكذلك فقط  
أن يقول : هذه المجتمع على توريثها ولا يصح أثر بخلاف ذلك ، فان قيل : قد رجع  
أبو بكر عن ذلك قلنا : نعم وعمر قد قال به بعد أبي بكر ، فان قيل : فقد رجع قلنا : فكان  
ماذا إذا وجد الخلاف ووسع الآخر ماوسع الأول من الاجتهاد والاستدلال وليست  
الحجة التي احتج بها عليهم مرضى الله عنهما بموجبة رجوعا لان أم الأم ترث ولا تورث

بلاخلاف والعمة تورث ولا ترث بلا خلاف ، وهذا عمر قد رجع عن تحريم المنكوحه في العدة على ناكحها في الابد وأباح له نكاحها فلم يرجع مالك عن قوله الاول لرجوع عمر عنه ، وهذا على قدر رجوع عن منعه بيع امهات الاولاد ولم يرجع ابو حنيفة ومالك . والشافعي لرجوعه وليس رجوع عن رجوع حجة كما ان قول من قال ليس حجة الا ان يصح القول او الرجوع حجة ، وقالوا ايضا : قد صح الاجماع على انه لا يرث من الاجداد الا واحد وهو اب الاب وابوه وابو ابيه هكذا فقط فالواجب ان لا يرث من الجدات الا واحدة وهي ام الام وامها وامها وهكذا فقط .

**قال ابو محمد :** هاتان حجتان لازمتان لاهل القياس لان الاولى كثيرا ما يحتجون بها والثانية اصح ما يمكن أن يكون من القياس وقد يتعاق لهذا القول بحديث ابن بريدة عن ابيه ان النبي ﷺ اعطى الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم بدليل ذكر الام التي دونها فلم يذكر ههنا الاجدة تكون دونها ، وقد ذكرنا هذا الخبر آتفاؤه ولا يلزمنا ان لا نلتمنع من الأخذ بقول يختلف فيه اذا أوجبه برهان بل نوجب الأخذ به حينئذ ولولا البرهان الموجب لتورث كل جدة لكان هذا القول هو الذي لا يجوز القول بسواه لانه المجتمع عليه يبين لاشك فيه وما عدها فختلف فيه ونحن لا نقول بالقياس وبالله تعالى التوفيق .

وأما لم يورث الاجدتين فما نعلم لهم حجة أصلا الا أن بعضهم ادعى الاجماع على ذلك وهذا باطل كما أوردنا فان تعلقوا بخبر مجاهد ان النبي ﷺ أطعم جدتين السدس قلنا : هذا خبر فاسد وليس فيه انه عليه الصلاة والسلام منع من توريث أكثر ، وقد جاء خبر أحسن منه انه عليه الصلاة والسلام ورث ثلاث جدات وليس قول سعد الا تورث حواء امرأة آدم حجة لانه لا خلاف في وجوب توريث حواء امرأة آدم لو كانت حية ولم تكن دونها أم ولا جدة لأن كل ميت في العالم من بنى آدم فله أم ولأمه أم ولأمه أم هكذا قطعاً يبين الى بنت حواء فهي جدة من قبل أم الام وامهاتها يبين فبطل هذا الاعتراض ولم يبق لهذا القول متعلق أصلا والعجب كل العجب من أن مالك . والشافعي في أقوالهما في الفرائض مقلدين لزيد بن ثابت وزيد يورث ثلاث جدات ثقاله بلامعنى وليس انكار سعد على ابن مسعود توريث ثلاث جدات موجبا ان سعدا كان يورث جدتين بل قد يمكن أن يكون لا يورث الاجدة واحدة فبطل هذا القول يبين وأما من لم يورث الا ثلاث جدات فما نعلم لهم متعلقا الا خبر ابراهيم ان رسول الله ﷺ أطعم ثلاث جدات السدس وهذا امر سل ليس فيه انه عليه الصلاة والسلام منع من توريث أكثر فبطل تعلقهم به وبطل أن يكون لهم حجة أصلا ، وأما من لم يورث

الأربع جدات فإلغلم لهم متعلقاً أصلاً فبطل لتعريه من الحجة ، وأما من ورت كل جدة الائمة بينهما وبين الميت أبو أم فلا حجة لهم أصلاً إلا ما قال الشعبي من أن الذي تدلى به لا يرث فيقال لهم : فكان ماذا ؟ هذا المسلم يموت له أب كافر وجم مسلم أو عم مسلم أو أخ مسلم أو ابن أخ مسلم أو ابن عم مسلم فلا خلاف في أن كل من ذكرنا يرث وإن الذي يدل به لا يرث إنما الموارث بالنصوص لا بالقرب ولا بالأدلاء وهذه المرأة المعتقة لا تكون ولياً في النكاح ولا المجنون فلا ينكحان وعاصبهما ينكح مولاهما وعاصب المجنون ينكح ابنته وأخته والذي يدلان به لا ينكح ، ولعلمهم أن يدعوا إجماعاً على ما يقولون من منع الجدة أم أبي الأم الميراث فما هذا بدع من جسراتهم فقدأرنا كذبهم بقول ابن سيرين وغيره فبطل هذا القول لتعريه من الحجة ، وأما من ورت كل جدة فإن حجته ما صدرنا قبل من أن الجدة أم واحد الأبوين بنص القرآن وميراث الأبوين مبين بنص القرآن فلم يحزن أن يحرم الأبوان الميراث إلا بنص صحيح أو إجماع متيقن فصح الإجماع المتيقن بنقل كوافي الأعصار عصره بعد عصر النبي ﷺ على أنه عليه الصلاة والسلام لم يرث قط من ابن بنت بالنوة ولا ابن بنت بالبنة فسقط ميراث كل جد يكون الميت منه ابن بنت وبقي ميراث الجد الذي هو أب وأو أب فقط ، ولم يأت نص ولا إجماع بمنع الجدة من الميراث بذلك بقي ميراثها بنص القرآن وإجبا وبالله تعالى التوفيق \*

ووجدنا خبر قبيصة بن ذؤيب : « أن رسول الله ﷺ أعطى الجدة السدس » موافقاً لهذا القول لأنه عم ولم يخص جدة من جدة فيلزم من قال بالمرسل أن يقول بهذا لأنه أعم من سائر الأخبار المذكورة وأما نحن فلا نعتد إلا لنص القرآن الذي ذكرنا فقط وبطلت سائر الأقوال ييقين لا مريية فيه لتعريها من حجة نص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق \*

وأما تفاضل الجدات في القرب فإن طائفة قالت : لا نبالي أي الجدات أقرب ولا أبتهن أبعد في الميراث سواء كما رويان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحجاج بن أرطاة عن الشعبي قال : كان ابن مسعود يساوي بين الجدتين كانت احدهما أقرب أو لم تكن أقرب ، وروى عنه أيضاً لا يجب الجدات إلا للأمير بن وإن كان بعضهم أقرب من بعض إلا أن تكون احدها من الأم الأخرى فترث الابنة دون أمها ، وقول آخر كما رويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال : كان ابن مسعود يرث ما قرب من الجدات وما بعد منهم جعل لمن السدس إذا كن من مكانين شتى فإذا كن من مكان واحد ورث القرين ، وقول ثالث قاله الحسن بن حي . وزفر بن الهذيل وهو أن كانت

أحدى الجدتين جدة من جهتين وكانت الأخرى جدة من جهة واحدة فقلتى من جهتين  
 ثلثا السدس ولتى من جهة واحدة ثلث السدس ، مثال ذلك امرأة تزوج ابن ابنها ابنة  
 ابنتها فولد لهما ولد فمات أبوا وجدناه ولم يترك الا هذه المرأة التى هى أم أبى أبيه وأم أمه  
 فهى جدة من جهتين وجدة أخرى هى أم أم أبيه فهى جدة من جهة واحدة ، وقول رابع  
 وهو أنه ان كانت الجدة التى من جهة الأم (١) أبعد من التى من قبل الأب اشتركتا  
 فى الميراث جميعا وكذلك ان كانتا سواء فإن كانت التى من قبل الأم أقرب من التى من  
 قبل الأب كان الميراث كله للتى من قبل الأم ولا شئ للتى من قبل الأب كما روينا من طريق  
 عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال : اذا كانت  
 الجدة من قبل الأم أقرب فهى أحق به فإن كانت أبعد فهما سواء \* ومن طريق حماد بن سلمة  
 عن يحيى بن سعيد . وحيد عن أهل المدينة قالوا : اذا كانت جدتان من قبل الأم ومن  
 قبل الأب فإن كانت التى من قبل الأم أقرب فهى أحق بالسدس وان كانت التى من قبل  
 الأب أقرب فالسدس بينهما \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبى الزناد  
 قال : أدركت خارجة بن زيد . وطلحة بن عبد الله بن عوف : وسليمان بن يسار يقولون :  
 اذا كانت جدتان من قبل الأب ومن قبل الأم فإن كانت التى من قبل الأم أقرب فهى أحق  
 بالسدس وان كانت أبعد فهما سواء ، وهو قول عطاء وبه يقول مالك : والاوزاعى ،  
 وروى عن الشافعى ، وقول خامس وهو أيتها كانت أقرب فهى أحق بالميراث كما روينا  
 من طريق سفيان : ومعمر عن الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب فذكر توريث أبى بكر للجدة  
 من قبل الأب أو من قبل الأم وفيه فلما كانت خلافة عمر جاءت الجدة التى يخالفها فقال  
 عمر : انما كان القضاء فى غيرك ولكن اذا اجتمعا فالسدس بينهما وأيضا خلت به فهو لها \*  
 ومن طريق وكيع ناسفيان - هو الثورى - عن حميد الطويل عن عمار بن أبى عمار  
 عن زيد بن ثابت أنه كان يورث القرين من الجدات \* ومن طريق سعيد بن منصور نا  
 هشيم نا أحمد بن سالم عن الشعبي أن على بن أبى طالب . وزيد بن ثابت كانا يجعلان السدس  
 للقرين منهما يعنى الجدتين \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب  
 السخيتى عن محمد بن سيرين فى الجدات قال : ان كانت واحدة فالسدس لها وان كانت  
 اثنتين فالسدس بينهما فان كن ثلاثا فالسدس بينهما وان كن أربعا فالسدس بينهما وأيتها  
 كانت أقرب فهى أحق انما هى طعمة وبه يقول الحسن البصرى . ومكحول . وأبو حنيفة .  
 وأصحابه . وسفيان الثورى . والحسن بن حى . وشريك . وداود ، وهو أشهر قول الشافعى \*.

**قال أبو محمد** : أما القول الثاني الذي ذكرنا عن ابن مسعود . والقول الثالث الذي ذكرنا عن زفر . والرابع الذي اختاره مالك فأقوال لأدليل على صحة شيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب لا يخالف له . ولا من إجماع . ولا من نظر . ولا قياس . ولا من رأى له وجه ، والعجب من تقليد المالكيين لقول يزيد في ذلك دون قول زيد الثاني ، فهذا عجب جدا : فلم يبق إلا القول الأول وهذا الآخر فوجدنا من حجة من ذهب إلى القول الأول أن يقول : الجدة أم فكلن أم وكلن وارثه .

قال علي : ووجدنا حجة القول الآخر أن ميراث الأب والام قد صح بالقرآن فأول أم توجد أول أب يوجد فيرثهما واجب ولا يجوز تعديهما إلى أم ولا إلى أب أبعد منهما أذ لم يوجب ذلك نص أصلا وهذا هو الحق والله تعالى التوفيق \* وأما هل ترث الجدة أم الأب والأب حتى ؟ فطائفة قالت : لا ترث \* روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : كان علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت لا يورثان الجدة مع ابنتها \* وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان بن عفان لم يورث الجدة إن كان ابنها حيا قال الزهري : والناس عليه \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت كان لا يورث الجدة أم الأب وابنتها \* ومن طريق ابن وهب عن عمن يثق به عن سعيد بن المسيب قال : قال ابن مسعود في الجدة وابنتها حتى منعها الذي به تمت \* ومن طريق سعيد بن منصور نا حاد بن زيد عن كثير بن شظير عن عطاء أن زيد بن ثابت قال : يحجب الرجل أمه كما تحجب الام أمها من السدس ، كثير لا شيء ، وحديث ابن وهب مرسل ، وروى هذا عن سعد ابن أبي وقاص . والزيير بن العوام وهو قول سعيد بن المسيب : وطاوس . والشعبي وبه يقول سفيان . والاوزاعي . ومالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وروى عن داود ، والقول الثاني أنها ترث كما روينا من طريق سعيد بن منصور . ناسفيان عن ابن أبي ليلى عن الشعبي قال قال ابن مسعود : إن أول جدة ورثت في الإسلام كانت مع ابنتها \*

**قال أبو محمد** : أقل ما في هذا أن يراد خلاف أبي بكر \* ومن طريق وكيع نا حاد بن سلمة عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه قال : مات ابن الحسكة الحطبي فترك حسكة وأما الحسكة فكتب أبو موسى الأشعري إلى عمر في ذلك فكتب إليه عمر ورثها مع ابنتها السدس \* ومن طريق وكيع ناسفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود أنه ورث الجدة مع ابنتها قال وكيع : ونا الأعمش عن إبراهيم



التخعي عن ابن مسعود قال لا يحجب الجدات إلا الآلام \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم  
ابن أسلمة بن علقمة عن حميد بن هلال العدوي عن رجل منهم أن رجلا منهم مات وترك أم أبيه  
وأم أمه وأبوهم حي فوليت تركته فأعطيت السدس أم أمه وترك أم أبيه فقيل لي : كان  
ينبغي لك أن تشرك بينهما فاتيت عمران بن الحصين فسألته ؟ فقال : اشرك بينهما في  
السدس ففعلت \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيد بن زيد عن كثير بن شنظير عن  
الحسن بن سيرين أن أبا موسى الأشعري ورث أم حسكه من ابن حسكه وحسكه حتى \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بلال بن أبي بردة أن أبا موسى الأشعري كان  
يورث الجدة مع ابنها وقضى بذلك بلال - وهو أمير على البصرة - وهو قول عامر بن وائلة \*  
ومن طريق عبد الرزاق ناهشام بن حسان . ومعمر قال هشام عن أنس بن سيرين  
وقال معمر : عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ثم اتفق أنس : ومحمد علي أن شريحا  
كان يورث الجدة مع ابنها وهو حي \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن عمرو  
ابن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال : ترث الجدة مع ابنها \* ومن طريق سعيد  
ابن منصور ناخالد . ومنصور كلاهما عن أنس بن سيرين قال : شهدت شريحا أتى في رجل  
ترك جدته أم أمه وأم أبيه وأبوهم حي فاشرك بين جدته في السدس \* ومن طريق سعيد  
ابن منصور ناهشيم ناخيد عن الحسن . وابن سيرين في الحدة أنهما كانا يورثانها مع ابنها  
فهم كما ترى خلافة أبي بكر . وعمر . وأبي موسى الأشعري . وابن مسعود . وعمران  
ابن الحصين . و عامر بن وائلة . وجابر بن زيد . وشريح . والحسن . وابن سيرين ، وهو  
قول عروة بن الزبير . وسليمان بن يسار . ومسلم بن يسار . وعطاء بن أبي رباح .  
والمسيب . وسوار بن عبد الله . وعبيد الله بن الحسن . وشريك بن عبد الله . وأحمد  
ابن حنبل . وإسحاق بن راهويه . و فقهاء البصرة ، وروى عن داود أيضا فوجدنا  
أهل القول الأول يحتجون بالخبر الذي ذكرنا من طريق ابن وهب عن سمع عبد الوهاب  
ابن مجاهد بن جبر عن أبيه عن علي : « أن رسول الله ﷺ أطعم جدتين السدس إذا  
لم تكن أم أو شيء دونهما »

**قال أبو محمد** : هذا خبر سوء منقطع ما بين ابن وهب . وعبد الوهاب م  
عبد الوهاب متروك ثم لا يصح لمجاهد سماع من علي ثم ليس فيه بيان بذكر الأب ،  
وقالوا أيضا : لما حجب أباه وجب أن يحجب أمه قال علي : وهذا قياس والقياس كله فاسد  
سم لوصح لكان هذا منه غاية الفساد لأنه إنما يحجب أباه بانه عاصب أولى منه والجدة  
لا ترث بالتعصيب إنما ترث بالسهم فبإيه غير بابها ، ثم يعارضون بأن يقال لهم :

كما لا تحجب الأم كذلك لا تحجب الحدة وكما لا تحجب أم الأم كذلك لا تحجب أم نفسه وقالوا : كما تحجب الأم أمها كذلك يحجب الأب أمه قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه باطلا لأن الأم إنما حجت أمها لأنها أم أقرب منها وليس الأب كذلك ، ثم يقال لهم : كما لا تحجب الأم الجد وإنما تحجب الجدات كذلك لا يحجب الأب الجدات وإنما يحجب الجد فقط وقالوا : حججها الذي تدلى به وهذا ليس بشيء لأنه قول لم يوجهه قرآن ولا سنة وقد وجدنا الجدة من الأب يكون الأب عبدا فلا يحجبها عندهم وهي تدلى به ، فإن قالوا : إنما يحجبها إذا ورث قلنا : هذه زيادة لم يوجبها برهان قرآن ولا سنة فهي لا شيء. إنما هي دعوى لا توافقكم عليها فهي ساقطة مالم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع ، وقالوا : ميراثهم وجود الأب مختلف فيه قلنا : نعم فالمرثية يوجب ميراثها برهان والأفلام ميراث لها \*

**قال أبو محمد :** فسقط هذا القول إذا برهان على صحته وبقي أن تثبت صحة قولنا بحول الله وقوته فنقول وبالله تعالى التوفيق : قد جاء نص القرآن بإيجاب ميراث الأبوين سواء فوجب بالقرآن ميراث الأب والجد وأبى الجد وجد الجد مع الأم لأنهم أبوان ووجب ميراث الجدة مع الجد كما قلنا ومع الأب لأنهما أبوان فليس ميراث الأب أولى من ميراث الأم أم أمه وهذا نص لا يسع خلافا ، وكتب إلى أبو الحسن على بن إبراهيم التبريزي فابو الحسين محمد بن عبد الله البصري المعروف بابن اللبان أما أحمد بن كامل بن شجرة القاضي ناخذ بن عبيد الله نايزيد بن هارون أما محمد بن سالم عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رفعه إلى النبي ﷺ أنه ورث جدة وابنها حتى \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن الأشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن ابن سيرين قال : أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ أم أب مع ابنها \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو يحيى بكر بن محمد الضرير عن الأشعث بن عبد الملك عن الحسن البصري قال : أول جدة أطعمت السدس على عهد رسول الله ﷺ وابنها حتى \*

قال على : عهدنا بالحنيفين . والمالكيين يقولون : المستند والمرسل سواء وهذا من مرسلان ومستند صالح فليأخذوا بهما فإن قالوا : لعل ابها كان عم الميت قلنا : لا يرد الدين بلعل لكن ابنها هو الأب والعم أيها كانت ورثت معه وتخصيص العم بذلك لا يجوز لأنه دعوى كاذبة وقطع بالظن وتفسير بارد للخبر لأنه لا فائدة ههنا في حياة العم ولا في موته وبالله تعالى التوفيق \*

(فصل) قال أبو محمد : ولا خلاف في أن الأب لا يحجب أم الأم ولا أم الأم فاصعدا

وقد قال بعض التابعين : ان الجدة أبا الاب يحجب جدة الاب أمه وهذا قول لابرهان على صحته وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٣٠ مسألة** ولا ترث الاخوة الذكور ولا الاناث اشقاء كانوا أو اب اولام مع الجد أبى الاب ولا مع أبى الجد المذكور ولا مع جد جده ، والجد المذكور أب اذا لم يكن الأب وكل واحد منهم يحجب أباه وللأس في الجد اختلاف كثير فطائفة توقفت فيه كما روينا بأصح طريق الى شعبة عن يحيى بن سعيد التميمي تيم الرباب قال : سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر قال : ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يقبض حتى دين لنا فيهن أمرا ينتهى اليه الجد . والكلالة . وأبواب من أبواب الرباب **قال أبو محمد** : ليس مغيب بيان رسول الله ﷺ بالقرآن أو بسنته لحكم الجد والكلالة وأربعين عمر رضى الله عنه بموجب أن ذلك البيان غاب عن غيره من الصحابة رضى الله عنهم وحاش لله من أن يكون له حكم في الدين افترضه على عباده ثم غاب بيانه عن جميع أهل الاسلام اذا كان يكون ذلك حكما من الدين قد بطل وشريعة لازمة قد سقطت ولكان الدين ناقصا وليس أحدهم الفقهاء الذين قلده المشنعون بمثل هذا دينهم كابي حنيفة . ومالك . والشافعي الا وهم قالوا : بأن حكم الجد والربا والكلالة قد تبين لهم اما بنص قرآن أو سنة أو نظر أو قياس ، فان أنكر هذا منك لم يقدر على انكار أقوالهم في كل ذلك بالايجاب والتحريم فان كان قهرهم ذلك لاعتنه بتبين لهم ما قالوه من ذلك فقد حكموا في الدين بالهوى ونحن نجاهم عن هذا والله الأمر من قبل ومن بعد \* ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني عن حميد بن هلال قال : سألت سعيد ابن المسيب عن فريضة فيها جد فقال : ما تصنع الى هذا او تريد الى هذا ان عمر بن الخطاب قال : أجرؤكم على الجد أجرؤكم على الدار وانما يجترى على الجد من يجترى على النار \*

ومن طريق أيوب بن سليمان أبا عبد الله بن المبارك . وعبد الأعلى . وعبد الرزاق كلهم عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب قال عند موته : احفظوا عني ثلاثا اني لم اتص في الجد شيئا . ولم أقل في الكلالة شيئا . ولم استخلف أحدا ، فهذا قوله عند موته رضى الله عنه . ومن طريق وكيع ناسفان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن عيينة بن عمرو الخارقي ان رجلا سأل على بن أبي طالب عن فريضة ؟ فقال : هاتها ان لم يسكن فيها جد \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع قال قال ابن عمر : أجرؤكم على جرائم جهنم أجرؤكم على الجد \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي أنه سأل شريحا عن فريضة فيها جد وأخ فلم يجبه

فيها بشيء مرة بعد مرة وقال له الذي يقف على رأسه أنه لا يقول في الجدي شيئا \* وعن سعيد ابن جبير من سره ان يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والاختوة \* فهو لاء عمر . وعلى . وابن عمر . وشريح . وسعيد بن جبير تو قفوا في الجد جملة بأسانيد ثابتة ، والى هذا رجع محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة في آخر اقواله ، وقالت طائفة : ليس للجد شيء معلوم مع الاختوة انما هو على حسب ما يقضى فيه الخليفة \* رويانا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن أبي اويس نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : أخبرني خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه قال : ارالجد أبا الأب معه الاختوة من الابل يمكن يقض بينهم الا أمير المؤمنين يكثر الاختوة حينئذ يقرن حينئذ فلم يكن بينهم فريضة لعلها مفروضة الا ان أمير المؤمنين كان اذا أتى يستفتى فيهم بقي بينهم بالوجه الذي يرى فيهم على قدر كثرة الاختوة وقتلهم \*

**قال أبو محمد :** رويانا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا مغيرة نا الهيثم بن بدر عن شعبة بن التوام الضبي قال : أتينا ابن مسعود في فريضة فيها جد وأخت فذكر اختلاف حكمه فيها قال : فقلنا له في ذلك فقال ابن مسعود : انما تقضى بقضاء أئمتنا ، وقد رويانا من طريق حماد بن سلمة نا هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال لي عثمان بن عفان قال لي عمر : اني قد رأيت في الجدر أيا فان رأيت ان تتبعوه فاتبعوه فقال عثمان : ان تتبع رأيك فانه رشد وان تتبع رأي الشيخ فلك نفع ذوال رأي كان \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن مروان بن الحكم أن قول عثمان هذا لعمر كان بعد ان طعن عمر ، فهو لاء عمر . وعثمان : وزيد بن ثابت لا يقطعون فيه بشيء ، أما الرواية عن عمر . وعثمان فهي غاية الصحة ، وأما عن زيد فلا سبيل الى ان يوجد عنه أحسن من هذا الاسناد في شيء مما روى عنه في الجدا لا قوله في الخرقاء في أخت وأموجدان للجد سهمين وللأخت سهمين واللام الثلث فانه ثابت عنه بأحسن من هذا الاسناد ، وقالت طائفة : ليس للجد مع الاختوة ميراث رويانا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن أبي اويس نا خبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ان عمر لما استشار في ميراث الجد والاختوة قال زيد : كان رأيي يومئذ ان الاختوة احق بميراث اخيهم من الجد وذكر الخبر \*

**قال أبو محمد :** لا سبيل الى أن يوجد عن زيد اسناد في الجدا أحسن من هذا إلا قوله في أخت وجد في الخرقاء فقط \* ومن طريق حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم أن عمر بن الخطاب ذاكره الجدا فقال لعبد الرحمن

ابن غنم أن دون الجد شجرة أخرى فما خرج منها فهو أحق به - يعني الأب - وقول عبد الرحمن هذا يوجب أن الأخوة أحق بالميراث من الجد ، وهذه الأقوال الثلاثة تكذب قول من احتج بقوله في توريث الجد مع الأخوة بالاجماع ، وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى اثني عشر فيكون هو ثالث عشر لهم روى ذلك عن عمران بن الحصين . وأبى موسى الأشعري ، وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى سبعة أخوة فيكون له الثمن معهم كما كتب إلى علي بن إبراهيم التبريزي قال : نا محمد بن عبد الله بن اللبان أنا القاضي أحمد بن كامل بن شجرة أنا أحمد بن عبيد الله أيزيد بن هرون عن قيس بن الربيع عن فراس عن الشعبي قال : كتب ابن عباس من البصرة إلى علي بن أبي طالب في سبعة أخوة وجد فكتب إليه على أقسم المال بينهم سواء وأصح كتابي ولا تخذه \*  
وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى ستة فيكون له السبع معهم روي ذلك بالاسناد المتصل هذا قبله إلى قيس بن الربيع عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي قال كتب ابن عباس إلى علي في ستة أخوة وجد فكتب إليه على أن أعطه سبعة \* ومن طريق وكيع ناسبيان - هو الثوري - عن فراس عن الشعبي قال : كتب ابن عباس إلى علي في ستة أخوة وجد فكتب إليه على أن يجعله كآدم وأصح كتابي \* وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى السدس ثم لا ينقص من السدس وإن كثروا روي ذلك من طريق سعيد بن منصور نا هشيم - نا عوف - هو ابن أبي جميلة - عن الحسن البصري قال : كتب عمر بن الخطاب إلى عامل له أن أعط الجد مع الأخ الشطر ومع الأخوين الثلث ومع الثلاثة الربع ومع الأربعة الخمس ومع الخمسة السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه من السدس \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن فضيلة قال : كان عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود يقاسمان الجد مع الأخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيرا لهما من مقاسمة الأخوة ، وهذا اسناد في غاية الصحة \* ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن البصري أن علي بن أبي طالب كان يورث الجد مع خمسة أخوة السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فله السدس لا ينقص منه شيئا \* ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار بن دار نا أبو داود - هو الطيالسي - نا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة أن علي بن أبي طالب كان يجعل الجد أخا حتى يكون سادسا \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال : كان علي بن أبي طالب يعطي كل صاحب فريضة فريضته ولا يورث أختا لام ولا أخا لام مع الجد شيئا ولا يقاسم بالأخ

لاب مع الاخ لاب والام والجد شيئا واذا كانت أخت لاب وأم واخ لاب وجد أعطى الأخت النصف وما بقي أعطاه الجد والأخ بينهما بنصفين فان كثرت الأخوة شركه معهم حتى يكون السدس خيرا له من المقاسمة فان كان السدس خيرا له أعطاه السدس ويقول على هذا يقول المغيرة بن مقسم . وعبيدة السلباني . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي . والحسن بن حي . وشريك القاضي . وهشيم بن بشير . والحسن بن زياد اللؤلؤي ، وبعض أصحاب أبي حنيفة ، وقالت طائفة : للجد مع الأخوة الثلث على كل حال كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قنادة أن عليا شاوره عمر في الجد فقال علي : له الثلث على كل حال ، وقالت طائفة كما روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال : كان ابن مسعود يقاسم بالجد الأخوة الى الثلث ويعطى كل صاحب فريضة فريضته ولا يورث الأخوة من الام مع الجد شيئا ولا يقاسم بالأخوة من الاب الأخوة من الاب والام مع الجد واذا كانت أخت لاب وأم ، وأخ لاب وجد أعطى الأخت للاب والام النصف والجد النصف وبه يقول مسروق . وعلقمة . والاسود . وعبيدة السلباني في بعض أقواله \* وروى أيضا عن شريح وغيره ، وعن بعض أصحاب أبي حنيفة ، وقالت طائفة كما روينا من طريق ابن وهب أخبرني مالك . واليث بن سعدان يحيى بن سعيد - هو الانصاري - حدثهما أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الجد ؟ فكتب اليه أنك كتبت الى تسألني عن الجد والله أعلم وذلك ما لم يكن يقضى فيه الا الأمراء - يعني الخلفاء - وقد حضرت الخلفين قبلك يعطيان النصف مع الأخ الواحد والثلث مع الاثنين فان كثرت الأخوة لم ينقصاه من الثلث \* ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كتب عمر الى ابن مسعود انا قد خشينا أن نكون قد اجدنا بالجد فاعطه الثلث مع الأخوة فاعطاه \* وروى من طريق حماد بن زيد . واسماعيل بن عليه . وهشيم عن أبي المعلى العطار عن ابراهيم النخعي قال علقمة : قال ابن مسعود : يقاسم الجد الأخوة في الثلث وقال لي عبيدة السلباني : قال ابن مسعود : يقاسم الجد الأخوة الى السدس قال ابراهيم : فذكر ذلك لعبيدة بن نضيلة فقال : صدق جميعا ان ابن مسعود قدم من عند عمر . وعمر يقول : يقاسم الجد الأخوة الى السدس فكان ابن مسعود يقول به ثم رجع الى عمر فاذا عمر قد رجع فقال يقاسم الجد الأخوة الى الثلث \* ومن طريق الحجاج ابن المنهال ناهشيم انا المغيرة - هو ابن مقسم - عن الهيثم بن بدر الأسدي أخبرني شعبة ابن التوأم قال توفي أخ لنا في عهد عمر وترك أخوته وجده فأئتنا ابن مسعود فاعطى الجد

مع الاخوة السدس ثم توفي أخ لنا آخر في عهد عثمان وترك اخوته وجده فأنشأ ابن مسعود فاعطى الجد مع الاخوة الثلث فقلنا له : انك أعطيت جدنا في أخينا الأول السدس وأعطيته الآن الثلث فقال : انما نقضى بقضاء أمتنا \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انما طرف - هو ابن طريف - عن الشعبي قال : كتب عمر الى ابى موسى الاشعري انما كتبنا أعطينا الجد مع الاخوة السدس ولا أحسبنا الا قد اجحفنا به فاذا أتاك كتابي هذا فاعط الجد مع الأخ الشطر ومع الاخوين الثلث فان كانوا (١) أكثر من ذلك فلا تنقصه من الثلث ، وقالت طائفة كماروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وقيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قضى أن الجد يقاسم الاخوة للاب والام والاخوة للام (٢) ما كانت المقاسمة خيرا له من ثلث المال فان كثر الاخوة أعطى الجد الثلث وكان ما بقى للاخوة للذ كرمثل حظ الاثنين وان بنى الاب والام اولى بذلك مز بنى الاب ذكورهم ونسائهم غير أن بنى الاب يقاسمون الجد بنى الاب والام فيردون عليه ولا يكون لبنى الاب شىء مع بنى الاب والام الا أن يكون بنو الاب يردون على بنات الاب والام فان بقى شىء بعد فرائض بنات الاب والام فهو للاخوة من الاب للذ كرمثل حظ الاثنين \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الاخوة والاخوات الى الثلث فاذا بلغ الثلث أعطاه الثلث وكان للاخوة والاخوات ما بقى ويقاسم الاخ للاب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالاخوة من الاب أو الاخوات من الاب الاخوة والاخوات من الاب والام ولا يورثهم شيئا فاذا كان الأخ للاب والام أعطاه النصف واذا كان اخوات رجا أعطاه مع الاخوات الثلث ولهن الثلثان وان كانتا اختين أعطاهما نصف وله النصف ولا يعطى أخا لام مع الجد شيئا \*

**قال أبو محمد :** فهذا قول روى كما تسمعون عن عمر . وزيد وبه يقول الاوزاعي . وسفيان الثوري . ومالك . وعبيد الله بن الحسين وأبو ثور . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والحسن اللؤلؤى . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبو عبيد ثم رجع محمد بن الحسن الى التوقيف (٣) جملة ورجع اللؤلؤى الى القول الذى ذكرنا عن علي وقد روينا عن زيد أنه رجع عن هذا الى أن ينقص الجد عن ذلك كما روينا من طريق أيوب بن سليمان اننا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - عن اسحاق بن سويد أنه سمع عبد الله

(١) فى النسخة رقم ١٤ فاذا كانوا (٢) فى النسخة رقم ١٦ «والاخوة للاب» (٣) فى النسخة رقم ١٤

ابن بريدة أنه سمع أبا عياض أنه سمع زيد بن ثابت يقول: دخلت على عمر في الليلة التي قبض فيها فقلت له: اني رأيت ان انتقص الجد وذكركم الخبر، وأما عثمان، وأبو موسى الأشعري، وابن مسعود فليس عنهم (١) إلا أن يقاسم الحد الاخوة الى الثلث فقط ولا يحط من الثلث وليس عنهم هذه الزيادات وقالت طائفة: لا يرث مع الجد أخ شقيق ولا شقيق ولا اب ولا لام وميراث الجد كميراث الاب سواء سواء اذا لم يكن هنالك أب وارث كإروى بن مازن بن حماد بن سلة أبا هشام بن عروة عن أبيه عمرو بن عثمان بن الحكم قال: قال لي عثمان بن عفان ان عمر قال لي اني قد رأيت في الجد رأيا فان رأيت ان تتبعوه فاتبعوه فقال له عثمان: ان تتبع رأيك فانه رشد وان تتبع رأي الشيخ قبلك فنعم ذو الرأي كان قال: وكان أبو بكر يجعله أباه ومرطيق البخاري نا أبو معمر ناعبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - نا يوب - هو السخيتاني - عن عكرمة عن ابن عباس قال: اما الذي قال رسول الله ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً من هذه الامة (١) لاتخذته خليلاً لكان خلة الاسلام أفضل أو قال خير فانه أنزله أباً أو قال قضاءه أباً» يعني الجد في الميراث \* ومن طريق محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المشي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن كردوس عن أبي موسى الأشعري أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجد أباً \* ومن طريق أبي داود الطيالسي نا شعبة نا خالد الحذاء عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجد أباً \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال: سمعت ابن أبي مليكة يحدث أن ابن الزبير كتب الى أهل العراق أن الذي قاله النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً حتى ألقى الله سوى الله لاتخذت أبا بكر خليلاً فكان يجعل الجد أباً \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية الضرير عن أبي اسحق الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري أن اجعل الجد أباً فان أبا بكر جعل الجد أباً \* ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن ليث بن أبي سليم عن عطاء أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وابن عباس كانوا يجعلون الجد أباً، وقال ابن عباس: يرثني ابن ابني دون أخي ولا أرث ابني ابني دون أخيه \* ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: الجد أب وقرأ (واتبع ملة آبائي ابراهيم واسحق ويعقوب) ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن أبي أويس حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني خارجة بن زيد



ابن ثابت عن أبيه أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث بين الجد والاختوة وعمر يرى يومئذ أن الجد أولى بميراث ابن ابنته من اختوته وذكر باقي الخبر \*

ومن طريق أيوب بن سليمان أنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - عن اسحق ابن سويد أنه سمع عبدالله بن بريدة أنه سمع أبا عياض أنه سمع زيد بن ثابت يقول : أنه دخل على عمر بن الخطاب في الليلة التي قبض فيها فقال له زيد : انى قد رأيت أن انتقص الجد فقال له عمر : لو كنت متقصا أحدا لأحدل انتقصت الاختوة للجد أليس بنو عبدالله بن عمر يرثونى دون اخوتى فالى لأرثهم دون اخوتهم لان أصبحت لأقولن فيه قال : فمات من ليلىته ، فهذا آخر قول عمر رضى الله عنه واسناده فى غاية الصحة \*

ومن طريق حماد بن سلمة أنا ليث بن أبي سليم عن طاوس أن عثمان بن عفان . وابن مسعود قالا جميعا : الجد بمنزلة الأب \* ومن طريق عبد الرزاق قال قال ابن جريج أخبرنى عطاء ان على بن ابي طالب كان يجعل الجدا بأقل عبد الرزاق : وسمعت ابن جريج يقول : سمعت ابن ابي مليكة يحدث ان ابن الزبير كان يجعل الجدا بأ \*

ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن كثير بن شنظير قال : سمعت الحسن يقول : لو ليت من أمر الناس شيئا لانزلت الجدا بأ \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه كان يفتى بأن الجد أب ، فهو لأب من الصحابة رضى الله عنهم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وابن مسعود . وأبو موسى الأشعرى ، وابن عباس . وابن الزبير ، وروى أيضا عن عائشة أم المؤمنين . وأبي الدرداء . وأبي بن كعب . ومعاذ بن جبل . وأبي هريرة ، ومن التابعين طاوس . وعطاء . وعبيد الله بن عتبة ابن مسعود والحسن . وجابر بن زيد . وقاتدة . وعثمان البتى . وشرح . والشعبى . وجماعة سواهم \* ومن بعدهم أبو حنيفة . ونسيم بن حماد . والمزنى . وأبو ثور . واسحق بن راهويه . وداود بن علي . وجميع اصحابنا . وجماعة غيرهم ، ورواه عن أبي بكر الصديق عمر . وعثمان . وابن عباس . وابن الزبير : وأبو موسى الأشعرى . وأبو سعيد الخدرى . وغيرهم ، وثبتت الأسانيد التي ذكرنا بلا شك ، ورواه عن عمر أبو بردة بن أنس أنى موسى أنه كتب بذلك الى أبيه وهو اسناد ثابت ، ورواه أيضا عنه زيد بن ثابت ، ورواه عن ابن عباس عكرمة . وعطاء . وطاوس . وسعيد بن جبير . وغيرهم ، ورواه عن ابن الزبير ابن ابي مليكة كل ذلك ماصح اسناد ، وروى عن عثمان . وعلي . وابن مسعود بأسانيد هى أحسن من كل ما روى عنهم \* وعن زيد مما أخذ به المخالفون \*

**قال أبو محمد :** وجاءت مسئلتان لهم فيها (١) أقوال يجب ذكرها ههنا  
**١٧٣١ مسألة** وهي الخرقاء وهي أم . وأخت وجد روينان عن الزارنا  
 أبو الزباع روح بن الهرج المصري قال البزار : يقال : ليس بمصر أو ثق وأصدق  
 منه [حديثاً] (٢) ناعمرو بن خالد ناعيسى بن يونس أبا عباد بن موسى عن الشعبي قال :  
 بعث لي الحجاج فقال : مات قول في جد . وأم : وأخت ؟ قلت : اختلف فيها خمسة من  
 أصحاب رسول الله ﷺ . ابن مسعود . وعلي . عثمان . وزيد . وابن عباس قال  
 الحجاج : فما قال فيها ابن عباس ان كان لمتما قلت : جعل الجدة أباً ولم يعط الأخت  
 شيئاً وأعطى الأم الثلث قال : فما قال فيها ابن مسعود ؟ قلت : جعلها من ستة أعطى  
 الأخت ثلاثة وأعطى الجدة اثنين وأعطى الأم الثلث قال : فما قال فيها أمير المؤمنين -  
 يعني عثمان - ؟ قلت : جعلها أثلاثاً قال فما قال فيها أنو تراب [يعني علياً] (٣) ؟ قلت : جعلها  
 من ستة أعطى الأخت ثلاثة وأعطى الأم اثنين وأعطى الجدة سهماً قال : فما قال فيها زيد ؟  
 قلت : جعلها من تسعة أعطى الأم ثلاثة وأعطى الجدة أربعة . وأعطى الأخت اثنين . قال  
 الحجاج : مر القاضى يعضيها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين - يعني عثمان - \*  
 ومن طريق وكيع ناسفان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي  
 عن عمر بن الخطاب في أخت . وأم . وجد قال : للأخت النصف وللأم السدس وما  
 بقى فللجد \*

**قال أبو محمد :** هذا موافق لقول ابن مسعود رضى الله عنه \* ومن طريق سعيد  
 ابن منصور ناهشيم عن عبيدة عن الشعبي قال : أرسل الى الحجاج فقال لي : مات قول في  
 فريضة أتيت بها أم وجد وأخت ؟ قلت : ما قال فيها الامير ؟ فأخبرني بقوله فقلت :  
 هذا قضاء أبي تراب - يعني علي بن أبي طالب - وقال فيها سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ  
 قال عمر . وابن مسعود : للأخت النصف وللأم السدس وللجد الثلث ، وقال علي :  
 للأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس ، وقال عثمان بن عفان : للأم الثلث وللأخت  
 الثلث وللجد الثلث ، فقال الحجاج : ليس هذا بشيء ، وقال زيد : للأم ثلاثة وللجد أربعة  
 وللأخت سهماً ، وقال ابن عباس . وابن الزبير : للأم الثلث وللجد ما بقى وليس  
 للأخت شيء . \*

**١٧٣٢ مسألة** والأكدرية وهي أم وجد وأخت وزوج ، روينان من طريق  
 سعيد بن منصور ناهشيم أنا المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : قال علي : للزوج ثلاثة

(١) كذا في جميع النسخ بثنية للسألة وتأنيث ضمير فيها ؛ والنصف ذكر كروى هذا البحث مسائل  
 تذب لذلك (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

أسهم. وللأم سهمان . وللجد سهم . وللأخت ثلاثة أسهم ، وقال ابن مسعود: للزوج ثلاثة أسهم وللأم سهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم ، وقال زيد بن ثابت : للزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم تضرب جميع السهام في ثلاثة فتكون سبعة وعشرين سهما للزوج من ذلك تسعة أسهم وللأم ستة تبقى اثنا عشر سهما للجد منها ثمانية وللأخت أربعة ، وقال ابن عباس للزوج النصف . وللأم الثلث وللجد ما بقى وليس للأخت شئ \* وروينا من طريق سفيان بن عيينة قال : حدثني عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثني راوية زيد بن ثابت - يعنى قبيصة ابن ذؤيب - أنه لم يقل في إلا كدرية شيئا - يعنى زيد بن ثابت - \* ومن طريق غندرنا شعبة سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول : أتينا عبيدة السلماني في زوج. وأم وجد. وأخت فقال: للزوج النصف وللأخت السدس وللأم السدس وللجد السدس \*

١٧٣٣ **مسألة** وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن مسروق عن ابن مسعود أنه قال في جد وابنة وأخت هي من أربعة للبنات سهمان وللجد سهم وللأخت سهم فان كانتا اختين فمن ثمانية للبنات أربعة وللجد سهمان وللأختين بينهما سهمان فان كن ثلاث اخوات فمن عشرة للبنات خمسة أسهم وللجد سهمان وللأخوات ثلاثة أسهم بينهم \*

١٧٣٤ **مسألة** وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن اسماعيل ابن ابي خالد عن الشعبي قال : كان علي بن أبي طالب ينزل بنى الاخ مع الجد منازلهم - يعنى منازل آبائهم - ولم أجد أحدا من الناس يقول غير \* قال أبو محمد : إنما أوردنا هذه المسائل لتلوح مناقضتها لما ذكرنا قبلها ولنرى المقلد انه ليس بعضها أولى من بعض وبالله تعالى التوفيق \*

### الآثار الواردة في الجدة

روينا من طريق أحمد بن شعيب انا معاوية بن صالح : ومحمد بن عيسى . وسليمان ابن سلم البلخي قال محمد بن عيسى - هو ابن الطباع - ناهشيم وقال معاوية : حدثني عبد الله ابن سوار العنبري نا وهيب - هو ابن خالد - ثم اتفق هشيم . وهيب كلاهما عن يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن بن معقل بن يسار « أن رسول الله ﷺ أعطى الجد السدس » قال معاوية في حديثه : لا ندرى مع من ، وقال سليمان البلخي : انا النظر - هو ابن شمير - أخبرني يونس - يعنى ابن أبي إسحاق - عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون أن

عمر جمع أصحاب رسول الله ﷺ في شأن الجدة فذهبوا من سمع من رسول الله ﷺ في الجدة شيئا؟ فقال معقل بن يسار المزني : سمعت رسول الله ﷺ أتى بفريضة فيها جد فأعطى ثلثا وسدسا فقال له عمر : ما الفريضة؟ فقال : لا أدري وذكر الخبر \* ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا همام بن يحيى عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين « أن رجلا أتى الى رسول الله ﷺ فقال : ان ابن ابني مات فإلى من ميراثه ؟ قال : السدس فلما أدبر دعاه فقال : لك سدس آخر ، فلما أدبر دعاه فقال : ان السدس الآخر طعمة » \*

قال أبو محمد : في سماع الحسن من عمران كلام وهذا يخرج أحسن خروج في ابنتين وجد فللبنتين الثلثان فريضة مسماة وللجد مع الولد عموما السدس فرضا مسمى وله السدس الآخر بالتعصيب لانه أولى رجل ذكر \* من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى - هو ابن أبي عيسى الحنات - عن الشعبي أن عمر زهد الناس في الجدة فقام رجل فقال : رأيت رسول الله ﷺ أعطاه الثلث قال : من معه ؟ قال : لا أدري فقال رجل : سمعت رسول الله ﷺ أعطاه السدس قال : من معه ؟ قال : لا أدري \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معشر عن عيسى بن أبي عيسى الحنات أن عمر ابن الخطاب سأل الناس أيكم سمع رسول الله ﷺ قال في الجدة شيئا؟ فقال له رجل : أعطاه سدس ماله وقال آخر : أعطاه ثلث ماله وقال آخر : أعطاه نصف ماله وقال آخر : أعطاه المال كله ليس منهم أحد يدري مع من من الورثة \* ومن طريق سعيد بن منصور نا يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله ﷺ : أجروكم على قسم الجدة أجروكم على النار \*

قال أبو محمد : هذا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد القاري من بنى الهون بن خزيمة حليف لبني زهرة ثقة ابن ثقة ما نعلم الآن في الجدة أثرا غير هذه وليس فيها الا سدس وثلث ونصف وكل ، وبها نقول فللجد مع الولد الذكر السدس . ومع البنات الثلث ومع البنت النصف . واذا لم يكن ولد ولا أم ولا جدة ولا زوج ولا زوجة ولا أب فله الكل \* قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في حجة كل قول منها لنعلم الحق فتبعه بحول الله تعالى ومنه فوجدنا من توقف في ميراثه يمكن أن يحتج عمر بسل سعيد الذي أوردنا قبل هذا المكان بثلاثة أسطر أو أربعة وهو لا حجة فيه لانه مرسل وحاش لله أن يكون رسول المبعوث بالبيان لا يبين ما أمر ببيانهم ثم يتوعد لمن يتكلم فيها بانه جرى على النار ومالم يبينه علينا فلا يلزمنا أصلا وكل ما ألزمنا فقد بينه علينا واذا قلنا ما بينه علينا فما اجترأنا

على النار بل سلكنا في طريق الجنة ، ولا يخلو الجدة من أن يكون له ميراث أولا  
يكون له ميراث فان كان لا ميراث له فمانعه محسن وان كان له ميراث فاعطاؤه حقه فرض  
لا يحل منعه منه فالجدة على احدهما فرض واجب ولا بد من اعطائه او من منعه. فمن المحال  
ان تكون الجدة في حكمه في الميراث فرضا يعصى الله تعالى من تركها ثم بتوعد  
على فعل ما افترض الله تعالى علينا بالنار ولكن هذا عيب المرسل والله قطعاً ما قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط هذا الكلام وهو يتلو كلام ربه تعالى (اليوم  
أكمل لكم دينكم) و (قد تبين الرشد من الغي) ولكن سعيداً اذا ضافه الى النبي ﷺ  
اوهم وانما هو موقوف على علي . وعن عمر وصحيح عن ابن عمر كما اردنا (١)  
قبل او وهم من دون سعيد فاضافه الى النبي صلى الله عليه وسلم وانما المحفوظ من  
طريق سعيد انه عن عمر كما اردنا قبل او سمعه سعيد من وهم فيه لا بد من احدهما فقط  
هذا القول ، ثم نظرنا في قول زيد . وعبد الرحمن بن غنم اللذين منعاه الميراث مع الاخوة  
فوجدنا حجتهم ان قالوا : وجدنا ميراث الاخوة منصوفا في القرآن ولم نجد للجدة ميراثاً  
في القرآن ووجدنا الجدة تدل بولادته لآب الميث ووجدنا الاخوة يدلون بولادة ابني  
الميث فهم اقرب منه ، وقدروا ينال طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى  
الحناط عن الشعبي ان عمر سأل زيداً عن الجد ؟ فضرب له زيد مثلاً شجرة خرجت لها  
أغصان قال الشعبي : فذكر شيئاً لا احفظه فجعل له الثلث ، قال سفيان : بلغني انه قال :  
يا امير المؤمنين شجرة انبتت فانشعب منها غصن فانشعب من الغصن غصنان فما جعل  
الغصن الاول اولى من الغصن الثاني وقد خرج الغصنان جميعاً من الغصن الاول ، ثم  
سأل علياً ؟ فضرب له مثلاً واديا سال فيه سيل فجعله اخافياً بينهما وبين ستة فأعطاه السدس \*  
ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن ابي اويس حدثني عبد الرحمن  
ابن ابي الزناد عن ابيه اخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه ان عمر بن الخطاب لما  
استشار في ميراث بين الجد والاخوة قال زيد : وكان رأي يومئذ ان الاخوة احق  
بميراث اخيهم من الجد وعمر يومئذ يرى الجد اولى بميراث ابن ابنه من اخوته  
فتحاورت . انا وعمر محاوره شديدة فضربت له في ذلك مثلاً قلت : لو ان شجرة تشعب  
من اصلها غصن ثم تشعب من ذلك الغصن خوطان (٢) ذلك الغصن يجمع الخوطان دون  
الاصل ويغدو هما الا ترى يا امير المؤمنين ان احد الخوطان اقرب الى اخيه منه الى الاصل  
قال زيد : فانا اعيد له واضرب له هذا الامثال وهو يأبى الا ان الجد اولى من الاخوة

(١) في النسخة رقم ١٠ كما ذكرنا (٢) هو بالخاء المعجمة - الغصن الناعم لسنه

ويقول : والله لو أني قضيته لبعضهم لقضيت به للجد كله ولكني لعلى لأخيب سهم أحد ولعلمهم أن يكونوا كلهم ذوى حق ، وضرب على بن أبي طالب : وابن عباس يومئذ لعمر مثلاً ، معناه لو أن سيلا سال فخلج منه خليج ثم خلج من ذلك الخليج شعبتان \*

**قال أبو محمد** : أما قول من قال : ميراث الاخوة منصوص في القرآن وليس ميراث الجد منصوصا في القرآن فباطل بل ميراث الجد منصوص في القرآن بقوله تعالى : ( يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ) فجعلنا بنين لآدم عليه السلام وجعله أباً لنا وهو أبجد جدنا فالجد أب ، وقال تعالى : ( ولا يويه لكل واحد منهما السدس ) ( وورثه أبواه فلامه الثلث ) وأما كون الجد يدلى بولادته لابن الميت ، كون الاخوة يدلون بولادة أنى الميت لهم وللميت فهم أقرب فليست المواريث بالقرب ولا بالبعد فهذا ابن البنت أقرب من ابن العم الذى لا يلتقى مع الميت الا الى أزيد من عشرين أباً وهو لا يرث مع ابن العم المذكور شيئاً وهذه العمة أقرب من ابن العم ولا ترث معه شيئاً فكيف والجد أقرب لان ولادته لاني الميت كانت قبل ولادة أبي الميت لاخوة الميت فولد الابن هو بعض الجد فالجد أقرب اليه من أخيه فبطل هذا القول بيقين وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد** : هذا التنظير . وهذا التشبيه . وهذا التمثيل . وهذا التعليل . وهذا القياس به يحتاج أهل القياس في اثبات القياس فانظروا واعتبروا ، وحاش لله أن يقول زيد أو على أو ابن عباس رضى الله عنهم هذه الفضائح ، وهل رأى قط ذو مسكة عقل ان غصنين تفرعا من غصن من شجرة أو جدولين تشعبا من خليج من نهر يوجب حكماً في ميراث الجد مع الاخوة بانفرادهم أو انفرادهم دونه فكيف انصرنا الى ايجاب سدس . أو ربع . أو ثلث أو معادة أو مقاسمة والله ما قال قط زيد ولا على ولا ابن عباس شيئاً من هذه التخاليط ، وهذه آفة المرسل . ورواية الضعفاء سفيان ان زيدا وعلياً قالوا لعمر : بالله ان هذه لطفرة واسعة ، وعيسى الحنات . وعبد الرحمن بن أبي الزناد هما والله المرآن يرغب عن روايتهما ولا يقبلان الا مع عدل وحسبنا الله ونعم الوكيل \* ثم انظرنا في قول من قال : ليس للجد فرض معلوم انما هو على قدر ما يراه أمير المؤمنين على حسب قلة الاخوة وكثرتهم فوجدناه في غاية الفساد لانه اذا لم يكن للجد فرض لازم فحرام أخذ مال الاخوة واعطاؤه اياه وقد يكون فيهم الصغير . والمجنون . والكاره . والغائب ، وقد قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقال عليه الصلاة والسلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقال تعالى : ( للرجال

نصيب ماترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب ماترك الوالدان والأقربون مما قل أو أكثر فخرام أخذ شيء منه وأعطاه لغيره بغير نص وأردف ذلك ولم نجد لهذا القول حجة أصلاً إلا التي سلفت قبل بما قد أبطلناه والله تعالى التوفيق ، ثم نظرنا في الأقوال الباقية من مقاسمة الجد الأخوة إلى اثني عشر أو إلى ثمانية أو إلى سبعة أو إلى ستة أو إلى ثلاثة ووجدناها كلها عارية من الدليل لا يوجب شيئاً منها القرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية ضعيفة ، ولا دليل إجماع . ولا نظر . ولا قياس . ثم وجدنا أكثرها لا يصح على ما نبين إن شاء الله تعالى ، أما الرواية عن عمران . وأبي موسى رضي الله عنهما فغير معروفة - يعني في مقاسمة الجد اثني عشر أخاله سهم كسهم كل واحد منهم - ، وأما الرواية عن علي رضي الله عنه أنه يقاسمهم إلى سبعة فيكون له اثني فقيها قيس بن الربيع وقد تكلم فيه \* ، وأما الرواية عن علي في المقاسمة بين الجد وستة أخوة فيكون له السبع فصحيحة إلى الشعبي ثم لا يصح للشعبي سماع من على أصلاً ولم يذكر من أخبره عن علي \* ، وأما الرواية عن عمر . وعلي . وابن مسعود في مقاسمة الجد الأخوة إلى خمسة فيكون له السدس فهي ثابتة عنهم من طريق إبراهيم عن عبيد بن نضيلة عن عمر . وابن مسعود ، ومن طريق عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي \* ، وأما الرواية عن علي للجد الثلث على كل حال فلا تصح لأنها منقطعة عن قتادة بن عليا . وقاتدة لم يولد إلا بعد موت علي رضي الله عنه \* ، وأما الرواية عن عمر . وعثمان . وابن مسعود بمقاسمة الجد الأخوة إلى الثلث فائتتاجات من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر . وعثمان وإن زيدا كتب إلى معاوية ولم يدرك يحيى أحداً من هؤلاء \* ، ومن طريق إبراهيم أن عمر وهذا منقطع \* ، ومن طريق أبي المعلى العطار عن إبراهيم عن علقمة . وعبيد بن نضيلة عن عمر . وابن مسعود \* ، ومن طريق الهيثم بن بدر عن شعبة بن التوأم عن ابن مسعود . وعمر . وعثمان \* ، ومن طريق إسرائيل عن جابر الجعفي عن الشعبي عن مسروق عن عمر . وابن مسعود ، إسرائيل ضعيف . وجابر ساقط . والهيثم بن بدر مجهول ، وأما أبو المعلى العطار فهو يحيى بن ميمون مصري لا بأس به فهي من طريق جيدة واليه يرجع ابن مسعود . وعمر ، وأما الرواية بالتفصيل الطويل عن عمر . وزيد بن ثابت فلا تصح البتة لأنه منقطع عن عمر إنما هو سعيد بن المسيب . وقبيصة بن ذؤيب . وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن عمر ولا يصح سماع لعبيد الله ولا لقبيصة من عمر أصلاً : ولا لسعيد عن عمر إلا لعبيد العمان بن مقرن على المبر فقط ، مات عمر رضي الله عنه ولسعيد ثمان سنين \* ، ومن طريق زيد بن إبراهيم أن زيداً لم يلق إبراهيم قط زيد بن ثابت ولا أخبر

من سمعه أو عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه زيد .  
وعبد الرحمن في غاية الضعف والترك ، ولا سبيل الى أن يوجد عن زيد من غير هاتين الطريقين  
الامن أسقط منهما ان وجدت ولا يصح عن زيد في هذا شيء . الا قوله في أم وجد وأخت  
فقط لأنه عن الشعبي عنه والشعبي قد لقيه ، وقدر وينا عن الشعبي عن قبيصة بن ذؤيب أن  
زيدا لم يقل في الأكدرية شيئا \* وقدر وينا عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري .  
ومعمر وهشام بن حسان ، قال سفيان . ومعمر كلاهما عن أيوب السخيتاني عن محمد  
ابن سيرين ، وقال هشام عن محمد بن سيرين تم اتفقوا كلهم قال ابن سيرين : سألت عبيدة  
السلاماني عن فريضة فيها جد فقال عبيدة لقد حفظت عن عمر بن الخطاب فيها مائة قضية  
مختلفة قال ابن سيرين : فقلت لعبيدة عن عمر قال عن عمر \*

قال علي : لا سبيل الى وجود اسناد أصح من هذا ، والعجب ممن يعترض عليه  
وينكره ويقول : محال أن يقضى فيها مائة قضية ، وما جعل الله تعالى قط هذا محالا إذ قد  
يرجع من قول الى قول ثم الى القول الأول ثم يعود الى الثاني مرارا فبى كلها قضايا  
مختلفة وان لم تكن الاقوالين ثم يصحح الباطل المحال الذي لا يعقل من ايجاب المقاسمة بين  
الجد والاخوة الى ستة أو الى ثلاثة من أجل غصنين تشعبا من غصن من شجرة أو من  
أجل جدولين من خليج من نهر فاعجبوا لهذه المصائب وهذه الاطلاقات على الصحابة  
رضي الله عنهم في الدين ، واعجبوا لانكار الحق وتحقيق الباطل الذي لا خفاء به \*

قال أبو محمد : فان ادعوا ان قول زيد منقول عنه نقل التواتر كذبوا وانما  
اشتهرت تلك المقالة لما اتفق ان قال بها مالك . وسفيان . والأوزاعي . وأبو يوسف .  
ومحمد بن الحسن . والشافعي اشتهرت عند من قلدتهم فانتشرت عن مقلديهم وأصلها واه  
ومخرجها ساقط ومنعها لا يصح أصلا وانما هؤلاء الذين أخذوا بهذه القولة كانوا يقولون  
بالمرسل حاش الشافعي فقد أقر أكثر أصحابه انه فارق أصله في الفرائض فقلد ما روى عن  
زيد وأقواله تدل على أنه كان قليل البصر بالفرائض والا فليأتونا عن أحد من التابعين قال  
بها كما وجدناها عن هؤلاء \*

قال أبو محمد : وموه بعضهم بان قال : قد روى عن رسول الله ﷺ انه قال : أفرض  
امته زيد بن ثابت قلنا : هذه رواية لا تصح انما جاءت امامرسلة واما ما حدثنا به أحمد  
ابن عمر بن أنس العذري قال : نا على بن مكي بن عيسون المرادي وأبو الوفاء عبد السلام  
ابن محمد بن علي الشيرازي قال مكي : نا أحمد بن أبي عمران الهروي نا أبو حامد أحمد  
ابن علي بن حسنويه المقرئ بنيسابور نا أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي نا سفيان



ابن وكيع نا حيد بن عبد الرحمن عن داود بن عبد الرحمن العطار عن عمر بن قتادة عن أنس عن رسول الله ﷺ فذكره وفيه وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي بن كعب وقال أبو الوفاء : أن عبد الله بن محمد بن أحمد بن جعفر السقطي نا اسماعيل بن محمد ابن اسماعيل الصفار نا أحمد بن محمد بن غالب نا عبيد الله بن معاذ العنبري نا بشر ابن المفضل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ فذكره وفيه وأقرؤهم أبي وأفرضهم زيد قال اسماعيل بن محمد الصفار : ونا الحسن بن الفضل بن السميج نا محمد ابن أبي غالب ناهشيم عن الكوثري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكره ، وفيه وإن أقرأها لأبي وإن أفرضها لزيد وإن أفضاها لعلي \*

قال أبو محمد : هذه أسانيد مظلمة لأن أحمد بن أبي عمران وابا حامد بن حسنويه مجملان واسماعيل الصفار مثلهما وأحمد بن محمد بن غالب أن كان غلام خليل فهو هالك متهم وإن كان غيره فهو مجبول . والحسن بن الفضل . ومحمد بن أبي غالب . والكوثري مجبولون ثم لو صححت لما كان لهم فيها حاجة لأنه لا يوجد كونه أفرضهم أن يقلد قوله كالم يجب عندهم ما في هذه الأخبار من أن أبي بن كعب أقرؤهم وعليها أفضاها أن يقتصروا على قراءة أبي دون سائر القراءات ولا على أفضية على دون أفضية غيره وهم يقولون أن الصحابة خالفوا زيدا في هذه المسألة . ثم المالكيون قد خالفوه في فرائض الجدة كما ذكرنا في روايتهم عن زيد بمثل هذه التي تعلقوا بها أنه كان يورث ثلاث جدات وهم لا يورثون إلا جدتين فمرة يكون زيد حجة ومرة لا يكون حجة هذاهو التلاعب بالدين ، وأيضا فإن في تلك الروايات الواهيات التي تعلقوا بها إياها جليا بان زيدا إنما قال ذلك برأيه لا عن سنة عنده فلو صححت عنه لما كان رأيه أول من رأى غيره وهم لا يقدرون على إنكار هذا أصلا فكيف وقد جاء الاختلاف عن زيد كما أوردنا بأقوال عنه مختلفة ، ويكتفى من هذا كله أنها باطل وإن قولتهم التي قلدها فيها زيدا لا تصح عنه .

قال أبو محمد : نعيذ الله زيدا وأعمرو من أن يقولوا تلك القول التي لانعلم والاقوال أشد تخاذلا منها لأن فيها المرأ تموت وترتك زوجا وأما واختا شقيقة وجدان للزوج ثلاثة من ستة وللأم اثنين من ستة وللجد واحد من ستة ، ثم يعال للاخت بثلاثة من ستة صارت تسعة فيأخذ الجد السدس الذي يجب له ثم يضمه إلى النصف الذي يجب للاخت فيخطأه ثم يأخذ الجد ثلثي ما اجتمع والأخت ثلث ما اجتمع فإيا للعجب أن كانت الاسم "ثلاثة" التي عيل بها للاخت قد وجبت للاخت فلم يعط الجد منها فلسا وكيف ينزع حق الأخت ويعطى لمن لا يجب له وهو الجد ولعلها صغيرة أو مجزونة أو غائبة

أو كراهة فهو ظلم وأكل مال بالباطل، وإن كانت الثلاثة الأسهم التي عيل بها للاخت لم تجب لها فلا شيء أخذوها من يد الزوج والام ؟ وقالوا : هذا سهم الأخت وهذا هو الكذب فلا شك أن يقولوا : هو سهمها وإيس هو سهمها وهذا ظلم للزوج وللأم وأكل مال بالباطل ثم يقولون في أخت شقيقة وأخ لاب وجد إن الشقيقة تقول الجدة : هذا أخي لا بدله من أن يقتسم المال معي ومعك للذكر مثل حظ الأنثيين فيقول الجدة : كلا إنما هو أخ لليت لاب لا يقاسمك أصلاً إنما أنت ذات فرض مسمى فتقول له الأخت : ما عليك من هذا هو أخونا فيقسم المال على رغم أنف الجد له الخسان وللأخ للاب الخسان وللأخت الشقيقة الخمس فإذا أخذ الجد سهمه وولى خاسماً قالت الأخت لأخيها : مكانك خل يدك عن المال إنما أقمته لك لأرسل عريده جدنا ما كان يحصل له وأنا أولى بهذا منك فيترع من يد الأخ مما أعطوه على أنه حظه من الميراث خمسا ونصف خمس فتأخذه الأخت فيحصل لها نصف والجد والخسان وللأخ للاب نصف الخمس، فإن كانتا أختين شقيقتين وأخا لاب وجداً فعلاً كذلك فإذا ولى الجد انتزع ما بيد الأخ للاب كله وأخذه الاختان، فانظروا في هذه الآية العجوبة ثلثين كاللأخ للاب حق واجب فما يحل انتزاعه منه وإن كان لاحق له فما يحل أن يقام وليجة يعطى بالاسم ما لا يأخذه في الحقيقة وإنما يأخذه غيره ه ثم يقولون في ابنتين وزوج وأختين شقيقتين أو أخت شقيقة أو أخ شقيق وجد : إن للبنتين الثلثين وللزوج الربع . وللجد السدس يعال له به ولا شيء للأخ ولا للاخت وللأخت وللأخوة ولا للاخوات . فمرة يحتاطون للجد فيترعون من يد الاخت ما يقولون أنه فرضها ويردون أكثره على الجد ، ومرة يورثون الجد ويمنعون الأخوة جملة ، ومرة يحتاطون للاخت فيقيمون وليجة يظهر أنهم يورثونه وهم لا يورثونه إنما يعطونه للاخت ويحرمون الجد ، هذه مخالات قد نزه الله تعالى زيدا عنها ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن زيدا ما قالها قط ولا عمر كان والله زيد . وعمر رضي الله عنهما أخوف الله تعالى وأعلم من أن يقولوا هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل ه

قال علي : فإذا قطعت هذه الأقوال كلها يبقين لا إشكال فيه فلم يبق الا قول من قال : إنه اب لا يرث معه من لا يرث مع الأب وهو قول قد صح عن أبي بكر الصديق وعن عمر . وابن عباس . وابن الزبير ، وجاءت عن عثمان . وعلي . وابن مسعود بأسانيدان لم تكن أحسن من أسانيد الأقوال المختلفة التي تعلقوا بها عن عمر . وعثمان . وعلي . وابن مسعود . وزيد لم تكن درنهافن أعجب مما ترك رواية صحت عن طائفة من الصحابة ورويت عن جمهورهم وجمهور التابعين لرواية فاسدة ثم تصح قط عن أحد من الصحابة وإنما جاءت عن بعضهم باختلاف عن الذي رويت عنه أيضاً نفسه ورجوع من قول إلى قول

والعجب أنهم أصحاب تشنيع باتباع الجمهور وهم ههنا قد خالفوا الجمهور من الصحابة والتابعين وهم أصحاب قياس بزعمهم وهم قد أجمعوا على أن يعطى الجد مع البنين المذكور. والبنات ما يعطى الأب معهن وأجمعوا على توريث الجد مع البنين المذكور، وعلى أن الأخوة لا يرثون معه هنالك شيئاً، وأجمعوا على أن لا يرثوا الأخوة للام مع الجد شيئاً كما لا يرثون مع الأب وليس هذا إجماعاً في الأصل فقد جاء عن ابن عباس توريثهم مع الأب ومع الجد، وأجمعوا على أن لا يرثوا بنى الأخ مع الجد كما لا يرثونهم مع الأب وليس هذا إجماعاً في الأصل فقد جاء عن علي توريثهم مع الجد وأجمعوا على أن لا يرثوا الأعمام مع الجد كما لا يرثون مع الأب، وأجمعوا على أن لا يرث ميراث الابن إذا لم يكن ابن، ولا يرث أخوة الجد منه شيئاً معهم ثم لم يقيسوا على هذه الوجوه كلها توريث الجد من ابن ابنه دون أخوته ولا قاسوه على الأب إذا لم يكن أب وأجمعوا على أنه أب في تحريم ما نكح وفي تحريم القرائب فلا القياس أحسنوا ولا التقليد اتبعوا ولا النظر التزموا ولا بالص أخذوا \*

**قال أبو محمد:** والذي نعتمد عليه في هذا هو قول الله تعالى: (ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلأمه السدس) وقوله تعالى: (يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة) فصح أن الحد أب وإن ابن الابن ابن فله ميراث الأب لأنه أب ولابن الابن ميراث الابن لأنه ابن وكفى، وإن العجب ليعظم بمن خفي عليه هذا، وحسبنا الله ونعم الوكيل \*

قال علي: وقد أتى بعضهم بآبدة وهي أن قال: ليس ما روى من أن أبا بكر جعل الجد أبا بيان أن ذلك في الميراث قال: ولو كان ذلك ما خالفه عمر على تعظيمه بأبكر، وذكروا ما روي من طريق شعبة نا عاصم الأحول عن الشعبي أن أبا بكر قال في الكلالة: أقضى فيها فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمضى من الشيطان والله منه بريء هو مادون الولد والوالد فقال عمر: انى لاستحي من الله أن أخالف أبا بكر \*

قال أبو محمد: هذا كله من المجاهرة القبيحة أول ذلك أن هذه رواية منقطعة ابن الشعبي من عمر والله ما ولد إلا بعد موت عمر، يزيد من عشرة أعوام ثم أنها رواية باطلة بلا شك لأن محامدة عمر لا تكرر شهر من الشمس وليس تعظيمه إياه بموجب أن لا يخالفه. وأول ذلك الحر الذي أوردناه أصبح أسداً من طريق عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال له عمر: انى قدر أيت في الجد رأياً فقال له عثمان: ان تبع رأيك فإنه رأى رشد

وان تتبع رأى الشيخ قلبك فنعم ذوى الرأى ثان ، قال عثمان : وكان أبو بكر يجعله أبا  
فأعجبوا لهذا العمى ولعبادة الهوى والمجاهرة بالكذب ، وانظروا هل يحتمل هذا القول  
من عثمان شيئا غير ان أبا بكر كان يجعل الجد أبا في الميراث وقد صرح خلاف عمر لاني بكر  
في السكالة نفسها ، وفي ترك الاستخلاف ، وفي قضايا كثيرة جدا نعوذ بالله من الخذلان \*  
ثم لو صرح ما قاله كان لم يخالفه عمر لانه قد صرح عن عمر القول بان الجد اب في الميراث  
كما أوردنا فلم يخالف أبا بكر اذا وافقه في ذلك بل هو آحر قول قائله واليه يرجع كما أوردنا .  
فهو أول اقوال عمر وآخر اقواله باسناد صحيح لادخله فيه \*

قال أبو محمد : ومن براهينا أيضا في هذه المسألة ان الله تعالى لم يذكر في القرآن  
ميراث الاخوة البتة ولا ميراث الاخوات الا في آية السكالة فوجب ضرورة بنص  
القرآن ان لا يرث أخ ولا أخت الا في ميراث السكالة ووجب ان لا يؤخذ ميراث السكالة  
الا من نص أو اجماع راجع الى النص فوجدنا من ورثة اخوة ذكر وأناث أو كلاهما  
أشقاء أو لأب أو لأم ولم يكن للميت ولد ذكر ولا ولد أنثى ولا ابنة ولا أب ولا جد  
لأب فانه اجماع مقطوع عليه من جميع الأمة على انه ميراث كلالة ، ووجدنا السلف  
مختلفين اذا كان للميت أحد من ذكرنا فمعضهم يقول : هو ميراث كلالة وبعضهم يقول  
ليس ميراث كلالة فوجب الاقياد للاجماع المتيقن وترك ما اختلف فيه اذ لا نص عند  
المختلفين في ذلك فوجب ان لا ميراث البتة لأخ ولا أخت مادام للميت أحد من ذكرنا  
الا أن يوجب ذلك نص فيستثنى من هذا النص الآخر وليس ذلك الا في الأخ الذكور  
الشقيق أو للأب مع الابنة والبنين فصاعدا وفي الأخت مع البنات والبنين فصاعدا اذا  
لم يكن هالك عاصب ذكر وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٣٥ مسألة قال أبو محمد : ومن مات وترك أحلا لأب وابن أخ شقيق  
فالأخ للأب أحق بالميراث بلا خلاف لانه أولى رجل ذكر . وابن الأخ الشقيق أولى  
بالميراث من ابن الأخ للأب لانه أولى رجل ذكر بلا خلاف ، فلو ترك ابن عم . وعمما  
فالعَم أولى من ابن العم . وابن العم الشقيق أولى من ابن العم للأب ، فان ترك ابن عم أحدهما  
كان أبوه شقيق أبي الميت والآخَر كان أبوه أخا أبي الميت لانيه الا أن هذا هو أخو الميت  
لأنه مال كله لأب العم الذي هو أح الإمام وهو قول ابن مسعود . وشريح لا هم قد أجمعوا  
في ابن عمين أحدهما ابن شقيق أبي الميت والآخَر ابن أخي أبي الميت لانيه ان ابن شقيق  
أبي الميت أولى لاستوائه مع أبي الميت في ولادة جد الميت دون ابن العم لأخوه بالحس  
يدري كل أحد اهمما قد استويا في ولادة جد الميت أبيه وامرء أحدهما بولادة جد

الميت لايه وأبى الميت وانفرد الآخر بولادة أم الميت له ولا يخيل على أحدان ولادة الأم أقرب من ولادة الجدة فهو أولى رجل ذكر فإن تركت ابني عم أحدهما زوج فالنصف للزوج بالزوجية وما بقى فبين الابني عم سواء \*

**١٧٣٦ مسألة** والمرأة إذا أعتق أحدهما عبداً أو أمة ورث مال المعتق ان مات ولم يكن له من يحيط (١) بميراثه أو ما فضل عن ذوى السهام ، وكذلك يرث من تناسل منه من نسل الذكور من ولده لقول رسول الله ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، واعتقت ابنة حمزة عبداً فمات وتخلف ابنة فأعطى عليه الصلاة والسلام ابنته النصف وبنت حمزة النصف ، وكذلك يرث من أعتق من أعتقت وهكذا من سفل (٢) \*

**١٧٣٧ مسألة** وما أعتقت المرأة ثم ماتت ولها بنون وعصبة من اخوة أو بنى اخوة وان سفلوا أو أعمام أو بنى أعمام وان بعدوا وسفلوا فميراث من أعتقت لعصبتها لاولدها الآن يكون ولدها عصبتها كأولاد أم الولد من سيدها أو يكونوا من بنى عمها (٣) لا أحد من بنى جددها ولا من بنى أبيها أقرب اليها منهم وقال آخرون : بل الميراث لولدها وهذا مكان اختلاف الناس فيه فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد ابن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن علي بن أبي طالب . والزبير بن العوام اختصما الى عمر في مولى لصفية بنت عبد المطلب فقضى عمر بالعقل على علي وبالميراث للزبير ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن عبد الله ابن مقل عن علي بن أبي طالب قال : الولاء شعبة من النسب من أحرز الولاء أحرز الميراث \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتاني عن محمد ابن سيرين أنه كان يقول : أحقهم بالولاء أحقهم بالميراث \* قال علي : الأحق بالولاء هم عصبتها الذين اليهم ينتمى الموالى فيقولون . نحن موالى بنى أسد ان كانت هي اسدية ولا ينتمون الى نى تميم ان كان ولدها من تميم \* قال أبو محمد : بقول علي ههنا نقول ، وقال بقول عمر الشعبي . وعطاء . وابن أبي ليلى . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم \*

**قال أبو محمد** : برهان صحة قولنا قول رسول الله ﷺ : « مولى القوم منهم » وقال عليه الصلاة والسلام : « ما بقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » وإذا كانت المرأة من مضر وبنوها من النضر فمواليها من مضر بلا شك ، ومن المحال أن يكون رجل يمانى يرث مضرىا بالتعصيب بل يرثه الذى هو منهم ، ومن المحال أن يكون رجل يمانى أولى برجل

(١) في نسخة رقم ١٤٠٤ من يخط (٢) في نسخة رقم ١٤٠٤ مسفل (٣) في نسخة رقم ١٤٠٤ أو يكونوا بنى عمها

مضرى ، والعجب انهم يقولون : ان اقرض ولدها عادميراثهم الى عصابة أمهم من مضرا الى عصابة ابنا المعتقة فهل سمع بأعجب من هذا؟ وكيف يرثون عن أمهم ولا يرثه عنهم عصبتهم ان هذا المحال ظاهر وادالم يرث عنهم آخرافمن المحال ان يرثوهم أولا وما نعلم لهم شيئا شغبوا به أكثر من أن قالوا : كما يرثون مال أمهم كذلك يرثون ولا مولاهما الذى لو كانت حية لورثته هي \*

قال على : وهذا باطل ليس ميرث المال يرث الولاء وهم لا يحتلفون معناني ان امرأة لو ماتت ولها مال وموال وتركت زوجها واختها وبنى عمها فان جميع ميراثها لزوجها وأخوها لاحق لهما في ولاء موالها وان ولاء موالها لى عمها الذين لا يأخذون من مالها شيئا ، وكذلك امرأة ماتت وتركت زوجها وبنيتين وأما وبنى ابن فان المال كله للزوج والبنيتين والام ولا يأخذ منه بنو الابن شيئا وان ولاء موالها عندهم لى الابن ولا يرث منه الدين ورثوا المال شيئا فظهر فساد احتجاجهم وبطل قولهم اذعري من برهان وبالله تعالى التوفيق . فان موها بقضاء عمر فقد قضى عمر في هذه المسألة نفسها بأن عصبة ولدها يرثون ولاء موالها عن ولدها ولا يرثه اخوتها فقد حالفوا عمر في ذلك تحكما بالبطل وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٣٨ مسألة وما ولد لمولود من حرة فله لا يرثه من اعتق اباه بعد ذلك وانما يرث المراء مانفخ فيه الروح من حمل بعد أن أعتق أمه \* برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الولاء لمن أعتق » وهذا المولود خلق حرا لا ولاء عليه لاحد فلا يجوز أن يحدث عليه بعد حرته ولاء لمن لم يعتقه ولا كان ذلك الولاء عليه قبل الابص ولا بص وذلك ، وأما من نفخ فيه الروح بعد ثبوت الولاء على أبيه فانه لم يكن قط موحودا إلا والولاء عليه ثبت وميراثه لمولاه ، وقد روي عن الشعبي لا ولاء الا لى نعمة \*

١٧٣٩ - مسألة - وما ولد لمولى من مولاة لآخرين فولاه لمن أعتق اباه أو اجداده وهذا لا خلاف فيه وما ولد للمولاة من عرى فلا ولاء عليه لموال امه وهذا لا خلاف فيه وما ولدت المولاة من زوج مملوك أو من زنى أو من اكره أو حرى أو لاعت عليه فقد قل قوم : ولاؤه لموالى أمه ولا يقول هذا بل لا ولاء عليه لاحد لانه لم يأت بإيجاب الولاء عليه نص ولا جمع لم قد أجمعوا على كل ما ذكرنا من اء لاحكم للمولاء المعق على مه ان كان له مولى أو عرى فظهر تناقضهم وبالله تعالى التوفيق ،

١٧٤٠ - مسألة - والعبد لا يرث ولا يرث ماله كله اسيد هذا مالا خلاف فيه

وقد جاء به اصر نذ كره بعد هذا ان شاء الله تعالى \* ورويان عن بعض الصحابة انه يباع فيعتق  
فيرث وهذا لا يوجب قرآن ولا سنة فلا يجوز القول به \*

١٧٤١ - مسألة - والمكاتب اذا ادى شيئا من مكاتبه فمات أو مات له موروث  
ورث منه ورثته بقدر ما ادى فقط وورث هو أيضا بمقدار ما ادى فقط ويكون ما فضل عما  
ورث لسائر الورثة ويكون ما فضل عر ورثته لسيده، وهذا مكان اختلاف الناس فيه وقد  
ذكرناه في كتاب المكاتب رد ذكرنا ما صح عن النبي ﷺ في ذلك فأغنى عن اعادته ، ومن  
مات وبعضه حر وبعضه عبد للذي له الولاء بمات كماله فيه من الولاء والباقي للذي  
له الرق سواء كان يأخذ حصته من كسبه في حياته أو لم يكن يأخذه لان الباقي بعدما كان  
يأخذ ملك لجميع المكاتب يأكله ويتزوج فيه ويتسرى ويقضى منه ديونه ويتصدق به  
فهو ماله وهو مالم يأخذه الذي له فيه بقية فأدات فهو مال يخلفه ايس للذي تمسك بالرق  
ان يأخذه الآن اذ قد وجب فيه حق للذي له فيه بعض الولاء ، وقد اختلف الناس في هذا  
فقال مالك : ماله كله للذي له فيه شيء من الرق وهو قول لرهرى . وأحد قولي الشافعى ، وقال  
قتادة : ميراثه كله للذي له فيه شعبة العتق ، وقال أبو حنيفة : يؤدى من ماله قيمة ما فيه من الرق  
ويرث الباقي ورثته وان لم يرق بذلك فماله كله للتمسك بالرق ، وقال بعض أصحاب  
الشافعى : ماله لبيت مال المسلمين ، وقال الشافعى في أحد أقواله : انه يورث بمقدار ما فيه  
من العتق ولا يرث هو بذلك المقدار ، وقولنا في ذلك الذى ذكرناه هو قول على بن أبى طالب .  
وابن مسعود . وابراهيم النخعى . وعثمان البتى . والشعبى . وسفيان الثورى . وأحمد  
ابن حنبل . وداود . وجميع أصحابه . وأحد أقوال الشافعى \*

١٧٤٢ - مسألة - وولد الزنا يرث أمه وترثه أمه ولها عليه حق الأمومية من  
البر والفققة والتحرير وسائر حكم الأمهات ولا يرثه الذى تخلق من نطفته ولا يرثه هو  
ولا له عليه حق الابوة لافى بر . ولا لى عقة . ولا فى تحرير . ولا فى غير ذلك وهو منه اجنبى  
ولا تعلم فى هذا خلافا الا فى التحريم فقط \*

برهان صحة ما قلنا قول رسول الله ﷺ : « الولد للراش وللعاهر الحجر » وقوله  
عليه الصلاة والسلام أيضا « الولد لصاحب الراش وللعاهر الحجر » فالحق إلولد  
بالراش وهى الأم وبصاحبه وهو الزوج أو السيد ولم يجعل للعاهر الا الحجر ومن  
جعل تحريما بما لا حقه فى الابوة فقد افض . وبالله تعالى التوفيق .

١٧٤٣ - مسألة - والمولودون فى أرض اشرك يتوارثون كما يتوارث من ولد  
فى أرض الاسلام بالبدية أو باقرارهم ان لم تكن بنة سواء أسلموا وأقروا مكاهم أو

تحمونوا أو سبوا فاقطعوا ، وهذا مكان اختلف الناس فيه ، فروينا عن عمر . وعثمان أنه لا يرث أحد بولد الشريك ، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أدركت الصالحين يذكرون أن في السنة أن ولادة العجم من ولد في أرض الشرك ثم تحمل أن لا يتوارثوا ، وعن عمر بن عبد العزيز . وعروة بن الربير . وعمر بن عثمان بن عفان . وأبي بكر بن سليمان بن أبي خيثمة . وأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام لا يرث أحد بولد الأعاجم إلا أحد ولد في العرب ولا تعلم يصح عن عمر . وعثمان شيء من هذا لأنها مقطعة عن مالك عن الثقة عن سعيد بن المسيب . أن عمر . ومن طريق فيها على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف وأبان بن عثمان أن عمر لم يدرك أبان عمر . ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن عمر وعثمان وهذا بعد الزهري أن عمر وعثمان وماورث عمر ولده عبد الله وأم المؤمنين حفصة إلا ولادة الشرك . وقالت طائفة : كما روينا من طريق عبد الرزاق ما معمر عن سفیان الثوري عن مجاهد عن الشعبي عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه أن لا يرث الحميل إلا بنية ، ومن طريق عبد الرزاق ما معمر أخبرني عاصم بن سليمان قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن لا يتوارث الحملاء في ولادة الكهمل فاعاد ذلك عليه الحسن . وابن سيرين وقالوا : ما شأنهم أن لا يتوارثوا إذا سددوا وقت البنية . ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن ابن سيرين . والحسن قال جميعا : إذا قامت البنية ورث الحميل . ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج . وحماد بن أبي سليمان أو أحدهما عن الشعبي . والنخعي قال جميعا : لا يرث الحميل إلا بنية وهو قول الثوري . وأبي حنيفة . وأبي سليمان . وأصحابهما ، وقالت طائفة : يتوارث الحملاء بالنية أو بالأقرار أن لم تكن بينة كما روينا من طريق محمد بن عبد السلام الخثعمي ما محمد بن المنثري ما عبد الرحمن بن مهدي ما سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم الدحقي قال : قال عمر بن الخطاب : كل نسب يتواصل عليه في الإسلام فهو وارث موروث . ومن طريق غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان قال جميعا الحميل يرث . ومن طريق غندر عن شعبة عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي أنه قال في الحميل : إذا قامت البنية أنه كان يصل منه ما يصل من أخيه ويحرم منه ما يحرم من أخيه ورثه . ومن طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن زعمش قال : كان أبي حميلا فورثه مسروق . وعن عبد الرحمن بن أذينة أنه ورث حميلا لسمده رجلا من أمه كان أحده وشهادة امرأة أخرى لها سمعته يقول هو أخي . ومن طريق عبد البر بن أبي عيسى عن إسرائيل بن يونس عن أشعث بن أبي الشعثاء أنه قال : حاصمت إلى شريح في مولادة لمحي ماتت عن مال كثير فخار رجل خاصم موالها وجاء



بالبينة انها كانت تقول : أخى فورثه شريح ، وقال الشافعى : اذا قامت البينة ورث الحميل كان عليه ولاء أولم يكن فالرم يكن الاقرار فقط ورث به من لا ولاء عليه ولا يورث به من عليه ولاء وقال مالك : لا يرث الحميل بيينة أصلا الا أن يكون أهل مدينة أسلموا فشهد بعضهم لبعض بما يوجب الميراث فانهم يتوارثون بذلك \*

**قال أبو محمد :** أما قول مالك . والشافعى فلانعلم أحدا قبلهما قسم هذا التقسيم وهما قولان مخالفان للقرآن . والسنن . والأصول فى اسقاط مالك الحكم بيينة العدل فى ذلك بخلاف جميع الأحكام وتفريق الشافعى . ومالك بين من عليه ولاء وبين من لا ولاء عليه وبين أهل المدينة يسلمون أو يسبون فيسلموا ووجدنا الاقرار بالمواليد الموجهة للوراث لانعلم البتة صحة المواليد الا به فتصح بنوة أحدا لا باقرار الآباء انه ولد أو باقرار الأخوين يقدمان مسافرين ويجب ميراثهما ، وبهذا الاقرار يتوارث أهل الكفر اذا أسلموا عندئذ من أهل الذمة فالتفريق بين كل ذلك لا وجه له وبالاقرار توارث المهاجرون فى عصر رسول الله ﷺ من احياء العرب وغيرهم فالتفريق بين ذلك خطأ لا خفاء به وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٤٤ مسألة .** ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم المرتد وغير المرتد سواء الا أن المرتد مذير تد فكل ما ظفر به من ماله فليبت مال المسلمين رجع الى الاسلام أو مات مرتدا أو قتل مرتدا أو لحق بدار الحرب وكل من لم (١) يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدا فلورثته من الكفار فان رجع الى الاسلام فهو له أو لورثته من المسلمين ان مات مسلما \* وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى عن على بن الحسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال : « لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شئ ، فان قيل : انكم تقولون : ان مات عبد نصرانى أو مجوسى . أو يهودى وسيدته مسلم فماله لسيدته قلنا : نعم لا بالميراث لكن لأن للسيدة أخذة فى حياتها فهو له بعد وفاته والعبد لا يورث بالخبر الذى جاء عن النبي ﷺ فى ميراث المكاتب فلم يجعل للجزء المملوك ميراثا لاله ولا منه ، واختلف الناس فى بعض هذا فروينا عن معاذ بن جبل . ومعاوية . ويحيى بن يعمر . وابراهيم . ومسروق توريث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر المسلم وهو قول اسحاق بن راهويه وهو عن معاوية ثابت كما روينا من طريق حماد بن سلمة أنادود بن أبى هند عن الشعبي عن مسروق ان معاوية كان يورث المسلم من الكافر ولا يورث الكافر من المسلم قال مسروق :

ما حدث في الاسلام قضاء أعجب الى منه ، وقال أحمد بن حنبل : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم الا أن يكون مسلم اعتق كافرا فانه يرثه واحتج لهذا القول بما روينا من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته » \*

**قال أبو محمد :** أبو الزبير عن جابر مالم يقل سمعت أو ناوا وارتاد ليس ولو صح فليس فيه الا عبده أو أمته ولا يسمى المعتق ولا المعتقة عبدا ولا أمة ، واختلفوا في ميراث المرتد فصح عن علي بن أبي طالب أنه لورثته من المسلمين كما روينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني أن علي بن أبي طالب جعل ميراث المرتد لورثته من المسلمين ، وروى مثله عن ابن مسعود ولم يصح \*

ومن طريق وكيع ناسفيا الثوري عن موسى بن أبي كثير قال : سألت سعيد بن المسيب عن المرتد هل يرث المرتد بنوه ؟ فقال : نرثهم ولا يرثوننا قال : وتعتد امرأته ثلاثة قروء فان قبل أربعة أشهر وعشرا \* ومن طريق سفیان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن قال : كان المسلمون يطيبون ميراث المرتد لأهله اذا قتل وروى تورث مال المقتول على الردة لورثته من المسلمين عن عمر بن عبد العزيز . والشعبي . والحكم بن عتيبة . والأوزاعي . واسحاق بن راهويه ، وقال سفیان الثوري : ما كان من ماله في ملكه الى أن ارتد فلورثته من المسلمين وما كسب بعد ردة فلجميع المسلمين وقال أبو حنيفة : ان راجع الاسلام فماله له فان قتل على الردة أو لحق بدار الحرب ( ١ ) فما كسب بعد الردة فلجميع المسلمين وما كان له قبل الردة فلورثته من المسلمين ويقضى القاضي بعتق مدبريه وأمهات أولاده فان رجع الى أرض الاسلام مسلما أخذ ما وجد من ماله بأيدي ورثته ولا يرجع عليهم بشيء مما اكلاه أو أنفقوه وكل ما حمل من ماله الى أرض الحرب فهو لجميع المسلمين اذا ظفر به لا لورثته فلورجع من أرض الحرب الى أرض الاسلام فأخذ مالا من ماله فنقض به الى أرض الحرب فظفر به فهو لورثته من المسلمين فلو كانت له أمتان احدهما مسلمة والاخرى كافرة فولدتا منه لأكثر من ستة أشهر مذارتا فقرا بهما لحقا به جميعا وورثه ابن المسلمة ولم يرثه ابن الذمية قال : ولا يرث المرتد مذيتره الى أن يقتل أو يموت . أو يسلم أحد من ورثته المسلمين ولا الكفار أصلا ، وقالت طائفة : ميراثه لبيت مال المسلمين كما روينا عن ابن وهب عن الثقة عنده عن عباد بن كثير عن أبي اسحق الهمداني عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال : ميراث المرتد في بيت مال المسلمين \*

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ بأرض الحرب

وبه يقول ربيعة . وابن أبي ليلى . والشافعى . وأبو ثور، وقال مالك ان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فهو فى بيت مال المسلمين فان رجع الى الاسلام فماله له فان ارتد عند موته فان اتهم انه انما ارتد لينع ورثته فماله لورثته هذا مع قوله : ان من ارتد عند موته لم ترثه امرأته لأنه لا يترثم أحد بانه يرتد لينع أخذ الميراث، وقال أبو سليمان : ميراث المرتد ان قتل لورثته من الكفار، وقال أشهب : مال المرتد مذكور بتدليته مال المسلمين \*

**قال أبو محمد :** أما قول مالك : نظاهر الاضطراب والتناقض كما ذكرنا وحكم بالتهمة وهو الظن الكاذب الذى حرم القرآن والسنة الحكم به \* وأما قول سفيان فتقسيم فاسد لا دليل عليه من قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول صاحب \* وأما قول أبي حنيفة فوساوس كثيرة فاحشة ، منها تفرقة بين المرتد وسائر الكفار ، ومنها توريثه ورثته على حكم المواريث وهو حى بعد ، ومنها قضاؤه له ان رجع (١) بما وجد لا بما استهلكوا . ولا يخلو من أن يكون وجب للورثة ما قضاوا لهم به أو لم يجب لهم ولا سبيل الى ثالث ، فان كان وجب لهم فلا شىء ينتزع (٢) من أيديهم وهذا ظلم وباطل وجور ، وان كان لم يجب لهم فلا شىء استحلوا أن يقضوا لهم به حتى أكلوه وورث عنهم وتحكموا فيه ولئن كان رجع الى المراجع (٣) الى الاسلام فما الذى خص برجوعه اليه ما وجد دون ما لم يجد وان كان لم يرجع اليه فبأى شىء قضوا له به ان هذا لضلال لا خفاء به ، وأعجب شىء اعتراض هؤلاء النوكى على رسول الله ﷺ فى نكاحه أم المؤمنين صفية وجعله عتقها صداقها بقولهم السخيف : لا يخلو من أن يكون تزوجها وهى أمة فهذا لا يجوز أو تزوجها وهى حرة معتقة فهذا نكاح بلا صداق مع اجازتهم لأبى حنيفة هذه الحماقات والمناقضات وما تزوج رسول الله ﷺ صفية رضى الله عنها الا وهى حرة معتقة بصداق قد صح لها وتم وهو عتقها لها ، ثم تفرق أبى حنيفة بين مال تركه فى أرض الاسلام او مال حمله مع نفسه الى أرض الكفر ومال تركه ثم رجع فيه فحمله فهذا من المضاعف نسجه ونعوذ بالله من التخليط مع أن هذه الأحكام العاسدة لا تحفظ عن أحد قبل أبى حنيفة ولا عن أحد غيره قبل من ضل بتقليده ، وأما من قال من السلف : بان ميراثه لورثته من المسلمين فلا حجة لهذا القول الا التعلق بظاهر آيات المواريث وانه تعالى لم يخص مؤمنا من كافر فيقال لهم : قد بينت السنة ذلك وأنتم قد منعتم المكاتب من الميراث والقرآن يوجب له السنة كذلك ومنعتم القتال برواية لا تصح ومنعتم سائر الكفار من ان يرثهم المسلمون وقد قال بذلك بعض السلف : وهذا تحكم لا وجه له فبطل تعلقهم بالقرآن فى ذلك \*

(١) فى النسخة رقم ١٦ ان يرجع (٢) فى النسخة رقم ١٦ « ينتزعونه » (٣) كذا فى جميع الاصول

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** والذي نقول به فهو الذي ذكرنا قبل \* برهانا على ذلك ان كل ما ظفر به من ماله فهو مال كافر لا ذمة له وقد قال تعالى : ( وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم ) ولا يحرم مال كافر الا بالذمة وهذا الذمة له ، فان رجع الى الاسلام فلم يرجع الا وقد بطل ملكه له أو عنه ووجب للمسلمين فلا حق له فيه الا كأحد المسلمين ، وأما ما لم يظفر به من ماله فهو باق على ما قد ثبت وصح من ملكه له [فهو له] (١) ما لم يظفر المسلمون به لافرق بينه وبين سائر أهل الحرب الذين لا ذمة لهم في ذلك ، فان مات أو قتل فهو لورثته الكفار خاصة لقول الله تعالى : ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) وآيات المواريث العامة للمسلمين والكفار فلا يخرج عن حكمها الا ما أخرجه نص سنة صحيح فان كانوا ذمة سلم اليهم متى ظفر به لانهم قد ملكوه بالميراث وان كانوا حربيين أخذ للمسلمين متى ظفر به فان أسلم فهو له يرثه عنه ورثته من المسلمين كسائر المسلمين ، وهذا حكم القرآن والسنة . وموجب الاجماع ، والحمد لله رب العالمين \*

**١٧٤٥ مسألة** ومن مات له موروث وهما كافران ثم أسلم الحى أخذ ميراثه على سنة الاسلام ولا تقسم مواريث أهل الذمة الا على قسم الله تعالى المواريث في القرآن \* برهان ذلك قول الله تعالى : ( ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه ) وقوله تعالى : ( أتحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما ) ولا أعجب بمن يدع حكم القرآن وهو يقر أنه الحق وأنه حكم الله تعالى ويحكم بحكم الكفر وهو يقر أنه حكم الشيطان الرجيم وأنه الضلال المبين ، والذي لا يحل العمل به ان هذا لعجب عجيب \* روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال . أن زيد ابن أسلم حدثه أن يهودية جاءت الى عمر بن الخطاب فقالت : ان ابني هلك فرعمت اليهود أنه لاحق لي في ميراثه فدعاهم عمر فقال : ألا تعطون هذه حقها فقالوا : لا نجد لها حقا في كتابنا فقال : أفى التوراة قالوا : بلى في المشاة قال وما المشاة قالوا : كتاب كتبه أقوام علماء حكماء فسبهم عمر وقال : اذهبوا فاعطوها حقها \* ومن طريق ابن وهب عن ابن طبيعة عن يزيد بن أنى حبيب (٢) ان عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن شريح أن اجعل مواريث أهل الذمة على فرائض الله عز وجل ، وقال أبو حنيفة : مواريث أهل الذمة مقسومة على أحكام دينهم الا أن يتحاكموا اليانا ، وقال مالك : تقسم مواريث أهل الكتاب على حكم دينهم سواء أسلم أحد الورثة قبل القسم أو لم يسلم ، وأما غير أهل الكتاب فمن أسلم منهم من الورثة بعد القسمه فليس له غير ما أخذ ، ومن أسلم منهم

قبل القسمة قسم على حكم الاسلام، وقال الشافعى: وأبو سليمان كقولنا \*  
**قَالَ مُحَمَّدٌ** : أما تقسيم مالك ففى غاية الفساد لانه لم يوجب الفرق الذى ذكر  
 قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا دليل . ولا اجماع . ولا قول صاحب . ولا  
 قياس . ولا رأى له وجه وما نعلمه عن أحد قبل مالك . وأما قول أبى حنيفة وما وافقه فيه  
 مالك فقد ذكرنا ابطاله، وما فى الشنعة أعظم من تحكيم الكفر واليهود والنصارى على  
 مسلم ان هذا لعجب ، وما عهدنا قولهم فى حكم بين مسلم وذمى الا أنه يحكم فيه ولا بد  
 بحكم الاسلام الا ههنا فانهم أوجبوا أن يحكم على المسلم بحكم الشيطان فى دين اليهود  
 والنصارى لاسيما ان أسلم الورثة كلهم فلم يرى ان اقتسامهم وبرايتهم بقول دكر بن الفرطى .  
 وهلال اليهودى لعجب نعوذ بالله منه على أنه قد جاء فى هذا اثران يحتجون بأضعف منهما  
 وباسنادهما نفسه اذا وافق تقليدهم وهو كما روينا من طريق أبى داود نا حجاج بن يعقوب  
 ناموسى بن داود نا محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء عن ابن عباس  
 قال قال النبى ﷺ : « كل قسم قسم فى الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وان ما أدرك  
 الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام » \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال  
 عمرو بن شعيب : قضى رسول الله ﷺ ان كل ما قسم فى الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وان  
 ما أدرك الاسلام ولم يقسم فهو على قسمة الاسلام \* قال على : محمد بن مسلم ضعيف،  
 والثانى مرسل ولا نعتد عليهما انما حاجتنا ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٤٦ مسأله** ومن ولد بعد موت موروثه نخرج حيا كله أو بعضه أقله أو  
 أكثره ثم مات بعد تمام خروجه أو قبل تمام خروجه عطس أو لم يعطس وصحت حياته  
 يقين بمركة عين أويد أو نفس أو بأى شىء صحت فانه يرث ويورث ولا معنى للاستهلال  
 وهو قول أبى حنيفة . وسفيان الثورى . والأوزاعى . وأبى سليمان \* برهان ذلك قول  
 الله تعالى . ( يوصيكم الله فى أولادكم ) وهذا ولد بلا شك ، فان قيل : هلا ورثتموه وان  
 ولد ميتا بحياته فى البطن قلنا : لو ايقنا حياته لورثناه ، وقد تكون حركة ريح والجنين  
 ميت ، وقد ينفس الحمل ويعلم انه ليس حملا (١) وانما كان علة فاما نوقن حياته اذا  
 شاهدناه حيا ، وقال الشافعى : لا يرث ولا يورث حتى يخرج حيا كله (٢) وهذا قول  
 لا برهان على صحته ، وقالت طائفة : لا يرث ولا يورث وان رضع وأكل ما لم يستهل  
 صارخا وهو قول مالك ، واحتج له مقلدوه بما روى من أن عمر كان يفرض للصبي  
 اذا استهل صارخا ، وعن ابن عمر اذا صاح صلى عليه . وعن ابن عباس اذا استهل

(١) فى النسخة رقم ١٤ انه لم يكن حملا (٢) فى النسخة رقم ١٦ حتى يخرج جملة

الصبي وورث وورث \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في المنفوس يرث إذا سمع صوته \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن شريك العامري عن بشر بن غالب قال : سئل الحسن بن علي متى يجب سهم المولود ؟ قال : إذا استهل ، وصح عن إبراهيم النخعي إذا استهل الصبي وجب عقله وميراثه ، وصح عن شريح أنه لم يرث ، لم يستهل ، وروى أيضا عن القاسم ابن محمد . وابن سيرين . والشعبي . والحسن . والزهرى . وقتادة وهو قول مالك ، وروى أيضا عن أنى حنيفة \*

قال أبو محمد : أحتج من قلده هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « ما من مولود يولد الا نخسه الشيطان فيستهل صارخا من نخسة الشيطان الا ابن مريم وأمه » وذكر باقي الخبر ، وبالحبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « صياح المولود حين يقع فزعة من الشيطان » وبما روينا من طريق محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا استهل المولود ورث \* ومن طريق أحمد ابن شعيب انياحي بن موسى البلخي ناشابة بن سوار بالمغيرة بن مسلم (١) عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال : « الصبي إذا استهل ورث وصلى عليه » \* ومن طريق محمد ابن عبد الملك بن أيمن حدثت عن أبي الأحوص محمد بن الهيثم بن محمد بن أبي السري العسقلاني عن بقية عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ « إذا استهل المولود صلى عليه وورث ولا يصلى عليه حتى يستهل » \* ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني طلق عن افع بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : « أن رسول الله ﷺ قال : إذا استهل المولود وجبت ديتة وميراثه وصلى عليه ان مات ، قال ابن حبيب : وحدثني أيضا مطرف عن ابن أبي حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ \* قالوا (٢) : وهو قول عمر . وابن عمر (٣) والحسين . وابن عباس . وجابر .

وأبي هريرة ستة من الصحابة وجماعة من التابعين لا يعرف لهم منهم مخالف هذا كل ما شغبوا به وما ذلم لهم شيئا غير هذا وكله اما لا شيء . واما الحاجة لهم فيه \* أما الخبر الصحيح فينبغي لهم أن يستغفروا الله تعالى من تمويههم به فيما ليس فيه منه شيء هل ذكر رسول الله ﷺ فيه شيئا من حكم الميراث بنص أو بدليل ؟ أما هذا فتقويل له عليه الصلاة والسلام ما لم يقل وهل في ذلك الخبر الا أن كل مولود فان الشيطان ينخسه ؟ وهذا حق تؤمن به وما خولفوا قط في هذا ثم فيه انه يستهل صارخا من نخسة الشيطان هذا

(١) في النسخة رقم ١٦ بن مقسم (٢) في النسخة رقم ١٤ قال (٣) سقط من النسخة رقم ١٤ لفظ ابن عمر سهوا

فبضرورة الحس والمشاهدة ندرى يقينا أنه عليه الصلاة والسلام إنما عني بذلك من استهل  
منهم وبقي حكم من لم يستهل فنقول لهم : أخبرونا أي وجد مولود يخرج حيا ولا يستهل  
أم لا يوجد أصلا ؟ فان قالوا : لا يوجد أصلا كابروا العيان وأنكروا المشاهدة فهذا  
موجود كثير لا يستهل الا بعد أزيد من ساعة زمانية وربما لم يستهل حتى يموت ثم نقول  
لهم : فاذا لا يوجد هذا أبدا فكلما كنتم وكلامنا فيها عناء وبمثلة من تكلم فيمن يولد من  
الفم ونحو ذلك من المحال فان قالوا : بل قد يوجد هذا قلنا لهم : فأخبرونا الآن أتقولون  
انه ليس مولودا فهدء حماقة ومكابرة للعيان أم تقولون : ان الشيطان لم ينخسه فتكذبوا  
رسول الله ﷺ ؟ وهذا كما ترون أم تقولون : انه نخسه فلم يستهل ؟ فهذا قولنا ورجعتم  
الى الحق من أنه عليه الصلاة والسلام ذكر في هذا الخبر من يستهل دون من لا يستهل ولا  
بد من أحد هذه الثلاث الا أنه بكل حال ليس في هذا الخبر شيء من حكم المواريث فبطل  
احتجاجهم به ، وهكذا القول في الخبر الآخر سواء سواء ، وأما حديث ابن قسيط عن  
أبي هريرة فليس فيه الا أنه اذا استهل ورث وهكذا نقول وليس فيه انه اذا لم يستهل لم  
يرث فاقحامه فيه كذب على رسول الله ﷺ فبطل تعلقيهم به وأيضا فان لفظة الاستهلال  
في اللغة هو الظهور تقول (١) : استهل الهلال بمعنى ظهر فيكون معناه اذا ظهر المولود  
ورث وهو قولنا \* وأما خبر أبي الزبير عن جابر فلم يقل أبو الزبير إنه سمعه فهو مدلس ،  
وفي حديث الأوزاعي بقية (٢) وهو ضعيف . وحديثا عبد الملك بن حبيب مرسلان .  
وعبد الملك هالك فسقط تعلقيهم بهذه الآثار ، وأما قولهم : انه قول ستة من الصحابة  
لا يعرف لهم منهم مخالف فكم قصة مثل هذه قد خالفوا فيها طوائف من الصحابة لا يعرف  
لهم منهم مخالف كالعصا من اللطمة . وإمامة الجالس وغير ذلك كثير جدا ، ولا حاجة  
في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فالآثار المذكورة عن الصحابة إنما فيها أنه اذا  
استهل ورث ولم يخالفهم في ذلك ، وليس فيها اذا لم يستهل لم يورث فلا حاجة لهم فيها  
ثم نسألهم عن مولود ولد فلم يستهل الا أنه تحرك ورضع وطرف بعينه ثم قتله قاتل عمدا  
أوجب فيه قصاص أو دية أم ليس فيه الاغرة ؟ فان قالوا : فيه القود أو الدية نقضوا  
قولهم وأوجبوا أنه ولدحي فلم منعه الميراث ؟ وان قالوا : ليس فيه الاغرة تركوا  
قولهم وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٤٧ مسألة وإذا قسم الميراث فحضر قرابة للبيت أو للورثة أو يتامى أو  
مساكين ففرض على الورثة البالغين وعلى وصى الصغار وعلى وكيل الغائب ان يعطوا

كل من ذكرنا مطابقت به أنفسهم مما لا يحجب بالورثة ويجبرهم الحاكم على ذلك ان أبوا لقول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً ) وأمر الله (١) تعالى فرض لا يحل خلافه وهو قول طائفة : من السلف كما روي عن طريق يحيى بن سعيد القطان ناشعة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله قال : قسم لها أبو موسى الأشعري في قوله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى ) الآية \* ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : يزعمون أن هذه الآية نسخت ( واذا حضر القسمة أولوا القربى ) فلا والله ما نسخت ولكنها مما تماتها من الناس بها هما واليتامى والذين يرزق ووال لا يرث فذلك الذي يقول بالمعروف يقول : لا املك لك ان أعطيك \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا محمود بن خدائش نا عباد بن العوام نا حجاج عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أنه قال في قول الله عز وجل : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) قال : هي واجبة يعمل بها وقد أعطيت بها \* ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - نا ابن جريج نا خبرني عبد الله بن أبي مليكة ان أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبراه أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قسم ميراث أبيه عبد الرحمن وعائشة يومئذ حية فلم يدع في الدار مسكينا ولا ذاقراة الا أعطاهم وتلا ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) وذكر باقي الحديث ، وصح أيضا عن عروة بن الزبير ، وابن سيرين ، وحيد بن عبد الرحمن الحميري ، ويحيى بن يعمر ، والشعبي ، والنخعي ، والحسن ، والزهرى ، وأبي العالية ، والعلاء بن بدر ، وسعيد بن جبير ومجاهد ، وروى عن عطاء وهو قول أبي سلمان ، وروى أنها ليست بواجبة عن ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وأبي مالك ، وزيد بن أسلم وبه يقول مالك . وأبو حنيفة والشافعي وما نعلم لاهل هذا القول حجة أصلا بل هو دعوى مجردة ، وما يفهم أحد من افعل ان شئت فلا تفعل وليس وجودنا آيات قام البرهان على أنها منسوخة أو مخصصة أو أنها ندب بموجب ان يقال فيما لا دليل بذلك فيه هذا ندب أو هذا منسوخ أو هذا مخصوص فيكون قولاً بالباطل والله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالفوا فيه جمهور السلف رضي الله عنهم \*

﴿ تم كتاب الفرائض ﴾



١٧٤٨ - مسألة - مستدركة ولا يصح نص في ميراث الخال فما فضل عن سهم ذوى السهام وذوى الفرائض ولم يكن هنالك عاصب ولا معتق ولا عاصب معتق ففى مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذى سهم ولا على غير ذى سهم من ذوى الارحام لاذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع ، فان كانوا ذوا الارحام فقرء اعطوا على قدر فقرهم والباقي فى مصالح المسلمين ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما \*

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوصايا

١٧٤٩ مَسْأَلَةٌ الوصية فرض على كل من ترك مالا للماروين من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة » قال ابن عمر : ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك الا وعندي وصيتي \* وروينا ايجاب الوصية من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر من قوله \* ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عبيد الله قال : كان طلحة . والزبير يشددان فى الوصية ، وهو قول عبد الله بن ابي اوفى . وطلحة بن مطرف . وطاوس . والشعبي . وغيرهم ، وهو قول ابي سليمان وجميع أصحابنا ، وقال قوم : ليست فرضا واحتجوا بأن هذا الخبر رواه يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقال فيه : « له شيء يريد أن يوصى فيه » قالوا : فرد الامر الى ارادته وقالوا : اذ رسول الله ﷺ لم يوص ورواوا ابن عمر وهو راوى الخبر لم يوص وان حاطب بن ابي بلتمعة بحضرة عمر لم يوص . وان ابن عباس قال فيمن ترك ثمانمائة درهم قليل : ليس فيها وصية ، وان عليا نهى من لم يترك الا من السبع مائة الى التسعمائة عن الوصية ، وان عائشة أم المؤمنين قالت فيمن ترك اربعمائة دينار فى هذا فضل عن ولده ، وعن النخعي ليست الوصية فرضا ، وهو قول ابي حنيفة . ومالك . والشافعي \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** كل هذا لاحجة لهم فى شيء منه ، أما من زاد فى روايته يريد أن يوصى فان مالك بن انس رواه كما أوردنا بغير هذا اللفظ لكن بلفظ الايجاب فقط ، ورواه عبد الله بن نمير . وعبد بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كما رواه مالك ، ورواه يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر كما رواه مالك ، ورواه ابن وهب عن عمرو ابن الحارث عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ كما رواه مالك . ويونس عن نافع ، وكلا الروايتين صحيحان ، فاذهما صحيحان فقد وجبت الوصية برواية مالك ووجب

عليه أن يريد لها ولا بد والله تعالى التوفيق ، وأما قولهم : أن رسول الله ﷺ لم يوص فقد كانت تقدمت وصيته بجميع ما ترك بقوله الثابت يقينا : أنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة ، وهذه وصية صحيحة بلا شك لأنه أوصى بصدقة كل ما يترك إذا مات وإنما صح الأثر بنفي الوصية التي تدعيها الرافضة إلى على فقط \* وأما ما رويوا من أن ابن عمر لم يوص فباطل لأن هذا إنما روي من طريق أشهل بن حاتم وهو ضعيف \*

ومن طريق ابن طهية وهو لا شيء والثابت عنه ما رواه مالك عن نافع من إيجابه الوصية وأنه لم يبت ليلته مذموم هذا الخبر من النبي ﷺ إلا ووصيته عنده مكتوبة \* وأما حديث حاطب (١) ، وعمر بن رواحة ابن طهية وهي أسقط من أن يشتغل بها \* وأما خبر ابن عباس فقيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف \* وأما حديث علي (٢) فإنه حد القليل بما بين السبع مائة إلى التسعمائة وهم لا يقولون بهذا وليس في حديث أم المؤمنين بيان بما ادعوا ثم لو صح كل ذلك لما كانت فيه حجة لأنه قد عارضهم صحابة كما أوردنا وإذا وقع التنازع لم يكن قول طائفة أولى من قول أخرى والفرض حيثن هو الرجوع إلى القرآن والسنة وكلاهما يوجب فرض الوصية أما السنة فكما أوردنا أما القرآن فكما نورد أن شاء الله تعالى \*

١٧٥٠ - مسألة - فمن مات ولم يوص ففرض أن يتصدق عنه بما تيسر ولا بد لأن فرض الوصية واجب كما أوردنا فصح أنه قد وجب أن يخرج شيء من ماله بعد الموت فإذا ذلك كذلك فقد سقط ملكه عما وجب إخراجه من ماله ولا حد في ذلك إلا ما رآه الورثة أو الوصي بما لا اجحاف فيه على الورثة وهو قول طائفة من السلف ، وقد صح به أثر عن النبي ﷺ كما روينا من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رجلا قال للنبي ﷺ : « ان أمي أقتلت نفسها (٣) وانها لو تكلمت تصدقت أفأتصدق عنها يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم فتصدق عنها » فهذا إيجاب الصدقة عمن لم يوص وأمره عليه الصلاة والسلام فرض \* ومن طريق مسلم ابن الحجاج ناقتية ناسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : أن رجلا قال لرسول الله ﷺ : « ان أبي مات ولم يوص فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه قال عليه الصلاة والسلام : نعم » فهذا إيجاب للوصية ولأن يتصدق عمن لم يوص ولا بد لأن التكفير لا يكون إلا في ذنب فبين عليه الصلاة والسلام أن ترك الوصية يحتاج فاعله إلى أن يكفر عنه ذلك بأن يتصدق عنه وهذا مالا

(١) في النسخة رقم ١٤ « وأما خبر حاطب » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وأما خبر علي » (٣) أي مات فجاء وأخذت نفسها فالتة ، يروي بنصب النفس ورفعها

يسع أحدا خلافة \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : مات عبد الرحمن بن أبي بكر في منام له (١) فاعتقت عنه عائشة أم المؤمنين ثلاثا من تلاده فهذا يوضح إن الوصية عندها رضى الله عنها فرض وإن البر عن لم يوص فرض اذ لو لا ذلك ما أخرجت من ماله ما لم يؤمر باخراجه \* ومن طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة أنه سمع طاوسا يقول : ما من مسلم يموت لم يوص إلا واهله أحق أو يحقون أن يوصوا عنه قال ابن جريج : فعرضت على ابن طاوس هذا وقلت : أكذاك ؟ فقال : نعم ، والعجب أنهم يقولون : إن المرسل كالمسند وقدرونا عن عبد الرزاق عن ابن جريج . وسفيان . ومعمر كلهم عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رجلا قال : يا رسول الله إن أمي توفيت ولم توص فأوصى عنها ؟ فقال : نعم \* ومن طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام « أن رسول الله ﷺ أعتق عن امرأة ماتت ولم توص وليدة وتصدق عنها بمتاع » ولا مرسل أحسن من هذين فخالقوهما لرأيهما الفاسد \*

١٧٥١ - مسألة - وفرض على كل مسلم أن يوصى لقرابته الذين لا يرثون إمارق واما لكفر واما لان هناك من يحجبهم عن الميراث أو لانهم لا يرثون فيوصى لهم بما طابت به نفسه لاحد في ذلك فان لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصى فان كان والدها أو احدهما على الكفر أو مملوكا ففرض عليه أيضا أن يوصى لهما أو لاحدهما إن لم يكن الآخر كذلك فان لم يفعل أعطى أو أعطيا من المال ولا بد ثم يوصى فيما شاء بعد ذلك فان أوصى لثلاثة من أقاربه المذكورين اجزأه ، والأقربون هم من يجتمعون مع الميت في الأب الذى به يعرف اذ انسب ومن جهة أمه كذلك أيضا هو من يجتمع مع أمه في الأب الذى يعرف بالنسبة اليه لان هؤلاء في اللغة أقارب ولا يجوز أن يقع على غير هؤلاء اسم أقارب بلا برهان \* برهان ذلك قول الله تعالى : ( الوصية للوالدين والأقربين المعروف حقاً على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه فانما ثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم ) فهذا فرض كما تسمع فخرج منه الوالدان . والأقربون الوارثون وبقي من لا يرث منهم على هذا الفرض ، واذ هو حق لهم واجب فقد وجب لهم من ماله جزء مفروض اخراجه لمن وجب له ان ظلم هو ولم يأمر باخراجه واذا أوصى لمن أمر به فلم ينع عن الوصية لغيرهم فقد أدى ما أمر به وله أن يوصى بعد ذلك بما أحب ، ومن أوصى

(١) يعنى انه مات فجأة من نومة نامها رضى الله عنه

لثلاثة أقرين فقد أوصى للأقرين وهذا قول طائفة من السلف وينا من طريق عبدالرزاق عن معمر . وابن جريج كلاهما عن عبدالله بن طاوس عن أبيه قال : من أوصى لقوم وسماهم وترك ذوى قرابته محتاجين انتزعت منهم وردت على ذوى قرابته فإن لم يكن في أهله فقراء فلاهل الفقير من كانوا ومن طريق عبدالرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن قال : اذا أوصى في غير أقارب به بالثلث جاز لهم ثلث الثلث ورد على قرابته ثلثا الثلث \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال فيمن أوصى لثلاثة (١) في غير قرابته فقال : للقرابة الثلثان ولمن أوصى له الثلث \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا على بن عبدالله - هو ابن المديني - نا ابو معاوية الضريز نا الأعمش عن مسروق أنه قال : ان الله قسم بينكم فأحسن القسمة وانه من يرغب برأيه عن رأى الله عز وجل يضل أوصى لقرابتك من لا يرث ثم دعى المال على ما قسمه الله عليه \* ومن طريق اسماعيل نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن عطاء بن أبي ميمونة قال : سألت سالم ابن يسار . والعلاء بن زياد عن قول الله عز وجل : ( ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين ) فدعوا بالمصحف فقرأ هذه الآية فقالا : هي للقرابة \* ومن طريق اسماعيل نا على بن عبدالله نا معاذ بن هشام الدستوائى حدثنى أبى عن قتادة عن عبد الملك بن يعلى أنه كان يقول فيمن يوصى لغير ذى القربى وله ذوقرابة من لا يرثه : انه يجعل ثلثا الثلث لذوى القرابة وثلث الثلث لمن أوصى له به \* ومن طريق اسماعيل نا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين ) قال : نسخ منها الوالدان وترك الأقارب من لا يرث \* ومن طريق اسماعيل نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن اياس بن معاوية قال : هي للقرابة - يعنى الوصية - وبوجوب الوصية للقرابة الذين لا يرثون يقول اسحق : وأبو سليمان ، وقال آخرون : ليس ذلك فرضا بل له أن يوصى لغير ذى قرابته وهو قول الزهرى . وسالم بن عبدالله ابن عمر ، وسليمان بن يسار . وعمر بن دينار . ومحمد بن سيرين ، وهو قول أبى حنيفة . والأوزاعى . وسفيان الثورى . ومالك . والشافعى ، واحتجوا بحديث الذى أوصى بعق الستة الأعدو ولا مال له غيرهم فأقرع رسول الله ﷺ بينهم فأعق اثنين وأرق أربعة فقالوا : هذه وصية لغير الأقارب \*

**قال أبو محمد** : وهذا لاحجة لهم فيه لأنه ليس فيه بيان انه كان بعد نزول الآية المذكورة ونحن لا نخالفهم في ان قبل نزولها كان للمرأة أن يوصى لمن شاء فهذا الخبر موافق

للحال المنسوخة المرتفعة ييقن لاشك فيه قطعاً فحكم هذا الخبر منسوخ بلاشك والاية رافعة لحكمه ناسخة له بلاشك ، ومن ادعى في الناسخ انه عاد منسوخاً وفي المنسوخ انه عاد ناسخاً بغير نص ثابت وارد بذلك فقد قال الباطل وقعاً ما لا علم له به . وقال على الله تعالى ما لا يعلم وترك اليقين وحكم بالظنون ، وهذا محرم بنص القرآن ، ونحن نقول ان الله تعالى قال : ( تبياناً لكل شيء ) فنحن نقطع ونثبت ونشهد انه لا سبيل الى نسخ ناسخ ورد حكم منسوخ دون بيان وارد لنا بذلك ولو جاز غير هذا لكننا من ديننا في لبس ولكنا (١) لا ندرى ما أمرنا الله تعالى به مما هنا عنه حاشا لله من هذا فظهر بطلان تمويههم بهذا الخبر ، وأيضا فليس فيه ان ذلك الرجل كان صليبة من الانتصار وكان له قرابة لا يرثون فاذ ليس ذلك فيه فممكن أن يكون حليفاً تياً لا قرابة له فلاحجة لهم فيه ، ولا يحل القطع بالظن ولا ترك اليقين له ، وأعجب شيء احتجاجهم في هذا بأن عبد الرحمن ابن عوف أوصى لأمهات المؤمنين بحديقة بيعت بأربعمائة ألف درهم . ولاهل بدر بمائة دينار مائة دينار لكل واحد منهم وان عمر أوصى لكل أم ولد له بأربعة آلاف درهم أربعة آلاف درهم ، وان عائشة أم المؤمنين أوصت لآل أبي يونس مولاها بمائة دينار قال أبو محمد : ان هذا لمن قبيح التدليس في الدين وليت شعري اى شيء في هذا مما يبيح أن لا يوصى لقرابته ؟ وهل في شيء من هذه الأخبار انهم رضى الله عنهم لم يوصوا لقرابتهم ؟ فان قالوا : لم يذكر هذا فيه قلنا : ولا ذكر فيه انهم أوصوا بالثلث فأقل ولعلمهم اوصوا بأكثر من الثلث وهذه كلها فضائح نعوذ بالله من مثلها ونسأله العصمة والتوفيق .

١٧٥٢ - مسألة - ولا تحل الوصية لوارث أصلاً فان أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصى بطلت الوصية له فان أوصى لوارث ثم صار (٢) غير وارث لم تجز له الوصية لأنها اذ عقدها كانت باطلا ، وسواء جوز الورثة ذلك أو لم يجوزوا الآن الكواف نقلت أن رسول الله ﷺ قال : « لا وصية لوارث » ، فاذ قد منع الله تعالى من ذلك فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ الا أن يتدنوا به لذلك من عند انفسهم فهو ما لهم ، وهذا قول المازنى . وأنى سليمان ، فان قيل : فقد رويتم من طريق ابن وهب عن عبد الله بن سميان . وعبد الجليل بن حميد اليحصبي . ويحيى ابن أيوب . وعمر بن قيس سندل قال عمر بن قيس : عن عطاء بن أبي رباح وقال الآخرون : ناعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين ثم اتفق عطاء . وعبد الله أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح في خطبته : لا تجوز وصية لوارث الا أن يشاء الورثة زاد عطاء

في حديثه وان أجازوا فليس لهم أن يرجعوا قلنا : هذا مرسل ثم هو من المرسل فضيحة لأن الأربعة الذين ذكرهم أبوه بطلبهم مطروح وان في اجتماعهم لا عجوبة ، وعهدنا بالحنيفيين . والمالكين يقولون : ان المرسل كالمسند والمسند كالمُرسل ولا يبالون بضعيف فهلا اخذوا بهذا المرسل ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، وقال أبو حنيفة : لهم أن يرجعوا بعد موته ، وقال مالك : لا رجوع لهم الا أن يكونوا في كفالة فلهم أن يرجعوا \* .

١٧٥٣ - مسألة - ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث كان له وارث أو لم يكن له وارث أجاز الورثة أو لم يجزوا ، صح من طرق عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : عاذني رسول الله ﷺ فقلت : أوصى بمالي كله ؟ قال : لا قلت : فأنصف قال : لا قلت : فالثلث قال : نعم والثلث كثير » والخبر بان رجلا من الأنصار أوصى عند موته بعق ستة أعبد لا مال له غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فأقرع بينهم فأعق اثني وأرق أربعة ، وقال مالك : ان زادت وصيته عن الثلث ييسر كالدرهمين ونحو ذلك جازت الوصية في كل ذلك وهذا خلاف الخبر ، وخطأ في تحديده ما ذكر دون ما زاد وما نقص ، ولا تخلو تلك الزيادة قلت أو كثرت من أن تكون من حق الموصى أو من حق الورثة فان كانت من حق الموصى فما زاد على ذلك فمن حقه أيضا فيبغي أن ينفذ وان كانت (١) من حق الورثة فلا يحل للموصى أن يحكم في مالهم ، وقالت طائفة : من لا وارث له فله أن يوصى بماله كله . صح ذلك عن ابن مسعود وغيره كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل قال : قال لي عبد الله بن مسعود : انكم من أخرى حتى بالكوفة أن يموت احدكم فلا يدع عصبة ولا رحما فلا يمنعها إذا كان ذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين \* ومن طريق سفيان ابن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أنه قال فيمن ليس له مولى عتاقة : انه يضع ماله حيث يشاء (٢) فان لم يفعل فهو في بيت المال \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال : اذا مات وليس عليه عقد لأحد ولا عصبة يرثونه فانه يوصى بماله كله حيث شاء \* .

ومن طريق حماد بن سلمة أن أبا العالية الرياحي اعتقته مولاته سائبة فلما احتضر أوصى بماله كله لغيرها فخاصمت في ذلك فقضى لها بالميراث وهو قول الحسن البصري وأبي حنيفة . وأصحابه . وشريك القاضي . واسحاق بن راهويه ، وقال مالك .

وابن شبرمة ، والاوزاعي . والحسن بن حنبل ، والشافعي : وأحمد . وأبو سليمان : ليس له أن يوصى بأكثر من الثلث كإرثه وأولم يكن \*  
قال أبو محمد : احتج المحيزون لذلك بقول رسول الله ﷺ لسعد : الثلث والثلث كثير أنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتسكفون الناس قالوا : فأنما جعل رسول الله ﷺ العلة في أن لا يتجاوز الثلث في الوصية أن يغني الورثة فإذا لم تكن له ورثة فقد ارتفعت العلة فله أن يوصي بما شاء ، وقالوا : هو قول ابن مسعود ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقالوا : فلما كان مال من لا وارث له إنما يستحقه المسلمون لأنه مال لا يعرف له رب فاذ هو هكذا لم يكن فيه لاحد حق فلصاحبه أن يضعه حيث شاء ، وقالوا كما للامام أن يضعه بعد موته حيث شاء . فكذلك لصاحبه ما نعلم لهم شيئا يشهدون به غير هذا (١) وكله لاحجة لهم فيه \* أما قولهم : أن رسول الله ﷺ جعل العلة في أن لا يتجاوز الثلث غنى الورثة فباطل من قولهم ، ما قال عليه الصلاة والسلام قط أن امرئ إن لا يتجاوز الثلث في الوصية إنما هو لغنى الورثة إنما قال عليه الصلاة والسلام : الثلث والثلث كثير \* فهذه قضية قائمة بنفسها وحكم فصل غير متعلق بما بعده ثم ابتدأ عليه الصلاة والسلام قضية أخرى مبتدأة قائمة بنفسها غير متعلقة بما قبلها فقال : أنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتسكفون الناس \*

برهان صحة هذا القول أنه لا يحل أن ينسب إلى رسول الله ﷺ أنه علل علة فاسدة منكورة (٢) حاش له من ذلك ونحن نجد من له عشرة من الورثة فقراء ولم يترك إلا درهما واحدا فإن له بأقراهم أن يوصي ثلثه ولا يترك لهم ما يغنيهم من جوع غداء واحدا ولا عشاء واحدا ونحن نجد من لا يترك وارثا الا واحدا غنيا موسرا مكثرا ولا يخلف الا درهما واحدا فليس له عندهم ولا عندنا أن يوصي الا بثلثه وليس له غنى فيما يدع له ولو كانت العلة ما ذكرها (٣) لكان من ترك ابنا واحدا وترك ثلاثمائة الف دينار يكون له أن يوصي بالنصف لأن له فيما يبقى غنى إلا بدفלו كانت العلة غنى الورثة لرعي ما يغنيهم على حسب كثرة المال وقلته وهذا باطل عند الجميع فصح أن الذي قالوه باطل وإن الشريعة في ذلك إنما هو تحديد الثلث فمادونه فقط قل المال أو كثر كان فيه للورثة غنى أو لم يكن ، وأما قولهم : أنه قول ابن مسعود ولا يعرف له من الصحابة مخالف فلعلهم يقرعون بهذه العلة المالكيين . والشافعيين الذين يحتجون عليهم بمثلها ويوردونها عليهم في غير . أو يضع ويتقاذفون لها أبدا ، وأما نحن فلان نرى حجة إلا في نص قرآن أو سنة عن

رسول الله ﷺ ، وبالله تعالى التوفيق \* وأما قولهم : إنما يأخذ المسلمون مال من لا وارث له لانه لا رب له فاذا لا يستحقه بموته أحد فصاحبه أحق به فما زادونا على تكرار قولهم وان جعلوا دعواهم حجة لدعواهم ، وفي هذا نازعناهم وليس كما قالوا لكن نحن وأموال الله تعالى ولا يحل لاحد ان يتصرف في نفسه ولا في ماله الا بما أذن الله له فيه ماله ماله ماله عز وجل فقط (١) ، ولولا ان الله تعالى أطلق أيدينا على أموالنا فيما شاء لما جاز لنا فيها حكم كما لا يجوز لنا فيها حكم حيث لم يبح الله تعالى لنا التصرف فيها ، ولولا ان الله تعالى أذن لنا في الرصية بعد الموت لما جاز لنا أن نوصي بشيء فأباح الله تعالى انثلث فدادونه فكان ذلك مباحا ولم يبح أكثر فهو غير مباح \* وأما قولهم كما للامام أن يضعه حيث يشاء فصاحبه أولى فكلام بارد وقياس فاسد وهم يقولون فيمن ترك زوجة ولم يترك ذارحم ولا مولى ولا عاصبا ان الربع للزوجة وان الثلاثة الارباع يضعها الامام حيث يشاء (٢) وانه ليس له أن يوصي بأكثر من الثلث فهلا قاسوا ههنا كما للامام أن يضع الثلاثة الارباع حيث يشاء فكذلك صاحب المال ولكن هذا مقدار قياسهم فتأملوه ، وأما اذا اذن الورثة في أكثر من الثلث فان عطاء . والحسن . والزهرى . وربيعة . وحامد بن أبي سليمان . وعبد الملك بن يعلى . ومحمد بن أبي ليلى . والأوزاعي قالوا : اذا اذن الورثة فلا رجوع لهم ولم يخصوا اذا في صحة من اذن في مرض ، وقال شريح . وطاوس . والحكم بن عتيبة . والنخعي . والشعبي : وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل : اذا أذنوا له في مرضه أو عند موته أو في صحته بأن يوصي بأكثر من الثلث لم يلزمهم ولهم الرجوع اذا مات ، وقالت طائفة : لا يجوز ذلك أصلا كما رويناه من طريق وكيع عن المسعودي - هو أبو عميس عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن القاسم بن عبد الرحمن أن رجلا استأمر ورثته في أن يوصي بأكثر من الثلث فأذنوا له فلما مات رجعوا فسئل ابن مسعود فقال لهم ذلك النكرة لا يجوز \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن داود عن عكرمة عن ابن عباس قال : الضرار في الوصية من الكبائر ثم قرأ ابن عباس ( تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله ) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أشعث بن عبد الله عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مسندا ان الرجل ليعمل بعمل اهل الخير سبعين سنة فاذا اوصى جار في وصيته فيختم له بشر عمله فيدخل النار وان الرجل ليعمل بعمل اهل الشر سبعين سنة



فيعدل في وصيته فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة ثم يقول ابو هريرة : اقرءوا ان شئتم ( تلك حدود الله ) الرقوله (عذاب مبین) قال ابو محمد : انما اورثناه لقول ابى هريرة فقط \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال : يرد عن حيف الناحل الحى ما يرد من حيف الناحل في وصيته ، فهو لاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ابطلوا ماخالف السنة في الوصية ولم يجز وهو لم يشترطوا رضى الورثة وهو قول المزنى. وابى سليمان. واصحابنا، وقال مالك : ان استأذنهم في صحته فاذنوا له فلهم الرجوع اذا مات وان استأذنهم في مرض موته فاذنوا له فلا رجوع لهم الا ان يكونوا في عياله ونفقته فلهم الرجوع \*

**قال ابو محمد :** أما قول مالك : فلا نعلمه عن أحد قبله ولا نعلم له حجة أصلا ولا يخلو المال كله أو بعضه من أن يكون للمالك في صحته وفي مرضه أو يكون كله أو بعضه لورثته في صحته ومرضه ( ١ ) فان كان المال لصاحبه في صحته ومرضه ( ٢ ) فلا اذن للورثة فيه ، ومن المحال الباطل جواز اذنهم فيما لاحق لهم فيه وفيما هو حرام عليهم حتى لو سرقوا منه دينار الوجوب القطع على من سرقه منهم ، وقديموت أحدهم قبل موت المريض فيرثه ، ولا سبيل الى أن يقول أحد : ان شيئاً من مال المريض لوارثه قبل موت الموروث لما ذكرنا بطل هذا القول بيقين ، وأما من أجاز اذنهم فانهم يحتجون بقول الله عز وجل : ( أوفوا بالعقود ) وهذا عقد قد التزموه فعليهم الوفاء به \*

**قال ابو محمد :** ولقد كان يلزم من أجاز العتق قبل الملك والطلاق قبل النكاح أن يقول بالزامهم هذا الاذن ولكنهم تناقضوا في ذلك \*

قال على : وأما نحن فنقول : كل عقد لم يأت به قرآن ولا سنة لا مر به أو باباحته فهو باطل وانما أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود التي أمر بها نسا أو اباحها نسا ، وأما من عقد معصية فما اذن الله تعالى قط في الوفاء بها بل حرم عليه ذلك كمن عقد على نفسه أن يزنى أو يشرب الخمر والزيادة على الثلث معصية منهى عنها فالعقد في الاذن من ذلك فيما لم يأذن الله تعالى فيه باطل محرم فسقط هذا القول ، وأما من أجاز للورثة أن يجزوا ذلك بعد الموت غطاً ظاهر لأن المال حينئذ صار للورثة فحكم الموصى فيما استحقوه بالميراث باطل لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام » فليس لهم اجازة الباطل لكن ان احبوا ان ينفذوا ذلك من مالهم باختيارهم فلهم ذلك ولهم حينئذ ان يجعلوا الاجر لمن شاءوا وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالوا فيه ثلاثة من

الصحابة (١) لا يعرف لهم منهم مخالف

١٧٥٤ مسألة ومن أوصى بأكثر من ثلث ماله ثم حدث له مال لم يحزن وصيته الامقدار ثلث ما كان له حين الوصية لأن ما زاد على ذلك عقده عقدا حراما لا يحل كما ذكرنا ، وما كان باطلا فلا يجوز أن يصح في ثان اذ لم يعقد ولا محال أكثر من عقد لم يصح حكمه اذ عقد ثم يصح حكمه اذ لم يعقد فلو أوصى بثلثه فأقل ثم نقص ماله حتى لم يحتمل وصيته ثم زاد لم ينفذ من وصيته الا مقدار ثلث أقل ما رجع اليه من ماله لأن وصيته بما زاد على ثلث ما رجع اليه ماله قد بطلت وما بطل فلا سبيل الى عودته دون ان تبدى اعادته بعقد آخر إذ قد بطل العقد الأول ، فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله عامدا وله مال لم يعلم به لم ينفذ الا في مقدار ثلث ما علم فقط لأنه عقد ما زاد على ذلك عقد معصية فهو باطل ، فلو قال في كل ما ذكرنا : ان رزقني الله مالا فاني أوصى منه بكذا أو قال اوصى اذا مات أن يخرج عنه ثلث ما يتخلف أو جزءا مشاعا أقل من الثلث أو قال : فيخرج مما يتخلف كذا وكذا فهذا جائز وتنفذ وصيته من كل ما كسبه قبل موته وبعد تلك الوصية بأي وجه كسبه أو بأي وجه صحيح ماله بميراث أو غيره علم به أو لم يعلم لأنه عقد عقدا صحيحا فيما يتخلفه ولم يخص بوصيته ما يملك حين الوصية وقد عقد وصيته عقدا صحيحا لم يتعد فيه ما أمر الله عز وجل فهي وصية صحيحة كما ذكرنا فلو أوصى بثلث ماله وماله يحتمله وله مال لم يعلم به ثم نقص ماله الذي علم أو لم ينقص فوصيته نافذة فيما علم وفيما لم يعلم لأنه عقدها عقدا صحيحا تاما من حين عقده الى حين مات ولا تدخل ديته ان قتل خطأ فيما تنفذ منه وصاياه لأنها لم تجب له قط ولا ملكها قط وانما وجبت بعد موته لورثته فقط وهو قول طائفة من السلف كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة وزيد الاعلم قال الحجاج عن أبي اسحق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب وقال زيد الاعلم : عن الحسن ثم اتفق علي . والحسن فيمن أوصى بثلث ماله ثم قتل خطأ انه يدخل ثلث ديته في ثلثه وان كان استفاد مالا ولم يكن شعربه دخل ثلثه في وصيته وهو قول ابراهيم النخعي . والاوزاعي . وأبي حنيفة وأصحابه وبه قال أبو ثور . واحمد بن حنبل . واسحق حاشا الدية فلا تدخل وصيته فيها ، وقال آخرون : لا تدخل وصيته الا فيما علم من ماله لا فيما لم يعلم به روى ذلك عن ابان بن عثمان . وعمر بن عبد العزيز . ومكحول . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة ، وقال مالك : كذلك الا فيما رجاه ولم يعلم قدره كرىح مال ينتظره او غلة

(١) في النسخة رقم ١٤ ثلاثة صحابة

لا يدري مبلغها فان وصاياه تدخل فيها وما نعلم (١) هذا التقسيم عن احد قبله ، ولا نعلم له حجة أصلا \*

وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى في آية الموارث : ( من بعد وصية يوصى بها اودين ) فأوجب عز وجل الميراث في كل ما علم به من ماله ولم يعلم ، وأوجب الوصية والدين مقدمين كذلك على الموارث ، فالمفرق بين ذلك مبطل بلا دليل ، واما يبطل من الوصية ما قصد به ما نهى الله تعالى عنه فقط وما نعلم لمخالفتنا حجة أصلا ، وقد خالفوا في ذلك صاحبنا لا يعرف له من الصحابة مخالف . فان قالوا : ان الرواية في ذلك عن علي لا تصح لأن فيها الحجاج والحارث قلنا . والرواية عن ابا بن عثمان لا تصح لأنها عن عبد الحكم بن عبد الله وهو ضعيف ، ولا تصح عن عمر بن عبد العزيز لأنها عن يزيد ابن عياض وهو مذكور بالكذب ، ولا تصح عن مكحول لأنها عن مسلمة بن علي وهو ضعيف ولا عن ربيعة . ويحيى بن سعيد لأنها عن لم يسم والله تعالى التوفيق \*

**١٧٥٥ مسألة** ولا تجوز الوصية لميت لأن الميت لا يملك شيئا فمن أوصى لحى ثم مات بطلت الرصية له فالأوصى لم يمت ولم يمت جاز نصفها للحى وبطل نصف الميت ، وكذلك لو أوصى لحين ثم مات احدهما جازت للحى في النصف وبطلت حصّة الميت وهو قول علي بن أبي طالب وغيره ، وقال مالك : ان كان علم الموصى بأن الذى أوصى له ميت فهو لورثة الميت فان كان لم يعلم فهو لورثة الموصى \*

قال علي : هذا تقسيم فاسد بلا برهان ، فان قيل : اذا أوصى له وهو ميت فانما أراد أن يكون لورثته قلنا : هذا باطل ، ولو أراد الوصية لورثته لقد رد على أن يقول ذلك فتقويله ما لم يقل حكم بالظن والحكم بالظن لا يحل \*

**١٧٥٦ مسألة** والوصية للذى جائزة ولا نعلم في هذا خلافا وقد قال رسول الله ﷺ : « في كل ذى كبد رطبة أجر » \*

**١٧٥٧ مسألة** ولا تجوز الوصية بما لا ينفذ لمن أوصى له بها أو فيها أو وصى به ساعة موت الموصى مثل ان يوصى بنفقة (٢) على انسان مدة مسماة أو بعق عبد بعد أن يخدم فلانا مدة مسماة قلت أو كثرت أو يحمل بستانه في المستأف أو بغلة داره وما اشبه ذلك ؛ فهذا كله باطل لا ينفذ منه شيء ، وهذا مكان اختلف الناس فيه فروينا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب انه قال فيمن أوصى لآخر بغنم حياته انه جائز ويكون للموصى له من الغنم البانها وأصوافها وأولادها

مدة حياته لأنه يعمل فيها ويقوم عليها وليس له أن يأكل منها إلا بقدر ما كان ربهما يأكل من عروضاها ، وكذلك يصيب من أولادها ما يصيب من أمهاتها \*

**قال أبو محمد :** وهذا قول ظاهر الخطأ أول ذلك أن جعل له أصوافها وألبانها وأولادها مدة حياته لأنه يقوم عليها فهذه اجارة اذا ، والاجارة بمجهول على مدة مجهولة باطل لا يحل وأكل مال بالباطل وشرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ثم لم يجعل له أن يأكل من أعيان الغنم إلا ما كان يأكل الموصى منها وهذا في غاية البطلان لأنه مجهول وقد كان يمكن أن يأكل منها الكثير في العام ويمكن أن لا يأكل منها شيئاً ويمكن أن يأكل منها قليلاً فهذا أيضاً أكل مال بالباطل ، وقد كان للموصى أن يبيعها ويهبها ويبيع منها ويهب منها فهلا جعل للموصى له أن يبيع منها وأن يهب كما كان للموصى والافا الفرقين الاستهلاك بالأكل وبين الاستهلاك بالبيع أو الهبة ؟ \*

قال علي : ويكفي من هذا أن الموصى له لا يخلو من أن يكون ملك الغنم التي أوصى له بها مدة حياته أو لم يملكها ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فإن كان ملكها فله أن يبيعها كلها أو ما شاء منها وإن يهبها كذلك . وأن يأكلها كذلك ، وإن كان لم يملكها لم يحل له أكل شيء منها ولا من أصوافها ولا من ألبانها وأولادها لأنها مال غيره وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا شك بنصر القرآن في أن ما يخلفه الميت بماله يوص به قطعاً فهو ملك للورثة وأذهب ملكهم فلا يحل للموصى حكم في مال الورثة وبالله تعالى التوفيق \* وروينا عن عبد الرزاق عن معمر فيمن أوصى لزيد بثلث ماله ولآخر بنفقته حتى يموت أنه يوقف للموصى له بالنفقة نصف الثلث \*

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه قد لا يعيش الا يوماً أو أقل وقد يعيش عشرات أعوام فهذا مجهول فهو باطل لا يعرف بماذا أوصى له \* وروينا عن سفيان الثوري فيمن أوصى أن يكاتب عبده بألف درهم وقيمته ألف درهم أو أكثر فلم يوص له بشيء ، فإن أوصى أن يكاتب بأقل من قيمته فإن ما نقص من قيمته وصية له \*

قال علي : وهذا خطأ والوصية بالمسكوبة جملة باطل لأن العبد خارج بموت الموصى إلى ملك الورثة فوصيته بمسكوبة عبد الورثة باطل لأنه مال الورثة . وقال الأوزاعي فيمن له ثلاثة أولاد وعبد فأوصى بأن يخدم ذلك العبد واحداً من أولاده سماه وعينه سنة ثم العبد حر : فإنه يخدم أولاده كلهم سنة ثم هو حر \*

قال علي : وهذا خطأ لأنه حكم بغير ما أوصى به الموصى فلا هو نفذ وصيته ولا هو أبطلها ، ولا يخلو من أن تكون صحيحة أو فاسدة فإن كانت صحيحة فقد أبطل الصحيح

وان كانت فاسدة فقد اجاز الفاسد ، فان قال : جمعت فسادا وصحة فاجزت الصحيح وابطلت الفاسد قلنا له : بل اجزت الفاسد وهو عتقه ملك بنيه وعبدهم وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واماوالكم عليكم حرام » وقال الليث بن سعد بجواز الوصية بكل ما ذكرنا : انه لا يجوز ، وقال فيمن اوصى لانسان بثلثه ولاخر بالنفقة ما عاش ان الثلث بينهما بنصفين \*

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، لانه غير ما اوصى به الموصى ولا يجوز ان يحال ما اوصى به الموصى الى غير ما اوصى به الابنص ولا نص بما قال الليث ، وقال عثمان البتي فيمن اوصى لزيد بنفقة عشرة دراهم كل شهر ولعمرو بمائة درهم كل شهر : فانهما يتحاصان يضرب بمائة للموصى له بمائة ويضرب بعشرة للموصى له بعشرة فيعطى حصته ويعطى الباقي الذى اوصى له بالمائة فاذا كان فى الشهر الثانى ضرب الموصى له بعشرة بعشرين وضرب صاحب المائة بمائة وحسب صاحب العشرة بعشرة وحسب له ما اخذ فى الشهر الاول وكذلك يقسم بينهما كل شهر \*

قال ابو محمد : وهذا كلام لا يعقل ولا يدري منبعثه ، وقال ابو حنيفة فيمن اوصى بخدمة عبده فلا ناسنة ثم يعق ولا مال له غيره : فانه يخدم الموصى له يوم ما والورثة يومين فاذا مضت له ثلاث سنين هكذا اعتق \*

قال ابو محمد : نرى انه فى قوله انه يسعى فى ثلثي قيمته للورثة \* قال على : وقوله هذا فاسد ، قال : ومن اوصى لآخر بسكنى داره ولا مال له غير هاسكن الموصى له بثلث الدار (١) وسكن الورثة بثلثها وليس له أن يؤجرها ولا أن يؤجر العبد الموصى له بخدمته ولا أن يخرج من ذلك البلد الا ان يكون الموصى له فى بلد آخر فله أن يخرج الى بلده \*

قال على : وهذا فى غاية (٢) الفساد لانه خالف عهد الميت فى الوصية بسكنى جميع الدار فلم يجعل له الاسكنى ثلثها فقط وقيمة سكنى ثلث الدار أقل من ثلث الميت بلا شك لان جميع الدار مال تخلفه فاذهبه الوصية عنده جائزة فهلا أفند له جميعها لانهما أقل من الثلث بلا شك ، وأيضا فلا فرق بين كون الموصى له فى بلد آخر وبين رحيله الى بلد آخر فان كان العبد للموصى فلم الموصى له التصرف فيما اوصى له به حيث شاء وان كان ليس هو للموصى فالوصية بخدمته باطل ، قال ابو حنيفة : ومن اوصى بغلة بستانه لزيد وفيه غلة ظاهرة اذ مات الموصى فليس للموصى له الا تلك الغلة بعينها فقط فلو لم يكن فيها غلة اذ مات فله ثلثها أبدا ما عاش \*

قال أبو محمد : وهذا باطل أيضا و فرق بلا برهان ، و هلا جعلوا له أول غلة تظهر بعد موت الموصي فقط ثم لاشئ . له المستأنف كما فعلوا في الغلة الظاهرة ، فان قالوا : حملنا ذلك على العموم قلنا لهم : و هلا حملتم وصيته أيضا على العموم اذامات وفي البستان غلة ولو ان عاكسا عكس قولهم فأعطاء غلة البستان أبدا اذا مات وفيه غلة ظاهرة ولم يعطه اذامات ولا غلة في البستان الأول غلة تظهر ما كان بين الحكيمين بالباطل فرق ، قال أبو حنيفة : و انما تجوز الوصية بسكنى الدار و خدمة العبد اذا أوصى به لانيسان بعينه قال : فلو أوصى بذلك للفقراء . و المساكين لم يحجز ذلك \*

قال علي : ليس في المصيبة أكثر مر هذا أن يكون ان أوصى لكافر أو لما سبق جاز فان أوصى لفقراء المسلمين لم يحجز أف لهذا القول ، قال أبو حنيفة : ولو أوصى لزيد بالنفقة ما عاش فان جوز الورثة ذلك وقف له جميع المال كله و تحاص هو و سائر الموصي لهم الا أن يعين الموصي لهم ان ينفق عليه من الثلث فيوقف له الثلث خاصة و يحاص أيضا الموصي لهم ، و قال أبو يوسف : يجعل له عمر مائة سنة ثم يوقف له الثلث خاصة ما ينفق عليه فيما بقي له من مائة سنة فان عاش أكثر أعطى النفقة أيضا حتى يفرغ الثلث \* قال أبو محمد . و هذه و ساوس لا تعقل و الاسعار تختلف اختلافا متباينا فكيف يقدر على هذا الجنون ؛ و أجاز أبو حنيفة أن يوص لانيسان بخدمة عبد ما عاش و لآخر برقة ذلك العبد و رأى النفقة . و الكسوة على الذي أوصى له بالخدمة و رأى ما وهب للعبد الذي له الرقة \*

قال علي : وهذا باطل أيضا ، و من اين استحل أن يلزم الموصي له بالخدمة نفقة غير عبده و كسوته ؟ ان هذا لعجب ، و قال محمد بن الحسن : من أوصى بعتق عبده بعد موته بشهر فمات و مضى شهر لم يعتق الا بتجديد عتق (١) لانه لو جئنا جنانية قبل تمام الشهر كان للورثة أن يسلموه بجنانيته \*

قال علي : فاذا ملكه للورثة كما قال : فكيف يعتق عبدهم بغير رضاهم و هذا كله لا خفاء بفساده ، و قال مالك : من أوصى بخدمة عبده أو بغلة ببستانه أو بسكنى داره أو بنفقته على انسان فكل ذلك جائز ، فلو أوصى بخدمة عبده ما عاش لزيد و برقته لعمر و فهو جائز قال : فلو أن الموصي له بخدمة العبد و هب لذلك العبد ما أوصى له به من خدمته أو باعها منه عتق العبد ساعتئذ و لا مدخل للورثة في ذلك \*

قال علي : وهذا خلاف اقواله المعهودة من ان الوصية اذا لم يقبلها الموصي

لها رجعت ميراثا وهذا تناقض من قوله ، وهو ايضا خلاف ما أوصى به الموصى ،  
 وأطرف شئ. قوله فان اعتقه الورثة لم ينفذ عتقهم فأبطل عتق مالك به باقراره واجاز  
 عتقه بخلاف وصية الموصى بعتقه ، وقال مالك : للموصى له بخدمة العبد أو بسكنى  
 الدار : ان يؤاجر ها قال : الا أن يوصى بان يخدم ابنه ما عاش ثم هو حر فهذا لا يؤاجر  
 لانه قصد به قصد الحضنة \*

**قال أبو محمد :** وهذا تناقض وخلاف ما أوصى به الموصى من السكنى والخدمة ،  
 قال مالك : ولو أوصى له بخدمة عبده سنة وليس للموصى مال غيره فالورثة بالخيار بين أن  
 يسلموا له خدمة العبد سنة ثم يرجع اليهم وبين أن يعطوه ثلث جميع ما تركه الموصى ملكا \*  
 قال على : وهذا خلاف الوصية جهارا ، وقال مالك فيمن أوصى له بالفقة ما عاش  
 حسب له عمر سبعين سنة ووقف له ما ينفق عليه فيما بقى من عمره الى تمام السبعين فافضل  
 رد على سائر الوصايا أو على الورثة \* قال على : وهذا خطأ فاحش أول ذلك تخصيصه  
 سبعين سنة ثم قوله : يوقف له ما ينفق عليه ما بقى من عمره الى تمام سبعين  
 والاسعار تختلف اختلافا فاحشا ثم الفقة أيضا شئ غير محدود لانه يدخل  
 فى الفقة ما يستغنى عنه كالترابل واللحم وغير ذلك وكل هذه الأقوال فليس شئ منها  
 عن قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد [ نعلمه ] (١) قبلهم ولا قياس  
 ولا معقول بل هى مخالفة لكل ذلك ، وقال الشافعى : تجوز الوصية بخدمة العبد وبسكنى  
 الدار وبغلة البستان والارض وأجاز للموصى له لسكنى الدار ان يؤجرها ، وهذا تعديل  
 للوصية . وأجاز الوصية بخدمة عبد لزيد وبرقبته لعمره ، وقال فيمن أوصى لانسان  
 بخدمة عبده سنة ولا مال للموصى غير ذلك العبد : انه يجوز من ذلك ما حمل الثلث فقط ،  
 وقال أبو ثور : بجواز (٢) كل ذلك وار للورثة بيع العبد ويشترط على المشتري تمام  
 الخدمة للموصى بها وان يخرج الموصى له بخدمة الى أى بلد شاء \*

**قال أبو محمد :** فاتفق من ذكرنا على جواز الوصية بخدمة العبد وغلة البستان وسكنى  
 الدار وواقعهم على ذلك سوار بن عبدالله . وعيدالله بن الحسن العنبريان . وإسحاق  
 ابن راهويه ، وقال ابن أبى ليل . وأبو سليمان وجميع أصحابنا : لا يجوز شئ من ذلك \*  
 قال على : احتج من أجاز ذلك بانه كما تجوز الاجارة فى منافع كل ذلك فكذلك تجوز  
 الوصية بمنافع كل ذلك وما نعلم لهم شيئا غير هذا ، وهو قياس والقياس باطل ثم هو  
 أيضا حجة عليهم لاهم لان الاجارة انما تجوز فيما ملك المؤجر رقبته لا فيما لا ملك له

فيه ، والدار . والعبد . والبستان منتقلة بموت المالك لها الى ما أوصى فيه بكل ذلك أو الى ملك الورثة لا بد من أحدهما ، وهذا باقرارهم منتقل الى ملك الورثة ووصية المرء في ملك غيره باطل لا تحل كما أن اجارته لملك غيره لا تحل والاجارة انما هي في مسافع حدثت في ملكه والوصية هي في منافع تحدث في ملك غير الموصى وهذا حرام \*

قال أبو محمد : قال الله تعالى : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) فلم يجعل عز وجل للورثة الا ما فضل عن الدين والوصية فصح بنص القرآن ان ما أوصى به الموصى فلم يقع قط عليه ملك الورثة لكن خرج بموت الموصى الى الوصية بنص القرآن وصح بنص القرآن ان ما ملكه الورثة فهو خارج عن الرصية فثبت انه لا وصية فيه للموصى أصلاً ، وقال رسول الله ﷺ : « اردماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح يقيناً أن ما ملكه الورثة فقد سقط عنه ملك الميت واذا لملك له عليه فوصاياه فيه بعق أو نفقة أو بغير ذلك باطل مردود مفسوخ ، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٥٨ مسألة** ومن أوصى بمتاع بيته لامولده أو لغيرها فانما للموصى له بذلك ما المعبود ان يضاف الى البيت من الفرش المبسوطة فيه والمعلق والفرش الذي يقعد عليه والذي ينام عليه بما يتغطى فيه ويتوسده والآنية التي يشرب فيها ويؤكل والمائدة والمسامير المسمرة فيه والماديل والطست والابريق ، ولا يدخل في ذلك ما لا يضاف الى البيت من ثياب اللباس والمرفوعة والنخوت ووطاء لا يستعمل في البيت ، ودراهم ودنانير . وحلى . وخزانة وغير ذلك لانه انما يستعمل في ذلك ما يفهم من لعه الموصى وبالله تعالى تأييد \*

**١٧٥٩ مسألة** ولا تحل وصية في معصية لا من مسلم ولا من كافر كمن أوصى ببنيان كنيسة أو نحو ذلك لقول الله تعالى : ( ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولقوله تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) فمن تركهم ينفذون خلاف حكم الاسلام وهو قادر على منعهم فقد أعانهم على الاثم والعدوان \*

**١٧٦٠ مسألة** ووصية المرأة البكر ذات الاب وذات الزوج البالغة والثيب ذات الزوج جائزة كوصية الرجل أحب الاب أو الزوج أو كرها ولا معنى لادهمافي ذلك لأن أمر الله تعالى بالوصية جاء عاماً للمؤمنين وهو لفظ يعم الرجال والنساء ولم يخص عز وجل فيه احداً من أحد وما كان ربك نسياً ، وما نعلم في ذلك خلافاً من أحد وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٦١ - مسألة -** ووصية المرأة لعبد به مال مسمى أو بحزم من ماله جائز وكذلك



لعبد وارثه ولا يعتق عبد الموصى بذلك ولو ارث الموصى أن ينتزع من عبده نفسه ما وصى له به فلو أوصى لعبده بربقة فالوصية باطل ولا يعتق العبد بذلك ولا شيء له ، فلو أوصى لعبده بثلاث ماله أعطى ثلث سائر ما يبق من مال الموصى بعد اخراج العبد عن ماله ولا يعتق بذلك ، وقد اختلف الناس في هذا فقال الحسن . وابن سيرين . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي : من أوصى لعبده بثلاث ماله أعتق العبد من الثلث فان فضل من الثلث شيء أعطيه أيضا وكذلك ان أوصى له بجزء مشاع في ماله أقل من الثلث فيعتق وبعطى ما فضل من ذلك الجزء ، ثم اختلفوا ان لم يحمله الثلث فقال الحسن . وابن سيرين . وأبو حنيفة : يعتق منه ما حمل الثلث ثم يعتق ببقية ويستسعى في قيمة ما فضل منه عن الثلث ، وقال مالك . والشافعي : يعتق منه ما يحمل الثلث ويبقى سائر رقيقا وكذلك أيضا عند من ذكرنا ان أوصى له بربقة أو بنفسه فلو أوصى له بشيء معين من ماله أو بمكيل أو موزون أو معدود فان أبا حنيفة . وسفيان الثوري . واسحاق بن راهويه قالوا : الوصية باطل ويشبه أن يكون هذا قول الشافعي ، وقال مالك : الوصية نافذة وليس للوارث ان ينتزع ذلك ، وقال الاوزاعي : الوصية للعبد باطلة بكل حال ، وقال ابو ثور . وأبو سليمان كما قلنا \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** اما من جوز الوصية للمملوك بربقة فباطل وكذلك من اجاز أن يوهب للمملوك نفسه أو رقبته أو يتصدق عليه بها أو أن يملكها وأوجب له العتق بذلك \* برهان ذلك انه لم يأت نص قرآن ولا سنة قط بأن المرء يملك رق نفسه فاذ لم يأت بذلك قرآن ولا سنة وهو (١) في العقل ممنوع لأن الملك يقتضى المالك ويملو كما وقد جاءت النصوص باباحة فرج المملوكة وبحسن الوصاة بماملكتنا فصح ان المملوك غير المالك ييقن ، وأيضا فلو ان المملوك جاز أن يملك نفسه لكان حينئذ لا بد ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما اما أن يعتق بملكه له نفسه (٢) واما أن لا يعتق بذلك ، فان قالوا : يعتق ولا بد قلنا : ومن أين قلنا هذا ولا نص في ذلك ، فان قالوا : قياسا على من يعتق عليه من ذوى رحمه فهو أولى بذلك قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه لا خلاف في افتراق حكم المرء في نفسه وحكمه في ذوى رحمه وانه يجوز له في نفسه ما لا يجوز له في ذوى رحمه فللمرء أن يؤجر نفسه للخدمة وليس له أن يؤجر ذارحمه للخدمة فباطل هذا القياس الفاسد على كل حال ، ثم لو وجب عتقه بذلك لكان بلا شك اذ ملك رق نفسه فقد سقط ملك سيده عنه جملة وصار العبد هو

المعتق لنفسه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » فبطل أن يكون الولاء في ذلك للسيد ووجب أن يكون ولاؤه لنفسه لأنه هو الذي أعتق على نفسه ، وهذا خلاف قولكم ، وإن قلتم : لا يعتق بذلك لزمكم أن تجيزوا له أن يبيع نفسه وأنتم لا تقولون بهذا فوضح (١) تناقض قولكم وفساده بلاشك وبالله تعالى التوفيق \* فان قالوا : قد قال الله تعالى حاكيا عن موسى عليه الصلاة والسلام ومصوباله انه : ( قال رب اني لا أملك الانفسى وأخي ) قلنا : صدق الله عز وجل وصدق موسى ﷺ وكذب من يحرف الكلم عن مواضعه أن موسى عليه الصلاة والسلام لم يعن قط بلا خلاف من أحد وبضرورة الحس ملك رق نفسه ورق أخيه عليهما السلام ومن قال هذا فقد كفر وسخف وتوقع ماشاء وانما عني بلاشك ولا خلاف ملك التصرف في أمر ربه عز وجل ، وهذا حق لا ينكره ذو عقل ، فمن أضعف قولا واخشى جهلا ممن يحتج (٢) بآية في خلاف نصها ومعناها ان هذا لأمر عظيم نفوذ بالله من مثله \* فاذا قد بطل أن يملك أحد رق نفسه فقد بطل تملكه ذلك واذا بطل تملكه ذاك فقد بطل أن يكون له حكم نافذ غير الانكار والابطال ، وصح قولنا والحمد لله رب العالمين وأما ابطال الأوزاعى الوصية للعبد جملة نطقا ظاهرا لأن الله تعالى امر بالوصية جملة ولم يخص العبد من الحر ، قال تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فكل وصية جائزة الاوصية منع منها نص قرآن أوسنة ، وقال رسول الله ﷺ : « في كل ذى كبد رطبة أجر » فان قيل العبد لا يملك قلنا : بل يملك لأن الله تعالى أجاز للعبد النكاح وأمر بالنكاح الاما . وكلف المالك جملة الفققة والاسكان والصداق ولا يكف ذلك الامالك وكل ذلك فرض على كل مالك قال تعالى : ( فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن ) فأمر تعالى باعطاء الامة مهر فصح أنه لها ملك صحيح ، وقال تعالى : ( وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) وهذا نص ظاهر فصح أن ملك العبيد والاماء للمال وكونهم أغنياء وفقراء كالأحرار ، فان ذكروا قول الله عز وجل : ( عبد املوك لا يقدر على شيء ) قلنا : لم يقل الله تعالى : ان هذه صفة كل مملوك انما ذكر من هذه صفته من المالك وقد قال تعالى : ( رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء ) افترون كل أبكم فواجب لا يملك المال أصلا ولا فرق بين النصين ؟ \* وبرهان صحة قولنا : ان الله تعالى لم يقل عبدا مملوكا لا يمكن أن يملك مالا انما قال : لا يقدر على شيء والله تعالى لا يقول الا الحق ونحن نرى العبيد يقدرون على أشياء كقدرة الأحرار أو أكثر فيقدرون على الصلاة والصيام والطهارة

(١) في النسخة رقم ١٤ فص ٢ (٢) في النسخة رقم ١٤ ممن احتج

والجماع والحرك وحمل الأثقال والقتال والغزو فصيح ان الله تعالى لم يعن قط بتلك الآلية ملك المال وانما عني عبد الا يقدر على شيء لضعف جسمه جملة فبطل تمويههم وبالله تعالى التوفيق \* ومن العجائب ابطالهم ملك العبد لشيء من الأموال ثم ملكوه مالا يملك وهو رقبته ، واما اجازة أبي حنيفة الوصى للمملوك بالجزء المشاع في المال وابطاله الوصية له بالشيء المعين أو المكيل المعين . أو الموزون . أو المعدود خطأ لا خفاء به وفرق لا برهان له أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية ساقطة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا رأى سديد وقد علم كل ذى حس سليم ان من أوصى لعبده بثلك ماله فان الشيء الموصى به هو غير الانسان الموصى له بذلك الشيء فصيح يقينا انه لم يوصل له من رقبته بشيء واما أوصى له بجزء من ماله لا تدخل فيه رقبته ، وأما قول مالك : ان الوصية جائزة وليس للوارث أن ينترعه منه فخطأ فاحش وقول لا نعلم أحدا قاله قبله وقول لا برهان على صحته ، فان قيل : انه اذا انتزعه منه صارت الوصية للوارث قلنا : هذا باطل ما صارت قط وصية لوارث لكن هي وصية لغير وارث ثم أخذها الوارث بحوله كما يحجز مالك الوصية لزوج الابنة الفقير الذى لا شيء له ثم تأخذه الوارثة في صداقها ، وفي نفقتها و كسوتها ، وكما أجاز أيضا الوصية لغريم الوارث العديم ثم يأخذه الوارث في دينه فأي فرق بين الأمرين ؟ وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٦٢ مسألة ولا تجوز وصية من لم يبلغ من الرجال والنساء أصلا ، وقد اختلف الناس في هذا فروى يانم طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه أن عمر بن الخطاب أجاز لها وصية غلام لم يحتلم بيثر جشم قال عمرو بن سليم : فبعتها أنا بثلاثين ألف درهم \* ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن مسعود انه أجاز وصية الصبي وقال : من أصاب الحق أجزنا ، وروى ولم يصح عن أبان بن عثمان انه أجاز وصية جارية بنت تسع سنين بالثلث \* وعن جابر الجعفي عن الشعبي من أصاب الحق من صغير أو كبير أجزنا وصيته \* وعن ابن سمعان عن الزهري اذا عرف الصلاة جازت وصيته وان لم يحتلم الغلام والجارية سواء ، وصح عن شريح . وعبد الله بن عتبة بن مسعود . وابراهيم النخعي اجازة وصية الصغيرين اذا أصابا الحق ، وقال الليث بن سعد كقول الزهري ، وأجاز مالك وصية من بلغ تسع سنين فصاعدا ، وقول آخر صح عن عمر بن عبد العزيز ان من لم يبلغ الحلم فان وصيته تجوز في قرب الثلث ولا نرى أب تبلغ الثلث \* وروى يانم طريق عبد الرزاق عن عمر عن الزهري عنه ، وقول ثالث قاله القاضي عبيد الله بن الحسن

العنبري وهو أنه اذا بلغ الصغيران سنًا من وسط ما يحتمل له الغلمان جازت وصيتهما ، وقول رابع وهو ان وصية من لم يحتمل لا تجوز وكذلك المرأة ما لم تحتمل أو تحض كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس لا تجوز وصية الغلام حتى يحتمل ، وصح هذا عن الحسن البصري . و ابراهيم النخعي أيضا ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم \*

قال أبو محمد : اما تحديد عبيد الله بن الحسن ببلوغ من هي وسط ما يحتمل لها الغلمان ومنع عمر بن عبد العزيز من بلوغ الثلث واجازته ما قرب من ذلك . وتخصيص مالك ابن تسع فصاعدا فأقول لا متعلق لها بشئ . أصلا وما نعلم أحدا حدد ذلك قبل مالك ولعل بعض مقلديه يقول صح أن النبي ﷺ دخل بعائشة أم المؤمنين وهي بنت تسع سنين فنقول له : نعم وصح أنه عليه الصلاة والسلام تزوجها وهي بنت ست سنين فأجيزوا وصية ابن ست سنين بذلك وهذا كله لا مدخل له في الوصية أصلا ، وأما من اجاز وصية الصغيرين اذا أصابا الحق فانهم احتجوا بقول الله تعالى : ( وافعلوا الخير ) قالوا : وهذا عموم وقال تعالى في المواريث : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) وهذا عموم وبالثابت عن النبي ﷺ اذ سألته المرأة عن الصغير أله حج ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : نعم ولك أجر قالوا : ووجدناه يحض على الصلاة والصيام فالوصية كذلك ، وقالوا : السفية . والصغير ممنوعان من أموالهما في حياتهما ووصية السفية جائزة فالصغير كذلك وقالوا : هذا حكم عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم والرواية عن ابن عباس بخلاف ذلك لا تصح لانها عن هالكين . ابراهيم بن أبي يحيى . والحجاج بن أرطاة ومثل هذا لا يقال بالرأى ما لهم شبهة غير ما ذكرنا ، وكل ذلك لا متعلق لمالك ومن قلده بشئ منه لانهم خصوا من دون التسع بلا برهان يخالفوا كل ذلك \*

**قال أبو محمد :** وكله لاحجة لهم في شيء منه ، أما قوله تعالى : ( وافعلوا الخير ) وقوله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فان من لم يبلغ غير مخاطب بشئ من الشرائع لا يفرض ولا بتحريم ولا بتدب ولا داخل في هذا الخطاب لكن الله تعالى تفضل عليه بقبول اعماله التي هي أعمال البر بيدنه دون أن يلزمه ذلك وقد صح عن رسول الله ﷺ ان القلم مرفوع عن الصبي حتى يبلغ فصيح أنه غير مخاطب فبطل التعلق بالآيتين المذكورتين ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام في الصغير له حج فنعم هو حق وليس في ذلك اطلاقه على التقرب بالمال والصدقة به لافي حياته ولا في وصيته بعد وفاته فبطل تعلقهم بهذا الخبر وبالله تعالى التوفيق ، والقياس

باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لانهم لم يقيسوا الصدقة في الحياة من الصغير على الحج منه فقياس الوصية بالمال على الصدقة بالمال أولى ان يكون . لو كان القياس حقا من قياس الوصية على الحج والصلاة \* وأما قولهم : ان من لم يبلغ يحض على الصلاة . والصيام فكذلك الوصية فباطل أيضا لانه قياس فاسد كما فرأنا \* وأما قولهم : ان الصغير . والسفيه ممنوعان من مالهما ووصية السفيه جائزة فكذلك الصغير فهذا من أفسد ما شغبوا به لانا لاننا ساعدتهم على أن مسلما يعقل يكون سفيها أصلا حاش لله من ذلك انما السفيه الكافر أو المجنون الذي لا يميز لكن نقول لهم : ان الصغير والاحق الذي لا يميز ممنوعان من مالهما ووصية الاحق الذي لا يميز لا تجوز فالصغير كذلك ، فهذا قياس أصح من قياسهم لان القضية الأولى متفق عليها والله تعالى التوفيق \* وأما قولهم : انه فعل عمر بحضرة الصحابة رضی الله عنهم ومثله لا يقال بالرأى فلا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انها لاتصح عن عمر . ولا عن ابن مسعود لان أم عمرو بن سليم مجبولة ، وعمر بن سليم لم يدرك عمر ولا يدري من رواه عن ابن مسعود وقد خالفهما ابن عباس والرواية عنهم كلهم في ذلك لاتصح وكم قضية خالفوا فيها عمر بن الخطاب لا يعرف له فيها مخالف من الصحابة رضی الله عنهم فبطل كل ما شغبوا به والله تعالى التوفيق ، فلما بطل كل ما احتجوا به وجدنا الله تعالى يقول : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ) فصح بنص القرآن أن المجنون . والصغير ممنوعان من أموالهما حتى يعقل الاحق ويبلغ الصغير فصح أنه لا يجوز لهما حكم في أموالهما أصلا وتخصيص الوصية في ذلك خطأ ، وكذلك صح عن النبي ﷺ انه قال : «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر فيهم الصغير حتى يبلغ فصح أنه غير مخاطب والله تعالى التوفيق (١) \*  
**١٧٦٣ - مسألة -** ولا تجوز وصية العبد أصلا لأن الله تعالى انما جعل الوصية حيث الموارث والعبد لا يورث فهو غير داخل فيمن أمر بالوصية في القرآن وقال رسول الله ﷺ في وصية «من له شيء يوصي فيه» وليس لأحد شيء يوصي فيه الا من أباح له النص ذلك وليس للعبد شيء يوصي فيه انما له شيء ادمات صار لسيده لا يورث عنه فاما من بعضه حر وبعضه عبد فوصيته كوصية الحر لانه يورث فهو داخل في عموم المأمورين بالوصية والله تعالى التوفيق \*

(١) الى هاتم الجزء الرابع من المحلى للإمام ابى محمد علي بن حزم الاندلسي من النسخة رقم ١٤١ وارجو الله تعالى ان يوفقني الى إتمام طبعه

١٧٦٤ مسألة ومن أوصى بما لا يحمله ثلثه بدىء بمابدأ به الموصى في الذكر  
 أى شيء كان حتى يتم الثلث فإذا تم بطل سائر الوصية فإن كان أجل الأمر تحاصوا في  
 الوصية ، وهذا مكان اختلف الناس فيه فروى عن ابن عمر . وعطاء الخراساني . وصح  
 عن مسروق . وشریح . والحسن البصري . وابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب .  
 والزهرى . وقتادة . وسفيان الثوري . واسحاق بن راهويه انه يبدأ بالعق على جميع  
 الوصايا ، وقول آخر رويناه من طريق سعيد بن منصور ناجرير عن المغيرة عن ابراهيم  
 النخعي قال : انما يبدأ بالعق اذا كان مملوكا له سماء باسمه فأما اذا قال : أعتقوا عني نسمة  
 فالنسمة وسائر الوصية سواء ، وهو قول الشعبي \* ورويناه من طريق سعيد بن منصور  
 قال : أنا أشعث بن سوار عن الشعبي قال هشيم : وسمعت ابن أبي ليلى . وابن شبرمة يقولانه ،  
 وقول ثالث وهوانه يتحاص الوصايا بالعق وغيره سواء رويناه من طريق الحجاج  
 ابن المنهال ناحما بن سبلية ناحما بن زيد قال ابن سبلية : أنا قيس عن عطاء بن أبي رباح وقال  
 ابن زيد : أنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ثم اتفق عطاء . وابن سيرين فيمن أوصى  
 بعق وأشياء فزادت على الثلث ان الثلث بينهم بالحصص \* ومن طريق سعيد بن منصور  
 ناهشيم أنا مطرف - هو ابن طريف - عن ابراهيم النخعي قال : يبدأ بالعتاقة وقال الشعبي  
 بالحصص ومن طريق سعيد بن منصور قال هشيم : أنا يونس بن عبيد عن الحسن انه قال : يبدأ  
 بالعق ، ثم قال بعد ذلك بالحصص وهو قول أحمد بن حنبل . وأبي ثور . وأحد قولي ابن  
 شبرمة وزاد أنه يستسعى في العق فيما فضل عن الوصية \* وأما المتأخرون فان الليث بن سعد  
 قال : يبدأ بالمدير والمعق بتلا في المرض ويتحاصن ان لم يحملهما الثلث ثم من بعدهما  
 بمن أوصى بعقه بعينه وهو في ملكه حين الوصية ثم يتحاص العتق الموصى به جملة  
 مع سائر الوصايا ، وقال الحسن بن حي : يبدأ بالمعق بتلا في المرض ثم العتق وسائر  
 الوصايا سواء يتحاص في كل ذلك \*

وقال أبو حنيفة : يبدأ بالمحابة في المرض ثم بعده بالعق بتلا في المرض اذا كان العتق بعد  
 المحابة فان أعتق في مرضه ثم حابي تحاصا جميعا فان حابي في مرضه ثم أعتق ثم حابي  
 فللبائع المحابي أولا نصف الثلث ويكون نصف الثلث الباقي بين المعق في المرض بتلا  
 وبين المحابي في المرض آخر فهذا يقدم على جميع الوصايا سواء قدم في ذلك في الذكر  
 أو آخره فان أوصى مع ذلك بحج وعتق وصدقة ووصايا لقوم بأعيانهم قسم الثلث أو  
 ما بقى منه بين الموصى لهم بأعيانهم وبين سائر القرب فما وقع للموصى لهم بأعيانهم  
 دفع اليهم وتحاصوا فيه وما وقع لسائر القرب بدىء بما بدأ به الموصى في الذكر فإذا تم فلا  
 شيء لما بقي ، وقال أبو يوسف : ومحمد بن الحسن القاضي يبدأ بالعق في المرض أبدأ على المحابة

في المرض ثم المحابة فان أوصى بعق مطلق أو بعق عبد في ملكه وبال مسمى في سبيل الله عز وجل وبصدقة وفي الحج ولا انسان بعينه تحاص كل ذلك فواق للموصى له بعينه اخذه وسائر ذلك يبدأ بمابدأ به الموصى به كره أو لا فاولا فاذا تم الثلث فلا شيء لما بقى و قال زفر ابن الهذيل : ان أعتق بتلا في مرضه ثم حابي في مرضه بدى بالعق وان حابي في مرضه ثم أعتق بدى بالمحابة ثم سائر الوصايا سواء ما أوصى به من القرب وما أوصى به لانسان بعينه كل ذلك بالخص لا يقدم منه شيء على شيء و قال مالك : يبدأ بالمحابة في المرض ثم بالعق بتلا في المرض والمدير في الصحة ويتحاصن ثم عتق من أوصى بعقه وهو في ملكه و عتق من سماه وأوصى بأن يبتاع فيعتق بعينه ويتحاصن ثم سائر الوصايا ويتحاصن مع ما أوصى به من عتق غير معين وقدر وى عنه ان المدير يبدأ أبدأ على العتق بتلا في المرض و قال الشافعى : اذا أعتق في المرض عبد ابتلا بدى بمن أعتق أولا فاولا ولا يتحاصن في ذلك ويرق من لم يحمله الثلث أو يرق منه ما يحمله الثلث والهبة في المرض مبداءة على جميع الوصايا بالعق وغيره و قال مرة أخرى : يتحاصن في المحابة في المرض وسائر الوصايا على السواء قال : وقد قيل : ان المحابة في البيع في المرض مفسوخ لانه وقع على غرر

**قال أبو محمد :** أما قول أبي حنيفة . وأبى يوسف . ومحمد بن الحسن . وزفر . ومالك . والشافعى . والليث . والحسن بن حى . فظاهره الخطأ لانه داعوى وآراء بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قول أحد من خلق الله تعالى نعله قبلهم ولا قياس ولا رأى سديد ، وليس لاحد أن يموه ههنا بكثرة القائلين لانهم كلهم مختلفون كما ترى وأفسدها كلها قول أبي حنيفة ثم قول مالك لكثرة تناقضهما وتفساد اقسامهما وهى أقوال تؤدى الى تبديل الوصية بعد ما سمعت وفي هذا ما فيه ، ثم نقول وبالله تعالى التوفيق قولنا جامعا في ابطال ما اتفق عليه المذكورون من تبديع العتق بتلا في المرض والمحابة في المرض فنقول لهم : يا هؤلاء اخبرونا عن قضاء المريض في عتقه وهبته ومحاباته في بيعه أهو كله وصية أم ليس وصية ولا بد من أحدهما فان قالوا : ليس شيء منه وصية قلنا : صدقتم وهذا قولنا واذالم يكن وصية فلا مدخل له في الثلث أصلا لان الثلث بالسنة المستندة مقصور على الوصايا فقد أبطأتم اذ جعلتم ذلك في الثلث فان قالوا : بل كل ذلك وصية قلنا لهم : من أين وقع لكم تبديع ذلك على سائر الوصايا وابطال ما أوصى به المسلم وتبديعه بعد ما سمعتموه وقد قال الله تعالى : ( فمن بدله بعد ما سمعه فانما ثمه على الذين يبدلونه ) واعلموا أنه لا متعلق لهم بمن روى عنه تبديع العتق من ابن عمر . ومسروق . وشريح . والزهرى . وقبادة . ثم عن النخعي . والشافعى . والحسن . في أحد أقوالهم

لأنه لم يأت قط عن أحد من هؤلاء ولا من غيرهم تبديية العتق في المرض في الثلث والمحاباة في المرض في الثلث على سائر الوصايا إنما جاء عن ذكرنا تبديية العتق على سائر الوصايا وعن الشيخ . والشعبي في أحد قوليهما تبديية عتق من أوصى بعتقه باسمه وعينه وهو في ملك الموصى على سائر الوصايا فقد حالف المذكورون كل من ذكرنا بأراء مختصرة في غاية الفساد، قالوا: وقع ذلك لئلا العتق في المرض والمحاباة في المرض أو كد من سائر الوصايا قلنا: هذا باطل من وجهين أحدهما أنه دعوى كاذبة لا دليل على صحتها ومن أين وجب أن تكون محاباة النصراني في بيع ثوب حرير . أو خلع ما جن في بيع تفاح لقله أو كد من الوصية في سبيل الله عز وجل في ثغور مهمة ومن فك مسلم فاضل أو مسلمة كذلك أو صغار مسلمين من أسر العدو ونخاف عليهم الفتنة في الدين والفضيحة في النفس ؟ إن هذا لعجب ما مثله عجب أو دعاوى فاحشة مفضوحة بالكذب، فإن قالوا: العتق في المرض قد استثناه المعتق وكذلك المحاباة قلنا: فإن كانا قد استحقا فلم تردناهما إلى الثلث إذا وما هذا التخليط تارة يستحق ذلك وتارة لا يستحق وفي هذا كفاية في فساد تلك الأقوال التي هي النهاية في الفساد ونحمد الله تعالى على تخلصه إيانا من الحكم بهاني دينه وعلى عباده ولم يبق الا قول من قال بتقديم العتق جملة على سائر الوصايا وهو قول من ذكرنا من المتقدمين وقول سفيان . وإسحاق \*

**قال أبو محمد :** احتج هؤلاء بما صح عن رسول الله ﷺ من قوله ومن اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من الذار حتى فرجه بفرجه، وقالوا: من الدليل على تأكيد العتق أن رسول الله ﷺ أنفذ عتق الشريك في حصه شريكه، وذكروا خبراً رواه بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال: مضت السنة أن يبدأ بالعتاق في الوصية وقالوا: هو قول ابن عمر وهو صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف، وقالوا: هو قول جمهور العلماء، وقال بعضهم: العتق لا يلحقه الفسخ وسائر الأشياء يلحقها الفسخ وقال بعضهم: لو أن امرأ اعتق عبد غيره وباعه آخر فبلغ ذلك السيد فأجاز الأمرين جميعاً أنه يجوز العتق ويطلق البيع ولو أن امرأ وكل رجلاً بعتق عبده ووكل آخر ببيعه فوقع البيع والعتق من الوكيلين معاً ان العتق نافذ والبيع باطل \*

قال علي : أما هاتان القضيتان فهو نصر منهن للخطأ بالضلال وللولم بالباطل بل ليس للسيد إجازة عتق وقع بغير إذنه ولا إجازة بيع وقع بغير أمره لأن كل ذلك حرام بنص القرآن والسنة والاجماع قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقال



رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فمن أحل الحرام فتحليله باطل وقوله مردود لكن ان أحب انفاذ عتق عبده فليعتقه هو بلفظه مبتدئا وان أحب بيعه فليبعه كذلك مبتدئا ولا بد، والتوكيل في العتق لا يجوز لانه لم يأت باجازه قرآن ولا سنة وأما التوكيل في البيع فحائز بالسنة فمن وكل بعتق عبده لم ينفذ عتقه أصلا ومن وكل في بيعه جاز ذلك، وأما قولهم: العتق لا يلحقه فسخ وسائر الاشياء يلحقها فسخ فقد كذبوا وكل عقد من عتق أو غيره وقع صحيحا فلا يجوز فسخه الا أن يأتي بإيجاب فسخه قرآن او سنة والعتق الصحيح قد يفسخ وذلك من أعتق عبدا نصرانيا ثم أن ذلك العبد النصراني لحق بدار الحرب فسبى وقسم فان عتقه الأول يفسخ عندنا وعندهم فظهر فساد قولهم كله وأما قولهم: انه قول جمهور العلماء فقد خالفهم من ليس دونهم كعطاء . وابن سيرين . والشعبي . والحسن . وليس قول الجمهور حجة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة وما كان هكذا فلا يعتمد عليه في الدين \* وأما قولهم: انه قول ابن عمر ولا يعرف له مخالف من الصحابة فانه عن ابن عمر لا يصح لانه من رواية أشعث بن سوار وهو ضعيف ولم يأمر الله تعالى بالرد عند التنازع الا الى كلامه . وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام لا الى كلام صاحب ولا غيره فمن رد عند التنازع الى غير كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فقد تعدى حدود الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه قال تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) \* وأما الرواية عن سعيد ابن المسيب مضت السنة أن يبدأ بالعتاق في الوصية فهذا غير مسند ولا مرسل أيضا ، ومن أضاف الى رسول الله ﷺ مثل هذا فقد كذب عليه ومن كذب عليه متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ولم يقل سعيد رحمه الله : ان هذا قول رسول الله ﷺ ولا حكمه وقد يقول ابن المسيب وغيره: مثل هذا في قول صاحب، ومن أعجب عن لا يرى قول ابن عباس باصح طريق اليه في قراءة أم القرآن في الصلاة على الجنائز انها السنة حجة ثم يرى قول سعيد بن المسيب لذلك حجة وحتى لو أن سعيد بن المسيب يقول: ان هذا حكم رسول الله ﷺ وقوله لكان مرسلًا لا حجة فيه \* وأما احتجاجهم في تأكيده العتق بالخبر الثابت عن النبي ﷺ فيمن أعتق رقبة . وانفاذه عليه الصلاة والسلام عتق الشريك في حصة شريكه فهما سنتا حق بلا شك وليس فيهما الا فضل العتق والحكم فيه فقط ولم يخالفوا في شئ من هذا وليس في هذين الخبرين أن العتق أو كد مما سواه من القرب أصلا ومن ادعى ذلك فهما فقد كذب وقال الباطل بل قد جاء نص القرآن بالتسوية بين العتق والاطعام لمسكين قال تعالى : ( وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة

أو مسكيناً مترتبة ( و كذلك في كفارة الأيمان وهذه كفارة حلق الرأس في الحج لمن به أذى منه لو اعتق فيه ألف رقبة ما أجزأه وإنما يجزيه صيام أو صدقة أو نسك أفترى هذا دليلاً على فضل النسك على العتق حاش لله من هذا ؟ إنما هي أحكام يطاع لها ولا يرد فيها ما ليس فيها ثم قد جاء النص الصحيح بأن بعض القرب أفضل من العتق ببيان لا إشكال فيه يكذب دعواهم في تأكيد العتق على سائر القرب \* حدثنا عبد الله بن يوسفنا أحمد بن فتح ناعبد الوهاب بن عيسىنا أحمد بن محمدنا أحمد بن علي ناعبد الله بن الحجاج ناعبد بن جعفر بن زيادنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد في سبيل الله قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور » \* حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد ابن معاوية ناعبد بن شعيب أنا أحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان قال : سمعت ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير - هو ابن الأشج - أنه سمع كريبا مولى ابن عباس يقول : سمعت ميمونة بنت الحارث - هي أم المؤمنين - تقول : اعتقت وليدة في زمان رسول الله ﷺ فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « لو أعطيت أخوالك كان أعظم لأجرك » فهذا نص جلي يغني الله تعالى به عن تقحم الكذب (١) وتكلف القول بالباطل بالظن الكاذب (٢) والحمد لله رب العالمين ، ثم لو صح لهم أن العتق أفضل من كل قربة فمن أين لهم إبطال سائر ما تقرب به الموصى إلى الله تعالى إيثارا للعتق الذي هو اقرب ؟ وهذا تحكم لا يجوز ، ويلزم من قال بهذا أن يقول بما صح عن عطاء . وابن جريج الذي روياه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أوصى انسان في أمر فرأيت غيره خيراً منه قال : فافعل الذي هو خير للساكين أو في سبيل الله فرأيت خيراً من ذلك فافعل الذي هو خير ما لم يسم انساناً باسمه قال ابن جريج : ثم رجعت عطاء عن ذلك فقال لينفذ قوله قال ابن جريج : وقوله الأول أعجب إلى \*

قال أبو محمد : من أبطل شيئاً مما أوصى به المسلم إيثارا للعتق فقد سلك سبيل قول عطاء الأول . وقول ابن جريج إلا أنهم جمعوا إلى ذلك تناقضاً قبيحاً جائداً \*

قال علي : فإذا بطل قول من يرى تبديده بعض الوصايا على بعض فلم يبق الا قولنا . أو قول من رأى التحاص في كل ذلك فنظرنا في ذلك فوجدنا من فعل ذلك قد خالف ما أوصى به الموصى أيضاً بغير نص من قرآن أو سنة وهذا لا يجوز ، فإن قالوا : وأنتم قد خالفتم أيضاً ما أوصى به الموصى قلنا : خلافاً لما أوصى بغير خلافكم لأنكم قد خالفتموه بغير نص من

(١) في النسخة رقم ١٤ عن التقحم في الكذب (٢) في النسخة رقم ١٤ وتكلف الباطل بالظن الكاذب

قرآن ولا سنة ونحن خالفناه بنص القرآن والسنة ، وهذا هو الحق الذى لا يجوز غيره \*  
**قال أبو محمد** : فلما عرى هذا القول أيضا من البرهان لزمنا أن نأتى بالبرهان على صحة قولنا فقول وبالله تعالى التوفيق : وجدنا الله تعالى يقول : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) وصح أن رسول الله ﷺ لم يجز الوصية الا بالثلاث فاقبل فصيح يقينا أن من أوصى بثلاثة فأقل انه مطيع لله تعالى فوجب انفاذ طاعة الله عز وجل ، وجدنا من أوصى بأكثر من الثلاث عاصيا لله عز وجل ان تعمد ذلك على علم وقصد وإلا ما مخطئا معفو عنه الاثم ان كان جهل ذلك وفعله باطل بكل حال ولا يحل انفاذ معصية الله عز وجل ولا امضاء الخطأ قال الله تعالى : ( ليحق الحق ويبطل الباطل ) وجدنا الموصى اذا أوصى في وجه ما بمقدار ما دون الثلاث فقد وجب انفاذ كل ما أوصى به كما ذكرنا فاذ ا زاد على الثلاث كانت الزيادة باطلا لا يحل انفاذه ، فصيح نص قولنا حرافا كما أمر الله تعالى ، ورسوله عليه الصلاة والسلام ، فان قال قائل : ومن قال هذا قبلكم قلنا له : ان كان حنيفيا أو مالا كيا ومن قال قبل مالك وأبى حنيفة بأقوالهما في هذه المسألة الا أن بين الامرين فرقا وهو أن أقوالهما لا يوافقهما نص ولا قياس وقولنا هو نفس ما أمر به الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وانما في هذه المسألة قول عن عشرة من التابعين وواحد من الصحابة رضى الله عنهم وهم عشرات ألوف فاين أقوال سائرهم ؟ فكيف وقد قال بتبديده ما ابتدأ به الموصى أبو حنيفة . والشافعى كما ذكرنا في بعض أقوالهما وما نقول هذا متكثيرين بأحد غير رسول الله ﷺ ولا مستوحشين الى سواه ولكن لنرى المخالف فسادا عراضه وفاحش انتقاضه وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد** : فان لم يبدأ الموصى بشيء لكن قال فلان وفلان يعطى كل واحد منهم كذا وكذا فلم يحمل الثلاث ذلك فهنا يتحاصون ولا بدلا به ليس لهم الا الثلاث فيجوز لهم ما أجاز به الله تعالى ويبطل لهم ما أبطله الله تعالى ، وكذلك سائر القرب وبالله تعالى التوفيق \*

( فصل ) قال أبو محمد : قد ذكرنا في كتاب الزكاة من كتابنا هذا وفي كتاب الحج منه وفي كتاب التفسير منه ان كل من مات وقد فرط في زكاة أو في حج الاسلام أو عمرته أو في نذر أو في كفارة ظهار أو قتل أو يمين أو تعمد وطء في نهار رمضان أو بعض لوازم الحج أو لم يفرط فان كل ذلك من رأس ماله لا شيء للغرماء حتى يقضى ديون الله تعالى كلها ثم ان فضل شيء فللغرماء ثم الوصية ثم الميراث كما أمر الله عز وجل وذكرنا الحجة في ذلك من قول رسول الله ﷺ : « اقضوا الله فهو أحق بالوفاء فدين الله أحق أن

يقضى « وذكرا هنا لك قول الحسن . وطاوس بأصح طريق عنهما أن حجة الاسلام . وزكاة المال هما بمنزلة الدين ، وقول الزهري : ان الزكاة تؤخذ من رأس مال الميت وكل شيء واجب فهو من جميع المال وهو قول الشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم . وقول أبي هريرة : ان الحج والنذر يقضيان عن الميت . وقول ابن عباس بإيجاب الحج عن من لم يحج من الموتى وكذلك قول طاوس . والحسن البصري . وعطاء . وان ذلك من رأس المال وان لم يوص بذلك وهو قول ابن المسيب . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . والأوزاعي . والحسن بن حي . ومحمد بن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي ثور . وأحمد . واسحق . وأبي سليمان . وأصحابهم الا أن الشافعي مرة قال : تتحاص ديون الله تعالى وديون الناس ، ومرة قال كما قلنا وما نعلم (١) أحدا قال بأن لا تخرج الزكاة الا من الثلث ان أوصى به من التابعين الاربعة وبقي أن نذكر أقوال أبي حنيفة . ومالك في هذه المسألة قال أبو حنيفة : ان أوصى المسلم بوصايا منها زكاة واجبة . وحجة الاسلام انه يبدأ في الثلث بهذه الفروض سواء ذكرها أو لا أو آخرها وتتحاص الفروض المذكورة ثم كما ذكرنا من أقواله في الوصايا ، وقال أبو يوسف : يبدأ بالزكاة ثم بحجة الاسلام ومرة قال كقول أبي حنيفة قال ثم بعد الزكاة والحجة المفروضة ما أوصى به من عتق في كفارة يمين وكفارة جزاء صيد وفدية الأذى يبدأ بما بدأ به بذكره من ذلك في وصيته ثم التطوع ، وقال محمد بن الحسن : يبدأ من حجة الاسلام ومن الزكاة بما بدأ الموصى بذكره في وصيته ، وقال مالك : يبدأ بالعق البت في المرض . والتدبير في الصحة ثم بعدهما الزكاة المفروضة التي فرط فيها ثم عتق عبد بعينه أوصى بعتقه وعتق عبد بعينه أوصى بأن يشتري فيعتق ، ثم الكتابة اذا أوصى بأن يكاتب عبده ثم الحج ثم اقراره بالدين لمن لا يجوز له اقراره به قال : ويبدأ بالزكاة التي أوصى بها على ما أوصى به من عتق رقبة عن ظهار أو قتل خطأ أو يتحاص رقبة الظهار مع رقبة قتل الخطأ ثم ما أوصى به من كفارة الأيمان قال : ويبدأ بالاطعام عما أوصى به مما فرط فيه من قضاء رمضان على النذر \*

**قال أبو محمد :** في هذه الأقوال عبرة لمن اعتبر وآية لمن تدبر أما قول أبي حنيفة فهو اطرها لخطئه وأقلها تناقضا لكن يقال له : ان كانت الزكاة المفروضة وحجة الاسلام وسائر الفروض اذا فرط فيها وتبرأ من ذلك عند موته يجرى كل ذلك مجرى الوصايا فلا شيء (٢) قدمتها على سائر الوصايا فان قال : لأنها أو كدليل له : ومن

أين صارت أو كد عندك وأنت قد أخرجتها عن حكم الفرض الذى لا يحل اضاعته الى حكم الوصايا فبطل التأكيذ على قولك الفاسد ووجب أن يكون كسائر الوصايا ولا فرق ويكون كل ذلك خارجا عن حكم الوصايا وباقيها على حكم الفرض الذى لا يسمع تعطيله فلم جعلتها من الثلث ان أوصى بها أيضا ؟ وما هذا الخبط والتخليط بالباطل في دين الله عز وجل \* واما قول أبى يوسف فأبده في تقديمه الزكاة على الحج قال قال : الزكاة حق في المال والحج على البدن قيل : فلم أدخلته في الوصايا اذا وهلا منعت من الوصية به كما منع من ذلك أيوب السخيتاني . والقاسم بن محمد . والنخعي ، وروى أيضا عن ابن عمر ، فان قيل : للص وارد في ذلك قيل : فذلك المص يوجب أنه من رأس المال وهو خلاف قولك الفاسد وهدان نفسه يدخل على محمد بن الحسن في تقديمه ذلك على سائر الوصايا \* واما قول مالك فأفحشها تناقضا أو وحشها وأشدها فسادا لأنه قدم بعض الفرائض على بعض بلا برهان فقدم بعض التطوع على بعض الفرائض بلا برهان وصار كله لا تمتنع له بشئ من وجوه الأدلة أصلا مع أنه قول لا يعرف عن أحد من خلق الله تعالى قبله فعنى ذلك الترتيب الذى رتب وأطرف شئ قوله اقراره لمن لا يجوز له اقراره فكيف يجوز ما هو مقرر انه لا يجوز ان هذا العجب عجيب \*

قال على : فان قال قائل : لو كان قولكم لما شاء أحد أن يحرم ورثته ماله الا قدر على ذلك بان يضع فروضه ثم يوصى بها عند موته قلنا له : ان تعد ذلك فولى الله ما لم يمتنع عنه معصيته حقوق الله تعالى اذ لم يأمر الله تعالى باسقاط حقوقه من اجل ما ذكرتم ثم تقول لهم : هلا احتججتم على أنفسكم بهذا الاحتجاج نفسه اذ قلتم : اريدون الناس من رأس المال فقول لكم : لو كان هذا لما شاء أحد أن يحرم ورثته الا قر في صحته لمن شاء بما يستوعب ماله ثم يظهر ذلك بعد موته ولا فرق ويقال لكم أيضا : لو كان قولكم لما شاء أحد أن يبطل حقوق الله تعالى وحقوق أهل الصدقات ويهني ذلك ورثته الا قدر على ذلك ثم ان اعترضهم بذلك المذكور في غاية الفساد لأنه ابطال لأوامر الله تعالى وفرائضه ، فان ذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ان النبي ﷺ قال : لا عرف امرء أبخل بنحو الله حتى اذا حضره الموت أخذ يدغدغ ماله ههنا وههنا ، قلنا : هذا حديث باطل لأنه لم يسند قط ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه سقوط حقوق الله تعالى من أجل بخله به الى أن يموت انما فيه انكار ذلك على من فعله فقط ، ونعم فهو منكر بلا شك وحقوق الله تعالى نافذة في ماله ولا بد والله تعالى التوفيق \*

١٧٦٥ - مسألة - رجائى للبوصى أن يرجع في كل ما أوصى به الا الوصية بعقبي

ملوك له يملكه حين الوصية فانه ليس له أن يرجع فيه أصلاً الا باخراجه اياه عن ملكه بهبة أو بيع أو غير ذلك من وجوه التملك ، وأما من أوصى بان يعتق عنه رقبة فله ان يرجع في ذلك وقد اختلف الناس في هذا \* روينامن طريق الحجاج بن المنهال ناهمام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن عبدالله بن أبي ربيعة أن عمر بن الخطاب قال : يحدث الله في وصيته ماشاء وملاك الوصية آخرها ، وصح عن طاوس . وعطاء ، وأبي الشعثاء جابر بن زيد . و قتادة . والزهرى ان للوصى ان يرجع في وصيته عتقا كان او غيره وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى ، وقال آخرون : بخلاف ذلك \* رويناعن ابراهيم النخعى فيمسأوصى ان مات ان يعتق غلام له فقال أليس له أن يردّه في الرق وليس العتق كسائر الوصية \* ومن طريق عبد الرزاق . والضحاك بن مخلد كلاهما عن سفيان الثورى عن أبي اسحاق الشيبانى عن الشعبي قال : كل صاحب وصية يرجع فيها الا العتاقة \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبى شبرمة وغيره من علماء أهل الكوفة قالوا : كل صاحب وصية يرجع فيها الا العتاقة وبه يقول سفيان الثورى \*

**قال أبو محمد :** احتج المجيزون للرجوع في العتق في الوصية بأنه قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة وبأنهم قالوه على سائر الوصايا ما نعلم لهم شيئاً تعلقوا به غير هذا وكله لا متعلق لهم به ، أما قولهم : انه قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ورب قضية خالفوا فيها عمر ولا يعرف له مخالف في ذلك من الصحابة كقوله في اليربوع يصيبه المحرم بعناق وفي الارنب يجدى وسائر ذلك مما قد تقصيناه في مواضعه والحمد لله رب العالمين على ذلك \* وأما قياسهم لذلك على سائر الوصايا فالقياس كله باطل ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل لان الحنيفيين . والمالكيين لا يجيزون الرجوع في التدبير ولا يبيع المدبر وهذه وصية بالعتق في كل حال لانه عتق لما لا يجب الا بالموت ولا يخرج الامن الثلث وهذه صفة سائر الوصايا ، واعجب شئ تبديتهم العتق على سائر الوصايا وتأكيدهم اياه وتغليظهم فيه ثم سووه ههنا بسائر الوصايا فاعجبوا لهذه الآراء وهذه المقاييس ، والشافعى في أحد قولي لا يجيز الرجوع في التدبير وهو عنده وصية بالعتق وهذا تناقض لاحفاء به ، وقياس الوصية بالعتق على الوصية بالعتق أولى من قياس الوصية بالعتق على الوصية بغير العتق وكلهم لا يجيز الرجوع في العتق بالصفة البتة والوصية بالعتق عتق بصفة فعاد قياسهم عليهم فاذا قبطل قولهم فعلىنا بعون الله تعالى أنأبى بالبرهان على صحة قولنا فقول وبالله تعالى التوفيق قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) وكان عهده بعقده عبده

ان مات عقداً مأموراً بالوفاء به وما هذه صفة فلا يحل الرجوع فيه ، وأما سائر الوصايا فانما هي مواعيد والوعد لا يلزم انفاذه على ما ذكرنا في باب النذر من هذا الديوان والحمد لله رب العالمين \* وأما الوصية بان يعتق عنه رقبة غير معينة فانما هو أمر وهم بحسنة فلم ينفذها فله ذلك وليس عقداً والله تعالى التوفيق \* وأما اذا أخرجه عن ملكه فقد فعل ما هو مباح له فاذا صار في ملك غيره فقد بطل عقده فيه لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فان عاد الى ملكه لم يرجع العقد لان ما بطل بواجب فلا يعود الا بنصر ولا نص في عودته فلو أخرج بعضه عن ملكه بطل العقد فيما سقط ملكه عنه وبقي العقد فيما بقي في ملكه \*

١٧٦٦ - مسألة - ومن أوصى لأم ولد له ما لم تنكح فهو باطل الا أن يكون يوقف عليها وقفاً من عقاره فان نكحت فلاحق لها فيه لكن يعود الوقف الى وجه آخر من وجوه البر فهذا جائز وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن أوصى لأمهات أولاده بأرض ياء كلها فان نكح ففي اللورثة قال : تجوز وصيته على شرطه ، وقال أبو حنيفة : ان أوصى لأم ولد به ما لم يسمه على أن لا تزوج أبداً قال : ان تزوجت فلا شيء لها وهو قول مالك \*

**قال أبو محمد :** هذا كله خطأ لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وهذا شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإيضافه لا يعلم هل يستحق هذه الوصية أم لا الابموتها وهي بعد الموت لا تملك شيئاً ولا تستحقه ، وإيضافاً لا يخلو من أن تكون ملكة ما أوصى لها به أو لم تملكه فان كانت ملكته فلا يجوز ازالة ملكها عن يدها بعد صحته بغير نص في ذلك وان كانت لم تملكه فلا يحل أن تعطى ما ليس لها ولا بد من أحد الوجهين ، وأما ادخالها في الوقف بصفة فهذا جائز لانه تسهيل وقوف فيه عند حد المسبب وليس تملكاً لرقبة الوقف ولا يجوز أن يؤخذ منها ما استحققت من غلة الوقف قبل أن تزوج لانها قد ملكته ، فلو أوصى بذلك كانت وصيته بذلك باطلاً \*

١٧٦٧ - مسألة - ومن أوصى بعق رقبة له لا يملك غيرها أو كانوا أكثر من ثلاثة لم ينفذ من ذلك شيء الا بالقرعة فمن خرج سهمه صح فيه العتق سواء مات العبد بعد الموصى وقبل القرعة أو عاش الى حين القرعة ومن خرج سهمه كان باقياً على الرق سواء مات قبل القرعة أو عاش اليها فان شرع السهم في بعض مملوك عتق منه ما حمل الثلث بلا استسعاء وعتق باقيه واستسعى للورثة في قيمة ما بقي منه بعد الثلث فلو سماهم بأسمائهم بدى بالذى سمي أولاً فاولاً فاذا تم الثلث رق الباقي فلو شرع العتق في بعض مملوك أعتق كله واستسعى للورثة فيما زاد منه على الثلث فلو أعتق جزءاً مسمى

من كل مملوك منهم باسمه أعتق ذلك الجزء ان كان الثلث فاقل وأعتق باقيهم واستسعوا فيما زاد على الثلث أو فيما زاد على ما وصى به مما هودون الثلث ، فان أعتق من كل واحد منهم باسمه أو جملة أكثر من الثلث أقرع بينهم ان أجملهم (١) فاذا تم الثلث رقب الباقون الا أن يشرع العتق في واحد منهم فيعتق ويستسعى فيما زاد على الثلث ويدأ بالاول فالاول ان سماهم بأسمائهم فاذا تم الثلث رقب الباقون الا من شرع فيه العتق فانه يستسعى فيما زاد منه على الثلث \*

برهان صحة قولنا انه اذا أعتق في وصيته الثلث من كل واحد منهم فأقل فانه لم يتعد ما أمره الله تعالى اذله أن يوصى بالثلث فينفذ قوله ، وقد صح عن النبي ﷺ ما أوردها في كتاب العتق من ديواننا هذا باسناده فيمن أعتق شر كاله في مملوك فانه حر كله ويستسعى في حصة شريكه والورثة دهنا للشر كاه للوصى فقد عتق المالك كلهم بحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ويستسعون في حصة الورثة والله تعالى التوفيق \* وأما اذا أعتق في وصيته جميعهم وسماهم بأسمائهم أو أعتق في وصيته أكثر من ثلث كل واحد منهم وسماهم بأسمائهم فباليقين يدري كل مسلم ان اول من سمي منهم فانه لم يجر في ذلك ولا خالف الحق بل أوصى كما أبيض له فهي وصية بروتقوى وهكذا حتى يتم الثلث فوجب تنفيذ وصيته لصحتها وان يستسعى المعتقون في حصص الورثة الذين هم شركاء الموصى حين وجوب الوصية ولم يعتقوا حصصهم وكان الموصى في وصيته فيما زاد على ثلثه مبطلا عاصيا مخالفا للحق ان كان عالما أو مخطئا مخالفا للحق فقط معفوا عنه ان كان غير عالم والباطل عدوان فقط او اثم وعدوان ساقط لا يحل انفاذه قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فوجب ابطال ما زاد على الثلث كما ذكرنا والله تعالى التوفيق \* وأما اذا أجمل في وصيته عتقهم أو أجل عتق ما زاد على الثلث من كل واحد منهم في وصيته فبالضرورة والمشاهدة يدري كل مسلم انه خلط الوصية بعتق من لا يجوز له أن يوصى بعتقه مع الوصية بعتق من لا يحل له ان يوصى بعتقه ولا يدري غير الله تعالى أيهم المستحق للعتق وأيهم لا فصاروا جملة فيها حق لله تعالى في أحرار أو في حر لا يعرف بعينه ، وفيها حق للورثة في رقيق لا يعرف بعينه فلا بد من القسمة ليميز حق الله تعالى من حق الورثة كما أمر الله عز وجل أن يعطى كل ذي حق حقه ولا سبيل الى تمييز الحقوق والانصاء في القسمة الا بالقرعة فوجب الاقراع بينهم فايهم خرج عليه سهم العتق علمنا انه الذي استحق العتق بموت الموصى وانه هو



حق الله تعالى من تلك الجملة مات قبل القرعة أو لم يمت وأيهم خرج عليه سهم الرق علينا أنه لم يوص في الموصى وصية جائزة وانه هو حق الورثة من تلك الجملة قد ملكوه بموت الموصى مات قبل القرعة أو لم يمت ، فان شرع العتق في ملكوك أعتق واستسعى فيما زاد منه على ما عتق بالقرعة لأن الورثة شركاء الموصى فيه وهكذا كل ما أوصى فيه بالثلث فاقل من حيوان أو عقار أو متاع ولا بد من تمييز حق الوصية من حق الورثة ولا يكون ذلك الا بتعديل القيمة والقرعة ، وقد جاء أيضا في هذا أثر صحيح يؤكده ما قلنا ولو لم يأت لكان الحكم ما وصفنا لما ذكرنا من وجوب تمييز حق الوصية من حق الورثة وبالله تعالى التوفيق \* وروينا من طريق مسلم ناسحا عن ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - وابن ابي عمر كلاهما عن الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن رجلا أوصى عند موته فاعتق ستة مملوكين لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة ، وقال له قولا شديدا ، وقد اختلف الناس في هذا وتقول . اننا لم نجد لأحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا لأحد من التابعين رحمهم الله في الوصية بالعتق فيما هو أكثر من الثلث شيئا الا لعطاء وحده فيمن أوصى بعتق ثلث عبده لا مال له غيره فإنه يعتق كله ويستسعى للورثة في قيمة ثلثيه \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : من أوصى بعتق مملوك له فهو من الثلث فان كان أكثر من الثلث سعى فيما زاد وهو قولنا ، وأما سائرهم فاما وجدنا عنهم من اعتق من ثلثه (١) عند موته ونحن ممن لا يعطى نصوص الروايات نصا مما يحرفها عن مواضعها وقد أعاذنا الله تعالى من ذلك والحمد لله على نعمه كثيرا ؛ وقد يمكن لهم في الوصية قول غير قولهم فيمن اعتق عند موته ومن منع من ذلك عنهم فقد قفعا ما لا علم له به وأوقع نهى الله تعالى له عن ذلك واستسمل الكذب والقطع بالظن ، وأما نحن فلا نورد الا ما روينا ولا نحكي ما لم نسمع ولا نخبر بما لم يبلغنا وحاش لله من هذا الرتبة المهلكة في الدنيا والآخرة وسند ذكر الروايات التي بلغتنا في ذلك ان شاء الله تعالى أثر تمام هذه المسألة في مسألة حكم المريض ومن حضره الموت في ماله وبالله تعالى التوفيق ، فاذا الامر كما ذكرنا فلنذكر ما وجدنا عن المتأخرين المصرحين بما قالوا في حكم الوصية بعتق أكثر من الثلث قال أبو حنيفة : من أوصى بعتق ماله (٢) لا يملك غيرهم وكانوا أكثر من الثلث اعتقوا كلهم واستسعوا جميعهم فيما زاد من قيمتهم على مقدار ثلث الموصى ، وقال

مالك : من أوصى بعق جزء من عبده لم يعتق منه إلا ما أوصى بعقه فقط ورق باقيه سواء حمله الثلث كله أو قصر عنه فإن لم يحمل الثلث ما أوصى بعقه لم يعتق منه إلا ما حمل الثلث مما أوصى بعقه منه ورق سائرته فإن أوصى بعق عبيده أو دبرهم فإنه يعتق من كل واحد منهم ما حمله الثلث فقط ويرق سائرته فلودبر في صحته أو في مرضه بدىء بالأول فالأول على رتبة تدبيره لهم فاذا تم الثلث رقب الباقيون ورق باقي من لم يحمل الثلث جميعه ، وقال الشافعى : من أوصى بعق رقيق له لا يحملهم الثلث قروا ثم أفرع بينهم فاعتق منهم ما حمله الثلث ورق سائرهم ويرق باقي من لم يحمل الثلث جميعه \*

**قال أبو محمد :** أما قول الشافعى فاقصر على خبر عمران بن الحصين الذى ذكرنا وترك خبر الاستسعاء وقد ذكرناه باسناده فى كتاب العتق من ديو انا هذا ولا يجوز ترك شيء من السنن الثابتة \* وأما قول مالك فخالف لجميع السنن الواردة فى ذلك لا بجديد القرعة الذى رواه عمران اخذوا لا بجديد انى هريرة : وابن عمر فى التقويم على من أعتق شركا له فى مملوك أخذ ، والموصى شريك للورثة فى العبد الذى أعتق وفى الاستسعاء وهذا لا يجوز البتة \* وأما أبو حنيفة فاقصر على حديث الاستسعاء وخالف خبر عمران بن الحصين ولا يجوز ترك شيء من السنن الثابتة واعتلوا فى رد خبر عمران بن الحصين بأشياء فاسدة منها أنهم قالوا : لو كانت القرعة تستعمل كما قضى بها على بالين فى الولد الذى ادعاه ثلاثة رجال فألحقه بالذى خرج سهمه عليه ثم نسخ ذلك وأجمع المسلمون على تركه \*

قال أبو محمد : وقد كذبوا ما نسخ ذلك قط وكيف يجمع المسلمون على تركه وقد قضى به على رضى الله عنه بالين وأقره النبي عليه الصلاة والسلام وعلمه ومات عليه الصلاة والسلام الى نحو ثلاثة أشهر فن ذا الذى نسخ ذلك ولعنه الله على كل اجماع يخرج عنه على ابن أبى طالب ومن بحضرته من الصحابة ، وما وجدنا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا من التابعين انكارا لفعل على فى ذلك وحكمه ، فمن أكذب من أصحاب هذه الدعاوى ؟ والعجب كله فى مخالفتهم حكم على بعلم رسول الله ﷺ وهو ثابت صحيح وأخذهم فى المسألة نفسها برواية فاسدة لا تصح نسبت الى عمر رضى الله عنه من الحاقه الولد بأبوين والقرآن والسنة والمعقول يبطل ذلك \* وقالوا : ان من أخذ بجديد عمران بن الحصين فى القرعة قد خالفه فيمن بدأ بعق الأول فالأول فى وصيته فكذبوا ما خالفنا خبر عمران لانه ليس فى خبر عمران أنه بدأ بالوصية باسمائهم اسما واسما وإنما لفظه انه يقتضى عتقه لهم بالوصية جملة واحدة فلم تعد لفظ الخبر الى ما ليس فيه ، وقالوا : وجدنا حديث عمران بن الحصين مضطربا فيه فمرة رواه أبو قلابة عن أبى المهلب عن عمران ومرة رواه عن

أبي زيدان رجلا من الأنصار \*

**قال أبو محمد** : فكان ماذا وما يتعلل بهذا الا قليل الحياء رواه أبو قلابة عن أبي زيد وهو مجهول فلم يحتاج به ، ورواه عن أبي المطلب عن عمران بن الحصين فاسند وثبت فآخذنا به ، وأى نكرة في رواية رجل من أهل العلم خبروا احدا من عشر طرق منها صحيح ومنها مدخول ، وكل خبر في الأرض فانه ينقله الثقة وغير الثقة فيؤخذ نقل الثقة ويترك ما عداه ؛ وقالوا : وجدنا معتق عبيده بالوصية قد كان مال الكاثلث جميعهم واذ ذلك كذلك فقد عتق ثلث كل واحد منهم بالحق فلا يجوز ان يرق من وقع عليه العتق فقلنا : صدقتم الا أن هذا الموصى بعق جميعهم لم يعتق قط ثلث كل واحد منهم انما أعتقهم جملة فكان فعله ذلك جامعا لباطل وحق فلم يمكن انفاذ ذلك ومعرفة الا بالقرعة وما وقع العتق قط على جميعهم لكن على بعضهم دون بعض فلم يكن بدمن القرعة في تمييز ذلك ونسألهم ههنا عن اوصى بجميع غنمه ولا مال له غير ها أو بجميع خيله ولا مال له غير ها أو بجميع عبيده في أهل الجهاد في الثغور ولا مال له غيرهم أينفدون ذلك برغم الورثة فينسلخوا عن الاسلام أم يطلون وصيته فيفسقوا أم يقسمون الثلث للوصية والثلاثين لورثته بالقرعة ؟ وهذا الذي أنكروا وقالوا : لما تساووا كلمهم في السبب الموجب للعتق دون تفاضل لم يجز ان يحابي بانفاذه بعضهم دون بعض فقلنا : كذبت ما استووا قط في السبب الموجب للعتق لان ذلك السبب هو الوصية بعقهم وقد وقعت في بعضهم بحق وجب تنفيذه وفي بعضهم بحرام لا يحل تنفيذه وهو ما زاد على الثلث فلم يكن بد في تمييز ذلك من القرعة وقالوا : يحتمل أن يكون قول عمران فاعتق اثنين أى شائعين في الجميع كما يقول في كل أربعين شاة شاة يعنى شائعة في الجميع ، وذكرنا أخبارا لا تصح فيها فاعتق الثلث فقلنا : جمعتم في هذا الكذب والمجاهرة به لان في حديث عمران وارق أربعة فبطل ما رتم اقحامه في الخبر ، وما كانت الشاة قط شائعة في الأربعين بل واحدة بغير عينا أيها أعطى بما فيه وفاء فقد أدى ما عليه ، وقالوا : هذا قضاء من النبي ﷺ وليس عموم اسم يتناول ما تحته فنقول لهم : هلا قلتم هذا لانفسكم اذ جعلتم الخطبة فرضا في الجمعة وهو فعل لا عموم اسم واذ قضيتم بجواز الوضوء بالنبيذ في خبر مكذوب (١) ثم هو فعل وليس عموم اسم لا يحتمل قولهم هذا الا تجوز النبي ﷺ وهذا كفر مجرد ، وقالوا : هذا من باب القمار والميسر \*

**قال أبو محمد** : وهذا كفر مكشوف مجرد من نسب الى النبي ﷺ انه حكم

بالقمار والميسر ونحن براء منه وكفى قال الله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ففتح حكناه عليه الصلاة والسلام فيما شجر بينهم ثم وجدوا في أنفسهم الحرج مما قضى وسلموا تسليما ، وهم لم يحكموه فيما شجر بينهم ثم وجدوا في أنفسهم الحرج مما قضى ولم يسلموا تسليما فتبأ لهم وسحقا ، وقالوا : هذا من أخبار الآحاد ولا يجوز أن يعترض به على الأصول فقلنا : هذا أبرد مما أتيتم به وما علمنا في الدين أصولا إلا القرآن وبيانه مما صح عن النبي ﷺ سواء بنقل ثقة عن مثله مسندا أو بنقل تواتر ، وأما فرقكم فضلال ودعوى كاذبة وأفك مطرح (قلها توأبرهانكم ان كنتم صادقين) فبطل كل ما موهوا به والحمد لله رب العالمين \*

١٧٦٨ مسألة ومن أوصى بعتق مملوك له أو بمالك وعليه دين لله تعالى أو للناس فإن كان ذلك الدين محيطا بماله كله بطل كل ما أوصى به من العتق جملة ويبيعوا في الدين . برهان ذلك قول الله تعالى في المواريث : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ان الوصية لا تجوز في أكثر من الثلث فيما يخلفه (١) الموصى وان للورثة الثلثين أو ما فضل عن الوصية ان كانت أقل من الثلث فصح ضرورة ان الوصية لا تكون الا بعد اداء الدين وكان الدين واجبا للغرماء فصح أن من أحاط الدين بجميع ماله لم يتخلف ما لا يوصى فيه وان مات خلفه انتقل الى ملك الغرماء أثر موته بلا فصل وليس لأحد ان يوصى في مال غيره فبطلت الوصية لذلك ، وهذا قول (٢) مالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال أبو حنيفة : يسعى في قيمته للغرماء ويعتق وهذا باطل لما ذكرنا ، وموهوا في الاحتجاج بخبر ليس فيه للوصية ذكر وانما فيه ان رجلا أعتق عند موته عبدا وعليه دين وليس له مال غيره فامر به النبي ﷺ أن يسعى في قيمته وهذا خبر لو صح لم يكن لهم فيه حجة أصلا لأنه ليس فيه حكم الوصية انما فيه حكم من أعتق في حياته عند موته ، فان قالوا : الامر سواء في كلا الأمرين قلنا : هذا باطل لأنه قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا من عيب الباطل لأن بين الوصية وبين فعل الحى علة تجمع بينهما على ما ندكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فكيف وهو خبر مكذوب لا يصح رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هـ شيم أنا حجاج - هو ابن أرطاة - عن العلاء بن بدر عن أبي يحيى المسكي : أن رسول الله ﷺ وهذا فيه أربع فضائح إحداها يكفى . أولها أنه مرسل ولا حجة في مرسل . وثانيها أنه عن الحجاج بن أرطاة وهو مطرح ، وثالثها عن العلاء بن بدر وهو هالك متروك . ورابعها

انه عن أنى يحبى المسكى وهو مجهول ، ولا يحل الأخذ فى دين الله تعالى بما هذه صفته \*  
**قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ :** فلو أوصى بعق مملوك له أو بمالك وعليه دين لا يحيط بماترك وكان  
يفضل من المملوك فضلة عن الدين وان قلت أعتق من أوصى بعقه ويسعى للغرماء فى دينهم  
ثم عتق منه ثلث ما بقى بلا استسعاء واستسعى للورثة فى حقهم \* برهان ذلك أمر  
رسول الله ﷺ بانفاذ عتق من أعتق شركه فى مملوك وان يستسعى المملوك المعتق  
لشريك معتقه وهذا الموصى بعقه للموصى فيه حق وقد شركه الغرماء والورثة فيعتق  
ويسعى ، فان كانوا أكثر من واحد أقرع بينهم فمن خرج للدين رقيق ومن خرج للوصية  
عتق ورق الباقيون الا أن يشرع بينهم للعتق فى مملوك فيعتق ما بقى منه بالاستسعاء  
لما ذكرنا فى المسألة التى قبل هذه وبالله تعالى التوفيق \*

﴿ تم كتاب الوصايا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم ﴾

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب فعل المريض

مرضا يموت منه أو الموقوف للقتل . أو الحامل . أو المسافر فى أمواهم  
**قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ :** كل من ذكرنا فكل ما أنفذوا فى أمواهم من هبة أو صدقة أو  
حجابة فى بيع أو هدية . أو اقرار كان كل ذلك لو ارث أو لغير وارث أو اقرار بوارث  
أو عتق . أو قضاء بعض غرمائه دون بعض كان عليهم دين أولم يكن فكله نافذ من رءوس  
أمواهم كما قدمنا فى الأصحاء الأمنين المقيمين ولا فرق فى شيء أصلا ، ووصاياهم كوصايا  
الأصحاء ولا فرق \*

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وافعلوا الخير ) وحضه على الصدقة . واحلاله البيع  
وقوله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) ولم يخص عز وجل صحيحا من مريض ولا  
حاملا من حائل ولا آمنا من خائف ولا مقبلا من مسافر وما كان ربك نسيا ، ولو  
أراد الله تعالى تخصيص شيء من ذلك لبينه على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فاذ لم  
يفعل فبحن نشهد بشهادة الله عز وجل الصادقة انه تعالى ما أراد قط تخصيص أحدين  
ذكرنا والحمد لله رب العالمين \* وقد اختلف الناس فى ذلك فروينا من طريق مالك عن  
الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن أبا بكر نحلها جاد عشرين وسقا من ماله  
بالغابة فلما حضرته الوفاة قال لها : انى كنت نحلته جاد عشرين وسقا من مالى بالغابة  
فلو كنت جدديته وحزتيه كان لك وانما هو اليوم مال الوارث فاقتسموه على كتاب  
الله تعالى \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن الحسن

عن ابن مسعود فيمن أعتق عبدا في مرض موته (١) ليس له مال غيره قال : يعتق ثلثه \*  
وبه الى ابن أبي شيبة ناهض عن حجاج - هو ابن ارطاة - عن القاسم بن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن مسعود قال : أعتقت امرأة جارية ليس لها مال غيرها فقال ابن مسعود : تسعى  
في ثمنها \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن  
عبد الرحمن قال : اشترى رجل جارية في مرضه فاعتقها عند موته فجاء الذين باعوها يطلبون  
ثمنها فلم يجدوها ما لا يرفعوا ذلك الى ابن مسعود فقال لها : اسعى في ثمنك \* ومن طريق  
ابن أبي شيبة ناهض عن حجاج بن ارطاة عن قتادة عن الحسن قال : سئل على عن أعتق  
عبدا له عند موته وليس له مال غيره وعليه دين ؟ قال : يعتق ويسعى في القيمة ، واما من بعدهم  
فصح عن قتادة أن من أعتق مملوكا له عند موته ليس له غيره وعليه دين فإنه حر ويسعى في  
ثمنه فإن لم يكن عليه دين استسعى في ثلثي ثمنه ، وصح هذا أيضا عن ابراهيم ، وصح  
عن عطاء بن أبي رباح . وعبيد الله بن أبي يزيد من أعتق عند موته ثلث عبد له أقيم في ثلثه  
وعتق كله وصح عن الشعبي من أعتق ولد عبده عند موته نفذ واستسعى في ثلثي قيمته ، وصح  
عنه أيضا من أعتق عبده عند موته وليس له مال غير دفنه يقوم قيمة عدل ثم يسعى في قيمته ،  
وصح عن شريح فيمن أعتق مملوكا له عند موته لا مال له غيره أنه يعتق ثلثه ويستسعى في  
ثلثي قيمته ، وعن الحسن أيضا مثل هذا ، وعن عطاء أيضا . وسليمان بن موسى وبه يقول  
أبو حنيفة . وسفيان الثوري . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسوار بن عبد الله . وعبيد الله  
ابن الحسن \* وقول آخر روينا من طريق سعيد بن منصور ناهض انايونس هو ابن  
عبيد - عن الحسن . و ابراهيم : والشعبي انهم كانوا يقولون اذالم يكن على المعتق دين  
أعتق الثلث واستسعى في الثلثين فإن كان عليه دين أكثر من قيمة المملوك المعتق بيع الا ان  
يكون الدين أقل من قيمته بدرهم واحد فما سواه فاذا كان كذلك وقعت السعاية \* وقول  
ثالث روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني داود بن أبي عاصم  
قال : سمعت سعيد بن المسيب سئل عن من مات وليس له الا غلام فأعتقه ؟ فقال سعيد : انما  
له ثلثه فيقوم العبد قيمته فيستسعى في الثلثين فله من نفسه يوم ولهم يومان \* وقول رابع  
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي أن كتب عمر بن عبد العزيز فيمن  
عليه دين وليس له الا عبدا فاعتقه عند موته أنه يباع ويقضى الدين \* وقول خامس روينا  
من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصاري قال : أدركت مولى لسعيد  
ابن بكر أعتق ثلث رقيق له نحو عشرين فرفع امرهم الى ابن عثمان فقسمهم أن لا تأفقر يداهم

فأعتق ثلثهم، وصح عن ابن جريج عتق ثلثهم بالقرعة والقيمة، وعن مكحول عتق ثلثهم بالقرعة بالعدد دون تقويم وسواء خرج في العتق أقلهم قيمة أو أكثرهم ينفذ عتقه، فهذه أقوال المتقدمين \* وأما المتأخرون فقد ذكرنا قول أبي حنيفة أنه لا يرى القرعة أصلاً ولا الأرقاق لكن يعتق الثلث بلا استسعاء ويعتق الثلثان بالاستسعاء، وقال مالك: إن أعتق في مرضه بنتاً أعتق الثلث بالقرعة والقيمة ورق الثلثان سواء أعتقهم في كلمة واحدة أو أعتقهم واحداً بعد واحد بأسمائهم، وقال الشافعي: من أعتق في مرضه الذي يموت منه عبيداً له بتلاو كانوا أكثر من ثلاثة فإن كان أعتقهم بأسمائهم واحداً واحداً أعتق من سمي أولاً فاولاً فإذا تم الثلث بالقيمة رق الباقي وإن شرع العتق في واحد كان باقيه رقيقاً وإن كان أعتقهم في كلمة واحدة قوموا ثم أفرع بينهم فأعتق الثلث ورق الثلثان كما ذكرنا أيضاً، فهذه أقوال في العتق في المرض، وأما ما سوى العتق فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن الرجل يبيع ويشترى وهو مريض قال: هو في الثلث وإن مكث عشر سنين قال الشعبي: وكان يرى ما صنعت الحامل في حملها وصية من الثلث \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم . وجريير كلاهما عن المغيرة عن الشعبي قال جريير في روايته: إذا أعطى الرجل العطية حين يضع رجله في الغرز للسفر فهو وصية من السفر، وقال هشيم في روايته: إذا وضع المسافر رجله في الغرز فما صنع في شيء فهو من الثلث \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية لعطاء: أرى أم شيء سمعته؟ قال: بل سمعناه \* وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية، وقال معمر: وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل ذلك \* ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد يقول: ما أعطت الحامل فثلثه لزوجها أو لبعض من يرثها في غير الثلث وذلك إذا لم تكن مريضة \* وبه إلى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال جابر: للحامل ما أعطت ما لم يخف عليها، قال يونس: وقال ربيعة: يجوز عطاؤها ما لم تنقل أو يحضرها نفاس، قال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وابن حجية الخولاني مثل ذلك . وقال ابن وهب: وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه قال في مسجون في قتل أو في جرح أو خرج إلى صف أو يعدب أنه لا يجوز له من ماله إلا ما يجوز للوصى \* ومن طريق سعيد بن منصور عن محمد بن أبيان عن النخعي قال: الحامل إذا ضربها الطلاق فوصيتها - يعني إن فعلها - من الثلث

وروى عن الحسن . ومكحول ان فعل الحامل من رأس مالها \* وعن سعيد بن المسيب ما أعطاه الغازي فمضى الثلث ، وقال مكحول : من رأس ماله ما لم تقع المسابقة \* وعن الحسن في المحبوس ان فعله من الثلث ، وقال في ركب البحر ومن كان في بلد وقد وقع فيه الطاعون : ان عطيته من رأس ماله ، وقال مكحول كذلك في ركب البحر ما لم يهجم البحر فهذه أقوال السلف المتقدم ، أما في العتق فروى فيه ما ذكرنا عن علي . وابن مسعود ، وصح عن قتادة . وعطاء . وعبيد الله بن أبي يزيد . والنخعي . والشعبي . وشريح . والحسن . وعمر بن عبد العزيز . وأبان بن عثمان . وسعيد بن المسيب ان عتق المريض من الثلث ، ثم اختلفوا في الحكم في ذلك كما ذكرنا ، وأما غير العتق فكما ذكرنا في المسافر عن الشعبي ، وفي الغازي عن سعيد بن المسيب وخالفهما ابراهيم . ومكحول ما لم تقع المسابقة ، وفي المريض عن الشعبي . وفي الحامل عن عطاء ، وذكر أنه سمعه \*

وعن قتادة . وعكرمة وخالفهم القاسم بن محمد . ومكحول . والزهرى ، وقال النخعي : اذا ضربها الطلق ، وروى عن سعيد بن المسيب . وابن حجرية ، وصح عن ربيعة ما لم تثقل ، وفي المسجون عن الحسن . والزهرى وخالفهما اياس بن معاوية ، وعن مكحول في ركب البحر اذا هال البحر ، وروى خلاف ذلك عن بعض السلف كما روينا من طريق حماد بن سلمة أنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين ان امرأة رأت في منامها فيما يرى النائم انها تموت الى ثلاثة أيام فأقبلت على ما بقي [عليها] (١) من القرآن ففعلته وشذبت مالها وهي صحيحة فلما كان اليوم الثالث دخلت على جاريتها فجعلت تقول : يا فلانة استودعتك الله وأقرأ عليك السلام فجعلن يلقن لها : لا تموتين اليوم لا تموتين ان شاء الله فماتت فسأل زوجها أبا موسى الأشعري فقال له أبو موسى : أى امرأة كانت امرأتك ؟ قال : ما أعلم أحدا أخرى أن يدخل الجنة منها الا الشهيد ولكنها فعلت ما فعلت وهي صحيحة فقال أبو موسى : هى كما تقول فعلت ما فعلت وهي صحيحة فلم يرد أبو موسى \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني . وعبيد الله بن عمير عن نافع . ويحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلا رأى فيما يرى النائم أنه يموت الى ثلاثة أيام فطلق نساءه تطليقة تطليقة وقسم ماله فقال له عمر بن الخطاب : أجماعك الشيطان في منامك فأكبرك كما يرجم قبر أى رغال فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبث الا يسيرا قال فمات في اليوم الثالث (٢) \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناعلى بن مسهر نا اسماعيل



ابن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق انه سئل عن ابن عبد الله في مرضه ليس له مال غيره قال مسروق : أجزه شئ جعله الله تعالى لأرده ، وقال شريح : أجز ثلثه واستسعيه في ثلثيه قال الشعبي : قول مسروق أحب الى في الفتيا وقول شريح أحب الى في القضاء .  
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز في الرجل يتصدق بماله كله قال اذا وضعه في حق فلا أحد ( ١ ) أحق بماله منه واذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض فليس له الا الثلث . ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن أبى ليلى عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : اذا ابرأت المرأة زوجها في مرضها من صداقها فهو جائز قال سفيان : لا يجوز .

قال أبو محمد : فهذا أبو موسى الأشعري يميز فعل من أيقن بالموت وهو في أشد حال من المريض وهي أيضا ذات زوج غير راض بما فعلت في مالها كله ، وهذا عمر بن الخطاب رد فعل من أيقن بالموت ولم يميز مثله لثلاثا ولا غيره ، وهذا مسروق بأصح طريق يتفد ما فعله المريض في ماله كله متقربا الى الله عز وجل ومال اليه الشعبي في الفتيا . وعن ابراهيم جواز فعل المريض من رأس ماله . وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : ليس للمريض أن يقضى غرماءه بعضهم دون بعض . وأما محاباته في البيع . وهبته . وصدقته . وعتقه كل ذلك من الثلث الا أن المعتق يستسعى في ثلثي قيمته ان لم يحمله الثلث قال : فان أفاق من مرضه جاز ذلك كله من رأس ماله ( ٢ ) قال : وكذلك الحامل اذا ضربها وجع الطلق ومالم يضرها فكالصحيح في جميع مالها والواقف في الصف فكالصحيح في جميع ماله قتل أو عاش ، قال : والذي يقدم للقتل في قصاص أو رجم في زنا كالمرضى لا يجوز فعله الا في الثلث قال : فان اشترى ابنه وهو مريض فان خرج من ثلثه عتق وورثه وان لم يخرج من ثلثه لم يرثه ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن : بل يرثه الا أنه يسعى فيما يقع من قيمته للورثة ف يأخذونه ، وقالوا كلهم : انما ذلك في المرض الخفيف كحمى الصالب . والبرسام . والبطن . ونحو ذلك ، وأما الجذام . وحمى الربع . والسل ومن يذهب ويحجى في مرضه فافعله كالصحيح ، وقال مالك : ليس للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض قالوا : والحامل مالم تتم ستة أشهر فكالصحيح فاذا اتمتها فأفعلها في مالها من الثلث وهو قول الليث قال : والمريض . والزاحف في القتال صدقهما ومحابتهما في البيع وهبتهما . وعتقهما في الثلث . وقال فيمن اشترى ابنه في مرضه وفي صفة المرض كقول أبي حنيفة سواء سواء ، وقال الشافعي . وسفيان الثوري : للمريض أن يقضى غرماءه

بعضهم دون بعض وقالوا جميعا في الحامل كقول أبي حنيفة ، وهو قول الأوزاعي ، وقال الشافعي . والثوري . والأوزاعي في أفعال المريض كقول أبي حنيفة . ومالك ، وكذلك في صفة المريض ، وقال في الأسير يقدم للقتل والمقتحم في القتال ومن كان في أيدي قوم يقتلون الأسرى مرة منهم كالمريض ومرة أخرى أنهم كالصحيح إذ قد يسلمون من القتل ، وقال الحسن بن حي . والثوري : إذا التقى الصفان فافعلهم كالمريض ، وقال عبيد الله بن الحسن . وأحمد . وإسحاق : أفعال المريض في ماله من الثلث ، وقال أبو سليمان : أفعال المريض كلها من رأس ماله كالصحيح وكذلك الحامل وكل من ذكرنا حاش عتق المريض وحده فهو من الثلث أفاق أو مات \*

**قال أبو محمد :** أما قول أبي حنيفة . ومالك فيمن يشتري ابنه في مرضه فقول لانعله لأحد من أهل الاسلام قبلهما بل قد قال على بن أبي طالب : انه يشتري من مال أبيه بعد الموت ويرث كسائر الورثة . وان في قولهما هذا لا عجوبة لانه لا يخلو شراؤه لابنه من أن يكون وصية أولا يكون وصية فان كان وصية فلا يجب أن يرث أصلا حمله الثلث أو لم يحمله لانها وصية لوارث وان كان ليس وصية فينبغي أن يرث كسائر الورثة ولا فرق وان قولهما ههنا لفي غاية الفساد ومخالفة النصوص ؛ وأما قول مالك . واليثار في الحامل فقول أيضا لانعله (١) عن أحد قبلهما وأطرف شيء احتجاج بعضهم لهذا القول . بقول الله تعالى : ( حملته حملا خفيفا فمرت به فلها أثقلت ) فقلنا : يا هؤلاء ومن لكم بان الأثقال هو ستة أشهر ؟ ثم هبكم أنه أثقال لا ما قبله فكان ماذا ، ومن أين وجب منعها من التصرف في جميع ما لها إذا أثقلت ؟ وكذلك قولهم في التفريق بين الأمراض فانه لا يعرف عن صاحب ولا تابع أصلا ولا في شيء من النصوص فحصل قولهم لاحجة له أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس ، ولا نظر ، ولو أن امرأ ادعى عليهم خلاف إجماع كل من تقدم في هذه الأقوال لكان أقرب إلى الصدق من دعواهم خلاف الإجماع فيما قد صح فيه الخلاف كما أوردنا عن مسروق . والشعبي . وغيرهما وما نعلم لهم حجة أصلا الا أنهم قالوا : نقيس ذلك على الوصية فقلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لان الوصية من الصحيح . والمريض سواء لا تجوز الا في الثلث فيلزم أن يكون غير الوصية أيضا من الصحيح والمريض سواء فهذا قياس أصح من قياسهم \* وقالوا : تنهه بالفرار بماله عن الورثة فقلنا : الظن أكذب الحديث ولعله يموت الوارث قبله فيرثه المريض فهذا يمكن وايضا فاذا ليس الا التهمة فامنعوا

(١) في النسخة رقم ١٤ فأقول أيضا لانعلما

الصحيح أيضا من أكثر من ثلث ماله وأتهموه أيضا أنه يفر بماله عن ورثته فجائز أن يموت ويرثوه كما يجوز ذلك في المريض . وجائز أن يموت الوارث فيرثه المريض كما يرثه الصحيح ولا فرق ، وكم من صحيح يموت (١) قبل مريض وأيضاً فاتهموا الشيخ الذي قد جاوز التسعين وامنعوه أكثر من ثلثه لئلا يفر بماله عن ورثته ، فان قلتم : قد يعيش أعواما قلنا : وقد يبرأ المريض فيعيش عشرات أعوام وأذليس الا التهمة فلا تتهموا من يرثه وادعه فاجعلوا فعله من رأس ماله وأتهموا من يرثه عصيته فلا تطلقوا له الثلث ، فان قالوا : هذا خلاف النص قلنا : وفعلكم خلاف النص في التقرب الى الله تعالى بما يحبه المرء من ماله قال تعالى : ( وأنفقوا مما رزقناكم ) وقال تعالى : ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) والمريض أحوج ما كان الى ذلك ، وسئل رسول الله ﷺ عن أفضل الصدقة ؟ فقال : جهد المقل ، فان قالوا : قد سئل النبي ﷺ عن أفضل الصدقة ؟ فقال : ان تصدق وانت صحيح صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى لا أن تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ، ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان ، قلنا : نعم هذا حق صحيح وانما فيه تفاضل الصدقة فقط وليس فيه منع من مرض وأيقن بالموت من أكثر من ثلث ماله أصلا لا بنص . ولا بدليل . ولا بوجه من الوجوه \*

**قال أبو محمد :** ثم نسألهم عن مال المريض لم هو له أم للورثة ؟ فان قالوا : بل له كما هو للصحيح قلنا : فلم تمنعوه ماله دون أن تمنعوا الصحيح ، هذا ظلم ظاهر ، ولو قالوا : بل هو للورثة لقالوا : الباطل لان الوارث لو أخذ منه شيئا لقضى عليه برده ولو وطى أمة المريض لحد ولو كان ذلك لما حل للمريض أن يأكل منه هو ومن تلزمه نفقته من غير الورثة ، ولا ندرى من أين اطلقوا للمريض أن يأكل من ماله ماشاء ويلبس ماشاء وينفق على من اليه من عبيد واما ؟ وان أتى على جميع المال ومنعوه من الصدقة بأكثر من الثلث ان هذا لعجب لا نظير له ! فظهر فساد هذا القول جملة وتعريه عن أن يوجد عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم وانما وجد عن نفر يسير من التابعين مختلفين ، وقد خالفوا بعضهم في قوله في ذلك خلافهم للشعبي في فعل المسافر في ماله وغير ذلك على أن الشعبي أقوى حجة منهم لانه قد صح عن النبي ﷺ السفر قطعة من العذاب ، وروى أيضا « المسافر ورحله على قلت (٢) الاما وقى الله » والله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد :** ووجدناهم يشنعون بآثار لاحجة لهم في شيء منها يجب التنبيه عليها بحول الله تعالى ، منها الأثر الذي قد ذكرناه قبل هذا باوراق في ياب تبديية ديون

الله تعالى من رأس المال وهو مرسل من طريق قتادة : « لا أعرفن أحدا بخل بحق الله حتى اذا حضره الموت أخذ يدغدغ ماله ههنا وههنا » ثم لو صح لم يكن فيه حجة في المنع من التصرف بالحق في المال ، ومنها ما حدثناه حماد ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك ابن أيمن نا يزيد بن محمد العقيلي نا حفص بن عمر بن ميمون عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصناجي عن أبي بكر الصديق « أن النبي ﷺ قال : ان الله قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسناتكم » نا محمد بن سعيد ابن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن طلحة بن عمرو نا مكي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ان الله تصدق عليكم بالثلاث من أموالكم » نا طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت سليمان بن موسى يقول : سمعت « أن رسول الله ﷺ قال : جعلت لكم ثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم » نا ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة « أن النبي ﷺ قال عن الله تعالى : جعلت لك طائفة من المال عند موتك أرحمك به » نا

**قال أبو محمد :** وهذا كله لا متعلق لهم بشيء منه أصلا أما خبر أبي بكر فمن طريق حفص بن عمر الشامى وهو متروك ؛ وأما حديث أبي هريرة فمن طريق طلحة بن عمرو وهو ركن من أركان الكذب والآخران مرسلان ، ثم لو صححت لما كان لهم بها متعلق أصلا لأنه ليس فيها (١) الا أن الله تعالى جعل لنا عند موتنا ثلاث أموالنا ، وهذا معنى صحيح وهو بلا شك الوصية التي لا تنفذ البتة الا عند الموت وليس في شيء من هذه الأخبار ذكر للمرض أصلا لا بنص ولا بدليل فبطل تمويههم بها ، ونسألهم عن تصديق بثلاث ماله وهو صحيح ثم مات بغتة أثر ذلك أو أعتق جميع ماله كذا أيضا ؟ فمن قولهم : ان كل ذلك نافذ من رأس ماله فنقول لهم : قد خالفتم جميع هذه الآثار (٢) لأن هذا فعل الصدقة والعق عند موته كما في الآثار المذكورة وليس في شيء من تلك الآثار انه يقن بانه يموت اذا أعتق أعبد انما فيها عند موته فقط فظهر خلافهم للآثار كلها ، ومنها الخبر الصحيح من طريق مالك عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : « جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي فقلت : يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي أفأتصدق بثلاث مالى ؟ قال قال رسول الله ﷺ : لا قلت . فالشطرقا : لا ثم قال عليه الصلاة والسلام : الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس » ثم ذكر

الحديث ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال لسعد يومئذ : « ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون » ، وهكذا رواه سفيان بن عيينة عن الزهرى بإسناده ، [ورواه أيضا كذلك بعض الناس عن ابراهيم بن سعد عن الزهرى بإسناده] (١) ولفظة « الصدقة » (٢) فقالوا : فقد منعه رسول الله ﷺ من الصدقة في مرضه بأكثر من الثلث .

**قال أبو محمد :** وهذا الاحجة لهم فيه لوجوه ، أحدها اننا روينا هذا الخبر نفسه من طريق معمر عن الزهرى عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه فذكر هذا الخبر وفيه « قال سعد : فقلت : يا رسول الله أفأوصى بثلاثى مالى ؟ قال : لا قلت : فبشطر مالى قال : لا قلت فبثلث مالى قال : الثلث والثلث كثير » وذكر باقى الخبر \*

ورويناه من طريق أبى داود الطيالسى قال : نا ابراهيم بن سعد . وعبد العزيز ابن أبى سلمة الماجشون كلاهما عن الزهرى عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه أنه ذكر هذا الخبر ، وفيه « قال : قلت : أفأتصدق بمالى كله ؟ قال : لا قلت : أفأوصى بالشطر قال : لا قلت : يا رسول الله فبم أوصى ؟ قال : الثلث والثلث كثير » وذكر الخبر فذكروا أنه انما سأل سعد عن الوصية وهو خبر واحد (٣) عن مقام واحد فصح ان لفظة الصدقة التى رواها مالك . وسفيان عن الزهرى انما معناها الوصية كما رواه معمر . وعبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون وليس معمر . وعبد العزيز دون مالك . وسفيان . والزهرى . وغيره فكيف وقد وافق معمر . وعبد العزيز على لفظة أوصى ، وفي هذا الخبر جماعة الأثبات كمارويناه عن مسلم بن الحجاج عن القاسم ابن زكريا عن حسين بن على الجعفى عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد ابن أبى وقاص عن أبيه ، وعن مسلم عن ابن أبى عمر المسكى عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن أيوب السخيتانى عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الجيرى عن ثلاثة من ولد سعد كلهم عن سعد \* ومن طريق البخارى عن أبى نعيم عن سفيان الثورى عن سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه \* ومن طريق البخارى عن محمد بن عبد الرحيم عن زكريا بن عدى عن مروان بن معاوية الفزارى عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبى وقاص عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه \* ومن طريق أحمد ابن شعيب عن محمد بن المثنى عن الحجاج بن المنهال عن همام بن يحيى عن قتادة عن يونس بن جبير عن محمد بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه \* ومن طريق أحمد بن شعيب عن أسحق بن راهوية عن جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبى عبد الرحمن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ٤ انصدق (٣) فى النسخة رقم ١٤ « وهذا خبر واحد »

السلي عن سعد بن أبي وقاص \* ومن طريق احمد بن شعيب عن اسحاق بن راهويه عن وكيع عن هشام بن عروة بن الزبير عن ابيه عن سعد بن أبي وقاص كلهم يذكرون ان سعدا انما سأل رسول الله ﷺ عما يوصى به ، والوجه الآخر انهم انما يمنعون من الصدقة فيما زاد على الثلث في المرض الذي يموت منه صاحبه لا الذي يبرأ منه وقد صح ان رسول الله ﷺ علم ان سعدا سيبرأ من ذلك المرض كما روينا من طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة « قال قام رسول الله ﷺ فينا فاترك شيئا يكون في مقامه ذلك [حتى] (١) الى قيام الساعة الا اخبر به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه قد علمه اصحابي هؤلاء » \* قال أبو محمد : وسعد بن أبي وقاص هو هزم غساكر الفرس يوم القادسية وافتتح مدينة كسرى فهو من جملة ما أخبر به عليه الصلاة والسلام بل من أكبر ذلك وأهمه وأعمه فتحا في الاسلام ، وهذا قد أنذر به عليه السلام في ذلك المرض اذ قال له لعلك يستخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون \* وهذا خلاف قولهم \* والوجه الثالث أن في نص الخبر (٢) الذي ذكرنا الآن اسناده من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بن أبي وقاص « أن رسول الله ﷺ قال له يومئذ : ان صدقتك من مالك وان نفقتك على عيالك صدقة وان ماتا كل امرأتك من مالك صدقة » \*

قال علي : وهذا كله باجماع منا ومنهم ومن جميع أهل الاسلام من رأس مال المريض مات أو عاش ثبتت يقينا ضروريا ان صدقة المريض خارجة من رأس ماله لا من ثلثه بنص حكمه ﷺ وبطل ما خالف هذا ييقن لا اشكال فيه وعاد هذا الخبر أعظم حجة عليهم وأوضح حجة لقولنا والحمد لله رب العالمين \* وأما خبر أبي بكر في نخله عائشة رضی الله عنهما فايرادهم اياه فضيحة الدهر لانه ليس فيه من هبة المريض ذكر أصلا لا بنص ولا بدليل وانما كان نخلها ذلك في صحته وتأخر جدادها لذلك الى أن مات رضى الله عنه فكيف وقد صح رضى الله عنه انه رغب اليها في رد تلك النخلة برضاها فكيف وانما كان وعدا بمجهول (٣) لا يدري من كم من نخلة تجدد العشرين وسقا ولا من أى تلك النخل تجدد فسقطت الأقوال المذكورة ييقن لا مرية فيه والحمد لله رب العالمين ولم يبق الا قولنا وقول أبي سليمان أن جميع أفعال المريض من رأس ماله الا العتق فانه من الثلث فنظرنا فيما احتج به من ذهب الى هذا فوجدنا الخبر الصحيح الذي روينا من طريق

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ان في بعض الخبر (٣) في النسخة رقم ١٤ وانما

كان وعد مجهول

أيوب السخيتاني . ومحمد بن سيرين كلاهما عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن الحصين أن رجلا من الأنصار اعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال فيه قولا شديدا ثم دعاهم فجزأهم اثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ، ورويناه أيضا من طريق أيوب . وحبيب بن الشهيد . وهشام ابن حسان . ويحيى بن عتيق كلهم عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين كما أوردنا ، وسماع ابن سيرين من عمران صحيح ، ورويناه أيضا من طريق عوف بن أبي جميلة عن ابن سيرين عن أبي هريرة \*

**قال أبو محمد :** فقلنا : هذا خبر صحيح لا تحل مخالفته إلا أنه لا يحل (١) للحنيفيين ولا للمالكين ولا للشافعيين الحجة به أصلا فيما عدا العتق لانه قياس والقياس باطل كله كما لم يختلفوا في أنه لا يحل أن يقاس على الخبر الثابت في التقويم على من أعتق شر كاله في مملوك وانه لا يجوز أن يتعدى به ما جاء فيه من العتق خاصة الى الصدقة ولا الى انفاق ولا الى اصداق ولا الى غير ذلك لاسيما والحنيفيون قد خالفوا نصه فيما جاء فيه فكيف يحتجون به فيما ليس فيه منه أثر وهذا عار جدا ، وأما أصحابنا فليس لهم فيه حجة لانه ليس في شيء من هذا الخبر ان الرجل كان مريضا وانما فيه عند موته وقد يفجأ الموت الصحيح فيوقن به فلا يحل أن يقحم في الخبر ما ليس فيه من ذكر المرض فبطل تعلقهم به ، وأيضا فقد بينا قبل ان هذا العتق لل ستة الأعبدا كما كان وصية كما روينا من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بالاسناد المذكور ، وفي هذا كفاية ، ووجه ثالث وهو أنه قدين في ذلك الخبر انه لم يكن له مال غيرهم ونحن نقول بهذا حقا فلا يجوز لاحد عتق في عبد أو عبيد لا مال له غيره ينفذ من ذلك العتق ما وقع فيمن به عنه غنى ويبطل في مقدار ما لا غنى به عنه فلو صح أن ذلك الفعل لم يكن وصية لكان حمل الحديث على هذا الوجه أحق بظاهره وأولى من حمله على أنه عليه السلام أجاز للمريض ثلث ماله اذ ليس في الخبر دليل على هذا أصلا فبطل تعلق أصحابنا بهذا الخبر جملة وصح قولنا والله الحمد وكذلك الخبر الساقط الذي رويناه من طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا خالد عن أبي قلابة عن رجل من بني عذبة أن رجلا منهم اعتق غلاما له عند موته لم يكن له مال غيره فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فأعتق منه الثلث واستسعى في الثلثين ، فالقول في هذا الخبر لو صح كالقول في خبر عمران فكيف وهو باطل لانه مرسل وعن مجهول لا يدري من هو ايضا ، وأما ما روى في ذلك عن علي . وابن مسعود فباطل لا يصح لان القاسم بن

عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود كان لايه اذ مات عبد الله رضى الله عنه ست سنين فكيف ابنه ، ثم هو أيضا عن الحجاج بن أرطاة وهو هالك أو عن عبدالرحمن بن عبدالله وهو مجهول عن القاسم ، وأما الرواية عن علي فمن طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك ثم هي مرسله لان الحسن لم يسمع من علي كلمة فبطل ان يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف قولنا والحمد لله رب العالمين \*  
تم كتاب فعل المريض في ماله والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الإمامة

١٧٦٨ مَسْأَلَةٌ لا يحل (١) لمسلم أن يبيت ليلتين ليس في عنقه لامام بيعة (٢)  
لما روينا من طريق مسلم قال : نايعيد الله (٣) بن معاذ العنبري ناأبي قال : نا عاصم بن محمد بن زياد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب عن نافع قال قال الى عمر : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لاحجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » فان قيل : قد مات عمر رضى الله عنه وجعل الخلافة شورى في ستة نفر عثمان . وعلى . وعبدالرحمن بن عوف . وسعد بن أبي وقاص . وطلحة . والزبير رضى الله عنهم وأمرهم أريثا وروا ثلاثة أيام في أيهم يولى قلنا : نعم وليس في هذا خلاف لأمر رسول الله ﷺ الذى ذكرنا لانه رضى الله عنه استخلف أحدهم وهو الذى يتفقون عليه فعثمان هو الخليفة من حين موت عمر والناس تلك الثلاثة الأيام بمنزلة من بعد عن بلد الخليفة فلم يعلمه باسمه ولا بعينه الا بعد مدة فهو معتقد لامامته ويعتبه وان لم يعلمه باسمه ولا بنسبه ولا بعينه وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٦٩ مَسْأَلَةٌ ولا تحل الخلافة الا لرجل من قريش صليبة من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه ولا تحل لغير بالغ وان كان قرشيا ولا لخليف لهم ولا لمولى لهم ولا لمن أمه منهم وأبوه من غيرهم لما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن يونس قال : نا عاصم بن محمد ابن زياد بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال قال عبدالله بن عمر قال رسول الله ﷺ : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقى من الناس اثنان » \* ومن طريق البخارى نا أبو اليان انا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهرى أن محمد بن جبير بن مطعم كان يحدث عن معاوية أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ان هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد الا أكبه الله على وجهه ما أقاموا الدين » \*

(١) في النسخة رقم ١٦ مسألة قال أبو محمد رضى الله عنه ، لا يحل (٢) في النسخة رقم ١٤ بيعة امام (٣) في النسخة رقم ١٤ عبد الله وهو غلط



**قال أبو محمد:** حديث ابن عمر أعم من حديث معاوية، وهذان الخبران وإن كانا بلفظ الخبر فهما أمر صحيح مؤكد أدلوا جاز أن يوجد الأمر في غير قریش لكان تكذيبا لخبر النبي ﷺ وهذا كفر ممن أجازه فصح أن تسمى بالأمر والخلافة من غير قریش فليس خليفة ولا اماما ولا من أولى الأمر ولا أمر له فهو فاسق (١) عاص لله تعالى هو وكل من ساعده أو رضى أمره لتعديهم حدود الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ، ومن كان حليفا أو مولى أو أبوه من غير قریش فانه ليس من قریش يقيين الحس (٢) وإنما نسب اليهم لاستضافته اليهم واذ ليس من قریش على الحقيقة ولا على جهة ولا على الإطلاق فلا حقه في الأمر، وأما من لم يبلغ والمرأة فلقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث» فذكر الصبي حتى يبلغ ولأن عقود الاسلام الى الخليفة ولا عقد لغلام لم يبلغ ولا عقد عليه، وقد حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن أنى داود الطيالسى عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أنى بكرة قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لن يفلح قوم أسندوا أمرهم الى امرأة» \*

**١٧٧٠ مسألة** ولا يحل أن يكون في الدنيا الامام واحد والأمر للاول بيعة لما روينا من طريق مسلم نا سحبق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وزهير بن حرب كلاهما سمع جريرا عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب السكعة الصائدى انه قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاصى يقول: «أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في حديث طويل: ومن بايع اماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ان استطاع فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر» \* ومن طريق مسلم حدثني عثمان بن أبي شيبة نا يونس بن أبي يعفور عن أبيه عن عرفة - هو ابن شريح - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يردان يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه» \* ومن طريق مسلم حدثني وهب بن بقية الواسطى نا خالد ابن عبد الله - هو الطحان - عن الجريري عن أنى نضرة عن أنى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: «اذا بويح لخلفتين فاقتلوا الآخر منهما» \* وبه الى مسلم نا محمد بن بشار نا محمد ابن جعفر نا شعبة عن فرات القزاز عن أنى حازم قال: سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ انه قال في حديثه: «انه لا نبى بعدى وستكون خلفاء فتسكثروا قالوا: فإنا تأمرنا يا رسول الله؟ قال: فوا (٣) بيعة الاول فالاول وأعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم» \*

(١) في النسخة رقم ١٦ وهو فاسق (٢) في النسخة رقم ١٤ بنفس الخبر (٣) في النسخة رقم ١٦ قال أوفوا ما هنا موافق لما في صحيح مسلم، والحديث مختصر

١٧٧٢ مَسْأَلَةٌ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم ان قدز بيده فيده وإن لم يقدر بيده فبلسانه وإن لم يقدر بلسانه فبقلمه ولا بدو ذلك أضعف الايمان فإن لم يفعل فلا ايمان له ، ومن خاف القتل أو الضرب أو ذهاب المال فهو عذر يبيح له ان يغير بقلبه فقط ويسكت عن الأمر بالمعروف وعن النهي عن المنكر فقط ولا يبيح له ذلك العون بلسان أو يد على تصويب المنكر أصلا لقول الله تعالى : ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل ) وقال عز وجل : ( ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ) \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة . ومحمد بن المثنى . ومحمد بن العلاء أبو كريب قال ابن أبي شيبة : نا كيع عن سفيان الثوري ، وقال محمد بن المثنى : نا محمد بن جعفر ناشبة ثم اتفق سفيان . وشعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ، وقال أبو كريب : نا أبو معاوية نا الأعمش عن اسماعيل بن رجاء عن أبيه ثم اتفق طارق . ورجاء كلاهما عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الايمان » \* ومن طريق مسلم نا عمرو الناقد . وأبو بكر بن النضر . وعبد بن حميد واللفظ له قالوا كلهم : نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح بن كيسان عن الحارث - هو ابن الفضيل - الخطمي الانصاري عن جعفر ابن عبد الله بن الحكم عن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ نا أن رسول الله ﷺ قال : ما من نبي بعثه الله في أمة قبل الا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم يحدث من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن زيد اليامي عن سعد بن عبيدة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : « لا طاعة لبشر في معصية الله » \* ومن طريق أبي داود نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » \* وبه الى أبي داود

ناجي بن معين ناعبد الصمد بن عبد الوارث ناسليمان بن المغيرة ناحيد بن هلال عن بشر بن عاصم عن عقبة بن مالك عن رجل من رهطه قال : « بعث رسول الله ﷺ سرية فسلحت رجلا منهم سيفا فلما رجع قال : لورأيت ما لا منار رسول الله ﷺ قال : أعجزتم اذ بعثت رجلا فلم يمض لأمرى ان تجعلوا مكانه من يمضى لأمرى » \*

**قال أبو محمد :** عقبة صحيح الصحة والذي روى عنه صاحب وان لم يسمه فالصحابه كلهم عدول ، فاذا ثبتت صحة صحبته فهو عدل مقطوع بعذالته لقول الله تعالى : ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ) الآية قال على : [ وهو قول على ] (٢) وكل من معه من الصحابة وأم المؤمنين . وطلحة . والزيرو وكل من معهم من الصحابة . ومعاوية وكل من معه من الصحابة . وابن الزبير . والحسين بن علي رضي الله عن جميعهم وكل من قام في الحرمة من الصحابة . والتابعين . وغيرهم ، وهذه الأحاديث ناسخة للاخبار التي فيها خلاف هذا لان تلك موافقه لما كان عليه الدين قبل الأمر بالقتال ولان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باق مفترض لم ينسخ فهو الناسخ لخلافه بلا شك وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٧٣ مسألة** وصفة الامام أن يكون مجتنباً للكبائر مستترا بالصغائر عالماً بما يخصه حسن السياسة لان هذا هو الذي كلف ولا معنى لان يراعى أن يكون غاية الفضل لانهم لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ، فان قام على الامام القرشي من هو خير منه أو مثله أو دونه فقولوا كلهم معه لما ذكرنا قبل الا ان يكون جائراً فان كان جائراً فقام عليه مثله أو دونه قوتل معه القائم لانه منكر زائد اظهر فان قام عليه أعدل منه وجب أن يقتل مع القائم لانه تغيير منكر ، وأما الجورة من غير قریش فلا يحل ان يقتل مع أحد منهم لانهم كلهم اهل منكر الا أن يكون أحدهم أقل جوراً فيقتل معه من هو أجور منه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الاقضية

**١٧٧٤ مسألة** ولا يحل الحكم الا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وهو الحق وكل ما عدا ذلك فهو جور وظلم لا يحل الحكم به ويفسخ أبدا اذا حكم به حاكم \* برهان ذلك قول الله تعالى . ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) وقال تعالى : ( وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم ) وقال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ) وقال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه )

والظلم لا يحل اقراره والخطأ لا يجوز امضاؤه \*

**١٧٧٥ مسألة** ولا يحل أن يلى القضاء والحكم في شيء من أمور المسلمين وأهل الذمة الا مسلم بالغ عاقل عالم بأحكام القرآن . والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وناسخ كل ذلك ومنسوخه وما كان من النصوص مخصوصا بنص آخر صحيح لأن الحكم لا يجوز الابداء كرنالما ذكرنا قبل فاذالم يكن عالما بما لا يجوز الحكم الا به لم يحل له أن يحكم بجهله بالحكم ولا يحل له اذا كان جاهلا بما ذكرنا ان يشاور من يرى ان عنده علما ثم يحكم بقوله لأنه لا يدري افتاه بحق أم بباطل ، وقد قال الله تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) فمن أخذ بما لا يعلم فقد قفما لا علم له به وعصى الله عز وجل وليس هذا بمنزلة الجاهل من العامة تنزل به النازلة فيسأل من يوصف له بعلم القرآن والسنة ويأخذ بقوله بعد أن يخبره انه حكم الله تعالى في كتابه أو أمر رسول الله ﷺ أو ان العامى مكلف في تلك النازلة عملا ما قد افترضه الله عليه ولم يفسح له في اهماله فعلية في ذلك ان يبلغ في ذلك حيث بلغ وسعه من العلم المالم يلزمه قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وأما الحاكم فبضد هذا لأنه غير مكلف مالا يدري من الحكم بين غيره من الناس بل هو محرم عليه ذلك وانما كلفه الله تعالى سواء من أهل العلم \*

**١٧٧٦ مسألة** ولا يحل الحكم بقياس ولا بالرأى (١) ولا بالاستحسان ولا بقول أحد نمن دون رسول الله ﷺ ودون ان يوافق قرآنا أو سنة صحيحة لان كل ذلك حكم بغالب الظن ، وقد قال الله تعالى : ( ان الظن لا يغني من الحق شيئا ) وقال تعالى : ( ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ، فان قيل . فانكم في أخذكم بخبر الواحد متبعون للظن قلنا : كلابل للحق المتيقن قال تعالى : ( ان انحن نزلنا الذكروانا له لحافظون ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي بوحى ) ، فان قيل : فانكم في الحكم بالينة واليمين حاكون بالظن قلنا : كلابل يقيين (٢) أن الله تعالى أمرنا بذلك نصا وما علينا من مغيب الامر شيء اذ لم نكلفه ، وأيضا فانه لا يخلو ما أوجه القياس أو ما قيل برأى أو استحسان أو تقليد قائل من أحد أوجه ثلاثة (٣) لارابع لها ضرورة اما أن يكون ذلك موافقا لقرآن أو لسنة صحيحة عن رسول الله ﷺ فهذا انما يحكم فيه بالقرآن أو بالسنة ولا معنى لطلب قياس أو رأى أو قول قائل موافق لذلك ومن لم يحكم بالقرآن أو بحكم رسول الله ﷺ الاحتى يوافق ذلك قياس أو رأى أو

(١) في النسخة رقم ١٦ « ولا رأى » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بل يتيقن » (٣) في النسخة رقم ١٤ « ثلاثة أوجه »

قول قائل فقد انسلخ عن الايمان قال الله عز وجل : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلبوا تسليما ) وهذا الذى لم يحكم بحكم رسول الله ﷺ فيما شجر عنده فيما بين الناس الاحتى وافقه قياس أورأى أو قول قائل فلم يحكم النبي ﷺ ولا سلم له تسليما بل وجد في نفسه حرجا مما قضى به عليه الصلاة والسلام فوربنا ما آمن ، وإما أن يكون مخالفا للقرآن او لسنة رسول الله ﷺ فهذا الضلال المتيقن وخلاف دين الاسلام ، ولا يحتاج ان نطول في هذا مع مسلم قال تعالى : ( تلك حدود الله فلا تعتدوها ) وقال تعالى . ( ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها ) واما ان لا يوجد في القرآن والسنة ما يوافقه نصا ولا ما يخالفه فهذا معدوم من العالم ولا سبيل الى وجوده قال تعالى : ( اليوم اكملت لكم دينكم ) وقال تعالى : ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) وقال رسول الله ﷺ : «دعوني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسااتلهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فاتركوه» فصح ضرورة انه لا يخرج حكم أبا عن ان يأمر به الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فيكون فرضا ما استطعنا منه او ينهى عنه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فيكون حراما أولا يكون فيه أمر ولا نهى فهو مباح فعلة وتركه وبطل ان تنزل نازلة في الدين لاحكم لها في القرآن والسنة ولو وجدت ، وقد أبى الله عز وجل ان توجد لكان من أراد ان يشرع فيها حكما داخل في الدين ذم الله تعالى اذ يقول تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) فان قالوا : نحكم فيها بحكم ما يشبهها من القرآن والسنة قلنا : واين أمركم الله تعالى بهذا ؟ وهذا هو الشرع في الدين بمالم يأذن به الله ، فان قالوا : قال الله تعالى : ( فاعتبروا يا أولي الأبصار ) قلنا : نعم اعتبروا معناه اعجبوا قال الله تعالى . ( وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم ) الآية وما فهم احد قط من اعتبروا احكموا الشيء بحكم نظيره ، وهذا هو تحريف للكم عن مواضعه والقول على الله تعالى بالباطل وبالم يقله ، فان قالوا : قد قال الله تعالى : ( وشاورهم في الأمر ) قلنا : نعم فيما أيسر له فعلة وتركه لا في شرع الدين بمالم يأذن فيه الله تعالى ولا في اسقاط فرض فرضه الله تعالى ولا في اباحة ما حرمه الله تعالى ولا في تحريم ما أحله الله تعالى ولا في ايجاب ما لم يوجبه الله تعالى وقد قال الله تعالى : ( واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ) فصح أن الأخذ برأيهم لا يجوز في الدين الا حيث صححه رسول الله ﷺ فقط وما كان هكذا فانما صح طاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم

لا اتباعا لمن أشار به ثم كل ما أتوا به من آية أو سنة فيها ان الله تعالى حكم في امر كذا بكذا من أجل كذا وكذا أو كما حكم في أمر كذا قلنا . هو حق كما هو وكلما أردتم أن تشرعوا أتم فيه تشسيها بحكم آخر دون نص فهو باطل بحت لا يحل فليس لأحد أن يحرم ما لم يحرمه الله تعالى من أجل ان الله تعالى حرم أشياء آخر ولا أن يوجب ما لم يوجبه الله عز وجل من أجل ان الله عز وجل أوجب أشياء آخر فهذا كله تعدل حدود الله عز وجل وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، فان ادعوا في جواز ذلك اجماعا قلنا : هذا الكذب والبهت بل الاجماع قد صح على بطلان كل ذلك لأن الأمة كلها مجمعة على تصديق قول الله تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وعلى تصديق قول الله تعالى : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) وفي هذا بطلان الحكم بما عدا القرآن والسنة ثم نقض من نقض فاخطاء قاصدا الى الخير ولا سبيل لهم البتة الى وجود حكم طول مدة رسول الله ﷺ بقياس أصلا ولا يرى البتة وكل شرع حدث بعده عليه الصلاة والسلام لم يحكم هو به فهو باطل يقيين وليس من الدين البتة قال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وما كل فلا يجوز البتة ان يزداد فيه شئ وأصلا ولا سبيل البتة الى ان يوجد عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم الأمر بالقياس في الدين من طريق صحيحة ابدأ وأيضا فدعى الاجماع على ما لا يتيقن أن كل مسلم فقد عرفه وقال به كاذب على الأمة كلها وقد نص الله تعالى على أن نفرا من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من رسول الله ﷺ فهم صحابة وفضلاء فمن لهذا المدعى بالباطل باجماع أولئك فكيف واحصاء اقوال الصحابة رضي الله عنهم لا تحصر (١) الا حيث لا يشك في أن كل مسلم فقد عرفه وقد قال أحمد ابن حنبل رضي الله عنه . من ادعى الاجماع فقد كذب ، وما يدريه لعل الناس اختلقوا في ذلك \* حدثنا بذلك حماد بن أحمد . ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال حماد بن عباس ابن أصبغ ، وقال يحيى نا أحمد بن سعيد بن حزم ثم اتفق أحمد . وعباس قالا : نا أحمد ابن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال أبي فذكره \*

١٧٧٧ مسألة ولا يقضى القاضي وهو غضبان لما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا علي بن حجر أنا هشيم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال قال النبي ﷺ : « لا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان » \*

١٧٧٨ - مسألة - ولا تجوز الوكالة عند الحاكم الاعلى جلب البيئة وعلى طلب

الحق . وعلى تقاضيه وعلى تقاضى البين لأن كل هذا بيد الوكيل مقام يد الموكل وقد بعث رسول الله ﷺ عليا إلى اليمن لقبض حق ذوى القربى من خمس الخمس ، وقال تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) ومن القيام بالقسط طلب حق كل ذى حق \*

١٧٧٩ - مسألة - ولا يجوز التوكيل على الاقرار والانكار أصلا ولا يقبل انكار أحد عن أحد ولا اقرار أحد على أحد ولا بد من قيام البينة عند الحاكم على اقرار المقر نفسه أو انكاره \*

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وقد صرح اجماع أهل الاسلام على ان لا يصدق أحد على غيره الا على حكم الشهادة فقط ثم نقض من نقض فافذا اقرار الوكيل على موكله وأخذه به فى الدم . والمسأل . والفرج ، وهذا أمر يوقن أنه لم يكن قط ولا جاز ولا عرف فى عصر (١) رسول الله ﷺ ولا فى عصر أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، وما كان هكذا فهو حقا خلافا لاجماع المسلمين وخلاف القرآن . والباطل الذى لا يجوز والله تعالى التوفيق \*

١٧٨٠ - مسألة - ويقضى على الغائب كما يقضى على الحاضر وهو قول الشافعى . وأبى سليمان . وأصحابهما ، وقال ابن شبرمة : لا يقضى على غائب ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يقضى على غائب الا فى بعض المواضع ، وقال مالك : يقضى على الغائب فى كل شئ الا فى الأرضين . والدور الا أن يكون غائبا غيبة طويلة ، قال ابن القاسم : كما بين مصر والأندلس \*

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فظاهر الخطأ من وجهين ، أحدهما تفرقه بين العقار وغيره (٢) وهو قول بلابرهان ، وما حرم الله تعالى على أحد من الناس من عقار غيره الا كالذى حرمه من غير العقار ولا فرق بل العقار كان أولى فى الرأى أن يحكم فيه على الغائب لانه لا ينقل ولا يغاب عليه ولا يفوت بل يستدرك الخطأ فيه فى كل وقت وليس كذلك سائر الأموال \* والوجه الثانى تفرقه بين الغائب غيبة طويلة وغيبة غير طويلة فهذا قول بلابرهان وتفرق فاسد ، وليس فى العالم غيبة الا وهى طويلة بالاضافة الى ما هو أقصر منها فى الزمان . والمكان رهى أيضا قصيرة بالاضافة الى ما هو أطول منها فى المكان والزمان ، فمن غاب عامين الى العراق فقد غاب غيبة طويلة بالاضافة الى من غاب نصف عام الى مصر وقد غاب غيبة قصيرة بالاضافة الى من غاب عشرة أعوام الى الهند وهكذا فى كل زمان وكل مكان ، ثم تحديد (٣) ابن القاسم خطأ ثالث وهذا قول ما نعلمه لأحد من

خلق الله عز وجل قبل مالك فسقط هذا القول \* وأما قول أبي حنيفة . وأصحابه ففاسد أيضا لان كل من لم يحضر مجلس الحاكم فهو غائب عنه ولو أنه ورحة باب دار الحاكم فعلى هذا لا يحكم على أحد أبدأ وهو فاسد كما ترى ، فان قالوا : يبعث فيه قلنا : وابعثوا أيضا في كل غائب ولا فرق ، فان قالوا : قديكون بحيث تتعذر البعثة فيه قلنا : وقديكون الى جانب (١) حائط الحاكم وتتعذر البعثة فيه ايضا لتعذره أول بعض الوجوه ، ثم قد خش تناقضهم ههنا فقالوا : من غاب بحيث لا يعرف فانه ينفق من ماله على زوجته وأصاغر ولده وعلى أكابر ولده ان كانوا زمني وعلى بناته الأبكار وان كن بالغات غير زمنات وعلى أبويه الفقيرين الزمنين من طعامه وزيته وثيابه الذي تشاكل لباس من ذكرنا ومن دراهمه ودنانيره ولا يباع في ذلك البتة عقار . ولا عروض . ولا حيوان ، وسواء كان مازكرا من الطعام والزيت والناض والياب ودعة عند مقر او غير مقر أو في منزل الغائب ، وهذا كلام جمع من السخف وجوها عظيمة وهو حكم على الغائب وتحكم بالفرق بين الأموال بالباطل الى تخاليطهم ههنا في غاية الفساد وقضوا على المرتد اذا لحق بأرض الحرب بأنه ميت وهو حي وقسموا ماله على ورثته وهذا قضاء بالباطل على غائب ولا فرق بين حق من ذكرنا في النفقة وبين حق الغرماء في الديون وحق المغصوبين فيما غصب منهم وتقاسيم . لا تعرف عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم \*

**قال أبو محمد** : وموهو في ذلك بأشياء وهي عليهم لالهم نذكرها ان شاء الله تعالى ونبين أنها عليهم بحول الله تعالى وقوته ، واما من اجل ان لا يقضى على غائب فابن شبرمة . وسفيان ومن واقف فافهم احتجوا بما روينا من طريق شريك عن سماك بن حرب عن حنش ابن المعتمر عن علي بن أبي طالب قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت : يا رسول الله ترسلنى وأنا حديث السن لاعلم لى بالقضاء فقال ان الله عز وجل سيهدى قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه أخرى أن يتبين لك القضاء قال : فما زلت قاضيا وما شككت في قضاء بعد \* وما روينا من طريق ابن عينة عن سماك بن حرب عن حنش ابن المعتمر عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال له : « اذا قعد الخصمان فلا تقض للاول حتى تسمع حجة الآخر » \* ونا محمد بن الحسن الرازى نا عبد الرحمن بن عمر بن النحاس نا ابن الأعرابي نا سهل بن أحمد بن عثمان الواسطى نا القاسم بن عيسى بن ابراهيم الطائي نا المؤمل بن اسماعيل عن سفيان الثوري عن علي بن الأقرع عن جحيفة عن علي ، أن النبي



قال له في حديث : « فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض للاول حتى تسمع من الآخر فإنه أحرى أن يثبت لك القضاء » \*

قال أبو محمد : هكذا في كتابي عن الرازي عن جحيفة والصواب جحيفة (١) وذكرنا  
عن دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما روينا من طريق الكشوري عن الحذافي نا  
عبد الملك الذماري نا محمد الغفاري حدثني ابن أبي ذئب الجهنى عن عمرو بن عثمان (٢)  
ابن عفان قال : أتى عمر بن الخطاب رجل قد فقت عينه فقال له عمر : تحضر خصمك  
فقال له : يا أمير المؤمنين أباك من الغضب الا ما أرى فقال له عمر : فلعلك قد فقت عينى  
خصمك معا فحضر خصمه قد فقت عيناه معا فقال عمر : اذا سمعت حجة الآخر بان  
القضاء ، قالوا : ولا يعلم لعمر في ذلك مخالف من الصحابة \* ومن طريق عبد الرزاق عن  
الحذافي عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن عبد العزيز : قال لقمان :  
اذا جاءك الرجل وقد سقطت عيناه في يده فلا تقض له حتى يأتي خصمه \* ومن طريق مجالد  
عن الشعبي عن شريح لا يقضى على غائب \* ومن طريق أنى عبيد عن عبد الرحمن بن مهادى  
عن سفيان الثوري عن الجعد بن ذكوان أن رجلا سأل شريحا عن شيء ؟ فقال : لا  
أغرى حاضرا بغائب \*

قال أبو محمد : لانعلم لهم شيئا غير هذا وكله لا حجة لهم في شيء منه أما الخبر عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فساقط لان شريكا مدلس . وسماك بن حرب يقبل التلقين .  
وحش ابن المعتمر ساقط مطرح \* وأما الطريق الأخرى فالتقاسم بن عيسى بن ابراهيم  
الطائي مجهول لا يدري من هو ثم أعجب شيء اننا روينا من طريق البزار نا أبو كامل نا أبو  
عوانة عن سماك بن حرب عن حش بن المعتمر قال : ان على بن أبي طالب قدم اليه فاختصم اليه  
في أسد سقط في بئر فاجتمع الناس اليها فسقط فيها رجل فتعلق بأخرو تعلق الآخر بثالث  
وتعلق الثالث برابع فسقطوا كلهم فطلبت دياتهم من الأول فقضى في ذلك بديتين  
وسدس على من حضر البئر من الناس فللاول ربع دية لانه هلك فوجه ثلاثة وللثاني ثلث  
دية لانه هلك فوجه اثنان وللثالث نصف دية لانه هلك فوجه واحد . وللرابع دية فأخبر  
رسول الله ﷺ بقضاء على فقال : هو ما قضى بينكم وهم يخالمون هذا ولا يقولون به  
فمرة تكون رواية سماك بن حرب عن حش حجة اذا ظنوا ان تمريهم بها يجوز لهم  
ومرة لا تكون حجة اذ لم يمكنهم أن يموها بها ، وما أدري أى دين يبقى مع هذا ؟  
ثم لو صحت الاخبار التي قد متالما كان لهم بها متعلق أصلا لأنه ليس فيها ان لا يقضى على

غائب بل فيها أن لا يقضى على حاضر بدعوى خصمه دون سماع حجته ، وهذا شيء لا يخالفهم فيه ، ولا يجوز أن يقضى على حاضر ولا غائب بقول خصمه لكن بالذى أمر الله تعالى به من البينة العادلة فقط فظهر عظيم تمويههم بالباطل ونعوذ بالله من الخذلان .

ومن العجائب لهم قد خالفوا هذه الآثار التي هوها بها في مكان آخر وهو أنهم قضوا على الغائب بأقرار وكيله عليه وليس هذا في شيء من الاخبار أصلا ، وأما تمويههم بعمر فانه لا يصح عنه أيضا لأنه من طريق محمد الغماري عن ابن أبي ذئب الجهني ولا يدرى من هما في خلق الله تعالى ، ثم عن عمرو بن عثمان بن عفان عن عمر ولم يولد عمرو الا ليلة موت عمر ؛ وأيضا فكم قضية لعمر . وعلى قد خالفوها حيث لا يجوز خلافها ، وأيضا فلو صح عن عمر فليس فيه الا أن لا يقضى على غائب بدعوى خصمه وهذا حق لا تنكره ، وأيضا فان الصحيح عن عمر . وعثمان القضاء على الغائب اذا صح الحق قبله ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، وأما عن عمر بن عبد العزيز فانما ذكر عن لقمان كلاما وأين لقمان من أيام عمر ، ثم ليس فيه الا أن لا يقضى على غائب بدعوى خصمه فقط ، وهكذا نقول ، وكم قصة خالفوا فيها قضاء عمر بن عبد العزيز وغيره ، وأما شريح فانه لا يصح عنه لأنه عن مجالد ومجالد ضعيف ، والطريق الأخرى انما فيها انه لا يلحق خصما فقط ولو صح لما كان في أحد دون رسول الله ﷺ حجة فلم يبق لهم شيء يتعلقون به فسقط قولهم لتعريه من البرهان ووجدنا الله تعالى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) فلم يخص تعالى حاضرا من غائب ، وقال تعالى : ( وأقيموا الشهادة لله ) فلم يخص تعالى حاضرا من غائب فصح وجوب الحكم على الغائب كما هو على الحاضر ، وما ندرى في الضلال أعظم من فعل حاكم شهده عنده العدول بان فلانا الغائب قتل زيدا عمدا أو خطأ أو انه غصب هذه الحرة أو تملكها أو انه طلق امرأته ثلاثا أو انه غصب هذه الأمة من هذا أو تملك مسجدا أو مقبرة فلا يلتفت الى كل ذلك وتبقى في ملكه الحرة والفرج الحرام . والمال الحرام ألا ان هذا هو الضلال المدين والجور المتيق والفسق المتين والتعاون على الإثم والعدوان ، وقد صح عن رسول الله ﷺ الحكم على الغائب كما حكم على العرنيين الذين قبلوا الرعاء وسملوا أعينهم وفروا فاتبعهم بقائف وهم غيب حتى أدر كوا واقص منهم ، وعلى أهل خيبر وهم غيب بان يقيم الحارثيون أولياء عبد الله بن سهل رضي الله عنه البينة أو يحلف خمسون منهم على قاتله من أهل خيبر ويسلم اليهم أو يودوا دينته أو يحلف خمسون من يهود انهم ما قتلوه ويبرءون ، والخبر المشهور الذي روياه من طرق منها عن أحمد بن شعيب أنا اسحق

ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - انا أبو معاوية ناهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : جات هند بنت عتبة الى رسول الله ﷺ فقالت : ان زوجي أباسفيان رجل مسيك شحيح لا يعطيني ما يكفيني وبني أفأ خذمن ماله وهو لا يعلم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذى ما يكفيك وبنيك بالمعروف ، وهذا حكم على الغائب \* فان قالوا : انما حكم (١) عليه الصلاة والسلام على أبي سفيان لعلمه بصحة ما ذكرت له هند قلنا : ان هذا لعجب عهدنا بكم تجعلون البيعة أقوى من علم الحاكم في مواضع منها ما علم قبل أن يلى الحكم ، ومنها الحدود في الزنا . والقطع . والخمر . فانكم ترون أن يحكم في كل ذلك بالبيعة ولا تجيزون أن يحكم في ذلك بعلمه وان علمه بعد ولايته القضاء فمرة يكون الحكم بالعلم عندكم أقوى من البيعة ومرة تكون البيعة أقوى من العلم فكم هذا الخبط في ظلمات الجهل والتحكم في الدين بالباطل ؟ وكل ما لزم الحاكم أن يحكم فيه بعلمه فلازم له أن يحكم فيه بالبيعة وكل ما لزمه أن يحكم فيه بالبيعة لزمه أن يحكم فيه بعلمه لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وأما الصحابة رضى الله عنهم فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ابن عبد الله البجلي أن رجلا كان مع أبي موسى الأشعري وكان ذا صوت ونكاية في العدو فغنموا فأعطاه أبو موسى الأشعري بعض سبهه فأنى أن يأخذ الا جميعا فضربه عشرين سوطا وحلق رأسه فجمع شعره ورحل الى عمر فدخل عليه قال جرير بن عبد الله : وأنا أقرب الناس مجلسا من عمر فأخرج شعره فضربه به صدر عمر وقال : أما والله لولا فقال عمر لولا ماذا صدق والله لولا النار فقال : كنت ذا صوت ونكاية في العدو ثم قص قصته على عمر فكتب عمر الى أبي موسى ان فلانا قدم على فأخبرني بكذا وكذا فان كنت فعلت ذلك به فعزمت عليك ان كنت فعلت به ذلك في ملاء من الناس فعزمت عليك لما جلست له في ملاء من الناس حتى يقتص منك وان كنت فعلت به ذلك في خلاء لما جلست له في خلاء حتى يقتص منك فقال له الناس : اعف عنه فقال : لا والله لا أدعه لاحد فلما قعد أبو موسى للقصاص رفع رأسه الى السماء وقال : اللهم قد عفوت عنه \* حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا يحيى بن سعيد التيمي نا عباقة بن رفاعه بن رافع ابن خديج قال : بلغ عمر بن الخطاب أن سعد بن أبي وقاص اتخذ بابا وقال : انقطع الصوت فارسل اليه عمر فخرقه وارسل محمد بن مسلمة الانصاري وأخذ بيد سعد وخرجه

واجلسه وقال : هنا اجلس للناس فاعتذر اليه سعد وحلف انه ماتكم بذلك \* حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر ناشعبة عن أبي حصين قال : سمعت الشعبي قال : كتب عمر الى أبي موسى أنه بلغني أن ناسا من قبلك دعوا بدعوى الجاهلية يا آل ضبة فاذا أتاك كتابي هذا فانهمكهم عقوبة في أموالهم وأجسامهم حتى يفرقوا اذلم يفقهوا \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : قضى عمر بن الخطاب . وعثمان بن عفان في المفقود ان امرأته تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشر اثم تتزوج وهذا كله قضاء على الغائب ولو تتبع ذلك للصحة بعد ما يوجد من ذلك للنبي ﷺ لكثير جدا ، والذي أوردنا عن عمر . وعثمان صحيح ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافة أبدا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٨١ مسألة** وكل من قضى عليه بينة عدل بغرامة أو غيرها ثم أتى هو بينة عدل انه كان قد أدى ذلك الحق أو برىء من ذلك الحق رد عليه ما كان غرم وفسخ عنه القضاء الأول لانه حق ظهر لم يكن في علم البينة التي شهدت أولا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٨٢ مسألة** وكل من ادعى على أحد أو أنكر المدعى عليه فكلف المدعى البينة فقال : لى بينة غائبة أو قال : لا أعرف لنفسى بينة أو قال : لا بينة لي قيل له : ان شئت فدع تحليفه حتى تحضر بينتك أو لعلك تجد بينة وان شئت حلفته وقد سقط حكم بينتك الغائبة جملة فلا يقضى لك بها أبدا وسقط حكم كل بينة تأتي بها بعد هذا عليه ليس لك الا هذا فقط فإى الامرين اختار قضى له به ولم يلتفت له الى بينة في تلك الدعوى بعدها الا أن يكون تواتر يوجب صحة العلم ويقينه انه حلف كاذبا فيقضى عليه بالحق أو يقربعدان [ يكون ] (١) حلف فيلزمه ما أقرب به ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : كان شريح يستحلف الرجل مع بينته ويقبل البينة بعد اليمين ويقول البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ، وبالحكم على الحالف اذا أقام الطالب بينة بعد يمين المطلوب يقول سفيان الثوري . والليث بن سعد وبه يقول أبو حنيفة والشافعي . وأحمد . واسحق ، وقال مالك : ان عرف الطالب ان له بينة فاختر تحليف المطلوب فقد سقط حكم بينته ولا يقضى به اليه ان جاء بها بعد ذلك ، واما ان لم يعرف ان له بينة فاختر تحليف المطلوب فحلف ثم وجد بينة فانه يقضى له بها ، وقدروى عنه أنه قال : ان قال الطالب ان له بينة بعيدة (٢) ولكن احلفه الى الآن ثم ان حضرت

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ قال الطالب لى بينة بعيدة

ينتى اتيت بها فانه يجاب الى ذلك ويحلف له المطلوب ثم يقضى له بينته اذا أحضرها وقدروى نحو هذا عن شريح ، وقال بقولنا ابن أبى ليلي . وأبو عبيد . وأبو سليمان .  
وجميع أصحابنا \*

**قال أبو محمد** : لا متعلق لابي حنيفة . ومالك ، والشافعى ، وأحمد . بشرح  
لأنهم قد خالفوه فى تحليفه مقيم البينة مع بينته ، ومن الباطل أن يكون قول شريح حجة  
فى موضع وغير حجة فى آخر ، واما قول مالك : فمانع أحدنا قوله قبله فى التفريق بين  
علم الطالب بأن له بينة وبين جهله بذلك وهو قول لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا قول  
متقدم . ولا قياس ، فان قالوا : اذا علم ان له بينة ثم أحلفه فقد أسقط بينته فقلنا :  
ما فعل ولا أخبر انه اسقطها ، وكذلك أيضا اذا لم يعلم بان له بينة فأحلف خصمه فقد  
اسقط بينته ايضا ولا فرق ، وأما قول أبى حنيفة . والشافعى . ومالك : وأحمد . فى  
قضائهم بالبينة بعد يمين المنكر فان قولهم : البينة العادلة خير (١) من اليمين الفاجرة  
فقول صحيح لو أيقنا ان البينة عادلة عند الله عز وجل وان يمين الحالف فاجرة بلا شك وأما  
اذا لم يوقن أن البينة صادقة ولان اليمين فاجرة فليست الشهادة أولى من اليمين اذا صدق  
فى كليهما ممكن والكذب فى كليهما ممكن الا بنص قرآن أو سنة تأمرنا بانقاذ البينة وان  
حلف المنكر [ لا يعتد به ] (٢) ولا يوجد فى ذلك نص أصلا فسقط هذا القول ليقين ،  
بل وجدنا النص بمثل قولنا والحمد لله رب العالمين كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا  
زهير بن حرب . واسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - جميعا عن أبى الوليد الطيالسى نا  
أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر قال : « كنت عند رسول الله  
ﷺ فأناه رجلا يختصمان فى أرض فذكر أن رسول الله ﷺ قال للطالب : بينتك  
قال : ليس لى بينة قال : يمينه قال : اذا يذهب بها يعنى بمالى قال رسول الله ﷺ : ليس لك  
الا ذلك » فنص عليه الصلاة والسلام على انه ليس للطالب الا بينته أو يمين المطلوب فصح  
يقينا أنه ليس الا أحدهما لا كلاهما وبطل أن يكون له كلا الأمرين ييقين ، فان قيل :  
فانكم تحكمون للطالب بعد يمين المطلوب بالتواتر وبعلم الحاكم وبقاره قلنا : نعم  
وكل هذا ليس ببينة لكنه ييقين الحق ويقين الحق فرض انفاذ وليست شهادة العدول كذلك  
بل يمكن أن يكونوا كاذبين أو مغفلين ولولا النص بقبولهم وباليمين ما حكمنا بشئ من ذلك  
بخلاف يقين العلم وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٨٣ - مسألة - فان لم يكن للطالب بينة وأبى المطلوب من اليمين أجبر عليها

أحب أم كرهه بالادب ولا يقضى عليه بنكوله في شيء من الأشياء أصلاً ولا ترد اليمين على الطالب البتة ولا ترد يمين أصلاً إلا في ثلاثة مواضع فقط ، وهي القسامة فيمن وجد مقتولا فإنه إن لم تكن لأوليائه بينة حلف خمسون منهم واستحقوا القصاص أو الدية فإن أبو حلف خمسون من المدعى عليهم وبرئوا فإن نكلوا أجبروا على اليمين أبداً وهذا مكان يحلف فيه الطالبون فإن نكلوا رد على المطلوبين \* والموضع الثاني الوصية في السفر لا يشهد عليها إلا كفاروان الشاهدين الكافرين يحلفان مع شهادتهما فإن نكلا لم يقض بشهادتهما فإن قامت بعد ذلك بينة من المسلمين حلف اثنان منهم مع شهادتهما وحكم بها وفسخ ما شهد به الأولان فإن نكلا بطلت شهادتهما وبقي الحكم الأول كما حكم به فهذا مكان يحلف فيه الشهود لا الطالب ولا المطلوب \* والموضع الثالث من قام له بدعواه شاهد واحد عدل أو امرأتان عدلتان فيحلف ويقضى له ، فإن نكل حلف المدعى عليه وبريء فإن نكل أجبر على اليمين أبداً فهذا مكان يحلف فيه الطالب فإن نكل رد على المطلوب ، وفي كل ما ذكرنا اختلاف نقالت طائفة : أن نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بدعوى الطالب دون أن يحلف ، وقال آخرون : لا يقضى عليه إلا حتى يحلف على صحة دعواه فيقضى له حينئذ فالقائلون يقضى على المطلوب بنكوله دون أن ترد اليمين فكما رويناه من طريق أبي عبيدة ناييد - هو ابن هرون - عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه عبد الله باع عبده بشأمة درهم بالبراءة ثم إن صاحب العبد خاصم فيه ابن عمر إلى عثمان فقال عثمان لابن عمر : أحلف بالله لقد بعتته وما به من داء علمته فأبى ابن عمر من أن يحلف فرد عليه عثمان العبد \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه أمر ابن أبي مليكة . أن يستحلف امرأة فأبت أن تحلف فألزمها ذلك ، وروى نحو ذلك عن أبي موسى الأشعري \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن شريك عن مغيرة عن الحارث قال : نكل رجل عند شريح عن اليمين فقضى عليه فقال : أنا أحلف فقال شريح : قدمضي قضائي ، وبهذا يأخذ أحمد بن حنبل . واسحق في أحد قوليه ، وقال أبو حنيفة : يقضى على الناكل عن اليمين في كل شيء من الأموال . والفروج . والقصاص فيما دون النفس حاشا القصاص في النفس فلا يقضى فيه بنكول المطلوب ولا ترد اليمين على الطالب لكن يسجن المطلوب حتى يحلف أو يقر ؛ وقال زفر : اقضى في النكول في كل شيء وفي القصاص في النفس وما دون النفس وهو قول أبي يوسف . ومحمد في أحد قوليهما ، وقالا مرة أخرى : يقضى بالنكول في كل شيء حاشا القصاص في النفس وفيما دونها فإنه يلزم الأرش والدية بالنكول

فى كل ذلك ولا يقص منه ، وقالوا كلهم : من ادعى على آخر انه سرق منه ما فيه القطع ولا بينة له حلف المطلوب وبرى . فان نكل غرم المالم ولا قطع عليه ، وقالوا كلهم : لا يقضى عليه بالنكول حتى يدعوه الى اليمين ثلاث مرات فان أبى وتمادى قضى عليه ، وقال الحسن بن حى : ان وجد قتيل فى محلة قوم فادعى أولياؤه عليهم قتله ولا بينة لهم حلف خمسون منهم بالله ما قتلناه ثم يقرمون الدية فان نكلوا قتلوا قصاصا ، وقال مالك : من ادعى حقا من مال على منكر وأقام شاهدا واحدا حلف مع شاهده ، فان أبى قيل للمطلوب احلف فتبرأ فان نكل قضى عليه بما شهد به شاهد طالبه عليه ، قال : ومن قال : أنا منهم فلانا بانه أخذنى مالا ذكر عدده ولا أحقق ذلك قيل للمطلوب : احلف وتبرأ فان نكل قضى عليه بما ذكره المتهم دون رد يمين ، قال : ومن مات وترك ورثته صغارا فاقام وصيهم شاهدا واحدا عدلا بدين لموروثهم على انسان قيل للبدعى عليه : احلف حتى تبلغ الصغار فيحلفوا مع شاهدهم ويقضى لهم فان حلف ترك حتى يبلغوا ويحلفوا ويقضى لهم وان نكل غرم ما شهد به الشاهد ، وقال فيمن ادعت عليه امرأته طلاقا أو ادعت عليه أمته أو عبده عتاقا وقام عليه بذلك شاهد واحد عدل انه يقال له : احلف ما طلقت ولا أعتقت وتبرأ فان نكل قضى عليه بالطلاق والعتق ، وقال مرة اخرى : يسجن حتى يطول أمره وحد ذلك بسنة ثم يطلق ومرة قال : يسجن أبدا حتى يحلف

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فظاهر الخطأ لأنه متناقض مرة يقضى بالنكول كما وردنا فى سائر الدعاوى لا يقضى به ، وهذه فروق مانع من أحد من المسلمين فرقها قبله ولا دليل له على تفريقه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قول أحد سبقه الى ذلك . ولا قياس بل كل ذلك مبطل لفروقه فسقط هذا القول بيقين \* وأما قول أبى حنيفة . وأبى يوسف . ومحمد بن الحسن فظاهر التناقض أيضا ومانع من أحد سبقهم الى تلك الفروق الفاسدة ولا الى ترديد دعائه الى اليمين ثلاث مرات ولا صحح ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبلهم . ولا قياس بل كل ذلك مخالف لفروقههم ، ولا يخلو الحكم بالنكول من أن يكون حقا واجبا أو باطلا فان كان باطلا فالحكم بالباطل لا يحل وان كان حقا فالحكم به فى كل مكان واجب كما قال زفر . والحسن بن حى . وأبو يوسف . ومحمد فى أحد قوليهما اذ لم يأت قرآن . ولا سنة بالفرق بين شىء من ذلك فسقط هذا القول أيضا جملة ، وما جعل الله قط الاحتياط للدم باولى من الاحتياط للفروج . والمال . والبشرة بل الحرام من كل ذلك سواء فى انه حرام قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم وأبشاركم

عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألاهل بلغت ؟ اللهم اشهد ،  
بل قد وجدنا (١) الدم يباح شاهدين و جلد مائة في الزنا أو خمسين ولا يباح إلا بأربعة  
عدول فصحح أنه التسليم للنصوص فقط ولم يبق في الحكم بالنكول الا قول زفر الذي  
واقفه عليه أبو يوسف . ومحمد بن الحسن صاحبا فوجدنا من حجة من ذهب اليه أنه  
ذكر آية اللعان وقال : انه لا خلاف في أن الزوج ان نكل عن الإيمان أو نكلت  
هي فان على الناكل حكما يلزمه بنكول الناكل المذكور (٢) اما السجن واما الحد ،  
فهذا قضاء بالنكول فقانا : لا حجة لهم في هذا لوجهين ، أحدهما ان الزوج قاذف فجاء  
النص بإزالة حد القذف عنه بإيمانه الاربع ولعنته الخامسة فلزمت الطاعة لذلك ،  
فان لم يحلف فالحد باق عليه بالنص وأما المرأة فقد أوجب الله تعالى عليها العذاب الا  
أن تحلف فان حلفت درى ، عنها العذاب بإيمانها الاربع وغضب الله عليها في الخامسة بالنص  
وان نكلت فالعذاب عليها واجب وليس كذلك سائر الدعاوى بلا خلاف منا ومنكم \*  
والوجه الثاني انه انما حصل لكم من هذه الآية ان حكما يلزمها بالنكول وهو عندكم  
السجن ونحن نقول : ان نكول الناكل عن اليمين في كل موضع وجبت عليه يوجب  
أيضا عليه حكما وهو الادب الذي أمر به رسول الله ﷺ على كل من أتى منكرا فقدرنا  
على تغييره باليد وهو بامتناعه بما أوجبه الله تعالى عليه قد أتى منكرا فوجب تغييره باليد  
فبطل تمويههم بالآية في غير موضعها ، وقال أيضا : ان الامة مجمعة على أن لنكول المدعى  
عليه حكما موجبا للبدعي حقا ثم اختلفوا فقالت طائفة : هو رد اليمين وقالت طائفة :  
هو السجن والادب ، وقالت طائفة : هو انفاذ الحكم على الناكل فبطل رد اليمين ولا  
فائدة للبدعي في سجن المطلوب الناكل وتأديبه فلم يبق الا الزام المدعى عليه الحكم بنكوله  
فقلنا هذا القول في غاية الفساد اذ زدتم فيه ما ليس منه ولا حق لأحد عند احدا الا أن  
يوجه الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فقط ولا حق للبدعي على المدعى عليه  
في ظاهر الأمر والحكم بالغرامة ان اقر أو ثبت عليه بيينة او ييقن الحاكم او اليمين  
ان انكر فقط فلما لم يقر ولا قامت عليه بيينة ولا يقن الحاكم صدق المدعى سقطت  
الغرامة ولم يبق عليه الا اليمين التي أوجب الله تعالى فهو حقه قبل المطلوب فوجب اخذه  
به ولا بد لا بما سواه مما لم يجب عليه سواء كان للطالب في ذلك فائدة أو لم يكن لان  
مراعاة فائدته دعوى كاذبة دون مراعاة فائدة المطلوب ، وقال : ان قطع الخصومة  
حق للبدعي على المدعى عليه ولو حلف المدعى عليه لا تقطعت الخصومة فاذنكل فقد



لزمه قطع الخصومة وهي لا تنقطع بسجنه ولا بأدبه فلم يبق الا قطعها بالقضاء عليه بما يدعيه الطالب و كان في سجنه قطع له عن التصرف وذلك لا يجوز فتقف الخصومة فلم يبق الا الحكم بالنكول فقلنا : هذا كله باطل وخلاف قولكم ، اما خلاف قولكم لو حلف لا تنقطع الخصومة فأتتم تقولون : انها لا تنقطع بذلك بل متى أقام الطالب البينة عادت الخصومة وسائر قولكم باطل وما عليه قطع الخصومة أصلا الا بأحد وجهين لا ثالث لهما إما بالقرار ان كان المدعى صادقا وإما باليمين ان كان المدعى كاذبا وعلى الحاكم قطع الخصومة بالقضاء بما توجه البينة أو يمين المطلوب ان لم تكن عليه بينة فقط ولا بد من أحد الأمرين ، وإما غرامة بان لا يوجبها قرآن ولا سنة فهي باطل يمين ، ثم العجب كله انكم بعد قضائكم عليه بالنكول تسجنونه حتى يؤدي فقد عدتم الى السجن الذي انكرتم وهذا تلوث وسخافة ناهيك بها ، وقال : هو قول روى عن عثمان . وابن عمر . وابن عباس . وأبي موسى فلاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ فكيف وقد روى خلاف هذا عن عمر . وعلى . والمقداد بن الأسود . وأبي بن كعب . وزيد بن ثابت رضى الله عنهم فما الذى جعل قول بعضهم أولى من قول بعض منهم (١) فكيف وقد خالفوا عثمان في هذه القضية نفسها لأنه لم يحز البيع بالبراءة الا في عيب لم يعلمه البائع وهذا خلاف قولكم ، ومن العجب أن يكون حكم عثمان بعضه حجة وبعضه ليس بحجة هذا على ان مالك بن أنس روى هذا الخبر عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سالم بن عبد الله فقال فيه : عن أبيه فأبى ان يحلف وارتجع العبد فدل هذا على انه اختار ان يرتجع العبد فردده اليه عثمان برضاه فبطل بهذا أن يصحح عن عثمان القضاء بالنكول ، وأما الرواية عن أبي موسى فاسقط من ان يعرف أو يدري مخرجها ، وأما ابن عمر فليس في ذلك الخبر انه رأى الحكم بالنكول جائزا وانما فيه انه حكم عثمان وأتم مخالفون لعثمان في ذلك الحكم بعينه (٢) ، وأما الرواية عن ابن عباس فلا متعلق لكم بها لانه ليس فيها أن ابن عباس الزم الغرامة بالنكول انما فيه أن ابن عباس أمر أن يستحلف المدعى عليها فأبى فالزمها ذلك وهذه اشارة الى اليمين اذ ليس للغرامة في الخبر ذكر أصلا فقول ابن عباس موافق لقولنا لا نقول لكم ، فان قيل : فان أبا نعيم روى عن اسماعيل بن عبد الملك الأسدى عن ابن أبي مليكة هذا الخبر فذكر فيه فان لم يحلف فضمنها قيل له : اسماعيل بن عبد الملك الأسدى مجهول لا يدري أحد من هو واسماعيل بن عبد الرحمن الأسدى متروك مطرح فبطل أن يصح في هذا شيء عن الصحابة أصلا فبطل القول بان

يقضى بالغرامة على التاكل لتعريه من الأدلة رب الله تعالى التوفيق \* وأما من قال برد اليمين على الطالب فكما رويناه من طريق أبي عبيد عن عفان بن مسلم عن مسلمة بن علقمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي قال : استسلف المقداد بن الأسود من عثمان بن عفان سبعة آلاف درهم فلما قضاه أتاه بأربعة آلاف فقال عثمان : إنها سبعة آلاف فقال المقداد : ما كانت الا أربعة آلاف فارتفعا الى عمر فقال المقداد : يا أمير المؤمنين ليحلفها كما يقول ويأخذها فقال له عمر : أنصفك احلف انها كما تقول وخذها \*

ومن طريق محمد بن الجهم نا اسماعيل بن اسحق نا اسماعيل بن أبي أويس نا حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة ع أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال : اليمين مع الشاهد فإلزم تكن بينة فاليمين على المدعى عليه إذا كان قد خالطه فان نكل حلف المدعى \* ومن طريق أبي عبيد نا يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه كان إذا قضى باليمين فردها على الطالب فلم يحلف لم يعطه شيئاً ولم يستحلف الآخر \* ومن طريق أبي عبيد نا عباد بن العوام عن أشعث عن الحكم بن عتيبة عن عون ابن عبد الله بن عتبة أن أباه كان إذا قضى باليمين فردها على المدعى فإني أن يحلف لم يجعل له شيئاً وقال : لا أعطيك ما لا تحلف عليه \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن المغيرة أن الشعبي لم يقض للطالب ان نكل المطلوب الا حتى يحلف الطالب \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي قال : كان شريح يرد اليمين على المدعى إذا طلب ذلك المدعى عليه وكان الشعبي يرى ذلك ، وقال هشيم نا عبيدة عن ابراهيم النخعي انه كان لا يرد اليمين ، وروى هذا أيضاً عن ابن سيرين . وسوار بن عبد الله وعبيد الله بن الحسن العنبريين القاضيين ، وهو قول أبي عبيد . وأحد قول اسحاق وروى عن ابن ابي ليلى قولان أحدهما رد اليمين جملة على الاطلاق ، والثاني انه ان كان متبهما رد عليه اليمين وان كان غير متبهم لم يرد عليه ، والظاهر من قوله ان يلزم المطلوب اليمين أبداً لانه لم يرو عنه قط الحكم بالنكول ؛ وقال مالك : ترد اليمين في الأموال ولا يرى ردّها في النكاح ولا في الطلاق ولا في العتق ، وقال الشافعي . وأبو ثور وسائر أصحابه : ترد اليمين في كل شيء وفي القصاص في النفس فمادونها وفي النكاح والطلاق والعتاق فن ادعت عليه امرأته الطلاق وعنده أو أمته العتاق ومن ادعى على امرأته النكاح أو ادعته عليه ولا شاهد لهما ولا بينة لزمته اليمين انه ما طلق ولا عتق ولزمته اليمين انه ما نكحها أو لزمته اليمين كذلك فايهما نكل حلف المدعى وصح العتق . والنكاح . والطلاق ، وكذلك في القصاص \*

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فظاهر الخطأ لتناقضه واثن كان رد اليمين حقا في موضع فانه لحق في كل موضع يجب فيه اليمين على المنكر ولئن كان باطلا في مكان فانه لباطل في كل مكان الا أن يأتي بإجابه في مكان دون مكان قرآن أو سنة فينفذ ذلك ولا سبيل الى وجود قرآن ولا سنة بذلك أصلا فبطل قول مالك اذ لا يعضد قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب (١) قبله ولا قياس ، فان قال : انما روى عن الصحابة في الأموال قلنا : باطل لانه روى عن علي جملة وروى عن عمر . والمقداد في الدراهم في الدين فمن أين لكم ان تقيسوا على ذلك سائر الأمور وسائر الدعاوى من الغصب وغير ذلك ولم تقيسوا عليه كل دعوى فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول ابن أبي ليلى في رده اليمين على المتهم فباطل لانه تقسيم لم يأت به قرآن ، ولا سنة . وما جعل الله تعالى والحكم بالينة أو اليمين على الكافر والكاذب على الله تعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام من اليهود . والنصارى . والمجوس . وعلى المشهورين بالكذب والفسق الا الذي جعل من ذلك على أبي بكر الصديق . وعمر . وعثمان . وعلي . وأمات المؤمنين . وأبي ذر الغفاري . وخزيمة بن ثابت . وسائر المهاجرين والأنصار الذين قال الله تعالى فيهم : ( أولئك هم الصادقون ) وفي هذا البطل كل رأى وكل قياس وكل احتياط في الدين بما لم يأت به نص لو أنصفوا من أنفسهم ، وأما قول الشافعي فانهم احتجوا بآية الوصية في السفر من قول الله تعالى : ( تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذاقرن ) ولا نكتهم شهادة الله انا اذ لم ينزل الآية فان عثر على أنهما استحقا الثمنا فخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا انا اذ لم ينزل الآية ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها او يخاف أن ترد أيمان بعد أيمانهم واتقوا الله واسمعوا ) وذكرنا خبر القسامة (٢) اذ قال رسول الله ﷺ لبنى حارثة في دعواهم عبد الله بن سهل على يهود خيبر يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته قالوا : أمر لم نشهده كيف نخلف قال : فترئكم يهود بايمان خمسين منهم ، وذكرنا وجوب اليمين على المدعى عليه وان رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد فرد اليمين على الطالب من أجل شاهده فكان الشاهد سببا لرد اليمين فوجب أن يكون النكول من المطلوب أيضا سببا لرد اليمين ولم يقض له بشهادة واحد حتى يضم اليه يمينه فيقوم مقام شاهد آخر كذلك لم يجز ان يقضى له بالنكول حتى يضم الى ذلك يمينه فيكون نكول المطلوب مقام شاهد ويمن الطالب مقام شاهد آخر \*

(١) في النسخة رقم ١٤ ولا قول احد (٢) في النسخة رقم ١٤ وذكر خبر القسامة وما هنا يناسب ما قبله وما بعده

**قال أبو محمد** : أما آية الوصية في السفر فحجة عليهم لالطم ان احتجاجهم بها لفضيحة الدهر عليهم لوجوه ثلاثة كافية ، أحدها انهم لا يأخذون بها فيما جاءت فيه فكيف يستحلون الاحتجاج بآية هم مخالفون لها ، والثاني انه ليس فيهم ان تحليف المدعى عليه ولا رد اليمين على المدعى كلمة لا بنص ولا بدليل انما فيها تحليف الشهود أولا وتحليف الشاهد والشاهدين بخلاف شهادة الأول فكيف سهل عليهم ابطال نص الآية وان يحكموا منها بما ليس فيها عليه لادليل ولانص ان هذه لمصيبة ، ولو احتج بهذه الآية من يرى تحليف المشهود له مع دينته لكان أشبه في التمويه على ما روى عن شريح . والأوزاعي وغيرهما ، وقد روى عن محمد بن بشير القاضي بقرطبة انه احلف شهودا في تزكية بالله ان ما شهدوا به لحق ، وروى عن ابن وضاح انه قال : أرى لفساد الناس أن يحلف الحاكم الشهود ، ذكر ذلك خالد بن سعد في كتابه في أخبار فقهاء قرطبة فلوا احتج أهل هذا المذهب بهذه الآية لكانوا أولى هائم احتج في رد اليمين على الطالب لاسماع مافي نصها من قول الله تعالى : ( ذلك أدنى ان يأتيوا بالشهادة على وجهها ) ولكن يبطل هذا انه قياس والقياس كله باطل الا انه من أقوى قياس في الأرض . وأما حديث القسامة فاحتجاجهم به أيضا إحدى فضائهم لأن المالكيين . والشافعيين مخالفون لما فيه فاما المالكيون فخالفوه جملة وأما الشافعيون فخالفوا ما فيه من ايجاب القود فكيف يستحلون الاحتجاج بحديث قد هان عليهم خلافه فيما فيه وأرادوا من ذلك تثبيت الباطل الذي ليس في الحديث منه أثر أصلا وانما في هذا الحديث تحليف المدعين او لا خمسين يمينا بخلاف جميع الدعاوى ثم رد اليمين على المدعى عليهم بخلاف قولهم فمن أين رأوا أن يقيسو عليه صده من تحليف المدعى عليه أولا فان نكل حلف المدعى ولم يقيسو عليه في تبدي المدعى في سائر الدعاوى وأن يجعلوا الأيمان في كل دعوى خمسين يمينا فهل في التخليط وخلاف السنن وعكس القياس وضعف النظر أكثر من هذا . وأما خبر اليمين مع الشاهد فحق ولا حجة لهم فيه لأن قولهم : ان النكول يقوم مقام الشاهد باطل لم يأت به قط قرآن . ولا سنة . ولا معقول ، وقد ينكل المرء عن اليمين تصاونا وخوف الشهرة والافن استجارا كل المال الحرام بالباطل فلا ينكر منه أن يحلف كاذبا وانما البينة على المدعى فلم يجب بعد على المنكر يمين فلما أتى المدعى بشاهد واحد كان بعد في حكم طلبه البينة ولم يجب بعد يمين على المطلوب فحكم النبي ﷺ للطالب بيمينه ابتداء لاردأ لليمين عليه ، فان في فقد أسقط حكم شاهده واذا أسقط حكم شاهده فلا يبدية له واذا لا يبدية له فالآن رجبت اليمين على المطلوب لان ههنا رد يمين أصلا فبطل تعاقبهم بالنصوص المذكورة والحمد لله رب العالمين ،

وذكر بعضهم رواية هالكه رويناهما من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسى عن أصبغ ابن الفرج عن ابن وهب عن حيوة بن شريح أن سالم بن غيلان التجيبى أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت له طلبة عند أخيه (١) فعليه البيعة » والمطلوب أولى باليمين فإن نكل حلف الطالب وأخذ \*

**قال أبو محمد :** هذا مرسل ولا حجة في مرسل عندنا ولا عند الشافعيين ثم لو صح لكان حجه على المالكيين لأنهم مخالفون لما فيه من عموم رد اليمين في كل طلبة طالب ولا خلاف في أن أوله في كل دعوى من دم أو نكاح أو طلاق أو عتاق أو غير ذلك فتخصيصهم آخره (٢) في الأموال باطل وتناقض وخلاف للخبر الذى هو هو أبوه وهذا قبيح جداء وقال مالك في موطاء في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأقضية أ رأيت رجلا ادعى على رجل ما لا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فإن حلف بطل ذلك عنه وإن أبى أن يحلف ونكل عن اليمين حلف طالب الحق إن حقه لحق وثبت حقه على صاحبه فهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فبأى شيء أخذ هذا أم في أى كتاب الله وجدته ؟ فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله تعالى \*

**قال أبو محمد :** وهذا احتجاج ناهيك به عجبا في الغفلة أول ذلك قوله : انه لا خلاف في رد اليمين بين أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فلئن كان خفى عليه قضاء أهل العراق بالنكول فانه لعجب ثم قوله : إذا أقر برد اليمين وإن لم يكن في كتاب الله تعالى فليقر باليمين على الشاهد وإن لم يكن في كتاب الله تعالى فهذا ايضا عجب آخر لأن اليمين مع الشاهد ثابت عن رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى : ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) وأما رد اليمين على الطالب إذا نكل المطلوب فما كان قط في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ فبين الأمرين فرق كما بين السماء والأرض ، وإذا وجب الأخذ بما جاءت به السنة وإن لم يوجب في لفظ آيات القرآن فما وجب قط من ذلك أن يؤخذ بما لا يوجد في القرآن ولا في سنة رسول الله ﷺ ، وأما أبو ثور فانه قال : إذا نكل المطلوب عن اليمين وأحلف الحاكم الطالب فقد اتفقنا على وجوب القضاء له بذلك الدعوى ما لم يحلف الطالب فلم تنف على القضاء (٣) له بذلك الدعوى فوجب القول بما اجمعنا عليه وإن لا يقضى على أحد باختلاف لانص معه \*

**قال أبو محمد :** ليس قول أربعة من التابعين وروايات ساقطة لا تصح أسانيدها

(١) في النسخة رقم ١٦ عند أحد (٢) في النسخة رقم ٤ أخذه (٣) في النسخة رقم ١٤ بتلك الدعوى وإذا لم يحلف الطالب ولم يبق على القضاء الخ

ثم بظنون غير صادقة على ستة من الصحابة مختلفين عما يقول : انه اجماع الامن لا يدري ما الاجماع (١) وليس ما اتفق عليه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي حجة على من لا يقلدهم قال الله تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) فلم يأمر عز وجل بردهما اختلف فيه الى أحد من ذكرناه فن رد اليهم فقد خالف أمر الله تعالى فسقط هذا القول أيضا والله تعالى التوفيق ، وأما احتجاجهم بعمر . والمقداد . وعثمان رضي الله عنهم فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ لو صح ذلك عنهم فكيف وهو لا يصح لأنه من طريق الشعبي والشعبي لم يدرك عثمان ولا المقداد فكيف عمر \* وأما الرواية عن علي فساقطة لأنها عن الحسن بن ضميرة عن أبيه وهو متروك ابن متروك لا يحل الاحتجاج بروايته فلم يصح في هذا عن أحد من الصحابة كلمة \* **قال أبو محمد** : وأما قولنا فكما روينا من طريق وكيع ناسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال . كان بين أبي بن كعب . وعمر بن الخطاب منازعة وخصومة في حائط فقال : بيني وبينك زيد بن ثابت فاتياه فضربا عليه الباب فخرج فقال : يا أمير المؤمنين الا أرسلت الى حتى آتيك فقال له عمر : في بيته يؤتى الحكم فأخرج زيد وسادة فالقاهما فقال له عمر : هذا أول جورك وأبي أن يجلس عليها فتكلما فقال زيد لأبي بن كعب : بينتك وان رأيت أن تعفى أمير المؤمنين من اليمين فاعفه فقال عمر تقضى على باليمين ولا أحلف خلف فهذا زيد لم يذكر رد يمين ولا حكما بنكول بل أوجب اليمين على المنكر قطعاً الا أن يسقطها الطالب ، وهذا عمر ينكر أن يحكم الحاكم باليمين ولا يحلف المنكر وهو قولنا انصا ومن طريق أبي عبيدنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال : كتب عمر ابن الخطاب الى أبي موسى الأشعري في رسالة ذكرها البيهقي على من ادعى واليمين على من أنكر فلم يذكر نكولا ولا رد يمين \* حدثنا حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا يحيى بن أبي بكر الكرماني نا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة قال : كتبت الى ابن عباس في أمرأتين كانتا تحزان حريزا في بيت وفي الحجرة حدث فأخرجت احدهما يدها تشخب دما فقالت : اصابتني هذه وأنكرت الأخرى قال : فكتب الى ابن عباس « ان رسول الله ﷺ قضى أن الدين على المدعى عليه وقال : لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس دما وقوم أموالهم ادعوا فقرأ عليها : ( ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) الآية قال ابن أبي مليكة فقرأت عليها فاعترفت ، فهذا في غاية الصحة عن ابن عباس ولم يفتر الا بايجاب اليمين فقط وأبطل أن يعطى المدعى بدعواه

ولم يستشرف في ذلك نكول المطلوب ولا رد اليمين أصلاً \* ومن طريق أبي عبيدة عبد الرحمن ابن مهيدي ناسفياں الثورى عن أنى اسحاق الشيباني عن الحكم بن عتيبة قال : لا أرد اليمين \* ومن طريق الكشورى عن الخدافي عن عبد الرزاق ناسفياں الثورى قال : كان ابن أبى ليلي : والحكم بن عتيبة لا يريان اليمين - يعنى لا يريان ردها - على الطالب اذا نكل المطلوب ، وقد ذكرنا قول أبى حنيفة ان المدعى عليه بالدم يأبى عن اليمين انه لا يرد اليمين على الطالب ولا يقضى عليه بالنكول لكن يسجن أبدا حتى يحلف وهو قول مالك فيمن ادعت عليه امرأته طلاقاً أو أمته أو عبده عتاقاً أو أقاموا شاهداً واحداً عدلاً بذلك انه يلزمه اليمين وانه لا يقضى عليه بالنكول ولا يرد اليمين لكن يسجن أبداً حتى يحلف وهو قول أبى سليمان . وأصحابنا فى كل شىء \*

**قال أبو محمد :** فان قيل : فانكم ردتم الرواية في رد اليمين بانها عن الشعبي ولم يدرك عثمان ولا المقداد ولا عمر ثم ذكرتم لانفسكم رواية حكومة كانت بين عمر \* وأبى قلنا : لم نورد شيئاً من هذا كله احتجاً بما لا نفساً في تصحيح ما قلناه وبعوذنا بالله ، من أن نرى في قول أحد دون رسول الله ﷺ حجة في الدين ولكن تكذيباً لمن قد سهل الشيطان له الكذب على جميع الامة في دعوى الاجماع مجاهرة حيث لا يجد الاروايات كلها هالكة بظنون كاذبة على ثلاثة من الصحابة قد روى شلها بخلافها عن ثلاثة آخرين منهم فأريناهم لانفسنا مثلها بل أحسن منها عن ثلاثة أيضاً منهم أو أربعة الا أن الموافقة لقولنا أصح لانها عن الشعبي في ذكركضية بين عمر وأبى قضى فيها زيد بن ثابت بينهما ، والشعبي قد لقي زيد بن ثابت وصحبه وأخذ عنه كثيراً فهذه أقرب بلاشك الى أن تكون مسندة من تلك التي لم يلق الشعبي أحداً ممن ذكر في تلك القصة ولا أدركه بعقله \*

**قال أبو محمد :** ومن العجب العجيب أن يجوز أهل الجبل والغباء ولا يحنيفة ان لا يقضى بالنكول ولا يرد اليمين لكن بالأخذ باليمين ولا بد في بعض الدعاوى دون بعض برايه ويجوز مثل ذلك لما لك في دعوى الطلاق والعتاق ولا يجوز لمن اتع رسول الله ﷺ ذلك في جميع الدعاوى ان هذا لعجب \*

قال أبو محمد : فاذا قذبطل القول بالقضاء بالنكول والقول برد اليمين على الطالب اذا نكل المطلوب لتعزى هذين القولين عن دليل من القرآن أو من السنة وبطل أن يصح في أحدهما قول عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم فالواجب ان نأتى بالبرهان على صحة قولنا والله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد : قد صح ما قد أوردناه آنفاً من قول النبي ﷺ بالقضاء باليمين على

المدعى عليه وانه لو أعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم وما قد أتينا به قبل والمسألة التي قل هذه من قول رسول الله ﷺ : يديك أو يمينه ليس لك الا ذلك فصح يقيننا انه لا يجوز ان يعطى المدعى بدعواه دون بيته فبطل بهذا أن يعطى شيئاً بنسكول خصمه أو يمينه اذ انكل خصمه لانه أعطى بالدعوى وصح أن اليمين بحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام على المدعى عليه فوجب بذلك أنه لا يعطى المدعى يميناً أصلاً الا حيث جاء النص بأن يعطاها وليس ذلك الا في القسامة في المسلم يوجد مقتولاً وفي المدعى يقيم شاهداً عدلاً فقط ، وكان من أعطى المدعى بنسكول خصمه فقط أو يمينه اذا نكل خصمه قد أخطأ كثيراً وذلك انه أعطاه ما أخبر النبي ﷺ أنه ليس له وأعطاه بدعواه المجردة عن البيعة وأسقط اليمين عن أوجبها الله تعالى عليه ولم ير لها عنه الا أن يسقطها الذي هي له وهو الطالب الذي جعل الله تعالى له البيعة فيأخذ أو يمين مطلوبه فاذهبه له فله ترك حقه ان شاء فظهر صحة قولنا يقيناً ، وقال الله تعالى : ( ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) فمن أطلق للمطلوب الامتناع من اليمين ولم يأخذه بها وقد أوجبها الله تعالى عليه فقد أعان على الاثم والعدوان وعلى ترك ما افترض الله تعالى عليه الزامه اياه وأخذه به ، وقد ذكرنا في كلامنا في الامامة قول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ان استطاع » فوجدنا الممتنع مما أوجب الله عز وجل أخذه به من اليمين قد أتى منكراً يبين فوجب تغييره باليد امر رسول الله ﷺ والتغيير باليد هو الضرب فيمن لم يمتنع أو بالسلاح في المدافع بيده الممتنع من أخذه بالحق فوجب ضربه أبداً حتى يحبيه الحق من اقراره أو يمينه أو يقتله الحق من تغيير ما أعلن به من المنكر ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ومن أطاع الله تعالى فقد أحسن وأما السجن فلا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ لم يكن له قط سجن والله تعالى النوفيق . وقد لاح بما ذكرنا ان قولنا ثابت عن ابن عباس كما أوردناه ولا يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلافة والحمد لله رب العالمين \*

١٧٨٤ مسألة وليس على من وجبت عليه يمين أن يحلف الا بالله تعالى أو باسم من أسماء الله تعالى في مجلس الحاكم فقط كيما شاء من قعود أو قيام او غير ذلك من الاحوال ولا يبالى الى اى جهة كان وجهه ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا عن مالك انه بلغه انه كتب الى عمر بن الخطاب رجل من العراق أن رجلاً قال لامرأته : حبلك على غاربك فكتب عمر الى عامله اريوافية الرجل بمكة في الموسم ففعل فأزاده الرجل وعمر يطوف بالبيت فقال لعمر : انا الرجل الذي امرت ان أجلب عليك فقال له عمر : انشدك



برب هذه البية ما أردت بقولك حبلك على غاربك الفراق ؟ فقال له الرجل : لو استحلقتني في غير هذا المكان ما صدقتك أردت بذلك الفراق ، قال عمر : هو ما أردت \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد أن رجلا قال لامرأته في زمن عمر : حبلك على غاربك ثلاث مرات فاستحلقتهم بين الركن والمقام فقال : أردت الطلاق ثلاثا فامضاه عليه \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا قال لامرأته : حبلك على غاربك فساءل ابن مسعود ؟ فكاتب الى عمر فكاتب عمر بان يوافيه بالموسم فوافاه وذكروا الحديث \*

ومن طريق الكشوري عن الحذافي عن عبد الرزاق مامعمر عن الزهري قال : استحلح معاوية (١) في دم بين الركن والمقام ، وذكر الشافعي بغير اسناد ان عبد الرحمن بن عوف أنكر التحليف عند الكعبة الا في دم أو كثير من المال ، وأما فعل معاوية المذكور فالتا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن معاوية أحلف مصعب بن عبد الرحمن بن عوف . ومعاذ بن عبيد الله بن معمر . وعقبة ابن جعونة بن شعوب الليثي في دم اسماعيل بن هبار بين الركن والمقام ، وهؤلاء مدنيون استجابهم الى مكة (٢) \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي عن شريح قال : يستحلف أهل الكتاب بالله حيث يكرهون وبه الى سفيان عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين أن كعب بن سوار أدخل يهوديا الكنيسة ووضع التوراة على رأسه واستحلفه بالله \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين أن كعب بن سوار كان يحلف أهل الكتاب - يعني النصراني - يضع الانجيل على رأسه ثم يأتي به الى المذبح فيحلفه بالله \* ومن طريق أبي عبيد ناصح بن عبيد عن اسحق بن أبي ميسرة قال : اختصم الى الشعبي مسلم ونصراني فقال النصراني : احلف بالله فقال له الشعبي : لا يا خبيث قد فرطت في الله ولكن اذهب الى البيعة فاستحلفه بما يستحلف به مثله \* ومن طريق مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان (٣) ابن طريف المري (٤) يقول : اختصم زيد بن ثابت . وابن مطيع الى مروان في دار فقضى مروان على زيد باليمين على المنبر فقال له زيد : احلف له مكاني فقال له مروان : لا والله الا في مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب من زيد \* وقد روى أن عمر بن عبد العزيز أحلف عمال سليمان عد الصخرة في بيت المقدس \* ومن طريق الكشوري عن الحذافي عن عبد الرزاق عن

(١) في النسخة رقم ١٦ استحلح عمر وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٤ اشخصهم الى مكة (٣) في النسخة رقم ١٤ ابا غطفان بالبن المهملة وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ المزني وهو غلط

إسرائيل عن سمالك بن حرب عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري أحلف يهوديا بالله تعالى فقال الشعبي : لو أدخله الكنيسة فهذا يوضح أن أبا موسى لم يدخله الكنيسة \*  
ومن طريق أبي عبيدنا أرهر السمان عن عبد الله بن عون عن نافع أن ابن عمر كان وصى رجل فأتاه رجل بصك قد درست أسماء شهوده فقال ابن عمر : يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه فقال : يا ابن عمر أتريد أن تسمع في الذي يسمعي ثم يسمعي ههنا؟ فقال ابن عمر : صدق فاستحلفه وأعطاه إياه \*

قال أبو محمد : ليس في هذا أن ابن عمر كان يرى رد اليمين على الطالب وقد يكون ذلك الصك براءة من حق على ذلك الرجل لحقه اليمين الآن يقيم بينة بالبراءة \* ومن طريق وكيع عن شريك عن جابر عن رجل من ولد أبي الهياج أن علي بن أبي طالب بعث أبا الهياج قاضيا إلى السواد وأمر أن يحلفهم بالله ففنى هذا عن عمر بن الخطاب . را بن مسعود جلب رجل من العراق إلى مكة للحكم وأحلفه عند الكعبة واستحلف معاوية في دم بين الركن والمقام وانكار عبد الرحمن بن عوف الاستحلف عند الكعبة إلا في دم أو كثير من المال \* وعن شريح . والشعبي استحلف الكفار حيث يعظمون وكذلك كعب ابن سور وزاد وضع التوراة على رأس اليهودي والإنجيل على رأس النصراني ، وعن مروان أن الاستحلف بالمدينة عند منبر النبي ﷺ \* وعن عمر بن العزيز استحلف العمال عند صخرة بيت المقدس ، وعن ابن عمر . وعلى . وزيد . وأبي موسى الأشعري الاستحلف بالله فقط حيث كان من مجلس الحاكم وهو عن ابن عمر . وزيد في غاية الصحة وكذلك عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود على ما ذكره بعده أن شاء الله تعالى \* وأما بما إذا يحلفون فقد ذكرنا قبل هذا في باب الحكم بالنكول تحليف عثمان لابن عمر بالله فقط ، وعن زيد بن ثابت الحلف بالله لقد باع العبد وما به داء يعلمه ، وذكرنا آتفا عن علي . وأبي موسى استحلف الكفار بالله فقط ، وعن زيد بن ثابت الحلف بالله فقط وهو عنه وعن عثمان في غاية الصحة ، ومن طريق أبي عبيد ناهشيم أنا المغيرة ابن مقسم قال : كتب عمر بن عبد العزيز في أهل الكتاب أن يستحلفوا بالله \*

ومن طريق سعيد بن منصور أنا اسماعيل بن سالم سمعت الشعبي يقول في كلام كثير أن لم يقيموا البيعة فيمينه بالله \* ومن طريق أبي عبيد عن مروان بن معاوية الفراري عن يحيى بن ميسرة عن عمرو بن مرة قال : كنت مع أبي عبيدة (١) بن عبد الله بن مسعود وهو قاضي فاختم إليه مسلم . ونصراني فقضى باليمين على النصراني فقال له المسلم استحلفه

(١) في النسخة رقم ١٤ كنت عند أبي عبيدة

لى فى البيعة فقال له أبو عبيدة : استحلفه بالله وخل سديله، ونحوه عن عطاء \* وعن مسروق استحلفهم بالله فقط ، ومن طريق ابراهيم النخعى يستحلفون بالله ويغلظ عليهم بدينهم \* وعن شريح أنه كان يستحلفهم بدينهم وقد ذكرناه قبل عن الشعبي \* وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة قال : يستحلف المسلم والكافر فى مجلس الحاكم فاما المسلم فيستحلف بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ويستحلف النصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى ويستحلف المجوسى بالله الذى خالق النار وكل هذا هو قول الشافعى الا انه لم يذكر فى التحليف الطالب الغالب ورأى أن يحلف فى عشرين دينار أو فى جراح العمد عند المقام بمكة وعند منبر النبي ﷺ بالمدينة وأن يحلف سائر أهل البلاد فى جوامعهم ، وأما مادون عشرين ديناراً ففى مجلس الحاكم ، ورأى أن يحلف الكفار حيث يعظمون ، وقال مالك : يحلفون فى ثلاثة دراهم فصاعداً فى مكة عند المقام . وفى المدينة عند منبر النبي ﷺ ، وأما سائر أهل البلاد فحيث يعظم من الجوامع وتخرج المرأة المستورة لذلك ليلاً وأما مادون ثلاثة دراهم ففى مجلس الحاكم ويحلف المسلم والكافر بالله الذى لا اله الا هو ، وقال أحمد بن حنبل : يحلف المسلم بالله فى مجلس الحاكم فى المصحف وأما الكافر فكم قال الشافعى فيهم سواء سواء ، وما رويناه مثل قول مالك الا عن شريح من طريق سعيد ابن منصور باهشيم أنادود عن الشعبي عن شريح أنه قال فى كلام كثير ويمينك بالله الذى لا اله الا هو يعنى على المطلوب \*

**قال أبو محمد :** أما قول أبى حنيفة . والشافعى فيما يستحلف به المسلم فمأندرى من أين أخذه ولا متعلق لهم فيه لا بقرآن ولا بسنة صحيحة . ولا بقول أحد قبل أبى حنيفة ، وقال بعضهم : قلنا على سبيل التناكىد فى اليمين قلنا : ما هذا بتناكىد لأن الله تعالى اذا ذكر باسمه اقتضى القدرة والعلم وانه لم يزل وانه خالق كل شىء . واقتضى كل ما يخبر به عن الله تعالى ، فإن أردتم أن تسلكوا مسلك الدعاء والتعبد فكان أولى بكم أن تزيدوا ما زاده الله تعالى إذ يقول : ( الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ) الآية فزيدوا هكذا حتى تنفى أعمارهم وتنقطع انفسكم وانما نحن فى مكان حكم لا فى تفرغ لذكروا عبادة ثم اغرب شىء زيادة أبى حنيفة فى اسماء الله تعالى الطالب الغالب فمأندرى من أين وقع عليه (١) ومن كثر كلامه

(١) أو رد على المصنف قول الله تعالى فى يوسف ( والله غالب على امره ) فقد جاء من اسماء العالوب وفيه نظر للمتلأمل

بمالم يؤمر به ولا ندب اليه كثر خطؤه ونعوذ بالله من الضلال ، فان قالوا : قصدنا بذلك التغليظ قلنا : فاجلبوهم من العراق وغيرها الى مكة فهو أشد تغليظا كما روى عن عمر أو حلفوهم في المصحف كما قال أحمد بن حنبل فهو أشد تغليظا وحلفوهم بآثاره أيمانا من الطلاق والعناق وصدقة المال فهو عندكم أغلظ وأو كد من اليمين بالله ، فاي شيء قالوا رد عليهم في هذه الزيادات التي زادوها ولا فرق أو نقول : حلفوهم بعليه لعنة الله ان كان كاذبا قياسا على الملاعن أو ردوا عليه الايمان كذلك ، وأما قوله وقول الشافعي أن يحلف النصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى فعجب ، ولا ندري من أين اخذاه فما في الأمر لهم بهذه اليمين قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا سقيمة ولا قول صاحب أصلا ، وأعجب شيء جهل من يحلفهم بهذا وهم لا يعرفونه ولا يقرون به ولا قال (١) نصراني قط ان الله أنزل الانجيل على عيسى وإنما الانجيل عند جميع النصارى لانحاش منهم أحدا اربعة تواريخ ألف أحدها متى ، وألف الآخر يوحنا وهما عندهم حواريان ، وألف الثالث مار كس . وألف الرابع لوقا وهما تليد ان لبعض الحواريين عند كل نصراني على ظهر الأرض ، ولا يختلفون ان تأليفها كان على سنين من رفع عيسى عليه السلام ، فان قالوا : حلفناهم بما هو الحق قلنا : حلفوهم بالقرآن فهو حق فان قالوا : هم لا يقرون به قلنا : وهم لا يقرون بان الانجيل أنزله الله تعالى على عيسى عليه السلام ولا فرق ، وأما محليفهم اليهود بالله الذي أنزل التوراة على موسى فانهم موهوا في ذلك بالخبرين الصحيحين ، أحدهما من طريق البراء أن رسول الله ﷺ مر عليه يهودى محمد مجلود فدعا رجلا من علمائهم فقال : انشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم؟ قال : لا ولولا أنك نشدتني بهذا ما أخبرتك بحمد الرجم ، والآخر من طريق أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال لليهودى : انشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى اذا أحصن قالوا : يحمم ويحبه وشاب منهم ساكت و ذكر الحديث \* قال أبو محمد : وهذا لا حاجة لهم فيه لان هذا التحليف لم يكن في خصومة واما كان في مناشدة ونحن لا نمنع المناشد ان يشهد بما شاء من تعظيم الله عز وجل ، وليس فيهما أن رسول الله ﷺ أمر أن يحلف هكذا فكان من ألزم ذلك في التحليف شارعا مالم يأذن به الله تعالى ؛ وأما قول مالك يستحلف المسلم والكافر بالله الذى لا اله الا هو فانهم عولوا في ذلك على خبر رويناه من طريق أبى داودنا مسددا أبو الاحوص ناعطاء بن السائب عن أبى يحيى عن ابن عباس « أن النبى ﷺ قال رجل احلفه احلف بالله الذى لا اله الا

هو ماله عندك شيء » \*

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط لوجهين ، أحدهما أنه عن أبي يحيى - وهو مصدع الأعرج - وهو مخرج قطع عرقه في التشيع ، والثاني أن أبا الأحوص لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ، وإنما سمع من عطاء قبل اختلاطه سفيان : وشعبة . وحماد بن زيد والأكابير المعروفون ، وقد روينا هذا الخبر من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس قال : جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فقال للبدعي : أقم البينة فلم يقم وقال للآخر : احلف فحلف بالله الذي لا إله إلا هو فقال له النبي ﷺ : ادفع حقه (١) ، واستدفع عنك لا إله إلا هو ما صنعت » فسفيان الذي صح سماعه من عطاء يذكر أن الرجل حلف كذلك لأن رسول الله ﷺ أمره أن يحلف كذلك ، وعلى كل حال فابو يحيى لا شيء . ثم العجب أنه لو صح لكان خلافا لمذهب مالك وحكم الحاكم بعلمه بلا بينة ثم هو حديث منكر مكذوب فاسد لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ يأمره باليمين الكاذبة وهو عليه الصلاة والسلام يدرى أنه كاذب فيأمره بالكذب حاش لله من هذا ، وعلى خبر آخر من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن عبيدة السلماني عن ابن الزبير عن النبي ﷺ : « أن رجلا حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبا فغفر له » \*

قال أبو محمد : وهذا الاحجية لهم فيه لأنه ليس فيه نص ولا دليل على وجوب الحلف بذلك في الحقوق أصلا بل هو ضد قولهم أنهم زادوا ذلك تأكيذا وتعظيما (٢) فعلى هذا الخبر ما هي إلا زيادة تخفيف موجبة للغفرة للكاذب في يمينه مسهلة على الفساق أن يحلفوا بها كاذبين ونحن لا نسكر أن يكون أعظم الله تعالى والتوحيد له يوازن ما شاء الله أن يوازنه من المعاصي فيذهبها قال تعالى : ( أن الحسنات يذهبن السيئات ) وذكرنا حديثا آخر روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن حفص بن عبد الله حدثني أنس بن إبراهيم عن موسى بن عقبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : رأى عيسى ابن مريم رجلا يسرق فقال له أسرت ؟ فقال لا والله الذي لا إله إلا هو فقال عيسى عليه السلام : آمنت بالله وكذبت بصري »

قال أبو محمد : وحتى لو صح هذا فليس فيه أن عيسى عليه السلام أمره أن يحلف كذلك في خصوصه ثم لو كان ذلك فيه فشرعة عيسى عليه السلام لا تلزمنا إنما يلزمنا ما أتانا به محمد ﷺ \*



والسلام كان يحلف «لا ومقلب القلوب» فصح ان أسماء الله تعالى كلها يحلف الخالف بأياها شاء \*

قال أبو محمد : وهذا مما خالفوا فيه عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت مما صح عنهما وماروى عن أبي موسى . وعلى ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم مخالف في ذلك أصلا والله تعالى التوفيق \* وما وجدنا قول أبي حنيفة في ذلك عن أحد قبله ، وأما قول مالك فعن شريح وحده كما ذكرناه ، وأما قول مالك . والشافعى من حيث يحلف الناس فقول لم يوجه قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة ، وقلدوا فيها مروان وخالفوا زيد بن ثابت . وابن عمر ، وهذا عجب جدا : وخالفوا عمر بن الخطاب في جلبه رجلا من العراق ليحلف بمكة بحضرة الصحابة بالعراق . وبالحجاز ، ومعأوية في جلبه من المدينة الى مكة بحضرة الصحابة وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق أهواءهم وما نعلم لقولهم سلفا من الصحابة تعلقوا به الا أنهم شغبوا باخبار نذكرها ان شاء الله تعالى \* وروينا من طريق مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر ابن عبد الله « أن رسول الله ﷺ قال : من حلف عند منبرى (١) هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار » ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنى ابراهيم بن يعقوب نا ابن أبى مریم أنا عبد الله بن منيب بن عبد الله بن أبى امامة بن ثعلبة أخبرنى أبى عن عبد الله بن عطية عن عبد الله بن أنيس أنا أبو امامة بن ثعلبة « أن رسول الله ﷺ قال : من حلف عند منبرى هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه عدلا ولا صرفا » \* ومن طريق ابن وضاح عن أبى بكر ابن أبى شيبه نا أبو الأحوص عن سماك عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه « ان رجلين اختصما الى رسول الله ﷺ في أرض . وان رسول الله ﷺ قال للدهعى : ألك بينة ؟ قال لا قال . فلك يمينه فقال : يا رسول الله انه فاجر ليس بيالى ما حلف ليس يتورع من شيء فقال رسول الله ﷺ : ليس لك منه الا ذلك قال فانطلق ليحلف له فقال رسول الله ﷺ : اما والله لئن حلف على ماله لياكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض \*

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر نا حبان - هو ابن هلال - نا أبو عوانة عن عبد الملك - هو ابن عمير - عن علقمة - هو ابن وائل - عن وائل بن حجر « أنه سمع النبي ﷺ يقول للدهعى في أرض : بينتك قال : ليس لى قال : يمينه قال : اذا ذهب بمالى قال : ليس لك الا ذلك فلما قام (٢) ليحلف قال رسول الله ﷺ : « من اقتطع

(١) في النسخة رقم ١٦ «على منبرى» (٢) في النسخة رقم ١٦ فلما جاء وما هنا أنسب بما بهد

ارضا ظالما لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان »  
 قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به فأما خبر علقمة بن وائل فان راوى لفظة انطلق  
 سماك بن حرب وهو ضعيف يقبل التلقين ثم ليس فيه أنه انطلق الى المنبر وقدير يدانطق  
 في كلامه ليحلف ولا فيه أن رسول الله ﷺ أمره بالانطلاق ولا بالقيام ولا حجة  
 في فعل أحد دون ان يأمره رسول الله ﷺ ، وأما الخبران الأولان فليس فيهما الا  
 تعظيم اليمين عند منبره عليه الصلاة والسلام فقط وليس فيهما انه أمر عليه الصلاة  
 والسلام بأن لا يحلف المطلوب الا عنده ونحن لم نخالفهم في هذا ولو كان هذان الخبران  
 يوجبان أن لا يحلف المطلوب الا عند منبره عليه الصلاة والسلام لكان مالك . والشافعي  
 قد خالفاه في موضعين ، أحدهما أنهما لا يحلفان عنده الا في مقدار ما من المال لا في أقل  
 منه فليت شعري أين وجدا هذا؟ وليس في هذين الخبرين تخصيص الحلف عنده في عدد  
 دون عدد بل فيه نص التسوية بين القليل والكثير في ذلك كما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد  
 ابن علي الباجي ناعبد الله بن يونس نابقى بن مخلد ناأبو بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير نا  
 هاشم بن هاشم بن عتبة أخبرني عبد الله بن نسطاس انه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال  
 رسول الله ﷺ : « لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين آثمة ولو على نسواك أخضر  
 الاتبوا مقعده من البار ، فظهر خلافهم لهذا الخبر نفسه ، والموضع الآخر انهما  
 يحلفان من بعد في غيره من الجوامع فقد خالفنا هذا الخبر أيضا ، واثن جاز أن لا يحلف  
 من بعد عنه عليه انه لجائز فيما قرب أيضا ولا فرق وليس للبعد والقرب حد في الشريعة الا  
 أن يحد حاد برأيه فيزيد في البلاء والشرع بمالم يأذن (١) به الله تعالى وقد نجد من يشق عليه  
 المشي لضعفه مائة ذراع ومن لا يشق عليه مشي خمسين ميلا فظهر فساد قولهم جملة ،  
 وأيضا فقد صح عز رسول الله ﷺ بأصح طريق من هذين الخبرين ما روينا من  
 طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن معبد بن كعب بن مالك عن أخيه عبد الله  
 ابن كعب عن أبي امامة « أن رسول الله ﷺ قال : من اقتطع حق امرئ مسلم يمينه  
 حرم الله عليه الجنة وأوجب له البار قالوا : وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال :  
 وان كان قضيا من أراك » قاله ثلاثا \* وروينا من طريق البزار ناأحمد بن منصور نا  
 عبد الرحمن بن يونس ناسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن  
 النبي ﷺ قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة فذكر فيهم ورجل حلف على يمين  
 بعد صلاة العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم »



قال أبو محمد : فإن كان تعظيم الحلف عند منبره عليه الصلاة والسلام موجبا لأن لا يحلف المطلوبون الا عنده فإن تعظيمه عليه الصلاة والسلام الحلف بعد صلاة العصر موجب أيضا أن لا يحلف المطلوبون الا في ذلك الوقت ، وهذا خلاف قولهم ، ثم العجب كله قياسهم سائر الجوامع على مسجده ﷺ ولا خلاف في أنه لا فضل للجامع في سائر البلاد على سائر المساجد وأنه لو جعل مسجد آخر جامعا وترك التجميع في الجامع لما كان في ذلك حرج أصلا ولا كراهة ، فمن أين خرجت هذه القياسات الفاسدة ؟ فإن قالوا : فعلنا ذلك ليزجر المبطل قلنا : فافعلوا ذلك في القليل والكثير فإن الوعيد جاء في ذلك كله في القرآن والسنة سواء حتى في قضيب من أراك الا ان كان القليل عندكم خفيفا فهذا مذهب النظام . وإني الهذيل العلاف . وبشر بن المعتمروهم القوم لا يتدثر بهم ، وأيضا فإن المحقق قد بحثى السمعة والشهرة في حمله الى الجامع فيترك حقه فقد حصلتم بنظركم على ابطال الحقوق وأف لهذا نظرا \*

قال أبو محمد : فصيح أنه لو وجبت اليمين في مكان دون مكان وفي حال دون حال لبينها عليه الصلاة والسلام فاذلم بين ذلك فلا يخص باليمين مكان دون مكان ولا حال دون حال ، وأما مقدار ما يرى فيه مالك . والشافعي التحليف في الجوامع فقد ذكرنا أن الشافعي ذكر أن عبد الرحمن بن عوف أنكر التحليف عند الكعبة الا في دم أو كثير من المال ، وهذا ليس بشئ . لوجوه ، أولها أنها رواية ساقطة لا يدرى لها أصل ولا منبعث ولا يخرج ، ثم لو صحت فلاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ثم أن عبد الرحمن مات من عثمان رضى الله عنهما فوالى مكة يومئذ كان بلا شك من الصحابة لقرب العهد فليس قول عبد الرحمن أولى من قول غيره من الصحابة ثم لم يجد عبد الرحمن في كثير المال ما حده مالك والشافعي وما نعلم أحدا سبق مالك الى تحديد ذلك بثلاثة دراهم ولا من سبق الشافعي الى تحديده بعشرين ديناراً ، فإن قيل ان في ثلاثة دراهم تقطع اليد فيها قلنا : ومن حد ذلك انما حد قوم بربع دينار واما بثلاثة دراهم فلا ، ويعارض هذا تحديد الشافعي بان عشرين ديناراً تجب فيها الزكاة فمن أين وقع لهم تخصيص ذلك دون مائتي درهم التي صح فيها النص ؟ أو يعارضهم آخرون بمقدار الدية وهذا كله تخليط لا معنى له ، ويقال لهم : أترون ما دون ما تقطع فيه الأيدي يتساهل في ظلم المسلمين فيه حاش لله من هذا ، وقد وجدنا ألف ألف دينار تؤخذ غصبا فلا يجب فيها قطع والغصب والسرقعة سواء في أنهما ظلم وأخذ مال بالباطل ولعل الغاصب أعظم أثماً لا هتضامه المسلم علانية بل لا نشك في أن غاصب دينار أعظم أثماً من سارق ربع دينار وفي المسلمين من الدرهم عنده عظيم لفقره وفيهم من ألف دينار

عنده قليل ليساره فظهر فساد هذه الأقوال يبين لا إشكال فيه والحمد لله رب العالمين \*

## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الشهادات

١٧٨٥ **مسألة** ولا يجوز أن يقبل في شيء من الشهادات من الرجال والنساء إلا عدل رضى ، والعدل هو من لم تعرف له كبيرة ولا مجاهرة بصغيرة والكبيرة هي ما سماها رسول الله ﷺ كبيرة أو ما جاء فيه الوعيد ، والصغيرة ما لم يأت فيه وعيد \* برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبوا ) على ما فعلتم ناديه ( وليس إلا فاسق أو غير فاسق فالفاقد هو الذى يكون منه الفسق والكبائر كلها فسوق فسقط قبول خبر الفاسق فلم يبق إلا العدل وهو من ليس بفاسق ، وأما الصغائر فإن الله عز وجل قال : ( إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) فصح أن مادون الكبائر مكفرة باجتناب الكبائر وما كفره الله تعالى وأسقطه فلا يحل لاحد أن يذمه صاحبه ولأن يصفه به ، وكذلك من تاب من الكفر فمادونه فانه إذا سقط عنه بالتوبة ما تاب عنه لم يحز لاحد أن يذمه بما سقط عنه ولأن يصفه به \* وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : كل مسلم فهو عدل حتى ثبت عليه الفسق كما روينا من طريق أبي عبيد قال : نا كثير بن هشام قال : نا جعفر بن برقان قال : كتب عمر إلى أنى موسى المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجربا عليه شهادة زور أو مجلودا في حد أو ظنيئا في ولاء أو قرابة \* وحدثنا أيضا أحمد بن عمر بن أنس العذرى قال نا أبوذر الهروى وعبد الرحمن (١) بن الحسن الفارسى قال أبوذر : نا الخليل ابن أحمد القاضى السجستانى نا يحيى بن محمد بن صاعد نا يو سف بن موسى القطان نا عبيد الله ابن موسى نا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه ان عمر كتب الى أنى موسى فذكره كما هو ، وقال عبد الرحمن بن الحسن الفارسى : نا القاضى أحمد بن محمد السكرخى نا محمد بن عبد الله العلاف نا أحمد بن على بن محمد الوراق نا عبد الله بن أبى سعد نا محمد بن يحيى ابن أبى عمر المدنى نا سفيان عن ادريس بن يزيد الاودى عن عبد الله بن أبى بردة بن أنى موسى الاشعرى عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أنى موسى الاشعرى فذكره كما أوردناه \*

قال أبو محمد : في هذه الرسالة ببعض هذه الاسانيد وقس الأمور بعضها ببعض ، وفي بعضها واعرف الاشياء والأمثال وعليها عول الخفيفيون والمالكيون . والشافعيون

في الحكم بالقياس ثم لم يبالوا بخلافها في أن المسلمين عدول بعضهم على بعض الا مجرأ عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو قرابة فالمالكون . والشافعيون مجاهرون بخلاف هذا والمسلمون عندهم على الرد حتى تصح العدالة، وأما أبو حنيفة فالمسلمون عنده على العدالة حتى يطعن الخصم في الشاهد فإذا طعن فيه الخصم توقف في شهادته حتى تثبت له العدالة فهذا كله بخلاف قول عمر فرقة قوله حجة ومرة قوله ليس بحجة وهذا كما ترى، فإن قيل: قدروا من طريق أبي عبيدنا الأشجعي عن سفیان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال: العدل (١) من المسلمين الذي لم تظهر منه ريبة وهو من طريق البخاري نا الحكم بن نافع - هو أبو اليان - ناشعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري نا حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول: أن ناسا كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله ﷺ وان الوحي قد انقطع وانها تأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه وليس لنا من سريره شيء الله يحاسبه في سريره ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وان قال ان سريره حسنة، قلنا هذا خبر صحيح عن عمر وكل ما ذكرنا عنه فتفق على ما ذكرنا من أن كل مسلم فهو عدل ما لم يظهر منه شرو كذلك قول ابراهيم وكذلك ما روى من أن عمر قيل له: ان شهادة الزور قد فشت فقال : لا يوسر رجل في الاسلام بغير العدول معناه على ظاهره ان العدول هم المسلمون الا من صحت عليه شهادة زور حدثنا بذلك حمام عن الباجي عن عبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب: الا لا يوسر أحد في الاسلام بشهود الزور فانا لا نقبل الا العدول وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن صالح بن حي عن الشعبي قال : تجوز شهادة الرجل المسلم ما لم يصب حدا أو تعلم عليه خبرة في دينه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن عوف عن الحسن انه كان يجيز شهادة من صلى الا أن يأتى الخصم بما يجرحه به، فإن قيل . قدروا من طريق ابن أبي شيبة نا جابر عن منصور عن ابراهيم لا يجوز في الطلاق شهادة ظنين ولا متهم قلنا : قد يمكن أن يكون خص الطلاق لقول الله تعالى فيه: ( اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) الى قوله تعالى : ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) فلم يجز في الطلاق بالص الامن عرف لا من يتهم \*

قال أبو محمد : احتج من ذهب الى ان المسلمين عدول حتى تصح الجرحه بانه قبل

البلوغ يرى من كل جرحة فلما بلغ مسلماً فالإسلام خير بل هو جامع لكل خير فقد صح منه الخير فهو عدل حتى يوقن منه بضد ذلك فقلنا: إذا بلغ المسلم قد صار في نصاب من يكتب له الخير ويكتب عليه الشر ولا يمكن أن يكون أحد سلم من ذنب قال تعالى: (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليهم من دابة) وقال تعالى: (ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورها من دابة) فصح أنه لأحد الألا وقد ظلم نفسه واكتسب أثماً فاذا قد صح هذا ولا بد فلا بد من التوقف في خبره وشهادته حتى يعلم أين أحلت ذنوبه في جملة الفاسقين فتسقط شهادته بنص كلام الله تعالى: (ازجاء كم فاسق بنياً فتيينوا) أم في جملة المغفور لهم ما أذنبوا وما ظلموا فيه أنفسهم وما كسبوا من أثم بالتوبة أو باجتناب الكبائر والتستر بالصغائر بفضل الله تعالى علينا \*

**قال أبو محمد:** وقال أبو يوسف: من سلم من الفواحش التي تجب فيها الحدود وما يشبهه ما يجب فيه الحدود من العظام وكان يؤدي الفرائض وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي قبلنا شهادته لانه لا يسلم عبداً من ذنب، وإن كانت المعاصي أكثر من أخلاق البر ردنا شهادته ولا نجز شهادته من يلعب بالشطرنج ويقامر عليها ولا من يلعب بالخمارة ويطيرها ولا من يكثر الحلف بالكذب \*

**قال أبو محمد:** هذا كلام متناقض لانه بناء على كثرة الخير وكثرة الشر وهذا باطل لانه من ثبت عليه زامرة فهو فاسق حتى يتوب ثم رد الشهادة بالعب بالخمارة وما ندرى ذلك محرماً ما لم يسرق حمام الناس، وقال الشافعي: إذا كان الأغلب والظاهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته \*

**قال أبو محمد:** كان يجب أن يكفي بذكر الطاعة والمعصية وأما ذكر المروءة فهنا ففضول من القول وفساد في القضية لانها ان كانت من الطاعة فالطاعة تغني عنها وان كانت ليست من الطاعة فلا يجوز اشتراطها في أمور الديانة اذ لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة، وقال مالك في رواية محمد بن عبد الحكم عنه: من كان أكثر أمره الطاعة ولم يقدم على كبيرة فهو عدل وهو (١) قول أبي سليمان. وأصحابنا وهو الحق كما بينا وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٨٦ مسألة ولا يجوز أن يقبل في الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين أو

رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة أو ثلث نسوة فقط، ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والدماء وما فيه القصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك أو أربع نسوة كذلك ويقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب، ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة عدلة أو رجل واحد عدل فأما وجوب قبول أربعة في الزنا فنص القرآن ولا خلاف فيه قال تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وأما قبول رجلين في سائر الحقوق كلها أو رجل وامرأتين في الديون المؤجلة فإن الله تعالى قال : ( اذا تدانيتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) الى قوله : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ) وقال تعالى : ( اذا طلقتن النساء فطلقوهن لعدتهن ) الى قوله ( فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم ) وادعى قوم ان قبول عدلين من الرجال في سائر الأحكام قياسا على نص الله تعالى في الطلاق والرجعة ؛ واختلفوا في قبول شهادة النساء منفردات في شيء من الأشياء وفي قبولهن مع رجل فيما عدا الديون المؤجلة ، واختلف القائلون بقبولهن منفردات في كم يقبل منهن في ذلك ، واختلفوا أيضا في الشاهدويمين الطالب فقال زفر صاحب أبي حنيفة : لا يجوز قبول النساء منفردات دون رجل في شيء أصلا لا في ولادة ولا في رضاع ولا في عيوب النساء ولا في غير ذلك وأجازهن مع رجل في الطلاق . والنكاح . والعق \* .

ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن برد عن مكحول قال : لا تجوز شهادة النساء إلا في الدين ، وروينا ضد هذا عن الشعبي بإروبا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : من الشهادات شهادة لا يجوز فيها الشهادات النساء \* . ومن طريق الزهري قال : مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ، وروينا من طريق ابن أبي سبرة عن موسى بن عقبة عن القعقاع عن ابن عمر لا تجوز شهادة النساء وحدهن إلا على ما لا يطلع عليه غيرهن من عورات النساء وحملهن وحيضهن \* . ومن طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن ابن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي لا تجوز شهادة النساء بحما حتى يكون معهن رجل \* . وعن عطاء مثل هـ . ذا \* . وعن عمر بن عبد العزيز مشله صح عنهما . وعن سعيد بن المسيب . وعبد الله بن عتبة لا تقبل النساء إلا فيما لا يطلع عليه غيرهن ، وروينا من طريق الحسن بن عمار عن الزهري . والحكم بن عتبة قال الزهري : عن سعيد

ابن المسيب عن عمر وقال الحكم : عن علي ثم اتفق عمر . وعلى على أنه لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ولا في النكاح ولا في الدماء ولا الحدود \* ومن طريق ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفين بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق ، وصح عن ابراهيم النخعي أنه لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ولا في النكاح ولا في الحدود ، وأجاز شهادة امرأتين مع رجل في العتق . والوصية . والدين ، وصح عن الحسن البصري لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في جراح العمد ولا في الطلاق ولا في النكاح لا مع رجل ولا دونه وانها جائزة في جراح الخطأ وفي الوصايا وفي الديون مع رجل وفيما لا بد منه \* وعن ابن المسيب لا تجوز شهادة النساء في قتل ولا في حد ولا في طلاق ولا نكاح \* وعن قتادة لا تجوز شهادة النساء في طلاق ولا في نكاح ، وعن الزهري لا تقبل شهادة النساء في حد ولا طلاق ولا نكاح ولا عتق وأجازها في الوصايا في الديون وفي القتل \* وعن عمر بن عبد العزيز لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ، وعن ربيعة لا تجوز شهادة النساء في طلاق ولا نكاح ولا حد ولا عتق وتجوز في البيوع وفي كل حق يتراضون فيه ويتعاطون المعروف عليه ، وعن محمد بن الحنفية تجوز شهادة النساء في الدية وصح عن شريح أنه أجاز شهادة امرأتين في عتاقة مع رجل ، وصح عن الشعبي قبول شهادة رجل وامرأتين في الطلاق وجراح الخطأ ولم يجز شهادة النساء في جراح عمد ولا في حد ، وصح عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قبول النساء مع رجل في الطلاق والنكاح ، وصح عن اياس بن معاوية قبول امرأتين في الطلاق ، وعن حماد بن ابى سليمان لا تقبل النساء في الحدود \* ومن طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن شريحا أجاز شهادة أربع نسوة على رجل في صداق امرأة \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن يرضى كأنه يريد طأوسا قال : تجوز شهادة النساء في كل شيء مع الرجال الا الزمان أجل أنه لا ينبغي أن ينظرن الى ذلك \* ومن طريق أبي عبيدنا يزيد - هو ابن هارون - عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أبي لبيد قال : ان سكرانا طلق امرأته ثلاثا فشهد عليه أربع نسوة فرفع الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وفرق بينهما \* ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن حراش بن مالك الجهضمي نا يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلا من عمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وأبت عليه الطلاق \* ومن طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة

نا أبو طلق عن امرأة ان امرأة أوطأت صبيا فقتلته فشهد عليها أربع نسوة فأجاز على بن أبي طالب شهادتهن \* ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أبي طلق عن أخته هند بنت طلق قالت : كنت في نسوة وضى مسجى فقامت امرأة ففرت فوطئته فقالت أم الصبي : قتلته والله فشهد عند على عشر نسوة أنا عاشرتهن فقضى على عليها بالدية وأعانها بالفين \* ومن طريق أبي عبيد ناهشيم عن حجاج بن أرطاة عن عطاء قال : أجاز عمر ابن الخطاب شهادة النساء مع الرجال في الطلاق والنكاح \* ومن طريق أبي عبيدنا يزيد عن حجاج عن عطاء بن أبي رباح أنه أجاز شهادة النساء في النكاح \* ومن طريق محمد ابن المثنى نا أبو معاوية - وهو محمد بن حازم الضير - عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال : لو شهد عندى ثمان نسوة (١) على امرأة بالزنا لرجمتها \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : تجوز شهادة النساء مع الرجال في كل شيء وتجوز على الزنا امرأتان وثلاثة رجال \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن عليه عن عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين أن رجلا ادعى متاع البيت فجاء أربع نسوة يشهدن فقلنا : دفننا اليه الصداق وقلنا : جهازها فقضى شريح عليه بالمتاع وقال له : ان عقرها من مالك هذا في غاية الصحة \*

وأما المتأخرون فان سفيان الثوري قال في أحد قولي : تقبل المرأتان مع رجل في القصاص وفي الطلاق والنكاح وكل شيء حاش الحدود ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الا النساء ، وقال عثمان البتي . وسفيان في أحد قولي يقبلن مع رجل في الطلاق والنكاح وكل شيء حاش الحدود والقصاص ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الا النساء ولا يقبل في الرضاع الا رجل وامرأتان ؛ وقال الحسن بن حي : لا تجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود وتصدق المرأة وحدها في الولادة انها ولدت هذا الولد ويلحق نسبه وان لم يشهد لها بذلك أحد سواها ، وقال ابن أبي ليلى : يقبلن منفردات في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء ولا يقبل في الرضاع إلا رجل وامرأتان أو رجلان ، وقال الليث بن سعد : يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال ولا يقبلن مع رجل لافي قصاص ولاحد ولا طلاق ولا نكاح ، وتجوز شهادة امرأتين ورجل في العتق والوصية ، وقال أبو حنيفة : تقبل شهادة امرأتين . ورجل في جميع الأحكام أولها عن آخرها حاش القصاص والحدود ويقبلن في الطلاق والنكاح والرجعة مع رجل ولا يقبلن منفردات لافي الرضاع ولا في انقضاء العدة بالولادة ولا في الاستهلال

لكن مع رجل ويقبلن في الولادة المطلقة . وعيوب النساء منفردات ، قال أبو يوسف .  
ومحمد بن الحسن : ويقبلن منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال ، وقال  
مالك : لا تقبل النساء مع رجل ولا دونه في قصاص ولا حد ولا طلاق ولا نكاح ولا  
رجعة ولا عتق ولا نسب ولا ولاء ولا احصان ، وتجاوز شهادتهن مع رجل في الديون  
والأموال والوكالة والوصية التي لا عتق فيها ويقبلن منفردات في عيوب النساء والولادة  
والرضاع والاستهلال وحيث يقبل شاهد ويمين الطالب فإنه يقضى فيه بشهادة امرأتين  
ويمين الطالب ويقضى بامرأتين مع إيمان المدعى في القسامة ، وقال الشافعي : تقبل  
شهادة امرأتين مع رجل في الأموال كلها وفي العتق لأنه مال وفي قتل الخطأ وفي الوصية لأنسان  
بمال ولا يقبلن في أصل الوصية لامع رجل ولا دونه ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه  
الا النساء ، وقال أبو عبيد : لا تقبل النساء مع رجل الا في الأموال خاصة . وقال أبو سليمان :  
لا يقبلن مع رجل الا في الأموال خاصة ❖

وأما اختلافهم في عدد ما يقبل منهن حيث يقبلن منفردات فروينا عن عمر بن  
الخطاب كما ذكرنا ان مكان كل شاهد رجل امرأتان فلا يقبل فيما يقبل فيه رجلان  
الا أربع نسوة ، وعن علي بن أبي طالب مثل ذلك وهو قول الشعبي . والنخعي في أحد  
قوليهما . وعطاء . وقناة في قوله جملة . وابن شبرمة . والشافعي . وأصحابه . وأبي سليمان  
وأصحابه الا أنهم قالوا : تقبل في الرضاع امرأة واحدة ، وقال عثمان البتي : لا يقبل  
فيما يقبل فيه النساء منفردات الا ثلاث نسوة لا أقل ، وقالت طائفة : تقبل امرأتان في كل  
ما يقبل فيه النساء منفردات وهو قول الزهري الا في الاستهلال خاصة فإنه يقبل فيه القابلة  
وحدها ، وقال الحكم بن عتيبة : يقبل في ذلك كله امرأتان وهو قول ابن أبي ليلى . ومالك  
وأصحابه . وأبي عبيد ، وقالت طائفة : تقبل امرأة واحدة ❖ وروينا عن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها ، وروينا ذلك عن أبي بكر . وعمر رضي الله  
عنهما في الاستهلال وان عمر ورث بذلك ، وهو قول الزهري . والنخعي . والشعبي في  
أحد قوليهما ، وهو قول الحسن البصري . وشريح . وأبي الزناد . ويحيى بن سعيد  
الانصاري . وربيعة . وحامد بن أبي سليمان ، قال : وان كانت يهودية كل ذلك  
قالوه في الاستهلال الا الشعبي وحامدا فقالا في كل ما لا يطلع عليه الا النساء ، وهو قول  
الليث بن سعد ، وقال سفيان الثوري : يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء  
المرأة واحدة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وصح عن ابن عباس . وروى عن عثمان  
وعلى أمير المؤمنين . وابن عمر . والحسن البصري . والزهري ، وروى عن ربيعة .



ويحيى بن سعيد . وأبى الزناد . والنخعي . وشريح . وطاوس . والشعبي الحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة وإن عثمان فرق بشهادتهما بين الرجال ونسائهم ، وذكر الزهري أن الناس على ذلك ، وذكر الشعبي ذلك عن القضاة جملة ؛ وروى عن ابن عباس أنها تستحلف مع ذلك ، وصح عن معاوية أنه قضى في دار بشهادة أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ولم يشهد بذلك غيرها ، وروينا عن عمر . وعلى . والمغيرة بن شعبة . وابن عباس أنهم لم يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول أبي عبيد قال : أفتى في ذلك بالفرقة ولا أقضى بها ، وروينا عن عمر أنه قال : لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت ، وقال الأوزاعي : اقضى بشهادة امرأة واحدة قبل النكاح وامنع من النكاح ولا أفرق بشهادتهما بعد النكاح \*

**قال أبو محمد** : فكان من حجة من لم يرقبول النساء منفردات ولا قبول امرأة مع رجل إلا في الديون المؤجلة فقط أن قالوا : أمر الله تعالى في الزنا بقبول أربعة وفي الديون المؤجلة برجلين أو رجل وامرأتين وفي الوصية في السفر باثنين من المسلمين أو بائنتين من غير المسلمين يحلفان مع شهادتهما ، وفي الطلاق والرجعة بذوى عدل منا ، وقال رسول الله ﷺ في الدعاى في أرض : « شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك » فلم يذكر الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام عدد الشهود وصفتهم إلا في هذه النصوص فقط فوجب الوقوف (١) عندها وإن لا تتعدى وأن لا يقبل فيما عدا ذلك إلا ما اتفق المسلمون على قبوله \*

**قال أبو محمد** : ما نعلم أحدا ممن يخالفنا اتبع في أقواله في الشهادات النصوص الثابتة من القرآن ولا من السنن ولا من الإجماع ولا من القياس ولا من الاحتياط ولا من قول الصحابة رضي الله عنهم فكل أقوال (٢) كانت هكذا فهي متخاذلة متناقضة باطل لا يحل القول بها في دين الله تعالى ، ولا يجوز الحكم بها . في دماء المسلمين وفروجهم وأبشارهم وأموالهم وذلك اتناهبك أمسكنا الآن عن الاعتراض على احتجاجهم بالنصوص المذكورة لكن ليرهم بحول الله تعالى وقوته مخالفتهم لها جهارا ، أما أبو حنيفة فأجاز شهادة النساء في السكاح . والطلاق . والرجعة مع رجل وليس هذا في شيء من الآيات بل فيها (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فن أعجب شأننا ممن يرى خير الدين مع الشاهد خلافا لقول الله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) ولا يرى قوله باجازه امرأتين

مع رجل خلافا لقوله تعالى : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) فان قالوا : ان امرأة عدلة ورجلا عدلا يقع عليهما ذوى عدل مناقلا : وشهادة ثلاثة رجال وامرأتين في الزنا يقع عليهم وعلى واحدة منهما أربعة شهداء ولا فرق ، ثم قبلوا شهادة امرأة واحدة حيث تقبل النساء منفردات ولم يقبلوها في الرضاع حيث جاءت السنة بقبولها وبه قال جمهور السلف ، فان قالوا : فسناذلك على الديون المؤجلة قلنا : فقيسوا الحدود في ذلك والقصاص على الديون المؤجلة ولا فرق ، فان ادعوا اجماعا على أن لا يقبلن في الحدود أ كذبهم عطاء ؛ فان قالوا : خالف جمهور العلماء قلنا : وأنتم خالفتم في أن لا يقبلن النساء منفردات في الرضاع جمهور العلماء ، وأما مالك فقاس بعض الأموال على الديون المؤجلة ولم يقس عليها الحق ، وقبل امرأتين لارجل معهما مع يمين الطالب في الأموال والقسامة وما نعلم له سلفا في هذا روى عنه هذا القول وخالف جمهور العلماء في رد شهادة امرأة واحدة في الاستهلال وفي قبوله امرأتين حيث تقبل النساء منفردات ، وأما الشافعي فقاس الأموال على الديون المؤجلة فيقال له : هلاقت سائر الأحكام على ذلك ؟ ، وما الفرق بين من قال : أقيس على ذلك كل حكم لانه حكم وحكم وبين قولك أقيس على ذلك الأموال كلها لانه مال ومال وهل ههنا الا التحكم ؟ فهذا اخلافهم للنصوص . وللقياس . ولقول السلف وليس منهم أحد راعى الاجماع لاتنا قد ذكرنا عن زفر أنه لا يقبل النساء منفردات في شيء من الأشياء وقد حدثنا يونس بن عبد الله نا أبو بكر بن أحمد بن خالد [ نا أبي ] (١) نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد ناهشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : الشهادة على القتل أربعة كالشهادة على الزنا ، وليت شعري من أين قاسوا القتل . والقصاص . والحدود على ما يقبل فيه رجلان فقط دون أن يقيسوها على الزنا الذي هو أشبه به لانه حد واحد و حد ودم ودم أو على ما يقبل فيه رجل وامرأتان لانه حكم وحكم وشهادة وشهادة ؟ فظهر فساد قولهم ييقن فاذا قد سقطت الأقوال المذكورة فان وجه الكلام والصدع بالحق هو ان الله تعالى أمرنا عند التباعد بالشهاد فقال تعالى : ( وأشهدوا اذا تباعدتم ) وأمرنا اذا تدايننا بدين مؤجل ان نكتبه وان نشهد شهودين من رجالنا او رجلا وامرأتين مرضيتين وأمرنا عند الطلاق والمراجعة بالشهاد ذوى عدل منا وليس في شيء من هذه النصوص ذكر ما نحكم به عند التنازع في ذلك والحصام من عدد الشهود اذ قديموت الشاهدان أو أحدهما أو ينسيان أو أحدهما أو يتغيران أو أحدهما ، فن اعجب شأننا وأضل سبيلنا بمن خالف أمر الله تعالى في الآيات المذكورة جهارا ! فقال : اذا تباعدتم فليس عليكم أن تشهدوا

وإذا تدابرتهم بدين إلى أجل مسمى فلا تكتبوه إن شئتم ولا تشهدوا عليه أحدا إن أردتم ثم أراد التوبة بالنص المذكور فيما ليس فيه منه شيء بخالف الآية فيما فيها وادعى عليها ما ليس فيها نعوذ بالله من البلاء ، فسقط تعلقهم بالنصوص المذكورة \* وأما قول رسول الله ﷺ : « شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك » فإن الحنفيين والمالكيين والشافعيين أول من يضم إلى هذا النص ما ليس فيه فيجيزون في الأموال كلها رجلا وأمرأتين وليس ذلك في القرآن إلا في الديون المؤجلة فقط فقد زادوا على ما في هذا الخبر بقياسهم الفاسد وأما نحن فطريقنا في ذلك غير طريقهم لكن نقول وبالله تعالى نستعين : قد صح عنه عليه الصلاة والسلام ما روينا به من طريق عبد الرزاق عن - فيان الثوري عن منصور بن المعتمر - والأعمش كلاهما عن أبي وائل أن الأشعث دخل على عبد الله بن مسعود وهو يحرقهم بزول قول الله تعالى : ( إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمثلا ليل ) فقال الأشعث : في نزول وفي رجل خاصته في بئر فقال النبي ﷺ : « ألك بينة ؟ قلت : لا قال فليحلف » فوجدناه عليه الصلاة والسلام قد كلف المدعى مرة شاهدين ومرة بينة مطلقة فوجب أن تكون البينة كل ما قال قائل من المسلمين أنه بينة ووجدنا الشاهدين العدلين يقع عليهما اسم بينة فوجب قبولهما في كل شيء حاش حيث ألزم الله تعالى أربعة فقط ووجدناه عليه الصلاة والسلام قال : ما روينا به من طريق مسلم بن الحجاج نا محمد بن ربح أنا الليث - هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال في حديث : فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل \* ومن طريق البخاري نا سعيد بن أبي مريم أنا محمد بن جعفر أخبرني زيد - هو ابن أسلم - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ قال في حديث : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلنا : بلى يا رسول الله فقطع عليه الصلاة والسلام بأن شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فوجب ضرورة أنه لا يقبل حيث يقبل رجل لو شهد الأمرأتان وهكذا ما زاد ، فإن قيل فهلا قبلتم بهذا الاستدلال رجلا واحدا فقد صح ذلك عن شريح ومطرف ابن مازن - ووزارة بن أوفى أو شهادة امرأة واحدة فقد قبلها معاوية قلنا : منعنا من ذلك حكم رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد فلو جاز قبول واحد حديث لم يقبله رسول الله ﷺ لكانت اليمين فضولا وحاش له من ذلك فصح أنه لا يجوز قبول رجل واحد ولا امرأة واحدة إلا في الهلال كما ذكرنا (١) في كتاب الصيام فقط . وفي الرضاع لما روينا من طريق عبد الله بن ربيع نا محمد بن أبان البلخي . ويعقوب بن إبراهيم قالا جميعا : نا اسماعيل

ابن ابراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة حدثني عبيد بن أبي مریم عن عقبة بن الحارث قال ابن أبي مليكة : وقد سمعته من عقبة بن الحارث ولكنني لحديث عبيد أحفظ ، قال : « تزوجت امرأة فجاءت امرأة سوداء فقالت : اني قد أرضعتكما فأنت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله اني تزوجت امرأة فجاءت امرأة سوداء فقالت : اني قد أرضعتكما وهي كاذبة فأعرض عني فأتيته من قبل وجهه فقلت : انها كاذبة فقال : كيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكما دعها عنك » \*

**قال أبو محمد :** فنبى النبي ﷺ تحريم وروينا (١) من طريق الحذاقي ناعبد الرزاق قال : نا ابن جريج قال : وقال ابن شهاب : جاءت امرأة سوداء الى أهل ثلاثة آيات تناكوا فقالت : هم بنى وبناتى ففرق عثمان رضى الله عنه بينهم \* وروينا عن الزهرى أنه قال : فالناس يأخذون اليوم بذلك من قول عثمان فى المرضعات اذا لم يتهمن \* ومن طريق قتادة عن جابر بن زيد أبى الشعثاء عن ابن عباس قال : تجوز شهادة امرأة واحدة فى الرضاع \*

**قال أبو محمد :** وأما الخبر (٢) الذى صدرنا به من قول الزهرى مضت السنة من النبى صلى الله عليه وآله وسلم . ومن أبى بكر . وعمر ان لا تجوز شهادة النساء فى الطلاق . ولا فى النكاح . ولا فى الحدود فبلىة لأنه منقطع من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو هالك \* وأما الرواية عن عمر لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته الا فعلت ذلك فهو عن الحارث الغنوى وهو مجهول أن عمر ، وأيضا فان هذا كلام بعيد عن عمر قول مثله لأنه لا فرق بين هذا وبين أن لا يشاء رجلان قتل رجل واعطاء ماله لآخر وتفرق امرأته عنه الا قدرا على ذلك بأن يشهدا عليه بذلك ، وبضرورة العقل يدري كل أحد انه لا فرق بين امرأة وبين رجل وبين رجلين وبين امرأتين وبين أربعة رجال وبين أربعة نسوة فى جواز تعمد الكذب والتواطىء عليهم وكذلك الغفلة ولو حينا الى هذا لكان النفس أطيب على شهادة ثمانى نسوة منها على شهادة أربعة رجال ، وهذا كله لا معنى له انما هو القرآن والسنة ولا مزيد ، وأما من احتج بتخصيص ما لا يجوز ان ينظر اليه الرجال (٣) فباطل وما يحل للمرأة من النظر الى عورة المرأة الا كالذى يحل للرجل من ذلك ولا يجوز ذلك الا عند الشهادة أو الضرورة كنظرهم الى عورة الزائنين والرجال والنساء فى ذلك سواء والله تعالى التوفيق \*

وأما البين مع الشاهد فروينا عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالبين مع الشاهد الواحد \*

(١) فى النسخة رقم ١٦ «كاروبنا» (٢) فى النسخة رقم ١٦ «وأما القول» (٣) فى النسخة رقم ١٤ «الا الرجال»

ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أخبرني ضمرة أن جعفر بن محمد أخبرهم قال : سمعت أبي يقول للحكم بن عتيبة : قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد وقضى بهاعلى بين أظهركم \* ومن طريق هشيم عن حصين بن عبد الرحمن أن عبد الله بن عتبة ابن مسعود قضى عليه بدين لانسان أقام شاهدا واحدا وأحلفه مع شاهده ، وصح عن عمر بن عبد العزيز . وعبد الرحمن بن عبد الحميد وعن شريح ، وروى عن جماعة منهم سليمان بن يسار . وأوسامة بن عبد الرحمن بن عوف . وأبو الزناد . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصارى . وإياس بن معاوية . ويحيى بن يعمر . والفقهاء السبعة . وغيرهم وهو قول مالك . والشافعى إلا أنهما لا يقضيان بذلك إلا فى الأموال ، وجاء عن عمر بن عبد العزيز أنه قضى بذلك فى جراح العمد والخطأ ويقضى به مالك أيضا فى القصاص فى النفس ولا يقضى به فى العتق والشافعى يقضى به فى العتق ، وروينا أنكار الحكم به عن الزهرى ، وقال : هو بدعة مما أحدثه الناس أول من قضى به معاوية ، وقال عطاء : أول من قضى به عبد الملك بن مروان ، وأشار الى أنكاره الحكم بن عتيبة ، وروى عن عمر ابن عبد العزيز الرجوع الى ترك القضاء به لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة . وأبو حنيفة . وأصحابه \*

**قال أبو محمد** : قد ذكرنا بطلان التعاق فى رد هذا الحكم وغيره بالتعلق بقول الله تعالى : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) وقوله تعالى : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) فى الفصل الذى قبل هذا وكذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : « شاهدك أو يمينه » وسائر ما تعلقوا به فى منع الحكم بيمين وشاهد أهدار ، والعجب اعترضهم فى هذا بقول الزهرى أول من قضى بذلك معاوية وهم قد أخذوا بقيمة أحدهما معاوية فى زكاة الفطر ولا يصح فيها أثر عن النبى ﷺ \*

**قال أبو محمد** : وروينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا محمد بن بشر . وعبد الله بن نمير قال جميعا : نا سيف بن سليمان أخبرني قيس بن سعد عن عمرو ابن دينار عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد » \* نا أحمد ابن قاسم نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن سليمان الملقب نا مسدد . ومحمد بن المثنى . وعبد الله بن عبد الوهاب قالوا كلهم : نا عبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد \* \* ومن طريق أبى داود نا أبو المصعب نا عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة

« ان النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد » قال ابو داود : وزادني الربيع بن سليمان في هذا الخبر قال : انا الشافعي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : فذكرت ذلك لسهيل بن أبي صالح فقال : أخبرني ربيعة - وهو ثقة عندي - اني حدثته اياه ولا احفظه قال عبد العزيز : وقد كانت أصابت سهيلا علة أذهبت بعض عقله (١) ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعدي حدثه عن ربيعة عنه عن أميه [عن أبي هريرة] (٢) \*

**قال أبو محمد** : فهذه آثار متظاهرة لا يحل التمسك بها فالواجب أن يحكم بذلك في الدماء . والقصاص . والنكاح . والطلاق . والرجعة . والأموال حاشا الحدود لان ذلك عموم الاخبار المذكورة ولم يأت في شيء من الاخبار منع من ذلك ، وأما الحدود فلا طالب لها الا الله تعالى ولا حق للمقذوف في اثباتها ولا في اسقاطها ولا في طلبها ، وكذلك المسروق منه والمزني بامرأته او حرمة أو أمته أو غير ذلك فليس لذلك كله طالب بلا يمين في شيء منها ، وقال الشافعي : ان في بعض الآثار ان النبي ﷺ حكم بذلك في الأموال وهذا لا يوجد أبدا في شيء من الآثار الثابتة والله تعالى التوفيق \*

والعجب من أصحاب أبي حنيفة يقولون دهرهم كله : المرسل . والمسند . سواء في كل بلية يقولون بها ثم يردون خبر جابر هذا بان غير التقفى أرسله وانه روى مرسلا من طريق سعيد بن المسيب وغيره فاجبوا لعدم الحياء ورقة الدين ، وعجب آخر وهو أنهم يقضون بالنكول في الدماء والأموال فيعطون المدعى بلا شاهد ولا يمين لكن بدعواه المجردة وان كان يهوديا أو نصرانيا برأيهم الفاسد ويردون الحكم باليمين والشاهد ويقضون بالعظام بشهادة امرأتين دون يمين الطالب برأيهم الفاسد واختيارهم المملك وينكرون الحكم بشهادة امرأتين مع يمين الطالب وبشهادة رجل مع يمين الطالب وينكرون الحكم بشهادة مسلم ثقة مع يمين الطالب وهم يقضون بشهادة يهوديين أو نصرائين حيث لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة صحيحة ويضعفون سيف بن سليمان وهو ثقة وهم آخذ الناس برواية كل كذاب كجابر الجعفي . وغيره ، ويحتجون بمغيب ذلك عن الزهري وعطاء ، وقد غاب عنهما حكم زكاة الذهب وزكاة البقر أو علماه وأياه منسوخا فلم يلتفتوا هنالك الى قولهما وقد وهما ههنا وهذا كما ترون ونسأل الله العافية ؟ ورأي مالك . والشافعي ان لا يقضى باليمين والشاهد الا في الأموال قال مالك : وفي القسامة وهذا لا معنى له لانه تخصيص للخبر بلا دليل \*

١٧٨٧ مَسْمُومٌ ولا يجوز ان يقبل كافر أصلا لا على كافر ولا على مسلم

حاش الوصية في السفر فقط فانه يقبل في ذلك مسلمان أو كافران من أى دين كانا  
او كافر وكافرتان أو أربع كوافر ويحلف الكفار ههنا مع شهادتهم ولا بد بعد الصلاة  
أى صلاة كانت ولو أنها العصر لكان أحب إلينا بالله لانشتري به ثمننا ولو كان ذا قربى  
ولانكنتم شهادة الله انا اذا لمن الآثمين ، تم يحكم بمشهدوا به ، فان جاءت بيعة مسلمون  
بابن الكفار كذبوا حلف المسلمان الشاهدان أو المسلم والمرأتان أو الأربع نسوة بالله  
لشهادتنا أحق من شهادة أولئك وما اعتدنا انا اذا لمن الظالمين ثم يفسخ ما شهد به الكفار  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )  
والكافر فاسق فوجب أن لا يقبل ، وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر  
أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الأرض )  
الآية فوجب أخذ حكم الله تعالى كله وان يستثنى الاخص من الاعم ليتوصل بذلك الى طاعة  
الجميع ومن تعدى هذا الطريق فقد خالف بعض أوامر الله تعالى وهذا لا يحل رونا من طريق  
محمد بن اسحق عن أبي النضر عن زاذان مولى ام هانئ عن ابن عباس عن تميم الدارى  
في قول الله عز وجل : ( شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت ) الآية قال : برى الناس  
منها غيرى وغير عدى بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام فأتيا الى الشام وقدم  
عليهما بديل (١) بن ابى مريم مولى بنى سهم ومعه جام من فضة [ يريد به الملك ] (٢) هو  
عظم تجارته فرض فأوصى اليهما قال تميم : فلما مات أخذنا [ ذلك ] الجام فبعناه  
بألف ثم اقتسمناه انا وعدى بن بداء فلما قدمنا دفعناه الى أهله فساءلوا عن الجام ؟ فقلنا :  
مادفع الينا غير هذا فلما أسلمت بعد قدوم النبي ﷺ [ المدينة ] تأثمت من ذلك فأتيت  
أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبى مثلها فأتوا  
به النبي ﷺ فسألهم البينة ؟ فلم يجدوا فأحلفه بما يعظم به على أهل دينه [ حلف ]  
فأنزل الله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت ) الآية  
حلف عمرو بن العاصى وواحد منهم فنزعت الخمسمائة درهم من عدى بن بداء \*

ومن طريق يحيى بن أبى زائدة عن محمد بن أبى القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير  
عن أبيه عن ابن عباس قال : كان تميم الدارى . وعدى بن بداء يختلفان الى مكة للتجارة  
فخرج معهم رجل من بنى سهم فتوفى بأرض ليس فيها مسلم فأوصى اليهما فدفعوا تركته  
الى أهله وحبساجاما من فضة مخصوصا بالذهب ففقده أولياؤه فأتوا رسول الله ﷺ  
فاستحلفهما رسول الله ﷺ ما كنتمنا ولا اطلعنا ثم عرف الجام بمكة فقلوا :

اشترياه من تميم . وعدى فقام رجلان من أولياء السهمى خلفا بالله ان هذا الجمام السهمى  
ولشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين فأخذ الجمام وفيهم نزلت  
هذه الآية \* وبقولنا يقول جمهور السلف \* رويانا من طريق عائشة أم المؤمنين رضي الله  
عنها أن سورة المائدة آخر سورة نزلت فوجدتم فيها حلالا مخلوه وما وجدتم فيها  
حراما فحرموه ، وهذه الآية في المائدة فبطل أنها منسوخة (١) وصح أنها محكمة \*  
ومن طريق ابن عباس أنه قال في هذه الآية : هذا لمن مات وعنده المسلمون فأمره الله  
عز وجل أن يشهد على وصيته عدلين من المسلمين ثم قال عز وجل : (أو آخران من غيركم  
ان أتم ضربتم في الأرض) فهذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين فأمره الله تعالى  
أن يشهد على وصيته رجلين من غير المسلمين فالأرتيب بشهادتهما (٢) استحلفا بعد  
الصلاة بالله لا نشترى بشهادتنا ثمنا قليلا فاذا اطلع الأوليان على الكافرين كذبا خلفا بالله ان  
شهادة الكافرين باطل وانالم نغدر \* ومن طريق ابن عباس أيضا في قوله تعالى : (أو  
آخران من غيركم) قال : من غير المسلمين من أهل الكتاب \* وروينا من طريق سعيد  
ابن منصور . وزياذ بن أيوب قالاجمعا : ناهشيم أنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي أن  
رجلا من المسلمين حضرته الوفاة بدوقا فلم يجد أحدا من المسلمين يشهد على وصيته  
فأشهد رجلين من أهل الكتاب فاتيا أباموسى الأشعري فاخبراه وقد ما بتر كتبه ووصيته  
فقال أبو موسى : هذا أمر لم يكن بعد الذى كان في عهد رسول الله ﷺ فاحلفهما بعد  
العصر بالله ما خانوا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتبوا ولا غيبا وانها لوصية الرجل وتر كتبه  
فامضى أبو موسى شهادتهما \* ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن  
أبي اسحق السبيعي عن أبي مبصرة - هو عمرو بن شريحيل - قال : لم ينسخ من سورة  
المائدة شيء \* ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب في قول الله  
عز وجل : (أو آخران من غيركم) قال : من أهل الكتاب \* ومن طريق سعيد بن منصور  
ناهشيم أناسليمان التيمي عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى : (أو آخران من غيركم)  
قال : من غير أهل ملتكم \* ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن عبيدة  
السلماني في قول الله تعالى : (أو آخران من غيركم) قال : من غير أهل الملة \*

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن شريح  
قال : لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين الا في وصية ولا تجوز في وصية الا أن يكون  
مسافرا \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم النخعي



عن شريح قال : لا تجوز شهادة اليهودى والبصرانى الا فى السفر ولا تجوز فى السفر الا فى الوصية \*

ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبدالله الطحان عن داود الطائى عن الشعبي عن شريح قال : اذا مات الرجل فى أرض غربة ولم يجد مسلما فأشهد من غير المسلمين شاهدين فشهادتهما جائزة فان جاء مسلما فشهدا ( ١ ) بخلاف ذلك أخذ بشهادة المسلمين وتركت شهادتهما \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا المغيرة عن ابراهيم النخعى فى قول الله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير أهل ملتكم \* ومن طريق شعبة نا ابو بشر - هو جعفر بن أبى وحشية - عن سعيد بن جبيرة قال : ( أو آخران من غيركم ) قال : اذا كان بارض الشرك فارصى الى رجل من أهل الكتاب فاهما يحلفان بعد العصر فان اطلع بعد حلفهما على أنهما خانا حلف أولياء الميت انه كان كذا وكذا واستحقوا \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضى قال : نا محمد بن أبى بكر المقدمى نا عمر بن على المقدمى عن الأشعث عن الشعبي ( أو آخران من غيركم ) قال : من اليهود والنصارى \* ومن طريق اسماعيل أيضا نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن ابن أبى نجیح عن مجاهد قال : ( اثنان ذوا عدل منكم ) من أهل الملة ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير أهل الملة \* ومن طريق اسماعيل نا محمود ابن خراش نا هشيم نا سليمان التيمى عن أبى مجلز فى قول الله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال من غير أهل الملة \* ومن طريق اسماعيل نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث ابن سعيد نا اسحاق بن شويده عن يحيى بن يعمر فى قول الله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير أهل الملة \* ومن طريق الطحاوى نا محمد بن خزيمة نا حجاج بن المنهال . وعثمان ابن الهيثم قال الحجاج : نا أبو هلال الراسى وقال عثمان : نا عوف بن أبى جميلة كلاهما عن محمد بن سيرين فى قوله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير المسلمين \*

فهؤلاء أم المؤمنین . وابو موسى الأشعرى وابن عباس ، وروى أيضا نحو ذلك عن على رضى الله عنهم ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن التابعين عمرو ابن شرحبيل . وشريح . وعبيدة السلمانى . وابراهيم النخعى . والشعبى . وسعيد بن جبيرة . وسعيد بن المسيب ومجاهد . وأبو مجاز . وابن سيرين . ويحيى بن يعمر . وغيرهم كابن أبى لیلی . وسفيان الثورى . ويحيى بن حمزة . والأوزاعى . وابى عبيد . وأحمد ابن حنبل . وجمهور أصحاب الحديث وبه يقول ابو سليمان وجميع أصحابنا وخالفهم

آخرون فروينا عن الحسن أنه قال : ( أو آخران من غيركم ) من غير قبيلتكم ، وروى عن الزهري نحوه هذا وأنه قال : من أهل الميراث وأنه توقف في ذلك ، وروى أيضا عن عكرمة ، وروى عن زيد بن أسلم أنها منسوخة ، وعن إبراهيم أيضا مثل ذلك \*

**قال أبو محمد** : أما دعوى النسخ فباطل لا يحل أن يقال في آية أنها منسوخة لا تحل طاعتها والعمل بها إلا بنص صحيح أو ضرورة مانعة وليس ههنا شيء من ذلك ولو جاز مثل هذا لما عجز أحد عن أن يدعي فيما شاء من القرآن أنه منسوخ وهذا لا يحل ، وأما من قال : من غير قبيلتكم فقول ظاهر الفساد والبطال لأنه ليس في أول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة إنما أُولها ( يا أيها الذين آمنوا ) ولا يشك منصف في أن غير الذين آمنوا هم الذين لم يؤمنوا ولكنهما من الحسن زلة عالم يتدبرها ، وقال المخالفون : نحن نهيئنا (١) عن قبول شهادة الفاسق ، والكافر أنسق الفاسق فقلنا : الذي نهانا عن قبول شهادة الفاسق هو الذي أمرنا بقبول شهادة الكافر في الوصية في السفر فنقف عند أمره (٢) جميعا وليس أحدهما بأولى بالطاعة من الآخر \* ومن عجائب الدنيا التي لا نظير لها أن المحتجين بهذا هم الحنفيون والمالكيون ، والشافعيون ، فأما الحنفيون فجازوا شهادة الكفار في كل شيء وبعضهم على بعض بغير أمر من الله تعالى بذلك بل خالفوا القرآن في نهيه عن قبول نبأ الفاسق ثم خالفوه في قبول الكفار في السفر فأعجبوا لهذه الفضائح والمضادة لله تعالى \* وأما المالكيون فجازوا شهادة طبيين كافرين حيث لا يوجد طبيب مسلم بغير أمر من الله تعالى بذلك بل خالفوا القرآن في كلا الوجهين كما ذكرنا ، وقال بعضهم : الوصية يكون فيها اقرار بدين فلما نسخ ذلك من الآية دل على نسخ سائر ذلك فقلنا : كذبتم ما سمى الله تعالى قط الاقرار بالدين وصية لأن الوصية من الثلث والاقرار بالدين من رأس المال وما دخل قط الاقرار بالدين في الوصية ولا نسخ من الآية شيء ، ثم لهم بعد هذا أهدار يشبه تخليط المبرسمين لأمعنى لها ، وهذا ما خالفوا فيه جمهور العلماء والصحابة ولا يخالف لهم من الصحابة وهم يعظمون ذلك إذا وافق أهواءهم ، وذكرنا خبرا رويناه من طريق عمر بن راشد اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أنى سلمة عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ قال : لا تجوز شهادة ملة على ملة إلا ملة محمد فأنها تجوز على غيرهم » \*

**قال أبو محمد** : عمر بن راشد ساقط ، وهذا خبر أول من خالفه أبو حنيفة لأنه يجوز شهادة اليهودى على النصراني (٣) ومالك فإنه يجوز شهادة الكفار الأطباء على المسلمين ولا ندرى من أين وقع لهم هذا التخصيص للأطباء (٤) دون سائر من يضطر إليه

(١) في النسخة رقم ١٤ قهنيها (٢) في النسخة رقم ١٦ عندما مر به (٣) في النسخة رقم ١٤ اليهودى على النصراني (٤) في النسخة رقم ١٦ وقع لهم تخصيص الأطباء

في الشهادات من النكاح . والطلاق . والدماء [والحدود] (١) والأموال . والعق؟ وما نعلم هذا التفريق عن أحدهما ، وأما شهادة الكفار في غير ذلك فطائفة منعت من ذلك جملة . وهو قولنا ، وطائفة أجازتهم على الكفار ولم يراعوا اختلاف مللهم ، وطائفة أجازت شهادة كل ملة على مثلها ولم تجزها على غير مثلها (٢) فأما قولنا فقد ذكرناه عن جماعة من السلف ، وأما القول الثاني فصح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن عمرو بن ميمون بن مهران عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز شهادة نصراني على مجوسى أو مجوسى على نصراني ، وصح من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان أنه قال : تجوز شهادة النصراني على اليهودى واليهودى على النصراني هم كلهم أهل الشرك ، وصح أيضا هذا عن الشعبي . وشريح . وإبراهيم النخعي ، ومن طريق ابن أبي شيبة نازيد بن الحباب عن عون بن معمر عن إبراهيم الصائغ قال : سألت نافعا - هو مولى ابن عمر - عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ؟ فقال : تجوز \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فقال : تجوز وهو قول سفيان الثوري . ووكيع . وأبي حنيفة . وأصحابه . وعثمان البتي ، والثالث كما روينا من طريق أبي عبيد عن أبي الأسود عن ابن أبي ليعة عن عمرو بن الحارث عن قتادة ان على (٣) ابن أبي طالب قال : تجوز شهادة النصراني على النصراني \* ومن طريق أبي عبيد عن عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري قال : تجوز شهادة النصراني على النصراني واليهودى على اليهودى ولا تجوز شهادة أحدهما على الآخر \* ومن طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد الانصاري يقول لا تجوز شهادة النصراني على اليهودى ولا شهادة اليهودى على النصراني \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . وربيع بن أبي عبد الرحمن كلاهما قال : تجوز شهادة اليهودى على اليهودى ولا تجوز على النصراني ولا تجوز شهادة النصراني على اليهودى \* ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة لا تجوز شهادة اليهودى على النصراني ولا النصراني على اليهودى \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا بن علي عن يونس عن الحسن قال : اذا اختلفت الملل لم تجز شهادة بعضهم على بعض \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا بن ادريس عن الليث عن عطاء قال : لا تجوز شهادة اليهودى على النصراني ولا النصراني على المجوسى ولا ملة على غير ملتها الا المسلمون \* ومن طريق وكيع عن سفيان عن داود عن الشعبي لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا بن علي عن معمر

(١) الريادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ على غير ملتها (٣) في النسخة رقم ١٦ عن على

عن الزهرى قال : لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض \* ومن طريق ابن أبى شيبة نأفص عن أشعث نأفص عن إبراهيم النخعى قال : لا تجوز شهادة أهل ملة إلا على أهل ملتها اليهودى على اليهودى والنصرانى على النصرانى \* ومن طريق وكيع عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لا تجوز شهادة ملة على ملة إلا المسلمين قال وكيع : وهو قول ابن أبى ليلى \* قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعى . والليث . والحسن بن حى \*

قال على : فروى كلا القولين كما وردنا عن حماد بن أبى سليمان . والزهرى . والشعبى . والنخعى ، وروى القول الأول عن نافع ، وروى الثانى عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبى سلمة بن عبد الرحمن . وربيعة الرأى . وقنادة . والحسن . وعطاء \*

قال أبو محمد : ولا يصح عن على أصلاً لأنه عن ابن لميعة ثم هو أيضاً منقطع ، قال على : أما قول أبى حنيفة فلم يروى صحيحاً ولا سقيماً عن أحد من الصحابة فهو خلاف لكل ما جاء فى هذه المسألة عن الصحابة ، وأما مالك فخالف شيوخه المدنيين بأسلمة بن عبد الرحمن . ونافعا . والزهرى . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصارى وهم يعظمون هذا اذا وافق رأى صاحبهم ، واحتج من أجاز قبول شهادة بعضهم على بعض بما رويناه من طريق الطحاوى ناروح بن الفرج : يحيى بن سليمان الجعفى ما عبد الرحيم ابن سليمان الرازى نا مجالد عن الشعبى عن جابر قال فى حديث اليهوديين اللذين زنيا لليهود اتئوني بالشهود فشهد أربعة منهم على ذلك فرجمهما النبى ﷺ \*

**قال أبو محمد :** مجالد هالك رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان أنه قال : لو شئت أن يجعلها لى مجالد كلها عن الشعبى عن مسروق عن عبد الله لفعل ، وعن شعبة استخير الله وأمر على مجالد ، وعن أحمد بن حنبل أن مجالد يزيد فى الاسناد ؛ وعن ابن معين مجالد لا يحتج بحديثه ، والعجب كله من احتجاجهم بقول الله تعالى : ( اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ) وهم أول مخالف لهذه الآية ، وقالوا : ظاهرها جوازها على المسلمين والكفار فى كل شىء ثم نسخت عن المسلمين فبقيت على الكفار \*

**قال أبو محمد :** وهذا تجليح منهم بالكذب على الله تعالى جهاراً مراراً ، أحداها دعوى النسخ بالبرهان ، والثانية قولهم : ان ظاهرها جواز شهادتهم فى كل شىء . وليس فى الآية الا عند حضور الموت حين الوصية فقط ثم تحليفهم ثم تحليف المسلمين الشاهدين بخلاف شهادتهما فما رأيت أقل حياء ممن قال ما ذكرنا ، ونعوذ بالله من الخذلان والاستخفاف بالكذب على القرآن ، والثالثة قولهم : نسخت عن المسلمين وبقيت على

الكفار وهذا باطل لأن الدين كله واحد علينا وعلى الكفار ولا يحل لاحد أن يحكم عليهم ولا لهم الا بحكم الاسلام لنا وعلينا الا حيث جاء النص بالفرق بيننا وبينهم وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٨٨ **مسألة** وشهادة العبد والامة مقبولة في كل شيء لسيدهما ولغيره كشهادة الحر والحررة ولا فرق ، وقد اختلف الناس في هذا فصح ماروينا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قضى في الصغير يشهد بعد كبره والنصرانى بعد اسلامه والعبد بعد عتقه انها جائزة ان لم تسكن ردت عليهم ، وروينا من طريق عمرو بن شعيب . وعطاء عن عمر بن الخطاب مثل ذلك ، وروينا ذلك في شهادة العبد من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر عن عمرو بن سليم عن ابن المسيب عن عمر ، ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس لا تجوز شهادة العبد . ومن طريق أبي عبيد عن حسان بن ابراهيم الكرماني عن ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر لا تجوز شهادة المسكاتب ما بقى عليه درهم ، وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن ابن المبارك . ووكيع قال ابن المبارك : عن ابن جريج عن عطاء ، وقال وكيع : عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي قال جميعا : لا تجوز شهادة العبد . ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن المبارك عن محمد بن راشد عن مكحول لا تجوز شهادة العبد . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : (شهادين من رجالكم) قال : من الاحرار قال وكيع : ولا يجيز سفيان شهادة عبده وهو قول وكيع . ومن طريق ابن أبي شيبة ناعيسى بن يونس . ووكيع . وعبد الرحمن بن مهدي . ومعاذ بن معاذ قال عيسى : عن الاوزاعي عن الزهرى ، وقال وكيع : عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي . وقال عبد الرحمن بن مهدي : عن حماد بن سلمة . وأبي عوانة قال أبو عوانة : عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وقال حماد بن سلمة : عن قتادة عن شريح ، وقال معاذ بن معاذ : عن أشعث هو ابن عبد الملك الحراني عن الحسن البصرى قالوا كلهم في العبد يؤدى الشهادة فتد ثم يعتق فيشهد بها انها لا تجوز الا الحسن . والحكم فانهما قالوا : انها تجوز . ومن طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عن اسرايل بن يونس عن منصور عن مجاهد قال أهل مكة . وأهل المدينة : لا يجيزون شهادة العبد . ومن طريق شعبة عن مغيرة عن ابراهيم قال : لا تجوز شهادة المسكاتب ولا يرث . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة اذا شهد العبد فردت شهادته ثم اعتق فشهد به لم تقبل ، وروي ذلك عن فقهاء

المدينة السبعة وهو قول أبي الزناد وبه يقول أبو حنيفة (١) ومالك . والشافعي . وابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبو عبيد . وأحد قولي ابن شبرمة ، وأجازت طائفة شهادة العبد في بعض الأحوال وردتها في بعض كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي ناعلي بن المديني . وسليمان بن حرب . وإبراهيم الهروي ، قال علي عن جرير عن منصور عن إبراهيم عن شريح ، وقال سليمان : عن أبي عوانة عن مطرف بن طريف عن الشعبي ، وقال الهروي : عن هشام بن المغيرة عن إبراهيم أنهم ثلاثتهم كانوا يجيزون شهادة العبد في الشيء اليسير ، ومن طريق عبد الرزاق نا محمد بن يحيى المازني عن سفیان الثوري عن إبراهيم النخعي قال : لا تجوز شهادة العبد لسيده وتجوز لغيره \* ومن طريق جابر الجعفي عن الشعبي في العبد يعتق بعضه ان شهادته جائزة ، وأجازت طائفة شهادته في كل شيء كالحر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث النخعي عن أشعث عن الشعبي قال : قال شريح : لا تجوز شهادة العبد فقال علي : لكنا نجيزها فكان شريح بعد ذلك يجيزها الالسيده ، وبه الى ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن المختار بن فلفل قال : سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد ؟ فقال : جائزة \* ومن طريق وكيع نا سفیان الثوري عن عمار الدهني قال : شهدت شريحا شهده عبد علي دار فجاز شهادته فقيل : انه عبد فقال شريح : كلنا عبيد واما \* ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناعب الرحمن بن مهدي نا حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى بشهادة المملوك بأسا اذا كان عدلا \* ومن طريق ابن الجهم عن اسماعيل بن اسحق القاضي نا عارم بن الفضل نا عبد الله بن المبارك عن يعقوب عن عطاء بن أبي رباح قال : شهادة العبد . والمرأة جائزة في النكاح . والطلاق ، كتب الى عبد الله بن عبد الواحد عن الحسن بن عبد الواحد قال : نا أبو مسلم الكاتب نا عبد الله بن أحمد بن المغلس نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناعفان بن مسلم قال : نا حماد بن سلمة قال : سئل إياس ابن معاوية عن شهادة العبد ؟ قال : نا أردشادة عبد العزيز بن صهيب على الانكار لردها \* قال أبو محمد : وهو قول زرارة بن أوفى . وعثمان البتي . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وأصحابهم . وأحد قولي ابن شبرمة \* قال علي : أما قول عمر . وعثمان الذي صدرنا به فهو على الحنفيين . والمالكيين . والشافعيين لا لهم لانهم خالفوهما في الصبي يشهد فيرثه يبلغ فيشهد فقالوا : ينبل ، ومن الباطل أن يكون بعض قول عمر . وعثمان حجة وبعضه غير حجة ؛ وهذا تلاعب بالدين بمن سلك هذا

الطريق وهو عن ابن عباس لا يصح لانه عن الحجاج بن ارطاة فلم يبق لهم الا ابن عمر وقد صح خلافه عن أنس فبطل تعلقهم بالآثار وبقي الاحتجاج بالقرآن والسنة \*

قال أبو محمد : أما قول مجاهد ومن اتبعه شهيدين من رجالكم من الأحرار فباطل وزلة عالم وتخصيص لكلام الله تعالى بلا برهان ، وبالضرورة يدري كل ذى حس سليم أن العبيد رجال من رجالنا وإن الاماء نساء من نساءنا قال تعالى : ( نساؤكم حرث لكم ) فدخل في ذلك بلا خلاف الحرار والاماء فظهر فساد هذا القول ، وإنما خاطب الله تعالى في أول الآية الذين آمنوا والعبيد بلا خلاف منهم فهم في جملة المخاطبين بالمداينة والشهاد والشهادة ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : ( عبد املوا كالا يقدر على شيء ) \*

**قال أبو محمد :** تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه مهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل تعالى : إن كل عبد فهو لا يقدر على شيء إنما ضرب الله تعالى المثل بعبد من عباده هذه صفته وقد توجد هذه الصفة في كثير من الأحرار ومن نسب غير هذا إلى الله تعالى فقد كذب عليه جهارا وأتى بأكبر الكبائر لأن الله تعالى لا يقول إلا حقاً وبالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد أقدر على الأشياء من كثير من الأحرار ، ونقول لهم : هل يلزم العبيد الصلاة . والصيام . والطهارة ويحرم عليهم من المسآكل والمشارب . والفروج كل ما يحرم على الأحرار فمن قوهم : نعم فقدأ كذبوا أنفسهم وشهدوا بأنهم يقدرون على أشياء كثيرة فبطل تعلقهم وتمويههم بهذه الآية ، وقالوا : ( ولا يأتى الشهداء إذا ماعدوا ) قالوا : والعبد لا يقدر على أداء الشهادة لأنه مكلف خدمة سيده فقلنا : كذب من قال هذا بل هو قادر على أداء الشهادة كما يقدر على الصلاة . وعلى النهوض إلى من يتعلم منه ما يلزمه من الدين ، ولو سقط عن العبد القيام بالشهادة لشغله بخدمة سيده لسقط أيضاً عن الحرة ذات الزوج لشغلها بملازمة زوجها ، وقال بعضهم : العبد سلعة وكيف تشهد سلعة فقلنا : فكان ماذا ؟ تشهد السلعة كما يلزم السلعة الصلاة والصيام والقول بالحق ، وما نعلم لهم في هذه المسألة متعلقاً بقرآن ولا بسنة ولا رواية صحيحة ولا سقيمة ولا نظر ولا معقول ولا قياس الابتخايط في غاية الفساد . واهذار باردة ، وقد نقصنا هذا في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين \*

قال أبو محمد : وكل نص في قرآن أو سنة في شيء من أحكام الشهادات فكلها شاهدة بصحة قولنا اذلو أراد الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام تخصيص عبد من حر في ذلك . لكان مقدورا عليه وما كان ربك نسيا ، قال تعالى : ( بمن ترضون من الشهداء ) وقال تعالى : ( إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية جزاؤهم عند

رهبهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدارضى الله عنهم ورضوا عنه ) فلم يختلف مسلمان قط في أن هذا خير يدخل فيه العبيد والاماء كدخول الأحرار والحرث وحرام على كل أحد أن لا يرضى عن أخبر الله تعالى أنه قد رضى عنه فاذا قد رضى الله عن العبد المؤمن العامل بالصالحات ففرض علينا ان نرضى عنه واذا فرض علينا أن نرضى عنه ففرض علينا قبول شهادته ، واما من ردها لسيدة فانه قال : قد يجبره سيده على الشهادة له قلنا : لو كان هذا مانعا من قبول العبد لسيدة لكان مانعا من قبول أحد من المسلمين للامام اذا شهد له لأن الامام أقدر على رعيته من السيد على عبده لأن العبد تعديه جميع الحكم على سيده اذا تظلم منه ويحولون بينه وبين اذاه ولا يقدر أحد على أن يحول بين الامام والرجل من رعيته فظهر فساد قول مخالفينا والحمد لله رب العالمين \*  
**١٧٨٩ مسألة** وكل عدل فهو مقبول لكل أحد وعليه كالأب والأم لا بينهما ولا بينهما والابن والابنة للابوين . والأجداد . والجدة . والجد . والجدة لبنى بينهما . والزوج لامرأته . والمرأة لزوجها . وكذلك سائر الأقارب بعضهم لبعض كالأباعد ولا فرق ، وكذلك الصديق الملائف لصديقه . والأجير لمستأجره . والمسكوفول لكافله . والمستأجر لأجيريه . والكافل لمسكوفوله والوصى لتيمة وفيما ذكرنا خلاف ، فروينا من طريق لا تصح عن شريح انه لا يقبل الأب لابنه ولا الابن لآبيه ولا أحد الزوجين للآخر ، وصح هذا كله عن ابراهيم النخعي . وعن الحسن . والشعبي في أحد قوليهما في الأب . والابن ، وروى عن الحسن . والشعبي قول آخر وهو أن الولد يقبل لآبيه ولا يقبل الأب لابنه لأنه يأخذ ماله متى شاء . وان الزوج يقبل لامرأته ولا تقبل هي له وهو قول ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري ، ولم يجز الأوزاعي . والثوري . وأحمد بن حنبل . وأبو عبيد الأب للابن ولا الابن للأب ، وأجازوا الجد والجدة لاولاد بينهما واولاد بينهما لهما ولم يجز أبو حنيفة . ومالك . والشافعي أحدا من هؤلاء الا أن الشافعي أجاز كل واحد من الزوجين للآخر ، وأما من روى عنه اجازة كل ذلك فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن أبي الزناد عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : قال عمر بن الخطاب . تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه ، وعن عمرو بن سليم الزرقى عن سعيد بن المسيب مثل هذا وروى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه شهد لفاطمة رضى الله عنها عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه وممة أم أيمن فقال له أبو بكر : لو شهد معك رجل أو امرأة أخرى لقضيت لها بذلك \* ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري قال : لم يكن



يتهم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الأخ لأخيه ولا الزوج لامرأته ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على اتهمهم فتركت شهادة من يتهم إذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة لم يتهم الا هؤلاء في آخر الزمان \*

ومن طريق أبي عبيدنا الحسن بن عازب عن جده شبيب بن غرقدة قال : كنت جالسا عند شريح فأتاه علي بن كاهل وامرأة وخصم لها فشهد لها علي بن كاهل وهو زوجها وشهد لها أبوها فاجاز شريح شهادتهما فقال الخصم : هذا أبوها وهذا زوجها فقال له شريح : هل تعلم شيئا تجرح به شهادتهما ؟ كل مسلم شهادته جائزة \* ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال : سمعت شريحا اجاز لامرأة شهادة أبيها وزوجها فقال الرجل : انه أبوها . وزوجها فقال شريح : فمن يشهد للمرأة الا أبوها وزوجها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا شعبة نا شعبة عن ابن أبي ذئب عن سليمان بن أبي سليمان قال : شهدت لأمي عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقضى بشهادتي \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري قال : أجاز عمر بن عبد العزيز شهادة الابن لأبيه إذا كان عدلا ، فهؤلاء عمر بن الخطاب وجميع الصحابة . وشريح : وعمر بن عبد العزيز . وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهذا يقول اياس بن معاوية . وعثمان البتي . واسحق بن راهويه : وأبو ثور . والمزني . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا ، ورأى الشافعي وأصحابه قبول شهادة الزوجين كل واحد منهما للآخر ، ورأى الأوزاعي ان لا يقبل الأخ لأخيه ، وذكر ذلك الزهري عن المتأخرين من الولاية الذين ردوا الأب لابنه والابن لأبيه وأحد الزوجين لصاحبه ، وأجاز أبو حنيفة . والشافعي الأخ لأخيه وأجازاه مالك لأخيه الا في النسب خاصة ، ورد مالك شهادة الصديق الملائف لصديقه \*

قال أبو محمد . احتج المخالفون لنا بما روينا من طريق أبي عبيدنا مروان بن معاوية عن يزيد الجزري قال : احسبه يزيد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ظنين في ولاء أو قرابة ولا يجلود في حد \* قال أبو محمد : وهذا عليهم لاهم لوجوه ، أولها انه لا يصح لانه عن يزيد وهو مجهول فان كان يزيد بن سنان فهو معروف بالكذب ثم لو صح لكانوا أول مخالف له في موضعين أحدهما تفريقهم بين الأخ والاب . وبين العم وابن الأخ . وبين الأب والابن وكلهم سواء اذهم متقاربون في التهمة بالقرابة وكلهم يميز المولى لمولاه وهذا خلاف الخبر

وكلهم يميز المجلود في الحد اذا تاب وهو خلاف هذا الخبر فمن أضل سبيلا أو أفسد دليلا  
 ممن يحتج بخبر هو حجة عليه وهو مخالف له ، وذكرنا ما روينا عن وكيع عن عبد الله بن  
 ابي حميد قال : كتب عمر الى أنى موسى المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا  
 في حد أو مجر با عليه شهادة زور أو ظيما في ولاء أو في قرابة والقول في هذا كالذى قبله من أنه لم  
 يصح قط عن عمر ثم قد خالفوه كما ذكرنا سواء ، والأثبت عن عمر قبول الأب لابنه \*  
 ومن عجائب الدنيا احتجاجهم في هذا بالخبر الثابت من قول النبي ﷺ : انت  
 ومالك لا يبيك ، ومن أمره هذا بأخذ قوتها من مال زوجها وهم أول مخالف لهذه الخبرين  
 وهذا عجب جدا ، وأما نحن فنصحهما ونقول : ليس فيهما منع من قبول شهادة الابن  
 لأبويه ولا من قول الأبوين له وان كان هو وماله لهما فكان ماذا ؟ ونحن كلنا لله تعالى  
 وأموالنا وقد أمرنا بان نشهد له عز وجل فقال عرو جل : ( كونوا قوامين بالقسط  
 شهد الله ) وكل ذى حق فهو مأثور بأخذ حقه من هوله عنده متى قدر على ذلك أجنبيا  
 كان أو غير أجنبي ومن لم يفعل ذلك فقد عصى الله عز وجل وأعان على الاثم والعدوان  
 وقدر على تغيير منكر فلم يفعل بل أقر المنكر والباطل والحرام ولم يغير شيئا من ذلك ،  
 ومن أغرب ما وقع احتجاج بعضهم في هذا بقول الله تعالى : ( أن أشكر لى ولو الديك ) \*  
**قال أبو محمد :** وهذه أعظم حجة عليهم لان من الشكر لهما بعد شكر الله تعالى أن  
 يشهد لهما بالحق وليس من الشكر لهما أن يشهد لهما بالباطل (١) ، وقد قال الله عز وجل :  
 ( وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجارذى القربى والجار الجنب  
 والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ) فقد سوى الله تعالى بين كل من  
 ذكرنا في وجوب الاحسان اليهم فيلزم من اتهمه لذلك في الوالدين وفي بعض ذوى القربى  
 والصاحب بالجنب وما ملكت يمينه ان يتهمه في سائرهم فلا يقبل شهادة أحدهم لقريب  
 جملة ولا لجار ولا لابن سبيل ولا ليتيم ولا لمسكين والا فقد تلوثوا في التخليط بالباطل  
 ما شاموا فلم يبق في أيديهم الا التهمة والتهمة لا تحل ، وبالضرورة ندرى أن من حملته قرابة  
 أبويه وبنيه وامرأته على أن يشهد لهم بالباطل فمضمون منعه قطعا أن يشهد لمن  
 يرشوه من الأباعد ولا فرق ، وليس للتهمة في الاسلام مدخل ونحن نسألهم عن  
 أن ذر . وأم سلمة أم المؤمنين لو ادعى على يهودى بدرهم بحق آتقضون لهما بدعواهما ؟  
 فان قالوا : نعم خالفوا الله ورسوله عليه الصلاة والسلام واجماع الأمة المتيقن  
 وتركوا قولهم (٢) ، وان قالوا : لا قلنا : سبحان الله والله ما على أديم الأرض من

(١) في النسخة رقم ١٤ بياطل (٢) في النسخة رقم ١٤ وتركوا ما ذمناهم

يقول : انه مسلم يتهم أبا ذر . وأم سلمة رضى الله عنهما أنهما يدعيان الباطل في الدنيا بأسرها فكيف في درهم على يهودى ثم نسألهم أتبرئون اليهودى الكذاب المشهور بالفسق يمينه من دعواهما ؟ فمن قولهم : نعم قلنا لهم : وهل مقرر التهمة . والظنة الا فى الكفار المتيقن كذبهم على الله تعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام ؟ والعجب كله من اعطاء مالك : والشافعى المدعى المال العظيم بدعواه ويمينه وان كان أشهر فى الكذب والمجون من حاتم فى الجود اذا أبى المدعى عليه من اليمين واعطاء أبى حنيفة اياه ذلك بدعواه المجردة بلا بينة ولا يمين ولا يتهمون به برأيهم لا بقرآن ولا بسنة ثم يتهمون الناسك الفاضل البر التقي فى شهادته لابنه او لامرأته أو لايه بدرهم نبرأ إلى الله تعالى من هذه المذاهب التى لا شىء أفسد منها ❦

**قال أبو محمد :** وهم يشنعون بخلاف صاحب لا يعرف له مخالف وقد خالفوه ههنا ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، ثم قد حكى الزهرى انه لم يختلف الصدر الاول فى قبول الأب لابنه والزوجين أحدهما للآخر والقرابة بعضهم لبعض حتى دخلت فى لباس الداخلة وهذا اخبار عن اجماع الصحابة (١) رضى الله عنهم فكيف استجازوا خلافهم لظن فاسد من المتأخرين ، ثم ليت شعرى ما الذى حدث عالم يكن والله لقد كان على عهد رسول الله ﷺ المنافقون الذين هم شر خلق الله عز وجل والكفار . والزناة . والسراق . والكذابون فما ندرى ما الذى حدث وحاش لله تعالى أن يحدث شىء يغير الشريعة ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل انه تعالى لو أراد ان لا يقبل أحد من ذكرا لمن شهد له ليسه وما أغفله فظهر فساد قول مخالفينا ييقن لامرية فيه ، وأعجب شىء أنهم أجازوا الأخ لأخيه ! والزهرى يحكى عن المتأخرين اتهمهم له فقد خالفوا من تقدم ومن تأخرو كفى بهذا شناعة وبالله تعالى التوفيق ❦

**١٧٩٠ مسألة** ومن شهد على عدوه (٢) نظر فان كان تخرجه عداوته له الى ما لا يحل فهى جرحه فيه ترد شهادته (٣) لكل أحد فى كل شىء وان كان لا تخرجه عداوته الى ما لا يحل فهو عدل يقبل عليه ، وهذا قول أبى سليمان . وأصحابنا ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره فى شىء أصلا وهو قول الأوزاعى ، وقال مالك كذلك الا أن يكون عدلا مبرزا فى العدالة الا ان يكون فى عياله فلا تجوز شهادته له ، وقال الشافعى : لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره فيما استأجره فيه خاصة وتجاوز له فيما عدا ذلك وهو قول سفيان الثورى . وأبى ثور ، وكذلك قالوا فى الوكيل سواء سواء ،

(١) فى النسخة رقم ١٤ اخبار على جميع الصحابة (٢) فى النسخة رقم ١٤ على عدوه (٣) فى النسخة رقم ١٤ وترد به شهادته

وقال مالك : ان كان منضافا اليه لم يقبل له ولم تجز شهادة العدو على عدوه ، وقال أبو حنيفة . ومالك : لا تقبل (١) شهادة الخصم للالذى وكله وللذى وكل على أن يخاصمه ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : تجوز شهادة الفقراء والسؤال ، وقال مالك : لا تجوز الا في الشيء اليسير ، وقال ابن أبي ليلى : لا تقبل شهادة فقير وأشار شريك الى ذلك \*

**قال أبو محمد :** كل من ذكرنا في هؤلاء مقبولون لئلا نذكرنا كالأجنيبين ولا فرق ، واحتج المخالف ، مارونا عن النبي ﷺ من أنه لا تجوز شهادة ذى غمر على أخيه ولا تجوز شهادة الظنة ولا الاحنة (٢) ولا شهادة خصم ولا ظنين ولا القانع من أهل البيت لهم ، وصح عن شريح لا تجوز عليك شهادة الخصم ولا الشريك ولا الأجير لم استأجره ، وروى عن الشعبي ولم يصح لأجير شهادة وصى ولا ولى لأنهما خصمان ، وصح عن ابراهيم لا تجوز شهادة الشريك لشريكه فيما بينهما وتجوز له في غير ذلك وعن شريح (٣) مضت السنة في الاسلام انه لا تجوز شهادة خصم ، ومن طريق ابن سمعان - وهو كذاب - لم يكن السلف يميزون شهادة القانع \*

**قال أبو محمد :** القانع السائل وصح عن ربيعة ترد شهادة الخصم والظنين في خلائقه وشككه ومخالفته العدو في سيرته وان لم يوقف منه على غير ذلك وترد شهادة العدو على عدوه ، وعن يحيى بن سعيد الأنصارى ترد شهادة العدو على عدوه هذا كل ما يذكر في ذلك عن سلف (٤) \*

قال أبو محمد : أما الآثار في ذلك فكلها باطل لان بعضها مروى منقطع ، ومن طريق اسحاق بن راشد وليس بالقوى ، أو من طريق ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمى وهو مذكور بالكذب وصفه بذلك مالك وغيره . أو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي صحيحة . أو مرسل من طريق عبد الرحمن بن فروخ ، أو مرسل من طريق اسحاق ابن عبد الله عن يزيد بن طلحة ولا يدري من هما في الناس ، أو مرسلان من طريق عبد الرحمن ابن أبي الزناد ، ومن طريق ابن سمعان وقد كذبهما مالك وغيره أو من طريق يزيد الجزرى وهو مجهول فان كان ابن سنان فهو مذكور بالكذب ، أو مرسل من رواية عبد الله بن صالح وهو ضعيف ، وكل هذا لا يحل الاحتجاج به ، ثم لو صحت لكانت مخالفة لهم لان فيها ان لا تجوز شهادة ذى الغمر على أخيه مطلقا عما وهو قولنا وهم يمنعونها من القبول على عدوه فقط . ويزونها على غيره وهذا خلاف لتلك الآثار (٥) ، وأما شهادة الخصم فان المدعى لنفسه المخاصم لا تقبل دعواه لنفسه بلا شك فبطل تعلقهم بتلك الآثار لو صحت

(١) في النسخة رقم ١٦ لا تجوز (٢) هي الحق وجمعها أحن (٣) في النسخة رقم ١٤ وصح عن الزهرى

(٤) في النسخة رقم ١٦ عن السلف (٥) في النسخة رقم ١٦ لتلك الاخبار

فكيف وهى لاتصح ، ثم وجدنا الله تعالى قد قال : ( ولا يجزمنكم شئان قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ) فأمرنا الله عز وجل بالعدل على اعدائنا فصح أن من حكم بالعدل على عدوه أو صديقه (١) أو لهما أو شهدوه وعدل على عدوه أو صديقه أو لهما فشهادته مقبولة وحكمه نافذ والله تعالى التوفيق ، وما نعلم أحدا سبق مالكا الى القول برد شهادة الصديق الملائف ، وأما من رد شهادة الفقير فعظيمة قال الله تعالى : ( للفقراء الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ) الى قوله : ( أولئك هم الصادقون ) فمن رد شهادة (٢) هؤلاء لخاسر وأن من خصهم دون سائر الفقراء لمتناقض والله تعالى التوفيق \* وما نعلم لهم في هذه الأقوال سلفا من الصحابة رضى الله عنهم أصلا ، وأطرف شيء قول ربيعة : ترد شهادة من خالف العدول في سيرته وإن لم يوقف منه على غير ذلك فهذا عجب جدا لا ندرى من أين أطلقه في دين الله عز وجل \*

**١٧٩١ مسألة** ولا تقبل شهادة من لم يبلغ من الصبيان لاذ كورهم ولا اناتهم ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم لاني نفس ولا جراحة ولا في مال ولا يحل الحكم بشيء من ذلك لا قبل افتراقهم ولا بعد افتراقهم ، وفي هذا خلاف (٣) كثير فصح عن ابن الزبير أنه قال : إذا جئ بهم عند المصيدة جازت شهادتهم ؛ قال ابن أبي مليكة : فأخذ القضاة بقول ابن الزبير وأجاز بعضهم شهادتهم في خاص من الأمر لاني كل شيء كما روينا عن قتادة عن الحسن قال : قال علي بن أبي طالب : شهادة الصبي على الصبي جائزة وشهادة العبد على العبد جائزة قال الحسن : وقال معاوية : شهادة الصبيان على الصبيان جائزة ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا ، وعن علي مثل هذا أيضا ، ومن طريق ابن أبي شبة عن وكيع نا عبد الله ابن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون فغرق أحدهم فشهد ثلاثة على اثنين أنهما غرقاه وشهد اثنان على ثلاثة أنهم غرقوه فقضى على ابن أبي طالب على الثلاثة خمسي الدية وعلى الاثنين ثلاثة أنماس الدية ، وروينا أيضا نحو هذا عن مسروق ، وروينا عن يحيى (٤) بن سعيد القطان ناسفیان الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق أن ثلاثة غلمان شهدوا على أربعة وشهد الأربعة على الثلاثة فجعل مسروق على الأربعة ثلاثة أسباع الدية وعلى الثلاثة أربعة أسباع الدية \* وروينا أيضا عن ابن المسيب . والزهرى جواز شهادة الصبيان بقولهم مع إيمان المدعى ما لم يفرقوا وأنه قضى بمثل ما قضى به علي بن أبي طالب في دية ضرس \* وعن أبي الزناد السنة أن يؤخذ في شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح (٥) مع إيمان المدعين ، وعن عمر

(١) في النسخة رقم ١٤ وصديقه (٢) في النسخة رقم ١٤ فان من رد شهادة (٣) في النسخة رقم ١٦ اختلاف (٤) في النسخة رقم ١٦ ومن طريق يحيى (٥) في النسخة رقم ١٤ يقولهم في الجراح .

ابن عبد العزيز أنه أجاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح المتقاربة فاذا بلغت النفوس قضى بشهادتهم مع أيمان الطالبين ، وعن ربيعة جواز شهادة بعض الصبيان على بعض مالم يتفرقوا ، وعن شريح ان شهادة الصبيان تقبل اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا ، وانه أجاز شهادة صبيان في مأومة ، وعن ابن قسيط . وأبي بكر بن حزم قبول شهادة الصبيان فيما بينهم مالم يتفرقوا ، وعن عروة بن الزبير تجوز شهادة الصبيان فيما بينهم وفي الجراح خاصة ويؤخذ بأول قولهم ، وعن عطاء . والحسن تجوز شهادة الصبيان على الصبيان ، وعن ابراهيم النخعي تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وقال : كانوا يجزونها فيما بينهم ، وقال ابن أبي ليلى : تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في كل شيء ، وقال مالك : تجوز شهادة الصبيان على الصبيان فقط ولا تجوز شهادتهم على صغير أنه جرح كبيرا ولا على كبير أنه جرح صغيرا ولا تجوز الا في الجراح خاصة ولا تجوز شهادة الصبايا في شيء من ذلك أصلا ولا تجوز في شيء من ذلك شهادة من كان منهم عبدا فان اختلفوا لم يلتفت شيء من قولهم وقضى على جميعهم بالدية سواء

**قال أبو محمد** : ما نعلم عن أحد قبله فرقا بين صبي وصبي ولا بين عبد منهم من حر ، وقالت طائفة : لا تقبل شهادتهم في شيء أصلا كما ذكرنا قبل عن عمر . وعثمان في الصغير يشهد فترد شهادته ثم يبلغ فيشهد بتلك الشهادة انها لا تقبل ، وصح عن ابن عباس من طريق ابن أبي مليكة لا تقبل شهادة الصبيان في شيء ، وعن عطاء لا تجوز شهادة الغلمان حتى يكبروا ، وعن القاسم بن محمد . وسالم . والنخعي مثل قول عطاء ، وعن الحسن لا تقبل شهادة الغلمان على الغلمان وعن ابن سيرين لا تقبل شهادتهم حتى يبلغوا ، وعن الشعبي . وشريح انهما كانا يقبلانها اذا ثبتوا عليها حتى يبلغوا ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري في غلمان شهد بعضهم على بعض بكسر يد صبي منهم فقال : لم تكن شهادة الغلمان فيما مضى من الزمان تقبل وأول من قضى بذلك مروان

**قال أبو محمد** : وبمثل قولنا يقول مكحول . وسفيان الثوري . وابن شبرمة . واسحاق بن راهويه . وأبو عبيدة . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا . قال علي : لم نجد لمن أجاز شهادة الصبيان حجة أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس . ولا نظر . ولا احتياط بل هو قول متناقض لأنهم فرقوا بين شهادتهم على كبير أو لكبير وبين شهادتهم على صغير أو لصغير ، وفرق مالك بين الجراح وغيره فلم يجزها في تخريق ثوب يساوي ربع درهم وأجازها في النفس والجراح وفرق بين الصبايا والصبيان وهذا كله تحكم بالباطل وخطأ لا خفاء به

وأقول لا يحل قبولها من غير رسول الله ﷺ ، وقد اختلف الصحابة في ذلك وحجة من قال بقولنا هو قول الله تعالى : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) وقال (من ترضون من الشهداء) وليس الصديان ذوى عدل ولا نرضاهم ، وقال رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة فذكر الصبي حتى يبلغ » وليس في العجب أكثر من رد شهادة عبد فاضل صالح عدل رضى وتقبل شهادة صبيين لا عقل لهما ولا دين وفي هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٩٢ مسألة** وحكم القاضى لا يحل ما كان حراما قبل قضائه ولا يحرم ما كان حلالا قبل قضائه انما القاضى منفذ على الممتنع فقط لا مزية له سوى هذا ، وقال أبو حنيفة : لو ان امرءا رشا شاهدين فشهدا له بزور ان فلانا طلق امرأته فلانة واعتق أمته فلانة وهما كاذبان متعمدان وان المرأتين بعد العدة رضىنا بفلان زوجا فقضى القاضى بهذه الشهادة فارت وطء تينك المرأتين حلال للفاسق الذى شهدوا له بالزور وحرام على المشهود عليه بالباطل ، وكذلك من أقام شاهدى زور على فلان انه أنكحه ابنته برضاها وهى فى الحقيقة لم ترضه قط ولا زوجها اياه أبوها فقضى القاضى بذلك فوطؤه لها حلال \*

**قال أبو محمد** : ما نعلم مسلما قبله أتى بهذه الطوام ونبرا الى الله تعالى منها ، وليت شعرى ما الفرق بين هذا وبين من شهد له شاهدا زورا فى أمة أنها أجنبية وانها قد رضىت به زوجها أو على حر أنه عبده فقضى له القاضى بذلك ؟ وما نعلم مسلم قط قبل أنى حنيفة فرق بين شئ من ذلك ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » \* ومن طريق أحمد بن شعيب انا اسحاق بن ابراهيم ناعبد الرزاق ناعمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها أنه قال عليه الصلاة والسلام : « انكم تختصمون الى وانا أنا بشر فلعل أحدكم أن يكون أعلم بحجته من بعض فاقضى له بما أسمع واطنه صادقا فن قضيت له بشئ من حق صاحبه (١) فإمهاى قطعة من النار فليأخذها أوليدها » فاذا كان حكمه عليه الصلاة والسلام وقضاؤه لا يحل لاحد ما كان عليه حراما فكيف القول فى قضاء أحد بعده (٢) ونعوذ بالله تعالى من الخذلان \*

**١٧٩٣ مسألة** ولا يحل التأتى فى انفاذ الحكم اذا ظهر وهو قول الشافعى . وأبى سليمان . وأصحابنا ، وقال أبو حنيفة : اذا طمع القاضى ان يصطلح الخصمان فلا

(١) فى النسخة رقم ١٤ فن قضيت له من حق اخيه (٢) فى النسخة رقم ١٤ فى قضاء من بعده

بأس أن يردهما المرة والمرتين فإن لم يطمع في ذلك فصل القضاء ، وقال مالك : لا بأس بترديد الخصوم ثم رأى أن يجعل للشهود عليه أو المدعى بيعة غائبة أجل ثمانية أيام ثم ثمانية أيام ثم ثمانية أيام ثم تلزم ثلاثة أيام فذلك ثلاثون يوما لا يعد في الثمانية يوم تأجيل الحاكم \*

قال علي : أما قول أبي حنيفة ففساد لأنه لا فرق بين ترديد مرتين وترديد ثلاث مرار أو أربع وهكذا ما زاد إلى انقضاء العمر والافاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ، وأما قول مالك فما نعلم أحدا قاله قبله مع عظيم فساده لأنه لا فرق بين تأجيل ثلاثين يوما وبين تأجيل شهرين أو ثلاثة أو أربعة أو عام أو عامين أو أربعة أعوام ، وما الفرق بين من ادعى بيعة على نصف شهر وبين من ادعاها بخراسان وهو بالأندلس أو ادعاها بالأندلس وهو بخراسان وهل هو الا التحكم بالباطل ؟ \*

قال أبو محمد : واحتج بعضهم بالرواية عن عمر ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن ، قال علي : هذا لا يصح عن عمر لان أحسن طريقه محارب بن دثار أن عمر . ومحارب لم يدرك عمر ، ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ومعاذ الله أن يصح هذا عن عمر لان فيه المنع جملة من انقاذ الحق لان علة توريث الضغائن موجودة في ذلك أبدا فان وجب أن يراعى وجب ذلك أبدا وان لم يجب أن يراعى فلا يجب ذلك طرفة عين وعلى كل حال فقد خالفوه لأنه لم يحد شهرا ولا شهرين ، وفي الرسالة المسكوبة عن عمر اجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بيعة أمدا ينتهي اليه فان احضر بيته الى ذلك الأمد أخذت له بحقه والا وجبت عليه القضاء فانه أبلغ للعدو وأجلى للعمى \*

قال أبو محمد : وهذا لا يصح عن عمر وعلى كل حال فقد خالفه مالك لان عمر لم يحد في ذلك شهرا ولا أقل ولا أكثر وهذا كله لم يأت قط عن رسول الله ﷺ انه رد خصوما بعد ما ظهر الحق (١) بل قضى بالبيعة على الطالب وألزم المنكر اليمين في الوقت وأمر المقر بالقضاء في الوقت ، وقال الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وقال تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) وقال تعالى : ( سارعوا الى مغفرة من ربكم ) فمن حكم بالحق حين يبدو اليه فقد قام بالقسط وأعان على البر والتقوى وسارع الى مغفرة من ربه ، ومن تردد في ذلك فلم يسارع الى مغفرة من ربه ولا قام بالقسط ولا أعان على البر والتقوى \*

١٧٩٤ مسألة واذا تداعى الزوجان في متاع البيت بعد الطلاق أو بغير



طلاق أو تداعى الورثة بعد موتهما أو موت أحدهما فهو كله بينهما بنصفين مع الإيمان سواء كان بما لا يصلح إلا للرجال كالسلاح ونحوه أو بما لا يصلح إلا للنساء كالحلى ونحوه أو كان بما لا يصلح للكل، وقد اختلف الناس في هذا كثير أقروا بنما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى البيت للمرأة إلا ما عرف للرجل \* وبه إلى معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة مثل قول الزهرى، ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن قال: إذا مات الزوج فللمرأة ما أغلق عليه بابها \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: ليس للرجل السلاح وثياب جلده، وقال ابن أبي ليلى: كل ما في البيت فللرجل إلا ما كان على المرأة من الثياب. والدرع. والخمار، وقال إبراهيم النخعي: ما كان من متاع الرجال فللرجل وما كان من متاع النساء فللمرأة وما صلح لهما فهو للحى منهما في موت أحدهما وأما في الفرقة فهو للرجل وهو قول أبي حنيفة مع الإيمان، فإن كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً فالملك كله للحر مع يمينه، وقال محمد بن الحسن كذلك إلا في الموت فإنه للرجل أولورثته مع اليمين، وقال أبو يوسف: ما كان لا يصلح إلا للنساء فإنه يرضى منه للمرأة ما يجزئ به مثلها إلى زوجها والباقي منه ومن غيره للرجل مع يمينه الميراث والطلاق سواء في ذلك، وقال عثمان البتي. وعبد الله بن الحسن. والحسن بن حي وزفر في أحد قوله ما صلح للرجل فهو للرجل مع يمينه وما صلح للنساء فللمرأة مع يمينها وما صلح لهما فينبهما بنصفين مع إيمانها، وقال مالك: ما صلح للرجل فهو للرجل مع يمينه وما صلح للمرأة فهو للمرأة مع يمينها وما صلح لهما فهو للرجل مع يمينه الموت والفرقة سواء \*

**قال أبو محمد:** كل هذه آراء يكفى من فسادها تحاذاها وما نعلم لملك أحد اتقدمه إلى قوله المذكور. قال على: إذا وجب عندهم القضاء بما لا يصلح إلا للرجال للرجل وما لا يصلح إلا للنساء للمرأة فأى معنى للإيمان في ذلك إذا قد ثبت أنه لمن قضوا له به وإن كان لم يشب له بعد فما أحدهما أولى به من الآخر \* قال على: وقال سفيان الثوري. والقاسم بن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. وشريك. وزفر في أحد قوله. والشافعي. وأبو سليمان. وأصحابهما كما قلنا نحن \*

**قال أبو محمد:** البيت بأيديهما فصح أنهما فيه سواء فلكل واحد منهما ما يده وله اليمين على الآخر فيما ادعى ما يده وبالله تعالى التوفيق، ولم يختلفوا في أخ واخت تنازعاً في متاع البيت أو أم وابنها إن كل ذلك بينهما بإيمانها ولا يختلفوا في أخوين ساكنين في بيت واحد أحدهما دباغ والآخر عطار قد اعيا فيما في البيت. والدار فإنه

بينهما بأيمانهما ولم يقضوا للدباغ بآلات الدباغ ولا للعطار بمتاع العطر وهذا تناقض  
لاخفاء به ، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٩٥ مسألة** ويحكم على اليهود والنصارى والمجوس بحكم أهل الاسلام في كل شيء رضوا أم سخطوا أتونا أولم يأتونا ولا يحل ردهم الى حكم دينهم ولا الى حكمهم أصلاً \* رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت بحالة التميمي قال : اتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة أن اقتلوا كل ساحر وساحرة وفرقوا بين كل ذي رحم محرم من المجوس وانهم عن الزومة قال ابن جريج : أهل الذمة اذا كانوا فينا فخدم كخدم المسلم \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا نصر ابن علي نا عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في المواريث في أهل الذمة قال : يحكم عليهم بما في كتابنا وهو قول قتادة . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وروينا غير هذا كما روينا من طريق سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق بن سليم عن أبيه أن محمد بن أبي بكر كتب الى علي بن أبي طالب في مسلم زني بنصرانية فكتب اليه علي بن أبي طالب أن يقام الحد على المسلم وترد النصرانية الى أهل دينها وهو قول أبي حنيفة ومالك \*

**قال أبو محمد** : هذا لا يصح عن علي لان فيه سماك بن حرب وهو يقبل الثلقين ، وقابوس بن المخارق وأبوه مجهولان فبطل أن يصح عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب غير ما روينا عن عمر ، وقال المخالفون : قال الله تعالى : ( لا اكراه في الدين ) فاذا حكم عليهم بغير حكم دينهم فقد اكراهوا على غير دينهم فقلنا : ان كانت هذه الآية توجب أن لا يحكم عليهم بغير حكم دينهم فاتهم أول من خالفها فأقررتهم على أنفسهم بخلاف الحق ، وهذا عظيم جدا لانكم تعطونهم في السرقة بحكم ديننا لا بحكم دينهم وتحذونهم في القذف بحكم ديننا لا بحكم دينهم وتمنعونهم من انفاذ حكم دينهم بعضهم على بعض في القتل والخطأ وبيع الاحرار فقد تناقضتم ، فان قالوا : هذا ظلم لا يقرون عليه فقلنا لهم : وكل ما خالفوا فيه حكم الاسلام فهو ظلم لا يقرون عليه ، وقالوا قال الله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) فقلنا : هذه منسوخة نسختها قوله تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) فقالوا هاتوا برهانكم على ذلك قلنا : نعم رويناه من طريق سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن ابن عباس قال : نسخت من هذه السورة آيتان آية القلائد وقوله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) فكان رسول الله ﷺ مخيراً ان شاء حكم بينهم وان شاء أعرض عنهم فردهم الى أحكامهم فنزلت ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ) فأمر رسول الله ﷺ أن يحكم بينهم بما في كتابنا \*

**قال أبو محمد** : وهذا مسند لان ابن عباس أخير بنزول الآية في ذلك وهو قول مجاهد . وعكرمة ، وأيضا فان الله تعالى يقول : ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) والدين في القرآن واللغة يكون الشريعة . ويكون الحكم . ويكون الجزاء فالجزاء في الآخرة الى الله تعالى لا إلينا ، والشريعة قد صح أن نقرهم على ما يعتقدون اذا كانوا أهل كتاب فبقى الحكم فوجب أن يكون كله حكم الله كما أمر ، فان قالوا : فاحكموا عليهم بالصلاة . والصيام . والحج . والجهاد . والزكاة قلنا : قد صح أن رسول الله ﷺ لم يلزمهم شيئا من هذا (١) فخرج بنصه وبقى سائر الحكم عليهم على حكم الاسلام ولا بد ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قتل يهوديا قودا بصليية مسلمة ورجم يهوديين زنيا ولم يلتفت الى حكم دينهم فقال بعضهم : بأبدة مهلكة وهى أن قالوا : انما أنفذ رسول الله ﷺ الرجم بحكم التوراة كما قال تعالى : ( يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا ) فقلنا : هذا كفر عن قوله اذ جعله عليه الصلاة والسلام منفذا لحكم اليهود تاركا لتنفيذ حكم الله تعالى حاشا له من ذلك ، وأيضا فببك أنه كما قلتم فارجموهم أتم أيضا على ذلك الوجه نفسه والافقد جورتم رسول الله ﷺ ، وأما الآية فانما هى خبر عن النبيين السالفين فيهم لانه ليسوا بالنبيين انما النابى واحد فصح أنه غير معنى بهذه الآية ثم نقول لهم : أخبرونا عن أحكام دينهم أحق هى الى اليوم بحكم أم باطل منسوخ ؟ ولا بد من أحدهما فان قالوا : حق بحكم كفروا جهاروا وان قالوا بل باطل منسوخ قلنا : صدقتم وأقرتم على أنفسكم انكم رددتموهم الى الباطل المنسوخ الحرام وفى هذا كفاية ، وقال تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وليس من القسط تركهم يحكمون بالكفر المبدل وبحكم قد أبطله الله تعالى وأحرم القول به والعمل به ، وقال تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ومن ردهم الى حكم الكفر المبدل والامر المنسوخ المحرم فلم يعن على البر والتقوى بل أعان على الاثم والعدوان ونعوذ بالله من الخذلان ، وقال تعالى : ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) والصغار هو جرى أحكامنا عليهم فاذا ماتر كوا يحكمون بكفرهم (٢) فما أصغرناهم بل هم أصغرنا ونعوذ بالله من ذلك \*  
**١٧٩٦ مسألة** وفرض على الحاكم أن يحكم بعلفه في الدماء . والقصاص . والاموال . والفروج . والحدود ، وسواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلفه لأنه يقين الحق ثم بالاقرار ثم بالبينة ، وقد اختلف الناس في هذا فروى عن أنى بكر الصديق قال : لو رأيت رجلا على حد لم أدع له غيرى حتى يكون معى شاهد غيرى ،

وان عمر قال لعبد الرحمن بن عوف: رأيت لورأيت رجلا قتل أو شرب أو زنى؟ قال: شهادتك شهادة رجل من المسلمين فقال له عمر: صدقت وانه روى نحو هذا عن معاوية. وان عباس \* ومن طريق الضحاك أن عمر اختصم اليه في شيء يعرفه فقال للطالب: ان شئت شهدت ولم أقض وان شئت قضيت ولم أشهد \* وقد صح عن شريح انه اختصم اليه اثنان (١) فأتاه أحدهما بشاهد فقال لشريح رأيت شاهدي أيضا فقضى له شريح مع شاهده يمينه \* وروى عن عمر بن عبد العزيز لا يحكم الحاكم بعلبه في الزنا، وصح عن الشعبي لا أكون شاهدا وقاضيا \* وقال مالك. وابن أبي ليلى في أحد قولي. وأحمد. وأبو عبيدة. ومحمد بن الحسن في أحد قولي (٢): لا يحكم الحاكم بعلبه في شيء أصلا، وقال حماد بن أبي سليمان: يحكم الحاكم بعلبه بالاعتراف في كل شيء الا في الحدود خاصة، وبه قال ابن أبي ليلى في أحد قولي \* وقال أبو يوسف. ومحمد بن الحسن في أول قولي يحكم بعلبه في كل شيء من قصاص وغيره الا في الحدود وسواء عليه قبل القضاء أو بعده؛ وقال أبو حنيفة: لا يحكم بعلبه قبل ولايته القضاء أصلا \* [وأما ما علمه بعد ولايته القضاء] (٣) فانه يحكم به في كل شيء الا في الحدود خاصة، وقال الليث: لا يحكم بعلبه الا أن يقيم الطالب شاهدا واحدا في حقوق الناس خاصة فيحكم القاضي حينئذ بعلبه مع ذلك الشاهد، وقال الحسن بن حي: كل ما علم قبل ولايته يحكم فيه بعلبه وما علم بعد ولايته حكم فيه بعلبه بعد أن يستحلفه وذلك في حقوق الناس وأما الزنا فان شهد به ثلاثة والقاضي يعرف صحة ذلك حكم فيه بتلك الشهادة مع علمه، وقال الأوزاعي: ان أقام المقتدوف شاهدا واحدا عدلا وعلم القاضي بذلك حد القاذف \* وقال الشافعي. وأبو ثور. وأبو سليمان. وأصحابهم كما قلنا \*

**قال أبو محمد:** فنظرنا فيمن فرق بين ما علم قبل القضاء وما علم بعد القضاء فوجدناه قولاً لا يؤيده قرآن. ولا سنة. ولا رواية سقيمة. ولا قياس. ولا أحد قاله قبل أبي حنيفة وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ثم نظرنا فيمن فرق بين ما اعترف به في مجلسه وبين غير ذلك مما علمه فوجدناه أيضا كقول أبي حنيفة وما كان هكذا فهو باطل الا أن بعضهم قال: انما جلس ليحكم بين الناس بما صح عنده قلنا: صدقتم وقد صح عنده كل ما علم قبل ولايته وفي غير مجلسه وبعد ذلك ثم نظرنا فيمن فرق بين ما شهد به عنده شاهدا واحدا وبين ما لم يشهد به عنده أحد فوجدناه أيضا كقول المتقدمين

(١) في النسخة رقم ١٦ «انه اثنان» (٢) في النسخة رقم ١٦ «في آخر قولي» (٣) الزيادة من

لأنه في كل ذلك انما حكم بعلبه فقط وهو قولنا . واما حاكم بشاهد واحد او بثلاثة في الزنا فهذا لا يجوز . واما شاهد حاكم معا ولم يأت نص ولا اجماع بتصويب هذا الوجه خاصة ، ثم نظرنا في قول من فرق بين الحدود وغيرها فوجدناه قولاً لا يعضده قرآن ولا سنة وما كان هكذا فهو باطل ، فازذكروا « ادرموا الحدود بالشبهات » قلنا : هذا باطل ما صح قط عن النبي ﷺ ولا فرق بين الحدود وغيرها في أن يحكم في كل ذلك بالحق فلم يبق الا قول من قال : لا يحكم الحاكم بعلبه في شيء . وقول من قال : يحكم الحاكم بعلبه في كل شيء فوجدنا من منع من أن يحكم الحاكم بعلبه يقول : هذا قول أبي بكر . وعمر . وعبد الرحمن . وابن عباس . ومعاوية ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة قلنا : هم مخالفون لكم في هذه القصة لأنه انما روى أن ابا بكر قال : انه لا يشيره حتى يكون معه شاهد آخر ، وهو قول عمر . وعبد الرحمن أن شهادته شهادة رجل من المسلمين ، فهذا يوافق من رأى أن يحكم في الزنا بثلاثة هو رابعهم وبواحد مع نفسه في سائر الحقوق ، وأيضا فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فقد خلفوا أبا بكر . وعمر . وعثمان . وخالد بن الوليد . وابا موسى الأشعري . وابن الزبير في القصاص من اللطمة ومن ضربة السوط ومما دون الموضحة وهو عنهم أصح مما رويتم عنهم ههنا ، واحتجوا بقول النبي ﷺ : « شاهدك أو يمينه ليس لك الا ذلك » \*

**قال أبو محمد :** وهذا قد خالفه المالكيون المحتجون به فجعلوا له الحكم باليمين مع الشاهد واليمين مع نكول خصمه وليس هذا مذكور في الخبر ، وجعل له الخفيفون الحكم بالنكول وليس ذلك في الخبر ، وأمروه بالحكم بعلبه في الأموال التي فيها جاء هذا الخبر فقد خالفوه جهارا وأقحموا فيه ما ليس فيه ، فمن أضل ممن يحتج بخبر هو أول مخالف له برأيه وأمانحن فنقول : أنه قد صح عن النبي ﷺ انه قال : بينتك أو يمينه « ومن البينة التي لا بينة أبين منها صحة علم الحاكم بصحة حقه فهو في جملة هذا الخبر ، واحتجوا بالثابت عن رسول الله ﷺ أن عيسى عليه السلام رأى رجلا يسرق فقال له عيسى : سرق ؟ قال : كلا والله الذي لا اله الا هو فقال عيسى عليه السلام : آمنت بالله وكذبت نفسى فقالوا : فعيسى عليه السلام لم يحكم بعلبه . \*

**قال أبو محمد :** ليس يلزمنا شرع عيسى عليه السلام وقد يخرج هذا الخبر على أنه رآه يسرق أى يأخذ الشيء محتفيا بأخذه فلما قرره حلف وقد يكون صادقا لأنه اخذ ماله من ظالمه ، وذكرنا قول رسول الله ﷺ : « لو كنت راجما أحدا بغير بينة لرجمتها » ، وهذا لا حجة لهم فيه لأن علم الحاكم أبين بينة وأعد لها وتدقيقنا هذه المسألة

في كتاب الايصال والله تعالى الحمد \* وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره وأن يكون الفاسق يعلن الكفر بحضرة الحاكم والاقرار بالظلم . والطلاق ثم يكون الحاكم يقره مع المرأة ويحكم لها بالزوجة والميراث فيظلم أهل الميراث حقهم وقد أجمعوا على أن الحاكم ان علم بجرحة الشهود ولم يعلم ذلك غيره أو علم كذب المجرحين لهم فانه يحكم في كل ذلك بعلمه فقد تناقضوا ، وقال رسول الله ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه» والحاكم ان لم يغير ما رأى من المنكر حتى تأتى البيعة على ذلك فقد عصى رسول الله ﷺ فصح أن فرضا عليه أن يغير كل منكر علمه بيده وأن يعطى كل ذى حق حقه والافهو ظالم وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٩٧ مسألة** واذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها أو قبل أن يحكم بها فسخ ما حكم بها فيه فلو مات أو جن أو تغير بعد أن شهد قبل أن يحكم بشهادته أو بعد أن حكم بها نفذت على كل حال ولم ترد \*

قال على : أما موته وجنونه وتغيره فقد تمت الشهادة صحيحة ولم يوجب فسخها بعد ثبوتها ما حدث بعد ذلك ، وأما رجوعه عن شهادته فلو أن عدلين شهدا بجرحتة حين شهد لوجب رد ما شهد به واقاراره على نفسه بالكذب أو الغفلة أثبت عليه من شهادة غيره عليه بذلك ، وقولنا هو قول حماد بن أبي سليمان . والحسن البصري \*

**١٧٩٨ مسألة** واداء الشهادة فرض على كل من علمها إلا أن يكون عليه حرج في ذلك لعدم شقة أو لتضييع مال أو لضعف في جسمه فليعلنها فقط قال تعالى : (وأي الشهداء اذا مادعوا) فهذا على عمومها اذا دعوا للشهادة أو دعوا لادائها ولا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص فيكون من فعل ذلك قاء لا على الله تعالى ما لا علم له به \*

**١٧٩٩ مسألة** فان لم يعرف الحاكم الشهود سأل عنهم وأخبر المشهود بمن شهد عليه وكلف المشهود له ان يعرفه بعد اتهم ، وقال للمشهود عليه : اطلب ما ترد به شهادتهم عن نفسك فان ثبت عنده عدالتهم قضى بهم ولم يتردد لما ذكرنا قبل وان جرحوا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم وان جرحوا عنده بعد الحكم بشهادتهم فسخ ما حكم به بشهادتهم لانه مفترض عليه رد خبر الفاسق وانفاذ شهادة العدل والتبين فيما لا يدري حتى يدري وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٠٠ مسألة** وجأزان تلى المرأة الحكم وهو قول أبي حنيفة ، وقد روي عن عمر بن الخطاب انه ولي الشفاء امرأة من قومه السوق ، فان قيل : قد قال

رسول الله ﷺ : « لن يفلح قوم اسندوا أمرهم الى امرأة » قلنا انما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة \* برهان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « المرأة راعية على مال زوجها وهى مسئولة عن رعيتهما » وقد أجاز المالكيون أن تكون وصية ووكيلة ولم يأت نص من منعها ان تلي بعض الأمور (١) وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٠١ مسألة** وجائز أن يلى العبد القضاء لانه مخاطب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبقول الله تعالى : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ) وهذا متوجه بعمومه الى الرجل والمرأة . والحر . والعبد ، والدين كله واحد الا حيث جاء النص بالفرق بين المرأة . والرجل . وبين الحر والعبد فيستثنى حيثئذ من عموم اجمال الدين ، وقال مالك . وأبو حنيفة : لا يجوز تولية العبد القضاء وما نعلم لأهل هذا القول حجة أصلا ، وقد صح عن رسول الله ﷺ من طريق شعبة نا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أنس أنه انتهى الى الرتبة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم فليل له : هذا أبو ذر فذهب يتأخر فقال أبو ذر : أوصاني خليلي - يعنى رسول الله ﷺ - ان أسمع وأطيع وان كان عبدا مجدع الأطراف ، فهذا نص جلى على ولاية العبد وهو فعل عثمان بمحضرة الصحابة لا ينكر ذلك منهم أحد \* ومن طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن العلاء عن سويد بن غفلة قال قال لى عمر بن الخطاب : اطع الامام وان كان عبدا مجدعا ، فهذا عمر لا يعرف له من الصحابة مخالف \*

**١٨٠٢ مسألة** وشهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره ويل القضاء وهو كغيره من المسلمين ، ولا يخلو أن يكون عدلا فيقبل فيكون كسائر العدول او غير عدل فلا يقبل في شيء أصلا ، ولا نص في انفريق بينه وبين غيره وهو قول ابى حنيفة . والشافعى . وأحمد . واسحق . وأبى سليمان ، وهو قول الحسن . والشعبي . وعطاء بن أبى رباح . والزهري ، وروى عن ابن عباس . وروى عن نافع لا تجوز شهادته . وقال مالك . والليث : يقبل في كل شيء الا في الزنا . وهذا فرق لانعرفه عن أحد قبلهما : قال الله عز وجل : (فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم ) واذا كانوا اخوانا في الدين فلمهم مالمالوا وعليهم ما عليا ، فان قيل : قد جاء « ولد الزنا شر الثلاثة » فقلنا : هذا (٢) نذيركم لأنكم تقبلونه فيما عدا الزنا ، ومعنى هذا الخبر عندنا انه في انسان بعينه للآية التي ذكرنا ولانه قد كان فيمن لا يعرف أبوه ومن لا يعدله جميع أهل

(١) في النسخة رقم ١٦ بعض الأمر (٢) في النسخة رقم ١٦ قلنا فهذا

الأرض من حين انقراض عصر الصحابة رضى الله عنهم الى يوم القيامة وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٨٠٣ مَسْأَلَةٌ** ومن حد في زنا . أو قذف . أو خمر أو سرقة ثم تاب  
 وصلحت حاله فشهادته جائزة في كل شيء وفي مثل ما حد فيه لما ذكرنا من أنه لا يحلوهذا من  
 أن يكون عدلا فلا يجوز رد شهادته لغيره وفي كل شيء الا حيث جاء الص ولا نعله الا في  
 البدوى على صاحب القرية فقط أولا يكون عدلا فلا يقبل في شيء . وما عدا هذا فباطل  
 وتحكم بالظن السكاذب بلا قرآن ولا سنة ولا معقول ، وقالت طائفة في المحدود في  
 القذف خاصة : لا تقبل شهادته أبدا وان تاب في شيء أصلا ، وقال آخرون : لا تقبل  
 شهادة من حد في خمر أو غير ذلك أصلا \* فهذا القول قد جاء عن عمر في تلك الرسالة  
 المكذوبة المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا حدا أو مجر باعليه شهادة زور  
 أو ظيما في ولاء أو قرابة وهو قول الحسن بن حى وقد قلنا : لا حجة في أحد دون  
 رسول الله ﷺ ولانص في رد شهادة من ذكرنا ، فأما القول الثاني في تخصيص من حد  
 في القذف فاننا روينا من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس شهادة  
 القاذف لا تجوز وان تاب \* ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو الوليد - هو الطيالسي -  
 نا قيس عرسالم - هو الأفضس - عن قيس بن عاصم كان أبو بكرة اذا أتاه رجل يشهده قال  
 له : أشهد غيرى فان المسلمين قد فسقوني \* وصح عن الشعبي في أحد قولي . والنخعي .  
 وابن المسيب في أحد قولي . والحسن البصري ومجاهد في أحد قولي . ومسروق في أحد  
 قولي . وعكرمة في أحد قولي ار القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان تاب \* وعن شريح  
 المحدود في القذف لا تقبل له شهادة أبدا وهو قول أبي حنيفة . وأصحابه . وسفيان ، وقال  
 آخرون : ان تاب المحدود في القذف قبلت شهادته ويناذلك عن عمر بن الخطاب  
 من طريق أبي عبيدنا سعيد بن أبي مريم عن محمد بن سالم عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد  
 ابن المسيب أن عمر بن الخطاب استتابهم - يعنى أبا بكرة والذين شهدوا معه - فتاب اثنان  
 وأبى أبو بكرة أن يتوب وكانت شهادتهما تقبل وكان أبو بكرة لا تقبل شهادته \*  
 ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا محمد بن كثير نا سليمان بن كثير عن الزهرى  
 عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب جلد أبا بكرة . وشبل بن معبد . ونافعا أبا  
 عبد الله على قذفه المغيرة بن شعبة ، وقال لهم : من تاب منكم قبلت شهادته \* ومن طريق  
 عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : شهد على المغيرة بن  
 شعبة ثلاثة بالزنا فجلدهم عمر وقال لهم : توبوا تقبل شهادتكم \* ومن طريق على بن  
 أبى طلحة عن ابن عباس القاذف اذا تاب فشهادته عند الله عز وجل في كتابه تقبل ، وصح



أيضا عن عمر بن عبد العزيز . وأبي بكر بن محمد عن عمرو بن حزم . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وابن أبي نجيح . والشعبي . والزهرى : وحبيب بن أبي ثابت . وعمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى . وسعيد ابن المسيب . وعكرمة . وسعيد بن جبيرة . والقاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله . وسليمان ابن يسار . وابن قسيط . ويحيى بن سعيد الأنصارى وربيعة . وشريح ، وهو قول عثمان البتي . وابن أبي ليلى . ومالك . والشافعى ، وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد . واسحق . وبعض أصحابنا إلا أن مالكا قال : لا تقبل شهادته فى مثل ما حذفيه ولا نعلم هذا الفرق عن أحد قبله ، وأما أبو حنيفة فلا نعلم له سلفا فى قوله لا شريحا وحده وخالف سائر من روى عنه فى ذلك شئ . لأنهم لم يخصوا محدودا من غير محدود فقد خالف جمهور العلماء فى ذلك \*

**قال أبو محمد :** احتج من منع من قبول شهادة القاذف وإن تاب بخبر رويناه فيه « أن هلال بن أمية اذ قذف امرأته قالت الانصار الآن يضرب رسول الله ﷺ هلال بن أمية ويطل شهادته فى المسلمين » وهذا خبر لا يصح لأنه انفرد به عباد بن منصور وقد شهد عليه يحيى القطان بأنه كان لا يحفظ ولم يرضه ، وقال ابن معين : ليس بذلك ، ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلق لأنه ليس فيه أنه ان تاب لم تقبل شهادته ونحن لا نخالفهم فى أن القاذف لا تقبل شهادته ، وأيضا فليس من كلام النبي ﷺ ولا حجة الا فى كلامه عليه الصلاة والسلام ، وأيضا فاذ ذلك القول منهم ظن لم يصح فاضرب هلال ولا سقطت شهادته ، وفى هذا كفاية ، وذكروا خبرا فاسدا رويناه من طريق حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : « المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا فى قذف » (١)

**قال أبو محمد :** هذه صحيفة وحجاج هالك ثم هم أول مخالفين له لأنهم لا يقبلون الابوين لا بينهما ولا الابن لا بويه ولا احد الزوجين للآخر ولا العبد . وهذا خلاف مجرد لهذا الخبر ، وأيضا فقد يضاف الى هذا الخبر الا ان تاب بنصوص آخر ، وذكروا قول الله تعالى : ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا ) قالوا : فانما استثنى تعالى بالتوبة من الفسق فقط \*

**قال أبو محمد :** هذا تخصيص للاية بلا دليل (٢) بل الاستثناء راجع الى المنع من قبول شهادتهم من أجل فسقهم والى الفسق وهذا لا يجوز تعديده بغير نص \*

قال علي : كل من روى عنه أن لا تقبل شهادته وإن تاب فقد روى عنه قبولها إلا الحسن . والنخعي فقط ، وأما الرواية عن ابن عباس فضعيفة ولا ظهر عنه خلاف ذلك ، وأما الرواية عن أبي بكر أن المسلمين فسقوني فمعاذ الله أن يصح ماسمعا (١) أن مسلما فسق أبا بكر ولا امتنع من قبل شهادته على النبي ﷺ في أحكام الدين وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٨١٤ مسألة** وشهادة الأعمى مقبولة كالصحيح ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا ، روى ذلك عن ابن عباس ؛ وصح ذلك عن الزهري . وعطاء . والقاسم بن محمد . والشعبي . وشريح . وابن سيرين . والحكم بن عتيبة . وربيعة . ويحيى ابن سعيد الأنصاري : وابن جريج . وأحد قولي الحسن . وأحد قولي إياس بن معاوية . وأحد قولي ابن أبي ليلى ، وهو قول مالك . والليث . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وقالت طائفة : تجوز شهادته فيما عرف قبل العمى ولا تجوز فيما عرف بعد العمى ، وهو قول الحسن البصري . وأحد قولي ابن أبي ليلى ، وهو قول أبي يوسف . والشافعي . وأصحابه ، وقالت طائفة : تجوز شهادته في الشيء اليسير \* روي ذلك من طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يجزون شهادة الأعمى في الشيء الخفيف (٢) ، وقالت طائفة : لا تقبل في شيء أصلا إلا في الأنساب وهو قول زفر رويناه من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن أبي حنيفة ولا يعرف أصحابه هذه الرواية ، وقالت طائفة : لا تقبل جملة رويناه ذلك عن علي بن أبي طالب : وعن إياس بن معاوية . وعن الحسن . والنخعي أنهما كرها شهادة الأعمى ، وقال أبو حنيفة : لا تقبل في شيء أصلا لا فيما عرف قبل العمى ولا فيما عرف بعده \*

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ** : أما من أجاز في الشيء اليسير دون الكثير فقول في غاية الفساد لأنه لا برهان على صحته وما حرم الله تعالى من الكثير إلا ما حرم من القليل ، وقد صح عن النبي ﷺ « من اقتطع يمينه مال مسلم ولو قضيا من أراك أوجب الله له البار » وأيضا فإنه ليس في العالم كثير إلا بالاضافة إلى ما هو أقل منه وهو قليل بالاضافة إلى ما هو أكثر منه فهو قول لا يعقل فسقط ، وأما من قبله في الأنساب فقط فقسمة فاسدة فإنه لا يعرف الأنساب إلا من حيث يعرف المخبرين بغير ذلك والمشهودين له منهم فقط فبطل هذا القول أيضا ، وأما من لم يقبله لأنما عرف قبل العمى ولا بعده فقول فاسد لا برهان على صحته أصلا ، ولا فرق بين ما عرفه في حال صحته وبين ما عرفه الصحيح وتمادت صحته وبصره ، فإن قيل : هو قول روى عن علي بن أبي طالب قلنا : هذا كذب ما جاء قط عن علي أنه قال : لا يقبل

(١) في النسخة رقم ١٤٤ ما علمنا (٢) في النسخة رقم ١٤٤ اللطيف

فما عرف قبل العمى ، وما عرف هذا عن أحد قبل أنى حنيفة ، وأيضا فإنه لا يصح عن علي لأنه من طريق الأسود بن قيس عن اشياخ من قومه أو عن الحجاج بن ارطاة وقدروى عن ابن عباس خلاف ذلك فسقط هذا القول \* وأما من أجازة فيما علم قبل العمى ولم يجزه فيما علم بعد العمى فانهم احتجوا بما روى عن النبي ﷺ « أنه سئل عن الشهادة؟ فقال : ألا ترى الشمس على مثلها فاشهد أو دع » قال أبو محمد : وهذا خبر لا يصح سنده لأنه من طريق محمد بن سليمان بن مسمول وهو هالك عن عبيد الله (١) بن سلمة بن وهرام وهو ضعيف لكن معناه صحيح ، وقالوا : الأصوات قد تشبه والأصمى كمن أشهد في ظلمة أو خلف حائط ما نعلم لهم غير هذا \*

قال أبو محمد : ان كانت الأصوات تشبه فالصور أيضا قد تشبهه ، وما يجوز لمبصر ولا أعمى أن يشهد الا بما يوقن ولا يشك فيه ، ومن أشهد خلف حائط أو في ظلمة فأيقن بلا شك بمن أشهده فشهادته مقبولة في ذلك ، ولو لم يقطع الأعمى بصحة اليقين على من يكلمه لما حل له أن يظا أمرأته اذ لعلها أجنبية ولا يعطى أحد ادنا عليه اذ لعله غيره ولا أن يبيع من أحد ولا أن يشتري وقد قبل الناس كلام أمهات المؤمنين من خلف الحجاب ، فان قالوا : انما حل له وطء امرأته بغلبة الظن كما يحل له ذلك في دخوله عليه أول مرة ولعلها غيرها قلنا : هذا باطل ولا يجوز له وطؤها حتى يوقن أنها التي تزوج ، وقد أمر الله تعالى بقول البينة ولم يشترط أعمى من مبصر وما كان بك نسيا . وما نعلم في الضلالة بعد الشرك والكبرياء أكبر ممن دان الله برد شهادة جابر بن عبد الله . وابن أم مكتوم . وابن عباس . وابن عمرو ونعوذ بالله من الخذلان \*

١٨١٥ - مسألة - وكل من سمع انسانا يخبر بحق لزيد عليه اخبارا صحيحا تاما لم يصله بما يبطله أو بأنه قد وهب أمرا كذا فلان أو أنه أسكن زيدا أو أى شيء كان فسواء قال له : أشهد بهذا على أو أنا أشهدك أو لم يقل له شيئا من ذلك أو لم يخاطبه أصلا لكن خاطب غيره أو قال له : لا تشهد على فلست أشهدك كل ذلك سواء وفرض عليه أن يشهد بكل ذلك . وفرض على الحاكم قبول تلك الشهادة والحكم بها لانه لم يأت قرآن ولا سنة ولا قول أحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا قياس بالفرق بين شيء من ذلك . وقال أبو حنيفة لا يشهد حتى يقال له : أشهد علينا \*

قال أبو محمد : وكذلك ان قال الساهد للقاضى : انا أخبرك أو انا أقول لك أو انا اعلمك أو لم يقل انا أشهد فكل ذلك سواء وكل ذلك شهادة تامة فرض على الحاكم الحكم بها

لانه لم يأت قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول بالفرق بين شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق ، فان قيل : ان القرآن . والسنة وردا بتسمية ذلك شهادة قلنا : نعم وليس في ذلك انه لا يقبل حتى يقول : انا أشهد فقد جعلنا معتمدنا وجعلتم معتمدكم في رد شهادة الفاسق قول الله تعالى : ( ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) فصح أن كل شهادة نبأ وكل نبأ شهادة وكلاهما خبر وكلاهما قول وكل ذلك حكاية وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٠٦ - مسألة - والحكم بالقافة في لحاق الولد واجب في الحرائر والاماء وهو قول الشافعي . وأنى سليمان ، وقال مالك : يحكم بشهادتهم في ولد الامة ولا يحكم به في ولد الحرة وهذا تقسيم بلا برهان ، وقال أبو حنيفة : لا يحكم بهم في شيء \*  
برهان صحة قولنا أن رسول الله ﷺ سر بقول مجزئ المدلجى اذ رأى أقدام زيد ابن حارثة . وابنه اسامة فقال : ان هذه الأقدام بعضها من بعض وهو عليه الصلاة والسلام لا يسري باطل ولا يسر الابحى مقطوع به ، فمن العجب أن أبا حنيفة يخالف حكم رسول الله ﷺ الثابت عنه وينكر عليها صحیحاً معروف الوجه ثم يرى أن يلحق الولد بأبوين كل واحد منهما أبوه وبامرأتين كل واحدة منهما أمه فإما من ذلك بما لا يعقل ، ولا جاء به قط قرآن . ولا سنة ، والعجب من مالك اذ يحتج بخبر مجزئ المذکور ثم يخالفه لأن مجزئاً انما قال ذلك في ابن حرة لا في ابن أمه وبالله تعالى التوفيق \*  
١٨٠٧ - مسألة - ولا يجوز الحكم الامن ولأه الامام القرشي الواجبة طاعته

فان لم يقدر على ذلك فكل من أنفذ حقاً فهو نافذ ومن أنفذ باطلاً فهو مردود \*  
برهان ذلك ما ذكرنا من وجوب طاعة الامام قبل فاذا لم يقدر على ذلك فالله تعالى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط ) وقال تعالى : ( اعدلوا هو أقرب للتقوى ) وهذا عموم لكل مسلم ، وقد وافقنا المخالفون على أنه ليس كل من حكم فهو نافذ حكمه فوجب عليهم أن لا ينفذوا حكم أحد الا من أوجب القرآن ورسول الله ﷺ نفاذ حكمه وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٠٨ - مسألة - والارتزاق على القضاء جائز للثابت من قوله عليه الصلاة والسلام : « من أتاه (١) مال من غير مسألة أو اشراف نفس فليأخذ » وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٠٩ - مسألة - وجائز للامام أن يعزل القاضى متى شاء عن غير خربة ، قد بعث رسول الله ﷺ علياً الى اليمن قاضياً ثم صرفه حين حجة الوداع ولم يرجع

(١) في النسخة رقم ١٤ للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فيمن أتاه الخ

الى اليمن بعدها \*

١٨١٠ - مسألة - ومن قال له قاض : قد ثبت على هذا الصلب أو القتل أو القطع أو الجلد أو أخذ مال مقداره كذا منه فأنفذ ذلك عليه ، فإن كان المأمور من أهل العلم بالقرآن والسنن لم يحل له انفاذ شيء من ذلك ان كان الأمر له جاهلا أو غير عدل الا حتى يوقن انه قد وجب عليه ما ذكر له فيلزمه انفاذه حينئذ والافلا ؛ وان كان الأمر له عالما فاضلا لم يحل له أيضا انفاذ أمره الا حتى يسأله من أى وجه وجب ذلك عليه فاذا أخبره فان كان ذلك موجبا عليه ما ذكر لزمه انفاذ ذلك وعليه أن يكتب بخبر الحاكم العدل في ذلك ، ولا يجوز له تقليده فيما رأى أنه فيه مخطئ ، وأما الجاهل فلا يحل له انفاذ أمر من ليس عالما فاضلا ، فان كان الأمر له عالما فاضلا سأله أو جب ذلك بالقرآن والسنة ؟ فان قال : نعم لزمه انفاذ ذلك والافلا لقول رسول الله ﷺ : «أما الطاعة في المعروف» ولا يحل أخذ قول أحد بلابرهان وبالله تعالى التوفيق \*

١٨١١ - مسألة - ومن ادعى شيئا في يد غيره فان أقام فيه البينة أو أقام كلاهما البينة قضى به للذى ليس الشيء في يده الا أن يكون في بيته من الشيء في يده بيان زائد ما يقال ذلك الشيء اليه أو يلوح بتكذيب بيته الآخر ، وهو قول سفيان . وأبى حنيفة . وأحمد بن حنبل . وأبى سليمان . وقال مالك . والشافعي : يقضى به للذى هو في يده . وحجتهم أنه قد تكاذبت البيتان فوجب سقوطهما \*

**قال أبو محمد :** وليس كما قالوا بل بيته من الشيء في يده غير مسموعة لأن الله تعالى لم يكلفه بيته انما حكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام بان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال عليه الصلاة والسلام : « بينتك أو يمينه ليس لك غير ذلك ، فصح أنه لا يلتفت الى بيته المدعى (١) عليه وبالله تعالى التوفيق »

١٨١٢ - مسألة - فلو لم يكن الشيء في يد أحدهما فأقام كلاهما البينة قضى به بينهما فلو كان في أيديهما معا فأقاما فيه بيته أو لم يقم قضى به بينهما . أما اذا لم يكن في أيديهما فانه قد ثبتت البيتان انه لهما فهو لهما واما اذا كان في أيديهما فان لم تقم لهما بيته فهو لهما لأنه بايديهما مع إيمانهما . وأما اذا أقام كل واحد منهما بيته فان بينته لا تسمع فيما في يده كما قدمنا . وقد شهدت له بينته بما في يده الآخرة قضى له بذلك وبالله تعالى التوفيق \*

١٨١٣ - مسألة - فان تداعيا وليس في أيديهما ولا بيته لهما أقرع بينهما على اليمين فأيهما خرج سهمه حلف وقضى له به . وهكذا كل ما تداعيا فيه مما يوقن بلا شك

انه ليس لهما جميعا كدابة يوقن أنها تناج احدى دابتيهما \* وينا من طريق أبي داود نا محمد بن منهل نا يزيد بن زريع نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن جده أبي موسى أن رجلا ادعى بغير أو دابة فأتيا به النبي ﷺ ليس لواحد منهما بيعة فجعله رسول الله ﷺ بينهما \* وبه الى قتادة عن خلاش بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ اختصم اليه رجلان في متاع ليس لواحد منهما بيعة فقال رسول الله ﷺ : استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أم كرها \* ومن طريق أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا خالد بن الحارث نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاش بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريرة « أن رجلا ادعى دابة ولم تكن لهما بيعة فأمرهما رسول الله ﷺ أن يستهما على اليمين (١) \* قال أبو محمد : فالقسمة بينهما حيث هو في أيديهما لأنه لهما بظاهر اليد والقرعة حيث لاحق لهما ولا لأحدهما ولا لغيرهما فيه \* ومن طريق أبي داود نا محمد بن بشار نا الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن أبي (٢) بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري أن رجلا ادعى بغيرا على عهد رسول الله ﷺ فبعث كل واحد منهما شاهدين فقسمه رسول الله ﷺ بينهما نصفين \* ومن طريق أحمد بن شعيب نا خبرني علي بن محمد بن علي بن أبي المضاء قاضي المصيصة قال : نا محمد بن كثير عن حماد ابن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أن رجلا ادعى دابة وجداها عند رجل فأقام كل واحد منهما شاهدين انها دابته ف قضى بها النبي ﷺ بينهما نصفين ، فهذا نص على إقامة البيعة من كل واحد منهما ؛ وليس في أيديهما أو هو في أيديهما لأنه اذا كان في أيديهما معافوا بلا شك لهم بظاهر الأمر واذا لم يكن في أيديهما فأقام كل واحد منهما فيه البيعة فقد شهد به لهما وليست احدى البيعتين أولى من الأخرى فالواجب قسمته في كل ذلك بينهما ، وأما اذا لم يكن في أيديهما ولم يقيم واحد منهما فيه البيعة ولا كلاهما فمأ مدعيان وليس لهما أصلا ولا مدعى عليه سواهما ، وكذلك اذا كان لا تجوز البيعة أن تكون لهما جميعا لكن لأحدهما أو لغيرهما الا انه ليس في يد أحد غيرهما ولا في أيديهما أو كان في أيديهما جميعا ففي هذه المواضع يقرع على اليمين ولا تجوز قسمته بينهما فيكون ذلك ظلما مقطوعا به وقضية جور بلا شك فيها ، وهذا لا يحل أصلا قال تعالى : ( ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) والجور المتيقن أثم وعدوان لا شك فيه وبالله تعالى التوفيق \* وقد اختلف

الناس في هذا فقال أبو حنيفة : اذا أقام كل واحد منهما البيعة فسواء كان الشئ في أيديهما معا أو لم يكن في يد واحد منهما هو بينهما بنصفين مع أيماهما ، و كذلك اذا لم يقم البيعة والشئ في أيديهما معا وليس في أيديهما ولا مدعى له سواءهما فأيهما نكل قضى به للذى حلف ، فان وقتت كلتا البيعتين قضى به لصاحب الوقت الأول فان وقت احدى البيعتين ولم توقت الأخرى قضى به بينهما ، قال أبو يوسف : قضى به للذى وقتت بينته ، وقال محمد بن الحسن : بل للذى لم توقت بينته \*

قال أبو محمد : كل ما خالف بما ذكرنا حكم رسول الله ﷺ الذى أوردناه فهو باطل لانه قول بلا برهان ، وقال مالك : يقضى بأعدل البيعتين \* قال على : وهذا قول فاسد لانه لم يأت به برهان قرآن (١) . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا عن أحد من الصحابة ولا يؤيده قياس وانما كلفنا عدالة الشهود فقط ولا فضل في ذلك لأعدل البرية على عدل وهم مقرون بانه لو شهد الصديق رضى الله عنه بطلاق فانه لا يقضى بذلك فلو شهد به عدلان من عرض الناس قضى به ، وأين ترجيح أعدل البيعتين من هذا العمل ؟ وهذا قول خالف فيه كل من روى عنه في هذه المسألة لفظة من الصحابة انما روى القول بأعدل البيعتين عن الزهرى وقال : فان تكافأت في العدالة اقرع بينهما وهم لا يقولون بهذا ، وجاء عن عطاء . والحسن وروى أيضا عن على بن أبى طالب تغليب أكثر البيعتين عددا ، وقال به الاوزاعى اذا تكافأ عدددهما ، واضطرب قول الشافعى في ذلك فرة قال : يوقف الشئ مرة مرة قال : يقسم بينهما ومرة قال : يقرع بينهما ، وقال أحمد بن حنبل . واسحق بن راهويه . وأبو عبيد : اذا ادعى اثنان شيئا ليس في أيديهما وأقام كل واحد منهما البيعة العادلة اقرع بينهما وقضى بذلك الشئ لمن خرجت قرعته ولا معنى لاكثر البيعتين ولا لأعدلها \*

قال أبو محمد : فان ذكرنا كراما وينا من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد ابن أبى يحيى عن عبد الرحمن بن الحارث عن سعيد بن المسيب « أن رسول الله ﷺ قال : اذا استوى الشهود أقرع بين الخصمين فهو عليهم لان فيه الاقرار ولا يقولون به \*

١٨١٤ - مسألة - [وتقبل] (١) الشهادة على الشهادة في كل شئ . ويقبل في ذلك واحد على واحد ، واختلاف الناس في هذا فقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن : تقبل الشهادة على شهادة الحاضر في المصر وان كان صحيحا ، وقال مالك : لا تنقل على شهادة الحاضر الا أن يكون مريضا ولم يحده عنه مقدار المسافة التى اذا كان الشاهد بعيدا سلى قدرها

قبلت الشهادة على شهادته ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حنبل . وسفيان الثوري :  
 لا تقبل شهادة على شهادة ( ١ ) الا اذا كان على مقدار تقصر اليه الصلاة \*  
 قال علي : لم نجد من يمنع من قبول الشهادة على شهادة الحاضر حجة أصلا لا من قرآن  
 ولا من سنة . ولا قول أحد سلف . ولا قياس . ولا معقول لا سيما هذه الحدود الفاسدة وقد  
 أمرنا الله تعالى بقبول شهادة العدول والشهادة على الشهادة شهادة عدول فقبولها واجب ،  
 وكذلك لو بعدت جدا ولا فرق ، واختلفوا أيضا في كم تقبل على شهادة العدول ؟  
 فروينا عن علي من طريق ابن ضميرة وهو مطرح انه لا يقبل على شهادة واحد الا اثنان ،  
 وعن ربيعة مثله وهو قول أبي حنيفة . ومالك الا أنهما أجازا شهادة ذينك الاثنين أيضا  
 على شهادة العدل الآخر ؛ وقال الشافعي : لا بد من أخرى على شهادة الآخر فلا يقبل  
 على شهادة اثنين الا أربعة ولا يقبل على شهادة أربعة في الزنا الاستة عشر عدلا ، وقالت  
 طائفة : مثل قولنا رويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي نا عبد الله بن المبارك عن  
 حكيم بن رزيق قال قرأت في كتاب عمر بن عبد العزيز الى أبي أن اجز شهادة رجل على  
 شهادة رجل آخر وذلك في كسر سنه ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان . ومعمّر قال سفيان  
 عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي أنه كان يحجز شهادة رجل على شهادة رجل  
 وقال معمّر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن شريح أنه كان يحجز شهادة رجل على  
 شهادة رجل ويقول له اشهدني ذوى عدل ، وروينا عن الزهري والقضاة قبله . ويزيد  
 ابن أبي حبيب وهو قول الحسن البصري . وابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والليث بن  
 سعد . وعثمان البتي . وأحمد بن حنبل . واسحق بن راهويه \*  
 قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « بينك أو يمينه » ولا فرق بين واحد وبين  
 اثنين في تبين الحق بذلك كلاهما يجوز عليه ما يجوز على الواحد فكما قال قائل من العلماء  
 انه بينة فهو بينة الا أن يمنع من ذلك نص وانما هو خبر والخبر يؤخذ من الواحد الثقة ،  
 واختلفوا أيضا فيما يقبل فيه شهادة شاهد على شهادة شاهد فروينا من طريق فيها الحارث  
 ابن نبهان وهو مالك عن الحسن بن عمار وهو تالف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب  
 لم يسمع منه غير نعيه النعمان قال : لا تجوز شهادة على شهادة في حد ولا في دم ولا في طلاق  
 ولا نكاح ولا عتق الا في المال وحده وروينا ذلك عن ابراهيم النخعي وصح عن  
 الشعبي . وقتادة . والنخعي لا تجوز شهادة على شهادة في حد وهو قول الأوزاعي ، وروينا  
 أيضا عن شريح . ومسروق . والحسن . وابن سيرين ، وقال أبو حنيفة : تجوز في كل شيء الا  
 الحدود والتصاص ، وقال مالك . والليث . والشافعي : يجوز في كل شيء الحدود وغيرها \*



قال أبو محمد : تخصيص حد أو غيره لا يجوز إلا بنص ولا نص في ذلك هذا مما خالفوا فيه الرواية عن عمر لا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، وهذا ما خالف فيه مالك جمهور العلماء وبالله تعالى التوفيق (١) \*

بسم الله الرحمن الرحيم و صلى الله عليه وسلم تسليماً \* كتاب النكاح  
١٨١٥ مَسْأَلَةٌ وفرض على كل قادر على الوطء أن يجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم (٢) برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري ناعم بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش نا إبراهيم النخعي عن علقمة أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول : لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » \*  
ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع نا حجين نا محمد بن المثني نا ليث - هو ابن سعد - عن عقيل - هو ابن خالد - عن ابن شهاب اخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : أراد عثمان بن مظعون يتبطل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قول جماعة من السلف \* وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله البلخي نا أبو سعيد مولى بني هاشم نا حصين بن نافع المازني قال : في الحسن البصري عن سعيد بن هشام بن عامر أنه سأل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن التبتل ؟ فقالت : لا تفعل أما سمعت قول الله تعالى : ( ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية ) فلا تتبطل \*  
ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري . وإبراهيم بن ميسرة كلاهما عن عبد الله ابن طاوس عن أبيه أنه قال لرجل : لتتزوجن أو لا قولن لك ما قال عمر لأبي الزوائد : ما يمنعك من النكاح إلا عجز أو فجور ، وقد احتج قوم في خلاف هذا بقول الله تعالى : ( وسيدا وحسورا ) \*

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لأننا لم نأمر بالخصور باتخاذ النساء إنما أمر بذلك من له قوة على الجماع ، وهو هو أيضا بخبرين ، أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم « خيركم في المائتين الخفيف الحاذل الذي لأهل له ولا ولد » \* والآخر من طريق حذيفة أنه قال : « إذا كان سنة خمس ومائة » فلائن يري أحدكم جرو كلب خير من أن يربي ولدا » \*

(١) إلى هنا انتهى الجزء الخامس من كتاب المحلى النسخة رقم ١٦ ووجد في آخره ما نصه - تم كتاب الافضية والحمد لله رب العالمين ويتلوه ان شاء الله تعالى كتاب النكاح وكان الفراغ منه يوم الجمعة لاربع عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة تسع وسبع مائة وقد اجتهدت في كتابته غاية الاجتهاد في ضبط أسماء يجب ضبطها وكتبته من نسختين صحيحتين وبالله أسأل المغفرة والعصمة انه ولي ذلك والقادر عليه وهو هسبي ونعم الوكيل (٢) في النسخة رقم ١٦ فليكثر من الصوم وله تحريف من الناسخ

قال أبو محمد : وهذا خبران موضوعان لانهما من رواية أنى عصام رواد بن الجراح العسقلاني وهو منكر الحديث لا يحتج به ، وبيان وضعهما انه لو استعمل الناس ما فيهما مر ترك النسل لبطل الاسلام والجهاد والدين وغلب أهل الكفر مع ما فيه من إباحة تربية الكلاب فظهر فساد كذب رواد بلا شك وبالله تعالى التوفيق ، قال علي : وليس ذلك فرضا على النساء لقول الله عز وجل : ( والفقواعدمن النساء اللاتي لا يرجون نكاحا ) وللخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك ان جابر بن عتيك أخبره « أن رسول الله ﷺ قال : الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله فذكر عليه الصلاة والسلام فيها والمرأة تموت بجمع شهيد \* **قال أبو محمد :** وهي التي تموت في نكاحها والتي تموت بكرالم تطمئ \*

**١٨١٦ مسألة** ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة إماما أو حرًا أو بعضهن حرًا وبعضهن إماما ، ويتسرى العبد والحر ما أمكنهما الحر والعبد في ذلك سواء بضرورة وبغير ضرورة ، والصبر عن تزوج الأمة للحر أفضل (١) \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) نكاحنا عباس بن أصبغ نأخذ بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا يزيد نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن غيلان بن سبلية أسلم وعنده عشر نسوة فقال له رسول الله ﷺ : اختر منهن أربعاً ، فان قيل : فان معمر اخطأ في هذا الحديث [ خطأ فامدا ] (٢) فاستدعه قلنا : معمر ثقة مأمون فمن ادعى عليه أنه اخطأ فعليه البرهان بذلك ولا سبيل له اليه ، وأيضا فلم يختلف في أنه لا يحل لأحد زواج أكثر من أربع نسوة أحد من أهل الاسلام ، وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الاسلام وبقي من هذه المسألة نكاح الحر الأمة ، وكمن ينكح العبد ، وهل يتسرى العبد ؟ فاما نكاح الحر الأمة فاختلف الناس في ذلك ، فروينا عن علي ولم يصح لا ينبغي لحر أن يتزوج أمة وهو يجد طولاً لا يتزوج به حرة فان فعل فرق بينهما \* وعن ابن عباس من ملك ثلثمائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه نكاح الأمة (٣) \* وعن أبي هريرة . وابن عباس ولم يصح عنهما ما ان يخف نكاح الأمة على الزنا الا قليلا ، وصح عن جابر بن عبد الله من وجد صداق حرة فلا ينكح أمة ولا تنكح الأمة على الحرة وتنكح الحرة على الأمة ، وعن عمر بن الخطاب انه كتب اليه يعلى بن منبه في رجل تحته امرأتان حرتان وأمتان مملوكتان فكاتب اليه عمر فرق بينه وبين الامتين \* وعن ابن عباس : وابن عمر

(١) في النسخة رقم ١٤ الأمة للحر والعبد أفضل (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ الاماء

أنهما كرها أن تنكح أمة على حرة يجمع بينهما \* وعن ابن مسعود لا تنكح الأمة على الحرة إلا المملوك ، وصح عن ابن عباس قال : تزويج الحرة على الأمة المملوك طلاق المملوك وبه يقول الشعبي ، وروينا عن مجاهد أنه قال : بما وسع الله تعالى به على هذه الأمة نكاح الأمة والصراية وإن كان موسرا ، وروينا عن عبد الرزاق قال : سألت سفیان الثوري عن نكاح الأمة ؟ فقال : لم ير على به بأسا \*

**قال أبو محمد** : وهو قول عثمان البتي وقال أبو حنيفة : جائز للحر المسلم واجد الطول وللعبد أن ينكح الأمة إلا أن يكون عنده حرة قال : فإن كانت في عصمته حرة مسلمة أو كتابية لم يحزله نكاح الأمة البتة لا باذن الحرة ولا بغير اذنها فإن فعل فسخ نكاح الأمة وكذلك لو تزوج أمة وقد طلق زوجته الحرة ثلاثا أو أقل ما دامت في عتقها وجائز عنده نكاح الحرة على الأمة ما لم يتجاوز بالجميع أربعاً ، وقال مالك : لا يجوز للحر نكاح أمة إلا باجتماع الشرطين أن لا يجد صداق حرة . وأن يخشى العنت فإن تزوجها على حرة فسخ نكاح الأمة ثم رجع عن ذلك فباح نكاح الأمة المؤمنة خاصة للفقير وللوسر الحر والعبد ، قال : فإن كانت عنده حرة فتزوج أمة عليها خيرت الحرة فإن شامت أقامت عنده وإن شامت فارقته قال : فإن رضيت بذلك فله أن يتزوج عليها تمام أربع من الاماء إن شاء ولا خيار للحرة بعد ، قال : ويتزوج العبد الأمة على الحرة ، وقال الشافعي : لا يجوز نكاح الحر الواجد صداق حرة مؤمنة أو كتابية لامة فإن لم يجد طولاً لحرة وخشى مع ذلك العنت فله نكاح أمة مؤمنة واحدة لا أكثر ، وقال مرة : إن لم يجد صداق حرة مسلمة ووجد صداق حرة كتابية فله نكاح الأمة المسلمة \*

**قال أبو محمد** : أما قول أبي حنيفة فهو عار من الأدلة جملة وإن كان قد وافق في بعضه بعض السلف فقد خالف قول سائرهم وليس قول أحد بأولى من قول غيره إلا ببيان قرآن أو سنة ، وأما قول مالك الأول . وقول الشافعي الآخر فقد يظن أنهما تعلمتا بالقرآن وأما قولهما المشهوران عنهما فبخلاف للقرآن لأن قول مالك في منع الحر نكاح الأمة بأن تكون عنده حرة وإباحته له نكاح الأمة إذا لم تكن عنده حرة وإن كان مستطعياً لطول ينكح به الحرة المسلمة ليس تقتضيه الآية أعلا ولا جاءت به سنة قط إلا أن يتعلق هو وأبو حنيفة بما روينا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن إبراهيم عن سمع الحسن يقول : نرى رسول الله ﷺ أن تنكح الأمة على الحرة فهذا منقطع في موضعين هالك ، وأيضاً فليس فيه تخيير الحرة كما ذكر مالك ،

وأما تخييره الحرة في البقاء تحت زوجها الحر أو فراقه اذا تزوج عليها أمة فقول فاسد  
لادليل على صحته ولا نعلم أحدا قال به قبله ، وأما منع الشافعي من وجد طولا لنكاح  
حرة كتاتية من نكاح الأمة فقول لا تقتضيه الآية فسقطت هذه الأقوال كلها اذ ليست  
موافقة للقرآن ولا لشيء من السنن \*

**قال أبو محمد :** فالرجوع اليه اذا اختلف السلف رضى الله عنهم هو القرآن قال عز  
وجل : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فهما ملكتان بأيما نكح  
من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن  
وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا  
أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي  
العنت منكم وان تصبروا خير لكم ) فنظرنا في مقتضى هذه الآية فوجدنا فيها حكم من  
لم يجد الطول وخشى العنت فاباح نكاح الأمة المؤمنة له وان الصبر خير لهما فقلنا بذلك  
كله فنظرنا في حكم من يجد الطول ولم يخش العنت. وفي نكاح المسلم الأمة الكتابية فلم  
نجد فيه أصلا لا باباحة ولا بمنع ولا بكرهه بل هو مسكوت عنه فيها جملة فلم يجوز لنا أن  
نحكم له منها بحكم من لا يجد الطول وخشى العنت وبحكم الأمة المؤمنة لانه قياس على ما في  
الآية والقياس باطل ولم يجوز لنا أن نحكم له منها بحكم مخالف لحكم من لا يجد الطول ويخشى  
العنت وبحكم الأمة المؤمنة لانه ليس ذلك في الآية وكلاهما تعدلما في الآية واقحام فيها  
لما ليس فيها فوجب أن نطالب حكم من يجد الطول ولا يخشى العنت فوجدنا الله تعالى  
يقول : ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم  
حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا  
آتينموهن أجورهن ) ووجدنا الله تعالى يقول : ( وانكحوا الأيامي منكم والصالحين  
من عبادكم واماءكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فكان في هذه الآية بيان  
جلى في اباحة نكاح الكتابيات جملة لم يخص تعالى حرة من أمة ، وفي الآية الأخرى  
اباحة نكاح العبيد من المؤمنين عموما لم يخص تعالى حرة من أمة و اباحة نكاح الاماء  
المسلمات لم يخص حرا من عبد فكان في هاتين الآيتين بيان نكاح المسلم الغنى والفقير  
والعبد والحر عموما بكل حال للحرمة المسلمة وللكتابية وللأمة المسلمة والكتابية ولم  
يأت قط في سنة ولا في قرآن تحريم شيء من ذلك ولا كراهة فصح قولنا يقيّن لاشكال  
فيه \* ومن عجائب الدنيا اباحة مالك نكاح الحر واجد الطول غير خائف العنت نكاح  
الأمة المسلمة ومنعه اياه نكاح الأمة الكتابية وهذا تحكم في التعلق بالآية لا يجوز

وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك اباحته نكاح الامة على الحرية للعبد ومنعه الحر من ذلك وهذا وان كان قد روى عن مسروق عن ابن مسعود ولم يصح عنه فقد أتى عن غيرهما من

الصحابة رضى الله عنهم والتابعين خلاف ذلك وترك الفرق بين شيء من ذلك \*

(وأما كم ينكح العبد) فروى عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال ينكح العبد اثنتين، وعن ابن جريج أخبرني أن عمر بن الخطاب سأل الناس كم ينكح العبد؟ فاتفقوا على أن لا يزيد على اثنتين \* وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وابن جريج قال : ناجعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال : ينكح العبد اثنتين نا محمد ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المنني نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث بن أبي سليم عن عطاء قال : أجمع أصحاب محمد ﷺ أن العبد لا يجمع من النساء فوق اثنتين وهو قول الحسن . وعطاء . وأبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وغيرهم ، وصح عن مجاهد : والزهرى أنه يتزوج أربعاً وروى عن الشعبي ولم يصح عنه . وعن عطاء أنه توقف في ذلك وبهذا يقول مالك . وأبو سليمان \*

قال أبو محمد : وهذا مما خالف فيه المالكيون صحابة لا يعرف لهم من الصحابة مخالف وهذا مما يعظمونه اذا وافق أهواءهم قال علي : لا حاجة في كلام أحد دون كلام الله تعالى ورسوله ﷺ وقد قال الله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) فلم يخص عبدا من حرقهما سواء في ذلك وبالله تعالى التوفيق \* وأما تسرى العبد فارلاس اختلفوا فروينا من طريق حماد بن سلمة . ومعمر كلاهما عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى مماليكه يتسرون ولا ينهأهم \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس أنه قال لعبد له في جارية له استحلمها (١) بملك اليمين ، ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف لهذا وهو قول الشعبي ، وإبراهيم النخعي . والحسن البصري . وعطاء وصح ذلك عنهم وهو قول مالك . وأبي سليمان وما نعلم خلافا في ذلك من تابع الارواية غير مشهورة عن إبراهيم والحكم بن عتيبة ، ورواية صحيحة عن ابن سيرين أنهم كرهوا للعبد أن يتسرى كراهية لانعنا ولم يجز ذلك أبو حنيفة . ولا الشافعي \*

قال أبو محمد : وهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف

وقد خالفوا ههنا ابن عباس . وابن عمر ولا يعرف لهما من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً فوجب (١) الرجوع الى القرآن والسنة فوجدنا الله عز وجل يقول : (والذين هم له ورجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاهم غير ملومين ) فلم يخص تعالى حراً من عبده وقد تكلمنا فيما خلا من كتابنا على صحة ملك العبد لما له فاغنى عن ترده والله تعالى التوفيق \*

١٨١٧ مَسْأَلَةٌ وجازر للسلم نكاح الكتائية وهي اليهودية . والنصرانية . والمجوسية بالزواج ولا يحل له وطء أمة غير مسلمة بملك النين . ولانكاح كافرة غير كتائية أصلاً \* قال على : رويناعن ابن عمر تحريم نكاح نساء أهل الكتاب جملة ، وروينا من طريق البخارى ناقتية بن سعيدنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع ان ابن عمر سئل عن نكاح اليهودية . والنصرانية ؟ فقال : ان الله تعالى حرم المشركات على المؤمنين ولا أعلم من الاشرار شيئاً أكثر من أن تقول المرأة ربها عيسى وهو عبد من عباد الله عز وجل ، وأباح أبو حنيفة . ومالك . والشافعى نكاح اليهودية . والنصرانية ووطء الأمة اليهودية والنصرانية بملك اليمين وحرّموا نكاح المجوسية جملة ووطئها بملك اليمين الا أن مالكا حرم زواج الأمة اليهودية . والنصرانية وأباح نكاح المجوسية بملك اليمين وأباح اجبارها على الاسلام \*

قَالَ ابْنُ مَوْحِدٍ : فوجب الرجوع الى القرآن . والسنة فوجدنا الله تعالى يقول : ( ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن ) فلو لم تأت الا هذه الآية لكان القول قول ابن عمر لكن وجدنا الله تعالى يقول : ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن ) فكان الواجب الطاعة لكلى الآيتين وأن لا نترك احدهما للآخرى ، ووجدنا من أخذ بقول ابن عمر قد خالف هذه الآية وهذا لا يجوز ولا سبيل الى الطاعة لهما الا بأن يستثنى الأقل من الأكثر فوجب استثناء اباحة المحصنات من أهل الكتاب بالزواج من جملة تحريم المشركات ويبقى سائر ذلك على التحريم بالآية الأخرى لا يجوز غير هذا ووجدنا تحريم مالك . والشافعى . نكاح الأمانة الكتائية بالزواج مخالفاً للآية لأنها من جملة المحصنات من الذين أوتوا الكتاب لان الاحصان الحرية والاحصان العفة قال الله تعالى : ( ومريم ابنة عمران التى أحصنت فرجها ) أى عفت فرجها ، ولا يحل لأحد ان يخص بقوله

تعالى: ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) الحرائر دون العفاف من  
الاماء لأنه يكون قاتلا على الله تعالى ما لا علم له به وشارعا في الدين ما لم يأذن به الله تعالى  
ومدعيا بلا برهان وهذا لا يحل قال الله تعالى: ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين )  
وقال تعالى: ( وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ) فمن لا برهان له على صحة قوله فلا صحة  
لقوله ، وقد قدمنا أن تعلقهم بقول الله تعالى: ( من فتياتكم المؤمنات ) انما فيه اباحة  
نكاح الفتيات المؤمنات فقط وليس فيه منع من نكاح الفتاة الكتابية ولا اباحة لها  
فوجب طلبه (١) من غير تلك الآية ولا بد ووجدنا اباحتهم وطء الأمة الكتابية  
بملك اليمين اقحاما في الآية ما ليس فيها بأرائهم لأنه انما استثنى تعالى في الآية اباحة  
الكتابيات بالزواج خاصة بقوله تعالى: ( اذا آتيتموهن أجورهن ) وأبقى ماعدا  
ذلك على التحريم بنهيه تعالى عن نكاح المشركات حتى يؤمن ولم يأت قط قرآن .  
ولاستة من رسول الله ﷺ باباحة كتابية بملك اليمين فهم في هذه القضية مخرجون من  
هذه الآية ما فيها من اباحة زواج العفاف من الكتابيات جملة لم يخص حرمة من امة  
ويقحمون فيها ما ليس فيها ولا في غيرها من اباحة وطء الأمة الكتابية بملك اليمين ؛  
ومن قال بقولنا في ذلك جماعة من السلف ، منهم ابن عمر كما روينا قبل عنه من تحريم  
الكوافر الكتابيات وغيرهن جملة فخرج من قوله ما اباحه القرآن بالزواج وبقي سائر  
قوله على الصحة ، وفيه تحريم الأمة بلا شك بملك اليمين نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد  
ابن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا  
عبد الرحمن بن مهدي نا شريك عن أبي اسحاق السبيعي عن بكر بن معز عن الربيع  
ابن خيثم انه كان يكره أن يطأ الرجل المشركة حتى تسلم \* نا محمد بن سعيد بن نبات نا  
أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار بن دار نا  
محمد بن جعفر غندر ناشبة عن موسى ابن أبي عائشة قال : سألت سعيد بن جبير . ومرة  
الهمداني - هو مرة الطيب صاحب عبد الله بن مسعود - فقلت : أصبت الأمة [ من السبي ] (٢)  
فقلا جميعا : لا تغشها حتى تغسل وتصلى \* نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ  
نا محمد بن قاسم بن محمد نا جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى  
نا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن معاوية بن قرة  
عن ابن مسعود قال : اثنتا عشرة مملوكة أكره غشيانهن أمتك وأما . وأمتك وأختها .  
وأمتك وطئها أبوك . وأمتك وطئها أهلك . وأمتك عمتك من الرضاة . وأمة خالتك

من الرضاة وأمتك وقد زنت وأمتك وهى مشركه وأمتك وهى حبل من غيرك \* نأحمم  
 نأبن مفرج نأبن الأعراى نألدبرى نأعبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبعى أخبرنى  
 يونس بن عبيد أنه سمع الحسن البصرى يقول : كننا نفزوا مع أصحاب رسول الله  
 ﷺ فإذا أصاب الجارية أحدهم من الفى فاراد أن يصيبها أمرها فغسلت ثيابها ثم  
 عليها الاسلام وأمرها بالصلاة واستبرأها بحضة ثم أصابها \* وبه الى عبد الرزاق عن  
 معمر عن الزهرى قال : لا يحل لرجل اشترى جارية مشركه أن يطأها حتى تغتسل  
 وتصلى وتحيض عنده حضة ، فان ذكر وأما رويناه من طريق مسلم نأعبد الله بن عمر  
 القواريرى نأيزيد بن زريع نأسعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن صالح أبى الخليل عن  
 أبى علقمة الهاشمى عن أبى سعيد الخدرى « أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشا  
 الى أوطاس فلقى عدوا فقاتلهم فظفروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكان ناس من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن  
 المشركين فانزل الله عز وجل : ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم ) أى فهن  
 لكم حلال اذا انقضت عدتهن ، فهذا الاحجة لهم فيه لوجهين أقطعهما أن سبى أوطاس كانوا  
 وثنين لا كتابيين لا يختلف في ذلك اثنان وهم لا يخالفوننا ان وطء الوثنية بملك اليمين لا يحل  
 حتى تسلم فانما في هذا الخبر لو صح اعلامهم أن عصمتهم من ازواجهن قد انقضت اذا اسلمن  
 وان كان لم يذكر ههنا الاسلام لكن ذكره تعالى في قوله : ( ولا تنكحوا المشركات  
 حتى يؤمن ) ، وواجب أن يضم كلام الله تعالى بعضه الى بعض \* والوجه الثانى اننا  
 رويناه هذا الخبر من طريق مسلم أيضا فقال . نأبوبكر بن أبى شيبة . ومحمد بن المنثرى .  
 وابن بشار قالوا : نأعبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - عن سعيد - هو ابن أبى عروبة -  
 عن قتادة عن أبى الخليل أن أبا علقمة الهاشمى حدث أن أبا سعيد الخدرى حدثهم أن  
 رسول الله ﷺ بعث يوم حنين سرية بمعنى الحديث المذكور فصيح أن أبا الخليل  
 لم يسمعه من أبى علقمة فهو منقطع ، وقالوا : لم نجد فى النساء من يحل نكاحها ولا يحل  
 وطؤها بملك اليمين فقلنا : هبك كان كما تزعمون فكان ماذا ؟ ولا وجدنا فى الفرائض  
 فى الصلاة ثلاث ركعات غير المغرب ولا وجدنا فى الأموال شيئا يزكى من غيره الا  
 الابل فلا ابرد من هذا الاحتجاج السخيف المعترض به على القرآن . والصحابة  
 رضى الله عنهم فكيف والحرائر كلهن من المسلمات يحل وطؤهن بالزواج ولا يحل  
 وطؤهن بملك اليمين ؟ ، وقال بعضهم : قال الله تعالى : ( أو ما ملكت أيمانكم ) فعم  
 تعالى ولم يخص فدخلت فى ذلك الكتابية فقلنا : فادخلوا بهذا العموم فى الاباحة بملك



اليمين وطء الحائض والأخت من الرضاع . والام من الرضاع . وأم الزوجة . والتي وطئها الاب والاختين بملك اليمين ، فان قالوا : قد خص ذلك آيات أخر قلنا : وقد خص الكتابية آية أخرى ، فان ادعوا اجماعاً أكذبهم قول طائفة من الصحابة رضى الله عنهم فمن بعدهم في الاختين بملك اليمين فظهر فساد قولهم وبالله تعالى التوفيق \*

وأما نكاح الكافرة غير الكتابية فلا يخالفنا الحاضرون في أنه لا يحل وطؤها بزواج ولا بملك يمين \* وأما المجوسية فقد ذكرنا في كتاب الجهاد . وكتاب التذكية من كتابنا هذا ان المجوس أهل كتاب واذا كانوا أهل كتاب فمكاح نسائهم بالزواج حلال ، والحجة في أنهم أهل كتاب قول الله عز وجل : ( فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) فلم يسبح لما ترك قتلهم الا بأن يسلبوا فقط ، وقال تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) ، فاستثنى الله عز وجل أهل الكتاب خاصة باعفائهم من القتل بغرم الجزية مع الصغار من جملة سائر المشركين الذين لا يحل اعفائهم (١) الا أن يسلبوا ، وقد صرح أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر ، ومن الباطل الممتنع ان يخالف رسول الله ﷺ أمر ربه الاولين لداهم غير أهل كتاب فكنا ندرى حينئذ انه فعل ذلك بوحى (٢) ، فان احتجوا بما رويناه من طريق وكيع عن سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي قال : « كتب رسول الله ﷺ الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن أسلم قبل ومن أبى ضربت عليه الجزية على أن لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تسكح لهم امرأة » فهذا مرسل ولا حجة في مرسل ، وثانيه أنه ليس فيه أن قوله لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تسكح لهم امرأة هو من كلام رسول الله ﷺ ، ومن قال : انهم أهل كتاب جماعة من السلف حدثني أحمد بن عمر بن انس العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد بن احمد الأنصاري نا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عابد بن حميد نا الحسن بن موسى نا يعقوب بن عبد الله نا جعفر بن المغيرة عن ابراهيم بن أبي زي قال : لما هزم الله تعالى أهل الاسفنديهار انصرفوا فجاءهم يعني عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاجمعوا فقالوا : بأى شئ تجرى في المجوس من الأحكام فانهم ليسوا بأهل كتاب وليسوا بمشركين من مشركي العرب فتجرى فيهم

(١) في النسخة رقم ١٤ « ابقاؤهم » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بالوحى »

الأحكام التي أجريت في أهل الكتاب أو المشركين فقال علي بن أبي طالب : بل هم أهل كتاب وذكر الخبر بطوله \* نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثنى نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى نا سعيد بن أبي عروبة عن عبد الله الدانا ج قال : سمعت معبد الجهنى يحدث الحسن أن امرأة حذيفة كانت مجوسية فجعل الحسن يقول : مهلا فمالنا والله دخلت عليها حتى كلبتها فقال لها : شابر دخت قال : فحدث به الحسن بعد ذلك جده عبد الله بن ربيع التميمي نا عبد الله بن محمد ابن عثمان الأسدي نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المهال نا حماد بن سلمة عن عبد الله الدانا ج وأبي حرة قال عبد الله الدانا ج عن معبد الجهنى . وقال أبو حرة عن الحسن قال جميعا : كانت امرأة حذيفة مجوسية \* نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : يعرض عليها الإسلام فان أبت فليصبرها ارشاء (١) وان كانت مجوسية ولكن يكرهها على الغسل من الجلبابة \* وبه إلى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس أن يطرأ الرجل جاريتة المجوسية \* قال أبو محمد : وقد ذكرنا في كتاب التذكية اباحة سعيد بن المسيب أكل ماذبحه المجوسى ونحن وان كما نخالف سعيدا وطاوسا في وطء الأمة المجوسية بملك اليمين فانما اتينا بهما لا باحتهما نكاح المجوسيات ، وعن أبي جريح نكاح المجوسية أبو ثور \*

**قال أبو محمد** : ومن أبين الخطأ أن يكون الله تعالى أمرا لا تقبل جزية من مشرك الا من أهل الكتاب ولا ان تنسك مشركا الا الكتابية وان لا تؤكل ذبيحة مشرك الا كتابي ثم يفرق بين الأحكام المذكورة فيمنع من بعضها ويبح بعضها والله تعالى التوفيق \*

**١٨١٨ مسألة** ولا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلا ولا يحل لكافر أن يملك عبدا مسلما ولا مسلمة أمة أصلا \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) وقال عز وجل : ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) \*

**قال أبو محمد** : والرق أعظم السبيل وقد قطعها الله عز وجل جملة على العوم ومن خالفنا في هذا بيعهما اذا أسلما في ملك الكافر فتقول لهم : أرأيتم طول مدة تعريضكم الأمة والعبد للبيع اذا أسلما عند الكافر وقد تنكح تلك المدة ساعة وتكون سنة أفى ملك الكافرهما ام ليس في ملكه ؟ ولا يدل الى قسم ثالث فان كانا في ملكه فلم تمنعونه من اتصال ملكه عليهما وقد أبحتموه (٢) مدة ما وبرهانكم على هذا الفرق الفاسد ، وان

(١) والنسخة رقم ١٦ فليضربها ان شاء (٢) والنسخة رقم ١٦ وقد اتحدت وه

قلت: ليسافى ملكه ولا فى ملك غير قلنا: هذه صفة الحرية ومن هذه صفته فلا يجل بيعه ولا أحداث ملك عليه، فان قالوا: فاما نسألكم عن الذى تبيعونه لضرر أضربه او فى حق مال وجب عليه؟ قلنا: هو فى ملك الذى يباع عليه وليس ملكه له حراما لانه لو قطع ضرره عنه لم يبع عليه ولو وجد له مال غير العبد أو الأمة لم يباعا عليه وليس كذلك الكافر لانه ممنوع عندكم من تملك المسلم وبالله تعالى التوفيق \* وقد اعتق رسول الله ﷺ من خرج اليه مسلما من عبيد أهل الكفر فتخصيصكم بذلك من خرج اليها منهم تحكم بلا دليل لان رسول الله ﷺ لم يقل: انما أعتقتكم لخروجكم فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل، فان قيل قد اشترى أبو بكر رضى الله عنه بالارضى الله عنه من كافر بعد اسلامه قلنا: كان ذلك بمكة فى أول الاسلام قبل نزول الآية المذكورة كما أنكح عليه الصلاة والسلام بنته رضى الله عنها من أنى العاصى بن الربيع وهو كافر ومن عقبة بن أنى لهب قبل نزول تحريم ذلك فصح أن العبد، والأمة اذا أسلما وهما فى ملك كافر فانهما حران فى حين تمام اسلامهما وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨١٩ مسألة** وفرض على كل من تزوج ان يولم بما قل أو أكثر \* برهان ذلك ماروينا من طريق مسلم عن يحيى بن يحيى. وقتيبة. وأبى الربيع العتسكى كلهم عن حماد بن زيد عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ رأى على عبد الرحمن ابن عوف أثر صفرة فقال: ما هذا؟ فقال: يا رسول الله انى تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله ﷺ: أولم ولوبشاة \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبى شيبة ناعفان بن مسلم نا حماد بن سلمة نا ثابت البنانى عن أنس بن مالك فذكر نكاح رسول الله ﷺ صفية أم المؤمنين قال أنس: فجعل رسول الله ﷺ وليمتها التمر والاقط والسمن \* ومن طريق البخارى نا محمد بن يونس نا سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبة قالت: أولم رسول الله ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير، وهو قول أبى سليمان. وأصحابنا \*

**١٨٢٠ مسألة** وفرض على كل من دعى الى وليمة أو طعام أن يجيب الا من عذر فال كان فطرا ففرض عليه أن يأكل فان كان صائما فليدع الله لهم فان كان هنالك حرير مبسوط أو كانت الدار مغصوبة أو كان الطعام مغصوبا، أو كان هناك خمر ظاهر فليرجع ولا يجلس كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا هرون بن عبد الله الايبلى نا حجاج بن محمد عن ابن جريج نا خبرنى موسى بن عقبة عن نافع قال: سمعت عبد الله ابن عمر يقول: « قال رسول الله ﷺ: أجيئوا الدعوة اذا دعيت لها » وكان ابن عمر

يا تى الدعوة فى العرس وغيره و كان يأتها وهو صائم \* ومن طريق عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتانى عن نافع أن ابن عمر كان يقول عن النبي ﷺ : « اذادع أحدكم أخاه فليجبه عرسا كان أو نحوه » \* ثم أحمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا عبد الرحمن بن أسد الكاز روى نا أبو يعقوب الدبرى نا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتانى عن مجاهد قال : ان ابن عمر دعى يوما الى طعام فقال رجل من القوم : اما أنا فاعفى فقال له ابن عمر : لا عافية لك من هذا فقم \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبى شيبة نا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اذادعى أحدكم فليجب فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم » و صح عن أبى هريرة « من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » فان قيل : قد جافى بعض الآثار اذ ادعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب قلنا : نعم لكن الآثار التى أوردنا فيها زيادة غير العرس مع العرس وزيادة العدل لا يحل تركها ، فان قيل : فقد روى من طريق سفيان عن أبى الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ انه قال : « اذادعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك » قلنا : نعم وأبو الزبير لم يذكر فى هذا (١) أنه سمعه من جابر ولا هو من رواية الليث عنه ، وقد روىنا عن الليث أنه وقف أباب الزبير على ما سمعه من جابر مما لم يسمعه منه قال الليث : فاعلم على ما أخذته عنه ، وليس هذا الحديث مما أعلم له عليه فبطل الاحتجاج به ، ثم لو صح لكان الخبر الذى فيه إيجاب الأكل زائدا على هذا وزيادة العدل لا يحل تركها والله تعالى التوفيق \* وجمهور الصحابة . والتابعين على ما ذكرنا من إيجاب الدعوة \*

١٨٢١ مَسْأَلَةٌ ولا يحل للمرأة نكاح ثيبا كانت أو بكر الا باذن وليها الاب أو الاخوة أو الجد أو الاعمام أو بنى الاعمام وان بعدوا والا قرب فالأقرب أولى ، وليس ولد المرأة وليا لها الا ان كان ابن عمها ، ولا يكون فى القوم (٢) أقرب اليها منه ، ومعنى ذلك أن يأذن لها فى الزواج فان أبى أو ليأوها من الاذن لها زوجها السلطان \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) وقوله تعالى : ( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) وهذا خطاب للاولياء للنساء \* وروينا من طريق ابن وهب نا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن النبي ﷺ قال : « لا تنكح المرأة بغير وليها فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات فان أصابها فلها مهرها بما

أصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له» وما حدثنا به أحمد بن محمد الطنيسكى نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت الرقى نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا أبو كامل نا بشر بن منصور نا سفيان الثورى عن أبي اسحق السبيعى عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعرى عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لأنكاح الابولى» \* وبه الى البزار نا محمد ابن موسى الجرشى نا يزيد بن زريع نا شعبة بن الحجاج عن أبي اسحق السبيعى عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعرى عن أبيه - هو أبو موسى - عن النبي ﷺ «لأنكاح الابولى» فاعترض قوم على حديث أم المؤمنين هذا بأن ابن عليه روى عن ابن جريج أنه سأل الزهرى عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه قالوا : وأم المؤمنين رضى الله عنها روى هذا الحديث عنها وقد صح عنها أنها كانت أنكحت بنت أخيها عبد الرحمن وهى بكر وهو مسافر بالشام قريب الأوبة بغير امره فلم يمضه بل أنكر ذلك اذ بلغه فلم تر عائشة ذلك مبطلا لذلك النكاح بل قالت للذى زوجها منه وهو المنذر بن الزبير : اجعل أمرها اليه ففعل فانفذه عبد الرحمن قالوا : والزهرى هو الذى روى عنه هذا الخبر ، وقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن معمر أنه قال له : سألت الزهرى عن الرجل يتزوج بغير ولى ؟ فقال : ان كان كفؤا لها لم يفرق بينهما قالوا : فلو صح هذا الخبر لدل خلاف عائشة التى روته والزهرى الذى رواه لما فيه دليلا على نسخه قفلا : أما قولكم : ان الزهرى سأله عنه ابن جريج فلم يعرفه فان أباسلمان داود بن بابشاد بن داود بن سلمان كتب الى نا عبد الغنى بن سعيد الأزدي الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة الرعيني قال : نا أبو جعفر الطحاوى نا أحمد بن ابى داود عمران قال : نا يحيى بن معين عن ابن عليه عن ابن جريج أنه سأل الزهرى عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه »

**قال أبو محمد** : وهذا لا شىء لوجهين . أحدهما ما حدثناه القاضى أبو بكر حمام ابن أحمد قال : نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا غيلان نا عباس نا يحيى ابن معين ، حديث ابن جريج هذا قال عباس : فقلت له : ان ابن عليه يقول : قال ابن جريج لسليمان بن موسى فقال : نسيت بعد فقال ابن معين : ليس يقول هذا الا ابن عليه وابن عليه عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد فاصلحها له قال ابن معين : لا يصح فى هذا الا حديث سليمان بن موسى \*

قال أبو محمد : فصح ان سماع ابن عليه من ابن جريج مدخول ، ثم لو صح أن الزهرى أنكره وان سليمان بن موسى نسبه فقد روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا ابن نمير قال قالى عبدة . وأبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت :

« كان النبي ﷺ يسمع قراءة رجل في المسجد فقال رحمه الله : لقد أذكرني آية كنت أنسيتها » \* نا احمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة نا ان وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن زر بن عبد الله المرهبي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه « أن النبي ﷺ صلى الفجر فأغفل آية فلما صلى قال : أفي القوم أبي بن كعب ؟ فقال له أبي بن كعب : يا رسول الله أغفلت آية كذا أو نسخت ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : بل أنسيتها » \*

قال أبو محمد : فإذا صح أن رسول الله ﷺ نسي آية من القرآن فمن الزهري . ومن سليمان . ومن يحيى حتى لا ينسى ؟ وقد قال عز وجل : ( ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ) لكن ابن جريج ثقة فإذا روى لنا عن سليمان بن موسى - وهو ثقة - أنه أخبره عن الزهري بنجر مسند فقد قامت الحجة به سواء نسره بعد أن بلغوه وحدثوا به أو لم ينسوه ، وقد نسي أبو هريرة حديث لا عدوى ، ونسي الحسن حديث من قتل عبده ، ونسي أبو معبد مولى ابن عباس حديث التكبير بعد الصلاة بعد أن حدثوا بها فكان ماذا ؟ لا يعترض بهذا الاجاعل او مدافع للحق بالباطل ، ولا ندرى في أي القرآن أم في أي السنن أم في أي حكم العقول وجدوا ؟ ان من حدث بحديث ثم نسيه ان حكم ذلك الخبر يبطل ، ما هم الا في دعوى كاذبة بلا برهان \* وأما اعتراضهم بأنه صح عن عائشة وعن الزهري رضي الله عنهما أنهما خالفا مارويا من ذلك فكان ماذا ؟ انما أمرنا الله عز وجل . ورسوله ﷺ وقامت حجة العقل بوجوب قبول ما صح عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبسقوط اتباع قول من دونه عليه الصلاة والسلام ، ولا ندرى اين وجدوا أن من خالف باجتهاده مخطئاً متأولاً مارواه أنه يسقط بذلك مارواه ثم نعكس عليهم أصلهم هذا الفاسد فقول : اذا صح أن أم المؤمنين رضي الله عنها . والزهري رحمه الله رويا هذا الخبر وروى عنهما أنهما خالفاه فهذا دليل على سقوط الرواية بانهما خالفاه بل الظل بهما أنهما لا يخالفان ماروياه وهذا أولى لان ترك ما يلزمنا من قولهما لما يلزمنا من روايتهما هو الواجب لا ترك ما يلزمنا بما روياه لما لا يلزمنا من رأيهما فكيف وقد كتب الى داود بن بابشاد قال : حدثني عبد الغني ابن سعيد ناهشام بن محمد بن قررة نا أبو جعفر الطحاوي نا الحسن بن غليب نا يحيى بن سليمان الجعفي نا عبد الله بن ادريس الأودي عن ابن جريج عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها أنه كتبت رجلاً من بني أخيها جارية من بني أخيها فضربت بينهم ستراً ثم تكلمت

حتى اذا لم يبق الا النكاح امرت رجلا فانكح ثم قالت : ليس الى النساء النكاح ،  
فصح يقينا بهذا رجوعها عن العمل الاول الى ما نهت عليه من أن نكاح النساء لا يجوز  
واعترضوا في رواية أبي موسى أن قوما أرسلوه فقلنا فكان ماذا اذا صح الخبر مسندا  
الى رسول الله ﷺ فقد قامت الحجة به ولزمنا قبوله فرضا ولا معنى لمن أرسله أو لمن  
لم يروه أصلا أو لم يرواه من طريق أخرى ضعيفة ؟ كل هذا كأنه لم يكن والله تعالى التوفيق \*  
قال أبو محمد : ومن قال بمثل قولنا جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن وهب  
حدثني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر  
ابن الخطاب : لا تنكح المرأة الا باذن وليها أو ذوى الرأي من أهلها أو السلطان \*  
ومن طريق سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر  
ابن الخطاب رد نكاح امرأة نكحت بغير اذن وليها \* ومن طريق عبد الرزاق عن  
ابن جريج أخبرني عبد الحميد بن جبير بن شبة أن عكرمة بن خالد أخبره أن الطريق  
جمع ركبا فجعلت امرأة ثيب أمرها الى رجل من القوم غير ولى فأنكحها رجلا فبلغ  
ذلك عمر بن الخطاب فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحها \* ومن طريق محمد بن  
سيرين عن أبي هريرة ليس للنساء من العقد شيء لانكاح الا بولى لا تنكح المرأة  
نفسها فان الزانية تنكح نفسها \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن محمد  
ابن سيرين أن ابن عباس قال : البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير الأولياء \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال : ولى عمر بن الخطاب ابنته  
حفصة أم المؤمنين ماله وبناته ونكاحهن فكانت حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها اذا  
أرادت أن تزوج امرأة أمرت أخاها عبد الله فيزوج \* وروينا نحو هذا أيضا عن  
عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها . وابن عمر . وعمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي \*  
ورويانا عن الحجاج بن منهال نا أبو هلال قال : سألت الحسن ؟ فقلت : أبا سعيد  
امرأة خطبها رجل ووليتها غائب بسجستان ولوليتها هـاولى أي زوجها ولى وليها ؟ قال :  
لا ولكن اكتبوا اليه قلت له : ان الخاطب لا يصبر قال : فليصبر قال له رجل : الى متى  
يصبر ؟ قال الحسن : يصبر كما صبر أهل الكهف ، وهو قول جابر بن زيد . ومكحول ،  
وهو قول ابن شبرمة . وابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والشافعي .  
وأحمد . وإسحاق . وأبي عبيد . وابن المبارك ، وفي ذلك خلاف قديم . وحديث كما  
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوف نا الله نا قال .م بن أبي سعيد نا محمد بن عبد السلام نا الحسن نا  
نا محمد بن بشار نا دار نا أبو داود نا الطيالسي نا شعبة عن أبي اسحاق الشيباني . وسفيان الثوري

قال أبو اسحق: كانت فينا امرأة يقال لها: بحرية زوجها أمهاو كان أبوها غائباً فلما قدم أبوها أنكر ذلك فرفع ذلك الى علي فأجاز ذلك قال شعبة: وأخبرني سفيان الثوري انه سمع أبا قيس يحدث عن هذيل بن شرحبيل عن علي بن أبي طالب بمثله \* ومن طريق الحجاج ابن المهال نا شعبة بن الحجاج قال: أخبرني سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - قال: سمعت القعقاع قال: انه تزوج رجل امرأة منا يقال لها: بحرية زوجها اياه أمها فجاء أبوها فأنكر ذلك فاختصم الى علي بن أبي طالب فأجازه، والخبر المشهور عن عائشة أم المؤمنين انها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير. وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم أنكر ذلك فجعل المنذر أمرها اليه فأجازه \* وروينا أن أمانة بنت أبي العاصي ابن أبي الربيع وأما زينة بنت رسول الله ﷺ خطبها معاوية بعد قتل علي رضي الله عنه وكانت تحت علي فدرعت بالمغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب فجعلت أمرها اليه فانكحها نفسه فعضب مروان وكتب بذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية دعه واياها وصرح عن ابن سيرين في امرأة لا ولي لها فولت رجلاً أمرها فزوجها قال ابن سيرين: لا بأس بذلك المؤمنون بعضهم أولياء بعض \* وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن امرأة نكحت بغير إذن ولا تهاوهم حاضرون فقال: اما امرأة مالكة امر نفسها اذا كان بشهداء فانه جائز بغير أمر الولاة \* وعن القاسم بن محمد في امرأة زوجت ابنتها بغير إذن أوليائها قال: ان أجاز الولاة ذلك اذا علموا فهو جائز، وروى نحو هذا عن الحسن أيضاً، وقال الأوزاعي: ان كان الزوج كفؤاً ولها من أمرها نصيب ودخل بها لم يكن للولي أن يفرق بينهما، وقال أبو ثور: لا يجوز أن تزوج المرأة نفسها ولا أن تزوجها امرأة ولكران زوجها رجل مسلم جاز المؤمنون اخوة بعضهم أولياء بعض وقال أبو سليمان: أما البكر فلا يزوجه الا وليها وأما الثيب فتولي أمرها من شاءت من المسلمين ويزوجهها وليس للولي في ذلك اعتراض، وقال مالك: أما الدنيئة كالسوداء والتي أسلمت أو الفقيرة أو النبطية أو المولودة فان زوجها الجار وغيره ممن ليس هو لها بولي فهو جائز وأما المرأة التي لها الموضع فان زوجها غير وليها فرق بينهما فان أجاز ذلك الولي أو السلطان جاز، فان تقدم أمرها ولم يفسخ وولدت له الأولاد لم يفسخ، وقال أبو حنيفة: وزفر جائز للمرأة أن تزوج نفسها كفؤاً ولا اعتراض لوليها في ذلك فان زوجت نفسها غير كفء فالنكاح جائز وللأولياء ان يفرقوا بينهما وكذلك للولي أن يخاصم فيما حطت من صداق مثلاً، وقال أبو يوسف: ومحمد بن الحسن: لا نكاح الا بولي ثم اختلفا فقال أبو يوسف: ان تزوجت بغير ولي فأجازه الولي جاز فان



أبى أن يجيز الزوج كفؤ أجازة القاضى ولا يكون جائزا الا حتى يجيزه القاضى ،  
وقال محمد بن الحسن : ان لم يجزه الولى استأنف القاضى فيه عقدا جديدا \*  
قال أبو محمد : أما قول محمد بن الحسن . وأبى يوسف فظاهر التناقض والفساد  
لأنهما نقضا قولهما لانكاح الابولى اذ أجازا للولى اجازة ما أخبرا أنه لا يجوز ،  
وكذلك قول أبى حنيفة لأنه أجاز للمرأة انكاح نفسها من غير كفء ثم أجاز للولى  
فسخ العقد الجائز فهى أقوال لا متعلق لها بقرآن ولا بسنة لا صحيحة ولا سقيمة .  
ولا بقول صاحب . ولا بمعقول . ولا قياس . ولا رأى سديد ، وهذا لا يقبل الا من  
رسول الله ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى الا عن الوحي من الخالق الذى لا يسأل عما  
يفعل ، واما من غيره عليه الصلاة والسلام فهو دين جديد يعذب الله به فى الحشر \*  
وأما قول مالك فظاهر الفساد لانه فرق بين الدنية وغير الدنية وما علمنا الدناءة الا معاصى  
الله تعالى ، وأما السوءاء والمولاة فقد كانت أم أيمن رضى الله عنها سوءاء ومولاة  
ووالله ما بعد أزواجه عليه الصلاة والسلام فى هذه الامة امرأة أعلى قدرا عند الله  
تعالى وعند أهل الاسلام كلهم منها ، وأما الفقيرة فها الفقر دناءة فقد كانت  
فى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الفقير الذى أهلكه الفقر وهم أهل الشرف والرفعة  
حقا وقد كان قارون . وفرعون . وهامان من الغنى بحيث عرف وهم أهل الدناءة والردالة  
حقا ، وأما النبطية فرب نبطية لا يطمع فيها كثير من قریش ليسارها وعلو حالها فى  
الدنيا ورب بنت خليفة هلكت فافقه وجهدا وضياعا ثم قوله : يفرق بينهما فان طال الامر  
وولدت منه الاولاد لم يفرق بينهما فهذا عين الخطأ انما هو حق أو باطل ولا سبيل الى  
ثالث فان كان حقا فليس لاحد نقض الحق اثر عقده ولا بعد ذلك وان كان باطلا فالباطل  
مردود أبدا الا أن باتى نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، وما نعلم  
قول مالك هذا قاله أحد قبله ولا غيره الا من قلده ولا متعلق له بقرآن . ولا بسنة صحيحة ولا  
بأثر ساقط . ولا بقول صاحب . ولا تابع . ولا معقول . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعرف \*  
وأما قول أبى ثور : فان قول رسول الله ﷺ : « فان اشتجروا فالسلطان ولى من  
لاولى له » مانع أن يكون ولى المرأة كل مسلم لان مراعاة اشتجار جميع من أسلم من  
الناس محال وحاش انه عليه الصلاة والسلام أن يأمر بمراعاة محال لا يمكن فصيح أنه  
عليه الصلاة والسلام عنى قوما خاصة يمكن أن يشتجروا فى نكاح المرأة لاحق لغيرهم  
فى ذلك ، وقوله عليه الصلاة والسلام : فالسلطان ولى من لاولى له بيان جلى بما قلنا (١)

اذلوا أراد عليه الصلاة والسلام كل مسلم لكان قوله : « من لا ولي له » محالاً باطلاً وحاش له من فعل ذلك فصح أنهم العصبه الذين يوجدون لبعض النساء ولا يوجدون لبعضهن \* وأما قول أبي سليمان فأنما عول على الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « البكر يستأذنها أبوها والتيب أحق بنفسها من وليها » \*

**قال أبو محمد :** وهذا لولم يأت غيره لكان كما قال أبو سليمان لكن قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » عموم لكل امرأة تيب أو بكر ، ويان هذا (١) القول أن معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « والتيب أحق بنفسها من وليها » أنه لا ينفذ عليها أمره بغير إذن ولا تنكح إلا من شاءت فإذا أرادت النكاح لم يجز لها إلا باذن وليها فإن أبي أنكحها السلطان على رغم انف الولي الأبي ، وأما من لم ير للولي معنى فأنهم احتجوا بقول الله تعالى : ( حتى تنكح زوجاً غيره ) ويقول الله تعالى : ( فإذا بلغن أجلهن فلاجناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن ) وقد قلنا : أن قوله تعالى : ( وأنكحوا الأيامى منكم ) بيان في أن نكاحهن لا يكون إلا باذن الولي ، واحتجوا بأن أم حبيسة أم المؤمنين رضي الله عنها زوجها السجاشي من رسول الله ﷺ وهذا لا حجة لهم فيه لأن الله تعالى يقول : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم ) فهذا خارج من قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما امرأة نكحت (٢) بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ، ووجه آخر وهو أن هذا القول من رسول الله ﷺ هو الزائد على معهود الأصل لأن الأصل بلا شك أن تنكح المرأة من شاءت بغير ولي فالشرع الزائد هو الذي لا يجوز تركه لأنه شريعة واردة من الله تعالى كالصلاة بعد أن لم تكن والزكاة بعد أن لم تكن وسائر الشرائع ولا فرق ، واحتجوا بخبر فيه أن عمر بن أبي سلمة هو زوج أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها من النبي ﷺ ، وهذا خبر انما رويناه من طريق ابن عمر بن أبي سلمة وهو مجهول ، ثم لو صح لكان القول فيه كالقول في حديث أم حبيبة سواء سواء مع أن عمر بن أبي سلمة كان يومئذ صغيراً لم يبلغ ، وهذا الخلاف فيه بين أحد من أهل العلم بالأخبار فمن الباطل أن يعتمد رسول الله ﷺ على عقد من لا يجوز عقده ويكفي في رد هذا كله ما حدثناه يحيى بن عبد الرحمن بن مسعودنا أحمد بن دحيم بن خليل نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا عارم - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : لما نزلت في زينب بنت جحش ( فلما قضى زيد منها وطراً زوجنا بها ) قال : فكانت تفخر على نساء النبي ﷺ تقول : زوجكن أهلوكن

(١) في النسخة رقم ١٤ وبين هذا (٢) في النسخة رقم ١٤ تزوجت

وزوجني الله عز وجل من فوق سبع سموات ، فهذا إسناد صحيح مبين ان جميع نسائه عليه السلام انما زوجهن أولياؤهن حاش زينب رضى الله تعالى عنها فان الله تعالى زوجها منه عليه الصلاة والسلام ، وصح هذا ان معنى قول أم حبيبة رضى الله عنها ان النجاشي زوجها أى تولى أمرها وما تحتاج اليه وكان العقد بحضورته وقد كان هنالك أقرب الناس اليها عثمان بن عفان بن أبي العاصي بن أمية . وعمره . وخالدنا سعيد بن العاصي بن أمية فكيف يزوجه النجاشي بمعنى يتولى عقد نكاحها وهؤلاء حضور راضون مسرورون آذنون في ذلك ييقن لاشك فيه ؟ وأما تزويجه عليه الصلاة والسلام المرأة بتعليم سورة من القرآن فليس في الخبر أنه كان لها ولي أصلا فلا يعترض على اليقين بالشكوك ، وهكذا القول في كل حديث ذكره كحبر نكاح ميمونة أم المؤمنين وانما جعلت أمرها الى العباس فزوجها منه عليه الصلاة والسلام ، ونكاح أبي طلحة أم سليم رضى الله عنها على الاسلام فقط أنكحها اياه أنس بن مالك وهو صغير دون عشر سنين فهذا كله منسوخ باطلاله عليه الصلاة والسلام النكاح بغير ولي ، وسائر الأحاديث التي فيها أن نساء أنسكن بغير اذن أهلن فرد عليه الصلاة والسلام نكاحهن وجعل اليهن اجازة ذلك ان شئن فكلها أخبار لا تصح اما رسالة وامام من رواية على بن غراب وهو ضعيف ، فظهر صحة قولنا والله تعالى التوفيق \* وأما قولنا : إنه لا يجوز انكاح الأبعد من الأولياء مع وجود الأقرب فلان الناس كلهم يلتقون في أب بعد أب الى آدم عليه السلام بلا شك فلو جاز انكاح الأبعد مع وجود الأقرب لجاز انكاح كل من على وجه الأرض (١) لانه يلقيها بلا شك في بعض آباءها ، فان حدوا في ذلك حدا كلفوا البرهان عليه ولا سبيل اليه فصح يقينا أنه لاحق مع الأقرب للابعد ، ثم ان عدم فن فوقه بأب هكذا ابدا مادام يعلم لها ولي عاصب كالميراث ولا فرق \* واما ان كان الولي غائبا فلا بد من انتظاره ، فان قالوا : ان ذلك يضربها قلنا : الضرورة لا تبيح الفروح وقد وافقنا المالكيون على انه ان كان للزوج الغائب مال ينفق منه على المرأة لم تطلق عليه وان أضرت غيبته بها في فقد الجماع وضياح كثير من أمورها ووافقا الحنفية في انه وان لم يكن له مال فاتها لا تطلق عليه ولا ضرر أضرم من عدم العفة ، ثم نسألهم في حد الغيبة التي ينتظرون الولي فيها من الغيبة التي لا ينتظرونه فيها فانهم لا يأتون الا بفضيحة وبقول لا يعقل وجهه والله تعالى تنأيد \*

**١٨٢٢ مسألة** وللأب أن يزوجه ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير اذنها ولا خيار لها اذا بلغت فان كانت ثيبا من زوج مات عنها أو طلقها لم يحز للأب ولا غيره

أن يزوجه حتى تبلغ ولا اذن لها قبل أن تبلغ ، وإذا بلغت البكر والثيب لم يجز للاب ولا لغيره أن يزوجه الا باذنها فان وقع فهو مفسوخ أبداً ، فاما الثيب فتسكح من شاءت وان كره الاب ، وأما البكر فلا يجوز لها نكاح الا باجتماع اذنها واذن أبيها ، وأما الصغيرة التي لا اب لها فليس لأحد ان يسكحها لا من ضرورة ولا من غير ضرورة حتى تبلغ ولا لأحد أن يسكح مجنونة حتى تفيق وتأذن الا الاب في التي لم تبلغ وهي مجنونة فقط وفي بعض ما ذكرنا خلاف ، قال ابن شبرمة : لا يجوز انكاح الاب ابنته الصغيرة الا حتى تبلغ وتأذن ، ورأى امرعائشة رضي الله عنها خصوصاً للنبي ﷺ كالموهوبة ، ونكاح أكثر من أربع ، وقال الحسن . و ابراهيم النخعي : انكاح الاب ابنته الصغيرة والكبيرة الثيب والبكر وان كرهتا جائز عليهما كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا منصور بن المعتمر . وعبيدة قال منصور : عن الحسن وقال عبيدة : عن ابراهيم قال اجمعيا : ان نكاح الاب ابنته بكراً أو ثيباً جائز ، وروينا عن ابراهيم قولاً آخر كما حد ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الرحيم نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : البكر لا يستأمرها أبوها والثيب ان كانت في عياله استأمرها به وقال مالك : أما البكر فلا يستأمرها أبوها بلغت أو لم تبلغ عنت أو لم تعنس وينفذ انكاحه لها وان كرهت وكذلك ان دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها فان بقيت معه سنة وشهدت المشاهد لم يجز للاب أن يسكحها بعد ذلك الا باذنها وان كان زوجها لم يطأها قال : وأما الثيب فلا يجوز انكاح الاب ولا غيره عليها الا باذنها قال : والجد بخلاف الاب فيما ذكرنا لا يزوج البكر ولا غيرها الا باذنها كسائر الأولياء ، واختلف قوله في البكر الصغيرة التي لا أب لها فأجاز انكاح الأخ لها اذا كان نظراً لها في رواية ابن وهب ومنع منه في رواية ابن القاسم ، وقال أبو حنيفة وأبو سليمان : يسكح الاب الصغيرة ما لم تبلغ بكراً كانت أو ثيباً فاذا بلغت نكحت من شاءت ولا اذن للاب وذلك الا كسائر الأولياء ، ولا يجوز انكاحها الا باذنها بكراً كانت أو ثيباً ، وقال أبو حنيفة : والجد كالاب في كل ذلك ، وقال الشافعي : يزوج الاب والجد للاب ان كان الاب قد مات البكر الصغيرة ولا اذن لها اذا بلغت ، وكذلك البكر الكبيرة ولا يزوج الثيب الصغيرة احد حتى تبلغ سواء با كراهه ذهبت عذرتها أو برضى بحرام أو حلال ، وأما الثيب الكبيرة فلا يزوجه الاب والجد ولا غيرها الا باذنها ولها أن تسكح من شاءت اذا كانت بالغاً \*

**قال أبو محمد :** الحجة في اجازة (١) انكاح الأب ابنته الصغيرة البكر انكاح أبي بكر رضى الله عنه النبي ﷺ من عائشة رضى الله عنها وهى بنت ست سنين ، وهذا أمر مشهور غنينا عن إيراد الاسناد فيه فمن ادعى أنه خصوص لم يلتفت قوله لقول الله عز وجل (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان ير جوا لله واليوم الآخر) فكل ما فعله عليه الصلاة والسلام فلنا ان تناسى به فيه الا أن يأتى نص بأنه له خصوص (٢) ، فان قال قائل : فان هذا فعل منه عليه الصلاة والسلام وليس قولاً فمن اين خصصتم البكر دون الثيب والصغيرة دون الكبيرة وليس هذا من أصولكم ؟ قلنا : نعم انما قصرنا على الصغيرة البكر للخبر الذى رويناه من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا سفيان - هو ابن عيينة - عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جبير يخبر عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال : الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها واذا نها صماتها » فخرجت الثيب صغيرة كانت أو كبيرة بعموم هذا الخبر وخرجت البكر البالغة به أيضا لأن الاستئذان لا يكون الا للبالغ العاقل (٣) للاثر الثابت عن النبي ﷺ ورفع القلم عن ثلاث فذكر فيهم الصغير حتى يبلغ ، وخرجت البكر التى لا أب لها بالنص المذكور أيضا فلم تبق الا الصغيرة البكر ذات الأب فقط ، فان قيل : فلم لم تجزوا انكاح الجد لها كالأب ؟ قلنا : لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فلم يجز ان يخرج من هذا العموم الا ما جاء به الخبر فقط ، وهو الأب الأدنى وبالخبر المذكور يبطل قول الحسن . وابراهيم الذى ذكرنا آفها ، وأما قول مالك فى التى بقيت مع زوجها أقل من سنة ولم يطأها ان أباه يزوجها بغير اذنها فان أتمت مع زوجها سنة وشهدت المشاهد لم يكن له أن يزوجها الا باذنها ففى غاية الفساد لانه تحكم لا يعضده قرآن ولا سنة ولا رواية ضعيفة . ولا قول أحد قبله جملة . ولا قياس . ولا رأى له وجه .

وأما الحاق الشافعى الصغيرة الموطوءة بحرام بالثيب فخطأ ظاهر لاننا نسألهم ان بلغت فزنت أبكر هى فى الحد أم ثيب ؟ فم قولهم : انها بكر فظهر فساد قولهم وصح أنها فى حكم البكر ، وأما من جعل للثيب والبكر اذا بلغت أن تنكح من شاءت وان كره أبوها ومن جعل للأب أن ينكحها وان كرهت فكلهما خطأ بين للاثر الثابت الذى ذكرنا آفها من قول رسول الله ﷺ : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها » ففرق عليه الصلاة والسلام بين الثيب والبكر فجعل للثيب أنها أحق بنفسها من وليها فوجب بذلك انه لا أمر للأب فى انكاحها وانها أحق بنفسها منه ومن

(١) فى النسخة رقم ١٦ فى جواز (٢) فى النسخة رقم ١٤ «له خاصة» (٣) فى النسخة رقم ١٤ البالغ عاقل

غيره وجعل البكر بخلاف ذلك ، وأوجب على الأب أن يستأمرها فصح أنه لا بد من اجتماع الأمرين اذنها واستئذان أبيها ، ولا يصح لها نكاح ولا عليها الا بهما جميعا ، وقوله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) موجب ان لا يجوز على البالغة البكر انكاح أبيها بغير اذنها ، وقد جاءت بهذا آثار صحاح \* ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية المروزي نا أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح نا الحكم بن موسى نا شعيب بن اسحاق عر الاوزاعي عن عطاء بن أنى رباح عن جابر بن عبد الله ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأتى النبي ﷺ ففرق بينهما \*

**قال أبو محمد** : معاوية بن صالح هذا هو الأشعري ثقة مأمون ليس هو الأندلسي الحضرمي ذلك ضعيف وهو قديم \* وبه الى أحمد بن شعيب انا محمد بن داود المصيصي نا حسين بن محمد نا جرير بن حازم عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس « أن جارية بكرا أنت النبي ﷺ فقالت : ان أبي زوجني - وهي كارهة - فرد النبي ﷺ نكاحها » نا أبو عمر أحمد بن قاسم قال : حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال : حدثني جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن ابراهيم نا عمران نا دحيم نا ابن أبي ذئب عر نافع عن ابن عمر قال : ان رجلا زوج ابنته بكرا فكرهت فأتى النبي ﷺ فرد نكاحها \*

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد البلخي نا الفربري نا البخاري نا معاذ بن فضالة نا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة حدثهم « أن النبي ﷺ قال . لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا رسول الله فكيف اذنها ؟ قال ان تسكت » \*

**قال أبو محمد** : الآثار ههنا كثيرة وفيما ذكرنا كفاية ، وقد جاء فردانكاح الأب ابنته الثيب بغير اذنها حديث خنساء بنت خدام \* قال علي . وقال بعضهم : زوج النبي ﷺ بناته ولم يستأذنهن فقلنا : هذا لا يعرف في شيء من الآثار أصلا وانما هي دعوى كاذبة بل قد جاءت آثار مرسله بانه عليه الصلاة والسلام كان يستأمرهن وقد تقصينا في كتاب الايصال ما اعترض به من لا يبالى مما أطلق به لسانه في الآثار التي أوردنا مما لا معنى له من رواية بعض الناس لها بلفظ مخالف للفظ الذي روينا ونحو ذلك وكل ذلك لا معنى له ، لان اختلاف الألفاظ ليس علة في الحديث بل ان كان روى جميعها الثقات وجب أن تستعمل كلها ويحكم بما اقتضاه كل لفظ منها ولا يجوز ترك بعضها البعض لان الحاجة قائمة بجميعها وطاعة كل ما صح عنه عليه الصلاة والسلام فرض على الجميع ، ومخالفة شيء منه معصية لله عز وجل وان كان روى بعضها ضعيف فالاحتجاج به على

مارواه الثقات ضلال ، وقد جاء مثل قولنا عن السلف \* ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله ابن محمد بن عثمان ناعبد بن خالد ناعلى بن عبدالعزيز نالحجاج بن المنهال ناحمد بن سلمة نأيوب السختياني عن عكرمة بن عثمان بن عفان كان اذا أراد أن ينكح إحدى بناته قعد الى خدرها فاخبرها ان فلانا يخطبها \* ناسم بن أحمد نا بن مفرج نا بن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن معمر بن حبيب عن نافع قال : كان ابن عمر يستأمر بناته في نكاحهن \* وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال : تستأمر النساء في ابضاعهن قال ابن طاوس : الرجال في ذلك بمنزلة البنات لا يكرهون واشد شأننا \* وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم عن الشعبي قال : يستأمر الأب البكر والثيب ، وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والحسن بن حي . وأبي حنيفة وأصحابه . وأبي سليمان . وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق \* وما نعلم لمن أجاز على البكر البالغة انكاح أبيها لها بغير اذنها متعلقا أصلا الا ان قالوا : قد ثبت جواز انكاحه لها وهي صغيرة فهي على ذلك بعد الكبر \*

**قال أبو محمد :** وهذا لاشيء لوجهين \* أحدهما أن النص فرق بين الصغير والكبير بما ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام : « رفع القلم عن ثلاثة فذكر الصغير حتي يكبر » ، والثاني أن هذا قياس والقياس كله فاسد ، واذ صحوا قياس البالغة على غير البالغة فلزمهم أن يقيسوا الجد في ذلك على الأب وسائر الأولياء على الأب أيضا والا فقد تناقضوا في قياسهم ، ويكفي من ذلك النصوص التي أوردنا في رد انكاح البكر بغير اذنها وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد :** واذا بلغت المجنونة وهي ذاهبة العقل فلا اذن لها ولا أمر فهي على ذلك لا ينكحها الأب ولا غيره حتي يمكن استئذانها الذي أمر به رسول الله ﷺ \*  
**١٨٢٣ مسألة** ولا يجوز للأب ولا لغيره انكاح الصغير الذكر حتي يبلغ فان فعل فهو مفسوخ أبدا ، وأجازه قوم ولا حجة لهم الاقياسه على الصغيرة \*

قال على : والقياس كله باطل ولو كان القياس حقا لكان قد عارض هذا القياس قياس آخر مثله وهو أنهم قد أجمعوا على أن الذكر اذا باغ لا مدخل لايه ولا غيره في انكاحه أصلا وانه في ذلك بخلاف الأنثى التي له فيها مدخل اما باذن واما بانكاح واما بمراعاة الكفو ، فكذلك يجب أن يكون حكمهما مختلفين قبل البلوغ \*

**قال أبو محمد :** قول الله عز وجل : ( ولا تنكسب كل نفس الا عليها ) مانع من جواز عقد احد علي أحد الا أن يوجب انفاذ ذلك نصي قرآن . أو سنة ولا نص ولا

سنة في جواز انكاح الأب لابنه الصغير وقد قال بهذا طائفة من السلف \* رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : اذا أنكح الصغيرين أبواهما فهما بالخيار اذا كبرا ولا يتوارثان ان ماتا قبل ذلك \* وبه الى معمر عن قتادة قال : اذا أنكح الصبيين (١) أبوهما فماتا قبل أن يدر كافلا ميراث بينهما قال معمر : سواء أنكحهما أبواهما أو غيرهما وهو قول سفيان الثوري وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٢٤ مسألة** واذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها أو كان مجنوناً فهي في حكم التي لأب لها لأن الله تعالى قطع الولاية بين الكفار والمؤمنين قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) وصح في المجنون قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة فذكر منهم المجنون حتى يفيق » وقد صح أنه غير مخاطب باستنارها ولا بانكاحها وانما خاطب عز وجل أولى الأبواب فلها أن تنكح من شاءت باذن غيره من أوليائها أو السلطان ، وكذلك التي أسلم أبوها ولم تسلم هي فان أسلم أو أسلمت أو عقل رجعت الى حكم ذات الأب لدخوله في الأمر بانكاحها واستثنائها والامة الصغيرة بكرا كانت أو ثيبا ليس لها أب فلا يجوز لسيدها انكاحها لأنه لم يأت ذلك الا في الأب فقط وليس لأبيها وان كان حراً انكاحها الا باذن سيدها لأنه بذلك كاسب على سيدها اذ هي مال من ماله ، وقد قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) والبرهان على ما قلنا من أنه لا يجوز للسيد انكاح أمته التي لم تبلغ قول الله عز وجل : ( وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) والصغير لا يوصف بصلاح في دينه ولا يدخل في الصالحين وكل مسلم فهو من الصالحين بقوله لا اله الا الله محمد رسول الله \*

**١٨٢٥ مسألة** ولا اذن للوصى في انكاح أصلاً للرجل ولا لامرأة صغيرين كانا أو كبيرين لأن الصغيرين من الرجال والنساء قد ذكرنا أن الذكور منهما لا يجوز أن ينكحه أب ولا غيره وان الانثى منهما لا يجوز أن ينكحها الا الأب وحده ، وأما الكبير ان فلا يخلوان (٢) من ان يكونا مجنونين أو عاقلين فان كانا مجنونين فقد بينا انه لا يسكنهما أحد لأب ولا غيره ، وأما العاقلان البالغان فلا يجوز ان يكون عليهما وصى على ما بينا في كتاب الحجر فأغنى عن اعادته ، ومن قال : لا مدخل للوصى في الانكاح أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . واصحابهم ، فان موه موه بالخبر الذي رويناه من طريق وكيع عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن جده قال : قال



رسول الله ﷺ: «من منع يتيما له النكاح فزنى فالأثم بينهما» قلنا: هذا مرسل ولا حجة في مرسل، وأيضا فهو من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبة وهو ضعيف، وأيضا فليس فيه للوصى ذكر، وقد يكون أراد سيد العشيرة يمنع يتيما من قومه النكاح ظلما \*

١٨٢٦ مَسْأَلَةٌ ومن أوصى أدامات ان تزوج ابنته البكر الصغيرة أو البالغ فهي وصية فاسدة لا يجوز انفاذها \* برهان ذلك ان الصغيرة اذا مات أبوها صارت يتيمة وقد جاء الص بار لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن، وأما الكبيرة فليس لايتها ان يزوجه في حياته بغير اذنها فكيف بعد موته، وقد صح عن رسول الله ﷺ «اذا مات أحدكم انقطع عمله الا من ثلاث» وليس من تلك الثلاث، وهذا قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان وأصحابهم \*

١٨٢٧ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز النكاح الا باسم الزواج أو الانكاح. أو التملك أو الامكان ولا يجوز بلفظ الهبة ولا بلفظ غيرها لما ذكرنا أو بلفظ الأجمية يعبر به عن الألفاظ التي ذكرنا لمن يتكلم بتلك اللغة ويحسنها \* برهان ذلك قول الله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله تعالى: (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم) وقال عز وجل: (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها) وروينا من طريق البخارى ناسع بن أبي مريم نا أبو غسان - هو محمد بن مطرف المدنى - حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدى «أن امرأة عرضت نفسها على النبي ﷺ» فذكر الحديث والرجل الذي خطبها فقال له رسول الله ﷺ: «وقد انكحناكم بما معك من القرآن» \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر. وسفيان الثوري كلاهما عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدى فذكر الحديث «وأن النبي ﷺ قال للرجل: قد ملكتكم بما معك من القرآن» وروينا أيضا من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد فقال فيه «فقد ملكتكم بما معك من القرآن» \*

قال أبو محمد: فان قيل: فقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة عن أبي حازم عن سهل فقال فيه «قد أنكحتمكم» ورواه زائدة. وحماد بن زيد. وعبد العزيز بن محمد الدروردي كلهم عن أبي حازم عن سهل فقالوا فيه: «فقد زوجتمكم فعلها من القرآن» وهو موطن واحد. ورجل واحد. وامرأة واحدة قلنا: نعم كل ذلك صحيح \* وروينا من طريق البخارى نا عبدة - هو ابن سليمان الصفار - نا عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - نا عبد الله بن المشي نا ثمامة بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ انه كان

إذا تسكلم بالكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه ، فصح أنها ألفاظ (١) كلها قالها عليه الصلاة والسلام معلماً لما ينعقد به النكاح والحمد لله رب العالمين \* ومن قال بهذا الشافعي . وأبو سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أن النكاح ينعقد بلفظ الهبة \* قال أبو محمد : وهذا عظيم جداً لأن الله تعالى يقول : ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ) فصح أن النكاح بلفظ الهبة باطل لغير النبي ﷺ ، والعجب قولهم : أن الهبة المحرمة إنما هي إذا كانت بلا صديق فكان هذا زائداً في الضلال والتحكم بالكذب والدعوى في الدين \* ومن العجب أن أتوا إلى الموهوبة وقد قال الله تعالى إنها الرسول عليه الصلاة والسلام من دون المؤمنين فجعلوه عموماً لغيره ثم أتوا إلى ما حكم به رسول الله ﷺ من إباحة النكاح بخاتم حديد وتعليم شيء من القرآن فجعلوه خصوصاً له فلو عكسوا أقوالهم لاصابوا ونسال الله العافية \*

**١٨٢٨ مسألة** ولا يتم النكاح إلا بأشهاد عدلين فصاعداً أو بإعلان عام فإن استسكنتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً \* نا محمد بن اسماعيل العذري . ومحمد بن عيسى قالوا : نا محمد بن علي الرازي المطوعي نا محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري قال : سمعت أبا بكر بن اسحق الآمام يقول : حدثني أبو علي الحافظ قال الحاكم : ثم سألت أبا علي فحدثني قال : نا اسحاق بن أحمد بن اسحاق الرقي نا أبو يوسف محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي نا عيسى بن يونس نا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل وإن دخل بها فلها المهر وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » \*

**قال أبو محمد** : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند - يعني ذكر شاهدي عدل - وفي هذا كفاية لصحته ، فإن قيل : فمن أين اجزتم النكاح بالإعلان الفاشي وبشهادة رجل وامرأتين عدول . وبشهادة أربع نسوة عدول ؟ قلنا : أما الإعلان فلأن كل من صدق في خبر فهو في ذلك الخبر عدل صادق بلا شك فإذا أعلن النكاح فالعدلان له به بلا شك صادقان عدلان فيه فصاعداً وكذلك الرجل والمرأتان فيهما شاهد عدل بلا شك لأن الرجل والمرأة إذا أخبر عنهما غالب التذكير ، وأما الأربع النسوة (٢) فلقول رسول الله ﷺ : « شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل » وقد ذكرناه [ بإسناده ] (٣) في كتاب الشهادات والحمد لله رب العالمين ، وقال قوم : إذا استسكنتم الشاهدان فهو

(١) في النسخة رقم ١٤ « الفاظه » (٢) في النسخة رقم ١٤ لأربع نسوة (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

نكاح سر وهو باطل \*

**قال أبو محمد** : وهذا خطأ للوجهين ، أحدهما أنه لم يصح قطنهي عن نكاح السر إذا شهد عليه عدلان ، والثاني أنه ليس سرا ما علمه خمسة الباكح والمنسكح والمنسكحة والشاهدان قال الشاعر \* ألا كل سر جاوز اثنين شائع \* وقال غيره السر يكتمه الاثنان بينهما \* وكل سر عد الاثنان منتشر

ومن أباح النكاح الذي يستكنتم فيه الشاهدان أبو حنيفة . والشافعي : وأبو سليمان . وأصحابهم \*

**١٨٢٩ مسألة** والنكاح جائز بغير ذكر صداق لكن بأن يسكت جملة فإن انتزط فيه ان لاصداق عليه فهو نكاح مفسوخ أبدا \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضواهن فريضة ) فصحيح الله عز وجل النكاح الذي لم يفرض فيه للبرأة شيء اذ صحح فيه الطلاق والطلاق لا يصح الا بعد صحة السكاح ، وأما لو اشترط فيه ان لاصداق فهو مفسوخ لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وهذا شرط ليس في كتاب الله عز وجل فلهذا هو باطل بل في كتاب الله عز وجل ابطاله قال تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فاذ هو باطل فالنكاح المذكور لم تنعقد صحته الا على تصحيح ما لا يصح فهو نكاح لاصحة له ، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٣٠ مسألة** فإذا طلبت المنسكحة التي لم يفرض لها صداق قضى لها به فان تراضت هي وزوجها بشيء يجوز تملكه فهو صداق لاصداق لها غيره فان اختلف قضى لها عليه بصداق مثلها احب هو او هي أو كرهت هي أو هو \* برهان ذلك انه لا خلاف في صحة ما يتراضيان به بما يجوز تملكه وانما خالف قوم في بعض الأعداد على ما نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وقولهم ساقط نبينه بعد بحول الله تعالى وقوته ، وأما القضاء عليه وعليها بمهر مثلها فانه قد أوجب الله عز وجل لها الصداق ولا بد من أن يقضى لها به اذا طلبته ؛ ولا يجوز أن يلزم ما طلبته هي اذ قد تطلب منه ما ليس في وسعه ، وكذلك لا يجوز أن تلزم هي ما أعطاه اذ قد يعطيا فلما يأت نص بالزامها ذلك ولا بالزامه ما طلبت فاذ قد بطل هذان الوجهان فلم يبق الا صداق مثلها فهو الذي يقضى لها به وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٣١ - مسألة** - ولا يجوز للاب أن يزوجه ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ولا يلزمها حكم أبيها في ذلك وتبلغ الى مهر مثلها ولا بد \* برهان ذلك انه حق لها بقول الله عز وجل :

( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فاذ هو حق لها ومن جملة ما لها فلا حكم لاييها في مالها لقول الله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا علىها ) ولا يجوز ان يقضى بتمام مهر مثلها على أيها الا أن يضمته مختارا لذلك في ماله لان الله تعالى يقول : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والصداق بنص القرآن على الزوج لا على الأب فالقضاء به على الأب في ماله قضاء ظلم وجور وأكل مال بالباطل لا يحل ، وقولنا في ذلك هو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأبي يوسف : ومحمد بن الحسن ، وأجاز ذلك عليها أبو حنيفة . وزفر : ومالك . والليث \*

**١٨٣٢ مسألة** ولا يحل للعبد ولا للامة أن يندحا الا باذن سيده ، فأيهما نكح بغير اذن سيده علما بالنهي الوارد في ذلك فعليه حد الزنا وهو زان وهي زانية ولا يلحق الولد في ذلك \* برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل . وعثمان بن أبي شيبة - واللفظ له - كلاهما عن وكيع نا الحسن بن صالح عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر » \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عبد الله بن محمد ابن عقيل قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قال قال رسول الله ﷺ : ايما عبد نكح بغير اذن سيده فهو عاهر » واسم العبد واقع على الجنس فالذكور والاناث من الرقيق داخلون تحت هذا الاسم ، وأيضاً فقد صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والامة مال لسيدها فهي حرام عليه الا بانكاحها اياه بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهو قول طائفة من السلف \* روينا عن عمر ابن الخطاب اذا نكح العبد بغير اذن مولاه فنكاحه حرام \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يرى انكاح العبد بغير اذن سيده زنا ويرى عليه الحد وعلى التي نكح اذا أصابها اذا علمت انه عبد ويعاقب الذين أنكحوها \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع أن ابن عمر اخذ عبداً له نكح بغير اذنه ففرق بينهما وابطل صداقه وضربه حدا \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : اذا تزوج العبد بغير اذن سيده جلد الحد وفرق بينهما ورد المهر الى مولاه (١) وعزر الشهود الذين زوجه (٢) ، وهذا مسند في غاية الصحة عن ابن عمر رضي الله عنهما \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا مغيرة . وعبيدة عن إبراهيم الخعي قال المغيرة في روايته عنه : اذا فرق المولى بينهما

فما وجد عندها من عين مال غلامه فهو له وما استهلكه فلا شيء عليها، وقال عبدة في روايته عنه : وما استهلك فمؤدين عليها قال هشيم : وهو القول \* ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان أنهما قالوا في العبد يتزوج بغير إذن سيده أنه يفرق بينهما وينزع الصداق منها وما استهلكته كان ديناً عليها \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن فراس عن عامر الشعبي في التي يتزوجها العبد بغير إذن سيده قال يؤخذ منها ما لم يستهلكه وما استهلك فلا شيء ، ومن قال لا يجوز ولا اجازة فيه للسيد لو أجازة الأوزاعي . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . ومالك : إن نكاح العبد بغير إذن سيده ليس زناً بل إن أجازة السيد جاز بغير تجديد عقد ، وهو هو في ذلك بأن قالوا : إن الخبر الذي احتججتم به أنه عاهر ليس فيه إذا وطئها وأنتم تقولون : إذا لم يطأها فليس عاهراً قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ هذا الخبر بلفظ « إذا نكح ، كما أوردناه آنفاً ونكح في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها وخطبنا بها عليه الصلاة والسلام يقع على العقد ويقع على الوطء فلا يجوز تخصيص أحد المعنيين دون الآخر فصح أنه عليه الصلاة والسلام إنما جعله زانياً إذا تزوج ونكح وبالله تعالى التوفيق ، والعجب أنهم جعلوا تفريق السيد إن فرق طلاقاً ، وهذا خطأ فاحش من وجوه ، أحدها أنه لا يخلو عقد العبد على نفسه بغير إذن سيده ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما . أما أن يكون صحيحاً وأما أن يكون باطلاً ، فإن كان صحيحاً فلا خيار للسيد في إبطال عقد صحيح وإن كان باطلاً فلا يجوز للسيد تصحيح الباطل وماعداً هذا فتخلط الآن يأتي به نص فيوقف عنده ، ويكفي من هذا أنه قول لم يوجب صحته قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ، ولا تصح في هذا رواية عن أحد من الصحابة غير التي رويها عن ابن عمر ، وجاءت رواية لا تصح عن عمر . وعثمان قد خالفوها أيضاً وتعلقوا برواية وأهية ننبه عليها إن شاء الله تعالى لثلاثيموه بها عموه ، وهي ما رويها من طريق وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر قال : إذا تزوج العبد بغير إذن سيده فالطلاق بيد السيد وإذا نكح بإذن سيده فالطلاق بيد العبد \* وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم قال : أنا ابن أبي ليلى . والحجاج - هو ابن أرتاة والمغيرة - هو ابن مسم - ويونس - هو ابن عبيد - والحسين - هو ابن عبد الرحمن - واسماعيل بن أبي خالد ، قال ابن أبي ليلى . والحجاج عن نافع عن ابن عمر ، وقال الحجاج أيضاً : عن إبراهيم النخعي عن شريح وقال المغيرة عن إبراهيم النخعي ، وقال يونس : عن الحسن البصري ، وقال الحسين . واسماعيل عن الشعبي ثم اتفق ابن عمر . وشريح . وإبراهيم . والحسن . والشعبي قالوا كلهم : إذا

تزوج بأمر مولاه فالطلاق بيده وإذا تزوج بغير أمره فالأمر إلى السيد إن شاء جمع وإن شاء فرق \*

**قال أبو محمد :** العمرى - هو عبد الله بن عمر بن حفص - وهو ضعيف ، وابن أبي ليلى سبى الحفظ ضعيف . والحجاج هالك ، ومن السقوط . والباطل أن تعارض برواية هؤلاء عن نافع رواية مثل أيوب السختياني . وموسى بن عقبة . ويونس بن عبيد عن نافع ، والرواية عن شريح ساقطة لأنها عن الحجاج بن أرتاة ، وأما إبراهيم . والشعبي . فالرواية عنهما صحيحة إلا أن أبا حنيفة . ومالكاً خالفهما في قولهما في المهر فما نعلبهم تعلقوا بالأحسن وحده \*

١٨٣٣ - مسألة - ولا تكون المرأة ولياً في النكاح فإن أرادت انكاح أمتها أو عبدها أمرت أقرب الرجال إليها من عصبتها أن يأذن لها في النكاح فإن لم يكن لها عاصب فالسلطان يأذن لها في النكاح \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) فصح يقينا أن المأمورين بانكاح العبيد والإماء هم المأمورون بانكاح الأيامى لأن الخطاب واحد ونص الآية يوجب أن المأمورين بذلك الرجال في انكاح الأيامى والعبيد والإماء فصح بهذا أن المرأة لا تكون ولياً في انكاح أحد أصلا لكن لا بد من إذن في ذلك والإفلا يجوز لقول الله تعالى : ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن ) \*

١٨٣٤ - مسألة - ولا يحل للسيد إجبار أمته أو عبده على النكاح لا من أجنبي ولا من أجنبية ولا أحدهما من الآخر فإن فعل فليس نكاحا \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( ولا تنكح البكر حتى تستأذن ولا تنكح الثيب حتى تستأمر ، وهو قول الشافعي . بأسناده : ) وقال أبو حنيفة في أحد قوله : لا يزوج السيد عبده إلا باذنه وله أن يزوج أمته بغير إذنها وهو قول الحسن بن حي ، وروى عن سفيان الثوري أنه يزوجهما بغير إذنها (١) ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن . له أن يزوج أمته من عبده وأن كرها جميعا ، وروى هذا أيضا عن أبي حنيفة ، وقال مالك : يكره الرجل أمته وعبده على النكاح ولا ينكح أمته إلا بمهر يدفعه إليها فيستحل به فرجها ولا يزوج أمته الفارهة من عبده الأسود لا منظر له إلا أن يكون على وجه النظر والصلاح يريد به عفة الغلام

مثل أن يكون وكيله فان كان على وجه الضرر بالجارية لم يحز ، قال : ويكره الرجل أمته المعتقة الى سنين على النكاح \*  
 قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر التناقض لانه أجازا كراه السيد لأمته على النكاح ومنع من انكاحها الأسود اذا كان فيه ضرر عليها وأجازها ان كان وكيله وأراد عفته بذلك قائل ذلك انها دعاوى بلا برهان ثم المناقضة في منعه انكاحها اياه اذا كان فيه ضرر عايبها ولا ضرر أعظم من الكراهة والافلم خص الأسود لولا الكراهة له اذ لوراعى الضرر فقط لاستوى انكاحها من قرشى أبيض ومن أسود اذا كان في ذلك ضرر من ضرب أواجاعة غير الكراهة ، وأما من فرق بين اكراه الأمة فاجازه وبين اكراه العبد (١) فلم يحزه فانهم احتجوا بانه لما كان الطلاق الى العبد كان النكاح اليه ولما كان للسيد احتباس بضع الأمة لنفسه كان له أن يملك بضعها غيره \*

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياص كله باطل ، ثم لو صح شيء منه لكان هذا استخف قياس في الارض لانهم لم يوافقوا على ان الطلاق بيد العبد بل جابر وابن عباس وغيرهما يقولان : الطلاق بيد السيد لا بيد العبد ، وأما قياسهم تمليك بضع الأمة لغيره كاله ان يحبسها لنفسه فستخف مضاعف لانه لا خلاف ان الرجل احتباس بضع زوجته لنفسه أفترأهم يقيسون على ذلك تمليك بضعها لغيره ؟ ان هذا لعجب ، وأما من أجاز اكراه العبد والأمة سواء على النكاح فانهم احتجوا بان الله تعالى أمر بانكاح العبيد والاماء ولم يشترط رضى ، وذكروا ماروينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد : لسيد هما ان يجمع بينهما ويفرق بينهما وبما روينا من طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن ابراهيم قال : كانوا يكرهون المملوك على النكاح ويدخلونه على امرأته البيت ويغلقون عليهما الباب \*

قال أبو محمد : أما قوله تعالى : في انكاح العبيد والاماء فانه عطف عز وجل على أمره بالنكاح الايامى منا ولم يشترط فيهن رضاهن فليزمنهم (٢) أن يجيزوا بذلك انكاح الحرة الثيب وان كرهت ان طردوا أصلهم الفاسد ، فان شغبوا أيضا بقوله تعالى : ( فمن مملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ) الى قوله تعالى ( فانكحوهن باذن أهلن ) ولم يشترط رضاهن قلنا : وقد قال تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) ولم يشترط رضاهن ، وكل هذا قد بينه رسول الله ﷺ في أن لا تنكح بكر حتى تستأذن ولا ثيب حتى تستأمر ولم يخص حرة من مملوكة :

(١) في النسخة رقم ١٤ وبين انكاح العبد (٢) في النسخة رقم ١٤ فيلزمهم

(وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى \* وما كان ربك نسيا \* ولتبين للناس ما نزل اليهم ) فهذا هو البيان الذى لا يحتاج الى غيره لا كالأراء المتخاذلة والدعاوى الفاسدة، وأما خبر جابر فليس لهم فيه متعلق لأن معنى قوله رضى الله عنه لسيدهما ان يجوع بينهما ويفرق فقول صحيح له أن يجمع بينهما بان يهبها له وله أن يفرق بينهما بان ينتزعها منه كما ينتزع سائر ماله وكسبه ، وأما قول ابراهيم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ \*  
**١٨٣٥ - مسألة -** وكل ثيب فاذا نكحها لا يكون الا بكلامها بما يعرف به رضاها وكل بكر فلا يكون اذنها في نكاحها الا بسكوتها فان سكنت فقد أذنت ولزمها النكاح فان تكلمت بالرضا أو بالمنع أو غير ذلك فلا ينعقد بهذا نكاح عليها \*  
 برهان ذلك ما ذكرناه قبل من قول رسول الله ﷺ في البكر : « اذنها صماتها »  
 ومارويناه عن مسلم حدثني عبيد الله بن عمر القواريري ناخلة بن الحارث نا هشام - هو الدستوائى - عن يحيى بن أبى كثير نا أبو سلبية - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - نا أبو هريرة « أن رسول الله ﷺ قال . لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا رسول الله وكيف اذنها ؟ قال : ان تسكت \* »

قال أبو محمد : فذهب قوم من الخوالف الى أن البكر أن تكلمت بالرضى فان النكاح يصح بذلك خلافا على رسول الله ﷺ . وعلى الصحابة رضى الله عنهم فسبحان الذى أوهمهم أنهم أصبح اذهانا من أصحاب رسول الله ﷺ وأوقع في نفوسهم أنهم وقفوا على فهم وبيان غاب عنه رسول الله ﷺ نعوذ بالله عن مثل هذا ، فأما رسول الله ﷺ فانه أبطل النكاح كما تسمعون عن البكر ما لم تستأذن فتسكت وأجازه اذا استأذنت فسكت بقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تنكح البكر حتى تستأذن واذا نكحت صماتها » وأما الصحابة فانهم كما أوردنا في الخبر المذكور أن قالوا يعرفوا ما اذن البكر حتى سألوا رسول الله ﷺ عنه والافكان سؤلهم عند هؤلاء فضولا وحاش لهم من ذلك فتنبه هؤلاء لما لم يتنبه له أصحاب رسول الله ﷺ ولا نبه عنه عليه السلام وهذا كما ترون ، وما علمنا أحدا من السلف روى عنه أن كلام البكر يكون رضى ، وقد روينا عن عمر بن الخطاب . وعلى . وغيرهما ان اذنها هو السكوت ، ومن عجائب الدنيا قول مالك : ان العانس البكر لا يكون اذنها الا بالكلام ، وهذا مع مخالفته لنص كلام رسول الله ﷺ ففى غاية الفساد لأنه أوجب فرضا على العانس ما أسقطه عن غيرها فلوردنا أن يعرفونا الحد الذى اذا بلغت المرأة انتقل فرضها الى ما ذكره وبالله تعالى التوفيق \*



١٨٣٦ - مسألة - والصداق. والنفقة. والكسوة مقضى بها للمرأة على زوجها المملوك كما يقضى بها على الحر ولا فرق سواء كانت حرة أو أمة والصداق للامة الا أن للسيد أن ينتزعه كسائر ماله \* برهان ذلك قول الله عز وجل: (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله تعالى في الأيامي: (فانكحوهن باذن أهلن وآتوهن أجورهن) فخطب تعالى الأزواج عموماً لم يخص حراً من عبد وأوجب بنص كلامه الذى لا يعارضه الا مخذول ابتاء الصداق للامة لا لغيرها ، وكذلك أوجب الله عز وجل النفقة . والكسوة . والاسكان على الأزواج (١) للزوجات فان عجز العبد أو الحر عن الصداق أو بعضه وعن النفقة . والكسوة أو بعضها فالصداق دين عليه في ذمته والنفقة . والكسوة ساقطة عنه ويؤخذ كل ذلك من خراج العبد ومن سائر كسبه وهو قول الشعبي (٢) كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا الشيباني - هو أبو اسحق - عن الشعبي قل : يبدأ العبد بنفقته على أهله قبل الذى عليه لمواليه (٣) - يعنى نفقة امرأته - وقال أبو حنيفة . وأصحابه : اذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء عليه فان دخل بها وجب بيعه في الصداق وفي النفقة فان فداه السيد فذلك له وان أسلمه للمرأة وجبت رقبته للمرأة ملسكا وانفسخ النكاح قالوا : فلو أنكح عبده أمة فلا يحتاج في ذلك الى صداق أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده ، وقال مالك : المهر في ذمة العبد ويؤخذ من ماله ان وهب له ولا يؤخذ من خراجة فان لم يوجد له مال وهب له فهو دين في ذمته اذا أعتق ، وقال الأوزاعي : المهر في ذمة الزوج اذا أعتق ، وقال الليث : السيد ضامن لنفقة المرأة ان لم يكن للعبد مال فان كان للعبد فضل مال أخذت نفقة امرأته منه فان لم يكن له فضل مال عن خراجة فرق بينهما ، وقال الشافعي : الصداق في ذمة العبد والنفقة عليه ان كان مأذوناً له في التجارة \*

قال أبو محمد رضى الله عنه : تخصيص الشافعي المأذون له في التجارة لا وجه له وقد يكسب المال من غير التجارة لكن بعمل أو من صنعة ، وأما قول الليث : ان لم يكن للعبد عن خراجة فضل فرق بينه وبين امرأته خطأ لانه لا يخفى من العبد من له فضل عن خراجة من لا فضل له عنه لانه اذا جعل الخراج للسيد لا يخرج منه نفقة الزوجة فقد صار النكاح لغوا اذا تيقن ان الفسخ يتلوه (٤) وأما تخصيص مالك ان تؤخذ النفقة والصداق من غير خراجة فقول بلا برهان لان الخراج كسائر كسب العبد لا يكون

(١) في النسخة رقم ١٤ على الزوج (٢) في النسخة رقم ١٦ الشافعي وهو غلط يشهد له ما بعده (٣) في النسخة رقم ١٤ قبل غلته لمواليه (٤) في النسخة رقم ١٦ بيده

السيد فيه - حق أصلا الا حتى يصح ملك العبد له باجازه أو ببيعه فيه ، فإذا صح ملك العبد له كان للسيد حينئذ ان يأخذه منه ولا شك في أن السيد لم يملك قط من خراج العبد فلما قبل أن يجب للعبد بعهده أو ببيعه فيه فإذا صار للعبد فليس السيد أولى به من سائر من له عند العبد حق كالزوجة والغرماء ، وأما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد لانه أجاز نكاحا بلا صداق ، وهذا خلاف القرآن كما أوردنا ثم جعل نكاحه الذى أمر الله تعالى به برضى سيده ووطئه لامراته التى أباح الله تعالى وطاءه لها ويأجره عليه جنائيا ودينيا يباع فيه أو تسلم رقبته ، ولا شك في أن رقة العبد ملك للسيد فيما شئء أباح لها مال السيد الذى حرمه الله تعالى عليها ؟ وهذا كلام يغنى سماعه عن تكلف الرد عليه مع أنه قول لا يعلم أحد قاله قباهم ، وقد ذكر بعضهم فى ذلك ما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثورى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس أن يزوج الرجل أمته عبده بغير مهر \* قال أبو محمد : وهذا تمويه من الذى أورد هذا الخبر لان ابن عباس انما عني بغير ذكر مهر وهذا جائز لكل احد حتى اذا طلبته أو طلبه ورثتها قضى لها أو لهم كما أمر الله تعالى بذلك \*

١٨٣٧ - مسألة - ولا يكون الكافر وليا للمسلم وليا للكافرة ، الا بغيره سواء والكافر ولى للكافرة التى هى وليته ينكحها من المسلم والكافر \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) ، وقال تعالى : ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) وهو قول من حفظنا قوله الا بان وهب صاحب مالك قال : ان المسلم يكون وليا لابنته الكافرة فى انكاحها من المسلم أو من الكافر ، وهذا خطأ لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٣٨ مسألة وجائز لولى المرأة أن ينكحها من نفسه اذا رضيت به وزوجا ولم يكن احد أقرب اليها منه والا فلا وهو قول مالك . وأبى حنيفة ، وذهب الشافعى . وأبو سليمان الى أن لا ينكحها هو من نفسه ، واحتجوا بان النكاح يحتاج الى ما كح ومنكح فلا يجوز أن يكون الماكح هو المنكح ، وقال أصحاب القياس منهم : كما لا يبيع من نفسه كذلك لا ينكح من نفسه \*

قال على : واحتجوا أيضا بما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا محمد ابن سالم عن الشعبي ان المغيرة بن شعبه خطب بنت عمه عروة بن مسعود فأرسل الى عبد الله بن أبي عقيل فقال : زوجنيها فقال : ما كنت لافعل انت أمير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة الى عثمان بن أبي العاصى فزوجها منه \*

**قال أبو محمد** : المغيرة - هو ابن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مغيث بن مالك ابن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف - وعروة بن مسعود بن مغيث المذكور. وعبد الله بن أبي عقيل بن مسعود بن عمرو بن عامر بن مغيث المذكور ، وعثمان بن أبي العاصي لا يجتمع معهم الا في ثقيف لانه من ولد جشم بن ثقيف \* ونا هذا أيضا محمد ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير قال : ان المغيرة بن شعبة أمر رجلا ان يزوجه امرأة - المغيرة أولى بهامنه \*

**قال أبو محمد** : أما قولهم : ان النكاح يحتاج الى ناكح ومنكح فنعم ، وأما قولهم : انه لا يجوز ان يكون الناكح هو المنكح ففي هذا نازعناهم بل جائز أن يكون الناكح هو المنكح فدعوى كدعوى ، وأما قولهم كما لا يجوز ان يبيع من نفسه في جملة لا تصح كما ذكرنا بل جائز ان وكل يبيع شيء ان يبتاعه لنفسه اذ لم يحاها بشيء ، وأما خبر المغيرة فلاحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، فبقى علينا أن ناتي بالبرهان على صحة قولنا فوجدنا ما روينا من طريق البخاري نا مسدد عن عبد الوارث بن سعيد عن شعيب ابن الحباب عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها وأولم عليها بحيس » \*

**قال أبو محمد** : فهذا رسول الله ﷺ زوج مولاته من نفسه وهو الحجة على من سواه ، وأيضا فانما قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن مولاها فنكاحها باطل » فمن أنكح وليته من نفسه باذنها فقد نكحت باذن وليها فهو نكاح صحيح ولم يشترط عليه الصلاة والسلام ان يكون الولي غير الناكح ولا بد فاذ لم يمنع منه عليه الصلاة والسلام فهو جائز قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فهذا مما لم يفصل علينا تحريمه ، وقال تعالى : ( وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) فمن أنكح أئمة من نفسه برضاها فقد فعل ما أمره الله تعالى به ولم يمنع عز وجل من أن يكون المنكح لا ئمة هو الناكح لها فصح انه الواجب بالله تعالى التوفيق \*

١٨٣٩ **مسألة** ولا يحل للزانية أن تنكح أحدا لا زانيا ولا عفيفا حتى تتوب فاذا تاب حل لها الزواج من عفيف حينئذ ولا يحل للزانية المسلم أن يتزوج مسلمة لا زانية ولا عفيفة حتى يتوب فاذا تاب حل له نكاح العفيفة المسلمة حينئذ ، وللزانية المسلم أن ينكح (١) كناية عفيفة وان لم يتب فان وقع شيء مما ذكرناه مفسوخ ابدان نكح

عفيف عفيفة ثم زنى أحدهما أو كلاهما لم يفسخ النكاح بذلك ، وقد قال بهذا طائفة من السلف كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناو كيع عن عمرو بن مروان عن عبد الرحمن الصدائي عن علي بن أبي طالب أن رجلا أتى إليه فقال : انلى ابنة عم أهواها وقد كنت نلت منها فقال له علي : أن كان شيئا باطنا - يعنى الجماع - فلا وإن كان شيئا ظاهرا - يعنى القبله - فلا بائس \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن ادريس الأودى عن ليث بن أبي سليم عن ابن سابط ان علي بن أبي طالب أتى بمحدود تزوج غير محدودة ففرق بينهما \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا علي بن عبد الله نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا قتادة . والحكم بن عتيبة كلاهما عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود فى الذى يتزوج المرأة بعد أن زنى بها قال ابن مسعود : لا يز الا زانين \* وبه الى علي بن عبد الله نا سفيان بن عيينة . وعبد الرزاق قال عبد الرزاق : انا معمر ثم اتفق سفيان . ومعمر قالا جميعا : انا الحكم بن ابان أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن الرجل يزنى بالمرأة ثم ينكحها ؟ فقال سالم : سئل عن ذلك ابن مسعود فقال : ( وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ) الآية \*

**قال أبو محمد :** القولان منه متفقان لانه انما اباح نكاحها بعد التوبة \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : قالت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : لا يز الا زانين ما اصطحبا - يعنى الرجل يتزوج امرأة زنى بها - \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا سابط عن مطرف عن ابى الجهم عن البراء بن عازب فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يريد نكاحها \* (١) قال : لا يز الا زانين أبداه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن سعيد بن أنى عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله قال : اذا تابا وأصلحا فلا بائس - يعنى الرجل يزنى بالمرأة ثم يريد نكاحها - \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا عبد الواحد بن غياث نا أبو عوانة عن موسى بن السائب عن معاوية ابن قرعة عن ابن عمر انه سئل عن رجل فجر بامرأة أتزوجها ؟ قال : ان تابا وأصلحا \* ومن طريق اسماعيل نا حجاج بن المنهال . وسليمان بن حرب (٢) قالا جميعا : نا حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال : لا ينكح المجلود الا مجلودة \* ومن طريق اسماعيل نا سليمان بن حرب نا أبو هلال نا قتادة عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب : لقد هممت ان لا أدع احدا أصاب فاحشة فى الاسلام يتزوج محصنة فقال له أبى بن كعب : يا أمير المؤمنين : الشرك أعظم من ذلك فقد يقبل منه اذا تاب \*

(١) فى النسخة رقم ٤١ يتزوجها (٢) فى النسخة رقم ٤١ سليم بن حرب وهو تحريف من النسخ يؤيده ما بعده

ومن طريق اسماعيل ناعلى بن عبد الله ناسفيان بن عينة قال : قال عبيد الله بن أبي يزيد سمعت ابن عباس يقول : الزاني لا ينكح الا زانية قال : هو حكم بينهما ، وصح مثل هذا عن ابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب ، وصلة بن اشيم . وعطاء . وسليمان بن يسار . ومكحول . والزهرى . وابن قسيط . وقتادة . وغيرهم ، وقد جاء اباحته نكاحهما عن أبي بكر . وعمر . وابن عباس . وابن عمر .

قال أبو محمد : والحجة لقولنا هو قول الله عز وجل : ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) فقال قوم : روى عن سعيد بن المسيب انه قال : يزعمون أنها نسخت بالآية التي بعدها ( وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) .

قال أبو محمد : وهذه دعوى بلا برهان ولا يجوز أن يقال في قرآن أوسنة : هذا منسوخ الا يبين يقطع به لا يظن لا يصح وانما الفرض استعمال النصوص كلها ، فمعنى قوله تعالى : ( وأنكحوا الأيامي منكم ) وقوله تعالى : ( فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ) الا ما حرم عليكم من الاقارب وغيرهن هذا مالا شك فيه ونكاح الزانية ونكاح الزاني لمؤمنة مما حرم علينا فهو مستثنى من ذلك العموم بلا شك كاستثناء سائر ما حرم علينا من النساء ، وقال آخرون : معنى ينكحهن اي طأ ليس معناه يتزوج .

قال أبو محمد : وهذه دعوى أخرى بلا برهان وتخصيص للآية بالظن الكاذب ، ولو كان ما قالوه لحرم على الزوج وطء زوجته اذ اذنت وهذا لا يقولونه ، فان قالوا : انما حرم وطؤها بالزنا فقط قلنا : وهذه زيادة في التخصيص بلا برهان . ودعوى كاذبة يبين اذ لا دليل عليها ، وهذا لا يحل في دين الله عز وجل مع انه تفسير كاذب يبين لا تناقض نجد الزاني يستكره العفيفة المسلمة فيكون زانيا بغير زانية وحاش لله من أن يقول ما يدفعه العيان ، وانما الرواية عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما بحضرة الصحابة فسما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة نا محمد ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : بينما أبو بكر الصديق في المسجد اذ جاء رجل فلاث عليه لو ثامن كلام - وهو دهن - فقال أبو بكر لعمر : قم فانظر في شأنه فان له شأن فقام اليه عمر فقال له : انت ضيفا ضافى فن - بأبنته فضرب عمر في صدره وقال له : قبحك الله ألا سترت على ابنتك فأمر بهما أبو بكر فضربا الحد ثم زوج أحدهما لآخر ثم أمر بهما أن يغربا حولاً .

**قال أبو محمد** : هذا لاحجة لهم فيه لان الأظهر انه كان بعد توبتهما وهو حجة عليهم لان فيه ان أبابكر غر بهما حولا والحنيفيون لا يرون تغريبا في الزنا جملة ، والمالكيون لا يرون تغريب المرأة في الزنا فهذا فعل أبي بكر . وعمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم بخلافهم \* وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا على بن المديني نا يزيد بن زريع نا حبيب - هو المعلم - قال : جاء رجل من أهل الكوفة الى عمرو ابن شعيب فقال له : الاتعجب من الحسن يزعم ان المجلود الزاني لا ينكح الا مثله يتأول بذلك هذه الآية ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ) فقال له عمرو بن شعيب : وما تعجب \* ناسعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا ينكح الزاني المجلود الا مثله » ، وكان عبدالله بن عمرو ينادى به نداء \* نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن ايمان نا بكر - هو ابن حماد - نا مسدد نا المعتمر - هو ابن سليمان التيمي - قال : سمعت أبي يقول : حدثني الحضرمي بن لاحق عن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن عبدالله بن عمرو بن العاص « ان رسول الله ﷺ استأذنه رجل من المهاجرين في امرأة يقال لها : أم مهزول أو ذكر له أمرها فقال له رسول الله ﷺ : الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة فأزلت ( والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ) \* ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا أبان - هو ابن يزيد العطار - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن ابراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج نا رسول الله ﷺ قال في حديث - ومهر البغي خبيث \* »

**قال أبو محمد** : لا يسمى في الديانة ولا في اللغة أجرة الزنا مهرا انما المهر في الزواج فاذا حرم رسول الله ﷺ مهرها فقد حرم زواجها اذ لا بد في الزواج من مهر ضرورة هذا لا اشكال فيه فاذا تابت فليس مهرها مهر نكح فهو حلال ومن ادعى غير هذا فقد ادعى ما لا برهان له به فهو باطل وبالله تعالى التوفيق \* وأما التي تزوجها عفيف وهي عفيفة ثم زنا أحدهما أو كلاهما فاقبلنا : انه لا يفسخ نكاحهما لما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا النضر بن شميل نا حماد بن سلمة نا هارون بن رثاب عن عبدالله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس « ان رجلا قال : يا رسول الله ان تحتي امرأة جميلة لا تريد لامس قال : طلقها قال : أنى لأصبر عنها قال : فأمسكها » وقد أقر ما عرنا الزنا - وهو محصن - فسأل رسول الله ﷺ عنه أبكر أم ثيب ؟ فقيل له : بل ثيب فأمر برجمه ولم يفسخ نكاحه \* وقد جاء في هذا خلاف قديم \* وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا الحجاج بن

المنهال ناحدا بن سلمة عن قتادة ان علي بن أبي طالب قال في البكر اذا زنى قبل أن يدخل باهله: جلد الحدة و فرقه بينه وبين اهله ولها نصف الصداق فان زنت هى جلدت و فرقه بينهما ولا صداق لها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن ادريس الاودى - هو عبدالله - عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله قال: البكر اذا زنت جلدت و فرقه بينها وبين زوجها وليس لها شىء \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدة عن سعيد بن علي بن ثابت عن نافع عن ابن عمر قال: اذا رأى أحدكم امرأته على فاحشة أو أم ولده فلا يقربنها ، وهو قول الحسن . وطاوس . والنخعي . وحماد بن أبي سليمان . وغيرهم ولكن لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وههنا خبر لو صح لقلناه \* رويناه من طريق سعيد بن المسيب عن بصرة بن أكثم « أن امرأة زنت فجعل رسول الله ﷺ ولدها عبد الزوجها » ولا نعلم لسعيد سمعا من بصرة ، وقد قال بعضهم: نضرة \*

١٨٤٠ مَسْأَلَةٌ ولا يحل لاحد ان يخطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة ، فان تزوجها قبل تمام العدة فسخ أبدا دخل بها أو لم يدخل طالعت مدته معها أو لم تطل ، ولا توارث بينهما ولا نفقة لها عليه ولا صداق ولا مهر لها ، فان كان أحدهما عالما فعليه حد الزنى من الرجم والجلد ، وكذلك ان علمتا جميعا ولا يلحق الولد به ان كان عالما وان كانا جاهلين فلا شىء عليهما فان كان أحدهما جاهلا فلا حد على الجاهل فان كان هو الجاهل فالولد به لاحق فاذا فسخ النكاح وتمت عدتها فله أن يتزوجها ان أرادت ذلك كسائر الناس الا أن يكون الرجل طالق امرأته فله أن يرتجعها فى عدتها منه ما لم يكن طلاق ثلاث ، وكذلك الرجل تكون تحته الأمة ويدخل بها فتعتق فتخير فتختار فراقه ويفسخ نكاحه فتعتد بحمل أو بالاظهار أو بالشهور فله وحده دون سائر الناس أن يخطبها فى عدتها منه فان رضيت به فله نكاحها ووطؤها \*

برهان ما قلنا قول الله عز وجل : ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم فى أنفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أن الله يعلم ما فى أنفسكم فاحذروه ) \*

وأما قولنا : لا توارث ولا نفقة ولا كسوة ولا صداق بكل حال جهلا أو علما فلا نه ليس نكاحها لان الله تعالى أحل النكاح ولم يحل هذا العقد بلا خلاف من أجدقذا ليس نكاحا فلا توارث ولا كسوة ولا نفقة الا فى نكاح ، وأما الحاق الولد بالرجل الجاهل فلا خلاف فيه ، وأما وجوب الحاقه على العالم فلان الله تعالى يقول :

(والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) وهذه ليست زواجا ولا ملك يمين فهو عاهر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولد للفراس وللعاهر الحجر » فلم يجعل عليه الصلاة والسلام الافراشا أو عهرا ، وهذه ليست فراشاهو عهرو والعهر الزنا وعلى الزاني الحد ولاحد على الجاهل النخلى . لقول الله تعالى : ( وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) ولقوله تعالى : ( لا نذركم به ومن بلغ ) وهذا لم يبلغه فلا شيء عليه ، وأما المعتقة تخير فلا رسول الله ﷺ قال لها : « لورا جعتيه » وسند كره في بابه ان شاء الله عز وجل \* وأما قولنا : ان لنا كح في العدة الواطئ فيها جاهلا كان أو عالما فخذ وكان غير محصن ولم تحدهى لجهلها أو لم ترجم لاهلها كانت بكر معتدة من وفاة فله أن يتزوجها بعد تمام عدتها التي تزوجها فيها فلا ن الله عز وجل ذكر لنا كل ما حرم علينا من النساء في قوله تعالى : ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ) الآية إلى قوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فلم يذ كر لنا المنكوح في العدة المدخول بها فيها في جملة ما حرم علينا ابتداء النكاح فيها بعد تمام عدتها فاذ لم يذ كرها تعالى لافي هذه الآية ولا في غيرها ولا على لسان رسوله ﷺ وقد أحلها الله تعالى في القرآن نصا بقوله عز وجل : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بما موالكم محصنين غير مسافحين ) وقولنا هذا هو قول الحسن . وحما دين أبي سليمان . وأبي حنيفة . وأصحابه ، وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال سعيد بن المسيب . وربيعة . ومالك . والليث . والأوزاعي : لا تحل له أبدا . وقال مالك . والليث : ولا بملك اليمين ، وما لم قال هذا حجة أصلا الاشغيتان ، احدهما أنهم قالوا . تعجل شيئا قبل وقته فواجب ان يحرم عليه في الأبدا (١) كالقاتل العامد يمنع الميراث ،

قال أبو محمد : وهذا من أسخف قول يسمع قبل كل شيء من ابن وضح لهم تحريم الميراث على القاتل ولا نص يصح فيه ولا اجماع ؟ قد أوجب الميراث لقاتل العمد الزهري . وسعيد بن جبير . وغيرهما ، ثم من اين لهم ان من تعجل شيئا قبل وقته وجب ان يحرم عليه أبدا ، وأي نص جاء بهذا أو أي عقل دل عليه ؟ ثم لو صح لهم ان القاتل يمنع من الميراث فمن اين لهم ان ذلك لتعجيله اياه قبل وقته ؟ وكل هذا كذب وظل فاسد وتخرص بالباطل ، ويلزمهم ان طردوا هذا الدليل السخيف ان يقولوا فيمن غصب مال موروثة : ان يحرم عليه في الأبدا لانه استءجله قبل وقته ، وان يقولوا في امرأة



سافرت في عدتها : ان يحرم عليها السفر ابدا . ومن تطيب في احرامه : ان يحرم عليه الطيب ابدا ؛ وان يقولوا فيمن اشتهى شيئا وهو صائم في رمضان فأكله أو وطئ جاريته أو أمته وهو صائم في رمضان أو وهى حائض : أن يحرم عليه ذلك الطعام في الأبد وتحرم عليه تلك الأمة أو امرأته في الأبد لانه تعجل كل ذلك قبل وقته ، والذي يلزمهم أكثر من هذا \* والثانية رواية عن عمر رضي الله عنه منقطعة منها ما حدثناه يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا صالح بن مسلم قال : قلت للشعبي : رجل طلق امرأته تطليقة فجاء آخر ف تزوجها في عدتها ؟ فقال الشعبي : قال عمر بن الخطاب : يفرق بينها وبين زوجها وتكمل عدتها الأولى وتأنف من هذه عدة جديدة ويجعل صداقها في بيت المال ولا يتزوجها ابدا ويصير الأول خاطبا ، وقال على بن أبى طالب : يفرق بينهما وتكمل عدتها الأولى وتستقبل من هذا عدة جديدة ولها الصداق بما استحل من فرجها ويصير كلاهما خاطبين قد أخبرتك بقول هذين فان أخبرتك برأى قبل عليه ، وجاء هذا عن عمر من طرق ليس منها شيء يتصل ، وروى خلافها كما ذكرنا عن على . وابن مسعود \*

**قال أبو محمد** : لا عجب أعجب من تعلق هؤلاء القوم بروايات منقطعة عن عمر قد خالفه على فيها فمن جعل قول أحدهما أدلى من الآخر بلا برهان ، وثانية انهم قد خالفوا عمر فيما صح عنه يقينا من هذه القضية اذ جعل مهرها في بيت المال كما رويان من طريق وكيع عن زكريا بن أبى زائدة . واسماعيل بن أبى خالد كلاهما عن الشعبي عن مسروق أن امرأة نكحت في عدتها ففرق بينهما عمر وجعل مهرها في بيت المال وقال : نكاحها حرام ومهرها حرام \* نا يونس بن عبد الله نا أبو بكر بن أحمد بن خالد نا أبى ناعلى بن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم بن سلام نا يزيد بن داود بن أبى هند عن الشعبي عن مسروق أو عن عبيد ابن فضلة عن مسروق شك داود في أحدهما ، وقال رفع الى عمر امرأة نكحت في عدتها فقال : لو أنكما علمتما لرجمتكما فضر بهما أسواطا و فرقا بينهما وجعل المهر في سبيل الله عز وجل وقال : لا أجيز مهرها لا أجيز نكاحه \*

**قال أبو محمد** : عبيد بن فضلة امام ثقة ومسروق كذلك فلانباى عن أيهما رواه وقد ثبت داود بن أبى هند على انه عن أحدهما بلا شك \* قال على : فخالفوه في جعل مهرها في بيت المال وهو الثابت عن عمر فان عليهم خلافه في الحق واتبعوه فيما لا برهان على صحته فيما قد خالفه فيه غيره من الصحابة كما أوردنا \* وثالثة وهى انه قد صح رجوع

عمر عن ذلك كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال : مهرها في بيت المال ولا يجتهدان - يعني التي نكحت في العدة ودخل بها الذي نكحها - وقال سفيان : فأخبرني أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعل لها مهرها وجعلها يجتمعان فأى شيء أعجب من تهمايهما على خلاف عمر في الثابت عنه من أن يجعل مهرها في بيت المال وعلى قوله قد رجع عمر عنها وكفى بهما خطأً ورابعة أنه قد صح عن عمر ما حدثناه حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب بالجارية نكحت عبدها فأنهرها عمر وهم أن يرجعها وقال لها : لا يحل لك مسلم بعده ، فهذا أصح سند عن عمر بحضرة الصحابة ولم يلتفتوا إليه ولجوا في الخطأ تقليد الخطأ مالك بعد رجوع عمر عنه ونسأل الله العافية \*

ومن عجائب الدنيا قولهم : من اشترى أمة فوجدها حاملاً من زوج كان لها فوات بعد أن وطئها فإنه لا تحل له أبداً ولا بملك اليمين ، وقالوا : من تزوج امرأة لا زوج لها فدخل بها فوطئها ثم ظهر بها حمل من زنا أو من غصب كان بها قبل نكاحه فأنها لا تحل له أبداً ما ندرى لماذا ؟ وقالوا : من تزوج أمة أعتقت قبل أن يتم حيضة بعد عنتها فدخل بها حرمت عليه في الأبد ، فليجوا هذا اللجاج الفاسد ثم لم يلبثوا أن قالوا : من تزوج امرأة لا زوج قائم حتى حاضراً أو غائب يظن أن أنه قد مات أو يوقن بحياته فدخل بها فوطئها أنها لا تحرم عليه في الأبد بل له أن يتزوجها أن طلقها الزوج أو مات وهذا هو المستعجل قبل الوقت بلا شك وقالوا : من زنى بامرأة لم تحرم عليه في الأبد فأروا الزنا أخف من زواج الجاهل في العدة وأروا ما لاحد فيه ولا ثم للجهالة أغلظ من الحرام المتيقن فهل في العجب أكثر من هذا ؟ ونسأل الله العافية \*

١٨٤١ مَسْأَلَةٌ ومن انفسخ نكاحه بعد صحته بما يوجب فسخه فلها المهر المسمى كله فإن لم يسم لها صداقاً فلها مهر مثلها دخل بها أو لم يدخل \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وَاَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ) فالصداق واجب لها بصحة العقد دخل بها أو لم يدخل فإذا انفسخ حقها في الصداق باق كما لو مات ولا فرق ، ومن ادعى أنه ليس لها في الفسخ قبل الدخول إلا النصف الصداق فأنما قاله قياساً على الطلاق قبل الدخول والقياس كله باطل ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً لأن الطلاق فعل المطلق والفسخ ليس فعله فلا تشابه بين الفسخ والطلاق بل الفسخ بالموت أشبه لانهما يقعان بغير اختيار الزوج ولا يقع الطلاق إلا باختياره ، وكذلك من أسقط جميع الصداق في بعض وجوه الفسخ

إذا جاء الفسخ من قبلها فقوله باطل لانه اسقاط لما أوجبه الله تعالى بلا برهان وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٤٢ مسألة** ومن طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي سمي لها ، وكذلك لو دخل بها ولم يطأها طال مقامه معها أولم يطل هذا في كل مهر كان بصفة غير معين كعدد أو وزن أو كيل أو شيء موصوف أو في مكان بعينه ان وجد صحيحا ، وسواء كان تزوجها بصداق مسمى في نفس العقد أو تراضيا عليه بعد ذلك أولم يتراضيا ففرض لها مهر مثلها \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) الآية ، وفيما ذكرنا اختلاف قديم وحديث في دخوله بها ولم يطأها وفي ضياع المهر وفي الفرق بين كون الصداق مفروضا في العقد وبين تراضيهما عليه بعد العقد أو الحكم لها به عليه والتسوية بين ذلك كله ، فاما الاختلاف في الفرق بين كون الصداق مفروضا في العقد وبين تراضيهما بعد العقد أو الحكم لها به عليه فان أبا حنيفة وأصحابه قالوا : انما يقضى لها بنصف الصداق اذا كان الصداق مفروضا لها في نفس العقد ، وأما ان تراضيا عليه بعد ذلك أو اختلفا فيه فحكم عليه بمهر مثلها فهنا ان طلقها قبل الدخول فلا شيء لها الا المتعة ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم : لها النصف في كل ذلك \*

**قال أبو محمد** : وبهذا نأخذ لان قول الله تعالى : ( فنصف ما فرضتم ) عموم لكل صداق في نكاح صحيح فرضه لنا كج في العقد أو بعده ولم يقل عز وجل فنصف ما فرضتم في نفس العقد ، والزائد لهذا الحكم خطأ مبطل متعدد لحدود الله تعالى ، وأما الذي فرض عليه الحاكم صداق مثلها فانه وان كان قد أتى من الواجب عليه في ذلك فحكم الله تعالى عليه بقوله الصادق : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) موجب عليه ان يفرض لها أحد وجهين لا بدله من أحدهما ضرورة اما مرضيتها واما مهر مثلها فايهما لزمه برضاه أو بحكم حق فقد فرضه لها اذ عقد نكاحها يقينا في علم الله عز وجل وقد وجب لها في ماله وما تعلم لمن خالف هذا حجة أصلا ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ان الله تعالى لو اراد بقوله : ( فنصف ما فرضتم ) في نفس العقد خاصة لبينه لنا ولم يهمل حتى يبينه لنا أبو حنيفة وما هنالك ، فاذ لا شك في هذا فقد أيقنا ان الله تعالى أراد بكل حال ، وأما من دخل بزوجه ولم يطأها طال مقامه معها أولم يطل فان الناس قد اختلفوا فيه ففروينا من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن ابراهيم عن عوف بن أبي جميلة عن زرارة بن أوفى قال : قضى

الخلفاء الراشدون المهديون انه اذا أغلق الباب وأرخی السترققد وجب الصداق \*  
ومن طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن نافع بن جبیر قال: كان أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقولون: اذا أرخی السترا وَاغلق الباب فقد وجب الصداق \* ومن  
طريق عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن  
أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب: اذا أرخيت الستر وغلقت الابواب  
فقد وجب الصداق، هذا صحيح عن عمر \* ومن طريق أبي عبيد نازيد - هو ابن  
هارون - عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن  
عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما قالوا جميعا: اذا أرخيت الستور  
فقد وجب الصداق \* ومن طريق أبي عبيد ناسعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن  
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: اذا أغلق الباب وأرخی السترققد  
وجب الصداق \* ومن طريق أبي عبيد ناسعيد بن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري  
عن سليمان بن يسار ان الحارث بن الحكم تزوج امرأة فقال عندها ثم راح وفارقها  
فأرسل مروان الى زيد بن ثابت فقص عليه القصة فقال زيد: لها الصداق فقال مروان:  
أنه ممن لايتهم فقال زيد بن ثابت: أرأيت لو حملت أكنت ترجها؟ (١) قال:  
لا فقال زيد بن علي، قال أبو عبيد: وحدثناه أبو النضر عن الليث بن سعد عن بكير بن  
عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت مثله، وفي آخره فذلك تصدق  
المرأة في مثل هذا \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن ابن  
مسعود مثل قول علي . وعمر \* ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن  
الركين بن الربيع عن حنظلة ان المغيرة بن شعبة قضى في امرأة عنين فرق بينهما بجميع  
الصداق \* ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم ان أنس بن مالك قال في  
التي دخل بها زوجها ولم يطأها: ان الصداق لها (٢) وعليها العدة ولا رجعة له عليها  
وهو قول علي بن الحسين، وروى عن سعيد بن المسيب، وصح عن سليمان بن يسار،  
وعن عروة بن الزبير قضى به في عنين، وعن عبد الكريم وزاد وان كانت حائضا،  
وعن عطاء مثل قول عبد الكريم وهو قول ابن أبي ليلى . والأوزاعي . وسفيان  
الثوري الا ان تكون رتقاء فلا يجب لها الا نصف الصداق، وصح أيضا عن الليث  
ابن سعد وهو قول الزهري . وأحمد . وإسحاق، وروينا عن عمر قولا آخر رويناه  
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير ان عمر بن الخطاب قضى في

(١) في النسخة رقم ١٦ « أرأيت لو حملت ألسنت ترجها » (٢) في النسخة رقم ١٦ « لها الصداق »

رجل اختلى بامرأة ولم يخالطها بالصداق كاملا يقول : اذا خلا بها ولم يغلق بابا ولا أرخى سترا، وعن ابراهيم النخعي قولاً آخر رويناه من طريق وكيع عن سفیان الثوري عن المغيرة قال . قال ابراهيم النخعي : كان يقال : اذا رأى منها ما يحرم على غيره فلها الصداق ، وقال أبو حنيفة : اذا خلا بها في بيتها وطىء أو لم يطأ فالمهر كله لها الا ان يكون أحدهما محرماً أو أحدهما مريضاً أو كانت هي حائضاً أو صائمة في رمضان فليس لها في كل ذلك الا نصف المهر فلو خلا بها وهو صائم صيام فرض (١) في ظهار أو نذر أو قضاء رمضان فعليه الصداق كله وعليها العدة فلو خلا بها في صحراء أو في مسجد أو في سطح ، لا حجره عليه فليس لها الا نصف الصداق \*

قال أبو محمد : هذه أقوال لم تأت قط عن أحد من السلف ولا جاء بها قرآن ولا سنة ولا قياس . ولا رأى سديد ، وقال مالك : اذا خلا بها فقبلها أو كشفها ثم طلقها وانفقاً على أنه لم يطأها فان كان ذلك قريباً فليس لها الا نصف الصداق فان تناول ذلك حتى أخلق ثيابها فلها المهر كله \*

قال أبو محمد : وهذا قول لا يحفظ عن أحد قبله ، وليت شعري كم حد هذا التطاول الناقل عن حكم القرآن وما حد الاخلاق لهذه الثياب (٢) ، وهما قول آخر لنا وروينا من طريق وكيع عن الحسن بن صالح بن حي عن فراس عن عامر الشعبي عن ابن مسعود قال : لها النصف وان جلس بين رجلها ، ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم انا ليث - هو ابن أبي سليم - عن طاوس عن ابن عباس انه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم انه لم يمسه : عليه نصف الصداق \* ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : لا يجب الصداق وافيها حتى يجامعها ولها نصفه \* ومن طريق أبي عبيدنا هشيم انا المغيرة بن مقسم عن الشعبي عن شريح قال : لم أسمع الله عز وجل ذكر في كتابه بابا ولا سترا اذا زعم انه لم يمسه فلها نصف الصداق \* ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ان عمرو بن نافع طلق امرأته وكانت قد ادخلت عليه فزعم انه لم يقربها وزعمت انه قربها فغاصمته الى شريح فقضى شريح ليمين عمرو بالله الذي لا اله الا هو ما قربتها وقضى عليه لها نصف الصداق

**قال أبو محمد :** كانت هذه المطلقة بنت يحيى بن الجزار \* ومن طريق أبي عبيدنا معاذ - هو ابن معاذ العنبري - عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى اغلاق الباب ولا أرشاء الستر شيئاً \* ومن طريق وكيع عن زكريا - هو ابن أبي

(١) في النسخة رقم ١٤ في صيام فرض (٢) في النسخة رقم ١٤ \* وما حد الاخلاق هذه الثياب \*

زائدة - عن الشعبي انه قال : لها نصف الصداق - يعنى التى دخل بها - ولم يقل : انه مسها \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن ابيه قال : لا يجب الصداق وايقا حتى يجامعها وان اغلق عليها الباب قلت له : فاذا وجب الصداق وجبت العدة قال : ويقول أحد غير ذلك ؟ \* ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن مكحول قال : لا يجب الصداق والعدة الا بالملازمة البينة : تزوج رجل جارية فأراد سفرا فأتاها في بيتها مخلية ليس عندها أحد من أهلها فأخذها فعالجها ففجعت نفسها فصب الماء ولم يفتزعها فساغ الماء فيها فاستمر بها الحمل فثقلت بغلام فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فبعث الى زوجها فسأله ؟ فصدقها فعند ذلك قال عمر : من أغلق الباب أو أرخى الستر فقد وجب الصداق وكلت العدة \* قال أبو محمد : وهو قول الشافعى . وأنى ثور . وأبى سليمان . وأصحابهم \*

قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة . ومالك فخالفان لكل من ذكرنا من الصحابة ولا نعلم لهما حجة أصلا ولا سلفا في قولهما فلم يبق الا قول من قال : ان اغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب الصداق فوجدنا من ذهب الى هذا القول يحتجون بقول الله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) قالوا : فالصداق كله واجب لها (١) إلا أن يمنع منه اجماع \* وكا رويانا من طريق البخارى نا عمرو بن زرارة نا اسماعيل - هو ابن علية - عن أيوب السخيتانى عن سعيد بن جبير ان ابن عمر قال له : فرق رسول الله ﷺ بين أخوى بنى العجلان ، وذكر الحديث ، قال أيوب : فقال لى عمرو بن دينار ان فى الحديث شيئا لا أراك تحذره قال : قال الرجل - مالى قال : قيل : لا مال لك ان كنت صادقا فقد دخلت بها \*

قال أبو محمد : لاحجة فى هذا (٢) لأن عمرو بن دينار لم يذكر من أخبره بهذا فحصل مرسل ولا حجة فى مرسل ، وأيضا فانما فيه قال : قيل وليس فيه أن رسول الله ﷺ قال ذلك فسقط من كل وجه ، وقد أسنده عمرو بن دينار ولم يذكر فيه هذا اللفظ لكن كما نا حمام نا احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد ابن اسماعيل الترمذى نا الحميدى نا سفيان بن عيينة نا عمرو بن دينار قال : سمعت سعيد بن جبير يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : للبتلاعين «حسابكما على الله أحدا كما كاذب فقال : يا رسول الله مالى مالى قال : لا مال لك إن كنت صادقا عليها فهو بما استحلتت من فرجها » وذكر الحديث قالوا :

(١) فى النسخة رقم ١٦ فالصداق نحلة واجبة (٢) فى النسخة رقم ١٤ هذا لاحجة لهم فيه

فالدخول بها استحلال لفرجها \*

قال أبو محمد : هذا تمويه بل حين العقد للنكاح يصح استحلاله لفرجها فلو لانص القرآن بأنه إن لم يمسها حتى طلقها فنصف الصداق فقط لكان الكل لها كما هو لها إن مات أو ماتت فوجب الوقوف عند ذلك ، وهكذا القول في قوله تعالى : (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) أن هذه الآية الأخرى خصتها فلم يوجب الطلاق قبل المس الانصف الصداق \* وشغبوا أيضا بخبر ساقط (١) رويناه من طريق أبي عبيد نا أبو معاوية . والقاسم بن مالك عن جميل بن يزيد الطائي عن زيد بن كعب الانصارى قال : « تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بنى غفار فلما دخل عليها رأى بكشها (٢) يياضا فقال : البسى عليك ثيابك وألحقى بأهلك » زاد القاسم بن مالك في روايته وأمر لها بالصداق كاملا \*

قال أبو محمد : جميل بن يزيد ساقط متروك الحديث غير ثقة ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنهم يقل عليه الصلاة والسلام أنها واجب بل هو تفضل منه كما قال عز وجل : (الا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح) كما لو تفضلت هى فاسقطت عنه جميع حقها لأحسنست ، وهو هو أيضا بخبر آخر ساقط رويناه أيضا من طريق أبي عبيد نا سعيد بن أبي مريم . وعبد الغفار بن داود قال سعيد : عن يحيى بن أيوب ، وقال عبد الغفار : عن ابن لهيعة ثم اتفق يحيى بن أيوب . وابن لهيعة كلاهما عن عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ : « من كشف امرأة فنظر الى عورتها فقد وجب الصداق » وهذا لاحتجة فيه لوجوه ، أولها أنه مرسل ولا حجة في مرسل ، والثاني أنه من طريق يحيى بن أيوب . وابن لهيعة وهما ضعيفان ، والثالث أنه ليس فيه للدخول ذكر ولا أثر وإنما فيه كشفها والنظر الى عورتها وقد يفعل هذا بغير مدخول بها وقد لا يفعله في مدخول بها فهو مخالف لقول جميعهم ثم ليس فيه أيضا بيان أنه في المتزوجة فقط بل ظاهره عموم في كل زوجة وغيرها فبطل أن يكون لهم متعلق جملة ، وأما من تعلق (٣) بابها لو حملت لحق الولد ولم تحذف لا حجة لهم في هذا لأنه لم يدخل بها أصلا ولا عرف أنه خلا بها لكن كان اجتماعه بها سرا ممكن فحملت فالولد لاحق ولا حدى ذلك أصلا لأنها فراش له حلال مذيق العقد لا معنى للدخول في ذلك أصلا وقد تحمل من غير ابلاج اسكن بتشغير بين الشفرين فقط وكل هذا لا يسمى مساء فان تعلقوا بمن جاء ذلك عنه من الصحابة

(١) في النسخة رقم ١٦ من طريق ساقط (٢) في النسخة رقم ١٦ على كشفها (٣) في النسخة رقم ١٤ من طريق

رضى الله عنهم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد اختلفوا كما ذكرنا فوجب الرد عند التنازع الى القرآن والسنة فوجدنا القرآن لم يوجب لها بعدم الوطء الا نصف الصداق وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٤٣ مسألة** فان عدم الصداق بعد قبضها له بأى وجه كان تلف أو أنفقته لم يرجع عليها بشئ. والقول قولها في ذلك مع يمينها فان وطئها قبل الدخول أو بعده فلها المهر كله \* قال على : ان كان المهر شيئا بعينه فتلف في يد الزوج فان كانت قد طلبته منه فبعضها فهو غاصب وعليه ضمانه كله لها أو ضمان نصفه ان طلقها قبل الدخول ، فان كان لم يمنعها اياه فهو تالف من مال المرأة ولا ضمان على الزوج فيه ولا في نصفه وطئها أو طلقها قبل الوطء ، وان كان شيئا يصفه فهو ضامن له بكل حال أو لنصفه ان طلقها قبل الدخول فان كانت المرأة قد قبضته فسواء كان بعينه أو بصفة فان تلف عندها فهو من مصيبة الزوج ان طلقها قبل الدخول لان الله تعالى يقول : ( فنصف ما فرضتم ) فانما أوجب له الرجوع ان كان قد دفعه اليها بنصف ما دفع لا بنصف شئ غيره ، والذي دفع اليها هو الذى فرض لها سواء كان شيئا بعينه أو شيئا بصفة ، ولو لم يكن الذى دفع اليها هو الذى فرض لها لكان لا يبرأ أبدا بما عليه فصيح يقينا انه اذا دفع اليها غير ما فرض لها أو على الصفة التى عقد معها فقد دفع اليها ما فرض لها بلا شك ، واذا دفع اليها ما فرض لها فقد قبضت حقها فان تلف فلم تتعد ولا ظلمت فلا ضمان عليها فان أكلته أو باعته أو وهبته أو لبسته فأنته أو اعتقته ان كان مملوكا فلم تتعد في كل ذلك بل أحسنت ، وقال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) فلا ضمان عليها لانها حكمت في مالها وحقها وانما الضمان على من أكل بالباطل \*

قال أبو محمد : فان بقى عندها النصف فهو له وكذلك لو بقى بيده النصف فهو لها فلو تعدت أو تعدى عليه ضمن أو ضمننت ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . في كل ما هلك بيدها من الصداق بفعلها أو بغير فعلها فهي ضامنة له قيمة نصفه ان طلقها قبل الوطء وهذا قول فاسد لما وصفنا من أنه يقضى لها بنصف غير الذى فرض لها وهذا خلاف القرآن وقد قلنا : انهم لم تعد (١) فلا ضمان عليها . وقال مالك : ما تلف بيدها من غير فعلها ثم طلقها قبل الدخول فلا شئ. له عليها قال فلو أكلته أو وهبته أو كان مملوكا فاعتقته أو باعته ثم طلقها قبل الدخول ضمننت له نصف ما أخذت ان كان له مثل أو نصف قيمته ان كان مما لا مثل له فان كانت ابتاعت بذلك شورة فليس له الا نصف



الشيء الذى اشترت \*.

قال أبو محمد : وهذه ماقضات ظاهرة لانه فرق بين ما أكلت ووهبت واعتقت وبين ما تلف بغير فعلها ولا فرق بين شيء من ذلك لانها فى كل ذلك غير متعديّة ولا ظالمّة فلا شيء له عليها ، ثم فرق بين ما اعتقت واكلت ووهبت وبين ما اشترت به شورة ، وهذا قول لا يعضده برهان من قرآن ولا سنة صحيحة ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس ، وادعوا فى ذلك عمل أهل المدينة ، وهذا احتجاج فاسد لانه ان كان ذلك عمل الأئمة الذين كانوا بالمدينة رضى الله عنهم فيعيدهم الله تعالى من أن لا يأمرؤا بالحق عمالهم بالعراق والشام وسائر البلاد وهذا باطل مقطوع به من ادعاه عليهم ، فان ادعوا انهم فعلوا فبذل ذلك أهل الأمصار كانت دعوى فاسدة ولم يكن قهواء الأمصار أولى بالتبديل من تابعى المدينة وكل هذا باطل قد أعاد الله جميعهم من ذلك (١) فصح أنه اجتهد من كل طائفة قصدت به الخير والله تعالى التوفيق \*

١٨٤٤ مَسْأَلَةٌ ومن تزوج فسمى صداقا أو لم يسم فله الدخول بها أحب أم كرهت ويقضى لها بما سى لها أحب أم كره ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها لكن يقضى له عاجلا بالدخول ويقضى لها عليه حسب ما يوجد عنده بالصداق فان كان لم يسم لها شيئا قضى عليه بمهر مثلها إلا أن يتراضيا بأكثر أو بأقل ، وهذا مكان اختلف السلف فيه \* رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : قال ابن عباس : إذا نكح المرأة وسمى لها صداقا فأراد أن يدخل عليها فليلق اليها رداءه أو خاتمان كان معه \* ومن طريق ابن وهب حدثنى يونس بن يزيد الأيل عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصلح للرجل ان يقع على المرأة زوجها (٢) حتى يقدم اليها شيئا من مالها مارضيت به من كسوة أو عطاء قال ابن جريج : وقال عطاء وسعيد بن المسيب . وعمرؤ - هو ابن دينار - لا يمسها حتى يرسل اليها بصداق أو فريضة قال عطاء . وعمرؤ : ان أرسل اليها بكرامة لها ليست من الصداق أو إلى أهلها فحسبه هو يحملها له ، وقال سعيد بن جبير : اعطها ولو خمارا (٣) : وقال الزهرى : بلغنا فى السنة أن لا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة أو يكسو كسوة ذلك مما عمل به المسلمون ، وقال مالك : لا يدخل عليها حتى يعطيها مهرها الحال فان وهته له أجبر على أن يفرض لها شيئا

(١) فى النسخة رقم ١٤ قد أعادهم الله تعالى جميعهم من ذلك (٢) فى النسخة رقم ١٤

على امرأته (٣) فى النسخة رقم ١٦ ولو جهازا

آخر ولا بد \* وذهب آخرون إلى اباحة دخوله عليها وان لم يعطها شيئاً كما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس الذهلي نا عبد العزيز بن يحيى الحراني نا محمد ابن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد ابن عبد الله البرقي - هو أبو الخير - عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ زوج رجلاً امرأة برضاها فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً وكان من شهد الحديبية وكان من شهدها له سهم بخير فخرته الوفاة فقال : « ان رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ولكنني أشهدكم اني أعطيتها من صداقها سهمي بخير قال : فاخذته فباعته بمائة ألف » \* وروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن سعيد بن المسيب قال : اختلف أهل المدينة في ذلك فمنهم من أجازوه ولم يربه بأساً ومنهم من كرهه قال سعيد : وأي ذلك فعل فلا بأس به - يعني دخول الرجل بالمرأة التي تزوج ولم يعطها شيئاً - \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر . ويونس بن عبيد قال منصور : عن ابراهيم النخعي وقال يونس : عن الحسن ثم اتفقا جميعاً على أنه لا بأس بان يدخل الرجل بالمرأة قبل أن يعطيها شيئاً \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري في الرجل يتزوج المرأة ويسمى لها صداقاً هل يدخل عليها ولم يعطها شيئاً ؟ فقال الزهري : قال الله عز وجل : ( ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ) فادامرض الصداق فلا جناح عليه في الدخول عليها وقدمضت السنة ان يقدم لها شيء من كسوة أو نفقة \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ثناح جاج عن أبي اسحق السيعي ان كريب بن أبي مسلم - وكان من أصحاب ابن مسعود - تزوج امرأة على أربعة آلاف درهم ودخل بها قبل أن يعطيها من صداقها شيئاً ، وبهذا يقول سفيان الثوري . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقال الاوزاعي : كانوا يستحسنون ان لا يدخل بها حتى يقدم لها شيئاً ، وقال الليث : ان سمى لها مهرافاحب الى أن يقدم لها شيئاً وان لم يفعل لم أربه بأساً ، وقال أبو حنيفة : ان كان مهرها مؤجلاً فله ان يدخل بها أحبت أم كرهت حل الأجل أو لم يحل ، فان كان الصداق نقداً لم يحز له أن يدخل بها حتى يؤديه اليها فلو دخل بها فلها ان تمنع نفسها منه حتى يؤفها جميع صداقها \* **قال أبو محمد :** أما تقسيم أبي حنيفة . ومالك . فدعوى بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا قياس . ولا قول متقدم ، ولا رأى له وجه فلم يبق الا قول من أباح دخوله عليها وان لم يعطها شيئاً او منع من ذلك فنظرنا في حجة من منع من ذلك فوجدناهم يحتجون بحديث فيه ان رسول الله ﷺ نهى علياً ان يدخل بها طمة رضي الله عنهم

حتى يعطيها شيئاً \*

**قال أبو محمد** : وهذا خبر لا يصح لانه انما جاء من طريق مرسله أو فيها مجهول أو ضعيف وقد نقصينا طرقها وعللها في كتاب الايصال الا ان صفتها كلها ما ذكرنا ههنا لا يصح شيء منها الا خبر من طريق أحمد بن شعيب انا عمرو بن منصور نا هشام بن عبد الملك الطيالسي نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس « ان عليا قال : تزوجت فاطمة فقلت : يا رسول الله أن لي ؟ فقال : اعطها شيئاً فقلت : ما عندي شيء قال فأين درعك الخطمية ؟ قلت : هو عندي قال : فاعطها اياه » \*

**قال أبو محمد** . انما كان ذلك على انه صدقها لا على معنى انه لا يجوز الدخول الا حتى يعطيها شيئاً ، وقد جاء هذا مبيناً كما نا أحمد بن قاسم قال : نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال : حدثني جدي قاسم بن أصغ نا أحمد بن زهير نا الحسن بن حماد نا يحيى بن يعمر الأسلمي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن أنس قال : قال علي بن أبي طالب : « أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله قد علمت قدمي في الاسلام ومناصحتي وانى وانى قال : وما ذاك يا علي ؟ قال : تزوجني فاطمة قال : وما عندك ؟ قلت : عندي فرسي ودرعي قال : اما فرسك فلا بد لك منها واما درعك فبعها قال : فبعتها باربعائة وثمانين فاتيته بها فوضعها في حجره ثم قبض منها قبضة وقال : يا بلال أبغنا بها طيباً ، وذكر باقي الحديث ، فهذا بيان ان الدرع انما ذكرت في الصداق لامن أجل الدخول لانها قصة واحدة بلا شك \*

**قال أبو محمد** : وقد جاء في هذا أثر كبارنا من طريق أبي عبيد نا عمر بن عبد الرحمن نا منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيثمة بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أن رجلاً تزوج امرأة فجهرها اليه النبي ﷺ قبل أن ينقد شيئاً \*

قال علي : خيثمة من أكابر أصحاب ابن مسعود وصحب عمر بن الخطاب رضى الله عنهم ، قال علي : قال الله عز وجل : ( الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ) ولا خلاف بين أحد من المسلمين في انه من حين يعقد الزواج فانها زوجة له فهو حلال لها وهي حلال له فمن منعها منه حتى يعطيها الصداق أو غيره فقد حال بينه وبين امرأته بلا نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ لكن الحق اقلنا ان لا يمنع حقه منها ولا تمنع هي حقا من صداقها لكن يطلق على الدخول عليها أحب أم كرهت ويؤخذ مما يوجد له صداقها أحب أم كره ، وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل : واعط كل ذي حق حقه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٤٥ **مَسْأَلَةٌ** وكل نكاح عقد على صداق فاسد أو على شرط فاسد مثل أن يؤجل إلى أجل مسمى أو غير مسمى أو بعضه إلى أجل كذلك أو على خمر أو على خنزير أو على ما يحل ملكه. أو على شيء بعينه في ملك غيره. أو على أن لا ينكح عليها. أو أن لا يتسرى عليها. أو أن لا يرحلها عن بلدها أو عن دارها. أو أن لا يغيب مدة أكثر من كذا أو على أن يعتق أم ولده فلانة أو على أن ينفق على ولدها أو نحو ذلك فهو نكاح فاسد مفسوخ أبداً وإن ولدت له الأولاد ولا يتوارثان ولا يجب فيه نفقة ولا صداق ولا عدة، وهكذا كل نكاح فاسد حاش التي تزوجت بغير إذن ولها جاهلة فوطئها فإن كان سمي لها مهر فلها الذي سمي لها وإن كان لم يسم لها مهر فلها عليه مهر مثلها فإن لم يكن وطئها فلا شيء لها، فإن كان الصداق الفاسد. والشروط الفاسدة إنما تعاقدها بعد صحة عقد النكاح خالياً من كل ذلك فالنكاح صحيح تام ويفسخ الصداق ويقضى لها بمهر مثلها إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر فذلك جائز وتبطل الشروط كلها \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وهذه كلها شروط ليست في كتاب الله عز وجل فهو باطل وكذلك تأجيل الصداق أو بعضه لأن الله تعالى يقول: (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) فمن شرط أن لا يؤتيها صداقها أو بعضه مدة ما فقد اشترط خلاف ما أمر الله تعالى به في القرآن، وقوله ﷺ: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » والخبران صحيحان مشهوران وقد ذكرناهما بأسانيدهما فيما سلف من كتابنا هذا، وكل ما ذكرنا فليس عليه أمر رسول الله ﷺ فهو باطل مردود بنص كلامه عليه الصلاة والسلام وبضرورة العقل يدرى كل ذي عقل أن كل ما عقدت صحته بصحة ما لا يصح فانه لا يصح، فكل نكاح عقد على أن لا صحه له إلا بصحة الشروط المذكورة فلا صحه له، فاذ لا صحه له فليست زوجة وإذا ليست زوجة فإن كان عالماً فعليه حد الزنا ولا يلحق به الولدان النبي عليه الصلاة والسلام قال: « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فليس إلا فراش أو عهر فاذ ليست فراشا فهو عهر والعهر لا يلحق فيه ولد والحد فيه واجب، فإن كان جاهلاً فلا حد عليه والولد لاحق به لأن رسول الله ﷺ أتى بالحق ولم تنزل الناس يسلبون وفي نكاحهم الصحيح والفساد كالجوع بين الاختين ونكاح أكثر من أربع. وامرأة الأب ففسخ عليه الصلاة والسلام كل ذلك وألحق فيه الأولاد فالولد لاحق بالجاهل لما ذكرنا \* وأما استثنائنا التي نكحت بغير إذن ولها فنكاحها باطل فللخبر

الثابت الذى ذكرنا قبل باسناده من قوله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل : » الى قوله عليه الصلاة والسلام : « فلمهر لها بما أصاب منها ، وصح أيضا فلها مهرها (١) بما أصاب منها فقوله عليه الصلاة والسلام : « فلمهر لها » تعريف بالآلف واللام وقوله عليه الصلاة والسلام : « فلها مهرها » اضافة المهر اليها فهذان اللفظان يوجبان لها المهر المعهود المسمى ومهرأ يكون لها ان لم يكن هنالك مهر مسمى وهو مهر مثلها ، ولا يجوز أن يحكم بهذا لكل نكاح فاسد لانه قياس والقياس كله باطل ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام : » فصح يقينا أن ماله حرام عليها الا بنص قرآن . أو سنة وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن الله تعالى لو أراد أن يجعل فى الوطء فى السكاح الفاسد مهرأ لينة فى كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم كما بين ذلك فى التى نكحت بغير إذن وليها ، ولما اقتصر على هذه وحدها دون غيرها تلبسا على عباده وحاش لله من هذا ، فان قالوا : قال الله عز وجل : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقال تعالى : ( والحرمات قصاص ) والوطء فى النكاح الفاسد اعتداء وحرمة منتهكة فالواجب أن يعتدى عليه فى ماله بمثل ذلك وأن يقتص بمثل ذلك فى ماله قلنا : قول الله عز وجل حق وانتاجكم منه عين الباطل لأن الله تعالى أوجب أن يعتدى على المعتدى ويقتص من حرمة بمثل ما اعتدى عليه فى حرمة ، وليس المال مثلا للفرج الا أن يأتي به نص فيوقف عنده ، ولو كان هذا لوجب على من ضرب آخر أو شتمه أن يقتص من ماله مثل ذلك وأن يعتدى عليه فى ماله ولوجب أيضا على من زنى بامرأة أو لاط بغلام مهر مثلها أو غرامة ما ، وهذه أحكام الشيطان . وطغاة العمال . وفساق الشرط ليس أحكام الله تعالى ولا أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم انما حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا تتعدى حدوده فاذا حكم بغرامة مال حكمنا بها . واذا لم يحكم بها لم نحكم بها وبالله تعالى التوفيق \* وقد ذكرنا قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى حدثناه محمد ابن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصرى نا عيسى بن حبيب نا عبدالرحمن ابن عبدالله بن يزيد المقرئ نا جدى محمد بن عبدالله ثنا سفيان بن عيينة عن اسماعيل ابن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق أن عمر بن الخطاب قال : « ان كان النكاح حراما فالصداق حرام » وذكرنا فعل ابن عمر فى ابطاله صداق التى تزوجها عبده

بغير اذنه كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن همام بن يحيى عن مطر الوراق عن نافع ان ابن عمر كان إذا تزوج عبده بغير اذنه جلده و فرق بينهما ، وقال : أبحت فرجك ولم يجعل لها صداقا \* وبه الى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن عاصم الاحول قال : سمعت الحسن البصري يقول في الحرة التي تتزوج العبد بغير اذن سيده : أباحت فرجها لاشيء لها \* وبه الى محمد بن المثنى نا ابو أحمد الزبيري نا سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : كل فرج لا يحل فلامهر له \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي ليلى عن ققهاثم في التي ينكحها العبد بغير اذن سيده قال : يأخذ السيد منها ما أصدقها غلامه عجلت قبل أن تعلم \* وبه الى عبد الرزاق (١) عن معمر عن الزهري عن سليمان بن يسار انه قال : في التي تنكح في عدتها : مهرها في بيت المال \* ومن طريق وكيع عن شعبة بن الحجاج قال : سألت الحكم بن عتيبة : وحماد بن أنس سليمان عن العبد يتزوج الحرة بغير اذن مولاه ؟ فقالا جميعا : يفرق بينهما ولا صداق لها ويؤخذ منها ما أخذت \* ونحو هذا عن ابراهيم النخعي ، وهو قول أنس سليمان ، واصحابنا ، وأما مالك فانه فرق ههنا فروقا لا تفهم ، فنهانكاحات هي عنده فأسدة تفسخ قبل الدخول وتصح بعد الدخول ، ومنها ما يفسخه قبل الدخول وبعد الدخول أيضا ما كان من قرب فاذا طال بقاؤه معها لم يفسخه ، ومنها ما يفسخه قبل الدخول وبعد الدخول وإن طال بقاؤه معها ما لم تلد له أولادا فإن ولدت له أولادا لم يفسخه ، ومنها ما يفسخه قبل الدخول وبعده وإن طال بقاؤه معها وولدت له الأولاد \* وهذه عجائب لا يدري أحد من أين قالها ولا نعلم احدا قالها قبله ولا معه الا من قلده من المنتمين اليه ، ولا يخلو كل نكاح في العالم من أن يكون صحيحا أو غير صحيح ، ولا سبيل الى قسم ثالث فالصحيح صحيح ابدا الا أن يوجب فسخه قرآن أو سنة فيفسخ بعد صحته متى وقعت الحال التي جاء النص بفسخه معها ، وأما الذي ليس صحيحا فلا يصح ابدا لان المهرج الحرام لا يحل الدخول به وطئه ولا طول البقاء على استحلاله بالبطل ولا ولادة الأولاد منه بل هو حرام ابدا ، فان قالوا : ليس بحرام قلنا : فلم يفسخ العقد عليه قبل الدخول اذا هو صحيح غير حرام ؟ وهذه أمور لا ندري كيف ينشر قلب من نصح نفسه لا اعتقادها أو كيف ينطق لسانه بنصرها ؟ ونسأل الله العافية \*

وأما كل عقد صحح ثم لما صح تعاقد اشروطا فاسدة فان العقد صحيح لازم واذ هو صحيح لازم فلا يجوز ان يبطل بغير قرآن . أو سنة ، ومحرم الحلال كحلل الحرام ولا فرق لكن تبطل تلك الشروط الفاسدة أبداً ويقسخ حكم من حكم بامضاءها والحق حق والباطل باطل ، قال الله تعالى : ( ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ) وقال تبارك وتعالى : ( ويحق الله الحق بكلماته ) وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٤٦ مسألة وكل ما جاز ان يملك بالهبة أو بالميراث فجائز ان يكون صداقاً وان يخالعه به وان يؤجر به سواء حل بيعه أو لم يحل كالماء . والكلب . والسنور . والثريرة التي لم يبد صلاحها والسنبل قبل أن يشتد لاس النكاح ليس بيعاً هذا ما لا يشك فيه ذو حس سليم \* وقال بعض الغافلين : لا يحل الصداق بما لا يجوز بيعه (١) وهذا حكم فاسد بلا برهان لامن قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ، وليت شعري ماذا باع أو ماذا اشترى أرقبتها ؟ فيبيع الحر لا يجوز أم فرجها ؟ فهذا أين في الحرام وهو قد استحل بكلمة الله تعالى فرجها الذي كان حراماً عليه قبل النكاح كما استحل بكلمة الله تعالى فرجه الذي كان حراماً عليها قبل النكاح ففرج بفرج وبشرة ببشرة ، وأوجب الله تعالى عليه وحده الصداق لها زيادة على استحلالها فرجه وليس البيع هكذا إنما هو جسم يبادل بجسم أحدهما ثمن والآخر مبيع مثمون لازيادة ذهنا لأحدهما على الآخر ، فوضح لكل ذى عقل سلم فساد قول من شبه النكاح بالبيع ، وأيضاً فإن البيع بغير ذكر ثمن لا يحل والنكاح بغير ذكر صداق حلال صحيح ، والعجب أنهم يمنعون الكاح بصداق ثمرة لم يبد صلاحها قياساً على البيع ثم أجازوا النكاح بوصيف وبيت . وخادم هكذا غير موصوف بشيء من ذلك ، ولا يحل عندهم بيع وصيف ولا بيع بيت ولا بيع خادم غير معين بشيء من ذلك ولا موصوف ، وهذا كما ترى ونعوذ بالله من التهور في الخطأ في الدين \*

١٨٤٧ مسألة وجائز أن يكون صداقاً كل ماله نصف قل أو كثر ولو أنه حبة بر أو حبة شعير أو غير ذلك ، وكذلك كل عمل حلال موصوف كتعليم شيء من القرآن أو من العلم أو البناء أو الخياطة أو غير ذلك اذا تراضيا بذلك ، وورد في هذا اختلاف (٢) كما روينا من طريق وكيع عن داود بن يزيد الأودى عن الشعبي عن علي رضي الله عنه قال : لا يكون صداق أقل من عشرة \* ومن طريق عبد الرزاق عن جسن صاحب له عن شريك عن داود بن يزيد الأودى عن الشعبي عن علي بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم ١٦ بعض القائلين لا يجوز اصداق ما ليس يجوز بيعه (٢) في النسخة رقم ١٤ خلاف

رضى الله عنه قال : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم \* وبه الى حسن المذكور أخبرني المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : « أكره أن يكون المهر مثل أجر البغي ولكن العشرة دراهم والعشرون \* وبه يقول أبو حنيفة. وأصحابه \* وعن ابراهيم روايتان غير هذه صحيحتان ، أحدهما رويناهما من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : لا يتزوج الرجل على أقل من أربعين \* والآخرى رويناهما من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : السنة في النكاح الرطل من الفضة \* وروينا من طريق شعبة عن أبي سلفة الكوفي قال : سمعت الشعبي يقول : كانوا يكرهون أن يتزوج الرجل على أقل من ثلاثة أواق \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حسام بن المصك عن أبي معشر عن سعيد بن جبير انه كان يحب أن يكون الصداق خمسين درهما \*

**قال أبو محمد :** أما الرواية عن الشعبي فساقطة لأنها عن أبي سلفة الكوفي ولا يدرى من هو ، ولو صحت لكانت هي والروايتان عن ابراهيم في الأربعين اما درهما . واما أوقية . واما ديناراً ، والرواية عن سعيد بن جبير قول بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل \* وأما الرواية عن ابراهيم بالعشرة دراهم فساقطة لأنها عن حسن صاحب عبد الرزاق ولا يدرى أحد من هو ، والرواية عن علي رضي الله عنه باطل لأنها عن داود بن يزيد الأودي وهو في غاية السقوط كان الشعبي يقول : اذا رأى اختلاطه لأموت حتى تكوى في رأسك ثلاث كيات قال الراوى : فما مات حتى كوى في رأسه ثلاث كيات ، ثم هي مرسله لأن الشعبي لم يسمع من علي قط حديثاً ، واحتجوا لقولهم هذا الفاسد بخبرين موضوعين ، أحدهما عن حرام ابن عثمان عن ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما عن النبي ﷺ قال : « لا صداق أقل من عشرة دراهم » والآخر عن بقية عن مبشر بن عبيد الحلبي عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء . وعمر بن دينار عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : « لا مهر دون عشرة دراهم » وقالوا : النكاح استباحة فرج وهو عضو منها فوجب أن لا يجوز الا بما تقطع فيه اليد ، وقد احتج المالكيون بهذه التشغيبية (١) الساقطة أيضاً \*

**قال أبو محمد :** لاحتجة لهم غير ما ذكرنا ، والحديثان المذكوران مكذوبان بلا شك ، أحدهما من طريق حرام بن عثمان وهو في غاية السقوط لا تحل الرواية عنه ، والآخر من طريق مبشر بن عبيد الحلبي وهو كذاب مشهور بوضع الكذب (٢) على

(١) في النسخة رقم ١٤ بهذه الشغيبية (٢) في النسخة رقم ١٤ بوضع الحديث



رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحجاج بن ارطاة وهو ساقط - ولو صح  
 لكانوا قد خالفوه لانهم يجيزون (١) النكاح على دينار لا يساوى عشرة دراهم  
 فبطل كل ذلك والحمد لله رب العالمين \* وأما قولهم: انه قياس على قطع يد السارق  
 فهو أسخف قياس فى العالم لأنه لا شبه بين النكاح والسرقة ، وأيضا فان اليد  
 تقطع البتة وان ترج لا يقطع والنكاح طاعة والسرقة معصية ، ولو قاسوا اباحة الفرج  
 على اباحة الظهر فى حد الخمر لكان أدخل فى مخازى القياس وسخافاتة (٢) لان  
 كليهما عضو مستور لا يقطع وقبل وبعد فما صح قط ان لا يقطع فى أقل من عشرة دراهم فهو باطل  
 متيقن على باطل وخطأ مشبه بخطأ فسط هذا القول الفاسد ، وقال مالك : لا يكون  
 أقل من ثلاثة دراهم وقاسوه على قطع اليد ، وقدمضى الكلام فى سقوط هذا القول آفا  
 وما جاء نص قط بان لا يقطع فى أقل من ثلاثة دراهم انما صح النص لا يقطع الا فى ربع  
 دينار فصاعدا وهم لا يراعون فى القطع ولا فى الصداق ربع دينار فى القيمة أصلا فلا ح  
 بطلان كل ما قالوه ييقن لا اشكال فيه \* وموه المالكىون ايضا بان قالوا : قال الله  
 عز وجل : ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت  
 أيامنكم من فتياتكم المؤمنات ) قالوا : فلو جاز الصداق بما قل أو كثر لكان كل  
 احد واجد الطول لحره مؤمنة \*

**قال أبو محمد :** لا ندرى على ما نحمل هذا القول من قائله الا اننا لانشك فى انه لم  
 يحضره فيه من الورع [ قليل ] (٣) وتقوى الله تعالى حاضر لانهم لا يختلفون فى انه لا يجوز  
 ان يكون صداق الامة المتزوجة أقل من صداق الحره فكيف يفرقون بعد هذا بين وجود  
 الطول لسكاح حره وبين وجود الطول لنكاح أمة ونعوذ بالله من التوبه فى دين الله  
 عز وجل بما ندرى انه باطل قاصدين اليه عمدا ؛ وقال بعضهم : كيف يجوز أن يكون الصداق  
 بما قل أو كثر ولا تكون المتعة فى الطلاق الا محدودة ؟ قلنا : لان الله تعالى لم يحذف الصداق  
 حدا الا ما تراضيا به وحذف المتعة فى الطلاق على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فالفرق  
 بين الأمرين أوضح من الشمس عندهم لا يتعدى حدود الله تعالى ، وأعجب شىء قول  
 بعضهم ان الله عز وجل عظم أمر الصداق فلا يجوز أن يكون قليلا فقلنا : هذا العجب  
 حقا انما عظم الله تعالى أمر الصداق فى ايجاب ادائه وتحريم اخذه بغير رضاها وهذا  
 موجود فى كل حق قال الله عز وجل : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ) ومن يعمل مثقال ذرة

(١) فى النسخة رقم ١٦ لا يجيزون وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٦ فى مخازى القياس وسخافته

(٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ ولا شىء

شرا يره ) وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام « اتقوا النار ولو بشق تمرة » ولا عظيم اعظم من اتقاء النار ، وصح عن النبي ﷺ « من حلف على منبري يمين آثمة وجبت له (١) النار وان كان قضيا من أراك » ثم أغرب شيء من أين وقع لهم ان ثلاثة دراهم كثير وان ثلاثة دراهم غير حبة قليل ؟ ، وتخليط هذه الطوائف أكثر من أن يحصيه الا محصى انفسهم عز وجل »

**قال أبو محمد :** فاذا قد ظهر بطلان أقوالهم (٢) لاسيما قول مالك فانه لا نعرفه عن أحد من أهل العلم قبله ، وقول أبي حنيفة لم يصح عن أحد من أهل العلم قبله فلنورد البرهان على صحة قولنا قال الله عز وجل : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وقال تعالى : ( وآتوهن أجورهن بالمعروف ) وقال تعالى : ( وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) فلم يذكر الله عز وجل في شيء من كتابه الصداق فجعل فيه حدا بل أجله اجمالا وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل في الدنيا ويوم يقوم الاشهاد ان الله عز وجل لو أراد أن يجعل للصداق حدا لا يكون أقل منه لما أهمله ولا أغفله حتى يبينه له أبو حنيفة . ومالك وحسبنا الله ونعم الوكيل \* والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ كما رويناه من طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف انا مالك بن أنس . وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه « فقام الرجل فقال : زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة قال : هل عندك شيء تصدقها ؟ قال : ما عندي إلا إزارى فقال رسول الله ﷺ : ان أعطيتها إياه جلست لا ازارك فالتمس شيئا قال : ما أجد شيئا قال : التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال : أمعك من القرآن شيء ؟ قال : نعم سورة كذا وسورة كذا قال : قد زوجناكها بما معك من القرآن ، \* ومن طريق البخاري نا يحيى نا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال لرجل : « تزوج ولو بخاتم من حديد » ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا الحسين بن علي عن زائدة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله قد وهبت نفسي لك فاصنع في ما شئت فقال له شاب عنده : يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها قال : وعندك شيء تعطيتها إياه ؟ قال : ما أملكه قال : فانطلق فاطلب فلعلك تجد شيئا ولو خاتما من حديد فأناه فقال : ما وجدت

(١) في النسخة رقم ١٤ أوجب الله له (٢) في النسخة رقم ١٦ بطلان قوهم

شيئا إلا أزارى هذا قال: أزارك هذا أن أعطيها إياه لم يبق عليك شيء قال: انقرأ أم القرآن؟ قال: نعم قال: فانطلق فقد زوجتكها فعلها من القرآن «ناحم بن أحمد القاضي نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس المرادي نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا الحسن بن علي - هو الجعفي - عن زائدة عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن النبي ﷺ زوج رجلا من امرأة علي أن يعلمها سورة من القرآن \*

**قال أبو محمد:** والحديث مشهور ومنقول نقل التواتر (١) من طرق الثقات رويناه أيضا من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاري. وعبد العزيز بن محمد الدراوردي. وسفيان بن عيينة. وحماة بن زيد. ومعمّر. ومحمد بن مطرف. وفضيل ابن سليمان: وغيرهم كلهم عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن رسول الله ﷺ \*

**قال أبو محمد:** فاعترض من لم يثق الله عز وجل ولا استحيا من الكذب في هذا فقال: إنما كلفه رسول الله ﷺ خاتما من حديد مزينا يساوي عشرة دراهم من فضة أو ثلاثة دراهم من فضة خالصة فقول يضحك الشكلى ويسى الظن بقائله لأنها مجاهرة بما لم يكن قط ولا خلقه الله عز وجل قط في العالم أن تكون حلقة من حديد وزنها درهمان تساوي ما ذكرنا (٢) ولا سيما في المدينة وقد علم كل ذي حظ من التمييز أن مرورهم ومساحيمهم لحفير الأرض وشوافرهم وفؤوسهم لقطع الخطب. ومناجلهم لعمل النخل وحصاد الزرع. وسككهم للحرث. ومزابرهم للزرجون. ودرعهم ورماحهم كل ذلك من حديد فمن أين استحلوا أن يخبروا عن النبي ﷺ بهذه الكذبة السخيفة؟ ونسأل الله العافية، وأن من لجأ إلى المحال الممتنع في نصر باطله لقد يدل فعله هذا على صفات سوء في الدين. والحياء. والعقل، واعترضوا على أن يكون الصداق تعليم القرآن بخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناعقان بن مسلم نا ابان بن يزيد العطار حدثني يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أبي سلام (٣) عن أبي راشد الخبراني (٤) عن عبد الرحمن بن شبل الأنصاري سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به»، وبالخبر الذي رويناه من طريق أبي ابن كعب أنه علم رجلا القرآن فاهدى إليه فرسا فقال له رسول الله ﷺ: «أتحب أن تأتى الله في عتقك يوم القيامة نار»، وفي بعض ألفاظه «أن كنت تحب أن تطوق طوقا

(١) في النسخة رقم ١٤ قل السكاة (٢) في النسخة رقم ١٦ ما ذكرنا (٣) في النسخة رقم ١٤ عن زيد عن أبي سلام (٤) في النسخة رقم ١٤ المراني وهو غلط

من نار فاقبلها ، وفي بعضها « جرة بين كتفك تقلد بها أو تعلقها » .  
**قال أبو محمد** : وهذه آثار واهية لاتصح ، أما حديث ولاتأكلوا به ، فرواية  
 أبي راشد (١) الخبراني وهو مجهول ، ثم لو صح لم تسكن لهم به حجة لأن الأكل أكلان  
 أكل بحق وأكل بباطل فالأكل بحق حسن وقد مضى رسول الله ﷺ وأصحابه  
 إلى المدينة كمصعب بن عمير وغيره يعلمون الانصار القرآن والدين وينفق الانصار  
 عليهم قال الله تعالى : (هم الذين يقولون لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا)  
 فأنكر الله عز وجل على من نهاهم عن النفقة على أصحاب رسول الله ﷺ أشد النكير .  
 وأما حديث أبي بن كعب فإن أحد طرقه في روايته الاسود بن ثعلبة وهو مجهول  
 لا يدرى من هو ، والأخرى من طريق أبي زيد عبد الله بن العلاء وهو مجهول لا يدرى  
 من هو ، والثالثة من طريق بقية وهو ضعيف فسقطت كلها ، والصحيح من ذلك  
 ضد هذا وهو ما روينا من طريق البخاري ناسيدان (١) بن مضارب الباهلي نا أبو معشر  
 البراء - هو يوسف بن يزيد - حدثني عبيد الله بن الأخنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة  
 عن ابن عباس « أن رجلا قال : يا رسول الله آخذ على كتاب الله أجرا ؟ فقال له  
 رسول الله ﷺ : ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله عز وجل » . ومن طريق  
 أبي داود نا عبد الله بن معاذ نا أبي ناشعة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي  
 عن خارجة بن الصلت عن عمه « أنه رقى بجنونا بأمر القرآن فاعطاه أهله شيئا فذكر ذلك  
 لرسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ : كل فلعمرى من أكل برقية باطل لقد أكلت  
 برقية حق » فصحح الأكل بالقرآن في الحق وفي تعليمه حق . وان الحرام انما هو أن يأكل  
 به رياء أولغير الله تعالى ، وهو ما بالخبر الساقط الذي روينا من طريق سعيد بن منصور  
 نا أبو معاوية نا أبو عرفة الفاشي عن أبي النعمان الأزدي قال : « زوج رسول الله ﷺ  
 امرأة على سورة من القرآن ثم قال : لا يكون لاحد بعدك مهرا » فهذا خبر موضوع  
 فيه ثلاث عيوب ، أولها أنه مرسل ولا حجة في مرسل اذ رواه شعبة عن أيوب ، والثاني  
 ان أبا عرفة الفاشي مجهول لا يدرى أحد من هو ، والثالث ان أبا النعمان الأزدي مجهول  
 أيضا لا يعرفه أحد ، وموه بعضهم بالخبر الذي فيه ان أبا طلحة تزوج أم سليم رضي الله عنهما على  
 ان يسلم فلم يكن لها مهر غيره ، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين ، أحدهما ان ذلك كان قبل  
 هجرة رسول الله ﷺ بمدة لان أبا طلحة قديم الاسلام من أول الانصار اسلاما ولم

يكن نزل ايجاب إيتاء النساء صدقاتهن بعد ، الثانى انه ليس فى ذلك الخبر ان رسول الله ﷺ علم ذلك ، وقال بعضهم : هذا خاص لرسول الله ﷺ \*  
**قال أبو محمد :** وهذا كذب \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لقد كان ا-كم فى رسول الله أسوة حسنة ) فكل ما فعله رسول الله ﷺ فالفضل لنا والأجر والاحسان

فى ان نفعل كما فعل إيتاء به ، والمانع من ذلك مخطىء والراغب عن سنته ظالم لنفسه هالك الا أن يأتى نص قرآن أو سنة ثابتة بأنه خصوصى لرسول الله ﷺ فلا يحل ان يعمل به حيثنذو العجب كله ان هؤلاء يأتون الى ما عمله عليه الصلاة والسلام ولم يخبر المؤمنين أنه خاص له فيقولون : هو خاص له ثم يأتون الى نكاح الموهوبة وقد نص الله عز وجل على أنها خاصة له عليه الصلاة والسلام دون المؤمنين فيقولون : هو عام لكل أحد نعوذ بالله مما ابتلوا به \* وقال بعضهم : ارأيت ان طلقها قبل الدخول ؟ قلنا : ان كان قد علمها السورة التى أصدقها تعليمها فقد استوفت صداقها ولا سبيل لها اليه لانه عرض قد اقبضى وان كان لم يعلمها اياه فعليه ان يعلمها نصفها فقط ، وهذا لا يحرم على أحد يعنى تعليم امرأة أجنبية ، وقد كلف أمهات المؤمنين الناس \*

**قال أبو محمد :** وقال بقولنا طائفة من السلف \* رونا من طريق وكيع عن سفيان الثورى عن اسماعيل عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لو رضيت بسواك من أراك (١) لكان مهرا \* ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح بن حنى عن أنى هارون العبدى عن أنى سعيد الخدرى انه قال : د ليس على أحد جناح ان يتزوج بقليل ماله أو كثير اذا استشهدوا وتراضوا \* وروى عن عبد الرحمن بن مهدى عن صالح بن رومان عن أنى الزبير عن جابر بن عبد الله قال : د من اعطى فى صداق امرأة ملء حفنة (٢) من سويق أو تمر فقد استحل \* \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن حميد عن أنس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف قال لرسول الله ﷺ : « تزوجت امرأة من الأنصار فقال له رسول الله ﷺ : كم سقت اليها ؟ قال : وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله ﷺ : أولم ولو بشاة » قال عبد الرزاق : فأخبرنى اسماعيل بن عبد الله عن حميد عن أنس قال : وذلك دانتان من ذهب \*

**قال أبو محمد :** الدائق سدس الدرهم الطبرى وهو الأندلسى فالدانتان وزن ثلث درهم أندلسى وهو سدس المثلثال من الذهب ، وهذا خبر مسند صحيح ، فان قيل : فقد روى من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا حجاج - هو ابن أوطاة - عن قنادة

عن أنس في النواة المذكورة أنها قومت بثلاث (١) دراهم قلما : حجاج ساقط ولا يعارض بروايته رواية عبدالرزاق \* ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال في الصداق : أدنى ما يكفي خاتمه أو ثوب يرسله ، قال ابن جريج : وقال عمرو ابن دينار . وعبد الكريم : أدنى الصداق ما تراضوا به \* ومن طريق عبدالرزاق عن سفیان بن عينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن قسيط قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : لو اصدقها سوطا حلت له \* نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا أبو أحمد الزيري نا عبد العزيز ابن أبي داود عن سعيد بن المسيب انه زوج ابنته ابن أخيه فقيل له : أصدق ؟ فقال : درهمين \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن انه كان يقول في الصداق : هو على ما تراضوا عليه من قليل أو كثير ، ولا يؤقت شيئا . قال سعيد : ونا خالد بن عبدالله - هو الطحان - عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : ما تراضوا به عليه فهو صداق \* ومن طريق سحنون عن عبدالله بن وهب نا خبرني عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري انه قال : يحل المرأة ما رخصت به من قليل أو كثير ، قال ابن وهب : نا خبرني رجال من أهل العلم عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وابن قسيط . وربيعة بن أبي عبدالرحمن أنه يجوز من الصداق درهم \*

**قال أبو محمد** : وهو قول سفیان الثوري . والأوزاعي . والحسن بن حي : والليث بن سعد . وابن أبي ليلى . وابن وهب صاحب مالك . والشافعي . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وجملة أصحاب الحديث (٢) ممن سلف وخلف وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٤٨ مسألة ومن اعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقها لا صداق لها غيره فهو صداق صحيح ونكاح صحيح وستة فاضلة ، فان طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء ، فلو أبت أن تتزوجه بطل عتقها وهي مملوكة كما كانت ، وفي هذا خلاف متأخر ، قال أبو حنيفة . ومحمد بن الحسن . وزفر بن الهذيل . ومالك . وابن شبرمة . والليث : لا يجوز أن يكون عتق الأمة صداقها . قال أبو حنيفة . وزفر . ومحمد . ومالك : ان فعل فلها عليه مهر مثلها وهي حرة . ثم اختلفوا ان ات أن تتزوجه فقال أبو حنيفة . ومحمد : تسعى له في قيمتها ، وقال مالك . وزفر : لا شيء له عليها .

قال علي : البرهان على صحة قولنا وبطلان قول هؤلاء الخبر المشهور الثابت الذي

(١) في النسخة رقم ١٤ ثلاثة (٢) في السحرة رقم ١٦ «وجهه» من أصحاب الحديث

روياه من طرق شتى كثيرة ، منها من طريق البخارى ، ومن طريق عبدالرزاق ، ومن طريق حماد بن سلمة قال البخارى : ثنا قتيبة نا حماد بن زيد عن ثابت البناني ، وقال عبدالرزاق : عن معمر عن قتادة ، وقال حماد بن سلمة عن عبدالعزيز بن صهيب ، ثم اتفق ثابت . وقاتدة . وعبدالعزيز كلهم عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها » قال قتادة في روايته : ثم جعل \*

**قال أبو محمد** : فاعترض من خالف الحق على هذا الخبر بأن قال : لا يخلو أن يكون تزوجها وهي مملوكة فهذا لا يجوز بخلاف أو يكون تزوجها بعد أن أعتقها فهذا نكاح بلا صداق \*

قال على : هذا أحق كلام سمع لوجهه ، وأولها أنه اعتراض على رسول الله ﷺ وهذا انسلاخ من الاسلام ، والثاني أنه اعتراض بموه ساقط لأننا نقول لهم ما تزوجها الا وهي حرة بعد صحة العتق لها وذلك العتق الذى صحح لها بشرط أن يتزوجها به هو صداقها قد أتاها اياه واستوفته ولا فرق بين هذا وبين من أعطى امرأة دراهم ثم خطبها فتزوجها على تلك الدراهم التى له عندها وهم لا ينكرون هذا ، والثالث أنهم لو سألوا أنفسهم هذا السؤال فى أقوالهم الفاسدة لأصابوا ؟ مثل توريثهم المطلقة ثلاثا فى المرض فنقول لهم : لا يخلو من أن تكونوا ورثتموها وهي زوجة له أو وهي ليست بزوجة له ولا سبيل الى قسم ثالث فإن كانت زوجته فقد كان تلذذه بمباشرتها ونظره الى فرجها حلال له مادام يجرى فيه الزوج وأتم تحرمون عليه ذلك بتلاقطها وان كانت ليست زوجها لولا ما له ولا بنتا له ولا جدة له ولا بنت ابن له ولا اختا ولا معتقة ولا ذات رحم فهذا عين الظلم واعطاء المال بالباطل (١) فان ادعوا اتباع الصحابة قلنا : نحن أولى بالصواب وبوضوح العذر وبترك الاعتراض علينا اذا ما تبعنا ههنا النبي ﷺ والصحابة أيضا . والتابعين زيادة فكيف وقد كذبتم فى دعواكم اتباع الصحابة فى توريث المطلقة ثلاثا فى المرض على ما نيينه ان شاء الله تعالى فى بابه ؟ ، وأقرب ذلك انه لم يصح عن عمر والمشهور عن عثمان انه لم يعده طلاقا وفى قولهم فى ولده المستحقة : انهم احرار وعلى أبيهم قيمتهم . فنقول لهم : لا يخلو من أن يكونوا احرارا أو عبيدا فان كانوا احرارا فثمن الحر حرام كالميتة والدم وان كانوا عبيدا فبيع العبيد من غير رضا سيدهم حرام الابنص ، ومثل هذا لهم كثير جدا ؟ وقال بعضهم : العتق ليس مالا فهو كالطلاق فى أن العتق يبطل به الرق فقط والطلاق يبطل به النكاح فقط فلوا انه طلقها على أن يكون

طلاقها مهرها بعد ذلك فكذلك العتق ۞

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية الفساد والسخافة لانه قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لان قياس أصل على أصل آخر لا يجوز عندهم ولا شبه بين الطلاق والعتق لان العتق يبطل الرق كما قالوا : وأما الطلاق فقد كذبوا في قولهم انه يبطل النكاح بل للبطلان الذي وطئها دون الثلاث ان يرتجعها فصح انه لم يبطل نكاحه بخلاف العتق الذي لا يجوز له ارتجاعه في الرق ، وأيضا فان العتق اخراج مال عن ملكه وليس الطلاق كذلك فبطل تمويههم البارد والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم : هذا خاص برسول الله ﷺ ۞

قال أبو محمد : هذا كذب ومخالفة لقول الله عز وجل : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) فكل فعل فعله عليه الصلاة والسلام لنا الفضل في الانتساء به عليه الصلاة والسلام ما لم يأت نص بأنه خصوص فنقف عنده ولو قالوا هذا لانفسهم في اجازتهم الموهوبة التي لا تحل لغيره عليه الصلاة والسلام لو فقوا ، وقال بعضهم : قد رويتم في ذلك ما كتب به اليكم داود بن بابشاذ قال : ناعبد الغنى بن سعيد الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة نا أبو جعفر الطحاوي نا أحمد بن داود نا يعقوب بن حميد - وهو ابن كاسب - قال : نا حماد بن زيد عن عبد الله بن عون قال : « كتب الى نافع ان النبي ﷺ أخذ جويرية في غزوة بني المصطلق فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، أخبرني بذلك عبد الله بن عمر كان في ذلك الجيش قالوا : وابن عمر لا يرى ذلك فبحال أن يترك ما روى الفضل علم عنده بخلاف ذلك \*

قال أبو محمد : لو صح ما ذكروه من ان ابن عمر لم يرد ذلك لما كانت فيه حجة لان الحجة التي أمرنا الله تعالى بها وباتباعها انما هي ما روه لنا عن رسول الله ﷺ لا ما رواه من رآه منهم (١) برأى اجتهد فيه وأصاب ان وافق النص فله أجران أو اخطأ إن خالف النص غير قاصد الى خلافه فله أجر واحد ، وقد افردنا في كتابنا المرسوم بالاعراب في كشف الالتباس بابا ضخما لكل واحدة من الطائفتين فيما تناقضا وفيه في هذا المكان فاخذوا برواية الصاحب وخالفوا رأيه الذي خالف به ما روى ، والذي نعرفه عن ابن عمر فهو ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم - وجريير كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال ، « ان ابن عمر كان يقول في الرجل يعتق الجارية ثم يتزوجها قال اراك بدينته ، قال ابراهيم وكان أعجب ذلك إلى أصحابنا ان يجعلوا عتقها صداقها



فأما كره ابن عمر زواج المرأة من أعتقه الله عز وجل فقط ، فبطل كيدهم الضعيف في هذه المسألة \*

قال أبو محمد : والخبر المذكور عن ابن عمر كتب به إلى داود بن بابشاذ قال : نا عبد الغنى بن سعيد ثنا هشام بن محمد بن قرة نا أبو جعفر الطحاوى قد ذكر الحديث الذى ذكرنا آنفا ، ثم قال : فقد روى هذا ابن عمر عن رسول الله ﷺ كما ذكرنا ثم قال : هو من بعده عليه الصلاة والسلام فى مثل هذا أنه يحدد لها صداقا \* نأبذلك سليمان بن شعيب نا الخصب - هو ابن ناصح - حدثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك \*

**قال أبو محمد :** هذا نص كلام الطحاوى ولم يذكر كلام ابن عمر كيف كان ولعله لو أورده لكان خلافا لظن الطحاوى ، وهذا الحديث ليس بما رواه أصحاب حماد بن سلمة الثقات عنه ، والخصيب لا يدرى حاله وليس بالمشهور فى أصحاب حماد ابن سلمة فهو أمر ضعيف من كل جهة ، والخبر الأول من رواية ابن عمر لا من جويرية هو من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب وهو ضعيف ، وذكروا أيضا الخبر الذى رويناه من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن جويرية قالت لرسول الله ﷺ : « أنها وقعت فى سهم ثابت بن قيس ابن الشماس أو ابن عم له وأنها كاتبته وأنت رسول الله ﷺ تستعينه فى كتابتها وأنه عليه الصلاة والسلام قال لها : أوخير من ذلك أقضى عنك كتابتك واتزوجك » قالوا : وليس هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يؤدى كتابة مكاتبة لغيره ويتزوجها بذلك \* قال أبو محمد : قبل كل شيء فإن هذا خبر لا تقوم به حجة إنما رويناه عن محمد بن إسحاق من طريقين ضعيفين ، أحدهما من طريق زياد بن عبد الله البكائى . والآخر من طريق أسد بن موسى وكلاهما ضعيف ثم لو صح لكان لا يخلو من أن ثابت بن قيس وهبها لرسول الله ﷺ أذعرف رغبته عليه الصلاة والسلام فيها ولم تكن أدت من كتابتها بعد شيئا فبطلت الكتابة وصارت لرسول الله ﷺ ألا يجوز أن يظن بثابت أو بصاحب غير هذا أصلا ، وأيضا فلو لم يكن ذلك وتمادت على كتابتها حتى عتقت بأدائها أو بأداء رسول الله ﷺ إياها عنها لكانت مولاة ثابت وهذا لم يقله أحد قطعا ولا يختلف أحد من أهل العلم فى أنها لم تكن مولاة ثابت أصلا فوضح سقوط ما رواه أسد . وزباد وبطلان تعلقيهم بهذه الملققات التى لا تغنى من الحق شيئا ، وموهرا أيضا بما حدثناه حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا اسماعيل

ابن اسحاق نا يحيى بن عبدالحيد الحناني نا أبو بكر بن عياش نا أبو حصين عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « أيما امرئ - أعتق أمته ثم تزوجها بمهر جديد فله أجران » فهذا لفظ سوء انفرد به يحيى الحناني وهو ضعيف جدا عن أبي بكر بن عياش وهو ضعيف ، والخبر مشهور من رواية الثقات ليس فيه مهر جديد أصلا ، ثم لو صح لم تكن فيه حجة أصلا لأنه ليس فيه أنه لا يجوز له نكاحها الا بمهر جديد ، ونحن لا نمنع من أن يجعل لها مبرا آخر بل كل ذلك جائز ، وهذا الخبر ورواياه من طرق \* منها من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن حي عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من كانت له جارية فاحسن أديها وعلها فاحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران اثنان » . ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله نا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري « أن رسول الله ﷺ قال في الذي يعتق أمته ثم يتزوجها (١) فله أجران ، ليس في شيء من ذلك ذكر مهر جديد \*

[أخبرنا أبو عمر بالسند المتقدم الى مسلم قال : نا يحيى بن يحيى نا هشيم عن صالح بن صالح الهمداني عن الشعبي قال : رأيت رجلا من خراسان يسأل الشعبي فقال : يا أبا عمرو ان من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها : فهو كالراكب بدنته فقال الشعبي - حدثنا أبو بردة - هو عامر بن عبد الله بن قيس - هو أبو موسى الأشعري عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فآمن به واتبعه وصدق به (٢) فله أجران . وعبد مملوك أدى حق الله عليه وحق سيده فله أجران . ورجل كانت له أمة فغذاها فاحسن غذاها ثم أديها فاحسن أديها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران » ثم قال الشعبي للخراساني : خذ هذا الخبر (٣) غير شيء فقد كان الرجل يرحل فيمادون هذا الى المدينة ، قال مسلم : ونا أبو بكر بن أبي شيبة نا عتبة بن سليمان ونا ابن أبي عمر حدثنا سفيان ونا عبد الله بن معاذ قال : حدثني أبي قال : نا شعبة كلهم عن صالح بن صالح بهذا الاسناد نحوه [ (٤) ] . قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به انما هو أباطيل ، ومن قال بقولنا (٥) من السلف طائفة كماروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال فيمن أعتق أمته ثم تزوجها وجعل عتقها صداقا

(١) في النسخة رقم ١٦ أعتق أمته ثم تزوجها (٢) في صحيح مسلم وصحته (٣) في صحيح مسلم خذ هذا الحديث

(٤) من قوله أخبرنا أبو عمر بالسند المتقدم الى هنا زيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) في النسخة رقم ١٤ بتل قولا

قال: «له أجران» وقد روى أيضا عن ابن مسعود . وأنس \* ومن طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أنا يحيى بن سعيد الأنصارى . والمغيرة . ويونس - هو ابن عبيد - وجابر قال يحيى : عن سعيد بن المسيب وقال المغيرة : عن ابراهيم . وقال يونس : عن الحسن وقال جابر : عن الشعبي قالوا كلهم : لا بأس بأن يجعل عتقها صداقها ، قال هشيم : وأنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يقول : «إذا قال الرجل لأمه قد أعتقتك وتزوجتك فهي امرأته وان قال : أعتقتك واتزوجك فاعتقها ان شاءت تزوجته وان شاءت لم تتزوج » وكان الحسن يكره غير هذا كما روينا من طريق أبي داود الطيالسى عن شعبة عن منصور بن زاذان عن الحسن البصرى أنه كره أن يعتق الرجل أمته لوجه الله ثم يتزوجها \*

قال أبو محمد : وروى مثله عن أنس بن مالك . وابن مسعود . وجابر بن زيد . و ابراهيم \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم قال : كانوا يكرهون ان يعتق أمته ثم يتزوجها ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وعبد الله ابن طاوس قال يحيى : عن سعيد بن المسيب وقال ابن طاوس : عن أبيه قال جميعا : لا بأس ان يجعل عتقها صداقها ، قال طاوس : ذلك حسن \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبى كثير عن أنس بن عبد الرحمن بن عوف قال . لا بأس ان يعتق الرجل أمته فيتزوجها ويجعل عتقها صداقها \* وبه الى معمر عن قتادة قال : اذا أعتق الرجل أمته وجعل عتقها مهرها ثم طاقها قبل ان يدخل بها فلا شيء لها ، وابن جريج يقول : ان طلقها سعت له في نصف قيمتها ، وهو قول عطاء \*

قال أبو محمد : فهو لأعلى . وأنس . وابن مسعود . وسعيد بن المسيب . و ابراهيم . ومن لقيه ابراهيم من شيوخه . والشعبى . وعطاء بن أبي رباح . و طاوس . وأبوسلمة ابن عبد الرحمن . وقتادة . وغيرهم وهو قول سفيان الثورى . والأوزاعى . والحسن ابن حى . وأبى يوسف القاضى خالف في ذلك أصحابه ووفق . والشافعى . وأحمد وأبى ثور وبعض أصحابنا وما نعلم للمخالفين سلفا الا تلك الرواية الساقطة عن ابن عمر التي لم يبين فيها كيف كان لفظه ولا كيف كان لفظ نافع الذي ذكر ذلك عنه ، وشيثار بما ذكره \* روينا من طريق سعيد بن منصور قال : ناهشيم أنا يونس عن ابن سيرين انه كان يحب ان يجعل مع عتقها شيئا ما كان \*

قال أبو محمد : انما هذا استحباب من ابن سيرين والافهذا القول يدل على انه كان

يجوز أن يجعل عتقها صداقها فقط وبالله تعالى التوفيق \* وأما قولنا : أن طلقها قبل الدخول فلا شيء له عليها لأن الذي فرض لها هو عتقها وهو شيء قد تم فلا يستدرك وتكليف الغرامة هو إيجاب غير نصف ما فرض لها فلا يجوز وأما أن لم تتزوجه فانه عتق لم يتم إنما هو عتق بشرط أن تتزوجه فيكون صداقها فإذا لم تتزوجه فلا صداق لنكاح لم يتم فهو باطل ، وأما أن تزوجه فقد تم النكاح وصح العتق لصحة النكاح الذي علق به وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٤٩ مسألة** ولا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتجهز إليه بشيء أصلاً من صداقها الذي أصدقها ولا من غيره من سائر مالها، والصداق كله لها تفعل فيه كله ما شاءت لا إذن للزوج في ذلك ولا اعتراض وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وغيرهم ، وقال مالك : أن اصدقها ديناراً أو دراهم أجبرت على أن تتباع بكل ذلك شورة من ثياب ووطاء وحلى تتجمل به له ولا يحل له أن تقضى منها ديناً عليها الاثلاثة دنائير فأقل فإن أصدقها نقار ذهب أو نقار فضة فهو لها ولا تجبر على أن تتباع بها شورة أصلاً ، فإن أصدقها حلياً أجبرت على أن تتحلى به له فإن أصدقها ثياباً ووطاء أجبرت على أن تلبسها بحضرته ولم تجب لها عليه كسوة حتى تمضي مدة تخلق فيها تلك الثياب ، فإن أصدقها خادماً اتى أجبرت على أن تخدمها ولم يكن لها بيعها وإن أصدقها عبداً فلما ان تفعل فيه ما شاءت من بيع أو غيره ، فلو أصدقها دابة . أو ماشية . أو ضيعة أو داراً أو طعاماً لم يكن للزوج في كل ذلك رأى وهو لها تفعل فيه ما شاءت من بيع أو غيره وليس للزوج أن ينتفع بشيء من ذلك ولأن ينظر فيه إلا باذنها ان شاءت \*

قال أبو محمد : قول مالك هذا يكفي من فساده عظيم تناقضه وفرفه بين ما فرق من ذلك بلا برهان من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية مقبولة . ولا قول أحد نفع له قبله . ولا قياس ولا رأى له وجه ، وأطرف شيء أباحتها قضاء الثلاثة دنائير والدينارين في دينها فقط لا أكثر من ذلك فليت شعري أن كان صداقها ألف دينار أو كان صداقها ديناراً واحداً كيف العمل في ذلك أن هذا العجب \*

قال أبو محمد : و برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ) فافترض الله عز وجل على الرجال أن يعطوا النساء صدقاتهن نحلة ولم يسمح للرجال منها شيئاً إلا بطيب أنفس النساء فأى بيان بعد هذا نرغب أم كيف تطيب نفس مسلم على مخالفة هذا الكلام لرأى فاسد متخاذل متنافر لا يعرف لفتاؤه فيه سلف ، ووجدنا الله عز وجل قد أوجب للمرأة حقوقاً في مال

زوجها أحب أم كرهه هو الصداق والفقة والكسوة. والاسكان مادامت في عصمته. والمتعة ان طلقها ولم يجعل للزوج في مالها حقاً أصلاً لا ما قبل ولا ما كثر ولا شيء أطرف من اسقاطهم عن الزوج الكسوة مادام يمكنها أن تكسب من صداقها ولم يسقط عنه النفقة مادام يمكنها أن تنفق على نفسها من صداقها فهل سمع بأسقط من هذا الفرق الفاسد ؟ \* وشغب بعضهم بقول الله عز وجل : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض) فقلنا : صدق الله عز وجل ، ولا يحل تحريف الكلم عن مواضعه ولا أن نقول عليه عز وجل ما لم يقل فها من أكبر الكبائر ، وليس في هذه الآية ذكر لقيامه على شيء من مالها ولا للحكم برأيه ولا للتصرف فيه وإنما فيها انه قائم عليها يسكنها حيث يسكن ويمنعها من الخروج الى غير الواجب ويرحلها حيث يرحل ، ثم لو كان في الآية لما ادعيتم لكنتم أول مخالفين لها لأنكم خصصتم بعض الصداقات دون بعض ودون سائر مالها كل ذلك تحكم (١) بالباطل بلا رهان ، وشغبوا أيضا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : « تنكح المرأة لأربع لحسنها ومالها وجمالها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » \* وهذا عجب جدا لا نظير له أول ذلك أن رسول الله ﷺ لم يأمر أن تنكح لما لها ولا نذب الى ذلك ولا صوبه بل إنما أورد ذلك اخبارا عن فعل الناس فقط ، وهذه أفعال الطماعين المذموم فعلهم في ذلك بل في الخبر نفسه الانكار لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : « فاظفر بذات الدين » فلم يأمر بأن تنكح بشيء من ذلك الا للدين خاصة لكن الواجب أن تنكح المرأة الزوج لما له لأن الله تعالى أوجب لها الصداق عليه والفقة والكسوة ، وقد جاء عن رسول الله ﷺ بيان النهي عن أن تنكح المرأة لما لها كما حدثنا أحمد بن محمد الطلسكي نا ابن مفرج القاضي نا محمد بن أيوب الرقي نا البزار نا سلية بن شبيب نا عبد الله ابن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله ﷺ : « لا تنكحو النساء لحسنهن فلعن حسنهن يردينهن ولا تنكحوهن لا مواهن فلعن أمواهن يطغين وانكحوهن للدين ولأمة سوداء خرماء ذات دين أفضل » ثم أهم أول مخالفين لما هو وابه لأنه ليس في نكاح المرأة لما لها لو أبيع ذلك أو نذب اليه شيء مما أتوا به من التخليط في الفرق بين صداق فضة مضروبة وذهب مضروب وبين سبائك فضة وذهب غير مضروبة ، والفرق بين أصداق ثياب . ووطاء . وجوهر . وخادم ، وبين أصداق حرير . وقطن . وكتان . وصوف . ودابة . وماشية . وعبد . وطعام ، والفرق بين قضاء ثلاثة دنانير من دينها فأقل وبين قضائها أكثر من ذلك فوضح عظيم فساد تخليط هذه الأقوال وبالله

تعالى التوفيق \* وربما يموهون بما نذكره مما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال ناهمام ابن يحيى أناقتادة عن جلال بن أبي الجلال العتكي عن أبيه أن رجلا خطب إلى رجل ابنته من امرأة عربية فأكحها إياه فبعثت إليه بابتة له أخرى أمها أعجمية فلما دخل بها علم بعد ذلك فأتى معاوية فقص عليه فقال : معضلة ولا أباحسن - وكان على حرب بالمعاوية فقال : الرجل لمعاوية فأذن لي أن آتيه فأذن له معاوية فأتى الرجل على بن أبي طالب فقال : السلام عليك يا على فرد عليه السلام فقص عليه القصة فقضى على على أبي الجارية بان يحجز ابنته التي أنكحها إياه بمثل الصداق الذي ساق منها لأختها بما أصاب من فرجها وأمره أن لا يمس امرأته حتى تنقضى عدة أختها ، قال الحجاج بن المنهال : وأخبرني هشيم قال : أخبرني المغيرة عن إبراهيم النخعي أن رجلا تزوج جارية فأدخل عليه غيرها فقال إبراهيم : للتي دخل بها الصداق الذي ساق وعلى الذي غره أن يزف إليه امرأته بمثل صداقها \*

قال أبو محمد : هذا كله عليهم لأنه ليس في شيء من هذين الخبرين أن الزوج في ذلك حقا ولا أربا إنما فيهما أن يضمنن للتي زوجت منه وزف إليه غيرها صداقها الذي استهلك لها وأعطى لغيرها بغير حق وهكذا نقول ، ثم هم يخالفون هذه الرواية عن على في موضعين ، أحدهما أنه جعل للتي زفت إليه الصداق الذي سمي لأختها وهم لا يقولون بهذا بل إنما يقضون لها بصداق مثلها ، والموضع الثاني أمر على أن لا يطلأ التي صح نكاحه معها الا حتى تنقضى عدة الأخرى التي زفت إليه وهم لا يقولون بهذا ، فن المقت والعار والاثم تمويه من يوهم أنه يحتج بأثر هو أول من يخالفه ونعوذ بالله من الخذلان ، هذا مع أن الجلال بن أبي الجلال غير مشهور \* وبما أخبرناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا الحسن بن حماد نا يحيى بن يعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أنس فذكر خطبة على فاطمة رضي الله عنهما « وإن عليا باع درعه بأربعة مائة وثمانين قال : فأتيت بها رسول الله ﷺ فوضعتها في حجره فقبض منها قبضة فقال : يا بلال أبغنا بها طيبا وأمرهم أن يحجزوها » قال : فجعل لنا سريرم مشروط بالشريط ووسادة من آدم حشوها ليف ومله البيت كثيبا \*

قال أبو محمد : وهذا حجة عليهم لأنه لا تبلغ قبضة في طيب وسريرم مشروط بالشريط ووسادة من آدم حشوها ليف عشر أربعمائة درهم وثمانين درهما فظهر فساد قولهم والحمد لله رب العالمين \*

١٨٥٠ مسألة وعلى الزوج كسوة الزوجة مذهب النكاح ونفقها وما تتوطاه وتتغطاه وتفتقر شهواساكنها كذلك أيضا صغيرة كانت أو كبيرة. ذات أب أو يتيمة غنية أو فقيرة. دعى إلى البناء أو لم يدع. نشزت أو لم تنشز. حرة كانت أو أمة. بوأت معه بيتا أو لم تبوأ. \* برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد ابن سلمة نا أبو قزعة الباهلي عن حكيم بن معاوية القشيري قال : « قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت » \*

قال أبو محمد : أبو قزعة هذا هوسيد بن حجير ثقة روى عنه شعبة . وابن جريج . وحماد بن سلمة . وابنه قزعة . وغيرهم \* ومن طريق مسلم نا الحجاج نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال في خطبته في عرفة يوم عرفة (١) : « فاتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بامان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله تعالى ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم احدا تكرر هو نه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ، فعم رسول الله ﷺ كل النساء ولم يخص ناشزا من غيرها . ولا صغيرة ولا كبيرة . ولا أمة مبوأة بيتا (٢) من غيرها وما ينطق عن الهوى اى هو الا وحى يوحى وما كان ربك نسيا \* نا يونس بن عبد الله نا أحمد ابن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر نا خبرنى نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد انظروا الى من طالت غيبته ان يعيشوا بنفقة أو يرجعوا ، وذكر باقى الخبر فلم يستثن عمر امرأة من امرأة \* نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة (٣) هل لها نفقة ؟ قال : نعم \*

قال أبو محمد : وروينا عن نحو خمسة من التابعين : لانفقة لناشر : وهذا قول خطأ ما نعلم لقائله حجة ، فان قيل : ان النفقة بازاء الجماع والطاعة قلما : لابل هذا القول كذب ، وأول من يبطله (٤) أتم ، أما الحنفيون . والشافعيون فيوجبون النفقة

(١) فى النسخة رقم ١٤ فى خطبته بمرقة (٢) فى النسخة رقم ١٤ «مبوأة بيت» (٣) فى النسخة رقم ١٤

«عاصية» (٤) فى النسخة رقم ١٤ وأول من يسقطه

على الزوج الصغير على الكبيرة ولا جماع هنالك ولا طاعة ، والحنيفيون ، والمالكيون .  
والشافعيون يوجبون النفقة على المجهوب والعين ولا خلاف في وجوب النفقة على  
المريضة التي لا يمكن جماعها وقديين الله عز وجل ما على الناشز فقال : ( واللاتي تخافون  
نشوزهن فعظوهن واجروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن  
سديلا ) فآخبر عز وجل انه ليس على الناشز الا الهجر والضرب ولم يسقط عز وجل  
نفقتها ولا كسوتها فاعقبتموهن أتم بمنعها حقها وهذا شرع في الدين لم يأذن به الله فهو  
باطل ، فان قالوا : انها ظالمة بنشوزها قلنا : نعم وليس كل ظالم يحل منه من ماله الا ان يأتي  
بتلك نص والا فليس هو حكم الله هذا حكم الشيطان وظلمة العمال والشرط ، والعجب  
كله انهم لا يسقطون قرضا اقرضته اياه من أجل نشوزها فما ذنب نفقتها اسقط دون سائر  
حقوقها ان هذا لعجب عجيب ، وقال بوجوب النفقة على الصغيرة سفيان الثوري .  
وأبو سليمان وأصحابنا ، وما نعلم لمن أسقطها حجة أصلا فهو باطل بلا شك قال الله عز وجل :  
( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) فصح أن من لا برهان له على صحة قوله فقوله باطل  
وقال مالك : لا نفقة على الزوج الا حتى يدعى الى البناء \*

قال أبو محمد : هذا الحكم دعوى مجردة لا برهان على صحتها لا من قرآن . ولا من سنة .  
ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى صحيح ، وقدينا ان السنة الثابتة جاءت بخلافه فهو  
ساقط والله تعالى التوفيق \*

١٨٥١ مسألة ولا يحل لأب البكر صغيرة كانت أو كبيرة أو ثيب ولا  
لغيره من سائر القرابة أو غيرهم حكم في شيء من صداق الابنة أو القرية ولا لأحد ممن  
ذكرنا أن يهبه ولا شيئا منه للزوج طلق أو أمسك ولا لغيره فان فعلوا شيئا من ذلك  
فهو مفسوخ باطل مردود أبدا ، ولها أن تهب صداقها أو بعضه من شاءت ولا اعتراض  
لأب ولا لزوج في ذلك هذا اذا كانت بالغة عاقلة وبقي لها بعده غنى والا فلا ، ومعنى  
قوله عز وجل : ( فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح )  
انما هو أن المرأة اذا طلقها زوجها قبل أن يطأها وقد كان سمي لها صداقا رضيته فلها  
نصف صداقها الذي سمي لها الا أن تعفو هي فلا تأخذ من زوجها شيئا منه وتهب له  
النصف الواجب لها أو يعفو الزوج فيعطيهما الجميع فأيهما فعل ذلك فهو أقرب للتقوى ،  
وهذا مكان اختلف فيه السلف فقالت طائفة : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج  
كما قلنا \* رويان طريق الحجاج بن المنتهال ناجرير بن حازم سمعت عيسى بن عاصم  
يقول : سمعت شريحا يقول : سألتني علي بن أبي طالب عن الذي بيده عقدة النكاح ؟



قلت : هو الولي فقال على : بل هو الزوج \* ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : هو الزوج \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن صالح بن كيسان أن نافع بن جبير بن مطعم تزوج امرأة فطلقها قبل أن يبنى بها فأكل لها الصداق وتأول قول الله عز وجل : (الذي بيده عقدة النكاح) يعنى الزوج \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن شريح قال : هو الزوج \* نأحمد بن عمر العذري نامكي بن عيسون نأحمد بن عبد الله بن رزيق نأحمد بن عمرو بن جابر نأحمد بن حماد الطهراني (١) نأحمد بن الرزاق عن قتادة . وابن أبي نجيح قال قتادة : عن سعيد بن المسيب وقال ابن أبي نجيح : عن مجاهد قال لا جميعا سعيد ابن مسيب . ومجاهد : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نأبو عوانة عن أبي بشر - هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير قال الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، وقال مجاهد . وطاوس . وأهل المدينة : هو الولي ؛ قال : فأخبرتهم بقول سعيد بن جبير فرجعوا عن قولهم \* ومن طريق ابن أبي شيبة حدثني عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نأحمد بن محمد بن نافع مولى ابن عمر أنه قال الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج \* ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابراهيم ابن حمزة نأحمد بن العزيز بن محمد الدراوردي عن عمير مولى غفرة أنه سمع محمد بن كعب القرظي يقول : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج \* ومن طريق اسماعيل نأحمد بن أبي بكر المقدمي نا معتمر بن سليمان التيمي (٢) عن ليث عن عطاء بن أبي رباح الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج \* ومن طريق قاسم بن اصبغ نأحمد بن عبد السلام الخثني نا محمد ابن المثنى نأحمد بن الأعلی نأحمد بن أبي عروبة عن قتادة قال : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج \* ومن طريق اسماعيل نا علي بن المديني نا سفيان بن عيينة عن ابن شبرمة قال : هو الزوج ، وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقالت طائفة : هو الولي [جملة] (٣) ، صح ذلك عن ابن عباس أنه أنفقها عليها الذي بيده عقدة النكاح وضنت جاز وان ابنت ، وصح أيضا عن جابر بن زيد كان يقول : أو يعقوا أبوها أو أخوها ان كان وصولا وان كرهت المرأة ، وصح أيضا عن عطاء . وعلقمة . وابراهيم النخعي . والشعبي . والحسن البصري . وأبي الزناد . وعكرمة مولى ابن عباس ، وروينا عن ابن عباس قولاً لم

(١) هو بكر الطاء المهملة وفي النسخة رقم ١٦ بالطاء المعجمة وهو غلط (٢) وفي النسخة رقم ١٦ معمر ابن سليمان التيمي وهو غلط (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

يصح عنه لانه من طريق الكلبي انه ولي البكر جملة ، وصح عن الزهري قول آخر وهو انه الأب جملة ، وقول خامس رويناه من طريق مالك عن ربيعة . وزيد بن أسلم انه السيد يعفو عن صداق أمته والأب خاصة في ابنته البكر خاصة يجوز عقده عن صداقها وهو قول مالك \*

قال أبو محمد : فنظرنا في هذه الأقوال فوجدنا قول ربيعة . وزيد بن أسلم . ومالك اظهرها فسادا وأبعدها عن مقتضى الآية جملة ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ان الله تعالى لو أراد بقوله : ( أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ) سيد الأمة . وولد البكر خاصة لماستره ولا كتبه فلم يبيته في كتابه ولا على لسان رسول الله ﷺ ، فان قيل : هذان لا يصح نكاح الأمة والبكر الا بعقد هما قلنا : نعم ولا يصح أيضا الا برضى الزوج والا فلا فله في ذلك كالذي للسيد وللأب سواء سواء فمن جعلهما أولى بان يكون بأيديهما عقدة النكاح من الزوج مع تخصيص الآية بلا برهان من قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه فسقط هذا القول جملة وسقط بسقوطه قول الزهري انه الأب أيضا جملة وكذلك سقط أيضا القول الذي صح عنه انه ولي البكر جملة : ثم نظرنا في قول من قال : انه الولي فوجدنا الأولياء قسمين أحدهما من ذكرنا من أب البكر وسيد الأمة فكان حظ هذين في كون عقدة النكاح بأيديهما كحظ الزوج في كون عقدة النكاح بيده سواء سواء وقد يسقط حكم الأب في البكر بان يكون كافرا وهي مؤمنة أو هو مؤمن وهي كافرة أو بان يكون مجنونا ويسقط أيضا حكم السيد في أمته بان يكون صغيرا أو مجنونا والقسم الثاني سائر الأولياء الذين لا يلتفت اليهم لكن ان أبوا أخرج الأمر عن أيديهم وعقد السلطان نكاحها فهو لاء حظ الزوج في كون عقدة النكاح بيده أكل من حظ الأولياء المذكورين فوجدنا أمر الأولياء مضطربا كما ترى ثم انما هو العقد فقط ثم لا شيء بأيديهم جملة من عقدة النكاح بل هي الى الزوج ان شاء امضاها وان شاء حلها بالطلاق ووجدنا أمر الزوج ثابتا في أن عقدة كل نكاح بيده ولا تصح الابارادته بكل حال ولا تحل الابارادته فكان أحق باطلاق هذه الصفة عليه بلا شك ، ثم البرهان القاطع قول الله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فكان عفو الولي عن مال وليه كسبا على غيره فهو باطل وحكما في مال غيره فهو حرام ، فصح انه الزوج الذي يفعل في مال نفسه ما أحب من عفو أو يقضي بحقه والله تعالى التوفيق \*

١٨٥٢ مسألة ولا يحل نكاح الشغار وهو أن يتزوج هذا ولية هذا على

أن يزوجه الآخر وليته أيضا سواء ذكر في كل ذلك صداق الكل واحدة منهما أو لاحداهما دون الأخرى أولم يذكر في شيء من ذلك صداق كل ذلك سواء يفسخ أبدا ولا نفقة فيه ولا ميراث ولا عداق ولا شيء من أحكام الزوجية ولا عدة ، فإن كان عالما فعليه الحد كاملا ولا يلحق به الولد وإن كان جاهلا فلا حد عليه والولد له لاحق وإن كانت هي عالمة بتحريم ذلك فعليها الحد وإن كانت جاهلة فلا شيء عليها \*

قال أبو محمد : واختلف الناس في هذا فقال مالك : لا يجوز هذا النكاح ويفسخ دخل بها أولم يدخل ، وكذلك لوقال : أزوجك ابنتي على أن تزوجني ابنتك بمائة دينار فلا خير في ذلك ، وقال ابن القاسم : لا يفسخ هذا إن دخل بها ، وقال الشافعي : يفسخ هذا النكاح إذا لم يسم في ذلك مهرافان سميا لكل واحدة منهما ميرا أو لاحداهما دون الأخرى ثبت السكاحان معا وبطل المهر الذي سميا وكان لكل واحدة منهما مهر مثلها إن مات أو وطئها أو نصف مهر مثلها إن طلق قبل الدخول ، وقال الليث . وأبو حنيفة . وأصحابه : هو نكاح صحيح ذكر الكل واحدة صداقا أو لاحداهما دون الأخرى أولم يذكر صداقا أصلا أو اشتراطا وبيننا أنه لا صداق في ذلك قالوا : ولكل واحدة في هذا مهر مثلها والظاهر من قولهم : انهما أن سميا صداقا أنه ليس لهما إلا المسمى \*

**قال أبو محمد** : والذي قلنا به هو قول أصحابنا فوجب الظرف فيما اختلفوا فيه فوجدنا في ذلك ما روينا عن طريق مسلم أن أبو بكر بن أبي شيبة نا ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الشغار » والشغار أن يقول الرجل للرجل : زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي ، وقد روينا أيضا مسندا صحيحا من طريق جابر . وابن عمر . وأنس . وغيرهم فكان هذا تحريما من رسول الله ﷺ فبطل قول من سواه ، فظفرنا في أقوال من خالف فاما قول ابن القاسم أنه يصح بعد الدخول فقول قد تقدم تبينا لفساده وتعريه من البرهان جملة \* وأما أبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما فأنهم قالوا : انما فسد هذا السكاح لمسا دصداقة فقط ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : والصداق الفاسد يفسخ فكان نكاح كل واحدة منهما صداقا للأخرى فهما مفسوخان ، قال : فإن سميا لاحداهما صداقا صح ذلك السكاح وصح بكاح الأخرى لصحة صداقه \*

**قال أبو محمد** : فكان هذا قولنا فاسدا لأنه أن كان هذا العقد الذي سمي فيه الصداق صحيحا فهو صداق صحيح فلا معنى لفسخه وإصلاحه بصداق آخر إذا ، فإن قال قائل : بل هو فاسد قلنا : قل بقول أبي حنيفة الذي يجيز كل ذلك ويصلح الصداق وإلا فهي

مناقضة ظاهرة، ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه ظاهر الفساد (١) لمخالفة حكم رسول الله ﷺ جهارا \*

**قال أبو محمد :** ودعوى الشافعي انه انما نهى عن الشغار لفساد الصداق في كليهما دعوى كاذبة لأنها تقويل لرسول الله ﷺ ما لم يقل وهذا لا يجوز، فان ذكرنا ما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « ان رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته ليس بينهما صداق » وما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني وآخر معه - هوزيد الرقاشي - عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « لا شغار في الاسلام » والشغار أن يبدل الرجل الرجل أخته بأخته بغير ذكر صداق وذكرا في الحديث (٢) ، قلنا : أما هذان الخبران فهما خلاف قول أبي حنيفة، وأصحابه كالذي قدمنا ولا فرق . وأما الشافعي فلا حجة له في هذين الخبرين لوجوبهما ، أحدهما انه وان ذكر فيهما صداق أولا أحدهما فانه يبطل ذلك الصداق جملة بكل حال وليس هذا في هذين الخبرين فقد خالف ما فيهما ، والوجه الآخر وهو الذي نعتمد عليه وهو ان هذين الخبرين انما فيهما تحريم الشغار الذي لم يذكر فيها صداق فقط وليس فيه ذكر الشغار الذي ذكر فيه الصداق لا بتحريم ولا بإجازة ومن ادعى ذلك فقد ادعى الكذب وقول رسول الله ﷺ ما لم يقله قط فوجب أن نطلب حكم الشغار الذي ذكر فيه الصداق في غير هذين الخبرين فوجدنا خبر أبي هريرة . وجابر قد وردا بعموم الشغار ويان انه الزواج بالزواج ولم يشترط عليه الصلاة والسلام فيهما ذكر صداق ولا السكوت عنه فكان خبر أبي هريرة زائدا على خبر ابن عمر . وخبر أنس زيادة عموم لا يحل تركها \*

قال أبو محمد : وقد صح عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ووجدنا الشغار ذكر فيه صداق أولم يذكر قد اشترط فيه شرطا ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل بكل حال \* وروينا من طريق أبي داود السجستاني نا محمد بن فارس نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن محمد بن اسحق نا عبد الرحمن بن هرم نا الأعرج قال : ان العباس بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أنسح ابنته عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي بن أمية وانكحه عبد الرحمن ابنته وكانا جعلا صداقا فكتب معاوية الى مروان يأمره بالتفريق بينهما ، وقال معاوية في كتابه : هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ \*

**قال أبو محمد** : فهذا معاوية بحضرة الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف يفسخ هذا النكاح وإن ذرأ فيه الصداق ويقول : أنه الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين وهو العجيب كله من تشنيع الخيفيين بخلاف صاحب الذي يدعون أنه لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم كدعواهم ذلك في نزح زمزم من زنجي مات فيها فزحها ابن الزبير وغير ذلك ثم لم يلتفتوا ههنا إلى ما عظموه وحرّموه هنالك وهذا خبر صحيح لأن عبد الرحمن بن هرمز عن أدرك أيام معاوية وروى عن أبي هريرة وغيره وشاهد هذا الحكم بالمدينة وبالله تعالى التوفيق ، لاسيما في مثل هذه القصة المشهورة بين رجلين عظيمين من عظماء بني هاشم وبني أمية يأتي به البريد من الشام إلى المدينة هذاما لا يخفى على أحد من علماء أهلها والصحابة يومئذ بالشام والمدينة أكثر عددا من الذين كانوا أحياء أيام ابن الزبير بلا شك . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سئل عطاء عن رجلين أنكح كل واحد منهما أخته بأن يجيز كل واحد منهما بجهاز يسير لوشاء أخذها أكثر من ذلك ؟ فقال : لا نهى عن الشغار : فقلت له : أنه قد أصدقها كلاهما قال : لا قدر خص كل واحد منهما على صاحبه من أجل نفسه فقلت لعطاء : ينكح هذا ابنته بكذا وهذا ابنته بكذا بصداق كلاهما يسمى صداقه وكلاهما أرخص على أخيه من أجل نفسه ؟ قال : إذا سميا صداقا فلا بأس فإن قال : جهز وأجهز فلا ذلك الشغار ، قلت : فإن فرض هذا وفرض هذا قال : لا \*

**قال أبو محمد** : ففرق عطاء بين النكاحين يعقد أحدهما بالآخر ذكرنا صداقا أولم يذكرنا بطله وبين النكاحين لا يعقد أحدهما بالآخر فأجازه ، وهذا قولنا وما نعلم عن أحد من الصحابة والتابعين خلافا لما ذكرنا \*

**قال أبو محمد** : فإن خطب أحدهما إلى الآخر فزوجه ثم خطب الآخر إليه فزوجه فذلك جائز ما لم يشترط أن يزوج أحدهما الآخر فهو الحرام الباطل ، والعجب أن بعضهم احتج بأن قال : أن هذا بمنزلة النكاح يعقد على أن يكون صداقه خيرا أو خنزيرا فقلنا : نعم وكل ذلك مفسوخ باطل أبدا لأنه عقد على أن لا صحة لذلك العقد إلا بذلك المهر وذلك المهر باطل فالذى لا يصح إلا بصحة باطل باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٥٣ مسألة** ولا يصح نكاح على شرط أصلا حاش الصداق الموصوف في الذمة أو المدفوع أو المعين وعلى أن لا يضربها في نفسها وما لها امساك بمعروف أو تسريح أحسان واما بشرط هبة أو بيع أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يرحلها أو غير ذلك كله فإن

اشترط ذلك في نفس العقد فهو عقد مفسوخ وإن اشترط ذلك بعد العقد فالعقد صحيح والشروط كلها باطل سواء عقدها بعق أو بطلاق أو بأن أمرها يدها أو أنها بالخيار كل ذلك باطل ، وكذلك أن تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان فكل ذلك عقد فاسد ، وقد أجاز بعض ذلك (١) قوم \* روينان طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث تزوج امرأة على حكمها ثم طلقها قبل أن يتفقا على صداق فجعل لها عمر صداق امرأة من نساءها ، وهذا منقطع عن عمر لأن ابن سيرين لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه قال فيمن تزوج على حكمه : أنه ليس لها إلا ما حكم به الزوج ، وقال أبو حنيفة : ومالك . والأوزاعي : أن اتفقا على شيء إذا تزوجها على حكمها أو حكمه جاز فإن لم يتفقا قال أبو حنيفة . والأوزاعي : فلها مهر مثلها ، وقال مالك : يفسخ قبل الدخول ولها مهر مثلها بعد الدخول \*

**قال أبو محمد :** هذا شرط فاسد لأنه مجهول قد يمكن أن تحتكم هي بجميع ما في العالم وقد يمكن أن تحتكم هو بلا شيء فإكان هكذا فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل والنكاح عليه باطل مفسوخ فاما (٢) أن اشترط ذلك بعد عقد النكاح (٣) فالعقد صحيح ولها مهر مثلها إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر ، وقول مالك يفسخ النكاح إن لم يتفقا خطأ لأنه فسخ نكاح صحيح بغير أمر من الله تعالى بذلك ولا من رسوله ﷺ \* روينان طريق البخاري ناعبيد الله بن موسى عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها فاما لها ما قدر لها » ، فمن اشترط مانه عن رسول الله ﷺ فهو شرط باطل وإن عقد عليه نكاح فالنكاح باطل ، ومن ذلك أن لا يشترط لها أن لا يرحلها فاختلف الناس في ذلك فروينان طريق سعيد بن منصور نا حاد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن اسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم أنه شهد عند عمر رجلا أتاه فأخبره أنه تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال له عمر : لها شرطها فقال له رجل عنده : هلكت الرجال إذ لا تشاء امرأة تطلق زوجها إلا طلقته فقال عمر : المسلمون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم \* وبه إلى سعيد ناسفيان - هو ابن عينة - ناعبد الكريم الجزري عن أبي عبيد أن معاوية أتى في ذلك فاستشار عمرو بن العاصي فقال : لها شرطها

وهو قول القاسم بن محمد . وسالم بن عبدالله . وجابر بن زيد ، وروى عن شريح ، وقال آخرون بإبطال ذلك كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا ابن وهب أخبرني عمرو ابن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج على عهد عمر ابن الخطاب فشرط لها ان لا يخرجها فوضع عمر عنه الشرط وقال : المرأة مع زوجها \* وبه الى سفيان عن ابن أبي ليلى عن المهال بن عمرو عن عباد عن علي بن أبي طالب في الرجل يتزوج المرأة يشترط لها دارها فقال : شرط الله قبل شرطها \* ومن طريق سعيد بن منصور . ناهشيم انا مغيرة . ويونس قال مغيرة : عن ابراهيم وقال يونس : عن الحسن قال جميعا : يجوز السكاح ويبطل الشرط ، وقال أبو حنيفة . ومالك : يبطل الشرط الا أن يكون معلقا بطلاق أو بعناق أو بأن يكون أمرها بيدها أو بتخيرها \* قال علي : هذا قول لم يأت عن أحد من الصحابة فهو خلاف لكل ما روى عنهم في ذلك \*

قال أبو محمد : احتج من قال بالزام هذه الشروط بما روينا من طريق أحمد بن شعيب انا عيسى بن حماد زغبة أخبرنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر الجني عن رسول الله ﷺ قال : « ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج » \*

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ولا متعلق لهم به لانهم لا يختلفون معنا ولا مسلم على ظهر الأرض في انه ان شرط لها ان تشرب الخمر أو ان تأكل لحم الخنزير أو ان تدع الصلاة أو ان تدع صوم رمضان أو ان يغنى لها أو ان يزفنها ونحو ذلك ان كل ذلك كله باطل لا يلزمه ، فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يرد قط في هذا الخبر شرطا فيه تحريم حلال أو تحليل حرام أو إسقاط فرض أو إيجاب غير فرض لان كل ذلك خلاف لأوامر الله تعالى ولأوامره عليه الصلاة والسلام : واشترط المرأة ان لا يتزوج أو ان لا يتسرى أو ان لا يغيب عنها أو ان لا يرسلها عن دارها كل ذلك تحريم حلال وهو وتحليل الخنزير والميتة سواء في ان كل ذلك خلاف لحكم الله عز وجل فصح انه عليه الصلاة والسلام انما أراد شرط الصداق الجائز الذي أمرنا الله تعالى به وهو الذي استحل به الفرج لا ما سواه ، وأما تعليق ذلك كله بطلاق أو بعناق أو بتخيرها أو تملكها أمرها فكل ذلك باطل لما ذكرنا في كتاب الإيمان من كتبنا هذا من قول رسول الله ﷺ : « من كان حالفًا فلا يخاف الا بالله » فصح ان من حلف بغير الله تعالى فليس حالما ولا هي يميناً وهو باطل ليس فيه الاستغفار لله تعالى والتوبة فقط ولما ذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل من

أن تخير الرجل امرأته أو تملكه إياها أمرها كل ذلك باطل لأن الله تعالى لم يوجب قط شيئا من ذلك ولا رسوله ﷺ ، وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » فكل ذلك باطل ولا يكون للمرأة خيار في فراق زوجها أو البقاء معه إلا حيث جعله الله تعالى في المعققة ولا تملك المرأة أمر نفسها أبدا فسقط كل ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \* ولا يجوز النكاح على أن يكون الصداق وصيفا غير موصوف أو خادما غير موصوفة . أو بيتا غير موصوف ولا محدود وكل ذلك يبطل النكاح إن عقد عليه لأنه مجهول لا يعرف ما هو فلم يتفقا على صداق معروف بل على ما لها إن تقول قيمة كل ذلك ألف دينار ويقول هو : بل عشرة دنانير وإن تعاقدنا ذلك بعد صحة الكاح فالسكاح صحيح والصداق فاسد ويقضى لها بمهر مثلها إن لم يتراضيا على أقل أو أكثر ، روينا إجازة ذلك عن إبراهيم النخعي ، وصح عن ابن شبرمة أنه قال . من تزوج على وصيف فانه يقوم عرى . وهندى . وحبشى . وتجمع القيم ويقضى لها بمثلها ، وقال أبو حنيفة : لها في الوصيف الأبيض خمسون مثقالا فإن أعطاها وصيفا يساوي خمسين دينارا من ذهب لم يكن لها غيره وإلا فيقضى عليه بتمام خمسين دينارا من ذهب ويقضى لها في البيت بأربعين دينارا من ذهب وفي الخادم بأربعين دينارا من ذهب \*

**قال أبو محمد** : في هذين القولين عجب يغني إirاده عن تكلف الرد عليه لما فيها من التحكم البارد بالرأى الفاسد في دين الله تعالى ، وقال مالك . والشافعي : لها الوسط من ذلك ، قال علي : وهذا عجب آخر وليت شعري كم هذا الوسط ؟ ومن الوصفاء ما يساوي خمسمائة دينار ومنهم من لا يساوي عشرين دينارا ، فظهر فساد هذه الآراء والحمد لله رب العالمين \*

**١٨٥٤ مسألة** قال أبو محمد : ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل وكان حلالا على عهد رسول الله ﷺ ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ نسخا باتا (١) إلى يوم القيامة ، وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف رضي الله عنهم منهم من الصحابة رضي الله عنهم أسماء بنت أبي بكر الصديق . وجابر بن عبد الله . وابن مسعود . وابن عباس : ومعاوية بن أبي سفيان . وعمر بن حريث . وأبو سعيد الخدري . وسلمة . ومعبد أبناء أمية بن خلف ، ورواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ . ومدة أبي بكر . وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر ، واختلف



في اباحتها عن ابن الزبير . وعن علي فيها توقف . وعن عمر بن الخطاب انه انما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان فقط وأباحها بشهادة عدلين ، ومن التابعين طاوس . وعطاء . وسعيد بن جبير . وسائر فقهاء مكة أعزها الله ، وقد نقصينا الآثار المذكورة في كتابنا الموسوم بالايصال ، وضح تحريمها عن ابن عمر . وعن ابن أبي عمرة الأنصاري ، واختلف فيها عن علي . وعمر . وابن عباس . وابن الزبير ، ومن قال بتحريمها وفسخ عقدها من المتأخرين أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان ، وقال زفر : يصح العقد ويبطل الشرط \*

**قال أبو محمد :** لقد صح تحريم الشغار . والموهوبة فأباحوها وهي في التحريم أئين من المتعة (١) ولكنهم لا يبالون بالتناقض ، ونقتصر من الحجة في تحريمها على خبر ثابت وهو ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه فقال : « سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب ويقول : من كان تزوج امرأة إلى أجل فليعطها ماسمى لها ولا يسترجع مما أعطها شيئا ويفارقها فان الله قد حرمها عليكم إلى يوم القيامة » \*

**قال أبو محمد :** ما حرم إلى يوم القيامة فقد أمنا نسخه ، وأما قول زفر ففاسد لأن العقد لم يقع إلا على أجل مسمى ، فمن أبطل هذا الشرط وأجاز العقد فانه ألزهما عقدا لم يتعاقده قط ولا التزامه قط لأن كل ذي حس سليم يدري بلا شك أن العقد المعقود إلى أجل هو غير العقد الذي هو إلى غير أجل [ بلا شك ] (٢) فمن الباطل إبطال عقد تعاقده والزاهما عقد لم يتعاقده وهذا لا يحل البتة إلا أن يأمرنا به الذي أمرنا بالصلاة والزكاة والصوم والحج لأحدونه وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٥٥ مسألة** ولا يحل نكاح الأم ولا الجدة من قبل الأب أو من قبل الأم وان بعدتا ولا بنت ولا بنت من قبل البنات أو من قبل الابن وان سفلتا ولا نكاح الاخت كيف كانت ولا نكاح بنت أخ أو بنت أخت وان سفلتا ولا نكاح العممة والخالة وان بعدتا ولا نكاح أم الزوجة ولا جدتها وان بعدت ولا أم الأمة التي حل له وطؤها ولا نكاح جدتها وان بعدت \*

قال أبو محمد : قال الله عز وجل . ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ) إلى قوله تعالى ( وأمهات نسائكم )

قال علي : والجدة كيف كانت أم أب أو أم جد أو أم جد جد أو أم جد أو جدة أم أو أم كل هؤلاء أم قال تعالى : ( كما أخرج أبويكم من الجنة ) والأخت تكون شقيقة وتكون لأب وتكون لأم وبنت البنت . وبنت الابن . وبنت ابن البنت . وبنت بنت الابن وهكذا كيف كانت كل هؤلاء بنت قال عز وجل : ( يا بني آدم ) وقال ﷺ في الخيض : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » وبنت بنت الأخ وبنت ابن الأخ كلهن بنات أخ . وبنت بنت الأخت . وبنت ابن الأخت كل هؤلاء بنت أخت وأخت الجد من الأب . وأخت جد الجد من الأب كلهن عمه . وأخت الجد من الأم وأخت الجدة من قبل الأب والأم كلهن خالة . والزوجة . والأمة التي حل وطؤها للرجل كلهن من نسائه ، وكل هذا لاختلاف فيه بين أحد من المسلمين إلا الأمة وابنتها بملك اليمين فان قدما أحلوهما (١) \*

١٨٥٦ مَسْأَلَةٌ وكل ما حرم من الانساب . والحرم التي ذكرنا فانه يحرم بالرضاع كالمرأة التي ترضع الرجل فهي أمه وأمهأ جدته وجداتها من قبل أبيها وأمهأ كلهن أم له وكل من أرضعته فهن أخواته وأخوته ومن تناسل منهم فهن بنات أخوته وبنات أخواته وعمات التي أرضعته وخالاتها خالاته كما ذكرنا وعمات أبيه من الرضاعة عماته وهكذا في كل شيء \* روينا من طريق مالك بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ قال : « ما حرمته الولادة حرمه الرضاع » \*

١٨٥٧ مَسْأَلَةٌ ولا يحل الجمع في استباحة الوطء بين الأختين من ولادة أو من رضاع كما ذكرنا لا بزواج ولا بملك يمين ولا بإحداهما بزواج والأخرى بملك يمين ولا بين العمه وبنت أختها ولا بين الخالة وبنت أختها كما قلنا في الأختين سواء سواء ، فمن اجتمع في ملكه اختان أو عمه وبنت أخيها أو خالة وبنت أختها فهما جميعا عليه حرام حتى يخرج احداهما عن ملكه بموت أو بيع أو هبة أو غير ذلك من الوجوه أو حتى تزوج احداهما بأي هذه الوجوه كان حل له وطء الباقية ، فان رجعت الى ملكه الأخرى رجعت حراما كما كانت وبقيت الأولى حلالا كما كانت فان أخرجهما عن ملكه أو زوجها أو ماتت حلت له التي كانت حراما عليه وكذلك ان ماتت الزوجة أو طلقها ثلاثا أو قبل الدخول حل له زواج الأخرى وكذلك ان طلقها طلاقا رجعيا فتمت عدتها منه \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وأن تجمعوا

بين الأختين إلا ما قد سلف ) \*

قال أبو محمد : معناه انه تعالى غفر لهم ما قد سلف من ذلك لانه تعالى ابقاهم عليه \* قال على : لم يختلف الناس في تحريم الجمع بين الأختين بالزواج واختلفوا في الجمع بينهما بملك اليمين فطائفة أحلتهما وطائفة توقفت في ذلك وطائفة قالت : يطاق أيهما شاء فاذا وطئها حرمت عليه الأخرى فصح عن ابن عباس وعكرمة مارويناه من طريق عبد الرزاق نا بن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان عكرمة مولى ابن عباس كان لا يرى بأسا ان يجمع بين أختين والمرأة وابنتها - يعنى بملك اليمين - وأخبره عكرمة ان ابن عباس كان يقول : لا تحرم من عليك قرابة بينهن انما يحرم من عليك القرابة بينك وبينهن ، قال عمرو بن دينار : و كان ابن عباس يعجب من قول على حرمتها آية وأحلتهما آية ويقول : إلا ما ملكت أيمانكم هي مرسله قال على : وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا \*

قال أبو محمد : فهذا قول من أحلهما وقول على في التوقف وصح عن عمر كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه قال : « سئل عمر عن الجمع بين أم وابنتها ؟ فقال عمر : ما أحب أن يجهزهما جميعا وقال ابن عتبة : فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو عبد الله بن عتبة أدرك عمر وجاء أيضا عن عثمان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذئب أن يارا الأسلمي استفتى عثمان في امرأة وأختها بملك اليمين فقال عثمان : أحلتهما آية وحرمتها آية أخرى ولم أكن لأفعل ذلك \* وروينا التوقف أيضا عن ابن عباس وروينا أيضا من طريق وكيع عن إسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع قال : « سألت ابن الحنفية عن الأختين المملوكتين ؟ فقال : حرمتها آية وأحلتهما آية » والقول الثالث قاله أبو حنيفة ومالك والشافعي ، وأما القول الذي قلنا به فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن ميمون بن مهران عن ابن عمر انه سئل عن الأمة يطؤها سيدها ثم يريد أن يطاق أختها قال : لا حتى يخرجها عن ملكه ، وقال سفيان عن غير واحد من أصحابه : أنهم قالوا : اذا زوجها فلا بأس باختها وكان ابن عمر يكره ذلك وان زوجها \* نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عمر نا الله نا قاسم ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار بن دارنا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال : قيل لعبد الله بن مسعود أن

ابن عامر قال : لا بأس أن يجمع بين الاختين المملوكتين فقال ابن مسعود : لا يقربن واحدة منهما \* وبه الى المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : اذا كان عند الرجل مملوكتان أختان فلا يغشين واحدة منهما حتى يخرج الاخرى عن ملكه قال شعبة : وقال الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان : من عنده أختان مملوكتان لا يطاء واحدة منهما ولا يقربنها حتى يخرج احدهما عن ملكه \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهما بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عبد الله بن أبي مليكة أن رجلا سأل عائشة أم المؤمنين عن أمة له قد كبرت وكان يطؤها ولها ابنة يحل له أن يغشاها ؟ فقالت لها أم المؤمنين : أنهاك عنها ومن أطاعني \* ومن طريق سعيد بن منصور قلت لسفيان بن عيينة حدثك مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخضر عن عمار قال : يحرم من الاماء ما يحرم من الحرائر لا العدد قال سفيان : نعم ورويناه ايضا عن علي \* قال ابو محمد : أمان توقف فلم يلح له البيان فحكمه التوقف وأمان احلها فافاه غلب قول الله عز وجل : (الا ماملكت ايمانكم) على قوله تعالى : ( وأن تجمعوا بين الاختين ) فخص ملك اليمين من هذا النهي ، وكذلك فعلوا في قوله تعالى : ( وأمهات نسائكم ) ولا حجة لهم غير هذا فظرونا في ذلك فوجدنا المصين لا بد من تغليب احدهما على الآخر بان يستثنى منه اما كما قال من ذكرنا فيكون معناه وأن تجمعوا بين الاختين وأمهات نسائكم الا ماملكت ايمانكم ، واما قلنا نحن فيكون معناه الا ماملكت ايمانكم الا أن تكونا اختين او ام امرأة حلت لكم أو عمة وبنت أخيها أو خالة وبنت أختها فاذ لا بد من احدا الاستثناءين وليس احدهما أولى من الآخر الا برهان ضروري واما بالدعوى فلا فطلبناهل للعللين المستثنين ملك اليمين من تحريم الاختين والام وابنتها والعمة وبنت أخيها . والخالة وبنت أختها برهان فلم نجده أصلا إلا أن بعضهم قال : قد علمنا ان الله عز وجل لم ينهنا قط عن الجمع بين الاختين في الوطء لانه غير ممكن ومحال ان يخاطبنا الله تعالى بالمحال أو أن ينهانا عن المحال فصح انه تعالى اتمانهانا عن معنى يمكن جمعهما فيه وليس الا الزواج لان جمعهما في ملك اليمين جائز حلال بلا خلاف فقلنا : صدقتم انه تعالى لم ينهانا عن المحال من الجمع بينهما في الوطء وأخطأتم في تخصيصكم بنهية الزواج فقط لانه تخصيص للآية بلا برهان بل نهانا عن الجمع بينهما بالزواج . وباستحلال وطء أيتهما شاء وبالتلذذ منهما معا فهذا ممكن فهلوا دليلا على تخصيصكم الزواج دون ما ذكرنا فلم نجده عندهم أصلا فلزمنا ان نأتى برهان على صحة استثنائنا والافهي دعوى ودعوى فوجدنا قول الله عز وجل : ( الا ماملكت ايمانكم ) لاختلاف

بين أحد من الأمة كلها قطعاً متيقناً فإنه ليس على عمومه بل كلهم بجمع قطعاً على أنه مخصوص لأنه لا خلاف ولا شك في أن الغلام من ملك اليمين وهو حرام لا يحل وإن الأم من الرضاعة من ملك اليمين والاخت من الرضاعة من ملك اليمين وكلتا هاتمتين على تحريمهما أو الأمة يملكها الرجل قد تزوجها أبوه ووطئها ولد له منها حرام على الابن ثم نظرنا في قوله تعالى: (وأن تجمعوا بين الأختين)، (وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم من)، (ولا تنكح المشركات حتى يؤمن) ولم يأت نص ولا إجماع على أنه مخصوص حاش زواج الكتابيات فقط فلا يحل تخصيص نص لارهاق (١) على تخصيصه وإذ لا بد من تخصيص ما هذه صفتها أو تخصيص نص آخر لا خلاف في أنه مخصوص فتخصيص الخصوص هو الذي لا يجوز غيره، وبهذه الحجة احتج ابن مسعود في هذه المسألة كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أسماعيل بن إبراهيم نا سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين أنه سمع عبد الله بن عتبة بن مسعود يقول: لم يزالوا بعبد الله بن مسعود حتى أغضبوه - يعني في الأختين بملك اليمين - فقال ابن مسعود: إن حملك مما ملكت يمينك وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد: وأما من أباح له أن يوطأ أى الأختين المملوكتين له شاء وحينئذ تحرم عليه التي لم يوطأ فقول في غاية الفساد لأنه لا يخلو قائل هذا القول من أن يقول: أنهما قبل أن يوطأ أحدهما حرام جميعاً فهذا قولنا أو أنهما جميعاً حينئذ حلال فهذا قول ابن عباس. وعكرمة ومن وافقهما، وكلا القولين خلاف قول هذا القائل أو يقول: أن أحدهما بغير عينها حلال له والآخرى حرام فهذا باطل قطعاً لوجهين، أحدهما قول الله عز وجل: (قد تبين الرشدين الغي) فحال أن يحرم الله تعالى علينا ما لم يبينه لنا وكذلك قوله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلا شك في أن ما حرمه الله تعالى علينا قد فصله لنا وهم يقولون إن أحدهما حرام لم يفصل لنا تحريمها \* والوجه الثاني أن هذا التقسيم أيضاً باطل على مقتضى قولهم لأنهم يبيحون له وطء أيتهما شاء وهذا يقتضى تحليلهما جميعاً لا تحريم أحدهما لأنه من المحال تخيير أحد في حرام وحلال إلا أن يأتى نص قرآن أو سنة بذلك فيوقف عنده وأما بالرأى الفاسد فلا فصيح قولنا يقينا وبطل ما سواه والحمد لله رب العالمين \* والخبر المشهور من طريق أبي هريرة إلى النبي ﷺ في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها، وعلى هذا جمهور الناس إلا عثمان البتي فإنه أباحه \* نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا مجاهد بن موسى

ناسفیان بن عیینة عن عمرو بن دینار عن أبی سلمة بن عبد الرحمن عن أبی هريرة « نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها » قال أحمد بن شعيب : وأنا قتيبة بن سعيد ناليت بن سعد عن يزيد بن أبی حبيب عن عراك بن مالك عن أبی هريرة « نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها » \*

**١٨٥٨ مسألة** وجائز للأخ أن يتزوج امرأة أخيه التي مات أخوه عنها أو طلقها بعد انقضاء عدتها أو أثر طلاق الأخ لها أن لم يكن وطئها ، وكذلك للعم وللخال أن يتزوج أيهما كان امرأة مات عنها ابن الأخ أو ابن الأخت أو طلقاها بعد تمام العدة أو أثر طلاق لم يكن قبله وطء ، وكذلك لابن الأخ ولابن الأخت أن يتزوجا امرأة العم أو الخال بعد موتها أو طلاقها بعد العدة أو أثر طلاق لم يكن قبله وطء هذا لانص في تحريمه و كل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال قال عز وجل : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) بعد ذكره تعالى ما حرم علينا من النساء وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٥٩ مسألة** ولا يجوز للولد زواج امرأة أبيه ولا من وطئها بملك اليمين أبوه وحلت له لا يحل له وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين وله تملكها إلا أنها لا تحل له أصلا ، وكذلك لا يحل للرجل زواج امرأة ولا وطؤها بملك اليمين إذا كانت المرأة بمن حل لولده وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين أصلا ، والجذفي كل ما ذكرنا وإن علا من قبل الأب أو الأم كالأب والفرق ، وابن الابن وابن الابنة وإن سفل كالأب في كل ما ذكرنا ولا فرق : قال أبو محمد : إمامن عقد فيها الرجل زواجا فلا خلاف في تحريمها في الأبد على أبيه وأجداده وعلى بنيه وعلى من تناسل من بنيه وبناته أبدا ، وأما من حلت للرجل بملك اليمين فإن وطئها فلا نعلم خلافا في تحريمه على من ولد وعلى من ولده وفيما لم يطأها خلاف نذكر منه أن شاء الله عز وجل ما تيسر لنا ذكره من ذلك ذكرت طائفة أنها تحرم على ولده وآبائه بتجريد هافقط كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول قال جرد عمر بن الخطاب جارية فنظر إليها ثم نهى بعض ولده أن يقربها \* ومن طريق حماد بن سلمة أنا الحجاج بن أرطاة عن مكحول أن عمر اشترى جارية فجردها ونظر إليها فقال له ابنه : أعطنيها فقال : أنها لا تحل لك إنما يحرمها عليك النظر والتجريد \* ومن طريق سعيد بن منصور نا فضيل عن هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري قال : إن جردها الأب حرمها على الابن وإن جردها الابن حرمها على الأب \*

قال أبو محمد : هذا صحيح عن الحسن ولا يصح عن عمر لأنه من طريق مكحول وهو

منقطع ، وقالت طائفة : لا يجرمها الا اللبس والنظر كما روينا من طريق سعيد بن منصور عن فضيل عن هشام عن ابن سيرين ان مسروقا قال في مرضه الذى مات فيه : ان جاريتي هذه لم يجرمها عليكم الا اللبس والنظر قال سعيد : ونا أبو عوانة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه ان مسروقا قال عند موته عن جارية له لم أصب منها الا ما حرمها على ولدى اللبس والنظر \* ومن طريق سعيد بن منصور ناسفیان عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : يجرم الوالد على ولده والولد على والده ان يقبلها أو يضع يده على فرجها أو فرجه على فرجها أو يباشرها \* ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم قال : كانوا يرون ان القبلة واللبس يجرم ، الام والبنت وهو قول ابن أبي ليلى : والشافعي . وأصحابه ، وقالت طائفة : يجرمها على الولد والوالد النظر كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو شهاب عن يحيى بن سعيد - هو الانصارى - عن القاسم ابن محمد عن عبد الله بن ربيعة اد اباه ربيعة وكان بدريا أوصى بجارية له ان لا يقربها بنوه وقال : لم أصب منها شيئا الا انى نظرت منظرا اكره ان ينظروه منها \*

قال أبو محمد : هذا وهم من أبي شهاب انما هو عبد الله بن عامر بن ربيعة كذا روينا من طرق شتى \* منها من طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن يحيى بن سعيد الانصارى عن القاسم بن محمد عن عبد الله . وعبد الرحمن ابني عامر بن ربيعة وكان ابوهما بدريا انه أوصى بجارية له ان يبيعوها ولا يقربوها كأنه اطعم منها مطلقا كره ان يطلعوا منها على مثل ما اطعم ، وذهبت طائفة الى أن اللبس لشهوة أو النظر الى فرجها لشهوة يجرمها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : « اذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس او نظر الى فرجها لم تحل لايه ولا لابنه » \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : اذا نظر الرجل الى فرج امرأة من شهوة لم تحل لايه ولا لابنه وهذا يقول ابو حنيفة وقال مالك : اذا نظر الى شيء من محاسنها الشهوة حرمت في الابد على الولد كالساق والشعر والصدر وغير ذلك ، وقال سفيان : اذا نظر الى فرجها حرمت على ولده ، وقالت طائفة : مثل قولنا كما روينا من طريق أبي عبيدنا أبو اليمان عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول قال : ايها ملك عقدها فقد حرمت على الآخر - يعنى الاب والابن \* ومن طريق أبي عبيدنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب ان ابن شهاب الزهري قال : اذا ملك الرجل عقدة المرأة حرمت على ابيه وابنه \*

قال أبو محمد : من ملك الرقبة فقد ملك العقدة ونا محمد بن سعيد بن نبات

ناحمد بن عبد البصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن محمد المحاربى قال : سمعت ليث بن أبي سليم يقول عن الحكم بن عتيبة قال : من ملك جارية ملكها ابوه قبله لم يحل له فرجها ، وقالت طائفة : لا يحرمها على الولد الا الوطء فقط كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن البصرى .  
وقتادة قالا جميعا . لا يحرمها عليهم الا الوطء يعنيان اماء الآباء على الابناء .

قال ابو محمد : اما من حرّمها بالمس للشهوة دون مادون ذلك او بالنظر الى الفرج خاصة دون مادون ذلك او بالنظر الى محاسنها لشهوة دون ما عدا ذلك فاقوال لا دليل على صحة شىء منها انما هي آراء مجردة لا يؤيدها قرآن . ولا سنة . ولا رواية ساقطة . ولا قياس ، واما صحة قولنا فللخير الذى حدثناه احمد بن قاسم نا قاسم بن محمد ابن قاسم قال نا جدى قاسم بن اصبغ نا احمد بن زهير نا عبد الله بن جعفر نا عبد الله ابن عمرو الرقى عن زيد بن ابى أنيسة عن عدى بن ثابت عن يزيد بن البراء عن أبيه البراء ابن عازب قال : لقيني عمى ومعه راية فقلت : أين تريد؟ قال : بعثنى رسول الله ﷺ الى رجل تزوج امرأة ابيه فأمرنى ان اضرب عنقه » .

قال ابو محمد : الامة الحلال للرجل امرأة له وطئها أو لم يطأها نظر اليها أو لم ينظر اليها ، وقال الله عز وجل : ( وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم ) والحلائل جمع حائلة والحليلة فحيلة من الحلال فكل امرأة حلت لرجل فهي حليلة له وبالله تعالى التوفيق .

١٨٦٠ - مسألة - واما من تزوج امرأة ولها ابنة أو ملكها ولها ابنة فان كانت الابنة في حجره ودخل بالأم مع ذلك وطئ او لم يطأ لكن خلا بها بالتلذذ لم تحل له ابنتها ابدان دخل بالام ولم تكن الابنة في حجره أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالام فزواج الابنة له حلال ، واما من تزوج امرأة لها ام او ملك امة تحل له ولها ام فالام حرام عليه بذلك ابد الابد وطئ في كل ذلك الابنة أو لم يطأها . برهان ذلك قول الله تعالى : ( وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) فلم يحرم الله عز وجل الريبة بنت الزوجة (١) او الامة الا بالدخول بها وان تكون هي في حجره فلا تحرم الا بالامرين معاقوله تعالى بعد ان ذكر ما حرم من النساء ( واحل لكم ما وراء ذلكم ) وما كان ربك نسيا ، وكونها في حجره ينقسم قسمين ، احدهما سكنها معه في منزله . وكونه



كافلا لها ، والثاني نظره الى امورها نحو الولاية لا بمعنى الو كالة فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره واما امها فيحرمها عليه بالعقد جملة قول الله تعالى : (وامهات نسائكم) فاجلها عز وجل فلا يجوز تخصيصها \*

وفي كل ذلك اختلاف قديم وحديث ، ذهب طائفة الى أن الأم لا تحرم الا بالدخول بالابنة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب أنه سئل في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها أله أن يتزوج أمها ؟ فقال علي : هما بمنزلة واحدة يجران مجرى واحد ان طلق الابنة قبل الدخول بها (١) تزوج أمها وان تزوج أمها ثم طلقها قبل أن يدخل بها تزوج ابنتها وهذا صحيح عن علي رضي الله عنه \* نا أحمد بن عمر ابن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي نا ابراهيم ابن خريم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل - هو قاضي صنعاء - قال : قال ابن الزبير : الريبة . والأم سواء لا بأس بهما اذا لم يكن دخل بالمرأة \*

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو بكر بن حفص - هو ابن عمر بن سعد ابن أبي وقاص - عن مسلم بن عويمر عن بنى بكر بن عبد مناة من كنانة أنه أخبره أنه أنكحه أبوه امرأة بالطائف قال فلم أمسها حتى توفي عمي عن أمها وأمها ذات مال كثير فقال لي أبي : هل لك في أمها ؟ قال : فسألت ابن عباس وأخبرته الخبر فقال : أنكح أمها وذكر باقي الخبر \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا ابن أبي أويس حدثني عبد الرحمن ابن أبي الموالي عن عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة أن رجلا من بنى ليث يقال له ابن الاجدع تزوج جارية شابة فهلك قبل أن يدخل بها فخطب أمها فقالت له : نعم ان كنت أحل لك فجاء ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ فمنهم من أخص له وذكر باقي الخبر \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي فروة عن أبي عمرو والشيباني عن ابن مسعود أن رجلا من بنى شمع بن فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فاعجبته فاستفتى ابن مسعود فأفتاه أن يفارقها ثم يتزوج أمها فتزوجها وولدت له اولادا وذكر باقي الخبر على ما نوره بعد هذا ان شاء الله تعالى وبقول مجاهد وغيره ، وطائفة قالت باباحة نكاح أم الزوجة التي لم يدخل بها اذا طلق الابنة ولم يحه ان ماتت كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي ناسليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فأراد ان يتزوج أمها قال : ان طلقها قبل ان يدخل بها تزوج أمها وان ماتت لم يتزوج أمها \*

ومن طريق الحجاج بن المنهال باحماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال : انطلق الابنة قبل ان يدخل بها تزوج أمها وان ماتت لم يتزوج أمها . وطائفة فرقت بين الام والابنة وينا ذلك عن عمر بن الخطاب . وابن عمر . وزيد بن ثابت . وابن عباس . وطائفة من الصحابة . وطائفة توقفت في كل ذلك كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا ابن أبي أويس ناعبد الرحمن بن أبي الموالي عن عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة أن رجلا من بني ليث يقال له ابن الأجدع تزوج جارية فهلك ولم يدخل بها فغضب أمها فقالت : نعم ان كنت أحل لك فسألنا من أصحاب رسول الله ﷺ فمنهم من أرخص له ومنهم من نهاه وقال : إن الله عز وجل قد عزم في الأم وأرخص في الربيبة فلما اختلفوا عليه كتب إلى معاوية فأخبره أرخص من أرخص له ونهى من نهاه فكتب اليه معاوية قد جاءني كتابك وفهمت الذي فيه واني لا أحل لك ما حرم الله عليك ولا أحرم عليك ما أحل الله لك ، ولعمري ان النساء كثير ولم يزد على ذلك فجاء بكتاب معاوية فقرأه على الذين سألهم فكلهم قال : صدق معاوية قال : فانصرف عن المرأة ولم يتزوجها \*

قال أبو محمد : قول الله عز وجل : ( وربائبكم معطوف على ما حرم هذا ما لا شك فيه وقوله عز وجل : ( اللاتي في حجوركم ) نعت للربائب لا يمكن غير ذلك البتة ، وقوله تعالى : ( من نسائكم اللاتي دخلتمهن ) من صلة الربائب (١) لا يجوز غير ذلك البتة اذ لو كان راجعا الى قوله تعالى : ( وأمهات نسائكم ) لكان موضعه أمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتمهن وهذا محال في الكلام ، فصح أن (٢) الاستثناء في الربائب خاصة وامتنع أن يكون راجعا الى أمهات النساء بالله تعالى التوفيق \*

واختلفوا أيضا في الربيبة فقالت طائفة : اذا دخل بأما فقد حرمت البنت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن \* روينا عن جابر بن عبد الله أن ماتت قبل ان يمسهانكح ابنتها ان شاء \* ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن ان عمران بن الحصين سئل عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها ؟ فقال عمران : لا تحل له أمها دخل بها أولم يدخل بها فان طلق الأم قبل ان يدخل بها تزوج ابنتها وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وقالت طائفة : بمثل قولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابراهيم بن عبيد بن رفاعه أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان النصري قال : كان عندي امرأة قد ولدت لي فتوفيت فوجدت عليها فلقيت على بن ابى طالب فقال

(١) في النسخة رقم ١٦ من جهة صفة الربائب (٢) سقط لفظان من النسخة رقم ١٤

لى : مالك ؟ قلت : توفيت المرأة قال : ألهابنة وقلت : نعم قال : كانت فى حجر ك قلت :  
 لاهى فى الطائف قال : فانسكحها قلت : واين قوله تعالى : ( وربائبكم اللاتى فى حجوركم  
 من نسائكم اللاتى دخلتم بهن ) قال : انهم لم تكن فى حجر ك وانما ذلك اذا كانت فى حجر ك \*  
 ومن طريق أبى عبيدنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج قال : أخبرنى ابراهيم  
 ابن ميسرة ان رجلا من بنى سؤاة يقال له : عبيد الله بن معبد اثنى عليه خيرا أخبره ان أباه  
 أوجده نكح امرأة ذات ولد من غيره فاصطحبا ماشاء الله عز وجل ثم نكح امرأة  
 شابة فقال له أحد بنى الأولى : قد نكحت على امناءو كبرت فاستغنيت عنها بامرأة شابة  
 فطلقها قال : لا والله الا ان تسكنى ابنتك قال : فطلقها وأنكحه ابنته ولم تكن فى حجره  
 ولا أبوها ابن العجوز المطلقة قال : فحئت سفیان بن عبد الله فقلت له : استفت لى عمر  
 ابن الخطاب قال : لتجىء معى فادخلنى على عمر فقصصت عليه الخبر فقال عمر : لا بأس  
 بذلك واذهب فسل فلانا ثم تعال فاخبرنى قال ولا أراه الا عليا قال فسأله فقال لا بأس بذلك \*  
**قال أبو محمد** : لا يجوز تخصيص شرط الله عز وجل بغير نص \*

**قال أبو محمد** : وقد قال قوم قوله تعالى : ( اللاتى دخلتم بهن ) انما عنى الجماع صح  
 ذلك عن ابن عباس . وطاوس . وعمر بن دينار . وعبد الكريم الجزرى ، وروى  
 عن ابن مسعود ان القبلة للام التى تتزوج تحرم ابنتها ، وروى عن عطاء وصح عنه ان  
 الدخول هو ان يكشف ويفتش ويجلس بين رجلها فى بيته أو فى بيت أهلها قال : فلو  
 غمز ولم يكشف لم تحرم ابنتها عليه بذلك ، وروى عن عطاء أيضا انه الدخول فقط  
 وان لم يفعل شيئا \*

قال أبو محمد : وشغب المخالفون الذين لا يراعون كون الربيبة فى حجر زوج أمها  
 مع دخوله بها بآثار فاسدة \* منها خبر منقطع من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن  
 المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه ان رسول الله ﷺ قال : « ايمان رجل نكح  
 امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها فان لم يدخل بها فليس نكحها » وهذا هالك منقطع  
 ويحيى بن أيوب . والمثنى ضعيفان \* وبخبر عن وهب بن منبه ان فى التوراة مكتوبا  
 ( من كشف عن فرج امرأة وابنتها فهو ملعون ) وهذا طريف جدا \* وبخبر من طريق ابن  
 جريج أخبرت عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم قال : « قال رجل يا رسول الله  
 زنت بامرأة فى الجاهلية فانكح ابنتها؟ قال : لأرى ذلك ولا يصلحك ان تنكح امرأة  
 تطلع من ابنتها على ما تطلع عليه منها » وهذا منقطع فى موضعين \* ومن طريق ابن وهب  
 عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج « ان النبى ﷺ قال : فى الذى يتزوج المرأة فيغمزها

لا يزيد على ذلك أن لا يتزوج ابنتها » وهذا أشد انقطاعا \* وبالحبر الثابت من طريق أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت لرسول الله ﷺ : « بلغني أنك تخطب درة بنت أبي سلمة فقال لها عليه الصلاة والسلام : والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي أنها لابنة أخي من الرضاعة » قالوا فلم يذكر كونها في حجره فقلنا : ولا ذكر دخوله بها أيضا إنما في هذا الخبر كونها ربيبة له فقط ويعقد النكاح تكون ربيته ولا يختلفون في أن ذلك لا يحرمها عليه أن يتزوجها فكيف وهذا خبر هكذا رواه سفيان بن عيينة وغيره عن هشام بن عروة ، ورواه من ليس دون هشام فزاد يانا كما روينا من طريق أبي داود السجستاني نا عبد الله بن محمد النفيلي نازهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة أن أم حبيبة قالت : « يا رسول الله في حديث طويل لقد أخبرت أنك تخطب بنت أبي سلمة قال : بنت أبي سلمة قلت : نعم قال : اما والله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي أنها ابنة أخي من الرضاعة » وهكذا رواه أبو أسامة : ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة . والليث بن سعد كلهم عن هشام بن عروة فأنبتوا فيه ذكره عليه الصلاة والسلام كونها في حجره ، وهكذا روينا أيضا من طريق البخاري نا أبو انيان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها عن رسول الله ﷺ بهذا الخبر ، وفيه « لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ، ولا شك ولا خلاف في أنه خبر واحد في موطن واحد عن قصة واحدة أسقط بعض الرواة لفظة أثبتها غيره ممن هو مثله وفوقه في الحفظ فلا يحل الاحتجاج بالانقص على خلاف ما في القرآن ، وموهوا بحماقات مثل أن قالوا : أراد الله عز وجل بقوله : ( في حجوركم ) على الاغلب \*

**قال أبو محمد :** هذا كذب على الله تعالى واخبار عنه عز وجل بالباطل ، ومثل قولهم هذا كقول الله تعالى : ( انا احللك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ) وليس ذلك محرم عليه اللاتي لم يؤتهن أجورهن فقلنا : لو لم يأت نص آخر باحلال الموهوبة والتي لم يفرض لها فريضة لما حلت الا اللاتي يؤتهن أجورهن وأنتم لانص في أيديكم يحرم التي لم تكن في حجره من الربائب ، ومثل قولهم كل تحریم له سببان فان أحدهما اذا انفرد كان له تأثير \* قال علي : وهذا كذب مجرد بل لا تأثير له دون اجتماعه في السبب المنصوص عليه معه ، وادعوا أن ابراهيم بن عبيد الذي روى عن علي اباحة ذلك مجهول \* قال علي : بل كذبوا هو مشهور ثقة روى مسلم وغيره عنه في الصحيح فوضح

فساد قولهم ييقين والحمد لله رب العالمين \*

١٨٦١ **مَسْأَلَةٌ** وجائز للرجل ان يجمع بين امرأة وزوجة أبيها وزوجة ابنها وابنة عمها لخالته لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك، وهذا قول أبي حنيفة. ومالك. والشافعي. وأبي سليمان، وكذلك تحل له امرأة زوج امه، وفي هذا خلاف قديم لانعلم احدا يقول به الآن وكذلك يجوز نكاح الخصى. والعقيم. والعاقر لانه لم يأت نص بنهي عن شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

١٨٦٢ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحرم وطء حرام نكاحا حلالا الا في موضع واحد وهو ان يزني الرجل بامرأة فلا يحل نكاحها لاحد ممن تناسل منه أبدا وامالوزني الابن بها ثم تاب لم يحرم بذلك نكاحها على ابنه وجده ومن زنى امرأة لم يحرم عليه إذا تاب ان يتزوج أمها أو انتها والنكاح الفاسد والزنا في هذا كله سواء \* برهان ذلك قول الله عز وجل: (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء) \*

**قال أبو محمد**: النكاح في اللغة التي نزل بها القرآن يقع على شيئين، أحدهما الوطء كيف كان بحرام أو بحلال، والآخر العقد فلا يجوز تخصيص الآية بدعوى بغير نص من الله تعالى أو من رسوله ﷺ، فأى نكاح نكح الرجل المرأة حرة أو أمة بحلال أو بحرام فهي حرام على ولده بنص القرآن وقد بينا أن ولد الولد ولد بقوله تعالى: (يا بني آدم) وهذا قول أبي حنيفة. وجماعة من السلف ولم يأت نص بتحريم نكاح حلال من أجل وطء حرام فالقول به لا يحل لأنه شرع لم يأذن به الله عز وجل \* ومن روينا عنه أن وطء الحرام يحرم الحلال روينا ذلك عن ابن عباس وأنه فرق بين رجل وامرأته بعد أن ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلا يحمل السلاح لأنه كان أصاب من أمها ما لا يحل، وعن مجاهد: لا يصلح لرجل فجر بامرأة أن يتزوج أمها، ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: قال ابراهيم النخعي: إذا كان الحلال يحرم الحرام فالحرام أشد تحريما \* وعن ابن معقل هي لا تحل له في الحلال فكيف تحل له في الحرام \* ومن طريق وكيع عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: اذا قبلها أو لامسها أو نظر الى فرجها من شهوة حرمت عليه أمها وابنتها \* ومن طريق وكيع عن عبد الله بن مسيح قال: سألت ابراهيم النخعي عن رجل فجر بامرأة فأراد أن يشتري أمها أو يتزوجها فكره ذلك \* وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سأل عكرمة مولى ابن عباس عن رجل فجر بامرأة أيسلح له أن يتزوج جارية أرضعتها بعد ذلك؟ قال: لا \* وعن الشعبي ما كان في الحلال حراما فهو في الحرام حرام \* وعن سعيد بن المسيب

وأى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : وعروة بن الزبير فيمن زنى بامرأة أنه لا يصلح له أن يتزوج ابنتها أبداً وهو قول سفيان الثوري ؛ نعم ولقد رويناه من طريق البخاري قال : يروى عن يحيى الكندي عن الشعبي . وأى جعفر محمد بن علي بن الحسين قال جميعاً : من أولج في صبي فلا يتزوج أمه وبه يقول الأوزاعي حتى أنه قال : من لاط بغيلاً لم يحل للفاعل أن يتزوج ابنة المفعول به ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه إذا لمس لشهوة حراماً أو نظر إلى فرجها لشهوة لم يحل له نكاح أمها ولا ابنتها وحرم نكاحها على أبيه وابنه أبداً ، وهو أحد قول مالك إلا أنه لا يحرم فيه إلا بالوطء فقط \* .

وخالفهم آخرون فلم يحرموا بوطء حرام نكاحاً حلالاً رويناه ذلك أيضاً عن ابن عباس \* ومن طريق حماد بن سلمة أن يحيى بن يعمر قال : لا يحرم الحرام الحلال \* ومن طريق أبي عبيد نايحي بن سعيد - هو القطان - أن أبي ذئب عن خاله الحارث ابن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير قال جميعاً : الحرام لا يحرم الحلال \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه سئل عنمن فجر بامرأة ؟ فقال لا يحرم الحرام الحلال \* ومن طريق مجاهد . وسعيد بن جبيرة قال جميعاً : لا يحرم الحرام الحلال وهو أحد قول مالك ، وهو قول الليث بن سعد . والشافعي . وأبى سليمان . وأصحابهما . وأصحابنا \* .

**قال أبو محمد :** احتج المانعون من ذلك بالقياس على عموم قوله عز وجل : ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ) وبمرسلين في أحدهما ابن جريج أخبرني عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن امرأة كان زنى بها في الجاهلية أينكح الآن ابنتها ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : لا أرى ذلك ولا يصلح لك أن تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما طلعت عليه منها ، والآخرة فيه الحجاج ابن أرطاة عن أبي هانيء قال : « قال رسول الله ﷺ : من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها » .

**قال أبو محمد :** أما القياس على الآية فالقياس كله باطل وأما الخبران فرسلان ولا حجة في مرسل لا سيما وفي أحدهما انقطاع آخر ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم مجهول ، وفي الآخر الحجاج بن أرطاة وهو هالك عن أبي هانيء وهو مجهول وقد عارضهما خبر آخر لا نوردناه احتجاجاً به لكن معارضة للفاسد بما لم يكن أحسن منه لم يكردونه وهو ما روى من طريق عبد الله بن نافع عن المغيرة بن أسماعيل عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أن رسول الله

ﷺ سئل عن اتباع امرأة حراما أينكح ابنتها أو أمها؟ فقال: لا يحرم الحرام وإنما يحرم ما كان نكاحا حلالا؛ وموهوا أيضا بأن قالوا: من وطئ أمته أو امرأته حائضا أو أحدهما محرم أو معتكف أو في نهار رمضان أو أمته الوثنية أو ذمية عمدا إذا كرافانه وطئ حراما ولا خلاف في أنه وطئ محرم لامها وابنتها ومحرم لها على آبائه وبنيه فكذلك كل وطئ حرام \*

**قال أبو محمد:** وليس كما قالوا بل وطئ فراشا حلالا وإنما حرم لعله لو ارتفعت حل ولا خلاف في أنه لا حد عليه لأنه لم يطق الأزوجة أو ملك يمين صحيح، فلاح الفرق بين الأمرين وبالله تعالى التوفيق \* وموهوا أيضا بأن قالوا: من وطئ في عقد فاسد بجمل أو بغيره فهو وطئ محرم وهو يحرم أمها وابنتها ويحرمها على أبيه وابنه \*  
**قال أبو محمد:** وهذا لا حجة لهم في صحته لأن قرآن. ولا من سنة ولا حجة في سواهما ونحن نقول: أنها حلال لولده أن ينكحها وحلال له نكاح أمها وابنتها لأنها ليست زوجة له ولا ملك يمين ولا تحرم عليه أمها ولا ابنتها ولا تحرم على والده لأنها ليست من حلائل ابنه ولا من نسائه ولو كانت كذلك لما حل أن يفسخ نكاحه منها ولتوارثا فلها لم يكن بينهما ميراث صح أنها ليست من نسائه وإنما تحرم على الابن فقط لأنها ما نكح أبوه أن كان وطئها والافلا تحرم عليه وموهوا أيضا بأن قالوا: من وطئ أمة مشتركة بينه وبين غيره فهو وطئ حرام وهي تحرم بذلك على أبيه وابنه وتحرم عليه أمها وابنتها \*

**قال أبو محمد:** وهذا باطل بل هو زنا محض وما وجدنا في دين الله تعالى امرأة تحل أن يتداولها رجلان هذه أخلاق الكلاب وملة الشيطان لا أخلاق الناس ولادين الله عز وجل ولا تحرم بذلك عليه أمها ولا ابنتها ولا تحرم على ابنه وإنما تحرم على الأب فقط لما قدمنا وبالله تعالى التوفيق \* وموهوا بأن قالوا: إذا اجتمع الحرام والحلال غلب الحرام فقول لا يصح ولا جاء به قرآن ولا سنة قط، ويلزم من صح هذا القول أن يقول: إن من زنى بامرأة لم يحل له نكاحها أبدا لأنه قد اجتمع فيها حرام وحلال \* وموه بعضهم بحديث ابن وليدة زمعة أن رسول الله ﷺ ألحقه بزمعة وأمر سودة بأن تحتجب عنه \*

**قال أبو محمد:** قدرنا أن نفهم وجه احتجاجهم بهذا الخبر فما قدرنا عليه وهي شغبية باردة موهة والخبر صحيح ظاهر الوجه وهو أنه ﷺ ألحقه بزمعة بظاهر ولادته على فراش زمعة وافق أخته أم المؤمنين رضي الله عنها بأن لا يراها خوف أن

يكون من غير نطفة أيها واحتجاب المرأة عن أخيها شقيقتها مباح اذا لم تقطع رحمه ولا منعمته رفدها لم يمنع من ذلك قط نص وبالله تعالى التوفيق ، واذ قد بطل كل ما شغبوا به والحمد لله رب العالمين فلنأت بالبرهان على صحة قولنا وهو أن الله عز وجل فصل لنا ما حرم علينا من النكاح الى أن آتم ثم قال تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فمن حرم شيئا من غير ما فصل تحريمه في القرآن فقد خالف القرآن وحرم ما أحل الله تعالى وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى وهذا عظيم جدا وبالله تعالى التوفيق \*

﴿ تم ﴾

تم والله الحمد طبع الجزء التاسع من كتاب المحلى للإمام المجتهد حافظ العصر العلامة أبي محمد على المشهور بابن حزم الأندلسي و يتلوه الجزء العاشر مفتتحا بـ كتاب الرضاع — فأسأل الله تيسير اتمام طبعه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير \*



# فهرست

## الجزء التاسع من المحلى لابن حزم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢	١٥٠٨ الشركة والاقالة	٩	١٥١٣ لا يحل بيع كلب أصلاً
	والتولية كلها يبيع مبتدأة لا يجوز		لا كلب صيد ولا كلب ماشية فان
	في شيء منها الا ما يجوز في سائر		اضطر اليه ولم يجد من يعطيه اياه
	اليوع وبرهان ذلك وبيان		فله ابتياعه وهو حلال للمشتري
	أقوال المجتهدين في ذلك وسرد		حرام على البائع ينتزع منه الثمن
	حججهم		متى قدر عليه كالرشوة في دفع الظلم
٣	١٥٠٩ الدليل على مشروعية		وفداء الاسير وغير ذلك ولا
	الاقالة ومذاهب العلماء في ذلك		يحل اتخاذ كلب أصلاً الا لماشية
٦	١٥١٠ لا يحل بيع دين يكون		أولصيد أو لزرع أو لحائط
	لإنسان على غيره لا بنقد ولا		ولا يحل قتل الكلاب فمن قتلها
	بدين وبيان وجه العمل في ذلك		ضمنها بمثلها أو بما يتراضيان عليه
	خروجها من الحرمه		عوضاً منه ودليل ذلك كله وبيان
٦	١٥١١ لا يحل بيع الماء بوجه من		مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد
	الوجوه لافي ساقية ولا في نهر		حججهم وتحقيق المقام بما لا يترك
	أو من عين الخ ودليل ذلك وأقوال		للغير مجال في ذلك
	العلماء في ذلك وذكر حججهم	١٣	١٥١٤ لا يحل بيع الهر فمن
٨	١٥١٢ لا يحل بيع الخمر لالمؤمن		اضطر اليه فواجب على من عنده
	ولا لكافر ولا يبيع الخنازير		فضل عن حاجته ان يعطيه كلباً
	كذلك ولا شعورها ولا يجوز		يدفع به الأذى عن نفسه وبرهان
	بيع صليب ولا صنم ولا ميتة ولا		ذلك
	دم الا المسك وحده وبرهان ذلك	١٤	١٥١٥ لا يحل البيع على ان

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٠	١٥٢٤ لا يجوز بيع نصف هذه الدار ولا هذا الثوب أو هذه الدار أو هذه الخشبة من هذه الجهة ودليل ذلك	١٥	١٥١٦ لا يجوز البيع على الرقم ولا أن يغر أحدا بما يرقم على سلعته . لكن يسوم ويبين الزيادة
٢٠	١٥٢٥ لا يجوز بيع دار أو بيت أو أرض لا طريق إليها وبرهان ذلك	١٥٠	١٥١٧ لا يحل بيعتان فيبيعة مثل أبيعك سلعتي بديتارين على أن تعطني بالديتارين كذا وكذا درهم الخ وبرهان ذلك ومذهب علماء السلف في ذلك
٢٠	١٥٢٦ لا يحل بيع جملة مجهولة القدر على أن كل صاع منها بدرهم أو كل رطل منها بدرهم أو كل ذراع منها كذلك ودليل ذلك	١٦	١٥١٨ كل صفقة جمعت حراما وحلالا فهي باطلة كلها لا يصح منها شيء ودليل ذلك
٢١	١٥٢٧ لا يحل بيع الولاء ولا هبته وبرهان ذلك	١٧	١٥١٩ لا يحل بيع الخروبرهان ذلك وسرد أقوال علماء السلف في ذلك
٢١	١٥٢٨ لا يحل بيع من أكره على البيع وهو مردود لو وقع ودليل ذلك	١٨	١٥٢٠ لا يحل بيع أمة حملت من سيدها ودليل ذلك
٢٢	١٥٢٩ اختلاف العلماء فيمن كان مضطرا إلى البيع كن جاع وخشى الموت الخ	١٩	١٥٢١ لا يحل بيع الهواء أصلا وبرهان ذلك
٢٣	١٥٣٠ لا يحل بيع الحيوان إلا لمنفعة ودليل ذلك	١٩	١٥٢٢ لا يجوز بيع من لا يعقل لسكر أو جنون ولا يلزمهما ودليل ذلك
٢٣	١٥٣١ لا يصح البيع بغير ثمن مسمى وبرهان ذلك	٢٠	١٥٢٣ لا يحل بيع من لم يبلغ الا فيما لا بد له منه ضرورة كقطعام لا ككله وثوب يلبسه وبرهان ذلك
٢٤	١٥٣٢ لا يحل بيع النرد ودليل ذلك		
٢٤	١٥٣٣ لا يحل أن يبيع اثنان سلعتين متميزتين لهما ليسا فيهما		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٨ ١٥٤٠	لا يحل ان يجبر أحد على أن يبيع مع شريكه لا ما ينقسم ولا مالا ينقسم ولا أحدهما من الآخر لكن من شاء من الشريكين أو الشر كاء أن يبيع حصته فله ذلك ومن أبي لم يجبر ودليل ذلك	٢٤ ١٥٣٤	شريكان من انسان واحد بشمن واحد وبرهان ذلك
٢٩ ١٥٤١	لا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لأهل الذمة لا من رقيق ولا من غيره وبرهان ذلك	٢٤ ١٥٣٥	من كان في بلد تجرى فيه سكك كثيرة شتى فلا يحل البيع الا ببيان من أى سكة يكون الثمن ودليل ذلك
٢٩ ١٥٤٢	لا يحل بيع شيء بمن يوقن أنه يعصى الله به أو فيه وهو مفسوخ أبدا كيبيع كل شيء ينفذ أو يعصر بمن يوقن أنه يعمل خمر أو كيبيع الدراهم الرديئة النخ ودليل ذلك	٢٥ ١٥٣٦	لا يجوز بيع السمن المائع يقع فيه الفأر حيا أو ميتا ودليل ذلك
٣٠ ١٥٤٣	من باع شيئا جزا فاعلم كيله أو وزنه أو ذرعه أو عدده ولم يعرف المشتري بذلك فهو جائز لا كراهية فيه وبرهان ذلك	٢٥ ١٥٣٧	لا يحل بيع الصور الا للعب الصبايا فقط وبرهان ذلك
٣٠ ١٥٤٤	بيع الحيتان الكبار أو الصغار أو الاترج الكبار أو الصغار النخ جذافا حلال لا كراهية فيه ودليل ذلك	٢٦ ١٥٣٨	لا يحل البيع مذ تزل الشمس من يوم الجمعة الى مقدار تمام الخطبتين والصلاة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الفقه في ذلك
٣١ ١٥٤٥	بيع ألبان النساء جائز وكذلك الشعور وبرهان ذلك	٢٨ ١٥٣٩	من لم يبق عليه من وقت الصلاة الامقدار الدخول في الصلاة بالتكبير وهو لم يصل بعد وهو ذا كر للصلاة عارف بما بقى عليه من الوقت فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره باطل مفسوخ وبرهان ذلك
٣١ ١٥٤٦	بيع النحل ودود الحرير والضب والضبع جائز حسن ودليل ذلك		
٣١ ١٥٤٧	ابتياع الحرير جائز ومنع		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٢ ١٥٤٨	منه بعض السلف وبرهان ذلك ابتياح ولد الزنا والزانية حلال ودليل ذلك	٤٠ ١٥٥٤	جائز لمن اتى السوق من أهله أو من غير أهله أن يبيع سلعته باقل من سعرها فى السوق وبأكثر ولا اعتراض لأهل السوق عليه فى ذلك ولالسلطان ومذهب مالك فى ذلك
٣٢ ١٥٤٩	بيع جلود الميتات كلها حلال إذا دبغت وكذلك جلد الخنزير بخلاف شعره وعظمه وبرهان ذلك	٤١ ١٥٥٥	من ابتاع سلعة فى السوق فلا يحل أن يحكم عليه بأن يشارك فيها أهل تلك السوق وهى لمشتريها خاصة ومذهب الامام مالك فى ذلك
٣٣ ١٥٥٠	بيع المسكاتب قبل أن يؤدى شيئا من كتابته جائز وتبطل الكتابة بذلك فان أدى منها شيئا حرم بيعه ما قبل منه ما أدى وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤد وبطلت الكتابة فيما يبيع منه وبقي ما قبل منه ما أدى حرام - ومثال ذلك - وأقوال العلماء فى ذلك وسرد أدلتهم	٤١ ١٥٥٦	لا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب ولا على أن لا يقوم على عيب والبيع هكذا فاسد مفسوخ أبدا وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه
٣٥ ١٥٥١	بيع المدير والمديرة حلال لغير ضرورة ولغير دين ويبطل التدبير بالبيع وبيان أقوال علماء المذاهب فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام	٤٤ ١٥٥٧	بيع المصاحف جائز وكذلك جميع كتب العلوم عربيا وعجميا وأقوال علماء المذاهب فى ذلك وتفصيله
٣٩ ١٥٥٢	بيع ولد المديرة من غير سيدها حملت به قبل التدبير أو بعده حلال وبيع ما ولدت المكاتبه قبل أن تكاتب وبعد أن كوتبت ما لم تؤد شيئا من كتابتها حلال وبيع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أم ولد خلال وتفصيل ذلك وذكر مذاهب علماء الأمصار فى ذلك وسرد براهينهم	٤٧ ١٥٥٨	من باع سلعة بشمن مسمى حالة أو الى أجل مسمى قريبا أو بعيدا فله أن يبتاع تلك السلعة من الذى باعها منه بشمن مثل الذى باعها به منه وبأكثر منه وبأقل حالا أو الى أجل مسمى أقرب من الذى باعها منه أو أبعد كل ذلك حلال ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور فى نفس العقد ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار فى ذلك وسرد حججهم
٤٠ ١٥٥٣	بيع المعتق الى أجل أو بصفة حلال ما لم يجب له العتيق بحلول تلك الصفة وبرهان ذلك	٥٣ ١٥٥٩	بيع دور مكة أعزها لله تعالى

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٢ ١٥٦٠	بيع الاعمى أو ابتياعه بالصفة	٦٤ ١٥٦٧	عنده ثمنه جائز ودليل ذلك
٥٢ ١٥٦١	جائز كالصحيح ولا فرق وبرهان ذلك	٦٥ ١٥٦٨	حرام اذا دخل التجار المسلمون
٥٢ ١٥٦١	بيع العبد وابتياعه بغير اذن سيده جائز ما لم يتزاع سيده ماله وبرهان ذلك وأقوال العلماء فى ذلك وسرد أدلتهم	٦٥ ١٥٦٩	أرض الحرب واذلوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار والا فتكره والبيع منهم جائز الا ما يتقوون به على المسلمين من دواب وسلاح وحديد أو غير ذلك فلا يجوز ودليل ذلك
٥٤ ١٥٦٢	بيع المرأة مذتبغ جائز وابتياعها كذلك ودليل ذلك	٦٥ ١٥٧٠	من اشترى سلعة على السلامة من العيوب فوجدها معيبة فهى صفقة فسوخة كلها لا خيار له فى اسائها الا بان يجد فيها بيعا آخر بتراض وبرهان ذلك
٥٤ ١٥٦٣	لأنه مال من ماله فان كان معدن ذهب لم يحل بيعه بذهب وهو جائز بالفضة وبرهان ذلك	٦٥ ١٥٧٠	من اشترى ولم يشترط السلامة فوجد عيبا فهو مخير بين امساك ورد ودليل ذلك
٥٤ ١٥٦٤	بيع الكلاء جائز فى أرض وبعد قلعه ودليل ذلك	٦٦ ١٥٧١	حكم المصرة لذمى من اشترى مصرا وهى ما كان يحلب من اناث الحيوان وهى يظنها لبونا فوجدها قد ربط ضرعها حتى اجتمع اللبن فلها حلبها اقتضح له الأمر فله الخيار ثلاثة أيام فان شاء امسك ولا
٥٥ ١٥٦٥	بيع الشطرنج والمزاور والعيدان والمعازف والطناير حلال كله ومن كسر شيئا من ذلك ضمنه الا أن يكون صورة مصورة فلا ضمان على كاسرها وكذلك بيع المغنيات وابتياعن ودليل ذلك وإيراد أقوال علماء المذاهب فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه		
٦٣ ١٥٦٦	بيع المسجد مكره وهو جائز ولا بد والبيع قبل طلوع الشمس جائز وابتياح المرأة ما ليس		

صفحة	المسألة الموضوع	صفحة	المسألة الموضوع
٧٠	شئ له وان شامردها ووردمعها صاعا من تمر ولا بد و برهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم ١٥٧٢ ٧ ان فاة المعيب يموت أو بيع أو عتق أو ايلاد أو تلف فله المشتري • أو البائع الرجوع بقيمة العيب ودليل • ذلك	٧١	في الذمة أو الى أجل أو سلم فيما يجوز فيه السلم فله قبض الثمن أو ما سلم فيه وجد عيبا أو استحق ما أخذ أو بعضه فليس له الا الاستبدال فقط ودليل ذلك
٧١	١٥٧٣ ان باعه فرد عليه لم يكن له ان يرد هو ولكن يرجع بقيمة العيب فقط وبرهان ذلك	٧١	١٥٧٩ من وكل وكيلا ليتاع له شيئا سماه فباعه له بضمن يغبن بمالا يتغابن الناس بمثله أو وجده معيبا عيبا يحط به من الثمن الذي اشتراه به فله من الرد أو الامساك أو الاستبدال أو من فسخ الصفقة كالذى ذكر قبل وبرهان ذلك
٧١	١٥٧٤ ان مات الذى له الرد قبل ان يلفظ بالرد وبأنه لا يرضى فقد لزمته الصفقة ورثته ودليل ذلك	٧٢	١٥٨٠ اذا لم يعرف العيب هل حدث أم كان قبل البيع فليس على المردود عليه الا اليمين ودليل ذلك
٧١	١٥٧٥ ان مات الذى يجب عليه الرد كان لو اجد العيب ان يرد المعيب على الورثة وبرهان ذلك	٧٢	١٥٨١ من اشترى من اثنين فاكثر سلعة واحدة صفقة واحدة فوجد عيبا فله ان يرد حصته من شاء ويتمسك بحصته من شاء وله ان يرد الجميع وبرهان ذلك
٧١	١٥٧٦ العيب الذى يجب به الرد هو ما حط من الثمن الذى اشترى به أو باعه به الا يتغابن الناس بمثله ودليل ذلك	٧٢	١٥٨٢ ولو اشترى اثنان سلعة من واحد فوجدا عيبا فليهما شاء ان يردرد وأيهما شاء ان يمسك أمسك ودليل ذلك
٧١	١٥٧٧ لو اشترى بضمن ثم اطاع على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراه الا انه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذى اشتراه شيئا أو زال العيب قبل أن يعلم به أو بعد فله الرد في كل ذلك وبرهان ذلك	٧٢	١٥٨٣ من اشترى سلعة فوجد بها عيبار قد كان حدث عنده فيها عيب من قبل الله تعالى او من فعله أو من فعل غيره
٧١	١٥٧٨ من باع بدراهم أو بدنانير		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٧٢ ١٥٨٤	من اشترى جارية أو دابة أو ثوبا أو دارا أو غير ذلك فوطيء الجارية أو اقتضاها أن كانت بكرا أو زوجها فحملت أو لم تحمل أو لبس الثوب وانضى الدابة وسكن الدار واستعمل ما اشترى واستغله الخ ثم وجد عيبا فله الرد أو الامساك ولا يرد مع ذلك شيئا من أجل استعماله لذلك ودليل ذلك	٧٤ ١٥٨٨	من اشترى عدلا على أن فيه عددا مسمى من الثياب أو كذا وكذا رطلا من سمن أو عسل أو غير ذلك ما يوزن أو كذا وكذا تفاحة الخ فوجد أقل أو أكثر فالصفة كلها مفسوخة أبدا ودليل ذلك
٧٣ ١٥٨٥	من اشترى فيما اشترى على عيب يجب به الرد فله أن يرد ساعة يحد العيب وله أن يمسك ثم يرده متى شاء طال ذلك الأمد أم قرب ولا يسطع ما وجب له من الرد تصرفه بعد علمه بالعيب بالوطء والاستخدام والركوب وغير ذلك وبرهان ذلك	٧٤ ١٥٨٩	من قال لمعامله هذه دراهمك أو دنانيرك وجدت فيها هذا الردى أو قال المشتري هذه سلعتك وجدت فيها عيبا فقال الآخر ما أيزها ولا أدري أنها دراهمي أو دنانيري أو سلعتي أم لا الخ في فصل في ذلك وبرهان ذلك
٧٣ ١٥٨٦	من اشترى شيئا فوجد في عهقه عيبا كبيض أو قنأ أو قرع أو خشب أو غير ذلك فله الرد أو الامساك سواء كان يمكن التوصل إلى معرفته بدون كسر أو بكسر ودليل ذلك	٧٤ ١٥٩٠	من رد بعيب وقد اغتال الولد واللبن والثرة والخراج وغير ذلك فله الرد ولا يرد شيئا من كل ذلك ولا حق للرد وعليه فيه ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الكتاب
٧٣ ١٥٨٧	من اشترى عبدا أو أمة فبين له بعيب الأباقي أو الصرع فرضيه فقد لزمه ولا رجوع له بشيء	٨١ ١٥٩١	من كان لآخر عنده حق من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه بكيل أو وزن أو ذرع فالوزن والكيل والذرع على الذي عليه الحق ومن كان عليه دنانير أو دراهم أو شيء بصفة من سلم أو صدق أو أجازة أو

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	كتابة أو غير ذلك فالتقليب على الذى عليه الحق أيضا وبرهان ذلك	٨٢ ١٥٩٢	من اشترى أرضا فبى له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر نابت وكذلك كل من اشترى دارا فبناؤها كله له . وكل ما كان مركبافيا من باب أو درج أو غير ذلك وهذا اجماع متيقن
	٨٢ ١٥٩٣ فرض على التجار أن يتصدقوا فى خلال بيعهم وشراهم بما طابت به نفوسهم وبرهان ذلك		كتاب الشفعة
	٨٢ ١٥٩٤ الشفعة واجبة فى كل جزء يبيع مشاعا غير مقسوم بين اثنين فصاعدا من أى شئ كان مما ينقسم وما لا ينقسم من أرض أو شجرة واحدة فأكثر أو عبد أو ثوب أو أمة الخ لا يحل لمن له ذلك الجزء أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم	٨٨ ١٥٩٥	لاشفعة الا فى البيع وحده ولاشفعة فى صداق ولا فى اجارة ولا فى هبة ولا غير ذلك وبرهان ذلك
	٨٩ ١٥٩٦ من لم يعرض على شريكه الأخذ قبل البيع حتى باع فوجبت الشفعة بذلك للشريك فالشريك على شفيعته علم بالبيع او لم يعلم أشهد عليه أم لم يشهد حتى يأخذ متى شاء أو يلفظ	٩٤ ١٥٩٧	أن أخذ الشفيع حقه لزم المشتري رد ما استغل و كان كل ما نفذ فيه من هبة أو صدقة أو عتق أو حدس أو مكتبة أو مقاسمة فهو كله باطل مردود مفسوخ أبدا وتقطع انقاضه ليس له غير ذلك ودليل ذلك وإيراد أقوال علماء الفقه فى ذلك وسرد حججهم
	٩٤ ١٥٩٨ الشفعة واجبة للبديوى وللساكن فى غير المصر وللغائب وللصغير اذا كبر والمجنون اذا أفاق وللذمى وبرهان ذلك	٩٤ ١٥٩٩	أن باع الشقص بعرض أو بعقار لم يجوز للشفيع أخذه الا بمثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض فان لم يقدر على ذلك أصلا فالمطلوب تخير بين أن يلزمه قيمة العرض أو العقار وبين أن يسلم اليه الشقص ويلزمه مثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض متى قدر عليه ودليل ذلك
	٩٥ ١٦٠٠ من باع شقصه بضمن الى أجل فالشفيع أحق به بذلك الثمن الى ذلك الاجل وبرهان ذلك	٩٥ ١٦٠١	لو أن الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضا حصته من
	بالترك فيسقط حيث ذولا يسقط حقه بعرض غير شريكه أو رسوله عليه ودليل ذلك وبيان أقوال الفقهاء فى ذلك وذكر براهينهم		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٩٥ ١٦٠٢	ذلك الشريك البائع أو من المشتري فالشفعة له كما كانت ودليل ذلك	٩٨ ١٦٠٨	شاء ويدعياها شاء وله ان يأخذ الجميع ودليل ذلك
٩٦ ١٦٠٣	من وجبت له الشفعة ولا مال له لم يجب أن يهمل لكن يباع ذلك الشقص عليه فان وفى بالثمن فذلك وان فضلت فضلة دفعت اليه وان لم يف اتبع بالباقي وبرهان ذلك	٩٨ ١٦٠٩	بعضهم بميراث وبعضهم ببيع وبعضهم بهبة وفيهم أخوة ورثوا اباهم ما كان أبوهم ورثه مع أعمامهم فباع أحدهم فالجميع شفعاء على عددهم ليس احداولى بحصة أحد وبرهان ذلك
٩٦ ١٦٠٤	ان مات الشفيع قبل أن يقول أنا آخذ شفعتى فقد بطل حقه ولا حق لورثته فى الأخذ بالشفعة أصلا ودليل ذلك وبيان أقوال فقهاء المذاهب فى ذلك	٩٩ ١٦١٠	من باع شقصا وله شركاء لاحدهم مائة سهم وآخر عشرون وآخر عشر العشر فكلهم سواء فى الأخذ بالشفعة ويتقسمون ما أخذوا بالسواء ودليل ذلك
٩٧ ١٦٠٥	صفقة واحدة فجاء الشفيع يطلب فليس له الا أن يأخذ الكل أو يترك الكل وبرهان ذلك	٩٩ ١٦١١	لاشفعة الا بتمام البيع بالنفريق أو التخيير وبرهان ذلك
٩٧ ١٦٠٦	من كان له شركاء فباع من أحدهم كان للشركاء مشاركتة فيه وهو باق على حصته مما اشترى كأحدهم ودليل ذلك	١٠٥ ١٦١٢	الشفعة واجبة وان كانت الاجزاء مقسومة اذا كان الطريق اليها واحدا تملكها فان قسم الطريق فلا شفعة ودليل ذلك وبيان أقوال العلماء فى ذلك وذكر مصادرههم وقد اطنب المصنف فى هذا المقام بما يشفى الصدور
٩٨ ١٦٠٧	لو كان بعض الشركاء غيبا فاشترى أحدهم فكذلك أيضا وليس للحاضر ان يقول لا آخذ الا حصتى وبرهان ذلك		كتاب السلم
٩٨ ١٦٠٧	ان باع اثنين فأكثر من واحدا فأكثر أو باع واحدا من اثنين فصاعدا فللشريك ان يأخذ أى حصة		١٠٥ ١٦١٢ بيان أن السلم ليس بيعا والفرق بينه وبين البيع وبرهان ذلك

### كتاب السلم

١٠٥ ١٦١٢	بيان أن السلم ليس بيعا
	والفرق بينه وبين البيع وبرهان
	ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٠٦	بيان ان العينة هى السلم نفسه أو بيع سلعة الى أجل مسمى ودليل ذلك	١١٣ ١٦١٩	من أسلم فى صنفين ولم يبين مقدار كل صنف منهما فهو باطل مفسوخ ومثال ذلك ودليله
١٠٩	١٦١٣ الاجل فى السلم ما وقع عليه اسم أجل وبرهان ذلك	١١٣ ١٦٢٠	لابد من وصف ما يسلم فيه بصفاته الضابطة له وبرهان ذلك
١٠٩	١٦١٤ لا يجوز ان يكون التمن فى السلم الا مقبوضا فان تفرقا قبل تمام قبض جميعه بطات الصفقة كلها ودليل ذلك	١١٤ ١٦٢١	السلم جائز فيما لا يوجد حين عقد السلم وفيما يوجد والى من ليس عنده منه شىء والى من عنده ولا يجوز فيما لا يوجد حين حلول أجله ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار فى ذلك وذكر مصادرهم
١١٠	١٦١٥ ان وجد بالنن المقبوض عييا فان كان اشترط السلامة بطلت الصفقة كلها وان لم يشترط فهو مخير بين ان يحبس ما أخذ أو يرد وتنتقض الصفقة كلها وبرهان ذلك	١١٥ ١٦٢٢	من سلم فى شىء فضيع قبضه أو اشتغل حتى فات وقته وعدم فصاحب الحق مخير وبرهان ذلك
١١٠	١٦١٦ لا يجوز ان يشترطا فى السلم دفعه فى مكان بعينه فان فعلا فالصفقة كلها فاسدة ودليل ذلك	١١٥ ١٦٢٣	لا تجوز الاقالة فى السلم ودليل ذلك
١١٠	١٦١٧ اشترط الكفيل فى السلم يفسد به السلم وبرهان ذلك	١١٥ ١٦٢٤	استدراك جملة مسائل من مسائل البيع
١١٠	١٦١٨ السلم جائز فى الدنانير والدراهم اذا سلم فيهما عرضا وأقوال علماء المذاهب فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	١١٦ ١٦٢٥	لا تجوز هبة الا فى موجود معلوم معروف القدر والصفات والقيمة والا فهى باطل مردودة وكذلك مالم
١١١	فصل فى استدراك شىء يحتاج به الشافعيون وبيان نقضه		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١١٧ ١٦٢٦	يخلق بعد وبرهان ذلك حق في الذمة درايم أو دنانير أو غير ذلك فقال له قد وهبت له مالى عندك أو قال أعطيتك مالى عندك أو قال لأخرقد وهبت لك مالى عند فلان أو أعطيتك مالى عند فلان الخ فلا يلزم شئ من ذلك وبرهان ذلك	١٢٧ ١٦٣٠	رد كل ما استغله منها كالغصب ودليل ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان مصادرهم من وهب هبة صحيحة لم يجوز له الرجوع فيها أصلا مذ يلفظ بها الا الوالد والام فيما اعطيا او احدهما لولدهما فلهما الرجوع فيه أبدا الصغير والكبير سواء الخ وبيان مذاهب فقهاء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما يطيب به القلب وتسره لالانفس
١١٨ ١٦٢٧	لا تجوز الهبة بشرط أصلا ودليل ذلك	١٣٦ ١٦٣١	ان تغيرت الهبة عند الولد حتى يسقط عنها الاسم او خرجت عن ملكه أو مات أو صارت لا يحل تملكها فلا رجوع للاب فيه وبرهان ذلك
١١٨ ١٦٢٨	لا تجوز هبة يشترط فيها الثواب أصلا وهي فاسدة مردودة وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم	١٣٦ ١٦٣٢	لا تنفذ هبة ولا صدقة لاحد الا فيما أبقي له ولعياله غنى والافلا ودليل ذلك وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وإيراد حججهم وتعليقها بما لا تجده في غير هذا الكتاب
١٢٠ ١٦٢٩	من وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره أو اعطى عطية كذلك أو تصدق بصدقة كذلك فقد تمت باللفظ ولا معنى لحيازتها ولا لقبضها ولا يطلها تملك الواهب لها وسواء باذن الواهب لها أو المتصدق عليه أم بغير اذنه سواء تملكها الى أن مات أو مدة يسيرة على ولد صغير كانت أو كبير أو على أجنبي الا انه يلزمه	١٤٢ ١٦٣٣	لا يحل لاحد ان يهب ولا أن يتصدق على احد من ولده الا حتى يعطى او يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ولا يحل

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٤٩	١٦٣٤ هبة جزء مسمى منسوب	١٥٨	١٦٣٩ لا يحل السؤال تسكثرا
١٥٢	١٦٣٥ اذا أعطى شيئا غير معين	١٥٩	١٦٤٠ اعطاء الكافر مباح
١٥٣	١٦٣٦ من أعطى شيئا من غير	١٥٩	١٦٤١ لا تقبل صدقة من مال
١٥٤	١٦٣٧ لا تحل الرشوة وتعريفها	١٥٩	١٦٤٢ لا يحل لاحد ان يمن بما
١٥٥	١٦٣٨ من نصر آخر يحق أو	١٥٩	١٦٤٣ هبة المرأة ذات الزوج
١٥٦	١٦٣٩ هبة جزء مسمى منسوب	١٥٩	١٦٤٤ لا تقبل صدقة من مال
١٥٧	١٦٤٠ اعطاء الكافر مباح	١٥٩	١٦٤٥ لا تقبل صدقة من مال
١٥٨	١٦٤١ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٤٦ لا تقبل صدقة من مال
١٥٩	١٦٤٢ لا يحل لاحد ان يمن بما	١٥٩	١٦٤٣ هبة المرأة ذات الزوج
١٦٠	١٦٤٣ هبة المرأة ذات الزوج	١٥٩	١٦٤٤ لا تقبل صدقة من مال
١٦١	١٦٤٤ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٤٥ لا تقبل صدقة من مال
١٦٢	١٦٤٥ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٤٦ لا تقبل صدقة من مال
١٦٣	١٦٤٦ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٤٧ لا تقبل صدقة من مال
١٦٤	١٦٤٧ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٤٨ لا تقبل صدقة من مال
١٦٥	١٦٤٨ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٤٩ لا تقبل صدقة من مال
١٦٦	١٦٤٩ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٠ لا تقبل صدقة من مال
١٦٧	١٦٥٠ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥١ لا تقبل صدقة من مال
١٦٨	١٦٥١ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٢ لا تقبل صدقة من مال
١٦٩	١٦٥٢ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٣ لا تقبل صدقة من مال
١٧٠	١٦٥٣ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٤ لا تقبل صدقة من مال
١٧١	١٦٥٤ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٥ لا تقبل صدقة من مال
١٧٢	١٦٥٥ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٦ لا تقبل صدقة من مال
١٧٣	١٦٥٦ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٧ لا تقبل صدقة من مال
١٧٤	١٦٥٧ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٨ لا تقبل صدقة من مال
١٧٥	١٦٥٨ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٥٩ لا تقبل صدقة من مال
١٧٦	١٦٥٩ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٠ لا تقبل صدقة من مال
١٧٧	١٦٦٠ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦١ لا تقبل صدقة من مال
١٧٨	١٦٦١ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٢ لا تقبل صدقة من مال
١٧٩	١٦٦٢ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٣ لا تقبل صدقة من مال
١٨٠	١٦٦٣ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٤ لا تقبل صدقة من مال
١٨١	١٦٦٤ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٥ لا تقبل صدقة من مال
١٨٢	١٦٦٥ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٦ لا تقبل صدقة من مال
١٨٣	١٦٦٦ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٧ لا تقبل صدقة من مال
١٨٤	١٦٦٧ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٨ لا تقبل صدقة من مال
١٨٥	١٦٦٨ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٦٩ لا تقبل صدقة من مال
١٨٦	١٦٦٩ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٠ لا تقبل صدقة من مال
١٨٧	١٦٧٠ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧١ لا تقبل صدقة من مال
١٨٨	١٦٧١ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٢ لا تقبل صدقة من مال
١٨٩	١٦٧٢ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٣ لا تقبل صدقة من مال
١٩٠	١٦٧٣ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٤ لا تقبل صدقة من مال
١٩١	١٦٧٤ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٥ لا تقبل صدقة من مال
١٩٢	١٦٧٥ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٦ لا تقبل صدقة من مال
١٩٣	١٦٧٦ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٧ لا تقبل صدقة من مال
١٩٤	١٦٧٧ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٨ لا تقبل صدقة من مال
١٩٥	١٦٧٨ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٧٩ لا تقبل صدقة من مال
١٩٦	١٦٧٩ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٨٠ لا تقبل صدقة من مال
١٩٧	١٦٨٠ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٨١ لا تقبل صدقة من مال
١٩٨	١٦٨١ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٨٢ لا تقبل صدقة من مال
١٩٩	١٦٨٢ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٨٣ لا تقبل صدقة من مال
٢٠٠	١٦٨٣ لا تقبل صدقة من مال	١٥٩	١٦٨٤ لا تقبل صدقة من مال

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٦٤	١٦٤٩ العمرى والرقي هبة	ولا لمواليهم حاش الحبس فهو	
صحيحة تامة يملكها المعمر والمرب		حلال لهم وتحل صدقة التطوع	
كسائر ماله وبرهان ذلك وبيان		على من أمه منهم النخ ودليل ذلك	
أقوال علماء السلف في ذلك وسرد		١٦٢ ١٦٤٥ للعبدان يتصدق من مال	
حججهم وتحقيق المقام		سيده بما لا يفسد وبرهان ذلك	
العارية		الإباحة	
١٦٨ ١٦٥٠ العارية جائزة وفعل حسن		١٦٣ ١٦٤٦ الإباحة جائزة في المجهول	
وهي فرض في بعض المواضع		بخلاف العطية والهدية والصدقة	
وبرهان ذلك		والعمرى والرقي والحبس وغير	
١٦٩ ١٦٥١ العارية غير مضمونة ان		ذلك ومثاله ودليل ذلك	
تلفت من غير تعدى المستعير		١٦٣ ١٦٤٧ جائز للبرء ان يأكل	
وتفصيل ذلك وذكر أقوال علماء		من بيت والده ووالدته وابنه	
المذاهب في ذلك وبيان مصادرهم		وابنته وأخيه وأخته شقيقتين أو	
الضيافة		لاب أولام وولد ولده وجده	
١٧٤ ١٦٥٢ الضيافة فرض على البدوى		وجدته كيف كانا رضى من ذكرنا	
والحضرى والنفية والجاهل يوم		أو سخط أذنوا أو لم يأذنوا وليس	
وليلة مبرة واتحاف ثم ثلاثه أيام		له أن يأكل الكل وبرهان ذلك	
ضيافة ولا يزيد فان زاد فليس		المنحة	
قراه لازما وان تمادى على قراه		١٦٣ ١٦٤٨ المنحة جائزة وهي في	
فحسن فان منع الضيافة الواجبة		الاحتلبات فقط و كدار يبيع	
فله أخذها مغالبة وكيف أمكنه		سكنها وادابة يمنع ركوبها وارض	
ويقضى له بذلك ودليل ذلك وذكر		يمنح ازدراعها وعبد يخدمه فما	
مذاهب علماء الأمصار في ذلك		حازه الممنوح من كل ذلك فهو	
الاحباس		له ودليل ذلك	
١٧٥ ١٦٥٣ الوقف جائز في الأصول		العمرى والرقي	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	من الدور والارضين بما فيها من الغراس والبناء وفي الارحاء والمصاحف والدفاتر ويجوز في العبيد والسلاح والخيول في سبيل الله في الجهاد فقط ولا يجوز في شئ غير ما ذكر أصلا وبرهان ذلك وإيراد قول الفقهاء المجتهدين في ذلك وذكر حججهم وتفصيل ذلك بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	كتاب العتق	
١٨٣ ١٦٥٩	العتق فعل حسن متفق عليه	١٨٣ ١٦٦٠	لا يحل للبرء أن يعتق عبده أو أمته إلا الله عز وجل لا غيره ولا يجوز أخذ مال على العتق إلا في الكتابة خاصة وبرهان ذلك
١٨٤ ١٦٦١	من قال ان ملكك عبد فلان فهو حر او قال ان اشتريته فهو حر أو قال ان بعثت عبدي فهو حر أو قال شيئا من ذلك في أمة لسواه أو أمة له ثم ملك العبد والامة أو اشتراهما أو باعهما لم يعتقا بشئ من ذلك ودليل ذلك	١٨٥ ١٦٦٢	لا يجوز عتق بشرط أصلا وبرهان ذلك
١٨٧ ١٦٦٣	من قال الله تعالى على عتق رقبة لزمته ومن قال ان كان أمر كذا بما لا معصية فيه فعبدى هذا حر فكان ذلك الشئ فهو حر ودليل ذلك	١٨٧ ١٦٦٤	لا يجوز عتق الجاني دون أمه اذا نفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ولا بهته دونها ويجوز عتقه قبل أن ينفخ فيه الروح وتكون أمه بذلك العتق حرة وان لم
١٨٢ ١٦٥٤	لا يطل الحبس ترك الحيازة فان استغله المحبس ولم يكن سبيله على نفسه فهو مضمون عليه ودليل ذلك	١٨٢ ١٦٥٥	التسوية بين الولد فرض في الحبس وبرهان ذلك
١٨٢ ١٦٥٦	من حبس داره أو أرضه ولم يسبل على أحد فله أن يسبل الغلة مادام حيا على من شاء ودليل ذلك	١٨٣ ١٦٥٧	من حبس على عقبه وعقب عقبه أو على زيد وعقبه فدخل في ذلك البنات والبنون ولا يدخل في ذلك بنو البنات اذا كانوا بمن لا يخرج بنسب آبائه الى المحبس وبرهان ذلك
١٨٣ ١٦٥٨	من حبس وشرط أن يباع أن احتج صح الحبس ودليل ذلك		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٩ ١٦٦٥	يرد عتقها ولا تجوز هبته أصلاً دونها الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك	له مال يحمل قيمتهم والاستسعوا الخ وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أقوال السلف وذكر مصادرهم في ذلك	
١٩٠ ١٦٦٦	كان من أمته أو من عبده أو أعتق عشرهما أو جزءاً مسمى كذلك عتق العبد كله والأمة كلها وكذلك لو أعتق ظفراً أو شعراً أو غير ذلك ودليل ذلك	٢٠٥ ١٦٦٩ لا يصح عتق من هو محتاج الى ثمن مملوكه أو غلته أو خدمته فان أعتقه فهو مردود الا في وجه واحد وبيانه وبرهان ذلك	
٢٠٠ ١٦٦٧	من ملك عبداً أو أمة بينه وبين غيره فاعتق نصيبه كله أو بعضه أو أعتق كله عتق جميعه حين اللفظ بذلك وتفصيل ذلك وإيراد أقوال علماء المالكا في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه	٢٠٦ ١٦٧١ من أعتق الى أجل مسمى قريب أو بعيد ومثال ذلك فهو كما قاله وله يبعسه ما لم يأت ذلك الأجل فان باعه ثم رجع الى ملكه فقد بطل ذلك العقد ولا عتق له بمجيء ذلك الأجل ولا رجوعه في عقده ذلك أصلاً الا باخراجه عن ملكه وبرهان ذلك	
٢٠٠ ١٦٦٨	من أعتق بعض عبده فقد عتق كله بلا استسعاء ولو أوصى بعتق بعض عبده أعتق ما أوصى به وأعتق باقيه واستسعى في قيمة ما زاد على ما أوصى بعتقه وبرهان ذلك	٢٠٨ ١٦٧٢ جائز للمسلم عتق عبده الكتاني في أرض الاسلام وأرض الحرب ملكه هنالك أو في دار الاسلام ودليل ذلك	
٢٠٠ ١٦٦٩	من ملك ذارحم محرمة فهو حر ساعة يملكه فان ملك بعضه لم يعق عليه الا الوالدين خاصة والاجداد والجدة فقط فانهم يعتقدون عليه كلهم ان كان	٢٠٨ ١٦٧٣ ان كان للذمي أو الحربى	

صفحة	المسألة الموضوع	صفحة	المسألة الموضوع
٢٠٨	عبد كافر فأسلمها معا فهو عبده كما كان فلو أسلم العبد قبل سيده بطرفة عين فهو حر ساعة يسلم ولا ولاء عليه لاحد وبرهان ذلك	٢١٦	١٦٧٤ عتق ولد الزنا جائز ودليل ذلك
٢٠٩	من قال أحد عبدى هذين حر فليس منهما حر وكلاهما عبد كما كان ولا يكلف عتق أحدهما وبرهان ذلك	٢١٧	١٦٧٥ من قال أحد عبدى هذين حر فليس منهما حر وكلاهما عبد كما كان ولا يكلف عتق أحدهما وبرهان ذلك
٢١٣	أتمه بباطن كفنه فهما حران ساعتئذ اذا كان اللاطم بالغاً مميّزاً وكذلك ان ضربهما أو أحدهما حدا لم يأتياه فهما حران بذلك ولا يعتق عليه بملوك لا بمثله ولا بغير ذلك وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢١٧	١٦٧٦ من لطم خد عبده أو أتمه بباطن كفنه فهما حران ساعتئذ اذا كان اللاطم بالغاً مميّزاً وكذلك ان ضربهما أو أحدهما حدا لم يأتياه فهما حران بذلك ولا يعتق عليه بملوك لا بمثله ولا بغير ذلك وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢١٥	١٦٧٧ من أعتق عبدا وله مال فماله له الا ان ينتزعه السيد قبل عتقه اياه فيكون حينئذ للسيد ودليل ذلك	٢١٧	١٦٧٧ من أعتق عبدا وله مال فماله له الا ان ينتزعه السيد قبل عتقه اياه فيكون حينئذ للسيد ودليل ذلك
٢١٦	١٦٧٨ لا يجوز للاب عتق عبد ولده الصغير ولا للوصى عتق عبد يتيمه أصلاً وهو مردود ان فعلاً وبرهان ذلك	٢٢١	١٦٧٨ لا يجوز للاب عتق عبد ولده الصغير ولا للوصى عتق عبد يتيمه أصلاً وهو مردود ان فعلاً وبرهان ذلك
	١٦٧٩ عتق العبد وام الولد	٢٢١	١٦٧٩ عتق العبد وام الولد
		٢٢١	١٦٨٠ من وطئ أمة له حاملاً من غيره فجنينها حرام في أوم لم يمن وبرهان ذلك
		٢١٧	١٦٨١ من أحاط الدين بماله كله فان كان له غنى عن مملوكه جاز عتقه فيه والا فلا ودليل ذلك
		٢١٧	١٦٨٢ المدبر عبد موصى يعتقه والمدبرة كذلك ويبيعهما حلال والهة لهما كذلك وبرهان ذلك
		٢١٧	١٦٨٣ كل مملوكة حملت من سيدها فاسقطت شيئاً يدرى أنه ولد أو ولدته فقد حرم بيعها وهدبتها ورهنها والصدقة بها وقرضها ولسيدها وطؤها واستخدمها مدة حياته فاذا مات فهي حرة من رأس ماله وكل مالها فلها الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك
		٢٢١	١٦٨٤ لو ان حراً تزوج أمة لغيره تم مات وهي حامل ثم اعتقت فعتق الجنين قبل نفخ الروح فيه لم يرث أباه وبرهان ذلك



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٢٢ ١٦٨٥	من كان له مملوك مسلم أو مسلمة فدعا أو دعت الى الكتابة ففرض على السيد الاجابة الى ذلك ويجبره السلطان بما يدرى ان العبد أو الامة يطيقه مما لا حيف فيه على السيد وبرهان ذلك	٢٣٢ ١٦٨٩	لا تجوز كتابة مملوكين معا كتابة واحدة وتفصيل ذلك ودليله
٢٢٦ ١٦٨٦	الكتابة جائزة على مال جائز تملكه وعلى عمل فيه الى أجل مسمى وإلى غير أجل مسمى لكن حالا أوفى الذمة وعلى نجم ونجمين واكثر ودليل ذلك	٢٣٢ ١٦٩٠	بيع المكاتب والمكاتبه مالم يؤدى شيئا من كتابتهما جائز متى شاء السيد وكذلك وطء المكاتبه جائز مالم تؤد شيئا من كتابتهما حملت أو لم تحمل فاذا بيعت بطلت الكتابة فان عاد الى ملكه فلا كتابة لهما الا بعدد محدد ان طلبه العبد أو الامة فان أديا شيئا من الكتابة قل أو كثر حرم وطؤها جملة وجاز بيع ما قبل منهما مالم يؤدى فان باع ذلك الجزء بطلت الكتابة فيه خاصة وصح العتق فيما قابل منهما ما أديا الخ وتفصيل ذلك وبيان أقوال مذاهب الفقهاء فى ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام
٢٢٧ ١٦٨٧	لا تجوز كتابة مملوك لم يبلغ وبرهان ذلك	٢٤١ ١٦٩١	لا تحل الكتابة على شرط خدمة فقط ولا على عمل بعد العتق ولا على شرط لم يأت به نص أصلا ودليل ذلك
٢٢٧ ١٦٨٨	المكاتب عبد مالم يؤد شيئا فان أدى شيئا من كتابته فقد شرع فيه العتق والحرية بقدر ما أدى وبقي سائر مملوكا وكان لما عتق منه حكم الحرية فى الحدود والمواريث والديات وغير ذلك وكان لما بقى منه حكم العبيد فى الديات والمواريث والحدود وغير ذلك وهكذا أبدا حتى يتم عتقه بتمام ادائه وبرهان ذلك وذكر أقوال العلماء فى ذلك وسرد حججهم	٢٤١ ١٦٩٢	من كوتب الى غير أجل مسمى فهو على كتابته ما عاش السيد ومالم يخرج على ملك السيد فمضى أدى ما كاتب عليه عتق لأن

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٤٤ ١٦٩٩	هذه صفة كتابته وعقده فلا يجوز تعديده ومن كوتب الى أجل مسمى نجم واحد أو نجمين فصاعدا خل وقت النجم ولم يؤدفاختلف الناس في ذلك وبين ذلك وبرهانه	٢٤٤ ١٧٠٠	لا يجوز كتابة بعض عبد ولا كتابة شقص له عبد مع غيره وبرهان ذلك
٢٤٣ ١٦٩٣	لا تصح الكتابة الا بأن يقول له اذا أدبت لى هذا العدد على هذه الصفة فأنت حرفان كان الى أجل مسمى أو أكثر ذكر ذلك ودليل ذلك	٢٤٥ ١٧٠١	اذا كانت الكتابة بنجمين فصاعدا أو الى أجل فاراد العبد تعجيلها كلها أو تعجيل بعضها قبل أجله لم يلزم السيد قبول ذلك ولا عتق العبد وهى الى أجلها وكل نجم منها أجله ودليل ذلك
٢٤٣ ١٦٩٤	لا يجوز الكتابة على مجهول العدد ولا على مجهول الصفة ولا بما لا يحل ملكه كالخنزير والخنزير وغير ذلك وبرهانه	٢٤٦ ١٧٠٢	فرض على السيد أن يعطى المكاتب مالا من عند نفسه ما طابت به نفسه مما يسمى مالا فى أول عقد الكتابة ويجبر السيد على ذلك فلو مات قبل أن يعطيه كلف الورثة ذلك من رأس المال مع الغرماء وبرهان ذلك وبين مذاهب علماء الأمصار فى ذلك وذكر مستندهم
٢٤٤ ١٦٩٥	الكتابة جائزة بما لا يحل بيعه اذا حل ملكه كالسكب والسنور ودليل ذلك	٢٤٦ ١٦٩٦	لا يحل للسيد أن ينتزع شيئا من مال مكاتبه مديكاتبه فان باعه قبل أن يؤدى أو باع منه ما قبل مالم يؤد فماله للبائع الا أن يشترطه المبتاع اذا باعه كله وبرهان ذلك
٢٤٤ ١٦٩٧	ولد المكاتب من أمته حر ودليل ذلك	٢٤٤ ١٦٩٨	اذا حل النجم أو الكتابة ووجبت فضاءها من أجنبي جائز وبرهان ذلك

### صحبة ملك اليمين

٢٤٩ ١٧٠٣ لا يجوز للسيد أن يقول لغلامه هذا عبدى ولا لمملوكته هذه أمتى لكن يقول غلامى وفتاى ومملوكى ومملوكتى وخادمى وفتاتى ولا يجوز أن يقول العبد هذا ربى

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٥٠	١٧٠٤ فرض على السيدان يكسو ملوكهم وملوكته مما يلبس ولوشيثا وأن يطعمه مما يأكل ولو لقمة وان يشبعه ويكسوه بالمعروف مثل ما يكسى ويطعم مثلها أو مثله وان لا يكلفه ما لا يطيق وبرهان ذلك	٢٥٣	١٧٠٩ أول ما يخرج مما تركه الميت ان ترك شيئا من المال قل أو كثر ديون الله تعالى ان كان عليه منها شيء كالحج والزكاة والكفارات فان بقي شيء أخرج منه ديون الغرماء فان فضل شيء كفن منه الميت وان لم يفضل كان كفنه على من حضر ودليل ذلك
٢٥١	١٧٠٥ لا يحل لاحد أن يسمى غلامه اقلح ولا يسارولا نافع ولا نجيح ولا رباح وله أن يسمى أولاده بهذه الأسماء وله أن يسمى بمالكة بساتر الاسماء ودليل ذلك	٢٥٤	١٧١٠ من مات وترك اختين شقيقتين أو لاب أو أكثر من أختين ولم يترك ولدا ولا أخا شقيقا ولا لاب فلهما ثلثا ماترك أو لهن على السواء وبرهان ذلك
٢٥٢	١٧٠٦ أول ما يخرج من رأس المال دين الغرماء فان فضل منه شيء كفن منه الميت وان لم يفضل كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم وبرهان ذلك	٢٥٥	١٧١١ ان ترك أختا شقيقة واختا واحدة للاب أو اثنتين للاب أو أكثر فلا شقيقة النصف وللتى للاب أو اللواتى للاب السدس ودليل ذلك
٢٥٣	١٧٠٧ ان فضلت فضلة من المال كانت الوصية في الثلث فما دونه ودليل ذلك	٢٥٦	١٧١٢ بيان حكم الأخت الشقيقة في الميراث اذا كان معها احد لبيت وبرهان ذلك
٢٥٤	١٧٠٨ لا يرث من الرجال الا الاب والجد أبو الاب وابو الجد المذكور وهكذا ما وجدوا لا يرث	٢٥٨	١٧١٣ بيان ميراث الام مع الولد الذكرو أو الاثني
		٢٥٨	١٧١٤ بيان حكم ميراث الاخ

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
أو الاخوات اذالم يكن لليت ولد ولا ولد ولد ذكر وبرهان ذلك	٢٦٠ ١٧١٥ بيان ميراث الزوج والابوين وذكر مذهب السلف في ذلك وسرد حججهم	٢٦٩ ١٧٢٣ من ترك اختا شقيقة واختا لاب أو اخوات للاب فللشقيقة النصف ولتي للاب أو اللواتي للاب السدس ودليل ذلك	٢٦٩ ١٧٢٤ لو ترك الميت أختا شقيقة واخوة وأخوات للاب فللشقيقة النصف وما بقى بين الاخوة والاخوات للاب الخ وبرهان ذلك
٢٦٧ ١٧١٨ بيان حكم ميراث الولد الذكر أو ولد الولد والاب والجد لاب وأخ لام وأخت لام الخ ودليل ذلك	٢٦٨ ١٧١٩ حكم ميراث من مات وترك ابنا وابنة أو ابنا وابنتين فصاعدا أو ابنة وابنا فأكثر أو اثنين وبنتين وبرهان ذلك	٢٧١ ١٧٢٥ لا يرث مع الابن الذكر احد الا البنات والاب والام والجد والجددة والزوج والزوجة فقط ودليل ذلك	٢٧١ ١٧٢٦ لا يرث بنو الابن مع الابن الذكر شيئا ولا بنو الأخ الشقيق أولاب مع أخ شقيق أولاب وبرهان ذلك
٢٦٨ ١٧٢٠ حكم ميراث الاخ والاخت الاشقاء أولاب	٢٦٨ ١٧٢١ ان كان أخ شقيق واحد فأكثر ومعه أخت شقيقة فأكثر أو لأخت معه لم يرثا ههنا شيئا ودليل ذلك	٢٧١ ١٧٢٧ من ترك ابنة وبني ابن ذكورا فلا تبته النصف ولبي الابن الذكور ما بقى وتفصيل ذلك ودليله	٢٧١ ١٧٢٨ من ترك ابنة وبني ابن ذكورا واناثا فلبنت النصف سم ينظر الخ وبرهان ذلك
٢٦٩ ١٧٢٢ من ترك أختا شقيقة وأخا لاب أو اخوة ذكورا لاب فللشقيقة النصف والتي للاب أو اللواتي للاب	٢٧٢ ١٧٢٩ الجدة ترث الثلث اذالم يكن لليت أم حيث ترث الام		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٩٩ ١٧٣٥	من مات وترك أخالاب	الثلث وترث السدس حيث ترث	
وابن أخ شقيق فالأخ للاب أحق		الأم السدس إذا لم يكن للميت أم	
بالميراث بلا خلاف وبرهان ذلك		وترث الجدة وابنها أبو الميت حتى	
٣٠٠ ١٧٣٦	الرجل والمرأة إذا أعتق	كما ترث لولم يكن حيا الخ وتفصيل	
أحدهما عبدا أو أمة ورث مال		المقام وبيان مذاهب العلماء في	
المعتق أن مات ولم يكن له من يحيط		ذلك	
بميراثه أو ما فضل عن ذوى السهام		٢٧٣ أقوال العلماء في تفاضل الجدات	
ودليل ذلك		في القرب وأدلة كل وتحقيق المقام	
٣٠٠ ١٧٣٧	ما أعتقت المرأة ثم ماتت	بما ينشرح اليه الصدر ويسكن	
ولها بنون وعصبة من أخوة أو بنى		٢٨٢ ١٧٣٠	لاترث الأخوة مطلقا
أخوة أو أعمام أو بنى أعمام فيراث		مع الجد أنى الاب ولا مع أبى	
من أعتقت لعصبتها لالولدها		الجد المذكور ولا مع جد جده	
وبرهان ذلك		وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك	
٣٠١ ١٧٣٨	ولد المملوك من حرة	وسرد حججهم وتحقيق المقام بما	
لا يرث من أعتق أباه بعد ذلك		تسربه الانفس الزكية	
ودليل ذلك		٢٨٩ ١٧٣١	تعريف الخرقاء التى
٣٠١ ١٧٣٩	ما ولد لمولى من مولاة	تقع فى الموارث واختلاف علماء	
لآخرين فولأوه لمن أعتق أباه أو		الصحابه فيها	
أجداده وهذا لا خلاف فيه وكذلك		٢٨٩ ١٧٣٢	تعريف الاكدرية
ما ولدت المولاة من عرى فلا		وأقوال السلف فى ذلك	
ولاء عليه لموالى أمه وما ولدته		٢٩٠ ١٧٣٣	بيان قول ابن مسعود فى
من زوج مملوك أو من زنى الخ فتميه		جد وابنة واخت	
خلاف ودليل ذلك		٢٩٠ ١٧٣٤	مذهب على بن أبى
٣٠١ ١٧٤٠	العبد لا يرث ولا يورث	طالب فى ان ينزل بنى الاخ مع	
ماله كله لسيده ودليل ذلك		الجد منازل آبائهم	
٣٠٢ ١٧٤١	المسكاتب اذا ادى شيئا	الاثار الواردة فى الجد	
من مكاتبته فمات أو مات له موروث			

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٠٢	ورث منه ورثته بقدر ما أدى وورث هو كذلك ويكون ما فضل لسائر الورثة وبرهان ذلك	٣١٢	قراية للبيت أول الورثة أو يتامى أو مساكين ففرض على الورثة البالغين وعلى وصى الصغار وعلى وكيل الغائب أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم بما لا يحجف بالورثة ويجبرهم الحاكم على ذلك أن أبو ابرهان ذلك
٣٠٢	أمه ودليل ذلك	٣١٢	١٧٤٨ وهي مسألة مستدركة في ميراث الخال
٣٠٢	المولودون في أرض الشرك يتوارثون كما يتوارث من ولد في أرض الاسلام بالبينة أو باقرارهم وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٣١٢	كتاب الوصايا
٣٠٤	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم المرتد وغير المرتد سواء وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وبيان أدلهم	٣١٢	١٧٤٩ الوصية فرض على كل من ترك ما لا ودليل ذلك
٣٠٧	من مات له موروث وهما كافران ثم أسلم الحى أخذ ميراثه على سنة الاسلام ولا تقسم موارث أهل الذمة الا على قسم الله تعالى الموارث في القرآن وبرهان ذلك	٣١٣	١٧٥٠ من مات ولم يوص ففرض أن يتصدق عنه بما تيسر ولا بد وبرهان ذلك
٣٠٨	من ولد بعد موت موروثه فخرج حيا كله أو بعضه أقله أو أكثره ثم مات بعد تمام خروجه أو قبله عطس أو لم يعطس وصحت حياته فانه يرث ويورث ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء السلف في ذلك	٣١٤	١٧٥١ فرض على كل مسلم أن يوصى لقراءته الذين لا يرثون فان لم يفعل اعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصى وتفصيل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك ووجه نظرهم
٣١٠	إذا قسم الميراث فحضر	٣١٦	١٧٥٢ لا تجل الوصية لو ارث أصلا وتفصيل ذلك وبرهانه
		٣١٧	١٧٥٣ لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث كان له وارث أو لم يكن أجاز الورثة أم لا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد

من عبده نفسه ما أوصى له به الخ

وبرهان ذلك

٣٣٠ ١٧٦٢ لا تجوز وصية من لم يبلغ

من الرجال والنساء أصلاً وبيان

اختلاف العلماء في ذلك وسرد

حججهم

٣٣٠ ١٧٦٣ لا تجوز وصية العبد أصلاً

ودليل ذلك

٣٣٣ ١٧٦٤ من أوصى بما لا يحمله ثلثه

بدىء بمبدأ به الموصى في الذكر

أى شيء كان حتى يتم الثلث فاذا تم

بطل سائر الوصية وبرهان ذلك

وذكر أقوال علماء الفقه في ذلك

وبيان أدلتهم

٣٣٨ فصل فيمن مات وقد فرط في زكاة

أو حج الخ فإنه يؤخذ من رأس ماله

ولا شيء للغرماء حتى يقضى ديون

الله تعالى كلها ثم إن فضل شيء

فـللغرماء ثم الوصية ثم الميراث

ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء

الأمصار في ذلك وإيراد حججهم

٣٤٠ ١٧٦٥ جائز للموصى أن يرجع

في كل ما أوصى به إلا الوصية بعق

مملوك له يملكه حين الوصية ودليل

ذلك

٣٤٢ ١٧٦٦ من أوصى لام ولده مالم

تسكح فهو باطل إلا أن يكون وقف

حججهم

٣٢١ ١٧٥٤ من أوصى بأكثر من

ثلث ماله ثم حدث له مال لم يجز من

وصيته إلا مقدار ثلث ما كان له حين

الوصية وبرهان ذلك

٣٢٢ ١٧٥٥ لا تجوز الوصية لميت

ودليل ذلك

٣٢٢ ١٧٥٦ الوصية للذمي جائزة

وبرهان ذلك

٣٢٢ ١٧٥٧ لا تجوز الوصية بما لا ينفذ

لمن أوصى له بها أو فيما أوصى به

ساعة موت الموصى وسرد أقوال

الفقهاء في ذلك وإيراد أدلتهم

٣٢٧ ١٧٥٨ من أوصى بمتاع بيته لام

ولده أو غيرها فانما للموصى له

بذلك ما للمعمود أن يضاف إلى البيت

من الفرش المبسوطة فيه والمعلق

وغير ذلك ودليل ذلك

٣٢٧ ١٧٥٩ لا تحل وصية في محصية

وبرهان ذلك

٣٢٧ ١٧٦٠ وصية المرأة البكر ذات

الاب وذات الزوج البالغة والثلث

ذات الزوج جائزة ودليل ذلك

٣٢٧ ١٧٦١ وصية المرء لعبده بمال

مسمى أو بجزء من ماله جائز وكذلك

لعبد وارثه ولا يعتق عبد الموصى

بذلك ولو ارث الموصى أن ينتزع

صفحة المسألة الموضوع	صفحة الم. آلة الموضوع
لها وقفا وبرهان ذلك	ولا لحليف لهم ولا لمولى لهم
٣٤٢ ١٧٦٧ من أوصى بعق رقيق له	الخ ودليل ذلك
لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من	٣٦٠ ١٧٧١ لا يحل أن يكون في الدنيا
ثلاثة لم ينفذ من ذلك شيء الا	الا امام واحد والامر للأول
بالقرعة وذكر اختلاف الفقهاء	بيعة وبرهان ذلك
في ذلك وبيان أدلتهم	٣٦١ ١٧٧٢ الامر بالمعروف والنهي
٣٤٧ ١٧٦٨ من أوصى بعق مملوك له	عن المنكر فرض على كل مسلم وبيان
أو ممالك وعليه دين لله تعالى أو	مراتبه ودليل ذلك
للناس فان أحاط الدين بكل ماله	٣٦٢ ١٧٧٣ بيان صفة الامام الذي
بطلت الوصية وبرهان ذلك	يتولى امر الأامة
فعل المريض	كتاب الاقضية
٣٤٨ كل ما أنفذ في حال المرض من	٣٦٢ ١٧٧٤ لا يحل الحكم الا بما أنزل
هبة أو صدقة أو محابة في بيع أو	الله تعالى على لسان رسوله ﷺ
هدية فهو من ردء وس أمواله ودليل	وبرهان ذلك
ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار	٣٦٣ ١٧٧٥ لا يحل أن يبل القضاء
في ذلك وذكر مستنداتهم وتحقيق	والحكم في شيء من أمور المسلمين
المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	وأهل الدمة الا مسلم عاقل عالم
كتاب الامامة	باحكام القرآن والسنة الثابتة
٣٥٩ ١٧٦٩ لا يحل لمسلم ان يبيت	ودليل ذلك
ليلتين ليس في عنقه لامام بيعة	٣٦٣ ١٧٧٦ لا يحل الحكم بقياس
وبرهان ذلك	ولا رأى ولا باستحسان ولا
٣٥٩ ١٧٧٠ لا تحل الخلافة الا	بقول أحد من دون رسول الله
لرجل من قريش صليبة من ولد	ﷺ اذا لم يوافق قرأنا أو سنة
فهر بن مالك من قبل آباءه ولا	صحيحة وبرهان ذلك
تحل لغير بالغ وان كان قرشيا	٣٦٥ ١٧٧٧ لا يقضى القاضي وهو
	غضبان ودليل ذلك



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٦٥ ١٧٧٨	لا يجوز الو كالة عند الحاكم الا على جلب البينة وعلى طلب الحق وعلى تقاضيه وتقاضى اليمين وبرهان ذلك	٣٦٥ ١٧٧٨	لا يجوز الو كالة عند الحاكم الا على جلب البينة وعلى طلب الحق وعلى تقاضيه وتقاضى اليمين وبرهان ذلك
٣٦٦ ١٧٧٩	لا يجوز التوكيل على الاقرار والانكار أصلا ولا يقبل انكار أحد عن أحد ولا اقرار لذلك وبرهان ذلك	٣٦٦ ١٧٧٩	لا يجوز التوكيل على الاقرار والانكار أصلا ولا يقبل انكار أحد عن أحد ولا اقرار لذلك وبرهان ذلك
٣٦٦ ١٧٨٠	يقضى على الغائب كما يقضى على الحاضر وبيان مذاهب علماء الامصار فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام	٣٦٦ ١٧٨٠	يقضى على الغائب كما يقضى على الحاضر وبيان مذاهب علماء الامصار فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام
٣٧١ ١٧٨١	كل من قضى عليه بينة عدل أو بغرامة أو غيرها ثم أتى هو بينة عدل انه كان قد أدى ذلك الحق أو برى منه رد عليه ما كان غرم وفسخ عنه القضاء وبرهان ذلك	٣٧١ ١٧٨١	كل من قضى عليه بينة عدل أو بغرامة أو غيرها ثم أتى هو بينة عدل انه كان قد أدى ذلك الحق أو برى منه رد عليه ما كان غرم وفسخ عنه القضاء وبرهان ذلك
٣٧٢ ١٧٨٣	ان لم يكن للطالب بينة وأنى المطلوب من اليمين أجبر عليها أحب أم كره بالأدب ولا يقضى عليه بنكوله فى شيء من الاشياء أصلا ولا ترد اليمين على الطالب البتة ولا ترد يمين أصلا	٣٧٢ ١٧٨٣	ان لم يكن للطالب بينة وأنى المطلوب من اليمين أجبر عليها أحب أم كره بالأدب ولا يقضى عليه بنكوله فى شيء من الاشياء أصلا ولا ترد اليمين على الطالب البتة ولا ترد يمين أصلا
٣٨٣ ١٧٨٤	ليس على من وجبت عليه يمين أن يحلف الا بالله تعالى أو باسم من اسمائه تعالى فى مجلس الحاكم فقط كيفما شاء من قعود أو قيام وبيان اختلاف الناس فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما تسر به أعين الناظرين	٣٨٣ ١٧٨٤	ليس على من وجبت عليه يمين أن يحلف الا بالله تعالى أو باسم من اسمائه تعالى فى مجلس الحاكم فقط كيفما شاء من قعود أو قيام وبيان اختلاف الناس فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما تسر به أعين الناظرين
٣٩٣ ١٧٨٥	لا يجوز أن يقبل فى شيء من الشهادات من الرجال والنساء الا عدل رضى وتعريف العدل وبرهان ذلك	٣٩٣ ١٧٨٥	لا يجوز أن يقبل فى شيء من الشهادات من الرجال والنساء الا عدل رضى وتعريف العدل وبرهان ذلك
٣٩٥ ١٧٨٦	لا يجوز أن يقبل فى الزنا اقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان ودليل ذلك وذكر أقوال علماء السلف فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده فى غير هذا الكتاب	٣٩٥ ١٧٨٦	لا يجوز أن يقبل فى الزنا اقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان ودليل ذلك وذكر أقوال علماء السلف فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده فى غير هذا الكتاب
٤٠٥ ١٧٨٧	لا يجوز أن يقبل كافر أصلا لا على كافر ولا على مسلم	٤٠٥ ١٧٨٧	لا يجوز أن يقبل كافر أصلا لا على كافر ولا على مسلم

### كتاب الشهادات

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الممتنع فقط وبرهان ذلك	حاش الوصية في السفر فقط وبرهان
٤٢٢ ١٧٩٣ لا يحل التأتى فى انفاذ	ذلك وذكر أقوال علماء الفقه فى
الحكم اذا ظهر وذكر أقوال العلماء	ذلك وبيان مصدرهم
فى ذلك وسرد حججهم	٤١٢ ١٧٨٨ شهادة العبد والامة
٤٢٣ ١٧٩٤ اذا تداعى الزوجان فى	مقبولة فى كل شىء ليسد هما ولغيره
متاع البيت بعد الطلاق أو بغير	كشهادة الحر والحرّة ولا فرق
طلاق أو تداعى الورثة بعد	و بيان اختلاف العلماء فى ذلك
موتهما أو موت أحدهما فهو كله	وذكر مذاهب السلف وسرد
بينهما بنصفين مع الايمان سواء	أدلّتهم
كان بما لا يصلح الا للرجال كالسلاح	٤١٥ ١٧٨٩ كل عدل فهو مقبول لكل
ونحوه أو بما لا يصلح الا للنساء	عدل وعليه كالأب والام لا بينهما
كالخلى ونحوه أو كان بما لا يصلح	ولا بينهما والابن والابنة للابوين
للسكلى وبيان اختلاف العلماء فى	والجدات والاجداد والجدو الجدة
ذلك وسرد مذاهبهم	لبنى بينهما والزواج لامرأته وكذا
٤٢٥ ١٧٩٥ يحكم على اليهود والنصارى	العكس الخ ودليل ذلك
والمجوس بحكم أهل الاسلام فى	٤١٨ ١٧٩٠ من شهد على عدوه نظر
كل شىء رضوا أم سخطوا أتونا أم	وتفصيل ذلك وبرهانه
لم يأتونا ولا يحل ردهم الى حكم	٤٢٠ ١٧٩١ لا تقبل شهادة من لم يبلغ
دينهم أصلا وبرهان ذلك	من الصبيان لاذ كورهم ولا اناتهم
٤٢٦ ١٧٩٦ فرض على الحاكم أن	ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم
يحكم بعلمه فى الدماء والتقصاص	لا فى نفس ولا جراحة ولا فى مال
والأموال والفروج والحدود	ولا يحل الحكم بشىء من ذلك لا قبل
سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعدها	افتراقهم ولا بعده وبيان مذاهب
وأقوى ما حكم بعلمه ثم بالاقرار	الفقهاء فى ذلك وسرد أدلّتهم
ثم بالبينة ودليل ذلك	٤٢٢ ١٧٩٢ حكم القاضى لا يحل ما كان
٤٢٩ ١٧٩٧ اذا رجع الشاهد عن	حراما قبل قضائه ولا يحرم ما كان
شهادته بعد أن حكم بها أو قبل	حلالا قبله انما القاضى منفذ على

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	الحكم بها فسخ ما حكم بها فيه وبرهان ذلك	٤٢٩ ١٧٩٨	اداء الشهادة فرض على كل من عليها الآن يكون عليه حرج في ذلك ودليل ذلك
	٤٢٩ ١٧٩٩ ان لم يعرف الحاكم الشهود سأل عنهم وأخبر المشهود بمن شهد عليه وحلف المشهود له ان يعرفه بعد التهم وبرهان ذلك	٤٢٩ ١٨٠٠	جائز ان تلى المرأة الحكم ودليل ذلك
	٤٣٠ ١٨٠١ جائز ان يلى العبد القضاء وبرهان ذلك	٤٣٠ ١٨٠٢	شهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره ويلى القضاء كغيره من المسلمين ودليل ذلك
	٤٣١ ١٨٠٣ من حد في زنا أو قذف أو خمر أو سرقة ثم تاب وصلحت حاله فشهاده جائزة في كل شيء وبرهان ذلك وبيان أقوال مذاهب علماء السلف في ذلك	٤٣٣ ١٨٠٤	شهادة الاعمى مقبولة كالصحيح واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم
	٤٣٤ ١٨٠٥ كل من سمع انسانا يخبر بحق لزيد عليه اخبارا صحيحا تاما لم يصله بما يبطله أو بانه قد وهب	٤٣٦ ١٨١٠	من قال له قاضى قد ثبت على هذا الطلب أو القتل أو القطع أو أخذ مال فأنفذ ذلك عليه فقيه تفصيل وبرهان ذلك
	٤٣٦ ١٨١١ مرادعى شيئاً في يد غيره فان أقام فيه البينة أو أقام كلاهما البينة قضى به للذى ليس الشيء في يده ودليل ذلك	٤٣٦ ١٨١٢	لوم يكن الشيء في يد أحدهما فأقام كلاهما البينة قضى به بينهما وتفصيل ذلك
	٤٣٦ ١٨١٣ ان تداعياه وليس في أيديهما ولا بينة لهما أقرع بينهما على اليمين فأيهما خرج سهمه حلف		
	٤٣٥ ١٨٠٦ الحكم بالقافة في لحاق الولد واجب في الحرائر والامام وبيان أقوال الفقهاء في ذلك	٤٣٥ ١٨٠٧	لا يجوز الحكم الا بمن ولاه الامام القرشى وبرهان ذلك
	٤٣٥ ١٨٠٨ الارتزاق على القضاء جائز ودليل ذلك	٤٣٥ ١٨٠٩	جائز للامام أن يعزل القاضى متى شاء عن غير خبرة ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٣٨ ١٨١٤	وقضى له به وبرهان ذلك تقبل الشهادة على الشهادة	٤٥٠ ١٨١٩	يملك عبدا مسلما ولا مسلمة أمة أصلا ودليل ذلك
٤٤١ ١٨١٥	في كل شيء مو يقبل في ذلك واحد على واحد وبيان اختلاف العلماء في ذلك	٤٥٠ ١٨٢٠	فرض على كل من دعى الى وليمة أو طعام أن يجيب الا من عذر ودليل ذلك
٤٤١ ١٨١٦	كتاب النكاح لا يحل لأحد أن يتزوج الوطء ان وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ودليل ذلك	٤٥١ ١٨٢١	لا يحل للمرأة نكاح ثيبا كانت أو بكرا الا باذن وليها فان أبى زوجها السلطان وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك واختلاف الفقهاء
٤٤١ ١٨١٦	لا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة امام أو حرائر أو بعضهن حرائر وبعضهن اماء ويتسرى العبد والحر ما أمكنهما الحر والعبد في ذلك سواء بضرورة وبغير ضرورة والصبر عن تزوج الأمة للحر أفضل وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	٤٥٨ ١٨٢٢	للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر مالم تبلغ بغير اذنها ولا خيار لها اذا بلغت وبيان حكم الثيب من زوج مات عنها أو طلقها وغير ذلك من الفروع وبرهان ذلك
٤٤٥ ١٨١٧	جائز للمسلم نكاح الكتابية بالزواج ولا يحل له وطء أمة غير مسلمة بملك اليمين ولا نكاح ذافرة غير كتابية أصلا ودليل ذلك وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٤٦٢ ١٨٢٣	لا يجوز للأب ولا لغيره انكاح الصغير الذكر حتى يبلغ فان فعل فهو مفسوخ أبدا ودليل ذلك
٤٤٩ ١٨١٨	لا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلا ولا يحل لكافر أن	٤٦٣ ١٨٢٤	إذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها أو كان مجنونا فهي في حكم النكاح لا أب لها وبرهان ذلك
		٤٦٣ ١٨٢٥	لا اذن للوصى في انكاح أصلا للرجل ولا لامرأة صغيرين كانا أو كبيرين ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٦٤	١٨٢٦ من أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة أو البالغ فبى وصية فاسدة لا يجوز أهاذا وبرهان ذلك	٤٦٤	١٨٢٧ لا يجوز النكاح إلا باسم الزواج أو الاسكاح أو التليك أو الامكان ولا يجوز بلفظ الهبة ولا غيرها ودليل ذلك
٤٦٥	١٨٢٨ لا يتم النكاح إلا بشهاد عدلين فصاعداً أو باعلان عام فإن استكتتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً وبرهان ذلك	٤٦٦	١٨٢٩ النكاح جائز بغير ذكر صداق لكن بان يسكت جملة فإن اشترط فيه أن لا صداق عليه فهو نكاح مفسوخ أبداً ودليل ذلك
٤٦٦	١٨٣٠ اذا طلبت المنكحة التى لم يفرض لها صداق قضى لها به فإن تراضت هى وزوجها بشئ يجوز تملكه فهو صداق فإن اختلف قضى لها عليه بصداق مثلها احباً أم كرها وبرهان ذلك	٤٦٦	١٨٣١ لا يجوز للاب أن يزوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها ولا يلزمها حكم أبيها فى ذلك وتبلغ الى مهر مثلها ولا بد وبرهان ذلك
٤٦٧	١٨٣٢ لا يحل للعبد ولا للامة		
٤٦٨	١٨٣٣ لا تكون المرأة ولياً فى النكاح وبرهان ذلك	٤٦٩	١٨٣٤ لا يحل للسيد اجبار أمة أو عبده على النكاح لامن أجنبي ولا من أجنبية ودليل ذلك
٤٧١	١٨٣٥ كل ثيب لا يكون اذنها الا بكلام يعرف به رضاها وكل بكر لا يكون اذنها فى نكاحها الا بسكوتها وبرهان ذلك	٤٧٢	١٨٣٦ الصداق والنفقة والكسوة مقضى به للمرأة على زوجها المملوك كما يقضى بها على الحر ولا فرق ودليل ذلك
٤٧٣	١٨٣٧ لا يكون الكافر ولياً للمسلمة ولا المسلم ولياً للكافرة وبرهان ذلك	٤٧٣	١٨٣٨ جائز لولى المرأة أن ينكحها من نفسه اذا رضيت به زوجها ولم يكن أحد اقرب اليها منه ودليل ذلك
٤٧٤	١٨٣٩ لا يحل الزانية ان تنكح أحداً لازانياً ولا عفيفاً حتى تتوب ويأى أفعال الفقهاء فى ذلك وسرد		

صفحة	المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٤٧٨	حججهم ١٨٤٠ لا يحل لاحد ان يخطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وبيان مصادرهم	٤٩٤
٤٨١	١٨٤١ من انفسخ نكاحه بعد صحته بما يوجب فسخه فلها المهر المسمى كله فان لم يسم لها ميرا فلها مهر مثلها ادخل بها أو لم يدخل وبرهان ذلك	٤٩٤
٤٨٢	١٨٤٢ من طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذى سمي لها وكذلك لو دخل بها ولم يطأها طال مقامه معها أم لا ودليل ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك	٥٠١
٤٨٧	١٨٤٣ ان عدم الصداق بعد قبضها له باى وجه كان تلف او انفقته لم يرجع عليها بشىء والقول قولها في ذلك مع يمينها وبرهان ذلك	٥٠٧
٤٨٨	١٨٤٤ من تزوج فسمى صداقا أولم يسم فله الدخول بها أحببت أم كرهت ويقضى لها بما سمي وبيان اختلاف علماء السلف في ذلك وذكرا براهينهم	٥١٠
٤٩١	١٨٤٥ كل نكاح عقد على صداق فاسد أو على شرط فاسد فهو نكاح فاسد مفسوخ وان ولدت له الاولاد	
		ولا يتوارثان ولا يجب فيه نفقة ولا صداق ولا عدة وبرهان ذلك
		١٨٤٦ كل ما جاز ان يملك بالهبة أو بالميراث فحائز ان يكون صداقا وان يخالف به ويؤاخر ودليل ذلك
		١٨٤٧ جائز ان يكون صداق كل ماله نصف قل أو كثر ولو كان حبة بر وكذلك كل عمل حلال موصوف وبيان مذاهب العلماء في ذلك وذكرا أدلتهم
		١٨٤٨ من أعتق مته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقا لاصداق لها غيره فهو صداق صحيح فان طلقها قبل الدخول فهي حرة وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وإيراد حججهم
		١٨٤٩ لا تجوز أن تجبر المرأة على أن تتجهز اليه بشىء أصلا لا من صداقها الذى أصدقها ولا من غيره من سائر مالها والصداق كله لها تفعل فيه كله ما شاءت لا اذن للزوج في ذلك ولا اعتراض وذكر مذاهب علماء المجتهدين في ذلك وبيان براهينهم
		١٨٥٠ على الزوج كسوة الزوجة مديعقد النكاح ونفقة ما تنوطاه وتعطاه وتفقرشه واسكانها

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٢١ ١٨٥٧	لا يحل الجمع في استباحة الوطء بين الاختين من ولادة أو رضاع لا بزواج ولا بملك يمين ولا احداهما بزواج والاخرى بملك يمين ولا بين العمة وبنت اختها ولا بين الخالة وبنت أختها ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك *	كذلك صغيرة كانت أو كبيرة وبرهان ذلك	
٥٢٥ ١٨٥٨	جائز للآخ أن يتزوج امرأة أخيه اذا طلقها أو مات عنها بعد انقضاء عدتها أو أثر طلاق الأخ لها ان لم يكن وطئها وكذلك للعم وللخال أن يتزوج أيهما كان امرأة مات عنها ابن الأخ أو ابن الأخت أو طلقاها بعد تمام العدة أو أثر طلاق لم يكن قبله وطء وبرهان ذلك	٥١١ ١٨٥١	لا يحل لاب البكر صغيرة كانت أو كبيرة أو الثيب ولا لغيره من سائر القرابة حكم في شيء من صداق الابنة أو القرينة ولا لاحد ممن ذكرنا ان يهبه ولا شيئا منه للزوج طلق أو أمسك فان فعل شيء من ذلك فهو مفسوخ باطل مردود وبرهان ذلك
٥٢٥ ١٨٥٩	لا يجوز للولد زواج امرأة أبيه ولا من وطئها بملك اليمين أبوه وحلت له لا يحل له وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين وله تملكها الا أنها لا تحل له أصلا وكذلك لا يحل للرجل زواج امرأة ولا وطؤها لملك اليمين اذا كانت المرأة بما حل لولده وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين وبرهان ذلك	٥١٣ ١٨٥٢	لا يحل نكاح الشغار وتفسيره وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم
٥٢٧ ١٨٦٠	من تزوج امرأة ولها ابنة	٥١٦ ١٨٥٣	لا يصح نكاح على شرط أصلا حاش الصدق الموصوف في الذمة أو المدفوع أو المعين وعلى ان لا يضر بها في نفسها ومالها ودليل ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك
		٥١٩ ١٨٥٤	لا يجوز نكاح المتعة وتفسيره وأقوال العلماء في ذلك
		٥٢٠ ١٨٥٥	لا يحل نكاح الام ولا الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وان بعدتا ولا البنت ودليل ذلك
		٥٢١ ١٨٥٦	كل ما حرم من الانساب والحرم فانه يحرم بالرضاع وبرهان ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٣٢ ١٨٦١	جائز للرجل أن يجمع بين امرأة وزوجة أبيها وزوجة ابنها وابنة عمها لها وبرهان ذلك	٥٣٢ ١٨٦٢	لا يحرم وطء حرام نكاحا حلالا الا في موضع واحد ويأنه ودليل ذلك (وبه يتم الجرم التاسع والحمد لله رب العالمين)
	او ملكها كذلك فيفصل في تحريم ابنتها بين ما اذا كانت في حجره فتحرم وبين ما اذا لم تكن في حجره فتحل ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وكيفية استنباط الحكم من ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المقام بما لا يتجده في غير هذا المكان		

﴿تمت الفهرست﴾

٢٥٢٠٢

١٩٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠